

تجاریخ ۸۹

الحياة النبوية

عمر ۹۶۶۶

في مضمون

تاریخ ۲۷۷



محمد رضا الشيرازي

الجزء الخامس

الخاص بمجموعه اللوائح والدساتير والقوانين النظامية وقوانين
الانتخاب واللوائح الداخلية وكل ما أدخل عليها من تعديل

لوائحه

مجلد خلیفہ

رئيس قسم مكتب مجلس النواب ومندوب الاعمال

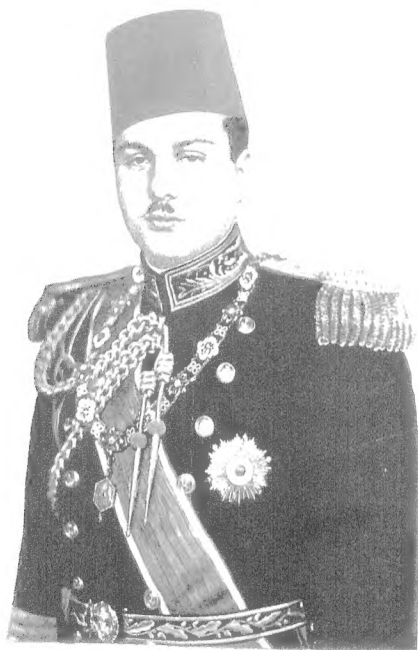
[حقوق الطبع والنشر محفوظة لؤلف]

البيروت

مطبعة دار الكتب المصرية

١٩٣٩

۲۷۷.۷.۸
م
خ
ن



محفوظ حسين الجبوري (الطبيب) فاروق الفؤاد

(ج)

كلمة للمؤلف

بمناسبة ظهور الجزءين الخامس والسادس

استغرق بحثي — عن تحقيق وإثبات الوقائع التاريخية الخاصة بتطور نظم
الإلية النيابية في مصر منذ نشأتها سنة ١٢٤٠ هجرية (١٨٢٤ م) حتى الآن ،
وما اقتضاه ذلك البحث وراء الوثائق واللوائح والدمائر ، والقوانين النظامية
واللوائح الداخلية ، وقوانين الانتخاب ، وكل ما أدخل طبعاً من تعديل ، وأسماء
حضرته أعضاء الهيئات النيابية جميعها والبيانات الخاصة بكل منهم ، واستكمال
التقص في المحاضر التي جمعتها لجلسات تلك الهيئات — تسع سنين متوالية ،
راجعت فيها محاضر الهيئات النيابية القديمة والحديثة ، الموجود منها والمفقود ،
ووثائق ومجلات قسم المحفوظات التاريخية بالإدارة الأفرنجية بديوان جلالة
مولانا الملك المعظم ، ومجلات الرسائل المتبادلة مع دواوين الحكومة وفروعها
بدار المحفوظات العمومية بالقلمة ، ومحفوظات رئاسة مجلس الوزراء ، ودار الكتب
المصرية ، وسنوات الوقائع المصرية القديم منها والحديث ، والوثائق المحفوظة
بمكتبة البرلمان المصري ، ومكتبات الأفراد الخاصة ، ومجموعة القوانين والديكراتات
والقرارات ، ومجلات إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية ، والأحكام الصادرة من
محكمة الاستئناف الأهلية (ومحكمة النقض أخيراً) عن الطعون المقدمة ضد حضرات
أعضاء الهيئات النيابية ، كل ذلك راجعته مراجعة دقيقة للاستيثاق والتحقق التام
من صحة البيانات التي أئتمتها في هذين الجزءين ، الذين آمل أن أكون قد وفقت
إلى إنجازهما لأثول مرة في تاريخ الحكم النيابي في مصر كاملين واثقين بالغرض
المقصود .

وإني إذ أتقدم إلى المشتغلين بالشؤون الدستورية ؛ إنما أريد أن أضع أمام الباحثين والدارسين صفحة من تاريخ مصر القديم ، مضي عليها السنين الطوال وهي في طي النسيان ، تقديراً لما في نشر هذه القوانين من عظيم الفائدة التي يجتنيها مختلف الباحثين في الشؤون الدستورية ، سواء كانوا أو غير تواب ، من المقارنات التي نتاج لهم عند الاطلاع على جميع القوانين التي صدرت بالملكية المصرية مرتبطة بنواحي دراساتهم . وما كان لما من أعمال تحضيرية وغير ذلك ، وجعلها في متناول أيديهم ، وهي متوفرة عليهم عناء البحث والاستقصاء ، وتسهل لهم طرق الدرس والاستدلال والمثور على بقيتهم في أقرب وقت . هذا فضلاً عما في ذلك من تعزف أسلافنا ، فتبين مبلغ ما أتوا من خدمات وإجابات النيابة وتكاليفها نحو بلادهم .

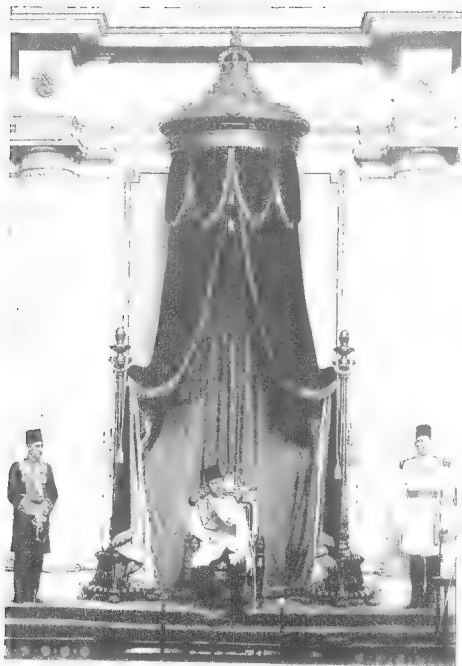
وقد دعيت الظروف إلى المبادرة بإظهار هذين الجزئين الأخيرين من كتابي " تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد سادس الجنادر محمد علي باشا " لشدة حاجة العمل إليهما ، وبمشيئة الله تعالى العلى القدير ، سأبادر بطبع باقي أجزائه الأربعة المشتملة على المفصلة ، وتاريخ شامل لكل المجالس النيابية وطريقة تشكيلها ، وتطوراتها والظروف التي صادقتها . وما كان لما من الأثر البالغ في تطور الحركة القومية في مصر بتفصيل دقيق واف . كل ذلك مؤيد بالوثائق العديدة التي أماطت اللثام عن كثير من مقالها .

أما صور حضرات رؤساء المجالس النيابية ووكلائها الذين تولوا رئاسة جلساتها وإدارة شؤونها من أول عهد الحكم النيابي في مصر حتى الآن ، فقد استطعت الحصول عليها بعد مجهود كبير عدا صور البعض الذين ثبت أنهم لم يسمحوا بإخذ صور لهم .

أسأل الله الهداية والتوفيق ، عسى أن يوفقني إلى ما فيه تحقيق الغاية وحسن المال .

حسن

القاهرة في أول ماير سنة ١٩٣٩



ممنوناً على الملك فاروق الله عز وجل الملكة
بالبرلمان المصري

مدرس كني الخنا

محمد علي باب

من سنة ١٢٤٠ هـ إلى سنة ١٢٥٣ هـ

(١٨٢٤ م) - (١٨٣٧ م)

(مئة الحياة النياية)



سید الغناہ محمد علی بن

المجلس العتالي

١٨٢٤ - ١٨٣٧

ترجمة الأمر الكريم الصادر من الجنب الخديوى فى ٥ ربيع الثانى
سنة ١٢٤٠ هجرية (٢٧ نوفمبر سنة ١٨٢٤) الى اليك الكتفدا
رئيس المجلس عن تأسيس المجلس وطريقة ادارة مناقشاته
وحسن معاملة أعضائه

من الجنب الخديوى ، الى اليك الكتفدا :^(١)

لقد كان دأبنا إزاء كل أمر مما يتعلق بالمصالح المصرية وتقضى حكمة الحكومة
بتنظيمه وتسويته أن نجتنب عند البت فيه الاقراء برأينا والاكتفاء بمحكنا ، بل
نحوه على المجلس وفقا لأصولنا المقررة وأصولنا المعلوم ، كما قد جرت عادتنا إزاء كل
شأن من الشؤون المرهونة تسويتها بقرار المجلس ، أن نحل التسوية التى سوى بها
على ما أبداه رجال المجلس من تضامن واتحاد ، وما أظهره كل واحد منهم من سعى
واجتهاد ، وأن نعتبرها ويمتبرها ممنا للنظار والحكام كافة جدرة بالقبول ، لئلا
أن توضع موضع التنفيذ والاجراء ، وما دام هذا دأبنا وأصولنا ، فانه لواجب عليك
محتوم الأداء ، وفرض مستلزم الوفاء والقضاء ، أن تراعى مقتضيات الحال ، فتتبع
فى المجلس على هذا المنوال .

(١) وثيقة رقم ٦٠٦ صفحة ٦١ دفر رقم ١٨ مية . وترجت من اللجنة التركية الى العربية بمعرفة
نسم المحفوظات التاريخية بالسراى الملكية من الأصل المحفوظ ضمن وثائقها .

(٢) هو محمد بك لاذ أرغل كتفدا جنب وال مصر ، توفى الى رحمة الله فى ٢٢ رمضان
سنة ١٢٤٢ هـ (١٨ أبريل سنة ١٨٢٧) .

كن في كل خطية وحقيقة من المسائل التي تقضى الأصول يبحثها في المجلس حريصا على أن تحيلها برمتها على أعضاء المجلس، مفوضا إليهم وحدهم أن يتصرفوا فيها حلا وعقدا، وثقفا ورتقا، ومتوقيا أن تسوق فيها حرفا واحدا من الكلام قبل أن يبلغ المجلس من بحثها الختام، ومتوخيا كمال الدقة في التزام الانصات لهم اذ كاه لشوق المتكلمين منهم، حتى اذا فرغ المجلس من تخصيصها، ورثت الحاجة ماسة الى التكلم فيها، فاياك أن تنسب الكلام الى نفسك، بل انظر: فأى الأعضاء كان في ملاحظته مصيبا، فاليه وجه خطابك، قائلا: ان رأيي اما الانحراف في رأيك، واني لأراك قد أحسنت التدبير وأجلدت التقرير، ثم تناول من قوله ما كان مبهما، فاخلع عليه بالنيابة عنه حلة من البيان، وما كان مجملا فوضحه من لسانه حتى تجلوه للبيان، لتلا طرا على همته فتور، ولا يتطرق الى نشاطه وهن أو قصور، وتوقف كل أمر حقه من تداول الرأي والملاحظة، وتبلغ به غاية المقدور من البحث والمناقشة، وليحفظ أعضاء المجلس في أثناء المناقشة وينعموا بمرتبة من الحرية والترخيص تضطربهم الى ابداء آرائهم في غير مبالاة، والى الادلاء بثمره تديراتهم بدون مما لاة ولا عاباة، ذلك لأن اضطرابهم هذا يستوجب منهم الاهتمام بالمناقشة الموقلة على مهلتهم، فيعبرون هذه المناقشة صميم عنايتهم، كما يستنجز تسويتهم لكل أمر من الأمور الموكول إليهم تسويتها، فيقدمون هذه التسوية بموجب ما تقضى اليه المناقشة، حتى اذا قبض لأحدهم أن يجد الحل المنشود أقبل الآخرون على امضائه، فيكونون كلهم على اتحاد، سواء في استنباط الحل ومعرفة أو في صوغه ووضعه، وليس المراد سوى هذا الاتحاد الذي متى جعل دستورا للعمل صدر حكم المجلس موافقا للرام، وتحققت الناية المرجوة من نظامنا وأصولنا، ووفق كل ذي جهد الى رؤية ثمرته، وهي ثمرة من شأنها أن تبعث في المجلس القوة وتسيغ على أعضائه العزة، حتى يصيب رأيهم من الغرض السوي، وتكون تديراتهم بحسنة في نظر العقلاء، هذا والى جانب التزامك حياهم لكل هذه المعاملة الطيبة ينبغي عليكم كلما أنتم منهم استهتارا بأمر المناقشة ان تفتحوا لسانكم باب الكلام

تخطا بوم في انصاف بما يتاسب المقام، كأن تقولوا لم: أيها الاخوان أيها الزلاء
 ان هذا المجلس منوط بكم، فما عرض فيه من امر فناقشته موكولة اليكم، وبحسب
 محول على عهدتكم، وأنا مأمور بأن أقصر على الحضور بينكم وأضرب ظلي الى قلبكم،
 فان أنا تخلفت عنكم في ميدان القول ولزمت الصمت مراعاة لمقتضى الوظيفة،
 فاني في ذلك لمعنور وما دامت هذه المصلحة مفوضا أمرها الى المجلس، فاني مجبر
 على الإحابة بكم أن أبدأ فكرتكم وقولوا كلمتكم، فان قدرتم مهمتكم ونطقتم بما تؤدون
 به واجب البحث والمناقشة، كنتم ملينين لدعوتي، مستمعين لكلمتي، ناهضين
 بصلكم على وجه الاحسان والافتان، وان قدمت دون ايفاء لوازم المجلس ولم تؤدوا
 للنعمة حقها، فما على إلا أن أكتب الى صاحب المجلس، فأبلغه الحقيقة وأنبئه
 بالواقع، فكونوا على هدى وينة لكيلا ترموني يومئذ بالدماوى الباطلة، حرضوم
 واحدا واحدا بهذه الأقوال، واقنعهم بوجوب الأخذ بهذا المثال، فان تلقوا
 شرطكم هذا بالقبول، وأعاروا نصيحتكم اسماع الرضى والانتباه فيها وضمت،
 وإلا فاكثروا اليها بضحوى الحال لنجد الوسيلة التي بها يقبلون ويسمعون، ولنعافظ
 على ثمرات ما اتفقتنا من السعى، فلا تضيع هباء ولا تذهب جفاء، وبالجملة فان
 مما يحتمه الواجب أن ينظر بهن الرعاية الى هذا الأسلوب الذي بينا أنه أعظم
 أساس لحكومتنا وأهم دعامة لمصلحتنا، وما أكثر ما بصرتك بهذا الواجب ونهيتك
 اليه، فان يكنى قولى لم يحظ منك بالإصغاء ولا لى ما يستحقه من التنفيذ والاجراء،
 فانه قد أصبح لإماما عليك من الآن فصاعدا أن يضمه نصب عينيك وتشمرك تحقيقه
 عن ساقيك وساعدك، وان شئت سميتاه قاعدة وأصولا، وأجمعنا الرأى على اتساعه
 لجدير منك أيضا بالاتباع والامتثال، وما دعتنا محاذرين أن تنهى هذه الأصول
 بواضى الاهمال والتعطيل، بخديرك كذلك أن تحذروا فلا تسها أو تعرض نفسك
 للندامة من أجلها .

ترجمة الأمر الكريم الصادر في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٢٤٠ هـ
(٣ يناير سنة ١٨٢٥) من المغفور له محمد علي باشا إلى أعضاء
المجلس بالقلمة بعرض اللائحة الأساسية على المجلس لفحصها
واتخاذها دستورا للعمل بها

خاتم محمد علي

إلى حضرات رجالى ذوى الحمية أصحاب العزة الأغوات والأفندية
مأمورى بقاعة المجلس بالقلمة^(١):

بما أنه من الواجب جعل ما تختص به مهام الحكم من مداولات المجلس
المختص بنظر أمورنا ومصالحنا، خاضعا لقاعدة ملائمة وأصول صالحة، فإن أقوى
أرادتنا المتعلقة بذلك قد أمر بتقريرها وتقريرها في شبرا، وها هي بعد تبييضها
ترسل اليوم إليكم على حالتها المينة في هذه المذكرة، فليكن أن تقرأوها وأنتم
حاضرون بأجمعكم في قاعة المجلس، حيث تمتعون النظر في مضمونها وتدققون
في درك مدلولها، فإن تبين لكم سداد معناها ومغزاها فليكن أن تتخذوها دستورا
تتربون العمل بموجبها والسير بمقتضاها، وإن رأيتم فيها قصبا فتحزوه وسددوه،
أو زيادة فتقصوها واحذفوها، وعلى كل حال ينبغي عليكم عامة أن تهتموا بعرض
النتيجة علينا وإعلامنا بما يستقر الرأي عليه.

في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٢٤٠

(١) صيغة هذا العنوان الذى دونه كاتب خديو على لائحة المجلس تحت خاتم المغفور له محمد علي باشا
مخطف من الصيغة المسجلة بالقرنم ٢١ مية، وثيقة رقم ٢٠٩ صفحة ٣٩ بالمخطوطات التاريخية،
وهي (من الخطاب الخديوي إلى رجال المجلس بالقلمة) وهي الأصح.

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ترجمة نص اللائحة^(١)

بسم الله

لما كانت هذه الأمة الناجية قد نشأت على أن تصير شؤونها — صورة ومعنى — على مقتضى ما ورد في معجز الله كرم من قوله تعالى "وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ" وكانت مأمورة بالرجوع إلى أهل النظر فحاطبهم وتداولهم الرأي فيما اختصوا به من الأمور التي لا تفتأ تعرض لما وتطرا عليها — فإن صاحب الدولة مولانا ولي النعمة المطبوع على الخير والرحمة، قد رأى وقاية للنظام والتدبير الواجب اتخاذها تبعاً للظروف والملابسات فيما بين دولته من الأمور المهمة، أن يتخذ مجلس خاص يكون واجبه إيضاح جميع التفاصيل وتفهمها، بحيث إذا حررت مضبطة مداولته للشؤون والمواد المقدمة إليه مع القرار الذي يتفق رأيه عليه، ثم عرضت هذه المضبطة على أظفار دولته، كانت المناقشة كأنها قد دارت على مسمع من ذاته العلية وبين يدي حضرته السنية . لذلك صدرت إرادته الحافظة بالمفانر الشاملة للكارم والمآثر باعتقاد هذا المجلس الخاص ، وما هي ذى لائحته المتعلقة بالأصول الواجبة رعيتها فيه :

هناك ثلاثة موارد للسائل التي تستوجب الحال مناقشتها في المجلس لاتصالها بالأعمال والمصالح :

فأما المورد الأول، فهو أن يستع خاطر مولانا صاحب الدولة ولي النعم برأي سديد ذى صلة بمصلحة من المصالح المهمة . فإن صدر نطقه العالي بشأن هذه المصلحة، فعلى عبده المأمور أن يدون هذا النطق ويشعر به المجلس في صورة تقرير.

(١) ترجمت هذه الوثيقة من اللغة التركية العثمانية بمعرفة قسم المخطوطات التاريخية بالمراسم الملكية عن الأصل المحفوظ ضمن وثائقها بالمخططة رقم (١) مجلس ملكية — وثيقة رقم ١ والنجوة صورتها الشمسية في هذا الجزء .

وأما الثاني، فهو ما يقدمه عبده صاحب المطوفة البك المكتفلا أو عبده غيره من عبيده النظار وسائر المأمورين، من افادات متصلة بتنظيم بعض المصالح وتسويتها مما يتلوى على جلب منفعة أو دفع مضرة .

وأما الثالث، فهو أن تقصوم في وجه ولاية الأعمال مشكلة متعلقة بالمصالح الموكلون اليهم تصرفها، فلا يستطيعوا الى حلها سبيلا، وينبئ بالطبع رجوعهم فيها الى المجلس، وحينئذ يتعين عليهم هم الآخرين أن يدرجوا كل مسألة يستردون بسطها في تقرير يسطره الواحد منهم بالتركية أو العربية، ويسلمه الى خادمه كاتب المجلس ثم يختار يوم مخصوص من أيام الأسبوع يحضر في صباحه الدين يلزم حضورهم فيجتمعون في قاعة المجلس، حيث يبادرون الى الأعمال المتراكمة، فيزيلون ركامها ويفضون زحامها، بتقديمهم ما كان مهما بحشه من الأعمال والمصالح على غيره حتى اذا خلصوا الى تلك التقارير واطلعوا عليها تقريرا تقريرا، متبينين مفزاها والمقصود منها، شرعوا عندئذ في مناقشة الأهم والأكرم من بين المسائل المذكورة متوخين تجزئة كل مسألة وتفريغها بحسب عدد الفروع التي ينبئ بحشها ومصرفة جوابها، ثم يردون المسألة الى مراجعها التي تهتضها هذه الفروع، فان رآوها متصلة بمصلحة ما، بادروا الى الأمور المختص بهذه المصلحة فسالوه عنها، وان رآوها غير متصلة بالمصالح المتفرقة، بل متعلقة بالأمور المهمة العامة، استفتوا فيها من كان على تمام الخبرة بهذه الأمور، حتى اذا أبدى المأمور المختص أو ذو الخبرة رأيه وسجل هذا الرأي نظر اليه، فان وجد مطابقا لرام، وكانت البراهين العقلية والأدلة المقنعة التي قام عليها موازنة لحسن تسوية المسألة المذكورة، فلا بد من تدوين هذه البراهين والأدلة بنصها، متى وقعت من جميع الحاضرين «وقع الاقرار والاستحسان، على أن يراعى في ذلك حق كل حاضر بالمجلس، وذلك بسؤاله على حدة عن الحل الذي يراه ملائما للسالة، أما اذا اقر نفر من الحاضرين هذا الرأي واستحسنوه، وراح فريق يمارضه ويؤثر فيه من الآراء، فحينئذ ينبئ على رجال المجلس أن يزوا الرأيين، ويميزوا أسباب الخلاف بينهما، ثم يربحوا أصوبها ويختاروه .

وأما إذا اقتضت الحال أن يجتمع المجلس في غير اليوم المخصوص لبحث أمر جليل من الأمور المهمة العظيمة، فيخطر كل عضو بذكره تذكيره بانقضاء المجلس في اليوم التالي، ليحضر الأعضاء في صباح ذلك اليوم، وبعد اجتماعهم وتبادلهم الأقوال في تنظيم هذا الأمر وتسويته، ينظر إلى ما استقرت عليه أفكارهم بصدده، فإن كانوا كلهم يجمعين على رأى واحد فيها ونعمت، وإن رأى فريق منهم رأياً، وذهب فريق آخر إلى رأى مخالفه، وشوهد أن لكل فريق وجهاً لأرجحية قوله ومذهبه، فينبغي في مثل هذا الاختلاف أن تسطر أقوال الفريقين، وتعرض على العتبات الخديوية، فما تنعاق الإرادة السامية به، فهو الذي يجب التزامه والعمل بموجبه، وكذلك الحال في المسائل المتعلقة بأمور الحكومة، مهما تكن النتيجة التي يؤول إليها بحسبها والقرار الذي يتخذ بشأنها، فإن الواجب يقضى بأن تناط بصدور إرادة ولي التعم، فلا تملن ولا تذاع قبل رفعها إلى عتبات عنايته والاستئذان فيها من على سنده .

ومما تستلزمه المصلحة أن يكون ذهن، عند بحث إحدى المسائل حل المنوال السالف شرحه، منصرفاً إلى ما يتناوله الكلام فيها من المواد، فليس لأحد أن يقول: خطر بيالى كيت وكيت من المواد المتطعة بمسألة أخرى، ولا أن يسلك سبيلاً غير سبيل الإصغاء التام إلى كل صغيرة وكبيرة من الكلمات الملقاة في المسألة المطروحة على بساط البحث، ولا أن يخرج من الجلسة لفير ضرورة ماسة، حتى تفضى المباحثة إلى نتيجة، وتنتهى إلى اتخاذ قرار معلوم، لأن الأمر العظيم إذا تقحمت عليه المواد الأخرى، وهو وشيك الوصول إلى القرار المستند من مناقشته، حال ذلك دون بلوغ غايته وحسن نتاجه، وبات الأمر في حاجة إلى اجتماع آخر، وفي هذا ما فيه من ضياع الوقت . وليفتح باب — على الوجه المشروح بحال — لكل فرع من فروع المسألة المشروعة في بحثها، ومتى تمت كتابة الباب وفرغ من مناقشته، ففتقرأ مسودته في مواجهة الجميع، ليعلم كل أى وجه أثبتت أقوال كل قائل، ثم يتيسر مضبطة المسألة ويختتمها رجال المجلس ويودعونها عندهم الأئندى كاتب المجلس

الذى يحفظها عنده ويقيدها بدقته، لأجل التبع والافتقاد، ثم تحرر منها صورة تقدم الى عتبات ولى النم .

وأما اذا كانت المسألة المعارضة على بساط البحث قد طرحت منذ الصباح ولم يتم بحثها حتى الظهر، لحققت يؤتى الجميع فاصلة استراحة، قدرها ساعة من الزمان لأجل الغداء. ثم يجهون مرة أخرى ويأدرون الى استئناف البحث، فاذا فهم أن المسألة لن يفرغ منها حتى المساء، فلا يبنون التزام الاستعجال، بل يربحوا البحث الى الجلسة القادمة، لتستكمل المسألة صفحات مناقشتها، ويعنى بتنظيم مقتضياتها .

هذا، ومتى كثرت عدد رجال المجلس، فان الوقت يضيق عن متابعة تحرير الآراء التى تقدم، أو الرأى الذى ينطق به كل عضو على التوالى، وهذا من شأنه أن يهوى ما يصدره المجلس من نتيجة أو قرار، فضلا عن أن البشرية من دأبها السهو، وتصحيح السهو من شأنه تأخير المباحثة، فان يكن من الحكمة اتقاء هذا العوق، والتأخير بإيتاء الأئندى كاتب المجلس مساعدا يشد أزره، فان هذا الأمر سوف يبرز واضحا عند مباشرة الكتابة، ففى علم به ورنى وجوب اتقاذه، فيومئذ يندب عيبد مناسب من عيبدكم لتأدية هذا العمل على المتوالى للتقدم بيانه .

وبعد، فاذا حظى هذا الترتيب بموافقة لراى ولى النم، وتفضل جنابه العالى فزانه بلطف استحسانه، اتخذ دستورا للعمل، واجتنب تسويغ كل سلوك يخالفه .

صور شمسية

لبعض فقرات مختارة من "الوقائع المصرية" القديمة . لها أهميتها في إثبات الأسماء العديدة التي كانت تنشرها الوقائع بدلا من اسم المجلس العالى . والتي اختلف بشأنها كثير من حضرات المؤرخين فوصفوها في كتبهم على اعتبار أن كل اسم منها لمجلس خاص مع أن الحقيقة وواقع الأمر أن تلك الأسماء جميعها ترجع لمجلس واحد هو (المجلس العالى) الذى دام ثلاث عشرة سنة

من سنة ١٢٤٠ هـ حتى سنة ١٢٥٣ هـ

(١٨٢٤ م) - (١٨٣٧ م)

(ملاحظة) راجع تفصيل ذلك كله في الجزء الأول من هذا السفر مؤيدا بالوثائق العديدة التي استخرجتها من بين وثائق قسم المحفوظات التاريخية بالمرأى المكتبة وترجمت من اللغة التركية الى العربية لأول مرة بناء على طلبنا (المؤلف) .

(١)

العدد الأول في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٤

إذا ظهر عند المأمورين فواع النفع والضرر يتحجب مأمنه تصدر المنفعة ويحجب عنه مأمنه يحصل الضرر وهذه الأمانة الصالحة الصادرة من حضرة معاذة ولي التمس وإن كانت قد جرت في ديوان الخزانة إلى الآن إلا أنها لم تكن عومية إنما لأن فأراد ولي التمس أن الأخبار التي ترد إلى الديوان المذكور تنتفع ويتحجب منها ما هو مفيد وتنتشر عموماً مع بعض الأمور التي ترد من مجلس المذاكرة السامى والأمور المنظورة في ديوان الخديوى والأخبار التي تأتي من أقطار الجبال والسودان ومن بعض جهات أخرى وذلك ليكون كاه نتيجة الحصول على القوائد الحسنة التي هي مقصود ولي التمس وتقويما

(٢)

العدد رقم ٢٦ في ٢٨ القعدة سنة ١٢٤٤

قد لاج في ضمير معاذة الخديوى أن يجعل أحداً الأمانة الصادقة في الخدمة الذين لهم فطنة وخبرة بتدبير المصالح ناظر على المجلس العالى الذي يتخذ في كل يوم بعد العصر وفي يوم الأربعاء من الصباح إلى المساء ولما كان الحاج إبراهيم أفندى كاتب ديوان معاذة سابقاً الذي كان أحد خواجكان الديوان المشيد الأركان ونال رتبة محاسبية الحرم من خليفته هذه الوظيفة خصوصاً أنه أقام بخدمة أفندينا خمساً وعشرين سنة حتى استغنت صداقته وخدمته عن التعريف والبيان لدى معاذة صيره ناظر على المجلس المذكور ليكون حاضراً في كل ما يحدث من الأمور الدقيقة وذلك في اليوم الخامس من شوال المكرم

(٣)

العدد رقم ٣ في سلع جمادى الآخرة سنة ١٢٤٤

ان سعادتنا قد بناولى النعم صاحب العظمة والهمم من غزل رأيه ورويته
منصرف في حبك اجزاء مصالح البلاد والعباد ومراحه وعدله عم كل
نظروناديجئت ان جواهر افكاره مصروفة من كل جهة الى تحصيل عمار
البلاد وتسهيل امور الناس ومقصوده بالاجتهاد ان يقف على حالة سكان
القرى والبلدان الداخلة في حوزة الحكم والتصرف ويبين لهم شغل
اصناف المرووعات كالقطن والتبغ وباقي اجناس الخيوط التي تصدر من
زراعتها الخير والبركة ويحث ويرغب من يسعى بحسب قوانينه المرغوبة ويعلم
طريق الصواب بالنصائح المناسبة لمن هو متخاقل عن ذلك ويجعل
الهاجرين امنين من تسلط الاقوياء عليهم النتيجة ان تكون الاقاليم المصرية
كافة معتبرة ومشمولة بعموم الحلف نظره الشريف كدائره الخاصة وان يتبني
في فضله كالولادة فاطنوها كبيرا كان اوصفيا رفيعا او وضعيا تربية بها
يصيرون بصيرين بامورهم مطلعين على حال خطائهم واستغاثتهم ويحيث
ان هذه الارادة الحسنة ظهرت لديه من احسن الاعمال ارتأى في سنة واحد
واربعين في شهر رجب الفرد ان تقسم الاقاليم البحرية الى اربعة عشر
قسما والاقاليم الصعيدية الى عشرة اقسام وسلم زمام تدبير كل قسم منها
لمحسوب عن تربوا في نعمته وتمتد بواجب شغل الزراعة وتدبير امور المصالح ونيته
عليهم شفاها بتدبير المصالح الملكية وترتيب المواد المقتضية ولما كان مقصوده
ان يصير القرى وجب الراحة للفراوان يسير ويجول في البلدان ويجعل
التنظير اصناف الزراعة فيها قصيرا لمامورين بهذا الصحاب خيرة وانبياء
بدقايق الامور وان ينشروا امره العلوية فيسبب هذه الارادة الحسنة شوقا
وشغفا الى المامورين بالاجتهاد في المصالح امر نصب الخيم في بندر الجعفرية
المكانة في وسط الاقاليم البحرية وتوجه اليها بالسطوة والاحلال واخر
السرا الى الاقاليم القبلية والدوران فيها الى وقت اخلاص لبيب بمعاين
الجعفرية ونقل كنفه الى العلى من مأثورية المنصورة وارسله الى بندر لسبوط
الذي هو مركز حكام الاقاليم الصعيدية وفوض للمشار اليه تنظيرة الاقاليم
القبلية ليعمرها بحسن قدومه كالاقاليم البحرية والان في هذا الوقت

المقرن بالسعد لكيلا يتأخر الخلل على اشغال البحرية والقبيلة بل ترتق
وترداد ويحصل اهلها على الراحة ويتيسر الامور ثم الاقاليم البحرية التي
انقسمت سابقا اربعة عشر قسما الى ثلثة اقسام الاول خصصه بذاته الكريمة
والثاني بمحضرة ولي التمر ابراهيم باشا والى جده والثالث بذى المقام العالي
دفترى المحروسة وكذلك قسم القبيلة التي انقسمت سابقا عشرة اقسام الى
قسمين احدهما لكنتقدايك الاقم المشار اليه والثاني لمحضرة ذى الاتصال
المكرمة والعمال المحودة احدا باشا ظاهر وقد كان مراد محضرة ولي التمر
ان حسابات الاقاليم البحرية والقبيلة والجزايرة والسودانية عموما شهرية
كانت او سنوية ثم الى الخزينة العامة وتحسب حسابات الايراد بمعرفة
كاتب الايراد وحسابات المصروف بمعرفة كاتب المصروف وتقدم اجمال
الحسابات الشهرية في غاية الشهر الى الاعتاب المكرمة والها يقدم ايضا
اجال الحسابات السنوية في اخر السنة وبعد ذلك الحال الى ديوان المجلس
العالي الذي هو ميزان الحل والقدر ومركز الفتق والرتق وهناك يقرأ
ويستقصى بالتخاد اهل المشورى بما يقتضى لاجله السؤال والجواب لكتبا
نفلت الحسابات القبيلة في سنة ثلاثة واربعين الى ديوان اسبوط لاجل
مصلحة ما ولما راى ولي التمر ان تقديم الحسابات المذكورة الى الخزينة العامة
مع تقديم اجمال الايراد والمصروف الى الاعتاب المكرمة امر سهيل
المصلحة امر بذلك مبدا من اول سنة اربعة واربعين وحكم به اهل المجلس
العالي في اول جمادى الاولى



ابراہیم باشت
نائب المجلس الأعلى

(٥)

العدد رقم ٥٤ في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٤٥

في اليوم الثاني من شهر ربيع الأول ابتدئ بان سدرج في جريدة الوقائع
 جميع ما قام به اهل المجلس كافة في المجلس العمومي الذي تطلعت الارادة السنية
 بانعقاده في قصر حضرة اقتدينا ولى التمس ابراهيم باشا غرض غمزان بين فيهما
 اسماء الذين حضروا وتفوهوا وطبقا على الوجه المشروح اعلاه وتشربنا
 الى طالعها غير انه لما كانت المصالح كثيرة واسماء اهل المجلس والحاضرين
 ومقالاتهم كثيرة لم يمكن ان دراج اسمائهم وما يقولون في ثلاث ورقات ولا في خمس
 بل ولا في عشر لان المذاكرة في المصالح تتزايد يوما فوما بحسب كثرتها
 فلذا ما امكن ان ينطبع في كل يوم غمرة ولو امكن ذلك وحصر القاريون اوقاتهم
 بقراءتها لحصل لهم من ذلك ملل ونجور فلذا جعل لكل مصلحة وقع عليها المذاكرة
 خلاصة بالاجال حسب الاصول وتقرر على ان سدرج في الوقائع كما هي
 وينطبع في كل يوم غمرة

(٦)

العدد رقم ٦١ في ٣ ربيع آخر سنة ١٢٤٥

جرت مذاكرة كثيرة في مجلس العموم ما بين حضرة المأمورين بخصوص
تحصيل البواقي حيث قد تمهدوا أن يزرعوا الأصناف وتتموها ويحصلوا
بواقي سنة ثلاث وأربعين ومال سنة أربع وأربعين قبل أن ينقضي مال سنة خمس
وأربعين ورجعوا في إيفاء ما تمهدوا به بموجب مخصوصيتهم وعبوديتهم وقد أعطى
لخلاص البواقي والمال صورة بهذا الوجه المشروح فرسوا بأن تحصل بواقي
سنة ثلاث وأربعين مع مال سنة أربع وأربعين قبل أن ينقضي مال سنة خمس وأربعين
ويتقدم إلى الخزانة ويشرح عن مساعد الأهتجام بحسن السعي في ذلك وأجرا
ما تمهدوا به وذلك بموجب صدور أمر من حضرة الأفندي مأمور الديوان
الخديوي إلى مأموري الوجه البحري والقبلي أعلا ما لهم بذلك كما استقر الرأي
في المجلس العمومي المتخذ في القصر العالي في اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الأول
لاحقه

القرن من عقد هذا المجلس العمومي ترتيب عمار المملكة وتنظيمها ونهي أسباب
رفاهة الرعية وتقويمها ولذلك تفكر المأمورون كلهم وبأني خدعة وفي التمس تفكرا
بستخراج به نايه هذا الأمر من القوة إلى الفعل فابعدوا عن أنظارهم جديدة مستصلحة
وفوائيد عديدة مستصلحة منها كيفية ترتيب زرع الأصناف مقدار ما تقبله الأطنان
واستقر الرأي على إجراها وتمهدوا باجمعهم في زرعها على الوجه المشروح سيما
وقد تكفلوا في تحصيل البواقي المبيرة التي بقيت في ذمة الرعية إلى سنة أربع وأربعين
بسرعة وسهولة قبل اقتتاح مطلوبات هذه السنة فابرزوا صدقهم وجددهم
كما هو واجب عليهم حسب عبوديتهم واستحسن نفعهم وعدم نكرانهم
والأصناف ولذا الحق في جريدة الوقائع

(٧)

العدد رقم ١٩٢ في ٧ ربيع الآخر سنة ١٢٤٦

انتقاد المجلس العمومي

اننا جل مقصود من غيوب واعتزم مطلوب محبوب لحضرة افندي شاولي النعم كرم الشيم هو ان نحرم وتوزيع الاراضي والبساتين الكائنة بالاقطار المصرية على قدر ما بها من الاتساع اذ بذلك يكرم بالعمار لجميع البلدان والامصار ويحصل اسباب رفاهية الحال واستراحة الببال وتزجج المزاج الى الاغاني والعبابا وحيث كان ما فوى عليه جنابه الجليل ان نصير ام الدنيا في عصرنا هذا نفل حضرة الخليل عروسا مرمية بالعمار وممتازة بالرفاهية على سائر الاقطار ارادت ماشطة طبع معادته العلية ان تزيد في كل وقت زينة الجليته ولما ان كان حصول در البركة والاسما في المكشور في اصداف الاطراف بانهم طال وايل الجهد والامكان المخزون في حبب قوة الانسان متوقفا على اتحاد القلوب والاضمار واجتماع اولى الامر والا كابر لما ونبعضهم بعضا في ترتيب ما يناسب من القدمات التي يراها لا تنتج نتيجة لراحة في كبرى اقتضاها وصرفها كالا يخفى على ارباب الالباب من المزددين الى تلك الاعتبار اسس جنابه السامي مجلس المهوره العمومي العالي لكي تقع كل مصلحة في موقعها بتداول اسبابها وحل مشكلاتها بموجنها فبناء على ذلك اكرم ان يجمع في كل عام مامورو الاقاليم والاقسام وكبار مشايخ المحروسة الكرام وينتقد شمل ذلك المجلس بالانتظام وتحمل المذاكره في شان ما هو اعم في ظرف ذلك العام فتبين غرض غيرتهم والاجتهاد كما هو المراد وتبرز شيئا بعض الامور من حجب الاختفاء الى دوان المشاهدة والظهور ويحصل من هذا منافع كثيرة فمن اجل ذلك انتدئ المجلس المذكور في غرة شهر ربيع الثاني سنة ثمان وربعين وانقد بقصر حضرة ولي الم افندي ساراهم باشا بحضوره ونفسه وحضر كل من حضرة فندي تالعباس باشا وحضرة ميرميرين الكرام احمد باشا مديرا الاقاليم الوسطى وحضر فندي يل مديرا الاقاليم العربية وحضر كنفدا سيل افندي مديرا الاقاليم الصعيدية وحضر محمود يل افندي ناظر عموم الجهاية وحضر شيخ السادات اللواتية وحضر شيخ الجامع الازهر الشيخ المصطفى وحضر مفتي الحنفية الشيخ المهدي وحضر مفتي المالكية شيخ مالكة وهم من اكار علماء مصر الاجلاء وارباب المجلس وكانت ماموروا الاقاليم ومشايخ البلدان ولبنوا ملائمتهم الرحيمة حسب ديتهم واجتمعوا يوم الاحد بعد العصر في القصر المذكور وهم على الارائن المتصوية في وسع ارباء ديوانه متكئون واشتمروا بالمذاكره في المصالح بلسم الفناح.

(٨)

العدد رقم ٢٠٤ في ١١ جمادى الأولى سنة ١٢٤٦

ختام المجلس العمومي

المجلس العمومي الذي انعقد في غرة ربيع الآخر في اليوم التاسع من شهر جمادى الأولى وعزم المأمورون وشيوخ البلاد على العودة إلى مأمورياتهم وبحللتهم وبعد ذلك استقر الأمر على انعقاد مجلس آخر لهذا المصالح الدواوين المصرية وأمور الجهادية والمنزلة السيئة وألفه المرفق لكل خير

(٩)

العدد رقم ١٩٧ في ٢٢ ربيع آخر سنة ١٢٤٦

راغب افندي ناظر الافتراءة قتران جميع المصالح ربطت بأصول مستحسنة في ظل حضرة ولي النعم ومن جلته المصلحة المجلس العالي فانه - ريداته ومشايطها وخلاصاته وقبولاتها انضبطت على القبط ولكن الخلاصات التي تخرج بعد ان تنقضي بضر قاريا بالمجلس وضع عليها حضرة الافندي ناظر المجلس اشارتها في قولت ويصر كل من الاندبة اسمها عليها وضعون صمم وترسل الى الدواوين الخديوي ومن ثم الى محلاتها فوكتب على خاتم كبير كلمة مجلس عالي داوري كما كتب على الخاتم الدواوين ديوان خديوي عالي وحققا عند حضرة الافندي ناظر المجلس وبعد مناقشة الخلاصات يكتب عليها كاتب المجلس قولت ونقمت بالخاتمة واذا حصل مانع ضروري ولم يوجد الافندي منتخب رجل امين من المجلس ووضع الخاتمة فيه الى ان ترى المصلحة ثم يصلى الافندي لازدادته الخلاصات بالسلوك على هذا المتوال شرعا هذا ما انهاء ولدي المذكرة فالمران خلاصات المجلس العالي له اعتبار وشرف من ذلك الكبير والصغير وقد عم التنظيم جميع المصالح بالالب مقرونة باحكام واصول مجرب للام ولكن راي الافندي المرى اليه في محله لكي يقول المصدق او المدق واذا اراد او كانت هكذا الكار كذا فينبغي ان يكتب الخاتمة بذلك الامانة لازالة الشك والاشتباه ويحرم رعيه من الدواوين الخديوي الى ناظر الضمير بصفته اشعار اليه بهذا كما استقر عليه الرأى

(١٠)

العدد رقم ٢٠٧ في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٤٦

صدر امر من مجلس المشورة قبل الان بان ينقش على خاتم لفظ المجلس العالي لاجل ختم الملاحظات
به والان رجعا بان هذه الملاحظات حين يصدوا الامر بهما من الديوان الخديوى تختم تحت الامر
بخط منقوش باسم الديوان الخديوى ولو حفظ انهم ميعتقون عنها

(١١)

العدد رقم ٢٠٧ في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٤٦

حوادث بمجلس مصر

ماموروا الاقاليم العربية قرروا جميعا في المجلس العمومى المنعقد بالقصر العالي انه اذا حضرت
تقاوى الاطيان جميعا من الرعية يكون ذلك حسبما عليهم فيبقى ان تبين كيفية نقادى الاطيان
وما يلزم لها من التقاوى لكي يؤخذ من الميرى ما يكتفى لزراعة الاقاليم المذكورة وذلك غير ما يزرعه
المقتدرون من الفلاحين

(١٢)

العدد رقم ٥٠٢ في ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٤٨

حوادث المشورة الملكية

حضرة نجل الشيخ المهدى قدم تقرير الديوان الخديوى واحبل على المشورة الملكية ذكر فيه ان
ملتمزم كركل بولاق جبر على ان يشبه من ماله لياخذ الكبرياء منها ولا كان اخذ الكبرياء من الاشياء
التي تاتي بيوت اهل العلم من ملبوس وما كور غير مسروق به طلب ان يصد امر الملتمزم المرسوم
بتسليم الاشياء المذكورة وحيث ان مساعدة امثال هؤلاء العلماء العظام من عقوبات الارادة
السنية حروا لشعرا في ملتمزم كركل بولاق باحلاق الاشياء التي عنده المتعلقة بالشيخ المولى اليه واسهر
جناحه بذلك

الْعِلْمَاءُ السَّنِيَّةُ المُشْتَمِلَةُ عَلَى أَصُولِ آدَابِ الْمَجْلِسِ الْعَالِيِّ الصادرة في سنة ١٢٤٦هـ (١٨٣٠م)

مقدمة في ماهية المجلس^(١)

مجلس المشورة هم الذوات المشهود لهم بالفكر الثاقب، والرأى الصائب، الممدودون أهلاً لتدبير المصالح بالاعتدال والاستقامة، الخالون من البهز والعداوة، العارون عن لباس الفرض النفساني، الثابتون في الجلوس بمحل واحد كفص واحدة، الذين يتذكرون في المصالح التي ترد إلى المجلس من غير إكراه ولا استئصال، ويصرفون ذهنهم ويبدلون وجودهم بثبات واستعداد للنظر في الأمور، وهؤلاء الذوات وإن كانوا متعددين ينبغي لهم أن يحسبوا أنفسهم ذاتاً واحدة من شدة الاتحاد والاتفاق الحاصل بينهم وفي كانوا كذلك سمو مجلساً.

فيما يجب عليهم من تقديم الشكر لله تعالى وفي أصول آدابهم يجب : (أولاً) على كل من المتخفين الذين هم أهل المجلس أن يوفوا ما يجب عليهم من الشكر لله على نعمه التي حازوها باكتسابهم الجاه والشرف، ويمتيزهم عن سائر الناس، حيث أنهم صاروا أهلاً لذلك في ظل أيام سعادة أفندينا . (ثانياً) ينبغي لهم أن يسعوا في تحصيل رضا أوامر ولي النعم الذي هو سبب لشرفهم، ويتقادوا بكل امتثال لانفاذ إرادته السلية . (ثالثاً) يتنون الاعتناء التام بضبط كل المصالح التي يلزم

(١) الوقائع المصرية العدد ١٥٨ في أول برتبه سنة ١٨٣٠

ملاحظة : الذي وضع هذه التعليمات هو المرحوم محمد كاشف أفندي باشتاب الوقائع المصرية وأحد الأعضاء المعينين وقدمها إلى المجلس العالي وجرى العمل بها في هذا المجلس ولي مجلس شورى الجهادية ومجلس استشارية وهي أشبه بنظم الوقائع الداخلية المعمول بها في المجالس النيابية الحديثة .

المذكورة بها في المجلس من دون غرض ، وتفصيل ذلك أنه ينبغي لكل من أهل المجلس أن يهتموا في الميعاد المخصوص للمجلس ، ويجلس كل منهم في محله بالأدب والاحتشام ، ويحتذوا المقالات التي لاتوافق المصلحة والتي لا يليق أن تحرر ، ويبادروا بالاتفاق للنظر في المصالح التي ضيطلها ور بطها ضروري ، وبعد هذه المبادأة ان لم يستقر الرأي على ختمها أو توقف ذلك على الاستفهام ، فلا يتقل منها الى مصلحة أخرى من دون أن يروا لها نتيجة لكلا بهير هذا تعطيل أوقات ، ومن أراد من أهل المجلس أن يقدم تقريرا بحسب المصلحة ، فلا يضايق المجلس ملها بقضائه قبل ما سواه من المصالح ، ولا يتميز بعضهم لبعض من دون فائدة ، بل يعرض ذلك لحضرة بيك أفندي ناظر المجلس ، وما كان رؤيته من المصالح أكثر احتياجا يشرع بالمذكورة فيه بموجب رأيهم ، وان قرر أحد في المجلس تقريرا أو سال سؤالا يشتمر منه أحدهم وكان ذلك موافقا للمصلحة ، فليخذ كأنه من أفواه المجلس ولا يجعل سببا لصدور البغضاء والعداوة ، وإذا ذكرت مصلحة وأعطى أحد منهم جوابا ، فينبغي للآخرين أن يروا ، هل ذلك الجواب مطابق للمصلحة أم لا ، فان راوه مطابقا أثبتوه ، وان كان مخالفا أو مبهما فليبين ويدفع الضرر الحاصل منه ، وليكونوا دائما مستعدين بانتباه للمذكورة التي تقع ، ومصفين لها بوجه مستحسن ، ولا يخرج أحد منهم خارجا عن المجلس من دون عذر ، وان حدث له عذر يأخذ اجازة من ناظر المجلس ثم يعود سريعا ، وان حصل له شاغل للمصلحة ما ، ولم يمكنه الرجوع يقيد ذلك في مضبطة المجلس ، وان منعه عن الحضور مانع لأمر اقتضى ذلك ، يعرض ذلك بتذكرة أو بطريق غيره ، وبعد أن يفهم مضمون عذره يقيد ويحفظ ذلك دستورا للعمل من الجميع ، ثم أنه اذا وجد أحد غير ممالك بهذه الأصول وبقي مصرا على هذا الحال فينبه مرة واثنين وثلاثة ، وبعد ذلك ان بدأ منه حركة مخالفة لتلك الأصول يمنعه ناظر المجلس عن الدخول يوما أو اثنين أو ثلاثة بحسب جنته ومقامه تربية له ، وبعد ذلك يؤتى به الى المجلس ، واذا أريد الانتقال من أمر الى آخر ، أو حكم بمصلحة فلا ينبغي أن يتكلم كلاما أجنبيا .

في صرف مصالح المجلس

ان الأمور التي تقع المذاكرة عليها في المجلس إما أن تكون متعلقة بالميرى أو بالزعية فإكان متعلقا بالميرى اما أن يكون نفقا ورتقا بالأصول أو ضبطا وربطاً بالحسابات على موجب النقر أو صرف رويه لشتريات المكتفية للميرى بحكم أهل المجلس ، وإن أوجب الأمر الى استخدام أحد في المصالح ، فإن كان تخصيصه من طرف حضرة ولى النعم فلا يمارض لأن الكبرياء وضيهم تحت حكم سعادته وهو يعلم النفع والضرر الحاصل وصاحب البيت أدرى بالذى فيه ، وإن لم يكن تخصيصه من طرف سعادته يحال على عهدة أهل المجلس وهم يميزون ويربحون حاله برأيهم ودرايتهم وهذا الترخيص لم اتما هو ودية لديهم من طرف ولى النعم والودية يحتاج حفظها بذل الجهد والصدقة والاهتمام على قدر الامكان حتى يصل الحق لصاحبه ، ولا ينبغي لم أن يميلوا الى الوالد والأولاد ، والاخوان والأقارب ، والأخلاء والأصحاب ، والأحباب اذا أرادوا أن ينتخبوا أحدا لمصلحة ، بل يتخذونهم كسائر الناس وينظروا الى من يريدون انتخابه ليعلموا هل هو بليد أم زكى العقل ، أم هو ذو فكر ثاقب ورأى صائب ؟ أم غير مستقيم أو متكاسل ، خائن في خدمته أو ذو اجتهاد وسعى ، ويلاحظوا قابليته واستعداده وحركاته وسكاته ، فاذا رأوه غير منهم بشائبة الاختلاس وقادرا على القراءة والكتابة حسب الوقت اتخبوه من بين أمثاله واستخدموه في مصلحة مناسبة لحاله وليجتنبوا المتهمين ويوفوا حق المصلحة ويمروا اقتضاها بالصدقة ، وأما المصلحة التي تشمل على الحسابات فهي الفارغ والحاصل الذى يرى بالتحزى في دفاتر الأخذ والاعطاء الجارى بين دواوين الميرى وهى أيضا فرق الائتمان والاختلاس ، وهذا لا يحدث في جهة واحدة بل يتوقف على اتحاد جهات متعددة كنفس واحدة وذلك يؤيد أمر المجانبية عن استخدام من ثبتت تهمة وشاعت ، وعند ما يتذكر أهل المجلس في هذه المواد تجلب أهلها وأربابها فيبحثون عن عللها وأسبابها ويتبصرون في طرق خدعهم

وحيلهم ويقومون بالنظر في الحكم بها ، وينبغي لهم أن يحقوا الحق ويطلبوا الباطل ويستصوبوا الصواب ويدلوا الخطأ خطأ ويصرفوا ذنبهم ورويتهم بأجراء ذلك من دون غرض نفساني ، ومثل هذه المواد التي تحصل من خدمة أهل الحساب ومكرمهم تعلم كيفيتها من الدفاتر، فإن كانت مطابقة للدفاتر والقوائم والحواظ والجوامع وكانت مسلمة لدى أهل الحساب ومثبوتة عندهم من غير خلاف يراجع أهل الحساب القوائم والدفاتر والحواظ ويعبرون ذلك بالتحقيق والاحتياط ويقادسون بعضها على بعض وبأى وجه ضبطت وربطت وعلم كيفية مخالفتها يجرى اقتضاؤها بعد التحقيق بصرف روية وببذل ذهن، وإن لم تكن مساوية للدفاتر ولا مطابقة لها ولا مثبوتة وتوقف على التحقيق والتدقيق والتحري والتفحص ممن رأى فيحضر الذين لهم علم بذلك ويستطعن ويسألون وبأى وجه تبينت كيفيتها بصرف الذهن بأجراء اقتضاها ويحكم بموجبه ، وينبغي ألا يطيلوا الكلام في كل مصلحة ليكلا يقع تقييد في المعنى بل يحقوا الحق بالأسئلة والأجوبة التي تكون مطابقة وموافقة ومفيدة حيث كان ذلك مشروطا بها ويصرف رأس مال الكلال لا كلاله، وأما المشتريات التي جرت في دواوين الميرى في السنين السابقة كالحاصل والقارغ وفرق الأثمان يلزم لتنظيفها من غبار الفين أن يؤتى بها إلى المجلس والامتنعة التي يلزم شرائها الآن يؤتى ببياناتها بمعرفة نظار الدواوين وتقدم إلى المجلس فيستقصون عن ثمنها ويعطون صورة حسنة لمشتراها وهو ظاهر وينبغي لنظار الدواوين ألا يشتروا الأشياء الموجودة في الميرى من التجار والمتسبين بل ينظروا إلى قيوداتها في الوقت الحاضر ويقاسوا لوازم السنة الحاضرة والمستقبل مع مصروف السنة الماضية ويقدموا قائمة إلى المجلس تشمل على لوازم سنة واحدة فيجلب ذلك المصنف من محله بمقرتهم ويوضع في الأشوان والمخازن ويصرف بالتدرج حسب الاقتضاء ، وينبغي أيضا أن يقاسوا ما يكفى لسنة واحدة من الأصناف الغير البالية التي لا توجد في الميرى وتشتري من التجار وتعمل قائمتها وتقدم إلى المجلس ، فإن كانت تلك الأشياء وفيرة بالنسبة إلى الحال والوقت يشتري جميع ما يلزم منها ، وإن كانت قليلة يشتري اللازم منها من

حيث توجد كثيرا وكذا الأصناف التي لا تلى . و يبنى أيضا أن يكونوا متفحصين بالاستفسار عن كثرة الأشياء فإذا سمعوا وعلموا أنه كثر صنف في محل ما يرضوا ذلك للجلس ويخبروا عن لزوم اشتراكه ، ويلزمهم أن يمتنوا بالتدقيق في تحصيل المصالح اللازمة وتكليفها ولا يحصلوا لوازيم الميرى محتاجة للسوق والمساومة وليجتنبوا ويحترزوا من أن يحصلوا الميرى محتاجا الى مشتري الأشياء في غير وقتها ، وأن ما يلزم للميرى من الأمتعة وكان موجودا فيه لا يجوز تأخيرها الى وقت آخر بل يلزم اشتراؤها حالا وإياما كان يلزم تهيتها من الناظر عند الحاجة اليه ، ويلزم أيضا التفتيش والتفحص بمعرفة السامرة المتمدنين وبمعرفة أهل الخبرة به ولا يقتنعوا بالسؤال عن شيء من سمسار واحد بل يبحثوا عنه من كثير منهم . ويجب أن يعلم هل ذلك الصنف عند تاجر واحد أو عند كثيرين أو في محل واحد أو في أماكن متعددة وهل هو قليل أم كثير لكن لا يبقى لم شك في اشتراكه ، وبعد ذلك يكتبون قاعته صفا فصنفنا ويقدمونها الى المجلس في وقتها ، وهذا العمل لا ينبغي أن يباشروه عند ما يأتون الى المجلس ولا يستغلون فيه بمصلحة غير لازمة من دون سبب ولا يميزوا الوقت عبثا ، وإذا قدم في المجلس تقرير بخصوص المشتريات ينظرون إليه أولا ويبحثون عن ذلك الصنف المراد اشتراؤه ويفحصون عن ثمنه ويسألون من له خبرة وعلم به ويحلبون صاحبه ، وبعد ذلك يتذاكرون لأجله ويمكنون بشرائه ، وأما أمور الرعية المقدمة بعرض حالات فن حيث أنها ليست متعلقة بالمجلس جميعها بل أكثرها متعلق بدواوين الأحكام فقها تفصل ، ولا ينبغي أن تقبل في المجلس إلا بعد أن تقدم لأعتاب ولي النعم أو للدواوين المرخص في ذلك ويأمر برؤيتها في المجلس ، وإلا فيطرأ تعطيل على مصالح المجلس ، وإذا أحيلت اليه تقرأ علنا وتقع عليها المذاكرة ، فإن كانت متعلقة به يصرف الذهن لمعرفة طلبها وأسبابها وترى على وجه الحق وإن توقف رؤيتها على الشرع الشريف تحال اليه .

في ربط مضبطة المجلس بالأصول والفروع

ضبط مذاكرة المجلس وربطها يتوقف على ثلاثة دفاتر : (أحدها) لمذاكرة المجلس في القرارات التي تقم إليه ، وفي الأسئلة والأجوبة التي تجرى بينهم حسب الاقتضاء . (والثاني) خلاصات المشتتة على تسويات المصالح التي حكم بها بعد المذاكرة وحررت يوما فيوما . (والثالث) للوقائع اليومية المشتتة على بيان تاريخ ما صرف النظر عنه وما أنزل الحكم به لاحتضار ذات أول كشف ، وصل تاريخ ما استفهم عنه وما حكم به وما جرى في كل يوم في المجلس من المصالح ، وهذا الدتر ينبغي أن يكون عند الأندى كاتب المجلس ، ودتر تسويد الخلاصات يكون عند الأندى مقييد الخلاصات ، ودتر المذاكرة عند الأندى مقيد المذاكرة ، وكل منهم يجب عليه أن يعتد في إيفاء خدمته بالاعتناء والتدقيق ، ويزم أن يخصص أندى مستعد لكي يبيض في كل يوم تسويات مجلس المذاكرة ويقدمها لأعتاب حضرة أفندينا ، ويخصص أيضا أندى آخر لترجم القرارات والكشوفات العربية التي تقم في كل يوم فيحصل بذلك الرواج للصحة .

في بيان خدمة كاتب المجلس

ينبغي للأندى كاتب المجلس أن يذهب إلى أوضة المجلس في الميعاد المعين للاجتماع ويجلس في مكانه ويكتب أسماء من أتى من أهل المجلس في وقت آتيانهم ساعة فساعة ، ودقيقة فدقيقة ، وما كان من المصالح أشد لزوما وأكثر احتياجا يقدمه إلى المجلس ويقرره بصوت عال معتدل من غير استعجال ولا سرعة بمحضرة أهل المجلس واتحادهم فيكتب أهل الفضل منهم تقاريرهم بخطهم فيأخذ الكاتب ويضع عليه علامة ويحفظه لديه ، ومن كان ليس له نصيب من الكتابة يكتب هو تقريره وجوابه حسبما يليق ، ويتم بحفظ الأوراق إلى أن يتم المجلس ، وبعد ذلك يجمعها ويميز ما بين المحكوم به والمستفهم عنه ، والذي أنزل أمر ما ، والذي صرف النظر عنه ويحمر ذلك في تاريخه في الدفاتر اليومية وفي غد ذلك اليوم يسلم تلك الأوراق

الى الأئندى المبيض، وبعد أن تبيض يأخذها ويضعها ويعين النظر فيها فالمصالح التي حكم بها يخرج خلاصتها ويسلم مسودتها للأئندى مقيد الخلاصات فيبيضها وبعد ذلك يأخذها منه ويعين النظر فيها أيضا، فان رأى فيها ممهوا أو خطأ صححه ثم يقرؤها في المجلس ويمرر خطابا من طرف بيك أئندى ويمتعه بجأته ويرسله الى محله من غير اجمال ولا تأخير.

في بيان خدمة مبيض مسودات المجلس

ينبنى للأئندى الذي يبيض المسودات أن يأخذ من كاتب المجلس صباحا تسويدات مذاكرة المجلس التي تقع في كل يوم، ويقابل علاماتها، فان أشكل عليه شيء من ذلك يسأل كاتب المجلس عنه ويزيل شبهته، ثم يرجع الى موضعه ويبيض ما لديه من المسودات من غير ممهوا ولا خطأ، ومتى تمت يسلمها للأئندى كاتب المجلس ويجمع التسويدات من غير أن ينقص منها شيئا، ويضعها ضمن ورقة حافظة لها ويربطها ويكتب عليها تاريخها ويشير الى أنها بيضت، وبعد ذلك يسلمها لكاتب المجلس أيضا يأخذ منها الكاتب الخلاصة التي تتعلق به كما مر ويربطها ويكتب عليها أنه أخذ الخلاصة ثم يسلمها للأئندى مقيد مذاكرة المجلس.

في بيان خدمة مقيد مذاكرة المجلس

ينبنى للأئندى مقيد مذاكرة المجلس اذا وصلت اليه تسويدات المذاكرة أن يفتحها بالبصيرة ويتدق بها من أولها ونطاقها وبقيدتها من دون قصبان ولا خطأ، ومتى خلص يربطها ويكتب عليها أنها قيدت ويضعها في كيس تسويدات المذاكرة المبطله حتى اذا لزم كشف أمر منها يجده في ذلك الدفتر ويرمضه، واذا لم يقع أحد بقبه يخرج أصل التسويد من الكيس المبطل ويقدمه ويتم باسكاته.

في بيان خدمة مقيد خلاصة المجلس

ينبغي للأفندي مقيد خلاصة المجلس بعد أن يبيض تسويدات الخلاصة التي حكم بها في كل يوم وسلمت الى كاتب المجلس أن يأخذ تلك التسويدات ويقيدها في دفتر الخلاصة ببيان تاريخها يوما ويشير بالحبر الأحمر فوق كل خلاصة الى ما تشتمل عليه من المصالح. وانما لزم كشف مادة يخرج من ذلك الدفتر ببيان تاريخه ويريه ويعتز عن أن يقدم الكشف من غير أن يأمره المجلس بذلك وإن أشكل عليه شيء يرجع الى كاتب المجلس ويصحصه .

في بيان خدمة المترجم

ينبغي للأفندي المترجم أن يترجم الكشوفات والقوائم والتقارير العربية التي تلزم المصلحة يوما فيوما، ويسلمها لكاتب المجلس، ويأتى الى المجلس وقت الاجتماع ويترجم فيه الأجوبة التي يقولها بعض المباشرين والمعلمين وإن خدمة الأفنديات المذكورين تقل وتكثر بحسب قلة المصالح وكثرتها وبحسب كية منفرعات المصلحة ومن اقتضاء المصلحة أن يقيد ويضبط المادة التي يلزم رؤيتها في كل يوم، لأنه إن لم يضبط ويربط يضيع، كما قيل: كل حرف ليس في القرباس ضاع. وينبغي أن يعطى معاون لكاتب المجلس اذا كثرت مصالحه. وكذا كل من قويت مصالحه يعطى له مساعد، لكي يرى المصلحة في وقتها ويهتم في ضبط وربط أمور المجلس وإدارتها على الوجه المشروع .

خاتمة

هذا المجلس شريف حال، وأربابه بحسب نسبتهم اليه قدرهم حال، فينبغي حفظ شأنه وحفظ شأن من أتى اليه من ذوي القدر المنيف فيحفظون هذا المجلس الشريف بمراعاة الآداب في جلوسهم وتكلمهم وسكوتهم وحركاتهم وسكونهم ويمتنعون الأغراض واللغو في الكلام والمكالمة مع الأجنبي في المصلحة والزيادة على القدر

اللائق في الكلام واقشاء السر وادخال من لا مصلحة له من دون اذن ، وينبغي أن يرتب قوامه في باب المجلس ، لكي يمنع الأجنبي عن الدخول إلا بإجازة ومن حضر من وجوه الناس يريد الدخول يطفان له القول ويستأذنان له ، ومن لا مصلحة له ولا اذن له بالدخول فهو ممنوع . وإن اقتضى الحال احضار أحد الى المجلس لأجل تحقيق بعض المواد أو الاستفسار عن شيء أو لدعوة يحلب بمعرفة القواص ويستأذن عليه ثم يدخله ويبه عليه ألا يتكلم في غير المصلحة . وينبغي أن يتخاطب برفق وملازمة ولا يحشن له القول ويقيد ما أجاب به ثم يعطى الأذن بانصرافه بقدر حاله ، فإن سلك غير مسلك الأدب في أوضاعه عتف بحسب حاله وأرشد الى سلوك طريق الأدب .



هذا ما سطرته وحررته حسب المأمورية بقدر الطاقة المشتمل على أربعة أبواب وخاتمة وقد قدّمته الى المجلس العالى لكي يعمنوا النظر فيه والرأى لهم .

ترجمة الخطاب المرسل من الجمعية السنوية الى محمود افندي رئيس
المجلس العالي في ٢١ صفر سنة ١٢٤٩ (١٠ يولية سنة ١٨٣٣)
بتصديق الجنب الخديوي على قانون ترتيبات المجلس العالي

من الجمعية ، الى محمود افندي :

حيث ان قانون المجلس الذي تم تنظيمه بمعرفة المجلس عملا بالارادة السنوية
الخديوية قد قدم الى اعيان مولانا ولي النعم الانغم عند ما كان في مصر ، فاطلع
عليه وأصدر أمره الشفهي لحضرتكم باعتقاده ، وحيث ان ولي النعم قد أمر بإرسال
نسخة من هذا القانون لكل مجلس من المجالس الأخرى لتنفيذ أحكامه في هذه
المجالس ، فقد طلب من حضرتكم ارسال نسخة من هذا القانون ، فوردت ، حيث
نسخ منها صورة لكل مجلس وأرسلت الى المجالس ، وقد جاء في خطابكم الوارد يوم
أمس أنه انصل بسمعكم ان احدى نسخ هذه اللائحة قد أرسلت الى شوري الجهادية
 لتنفيذ أحكام موادها وتوهم بوجوب ارسال نسخة منها الى المجلس العالي الخديوي
 أيضا . وبما أنه قد فهم أن النسخة الأصلية لقانون المجلس قد أرسل الى هنا ،
ولا يوجد لديكم صورة له فقد نسخت صورة القانون وأرسل من طيه .

(١) ترجمت هذه الوثيقة بمعرفة قسم المحفوظات التاريخية بالمرأى الملكية من دفتر رقم ٥٤ مية .

صفحة ٣٧ وثيقة رقم ١٣٧

قانون ترتيبات المجلس العالى

الصادر في ٢٣ صفر سنة ١٢٤٩ (١٢ يولييه ١٨٣٣)

نص القانون

بند أول

ينبغي أن يتخذ ميعاد مخصوص لأرباب المجلس العالى لآياهم ونهاهم وحسن مداومتهم مع اعطاء تقوية لمواظبتهم وأن ميعاد حضورهم في أيام الصيف من الساعة تسعة الى الساعة تسعة ونصف ، وفي أيام الشتاء من الساعة تسعة ونصف لنهاية عشرة والذين يولاق بمقتضى لهم ميعاد لنهاية عشرة وألا يتجاوزوا عن المواعيد المعلومة ، وإن حصل تأخير من أحدهم فيجوز درج أسباب العذر الضروري بمضبطة المجلس .

بند ثان

إن قراءة المصلحة يصير السماع بالأذن القلبية ويكونوا معينين عن الصيانة والحماية وأيضا عن الغرض والفسانينة ويعطى لها صورة مرضية وإذا كان أحد من أرباب المجلس يريد يستغفل المجلس لداعى غرضه وفسانينته ويتم أحد الذوات الذى يكون مستقيم الأطوار استنادا لسعيه في خلاص المذنب من باب التصاحب فإذا تظاهر ذلك فلا يصير إغماض العين ، بل يصير إظهار الغرض ويصير إنصاحه أولا بالمجلس وإيقاظه وفي ثانی دفعة إذا حصل منه ذلك يحبس خمسة عشر يوما

• (ملاحظة) بحث كثيرا في محفوظات الرأى الملكية لعل أعرل أصل هذا القانون فلم أوفق فرجعت الى دقاتر ومحافظ (المجس) التى عيت المتفرد له اسماعيل باشا بجمع رجع الفرائح والقوانين الى مدرت في عهد ساكن الجنان محمد علي باشا . فوجدته مشيرتا في العدد الأول بصفحة ٣٧ المحفوظ بقسم المحفوظات التاريخية مرفحا بلفظ ركيكة فاضطرت لائبا كما هو بلفظه من غير تصحيح ولا تغيير أما ما ليحدث . (الوالف)

بجل خدمته مع قطع ماهيته مدة حسبه، وإذا لم يتصح فيعبر شهرا بلا ماهية، وإن لم ينته يصير نقيه إلى أواخر مدة سنة بلا ماهية عبرة لغيره، وعند تمام مدة نقيه يرتب له نصف ماهية لحين يستخدم.

بند ثالث

بحسب الضرورة إذا كان أحد من أرباب المجلس لم يحضر فيلزم يحذر تذكرة ويرسلها للمجلس ويوضح فيها عذره الذي منعه عن الحضور وعند ذلك يصير إرسال معاون أو حكيم لتحقيق ما أوصفه بخطابه فإذا وجد بخلافه يصير إيقافه في أول مرة، وفي ثاني مرة يحبس عشرة أيام، وفي ثالث مرة عشرين يوما في محل مصلحته ويصير قطع ما هيته مدة محبته.

بند رابع

إن قراءة المصلحة بالمجلس أولا يصير قراءة أصلها ثم يصير قراءة الجوابات التي محرر بالمجلس ومن بعد القراءة يصير ملاحظة النفع والضرر وتمتلى الصورة المتقتضية.

بند خامس

إن القضايا الوقفية التي تورد بالمجلس جميعها ومرهون نظرها لحين الختام فالقضية التي لم يوجد لها وسع وقت لنظرها فلا يبنى إعطاء الجوابات فيها على بركة الله بل يصير إبقاها إلى ثاني يوم.

بند سادس

يبنى أن كاتب المجلس والمعاونين يطلعوا الساعة اثنتين في أيام الصيف، وفي أيام الشتاء الساعة ثلاثة ويستلموا الأوامر الواردة من طرف حضرة جناب داوری والواردات والأوراق الواردة من الجهات السائرة ويصير تسليم الذي يلزم له ترجمة وأيضا كاتب المجلس يجهز ما يقتضى قرائته بالمجلس لحين استكمال المجلس.

بند سابع

إن كاتب الخلاصات والقيود والجرناجلي وكشاف أفسدى وكاتب ومعاون ومبيض المجلس يحضروا بالميعاد المعلوم ويصير إخراج الخلاصات الوقتية، كذا يصير تبيض الخلاصات وإخراج فهرست الاجماليات وتبيض ما يلزم تبيضه بأوقاته ولا يصير تأخير ولا التراضي، ويوضع امضاءهم بذيل الخلاصات والجرنالات بصحة تحريرهم وعند مقابلتهم فإذا حصل سهوا وسقامة فأقول مرة يصير إيقاظه، وفي ثاني مرة يحبس ثلاثة أيام . وفي ثالث مرة يحبس عشرة أيام ، وفي رابع مرة يحبس شهرا بلا معاش في محل استخدامه .

بند ثامن

ينبغي أن أرباب المجلس من أي ذات كان من الكبير أو الصغير ما دام دخلوا من باب المجلس بفهمهم يكونون بمقام جسم واحد ، وإذا أحد أعطى جوابا بمصلحة فالآخر لا يمارض له بقصد أنه يصير تصديق رايه وبتفاوت الوقت بل بحسب المصلحة لا يصير مراعاة الخواطر وكل من يبين رأيا صائبا بما تقتضى المصلحة وفي وقت المغرب يعطى الاستراحة قدر نصف ساعة .

البند التاسع وهو الخاتمة

إذا كان أحد من أرباب المجلس توجه بلجهة بلا مندر من دون اخبارية للمجلس فأقول مرة يصير إيقاظه بمعرفة المجلس وثاني مرة يحبس خمسة أيام بمحل خدمته، وإذا لم ينته فيصير معاملته حسبما توضح سابقا، وصل هذا الوجه يصير دستور العمل وأجراء هذا القانون ويعطى لكل واحد نسخة من القانون المحكى عنه يديه للاجراء بمقتضاها .

(حاشية) وجد صورة هذا القانون نسخة تركية عليها ختم مجلس على داوري تاريخها ٢٣ صفر سنة ١٢٤٩ هـ . ومذكور بختام الفسخة أن هذا صار تنظيمه بمعرفة المجلس وصار منظور الجتاب العالي وصدرت ارادة سنية بأجراء بالمجلس العالي وبالمجالس السائرة .



عبدی شریک
ناظر مجلس امدان

لائحة ترتيب المجلس العالي

الصادرة بتاريخ ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٥٠

(أول أغسطس سنة ١٨٣٤)^(١)

المادة الأولى

على ناظر المجلس في بادئ الأمر أن يتوجه في صباح كل يوم الى المجلس العالي وعند ما لا يكون ولى النعم في مصر عليه أن يظل في المجلس الى وقت الغروب حيث يأمر في الوقت الملائم بترجمة أوراق المصالح العربية التي ترد يوميا . ويتولى محمد افندى ناظر الدريخانه الاشراف على الترجمة حتى لا يقع فيها أى سهو أو خطأ ثم تقابل الترجمة على الأصل العربي في المجلس مرة أو مرتين في الأسبوع على سبيل الاختبار لمعرفة مبلغ محضتها ، ولما كان ناظر المجلس مسئولا عما يقع في المجلس من خطأ أو صواب فعليه أن يعنى كل العناية بأمر هذه الترجمة .

المادة الثانية

لما كان الأمر يتطلب الحضور الى المجلس العالي في الصباح والبقاء فيه حتى المساء ، فانه لمن البدهاة أن تنظر الدواوين ومن الهم من رؤساء المصالح المدودين اليوم من أعضاء المجلس العالي لو اصرأ هذه القاعدة لما اتسع لهم الوقت لرؤية شؤون المصالح المعهود بها الهم ، فعلى المجلس والحالة هذه أن يستقدم اليه النظار ورؤساء المصالح الذين لهم أعمال في المجلس تستدعى حضورهم اليه حيث ينظر في الموضوع بمواجهة ذلك الناظر أو الرئيس المختص ، ومتى انتهى النظر في الموضوع

(١) ترجمت هذه الوثيقة بمرقة قسم المحفوظات التاريخية بالرأى الملكية من الأصل المحفوظ ضمن وثائقها بمقتضى المسمى رقم ١ - لائحة رقم ١٢ ، والخبرة صورتها التسمية في هذا الجزء .

يؤذن له ويصاد الى مصلحته، وكذلك الحال فيما اذا كان لأحد النظار أو الرؤساء شأن من الشؤون التي تستوجب عرضها على المجلس العالى فان عليه أن يحضر الى المجلس العالى بنفسه ويسد عرض الأمر وانهاؤه يعود الى مصلحته .

المادة الثالثة

بما أنه ليس من المصلحة أن يداوم على الحضور الى المجلس العالى الكبراء المدعودون من أعضاء المجلس على نحو ما جاء بيانه بالمادة الثانية، فان الضرورة تقضى بوجود بعض الخبراء بالمجلس . وحيث ان الأندى ناظر الدفترخانه وناظر الوقائع وناظر الدفترخانه والانتخاب أفاضى (أمين المفاتيح) يقيمون على قرب من دائرة المجلس العالى ونظرا لأن أكثر شؤون الأندى ناظر الدفترخانه مرتبطة بالمجلس فليس ثمة أى محذور من مداومة على الحضور الى المجلس يوميا، ولما كانت الأخبار والحوادث التي تنشر في الوقائع يسدر أن يحضرها ناظر الوقائع قبله وانما مهمته التصحيح والتثيت فليس هنالك ما يحول دون مداومة ناظر الوقائع على الحضور الى المجلس أيضا نظرا لبساطة عمله . أما أمين المفاتيح وناظر الدفترخانه فعدا عن أن الشؤون المعهودة اليهما رؤيتها بسيطة فان قريبا من المجلس يساعد على حضورهما الى المجلس في الأوقات المحددة، على أنه ليس هنالك ما يمنع من ترددهما على مقر عملهما بين الفينة والفينة لرؤية شؤون مصلحتهما فيما اذا كانت الأمر يتطلب ذلك . ولا بأس في أن يقضيا الوقت في كل يوم بين عملهما بالمجلس العالى وعملهما في مصلحتهما، ومن الموافق أيضا أن يداوم على الحضور الى المجلس العالى يوميا كل من أحمد أفندى البوشناق والأندى المهتر (أمين مفروشات المباني) اذ أنهما خير متقنين بإدارة مصلحة خاصة .

المادة الرابعة

بما أن أكثر الشؤون الجارية رؤيتها بالمجلس العالى هي شؤون الأقاليم فمن الأزم والحالة هذه أن يوجد بالمجلس العالى بعض رجال الأقاليم المشتهين ثم ان

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
کتابخانه ملی

[illegible]

എൻ.പി.എസ്.

[illegible]

សំបុត្រ

[illegible]

مجلس

[illegible]

وہابیہ

تاریخ ۱۳۰۲

هناك قضايا يمارسها المجلس العالي تتعلق بحقوق عباد الله ورويته - بعض هذه القضايا والفصل فيها، من اختصاص الشرع الشريف حيث يجب أيضا أن يكون بين أعضاء المجلس عالمان من علماء مصر، وبما أنه تعرض على المجلس قضايا تختص بالمشتريات والتجارة فإن الأمر يستدعي وجود تاجرين بالمجلس لرؤية مثل هذه القضايا ولا بد للمجلس العالي من كتبين مدين بالأعمال الحسابية ليعهد بهما في رؤية الحسابات، كما يجب أن يعين للمجلس العالي بعض معاونين لاستخدامهم في تحقيق المواد التي تستوجب التحقيق، فكل كل مديرية أن توفد الى المجلس العالي شيئا ينتخب من قبل الأهالي على أن يستبدل هؤلاء الشيوخ بغيرهم مرة في كل سنة بنفس الطريقة (بالانتخاب) . أما العالمان فيتم انتخابهما بمعرفة كبار العلماء ويستبدلان بغيرهما مرة في كل سنة، كالشيوخ، وكذلك الحال بالنسبة الى التاجرين والكتبين وعلى شورى المعاونة انتخاب معاونين الذين سيعينون للمجلس هذا ويجب اتخاذ هذا النظام دستورا للعمل .

(ترجمة التصديق)

حضرة صاحب السعادة عهدي بك ناظر مجلس الملكية :

بالمبادرة الى اجراء وتنفيذ ما تقتضيه وتوجبه هذه اللائحة .

٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٥٠



خاتم

قانون السياسة

الصادر في ربيع ثلثي سنة ١٢٥٣ (يوليو سنة ١٨٣٧)^(١)

المقدمة

من البدهة بمكان أن يكون اضطلاع كل كبير وصغير من عبيد الجانب
الهندوي المستخدمين في المصالح الأميرية بمسئولية الأعمال العامة التي يتولاها
موجبا للكثير من القوائد، وأن يكون الزامه تبعه الخير والشرف هذه الأعمال داعيا
الى اتقادها من التعطيل والاهمال، وانما يستقيم هذا بأن يعمد الى كل شأن من
الشؤون فتوضع له لائحة خاصة به، ثم ينظر الى ولاء المصالح فتعالج أمورهم على مقتضى
هذه اللوائح، فمن سلك منهم - بسوق الطبيعة البشرية - مسلكا مخالفا لمضمون
هذه اللوائح أوخذ مؤاخذه تكون له تربية، ولغيره عظة وصبرة. وبذلك يتضح أن
ليس ثمة سبيل الى قضاء المصالح وترويحها ما لم تمسز اللوائح المذكورة بنظام
للمقوبات يمين هو الآخر فيتألف منه ومن اللوائح بأجمعها قانون عام، ومتى ظهر هذا
القانون العام كان من الواجب احداث هيئة شورى خاصة مهمتها القيام بتنفيذ
حكمه، وعلى هذا الأساس حررت المواد المسطورة فيما على :

تخص كل مملكة من ممالك أوروبا المختقة بقوانين تلائم طبيعة أهلها وأخلاقهم
ودرجة تربيتهم، وتدار بموجبها أمورهم الحكومية في المحور اللائق بها، إلا أنه لما
كان معلوما أن قانون المملكة الواحدة لا يوافق المملكة الأخرى، كان بالطبع من
المستحيل أن يؤخذ أى قانون من قوانين تلك الممالك فيوضع بنصه وقصه موضع
الاجراء في هذه البلاد، على أن الحكومات، وإن اقتصمت من حيث أنواعها الى

(١) نشرت على أصل هذا القانون ضمن وثائق السراى الملكية مطبوعا باللغة التركية بمطبعة بولاق
وقد ترجمه الى العربية قسم المحفوظات التاريخية بناء على طلبى وتر كمالا لأول مرة . (المؤلف)

جمهورية ومشروطة ومستبدة ، فلنبا غير مقسمة ولا مختلفة من حيث أصولها الأساسية التي هي واحدة بينها جميعا ، فهذه الأصول المتحدة هي التي تكون مراعاتها في هذه البلاد موجبة لحسن سير الأعمال ، ميسرة لفضاء المصالح واجتناء الكثير من القوائد .

غير أنه عند ما يراد تبديل أصول الحكم في مملكة من الممالك ، ينبغي أول الأمر أن تفحص محاذير الأصول الجارية ثم ينتظر في استنباط الوسائل التي من شأنها إزالة هذه المحاذير مع اظهار ما في هذه الوسائل من ضرر وقع والموازنة بينهما ، حتى اذا استقر الرأي على ربحان منها ، لم يكن بد من اختيارها واتخاذ التدابير التي تقتضيها .

والآن ها هي المحاذير البادية للعيان

(أولا) معلوم أن حسن تصريف الشؤون المصلحية لا يكون ظاهرا رائعا على يد الهيئات والجماعات ، وأن الأمور المهمة في الممالك التي رسخت أقدامها في النظام هي دون غيرها التي يتطلب البت فيها اجتماع قوى المعرفة والوقوف . وهذا وإن يكن هو الذي أوجب على الحكومة المصرية أن تؤلف هي الأخرى مجالسها المختلفة فإن هذه المجالس لم تقصر مساعيها على الأمور المهمة تبحرها وتداول الآراء فيها ، وإنما تعدت ذلك فتباحث أيضا فيما لا تجب فيه مباحثة ولا مشاورة من متاد الشؤون ومقتن المطالبات ، وهو ما عرقل الأعمال النافعة بقيود التأخير واغلال التعويق ، فبينما ينبغي أن يكون كل كبير وصغير من عبيد الجتاب الخديوي الموظفين هو المسئول عن الخير والشر في الموكل إليه من الشؤون ، اذا به يترأى بأنكائه على المجالس في انجاز عمله ويسل من تحت صبه التبعة بدعوى أنه عرض كل شيء في حينه على المجلس ، وأنه ما كاد يتلقى القرار الصادر حتى صدع به وعمل بمقتضاه ، هذا فضلا عما هو واقع من أن كثرة الشؤون النافهة التي ترد الى المجالس على الوجه السابق شرحه — لا تدع للأعضاء وقتا كافيا لاسان النظر في الأمور الخطيرة بالقدر الذي هي جديرة به ، فتراهم خشيعة تراكم الأعمال يعمون الأمر على أول وجه يترأى

لهم منه ، فإن أسفر قرارهم عن ضرر فليس بعيدا أن يظهر الأمر على غير صورته تقاديا للواخذة ما داموا هم الذين ترجع اليهم الدعوى لنظرها في المرة الثانية ، ولا أن يستقر كل واحد منهم اخطاء صاحبه ، لأن في بعض المجالس يكون ولاية المصالح داخلين في المجلس ... هذا وما لا يحتاج الى برهان أن ما تقدم شرحه من الشؤون المعتادة والمقننة قد أدت الى امتلاء المجالس المذكورة بطائفة من الكتبة والمقيدين والمبيضين والمترجمين وملخصي القرارات والكشاف والمعاونين ، وإلى اعطاء كل أولئك مرتبات شهرية ضخمة بلا لزوم .

(ثانيا) جرى العمل في سائر المجالس على أن تأتي كل إيرادات الملكة الى ديوان واحد ، هو الذي يتولى اعطاء الدواوين الأخرى المبالغ اللازمة لها والمقنن صرفها ، وأثبتت التجربة أن هذا الأسلوب موجب للضبط . وإذا كانت أمور الخزينة هنا « في مصر » أيضا قد فصلت بحكم الضرورة عن غيرها ، فانها ما زالت من عدم وحدة المركز بحيث يتعذر معرفة مقدار الإيرادات المرتب تحصيلها سنويا التي على أساسها تمكن المناظرة مع نظام الدواوين العامة في زيادة المصارف أو نقصها وبذلك يتمنع عرض الأمر على الجناح العالي ، وما دام الإيراد والمنصرف يغير موازنة فلا بد من اتخاذ القرارات بصرف ما لا ضرورة لصرفه في الدواوين المذكورة وهذا يجعل صرف المرتبات اللازمة شاقا عسيرا ، بحيث لو دامت هذه الحال زمتا طويلا لما وفيت الإيرادات بالمصارف ، وهو ما لا ينبغي منطلو على ضرر كبير وشر مستطير .

(ثالثا) لئن كان من الأصول المرعية أن تكون جميع المصالح المتعلقة بالأمور الداخلية راجعا أمرها الى ديوان واحد ، وأن يصدر الأمر والنهي فيها عن مركز واحد ، وأن يفصل في كل الأمور على أسلوب واحد ، فإن الأمور الداخلية في هذه البلاد ليست بذات مركز واحد ، وإنما يتلقى الحكام وضيهم من ولاية المصالح في الأقاليم الأوامر والقرارات كما يتلقاها نظام المصالح الداخلية المقيمون في المحروسة مبعوثا بها

اليهم تارة من الديوان الخديوي بالمحروسة، وتارة أخرى من مأمور الديوان السلوري بالاسكندرية، وحينما يتقنونها من الدواوين العامة ولا سيما من المجالس المختلفة وما أكثر ما يكون قرار أحد الدواوين في أمر من الأمور مخالفا لقرار الديوان الآخر في هذا الأمر بيمينه، وهكذا يتعذر تصريف الأمور على سياق واحد وولاتها بمنجاة من أن يسوا بأية معاملة، وفي هذا بلا شك تعطيل للصلة .

(رابعاً) ان مما يقضى به الواجب أن تكون مصلحة أبنية المحروسة تابعة لديوان بيمته من الدواوين العامة لا تمت لديوان غيره بصلة، بمعنى أنه مهما تكن قرارات الدواوين العامة الأخرى بشأن البناء، لا يجوز ورودها إلا إلى الديوان التابعة له مصلحة الأبنية، وهناك يكون تدبير المهام والأيدى العاملة وسائر اللوازم واحضار ذلك كله في الوقت المناسب من حيثما يوجد، ولكن مأمور هذه المصلحة ان كانت في هذا لا يتبع ديواناً فانه في نفس الأمر تابع للدواوين جميعاً . ذلك أن الأوامر ترسل إليه من كل ديوان، كما يطلب هو من مختلف الدواوين كل ما يرى بنفسه حاجة إليه من المهام وسائر اللوازم، ومن جراء هذا كثرت الأبنية ولم يمكن امدادها باللوازم والمهام، فأصبح العمل في معظمها معطلاً، وفي هذا خسارة كبرى وضرب بالغ .

(خامساً) من الأصول الجارية في الممالك كافة أن تقدم الدواوين العامة آخر كل سنة حساباتها مع جميع ما لديها من الأوامر والسندات والايصالات إلى ديوان تفتيش الحسابات حيث تناظر دفاتر اليومية والشطب بكامل الثقة وتراجع الأوامر مع السندات والايصالات، حتى اذا انتهى النظر في الحسابات وتحقق ان كانت مضبوطة أو غير مضبوطة، لم تلبث الدفاتر أن تسلم بسنناتها جميعاً إلى دار المحفوظات "الدقترخانة" أما المتبع هنا فهو الاكتفاء بتقديم الجامعة في آخر كل سنة إلى ديوان تفتيش الحسابات، وبارسال الأجبال والكشوف والدفاتر في كل شهر إلى ديوان المعاونة، على حين يبعث بالدفاتر المشتملة على أصل المفردات

الى دار المحفوظات من غير تحقيق ، وهكذا تستعذر معرفة حقيقة هذه الحسابات أى مضبوطة مبرأة من شوائب الزلل ، أم غير ذلك ، كما يستعذر بالطبع على الذين يقتلون أحيانا من ديوان تفتيش الحسابات الى الدواوين الأخرى لأجل التفتد أن يفهموا فهما صحيحا ان كانت الحسابات قد روى في قبدها منتهى الضبط ، وإن كانت الستلثات موجودة وموافقة للأصول .

فهذه المحاذير المدرجة بماله إنما تمكن ازالها بمراعاة الأصول التي اختارتها الحكومات كلها أساسا للإدارة وأجرت أحكامها ، وهذا يقتضى رفع المجالس الموجودة والناهضة مع اتباع الأصول المسطورة فيما على واتخاذها دستورا للعمل .

الفصل الأول

في بيان الترتيبات الأساسية

البند الأول

تتضمن أمور الحكومة المصرية بأجمعها في ستة دواوين عامة ، بل تعتبر هذه الدواوين سبعة باقسام ديوان الإيراد الى قسمين : أى أن الديوان الخديوى يظل مختصا بالنظر في الأمور القضائية بمصر المحروسة ، وأحيانا في المسائل التي ترفعها الأقاليم اليه بمرائض متعلقة بالدعاوى ، ومختصا بإصدار الأوامر عند الإيجاب بتشغيل بعض المرتبات ، ويتولى مدير الديوان المذكور الاشراف على مصلحة الأبنية بفروعها وعلى المخازن الملكية والكيلار "الخزين" العامر وتوابه وعلى المجرر مع ديوان القوافل والمواشي وتوابه وعلى ترسانة "دار صناعة" بولاق وفروعها ، وعلى المستشفيات الملكية والروزنامة والأوقاف المصرية وبيت المال ودار صنع الحديد الملكية وجبل الزخام ومقالع الأشجار في جبل طره وأثر النبي ، وعلى مهمات ترعة المحمودية وأشغالها وتخزينة الأمتعة وإدارة دار السك العامة ، وتلنى وظيفة أمين الحساب

فعال أمور الحسبة على عهدة المدير السالف الذكر، كما تحال عليه خطوط البريد ومجلس التجار ومجلس تجار أوروبا، وبما أن هذه المصالح سيكون من الواجب تقديم حساباتها إلى خزينة الديوان الخديوي، فينبغي أن تكون الحسابات المذكورة تابعة لتلازن هذا الديوان .

(ثانياً) فيما عدا الإيرادات التي تودع خزينة ديوان التجارة ثمة المصالحات الزراعية المبيعة على يد هذا الديوان، تكون جميع إيرادات ديوان التجارة وفروعه تابعة لديواني المومم الذين يطلق عليهما اسم ديوان الإيرادات، ويتفرع الديوانان المذكوران إلى : (١) حسابات جميع المديريات في الأقاليم مع حسابات كل من كردية والحجاز وبلاد السودان . ولى (ب) جميع المقاطعات والأقاليم والجمارك الموجودة الآن بالخزينة هي والمصالح الموجودة اليوم بإيرادات المحروسة وعموم إيرادات الاسكندرية، مع اقتصار مهمة مفتشى الأقاليم على انتدابهم للأمور المتعلقة بتنشيط الأعمال والمصالح . هذا ولما كانت إدارة الديوان الموجودة الآن يجلس الشورى الملكية هي كذلك بمثابة مصلحة للإيراد فيلبي تفلها هي الأخرى إلى أحد الديوانين المذكورين .

(ثالثاً) إدارة السكاكر البرية ونظامهم وقانونهم وتدريبهم وتدريبهم وتدابير ضبطهم وربطهم وحركاتهم وتنقلاتهم وأشخاص المنسوبين للجيش ومهماتهم ونكباتهم وحمايتهم والقلاع والمستشفيات العسكرية ورماثل الخدمة الصحية ومصانع المهمات الحربية ومخازنها ومعامل البارود ومتعلقاتها وشؤون التجهيزات العسكرية والمخازن وبالجملة جميع المصالح العسكرية تبقى على حالها الحاضرة .

(رابعاً) الشؤون المتعلقة بإدارة الأسطول ونظامه وقوانينه وتدريبه والتدابير الخاصة بضبطه وربطه وحركاته وتنقلاته — كل أولئك ما دام معدوداً من الأمور العسكرية فهو من اختصاص حضرة مصطفى باشا وفي إمرته ، أما دار الصناعة ومخازن البحرية ونزاهة البحرية وتجهيز الأسطول ومهماتهم وما كولاتهم وسائر لوازمهم

تكون هي ومستشفيات البحرية ووسائل خدمتها الصحية تابعة لديوان عام، يطلق عليه اسم ديوان البحر، وأما شؤون الإسكندرية القضائية والنظر في الدواوى والمراض وأمر الاحتساب ومجلس التجار، فهذه كلها تكون من اختصاص مدير الديوان الخديوى .

(خامسا) المدارس الابتدائية والتجهيزية والخصوصية ودور المكتب والآلات والأدوات المتعلقة بالمؤسسات العلمية والصناعية ومخازن التماذج والقناطر الخيرية ومطبعة بولاق والوقائع المصرية، كل أولئك يتبع ديوانا عاما يدعى ديوان المدارس، ولما كان الموظفون المستخدمون بقروع الديوان المذكور قادرين بمقتضى تخصصهم في هذه المروع على أن يحسنوا ادارة دولاب الأشغال والمصالح المحتاجة الى معارف أوروبا وصناعاتها، فينبى أن تبقى حساباتهم في المديريات كما هي الحال اليوم إلا شؤونهم المتعلقة بالهندسة فانها هي وإدارة الاسطبل الأكبر وزرايب غم المينوس تكون محولة على عهدة مدير الديوان المذكور، وأما دار الدراسة "الدرستخانه" الملكية فقد كانت من مقتضى المصلحة أن تتبع ديوان المدارس، ولكن نظرا الى أن المدارس القائمة في الوقت الحاضر لم تدع الى بقائها لزوما، فينبى القاؤها وتوزيع تلاميذها بحيث يلحق صغارهم بالمدارس و يعطى كلهم لمختلف المصالح .

(سادسا) التجارة المصرية وإدارة الأمور الافرنجية وشؤون بيع الخاصلات المصرية تظل على حالتها الحاضرة في عهدة مدير ديوان الأمور الافرنجية والتجارة المصرية، ونظرا الى ما يستتضيه الحال من وضع مصالح الإيرادات الموجودة في القاهرة تحت ادارة مدير من مديرى الديوانين العاملين للإيرادات، فان حسابات هذه المصالح تقدم أول الأمر الى ديوان الأمور الافرنجية والتجارة المصرية لقرب هذا الديوان اليها، ثم تأتى حسابات الإيرادات كلها من هذا الديوان الى أحد ديوان الإيرادات العاملين .

(سابعاً) . جميع الفاريكات القائمة في المحروسة والأقاليم ومصنع الطرايش تكون تابعة لديوان ، يدعى ديوان الفاريكات ، ولما كانت المصلحة تقتضي في حد ذاتها بالمحصار حسابات الإيرادات كلها في ديواني الإيرادات ، وكانت الفاريكات نفسها تعد إيرادات فينبغي لهذا الديوان أيضاً أن يحظى حساباته لأحد ديواني الإيرادات .

البند الثاني

كل مدير من مديري الدواوين العامة مسئول عما يأتيه جميع المصالح التابعة لديوانه من خير وشر . فإذا سلك سلكاً مخالفاً للقانون والرضا حققت دعواه وطبق عليه الجزاء المناسب وفقاً لما هو مذكور في قانون العقوبات .

البند الثالث

جميع نظار المصالح وسائر المستخدمين كبارهم وصغارهم مسئولون عن الخير والشر في الأعمال التي يتولونها ، فإما ديوان عام كانوا تابعين له فعلى هذا الديوان أن يداوم على تفتيش أعمالهم وتحقيقها ، حتى إذا ظهر على أحدهم جناح حوكم وفقاً لنص قانون العقوبات ، فتتحقق دعواه أمام هيئة استشارية معينة من قبل الديوان الذي هو تابع له ثم تطبق عليه العقوبة الملائمة بمتنص القانون المذكور .

البند الرابع

تقسم الأعمال المتنوعة في كل ديوان عام إلى المدد الذي تقتضيه من أقلام متناسبة مع عظم فروع هذا الديوان ، وينصب لكل قلم ناظر ويكون نظار الأقسام في كل ديوان هم الهيئة الاستشارية لديوانهم ، ويشاور مديرو الدواوين العامة نظار أقلام دواوينهم في المسائل والمصالح التي يرون من الحكمة مناقشتها وتداول الرأي فيها .

البند الخامس

تقدر المصاريف السنوية للدواوين العامة وتعرض لمقايستها على المقام السامي ثم تقرر المبالغ المقابلة لمصاريفها ، حتى إذا صدر الأمر بإعطائها من ديوان الإيرادات

شرح كل مدير من مديري الدواوين العامة في مطالبة ديوان الإيرادات بالمبالغ المقررة لديوانه كل مبلغ عند حلول وقته، فإن لم يوجد المقدار الكافي من النقود بديوان الإيرادات عرض الأمر على المقام السامي .

البند السادس

يجب أن يحزر تقرير مشتمل على زبدة الأعمال التي يباشرها كل ديوان من الدواوين العامة، وأن يعرض هذا التقرير على المقام السامي في يوم الخميس من كل أسبوع .

البند السابع

مديرو الدواوين العامة والكبراء الذين يتفضل الجتاب الأشرف الخديوي بتعيينهم يؤلفون لجنة مشورة تعقد في موعد يضرب مرة في كل سنة، فيباحثون فيها محتاج الحكومة إلى التماس به من المشروعات الكبرى، ثم يقدمون قراراتهم بصدد هذه المشروعات إلى المقام السامي .

البند الثامن

تحافظ الدواوين العامة على القاصمة الجارية في الوقت الحاضر فتقدم إلى المقام السامي حسابها الاجمالي عن كل شهر، وتقدم في آخر كل سنة حساباتها مشفوعة بجميع الأوامر والسندات إلى ديوان تفتيش الحسابات الذي عليه تحقيق حسابات كل ديوان، مناظراً إياها على الدفاتر المقدمة إليه، ومراجعا الأوامر والسندات المتعلقة بها، حتى إذا ثبت أنها صحيحة مضبوطة ختم الدفاتر المذكورة بخاتم ديوان تفتيش الحسابات، ثم تسلم هي والأوامر والسندات جميعها إلى دار المحفوظات .

البند التاسع

لا يقسنى لولاية ما أن تحافظ على جريان أمورها في المحور اللائق بها ما لم يكن دولا بمصالحها الحكومية مرصداً على أسلوب معلوم ميسرة له أسباب الدوران على وجه الاعتدال، وإذا كان تيسير هذا الاعتدال على مقتضى الأصول المعتبرة المحررة



مصطفیٰ محمد شاد رجب
نائب المجلس الاعلى

وتسيرو دولا ب الحكومة على سياق معين وتنظيم حركة الأعمال على أساس التمييز بين خيرها وشرها، إذا كان كل ذلك منوطا بتديره بأولى الأمر وحدهم، اتضح أن الواجبات العالقة بذمة الحاكم هي من العظم والنشعب، بحيث لا يقسع وقته للوقوف على كنه جميع مصالحه وحقيقتها مهما كان حسن التدبير مجتهدا . ولذلك فلا بد لولى الأمر من أن يشكل مجلس شورى خاصا يقوم بالقرب منه، ويكون مؤلفا من عدد كاف من الكبراء المتبحرين من بين عبيده المخلصين ذوى الكفاية والكياسة المحبرة حصافتهم كما هي الحال في الممالك الأوروبية، وهذا المجلس :

(١) يبحث الشؤون الملقمة اليه سواء كانت صادرة من المقام السامى أو واردة من الجهات، فهو يعدل الفكر في تمحيص وقائمتها والموازنة بين منافعها ومضارها، ثم يعرض خلاصة ذلك على المقام السامى .

(ب) ويطلع التقارير التى سترفعها الدواوين الى المقام السامى بزينة أعمالها وتقارير المجلس العام السنوية التى مر ذكرها، ثم يعرض ما تحويه كل هذه التقارير من الأمور على المقام السامى .

(ج) ويتسبب للفصل فى الدعاوى على الوجه المسطور فى البندين الثانى والثالث .

(د) ويؤذن لأعضائه فى أن يقدموا ويرفعوا ما يمشى بخواطرهم من التداوير والمشاريع المنطوية على منافع البلاد .

(هـ) ويؤلف من ناظر وأعضاء بقدر عدد دواوينهم .

الفصل الثاني في بيان الاجراءات العملية

البند الأول

يجب على المديرين ومن في امرتهم من نظار الأقسام أن يمتوا أتم العناية بما هم مكلفوه من الأعمال ومنازل المهام، فليعلم أن يمتوا أعظم الاهتمام بتحصيل جميع المطلوبات الأميرية في أوقاتها وبحفظ الترع والجسور، وبرى جميع الأطنان في موسم فيضان النيل المبارك، مع ملاحظة تحضيرها واعدادها للزراعة الصيفية وتقديم المعونة المقتضية الى غير القادرين على الزراعة، وبعمران الترى والبلدان، وباعطاء كل ذى حق حقه على مقتضى المدلل والنصفة، وبمنع الاعتداء على الناس كبرهم وصغيرهم أيا كانوا، وبتحقيق دعاوى المظلومين تحقيقا دقيقا، وباجتناب عناية أحد من الناس أو مراعاة خاطره، وعليهم كذلك أن يلاحظوا المستخدمين الموكلين بالمخازن والشون، وهل هم ناهضون بسبب الخدمة التي نديروا لتأديتها، وأن يراقبوا وكلاء الكيل، وهل يسلكون سبيل الاستقامة أم يحيدون عنها ؟

البند الثاني

ليس لصغير أو كبير من عبيد الجناح العالي الموظفين بالأقاليم أن يستخدم الفلاحين قهرا في زراعة أطيانه، ذلك لكيلا يكون استخدامه هذا مؤثرا لزراعة الفلاحين أنفسهم، وليس ل هؤلاء العبيد أن يسخرخوا الفلاح بشير أجرة، ولا أن يأخذوا مواشي أو آلاته الزراعية غصبا، هذا وعليهم أن يمتوا مستخدمى الشون من توريد محصولات زراعتهم في الشون التي هم مستخدمون فيها، بل يوردونها في شون أخرى.

البند الثالث

لا ينبغي لمشايخ القرى أن يتعرضوا للفلاح بشيء غير المطالب الأميرية، أى أن واجبههم مقصور على جباية الأموال المطلوبة منهم والاهتمام لحفظ الترع والجسور على

يد الباشمهندسين ، وخدمة الأراضي الشتوية ، وجمع المطالب الأميرية ، بحيث توزع جميع مطلوبات الحكومة بنسبة ما يصيب كل فدان منها ، وتطلب الأبقار بنسبة الموجود في القرية منهم ، ونجبي النقود والمتوجات أيضا على وجه العدالة بموجب الأقساط المقررة .

البند الرابع

يستخدم صيارف القرى بعد ما يقدم كل منهم كفيله على أيدي مشايخ البلد المتبرين وعمد الأهليين ، ثم عليهم بعد ذلك اتمام الأعمال المطلوبة منهم على الوجه اللازم ، وأن تكون مكلفة الأبطال وجريدة المال والفردة مطابقتين لزام الأبطال ، وأن يمرروا أوارد الفلاحين ويسلموها اليهم أولا فأولا ، مع تسجيلهم في هذه الأوراد كل ما عسى أن يورده الفلاحون سواء من النقود أو الفلال والمتوجات في وقت توريده ، وأن يسادروا الى النقود الماخوذة على حساب الضرائب ، فكلما قبضوا منها شيئا وردوه الى الخزينة ، أما حسن اتمام الأعمال التي يتولاها صيارف النواحي فملاحظة الى مفتشهم .

البند الخامس

الكتابة اللازمون للشؤون التابعة للإديريات والفروع الصغرى يكون انتقاهم بواسطة لجنة تعقد بين يدى المدير ، ومحضرها باشكاتب المديرية وسائر من يجب حضورهم .

البند السادس

الأقلام والمقاطعات التي تقتضى الحال بيعها للمتبرين ، يجب أن يطرح كل منها في المزايمة قبل ختام مدته بشهرين ، ويبنى أن تجبر الأسكندرية ودمياط أن كانت المقاطعات والأقلام في المحروسة ، وأن تجبر المحروسة أن كانت المقاطعات والأقلام في الثغرين المذكورين ، كما يبنى أن يأتى مدبرا ديوانى الايرادات بالمتبرين والنظار وغيرهم ممن يتعين حضورهم عند مزايمة قلم من الأقلام المذكورة ، حتى اذا انعقدت

الجلسة جيئ يكشف ميين للبلغ الذي أحيل به التزام هذا القلم في السنة الماضية وعلى ضوء هذا الكشف يتبارى راغبو الالتزام في مزايدهم، وحينئذ لا يجوز أن يمنع أحد من الزيادة التي يطلبها مادام له كفيل موثوق به، ومتى بلغت المزايدة ختامها اشهر المديران كل جهة من الجهات المختصة على حدة ببلغ ما وصل اليه القلم المذكور فاذا جاء الى محل البيع نبأ يعلم منه أن في الجهات الأخرى طالبا يريد هذا القلم بالزيادة، لم يكن بد من تسليم القلم الى الذي رسا عليه المزايد بعد المناظرة واستيفاء الشروط وقبل انتهاء مدة الالتزام السابق بأسبوع، وكذلك يوقع المديران الشروط بخاتميهما، ثم تستخرج منها نسختان تحفظ احدهما في محل التحصيل، والأخرى لدى الملتزم، ومن يرد الزيادة بعد فوات ميعاد المزايد ولو بيوم واحد، فلم تقبل زيادته ويبنى أن ينظر الى المقاطعات والأقلام الموجودة، لما كان منها ذا شروط غير موافقة للصلة وجب ضبطه والاستيلاء عليه، ثم توضع له شروط أخرى مستوجبة للتابع ومنطوية حل عدم الفبن والتعمد، وبمقتضى هذه الشروط يطرح في المزايدة ويمنع التزامه، وإذا أخذ الملتزم أو سمح لغيره بأن يأخذ شيئا يزيد عما هو محرو في عقد الاشتراط لني جزمه بموجب قانون العقوبات .

البند السابع

بما أنه ليس بعيدا عن الملاحظة أن يوجد في دواوين المبيعات أشياء مرغوب فيها وأشياء أخرى غير مرغوب فيها، فالواجب أن تحمل الأشياء غير المرغوبة على الأشياء المرغوبة بالنسبة المثوية التي بينهما . وأن يؤدي ثمن الأشياء غير المرغوبة عند تسليمها، فلا يعطى منها شيء بميعاد مؤجل إلا أن يكون الصنف المبيع منها من الكثرة بحيث يلزم لتفاد تسليمه مرور عدة أيام، فحينئذ تراعى وفرة كمية الصنف، كما يراعى عدم التأخر في تأدية ثمنه، فيسمح بميعاد للتأدية لا يتجاوز واحدا وعشرين يوما، وليس ينبغي أن يباع لأحد ما شئ مرغوب فيه من غير تحميل، وكذلك ينبغي أن يعامل التجار كلهم معاملة واحدة، فلا يفضل أحد منهم على غيره، سواء في إنشاء

تسلم الأشياء المبيعة أو في تحصيل الأثمان، ومتى اقتضت الأحوال أن يصدر أمر الى المدير بخفض ثمن صنف من الأصناف تعين على المدير أن يذهب الى المحل الذي يوجد هذا الصنف فيه، وهناك يجزده بنفسه إن وزنا وأن مدا، حتى إذا حصر مقداره حرر لناظره أمرا تحريريا يتحوله بيعه بالثمن المنخفض، وأعلن التجار بفحوى الحال، أما الأصناف التي تباع بالمزايدة فيكون بيعها بإطلاع المدير وناظر المصلحة المختصة، فأيا صنف أر يد بيعه بهذه الطريقة، دعى بالتجار الذين يتعاملون فيه وبالأنخاص الذين يقبلون على شرائه، ثم تجرى المزايدة فيه بين الحاضرين، حتى إذا رسا مزاده على أحدهم وكف دونه سائر الحضور بأيديهم، فحينئذ يوقع كل منهم بضاعه على قائمة المزا، ثم تحفظ هذه القائمة بعد ختمها من المدير وناظر كليهما، فان كان هذا المزا قد وقع في المحروسة استخرجت من قائمته السالفة الذكر الصور اللازمة وبست بواحدة منها الى كل من الاسكندرية ودمياط ورشيد، وبوصول صورة القائمة مصحوبة بالنموذج الى المحلات المذكورة يجمع التجار ويقام بينهم المزا، ثم ترسل القائمة بنتيجة المزايدة الى المحروسة فينظر أى المزايدى أكثر مطاء، فيباع له ويستوفى الثمن منه عند التسليم، ومتى تيقن مدير المصلحة المذكورة أن أحد الأصناف المحدودة الأسعار قد كثر طالبيه، وأن اعلاء ثمنه لا يضيع الرغبة فيه والإقبال على شرائه، فعليه أن يحضر التجار ويقيم بينهم المزايدة على جزء من هذا الصنف، حتى يبلغ أعلى ثمن وأعلاه، فيبيعه لطلابه بهذا الثمن مخففا بما يق من الصنف الى حين تزيد الرغبة فيه مرة أخرى، وإذا جاء رجل من عرض الطريق وأراد أن يشتري شيئا وهو ليس بتاجر، فلا ينبغي لناظر المصلحة أن يبيعه شيئا ما لم ياتمه بتذكرة اذن من المدير، وكل ما يتابعه التجار بقصد بيعه للحلات الأخرى، يجب أن يعطوا معه تسريحا مينا فيسه وزنه وعدده وتاريخ اليوم الذى بيع فيه، ومطبوعا عليه خاتما المدير وناظر المبيع، كما يجب على المدير أن يسجل لديه هذا التسريح.

البند الثامن

المشتريات اللازمة للمصالح الأميرية تتنازع على يد المديرين ويمسرى شراؤها على الوجه المسطور فيما على :

(أولا) عند ما تحتاج إحدى المصالح الى شراء صنف من الأصناف ، يكتب ناظر هذه المصلحة الى المدير خطابا يبين له فيه مقدار الصنف المطلوب ، ولأجل أى شئ ، هو لازم ، ولغاية أى تاريخ سيقى بحاجة المصلحة ، فان لم تعرف المسدة بالتقدير والتحديد ذكرت على وجه التخمين والتقريب ، وإذا كان الشئ المطلوب من الأشياء الوقية العارضة ، ذكر فى الخطاب سبب لزمه ، وعلى من بالمصالح من وكلاء ونظار أن يلاحظوا الوقت الذى يكون فيه كل صنف من الأصناف المعتاد لزمها للحكومة والمعترضة أساسا للتشغيل من الكثرة والابتدال ، بحيث يباع بأهون الأثمان ، فيقتنموا هذه القرض منذ كرين دوما أن يأخذوا الأصناف فى الأوقات الموافقة لشراؤها ، وإذن ينبغي أن يعرضوا الأمر فى حينه ويستأذنوا فى الشراء بغير تأخير ، وما دامت هذه الملاحظة طائفة بالنفع على الحكومة ، فيتمتع على المديرين كذلك أن يأخذوا بها فيما عدا الأصناف الآتى بيانها واللازم جلبها من خارج البلاد ، ومضى جاء خطاب المصلحة مشعرا المديرين على الصورة السالفة الذكر ، فسل المديرين أن يقتصروا : هل الصنف المذكور فى الخطاب ضرورى حقا ؟ فان تبينوا حاجة المصلحة اليه أخذوه من أية مصلحة أميرية يكون فيها ، أما ان مست الحاجة الى شرائه من التجار لفقدانه فى المصالح الأميرية ، فان لتسليم القوائم المينة لأسماء التجار الممارسين للأخذ والعطاء ، والمحتوية على أسماء عمد التجار من الافرنج وأبناء العرب ، وأن ديوان الإيرادات لتأتيه القوائم مرة فى كل أسبوع من ديوان الجرك انباء بما يرد الى التجار من البضائع صنفا صنفا واسما اسما ، فينبغى أن يحضر الى المدير فى يوم واحد بكل الذين يشتر وجود الصنف المطلوب عندهم ، وبعد ما يؤقى بكشوف الأثمان التى اشترى بها الصنف فيما مضى ، يطلب منهم تقديم نماذج الصنف ، فن أجاب بأنه يحرز

هذا الصنف فليكتب بخطه أن "عندي" ومن قال أنه لا يمرزه فليذكر ذلك كتابة ثم تأتي النماذج وتأمين ويقوم المحل المحتاج إليها باختبارها، فإن كان الصنف موافقا للطلب قرر ثمنه على مقتضى سعر الوقت في مواجهة الدين يلبي حضورهم من ولاية المصالح والأعمال، مع توثيق ملاءمته وفائدته للدويان بملاحظة أسعاره وأثمانه السابقة وأثمانه الحالية في دياط والاسكندرية وبين التجار وفي المدينة، وهكذا يؤخذ الصنف من التاجر الذي رضى ببيعه بعد ما يرى ثمنه متناسبا تمام المناسبة . أما التجار الذين لا يرتضون البيع بالثمن المقرر، فينبغي أن يسجلوا ذلك بخط أيديهم اعلاما برفضهم، ثم بعد ذلك يمرر الكشف الذي يبين المقدار اللازم من الصنف ويبين ثمنه بعد تنزيل السمسة المقررة للحكومة ، ويبين طول نموذجه وعرضه ويستكمل تبينا دقيقا بالخط والنقطة، حتى اذا ختمه المدبرون والتجار الحاضرون أرسل مشروحا عليه الى الناظر مع معاون مخصوص من معاوني المدير، على أن يحفظ النموذج المذكور أمانة لديه في جوف الكيس المختوم عليه بالشمع الأحمر - أى أنه اذا كان النموذج مما يصح طبع الدفعة عليه طبعت عليه، واذا كان مما يلزم الختم عليه ختم عليه. أما اذا كان مما لا يقبل دفعة ولا ختم، فانه يوضع كما تقدم في كيس أو قارورة تقيه التغير، ومتى وصل الصنف الى الناظر فعليه أن يتسلمه على حالة موافقة للنموذج في مواجهة معاون المدير السالف الذكر الذي عليه أن يلاحظ تسليم هذا الصنف تام المقدار، سواء في وزنه أو عدده، والناظر نفسه ملزم بتحكين الماعون من هذه الملاحظة ، فاذا كان الصنف من الكثرة والوفرة بحيث يحتاج تسلمه الى عدة أيام ، فينبغي تناط مهمة الملاحظة ، اما بمدير المصلحة أو ناظرها، وأما بالمعاون الذي يتدبه أحدهما ، وبعد التسليم يشرح على كشف الثمن الوارد من المدير بالاستعلام من الدواوين عن أمر التاجر الذي اشترى الصنف منه : هل هو مدين للحكومة بشيء من الديون القديمة ؟ فان تبين أن عليه ديناً لأحد الدواوين أعطى مسئلا يضاف الى حساب هذا الديوان خصما من الديون التي له على التاجر، وان ظهرت براءة ذمته من الدين صرف اليه الثمن نقدا في حينه وفقا

لشروط الشراء ، ولأجل ضبط شؤون المشتريات ومراقبتها على أسلوب صحيح ، ينبغي أن يتبادل المدبرون الكشوف الميئة للأشياء المشتراة لديهم ولائعاً منها ، فيرسل كل منهم الى الآخرين كشفاً بذلك مرة في كل خمسة عشر يوماً .

(ثانياً) فيما يختص بالأصناف التي تمس الحاجة الى جلبها من الخارج ، فانه نظرا الى عظم مقادير هذه الأصناف ، والى استبانة أصابع أئمانها من تقارير التجارة الواردة من البلاد الأجنبية ، يجب — تيسيراً لاستيرادها — أن يطلب من الجهة المحتاجة الى الأصناف الضخمة ، كالأخشاب والصلب والنحاس ، أن تحرر كشوفها باعتبار حاجتها في مدى سنة كاملة ، ومتى جاءت هذه الكشوف الى المدبرين وخصوها فطليم أن يرسلوا صورها الى مدير الأمور الانجليزية ، أما المشتريات التي تمس اليها الحاجة الطارئة وتكون غير كبيرة المقدار ، فانها اذا اشترت بعد جلبها الى أيدي سمسرة السوق ، وجب منع السمسرة مبلغ السمسرة الذي يخص الحكومة ، وهذا ومن الواضح بمكان أن فروع الدواوين ستكون بحاجة الى بعض المشتريات ، فلكي لا يضيع الوقت يؤذن لنظار الفروع في أن يتسوق الواحد منهم من المشتريات ما يبلغ ثمنه ألف قرش .

البند التاسع

الأشياء والأصناف المقتضى تشغيلها في جميع محلات التشغيل . ينبغي أن تشمل وفقاً للعدلات المعتمدة ، وعلى المفتشين ومن يليهم في المنصب والمقام من الموظفين أن يلاحظوا هذه المعدلات ويتفقدوها ، وكلما أسوأ شعاعاً يقود الى الاقتصاد والوفر من غير أن يورث خللاً ولا ضرراً ، فطليم أن يعيدوا تجربة المعدل ويمازوه على ضوءه ، حتى اذا أسفرت التجربة عن معدل آخر موافق ، وخلال من موجبات الخلل والأذى ، قبل المعدل الجديد وعمل بمقتضاه ، أما الأشياء التي تكون على حسب تكاليفها الواقعة ولا يمكن عمل معدل لها ، فعل المفتشين أن يتولوا معاينة تشغيلها وادارتها لتتولى الخبرة بها . واذا أخذ أحد الصانع على عهده أن يقوم بتوفير شيء

فما يمارسه من أصناف الصناعة، ثم شهد أناس من أرباب صناعته الموثوق بهم بأنه قادر على إيفاء وصده وعهده، وأنه مبرأ من نية الكيد والنكابة. فلا ينبغي أن يمنع بل يرخص له في القيام بما طلب. فإن أسفرت محاولته عن اقتصاد في تكاليف الصنف وكان الصنف قد شغل تشغيلا فيه موافقة، سواء للعمل الذي يبيعه أو للعمل الذي يحتاج إليه، وجبت مكافأته بترقيته إلى رتبة أعلى من رتبته. أما إذا ظهر أن الشخص المتعهد غير مفر عن الغرض، ولكنه مع ذلك ذو مهارة في الصناعة التي تمهد بها لحفظه يجرى اختباره بموجب العيار المعلوم على شرط إلزامه بالخسارة إذا هو لم يوف بعهده وعده. وإذا عجز العيار عن عمل أشغالهم على الوجه المطلوب تزم الأشغال من أيديهم، ثم لا يعطى المقدم "الأسطى" المتعهد من الأجرة شيئا وإنما يصرف العمال المذكورين أجرهم من مال أسطوطهم، فإن كان قد قبل منهم شيء باعتباره موافقا للطلب، فالذي قبل هذا الشيء هو الملتزم بأجرته، وإذا حدث أن الصنف لم يخرج مساويا في قيمته لثمنه بعد تأدية أجرة تشغيله، فحينئذ يجب طلب الخسارة الباقية من الشخص الذي أخذ صنعه على عهده، ونظرا إلى أهمية مسألة التشغيل هذه ولا سيما الأشغال الكبرى المتنوعة التي تتلاق بالمهمات وبادر الصناعة بالأسكندرية، فإن الواجب يقضى بأن تلاحظ هذه الأشغال بعين الدقة على الدوام، ولما كان جميع المترفين على مصالح التشغيل طبعين بالمقومات المؤدية إلى استقامة الأعمال في مصالحهم. فينبى على كل من يتولى مصلحة من مصالح التشغيل أن يصنع لمصلحته نظاما كفيلا بإدارة شؤونها على أصول مستقيمة وسلوك حسن، وأن ينفذ أحكام هذا النظام بعد قبوله وإقراره.

البند العاشر

يجب الاجتهاد في تحصيل الديون القديمة. فلا بد من مباشرة جباية هذه الديون من المدينين بها بعد مناظرة أسمائهم من دفتر الجريدة، مع عدم الكف عن مطالبتهم بها في كل وقت، وما كان من الديون غير مقسط. فالواجب السعى في استيفائه،

وما كان غير ممكن التحصيل في دفعة واحدة تميز ربطه على أقساط مناسبة، ثم يحصل على موجب هذه الأقساط. فان تأخرت تأدية القسط عن وقتها حصل القسط من الضامن، وإذا عجز مدين عن ربط ديونهم على التقسيط عن أن يأتي بمن يكفل أدائه للقسط، وثبت بعد التحقيق أن هذا المدين غير قادر في الواقع على تأدية قسطه لئلا يتخفف عليه التقسيط وتربط له الأقساط الجديدة بحسب اقتداره، على أن تعمل مقايمة معين فيها: في كم من السنين تستوفى الأقساط، وتعمل قاعة مبين فيها جميع ما عنده من أمتة ثم يعرض على المقام السامى أيها خير وأتقن للحكومة. استصفاه أمتته وأخذها أم تخفيف التقسيط عليه، أما اذا كانت الأقساط مستطاعا أدائها في أقل من خمس عشرة سنة، فأمور التحصيل هو الذي ربط الأقساط بحسب اقتدار المدين من غير حاجة الى عرض أمره على المقام السامى.

البند الحادى عشر

يبنى أن تكون الكتابة المستعملة في جميع الدواوين مثبتة في دفاتها على الطريقة المقبولة، طريقة مسك الدفاتر المسلسلة. وأن تكون الدفاتر المذكورة مجمعة ومجموعة مع ترقيم صحائفها وختمها، ولا يجوز ترك ورق أبيض بين الكتابة التي يجب أن تكون بالذات العناية من النظافة خالية من الكشط والاضطراب ويجنب التكرار في عملية الكتابة، أى أن الكتابة متى أثبتت في محلها اللائق بها يكفى بوضعها في هذا المحل، فلا يتكرر وضعها في غيره ولا توجد دفاتر لضرورة إليها، أما دفاتر الحسابات التي ستقدمها فروع الدواوين شهريا سواء الى دواوينها أو الى المحل الذى تقبل فيه حساباتها، فيبنى أن يكون تقديمها في المواعيد المقررة لها، على أن يضع عليها باسكتاب الجهة اسمه مثبتا بخط يده أنها تبلغ كذا فقط، وعلى أن يوقع عليها بمخاتم مدير الفروع أو مظهره، وهذه الحسابات تقدم معها سندات المقر تسليمها في كل شهر، وعلى الدواوين العامة في آخر السنة أن تهتم الى ديوان تفتيش الحسابات بجميع دفاتر حساباتها مصحوبة بسنداتها.

البند الثاني عشر

نظرا الى أن كتاب اليومية ملازمون بمراجعة الايصالات التي ترد اليهم محررة بقلم رؤساء أقلامهم، فالواجب على هؤلاء الكتاب أن يقيّدوا الايصالات المذكورة بعد مراجعتها، ولما كانت هذه الايصالات مستحرجة بقلم الرؤساء السابقين الذكر، وكان كتاب اليومية ليس من مهمتهم حفظ السندات، فيتمتعون بحفظ الايصالات لدى رؤساء الأقسام.

البند الثالث عشر

كل رئيس قلم من رؤساء الأقسام المعيّنين في الدواوين الكبرى، مأمور بأن يحفظ سندات قلمه بعد مراجعتها الى حين إرسالها الى المحل اللازم تسليمها اليه، أما كتاب القيودات المعيّنون في الدواوين المذكورة، فانهم مع إشغالهم اليومية مأمورون بأن يهتموا أتم الاهتمام بتسهيل الحسابات في وقتها، وأما الرئيس الوحيد المعين بمفرده في ديوان من الدواوين الصغيرة فلزم على جاري المادة بأن يحفظ السندات وإرسالها.

البند الرابع عشر

قبل أن يتحمّس الموظف المأمور بتحمّ الايصالات المحسرة يجب على الباشكاتب الموجود في جهته أن يدقق في جميع هذه الايصالات، ثم يضع عليها اسمه في المكان المخصص له، كما يجب عند ما يحتاج الأمر الى صرف النقود أن يبادر الشخص المنوط به الصرف على الوجه المقرر في المعاملة الى وضع اشارة الصرف بخط يده هذا ولما كان أكثر المحررات متعلّقا بالحسابات والسندات، فالواجب في الجوابات المردود بها على الذين يصيبهم صرف أو حسابات، أن تكون هذه الجوابات محررة باشتراك الباشكاتب مع الناظر، حتى اذا تم تحريرها وضع الباشكاتب اسمه عليها ثم يوقعها الناظر بخاتمه، أما في الدواوين التي تكون صرفياتها كثيرة وكبيرة فيجب العمل بمقتضى الأصول التي سنتها الخزانة في سنة ١٢٤٥ والتي توجد صورتها في ديوان الحسابات، وكذلك الأمر في المؤسسات الخيرية وفي المهمات

وما أشبه ذلك من المحلات التي لها صرافون مخصوصون ، فان هذه المحلات أيضا تكون صرفياتها لنفاية الساعة التاسعة (العصر) وبعد هذه الساعة تنقل يوميات الصرف ، بحيث لا يبقى فيها الى اليوم التالى شيء يذير جمع ولا بشير مقابلة ، وليس من الجائز أن يصرف شيء ما بشير استحقاق .

البند الخامس عشر

اذا عزل باشكاتب من خدمته لجريرة اقربها ، فعليه أن يقدم الحساب المطلوب منه وعن يصاحبه من الكتاب لنفاية تاريخ عزله . فان لم تسلم هذه الحسابات في الميعاد المقرر وجب تسفيل الباشكاتب بلا ماهية حتى يقدمها . أما ان كان تأخير الحسابات ناشئا عن عدم ورودها من محلاتها ، وكان ما ورد منها قد شطبه الباشكاتب لنفاية تاريخ عزله ، ففي هذه الحالة ينظر الى ما صرف للباشكاتب ، وما ميصرف له بعد ميعاد التسليم ، فإيبلغه هذا المصروف يستوفى لحساب الحكومة ممن كان مسجبا في تأخير الحسابات ، وأما اذا عزل باشكاتب لاختياره للعمل بمصلحة أخرى . أو بناء على حذر مقبول ، ولم يكن قد ارتكب أمرا مخالفا في المصلحة التي عزل منها وكان الكتاب باقين على حالهم ، فيلغى لا يكون هو المزم بتقديم الحسابات التي لم يحل ميعادها ، وإنما تطلب هذه الحسابات من خلفه .

البند السادس عشر

الكتاب المهود اليهم في أعمال يؤدونها . لا يبنى اكرامهم على اداء أعمال يسوا ملزمين بها . فاذا هم شغلوا بأشغال غير داخلية في نطاق حصتهم ، ثم حدث تأخير في المصلحة التي هم مأمورون بها ، فالواجب البحث عن سبب التأخير ، فان وقعت تبعته عليهم عوملوا بمقتضى نص قانون العقوبات ، أما ان كانوا يريثين من التبعة وكان رؤسائهم هم المسؤولين عن التأخير ، فينبىء هاملة الرؤساء كذلك بموجب قانون العقوبات .

البند السابع عشر

إذا تأخر تقديم حسابات مصلحة من المصالح عن موعده . اكتفى أول الأمر بطلب الحسابات . فإن جاءت في الوقت الذي طلبت فيه فيها ونعمت ، وإن لم تبيء سئل عن الأسباب ، حتى إذا كان تأخيرها ناشطاً عن علة مقبولة ، بعث إلى المحل المختص باقرار ، مكتوب فيه أن الحسابات المذكورة ميفرغ منها قريباً وأنها ستقدم على جناح المصلحة في التاريخ القلاني .

البند الثامن عشر

إن صراف الخزان كانت قد وضعت لائحة خاصة بكيفية تأديتهم لأعمالهم وكانت اللائحة المذكورة قد نشرت وأعلنت للجميع ، فالواجب أن يعمل بموجب هذه اللائحة ، إلا أن لكل مدير أن يراعى فيمن هم في إمرته وإدارته من الصرافين أن تلاحظ ضماناتهم ملاحظة دقيقة ، وأن يكون الصراف غير متداخل ولا متآخ مع أحد من الناس ، موظفاً كان أو غير موظف ، بحيث إذا استوجب الأمر تبديل الصراف أو عزله بله المدير أو عزله حسباً يراهى له ويستحسنه ، أما صرافو الدولوين العامة . فسا هي إلا أن تحوم الشبهة حول سلوك أحدهم أو يرتاب في تصرفه ، حتى تكف يده في الحال عن ممارسة عمله ، وحتى يشرع في مراجعة حسابيه وجرده عهدته فإن تحقق أنه لم يأت إمرأ مخالفاً للأصول أبى في عمله وإن ظهر عكس ذلك لقي جزاءه بموجب قانون العقوبات .

البند التاسع عشر

المستخدمون بالمصالح الأميرية من عبيد الخناب العالي يحرز بكارهم وصغارهم سراكي مينة فيما استحقاقاتهم أصلاً وخصماً ، أما إشارة الصرف سنوية كانت أم شهرية ، فيضعها أمثال أمين الخزانة والمديرين والنظار من المأمورين بالصرف أو وكلائهم والمبلغ المقتر صرفه على دفعات ينبغي أن يكون مقداره جملة مينا في السراكي ، مع إيضاح تواريخ صرف الدفعات ، وعلى أصحاب هذه السراكي أن

يشرحوا عليها شرحا موقعا عليه بأختامهم ، مشمرا بأنهم قد تسلموا المبالغ التي تحتويها وهكذا يعطون السرا في الجديدة مئينا فيها مقدار ما تأخر لهم لغاية السنة الماضية ، وعند ما تفضى الحال ينزل الموظفين وفصلهم في وسط السنة تترع منهم سراكم محتومة مشروحا عليها على النحو السالف ذكره بعد ما تصرف لهم استحقاقاتهم ، وأما الشغالة ذور الأجرة اليومية فتكون بأيديهم شرايح مطبوعة ومختومة ، يحوز عليها تاريخ كل يوم يستقلونه ، اعلاما بالأيام التي اشتغلوها ويختتمها الموظف الموكل بأمر الختم ، حتى اذا صرفت الى هؤلاء الشغالة أجرتهم بإدر الموظف المأمور بالصرف الى شرايهم فوضع عليها اشارة بقلمه . أن قد صرف لهم بتاريخ كذا ، وبذلك تسلم الشرايح الى الصراف .

البند العشرون

الاستحقاقات التي لا تصرف لأصحابها في وقتها ثم ترد الى الأصول "الاراد" ينبغي للمدير والتاظر أن يتوليا صرفها قبل أن يمضى عليها أربعة وعشرون شهرا ، فان جاوز مستحق ما الشهور الأربعة والعشرين ولم يصرف له استحقاقه ، بحث عن السبب الذي من أجله تأخر صرف استحقاقه حتى تاريخ مراجعته ومطالبته ، فان ظهر أن الصرف حق وأن ليس ثمة مانع يحول دونه فليصرف له على يد المدير ، ويجب إخطار عمل الصرف بكل شيء ظهر في البحث والتحقيق ، أما الاستحقاقات التي أضيفت بموجب الأمر العالي لنهاية سنة ١٢٤٨ فانها هي والاستحقاقات التي ستقضى الارادة السنية فيما بعد باضافتها لا يجوز صرفها إلا صدوتا بأمر كريم .

البند الواحد والعشرون

فيما عدا الاعفافات المقتنة لا يجوز من الآن فصاعدا رفع أى شيء مما يجب رفعه خصما على الديوان ما لم يصدر أمر من المقام السامى برفعه وخصمه .

البند الثاني والعشرون

ينبغي أن يكون جميع أمناه المخازن " المخزنجية " بالمصالح الأميرية وجالا
مضمونين ملينين بالقرامة والكتابة ذوى فهم ، طرفين بما أودع أيهم من الاصناف
فان كان المخزنجي عارفا بالأشياء التي تحت يده ولكنه لا يدري شيئا من الكتابة
ثم لم يكن في الامكان وجد أن غيره ، جاز استخدامه بحكم الضرورة ، ويجب جرد المخازن
في الوقت المعين ، وكلما اقتضت الحال . وبما أنه عند مباشرة الجرد لن تكون دفاتر
الجروودات خالية من الصرف والارادات ، فالواجب أن يجرّد بيانها على وجه الايضاح
ثم يحتم من ناظر المصلحة ومن المندوب للجرّد ومن المخزنجي ومن القباني الذي ين
الاصناف . ولما كان تولى قباني المصلحة للجرّد مخالفا للاصول ، فينبغي أن يكون
الجرّد على يد قباني غريب عن المصلحة ، ومتى بلغ الجرد نهايته يجب إجراء ما يلزم
من مقابلة جرد الكف على جرد القلم ، فان ظهر بينهما فرق شرع في التحقيق واتخذ
التدبير المقتضى .

البند الثالث والعشرون

ينبغي أن يكون القبانيون المستخدمون بالمصالح الأميرية ذوى علم وخبرة بصنائعهم ،
وأن تكون عددهم منقوشة بالأرقام الهندية لا بالأرقام القبطية ، وأن يضبطوا
عددهم ويأيدوا في كل وقت ، وكذلك شيخ القبانيين عليه أن يلاحظ أشغالهم ويأيد
عددهم ، بأن يفشاهم على حين غرة . طامنا الى معارة ميزان صنف من الأصناف
الموزونة ، فما يظهر من نتيجة هذه المعارة فليعلم به المدير أو الناظر ، وعلى القبانيين
أيضا أن يقيسوا في الدفاتر المطبوعة التي توزع عليهم ما يكلفون وزنه من الاراد
والمنصرف كل مسجل بنمرته . وأن يراعوا النظافة في استعمال هذه الدفاتر ، وأن
يجرّدوا أخطارا بخطهم الى الديوان المختص بكل شيء ينونه ، فانما ورد الى أحدهم
شيء يحتاج وزنه الى بضعة أيام ، فليعلم كل يوم أن يقيد في دفتره المقدار الذي وزنه ،
حتى اذا فرغ من وزن الشيء كله كتب اخطاره يوما يوما ووزنا وزنا ، إلا أن
يزيد مدة وزن الشيء عن سبعة أيام ، ففي هذه الحالة يكون لزاما على القبانيين

أن يمرروا في كل اسبوع اخطارا يقدمونه الى الديوان ببيان ما تيسر وزنه في خلال اسبوع ، وصل الكاتب الذي يقابل دفتر كل قباني على دفتر الديوان يوما بيوم أن يضع بقلمه على دفتر القباني الاشارة المأللة على مقابله ، فاذا كان في دفتر القباني رقم مصصح بالقلم تصحيحا خاليا من الشبهة ، فينبئ أن يكتب القباني بقلمه أن "هذا الرقم مقداره كذا فقط" كما ينبئ أن يلقى الكاتب على هذا بإشارة "صح" يكتبها بخط يده ، أما بعض القبانيين الذين يكون حفظ ما يزونه من الأشياء موكولا الى عهدتهم ، فهؤلاء يجرى عليهم ما تقدم ذكره من الأصول المتبعة ازاء أمناء المخازن .

البند الرابع والعشرون

المؤن المزمع نقلها بالمراكب يجب كيلها أو وزنها قبل الشحن في مواجهة الرؤساء (الرابطة) لكي يعرف كل ربان مقدار ما ستشحن به سفينه ، وصل هؤلاء الرابطة أن يقيموا القفظة والدقة في أثناء التسليم ، حتى اذا صاروا على علم بمقدار المؤن التي تسلموها أخذ منهم سند دال على التسليم متضمن لشهادة العهدة ، لأن بكل أسكلة عهدة قائما فيها ، وهذا العهدة عليه كذلك أن يتولى شحن السفن شحنا يتناسب وأحوال ماء النيل ، ولما كان أولئك الرابطة مسئولين عما عسى أن يظهر في حمولة مراكبهم من عجز ، فعليه عند الوصول الى المحل الموجهين اليه أن يراعوا القفظة والدقة مرة أخرى عند تسليمهم هذه الحمولة إيا كان الذي مينسلها و ينبئ أن تسخر القفلك على سياق واحد ، فلا يميز في استهلاك بين مراكب الحكومة ومراكب الأهلى .

البند الخامس والعشرون

على المفتشين أن يردوا وظائفهم على الوجه الذي توجبه الذمة والأمانة ، فينبئ أن يبنوا ملاحظة المشتريات والمبيعات والتشغيل والمعدات ، وأن يفنش كل منهم المصالح الباطلة في نطاق اختصاصه بختيشا دقيقا ، موافقا لما هو موضع بلائحة التفتيش ، وأن يفنشا الصرافين بغاية جرد خزائهم ، وأن يمددوا الى ما هو موجود من الأصناف والأمتعة والى المواشى التابعة للصالح ، فيفتقدوا كل ذلك ويحشوا عنه

حتى اذا رأوا في عمل ما شيئا مستغنى عنه ، آثروا به المثل الذي هو به أولى واليه أحوج ، وعلم مفتشى الأقاليم أن ينبغي جميع النظار والمستخدمين والمديرين ومروهم اكيد الأوامر بأن يؤدوا وظائفهم على الوجه المتقدم ذكره ، وأن يتفقدوا أعمالهم وبنائهم ، وأن يلاحظوا أن كانوا من حيث المصلحة سالكين سبيل الاستقامة في أشغالهم وأحوالهم ، كما أن على هؤلاء المفتشين أن ينظروا فيما يقدم اليهم من الدعاوى والمشكلات فيسوها ويحلوها بدون تأخير في مواجهة الذين ينبغي حضورهم ، وأن يوالوا عرض ما يجب عرضه من الأمور كل في حينه .

البند السادس والعشرون

المخازن وشئون الصرف لا ينبغي أن يكون فيها من الأشياء والأصناف ما يزيد عن الزوم ، فإن وجد شيء فائض عن الحاجة وجب توزيعه على المثل الذي يوزنه وإذا وجد شيء لا حاجة بالمصالح الأميرية اليه ، يودر الى عرض أمره على مدير الديوان المتبوع ، فإن وافق على بيعه ، ذلك لكي لا يترك شيء من الخلفات والمتأخرات بغير ما فائدة ، وإذا وجدت أشياء تحول الظروف دون امكان بيعها وجب إرسالها الى مخزن الآلات غير اللازمة وكذلك المتأخرات لا ينبغي أن يظل فيها ارساليات تحت انحصار وانما يجب المبادرة الى قطع علاقتها أولا فاولا . ولكن يستقيم أمر المتأخرات ويجرى على الأصول المرغوبة يتبين ، كذلك على المديرين والنظار أن يتنموا بهذا الشأن ما داموا دائمين في كل شهر على ختم دفاتر الحسابات كما يتعين على المفتشين أن يتنموا أيضا بالشؤون المذكورة في أثناء مرورهم وتفقدتهم .

البند السابع والعشرون

إذا اقتضت الحال إنشاء أو ترميم حلات لأجل التثثيل في مديريات الدواوين العامة ومديريات الأقاليم أو مخازن لحفظ الأقطان والأقمشة ، أو ما أشبه ذلك من الحلات ، وكذلك إذا اقتضت الضرورة إنشاء أو ترميم بعض الأماكن في القناطر

والجسور تولى المهندسون مباشرة هذا الترميم أو الإنشاء وتولى مديرو الأقاليم إشعار مفتشهم، ثم على مديري الدواوين العامة أن يدرجوا ذلك في التقرير الأسبوعي الذى يسمرونه على المقام السامى .

البند الثامن والعشرون

إذا قدم أحد الناس التماسا يطلب فيه تحقيق موضوع أو جرد مادة وجب أول الأمر أن يبحث ويسأل عن أحوال صاحب التماس، فإن وجد أنه مزور وذو صلة بجهة من الجهات، وأنه إنما قدم متمسه فى هذا الصدد مبتغيا منفعة لنفسه أو مستغرا فى كيد يحاوله غيره — وجب صرف النظر عن التماسه أما أن وجد خاليا من هذه الشوائب، فإنه بعد إيضاحه الأبواب المشتبه فى أمرها، ينبغى أن تمقد معه شروط بحيث يفهم أن أحد الأبواب التى ذكرها سيتخذ موصفا للمراجعة والاختبار، فإن لم يتحقق بهذه المراجعة ولا ثبت شيء من الأشياء التى أشار إليها فى متمسه أزم بتأدية ما أنفق على إجراء المراجعة، وأزيلت به العقوبة التى كانت تنال المتهم لو ثبتت التهمة عليه، فإذا رضى بهذه الشروط رخص له فى القيام بتلك المراجعة، ومتى ظهر أن متمسه قائم على الصديق سمح له بالمضى فى مباشرة التحقيق أو الجرد فيما بقى من الأبواب وفقا لما هو مذكور فى متمسه، وحينئذ تصرف ماهيات الكتائب اللازمين للمراجعة أو الجرد من قبل الديوان، ولكن يتعين على الذين يأمرهم بإجراء المراجعة أن يتولوا ملاحظة إدارة العمل، بحيث لا يمتشى بالطل والتأخر فى إنشاء المراجعة .

البند التاسع والعشرون

ما ينبغى للذين يوكولون بمقتضى الظروف من قبل المديرين ونظار المصالح والدواوين أن يوقعوا باختتامهم على صرف شيء أو خصمه ان كان من الأشياء غير المتأداة، وليس لهم أن يمتحنوا أيضا لالت إضافة المراد خصمها ولا دقات الحسابات، لأن أمثال هذه الشؤون إنما يختص بالقيام بها الموظف المرخص

له في إدارة المصلحة، فلذا أراد هذا الموظف أن يجعل وكيله مرخصا له اجتنابا لتأخر المصالح في إنشاء غيابه، ف عليه أن يكتب سنبا يضمنه أنه فوض الى وكيله ختم الأوراق المذكورة وأقامته مقام نفسه، مرخصا له في التصرف في كل الأمور ولن يوقع على هذا السند بجاته ثم يتركه ليحفظ في الديوان .

البند الثلاثون

جميع الحسابات يكون خصمها بالأسلوب الذي يجزى العمل على مقتضاه في الوقت الحاضر، فاما اذا اقتضت حالة العمل زيادة عدد الكتاب عن العدد المقرر فيلزم يدعو مدير الديوان رئيس كتاب (باشكتب) ديوانه ورؤساء كتاب الدواوين الأخرى، حتى اذا مثلوا بين يديه في ديوانه بسط لهم العمل الموجب لزيادة الكتاب فيتداولون الآراء فيه ويتبنون الى قرار بشأنه، ثم يرسل المدير هذا القرار الى ديوان تفتيش الحسابات الذي عليه بدوره أن يتخذ ان وجدده صائبا سديدا .

البند الواحد والثلاثون

على كل ناظر مصلحة من المصالح الأميرية أن يلاحظ في جميع الأوقات المواشي التابعة لنظارته، وينبغي أن يكون الموجود من المواشي على قدر الحاجة فقط من غير زيادة، وإذا أمر الطبيب ببيع ثور مريض ثم طلب أحد الرحمة شراءه حيا بالتمن الذي يلفه لو بيع مذبحا فليعطه الطالب المذكور وليقبض ثمنه نقدا .

الفصل الثالث

في بيان قانون العقوبات

لما كان حسن تصرف الأمور الملكية منوطا بإخاذا القوانين واللوائح والعمل بموجبها، لم يكن بد من أخذ المستخدمين في المصالح الأميرية كجارا كانوا أم صفارا بالمعاقب الذي يستحقونه اذا هم لم يؤدوا أحكام القوانين واللوائح باحترابها واجب

قمتهم ومفروض عيوديتهم، أو اقترفوا أسرا غللا بشرف الإنسانية أو مخالفا لشروط الالتئام الى الحضرة العلية، ليكون من ذلك تأديب لأنفسهم وعبرة وموعظة لساثر العبيد المشتمين، هذا الى أنه لما كانت عدالة الحكومة من مقتضاها أن تنفذ أحكام القوانين تنفيذا شاملا، بحيث يكون الجميع سواسية لا يماز فيهم بين كبير وصغير فان الأمر قد اقتضى وضع قانون العقوبات المسطور أدناه ليتخذ دستورا يعمل بوجبه ومن الله التوفيق .

البند الأول

كل مستخدم بالمصالح الأميرية كبيرا كان أم صغيرا اذا تهاجر على اختلاس شيء مما وضع تحت ادارته أو سلم اليه وأثنى عليه من المبالغ والأموال وسائر الأشياء وكان ما اختلسه متجاوزا خمسة آلاف قرش ، فان جزاءه أن يساق في الأغلل الى اليبان « الميناء » حيث يسخر مدة أدائها سلتان وأقصاها خمس سنوات ، فان كان ما اختلسه دون خمسة آلاف قرش خفضت مدة العقوبة وحدها بحيث لا تقل عن شهرين ولا تزيد عن سنتين ، أما المال المختلس فيلغى أن يحصل من مرتكب الاختلاس بمقامه بالنار من القيمة ما يلغ ، فان كان المختلس غير مقتدر على أدائه شددت عليه العقوبة بحيث لا تزيد في النهاية عن ضعفه المحكوم به .

البند الثاني

يساق في الأغلل الى حيث يسخر في الميناء من سنة الى ثلاث سنوات كل مستخدم في الحكومة ايا كانت درجته، اذا هو أخذ أوامر ضيره وسمح له بأن يأخذ من الأهليين أو ضيرهم شيئا فوق الأشياء التي يكون عليه شرائها بقيمتها لأجل لوازمه الضرورية أى فوق المطلوبات المقتنة الأميرية ، وفي هذه الحالة ينبغي أن يحصل منه الشيء المأخوذ ويرد الى صاحبه ، فان كان قد أنفق ما أخذه ولم يعد مقتدرا على أدائه أبلغت مدة عقوبته الى خمس سنوات .

البند الثالث

أى عبد من عبيد الجتاب العالي المستخدمين بالمصالح الأميرية مهما يكن من كبره أو صغره، فانه اذا ارتشى سرا أو علانية — سواء أخذ الرشوة بنفسه أو أومر الى غيره أن يأخذها له — أو ولجا الى الحيلة المتعادة بأخذه بنفسه أو بواسطة غيره شيئا مقصودا به الرشوة ومطابقا عليه اسم الهدية، فان جزاءه أن يساق في الأغلال الى حيث يسخر في الميناء مدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات، ويكون المقياس في تحديدها مقدار الضرر الذى يطرأ على المصلحة الحكومية من جراء الرشوة أو الهدية، هذا مع تحصيل ما أخذه بالغا ما بلغ، ثم حفظه بخزانة الأبنية لانفاقه على مؤسسات الخير الملكية، أما اذا بلغ المكلف الرشوة عن مكلفها وأنبا بأمره قبل أن يتناولها منه ثم تحقق صدق بلاغه وثبت صحة بینه، فيلغى تطبيق العقوبة المخصصة للرتشى على الذى كلف الرشوة .

البند الرابع

يساق في الأغلال الى حيث يسخر في الميناء مدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات أى مستخدم من المستخدمين بالمصالح الأميرية مهما تكن مكانته اذا هو حاك أو جعل غيره يحك في الدفاتر والسندات حكما مقصودا به النش والاحتيال أو اذا كتب أو استكتب ايصالا أو سندا مخالفا لأصول السجلات، أو اذا استعمل أو جعل غيره يستعمل خاتما زائفا .

البند الخامس

أى عبد من عبيد الجتاب العالي المستخدمين بالمصالح الأميرية مهما يكن من كبره أو صغره، فانه اذا أورث بنفسه أو أمر غيره بأن يورث الحكومة أو أحدا غيرها ضررا من جراء التزامه سبيل المحاباة والتعيز، أو اذا أبطل بنفسه أو أمر غيره بأن يبطل حقا لذى حق بدافع الكيد والتكايه، كان جزاؤه أن يستقل في إحدى القلاع مدة أدناها ستة أشهر وأقصاها سنتان، أما ان لى داعى الهوى والعدوان وقتل بنفسه

أو بواسطة غيره انسانا من الناس سواء بالضرب أو بطريقة أخرى ، فاما يكون جزاءه القصاص أو سوقه الى حيث يسخر في الميناء قيد الحياة ، هذا اذا لم يرخص ورثة المتوفى بالدية ، فاما ان رضوا بها فالواجب بعد تحصيل الدية المطلوبة منه أن يساق الى الميناء حيث يلبث من صلتين الى خمس سنين تربية له وتأديبا .

البند السادس

ما دامت الأشياء المحتاج اليها موجودة في المخازن الأميرية فمراقبتها من الخارج ابتغاء منفعة يتألفها الشاري هو الاختلاس بعينه ، ولذلك يؤخذ من يشتريها أو يكلف غيره شرائها بالعقوبة المقررة في باب الاختلاس ، أما ان اشتراها لا يمتنعها الانتفاع ولكن مهمل الفحص والتحرى عن وجودها ، ثم ثبت أن سلوكه هذا قد سبب تلف الذي كان موجودا منها لعدم صرفه واستهلاكه ، فحينئذ يكتفى بأن يحصل منه ثمن الأشياء التي أصابها التلف ، فان عجز عن التأدية اعتقل في قفلة من ستة أشهر الى سنة كاملة .

البند السابع

أى مستخدم من مستخدمي الحكومة اذا أ تلف أو أضاع بمنزلة ايماله وقلة اهتمامه شيئا أو متاعا أو آلة أو أداة من الأشياء والأمتعة والآلات والأدوات التي هي تحت ادارته وتصرفه والتي تسلمها وأوتمن عليها ، فالواجب أن يحصل منه ثمن ما أ تلفه أو أضاعه ، فان لم يستطع تأدية الثمن وكان التلف ناتفا عن استخدام في عمله الذي هو فيه ثلاثة أشهر سويا بغير مرتب ، وان كان التلف بلينا اعتقل في قفلة من ستة أشهر الى سنة .

البند الثامن

اذا غفل نظار المصالح الأميرية عند بيعهم للأشياء الأميرية التي في تصرفهم عن تجسس التجار وتبينهم أحوالهم ، فباعوا منها شيئا للفلسين ذوى السوابق ثم ضاع مال الحكومة من جراء هذه الغفلة نظر في أمره ، فاذا كانت النفوذ التي

سبب ضياعها قليلة المقدار ، حصلت منه أن كان في اقتداره تأديتها والا استخدم في المصلحة التي هو فيها ثلاثة أشهر محبوسا بغير مرتب ، وإذا كانت النقود التي سبب ضياعها فائدة المقدار حصلت منه أيضا أن كان في طاقته أنائها والا اعتقل في إحدى القلاع مدة تناسب وكبر المبلغ على ألا تنقص عن ستة ولا تزيد عن ثلاث سنوات .

البند التاسع

أي موظف بالمصالح الأميرية كبيرا كان أو صغيرا إذا امتنع نقود الحكومة بنفسه أو بواسطة غيره استعمالا مقصودا به الاستئثار بالكسب ، كان جزاؤه الاعتقال في إحدى القلاع من سنة إلى ثلاث سنوات بعد استرداد النقود التي استعملها أو وسط غيره في استعمالها ، فإن كان غير قادر على رد هذه النقود اعتبرت جرمته مثل الاختلاس سواء بسواء . وحق عليه العقاب المذكور في باب الاختلاس .

البند العاشر

أي موظف بالمصالح الأميرية كبيرا كان أو صغيرا إذا أخذ من نقود الحكومة شيئا يزيد عن استحقاقه ، أو أعطى غيره أو أمر بأعطائه شيئا يزيد عن استحقاقه كان جزاؤه أن يسترد المبلغ منه ، ثم يستخدم في المصلحة التي هو فيها ثلاثة أشهر محبوسا بغير مرتب . أن كانت النقود الزائدة قليلة المقدار ، وأن يستغل في قلعة من ستة أشهر إلى سنة مع استرداد النقود أن كانت النقود الزائدة فائدة المقدار ، أما إذا عجز عن رد النقود تخفيفا يعتبر عمله اختلاسا محضا ويماقب وفقا لما هو مسطور في باب الاختلاس .

البند الحادي عشر

لا ينبغي للمستخدم بمصالح الحكومة كبيرا كان أم صغيرا أن يأخذ بقصد التجارة شيئا من غلال الأهالي والتجار أو من حاصلاتهم وسائر حيويهم إلا ما نتج من حاصلات مزارعه ، والأطيان التي يتنولى هوز راعيتها وأداه ضريبتها ، كما لا يجوز

لأحد من المستخدمين أن يدير تجارة ذات صلة بالعمل الذي هو موكل به وقائم عليه، فمن يحرق على اقراره شيء من ذلك تستصف الأشياء التي اتجر فيها وتؤخذ للحكومة ويستقل هو في قلعة من سنة الى ثلاث سنوات .

البند الثاني عشر

بضاعف العقاب للذين يهودون مرة ثانية الى ارتكاب الجرائم المذكورة بعاليه .

البند الثالث عشر

عبد الجناح العالي المستخدمون بالمصالح الأميرية كبارهم وصغارهم من تسوقه منهم الضمنية ونية الكيد لزميله الى عرقلة شؤونه أو تعطيلها، وكذلك من يحول خوفه من ذميلة أو محاباته له ومراعاته لظاظه دون المبادرة في الوقت المناسب الى عرض ما شاهده أو علم به من مضر عمله على الجهة المختصة ، يكون جزاؤه في المرة الأولى العزل مع الإقامة في داره ستة شهور بلا مرتب، وفي المرة الثانية الاعتقال سنة في إحدى القلاع وفي المرة الثالثة الفصل والاقصاء التام عن الخدمات الأميرية .

البند الرابع عشر

إذا ادعى أحدهم على غيره تهمة لضمنية أو عداوة تتلوى عليها نفسه أو لأية صلة أخرى، ثم ظهر لدى التحقيق أن تهمة مفترية وأن الواقع يخالف دعواه بفجاء من افترى أن يجرى فيه العقوبة التي كان ينبغي أن يبنى بها المفترى عليه لو صححت التهمة المزعومة إليه .

البند الخامس عشر

إذا لم يطع المستخدمون بالمصالح الأميرية كبارهم وصغارهم نص القوانين واللوائح المتخذة دستورا للعمل، أو مضمون الأوامر، أو رئيسهم الذي فوقهم، فإن جزاءهم أن يحبسوا في المصلحة التي يعملون فيها من ثمانية أيام الى خمسة عشر يوما في المرة الأولى، ومن خمسة عشر يوما الى شهر في المرة الثانية، فإن عادوا بعد ذلك كان عقابهم في المرة الثالثة أن يحبسوا شهرا بغير مرتب في محل مصطلحتهم، فإن كان

هذا أيضا غير مصلح لم وجب عزلم من المصالح التي هم موظفون فيها ، أما اذا كان عدم اتقيادهم مما يشل العمل ويورث الخلل فالواجب فصلهم من الخدمة من المرة الأولى .

البند السادس عشر

اذا كان المستخدمون بالمصالح الأميرية خارجين عن دائرة عملهم وعن فروع مأموريتهم ، فليس لهم أن يتدخلوا ولا أن ياملوا أحدا معاملة نافية عن اللياقة ، ومن يفعل منهم ذلك يكن جزاؤه أول مرة أن يحبس خمسة عشر يوما في محل خدمته وشهرا ونصفا ان عاد الى فعلته وفي الثالثة يحبس ثلاثة أشهر بلا مرتب في حينها يؤدي عمله فان لم يرتدع بعد ذلك وجب عزله .

البند السابع عشر

المستخدمون بالمصالح الأميرية كبارا كانوا أم صغارا اذا أهمل أحدهم أو تكاسل فيها هو مأمور بتأديته من الأعمال نظرا في أمره ، فان كان أهمله وتكاسله ليس من شأنهما أن يشلا حركة العمل ويصيباه بالمطل والخلل بحرت عقوبته على الوجه المنعقد في باب عدم الإطاعة ، أما اذا كان أهمله وتكاسله مما يورث العمل ضررا ، فليقتد يعاقب بالحبس مدة أديها ثلاثة أشهر وأقصاها ستة أشهر يقضيها بلا مرتب في مكان المصاحبة التي هو موظف بها ، فان لم يصلحه ذلك وبدا أثر الضرر من جراء أهمله وتكاسله فالواجب طرده من الخدمة وأقصاؤه عنها .

البند الثامن عشر

اذا كان المتهم باحدى التهم الوارد ذكرها في البنود المبتدئة بالبند الأول والمنتمية بالبند الرابع رجلا من كبار الرجال ، فان دعواه ينظر فيها مجلس مؤلف من أعضاء الشورى الخاصة ، وناظر ديوان تفتيش الحسابات ، وفرد من الكبراء تفضل الحضرة الخديوية الشريفة بتعيينته من لئنها ، وإن كان رجلا من غير كبراء الرجال عرضت دعواه على مجلس الديوان العام التابع له حيث يسرى التحقيق والتدقيق

على مقتضى الحق والعدل، حتى اذا ظهر وجه الحقيقة عنت له من بين العقوبات المحررة في البنود المذكورة العقوبة التي هو مستحق لها، فيحكم بها وتطبق عليه ولا يبنى أن يقضى بعقوبة ما على أحد ما لم يجمع بين المدعى والمدعى عليه، ويواجهها في أثناء التحقيق، ومن كانت دعواه منظورا فيها بالموافق العامة ثم لم يقنع بذلك وقدم طلبا يرجو فيه عرضا على مجلس الديوان الآخر، فالواجب أن يجاب متمسه لهدأ جناحه ويسكت لسانه، أما الخلع الحقيقية المبتدئة بالبند الرابع والمتبئة بالبند التاسع عشر، فان مرتكبها يكون اجراء عقوباتهم على أيدي رؤسائهم وفظائهم المشرفين عليهم، وهؤلاء الرؤساء والنظار مرخص لهم في أن يستبدلوا بالعقوبات المدرجة في البنود الثلاثة المذكورة عقوبة الضرب بالسوط فيجلد المجرم من خمس وعشرين جلدة الى خممئة جلدة بما يقتضى الحال .

البند التاسع عشر

كل دعوى تفصل المجالس فيها بموجب قانون العقوبات على الوجه المشروح بهالیه، واجب تقديم صورتها الى غنابات الخناب العالي، لينتفضل ويصدر ارادته السنية الخديوية باجراء العقوبة التي حكم بها فيها، فان رأت الخضره الخديوية البشريعة أن تنظر للذنب فيباح رحمتها، فان التفضل اما بالمفو ورفع العقوبة المحكوم بها واما بتخفيفها يكون منوطا بأمر الخناب الخديوى و ارادته .

البند العشرون

اذا كان أحد الموظفين بالمصالح الأميرية عاجزا عن ادارة العمل المامور بتأديته وصرح هذا الموظف بأنه لن يقدر على تصريف شؤون خدمته، متمسا أن يدل بعلمه الحاضر عملا آخر موافقا لحالته، فالواجب اسفاف متمسه، فاذا استغنى طالبا تمام التفتنى عن عمله سواء لشيوخته أو لعدم موافاة قواه الجسمية له، خصص له معاش مناسب لسابق خدمته وراهن حالته، والحق بزمرة المتقاعدين، أما اذا استغنى بنير عذر وفيه قدرة على الخدمة، فيلغى تحرى العمل المامور بتأديته وتفتيشه فتتيسر

شاملا لجميع نواحيه ، فان خرج من ذلك خالص الذمة قبل استغاثته دون أن يخصص له معاش ، واذا استغنى موظف من جراء أذى رئيسه وإساءته ثم ثبت ذلك وتحقق وجب احقاق حقه بمقتضى قانون العقوبات .

البند الواحد والعشرون

معلوم أن عمرات البلاد ورعاية الرعية والعباد وتنظيم شؤون الحكومة ومصالحها — كل ذلك لا يسدو أن يكون منوطا بثلاثة أمور ، أولها الانصاف والمعادلة ، وثانيها الصدق والاستقامة ، وثالثها الاجتهاد والفيرة ، وهذا القانون الحافل بآيات العدل انما كان وضعه تحقيقا لأمنية هي ابراز هذه الفضائل العظمى .

فالآن حتى على الذين يسلكون من السبل ما يخالف الانسانية ، ويمارض واجب البودية ، أن تطبق عليهم العقوبات المدرجة فيه ، أما الذين يكون سلوكهم موافقا للانسانية والولاء للخدمة الخدمية ، فن الرضوح بمكان أنهم سيكونون موضع رعاية المقام السامى ومكافاته لهم ، برفع درجاتهم وإعلاء مكاتهم ، فعلى كل امرئ أن يبذى من خالص السعى والفيرة ويبدل من صادق الجهد والمهمة ما يجعله بهذه النعمة الجليلة جديرا ولها تائلا .

محمد بن الحنفية

الإسماعيلية

من سنة ١٢٨٣ هـ إلى سنة ١٢٩٦ هـ

(١٨٦٦ م) - (١٨٧٩ م)

(ملّة الحياة النيابية)



سید الجلیل الرحمن

مَجْلِسُ شُورَى النَّوَابِ

١٨٦٦ - ١٨٧٩

الأمر الكريم الصادر من الجتاب الخلدوى في ١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٨٣هـ (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦م) الى سعادة اسماعيل باشا راغب عن تأسيس مجلس شورى النواب وتعيينه رئيسا له

أمر كريم^(١) الى سعادة راغب باشا^(٢) :

حيث إن مجالس الشورى شوهت متاعها ومحسناتها الجلية في الممالك المتقدمة، كان أمل تشكيل مجلس شورى بمصر « ينتخب أعضاء من الأهالي ، فالآن أشكر الله تعالى على أنى عاينت في أهالي مملكتنا من الأهلية والاستعداد ما يفيده حصول هذا الأمل ، فصممنا بالاتفاق تأسيس المجلس المذكور ، ولذا صار عقد المجلس الخاصى برأستنا ، وصارت المداولة بحضور أربابه لدينا في تنظيم لأشحة كيفية تأسيسه وانتخاب أعضاء ، وصار أعمالها حسب ما هو موضع أدناء ، فتعزى على ثمانية عشر بندا ، وقد عيناكم برئاسة ذلك المجلس ، وصدروا أمرنا على تلك اللائحة لناظر الداخلية لإجراء مقتضاه ، كما صدر أمرنا أيضا الى مفتش عموم الأقاليم لندشرها الى أهالي الأقاليم لأجل انتخاب الأعضاء بموجبها ، وأصدرنا هذا لكم لموليتكم بذلك ، وانتخاب ما يلزم لكم من الكتاب واستحضار الدفاتر والأوراق اللازمة لهذا الخصوص بمعرفكم ، وما القصد من هذا إلا التشاور والتعاون على توسيع عمارية ومدنية الوطن ، والاعتطاف من ثمار مآثر انضمام الآراء في الأمور النافعة . فنسأل الله أن يوفقنا في كل الأمور . من العسمية .

(١) وثيقة رقم ١ صفحة ٦٢ دقر رقم ١٩١٩ أراسر مرى المحفوظ بالرساى الملكية بقسم المحفوظات التاريخية . (٢) هو سعادة اسماعيل راغب باشا بأمور الأمور الخارجية ، وقد ندب لتولى رئاسة هذا المجلس بصفة مؤقتة علاوة على وظيفته . واستمر لثاية ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٦٧ الى أن عين بدله سعادة عبد الله باشا عزت رئيس مجلس الأحكام في ٢٤ منه رئيسا المجلس بصفة داعة .

الأمر الكريم الصادر من الجنب الخديوى فى ١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٨٣ هـ (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ م) الى تفتيش عموم الأقاليم لنشر لائحة تأسيس المجلس الى أهالى الأقاليم، واتخاذ الاجراءات اللازمة لانتخاب الأعضاء

أمر كريم^(١) الى تفتيش عموم الأقاليم :

حيث إن مجالس الشورى شوهدت منافعها ومجساتها الجلية فى المالک المشتملة، كان أملى تشكيل مجلس شورى « بمصر » تنتخب أعضاء من الأهالى، فالآن أشكر الله تعالى على أنى طابت فى أهالى مملكتنا من الأهلية والامتداد ما يؤيد حصول هذا الأمل، فصمنا بالاتفاق تأسيس المجلس المذكور، ولذا صار عقد المجلس الخصوصى برأسنا، وصارت المناولة بحضور أربابنا فى تنظيم لائحة كيفية تأسيسه وانتخاب أعضاء، وصار أعمالنا حسب ما هو موضع أدناه تحوى على ثمانية عشر بنداً، فقد أصدرنا أمرنا هذا لكم لتجروا نشرها الى أهالى الأقاليم، وأجرى العمل فى انتخاب أعضاء على موجبها، كما صدرت أوامرنا فيها الى ناظر الداخلية وإلى « راجب باشا » الذى هو رئيس المجلس المذكور للاجراء بمقتضاه، وما القصد من هذا إلا التشاور والتعاون على توسيع عمارة ومدنية الوطن، والاقتطاف من ثمار مآثر انضمام الآراء فى الأمور النافعة، نسأل الله أن يوفقنا فى كل الأمور .

من الباسية .

(١) وثيقة رقم ٩ صفحة ١٢ دفتر رقم ١٩٢٣ أمار مصرى المحفوظ بالمرأى الملكية بقم المحفوظات التاريخية .

الأمر الكريم الصادر من الجنب الخديوي في ١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٨٣ هـ (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ م) الى ديوان الداخلية لتنفيذ اللائحة الأساسية للمجلس

أمر كريم^(١) الى ديوان الداخلية :

حيث إن مجالس الشورى شوهت منافعها وعصبتها الجلييلة في المسالك المتعددة، كان أملي تشكيل مجلس شورى « بمصر » تنتخب أعضاء من الأهالي فالآن أشكر الله تعالى على أني طابت في أهالي مملكتنا من الأهلية والاستعداد ما يؤيد حصول هذا الأمل ، فصممنا بالاتفاق تأسيس المجلس المذكور ، ولذا صار عقد المجلس الخاص برياستنا ، وصارت المداولة بحضور أربابه لدينا في تنظيم لائحة كيفية تأسيسه وانتخاب أعضاء ، وصار أعمالها حسب ما هو موضح أدناه تحتوى على ثمانية عشر بنداً ، فقد أصدرنا أمراً هذا لكم شرعاً على اللائحة المذكورة لأجل الاجراء بمقتضاها ، ونحور أيضاً الى مقترح عموم الأقاليم لنشرها الى أهالي الأقاليم ، لأجل انتقاب الأعضاء بموجبها ، كما أنه صدر أمرنا بمثل ذلك الى « راغب باشا » الذي هو رئيس المجلس المذكور ، وما التقصد من هذا إلا التشاور والتعاون على توسيع عمارة ومدينة الوطن ، والاعتطاف من ثمار آثار انضمام الآراء في الأمور النافعة ، ففسأل الله أن يوفقنا في كل الأمور .

من اللباسة .

(١) وثيقة رقم ٢٥ صفحة ٤٢ دقر رقم ١٩١٩ أأمر حريء المحفوظ بالبراي الملكية بضم المحفوظات التاريخية .

الأمر الكريم الصادر من الجنب الخديوى فى ٢٣ رجب
سنة ١٢٨٣ هـ (٣٠ نوفمبر سنة ١٨٦٦ م) الى سعادة اسماعيل باشا
راغب رئيس المجلس المتدب

أمر كريم^(١) الى سعادة رئيس مجلس شورى النواب :

قد تقدم عقد المجلس المخصوص تحت رياستنا للنظر فى كيفية انتخاب الأعضاء
التي يتركب منها مجلس شورى النواب الذى تقتر ولدينا تأسيسه وافتتاحه فى ديارنا
هذه المحروسة بون الله وعنايته، المحفوفة بالطافة ورعايته، أملا فى حصول ما يترتب
عليه من المزايا السنية، والفوائد الوطنية، والتوسع فى دوائر العمومية والمدنية،
كما هو جل لليان، غنى حرب البيان، وقد تم تنظيم اللائحة الأساسية على ما تقرر
استنسابه . وتحقق استصوابه، وحيث كان من اللازم بمقتضى البند الخامس عشر
من اللائحة الأساسية المذكورة، أن يكون لمجلس شورى النواب المشار اليه لائحة
تحتوى بيان حدوده ونظاماته وأعماله، وكيفية إدارة أشغاله، جرت المفاوضات
فى ذلك بالمجلس المخصوص تحت رياستنا أيضا وكل تنظيم لائحة الحدود والنظامات
المذكورة بما لاح استحسانه وموافقته، وهما هى صورة كل من اللائحتين المذكورتين
وتحتوى الأولى على ثمانية عشر بندا، والثانية تشمل على واحد وستين بندا كما سيأتى
بيانه، وأصدرت أمرى هذا اليكم لاعتقاد ما بهما والعمل على موجبهما، وبالله
التوفيق، والهداية الى أقوم طريق .

من الجزيرة .

(١) وثيقة رقم ١ صفحة ٦٢ دفتر رقم ١٩١٩ أمار عربى المحفوظ بقسم المحفوظات التاريخية
بالمرأى الملكية .



اسماعيل اغا شاه
وزير مجلس شورای اذرب

لائحة تأسيس مجلس شورى النواب وانتخاب أعضائه

الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦

البند الأول

تأسس هذا المجلس مبنى على المداولة في المنافع الداخلية والتصورات التي تراها الحكومة أنها من خصائص المجلس تصير المناكرة وإعطاء الرأي عنها وعرض جميع ذلك للخدمة الخديوية .

البند الثاني

يجوز انتخاب من بلغ عمره نمسا وعشرين سنة وما فوق ذلك بشرط أن يكون موصوفا بالرشد والكمال، وأن يكون من الأشخاص المعلومين عند الحكومة بأنه من الأهالي التابعين لها ومن أولاد الوطن .

البند الثالث

يحرم من صلاحية الانتخاب الأشخاص الذين حكم على أموالهم وأملأهم بأحكام الافلاس وتملقت بها حقوق للغير، إلا أن أعيدت تلك الحقوق التي حرموا منها، وأيضا الفقراء المحتاجون والأشخاص الذين أعيوا على حالهم قبل الانتخاب بسنة، والأشخاص الذين صار مجازاتهم بالميان والطرء بحكم .

البند الرابع

ان الأشخاص الذين يتخبون النواب، يلزم أن يكونوا من الذين لم يحكم على أموالهم وأملأهم بأحكام الافلاس وتملقت بها حقوق للغير، إلا إذا أعيدت تلك الحقوق إليهم، وألا يكون سبق مجازاتهم بالميان والطرء بحكم، وألا يكونوا من الأشخاص الداخلين سلك العسكرية تحت السلاح .

البند الخامس

المستخدمون في الخدمات الميرية والمستخدمون في الجهات الخارجية عن الميرى سواء كانوا من العمدة والوجوه أو غيرهم، وكذا الداخلون ملك العسكرية سواء كانوا تحت السلاح أو امداديين، لا يجوز انتخابهم ليكونوا من أعضاء المجلس، وأما من رفقوا من المستخدمين بلا جنحة حسب الايجاب أو اقضت منهم من الامداديين فيجوز الانتخاب منهم ان كانوا حائزين الأوصاف المتبعة المذكورة.

البند السادس

ان انتخاب الأعضاء من الأقاليم يلزم أن يكون على حسب التعداد، فلذا يلزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ويصير انتخاب ثلاثة من مصر، واثنين من سكندرية، وواحد من دمياط.

البند السابع

حيث إن كل بلد طيه مشايخ معينون برغبة الأهالي، فبالطبع هم المنتخبون من طرف أهالي ذلك البلد، والناخبون عنهم لا انتخاب المصوب المطلوب انتخابه من القسم اذا كان تلك المشايخ حائزين الأوصاف المتبعة المذكورة، فهؤلاء المشايخ يحضرون المديرية، ويكتب كل أحد منهم اسم من ينتخبه من القسم في ورقة مخصوصة ويضمها مقفولة بالصندوق المعد لقسمه بالمديرية.

البند الثامن

بعد ما يتم وضع الأوراق بالصناديق تفتح على يد المدير والوكيل وتظهر قلم الدعاوى وقاضى المديرية، فينظر اذا كان أكثر الآراء متفقة على انتخاب واحد من القسم فيصير هو نائباً عن القسم، وان تساوت الآراء في انتخاب اثنين أو ثلاثة فيقرع بينهم بحضورهم، والذي تصيبه القرعة يصير نائباً عن القسم، وفي كلا الحالتين يؤخذ من المشايخ الحاضرين بالمديرية من البلاد ورقة باختيارهم بما استقر عليه الحال في انتخاب تلك النواب، وأما الانتخاب في مصر وسكندرية ودمياط، فيصير باهاق أو أكثرية آراء وجوه وأعيان تلك المدن.

البند التاسع

يصير تجديد انتخاب الأعضاء في كل ثلاث سنين حسبها هو موضع البند السابع والثامن :

البند العاشر

أعضاء المجلس لا يزيدون عن خمسة وسبعين شخصا .

البند الحادى عشر

لا يقصد المجلس اذا غاب من أعضائه أكثر من الثلث ، وان كان أحد الأعضاء لا عذر ضرورى ، فيلزم عرض عذره على رئيس المجلس قبل انعقاده بشهر ، فان قبل عذره بالمجلس فيها ، والا فان لم يحضر بعد اعلان عدم قبول عذره ، فيصير انتخاب غيره بدله من قسمه وجهته حسب اللائحة .

البند الثانى عشر

لا يسوغ التوكيل عن أحد الأعضاء بل هو يحضر المجلس بنفسه .

البند الثالث عشر

يصير تحقيق حال كل عضو من أعضاء المجلس حين اجتماعهم بمعرفة قومسيون ، فان وجد مستكمل الشروط المتصورة الحرة في البنود السابقة يقبل ، والا تطفى نيابته ويختب فيه من قسمه وجهته .

البند الرابع عشر

بعد ما يصير تحقيق أحوال النواب المنتخبين بالقومسيون ، ووجودون حائزين الأوصاف المذكورة في البنود السابقة ، فيعطى قرار عنهم بالقومسيون ، ويرض منه الى رئيس المجلس ، ومنه أيضا الى الأعتاب الخديوية ، ليعطى كل واحد منهم بيورلى يتضمن كونه منتخبا في ظرف ثلاث سنين في شورى النواب .

البند الخامس عشر

حيث من المعلوم أن كل مجلس من المجالس المتألفة لهذا ، له حدود ونظاماته فبالطبع حدود ونظاماته هذا المجلس ستعطى له .

البند السادس عشر

ان عقد المجلس سيكون في هذا العام من عشرة هاتور لغاية عشرة طوبة ، وأما في السنين الآتية : فيصير انعقاده من خمسة عشر كيهك لغاية خمسة عشر أمشير .

البند السابع عشر

لولى الأمر بجمع المجلس أو تأخير أو تمديد مآته أو تبديل أعضائه وانتخاب غيرهم في مدة معلومة حسبما هو موضح بهذه اللائحة .

البند الثامن عشر

لا يجوز قبول عرض خالات من أحد ما بالمجلس^(١) .

(١) مقولة من نسخة قديمة طبع بولات في ٢١ رجب سنة ١٢٨٣

حُدُودُ وَنِظَامِئِنَايَةِ مَجْلِسِ شُورَى التُّوَابِ

الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦^(١)

البند الأول

مجلس الشورى يـُـكون بمجموعة مصر .

البند الثاني

مجلس شورى وظيفته المداولة في المنافع الداخلية والتصورات التي تراها الحكومة أنها من خصائصه تصير المذاكرة فيه وإعطاء الرأي عنها كما هو مذكور (في بند ١) من اللائحة الأساسية ، فالحاصل المداولة فيه بمجلس الشورى فيما يتعلق بالمنافع الداخلية يرسل من طرف الرئيس الى المجلس الخصوصي ، ويمرر المذاكرة عنه بالأفلام والقومسيونات بمجلس الشورى حسبما يأتي بعده بما يتعلق بالتصورات من ر بند ١٦ الى بند ٢٠ وبند ٢٣) من هذه اللائحة ، وبعد إعطاء التقارير عنها تنظر بمجلس الشورى أيضا كما في (بند ٢١ وبند ٢٢) وباتمام المذاكرة واعطاء الرأي يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية .

البند الثالث

رئيس مجلس شورى التواب ووكيله ينصبان من طرف الحضرة الخديوية .

البند الرابع

افتتاح مجلس شورى التواب إما أن يكون بذات الحضرة الخديوية ، أو من يوكل لذلك بالارادة السنية ، وقرأ في مقالة فان كان افتتاحه بالحضرة الخديوية فقراءة المقالة بالنطق الخديوى أو من يتوكل في قراءتها متعلق بالارادة العلية ، وان افتتحه الموكل فاما أن تكون المقالة من الحضرة الخديوية ويقرؤها الموكل بالافتتاح ، أو أنها تكون من الموكل بالافتتاح وهو الذى يقرؤها بموجب الأمر .

(١) مقولة عن نسخة قديمة طبع بولاق في ٢١ رجب سنة ١٢٨٣

البند الخامس

بعد افتتاح مجلس شورى النواب وقراءة المقالة يكون لأربابه الحق في أن يقدموا جواباً عنها في مدة يومين ، وهذا الجواب لم يكن إلا من قبيل الرسوم بحيث لا يقطع فيه شيء عن أمر من الأمور المقتضى نظرها بمجلس الشورى .

البند السادس

إذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية ، فيعد تحرير جوابها من مجلس الشورى يجب تقديمه للأعتاب الكريمة بواسطة رئيس مجلس الشورى ، ويكون معه من كل قلم اثنان من الأعضاء بالملايس الرسمية يصير تسميتهم بمعرفة جميع الأعضاء .

البند السابع

حيث تقرر في (بند ٢ و بند ٣ و بند ٥) من اللائحة الأساسية الأوصاف اللازمة في حق من يحصل انتدابهم لوظيفة العضوية ، ففى حال الانتخاب بالمديرية إذا كان المحبوز لم ينتخاب النواب يعينون أشخاصا من الغير جاز تسميتهم لذلك ، فبالطبيعة بحسب الموضع بالبند الثالث عشر من اللائحة الأساسية يصير الايضاح من المديرية الى مفتش العموم عن كفييتهم ، ومن طرفه يجرى تبين ذلك بالكشف الذى يرسل لرئيس مجلس الشورى بأسماء النواب الذين يعينون لأجل اجراء منطوق البند المشارعنه .

البند الثامن

من بعد افتتاح مجلس الشورى وقراءة المقالة ، يصير تقسيم الأعضاء الى خمسة أقلام با انتخاب نفس الأعضاء بعضهم بعضا ، ورؤساء الأقسام يكون انتخابهم بمعرفة الأعضاء أيضا ، وفي الأقسام المذكورة يجرى التفحص عن المنتخبين حسب المدون (بند ١٣) من اللائحة الأساسية ، بمعنى أن كل قلم يتفحص عن حال المنتخبين الذين هم قلم آخر ، وأعضاء القلم الجارى فيه التفحص المذكور يصير التفحص عنهم بمعرفة قلم من الأقسام الأخر ، وبعد اعطاء القرارات اللازمة عن ذلك يصير اعطائهم الى رئيس مجلس الشورى لمرضهم للحضرة الخديوية كما فى البند الرابع عشر من اللائحة الأساسية .

البند التاسع

مضى تم تحقيق صحة الانتخاب لزم رئيس مجلس شورى النواب أن يمرض للحضرة
الخدمية بذلك، ولا ينتظر صدور الحكم بخصوص الانتخابات للموقوفة أو المتنازع
فيها، متى كان الذين مع انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى بهم كالوضع (بند ١١)
من اللائحة الأساسية .

البند العاشر

ترتيب أشغال مجلس الشورى يكون بالنظر بحسب ما يراه رئيسه، و يكون لذلك
دقتر واضح ببيان تلك الأشغال مادة مادة بناية الاختصار، وتواريخ ورودها، والنظر إلى
وضعت عليها بالنسبة لترتيب رؤيتها وملاحظتها يتأثر فيه عما يجري فيها .

البند الحادى عشر

من يؤمر من الفوات من طرف الحكومة بالمباحثة في شأن تصور من
التصورات المعروضة للذاكرة فيها مجلس شورى النواب متى طلب أن يتكلم لزم له
الاذن بذلك ، ولا يقتضى الزامه بالانتظار للنوبة حسب المقيد بدقتر النوبة .

البند الثانى عشر

مجلس شورى النواب له أن يجبر على الحضور بالشورى كل من لم يمنعه مانع
صحيح معتبر من الحضور، وذلك بواسطة ترتيب عقوبات على من لم يحضر مجلس
الشورى ، وكل رئيس قلم من الأقسام يعطى الى رئيس مجلس الشورى قاعة في كل
يوم صباحا بمن حضر من الأعضاء ومن لم يحضر .

البند الثالث عشر

إذا كان عدد مجلس الشورى في يوم من الأيام أقل من القدر الموضع عنه
(بند ١١) من اللائحة الأساسية، لزم تأخير عقده الى اليوم الذى يليه، وهكذا في كل
يوم متى انتضح الحال على هذا الوجه يجب على الرئيس أن يؤخره الى اليوم الذى يليه .

البند الرابع عشر

إذا كان عدد مجلس الشورى في يوم من الأيام أقل من القدر الموضح عنه (بند ١١) من اللائحة الأساسية ، لكن قسم الأقسام يوجد بعضهم مستوفيا بقدر الثلثين بالنسبة لأصل أعضائه ، فالقلم الذي يكون هذه الصيغة لا يصير تعطيله بل ينظر في الأشغال المحولة عليه .

البند الخامس عشر

الذي يأمر بافتتاح كل جلسة من جلسات مجلس شورى التواب وقفلها هو الرئيس ، ويقضى في آخر كل جلسة أن يعين الرئيس من بعد السؤال من الأعضاء ساعة افتتاح الجلسة التي تليها ، وترتيب الأشغال بالأوقات المقتضية ، ويساق الترتيب المذكور في محل مجلس الشورى ، وترسل صورة الترتيب في الحال الى كاتب الديوان الخديوي ، ويقضى أن يجري الرئيس ما يلزم من طرفه لوصول الاخباريات والتبليغات اللازمة اليه بأوقاتها للمقتضية .

البند السادس عشر

التصوّرات التي تراها الحكومة تتل صورتها بمجلس شورى التواب بمعرفة من يندب لهذه المأمورية من طرف الحكومة .

البند السابع عشر

بعد قراءة التصوّرات المذكورة في (بند ١٦) يصير طبعها وتوزعها على الأقسام للنظر فيها بأوقاتها ، تبحث فيها وتعين الأقسام من مجموعها قومسيونا مركبا من خمسة أعضاء يصير انتخابهم بطريقة اعطاء الرأى عنهم بالصندوق سرا والقومسيون المذكور ينظر في تلك التصوّرات ويحرر التقرير اللازم عنها .

البند الثامن عشر

إذا صدر رأى من واحد أو من جماعة من الأعضاء الغير داخلين القومسيون المذكور في (بند ١٧) من هذه اللائحة بخصوص مادة من المواد المدرجة

بالتصوّرات المرسلّة من طرف الحكومة، ولم يكن ذلك من الملحوظات المذكور عنها (بند ٢٣) من هذه اللائحة، يقتضى أن يصير تسليم ذلك الرأى الى رئيس مجلس الشورى، وهو يوصله الى القومسيون المختص بالنظر فى ذلك، ولا يجوز قبول أى رأى كان فيما يتعلق بمادة من ذلك، متى تقدم التقرير فى شأنها من ذلك القومسيون الى مجلس الشورى، وإنما عند تلاوة ذلك التقرير بمجلس الشورى يجرى ما يلزم له من المذاكرة وأخذ الآراء حسب الوارد بنود هذه اللائحة من (بند ٢٠ الى بند ٢٢) .

البند التاسع عشر

كل من أورد رأيا بخصوص مادة من المواد المدرجة بتلك التصورات كما ذكر فى (بند ١٨) من هذه اللائحة، كان له حق التكلم فى هذا الخصوص بالقومسيون المختص بالنظر فى ذلك .

البند العشرون

متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون بخصوص صورة مادة لم أن يتل بمجلس الشورى ويطبع و يوزع على أعضاء مجلس الشورى قبل المذاكرة بأربع وعشرين ساعة فى الأقل .

البند الحادى والعشرون

تفتح المذاكرة بخصوص التقرير المذكور عنه فى (بند ٢٠) من هذه اللائحة فى الوقت المعين له فى ترتيب أشغال مجلس الشورى، و يقتضى افتتاح المذاكرة أولا فيما يتعلق بصورة التصور المروضة على وجه العموم، ثم فيما يتعلق بكل قلم أو باب منها خاصة .

البند الثانى والعشرون

من بعد أخذ الآراء عن كل مادة خاصة من المواد المتركب منها التصورات المذكورة، يجب أخذ الآراء أيضا بخصوص مجموع تلك التصورات على وجه العموم.

البند الثالث والعشرون

إذا تراءى للقومسيون المختص بالنظر في أحد التصورات المرسلة من طرف الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك لتقدم إلى رئيس مجلس الشورى وقبل تلاوتها بمجلس الشورى تبث من طرفه للحكومة .

البند الرابع والعشرون

المسائل اللازم المناولة فيها بمجلس شورى التواب بواقع ترتيب أشغاله بحسب ما يستقر عليه الحال في آخر كل جلسة كما ذكر (بند ١٥) من هذه اللائحة، يلزم في الجلسة الثانية أن كل مسألة منها قبل وضعها في ميدان المناولة يؤخذ رأى مجلس الشورى عن لزوم أو عدم لزوم المناولة فيها، وعلى واقع ما يتهى عليه الحال في ذلك يجرى العمل .

البند الخامس والعشرون

المواد المتعلقة بالمنافع الداخلية اللازم المذاكرة فيها بمجلس الشورى بواقع ترتيب أشغاله كما في (بند ١٥) من هذه اللائحة، يلزم أن كل مسألة منها قبل وضعها في ميدان المذاكرة يؤخذ رأى من مجلس الشورى عن لزوم المذاكرة فيها وتتشذ أو تأخيرها لوقت آخر أو نحو ذلك .

البند السادس والعشرون

إذا طلب الكلام اثنان أو ثلاثة من أعضاء مجلس الشورى في آن واحد، لزم أعمال القرة المقنضية في تقديم أحدهم على الآخرين بمعرفة رئيس مجلس الشورى .

البند السابع والعشرون

في حال المكالمة بمجلس الشورى في مسألة، لا يجوز اقتراح المكالمة في مسألة أخرى .

البند الثامن والعشرون

في حال المكالمة إذا تكلم أحد من الأعضاء فيها هو جارى التكلم من أجله لا يحصل التكلم من غيره فيها قبل إتمام كلام الأول .

البند التاسع والعشرون

لا يجوز لأحد أن يتكلم في كل مسألة يجلس الشورى إلا مرة واحدة ما لم يقتض الحال للتكلم من بعض الأعضاء غير مرة واحدة إذا احتاج لأمر لاعطاء توضيحات أو لاعطاء الجواب ثانية مرة بناء على طلب عضو آخر، وأما في القومسيونات التي تشكل مجلس الشورى فإن لكل عضو من أعضائها حق التكلم متى شاء .

البند الثلاثون

لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس شورى التواب أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك، ولا أن يتكلم إلا وهو في موضعه .

البند الحادى والثلاثون

إذا أراد الرئيس أن يتكلم بنفسه وجب الاصغاء اليه .

البند الثانى والثلاثون

يجب أن يكون أخذ الآراء بطريقة أخذ الآراء بالصندوق في الجهر، و بطريق الأكثرية المطلقة .

البند الثالث والثلاثون

تفريغ صندوق الآراء يكون بمعرفة كاتب السر .

البند الرابع والثلاثون

لا تكون عملية أخذ الآراء صحيحة معتمدة إلا إذا كان الحاضر بمجلس الشورى كما في (بند ١١) من اللائحة الأساسية .

البند الخامس والثلاثون

يجب على مجلس الشورى احترام حق العدد الأقل في ضمير المذاكرات به فيجب الاصغاء للعدد الأقل، وأن تسمع الملاحظات الصادرة منهم .

البند السادس والثلاثون

إذا كان عدد الأعضاء المأخوذ رأيهم هو الأقل، وأما الأكثر لم يعطوا رأيا . في المسألة المعروضة، لزم الرئيس أن يسأل باقى الأعضاء عن رأيهم .

البند السابع والثلاثون

رئيس مجلس شورى النواب هو الذى يؤدي وظيفة الرئاسة عليه، وفقط يسأل أرباب مجلس الشورى عن رأيهم، وليس له رأى مطلقا إلا في صورة انقسام الآراء إلى طرفين متساويين، وأما فيما عدا ذلك من الأحوال فلا يدخل بنفسه برأى من جملة الآراء بمجلس الشورى، وليس له أن يتدخل في هذا كرات مطلقا .

البند الثامن والثلاثون

متى صار التصديق على صورة مادة مجلس الشورى، لزم أن تكون نسختها الأصلية معلقة في دفتر مخصوص لذلك، ويختم عليها من الرئيس والأعضاء، ويحرر نسخة أخرى عليها علامة كاتب السروختم الرئيس وتقدم للحضرة الخديوية .

البند التاسع والثلاثون

الجمعى إلى مجلس الشورى يوميا، والنخاب منه يكون بحسب ما يراه رئيسه باستنساب المجلس .

البند الأربعون

أعضاء مجلس الشورى يحضرون إلى المجلس المشار عنه بملابس الحشمة اللائقة وجلوسهم فيه يكون بيئة الأدب .

البند الحادى والأربعون

لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس شورى النواب أن يثيب بدون إذن يصدر إليه منه ويحرم له تذكرة رخصة من طرف رئيس مجلس الشورى، ولا يجوز له أن يمرر نقدا كترخصة إلا من بعد صدور الأذن من مجلس الشورى، ما لم تقتض الضرورة الملزمة تحرير التذكرة على وجه الصلة وبمسد تحريها على هذه الكيفية يصير اختيار مجلس الشورى من طرف الرئيس بذلك .

البند الثانى والأربعون

المحاضر التى تحرر لاشيات وقائع مجلس شورى النواب تكون مشتملة على أسماء الأعضاء الذين تكلموا بالشورى، ورأى كل واحد منهم بالاختصار .

البند الثالث والأربعون

المحاضر المذكورة في (بند ٤٢) تنقيد بقدر خصوص لذلك، وقرؤها كاتب السر في أول مجلس الشورى المنعقد في اليوم الذي يلي يومها، ويضع الرئيس امضاءه على ذات الدفتر في كل يوم .

البند الرابع والأربعون

الأوامر التي تصدر من الحضرة الخديوية فيما يتعلق بأحد الخصوصيات المذكورة في (بند ١٧) من اللائحة الأساسية، تثل مجلس الشورى في الحال ويمرر العمل بمقتضاها .

البند الخامس والأربعون

التنبيه بارجاع من يخرج عما يليق بحسب الأصول إنما هو من وظائف الرئيس لا غير .

البند السادس والأربعون

إذا خرج المتكلم في مادة من المواد من المسألة المفتضى الكلام فيها، لزم الرئيس أن ينبه عليه بالرجوع إليها وعدم الخروج عنها، ولا يجوز للرئيس أن يأذن بالكلام فيما يتعلق بأسباب الرجوع إلى المسألة المفتضى الكلام فيها .

البند السابع والأربعون

يؤذن بالكلام لمن خرج عن الأصول وتنبه عليه بالرجوع إليها فراجع وطلب الكلام ليعتذر، ولا يؤذن بالكلام للخارج عن الأصول في غير الصورة المذكورة .

البند الثامن والأربعون

إذا خرج المتكلم عن الأصول وتنبه عليه بالرجوع إليها مرتين في مسألة واحدة وطلب الكلام للاعتذار، يلزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى عن لزوم منعه من الكلام في بقية الجلسة فيما يتعلق بالمسألة، ويقتضى أن يحكم مجلس الشورى في هذا الأمر بالأغلبية .

البند التاسع والأربعون

إذا عرج المتكلم عن المسألة المقتضى الكلام فيها وصار ارجاعه إليها مرتين في مسألة واحدة ثم هم بالخروج عنها مرة ثالثة، لزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى، عن لزوم منعه من الكلام في باقى الجلسة بخصوص المسألة التى الكلام بصدها ويقتضى أن يحكم مجلس الشورى في هذا الأمر بالأغلبية .

البند الخمسون

إذا اقتضى الحال التنبيه على أحد من الأعضاء بالسكوت لكونه تكلم في غير محله وقطع الكلام حل غيره، فيقتضى ألا يؤذن له بالكلام في بقية الجلسة .

البند الحادى والخمسون

لايسوغ لأحد مجلس الشورى أن يصدر منه مسبة لأحد، ولا اشارة بالافقار أو بصدمة على قول أحد بمجلس الشورى .

البند الثانى والخمسون

إذا حصل من أحد الأعضاء أمر غفل بانتظام حال مجلس الشورى، لزم أن ينبه عليه بالرجوع عن ذلك بالاسم من طرف الرئيس، فان أصر على ذلك ولم يرجع لزم الرئيس أن يأمر بقيد التنبيه عليه في ضمن المحضر الذى يقتصر بما يقع في مجلس الشورى بذلك اليوم، وفي صورة ما اذا أصر على عدم الرجوع عن الأمر الغفل بانتظام مجلس الشورى، يلزم المجلس المشار منه بناء على طلب الرئيس أن يحكم من غير مذاكرة بانعراجه من محل مجلس الشورى بمدة لا يقتضى أن تزيد عن خمسة أيام فقط، ولا بأس أن يأمر أيضا بإعلان صورة الحكم المذكور بالجهة التى يكون انتخاب النائب المحكوم عليه بذلك من طرفها .

البند الثالث والخمسون

في مدة افتتاح مجلس الشورى في الأيام المحددة له، لا تعمل دهمى على أحد من أعضائه بوجه من الوجوه، إلا أن كان لا سمح الله حصل من أحد منهم مادة



عبدالعزیز باشا
نیرعلی شوری انوار

قتل، فطبقاً لما يحدّد من أعضاء مجلس الشورى، ويتعين بدله حسباً في (بند ١٣) من اللائحة الأساسية .

البند الرابع والخمسون

لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى أن يطبع وينشر المقالة التي قالها بمجلس الشورى أو المذاكرات التي حصلت بها من غير ترخيص رئيس مجلس الشورى له بذلك، فإن طبع ونشر بغير ترخيص يقترب عليه الجزاء اللازم بقرار من قوميون يتعين من القلم الذي هو من أعضائه .

البند الخامس والخمسون

في مدة العضوية إذا حصل من أحد الأعضاء ما يمنع لياقة وجوده عضواً بمجلس شورى النواب مما هو واضح في (بند ٢ وبند ٣ و ٥) من اللائحة الأساسية سقط حقه من العضوية ويتعين بدله ، كما في بند ١٣ من اللائحة الأساسية .

البند السادس والخمسون

في مدة دوام افتتاح مجلس الشورى في الأيام المحددة له ، لا يقبل الاستعفاء من أحد من الأعضاء، وفي أوقات تعطيله إذا أراد أحد منهم أن يستعفى لزم أن يقدم الاستعفاء الى رئيس مجلس الشورى ويوصله الى يد الرئيس قبل انعقاد مجلس الشورى بثلاثين يوماً في الأقل، وحينئذ تجري الكتابة بلمحنته لأجل تسمية خلفه كما في (بند ١٣) من اللائحة الأساسية .

البند السابع والخمسون

رئيس مجلس شورى النواب هو المنوط بالضبط اللازم في أثناء الجلسات المتعقّدة، وفيما يتعلق بداخل المحل المدد لاقامة مجلس الشورى .

البند الثامن والخمسون

إذا تراءى لرئيس مجلس الشورى تأخير عقد المجلس المشار عنه في يوم واحد من الأيام الى اليوم الذي يليه ولو كان عدد الأعضاء مستوفياً كما في (بند ١١)

من اللائحة الأساسية، لا مانع من تأخير عقده في ذلك اليوم فقط، ويعرض الرئيس للحضرة الحديوية بذلك في الحال .

البند التاسع والخمسون

يرسل النفر اللازم لجهة مجلس الشورى من طرف الحكومة .

البند الستون

لا يدخل جهة مجلس شورى النواب إلا الأعضاء المنتخبون والأشخاص المتعلقون بمجلس الشورى، ومن يرسل من طرف الحكومة بمأمورية تختص بأشغال الشورى، وهذا يقع إجراؤه لحق ما يصدر الأمر من الحضرة الحديوية بتجوز دخول من يتصرح له بذلك بموجب التذكرة التي تعطى لهم حين ذاك من طرف رئيس مجلس الشورى .

البند الحادى والستون

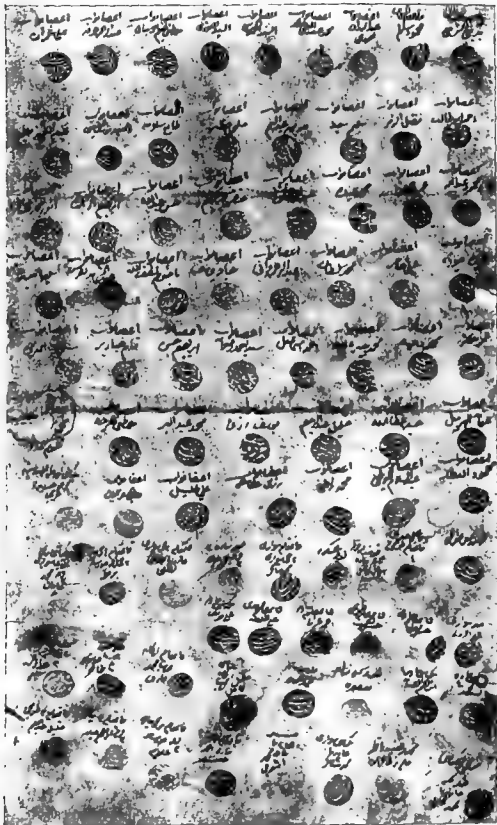
حيث ذكر في (بند ٢ وبند ٣ وبند ٤ وبند ٥) من اللائحة الأساسية الأوصاف اللازمة في حق من يحصل انتخابهم لوظيفة العضوية بمجلس شورى النواب ، ومن يجوز لهم انتخاب النواب، ففى الانتخاب السابع يقتضى أن الذين يحصل انتخابهم للعضوية يكون لهم دراية بالقراءة والكتابة زيادة على الأوصاف المقررة في حقهم وفى الانتخاب الحادى عشر يحتاج أن الذين يجوز لهم انتخاب النواب يكون لهم المسام بالقراءة والكتابة علاوة على الأوصاف المنصوصة في شأنهم أيضا .

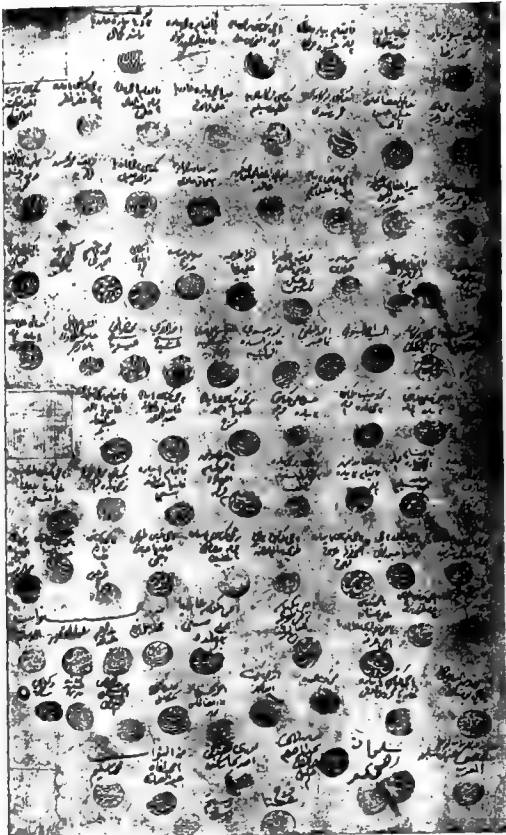
المحضرة للإهلى

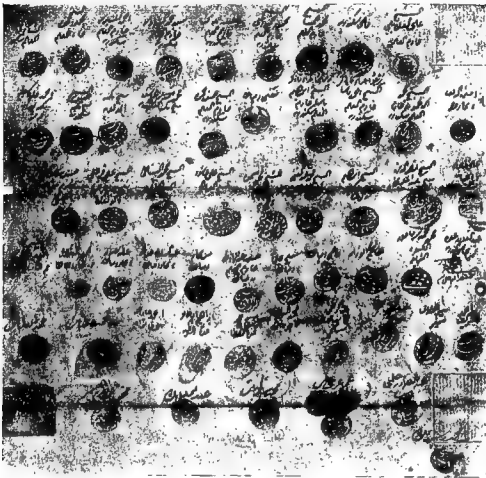
المرفوع الى الحضرة الفخيمة الخديوية في ١٠ ربيع الثاني سنة ١٢٩٦ هـ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩ م) من زعماء البلاد والذوات والأعيان وتواب الأمة وضباط الجيش والموظفين والتجار عن مشروع تسوية ايرادات ومصروفات الحكومة الخديوية وتسييد ديونها ، ومنح مجلس شورى التواب الحرية التامة وجميع الحقوق في كافة الأمور المالية والداخلية كما هو حاصل في بلاد أوروبا ، وتنقيح لائحته الأساسية والنظامية ، وتعديل طريقة انتخاب التواب طبقاً للأنظمة المتبعة في أوروبا ، وتفويض مجلس النظار تفويضاً تاماً في جميع إجراءاته ، وجعله مسئولاً أمام مجلس التواب في كل تصرفاته المختصة بالأمور الداخلية والمالية ، وتعيين مراقبين لايرادات ومصروفات المالية .

(١) قلنا الصورة الشسبية للحضر الأهل المكيوت في الصفحة التالية من الأصل المحفوظ ضمن وثائق قسم الادارة العربية بديران جلالة مولانا الملك المحظوظ باذن خاص صدر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٩ ملاحظه : اصطلحت الجرائد السيارة في سنة ١٨٧٩ على تسمية المحضر الأهل (باللائحة الوطنية ، أرائحة الصورية) ، ولكننا عولنا في هذا المقام على إثبات الاسم الذي اختاره له سائر الجان اسماعيل باشا طبقاً لما هو مكتوب بدفاتر الأوامر الكريمة . [المستوف]









مشرقة لتسوية إيرادات ودرجات ودرجات الحكومة المتغيرة المقدم منقسم على ثلاثة أقسام

القسم الأول في تسوية الإيرادات

مشرقة نظمت أعلى مندر الإيرادات بين ١٢٨١٢٧٥ هـ بمعية بانيه إيراد اقطاعي ومستندل منحت ابيع فيا إيراد اقطاعي البالغ ثمنه
 ١٢٨١٢٧٥ هـ بمعية نظراً لبطال وارتفاع على الإيرادات فيا التمييز الساجه لظهور باب فاعل فيا ١٢٨١٢٧٥ هـ لوجاته ربعه الوداي لالانت فيا اقطاعي
 ثم مستندل بين اقطاعي ولا يبينه التميز وكور فيا الايام ثمنه اقطاعي اقطاعي فاعل وفعوا اقطاعي فاعل فيا ١٢٨١٢٧٥ هـ ثم وفعوا على الإيرادات
 بمعية ١٢٨١٢٧٥ هـ إيراد جديد على اقطاعي المستندل

وہ وقت کے حالات اور حالاتِ اقدس کے حالات و واقعات کے بارے میں اس نے ایک عمدہ اور آج بھی بہت مستحقِ قدر کتاب لکھی ہے۔ اس کتاب کے نام سے یہ معلوم ہوتا ہے کہ اس نے اپنے دور کے حالات و واقعات کے بارے میں کتنی دلچسپی لی تھی۔ اس کی کتابوں میں سے ایک کتاب "The History of the British Empire" ہے۔ اس کتاب میں اس نے اپنے دور کے حالات و واقعات کے بارے میں کتنی دلچسپی لی تھی۔ اس کی کتابوں میں سے ایک کتاب "The History of the British Empire" ہے۔

سنة ثلثه من السنة نقل عياض عليم عب التوتيرة الحمرل ونا برونه نقده الالب

[illegible][illegible]

دفعہ اول

پہلے مخاطب

الرجاء العظيم إلى جليلكم
وعذرة القوم والاعمال

المدينة المنورة
مفتيها

ردود المحاكم السنية

[illegible]

ترجمة^(١) الارادة العلية الصادرة من الحضرة الفخيمة الخديوية إلى دولتلو محمد شريف باشا في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٢٩٦ هـ (٧ أبريل سنة ١٨٧٩ م) بتشكيل هيئة النظارة وتحقيق رغبات أهالي البلاد الواردة في المحضر الأهلئ بطلب انشاء مجلس التواب الجديد

إلى بصفة كونى رئيس الحكومة ومصريا، أرى من الواجب على أن أتبع رأى الأمة، وأقوم بأداء ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية، لكنى لما نظرت السير الذى كانت عليه النظارة السابقة، حصل لى غاية الأسف من أن ذلك السير كان هل غير رضا الملة والأهالى، حتى فشا عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها، وكانت قبل ذلك فى غاية الهدوء والسكون، وطالما أخبرت النظار ووكلاء الدول، ونبهتهم على تلك المحفوظات فلم يلقظوا لها ولم يلتفتوا إليها، وزيادة عن ذلك، فإن النتيجة التى حررها ناظر المالية، وأظهر بها أن القطر فى حالة المدم وأبطل العمل بمقتضى القوانين المتبعة، وتجارى فيها على الحقوق الثابتة كانت سببا لتغير قلوب الأمة ونفورها من هيئة النظارة كل النفور، وحقق لى ذلك المحضر الذى تقدم لى فى هذا الخصوص، فاجابة لما عرض على بذلك، وبالنظر لثبوته عندى، قد وكلتكم بتشكيل هيئة النظارة بناء على الارادة الصادرة فى ٢٨ أغسطس سنة ٧٨، وأن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء أهليين مصريين، يتبعون فى سيرهم الطرق المنصوص عليها فى الارادة المذكورة، وأن يحتفظوا على مأمورياتهم كل الحفظ، إذ أنهم مكفون بالمسئولة لدى مجلس الأمة الذى سيجرى انتخاب أعضائه وتعيين مأموريته بوجه كاف للقيام بتأدية ما يلزم للحالة الداخلية ومرغوب الأمة نفسها .

(١) الوقائع المصرية العدد رقم ٨٠٦ فى ١٢ أبريل سنة ١٨٧٩

ولتجند النظارة قبل كل شيء في أن تستعد لاستحضار قوانين مماثلة للقوانين
الطارى عليها العمل في أوروبا ، مع مراعاة عوائد الأهالى وأخلاقهم وما يلزم لهم ،
وتلقت أيضا تلك النظارة كل الالتفات لتنفيذ ترتيب المالية الذى رتبته عدد
القطر وأعيانه ، وحصل التصديق عليه منى ، ولا تتأخر عن إجراء اللازم في إيجاد
مصلحة لتفتيش اليراد والمصرف لأنها هى التأمين اللازم للقطر والمنافع المرهون
عليه ، ومنصوص عنها في الإرادة السنية الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ٧٦

هكذا ولعلنى بحسن إخلاصكم بخدمة الوطن ، فلا أشك في أن تستعينوا على
تلك المأمورية بالرجال المشهود لهم بملكهم بالأمانة والاحترام لدى الجميع ، لتتم بكم
المقاصد المؤدية إلى التمدن والعلمية التي أريد أن يقتن بها اسمى ما

اسماعيل

مذكرة

الترجمة المنشورة لهذه الوثيقة في الوقائع المصرية بالعدد رقم ٨٠٦ في ١٣ إبريل
سنة ١٨٧٩ المبينة أعلاه والتي أجهتها كثير من المؤرخين في كتبهم تقلا عن هذا
المصدر ، لانتطبق على الأصل الفرنسى المسجل بالدفتر رقم ١٠ بصفحتي ٦٦ و٦٥
ذكرتات أفرتكى المحفوظ بقسم المحفوظات التاريخية بالسراى الملكية ، وعلى ذلك
أعدنا ترجمتها وروعى فيها مطابقتها للأصل الفرنسى تماما [المؤلف]

نص الترجمة

الى حضرة صاحب الدولة شريف باشا :

يا صاحب الدولة :

إلى كرئيس للحكومة وكبرى ، اعتبر أنه واجب مقدس على أن أنزل على رغبة بلادى ، وأن أحقق لها أمانتها المشروعة الى أقصى حد .

ولقد لاحظت مع الأسف أن التهج الذى سارت عليه النظارة السابقة ، قد أحدث فى نفوس الشعب استياء واضطرابا شمل جميع هيئاته الاجتماعية ، التى كانت تعيش من قبل فى هدوء وطمأنينة .

ولطالما نهبت الى ذلك النظار ووكلاء الدول المعتمدين لدينا فى مناسبات عديدة . فیر أن النظارة لم تلقى بالألمه التنبيهات .

ولقد كان المشروع المالى الذى وضعه ناظر المالية معلنا فيه أن القطر فى حالة افلاس ومعللا فيه القوانين التى تقدمها البلاد والتى مس به الحقوق المكتسبة ، سببا فى إثارة الشعور الوطنى ضد هيئة النظارة .

والمحضر الأهل الذى رفع الى يبر أصدق تعبير عن هذا الشعور .

فأمام الرغبة الملحة التى قدمت الى ، وبناء على الأمر المالى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ أعهد اليك بتشكيل النظارة .

وإن هذه النظارة التى ستؤلف من عناصر مصرية بحتة ، يجب أن يكون رائدها تنمية وجوه الإصلاح التى نص عليها ذلك الأمر المالى الذى يجب تنفيذه بكل دقة . وزيادة توكيده وتبنيته بتقرير المسئولية الوزارية الحقيقية أمام المجلس

النيابي الذي سنتظم طريقة انتخابه، وتقرير حقوقه على النحو الذي يكفل مقتضيات الحالة الداخلية وتحقيق الأمان القومي .

وسيكون من أول مهام النظارة في هذه الناحية سن قوانين تكون على نمط القوانين المماثلة والمعمول بها في أوروبا، مع مراعاة عادات الشعب وحاجاته .

ويجب على النظارة أن تشرف بدقة ونظام على تنفيذ المشروع المالي الذي وضعه أعيان القطر وسراجه ، والذي أوافق عليه تمام الموافقة .

ويجب عليها كذلك أن تقض بلا إبطاء التدابير اللازمة لإمادة تنظيم مراقبة الإيرادات والمصروفات — التي يجب أن تكون الضمان الكافي لمصالح البلاد — إلى ما كانت عليه طبقاً للأمر العالي الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ .

ولا شك عندي، مع علمي بفرط إخلاصكم للبلاد، في أن دولتكم مع من يحيط بكم من الرجال المتمتعين مثلكم بثقة الشعب وتصدده ، سيبافون الناية المنشودة من الإصلاح الاجتماعي الذي أرجو أن يقرن به اسمي .

ولكن دولتكم على يقين من عظيم تقديري وصادق محبتي ما

إسماعيل

٧ أبريل سنة ١٨٧٩

[illegible]

لنقلهم بحرق الماء غداً إلى البحر وقررتهم ويجوز أن يكون أحد منهم منقطعاً في زيارته سيقاً قصداً أو دوداً أو غيره
محبباً إليه ^٨

في حاله ما إذا حصل نقص من الحبب على السبيل غير المراد منه غيره وفيه شروء في الحبب الحبب المسمى
الوقفة المسمى بحبيس بغير انقضاء الحبب كما كان في ظرفه المسمى بالحبس منه ما يبعثه ^٩

في حاله خصوصاً الحبب الذي لا يورثه في انتباهه بل هو دونه المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس
(أي أنه دونه بل هو دونه المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس) ^{١٠}

يسمى الحبب في ذلك كله ولكنه يكون في بعضه حبس الحبب المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس ^{١١}

حبس الحبب في الحبب المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس
حبس الحبب المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس
حبس الحبب المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس
حبس الحبب المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس ^{١٢}

إذا حصل نقص من الحبب على الحبب المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس
حبس الحبب المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس ^{١٣}

حبس الحبب المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس ^{١٤}

حبس الحبب المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس
حبس الحبب المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس ^{١٥}

حبس الحبب المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس المسمى بالحبس ^{١٦}



فہم رسمی بائٹ
زیر کلاس شوریٰ الزناب

بجز قبول سقشهای مذکور ضوابط محکم الهیاد رفعا فیما عدا اصولی لمینه بیکه انتخاب

مختار المذکور در هرما در بیضی معینه و از کلام محققا باین نصفه عضا و زیاد و ولید و رئیس و غیره
 از کلام به عضا ایضا بیا بیا به سینه و فیما عدا بمالیه ای عین فراموش کرد و بجز عیاره عقیقه عینی
 ایضا بیا بیا به سینه عقیقه ایضا بیا بیا به عقیقه مطلقه و در حاله انضمام و از کلام
 به ایس که در هر امر از عیال و غیره ایضا بیا بیا به عقیقه مطلقه و

بجز عیال الهیاد و بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و

بجز کل عیال و بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و
 بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و

بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و
 بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و

بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و
 بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و

بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و
 بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و

بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و

بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و

بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و
 بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و بیکه فیما عدا بیا بیا به عقیقه مطلقه و

[illegible]

جند

يبلغ في طول القصب عتبة المصنوع اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جند

نخشب البروز في طول القصب في الرزبة والرزبة في السنة في مصر في سنة ١٢٠٠
الحوال جاز في مصر في سنة ١٢٠٠

جند

جند في سنة ١٢٠٠ اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جند في سنة ١٢٠٠ اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جند في سنة ١٢٠٠ اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جند في سنة ١٢٠٠ اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جند في سنة ١٢٠٠ اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جند في سنة ١٢٠٠ اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جند في سنة ١٢٠٠ اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جند في سنة ١٢٠٠ اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جند في سنة ١٢٠٠ اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جند في سنة ١٢٠٠ اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جند في سنة ١٢٠٠ اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جند في سنة ١٢٠٠ اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جند

جند في سنة ١٢٠٠ اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جند في سنة ١٢٠٠ اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جند في سنة ١٢٠٠ اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جند في سنة ١٢٠٠ اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جند في سنة ١٢٠٠ اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جند

جند في سنة ١٢٠٠ اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جند

جند في سنة ١٢٠٠ اذا كان كاهن روم في مصر في سنة ١٢٠٠

جميعه على كل يوم، اخرجوا على الساعة في عشرة ايام حتى ينفذوا الاموال، بلذو باليد له

[illegible]

سنی مرقمہ منتخب سے بعد مختصراً یہ تفسیر فی البلاد و فی باب حقوق البدن و فی باب الحفظ و الضبط
و فی باب حق الخلق و فی باب کتابت الکتاب و فی باب حصول العلوم و فی باب ذکرہم و فی باب حق العباد

[illegible]

۱۷
مقبول و محفوظ و بعد از این در لایحه اخذ نمود و مندرج الطبع و نشر است

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب
والعلماء أئمة يهتدون بهم السالكين
والعلماء أئمة يهتدون بهم السالكين
والعلماء أئمة يهتدون بهم السالكين

بعض اہل قریہ و ذریعہ الطبۃ اسی مقدمہ کے حساب سے

۱۰
 سے جانبہ انحراف سے، یعنی ایسا نہ ہونے کی طرف

مدرسه و به نقل از آیت الله العظمی الخوئی رحمه الله علیه: «بسیار از اینها در میان ما پیدا می شود و بعضی از آنها در میان ما پیدا می شود و بعضی از آنها در میان ما پیدا می شود»

في كتابه اودول المعجم وفي كتابه الخزانة السنية على قطعتين في الطبعة الاولى مسود المعجم في قائمة الكتاب اودول
ماعد احوال المسألة في مسود ١٢٤٠ و١٢٤١

فرزند الهی سوره ناسم با غلیظه اسرار و مفیده بدقت بحسب تواتر بخند و در

نقل الکتاب من عند ربه ورواه ابو یوسف فی کتابه فی غنیة الامم

۶۹

فراخی که بود، بصیرت علان، بالکتاب در حقیقت اربع و اولیایم در حق ظاهر و بروز مصالیف و باور اعلام
از کفر، معرفت مستحق شوی بعد از توحید و معرفت ستمگر پلنگانه او اعظمه را فخر

مسعود بن الفيداء وانشاعه في الحاسوب من الخلق في الطب الذي يقع له بعد رضاء له ذلك الطبيب

بغیر انجیل و غیر نصیحہ کے سوا ہر آدمی کو اس کے لئے ہرگز کوئی اور طریقہ نہیں ہے۔

الفصل الثالث
في معرفة النسخة من نسخة

تسعة أعضاء محليين الذين يكونون من بينهم شيخا كبيرا خاضعاً لهم على اختلاف
 في نوعه من غير أن يدينه بخلافه في كل عهد لهم من عهد الأتراك في العهد العثماني
 والام التي تترتب على عهد من عهد الأتراك في العهد العثماني في كل عام تترتب على

[illegible]

الفصل الرابع
في دوائر الخفایسمجلد ۲۵
مجلد اول بابا جركب در مائة و عشرون مجلد بالوجه اول

عدد

۱۵	مد مریه صلب
۱۶	مد مریه سلكه
۱۷	مد مریه رسته
۱۸	مد مریه و سلكه
۱۹	مد مریه قوسه و العرج و العجل
۲۰	مد مریه كوسه
۲۱	مد مریه كنجك
۲۲	مد مریه كجك
۲۳	مد مریه كجك
۲۴	مد مریه كجك
۲۵	مد مریه كجك
۲۶	مد مریه كجك
۲۷	مد مریه كجك
۲۸	مد مریه كجك
۲۹	مد مریه كجك
۳۰	مد مریه كجك
۳۱	مد مریه كجك
۳۲	مد مریه كجك
۳۳	مد مریه كجك
۳۴	مد مریه كجك
۳۵	مد مریه كجك
۳۶	مد مریه كجك
۳۷	مد مریه كجك
۳۸	مد مریه كجك
۳۹	مد مریه كجك
۴۰	مد مریه كجك

۱۰۰

سنة ٥١
يعطى الزرع أو شدة بعض الأعضاء ثم يطعم بعد الأعضاء أي كل واحد من الأعضاء المنقحة حسب نوع قوته فبعضها ينمو في وقت
سنة ٥٢
سنة ٥٣
سنة ٥٤
سنة ٥٥
سنة ٥٦
سنة ٥٧
سنة ٥٨
سنة ٥٩
سنة ٦٠
سنة ٦١
سنة ٦٢
سنة ٦٣
سنة ٦٤
سنة ٦٥
سنة ٦٦
سنة ٦٧
سنة ٦٨
سنة ٦٩
سنة ٧٠
سنة ٧١
سنة ٧٢
سنة ٧٣
سنة ٧٤
سنة ٧٥
سنة ٧٦
سنة ٧٧
سنة ٧٨
سنة ٧٩
سنة ٨٠
سنة ٨١
سنة ٨٢
سنة ٨٣
سنة ٨٤
سنة ٨٥
سنة ٨٦
سنة ٨٧
سنة ٨٨
سنة ٨٩
سنة ٩٠
سنة ٩١
سنة ٩٢
سنة ٩٣
سنة ٩٤
سنة ٩٥
سنة ٩٦
سنة ٩٧
سنة ٩٨
سنة ٩٩
سنة ١٠٠

سنة ٥١
سنة ٥٢
سنة ٥٣
سنة ٥٤
سنة ٥٥
سنة ٥٦
سنة ٥٧
سنة ٥٨
سنة ٥٩
سنة ٦٠
سنة ٦١
سنة ٦٢
سنة ٦٣
سنة ٦٤
سنة ٦٥
سنة ٦٦
سنة ٦٧
سنة ٦٨
سنة ٦٩
سنة ٧٠
سنة ٧١
سنة ٧٢
سنة ٧٣
سنة ٧٤
سنة ٧٥
سنة ٧٦
سنة ٧٧
سنة ٧٨
سنة ٧٩
سنة ٨٠
سنة ٨١
سنة ٨٢
سنة ٨٣
سنة ٨٤
سنة ٨٥
سنة ٨٦
سنة ٨٧
سنة ٨٨
سنة ٨٩
سنة ٩٠
سنة ٩١
سنة ٩٢
سنة ٩٣
سنة ٩٤
سنة ٩٥
سنة ٩٦
سنة ٩٧
سنة ٩٨
سنة ٩٩
سنة ١٠٠

سنة ٥١
سنة ٥٢
سنة ٥٣
سنة ٥٤
سنة ٥٥
سنة ٥٦
سنة ٥٧
سنة ٥٨
سنة ٥٩
سنة ٦٠
سنة ٦١
سنة ٦٢
سنة ٦٣
سنة ٦٤
سنة ٦٥
سنة ٦٦
سنة ٦٧
سنة ٦٨
سنة ٦٩
سنة ٧٠
سنة ٧١
سنة ٧٢
سنة ٧٣
سنة ٧٤
سنة ٧٥
سنة ٧٦
سنة ٧٧
سنة ٧٨
سنة ٧٩
سنة ٨٠
سنة ٨١
سنة ٨٢
سنة ٨٣
سنة ٨٤
سنة ٨٥
سنة ٨٦
سنة ٨٧
سنة ٨٨
سنة ٨٩
سنة ٩٠
سنة ٩١
سنة ٩٢
سنة ٩٣
سنة ٩٤
سنة ٩٥
سنة ٩٦
سنة ٩٧
سنة ٩٨
سنة ٩٩
سنة ١٠٠

سنة ٥١
سنة ٥٢
سنة ٥٣
سنة ٥٤
سنة ٥٥
سنة ٥٦
سنة ٥٧
سنة ٥٨
سنة ٥٩
سنة ٦٠
سنة ٦١
سنة ٦٢
سنة ٦٣
سنة ٦٤
سنة ٦٥
سنة ٦٦
سنة ٦٧
سنة ٦٨
سنة ٦٩
سنة ٧٠
سنة ٧١
سنة ٧٢
سنة ٧٣
سنة ٧٤
سنة ٧٥
سنة ٧٦
سنة ٧٧
سنة ٧٨
سنة ٧٩
سنة ٨٠
سنة ٨١
سنة ٨٢
سنة ٨٣
سنة ٨٤
سنة ٨٥
سنة ٨٦
سنة ٨٧
سنة ٨٨
سنة ٨٩
سنة ٩٠
سنة ٩١
سنة ٩٢
سنة ٩٣
سنة ٩٤
سنة ٩٥
سنة ٩٦
سنة ٩٧
سنة ٩٨
سنة ٩٩
سنة ١٠٠

سنة ٥١
سنة ٥٢
سنة ٥٣
سنة ٥٤
سنة ٥٥
سنة ٥٦
سنة ٥٧
سنة ٥٨
سنة ٥٩
سنة ٦٠
سنة ٦١
سنة ٦٢
سنة ٦٣
سنة ٦٤
سنة ٦٥
سنة ٦٦
سنة ٦٧
سنة ٦٨
سنة ٦٩
سنة ٧٠
سنة ٧١
سنة ٧٢
سنة ٧٣
سنة ٧٤
سنة ٧٥
سنة ٧٦
سنة ٧٧
سنة ٧٨
سنة ٧٩
سنة ٨٠
سنة ٨١
سنة ٨٢
سنة ٨٣
سنة ٨٤
سنة ٨٥
سنة ٨٦
سنة ٨٧
سنة ٨٨
سنة ٨٩
سنة ٩٠
سنة ٩١
سنة ٩٢
سنة ٩٣
سنة ٩٤
سنة ٩٥
سنة ٩٦
سنة ٩٧
سنة ٩٨
سنة ٩٩
سنة ١٠٠

الفصل الخامس

في معرفة حلالها ونكحها

سنة ٦٥

مكة ثياب لمن شغل عن (مؤدبهم) اباكاه على نوطه

سنة ٦٦

يجوز ان يقبل بمحمد النوب زاده غرض محرم عضه وما مورظان او ضبط لمرأة وبلغهم بمؤدب
 لهم من غير علمهم وذلك بخلاف نظار الدوايه وعضه بمحمد بن مؤدبهم واذا زاد عدد من ذلرا
 عن اثنتي عشر افرام الزايد بالفرج

سنة ٦٧

كل نائب صار ثغاب من عدة حجابا على صفته جميعا على ما يختار احد من هؤلاء المذكورة ولا يفر ذلك
 من قبل النوب في خلاف ثمانية ايام حتى بعد تحقيق الانتخاب ولما اذا كان النائب لم يعلم بالقرار
 اختارها في هذه المدة فيغير العمل في عدد ذلك

سنة ٦٨

مؤدبهم
 اذا وقع احد النوب وظلمه من وظائف المعلم عليه رتبة او كاه من حرمي المكون وترى بعد انقضاء ثمانية ايام
 من الدرجة التي كان حائزا لادارة الانتخاب يخرج من رتبة النوب اعلمة ثغاب كما كان معناه وهو مقر سنة ٦٩

سنة ٦٩

في حادثة ما اذا حصل عقد على احد النوب اعلم سبب كل فريق الانتخاب التي من غير العلم ان كانت النوب لها نصيب
 في صحتها على عدة سنين به بالسكر ولكن تحت ذلك من سببها في الانتخاب لهم من ان يعطى في فريقه ثغابا

سنة ٧٠

في حادثة ما اذا حصل عقد على احد النوب اعلم سبب كل فريق الانتخاب التي من غير العلم ان كانت النوب لها نصيب
 في صحتها على عدة سنين به بالسكر ولكن تحت ذلك من سببها في الانتخاب لهم من ان يعطى في فريقه ثغابا

سنة ٧١

نظارة على ما مور بتفقد هذه الدوايه



جفر مظہر باٹ
رہبر مجلس شوریٰ انارک

كاتب^(١) رئيس مجلس شورى التواب رقم ٤٧ في ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٦ هـ (٨ يونيه سنة ١٨٧٩ م) الى ناظر الداخلية بإبلاغه قرار المجلس الخاص بالتعديلات التى أدخلت على بنود مشروع اللائحة الأساسية التى وردت من الحكومة

داخلية ناظرى دولتو أقندم حضرتلى :

لائحة المجلس الأساسية التى أحضرتها دولتكم للمجلس عند ما شرفتم بالحضور اليه، قد عمل عنها قومسيون لرؤيتها، وتقدم منه تقريرين به أن بعض البنود تراهى فيها لزوم النحو والاثبات، وبنود استصويت على أصلها، وبنود لزم علاقتها، وقد عملت لائحة تتضمن تسمة وأربعين بندا وخاتمة، وأضع بهم ما نظره، كما أنه ألقى بذلك التقرير بيان ما حصل فى بنود اللائحة التى استحضرتها دولتكم، ولدى تلاوة جميع ذلك بالمجلس، تفوز بلزوم أبحاث اللائحة والبيانات الى مجلس النظار لرؤية ما فهم به من باب المخاطرة، حتى إذا تراهى الاقرار عليها من مجلس النظار أو نظرت بعض أوجهه، فعلى كلا الحالتين ترد الافادة لمجلس التواب بالتحزى بما تقتضى عن ذلك لهذا المجلس .

وبناء عليه لزم ترقية لدولتكم واللائحة المستجدة والبيانات مرسولين طيه للنظر فيهم بمجلس النظار على وجه ما توضع .

وها هو مجلس التواب فى انتظار الافادة التى سترد له عن ذلك أقندم .

رئيس مجلس شورى التواب

حسن راسم

(أضام)

(١) وثيقة رقم ١٧ صفحة ٣٨ دفتر وارد السائر والمجالس عملية تنظرة الداخلية رقم ٢٣/١٣/٤٣٠

المحفوظة بدار المحفوظات السوية بالقلمة .

مَشْرُوعُ اللَّاحِظَةِ الْأَسَاسِيَّةِ

الذى أقره مجلس شورى النواب في يوم ١٨ جمادى الآخرة
سنة ١٢٩٦ هـ (٨ يونيه سنة ١٨٧٩ م)، وأرسلته نظارة دولتلو محمد
شريف باشا إلى الحضرة الفخيمة الخديوية في ١١ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ
(٣٠ يوليه سنة ١٨٧٩ م) بطلب إصدار الأمر العالى باعتماده

نص اللائحة

بسم الله الرحمن الرحيم



مجلس النواب يتكفل بالبنية ويضرب نقودهم على حسب صفة الانتخاب التي توضع في كل سنة

يقتل نائبا من كل دائرة مدعي بالظلم عليه ومدعي به لم يدره لكونه سنة ومدعي به حيازة
لكافة حقوق البنية والسياسة وكذلك مدعي بغيره الصفة بقدره بوجه الانتخاب

مدة النيابة ثلث سنين فقط ويجوز تكرار انتخاب النواب عند تجديد الانتخاب

انتخاب النواب يوم في كل ثلث سنين مرة واحدة باربعة اهورا يبقون قبل اول شهر ربيع
اذ زعموا لمعا المحدث بجماعة النواب فيه

انقضاء مدة مجلس النواب يوم سوا في اول ربيع ويحصى نفعه في ربيع

بجور مختص جديده حسب مقتضيات^۶ بمرور ايام مفتوح بجلده قبل وقته لعيده او و استغفار

اجتماع اوتريد^۷

استغفار مجلس بامروز بحضور اشراف^۸ بجلده او بحضور رئيس مجلس انظار الياء غرض و حضور
جميع القضاة والوزراء و ملائكة مقام بجلده بغيره بامره بامره بامره بامره بامره بامره بامره بامره
الاجتماع قبل افتتاحه و ليدبر الترتيبات^۹ بجلده بامره بامره بامره بامره بامره بامره بامره بامره

كل ما يماضي و ليدبر عموم الامور^{۱۰} و ليس فقط عند الحضر^{۱۱} التفتة

للعوام الخدم^{۱۲} و ليدبر^{۱۳} و بمرور ايام احد من مرتبة في رايه بغيره

و بمرور ايام و بمرور^{۱۴} اليه

لمسائل التي تقدم من انظار^{۱۵} بجلده بامره بامره بامره بامره بامره بامره بامره بامره
المخاطبة عن من انظار المستطاع بهم^{۱۶} بجلده بامره بامره بامره بامره بامره بامره بامره بامره

و حسب^{۱۷}

اذا حصل خلاف^{۱۸} بجلده بامره بامره بامره بامره بامره بامره بامره بامره
اسباب و لم تستغف^{۱۹} بجلده بامره بامره بامره بامره بامره بامره بامره بامره
اعضائه على شرط^{۲۰} بجلده بامره بامره بامره بامره بامره بامره بامره بامره

وإذا أيد محسن الثوب فبعد تحريمه المحل السليم وجب تقبذه ويجوز ملائمة
١٠ تتخفى نفس الثوب السلفية وبعضهم يرجع بند

في حالة غلو على أحد الثوب وصير المبادره في ثوب بدل مدة الذرير تحريمه
السلفه حصول الثوب المولى الخادمه ليدل في تحريمه الله الخ كانت باقية للثوب
١١ لا يخط بند ١٢

رسيل المحل ودخلوه وكتبه يور فيقيمهم محرمه نفس المحل مرابذا انفعاده ونورا
الاول بوجاهة ثانيا بند ١٤

منك في الثوب ومدايرهم في المحل فيهم يور عاونيه ومع ذلك فاجوز
١١ ثور سيم من المحل ذلك احد في ثوب وعشره من الثوب وقوله المحل
بند ١٥

يجوز حبس أحد الثوب ولاقامه وهو عليه في اثماده انفعاد المحل مالم يكن ثوبا
مبارك من المحل المذكور وهذا فيما على الأحوال التي يصب في ثوب الثوب
حاله كونه متلب بالجناب بند ١٦

إذا صار ثوبا على أحد الثوب حاله كونه متلب بالجناب ووضع في سجنه بوجاهة
عنه لرسيل المحل حاله سجنه وبصير يور في ثوب ذلك الثوب او توقيف
او عر عليه في اثماده انفعاد المحل اذا طلب المحل المذكور ذلك

والمجلس المحل ايضا في طلبه ان يفرج او يوقف الموقوف المذكور ^{بنه ١٧} راجعاً الى ان المجلس صلا القبط عليه وسجنه
في عيادة انعقاد المجلس. ^{بنه ١٨}

على ان النواب مدققي تأديته وفطنته لبيان محلف عينا المجلس عادية عقب افتتاحه بام
بأنه صادراً بموقف المجلد له وله سجنه الوطيه وام محلف على رعاية قوانينه الطلوع
وام بوجوب الوطيه الى ابعده عليه بانه حينئذ

^{بنه ١٩}
تقرر على ان النواب مبلغ عشرة اوقية فرج سوية نظير ما ينفق سفره وقام ولا ينفق له مجلس
ذلك في كل شهر من ثلثه شهر نظيره انعقاد المجلس من تاريخ انعقاده بحسب وانقضاء
مدة المجلس عند الثلاث شهر وازداد في فرضه المبلغ المذكور فرج تماماً الى ان اكتمل في كل سنة
محلى انعقاد المجلس فوجه العاده فوجه بوجه الى سوا انظار البطله بعيه بام وحضر ذلك
المجلس في تلك الاجتماعات ووقف له في مجلسه مدة اقامته بواقع قسمه المبلغ بحسب ما يوزن
بمئة اوقية فرج (اما انواب جرح البوداء في فرض لهم عاده على ذلك المبلغ ما ينفق
السفره طوره ذهاباً واياباً)

^{بنه ٢٠}
بمجرد قبول موطنيه الطلوع بغيره كانوا او جلاويه ضرايف مجلس النواب ما عدا انظار
الدواويه ونفسيه الاكلوم ودوايلهم والميريه ودوايلهم بمرحله ام بوجاودا وعرض
عن النواب في البعد والله اعلم موافقة المجلس ببيته بمرحله انتخاب

١٣٢
 يجوز له ادراك هذا الطريق صحيح معتبر اذا كان موجوداً بالمجلس فمما اعضاءه ويجب
 ضرورة اعضاءه لغيره المتأيد به باجازه سيحبه في كثير من ايام النقاش حاله بالمجلس
 ويمنع قراره وازاح المجلس اذا اقرت اقلية المجلس وفي حالة تساؤل اعضاءه
 الرئيس لطلبه في احدى القوانين التي تقدمت
 يجوز عندئذ للواب فكل عيده في احدى ايام المجلس عليه اياه بنفسه

١٣٣
 يجوز لكل من حاز حق الانتخاب ان يقدم للمجلس عرضاً لطلب احدى النواب ولغيره بمجال
 النظر فيه على كونه في المجلس يحكم على اقلية المجلس ان يقدم له ذلك الما ليس بقبول
 ذلك العرض لعدم وجاهته ودرجة اجماعه

١٣٤
 كل طلب يخص حقوته شخصيه يقدم للمجلس في وقت محقق من القوانين التي تحس بحقوقه
 لم يسبق له تقديم الى الماورات المقامه ذلك لطلب اولا طرح المناهج الا الماورات المذكورة

١٣٥
 يجوز للمجلس ان يقبل احد اياه باجماع عده نصفه او اكثر ولا عده منهم فكل من اقره
 يسمح قوته من احدى عده اعضاءه ونظامه داويه وسننهم

١٣٦
 عند ادول اجتماع مجلس النواب يجب على مجلس النظر ان يقدم الى جميع اللوائح والقوانين المنصوص
 عليها في القانون ما عدا ما عدا هذه القوانين لتبطل في وقتها وبقوتها وبقوتها وبقوتها

ويجيز الرضويه عليه من المظفر الحزنيوه قانونه وسنوده للمصل

بنده ۴۷

اه وضع بقوانينه والايام بلور ابتدا محبس انظار هم قومه محبس التلباب للنظر فيز وتفتوح
محبت سريكم القانون معتبرا ورسوده للمصل عالم بتي محبس التوب ابتدا ويطي عنه
القدر ويجيز الرضويه عليه من المظفر الحزنيوه ويجيز التوب مراعاة لمصلحه القوم وعيقتها
الحوال وفلا وح الاوقات اه يغيروا او يتحولوا او يبدلوا القانونه والقوانينه واي بند
من بنودها ومنه جلت هذه الايام اوسيه شريفه بلذات في ذلك من محبس انظار
ابتدا الرضويه منوطه بلطف الحزنيوه عليا سفير عليه راي محبس التلباب

بنده ۴۸

اذا رخصه محبس التوب قانونا من القوانين او بنده من بنودها ما يرضيه عليه محبس انظار
فقد يجوز تفهيم الى محبس التوب كابا في اسامعه انقادوا تحت له

بنده ۴۹

الحكم بوجه انتخاب التوب تختار محبس التوب ودر عين

بنده ۵۰

اللغة الرسمية التي يفتح استمالا في محبس التوب اللغة العربية

بنده ۵۱

يوم اخذوا بالاداء والصور اوسيه وهي اما بالبنه با اسم او بعد انما خاضوا او بوضع
الاداء نسر في صيده فوه

بجوز لفظی نظر اعمیض فی حدیث محمل لکتاب اور بریل لکھنؤ کبار شوقی ذریعہ بالبابہ عنہ
سیر طرہ مذکور ذلک لمؤلف منظر لکتاب

بجوز لفظی نظر اعمیض فی حدیث محمل لکتاب اور بریل لکھنؤ کبار شوقی ذریعہ بالبابہ عنہ
سیر طرہ مذکور ذلک لمؤلف منظر لکتاب

اذا طرأت ضرورہ منہ جبہ استأنف المبارک فی اتخاذ احیاء الاثر لوقایہ لکھنؤ منظر
بما یأتی الی الامتیض علی سیرہ النور وکما محمل لکتاب غیر منصف فیہ منظر اعمیض
بما یأتی الی الامتیض علی سیرہ النور وکما محمل لکتاب غیر منصف فیہ منظر اعمیض
بما یأتی الی الامتیض علی سیرہ النور وکما محمل لکتاب غیر منصف فیہ منظر اعمیض
بما یأتی الی الامتیض علی سیرہ النور وکما محمل لکتاب غیر منصف فیہ منظر اعمیض

اذا طرأت ضرورہ منہ جبہ استأنف المبارک فی اتخاذ احیاء الاثر لوقایہ لکھنؤ منظر
بما یأتی الی الامتیض علی سیرہ النور وکما محمل لکتاب غیر منصف فیہ منظر اعمیض
بما یأتی الی الامتیض علی سیرہ النور وکما محمل لکتاب غیر منصف فیہ منظر اعمیض
بما یأتی الی الامتیض علی سیرہ النور وکما محمل لکتاب غیر منصف فیہ منظر اعمیض
بما یأتی الی الامتیض علی سیرہ النور وکما محمل لکتاب غیر منصف فیہ منظر اعمیض

اذا طرأت ضرورہ منہ جبہ استأنف المبارک فی اتخاذ احیاء الاثر لوقایہ لکھنؤ منظر
بما یأتی الی الامتیض علی سیرہ النور وکما محمل لکتاب غیر منصف فیہ منظر اعمیض
بما یأتی الی الامتیض علی سیرہ النور وکما محمل لکتاب غیر منصف فیہ منظر اعمیض
بما یأتی الی الامتیض علی سیرہ النور وکما محمل لکتاب غیر منصف فیہ منظر اعمیض
بما یأتی الی الامتیض علی سیرہ النور وکما محمل لکتاب غیر منصف فیہ منظر اعمیض

اذا طرأت ضرورہ منہ جبہ استأنف المبارک فی اتخاذ احیاء الاثر لوقایہ لکھنؤ منظر
بما یأتی الی الامتیض علی سیرہ النور وکما محمل لکتاب غیر منصف فیہ منظر اعمیض
بما یأتی الی الامتیض علی سیرہ النور وکما محمل لکتاب غیر منصف فیہ منظر اعمیض
بما یأتی الی الامتیض علی سیرہ النور وکما محمل لکتاب غیر منصف فیہ منظر اعمیض
بما یأتی الی الامتیض علی سیرہ النور وکما محمل لکتاب غیر منصف فیہ منظر اعمیض

مع بناء سبب التفتت ما يولد قبل انكسار اجتماع المجرى بمسكة الباع وبذلك لم يقدروا
المجرب في اول اجتماع الناس للواب ومع ذلك قسوتهم انما خيلهم

بني ٤٥

من جملة الواب ان يظلوا المصايف العموم بالقدرة العامة وان يقرروا مقدارها كما
يجب عليهم فيسوا كية المزارع وكيفية وحب الطيب والنجاسة وطيفة قد يقرروا واما
محصلا في يجوز حب فيه وفي نوع كانت ولا تؤخذ ولا ورع ولا ولا كلف ولا شيئا
او بعد قرار الواب عليه كما يجوز وفي شي من الموصوفات زيادة عما بقوله الواب

بني ٤٦

الواب ان يطلعوا عقبا فتاوع المجرى الميزانية العموم فيسوا في المظالم والموارث والمظروف
ونظروا في ذلك واما على رتبة المفسر انهم يملكون في الودع من الية فقط وبذلك في الية
انما في تحيز ميزانية تانية وعرض الواب كما تقدم وهكذا سنينا

بني ٤٧

كل قرار يصدر من مجلس الواب يرسى مجلس نظار يجرى له بكونه عليه من المصالح الجديرة

بني ٤٨

اذا امرت عبادة بنو منور هذه الولاية واقضوا ذلك الوقت على حقيقة معاشة فطلب
نفسه من مجلس الواب

بني ٤٩

لكن تاييد الواب هو ان لا يقرر من الموارث في اية اذرة من المزارع المملوكة له
يكتب بذلك لفظ المفسر في تلك الموارث وهذه فقط في الموارث العمومية

كتاب رئيس مجلس شورى النواب رقم ٥٠ في ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٦هـ (١٥ يونيو سنة ١٨٧٩م) الى ناظر الداخلية بإبلاغه قرار المجلس بالتعديلات التي أدخلت على بنود مشروع لائحة الانتخاب التي قدّمتها الحكومة للمجلس

داخلية ناظرى دولتو أفندم حضرتلى :

لائحة اقتضاب أعضاء مجلس النواب التي بستها دولتكم قد أحجل النظر فيها على القومسيون المعين لذلك . وهتدم منه تقرير بأن بعض البنود تراهى لزوم الحو والاثبات فيها . وبنود استصوبت على أصلها . ولهذا حرر القومسيون لائحة تتضمن واحدا وسبعين بندا . ومع التقرير المذكور بيان ما حصل بتنود اللائحة التي وردت من طرف دولتكم . وأنه تسلّم للقومسيون ملحوظات من أحد الأعضاء الغير معينين بالقومسيون أوضع فيه ما تراهى له في البند الأول من اللائحة ، في استصوابه أن يكون المنتخب بمن يدفع لغيرى خمسة عشر ألف غرش ، وأنه لا يرى جواز كون من له حق الانتخاب مستوطنا بمصر مدة خمس سنوات ، لعدم معرفته بجميع أحوال الأهالى لفاية ما أوضعه بالملحوظات .

وقد ذكر بتقرير القومسيون أن الذى رآه القومسيون أوضعه في البنود ، وأنه برؤية الملحوظات المبني عنه ، ما في البنود بالمجلس يحرى اللازم بحسبما يتراهى به . ولدى تلاوة جميع ما ذكر بالمجلس . تقدر بأنه من جهة المبلغ المقدر بالبند الأول على أن يكون مربوطا على المنتخب . لا يرى هناك لزوم للقيّد به مطلقا لافى حق المنتخب ولا المنتخب . ويكتفى بالشرايط المتدرجة بخصوصهم في بنود اللائحة بخلاف التقدير المذكور . لأنه وإن كان البند المذكور مقتدرا فيه مبلغ . فموجود

(١) وثيقة رقم ٥١ صفحة ٥٠ دفتر وارد السارى والمجالس على نقالة الداخلية رقم ٢٣٠١٣٠٤٣٠

المحفوظ بدار المحفوظات السوية بالقلعة .

بعض استثنائات تجوز الحق لمن يتخبط من ضر تقدير مبلغ . وبهذه المناسبة يكون علم التقدير في الجميع أولى . وعلى هذا يصير رفع التقدير المذكور من البند الأول والاستثناء من البند الثاني والثالث والرابع ، كما أنه يصير رفع تقدير الألف غرض المذكور في حق أرباب الوظائف ومستخدعي الحكومة .

وأما ما يتعلق بالمستوطنين مدة خمس سنوات ، فإدام أن البند الأول مصرح به بجواز حقوق الانتخاب لمن هم متصفون بالأوصاف المذكورة فيه . وباقي البنود موضح بها ما هو لازم أيضا . فهذا كالف . وأنه من حيث سبق أبحاث الأمانة الأساسية لطرف دولكم من باب الحفارة . حتى إذا نظر موافقتها يجلس النظر أو تراهي فيها بعض ملحوظات . فكل الحالاتين ترد الافادة . فتتسل هذه اللائحة أيضا والبيانات والملاحظات المتفق عليها ذكرها .

وبناء عليه لزم ترقية لدولكم والأوراق المذكورة مرسولة طيه ، وها هو المجلس في انتظار ما يرد من ذلك أفندم ما

رئيس مجلس شورى النواب

حسن راسم

(امضاء)

حاشية : وفي حال المذاكرة أيضا فيما يتعلق بالمستوطنين بالديار المصرية من تبعية الدولة العثمانية استقر الرأي بالأغلبية على أن من يكن له منهم حقارات أو أملاك ومستوطن بالديار المصرية خمس سنوات وجارى معاملته أسوة بالمصريين . يكون له حق الانتخاب وفيما عليه لزم التحشية .

مشروع قانون الانتخاب

الذى أقره مجلس شورى النواب فى يوم ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٦هـ (١٥ يونيه سنة ١٨٧٩م) وأرسلته نظارة دولتو مجد شريف باشا الى الحضرة الفخيمة الخديوية فى ١١ شعبان سنة ١٢٩٦ (٣٠ يوليه سنة ١٨٧٩) بطلب إصدار الأمر العالى باعتاده

نص لائحة انتخاب النواب

برجاء انتخاب النواب
المجلس المكون من خمسة نواب

دعوى انتخاب كل من كان له مدنية بالدولة استثنائاً من جهة أخرى أو مستثنى من أى شرط من شروط
البروتوكول وعشره سنة كاملة وليس فى حالة من الحائز المدين بسنة من هذه الدولة ومرد على دفع جيع يمينه
وجنبه فدى اقدم عليه فلول وحشور وحش

الجميع المفسر من المحلة فى الانتخاب يكون مدته نوع من انواع الرسوم المرسدة وفى حالة انتخاب الحاكم فانه
أو العداية المستحقه من تاريخ اليوم الذى يحصل فيه الانتخاب الحاكم بمقتضى سنة صحيح حتى يختب بمقتضى من المصلحة
المقرر عليه ببلاده دعوى فى الانتخاب

الجميع المفسر من انتخاب رئيسه المنتخب هو ان لا يرد حاد دفعه من طرفه فى سنة يمينه

يختب النواب المكون من خمسة مدته سنة واحدة وتكون اجازة من طرفه على ما يرضه من

يجوز له سيراكرو اذناه انه يلحق له من انتخاب ودون كنه من جيع جيع أو حاد ودم

أمر من مدته من وجب لانه وسوالنا من شخصه أمر من

ثانياً اختب من مدته من ذهب من الخراج المسمو

الفصل الثاني
في كيفية تحرير جداول الانتخاب

بعد حيث نقرر في المذموم المرسوم انه يكون انتخاب النواب في كل ثلثة سنين مع وبتدأ فيه بالمرحله الاولى
في اول شهر كانون الثاني من كل سنة مع هذه المدة وشروطها بتدريج في الوقت بالمرحله الاولى جدول
انتخاب في كل بد جعفره المسمى رجب من بعض محلات الشيوخ في بلاد الجبل الجبل وفي بلاد الجبل الجبل
المسمى في كل بد جعفره المسمى رجب من بعض محلات الشيوخ في بلاد الجبل الجبل وفي بلاد الجبل الجبل
لانت الانتخاب المسمى في كل بد جعفره المسمى رجب من بعض محلات الشيوخ في بلاد الجبل الجبل وفي بلاد الجبل الجبل
ثمة من بعض محلات الشيوخ في كل بد جعفره المسمى رجب من بعض محلات الشيوخ في بلاد الجبل الجبل وفي بلاد الجبل الجبل
المسمى في كل بد جعفره المسمى رجب من بعض محلات الشيوخ في بلاد الجبل الجبل وفي بلاد الجبل الجبل
باقى الامر بالمرحله الاولى المسمى رجب من بعض محلات الشيوخ في بلاد الجبل الجبل وفي بلاد الجبل الجبل
اشبه بشار او اهل حرفة ومنه من بعض محلات الشيوخ في بلاد الجبل الجبل وفي بلاد الجبل الجبل
بمعرفة موقوف الاجرة وازال من بعض محلات الشيوخ في بلاد الجبل الجبل وفي بلاد الجبل الجبل
يعينه من الموقوف اجرة احد الطلاب لائق من بعض محلات الشيوخ في بلاد الجبل الجبل وفي بلاد الجبل الجبل

بش

الطبعة بالمذموم المرسوم

بشر المسمى في قيد اشرافى الانتخاب من بين اهل حائزوه من بعض محلات الشيوخ في بلاد الجبل الجبل وفي بلاد الجبل الجبل
شروطه مذكورة

بش

بشر بشار من بعض محلات الشيوخ في بلاد الجبل الجبل وفي بلاد الجبل الجبل
التي او بالمرحله الاولى المسمى رجب من بعض محلات الشيوخ في بلاد الجبل الجبل وفي بلاد الجبل الجبل
المرحله الاولى المسمى رجب من بعض محلات الشيوخ في بلاد الجبل الجبل وفي بلاد الجبل الجبل

على ما هو المذكور، وعلى ما ذكره في بعض النسخ، وفي بلاد الحبش، وفي بلاد مصر، وفي بلاد الهند، وفي بلاد
على ما ذكره في بعض النسخ، وفي بلاد الحبش، وفي بلاد مصر، وفي بلاد الهند، وفي بلاد

على ما ذكره في بعض النسخ، وفي بلاد الحبش، وفي بلاد مصر، وفي بلاد الهند، وفي بلاد

في بلاد الحبش، وفي بلاد مصر، وفي بلاد الهند، وفي بلاد الحبش، وفي بلاد مصر، وفي بلاد الهند، وفي بلاد

في بلاد الحبش، وفي بلاد مصر، وفي بلاد الهند، وفي بلاد الحبش، وفي بلاد مصر، وفي بلاد الهند، وفي بلاد

في بلاد الحبش، وفي بلاد مصر، وفي بلاد الهند، وفي بلاد الحبش، وفي بلاد مصر، وفي بلاد الهند، وفي بلاد

في بلاد الحبش، وفي بلاد مصر، وفي بلاد الهند، وفي بلاد الحبش، وفي بلاد مصر، وفي بلاد الهند، وفي بلاد

في بلاد الحبش، وفي بلاد مصر، وفي بلاد الهند، وفي بلاد الحبش، وفي بلاد مصر، وفي بلاد الهند، وفي بلاد

تكون الطبعة بالكتابة وشبهها ثلاث طبعة ^{بنده ١٩} شطب ^{بنده ٢٠} ثم مقعد على موجب المستخرج من الطب
جميع لكل كرسية دفتر تقدير الطبعة التي تقدم حسب نواحي ^{بنده ٢١}
على لابت الكرسية أنه يعطى البصائر باستدراج على طب
مردم عند الترتيب الذي حصل في المعارضة في خراج يظهر جهاد برويه معارضيه منطوق الكرسية ولم انه مقدم
محافظة ^{بنده ٢٢}
في ارتفاعه امدول كرسية وفي ارتفاعه الجزوي الترتيب بحكم نظام الطبعة من الكرسية الذي هو رقابة
الترتيب من خياطة المصاحف بغير بنود ٤٤ و ٤٥ من المصاحف
وزيادة الكرسية تكون بغيره المزايا ومغيب بغيره حسب نواحي ^{بنده ٢٣} معدودها
بغير الكرسية في الطبعة عند ردها في بحكم نواحي في ظرف خمسة أيام ^{بنده ٢٤}
قدرا على كرسية يصير معدود بالكتابة في مسافة ثلث ايام نواحي ثلث في محو نواحي ورويه معارضيه وكونه
المعدود المذكور بمعرفة مستخرج شيخ البلد في التوجه في بعض مستخرجي المصاحف أو انصافه في المصاحف
لهو على اليد أو محتاج الكرسية راكبا في الطبعة الذي تقدم في بعد رقابة ^{بنده ٢٥} فذلك الطب
^{بنده ٢٦}
الكتاب التي يصير في بعض نواحي بنوده ناهية بمعرفة رئيس كل كرسية طبع المصاحف أو في بعض المصاحف به وفي بعض المصاحف

الفصل الثالث في تبيين انتخاب مردم محرم انتخاب

نصيه خلف مجلس اخوان بكونه مجتهد استخفي بغير انتخاب مردم محرم انتخاب وفي كل مديريه او مدينه بختيار مردم محرم محرم انتخاب عدل استخفي بغير انتخاب مردم محرم انتخاب واما زاده مردم محرم محرم انتخاب عدل استخفي واما زاده مردم محرم محرم انتخاب عدل استخفي

في مديريه او مدينه واما زاده مردم محرم محرم انتخاب عدل استخفي بغير انتخاب مردم محرم انتخاب واما زاده مردم محرم محرم انتخاب عدل استخفي واما زاده مردم محرم محرم انتخاب عدل استخفي واما زاده مردم محرم محرم انتخاب عدل استخفي

بشکلی در امور مذکور و در رياست مديريه بغير فوايد محرم انتخاب نصيه استخفي بغير انتخاب مردم محرم انتخاب

انتخاب استخفي بغير انتخاب مردم محرم انتخاب عدل استخفي بغير انتخاب مردم محرم انتخاب واما زاده مردم محرم محرم انتخاب عدل استخفي واما زاده مردم محرم محرم انتخاب عدل استخفي واما زاده مردم محرم محرم انتخاب عدل استخفي

و اما زاده مردم محرم محرم انتخاب عدل استخفي بغير انتخاب مردم محرم انتخاب واما زاده مردم محرم محرم انتخاب عدل استخفي واما زاده مردم محرم محرم انتخاب عدل استخفي واما زاده مردم محرم محرم انتخاب عدل استخفي

بشکلی

عنه ما يديه مؤيد الصالح الموفق عنه بغير انتخاب مردم محرم انتخاب واما زاده مردم محرم محرم انتخاب عدل استخفي واما زاده مردم محرم محرم انتخاب عدل استخفي واما زاده مردم محرم محرم انتخاب عدل استخفي

الفصل الاول
فی دوا بر انتخاب کتاب

بفرموده

مجلس الوزراء بزرگه عدایه و نشریه و عفا و تحقیق با همی انوار

ردیف	ردیف	ردیف	ردیف
۱۴	۶	۱	۲
۱۵	۷	۳	۳
۱۶	۸	۴	۴
۱۷	۹	۵	۵
۱۸	۱۰	۶	۶
۱۹	۱۱	۷	۷
۲۰	۱۲	۸	۸
۲۱	۱۳	۹	۹
۲۲	۱۴	۱۰	۱۰
۲۳	۱۵	۱۱	۱۱
۲۴	۱۶	۱۲	۱۲
۲۵	۱۷	۱۳	۱۳
۲۶	۱۸	۱۴	۱۴
۲۷	۱۹	۱۵	۱۵
۲۸	۲۰	۱۶	۱۶
۲۹	۲۱	۱۷	۱۷
۳۰	۲۲	۱۸	۱۸
۳۱	۲۳	۱۹	۱۹
۳۲	۲۴	۲۰	۲۰
۳۳	۲۵	۲۱	۲۱
۳۴	۲۶	۲۲	۲۲
۳۵	۲۷	۲۳	۲۳
۳۶	۲۸	۲۴	۲۴
۳۷	۲۹	۲۵	۲۵
۳۸	۳۰	۲۶	۲۶
۳۹	۳۱	۲۷	۲۷
۴۰	۳۲	۲۸	۲۸
۴۱	۳۳	۲۹	۲۹
۴۲	۳۴	۳۰	۳۰
۴۳	۳۵	۳۱	۳۱
۴۴	۳۶	۳۲	۳۲
۴۵	۳۷	۳۳	۳۳
۴۶	۳۸	۳۴	۳۴
۴۷	۳۹	۳۵	۳۵
۴۸	۴۰	۳۶	۳۶
۴۹	۴۱	۳۷	۳۷
۵۰	۴۲	۳۸	۳۸
۵۱	۴۳	۳۹	۳۹
۵۲	۴۴	۴۰	۴۰
۵۳	۴۵	۴۱	۴۱
۵۴	۴۶	۴۲	۴۲
۵۵	۴۷	۴۳	۴۳
۵۶	۴۸	۴۴	۴۴
۵۷	۴۹	۴۵	۴۵
۵۸	۵۰	۴۶	۴۶
۵۹	۵۱	۴۷	۴۷
۶۰	۵۲	۴۸	۴۸
۶۱	۵۳	۴۹	۴۹
۶۲	۵۴	۵۰	۵۰
۶۳	۵۵	۵۱	۵۱
۶۴	۵۶	۵۲	۵۲
۶۵	۵۷	۵۳	۵۳
۶۶	۵۸	۵۴	۵۴
۶۷	۵۹	۵۵	۵۵
۶۸	۶۰	۵۶	۵۶
۶۹	۶۱	۵۷	۵۷
۷۰	۶۲	۵۸	۵۸
۷۱	۶۳	۵۹	۵۹
۷۲	۶۴	۶۰	۶۰
۷۳	۶۵	۶۱	۶۱
۷۴	۶۶	۶۲	۶۲
۷۵	۶۷	۶۳	۶۳
۷۶	۶۸	۶۴	۶۴
۷۷	۶۹	۶۵	۶۵
۷۸	۷۰	۶۶	۶۶
۷۹	۷۱	۶۷	۶۷
۸۰	۷۲	۶۸	۶۸
۸۱	۷۳	۶۹	۶۹
۸۲	۷۴	۷۰	۷۰
۸۳	۷۵	۷۱	۷۱
۸۴	۷۶	۷۲	۷۲
۸۵	۷۷	۷۳	۷۳
۸۶	۷۸	۷۴	۷۴
۸۷	۷۹	۷۵	۷۵
۸۸	۸۰	۷۶	۷۶
۸۹	۸۱	۷۷	۷۷
۹۰	۸۲	۷۸	۷۸
۹۱	۸۳	۷۹	۷۹
۹۲	۸۴	۸۰	۸۰
۹۳	۸۵	۸۱	۸۱
۹۴	۸۶	۸۲	۸۲
۹۵	۸۷	۸۳	۸۳
۹۶	۸۸	۸۴	۸۴
۹۷	۸۹	۸۵	۸۵
۹۸	۹۰	۸۶	۸۶
۹۹	۹۱	۸۷	۸۷
۱۰۰	۹۲	۸۸	۸۸

۵۶

کلیں صبر، تو صبر نہ ہو، تو صبر نہ ہو۔

۵۷

اور ماہر المصنفانہ دیکھو کہ جتنی غلطی عشاء الہم باغیوں میں مصلحت المصنفانہ دیکھو کہ ہر ایک المصنفانہ (مخبر) نے

الحقبة الأولى من المشقة أو ما يتقرب إليه الوهاب فقط و
فقد التقطت به الجهد والعناء والتقرب

[illegible]

میشود که عهده انزلی در قیام و انظار انجمنین ملاقات میسر شد که بگویند انجمن به نصف انحصار باقی ماند و بهشتا شکیل انجمن انزلی طبقه کهنه به نام و در آن کهنه انجمن به تحقیق طرح بسیار طرح و کجاست انجمن به بحر بحر باقی مانده و دیگر باقی مانده و دیگر باقی مانده

برس الکلیه یورد مع الحقیقه فطری خود ۶۵ و ۶۶ در این ابوابی مخصوص اوصاف فطریه و صفات و احوال
الطریقه الحقیقه فی کلیه این کتاب و در هر صدم مع آنکه بطور ابراهیم جسمه الذم و سبقت و فی ذلک اوصاف و احوال

٤٤
إذا ناقضت الحققة مع غيري في الاختلاف قبل ابتداء فبذلك المصلحة في المال بمحض ذنبي والمجدد قرار
عذر قال لعلهم إذا لم ينقضه مع صحة نه نفق محبت النوايا كما في بند ٦١

۹۲

مع بس كسره مفتوحة والياء محبة مفتوحة وإذا تلاقى دهم ياء مع دهم مفتوحة واللام مفتوحة وإذا تلاقى فاد مع تاء مع ذل مع أنه عائد إلى التاء فلهذا لم يفتح فاد مع ياء مفتوحة المحبة وتنبه ليدركوا وسرعة فاد مع تاء مفتوحة وإذا

لم تستع فوالله هذا فيمنه انه يطلب لم يسمع من طرفه الحديث او الوقت او مقدار الضميمة

محمد علی پسر الکلیس، از پدری بنحیه احمدی است که از اجدادش نیز علمیه انتخاب و احمدی استم فرزند محمدی از کوره

[illegible][illegible]

فازانہ الکوسہ نقدہ بغلیہ انوارہ و فی حلقہ شادہ انوارہ فراہی ادیب بکرمہ المرح و بزرگ ذوق
فی الطبہ و انوارہ ترک با حفظ و انوارہ انی ستادہ بنیت قطع الا الحفظ انوارہ فی ختم علمہ بن الکوسہ

و مع دفع بیستم ص ۴۰۸ از انچه در این عقد و در این فقره مخصوصه مرقه انچه نسخ عبد

تقریر آراء، تحقیق و معر ۲۵۰۰ عدد

بسطوا الأثر أو أثره أخص الناس من يلبسهم عرف أو كلى واحدة من التجهيزات حسب نوعه بغاية

بنه ٥٨

بعده ريس المجلس ٥٨ النواب الذين هم خارج مقبضه واما اذا لم يتم انتخاب الوزراء المذكوره في اول
جلسه فيوز المجلس كقاعده ما الذي به اجتمع على انتخابهم الكثرية الوزراء وبنهم انه يحفظ هذا المكلف
مع ضعف عدد النواب الذين تحت لمقبضه ثم بعده ريس المجلس ٥٩

بنه ٥٩

بمجلسه فتاج المجلس الثاني سنة ٥٩ الوزراء في اليوم الثاني بعد المولد وجميع على حال يراه من بعد المجلس
الثاني قبل مجلس الثانية انهم تفرق من مجلس المجلس المولد

بنه ٦٠

حينما نظروا المجلس الثاني بمجلسه انتخاب احد منقضى المستحقين المذكوره منهم في المكلف بخلافه بنه ٥٨

بنه ٦١

بلور بمقرب في المجلس الثاني بخفيه الوزراء وفضله الوزراء على زعمه بمقرب ريس المجلس بنه ٦١
مرفوعه بمقرب

بنه ٦٢

مجلس الكومسيون انهم من مجلسه بمقرب قبل انقضاء المجلس ثم يجب انه ريس المجلس المذكور مع لافه الوزراء
التي تتقدمه بمقرب الانتخاب والى في ظرف ثمانية ايام من تاريخ المجلس وتحتفظ نسخة من مجلسه المذكور
معه فاعلان من مجلسه المذكور عند صدره بمقرب او موقوف البعث التي اجتمعت في جميعه بمقرب ونسخه
من مجلسه جميعه من تحت في نظام الانتخاب بنه ٦٤

بنه ٦٤

يجب على ناظر الامم انه يرس او يوافق بمقرب انه يرس في اقرب وقت الاكل من النواب المذكور بمقرب
نايضا حتى يمكنه لمقرب ٥٨ المجلس النواب

بنه ٦٥

يجب على ناظر الامم انه يرس او يوافق الا ريس مجلس النواب عند اجتماعه وليس النواب وحده اعلم حال
ناظر الامم من جهة مجلسه الانتخابية وعند تمام تجديده بمقرب في مجلس النواب على كل يوم
بعض بانه نايضا اجتماع في ثلثه سنة

الفتن الخامس
فيه بوءه ما لم يلقوا

بجانب انتخاب کی شہین عورتوں سے فارغ ہو کر اپنا کام میں غور سے دلایا اور ان کے

بهرگز از یقین محبت انوار زیاده حدی جمع میخانه مد مدور المکمل اوضات همکرم و با هم مرید
 در عاقل مرتبه علی المکمل و انرا عدد مد مذکور حدی صیر مناج الزاید بقوه و قوه فاعله در

الكتاب صادر انتقام من وقع عليه انتحاب عري متفرقة نتيجة علم انه مختار جمهوري في انظاره وغير ذلك من مبادئ
الولاية في وقت ثمانية ايام مضي بعد تحقيقه انتخابه واعاد انذاره انتحاب الجمهور في انظاره في وقت ثمانية ايام
الذي حضره الامم وقعه بعد ذلك سنة ١٢٦١

مقرر شد ۲۶
بنده ۶۹

مقرر پیند ۶۶ بند ۶۹
 فی حاکمہ طاردا علی غرض علی آخر الذلوت باقیہ سب لکھ فرایق موقوفہ احمدیہ علی غرض علی آخر الذلوت باقیہ
 ریدر جنرل جنوب شریہ باکوہ وکلن متقیہ لکھ بہ بقاعہ احمدیہ احمدیہ علی غرض علی آخر الذلوت باقیہ
 ۷۰ بند
 الخور

[illegible]



سن اسم باشت
رئيس مجلس شورى النواب

الأمر العالي الصادر الى دولتو محمد شريف باشا رئيس مجلس النظر رقم ٣ في ١٤ رجب سنة ١٢٩٦هـ (٣ يولييه سنة ١٨٧٩م) من سمو الخديوي محمد توفيق باشا بتولييه الحكم وتأيينه شورى النواب وتوسيع قوانينها

ان العناية الإلهية سلمت زمام الحكومة المصرية الى يدنا فضلا منه وإحسانا ، فقد تشرفنا بأمر شريف بذلك من متبوعى الأنظم وسلطانى الأعظم نصره الله .

فهذه نعمة لا يؤدى شكرها إلا بحسن القيام بأداء وظائف ذلك المقام ، وهذا انما يكون بتوفيقه تعالى ، فقل السعى والاجتهاد فى تشيية مصالح العباد وإدارة أمور الحكومة على محور الاستقامة ، وأنى أعلم أن المقام صعب ، لكن بحسن إخلاصى ، وبما رأيت من حسن القبول من الناس جميعا خصوصا من سكنة الديار المصرية محوما ، ومن المأمورين كافة ، أعتقد أن ذلك الصعب يهون ويحصل التيسير ، ولعلنى أن الحكومة الخديوية يلزم أن تكون شورية ونظارها مسئولين ، فأنى اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكا لا أنحوّل عنه ، فعلينا تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها ، لكن يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين ، وتصحيح الموازين وضبطها من الأمور المتعلقة بها ، وبحسب مقتضيات الأحوال صار انتخاب هيئة جديدة بمعرفةكم ونحت رياستكم ، وأنى معتقد فى مأمورى الحكومة المصرية الصدق والاستقامة ، ومؤمل بأنهم يسعون فى المستقبل بالسيرة المرضية ، ويعرفون أن أعظم النفع غنى النفس ، وأعلى الشرف شرف العفة ، وأغل الحلى حلية الاستقامة ، وأقرب الطرق طريق الحق والعدلّة ، فأول ما يجب المبادرة اليه من الأمور ، هو دفع المشكلات المالية التى هى منشأ الصعوبات كلها ، فبالزم بذل المساعى المتقتضية فى انتفاعها لإيصال الحقوق الى أربابها ، مع ملاحظة مصاريف الحكومة ، وهذه المسألة وإن كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة ، لكن مأمول حصول التخلص

منها باستعمال التدابير الحسنة، ولا شك أنكم تبذلون في ذلك جهدهم بالاتحاد مع سائر
النظار، ويجب علينا إصلاح المحاكم والمجالس لأنها هي ملجأ أرباب الحقوق، وبها
يأخذ الضعيف حقه من القوى، ويخبر الرشيد من جور القوى، ويجب علينا أيضا
دوام السعي في تعميم التربية العمومية لتتوزع أنهار الأمان، بتحصين حال المدارس،
وتتسبب نظمات مفيدة لها على الوجه المرغوب، وأيضا يجب الاهتمام بالأشغال
العمومية النافعة، وتوسيع دائرة الزراعة، لأنها منبع الفنى في القطر المصرى، وأيضا
التجارة مما يلزم الاعتناء بشأنها، والسعى في تكثرها، وإعطاء كمال الحرية لها، هذا
مع الاهتمام بإصلاح ما يلزم إصلاحه من أصول الإدارة في جهات الحكومة بجمعها
وإراحة العباد على قدر الامكان، فهذه أغلظها سبل الرشاد، ومناهج العدل والسادات،
ومسالك تدبير المسالك في كافة الأقطار، فالأمل أن تصرفوا هممكم في رؤية أمور
الحكومة، متحدين القلوب، متفقين الأفكار، وفقنا الله لما فيه الخير والصالح
إنه ولى التوفيق ما

محمد توفيق

ملاحظة : ألفت هذه الإرادة السنية الصادرة في أمائل حكم المنصور له محمد توفيق باشا ،
الى وثائق عهد ساكن الجبان اسماعيل باشا لاجام الحلقة الخاتمة بتطور نظم الحياة النيابية التى تمت في هذا
المهد وانتهت بتطليل الحياة النيابية حتى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١

[المرفق]

مردان جناب خدیوی سعادتمند ارفع قدر

[illegible]

بعد از آنکه او در عرض لایحه به ایند و نیز خبر مرگ آنک
و بعد از آن و نیز خبر مرگ آنک و بعد از آن و نیز خبر مرگ آنک

[illegible]

المضبطة الأخيرة لجلسة مجلس شورى النواب في ٦ يولييه سنة ١٨٧٩
وتكاتب فاخر الداخلية بالترخيص الى النواب بالتوجه الى بلادهم

صار افتتاح الجلسة الساعة ٤ أربعة (الأحد ١٦ رجب سنة ١٢٩٦)

حضره وكيل المجلس قال إنه وردت افادة من دوللو فاخر الداخلية رقم ١٥ ب
سنة ٩٦ نمرة ٢٨ فيصير تلاوتها .

صار تلاوتها وصورتها أدناه :

” بعض حضرات أعضاء المجلس حضروا لظرفنا ، وطلبوا الترخيص لهم وباقى
الاعضاء بالتوجه لرؤية أشغالهم الخصوصية لم يبلدهم ، اذ معظم افادتهم الآن انما
هى فى انتظار رؤية اللوائح اللازم رؤيتها وتنقيحها ، مع أن هذا ربما يستلزم تمضية
مدة كثيرة ، وتوجههم لبلدهم والحالة هذه ، مما يؤدى لتجاوز أشغالهم الضرورية لم
رؤيتها فى هذه الأوقات ، وبما أن اللوائح السابق ورودها لمجلس النظار لم تزل تحت
النظر ، وبالنسبة للحالة الراهنة منظور استغراقها زما فى النظر والتنقيح ، فلهذا واجابة
لاتماسهم لا مانع من الترخيص لحضراتهم بالتوجه لبلادهم ، وبعد تاريخه ينظر فيما
يأزم واقتضى تحريره لحضرتكم بما ذكر “ .

استقر رأى على موافقة ما ذكر وانصرف المجلس على ذلك .

ملاحظة : بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩ صدر دكر بتوقيض المجلس لائتاء مده . ولكن
المجلس قرر عدم تنفيذه واستمر باقيا بمقد جلساته حتى ٦ إبريله سنة ١٨٧٩ وهذا نصه .

” بناء على ما سواه البند التاسع من لائحة مجلس شورى النواب من أن مدة توكيلهم من الأحوال
تكون ثلاث سنوات وما مرض طينا من مجلس النظار فى أن المدة قد اقتضت أصدره أمرا باقتضاض
المجلس وكلفنا ناظر داخلينا بتنفيذ ذلك فى ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩ “ .

راجع تفصيل الواقع التاريخية التى حدثت فى هذه المدة فى الجزء الأول [المؤلف] .

محمد المنصور

محمد توفيق باشا

من سنة ١٢٩٨ هـ الى سنة ١٣٠٩ هـ

(١٨٨١ م) - (١٨٩٢ م)

(سنة الحياة النيابية)



النفوسه محمد نوڤين

مَجْلِسُ النُّوَّابِ المِصْرِيِّ

١٨٨١ - ١٨٨٢

صورة الالتباس المرفوع من وجوه وأعيان وعمد البلاد الى الحضرة
القخيمة الخديوية في ٢٤ شوال سنة ١٢٩٨ هـ (١٨ ديسمبر
سنة ١٨٨١ م) بطلب تشكيل مجلس النواب

نص الالتباس

” لما كان لا يتنظم نظام العالم ، ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية إلا بالعدل
والحرية ، حتى يكون كل إنسان آمناً على نفسه وماله ، حراً في أفكاره وأعماله .
مما فيه سعادته وحسن حاله . وهذا لا يتأتى إلا بإيجاد حكومة شسورية عادلة
لا تشوبها شوائب الاستبداد . ولا تنطرق اليها طوارق الفساد . اتخفت الممالك
المتمدنة العادلة مجالس مليّة من نبهاء أممها . يتوبون عنها في حفظ حقوقها تجاه
هيئة حكوماتها . ويكونون الواسطة الحقيقية في تنفيذ ما تصدره الحكومات من
الأحكام العادلة . وصل هذه القواعد ولأجل هذه المقاصد ، كان قد اتخذ الحكومتنا

ملاحظة : بحثت كثيراً في محفظات السراى الملكية ، وسكرتيرة مجلس الوزراء ، وفي الأوراق التي
تركها المفوض له شريف باشا ، من أصل هذا الالتباس لاثبات صورة الشمسية هنا ثم أثر طبعه ،
فاضطرت الى نقله من مذكرات المرسوم أحمد مرابي باشا بخطه المخسوفة بدار الكتب المصرية ،
وحرطائق نساء المصور المنتشرة في الجرائد الصادرة في ذلك العهد ، وقد نشرت القرائع المصرية
بمدنها رقم ١٢١٣ في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ من هذا الالتباس ما يأتي :

مجلس تواب في العهد السابق . وبما أن مقاصد خديو بنا المعظم جميعها خيرية ، ونياته سليمة ، فطلبا لحفظ بلادنا من بوائق الدهر ، تجاسرنا بعرض هذا ، وأجبن من المراسم الداورية صدور الأمر الكريم بتشكيل مجلس تواب لأمتنا المصرية يكون له ما لمجالس الأمم الأوروبية المتقدمة من الحقوق الشرعية إزاء هيئة الحكومة . وبذلك تكون الحضرة الفخيمة الخديوية قد خولتنا نعمة لا تمادى نعمة . وتصير حكومتها العادلة أمونجا شريفا يرهن على حسن نتائج العدل والحوية أمام العالم . وإننا على يقين من قبول التماسنا هذا وفقا لإرادة ولى النعم **آدام الله إجلاله** .

مشروع مقبلة

في صبيحة أمس الأحد (٢٤ شوال سنة ٩٨) اجتمع في ديوان الداخلية الجليلة عدد كبير من نهاء العاصمة وبم خفير من ديرة البلاد وأعيان الوطنين ومعهم مرشحتان موقع كل منهما من ألف ومباشرة أرا أكثر من عدد البلاد وكبار الأهلين ، احدهما مرفوعة لهوللو شريف باشا رئيس مجلس النظارة ، متضمنة : أن جميع من وقعوا عليها كانوا بأن لا يقع في المستقبل من الجورش المصرية أدنى شيء ، وما لا ترضاه الحكومة العادية ، وأن دولة الرئيس قد تقدم بالنسبة الزائدة والفضل العظيم ، حيث أجابهم لما تطلعت به آتاهم ، وتثبوتت إليه قهرهم ، بقوله مستد وباسة النظار الجليل ، اذ يمكن قبوله هذا هو الوسيلة النظمى في الحثان الخواطر وسكون النفوس ، وأنهم مع جميع الوطنيين واثقون بدولته تمام الثقة ، وعظمون فيه حصول الإصلاح الحقيق البلاد .

والثانية ترفع الجباب الخديوى المعظم ، متضمنة التماسهم من سموه تشكيل مجلس التواب ، حيث أنه هو الوسيلة الرشيدة للإصلاح الذى توجبت إليه رغبة عظمت ، واشتغلت به أفكاره من منذ أن وسد إليه أمر الخديوية المصرية ، ويريدون أن يرضوا هذه الرغبة الثانية بواسطة دولته على مسامح الجباب الخديوى المعظم آيد الله .

فأجاب دكتور شريف باشا رئيس مجلس النظارة ، بما شاف من إخلاصه في مساعدتهم وبيله الحقيق الى ما تضرعهم ، وأنه مازم كل الزم على أن يسعى بجهده فيما تنعم به البلاد ، وتحقق به راحة البلاد ، وبأن تشكيل مجلس التواب هو الوسيلة الرشيدة لما تقصده من الإصلاح ، والسبب القوى لما تجتريه من التراجع ، وروعدهم بأنه سيأخذ في مساعدتهم على قصد ما يصل اليه الاسكان ، ويترجم بأن أفكاره متوجهة نحو هذا المشروع الجليل من منذ أزمان ، وأن إحصاءه ستكون مؤيدة لما انطوت عليه فكرته ، فلا يألو جهدا فيما يوجب ظهوره من حيز القوة الى عالم الوجود .

تقرير مرفوع للحضرة الفخيمة الخديوية من دولتو محمد شريف باشا
رئيس مجلس النظار بالتماس انتخاب النواب بتاريخ ١١ ذى القعدة
سنة ١٢٩٨ هـ (٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ م)

مولاي :

لقد أظهرت التجارب في عدة مرار خلال الحالة الموجودة عليها البلاد الآن
ولهذا فالاصلاحات التي منسرح فيها في ظل الساحة العلية تكون متمثلة بأهم صوايح
الديار المصرية ، لأنه يترتب على اجرائها تغيير الحالة المذكورة واصلاحها شيئا
فشيئا ، وتوطيد الإدارة العمومية على أساسات قوية وثابتة .

انما الاشتغال بمسائل مهمة كهذه والتظرف فيها يلزم لاجرائها من حيز التصور
للعمل لا يتأتى حصوله بافراد هيئة النظارة فقط ، بل المتراءى لهم أن تبادل
الأفكار فيها باشتراك الرجال الذين يؤهلهم استعدادهم وخبرتهم بالأشغال واستقامتهم
ومرتبتهم لحيازة ثقة ورضاء إخوانهم بهم ولا تقاضهم للنيابة عنهم ، هو الوسيلة
الوحيدة للحصول على الفائدة المقصودة من تلك الاصلاحات ، وقد طابق رأى
عمد الأهالي بالنيابة عن عمومهم هذا الزأى الذى رأته هيئة النظار ، ولذلك نرى
أنه من الواجب علينا أن نطلب من المرامم الخديوية تلبية التماس أهالى البلاد
وجمع أعيان ووجوه القطر لأخذ رأيهم بخصوص احتياجات الأقاليم ، وعرض
الخلل الحاصل في الإدارة عليهم ، واجراء الاصلاحات اللازمة بمساعدتهم .

وللوصول لهذا الغرض لا يوجد الآن شيء سوى اتباع لائحة مجلس شورى
النواب الصادرة في سنة ١٢٨٣ هـ ، نعم أن تلك اللائحة ليست مستوفاة ولا ملائمة
لأفكار الأهالي ومقاصدهم ، وكانت عملت جملة مشروعات ، وتقدمت عن هذا
الخصوص ، لكن هيئة النظار باتحادها مع مجلس شورى النواب ستمتثل في البحث
عما يلزم اجرائه من التفيجات والتعديلات في قانون النواب مع مراعاة حقوق
الحضرة الخديوية وحالة القطر .

هذا ، ومن أجل الغنى عن البيان أن العهود والترتيبات التي نشأت عن الحالة المالية وارتبطت بها الحكومة ، وكذلك القوانين والأوامر العلية المشتعلة على تلك العهود والترتيبات لا تدخل ضمن المسائل الجائز نظرها والبحث فيها بمجلس النواب ، لأنها موضوع عقد حصل مع الدول ولا يجوز تعديلها أو تغيير شيء منها إلا برضاء الدول التي عقدت معها .

وعلى ذلك لمجلس النواب سيؤدى مأموريته بدون تعرض للصالح الواجب احترامها ، وسيكون عضد الحكومة ذاتكم العلية في اجراء الاصلاحات المشروع فيها وعونا على تأمين المصريين تأمينا كاميا على النفس والعرض والمال .

ولهذا وابتداء من المادة ١٦ من لأئحة مجلس الشورى المؤرخة ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ هـ . أنشرف بأن أقدم للأعتاب السلية مشروع أمر عال بانتخاب النواب وافتتاح المجلس في ١٥ صبيح سنة ١٥٩٨ الموافق غرة صفر سنة ١٢٩٩ وفي ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١

أما مدة الثلاثة شهور الباقية لحين انتاح المجلس فاستغل فيها مع رفقائى بتحضير المشروعات اللازم عرضها لحضرات النواب ومنستلفت أنظارهم بالخصوص نحو المواد المختصة بالضرائب والعونة والبدلية المتعلقة بالعمليات والأشغال العمومية لأنها مسائل ذات أهمية جسيمة بالنسبة للزراعين ، وستأخذ رأيهم أيضا في ترتيب مجالس ادارية بالمديريات ، لأن اقامتهم بالأقاليم واستمرار معاملتهم مع أهاليها يملان رأيهم ذا فائدة عظيى في ترتيب تلك المجالس وتعيين حدودها واختصاصها .

ومن ثم فاذا تمكنت الحضرة الخديوية بالتوقيع على مشروع الأمر العالى المقدم لستها السنية يبادر فى الحال ناظر الداخلية باجراء التنبيهات اللازمة على المديرين والمحافظين بانتخاب النواب بالشروط المقررة بالأئحة المائر ذكرها .

وعلى كل حال فاني لولى التعم العبد الخاضع والمحسوب المتواضع^(٢) شريف
(الامضاء)

(١) صحة هذا التاريخ هو ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٢٨٣ رابع صفحة ٧٩ (٢) نقل من الوثائق المصرية العدد رقم ١٢٢٧ الصادر في ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ هـ (٥ أكتوبر سنة ١٨٨١ م) .

أمر عالٍ

بالموافقة على انتخاب التواب وتحديد موعد افتتاح مجلس التواب صادر بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ هـ (٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ م)

نحن خديو مصر

بناء على التقرير المرفوع لنا من رئيس مجلس نظار حكومتنا بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ هـ (٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ م) المرفوعة صورته بأمرنا هذا .
وبعد الاطلاع على لائحة مجلس شورى التواب الصادرة بتاريخ ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ و بناء على موافقة رأى مجلس نظارنا .

نأمر بما هو آت

المادة الأولى

يصير انتخاب التواب بالصفة والشروط الموضحة بتلك اللائحة وافتتاح مجلس الشورى يكون في ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨ الموافق غرة صفر سنة ١٢٩٩ (٢١) أتباعا للمادة السادسة عشرة من اللائحة المذكورة .

المادة الثانية

ناظر داخلية حكومتنا مكلف بتنفيذ أمرنا هذا .

مدبرى الجزيرة في ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ (٤ أكتوبر سنة ١٨٨١) .

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

شريف

- (١) نقل من الوقائع المصرية المصدرة في ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ (٥ أكتوبر سنة ١٨٨١) .
(٢) نشرت الوقائع المصرية في حديها رقم ١٢٨٦ و ١٢٨٧ الصادرين في يوم الثلاثاء ٢٨ والأربعاء ٢٩ الحزم سنة ١٢٩٩ (الموافق ٢٠ و ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١) ما يأتي :
”حيث إن المحل الممل لا يجتمع مجلس التواب ليستوف جميع ما يلزم له تأخير مبادأة عقد المجلس عن يوم السبت إلى يوم الاثنين الآتي ٥ صفر سنة ١٢٩٩ (٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١) موعد افتتاح المجلس“ .

أمر عال^(١)

بتعيين سعادتلو محمد سلطان باشا رئيسا لمجلس شورى النواب
صادر بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٢٩٩ هـ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ م)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة مجلس شورى النواب الصادرة بتاريخ ٢١ رجب

سنة ١٢٨٣

وعلى أمرنا الصادر بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨

وبناء على ما عرض لطرفنا من مجلس نظارنا .

نأمر بما هو آت

المادة الأولى

قد تعين سعادتلو محمد سلطان باشا رئيسا لمجلس شورى النواب .

المادة الثانية

على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ما

صدر بمرأى عيدين في ٢٦ محرم سنة ١٢٩٩ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١) .

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

شريف

(١) نقل من الوثائق المصرية العدد رقم ١٣٨٤ الصادر في ٢٦ محرم الحرام سنة ١٢٩٩ (١٨ ديسمبر

سنة ١٨٨١) . (٢) صفة هذا التاريخ هو ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٢٨٣ (راجع صفحة ٧٩) .



محمد سلطان باشا

وزیر مجلس شورای قوانین و اقتصاد عمومی

مَشْرُوعُ اللَّائِحَةِ الْأَسَاسِيَّةِ

لمجلس النواب المصري الذي قدمته نظارة دولتو محمد شريف باشا
في يوم الاثنين ١٢ صفر سنة ١٢٩٩ هـ (٣٠ يناير سنة ١٨٨٢ م)

نص اللائحة

مادة

تشكيل مجلس النواب

المادة الأولى

تتبع أعضاء مجلس النواب كونه الانتخاب والرسالة الواردة من حوزة الانتخاب وطريقه انتخابه بتعبئة خبيرهم في الانتخابات
تتمثل أيضا على كيفية الانتخاب

المادة الثانية

كيفية انتخاب أعضاء مجلس مدة أربع سنوات وسيبقى على منتهى ما به جنبة معرق في السنة مقابلته معارفه

المادة الثالثة

النواب مطلقا في حق الانتخاب والرسالة الواردة من حوزة الانتخاب وطريقه انتخابه بتعبئة خبيرهم في الانتخابات
مجلس النواب

المادة الرابعة

يخبر المجلس بالنواب بوجه ما وإذا وقت منهم ضريبة أو نحو مدة جميع مجلسه فيجب عليه أن يعمم في ذلك
مجلس

المادة الثالثة عشر

للمجلس مدعيه وعضائه وكلاءه رئيسي وكنا للمجلس علمية المذكورة

المادة الرابعة عشر

تحرر من المجلس مبدع فتم كتابة المجلس

المادة الخامسة عشر

التمه الرسمية التي تضمن في المجلس في اللغة العربية وعربية مصر والمصنفات لكونه تلك اللغة

المادة السادسة عشر

يكون لفظا عنه القضاة محضوا في مجلس المجلس رئيسا في المداونة ويجوز ان يكون ايضا من غير اعضاء المجلس
الادارة وقضاة النوع والقانونية او من غير اعضاء في الادارة من غير اعضاء في المجلس في كل في المصنف

المادة السابعة عشر

على المظار ان يقره "البيان" والقرارات التي يطبقها من المجلس في كل ذلك غير خارج عن حدود اختصاصه ويجوز
للنواب بطلب من المجلس ان يشرعوا بالنظر في شخص به وذلك باجبات من على الحاكم

المادة الثامنة عشر

المظار من كل قومه في المسئلة امام مجلس النواب على امر يقدر على المظار ويتضمنه خلال الجلسات في المداونة
هذا القانون

المادة التاسعة عشر

كل من المظار مسئول على لوجه المذكور بالجنة البوذية او بركات الصادرة منه

المادة العشرة

ان اذ وقع خلاف بين مجلس النواب والظفر وحصل كل طرف على ثلثه حياز لفرع اخرى به تفصله المجلس المذكور وبصير
المشروع حينئذ جزءا الانتخاب في ظرف اربعة ايام واما
المادة الحادية والعشرون

ان اذ تصدق المجلس المانع هذه تغيير المسئلة اليه من الظاهر على رأي المجلس الاول الذي ترتب عليه الظرف فيصد الرأي
المذكور قطعا

المادة الثانية والعشرون

عامة مشروعات اللوائح والقوانين والطبقات التي تقوم من المجلس النواب يكون من غير ان يقر المجلس المذكور في ظرفها
المقرر الا ان يقر في ذلك لانه يبيد ثلثه فيما يخلو به في الثانية للمعبر
المادة الثالثة والعشرون

مشروعات اللوائح والقوانين التي يقرها في ظرفها ولا يقرها في ظرفها ولا يقرها في ظرفها ولا يقرها في ظرفها
المادة الرابعة والعشرون

ينبغي لمجلس النواب من اعفائه جديا من اجل الظرف في مشروع كل راجع او قلا من غير ان يقر على المجلس ويجوز لجنة المذكورة
ان تطلب من الحكومة اجراء بعض التغييرات في المشروع التي تعلق بظرفه وفي هذه الحال يرسل مجلس النواب الى المجلس
المشروع والتغييرات المطلوبة اجابها فيه قبل المدة الموعود فيها في ظرف مجلس النواب وعلى المجلس المذكور حينئذ ان يقره
مجلس الادارة والقوانين في ذلك المادة الخامسة والعشرون

ان لم تطلب اللجنة اجراء تغييرات في المشروع في الحال عمدا او خطأ ولم يقرها في ظرفها على ذلك فيصد الرأي على مشروع
المدرج او لا على المجلس المذكور في المدة والوقت اما اذ تصدق المذكور على ذلك التغيير فيصد المجلس المذكور على التغيير
التي حصل فيها للمناقشة في ظرف

المادة السادسة والعشرون

عند تقديم التماس من مجلس مدعى الحق فيعجز القضاء ورفضه ويوقع ايضا حمله تائيدا على الحق في المرافعة

المادة السابعة والعشرون

على رئيس مجلس النواب ان يرسل الى رئيس مجلس القضاء الادنى والقانونية التي يصدره مجلس القضاء

المادة الثامنة والعشرون

يرجوز ان يطلع كل مدعى او مدعى على مفوضات او عقوبات او ديوان في الادارة بمرجه ان يرفع في قانونه معدية
مجلس النواب وعلى ذلك فيدعى بان يرفع كما انه بانى هذه كانت تخضع حوزة حقوق المواطنة التي ترفع بها
القانونية المتعقد بملكه وكل من يرفع من اهلها فترتب تخفيض في ذلك وكل من يرفع من كسوفات او ترفعات في
وكل شخص يرفع تخفيض في كل شخص في هذا هو ذاته الذي يطلبه تزداد ما صار به تخفيض بغير وجه من على اوراق
او ما في التخفيض او تخفيض في هذا هو تخفيض ذلك

المادة التاسعة والعشرون

ميزانية مصروفات الديارات الخاصة بمجلس النواب لغاية ١٠ نوبتيا بكم

المادة الثلاثون

تقدم ميزانية مصروفات الديارات الخاصة بمجلس النواب وتقدم عند وقتها كسوفات على كل نوع من الموقوفات

المادة الحادية والثلاثون

تقسم ميزانية المصروفات الخاصة بمجلس النواب الى قسمين ميزانية كل قسم ميزانية نظام ثم تنقسم كل قسم على اقسام ودفوع بقدر

حيزان الادارة المصروفات الخاصة

المادة الثانية والثلاثون

لمجلس النواب ان يبرر اية فيم تخفيض ميزانية كل نظام وعلى رئيس المجلس ان يرفع ذلك لناظر الادارة لغاية عشر مائة
بداية

بأن يعطى الدارة المجلس على طرح الخليفة أو بالإنشاء بأمره أو بوضع الدارة في صندوقه

المادة الثانية

يخضع لخط الدارة بالإنشاء بأمر الدارة عليه وعلى حرة من أعضاء المجلس بأمره وعلى كل حال فالأمر في غير ذلك
بالمادة الثالثة وأمره يكونه وأمره بالإنشاء بأمره

المادة الرابعة وأمره

انتخاب وكلاء المجلس والكتاب يكونه وأمره بالإنشاء بأمره في صندوقه

المادة الخامسة وأمره

تكونه المادة والمجلس صحيح الدارة كما هي حاضرة في حقها أعضاءه بالحق ولو كانت المادة في غير
وكيله صدق الغرضات بأمره الخليفة

المادة السادسة وأمره

كل قرار يتبناه المجلس على الخطار يخضع صدوره الدارة عليه الخوفه فيلزمه أربعة أرباع الأعضاء من المجلس بالحق

المادة السابعة وأمره

ليسوف لأمر الدارة بأمره فيستحب من خبره الدارة

المادة الثامنة وأمره

على المجلس أن يقرر بأمره الدارة في كل سنة وتكونه على الدارة بأمره الخوفه فيلزمه أربعة أرباع الأعضاء من المجلس بالحق

المادة التاسعة وأمره

على ما كان كافاً لزم الدارة من أحكام القوانين وأمره الخوفه فيلزمه أربعة أرباع الأعضاء من المجلس بالحق

المادة العاشرة وأمره

على الدارة أن تتخذ هذه الدارة على ما فيها

هذه هي النسخة التي ذكرها في دفتر المجلس

مَشْرُوعُ اللَّائِحَةِ الْأَسَاسِيَّةِ

لمجلس النواب المصري الذي وضعه القومسيون في يوم الثلاثاء
٢٠ صفر سنة ١٢٩٩ هـ (١٠ يناير سنة ١٨٨٢ م)

نص اللائحة



الترتيب الأساسي
مجلس النواب
المادة الأولى

تتضمن أعضاء مجلس النواب كل من بالانتخاب والبرلمان لا يزيد عن ثلثي الأعضاء ولا يقل عن ثلثي الأعضاء
المادة الثانية

يكون انتخاب أعضاء المجلس من كل فئة من فئات الشعب على ما يحدده القانون ولا يجوز انتخاب
الأعضاء الكافرين بهذه المذكرة
المادة الثالثة

النواب ملغون في إجراء وظائفهم وليسوا مسؤولين عما يفترونه من أعمال أو يفترونه من أعمال
ولا يبعدون عن عيادتهم
المادة الرابعة

لا يجوز لعضو في المجلس أن يفترونه من أعمال أو يفترونه من أعمال أو يفترونه من أعمال أو يفترونه من أعمال
مما يفترونه من أعمال أو يفترونه من أعمال

المادة الخامسة

مجلس حال انقضاءه أن يفترونه من أعمال أو يفترونه من أعمال أو يفترونه من أعمال أو يفترونه من أعمال
المادة السادسة

لكل نائب يفترونه من أعمال أو يفترونه من أعمال أو يفترونه من أعمال أو يفترونه من أعمال

المادة السبعة

مجلس النسخة يكون مركزه محروقة وهو يعقد بأمر بصدره الحق الخديوي بموافقة رأي مجلس النسخة ويكون
اجتماعه سنوياً

المادة الثامنة

تعقد المجلات الاعيانية بسنة مجلس النواب في كل سنة شهر من اوله وتكون في غاية السامر واذا لم تعقد هي
المجلة لاسهام الوشغال المحروقة وطبعا المجلس ان تراوعدت من ايلول الى ايلول فيجب الخروج واذا كانت
الي تكرر اجتماع المجلس في غير هذه المدة فكل ذلك ممكن اهل صدره الحق الخديوي مفترضة من الاجتماع
وهي ان المجلس قد ايدت هذه السنة في ٦٠ كبرية فكون في هذه الاعيانية في ٦٠ عامتكم تمام لانها اكون

المادة التاسعة

تفتح الحق الخديوي ادريس مجلس النسخة البانية على مجلس النسخة بحضور في النظر

المادة العاشرة

تفتح اول جلسة في السنة لادارة مقالها الخديوي ادريس مجلس النسخة البانية وتفتح على بيان المسائل المهمة
التي توضع على المجلس في اثناء انعقاد جلساته وتنعقد الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة

المادة الحادية عشرة

يختار المجلس في اثناء الثلاثة ايام الثانية لتلاوة المقالة لجنة لتقريرها في يومين او اقل من المجلس بعد تقريره
الخديوي محروقة من يتدبرهم المجلس لهذا الغرض من اعضائه

المادة الثانية عشرة

لا تشمل الاموال المذكورة في الكلام في اي صلة بوج قطع ولا على اي رأي جعلت المادة فيه

المادة الثالثة عشرة

يختار المجلس ثلاثة من اعضائه توضع بها احوال فيقيد احوال ليو في رأيه المجلس من الانتخاب عشرة
اعوام وحينئذ ان الرئيس كما في قريته بأمر الحق الخديوي فيتم على رئيسه الحق الخديوي

المادة الرابعة عشرة

يختار المجلس وكيله لرئيسه ويمينه فيمكنه ان يكون الوكيل من الاعضاء

المادة الخامسة عشرة

تحرر محاضر المجلات بملامحة قلم كتابه المجلس

المادة السادسة عشرة

اللقمة الرسمية التي تستعمل في المجلس هي اللغة العربية وتجوز المحضروا والمحضرات أن يكون بلك اللغة

المادة السابعة عشرة

للمطابق حق المحضوري في المجلس وإبداء مبرور أراءه فيه ولهم أيضا أن يستشيروا بعضهم للامور كذا المنوط به بدوا منهم

المادة الثامنة عشرة

أو أقر قرار النواب على أن يستعمل محضريهم أحد المطار للاستيفاع منه عن مادة فني الشاظر أن يعضوا إلى المجلس
سقم أو يستنبط عنه أحد كبار المنوط به بدوا منهم لم يجب غيبا عنه ولأن يفرح بجواب لأول مرة الأنتع الثاني
لواكثر وعليه بيان الأسباب وسبله الأخير

المادة التاسعة عشرة

لنواب حق المرافعة على موظفي الحكومة جميعا فله يومهم رئيس المجلس أن يشهدوا الامور المطار بما يرون لزوم الاضمار
عنه من فقد أو خلع أو قصر رتب أو عدم موافقة الحكومة التابعة لنظامه

المادة العاشرة

المطار متكافون في المصلحة أمام مجلس النواب عن كل ما يقر بمجلس المطار

المادة الحادية عشر

للمجلس المطار مسئول على الوجه المبني بالمشايخ عن الامور التي صادرة عنه

المادة الثانية عشرة

إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس المطار وأمر كل على رأي بعد تكرر المناقشة وبيان الأسباب ولم يستفد به
المطارة فالخوف انه يبرهن أن ما يقر من مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط أن لا يتجاوز العتق ثلاثة أشهر من تاريخ
يوم الانتخاب إلى يوم الجمع ويجوز لأرباب الانتخاب أن يتخبوا نفس النواب لها لغيره أو بعضهم

المادة الثالثة عشرة

إذا صدق المجلس الثاني على رأي المجلس الأول الذي ترتب اختلاف عليه فينفذ الرأي الذي قطعيا

المادة الرابعة عشرة

مشروعا أو ما يقره النواب من حق الحكومة ويصدر المطار على النواب - لظرفها لا يثبت قبل إعطاء القرار الأوامر على
ولايكون المحضروا قويا معتبرا دستور العمل ما لم يتل في مجلس النواب بدا فندا ويقر حكمها ثم يجرى التصديق عليه في طريقهم
اختيوية وإذا أقر رأي مجلس النواب من قانون وطالب من مجلس النواب يومهم الرئيس فيجيب إلى ذلك

المادة الرابعة والثلاثون

لا يجوز للمجلس أن يقرر في قضايا الويكو المقررة لسنة أو اربعين المصروف أو فيما ألزمت به الحكومة في أمر الدين بها في
لأجله التبعة أو المأهلات التي جعلت بينها وبين الحكومات الأجنبية

المادة الخامسة والثلاثون

لا يجوز أو يشرع أو التزم برادع بين الحكومة وغيرها لا يكون لها ما ذكره المصنف إلا بعد الاقرار عليه من مجلس النواب
سوى مشايخه أو معاو له على من شئ لم يرجع مبلغه عن الجميع في ميزانية عامه المقررة بالمجلس المنع

المادة السادسة والثلاثون

يجوز للمجلس أن يقرر للمجلس عرضا وهذا الموضع مجال التفرقة بين المجلس لتحكم بربره اعتبارا وهو بمنزلة
وإذا كان الموضع متعلقا بالمجلس فمعه وبينه بحيث أن مقصده لم يسهل له تقديمه إلى المأمور المنطبق به ذلك المطلب
أو إلى المجلس التابع لذلك المأمور فانه يرفضه رأسا

المادة السابعة والثلاثون

إذا طرأت ضرورة موجهة بعد تسليم المادة إلى الأخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو المحافظة على الأمن
المعروف وكان مجلس النواب غير متفقد ولم يسع الوقت جميع فجميع المجلس الظاهر اجراء ما يلزم اجراءه مع مسئول مع
الصدق على ذلك من المقتضى المحدث ولدى انعقاد مجلس النواب بعدم الامتثال ليرى رأي فيه

المادة الثامنة والثلاثون

لا يجوز لأي شخص أن يرد في مجلس النواب بمسألة ما أو يناقش فيها أو يتدخل في المداولات إلا إذا كان من
أعضاء أو منى الظاهر أو ممن كان حاضرا معهم أو تابعا لهم

المادة التاسعة والثلاثون

يكون إعطاء الأوامر في المجلس لوجه رفع اليد أو الذاء بالإسم أو وضع الأوامر في صندوق

المادة العاشرة

لا يجوز إعطاء الأوامر بالنداء بالإسم إلا إذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بأذن وعلى الوجه الذي يوافقهم
المادة الثانية والأربعون يكون واجبا بالنداء بالإسم

المادة الحادية والأربعون

انتخاب الرئاسة الذي يعينه من مجلس النواب وكذا انتخاب الوكيلين والمكتب الأول والثاني يكون واجبا بوضع الأوامر
في صندوق

المادة الثانية والاربعون

لا تكون المداولة بغير صحة الا اذا كان حاضر اقليم لنا اعطاه بالوقت والا كانت المداولة رتيمة ويكون عدد المداولة رتيمة للملكة

المادة الثالثة والاربعون

على قراره يترتب عليه مسؤولية انفسه لا يجوز صدوره الا بالاشيئة المتوفرة فيها ثلاثة ارباع التوايه اما طرين المجلس

اعماله الرابع والاربعون

لا يجوز لاحد من التوايه ان يستنوب عنه في لاداء رايه

المادة الخامسة والاربعون

على من التوايه ان يجر لا يجر اجراءه الداخلي يكون ملك اللامعة نافذة الحكم بمقتضى امر يصدره بمقتضى امره

المادة السادسة والاربعون

ممن يرضى بحسب مقتضى الاحوال ان يعيد له حق الترخية الرسمية بالاتفاق مع مجلس انفسه

المادة السابعة والاربعون

اذا انقضت به او عيانه من هذه اللامعة فحق نصرة مجلس التوايه

المادة الثامنة والاربعون

لكل مالان مما لافلسه الله في حق احكام التوايه والادامر والتوايح والعايش لا يرضى به بل يكون لا غيا

المادة التسعة والاربعون

على انظارنا بتفصيل هذه الامور التي لا يرضى بحسب حكم



مَشْرُوعُ اللَّائِحَةِ الْأَسَاسِيَّةِ

لمجلس النواب المصري الذي أعادت وضعه نظارة دولتو محمد شريف باشا وقدمته الى المجلس في يوم الثلاثاء ١١ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ (٣١ يناير سنة ١٨٨٢ م)

نص اللائحة

المادة الأولى

تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالاقتخاب والشروط اللازمة ان له حق الانتخاب، ولن يجوز انتخابه تعيين فبا بعد في لائحة مخصوصة تشتمل أيضا على كيفية الانتخاب .

المادة الثانية

يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه مصري في السنة مقابل مصاريفه .

المادة الثالثة

النواب مطلقو الحرية في اجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات تصدر لهم تحت باستقلال آرائهم ولا يبعد أو يعيد يحصل اليهم .

المادة الرابعة

لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما ، وإذا وقت من أحدهم جناية أو جنحة مدة اجتماع المجلس، فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى اذن من المجلس .

المادة الخامسة

للمجلس حال انعقاده أن يطلب الإفراج أو توقيف الدعوى مؤقتا لحذ اهتضاء
مدة اجتماع المجلس عن يدعى عليه جنائيا من أعضائه أو يكون مسجونا في غير
مدة انعقاد المجلس لدعوى لم يصدر فيها حكم .

المادة السادسة

كل نائب يعتبر ويكلا عن عموم القطر المصرى لآعن الجهة التى انتخبته فقط .

المادة السابعة

مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر ويمقد بأمر يصدر من الحضرة
الحدوية بموافقة رأى مجلس النظار ويكون اجتماعه سنويا .

المادة الثامنة

تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية بمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول
شهر نوفمبر لغاية يناير ، وإذا لم تكف هذه المدة لاتمام الأشغال الموجودة وطلب
المجلس أن تزد مدته من خمسة عشر يوما الى ثلاثين يوما فيجب الى ذلك بأمر
يصدر من الحضرة الحدوية .

المادة التاسعة

إذا مست الحاجة الى تكرار اجتماع المجلس في غير مدته المعتادة فيكون ذلك
بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الحدوية تتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع .

المادة العاشرة

تفتح الحضرة الحدوية أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب
بمحضور باقى النظار .

المادة الحادية عشرة

تفتح أول جلسة في كل سنة بتلاوة مقالة يقرأها الحدوي أو رئيس مجلس
النظار بالنيابة عنه ، وتشتمل على بيان المسائل المهمة التى تعرض على المجلس في أثناء
انعقاد جلساته وتنفض الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة .

المادة الثانية عشرة

ينتخب المجلس في أثناء الثلاثة الأيام التالية لثلاوة المقالة لجنة لتحضير جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه الى الحضرة الخديوية بمعرفة من يتدبرهم المجلس لهذا الغرض من أعضائه .

المادة الثالثة عشرة

لا يشمل الجواب المذكور على التكلم في أية مسألة بوجه قطعى ولا على أى رأى حصلت للمداولة فيه .

المادة الرابعة عشرة

ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسمائهم على الجنب الخديوى فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرته .

المادة الخامسة عشرة

ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه ويعين للقلم كتابا بشرط أن يكون الوكيلان من الأعضاء .

المادة السادسة عشرة

يجوز محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتابة المجلس الذى يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب .

المادة السابعة عشرة

اللغة الرسمية التى تستعمل في المجلس هى اللغة العربية وتحرر المحاضر والملاحظات يكون بتلك اللغة .

المادة الثامنة عشرة

للتظار حق الحضور في المجلس وأبداء ما يرومون إبداءه فيه ولم أيضا أن يستنبوا عنهم وكلاء من كبار المتوظفين .

المادة التاسعة عشرة

إذا قرّر قرار النواب على أن يستدعى المحضرون بمجلسهم أحد النظار للاستيضاح منه عن مادة معينة فعلى الناظر أن يذهب إلى المجلس بنفسه أو يستنيب عنه أحد كبار الموظفين لإجيب عما يسأل عنه .

المادة العشرون

للنواب في أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيس مجلسهم كلاً من النظار بما يرون لزوم الأخبار عنه من تعد أو خلل أو قصور ينسب لأحد متوظفي الحكومة التابعين لنظارته في أثناء تأدية وظائفهم .

المادة الحادية والعشرون

النظار متكافلون في المسؤولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار ويتمتع عليه إخلال بالقوانين المرعية الإجراء .

المادة الثانية والعشرون

كل من النظار مسئول على الوجه المذكور بالبند السابق عن الإجراءات الصادرة منه في أثناء تأدية وظائفه .

المادة الثالثة والعشرون

إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخاطبة وبيان الأسباب ولم تستف النظار، فللمجلس الحديوية أن تأمر بفض مجلس النواب وتجهيد الانتخاب على شرط ألا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانهضاض إلى يوم الاجتماع ، ويمسح لأرباب الانتخاب أن يتخبوا نفس النواب السابقين أو بعضهم .

المادة الرابعة والعشرون

إذا صدق المجلس الثاني على رأى المجلس الأول الذى ترتب الخلاف عليه فيصدق الرأى قطعياً .

المادة الخامسة والعشرون

مشروعات القوانين تعمل بمعرفة الحكومة ، ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها واعطاء القرار اللازم عنها ، ولا يكون المشروع قانونا معتبرا دستورا للعمل ما لم يتل في مجلس النواب بندا فبندا ، ويقتر حكا لحكا ، ثم يجري التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية ، وكل قانون يتل ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشر يوما ، وإذا كان القانون من الأمور المستعجلة ، فيكفي تلاوته مرة واحدة ويستغنى عن المرتين الأخرين بمقتضى قرار مخصوص يصدر به من المجلس .

المادة السادسة والعشرون

مشروع كل قانون يعرض على المجلس ينظر فيه بمعرفة لجنة من أعضائه تنتخب لذلك ، ويموز اللجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة اجراء بعض تغييرات في المشروع الذى تكلفت بنظره ، وفي هذه الحالة يرسل رئيس مجلس النواب الى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب اجراؤها فيه قبل المذاكرة العمومية بمجلس النواب .

المادة السابعة والعشرون

ان لم تطلب اللجنة اجراء تغييرات في المشروع المحال عليها أو طلبت ولم توافقها الحكومة على ذلك ، فيقدم النص الأصل من مشروع القانون لمجلس النواب للدولة فيه ، أما اذا صدقت الحكومة على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الأصل مع التغييرات التى حصلت فيه للناقشة فيها .

المادة الثامنة والعشرون

عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة فيجوز له قبوله أو رفضه ، ويسوغ له أيضا إحالة ثانيا على اللجنة للنظر فيه .

المادة التاسعة والعشرون

على رئيس مجلس النواب أن يرسل لرئيس مجلس النظار القوانين التى يصدق عليها المجلس .

المادة الثلاثون

لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على متقولات أو عقارات أو يركو في الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون مصتق عليه من مجلس النواب، وعلى ذلك فلا يجوز بأى وجه كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة، وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شيء من ذلك، وكل مستخدم حرر كشوفات أو تعريفات عنها، وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصتق عليه من مجلس النواب يحاكم كمتخلس وترد الحقوق لأربابها .

المادة الحادية والثلاثون

ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر .

المادة الثانية والثلاثون

تقدم للجلس ميزانية عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من أنواعها .

المادة الثالثة والثلاثون

تقسم ميزانية المصروفات الى أقسام متعددة، يختص كل قسم منها بنظارة، ثم يشتمل كل قسم على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الادارة العمومية بتلك النظارة .

المادة الرابعة والثلاثون

لمجلس النواب أن ينظر في الميزانية ويبدى رأيه عن أى قسم أو فصل منها، ويعت رأيهم مع بيان الأسباب التى انبنى عليها الى ناظر المالية لغاية اليوم العشرين من شهر ديسمبر بالأكثر، ثم يعرض على مجلس النظار ليوجه اليه الاعتقادات والاعتناء اللازم .

المادة الخامسة والثلاثون

لا يجوز للجلس أن ينظر في دفعيات الويركو المقرر للاستهانة أو الدين العموى أو نيا الترمت به الحكومة فى أمر الدين بناء على لأئحة التصفية أو المعاهدات التى حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية .

المادة السادسة والثلاثون

ان لم يتيسر للجلس النظر في الميزانية لنهاية العشرين من شهر ديسمبر،
وجب حينئذ تنفيذها بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب
مجلس النواب .

المادة السابعة والثلاثون

كل عهد أو شرط يكلف الحكومة مصاريف جديدة دائمة مبلغها غير مندرج
في ميزانية سنة، لا يكون نهائيا الا بعد الاقرار عليه من مجلس النواب ، وأية مقابلة
عن أشغال عمومية ذات منفعة عامة توجب كلفة جديدة على الأهالي أو مبيع شيء
من أملاك الحكومة، لا تكون نهائية الا بعد الاقرار عليها من مجلس النواب أيضا
ولا يجوز اعطاء أحد أنواع الإيرادات الميرية بصفة الترام أو بيع مؤبد أو لأجل
معلوم الا بطريقة المزايدة العمومي، ما خلا الأحوال التي يتصرح بها بالممارسة من مجلس
النواب للناظر المختص به ذلك .

المادة الثامنة والثلاثون

يجوز لكل مصرى حائز حقوق الانتخاب أن يقدم للجلس عريضة ويحال
النظر في هذه العريضة على لجنة ينتخبها المجلس ، وبناء على ما يجاب منها يحكم المجلس
بقبول أو رفض العريضة وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك .

المادة التاسعة والثلاثون

كل عرض يختص بحقوق أو صوالم شخصية يرفض متى كان من خصائص
الحاكم المدنية أو الادارية أو كان لم يسبق تقديمه بلجهة الادارة المختصة به .

المادة الأربعون

إذا طرأت ضرورة مهمة جدا تستلزم المبادرة الى الأخذ بأسباب الاحتياط
لوقاية الحكومة من خطر أو للمحافظة على الأمن العمومي، وكان مجلس النواب غير
متنقد ، وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخلية بمصالحته ولم يسع الوقت

اجتماعه، جاز لمجلس النظار اجراء ما يلزم اجراؤه على مسئوليته مع التصديق على ذلك من الحضرة الخديوية، ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الأمر اليه ليرى رايه فيه .

المادة الحادية والأربعون

لا يجوز لأى شخص أن يبدى رأيا في مسألة ما أو يتناقش فيها أو يشترك في المداولة الا ان كان من أعضائه أو من النظار أو ممن كان حاضرا معهم أو نائباً عنهم .

المادة الثانية والأربعون

يكون اعطاء الآراء في المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالاسم أو وضع الآراء في صندوق .

المادة الثالثة والأربعون

لا يجوز اعطاء الآراء بالنداء بالاسم الا اذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالأقل، وكل حال فالرأى فيها نص عليه بالمادة السادسة والأربعين يكون دائماً بالنداء بالاسم .

المادة الرابعة والأربعون

انتخاب الثلاثة أعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكتاب الأول والثاني يكون دائماً بوضع الآراء في صندوق .

المادة الخامسة والأربعون

لا تكون المداولة في المجلس صحيحة إلا اذا كان حاضرا فيه ثلثا أعضائه بالأقل، وإلا كانت المداولة لاغية ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة .

المادة السادسة والأربعون

كل قرار يترتب عليه مسئولية النظار لا يجوز صدوره إلا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة .

المادة السابعة والأربعون

لا يسوغ لأحد من النواب أن يستتيب صه فيه لابداء رايه .

المادة الثامنة والأربعون

على مجلس النواب أن يقرر لائحة إجراءاته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحاضرة الخديوية .

المادة التاسعة والأربعون

للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الأساسية بالاتفاق مع مجلس النظار .

المادة الخمسون

إذا أغضض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظار .

المادة الحادية والخمسون

مدة بقاء أعضاء المجلس المجتمعين الآن في وظيفة النيابة هي خمسة أعوام اعتباراً من تاريخ انقضاؤه .

المادة الثانية والخمسون

كل أحكام القوانين والأوامر واللوائح والمادات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لاغية .

المادة الثالثة والخمسون

على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه .

ملاحظة : تكافؤ أجيال العودة الشمية لشرع هذه اللائحة التي وضع مجلس النظار .
فلم نسلم . لأن الأصل الذي حررنا عليه مكتوب بحرف الفلسترف لم يظهر في الصورة . [المستوف]

مَشْرُوعُ اللَّائِحَةِ الْأَسَاسِيَّةِ

لمجلس النواب المصري الذي وضعه القومسيون في يوم الأربعاء
١٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ (أول فبراير سنة ١٨٨٢ م)

المادة الأولى

تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولن يجوز انتخابه تقيين فيما بعد في لأشعة مخصوصة تشتمل أيضا على كيفية الانتخاب .

المادة الثانية

يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه مصري في السنة مقابلته مصاريفه .

المادة الثالثة

النواب مطلقو الحرية في اجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات تصدر لهم تحمل باستقلال آرائهم ولا يوعد أو وعيد يحصل اليهم .

المادة الرابعة

لا يجوز التمرض للنواب بوجه ما واذا وقعت من أحدهم جنابة أو جنحة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه الا بمقتضى إذن من المجلس .

المادة الخامسة

للمجلس حال انعقاده أن يطالب الافراج أو توقيف الدعوى مؤقتا لحال انقضاء مدة اجتماع المجلس عن يدعى عليه جنائيا من أعضائه أو يكون مسجوناً في غير مدة انعقاد المجلس لدعوى لم يصدر فيها حكم .

المادة السادسة

كل نائب يعتبر ويكلا عن عموم أهالى القطر المصرى لا عن الجهة التى انتخبته فقط .

المادة السابعة

يجلس النواب يكون مركزه بمهروسة مصر ويعقد بأمر يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأى مجلس النظار ويكون اجتماعه سنويا .

المادة الثامنة

تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية يجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر نوفمبر لغاية يناير، وإذا لم تكف هذه المدة لانجام الأشغال الموجود وطلب المجلس أن تزداد مدته من ١٥ يوما الى ٣٠ يوما فيجاء الى ذلك بأمر يصدر من الحضرة الخديوية .

المادة التاسعة

إذا تمت الحاجة الى تكرار اجتماع المجلس في غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تنقرر فيه مدة ذلك الاجتماع، وحيث إن المجلس قد ابتدأ في هذه السنة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ فتكون نهاية مدته الاعتيادية في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ تمام الثلاثة الأشهر .

المادة العاشرة

تفتح الحضرة الخديوية أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور باقى النظار .

المادة الحادية عشرة

تفتح أول جلسة في كل سنة بتلاوة مقالة يقرأها الخديو أو رئيس النظار بالنيابة عنه، وتشتمل على بيان المسائل المهمة التى تعرض على المجلس في أثناء انعقاد جلساته وتفض الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة .

المادة الثانية عشرة

ينتخب المجلس في أثناء الثلاثة الأيام التالية لثلاوة المقالة لجنة لتحضير جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه لمحاضرة الخديوية بمعرفة من يتدبهم المجلس لهذا الغرض من أعضائه .

المادة الثالثة عشرة

لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم في أى مسألة بوجه قطعى ولا على أى رأى حصلت المداولة فيه .

المادة الرابعة عشرة

ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الجنب الخديوى ليعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب، أى خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرته، وحيث أن الرئيس الحال قد صير بأمر الحضرة الخديوية من التواب تستمر رئاسته لمدة المذكورة .

المادة الخامسة عشرة

ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه، ويسين للقلم كتابا بشرط أن يكون الوكيلان من أعضائه .

المادة السادسة عشرة

تحضر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتابة المجلس الذى يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب .

المادة السابعة عشرة

اللغة الرسمية التى تستعمل فى المجلس هى اللغة العربية وتغري المحاضر والمخضبات يكون بتلك اللغة .

المادة الثامنة عشرة

لنظار حق الحضور فى المجلس وإبداء ما يرومون إبداءه فيه ولم أيضا أن يستنيبوا عنهم وكلاء من كبار المتوظفين .

المادة التاسعة عشرة

إذا قرّر النواب على أن يستدعى لعضو مجلسهم أحد النظار للاستيضاح منه عن مادة معينة، فعلى الناظر أن يذهب إلى المجلس بنفسه أو يستنب عنه أحد كبار المتوظفين ليجيب عما يسأل عنه .

المادة العشرون

للقواب حق الملاحظة على متوظفي الحكومة جميعا ولم أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الاخبار عنه، من تعد أو خلل أو قصور يقع في أثناء تأدية الوظيفة من أحد متوظفي الحكومة التابعين لنظارته .

المادة الحادية والعشرون

النظار متكافلون في المسؤولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار ويرتب عليه إحلال بالقوانين واللوائح المرجحة الاجراء .

المادة الثانية والعشرون

شكل من النظار مسؤول على الوجه المذكور بالبند السابق عن اجراءاته المتعلقة بوظيفته .

المادة الثالثة والعشرون

إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بسد تكرار المخافة وبيان الأسباب ولم تستعف النظارة، فللعضرة الحديوية أن تأمر بفض مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط ألا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانفضاض إلى يوم الاجتماع ، ويحسوز لأرباب الانتخاب أن ينتخبوا نفس النواب السابقين أو بعضهم .

المادة الرابعة والعشرون

إذا صدق المجلس الثاني على رأى المجلس الأول الذى ترتب الخلاف عليه ينفذ الرأى المذكور قطعا .

المادة الخامسة والعشرون

مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقسمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها وإعطاء القرار اللازم عنها ، ولا يكون المشروع قانونا معتبرا دستورا للعمل ما لم يتل في مجلس النواب بنسبنا فيندا ويقرر حكما حكما ثم يجري التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية ، وكل قانون يتل ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشر يوما ، وإذا كان القانون مستعجلا فيكون ثلاثا مرة واحدة ويستغنى عن المرتين الآخرين بمقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس وإذا تراءى لمجلس النواب سن قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ومضى وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على الوجه المبين بهذا .

المادة السادسة والعشرون

مشروع كل لائحة أو قانون يرضى على المجلس ينظر فيه بمعرفة لجنة من أعضائه تنتخب لذلك ، ويموز للجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة إجراء بعض تغييرات في المشروع الذى تكلفت بنظره وفى هذه الحالة يرسل رئيس مجلس النواب الى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب إجرائها فيه قبل المذاكرة العمومية بمجلس النواب .

المادة السابعة والعشرون

إن لم تطلب اللجنة إجراء تغييرات في المشروع المحال عليها أو طليت ولم توافقها الحكومة على ذلك فيقدم النص الأصل من مشروع القانون لمجلس النواب للمداولة فيه أما إذا صدقت الحكومة على تلك التغييرات فيقدم للنص الأصل مع التنويرات التى حصلت فيه للنقاش فيها ، وفى حالة ما إذا كانت التغييرات ما صار قبولها من الحكومة فللجنة أن تبين رأيها للجلس وتقدم له ملحوظاتها .

المادة الثامنة والعشرون

عند تقديم المشروع للجلس من طرف اللجنة يجوز للجلس قبوله أو رفضه ويسوغ له أيضا إحالته ثانيا على اللجنة للنظر فيه .

المادة التاسعة والعشرون

على رئيس مجلس النواب أن يرسل إلى رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التي يصتق المجلس عليها .

المادة الثلاثون

لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو يركو في الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصتق عليه من مجلس النواب وعلى ذلك لا يجوز بأى وجه كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة، وكل جهة من جهات الحكومة أصررت بتحصيل شئ من ذلك، وكل مستخدم حرر كشوفات أو تعريفات عنها، وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصتق عليه من مجلس النواب، يحاكم كخائن وترد الحقوق لأربابها .

المادة الحادية والثلاثون

ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنوياً لنفاية الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر .

المادة الثانية والثلاثون

تقدم للجلس ميزانية عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من أنواعها .

المادة الثامنة والثلاثون

تنقسم ميزانية المصروفات إلى أقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة ثم يشتمل كل قسم على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الإدارة العمومية بتلك النظارة .

المادة الرابعة والثلاثون

لا يجوز للجلس أن ينظر في دفعيات اليركو المقرر للاستانة أو الدين العمومى أو نفا الترمت به الحكومة فى أمر الدين بناء على لأئحة التصفية أو المعاهدات التي حصلت فيها وبين الحكومات الأجنبية .

المادة الخامسة والتلاثون

ترسل الميزانية الى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها (بمراجعة البند السابق)
ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه
لينظروا جميعا في الميزانية ويقرروا بالاقتراح أو بالأكثرية .

المادة السادسة والتلاثون

إذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتساوى العدد فيه فالميزانية
تعود الى مجلس النواب، فان أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه وان أثبت رأى
لجنته فيكون العمل بمقتضى المادة ٢٣ و ٢٤ من هذه اللائحة، وأما ما حصل فيه
الخلاف من الميزانية فاذا كان مقروفا في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصا
لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها فينفذ الضرورى منه الى أن يعقد المجلس
الثانى بمقتضى المادة ٢٣

المادة السابعة والتلاثون

إذا أيد المجلس الثانى رأى المجلس الأول فى أمر الميزانية وجب تنفيذ الرأى
المذكور قطعا كما فى المادة ٢٣

المادة الثامنة والتلاثون

كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائيا
الا بعد الاقرار عليه من مجلس النواب مالم يكن على أمر، مبلغه وارد فى ميزانية عامة
والمقررة بهذا المجلس . وأية مقابلة عن أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو بيع
شئ من أملاك الحكومة أو إعطاء أرض بدون مقابل أو امتياز لأحد لا تكون
نهائية الا بعد الاقرار عليها من مجلس النواب أيضا .

المادة التاسعة والتلاثون

يجوز لكل مصرى أن يقدم للمجلس عريضة ويحال النظر فى هذه العريضة
على لجنة يتخبطها المجلس وبناء على مايجاب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة
وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك .

المادة الأربعون

كل عرض مخصص بمحقوق أو صوالم شخصية يرفض متى كان من خصائص المحاكم المدنية أو الادارية أو كان لم يسبق تقديمه بلجهة الادارة المختصة به .

المادة الحادية والأربعون

إذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة الى الأخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو للحفاظة على الأمن العمومى، وكان مجلس النواب غير منعقد وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخلية بخصائمه ولم يسع الوقت اجتاعه جاز لمجلس النظر اجراء ما يلزم اجراؤه على مسئوليته مع التصديق على ذلك من الحضرة الخديوية وادى انعقاد مجلس النواب يقدم الأمر اليه ليرى رأيه فيه .

المادة الثانية والأربعون

لا يجوز لأى شخص أن يعرض لمجلس النواب مسألة ما أو يتناقش فيها أو يشترك فى المداولة الا ان كان من أعضائه أو من النواب أو ممن كان حاضرا معهم أو نائباً عنهم .

المادة الثالثة والأربعون

يكون اعطاء الآراء فى المجلس بواسطة رفع اليد أو بالنداء بالاسم أو وضع الآراء فى صندوق .

المادة الرابعة والأربعون

لا يجوز اعطاء الآراء بالنداء بالاسم اذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالأقل، وعلى كل حال فالرأى فيما نص عليه بالمادة السابعة والأربعين يكون دائماً بالنداء بالاسم .

المادة الخامسة والأربعون

انتخاب الثلاثة أعضاء الذين يمين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكتاب الأول والثانى يكون دائماً بوضع الآراء فى صندوق .

المادة السادسة والأربعون

لا تكون المداولة بالمجلس صحيحة الا اذا كان حاضرا فيه ثلثا أعضائه بالأقل والا كانت المداولة لاغية ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة .

المادة السابعة والأربعون

كل قرار يقرب عليه مسئولية النظار لا يجوز صدوره الا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع التواب الحاضرين بالجلسة .

المادة الثامنة والأربعون

لا يسوغ لأحد من التواب أن يستنيب عنه غيره لبدء رأيه .

المادة التاسعة والأربعون

على مجلس التواب أن يحجز لأئمة اجراءاته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية .

المادة الخمسون

للمجلس الحق أن يتبدل هذه اللائحة الأساسية بالاتفاق مع مجلس النظار .

المادة الحادية والخمسون

اذا أغمض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس التواب مع مجلس النظار .

المادة الثانية والخمسون

مدة بقاء أعضاء المجلس المنتخبين الآن في وظيفة النيابة هي خمسة أعوام اعتبارا

من تاريخ انعقاده .

المادة الثالثة والخمسون

كل أحكام القوانين والأوامر واللوائح والبدات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لاغية .

المادة الرابعة والخمسون

على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما ينصحه .

تقرير^(١)

مرفوع من دولتلو محمود سامي البارودي باشا رئيس مجلس التظار
للحضرة الفخيمة الخديوية في ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ بخصوص
ما عزم على اجرائه مع رفقاؤه من الاصلاحات في القطر المصري
والتمس من الجتاب العالي التصديق عليه

مولاي :

عهدتم الى بناليف هيئة نظارة جديدة، فضلا واحسانا من جنابكم السامي،
ولهذا فاني اعد من واجباتي أن ابدي لحضرتكم الفخيمة هذه المبادئ، التي ستكون
اساسا لسير اجرامتنا ومركزا تدور عليه أفكار الهيئة التي فوض الى امر تأليفها
فأقول :

تعاقبت في هذا القطر المصري من بضع سنين حوادث ، شغلت بالوانها
المتنوعة أفكار أهالي الحكومات الأجنبية، وأبناء الديار المصرية، وهذه الحوادث
على اختلافها ينظر العقل اليها من جهتين : أولاها واجباتنا المالية ، وثانيهما
اصلاحاتنا الداخلية .

لئن الجهة الأولى : قد صدرت أوامر عديدة لتنظيم ديون الحكومة على وجه
قطعي، وتم أمر ذلك بقانون التصفية الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠ واكتسبت
تلك الأوامر بعد صدورها هيئة دولية ، وقد اعتمدت حكومة حضرتكم العلية كل
ذلك الى الآن، وصل ذلك فان الهيئة الحاضرة متبذل جهدا في تنفيذ مقتضى
تلك الأوامر بكل الدقة وتتمام الاعتناء .

(١) قل من مجموعة الأوامر العالية الصادرة في سنة ١٨٨٢ صفحة ٦ طبع مطبعة بولاق في أراثل

انتهت مسئلة الديون السائرة بالنسبة لذوى الحقوق ، وهم الفريق الأكثر الذين اعترف بحقوقهم لغاية الآن بمقتضى ما صدر من الجهات المختصة بنظر تلك الحقوق ، وفي العزيمة أن يستمر السير في ذلك بتاية الجهد الى النهاية ، وأما الديون المتظلمة ، ومن حملها ما يختص ببعض المصالح الميمنة ، مثل الدائرة ومصلحة الأراضي الأميرية التي خصصت لتأمين سلفة سنة ١٨٧٨ — فتأدية أقساط هذه الديون جارية على وجه الاستفهام والأصول التي تقتزرت لحفظ ذلك على وجه الكمال ، وحسن سير الأعمال على الدوام ، كالمراقبة العمومية وقومسيون صندوق الدين العمومي ، وتفتيش الدائرة وقومسيون الدومين ، كلها واجبة التأييد من طرف الحكومة بكمال الضبط والدقة ، وهذه الأصول المقررة لا يتطرق اليها أدنى خلل في المستقبل ان شاء الله ، بل ان هذه الهيئة التي أحرمت بتأليفها ، تقدم الى عظمتكم أنها تساعد على تثبيت تلك الأصول ورسوخها كل المساعدة ، وأن هذه الهيئة ستعبر كمال التوفيق بين المصالح العمومية ، هو الركن الأعظم لحسن سير الأعمال ، وفي أملها أن ادارة مصالح القطر المصري على هذا الوجه ، تعود على البلاد بأعظم الفوائد .

ومن الجهة الثانية : تحقق لجنابكم السامى ضرورة اجراء الاصلاحات الداخلية ، وتأكد عند جلالتكم أن حصول ذلك على وجه الكمال ونمط الحكمة ، إنما يكون بتأسيس مجلس النواب ، فصدرت أوامركم العلية بانقاده ، والهيئة الجديدة تشترك مع حضراتكم الفخيمة في هذا الفكر ، ومن مقصدها الاعتناء بتنظيم المحاكم القضائية ، واصلاح الأحوال الادارية ، وتحسين حالة التعليم والتربية ، وبذل الجهود في نشر المعارف العمومية على وجه يضمن تقدم البلاد في الهيئة المدنية ، وتسهيل الطرق لنمو الزراعة ، وتوسيع دائرة التجارة والصناعة ، وفي ذلك مما يعود على البلاد من نفع عام ، وهذا كله يستدعى عناية تامة ، الا أنه يلزم قبل كل شيء أن يكون المجلس النواب حدود وحقوق تمكنه من تقديم المساعدات التي تأملها الحكومة منه ، ويجعله مكانا لتحقيق آمال أهالى القطر عموما ، فأقول عمل تراه هذه الهيئة واجب

التقديم، أن تقرر لمجلس النواب قانونه الأساسي، على أن يكون هذا القانون كافلا
باحترام المهود والمواثيق الدولية، والمشارطات الشخصية (الكوترانات) ورعاية
جميع الحقوق والواجبات، ماعدا كل المنع من مس كل شرط يتعلق بالدين
وتسديداته، وأن يحصل لمجلس النواب حق مسئولية النظار، بوجه الحكمة
والاعتدال، وحق تنقيح القوانين، وهذا القانون على هذه الشروط يكون مؤيدا
لمنافع العموم، ولا يكون موجبا لأذى اضطراب .

فهذه، يا مولاي، هي مبادئ الهيئة الجديدة التي صدر الى أمركم السامي
 بتشكيلها، وتلك المبادئ هي منتهى آمال أهل الديار المصرية، وأن لي وثوقا تاما
 بأن الدول العظيمة التي لم ترل مساعدتها تعود على مصر بالقوائد الجلييلة، ستساعدنا
 على ذلك، خصوصا دولتنا العلية التي تحقق مساعدتها لنا على القيام بحفظ ما خولتنا
 من الحقوق والامتيازات المقدسة، كما أنني أعتقد كمال الاعتقاد أن سلطة حكومتكم،
 يا مولاي، ستكون موجهة لحفظ حقوق الأفراد عموما، وتوطيد الراحة والاطمئنان،
 وتمهيد مقدمات النجاح والترقي .

وان عظمتكم، من يوم استلامكم لزام الحكومة المصرية، قد وعدتم مصر
 بافتتاح عصر جديد للتقدم، وأنا على قدم الاستعداد لمساعدة مقاصدكم السامية
 على تحقيق ذلك الوعد، فقصص حضرتكم التضيعة يا مولاي، هو المقصد الذي نأ
 نبه، وكما أن لنا كل الثقة في عظمتكم، فلنا كمال الاعتماد في المستقبل على الله،
 وحسن توجهاتكم، فاذا تفضيتم بالتصديق على هذه المبادئ، فنتمس من كرمكم أن
 توقعوا على الأوامر التي تتألف بمقتضاها هيئة النظار، وإني لكم الخادم الخاضع،
 والمحسوب المتواضع م
 محمود سامي

خطاب^(١) الجتاب الخديوى الى دولتلى محمد سالى باشا فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ بالموافقة على ما احتواه تقريره من المبادئ الهامة

عزيرى محمد سالى باشا :

ان فى قبولكم تأليف هيئة نظارة جديدة، مع ما فى ذلك من عظم الأهمية، دليلا قويا على حسن إخلاصكم، وشدة ضيقتكم الوطنية، وانى لم أكلفكم باحتال أعباء هذا المسند العظيم، إلا لعلنى بمجيتكم، ووثوقى بإخلاصكم التام، المؤيد بما أبديتم من الخدمات الصادقة، فيما تقلبتم فيه من المصالح المتنوعة، وانى موافق على ما احتواه تقريركم من المبادئ المهمة، التى هى أساس للعدل، ورابطة للنظام، وكافالة باستقرار الأمن، وشموله جميع سكنة الديار المصرية، وأرى، مثل ما رأيتم، ان من الضرورى أن تهتم حكومتى بإجراء الإصلاحات القضائية، والإدارية، وتأسيس قانون مجلس النواب على النحو المبين فى تقريركم، وتوسيع دائرة المعارف العمومية والزراعة، والتجارة، والصناعة، وانى مستعد على الدوام لمساعدتكم كل المساعدة على تنفيذ جميع ذلك، بصدق النية، وإخلاص الطوية، ونسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد، وراحة العباد ما

محمد توفيق

فبراير ٤ سنة ١٨٨٢

(١) نقل من مجوعة الأوامر الخالية الصادرة سنة ١٨٨٢ صفحة ٨ طبع مطبعة بولاق فى أيار

رجب سنة ١٣٠٢ هـ

اللائحة الأساسية

التي وافق عليها مجلس النواب المصري وصدر بها الأمر العالي
في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ (٧ فبراير سنة ١٨٨٢ م)

نحس خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق
٤ أكتوبر سنة ١٨٨١

وبناء على ما قرره مجلس النواب، وموافقة رأى مجلس نظارنا .

نأمر بما هوأت

المادة الأولى

تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالاقتخاب، والشروط اللازمة لمن له حق
الاقتخاب ولن يجوز انتخابه ثنتين فيا بعد في لائحة مخصوصة تشتمل أيضا على
كيفية الانتخاب .

المادة الثانية

يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات، ويعطى لكل منهم مائة جنيه
مصرى في السنة مقابلته مصاريفه .

المادة الثالثة

النواب مطلقو الحرية في اجراء وظائفهم، وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات
تصدر لهم تحمل باستقلال آرائهم، ولا يبعد أو يعيد يحصل اليهم .

المادة الرابعة

لا يجوز التمرض للنواب بوجه ما ، وإذا وقعت من أجدهم جنابة أو جنحة
مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس .

المادة الخامسة

للجلس حال انعقاده أن يطلب الإفراج أو توقيف الدعوى مؤقتا لحذ انقضاء مدة اجتماع المجلس عن يدعى عليه جنائيا من أعضائه أو يكون مسجوناً في غير مدة انعقاد المجلس للدعوى لم يصدر فيها حكم .

المادة السادسة

كل نائب يعتبر ويكلا عن عموم أهالى القطر المصرى لا عن الجهة التى انتخبته فقط .

المادة السابعة

مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر، ويقعد بأمر يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأى مجلس النظار ، ويكون اجتماعه سنويا .

المادة الثامنة

تتعقد الجلسات الاعتيادية السنوية بمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر نوفمبر لنهاية يناير ، وإذا لم تكف هذه المدة لاتمام الأشغال الموجودة وطالب المجلس أن تزداد مدته من ١٥ يوما الى ٣٠ يوما فيجانب الى ذلك بأمر يصدر من الحضرة الخديوية .

المادة التاسعة

إذا مست الحاجة الى تكرار اجتماع المجلس في غير مدته المتأدة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية ثمقرر فيه مدة ذلك الاجتماع .

المادة العاشرة

تفتح الحضرة الخديوية أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور باقى النظار .

المادة الحادية عشرة

تفتح أول جلسة في كل سنة بتلاوة مقالة يقرؤها الخديو أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنه، وتشتغل على بيان المسائل المهمة التى تعرض على المجلس فى أثناء انعقاد جلساته، وتنفذ الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة .

المادة الثانية عشرة

ينتخب المجلس في أثناء الثلاثة الأيام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتحضير جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من يتقدم المجلس لهذا الغرض من أعضائه .

المادة الثالثة عشرة

لا يشمل الجواب المذكور على التكلم في أى مسألة بوجه قطعى، ولا على أى رأى حصلت المداولة فيه .

المادة الرابعة عشرة

ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسمائهم على الجانب الخديوي، فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرة .

المادة الخامسة عشرة

ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه، ويعين للقلم كتابا بشرط أن يكون الوكيلان من أعضائه .

المادة السادسة عشرة

تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتابة المجلس الذى يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب .

المادة السابعة عشرة

اللغة الرسمية التى تستعمل في المجلس هى اللغة العربية، وتحرر المحاضر والملاحظات يكون بتلك اللغة .

المادة الثامنة عشرة

للتفاز حق الحضور في المجلس وابداء ما يرومون ابداءه فيه، ولم أيضا أن يستنبوا منهم وكلاء من كبار المتوظفين .

المادة التاسعة عشرة

إذا قرّر النواب على أن يستدعى للحضور يجلبهم أحد النظار للاستيضاح منه من مادة معينة، فعلى الناظر أن يذهب إلى المجلس بنفسه أو يستنيب عنه أحد كبار المتوظفين ليجيب عما يسأل عنه .

المادة العشرون

للنواب حق الملاحظة على متوظفي الحكومة جميعاً، ولم في أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلام النظار بما يرون لزوم الإخبار عنه من تعدّ أو خلل أو قصور يقع في أثناء تأدية الوظيفة من أحد متوظفي الحكومة التابعين لنظارته .

المادة الحادية والعشرون

النظار متكافلون في المسؤولية أمام مجلس النواب من كل أمر يتقرّر بمجلس النظار و يرتب عليه إخلال بالقوانين واللوائح المرعية الإجراء .

المادة الثانية والعشرون

كل من النظار مسئول على الوجه المذكور بالبند السابق من إجراءاته المتعلقة بوظيفته .

المادة الثالثة والعشرون

إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخاطرة وبيان الأسباب، ولم تستعف النظارة فللمجلس الحديوية أن تأمر بغض مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط ألا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانفضاض إلى يوم الاجتماع ، ويجوز لأرباب الانتخاب أن يتخبروا نفس النواب السالقين أو بعضهم .

المادة الرابعة والعشرون

إذا صدّق المجلس الثاني على رأى المجلس الأول الذى ترتب الخلاف عليه ينفذ الرأى المذكور قطعياً .

المادة الخامسة والعشرون

مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها واعطاء القرار اللازم عنها، ولا يكون المشروع قانوناً معتبراً دستوراً للعمل ما لم يثل في مجلس النواب بنسباً فينسباً ويقرر. حكماً حكماً ثم يجرى التصديق عليه من طرف الحاضرة الخديوية، وكل قانون يثل ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشر يوماً، وإذا كان القانون مستجيلاً فيكون تلاموه مرة واحدة ويستغنى عن المراتين الأخرين بمقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس وإذا تراضى مجلس النواب سن قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ومتى وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على الوجه المبين بهذا .

المادة السادسة والعشرون

مشروع كل لائحة أو قانون يعرض على المجلس ينظر فيه بمعرفة لجنة من أعضائه تنتخب لذلك، ويجوز للجنة المذكورة أن تطالب من الحكومة إجراء بعض تغييرات في المشروع الذي تكلفت نظره، وفي هذه الحالة يرسل رئيس مجلس النواب إلى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب إجراؤها فيه قبل المذاكرة العمومية لمجلس النواب .

المادة السابعة والعشرون

إن لم تطالب اللجنة بإجراء تغييرات في المشروع المحال عليها أو طلبت ولم توافقها الحكومة على ذلك، فيقدم النص الأصلي من مشروع القانون لمجلس النواب للادالة فيه، أما إذا صدقت الحكومة على تلك التغييرات فيقدم المجلس النص الأصلي مع التغييرات التي حصلت فيه للناقشة فيها، وفي حالة ما إذا كانت التغييرات ما صار قبولها من الحكومة، فلجنة أن تبين رأيها للمجلس وتقدم له ملحوظاتها .

المادة الثامنة والعشرون

عند تقديم المشروع للجلس من طرف اللجنة يجوز للجلس قبوله أو رفضه ويسوغ له أيضا إحالته ثانيا على اللجنة للنظر فيه .

المادة التاسعة والعشرون

على رئيس مجلس النواب أن يرسل الى رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التي يصتق المجلس عليها .

المادة الثلاثون

لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على مقولات أو عقارات أو يتركز في الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصتق عليه من مجلس النواب، وعلى ذلك لا يجوز بأى وجه كان وبأية صفة كانت تحميل عوائد جديدة، وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحميل شئ من ذلك، وكل مستخدم حرر كشوفات أو تعريفات عنها، وكل شخص باشر تحميلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمختلس وترد الحقوق لأربابها .

المادة الحادية والثلاثون

ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنويا لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر .

المادة الثانية والثلاثون

تقدم للجلس ميزانية عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من أنواعها .

المادة الثالثة والثلاثون

تقدم ميزانية المصروفات الى أقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة ، ثم يشتمل كل قسم على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الإدارة العمومية بتلك النظارة .

المادة الرابعة والثلاثون

لا يجوز للمجلس أن ينظر في دفتيات الوريكو المقرر للاستانة أو الدين العمومي أو فيما التزمت به الحكومة في أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية .

المادة الخامسة والثلاثون

ترسل الميزانية الى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها (بمراعاة البند السابق) ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعا في الميزانية ويقرروها بالاتفاق أو بالأكثرية .

المادة السادسة والثلاثون

إذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتساوى المدد فيه ، فالميزانية تعود الى مجلس النواب ، فإن أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه ، وإن أثبت رأى بلته فيكون العمل بمقتضى المادة (٢٣ و ٢٤) من هذه اللائحة ، وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية ، فإذا كان مقررًا في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصًا لأعمال جديدة مثل إشغال عمومية وغيرها ، فينفذ موقتًا الى أن يسقط المجلس الثاني بمقتضى المادة (٢٣) .

المادة السابعة والثلاثون

إذا أيد المجلس الثاني رأى المجلس الأول في أمر الميزانية وجب تنفيذ الرأى المذكور قطعيا كما في المادة (٢٣) .

المادة الثامنة والثلاثون

كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وضربها لا يكون نهائيا إلا بعد الاقرار عليه من مجلس النواب ، ما لم يكن على أمر مبلغه وارد في ميزانية عامه المقررة بهذا المجلس ، وأية مقابلة عن أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو مبيع

شيء من أملاك الحكومة أو إعطاء أرض بدون مقابل أو امتياز لأحد لا تكون نهائية إلا بعد الاقرار عليها من مجلس التواب أيضا .

المادة التاسعة والثلاثون

يجوز لكل مصرى أن يقدم للجلس عريضة ويحال النظر في هذه العريضة على لجنة يختارها المجلس ، وبناء على ما يجاب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة ، وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك .

المادة الأربعون

كل عرض يختص بحقوق أو صوالم شخصية يرفض متى كان من خصائص المحاكم المدنية أو الادارية أو كان لم يسبق تقديمه لجهة الادارة المختصة به .

المادة الحادية والأربعون

اذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة الى الأخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو للحفاظ على الأمن العمومى ، وكان مجلس التواب غير متعقد وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخلة بمخصائمه ولم يسع الوقت اجتماعه جاز لمجلس النظار اجراء ما يلزم اجرائه على مسؤوليته ، مع التصديق على ذلك من الحاضرة الخديوية ، ولدى انعقاد مجلس التواب يقدم الأمر اليه ليرى رأيه فيه .

المادة الثانية والأربعون

لا يجوز لأى شخص أن يعرض لمجلس التواب مسألة ما ، أو يتناقش فيها أو يشترك في المناولة الا ان كان من أعضائه أو من النظار أو ممن كان حاضرا معهم أو نائباً عنهم .

المادة الثالثة والأربعون

يكون إعطاء الآراء في المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالاسم أو وضع الآراء في صندوق .

المادة الرابعة والأربعون

لا يجوز إعطاء الآراء بالتدء بالاسم إلا إذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس الأقل، وعلى كل حال فالرأى فيما نص عليه بالمادة السابعة والأربعين يكون دائماً بالتدء بالاسم .

المادة الخامسة والأربعون

انتخاب الثلاثة الأعضاء الذين يمين منهم رئيس المجلس، وكذا انتخاب الوكيلين والكتائب الأولى والثاني، يكون دائماً بوضع الآراء في صندوق .

المادة السادسة والأربعون

لا تكون المناولة بالمجلس صحيحة إلا إذا كان حاضراً فيه ثلثا أعضائه الأقل وإلا كانت المناولة لاغية، ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة .

المادة السابعة والأربعون

كل قرار يترتب عليه مسئولية النظار، لا يجوز صدوره إلا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع التواب الحاضرين بالجلسة .

المادة الثامنة والأربعون

لا يسوغ لأحد من التواب أن يستتيب عنه غيره لإبداء رأيه .

المادة التاسعة والأربعون

على مجلس التواب أن يحظر لأئمة إجراماته الداخلية، وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية .

المادة الخمسون

لمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الأساسية بالاتفاق مع مجلس النظار .

المادة الحادية والخمسون

إذا أغمض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظار .

المادة الثانية والخمسون

كل أحكام القوانين والأوامر والوائح والمبادئ المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لاغية .

المادة الثالثة والخمسون

على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه ما^(١)
مدبرى اى الامتاعية فى ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ (٧ فبراير سنة ١٨٨٢)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفعيلة الخديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
محمود سالى

ناظر الخارجية والحقانية
مصطفى فهمى

ناظر المالية
ناظر الجهادية والبحرية
على صادق أحمد عرابى

ناظر الأشغال العمومية
محمود فهمى

ناظر المعارف العمومية
عبد الله فكرى

ناظر الأوقاف
حسن شريعى

(١) نفلت هذه اللائحة الأساسية من بموعة الأوامر المالية الصادرة فى سنة ١٨٨٢ صفحة ١٢ طبع مطبعة بولاق فى أرائل رجب سنة ١٣٠٢

أمر عال^(١)

صادر في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ خاص بمدة بقاء أعضاء
مجلس النواب المنتخبين الآن في وظيفة النيابة الخمسة أعوام
اعتباراً من تاريخ انعقاده الحالي

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمرين الصادرين منا بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨
وبتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩

وبناء على ما تقرّر مجلس النواب وموافقة رأى مجلس نظارنا .

نأمر بما هوأت

المادة الأولى

مدة بقاء أعضاء مجلس النواب المنتخبين الآن في وظيفة النيابة هي خمسة أعوام
اعتباراً من تاريخ انعقاده الحالي .

المادة الثانية

على رئيس مجلس نظارنا وناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا ما

صدر بهرأى الاسمايلية في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ (٧ فبراير سنة ١٨٨٢)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

محسود سامي

(١) نقل من الوثائق المصرية العدد رقم ١٣٣٠ الصادر بتاريخ ٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٩٥

الموافق ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

أمر عال^(١)

صادر في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ خاص ببقاء رئيس مجلس النواب
في رئاسة المجلس مدة خمسة أعوام اعتباراً من تاريخ انعقاده الحالي

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمرين الصادرين منا بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٢٩٩
وبتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩

وبناء على ما تقرّر مجلس النواب وموافقة رأى مجلس نظارنا .

نأمر بما هوأت

المادة الأولى

سعادتو محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب يبق في رئاسة ذلك المجلس
مدة خمسة أعوام اعتباراً من تاريخ انعقاده الحالي .

المادة الثانية

على رئيس مجلس نظارنا ونظار داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر برأى الاسماوية في ١٨ ربيع أول سنة ١٢٩٩ (٧ فبراير سنة ١٨٨٢)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار ونظار الداخلية

محمود ساي

(١) نقل من الوقائع المصرية العدد رقم ١٣٣٠ الصادر بتاريخ ٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٩٩

الموافق ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

أمر عالٍ

صادر في ٧ فبراير سنة ١٢٨٨ خاص بفض دور انعقاد مجلس النواب
العادي الأول في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمرين الصادرين منا بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨
وبتاريخ ١٨ ربيع أول سنة ١٢٩٩

وبناء على ما تقرر مجلس النواب وموافقة رأى مجلس نظارنا .

نأمر بما هو آت

المادة الأولى

اتهاء مدة اجتماع مجلس النواب في هذه السنة يكون في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢
حيث كان ابتدائه في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

المادة الثانية

على رئيس مجلس نظارنا ونظار الداخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ما

مديرى الاسماعيلية في ١٨ ربيع أول سنة ١٢٩٩ (٧ فبراير سنة ١٨٨٢)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار ونظار الداخلية

محمود سامى

(١) نقل من الوثائق المصرية بالعدد رقم ١٣٣٠ الصادر بتاريخ ٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٩٩

الموافق ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

النِّظَامُ الدَّاخِلِيُّ لِمَجْلِسِ النُّوَابِ

الذى وافق عليه مجلس النواب المصرى ، وصدر به الأمر العالى
فى يوم ٤ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ هـ (٢٣ مارس سنة ١٨٨٢ م)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة التاسعة والأربعين من لائحة مجلس النواب الأساسية
الصادر عليها أمرنا بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ للموافق ٧ فبراير سنة ١٨٨٢
وبناء على ما قرره مجلس النواب .

أمر بما هو آت

النِّظَامُ الدَّاخِلِيُّ لِمَجْلِسِ النُّوَابِ

الفصل الأول

فى عقد الجلسات

البند الأول

يفتح الرئيس جلسات المجلس بقوله (عقدت الجلسة) ثم يدير المذكرات وأقبا
أحكام النظام من تطرق الخلل إليها .

البند الثانى

قبل ابتداء المذاكرة فى المواد المندرجة بيومية الجلسة يخبر الرئيس الهيئة بما
قدم إليه وما ورد عليه من الأوراق المراد تبليغها إليها .

(١) نقل هذا النظام من مجرعة تدعى طبع مطبعة بولاق فى سنة ١٢٩٩

البند الثالث

في ابتداء الجلسة يقرأ أحد كتاب السر محضر الجلسة الماضية، وتؤخذ الآراء على قبوله ثم يوقع عليه من كان رئيس الجلسة في يومه، وبعد ذلك يمضيه كاتب السر.

البند الرابع

لا يتكلم أحد في الجلسة إلا بأذن من الرئاسة ما عدا كلمات الاستحسان أو الموافقة أو الاستفهام، ومن أذن له في الكلام جاز أن يتكلم جالسا أو واقفا في مكانه أو يصعد إلى المحل المخصوص، وكل كل يلزم أن يكون ما يقوله شفافا محاطا به الرئيس .

البند الخامس

يتكلم الطالبون الاذن على ترتيب الطلب، فان وقع طلبان أو أكثر في وقت واحد يقرع بين الطالبين .

البند السادس

لا يؤخر الاذن عن يريد التكلم في أمر يتعلق بشخصه من موضوع المذاكرة وان كان دور التكلم لغيره .

البند السابع

يحب على كل متكلم في الجلسة ألا يخرج عن موضوع المذاكرة ومؤيداته فان خرج عنه كان مستوجبا للاخطار من جانب الرئاسة .

البند الثامن

من أخطر مرتين في أثناء مقالة واحدة، ثم استمر على الكلام الخارج من موضوع المذاكرة، يطلب الرئيس من الهيئة منته عن التكلم يومئذ في ذلك الموضوع ويأخذ الآراء على هذا الطلب بطريقة النداء بالاسم .

البند التاسع

قطع الكلام على من يتكلم والتمرض لما يسب الشخصيات والاخلال بانتظام المجلس كل هذا ممنوع قطعيا .

البند العاشر

لا ينسوخ الاعتراض على الإخطار الصادر من الرئاسة ، ولكن يؤخذ
لحقه وقع عليه أن يرجع منه ذاته بعد انتهاء المذاكرة ، وللرئيس أن يأذن له
قبل ذلك .

البند الحادي عشر

قبل ختام كل جلسة يتقرر في الهيئة يوم افتتاح الجلسة التالية وماعتها ، ثم يعلن
الرئيس انتهاءها بقوله (ختمت الجلسة) .

الفصل الثاني

في المذاكرات

البند الثاني عشر

تكتب يومية للذكوات ويبين فيها وقت الجلسة ومواضيع المذاكرة فيها بالترتيب
وتعلق هذه اليومية بموضع مناسب في دائرة المجلس .

البند الثالث عشر

إذا طلب الانتقال من مذاكرة إلى أخرى أو تقديم المذاكرة في موضوع على
المذاكرة في غيره ، ينظر أولاً إلى أكتريه الآراء في الطلب ، فإن اجتمعت عليه نفذ
ولكن إذا كان أحد التواب يتكلم في الموضوع ، فلا يجوز إيراد مثل ذلك الطلب
من غيره ما لم يتم كلامه .

البند الرابع عشر

إذا طلب تعديل أى مسألة في موضع المذاكرة ، ينظر أولاً إلى أكتريه الآراء
في التعديل المطلوب ، ثم يجوز لقسماها أن يطلب أخذ الأكتريه على أصلها بعد
بيان مرزته وإيضاح دارجيته .

البند الخامس عشر

إذا كان في موضع المذاكرة مبحث يشتمل على مسألتين وطلب تخريجهما لينظر إلى أكثرية الآراء في كل منهما على حثتها ، وقبل ذلك الطلب بالأكثرية لزم إجراء التفريق .

البند السادس عشر

بعد انتهاء المذاكرة في المواضيع المدرجة باليومية يحق لكل أحد من النواب أن يعرض موضوعاً للمذاكرة ، فإن اجتمعت إلاكثرية على قبول البحث في هذا الموضوع يدرج في دوره بيومية الجلسة التالية .

البند السابع عشر

كل مادة تقبل أو ترفض في الهيئة يعلن الرئيس نتيجة القرار فيها بقوله (قبلت الهيئة) أو (لم تقبل الهيئة) .

البند الثامن عشر

يعلن الرئيس انتهاء المذاكرة في الموضوع المبحث فيه ، ولكنه يراجع الهيئة قبل ذلك ، فإن وجد من يروم التكلم على ضد انتهاء المذاكرة يؤذن له .

البند التاسع عشر

إذا نتج من المذاكرة في الهيئة العمومية لفظ ولم يتيسر للرئيس منعه فعليه أن يقوم واقفاً ، فإن بقي اللفظ يعلن بتوقيف الجلسة مؤقتاً ، فإن لم يمكن مع ذلك إعادة الانتظام ففي هذه الحالة يبطل المذاكرة العمومية ساعة ويتفرق النواب في أفلامهم ثم يعيد الرئيس عقد الجلسة ، فإن تجسدت اللفظ ينتم الجلسة ويرم بالاجتماع في اليوم التالي .

الفصل الثالث في كيفية أخذ الآراء

البند العشرون

تصدر قرارات مجلس النواب في المواد التي تنظر فيه بالأكثرية المطلقة، ويكون أخذ الآراء فيها على ثلاث حالات : الأولى قاعدة الإشارة أى رفع الأيدي، والثانية قاعدة النداء بالاسم، والثالثة قاعدة كتابة الرأى ووضع ورقته في صندوق مخصوص كما في المادة ٤٣ و ٤٦ من اللائحة الأساسية .

البند الحادى والعشرون

أخذ الآراء بالإشارة يكون برفع اليد مطلقا ، وتميز نتيجة القرار من وظائف الرئيس وكاتبى السر ، فان وقعت لم شبهة في حصول الأكثرية أو عدم حصولها يعاد العمل ، فان لم ينتج من المرة الثانية غير ما نتج من الأولى ، فيقتلذ يؤخذ الرأى العلقى بالنداء بالاسم ، وليس لأحد أن يتكلم بين المرة الأولى والثانية، ولا بين الثانية وأخذ الآراء بالأسماء .

البند الثانى والعشرون

أخذ الآراء بالنداء بالاسم يكون بتلاوة أسماء النواب واحدا بعد واحد وإثبات رأى كل منهم الى جانب اسمه، ولا يكون إجراء هذه الطريقة إلا في أربع حالات : الأولى عند وقوع الشبهة في أكثرية رفع الأيدي كما في البند السابق ، والثانية فيما يتعلق بمسؤولية النظام كما في المادة ٤٤ من اللائحة الأساسية ، والثالثة فيما اذا اجتمعت آراء عشرة من الأعضاء على طلب أخذ الآراء بالأسماء ، والراحة فيما يختص بأحكام الجزاء التي يمكن وقوعها على النواب بمقتضى أحكام هذا النظام ، والآراء للساخوة بهذه الطريقة تنشر بالتعيين في محاضر الجلسات .

البند الثالث والعشرون

أخذ الآراء بوضع أوراقها في الصندوق يحصل بأن يكتب كل واحد رأيه بورقة غير محضاة ولا فاطقة باسمه، ثم يلقي هذه الورقة في أحد صندوقين يدور بهما محضرا المجلس من البمين واليسار على الأعضاء وهم جلوس في أماكنهم، ويكون هذان الصندوقان مغلقين ومفتاحهما بين يدي الرئيس، ومتى تم جمع الأوراق على هذه الصورة، يمسك المحضران الصندوقين إلى مقام الرئاسة فيفتحهما أحد كاتبى السر على مرأى من الرئيس، ويعد الأوراق بين يديه ويضبط أنواعها. كلا على حدته، وبعد ذلك يخبر الرئيس الهيئة بنتيجة أخذ الآراء.

البند الرابع والعشرون

أخذ الآراء في الانتخابات مطلقا لا يكون إلا بطريقة وضعها في الصندوق.

الفصل الرابع

في تقسيم الأقسام وتحقيق الانتخاب

البند الخامس والعشرون

في أول جلسة من أول كل انتخاب تنقسم هيئة المجلس خمسة أقسام على الطريقة المعتادة بحسب ما يتقرر في الهيئة.

البند السادس والعشرون

بعد تشكيل الأقسام على هذه الصورة ينظر المجلس في الانتخابات سواء كانت عمومية أو خصوصية فيجمل على أوراقها أعدادا متوالية ثم يفرق هذه الأوراق على الأقسام لتحقيقها، فإن كانت الانتخابات عمومية يتقدم كل قلم منها إلى خمس بلجان، وهذه اللجان تتكلم بالقرعة ماحول على القلم من أوراق الانتخاب.

البند السابع والعشرون

لا يكون تحقيق انتخاب أحد من النواب في القلم الذي هو فيه، بل يحول على قلم آخر .

البند الثامن والعشرون

التقارير التي تصدر من الأعلام في مسائل الانتخاب تهدم إلى الرئاسة لتقرأ في الهيئة العمومية، وبعد تلاوة كل تقرير منها تؤخذ آراء المجلس فيه فان حكمت الأكثرية بأن انتخاب النائب الذي تم التحقيق عنه، قد جرى حل وفق الأصول المعنية في قانون الانتخاب، فالرئيس يعلن للهيئة أنه قبل للنيابة، أما من حل انتخابه في تقرير التحقيق، فلا تحصل المذاكرة في قبوله أو رفضه يوم تلاوة التقرير في الجلسة ولكن يؤجل ذلك إلى يوم ثان .

البند التاسع والعشرون

النائب الذي لم يحكم بأن انتخابه جرى حل وفق الأصول الموضوعه للانتخاب له حق ابداء رأيه في أثناء المداولة الابتدائية ولكنه، يسقط من النيابة مؤقتا متى وضع تقرير انتخابه موضع المذاكرة في الهيئة، ولا يكون له حق الحضور بالجلسة حتى يحكم بصحة انتخابه .

البند الثلاثون

إذا تقرر في الهيئة عدم قبول أحد النواب يصعد منها تقرير يلزم إعادة الانتخاب بلجته مع بيان الأسباب التي أوجبت ابطال انتخابه، وهذا التقرير يرسله رئيس المجلس إلى نظارة الداخلية .

الفصل الخامس في وظائف الأقسام والمجالس

البند الحادى والثلاثون

بعد تشكّل الأقسام على مقتضى البند ٢٥ من هذا النظام، ينتخب كل قسم من نفس أعضائه رئيساً ويعين له كاتباً من كتاب المجلس، وإن اضيق قلبان أو أكثر على طلب كاتب واحد فيقرع بين تلك الأقسام .

البند الثانى والثلاثون

يتمتع القلم بمنزلة لجنة من المجلس ويصح أن يقول عليه كل ما يجوز على المجالس.

البند الثالث والثلاثون

تكون المذاكرة بالأقسام في المواد التي تحوّلها الهيئة عليه، ولا تؤخذ الآراء فيه ما لم يكن ثلث أعضائه حاضرين .

البند الرابع والثلاثون

تكتب تقارير المذكرات في كل قسم بمعرفة كاتبه وملاحظة رئيسه، ويبين في تقاريره عدد الذين كانوا في القسم وقت المذاكرة .

البند الخامس والثلاثون

المجالس التي تحال عليها المشروعات والتقارير وغيرها ينتخب أعضاؤها من الأقسام وتكون مؤلفة إما من خمسة أعضاء بحسب واحد من كل قسم، أو من عشرة بحسب اثنين أو من خمسة عشر أى ثلاثة من كل قسم على حسب الأهمية و بمقتضى قرار الهيئة العمومية .

البند السادس والثلاثون

قبل أن ينتخب القسم من أعضائه واحداً أو اثنين أو ثلاثة لإحدى المجالس يتذاكر أعضاؤه مذاكرة ابتدائية في الأمر المحال على اللجنة، ثم ينتخبون المصو أو الأعضاء على حسب الأصول المعتبرة في فصل أخذ الآراء .

البند السابع والثلاثون

إذا طلب أحد النواب أن يكون انتخاب أعضاء اللجنة في الهيئة العمومية فاجراء ذلك يكون بقرار من الهيئة تجتمع فيه أكثرية الآراء .

البند الثامن والثلاثون

يصحح أن يحول عمل اللجنة في آن واحد مشروعان : على شرط أن يكون بين المشروعين نسبة أو اتصال .

البند التاسع والثلاثون

يشكل في بداية كل اجتماع سوى لجنة باقية الى آخر الاجتماع للنظر في المرافض التي تقدم للجلس وتكون هذه اللجنة مؤلفة من خمسة أعضاء .

البند الأربعون

يجتمع أعضاء كل لجنة عقب انتخابهم ويختارون من أنفسهم رئيسا ويعين لهم قلم المجلس كاتباً يحرر التقرير بنتيجة المذاكرة أو التحقيق، وكل اجتماع تعقده اللجنة تكتب في محضره أسماء أعضائها الحاضرين .

البند الحادى والأربعون

تقدم اللجنة تقريرها الى مقام الرئاسة فيخبر الرئيس الهيئة برورده اليه ، فان رامت الاكثرية تلاوته يقرأ ، ثم يطبع وتوزع نسخه على عموم النواب، ويجب أن يكون توزيع النسخ قبل الشروع في المذاكرة العمومية بيوم واحد على الأقل .

البند الثانى والأربعون

إذا كان أحد النواب عضواً في لجتين، فلا يجوز أن يكون عضواً بلجنة ثالثة إلا اذا كانت إحدى اللجنتين الأولىين قدّمت تقريرها .

البند الثالث والأربعون

النظام المرعى في الجلسات العمومية يكون نافذاً في الأقلام والجان في أوقات المذاكرة .

الفصل السادس في مشروعات القوانين واستدعاء تنظيمها

البند الرابع والأربعون

كل مشروع لأئحة أو قانون يرد من مجلس النظار يُخير الرئيس به الهيئة، فإن تقرر فيها تلاوته على علنا، وإلا حوّل إلى اللجنة التي تشكّل له بخير تلاوته في الهيئة.

البند الخامس والأربعون

متى ورد مشروع للأئحة أو القانون بأمر الرئيس بطبعه نسخا على قدر عدد التواب لتوزع عليهم فيتصفحونها أثناء مذاكرة اللجنة فيها .

البند السادس والأربعون

يعين لكل مشروع لأئحة أو قانون يرد من مجلس النظار لجنة من أعضاء المجلس تنظر فيه وتطلب من الحكومة ما تراه لازما من التعديلات والتشهير بواسطة رئيس مجلس التواب ثم تعرضه للهيئة على ما في المادة ٢٩ من اللائحة الأساسية .

البند السابع والأربعون

إذا بدا لواحد أو لجماعة من التواب طلب تعديل في مشروع محوّل على لجنة فعلى الطالب أن يكتب بذلك للرئيس تفصيلا، والرئيس يحوّله على اللجنة فإن لم تنظر إليه بعين الاهتمام فلصاحب الطلب أن يديه في الهيئة عند تلاوة المشروع فيها .

البند الثامن والأربعون

للذين يطلبون تعديل المشروع المحوّل حق الحضور في اللجنة وبيان ما يريدون ايضاحه، ولكن ليس لهم في اللجنة رأى معدود .

البند التاسع والأربعون

بعد ورود المشروع من اللجنة إلى رئاسة المجلس فإن كان مقبولا فالرئيس يأمر بطبع تقرير اللجنة عليه، وإن كان معقلا فيأمر بطبعه مع التقرير وتوزع نسخ منها على التواب، ثم تعين هيئة المجلس يوما للمذاكرة فيه .

البند الخمسون

المذكورة في المشروع تكون أولا إجمالية بمعنى أنه يتل في الهيئة العمومية ويجري المفاوضة على مجموعه ثم يسأل الرئيس الهيئة عن تلاوته فيما للذكورة الثانية بندا فيندا فإن أبت المذاكرة في البنود رفضا للمشروع من أصله تبين أسباب ذلك، و يعلن الرئيس أن الهيئة لم تقبل المشروع للأسباب المعينة، ثم يأخذ الآراء على تحويلها ثانية إلى اللجنة أوردته إلى النظارة مع بيان تلك الأسباب وبفعل بمقتضى رأى الأكثرية، ورأيها إذ أقر المجلس على التلاوة الثانية ففى مصادها يتل القانون بندا فيندا وينظر إلى أكثرية الآراء فى كل بند منه، فإذا اجتمعت الأكثرية على قبول جميع البنود يتل القانون فى المرة الثالثة إجمالا وتؤخذ الآراء على مجموعه .

البند الحادى والخمسون

قبل أخذ الآراء على قبول المشروع أو رده قطعيا، يجوز لكل واحد من النواب إبداء ملاحظات عموية فيه لتأييده أو رفضه .

البند الثانى والخمسون

إذا طلب تعديل المشروع أو أحد بنوده بعد تمام المذاكرة فيه بالهيئة العمومية أقل مرة لم تحويل ذلك الطلب إلى لجنة المشروع وطبعه نسخا بقدر عدد النواب لتوزعها عليهم قبل الشروع فى المذاكرة الثانية .

البند الثالث والخمسون

التعديل الذى يطلب فى أثناء المذاكرة الثانية على المشروع يكون على أعضاء اللجنة بيان أوجه القبول أو الرفض فيه، فإن تقرر فى الهيئة اعتباره يحول على اللجنة أيضا.

البند الرابع والخمسون

إذا زام واحد أو جماعة من النواب طلب وضع قانون جديد أو تعديل أحد القوانين الموجودة، فعلى الطالب أن يقدم للهيئة بواسطة الرئيس تقريرا يشتمل على بيان الأسباب الموجبة للطلب فيتلى ذلك التقرير فى الهيئة وتؤخذ الآراء على المذاكرة

فيه أولاً ، فإن أفرت الأكثرية على ذلك فاما أن تحوله الهيئة على لجنة مخصوصة وأما أن تبين وقتاً للذاكرة فيه بالجلسة العمومية .

البند الخامس والخمسون

إذا جرت المذاكرة على طلب القانون في الهيئة واجتمعت الأكثرية على قبوله فيحرر بذلك قرار من المجلس ويرسل من طرف رياسته الى جانب مجلس النظار ، وأما اذا حوّل الطلب الى لجنة فيسمع أولاً في الهيئة تقرير اللجنة ، ثم تؤخذ الآراء عليه ، فان قيل وكان بإيجاب الطلب يكتب قرار المجلس ويرسل الى مجلس النظار على الصورة المذكورة .

البند السادس والخمسون

مق تقرر في الهيئة رد طلب متعلق بوضع قانون أو تعديل قانون فلا تصح إعادة ذلك الطلب الى موضع البحث إلا بعد مضي شهر ونصف .

الفصل السابع

في قرار الاستعجال

البند السابع والخمسون

عند ورود مشروع القانون أو اللائحة الى مجلس النواب يجوز لكل من أعضائه وللنظار أيضاً أن يطلبوا اعتباره قانوناً مستعجلاً ، ويكون هذا الطلب مكتوباً مبين الأسباب الداعية اليه .

البند الثامن والخمسون

الرئيس ينهر الهيئة بطلب الاستعجال ويأخذ الآراء في ذلك ، فان اجتمعت الأكثرية على القبول يعطى القرار بتحويل المشروع الى اللجنة المختصة به لتتقرر فيه وتميده الى الهيئة بما يمكن من السرعة .

البند التاسع والخمسون

بعد رجوع المشروع المقرر استجباله من اللجنة المعنية له الى الهيئة العمومية
يقرأ في الهيئة قراءة واحدة، وتجري المذاكرة عليه في تلك القراءة بندا فبندا، ويقرر
أو يرفض حكما حكما .

البند الستون

اذا رفضت الهيئة طلب الاستجبال فالمذاكرة في المشروع يجري على مقتضى
الأصول المنصوص عليها في البند ٥١ من هذا النظام .

البند الحادى والستون

بعد المذاكرة في بنود المشروع المستعجل واحدا بعد واحد وأخذ الآراء على كل
بند منها بمفرده، تؤخذ الآراء على مجموع المشروع فان طلب فيه تعديل أو تصحيح
أو حذف أو زيادة يباد الى اللجنة المشكلة له .

البند الثانى والستون

عند اعادة المشروع المستعجل الى اللجنة تسرع في المخاطرة على التمديل المطلوب
فيه، ثم تعيده مصححا الى الهيئة، وبعد قراءته فيها تجرى المذاكرة في عباراته
الجديدة لافيه .

الفصل الثامن

في حفظ النظام ورعاية الانتظام

البند الثالث والستون

المعاملات الجزائية التى يمكن معاملة التواب بها من جهة الأمور المتعلقة
بالنباية تكون على ثلاثة أنواع : الأول الاخطار ، والثانى تقبيح مخالفة النظام ،
والثالث الاخراج من المجلس موقفا .

البند الرابع والستون

كل نائب وقع منه أمر من الأمور المنهى عنها في البند ٧ و ٨ و ٩ من هذا النظام أو خالف غير ما ذكر من أحكامه يصدر له الاخطار من جانب الرئاسة .

البند الخامس والستون

إذا صدر الاخطار لأحد النواب وهو يتكلم فظاهر الاقتناع ولكن وام التكلم لتبرئة ذمته فيؤذن له في ذلك .

البند السادس والستون

من تكلم بغير إذن وصدر له الاخطار بسبب ذلك ثم طلب الاذن للاحتراز يؤذن له عند ختام الجلسة، وللرئيس حق إعطائه هذا الاذن قبل الختام .

البند السابع والستون

إذا تين للرئيس أن كلام المتكلم غير كاف في تبرئة القمة أو الاجتناب، فله أن يستيق الاخطار ويأمر بإثباته في المحضر .

البند الثامن والستون

إذا تكرر الاخطار لأحد النواب مرتين في جلسة واحدة ثم وقع منه في نفس تلك الجلسة ما يخالف النظام مرة ثالثة، يطلب الرئيس من هيئة المجلس منعه عن التكلم في ذلك اليوم الى ختام الجلسة، ويتقرر قبول ذلك أو رفضه في الهيئة بطريقة النداء بالاسم من غير مذاكرة في نفس الموضوع .

البند التاسع والستون

جزاء تقبيح المخالفة للنظام هو عبارة عن الاخطار لمن يقع منه ما يوجب ذلك مع اخباره علناً بأن الهيئة قبحت ما صدر منه وقيد ذلك في محضر الجلسة .

البند السبعون

يحكم بجزاء التقبيح على كل نائب حكم عليه بالمنع عن التكلم كما في البند ٦٩ ، ولم يرجع الى المنهج المطلوب أو عومل بالاخطار ثلاث مرات في مدة أستبوع

واحد، أو أحدث لفظاً في الهيئة العمومية بتشويش الانتظام وقطع الكلام وإيجاد الاختلال، أو ثبت أنه البادئ بمقد اتفاق على عدم الحضور بالمجلس أو أنه احتقر جماعة من رفاقه وأغضبهم بأمور شخصية .

البند الحادى والسبعون

يحكم بالانحراج مؤقتاً من المجلس على كل نائب حكم عليه بجزاء التقييع ولم يظهر الاقهاد، أو ثبت أنه أخرى واحداً أو جماعة في الهيئة بخالفة النظام أو باحتقار جماعة آخرين من النواب أو بالازدراء الهيئة العمومية أو بالرئيس .

البند الثانى والسبعون

من حكم عليه من النواب بالخروج مؤقتاً من المجلس، فعليه أن يخرج من الهيئة العمومية حالاً، ثم يمنع من الحضور بها ثلاث جلسات .

البند الثالث والسبعون

كل من جزاء التقييع وجزاء الانحراج مؤقتاً من المجلس يحكم به في الهيئة باعطاء الرأى بطريقة النداء بالأسماء من غير مذاكرة في الموضوع ويحق لمن وقع الحكم عليه بهذا الجزاء تبرئة ذمته في الهيئة بنفسه أو بواسطة غيره من النواب .

البند الرابع والسبعون

ما يصدر به قرار الهيئة بخصوص كل من جزاء التقييع والانحراج المؤقت من المجلس يثبت في محضر الجلسة صريحاً .

البند الخامس والسبعون

إذا وقع من أحد النواب في هيئة المجلس جنة تخم المذكرة في الحال ختماً مؤقتاً ويستحضر صاحب اللجنة الى حجرة الرئاسة ويسأل هناك عن الكيفية بمحضر نائبي الرئيس ثم يحور بذلك تقرير يقدمه الرئيس الى هيئة المجلس لترى رأياً فيه .

الفصل التاسع

في الغياب عن المجلس

البند السادس والسبعون

من رام من النواب أن يتغيب عن المجلس لأمر لازم فعليه أن يطلب الإذن من الهيئة بواسطة الرئيس ولكن إذا عرض للنائب أمر مهم مستعجل فللرئيس أن يأذن له ابتداءً معتمداً في ذلك على تقرير يرسله النائب إليه متضمناً أسباب الطلب ومؤكداً ضرورته .

البند السابع والسبعون

إذا غاب أحد النواب بغير إذن ثلاثة أيام متوالية عد ذلك خطأ منه وأخطر عليه أول مرة وإن تجاوز المدة المعتبرة في استثنائه خمسة أيام بلا عذر موجب عد تجاوزه غياباً بغير إذن وكان موجبا للاختار .

البند الثامن والسبعون

من تولى تأمره عن المجلس ستة أيام من غير بيان عذر موجب لذلك في أول يوم الغياب أو ثانيه أو تجاوز مدة رخصة بعشرة أيام بلا موجب مهم يملن ذلك بادراج اسمه في الجريدة الرسمية .

البند التاسع والسبعون

إذا تمدى غياب النائب بعد هذا الإعلان عشرة أيام بلا سبب موجب يقبله المجلس منه يملن في الهيئة تقييد مخالفته للنظام وينشر ذلك في المحضر .

الفصل العاشر في الرئاسة والوكالة والحكامة

البند الثمانون

الرئيس هو الذى يعقد الجلسات ويدير حركة المذاكرات وله دون سواء حق الاذن في الكلام والأمر بأخذ الآراء وهو حافظ النظام وحافظ الانتظام ، فله وحده حق الاخطار وطلب تقرير الخزاء .

البند الحادى والتمانون

من وظائف الرئيس اجراء أمر الضبط والربط في دائرة مجلس النواب ، فالأما مورون المختصون بذلك وخدمة المجلس تاسون لادارته رأسا .

البند الثانى والتمانون

ليس للرئيس انفاذ أمر يبنى أن يكون مبليا على قرار من الهيئة بمقتضى هذا النظام وبموجب اللائحة الأساسية ما لم يصدر ذلك القرار .

البند الثالث والتمانون

لا يدخل الرئيس في مذاكرات الهيئة إلا بما يختص باعطاء الاذن في الكلام وإتنبه لمراعاة القانون وحفظ النظام على أنه هو الذى يقدم للهيئة التقارير و يسن انتهاء المذاكرة ويبين نتيجة أخذ الآراء .

البند الرابع والتمانون

كل خطاب أو تقرير أو طلب استيضاح يصدر من أحد النواب يبنى أن يكون موجها للرئاسة والرئيس يقدمه للهيئة ترى رأيها فيه .

البند الخامس والتمانون

لرئيس حق اعطاء الاذن في الغياب عن المجلس لمن يطلب ذلك من النواب على الشرط المعلن في البند ٧٧ من هذا النظام .

البند السادس والثمانون

لرئيس حق الملاحظة الأولى على قلم كتابة السر وتحرير المحاضر .

البند السابع والثمانون

إذا رام الرئيس التكلم في موضوع المذاكرة فعليه أن ينتقل من مقام الرئاسة الى كرسى النيابة ويولى مكانه أحد الوكيلين أو غيرهما من النواب ان كانا غائبين وبعد ابداء رأيه في الموضوع يعود الى مقام الرئاسة .

البند الثامن والثمانون

ليس للرئيس في المذاكرة رأى محدود إلا أن له حق الترجيع اذا اقتضت الآراء قسمين متساويين .

البند التاسع والثمانون

للكل متى ولى الرئاسة نفس الحقوق التي للرئيس وعليه الواجبات التي على الرئيس .

البند التسعون

للكل حق الملاحظة على تحرير محاضر الجلسات ولو لم يكونا في مقام الرئاسة .

البند الحادى والتسعون

على كاتب السر الأول وكاتب السر الثانى ادارة الأعمال الكتابية في المجلس وهما مسئولان عن تحرير المحاضر وتسجيل القرارات .

البند الثانى والتسعون

كل قرار أو محضر أو رقم يرسل من المجلس بتوقيع الرئيس أو أحد وكيه يبنى أن يكون عليه علامة كاتب السر الأول والثانى فان غابا فالرئيس يشار لاجراء ذلك واحدا من كتاب المجلس .

البند الثالث والتسعون

كاتب السر الأول هو الأمين على ختم المجلس والأوراق المتعلقة به .

البند الرابع والتسعون

سائر كتاب المجلس تابعون بإدارتهم لكتاب السر الأول وإن غاب فلكتاب السر الثاني، وكاتبيا السر تابعان للرئيس ومجموع الكتبة تحت ملاحظة الرئاسة .

البند الخامس والتسعون

كتاب السر الأول والثاني يحضران بالجلسات العمومية لفيد المذاكرات ولما أن يستحضرا مهمما من مختاران من كتبة المجلس ويكلفا من يشاءان منهم بتلاوة المحاضر والتقارير .

الفصل الحادي عشر

في مواد شتى

البند السادس والتسعون

يكون للمجلس سجل تنهت فيه خلاصة التقارير والطلبات والمواد التي تجري المذاكرة فيها ببيان ما تقر منها وما لم يتقرر وما لم يزل موقوفا للراجعة وقت لزوم وفي آخر كل اجتماع تستخرج خلاصة من هذا السجل وتطبع وتوزع على النواب .

البند السابع والتسعون

إذا أزم وجود بعض النواب في مكتب أو محل رسمي فالمليئة تعين عددهم ويختارهم بالاقتخاب .

البند الثامن والتسعون

متى استعفى النائب وقبل استغافه يرسل الرئيس ورقة ذلك الاستغفاء الى رئاسة مجلس النظر .

البند التاسع والتسعون

للمجلس حق تعديل هذا النظام بحسب مقتضيات الأحوال .

البند المائة

على رئيس مجلس النواب إيفاء أمرنا هذا .

مدربرای الاسماعيلية في يوم الخميس ٤ جاسنة ١٢٩٩

(الامضاء)

محمد توفيق

مَتَانُونُ الْإِنْتِخَابِ

الأمر العالي الخديوي الشامل لقانون الانتخاب الصادر
في ٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ هـ (٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ م)

نص القانون^(١)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ الموافق

٧ فبراير سنة ١٨٨٢

وبناء على ما فوّره مجلس النواب . وموافقة رأى مجلس النظر

نأمر بما هو آت

الفصل الأول

فيمن لهم حق الانتخاب

المادة الأولى

حق الانتخاب لكل مصري من رعايا الحكومة المحلية سواء كان مولوداً في مصر
أو متوطناً أقام فيها مدة لا تنقص عن عشر سنوات على شرط أن يكون بالغاً من
العمر إحدى وعشرين سنة كاملة وأن يدفع للحكومة من مال الضرائب أو الرسوم
المفوترة أيا كانت ما يبلغ خمسمائة قرش مبرى في السنة ولا يكون في حال من الأحوال
المعينة في المادة الرابعة والخامسة من هذه اللائحة .

قل من مجموعة الأوامر المالية الصادرة في سنة ١٨٨٢ طبع مطبعة بولاق في أواخر رجب سنة ١٣٠٢ صفحة ٢٨

المادة الثانية

من كان عليه من أرباب العائلات هذا المقدار من المال الأميرى عن أطيان أو عقارات يمتلكها وإن كانت مكلفة باسم غيره فله حق الانتخاب .

المادة الثالثة

- يثبت حق الانتخاب لمن يأتى ذكرهم ولو لم يكن عليهم المبلغ المفروض، وهم :
- (أولا) العلماء الحائزون رتبة التدريس أو المشهورون بصفة العالمية .
 - (ثانيا) القسس وسائر الرؤساء الروحانيين من المسيحيين .
 - (ثالثا) خاضعات الامرائيليين .
 - (رابعا) المدرسون فى المدارس الميرية والمكاتب الأهلية والحائزون للشهادات من المدارس العالية .
 - (خامسا) أرباب الوظائف الملكية سواء كانوا فى الوظائف أو متقاعدين .
 - (سادسا) ضباط العسكرية سواء كانوا فى الخدمة أو مستودعين أو متقاعدين .
 - (سابعا) وكلاء المرافعات (الألمركانية) المقبولون فى المجالس النظامية .
 - (ثامنا) الاجراءية والأطباء والمهندسون .

المادة الرابعة

المتهمون لدولة أجنبية لا حق لهم فى الانتخاب .

المادة الخامسة

يحرم من الانتخاب من يأتى ذكرهم، وهم :

- (أولا) الفاقدون للحقوق المدنية أو السياسية وهم الذين صدرت عليهم أحكام نهائية من المجالس النظامية بالاشتغال الشاقة أو الدينونة أو بالنفى أو الإقامة فى اللبان أو بالسجن ستة شهور بجنسية أو حكم عليهم بارتكاب سرقة أو خيانة أو احتيال أو إضاعة مال الأميرى أو انتهاك حرمة الآداب والأديان أو طردوا من الخدمة الميرية بحكم أو قرار من أحد المجالس النظامية .

(ثانياً) المحكوم عليهم بالسجن ثلاثة أشهر أو بفرامة تقوم مقام هذه المدة لوقوع مخالفة منهم فيما يتعلق بالانتخاب على مقتضى أحكام هذا القانون .

(ثالثاً) الذين حكم عليهم بالانحلال ولم يعيدوا شرف أسمائهم .

(رابعاً) الذين كانت لهم بيسوت للعب القمار أو الفحشاء أو خدموا في تلك البيوت .

الفصل الثاني

في دوائر الانتخاب

المادة السادسة

يكون لمصر مائة وخمسة وعشرون نائباً على مقتضى هذا التقسيم وهو : للقاهرة عشرة نواب، وللأسكندرية أربعة، ولكل من دمياط ورشيد والسويس نائب على حدة، وبورسعيد تابع دمياط والاسماعيلية الشرقية والغربية السويس . وللمدينة القليوبية أربعة : اثنان عن مركز فليسوب، وواحد عن كل من مركزى شبرا وطوخ . وللشرقية ثمانية : واحد عن بندر الزقازيق، واثنان عن مركز بلبيس، والبقية عن باقى المراكز . وللمدينة الدقهلية ثمانية : واحد عن المنصورة، واثنان عن مركز ميت غمر، والبقية عن باقى المراكز . وللمدينة المنوفية تسعة : اثنان عن شين ومركز سبك، واثنان عن مركز منوف، واثنان عن مركز مليج، وواحد عن أشمون، واثنان عن مركز تلا . وللمدينة الغربية أحد عشر : واحد عن طنطا، وواحد عن المحلة الكبرى ومنشود، والبقية عن التسعة المراكز لكل مركز نائب وكل مركز يتبعه بندره والبراس يتبع شربين . وللمدينة البحيرة خمسة : واحد عن مركز دمنهور وأبو حصص والبندر دمنهور، والبقية لباقي المراكز لكل مركز نائب . وللمدينة الجيزة أربعة : واحد عن بندر الجيزة وقسم البدوشين، والبقية عن باقى

الأقسام لكل قسم نائب . ولمديرية بنى سويف أربعة : أثنان عن قسم بنى سويف
وبندره ، وواحد عن قسم ببا ، وواحد عن قسم الزاوية . لمديرية الفيوم ثلاثة : واحد
عن البندر ، والأثنان الباقيان عن التقسيمين . ولمديرية المنيا سبعة : واحد للبندر ،
واثنان لقسم المنيا ، واثنان لقسم قلوينا ، وواحد للفشن ، وواحد لقسم بنى مزار .
ولمديرية أسيوط تسعة : واحد للبندر ، واثنان لقسم ملوى ، والبقية عن باقى
الأقسام لكل قسم نائب . ولمديرية جرجا سبعة : واحد عن بندر سوهاج ، واثنان
عن قسم طحطا والبقية عن باقى الأقسام ، ولمديرية قنا خمسة . واحد عن البندر :
والبقية عن ، الأقسام . ولمديرية اسنا أربعة : واحد عن البندر وقسمه ، وواحد عن
قسم السابية ، وواحد عن إدفو ومعاونة أسوان ، وواحد عن حلقة ، ويكون لقبائل
البربان ثمانية ثواب : اثنان من عرب المنيا ، واثنان من عرب البحيرة ، واثنان
عن عرب الشرقية ، وواحد من عرب القليوبية ، وواحد من عرب الفيوم .
ولمحافظات السودان ومديرياتها اثنا عشر نائباً .

ولا يجوز فى جميع الأحوال انتخاب نائب من مركز عن مركز آخر فى مديرية
واحدة ولا انتخاب نائب من مديرية عن مديرية أخرى عدا القاهرة والمدن
والمحافظات .

المادة السابعة

تحدد دوائر الانتخاب على مقتضى المادة السابقة وينشأ فى كل دائرة جدول
يتضمن أسماء الذين يحق لهم الانتخاب فى حدود تلك الدائرة .

المادة الثامنة

فى بلاد المديريات كل بلد يبلغ عدد الذكور من أهله خمسمائة نفس فما فوق
يكون له دائرة انتخاب تخصه ، والبلاد والمزب والكفور الصغيرة تضم جملة منها
بعضها الى بعض ، بحيث لا يكون الذكور من سكان الجملة أكثر من ألف نفس
فى دائرة واحدة ، وفى مصر والإسكندرية يكون لكل ثمن من أثمان المدينة
دائرة مخصوصة .

المادة التاسعة

يشكل في كل دائرة لجنة يناط بها تنظيم جداول الانتخاب وترتيبها لحصر أسماء الذين لهم حق الانتخاب وهذه اللجنة تكون في المديرية مؤلفة من خمسة من أكبر مشايخ حمصة وأكثرهم اعتقاداً ينتخبون رئيساً منهم، فإن لم يكن في البلد خمسة مشايخ فيشكل هذا العدد من كبار المزارعين فيه، وإن كانت دائرة الانتخاب لعدة بلاد متجاورة، فتألف بلحتها من خمسة من كبار مشايخ البلاد المجتمعة بمراعاة تعدادها، ومأذون الناحية التي فيها مركز اللجنة يحضر بها، وصرافها يؤدي في هذه اللجنة وظيفة الكاتب .

وفي مصر والاسكندرية تؤلف اللجنة في كل تمن من مندوب عن الحكومة، واثنين من الوجهاء، واثنين من التجار، وفي باقي المحافظات والبنادر التي ليس فيها مشايخ معتمدون تؤلف اللجنة من مندوب عن الحكومة، واثنين من الوجهاء واثنين من التجار .

وجميع هؤلاء يكون تعيينهم بمعرفة الداخلية في مصر والمحافظات في سائر المدن وفي كل من الحالين ينتخب رئيس اللجنة كاتباً لها .

المادة العاشرة

كل لجنة تثبت في جدولها أسماء الحائزين لصفات الانتخاب في جهتها والذين يكتبون في جدول اللجنة، هم :

(أولاً) المولودون في الدائرة المشكل فيها اللجنة .

(ثانياً) الذين هم مكتوبون في دفاتر الرسوم المقررة بتلك الدائرة منذ عام كامل .

(ثالثاً) الذين يترقبون في حدود الدائرة ويثبت أنهم مقيمون بها منذ سنة على الأقل .

(رابعاً) الذين لم يكونوا في حالة من تلك الأحوال ولكنهم يطلبون الاكتساب في جدول اللجنة ويثبتون اقامتهم في دائرتها عامين .

(خامسا) المقيمون بتلك الجهة لخدمة الحكومة .

وكذلك يكتب في جدول اللجنة من يتم له أحد هذه الشروط قبل انقضاء زمن الانتخاب وان لم يكن تم له عند ابتداء مدة الاكتاب .

المادة الحادية عشرة

اللجنة تعلن لأرباب الانتخاب في دائرتها أن يحضروا اليها في «ساعة عشرة أيام لتقيد أسمائهم في الجدول، وهذا الاعلان يعاق في المدن والبلاد على أبواب المعابد، وديار الحكومة ، وأشهر الأماكن التي يجتمع فيها الناس ، ثم يعلن عنه في الجرائد العربية المحلية .

المادة الثانية عشرة

يجب على كل لجنة أن تحرر جدولها من نسختين في خلال عشرة أيام تحصى من انقضاء الميعاد المذكور في البند السابق ، ثم تعاق احدى النسختين في أشهر نقطة بالدائرة وتحفظ الأخرى في مكتبها وتحرر بذلك محضرا يختم رئيس اللجنة عليه .

المادة الثالثة عشرة

ينشر خبر تعليق الجدول باعلانات تدرج في الجرائد وتلصق بالأماكن المبينة بالمادة (١١) مذكورا فيها أنه في مدة العشرة الأيام التالية لذلك التاريخ يجوز لكل شخص لم يتقيد اسمه في الجدول أن يطلب قيده من اللجنة ويحق لكل منتخب أيضا أن يطلب محو أى اسم كتب في الجدول بلا حق أو إثبات أى اسم أغفل بلا موجب .

المادة الرابعة عشرة

ترسل صورة من جدول الانتخاب والمحضر الدال على حصول الاعلان والتعليق والحفظ حسب المذكور في المادة (١١ و ١٢ و ١٣) الى مدير الاقليم بواسطة المراكز والأقسام أو محافظ الجهة ، وفي مصر الى ناظر الداخلية فان لم تكن مستوفاة الشروط ، فلكل منهم الفاء العملية السابقة والأمر بإعادتها على وفق النظام بعد وصولها اليه بخمسة أيام لا أكثر .

المادة الخامسة عشرة

يحق لكل منتخب أن يطلع على الجداول المحفوظة ويستنسخها .

المادة السادسة عشرة

الطلبات التي تقدم الى القومسيون تكون مكتوبة فان كانت متعلقة بمحو اسم مفيد فينبغي أن تكون مشتملة على الأسباب التي يستند الطالب اليها .

المادة السابعة عشرة

يكون لكل لجنة محيل لقييد الطلبات التي تقدم اليها بحسب تواريتها وكاتب اللجنة يعطى وصولا باستلام كل طلب منها .

المادة الثامنة عشرة

تنظر اللجنة في الطلبات عند ورودها اليها وتصدر فيها حكما في مدة خمسة أيام وكل قرار منها يبنى أن يعلن مكتوبا في خلال ثلاثة أيام لدوى الشأن المحكوم فيه بأما كنهم .

المادة التاسعة عشرة

إذا اعترض على قيد اسم منتخب أو محته اللجنة مباشرة فيلزم إخبار صاحب الاسم بذلك وله حينئذ أن يقدم للجنة رقعة للاعتراض واعتراضه على محو الاسم .

المادة العشرون

اللجنة تحكم في الطلبات حكما نافذا إلا أن هذا الحكم يمكن استئنافه الى المجلس المحلى التابعة له جهة اللجنة .

المادة الحادية والعشرون

متى صحح جدول الانتخاب يرسله رئيس اللجنة الى مدير الجهة أو محافظها بواسطة ناظر القسم أو مأمور المركز، وفي محروسة مصر الى ناظر الداخلية .

المادة الثانية والعشرون

الذين يدخلون أسمائهم في جداول الانتخاب أو يحملون ذلك بتصريحات كاذبة أو شهادات مزورة والذين يستعملون هذه الوسائط لاثبات اسم آخر أو محوه

ومن طلب الاكتاب وناله في جدولين أو عدة جداول ، جميع هؤلاء وشركاؤهم في هذه الأحوال يعاقبون بالفرامة من مائة قرش الى مائتي قرش أو بالمحبس من خمسة عشر يوما الى شهرين .

المادة الثالثة والعشرون

من تمكن من إعطاء رأيه بالوسائل المنتهى عنها في البند السابق أو باتصال اسم غيره من المتخفين يعاقب بالفرامة من مائتي قرش الى ستمائة قرش أو بالسجن من شهر الى ثلاثة أشهر ، وبمثل ذلك يعاقب من يتخف في عدة دوائر لورود اسمه في أكثر من جدول واحد بسبب من الأسباب السابقة .

المادة الرابعة والعشرون

المكلف بأخذ أوراق الانتقاب أو تعدادها أو فحصها إذا أخفى شيئا منها أو أضاف إليها أو بدل فيها أو قرأ غير المكتوب يعاقب بالفرامة من ألف وثمانمائة قرش الى ألفين وثمانمائة أو بالسجن من ستة أشهر الى سنة ، وبمثل هذا العقاب يقع على من يكلفه أحد المتخفين بكتابة رأيه فيكتب غير الاسم المعين له .

المادة الخامسة والعشرون

من يأخذ أو يعطى بأنه يأخذ رشوة أو هدية ليعطى رأيه أو لينتفع من إعطاء الرأي يعاقب بالفرامة من مائتي قرش الى ستمائة قرش أو بالسجن من شهر الى ثلاثة أشهر ، وبمثل هذا يعاقب من يقبل الوعد بخدمة أميرية أو خدمة خصوصية لذلك القصد .

المادة السادسة والعشرون

من اضطر أحدا من أرباب حق الانتخاب الى عدم إعطاء رأيه أو الى إعطائه بحسب هواه بالصف أو التحويل طليه بالاضرار به أو بأحد من ذويه يعاقب بالفرامة من ألف وثمانمائة قرش الى ألفين وثمانمائة قرش أو بالسجن من ستة أشهر الى سنة .

المادة السابعة والعشرون

من مس أوراق الانتخاب بمعنى الأخذ أو الإضافة أو التبديل قبل فتح صندوقها بالطريقة الرسمية سواء كان من أعضاء اللجنة أو من المكلفين بحراسة الصندوق يعاقب بالسجن من سنة أشهر الى سنة .

المادة الثامنة والعشرون

إذا كان المرتكب لجناية أو جنحة مما سبق بيانه تقلّم له ارتكابه غيرها من نوعها فيعامل بأكبر درجات العقاب أو الغرامة المذكورة في البنود السابقة .

المادة التاسعة والعشرون

ان كان المرتكب لشيء من هذه الجنايات والجنح المذكورة من مستخدمي الحكومة فيكون عقابه مضاعفا في كل حال .

المادة الثلاثون

الجنايات والجنح المنصوص عليها في هذا القانون تنظر في المجالس المحلية .

المادة الحادية والثلاثون

الحكم الصادر بجناية أو جنحة مما ذكر لا يوجب بحال ما إبطال الانتخاب بعد ثبوت صحته لدى المعينين لتلك على مقتضى الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة الثانية والثلاثون

ورقة الآراء التي وقعت فيها إحدى الشبهات المنوّه بها في البنود السابقة لا تعد والصندوق الذي تمس أوراقه على ما في المادة (٢٧) يعاد الانتخاب في دائرته .

الفصل الثالث في الانتخاب الابتدائي

المادة الثالثة والثلاثون

ينتخب الذين لهم حق الانتخاب في كل دائرة واحدا من كل مائة منهم على شرط أن يكون بالغاً من العمر خمسا وعشرين سنة بالأقل، والذي يقع عليهم الانتخاب على هذه الصورة هم الذين ينتخبون النواب .

المادة الرابعة والثلاثون

الكسور في عقود المئات لا تكون معتبرة في هذا الانتخاب إلا إذا تجاوزت الخمسين .

المادة الخامسة والثلاثون

لا ينتخب من له حق الانتخاب إلا في دائرة واحدة ولو تخذ اسمه في عدة جداول .

المادة السادسة والثلاثون

مق أعطى المنتخب رأيه في انتخاب أحد فلا يجوز له أن يبدل عنه الى غيره .

المادة السابعة والثلاثون

ناظر الداخلية بمصر والمديرون والمحافظون يحددون عدد الذين يلزم انتخابهم في كل دائرة بالانتخاب الابتدائي، ويمنون اليوم الذي يحصل فيه هذا الانتخاب، ويشعرون بذلك رؤساء الجنات بواسطة مأموري المراكز والأقسام، وفي مصر بواسطة الضبطية ليعلموه لمن لهم حق الانتخاب قبل اليوم الممن بخمسة أيام لا أقل .

المادة الثامنة والثلاثون

تمقد جنات الجداول في اليوم الذي يمينه المدير أو المحافظ أو ناظر الداخلية كما في البند السابق، وتشرع في إجراء عملية الانتخاب الابتدائي المذكور .

المادة التاسعة والثلاثون

الانتخاب الابتدائي يحصل في يومه المعين على شرط أن يكون الحاضرون في كل دائرة ممن لهم حق الانتخاب أكثر من نصف مجموعهم، وكل أحد منهم يختار من أرباب الانتخاب البالغين من العمر خمسا وعشرين سنة بالأقل أشخاصا بقدر العدد اللازم، وفي هذا الانتخاب تكنى الأكثرية النسبية، وإذا تساوت الآراء يقرع بين المتساويين .

المادة الأربعون

على المحافظين في الثغور ومأمورى الضبطية في مصر ومأمورى المراكز والأقسام في الأقاليم أن يصدق كل منهم على صحة الانتخاب الابتدائي في جهته، فإن كان غير كامل الشروط فعليه أن يرسم باعادته مع بيان أوجه عدم الصحة فيه، وإن كان صحيحا يقيد الذين صار انتخابهم به في جدول عمومي بجهته يتضمن أسماء الذين وقع الانتخاب الابتدائي عليهم بمر متسلسلة على تلك الأسماء .

المادة الحادية والأربعون

جدول الانتخاب الابتدائي العمومية تحفظ في مصر بالضبطية، وفي الثغور بالمحافظات ويرسلها مأمورو المراكز والأقسام الى المديريات لتحفظ فيها .

المادة الثانية والأربعون

مأمور والضبطية بمصر، والمحافظون بالثغور، والمديرون بالأقاليم، يرسلون الى كل من كتب اسمه في الجدول العمومي تذكرة بمرته المقيدة فيه معينا بها اليوم والمكان الذي يحصل فيه الانتخاب الاتنهاى أى انتخاب التواب، وهذه التذكرة تقوم مقام ورقة التنبيه عليه بالحضور .

الفصل الرابع في الانتخاب الاتهائي

المادة الثالثة والأربعون

يكون في كل مديرية وكل مركز محافظة وفي مأمورية الضبطية بمصر دائرة للانتخاب الاتهائي .

المادة الرابعة والأربعون

يصدر الأمر العالي باجتماع الدوائر الانتخابية قبل يوم الانتخاب الاتهائي بعشرة أيام لا أقل .

المادة الخامسة والأربعون

لا يجتمع في دوائر الانتخاب الاتهائي غير أربابه ، ولا يسوغ لؤلؤه أن يشغلوا وهم في تلك الدوائر بما يخرج عن موضوع الانتخاب .

المادة السادسة والأربعون

يكون إجراء الانتخاب بحضور مدير الجهة أو محافظها أو مأمور الضبطية بمصر أو من تعينه الحكومة سواهم بصفة مندوبين عن الحكومة وحضور قاضي الجهة أيضا ، ولا يكون له رأى يحسب ، ويشكل له في كل دائرة لجنة مؤلفة من ثلاثة من المنتخبين بينهم مندوب الحكومة وأربعة آخرين بينهم باقى المنتخبين ، وتكون هذه اللجنة تحت رئاسة المندوب ، ولها كتاب من أعضائها .

المادة السابعة والأربعون

يشرع في عملية الانتخاب في اليوم والمكان المعينين له بعد تشكيل اللجنة على الوجه المعين في البند السابق ، على شرط أن يكون الحاضرون من أرباب الانتخاب أكثر من نصف مجموعهم ، فان لم يزد العدد على النصف أجلت الجلسة ليوم آخر .

المادة الثامنة والأربعون

يتدئ رئيس اللجنة عملية الانتخاب بتلاوة نص المادة (٦٧) من هذا القانون على المنتخبين، وتبين الطريقة الواجبة الاتباع في هذا الانتخاب .

المادة التاسعة والأربعون

يكون في دائرة الانتخاب الانتهاء بالمديرية صناديق لجمع الآراء بمقدار عدد المراكز والبنادر التي لها نواب معينون ، وأهل كل مركز أو بندر يضعون أوراق انتخابهم في الصندوق المعين لهم .

المادة الخمسون

إذا اعترض أحد المنتخبين على حق غيره في الانتخاب قبل ابتدائه فاللجنة تتناكر بالحال في ذلك الاعتراض، وتصدر فيه قرارا يكون نافذا الا اذا لم يصتق مجلس التواب عليه .

المادة الحادية والخمسون

على رئيس اللجنة أن يقيم فيها أمر النظام، فان خالف الحاضرون حكم المادة (٥٤) من هذا القانون ولم يعدل عن ذلك بعد التنبيه، فله أن يفض الجمعية ويمن يوماً آخر للانتخاب وأن تعذر نفوذ حكمه في ذلك، فله أن يستعين على اخاذه بقوة من المديرية أو المحافظة أو مأمورية الضبطية .

المادة الثانية والخمسون

ينبغي أن يكون في اللجنة حال الانتخاب خمسة من أعضائها على الأقل والرئيس والكتاب يحسبان من هؤلاء الخمسة ، فان لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكمل من المنتخبين الحاضرين ، وإن غاب الرئيس فأحد الأعضاء يقوم مقامه بانتخاب اللجنة وإن غاب الكتاب فالرئيس يمين مكانه أحد المنتخبين الحاضرين .

المادة الثالثة والخمسون

يجب على اللجنة أن تبين أسباب الحكم في قراراتها المتعلقة بعملية الانتخاب ويكون حكمها نافذا على ما في مادة (٥٠) من هذا القانون، وتحصل مذاكرتها سرا ولكن رئيسها يتلو القرار علانية .

المادة الرابعة والخمسون

قرارات اللجنة تكون بأغلبية الآراء، فإذا تساوت فرأى الرئيس يكون مرجحا وإشار إلى ذلك بالمحضر .

المادة الخامسة والخمسون

محضر اللجنة يكون مشتملا على جميع الطلبات والآراء وتضم إليه الأوراق المتعلقة بذلك بعد أن يهتم الرئيس عليها .

المادة السادسة والخمسون

تؤخذ آراء المنتخبين في خلال سبع ساعات من اليوم المعين للانتخاب .

المادة السابعة والخمسون

تبتدى أعضاء اللجنة إعطاء آرائهم ثم يلى جدول الأسماء، وكل منتخب من الحاضرين يعطى ورقة رأيه عند تلاوة اسمه، فيشار إلى جانب الاسم بما يفيد إعطاء الرأى، فإن ذكر اسم ولم يعط صاحبه رأيه أعيدت تلاوة اسمه ثانية، ومن لم يقدم رأيه بعد هذه القراءة الثانية فلا يمنع من تقديمه إلى آخر الوقت المعين لأخذ الآراء، فإن مضى الوقت ولم يبد رأيه سقط حقه في الانتخاب، وكيفية إعطاء الرأى أن يكتب أسماء أشخاص ممن تتوفر فيهم شروط النيابة بقدر المدد المطلوب انتخابه في تلك الدائرة .

المادة الثامنة والخمسون

يجب على كل منتخب أن يقدم للجنة التذكرة التي دعى بها إلى الانتخاب على ما في المادة (٤٣) من هذا القانون، ومن أخضع تذكرته لفرقة أعضاء اللجنة له قفى عن التذكرة .

المادة التاسعة والخمسون

كل مشخب يقلّم رأيه مكتوباً في ورقة مطوية ، وهذه الورقة توضع في صندوق الانتخاب بيد كاتب اللجنة على سرأى من سائر أعضائه ، وهذا الصندوق يكون مغنوماً بختم اللجنة ومفتاحه بيد الرئيس .

المادة الستون

الرأى الموقوف على شرط باطل .

المادة الحادية والستون

مضى تم أخذ الآراء من الحاضرين يعلن رئيس اللجنة بانتهاء عملية الانتخاب ثم يأخذ في تحقيق عدد الذين أعطوا آراءهم ، وبعد ذلك يفتح الصندوق وتعدّ أوراق الآراء وتفرض بعد تطبيقها على عدد المشار إلى جوانب أسمائهم بما يفيد إعطاء الرأى .

المادة الثانية والستون

لا يكون الانتخاب صحيحاً ما لم تجتمع عليه أكثرية الآراء المطلقة من الحاضرين وإذا تساوت الآراء لشخصين فريئس اللجنة يقرع بينهما .

المادة الثالثة والستون

رئيس اللجنة يبين للحاضرين أسماء الذين تم لهم الانتخاب .

المادة الرابعة والستون

يتم أعضاء اللجنة قبل انفضاضها على محضر الانتخاب ، ثم يرسل هذا المحضر وما يتعلق به من الأوراق الى نظارة الداخلية في خلال ثمانية أيام من تاريخ جلسة الانتخاب ، وتحفظ نسخة منه ومن الأوراق المذكورة مصدقاً عليها من الأعضاء في المديرية أو المحافظة وفي مأمورية الضبطية بمصر .

المادة الخامسة والستون

بعد ورود محضر الانتخاب الى ناظر الداخلية فهو يرسل الى كل من النواب اشعارا بمحمول انتخابه ليحضر بذلك واشمارا الى مجلس النواب، ولا يكون بين ورود المحضر وصدور الاشعار أكثر من سبعة أيام .

المادة السادسة والستون

على ناظر الداخلية أن يرسل جميع الأوراق المتعلقة بالانتخاب الى رئيس مجلس النواب أتراجتماعهم، ولهذا المجلس دون سواه أن يحكم حكما بتأ بصحة انتخاب أعضائه أو عدم صحته، وبعد تحقيق الانتخاب في مجلس النواب يصدر لكل نائب أمر عال بكونه متخبا للنيابة خمس سنين .

الفصل الخامس

فيمن يكون صالحا للانتخاب

المادة السابعة والستون

يصح انتخاب كل شخص بلغ من العمر خمسا وعشرين سنة فما فوق أيا كان محل تولته في مصر، على شرط أن تجتمع فيه الصفات المطلوبة في حق الانتخاب، ويكون ساريا عليه أحكام قوانين البلاد بما فيها القرعة العسكرية، ويكون عارفا بالقراءة والكتابة معرفة كافية .

المادة الثامنة والستون

لا تجتمع وظيفة النيابة مع وظيفة ملكية أو جهادية، وإذا وقع الانتخاب على أحد المستخدمين فلا يقبل نائباً إلا بعد استقائه .

المادة التاسعة والستون

من تم له الانتخاب في عدة دوائر فله أن يختار واحدة منها، ويعلن ذلك لمجلس النواب في خلال ثمانية أيام تمضي من تحقيق الانتخاب، فان تأخر من ذلك فالمجلس يقرع عليه بين تلك الدوائر .

المادة السبعون

إذا خلا محل أحد من النواب ففي الحال يصدر الأمر بانتخاب غيره لمكانه على الشروط المقررة في هذا القانون، وفي الانتخابات العمومية يجوز تكرار انتخاب النواب السابقين أو بعضهم .

المادة الحادية والسبعون

لمجلس النواب دون سواء حق قبول الاستعفاء من أعضائه ، ولكن إذا رام أحد النواب الاستعفاء في غير مدة الانقضاء فلنظارة الداخلية أن تقبله منه بواسطة رئيس المجلس .

المادة الثانية والسبعون

أحكام هذا القانون تجرى على الذين يتخون بعد صدوره فقط .

المادة الثالثة والسبعون

لمجلس النواب حق التعديل في هذه اللائحة بالاتحاد مع مجلس النظار .

المادة الرابعة والسبعون

كل أمر يخالف أمرنا هذا فهو لاغ .

المادة الخامسة والسبعون

على ناظر داخلينا انفاذ أمرنا هذا .

صدر بمرأى حابدين في ٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ (٢٥ مارس سنة ١٨٨٢)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

محمود سامي

تقرير^(١)

مقدم من حضرة عطوفتولو اسماعيل راغب باشا الى الحضرة
الضخيمة الخلدوية في ٢ شعبان سنة ١٢٩٩ هـ (١٨ يونيو
سنة ١٨٨٢ م) بعرضه الأصول التي تعتبرها الهيئة المشكلة تحت
رياسته أساسا لمجموع اجراءاتها

مسولاي :

توجهت الى حناية عظمتكم لمعهدكم الى بتشكيل هيئة نظارة جديدة فأول واجب
علي أن أعرض على مسامعكم الشريعة الأصول التي تعتبرها الهيئة المشكلة تحت
رياستنا أساسا لجميع إجراءاتها فأعرض أن حالة القطر المصري قد أخذت أشكالاً
متنوعة في أزمنة متقاربة بالنسبة للأمور المالية والإدارية ، غير أن الحكومة قد
تقررت فيها أصول واجبة الرعاية في جميع الأحوال ، ولها أصول يلبي تقريرها
في المستقبل على قواعد واضحة أيضاً ، أما الأصول المقررة الواجبة الرعاية فهي
القرمانات السلطانية العلية الشأن ، والأوامر الصادرة في تنظيم المالية ، والكفالات
الماخوذة لتسهيل سداد الديون المنتظمة والطرق التي اتخذت لتسديد الديون السائرة
ووجود قلم المراقبة على حدوده المذكورة في الأمر الكريم الصادر بتحديثها وجميع
ما حواه قانون التصفية وتأسيس مجلس النواب بلائحته الأساسية والانتخابية
الصادر عليهما الأمر العالي باعتمادهما وجميع العهود والمواثيق الدولية ، بقمع هذه
الأصول الثابتة التي روعيت قبل الآن بكمال الضبط ستراعى في هيئة النظارة

(١) نقل من مجوعة الأوامر العالية الصادرة في سنة ١٨٨٢ طبع مطبعة بولاق في أراقل رجب

البلدية بناية البقرة، بل ان هذه الهيئة ستأخذ بجميع الأسباب الموجبة لتثبيت هذه الأصول وتحمية جانبها، فانها ترى في ذلك توفيقاً بين المصالح يعود على البلاد بأجل المنافع، وأما الأصول التي يجب بذل الجهد في ترتيبها على قواعد أساسية موافقة للأصول الثابتة توضع باشتراك هيئة النظارة مع مجلس النواب وتصدق عظمكم فهي الأصول الأساسية التي تعين حقوق الحكام والمحكومين من كل صنف والقوانين الادارية والقضائية وتنظم حالة الادارة والقضاء على وجه يلائم مصالح البلاد ويحفظ لها صورتها المدنية، فهذه الأصول ستأتى على ما في الوسم لاصلاحها، ومنها ما نخصه بالذكر لضرورة الحوادث التي طرأت على البلاد أخيراً، ويتبدئ العمل به من أول يوم يستلم فيه النظار وظائفهم، وهو .

(أولاً) أن يصدر مرسوم عمومى يعلن في الجرائد الرسمية باللغتين العربية والفرنساوية من كل من عليه مسئولية أوله اشتراك في الحوادث الأخيرة، وهذا مما المشتركين والمسؤولين في حادثة سكتندرية وفي المواد الحقوقية فلا يشملهما المرسوم .

(ثانياً) لا يعامل أحد بجزاء ما إلا بعد محاكمته في مجلس بمقتضى القانون وصدور الحكم عليه .

(ثالثاً) لا تجرى مخابرات في المصالح السياسية من مأمورى الحكومة مع أحد وكلاء الدول بالقطر المصرى إلا من طرف ناظر خارجية حكومتكم فقط، وعليه أن يستشير مجلس النظار في الأمور المهمة، وأن حصلت مخابرة من أحد المأمورين فلا تعتبر ولا يمتد بها .

(رابعاً) الأوامر التي تصدر بالأجراء والعمل يكون امبارها على موجب الديكتاتورى العالى المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

ومما نرى الاهتمام به واجباً علينا إيجاد الوسائل لتوسيع دائرة المعارف والصنائع وتحسين أحوال الزراعة والتجارة، وكل ما يعود على البلاد بالثروة، فهذه يا مولاي

هى المبادئ التى يكون عليها العمل من هيئة نظارتكم الجديدة ولا ريب فى أنها تكون كافية لأهالى الديار المصرية بأتم الفوائد، وأن لى وثوقا تاما بأن الدول العظيمة ستعد هذه الأصول ضامنة للراحة والمجدد الأبدىين، وإن جميعها ستساعدنا كل المساعدة على القيام برعايتها خصوصا دولتنا العلية العثمانية التى لا يسرها إلا أن ترى أهالى أوطاننا فى أرغد ميس ورفاهية بال، فإن حسن لدى مولاي ما أو صفته فى هذا البيان فليحسن بالتعميدى على هذا التقرير، وإنى لعظمكم البعد الخاضع والخادم المتواضع م

فى ٢ شبان سنة ١٢٩٩

(الامضاء) اسماعيل راغب

إرادة مسنية^(١) صادرة لعطوفتو لرئيس مجلس النظر راغب باشا في ٤ شعبان سنة ١٢٩٩ هـ (٢٠ يونيو سنة ١٨٨٢ م) بالتصديق على الأصول التي تعتبرها الهيئة المشكلة أساسا لجميع إجراءاتها

عزيزى راغب باشا :

إنه لو توفى السام فى فطنتكم واعتادى على حسن دراستكم قد كلفتكم فى هذا الوقت المهم بتشكيل هيئة نظارة جديدة تحت رياستكم يحصل بها الثقة فى هذه الأحوال الحاضرة، فأجتم لذلك ورفعت اليها بيان مبادئ هذه الهيئة، وهى اقرار الأصول المقررة الواجبة الرعاية بمقتضى القرارات السلطانية العلية الشأن والأوامر المتعلقة بانتظام المالية والكفالات المأخوذة لتسهيل سداد الديون المنتظمة والطرق التى اتخذت لتسديد الديون السائرة ووجود قلم المراقبة على حدوده المقررة، وجميع ما حواه قانون التصفية ولوائح تأسيس وانتخاب مجلس النواب وجميع اليهود والموائيق الدولية مع اشتراك هيئة النظر مع مجلس النواب فى ترتيب أصول على قواعد أساسية موافقة لأصول الثابتة، وبصديقنا عليها تكون أصولا سياسية تمين حقوق الحكام والمحكومين من كل صنف، والقوانين الادارية والقضائية وتنظم حالة الادارة والقضاء على وجه يلائم مصالح البلاد ويحفظ لها صورتها المدنية، ثم ومن تلك المبادئ ما يتبدأ العمل به من أول يوم يستلم فيه النظر وظائفهم وهو :

(أولا) إصدار عفو عمومى ليعان فى الجرائد الرسمية بالفتتين العربية والفرنساوية عن كل من عليه مسئولية أوله اشتراك فى الحوادث الأخيرة، هذا المسؤولين والمشاركين فى حادثة الاسكندرية وفى المواد الحقوقية فلا يشملها العفو. (ثانيا) لا يعامل أحد بجزاء ما إلا بعد محاكته فى مجلس بمقتضى القانون وصدر الحكم عليه .

(١) نقل من مجرمة الأوامر المالية الصادرة فى سنة ١٨٨٢ طبع مطبعة بولاق فى أرايل دجب سنة ١٣٠٢ صفحة ٤٩

(ثالثاً) لا تجرى مخابرات في المصالح السياسية من مأموري الحكومة مع أحد وكلاء الدول بالقطر المصري إلا من طرف ناظر الخارجية فقط ، وعليه أن يستشير مجلس النظار في الأمور المهمة ، وإن حصل مخابرة من أحد المأمورين فلا تعتبر ولا يعتد بها .

(رابعاً) الأوامر التي تصدر بالأجرامت والعمل يكون إصدارها على موجب الذكرى المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ لآخر ما أوصتوه عن وجوب الاهتمام في وسائل اتساع المعارف والصنائع وتحسين أحوال الزراعة والتجارة وكل ما يسود على البلاد بالثروة ، وحيث أن هذه المبادئ التي يستمونها هي أساس أنكارنا لما في ذلك من الوسائل والوسائط الموصلة لأسباب العمران وسعادة البلاد، فأبلى بال العناية الإلهية وحسن مساعي الهيئة الجديدة إجراء كل ما يعود بالفائدة وانتظام الأحوال، نسأله التوفيق والتجاح ما

محمد توفيق

مذكورة :

بعد أن انتهت الثورة العرابية على نحو ما هو مفصل في كتب التاريخ ، واحتلت العساكر الانكليزية القطر المصري ، قررت الحكومة البريطانية في أواسط سنة ١٨٨٢ تدب بجناح اللورد دوفرين سفيرةا وتنتد في الاسفانة للوجه الى مصر ، وتقدم تقريرها عمن يجب عمل من الاجراءات اللازمة لاصلاح نظام الحكومة المصرية ، وتنظيم امور البلاد على ما تقتضيه المصلحة الانكليزية . فوصل الى مصر في يوم الثلاثاء ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ وابتدأ القيام بمهمته بعد مقاومة الخديوي والنظار واستطلاع أحوال البلاد، فجمع معلومات ومقترحاته في تقرير مطول أرسله الى اللورد جرايفسل وزير خارجية بريطانيا في ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ ، فوصل اليه في الرابع عشر من هذا الشهر . كما أبلغه الى دبلوماسه هريف باشا رئيس مجلس النظار بمطلب مؤرخ في ٢٩ أبريل سنة ١٨٨٣ وقد أشار فيه ضمنا بضرورة إنشاء مجلس النواب المصري واستبدال نظام تشييل به يؤلف من ثلاث هيئات — الهيئة الأولى مجلس المديرية . والهيئة الثانية مجلس شورى القوانين ، والهيئة الثالثة الجمعية العمومية . وبالتمية لأهميه قد تشرنا الجزء الذي أشار فيه بإنشاء النظام التمثيل في الصفحات الآتية مع وثائق القانون النظام المصري ، وقانون الانتخاب الصادرين في أول مايو سنة ١٨٨٣

[المؤلف]

مَجْلِسُ الْقَوَانِينِ وَالْجَمْعِيِّينَ

١٨٨٣ - ١٩١٣

ترجمة كتاب جناب اللورد دوفرين الى صاحب الدولة محمد شريف باشا
رئيس مجلس النظار في ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٣ بشأن التقرير الذي
أعده لتنظيم الديار المصرية

عزيمى شريف باشا :

أشرف بأن إيست اليكم قبل مبارحتي مصر التقرير الذي أعدته في تنظيم
الديار المصرية . ولقد كان لي أن أقتصر على تقديمه اليكم ككتاب رسمي لو لم يكن
بيننا من العلائق الودادية ما أرشدني الى طريقة أخرى في تقديمه ، فأتيت أن بلغكم
إياه مصحوبا برقيم خصوصي ، فتمكنت إذ ذاك من اغتنام الفرصة لأن أبدي لكم
آرائى الناتية من غير تعرض لمسئولية حكومة جلالة الملكة .

وفي مأمولى أن تستوه عبارة عرب الآراء التي تبادلناها فيما حصل بيننا من
المقابلات المدينة والمداولات التي بدلنا فيها الجهد ، وتحسبوه بيانا للهمة المشتركة التي
اشتغلنا بها . على أنه لا يخال لي أن أعتقد أن تكون دولتكم أوزملاؤكم مسئولين عن
جميع الأمور والآراء المندرجة في ذلك التقرير الشامل لعملة مواضيع ، ولكن نظرا
لكون ما فيه من المشورات ذات الأهمية العظمى مبني على معلومات وأمر صادرة عن
عظيم اختباركم السياسى واختبارهم ، وعن معرفتكم أحوال البلاد معرفة مستكيلة ، فن

أجل ذلك أراقى سعيدا بأن أعترف بفضل ذوات تنظيمكم سيجعلون مصر مديونة لهم بالمنافع التي تنجم من مشروع ذلك الإصلاح، ولقد كنتم داعاء، يا عزيزى الباشا، نصير الحزبية وظهيريها، ولسان حال مصر الصادق في آمالها وأمانتها السياسية، ومكتشوفون من أن آيين للحكومة البريطانية الطريقة التي توصل مصر الى النجاح، ولقد دأبتم على عمل شرعتم فيه من زمن طويل تحت حماية الحضرة الخديوية ورومايتها، غير أنى آسف جدا من كوفى التزمتم العود الى الاستانة، ولم أبق معاينا التنفيذ التدريجي لتلك الطرق التي أعدت بنافية من الحكمة، والتي لا تلبث أن توصل مصر الى مقام الملل وتبليها الطمانينة وانخير السياسى .

فيم اننا في الواقع لسنا الا في بداية عصر جديد، والاصلاحات التي أبدأتها كأنا قد كشفت لنا الجباب عن فساد المنهج القديم الذي يلزمنا البقاء عليه مدة ما، غير أنى أهتمكم مع ذلك بما تم من النجاح، فقد زال الاضطراب المعنوى الذي نشأ عن الحوادث الأخيرة، واستقرت الراحة التامة في مصر جميعها، وأيضا فان الذين تبعوا نجاح تنظيم الجيش قد شهدوا النتيجة التي حصلت من ذلك، ولقد عرج الخلل الذي كان واقعا في نظام البوليس، فصارت النفوس تميل الى الثقة بها، وكذلك الجنود في المديرية، فانها خلصت داخلية البلاد من شر اللصوص الذين أطلقوا الراحة العمومية في القرى، وأيضا فان المحمولات في الوجه القبلى في حالة راضية، وكذلك محصول الحبوب في الوجه البحرى، فان دلائله تبشر بحسودته، والأموال الأميرية تمحصل في مواعيدها، والأهالى يباشرون أشغالهم مطمئنى الخاطر، ناعى البال، وقومسيون التصويضات متبع أعماله، والمبالغ التي خصصت لأرباب طلبات التصويض تستوجب رضاهم بها، ثم انه نظرا لما امتازت به دولتكم من عواطف الشفقة، قد اتخذت جميع الوسائل اللازمة، لكن تصرف في الحال مبالغ التصويض التي لا تريد عن مائتى جنيهه فساد صفار التجار الى تجارهم وبنوا محازنهم، وقد صرح ناظر الداخلية بأن استعمال الكراياج مخالف للقوانين، وكان عزل اثنين من كبار الموظفين اللذين كانا يرخصان في استعماله مبنيا أن الحكومة مصرية على استمرار

إبطاله، ولقد أزيل النش والمفاصد الواضحة فيما يتعلق بأمر العونة، والعتاة مصروفة الآن الى اجراء الاصلاحات فيها .

نعم انه لا يزال موجودا شيء من مصائب السلطة الاستبدادية والرشوة في بعض المستخدمين وكثير من المظالم والتمدى، ولكن هل يتوقع أحسن مما توقعنا من بلاد نجد القانون فيها ميتا، وليس فيها شيء من الحرية الشورية، اذا لم نقل أن ليس فيها ما يشبه هذه الحرية، ومن السار أن يتم البحث في القوانين المدنية والجنائية وكذلك في طرق المحاكمات، وسيوضع كل ذلك موضع العمل في مدة يسيرة، فيضمن للصيرى من أمة طبقة كان حقوقا مطلقة، سواء كان من حيث حياته أو ماله، فيمكنه اذ ذاك أن يطلب بحقوقه لدى محاكم قانونية مستقلة بنفسها لا تؤثر فيها الادارة بشيء ما، ومتى ظهر ارتكاب أقل تمسك أو ضرب أى فلاح أو حصول مخالفة في أمر العونة، فيعاقب مرتكب هذه الجرائم مهما كان مقامه بالعقاب المنصوص عليه في القوانين، فتقل بذلك الرشوة والظلم في مصر كما في أى بلد آخر .

ولقد تفضلت دولتكم فاكدت لى أن المنظمات النيابية التى من بها الجناح الخديوى على مصر وشعبه متوضع موضع العمل قبل اقضاء السنة، ثم انه وان اعتقد الجميع أن هذه المنظمات يمكن من تقرير قواعد حكومة جيدة، إلا أنه قد حصل ارتياب فى امكان وجود رجال ذوى استعداد ولياقة، ولكننى لست بمن يرتابون فى ذلك، فانه يقال فى الكلام الدارج (كل واحد يعلم أين يعقره النعل ولكن لا يسه يعرف ذلك قبل ضيره) فالنواب يستطيعون بيان الجرح باظهار حاجات الأمة ثم انه لا يتعذر اعداد رجال لادارة الحكومة، ويمكننى أن أصير ممن عرفت منهم رجالا توفرت فيهم نزاهة النفس وشروط اللياقة والاختيار، يرتاحون الى المساعدة على احياء بلادهم، ومعلوم أن البحث قد أسعد مصر بفرصة لم تكن تتوقعها في سبيل احيائها، فاذا لم تتجس لها الملازمة إلا على إنائها، نعم ان العقبة المتعين عليها أن تتجاوزها

وجما كانت صعبة، ولكن لا توجب وهن العزيمة وضعف الهمة، ولقد أزالتم دولتكم مشكلة من أعظم المشاكل ارتباكا، وهي المتعلقة ببيع أملاك البوميين، وستصرفون العناية إلى حل مسألة ديون الفلاحين، فإن هذه الديون هي منشأ ما عساه أن يكون بعد في مصر من الكدر والاضطراب مهما كانت كيفية ظهوره، وإن مجرد رغبة الحكومة في البحث عن الوسائل المؤدية إلى إزالة ارتباكات الفلاحين من ذلك القليل مع مراعاة فوائد مدانيهم القانونية بنبر الحسالة الحاضرة عاجلا، وأما بقية المشكلات فيقتضى حلها الزمن والصبر وحسن الإدارة، وهذا ويمكن لدولتكم في قضاء مهمتها أن تتق كل الوثوق بما تلقاه من المساعدة الصادقة من المتوطنين الأوربيين الذين استخدموا في الإدارات، فإنه قليلا ما يتأتى أن يكون في دوائر حكومة أجنبية جماعة متوفرة فيها شروط الذكاء والاختبار مثل أولئك المتوطنين، فإن رغبتهم الصادقة لأن يكونوا مخلصين لبلد اتخذوها وطنًا مؤقتًا، تبهم على المنافسة في قضاء واجباتهم والاحترام المتعين عليهم لرؤسائهم ولمولاهم الخائب الخديوي، فمع مساعدة رجال بهذه الصفة من الاستعداد والبقاء لا يتأتى أن يتعذر على دولتكم النجاح في تحسين حركة إدارة البلاد بوجه المرمية.

إنني لا أود أن أختم هذا الرقيم قبل أن أبدى لدولتكم تشكراي الذاتية مما كنت ألقاه دائما في علائقي معكم من اللطف والائناس، ولقد تيسر لي أن علمت حق العلم سمو مكانتكم من حيث سلامة الطبع، واستقامة الأخلاق، وشرف النفس، ومحبة الوطن.

وربما كان من المفيد أن أزيد شيئا على ما تقدم، مذكرا دولتكم أنني أناطكم بصفة صديق لا بصفتي الرسمية، ذلك أن دولتكم وأنا قد اتفقنا تماما في الرأي بنوع خصوصي على أمر، وهو أن نفهم سائر أرباب الشؤون أن نظام الحكم الذي هو وشيك الظهور سيكون مكيئا ثابتا، فإن النفوس متى اضطربت بأشاعات التغير والتبديل أصبحت المنافع محفوفة بالأخطار، سواء كانت هذه المنافع عمومية

أو خصوصية تجارية أو سياسية، ومن أجل ذلك فاني أبادر الى أن أؤكد لكم أن النظام الجديد الذي ستحدثونه بمساعدة حكومة جلالة الملكة واستحسانها، لابد أن يكون مستمرا ثابتا، ولقد أبدى اللورد غرانفيل غير مرة ثقته بالحضرة الخديوية، ورغبته الثابتة الصادقة في أن تكون الحكومة الخديوية مبنية على قواعد ثابتة غير متزعزعة، ولقد حصل كلام من هذا القبيل في وسط البرلمان، ولا يخفى ماله من الوقع والأهمية، فن أجل ذلك كله يجب على أصحاب الوطنية الحقيقية من المصريين الذين أخذوا على أنفسهم الآن تنظيم أحوال بلادهم، أن يتحققوا مساعمة الأمة الانكليزية بجملتها لم واعتمادها بهم، وزد على ذلك أن أوروبا نفسها واقفة موقف الأمل المحب للإصلاح، لتوقع نتيجة الاختيار الذي شرعتم فيه، ويتضح لكم من التبع الصادق القويم الذي نهجه وكلاء الدول الأجنبية جميعا بدون استثناء أحد منهم، رغبتهم الشديدة في أن يروا مساعيكم مقرونة بالنجاح .

واني لأنتبكم عن يقين أنه قرب الزمن الذي نرى فيه الحكومات الأوروبية تمدكم بمساعدتها في أغراضكم وآمالكم السامية، وانهم يقبلن جميعا إبطال أمر من أكبر الأمور الموجبة لتظلم الشعب المصرى ونفوره، وهو معاقبة الأجانب من العوائد والرسوم .

هذا واني لداع لكم من صميم القلب وخالص النية بكمال الصحة ودوام العافية، متمنيا لكم القوة الكافية لنوال أمانيتكم السامية، مفتنبا هذه الفرصة لابتداء عواطف المودة والصداقة راجيا أن تقع هذه المرة أيضا موقع القبول .

دفرين

محررا في ٢٩ أبريل سنة ١٨٨٣

ترجمة كتاب صاحب الدولة محمد شريف باشا الى جناب اللورد دوفرين
في أول مايو سنة ١٨٨٣ رداعلى كتابه المؤرخ ٢٩ أبريل سنة ١٨٨٣

عزيزى اللورد دوفرين :

انكم لما عزمتم على مبارحة البلاد المصرية، قد أرسلتم الى التقرير الذى حررتموه
في شأن اصلاحها ، وأردتم بذلك ان تبرهنوا لى ولرفقائى عل حسن ظنكم بنا
وميلكم نحونا، وتبينوا تقنكم بنا، بناء على ما رأيتموه فينا من الرغبة الصادقة في تنفيذ
لائحتنا الوطنية التى شاركتونها فيها ، مهتمين بالاخلاص التام بمصالح القطر،
فابدى لكم على ذلك مزيد الشكر، وأخاطبكم بالطريقة الودادية التى اتخذتموها
أتم فأقول :

إنه وإن تيسر لنا هدايتكم فى السبيل الذى سلكتموه على ما فيه من المصاعب
والعقبات التى حفت بها البلاد ، لكننا لا نرى اننا نستحق النصيب الوافر الذى
خصصتمونا به فى استكشاف آمال وأمانى جديدة ، فتحت أبوابها للديار المصرية
فان الفضل فيها تضمنته تقريركم من حسن بيان حالة البلاد لا يعزى إلا اليكم، ولم
يتأت لنا أن نأخذ على أنفسنا السير بقاية الاطمئنان من الآن فصاعدا فى الطريق
المؤدية الى اصلاح البلاد ونجاحها إلا بواسطة حسن بصيرتكم ، وسعة اختباركم،
وزيادة الاهتمام الذى اقتضته مأموريتكم المبينة على كرم الأخلاق، ولابد أن يكون
العدل أول ما يصادفه فى هذا الطريق، فانه أهم احتياجات الأمم الضرورية،
ولقد اهتمت دائماً الحكومة المصرية بث فوائده، متيقنة بالخطاط شأن البلاد
بدونه، وأنه الركن المفرد للعمران، إذ به تمتع التمديات وتحصل الطمأنينة، وتحترم
حقوق كل واحد من أية جهة أريد الاضرار بها، وقد أوشكت محاسننا أن تشرع
فى العمل وتصون جميع المصالح بقوانين أعدت بكيفية ملائمة لعادات البلاد

واحتياجاتها ، أما من جهة الأمور الشورية فقد رأت الحكومة لزوما لتحقيق
 الأمن الحسرة التي ترغب نوالها ، أمة عانت كثيرا من عدم وجود ما يدركها
 الاستبداد ، ونظرا لحسن مقاصد الحضرة الفخيمة الخديوية ونباله أغراضها
 بالنسبة الى رعاياها ، لم تال جهدا في البحث عن الفرصة المناسبة لتمثيل سيرهم
 في طريق الحرية المعتدلة ، ولذلك قد صدر اليوم بمقتضى إرادتها السامية وموافقة
 آراء نظارها قانون أساسي ، وهو عبارة عن بداية عصر جديد للنجاح الحقيقي
 فنحت البلاد نظامات تقضي بأن يكون لها يد فيما يتعلق بمستقبلها ، وصار لكل
 من المصريين ، وضيا كان أو رفيعا ، أن يعين من يبين احتياجات الأمة قبل غيره
 بكيفية مفيدة ، وبذلك يشترك كل واحد في إدارة البلاد ويتمتع لجميع البلاغ
 شكايتهم لولى الأمر متيقنين الاتفات إليها متى كانت حقيقية .

وسبادر بقدر الامكان الى اجراء المنظمات الادارية والقضائية ، والمأمول
 ادراك خير النتائج قبل انقضاء السنة ، نظرا لما فطرت عليه الحضرة الخديوية من
 كرم الأخلاق وزهادة النفس ، المتوقف طيعما تأييد القانون المصري بتنفيذه بوجه
 صريح صادق ، ولا تناخرا أنا وزملائي عن المساعدة في إدارة حركة تلك المنظمات
 على وجه مستكمل ، ولكننا نرغب مع ذلك أن يكون لنا في إتمام العمل الوطني الذي
 نحن مثابرون عليه من الأمة الانكليزية وحكومة جلالة الملكة ما تعودناه من المساعدة
 الجلية الصادرة عن نفس كريمة مخلصه ، وكذلك نود أن ننال حسن ميل الدول
 الأجنبية الناعمة دائما الى مصر بين الرعاية والاهتمام .

وستتمس أقوى مساعد لنا من أفكار وميل الأمة التي متى استعملت بحسن
 بصيرتها الثقة والثبات في نوال النجاح الذي نتمناه من صميم قلوبنا تفر بالمطلوب
 من جعل ذلك النجاح ثابتا مكينا بعد تلك الصدمات العنيفة التي زعزعت أركان
 البلاد من زمن طويل وجعلتها محفوفة بالأخطار والمهالك .

وبالجملة فاني ورفقائي لا ننسى فضلكم ، وما تعين علينا من واجب الشكر لكم عند سعيينا في سائر الأحوال في تنفيذ الأمانة التي ساعدتمونا كل المساعدة على تقريرها ونذكر دائماً أنكم جئتم في وقت الأخطار لدرئها عنا ، وتخفيف مصائب البلاد وأرشادنا الى العلاج بنقطة تشد عضدنا وتؤيدنا ، خصوصاً اذا شئتم (عند ما تقتضى أوصافكم السامية تعيينكم في مأموريات أخرى) أن تحفظوا لمصر ما أظهرتموه لها الى الآن من حسن الالتفات سواء كنتم قريبين منها أو بعيدين عنها .

هذا واننى سأخلد في ذهني تذكاري ما اتصل بيننا من العلائق الودادية ، وأعد الاشتراك مع رجل جليل القدر مثلكم في البحث عن المسائل التي تهتم مستقبل وطني بمقدار عظيم شرفاً لي في الأعمال السياسية التي أمضيت فيها زمناً مديداً .

تحريراً في غرة مايو سنة ١٨٨٣ .
رئيس مجلس النواب
شريف

ملاحظة : نقلنا صورة الترجمة الصحيحة لخطاب دولة شريف باشا الى جناب اللورد دوفرين من الوقائع المصرية العدد رقم ١٦٣٥ في ٧ مايو سنة ١٨٨٣ ، أما صورة هذه الترجمة المنشورة في مجموعة الأوامر المالية الصادرة في سنة ١٨٨٣ طبع مطبعة بولاق فمرة وهذا نص ما ذكرته بريدة الوقائع في عددها سالف الذكر :

« إنا وان كنا نقرأ جواب صاحب الدولة شريف باشا لسادة اللورد دوفرين في عدد يوم السبت الماضي (٥ مايو) إلا أنه وقع فيه بعض التصريف ، وبذلك نقرأه بتمامه مرة ثانية في هذا العدد ملاحظين تصحيح ما وقع فيه من ذلك التصريف » .

[المؤلف]

الجزء المستخرج من تقرير جناب اللورد دوفرين الذى أشار فيه بضرورة إنشاء مجالس المديرىات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

(فى النظمات^(١))

” قد بينا فيما تقدم ما يلزم ماديا لأمن البلاد، فيجب علينا الآن البحث فيما يسوغ إجراؤه مما يتعلق باحتياجاتها السياسية، ولا يصح الاقتصار على رسم قانون أسامى على الورق، فان ذلك قلبا يكون واسطة للوصول الى الغاية المقصودة، فضلا عن أن أصول النظمات لم تثبت فى أرض أن لم تم ببطء وتمتد فروعها بالتدرج. ومن المقرر أنه ليس فى الشرق بحرثومة للحرية النظامية، فان الاستبداد لا يبيت بذور تلك الحرية فقط، بل يجعل الأرض التى يحتلها غير صالحة للانبات، وكل أمة قضت زمنا مديدا فى الرق والعبودية تطلب بالطبع أن يسود عليها من كان ذا يد قوية، ولا ترضى فى ادارة نظامية لا تستعمل القسوة ولا الغلظة، ولو حكمها من كان على جانب عظيم من الرقة والدعة، لازدردت به ونبتت طائسته، بدلا من أن تقابله بالامتنان والشكر. وهذا القول لم تظهر حقيقته جليا فى بلد أكثر من ظهورها فى هذه البلاد. وقد أصاب من مدح استهلاك الكبرياج — من حيثية كونه الوسطة الوحيدة للحصول على ادارة القطر وحكمه — فى تشخيص الداء ومعرفة أعراضه أيا كان خطؤه فى تعيين الدواء. ومع ذلك فالمسألة التى نحن بصدددها لا تستوجب فتور الهمة، فانه وإن كانت الهيئات الاجتماعية بالشرق لم تقم لغاية الآن إلا بواسطة قوة الاستبداد وقهرها، ولكن يجب أن نعلم أن الديانة المحمدية مؤسسة على المبادئ الديمقراطية (المساواة) وعدم الاستبداد) ولم يزل الخلف يقلد السلف فيما ارتآه قدمااء القطر من عقد مجلس حول كبيرهم، فضلا عن أن أصول الانتخابات لم تزل مرعية فى القرى، فاذا رغبنا صروحها على الأساسات الموجودة الآن وسعينا فى توسيع جوانبها بقدر ما يناسب احتياجات البلاد

(١) الوقائع المصرية العدد رقم ١٦٢٣ فى ٢٢ أبريل سنة ١٨٨٣

واستعدادها ، تفوز بإيجاد نظام يبقى ويقوم بدون واسطة خارجية ، وتمتد فروعه بقوة عصارته ، ولأجل الوصول الى هذه الغاية يلزم أن تكون الأساسات التى يبنى عليها ذلك النظام راسخة وطليدة بخلاف ما صار استعماله لغاية الآن ، فان الجارى فى السابق إنما كان أهمال الأصل والاهتمام بالفرع اهتماما زائفا .

وقد^(١) نوهم كثيرون أن تشكيل مجلس للثواب يستلزم الحرية القانونية ، مع أن هذا المجلس لم يوجد فيه من ينوب عن احتياجات السواد الأعظم من الشعب ومقتضيات طبائعهم وأسياسهم ، وكان مثله كمثل برلتو ايرلنده البروتستانتى فى نيابته عن أهالى تلك البلاد . وذلك لأنه كان مؤلفا من أرباب المقارات ومن الأغنياء من أهالى المدن ومن مشايخ القرى ، أغنى من أناس لا يكترون بمصالح الفلاح ، بل يسيئون فى تعطيلها والاضرار بها ، مع أنه من الواجب علينا الاهتمام ، خصوصا ، برعاية الفلاحين الذين يشتغلون فى أعمالهم ولا يقوون ببلت شفة ، واختصوا بقرعة العسكرية والسفرة والكرياج ، وأنى لمنحقق أنه سيمضى عليهم حين من الدهر يملكون فيه المحاكم المستعجلة ملجأ متعيا يحميهم من الظلم والجور أكثر من كل برلتو أيا كان لأننى أخشى أن النظام التباينى مهما كان حكما لا يقوهم على إثبات استقلالهم من جهة الرأى فى الانتخاب ، بالنظر لتعودهم على الخضوع والاذعان ، وتسلب الجهل عليهم واحاطتهم بالمؤثرات الرديئة . ومع ذلك يجب أن تعطى لهم حرية تامة فى الانتخاب بأن يكون لهم حق فى انتخاب نوابهم ، كى يتمتعوا بالفوائد التى نرغب نوالهم أياها بالمدلول لا بالمحسوس ، ولا يخفى أن مشايخ القرى قد اعتبروا الى الآن أنهم لسان حال أهالى بلادهم ومنذويهم ، مع أنه بالحقيقة قل أن يكون لهم حق فى الانتخاب بتلك الصفة والقيام بالوظائف المذكورة ، فانه يوجد من المشايخ فى كل قرية ستة أو أكثر حل حسب كبر وصغر الناحية . وقد نال هذه الرتبة بعض هؤلاء المشايخ بطريق الارث ، والبعض باقتخاب الحكومة مباشرة أو بواسطة أو باقتخاب أعيان النواحي المجاورة لهم ، ويعتبر أغلبهم من الظالمين لمن هم تحت سلطتهم . وهم الذين

(١) الوثائق المصرية العدد ١٦٢٤ فى ٢٣ أبريل سنة ١٨٨٣

يعرفون أكثر من غيرهم من يمكنهم جر المنفعة منه من أهالى قراهم ، وهم الذين يسطون دائماً أيديهم لتناول ما يقدمه لهم الفلاح ذو السعة ، رغبة في التخلص من السخرة أو توصلا للحصول على نصيبه في الرأى ، وأنه وإن كان التداخل في مركز هؤلاء المتوظفين الذين يرتاب في استقامتهم يعد منافيا للحزم الآن ، إلا أنه يجب على الأقل أن يعطى لأهالى البلاد حق في انتخاب من يكون شيئا عليهم .

في المنتخبين (يكسر الخطأ) في مجالس المديريات ،

وفي مجلس التشريع ، وفي المجلس العمومى

قد وصلنا الآن الى الأصول الأساسية التى تكفل لنا تنفيذ مشروعاتنا ، وهى انتخاب وكيل عن كل قرية أو كل مركز يقوم مقام جميع أهالى بلده في الانتخاب للمجالس السابق ذكرها ، وبهذه الوسطة تكون آراء أهالى بلاد كل مديرية قد انحصرت في الوكلاء المنتخبين من قبلهم ، وهذه الطريقة ملائمة لعادات الأمة المصرية . وحينئذ يدعى الوكلاء المذكورون لانتخاب أعضاء مجلس المديرية . هذا ، ولا يخفى أن اشتراك مجلس مركب من الأعيان مع المدير ، وإن كان منافيا لحالة الاستبداد الراهنة ، ولكنه لم يكن بدعة أو غير مناسب لمصلحة أى شخص كان . وإنما يحتمل أنه لا يوافق المدير فقط ومن المحقق أن إيجاد استقلال ادارى في حكومة كل جهة من أحسن الطرق الموصلة لاقامة نظمات شبيهة بالنظمات الأساسية ، ومن أفضل الوسائل التى تمهد للحصول على تلك النظمات بالقفل .

ولنبحث الآن في المسألة المتعلقة بالمجلس العمومى — فأقول إننا إذا نظرنا لها نظر مخترع لنظمات أساسية يكتفى بالنصود دون العمل ، لوجدناها من أبسط الأمور ، فانه لا يحتاج الأمر في هذه الحالة إلا لتعيين عدد الأعضاء الذين يتخبون من المدن الكبيرة بالقطر ، ومن كل مديرية ، لأجل أن يشكل منهم مجلس للنواب مع أن تشكيل مجلس بهذه الكيفية بدون ترق ولا ترقية لا يأتى في الحقيقة بالعرض المقصود ، بل غاية ما تحصل من ذلك أن يكون المجلس مركبا من أناس عاطلين

من المعارف، صعب اتقياهم، ضعيفو الإدراك، غير قادرين على المناقشة والمداولة في الأمور العمومية ولا فهم المسائل المالية، ولو منحوا مزايا غير محصورة، لأصبحت البلاد عرضة للأخطار والأضرار، فضلا عن أنه لا يتيسر للجلس المذكور بسبب تشكيلة على الكيفية السابق ذكرها أن يعقد جلساته مدة تزيد عن بضعة أسابيع، فيقترب على ذلك أما جعل الحكومة مطلقة التصرف مستبقة في العدل في باقي أيام السنة، وأما تعطيل الأعمال .

واللازم بالحقيقة هو إيجاد مجلس يستمر على المراقبة، ويتركب من عدد أقل من ذلك العدد، وينتخب أعضاؤه من أناس أوفر معرفة، وأقوى إدراكا، ومنظم بالدقة، ويكون دائما مستعدا لمساعدة النظار في تحرير مشروعاتهم وإرشادهم الى مطالب واحتياجات البلاد، ومنعهم عن الاستبداد، فإن ترتب مجلس بهذه الكيفية يمكن تسميته مجلس التشريع، ويلزم أن يكون مركبا من نحو ثلاثين عضوا، تعين الحضرة الفخيمة الخديوية أقل من نصفهم، وينتخب الباقي إنما يجب أن من تعينهم الحضرة الخديوية يبقون في وظائفهم طول حياتهم، أو يستخدمون بالأقل لعدد معين من السنين ليكونوا مستقلين في الرأي استقلال تاما .

وحيث إن القطر المصري يشتمل على أربع عشرة مديرية، فإذا جعل عضوان للأربع المديرية الصغرى، وعضو واحد لكل من بقية المديرية، كان مجموع الأعضاء الثواب اثني عشر . وإذا أضيف اليه العدد المنتخب من المدن الكبيرة كانت جملة القسم الثاني في المجلس ستة عشر عضوا، وكانت المراكز الباقية خالية في المجلس اثني عشر مركزا، فتكون للأعضاء التي تعينها الحضرة الخديوية، ولا شك أن في تعيين الفريق الثاني فوائد واضحة، فإن التعيين على هذه الصورة يتحقق به وجود أعضاء في المجلس ممن أمتازوا باختيارهم وسابق فعالهم وسمو مكاتبتهم في المقام الاجتماعي، حتى أنهم استحقوا ثقة أميرهم بهم، فضلا عن ثقة مشاهير الأقباط وبقية المسيحيين الذين ربما تعذر عليهم استقالة المسادين الى انتخابهم . وأيضا فإنه تحفظ به

بقية من تهاليد الإدارة، فإن حق الشروع في الاجراءات يجب أن يبقى الآن مختصا بالحكومة بدون أن يكون للمجلس حق في معارضة القرارات المتخذة .

ثم ان القوانين والأوامر السامية الصادرة فيما يتعلق بالاصلاح الادارى، لا يسوغ وضعها موضع العمل، ولا تكون نافذة الا بعد عرضها على المجلس، ويكون لهذا المجلس الحرية التامة في انتقادها والمناقشة فيها واصدار الرأى . وله بالطبيعة حق النظر في الميزانية، علما ما يتعلق منها بقانون التصفية أو بالاتفاقات الدولية، فإن هذا ينبغي أن يكون خارجا عن دائرة مذاكراته . وله الحق أيضا في مراجعة مصروفات جميع المصالح، ليتحقق أن المبالغ التى خصصت لكل نظارة استعملت على حسب مربوط ميزانية السنة السابقة . وينبى ألا يقيد حقه من البحث والتحقيق بمحدد ما .

ثم انه وإن صح لنا أن نعتبر أن انشاء مجلس يتحد مع الحكومة كالمجلس المتقدم بيانه الذى له تلك السلطة المتسعة النطاق في المراقبة، يكون كافيا لمنع الاستبداد وانلجج عن الحد، لكن يسوغ لنا مع ذلك أن نخطو أيضا خطوة واحدة في سبيل تحرير المنظمات المصرية، فانه على تقدير أن مجلس التشريع كان مشتملا على أفضل رجال البلاد وأكثرهم استعدادا، لا يمكن مع ذلك اعتباره كمجلس متصل اتصالا تاما بطبقات الفلاحين من الأهالى، فيحسن لمعالجة هذا النقص أن يعضد المجلس بأن يدخل فيه عنصر يكون أميل الى جانب الديمقراطية . ولأجل هذا ينبغي أن يكلف نواب الأهالى الذين يناط بهم انتخاب أعضاء مجالس المديرية بأن ينتخبوا عضوين لكل مديرية، حتى اذا أضيف الى مجموع أعضاء المديرية عدد الأعضاء المنتخبين من المدن بلغت الجملية ٤٦ عضوا، وهم مع أعضاء مجلس التشريع يكونون المجلس العمومى الذى يتخذ عند اللزوم للدولة فى المسائل المهمة التى تتعلق بالمصالح العمومية للبلاد، مثل تسوية الضرائب، ومشروعات الترع، واجراء المساحة، واحداث ضرائب جديدة . فاذا ضمتا المجلسين الى مجلس واحد نكون بذلك قد سددنا

النقص الحاصل من عدم اختبار الفريق الأكبر من الأعضاء بما عند أقرانهم من أعضاء مجلس التشريع من التدريب في الأمور والتعود على الأعمال .

أما سلطة المجلس العمومي وإن كانت تستعمل في الأوقات النادرة جدًا وفي أهم المسائل فهي تكون مع ذلك مماثلة لسلطة مجلس التشريع ، أي يبقى حق مشروعات القوانين للوزراء ، لكن يكون للمجلس العمومي ما لمجلس التشريع من الامتيازات مثل حق المناقشة والانتقاد وإبداء الرأي وإقامة اللجنة .

أما الحدة الفاصل الذي ينبغي إقامته بين القوانين والأوامر التي يلزم عرضها على مجلس التشريع وبين القوانين والأوامر التي لا توضع موضع الاجراء الا بعد مداولة المجلس العمومي فيها ، فيجب تعيينه بنافذة الدقة في نظام أساسي ، كما حصل في تعيين خصائص برلمان كندا والمجالس العمومية للأقاليم ، ويجب أن يكون للمجلس العمومي الحق المطلق في أخذ الرأي في مسألة واحدة مهمة وهي ضرب ضرائب جديدة .

يتبين من الجدول الآتي مشروع النظام الذي تقدم ذكره :

مشروعات النظمات المصرية

(١) جمعيات القرى — وهي تؤلف من نواب دوائر الانتخاب الذي ينتخبون ممن توفرت فيهم شروط الانتخاب من الأهالي .

(٢) مجالس المديرية — وهي يختلف عدد أعضائها بين أربعة وخمسة ومنتخبون من مشايخ القرى .

(٣) مجلس التشريع — وهو يؤلف من ٢٦ عضواً ١٢ منهم تعيينهم الحضرة الخديوية بناء على موافقة رأي مجلس نظارها ، وأما الستة عشر الباقون (كنا) فينتخبهم أعضاء مجالس المديرية .

(٤) المجلس العمومي — وهو يؤلف من ثمانية عشر عضواً وهم الثمانية نظار وأعضاء مجلس التشريع الذين يبلغ عددهم ٢٦ عضواً و ٤٦ عضواً ينتخبهم مشايخ القرى .

(٥) ثمانية نظار — وهم مسئولون لدى الحضرة الخديوية .

(٦) الحضرة الخديوية .

ورب قائل يقول ان هذا النظام لا يشمل المبدأ البرلماني من حيث هو في الواقع ونفس الأمر، حيث أن حقيقة المجلس العمومي ومجلس التشريع هما إلى جانب التشريع أقرب منهما إلى جانب الاستشارة ، فتعجبه أنه قل من يذهب إلى أن مصر وصلت الآن إلى درجة يتأتى معها إنشاء حكومة ديمقراطية محضنة . وأنتا إذا حاولنا في الظروف الحالية ادخال نظمات من شأنها أن توقع البلاد في شرك الارتباك والاختلال يوم تحركها وشأنها، تكون قد جلبنا على أنفسنا مسئولية كبرى، فإن أشد أهل البلاد حبا للثوية يرى سوء العاقبة من إدخال تلك النظمات ، وأن الأمور السياسية المعارضة لنا في الهند لا تختلف كثيرا عن التي نصادفها في مصر . ومع ذلك فإننا سائر في غاية من التؤدة والثبات في سبيل الاجراءات التي نتخذها في الهند لتلطيف الحكم الاستبدادي الذي ما زلنا نعتبره إلى الآن ضروريا لبقاء سلطتنا هناك .

أما الاجراءات المرغوبة للقطر المصري فهي أقرب مسيلا إلى مقام الحكم الأهلي مما يمكن أن يتصوره أي رجل من رجال حكومة الهند في سبيل توصيل بلاده إلى هذا المقام، ثم أن مستشاري الحضرة الخديوية يرغبون الوصول إلى تلك النقطة التي تقدم بيانها . وقد أعد مشروع أمر سام وهو مندرج في ملحقات هذا التقرير والنظام الشورى يكون بمقتضاه منطبقا على المبادئ العمومية التي يبتها إجمالا، ومتى صادف هذا المشروع قبول حكومة جلالة الملكة فصلته تفصيلا، وفضلا عن النظمات المتقدمة، فإن الحكومة تفكر في إنشاء مجلس خصوصي ، ولكن حينئذ أن هذا المجلس سيكون إداريا محضا لا سياسيا، فلا حاجة لي أن أذكركم الآن لسيادتكم، لكن لما كان يتعلق من جهة بالقضاء بما يتعلق من الجهة الأخرى بالإدارة، فأغتنم الفرصة للتكلم على اختصاصاته من هذا القبيل عند الكلام على مسألة القضاء الأهلي في مصر . وأما مبادئه العمومية فسأبينها بكتاب آخر، ثم أنه

يلزم لتأييد المنظمات المتقدم بيانها وتميز جانبها منح الحرية في المطبوعات، وقد شرعت في غارة الحكومة في هذا الشأن ولا أرى مصاعب من هذا القبيل .

النتيجة^(١)

حيث إنني قد عرضت لسيادتكم بالصورة المتقدم بيانها بمجمل الوسائل التي اتخذت لتنظيم القطر المصري، والوسائل التي لا تزال في مقام الأعداد أو على وشك التنفيذ، يبق على أن أبحث عن النظام الذي أعددتنا له تلك الوسائل إلى أي حد يمكننا الاعتماد على استقراره وثبوته .

إن جانباً عظيماً من الأمور التي نحن على وشك إبرازها إلى مقام الظهور، لا بد أن يكون وضعه موضع التجربة والاختبار، لا سيما ما يتعلق من ذلك بالمحاکم الأهلية والنظامات السياسية الجديدة، لأنه سيوكل أمرها إلى رجال غير متوفر فيهم شروط الاختبار والمعرفة .

ولو كان شأني في مأموري أن أجعل مصر في مقام ولاية هندية تابعة لنا لملتأها بصورة غير التي ملتأ بها، فإن يد الوكيل المستقر القوية كانت تجعل كل شيء طوع وإرادة بما أمكن من السرعة، وكذا في مدة خمس سنين تزيد ثروة البلاد وغيرها المادى بمقدار عظيم، بتوسيع نطاق الأراضي التي تزرع وزيادة الإيرادات، وإبطال شيء من العونة والاسترقاق، إذا لم يكن إبطالها بالمرّة، وترتيب القضاء، وغير ذلك من الإصلاحات النافعة، ولكن المصريين كانوا يرون أن ذلك أخفهم مغبورين في شراء تلك المنافع، ولهم الحق فيما يرون أن يكون ثمنها فاحشاً، وهو استقلالهم الوطني، وفضلاً عن ذلك فإن حكومة جلالة الملكة والرأى العام في انكفرتا عارضا في تلك الطريقة المتقدم بيانها .

ثم إنه وإن كان من المقرر لدينا أن النظام الجديد لا يوجب علينا على الدوام تحمل مسؤولية إدارة البلاد بوجه صريح أو غير صريح، لكن من اللازم الضروري أن نصون البناء الذي شيدناه من السقوط عند ما نقبض عنه يدنا التي تعضده، فاته لو حصلت

(١) الوقائع المصرية رقم ١٦٥٣ في ٢٨ مايو سنة ١٨٨٣

مصيبة من هذا القبيل ، لكان ذلك نذيرا بسود القوضى الى مصر وتجدد المنازعات في أوروبا ، ونحن نشغل الآن لمصلحة العالم كافة ، والذي يرغب كل واحد أن تكون مصر بحالة السلام والطمأنينة والتجاسع والرضاء ، وأن تكون قادرة على وفاء ديونها ، وحفظ النظام في قتال السويس ، وألا يبدو منها شيء مما يتخذ ذريعة للتدخل الخارجى بسبب اضطراب أحوالها ، فلا بد أن تكون فرنسا والدولة الثنائية وكل دولة من الدول الأوروبية راضية فيما رغبه نحن من ادراك هذه البقية ولا يتأتى لمن أن يحسدنا على الوسائل التي نتخذها للوصول الى ذلك .

وأياها فإن مجرد جعل النظمات النيابية في البلاد يدل على بدنا عن الأغراض الذاتية ، فلو كنا نود جعل حكومتها تحت حمايتنا لما كنا نفكر في تلك النظمات الا في آخر الأمر ، لأنه مهما كان للدولة الحامية من المراقبة الشديدة والسيطرة على حكومة مطلقة ضعيفة ، فإن ما لهذه الدولة من صفات الأمر والنهى في مثل هذه الحال يزول اذا كان للشعب جمعية نواب ينوبون عنه ، فإن أوامر وكيل الدولة الحامية تنعدم في الحال بما يبدو من الوزير من قول لا أقدر ، ولكن قبل أن يقال بأنه يوجد ضمانة لاستقلال مصر يلزم وقت كاف لتثبيت النظام الإدارى الذى هو العنوان الأول للاستقلال وللتمكن بذلك من مقاومة النفوذ الموجب للشقاق من الداخل والخارج ، ولتحرر على ذلك النظام ومعرفة مزاياه وخصائصه ، وإذا أريد نجاح ذلك النظام على ما فيه من الصور المتعددة ، فيلزم أن يكون مستقلا ، وفوق ذلك كله أن الذين علقوا مستقبلهم بوجوده يلزم لهم ضمانته تضمن بقاءه ، واذ تقتز ذلك ، فكيف يؤمل أن الناس الذين نشأوا تحت نير الاستبداد العنيف يحاطرون بالقيام بأمر المناقضة التي هي نسمة حياة الحكومة الشورى وقد يتقدون أولى الأمر ، وينقمون عليهم ، ويماضونهم اذا كانت دعائم الشورى التي اتجأوا اليها تسقط غدا محطمة تحت أقدامهم .

من المعلوم أنه ظهر الى مقام الوجود مجلس مبثوثان في الاستانة ، وكان له وقع حسن في نفوس ذوى الأفكار الحرة في أوروبا ، لم يمض عليه بضعة شهور حتى اختفى عن الأبصار ، وأضفى نصيره وعلة وجوده بقاسى الآن عناء في الطائف .

فاذا لم يتحقق رجال سياسة الشرق الفاقدون للبراعة، أنا قصدنا أن نحى بأنفسنا النظام الذى وضعناه، ونعضده، فليس لنا أن نتوقع أن يكون وجود هذا النظام ملائما لهم، ولكن هذا نفسه ليس بكاف، بل يجب علينا أن نتصرف على وجه ألا يكون في يد الميكيل السيامى الذى أعد جديدا من الأمور ما يزيد عن طاقته التى لم تجرب بعد، فإن البلاد في مقام خطر، والأمور الضرورية المارضة لحكومتها عظيمة جدا وهى تستلزم من مائر الوجوه حتى من وجه الفلسفة السياسية نفسها الدقة والتروى في قضائها . وقد اجتمعت عدة أحوال مختلفة وجعلت الفلاح في ضيق شديد، فإن علاقته مع ذائبه الأور بين قد اشتد أمرها وصار في مقام الخطر، وزراعة البلاد آخذة في أن تتخط الخطا سريعا، لأن التربة قد انتهكت قوى إخصابها بسبب الافراط في زرعها، وبأسباب أخرى، وحيث أن أشغال المعونة لم تمد كافية لتطهير الترع صارت الأرض الصالحة للزراعة آخذة في النقصان، فاذا لم يتيسر لنا وجود دواء في الحال لمعالجة مائة البلاد، وقمت هذه المالية في الخطر .

فرجال الحكومة الوطنيون لاقدرة لهم على مقاومة جميع هذه المضاعف ولو كانوا معانين على ذلك بالنظامات الجديدة، مالم نرشدهم باختيارنا ونساعدهم بميلنا إليهم . ولما كانت الأحوال على تلك الصورة، رأيت أن أئين لسيادتكم أنه لا يسوغ لنا أن نعد الإصلاح كأنه قد تم أمره، ولا أننا قننا بما تقتضيه المسؤوليات التى حملتنا أياها ظروف الأحوال، مالم نر مصر قد تخلصت مما بيته سابقا من المشاكل الخطيرة، ومتى أدركت ذلك تتركها ونحن مرتاحو البال . وحينئذ نكون مستحقين لثناء أوروبا علينا، لأننا نكون قد قضينا مهمة كل واحد يجب أن يراها مقضية ولو لم يعل أحد سوانا الى مباشرتها .

على أنه في ذلك الحين أيضا لا يتحقق ثبوت ما عملناه، مالم يفهم أرباب الشؤون في ذلك حق الفهم أنه لا يتأتى أن يتخلل بين انكثرة وبين مصر التى أعادتها انكثرة الى الوجود نفوذ أثر مذهب لما عملناه .

دوفرين

القانون النظامي المصري

الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ هـ (أول مايو سنة ١٨٨٣ م)

أمر عال

نحن خديو مصر

أمرنا بما هوآت

الباب الأول

المادة الأولى

يتشكل :

- (أولا) مجالس مديريات في كل مديرية مجلس .
- (ثانيا) مجلس شورى القوانين .
- (ثالثا) جمعية عمومية .
- (رابعا) مجلس شورى الحكومة .

الباب الثاني

في مجالس المديريات

المادة الثانية

لمجلس المديرية أن يقرر رسوما فوق العادة لصرفها في منافع عمومية تتعلق بالمديرية، أمّا لا تكون قرارات مجلس المديرية في هذا الشأن قطعية، إلا بعد تصديق الحكومة عليها .

(١) مثل بموجب القانون نمره ٢٢ لسنة ١٩٠٩ (راجع صفحة ٢٩٢) .

المادة الثالثة

يجب استمراج رأى مجلس المديرية فى المسائل الآتية قبل الحكم فيها وهى :

(أولا) اجراء تغييرات فى زمام المديرية أو زمام البلاد .

(ثانيا) اتجاها طرق المواصلات برا أو بحرا والأعمال المتعلقة بالرى .

(ثالث) احداث أو تغيير أو ابطال الموالد والأسواق فى المديرية .

(رابعا) الأمور التى تقضى القوانين أو الأوامر أو اللوائح باستمراج رأيه فيها .

(خامسا) المسائل التى تستشير فيها جهات الادارة .

المادة الرابعة

يجوز لمجلس المديرية أن يبدى رأيه فيما يأتى :

(أولا) فى عمليات الطرق والملاحة والرى وفى كل أمر دى منفعة عامة يكون للديرية شأن فيه .

(ثانيا) فى مشترى أو بيع أو ابدال أو انشاء أو تريم المباني والأماكن المخصصة للديرية أو للجالس أو للسجون أو لمصالح أخرى خاصة بالمديرية وفى تغيير استعمال تلك المباني أو الأماكن .

المادة الخامسة

لمجلس المديرية أن يبدى رغباته من بادر نفسه فى المسائل التى شملق بتقديم المعارف العمومية والزراعة كتجفيف المستنقعات وتحسين الزراعات وتصريف المياه ونحو ذلك .

المادة السادسة

لا يجوز التام مجلس المديرية إلا عند ما يطلب المدير انعقاده بمقتضى أمر من يتعين فيه ميعاد الاجتماع ومدة .

ويجب انعقاد مجالس المديرية مرة فى كل سنة بالأقل وفى اليوم المحدد لاجتماع مجلس المديرية يتلو المدير عليه أمر الانعقاد، ويخلف أعضاء الجالس المذكورة المستبقون أمام المديرين الصداقة لنا والعناية للقوانين .

وينوب عنا المدير في افتتاح المجلس .
والمدير هو الرئيس لمجلس المديرية وله رأى معدود في مداولاته وعلى بائمه مهندس
المديرية الحضور في جلسات المجلس ويكون له رأى معدود .

المادة السابعة

لا تكون جلسات مجلس المديرية علنية ولا تجوز المداولة فيه إلا إذا كان حاضرا
فيه أكثر من نصف أعضائه .

المادة الثامنة

الأعمال أو المداولات التي تصدر من مجلس المديرية وتكون مختصة بأمور
ليست داخلية ضمن حدوده القانونية تكون لأغية ولا يعمل بها وإبطال كل عمل
أو مداولة من هذا القبيل يكون بقرار يصدر من اللجنة المتخصصة المنوّه عنها
في المادة الثانية والخمسين من أمرنا هذا .

المادة التاسعة

مداولات مجلس المديرية خارجا عن اجتماعه القانوني تكون باطلة بطبيعتها
ويقرر المدير بطلان هذا الاجتماع وبطلان أعماله ويتخذ الوسائل اللازمة لفضه
في الحال، ويجوز لأعضاء مجالس المديرية أن يناقضوا فيما أجراء المدير أمام
ناظر الداخلية .

المادة العاشرة

مجلس المديرية ممنوع من مغارة غيره من مجالس المديرية ومن تحرير أو نشر
محاضر أو منشورات .

المادة الحادية عشر

لا يجوز فض مجلس المديرية إلا بأمر منا يصدر بناء على عرض مجلس
النظار وعند ذلك يشرع في انتخابات جديدة في خلال الثلاثة شهور التالية لتاريخ
فض المجلس .



علی شریفی‌اشا
نایب‌الملک شریانی افغانی و مجیدالاعظمیہ

المادة الثانية عشرة

تتخبط الأعضاء المندوبون لمجلس شورى القوانين الآتى ذكره فى الباب الرابع من ضمن أعضاء مجالس المديريات .

الباب الثالث^(١)

فى تشكيل مجالس المديريات

المادة الثالثة عشرة

يكون عدد أعضاء مجالس المديريات بالكيفية الآتية :

عدد	عدد
٤ مديرية بنى سويف .	٨ مديرية الغربية .
٣ » الفيوم .	٦ » المنوفية .
٤ » المنيا .	٦ » الدقهلية .
٧ » أسيوط .	٦ » الشرقية .
٥ » جرجا .	٥ » البحيرة .
٤ » قنا .	٤ » الجيزة .
٤ » اسنا .	٤ » القلويية .

ويكون انتخاب أعضاء مجالس المديريات بالكيفية والشروط المقررة لذلك فى قانون الانتخاب الصادر فى هذا اليوم .

المادة الرابعة عشرة

لا يجوز انتخاب أحد لمضوية مجلس المديرية ما لم يكن بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة ، وله معرفة بالقراءة والكتابة ، وجار دفع مال مقسرو على عقارات أو أطيان فى نفس المديرية قدره نجسة آلاف قرش سنوياً وذلك منذ سنتين بالأقل ، ويكون اسمه مندرجا فى دفتر الانتخاب منذ خمس سنوات بالأقل .

(١) قد يوجب القانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩٠٩ (راجع صفحة ٢٩٢) .

المادة الخامسة عشرة

لا يجوز انتخاب موظفي الحكومة المالكين أو العسكريين الذين تحت السلاح
لمعضوية مجالس المديرات^(١).

المادة السادسة عشرة

لا يجوز انتخاب شخص واحد عضواً في أكثر من مجلس من مجالس
المديرات.

(١) السيد ومشايج البلاد — لا يجوز الجمع بين إحدى هاتين الوظائف وبين وظيفة عضو في مجلس
شورى القوانين أو في الجمعية العمومية — ويجوز الجمع بين أحدهما وبين وظيفة عضو في مجلس المديرية
كما في الأمر السامي رقم ٢١ لسنة ١٩٠٤ الآتي نصه :

نحو خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الخامسة عشرة من القانون النظامي الصادر في أول ماير سنة ١٨٨٣
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار ، وبعد أخذ رأي مجلس شورى
القوانين .

أمرنا بما هو آت

المادة الأولى

بعد ومشايج البلاد لا يمترون من موظفي الحكومة فيما يتعلق بالحكم المدون في المادة الخامسة عشرة
من القانون المشار إليه .

المادة الثانية

كل عمدة أو شيخ بلد يقبل وظيفة عضو في مجلس شورى القوانين أو في الجمعية العمومية يعتبر مستقياً .

المادة الثالثة

على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون الذي يسرى مفعوله ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بمصر في المنزه ٦ شوال سنة ١٣٢٢ (١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٤) -^(*)

جباس حلي

بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
مصطفى فهمي

المادة السابعة عشرة

تعيين أعضاء مجالس المديرات هو لمدة ست سنوات و يصير تغيير نصفهم كل ثلاث سنوات ويجوز تكرار انتخابهم ويكون تغييرهم بالقرعة .

الباب الرابع

في مجلس شورى القوانين

المادة الثامنة عشرة

لا يجوز اصدار أى قانون أو أمر يشتمل على لأئحة ادارة عمومية ما لم يتقدم ابتداء الى مجلس شورى القوانين لأخذ رأيه فيه، وأن لم تتول الحكومة على رأيه فعليها أن تملنه بالأسباب التى أوجبت ذلك إنما لا يترتب على اعلانه بهذه الأسباب جواز مناقشته فيها .

المادة التاسعة عشرة

يسرع لمجلس شورى القوانين أن يطلب من الحكومة تقديم مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالادارة العمومية .

المادة العشرون

يجوز لكل مصرى أن يقدم لنا عريضة ، فالمرافض التى تبحث الى رئيس مجلس شورى القوانين ينظر فيها المجلس ويحكم برفضها أو بقبولها . والمرافض التى تقبل تحال على ناظر الديوان المختصة به لاجراء ما يلزم عنها واشعار المجلس بما يتم فى شأنها .

المادة الحادية والعشرون

كل عريضة تختص بحقوق ومنافع شخصية ترفض متى كانت من خصائص المحاكم أو لم يسبق تقديمها لجهة الادارة المختصة بها .

المادة الثانية والعشرون^(١)

ترسل ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة العمومية الى مجلس شورى القوانين في أول شهر ديسمبر من كل سنة ، وللجلس المذكور أن يبدى آراءه ورغباته في كل من أقسام الميزانية .

وتبحث هذه الآراء والرغبات الى ناظر المالية الذى يجب عليه في حالة رفضها أن يبين الأسباب الداعية لذلك ، إنما لا يترتب على بيان هذه الأسباب جواز المناقشة فيها .

المادة الثالثة والعشرون

لا يجوز لمجلس شورى القوانين أن يتذاكر أو يبدى رغبة مما في ويركو الاستانة والدين العمومى وبالجملة فيما التزمت به الحكومة بقانون التصفية أو بمعااهدات دولية

المادة الرابعة والعشرون^(٢)

تعتمد الميزانية في جميع الأحوال بمقتضى أمر يصدر من بناء على عرض مجلس النظر قبل اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر في كل سنة .

(١ و ٢) حذلت المادتان الثانية والعشرون والرابعة والعشرون بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩١٣
الآن نصه :

محرم خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون النظامى الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ ، وعلى القانون نمرة ٢١ الصادر في ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣١ (٤ يونيو سنة ١٩١٣) المختص بتعديل لسة المالية .
وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظر ، وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما حوكت

المادة الأولى

تعدل المادة الثانية والعشرون من القانون النظامى الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ كما يأتى :
ترسل الميزانية العمومية للإيرادات والمصروفات الى مجلس شورى القوانين قبل افتتاح السنة المالية المختصة بها الميزانية بأربعين يوما .

المادة الخامسة والعشرون

يرسل في كل سنة حساب عموم الادارة المالية عن السنة الماضية التي قفلت حساباتها الى مجلس شورى القوانين لابداء رأيه أو ملحوظاته فيه ويكون ارساله قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة شهور على الأقل .

المادة السادسة والعشرون^(١)

يلتزم مجلس شورى القوانين في أول فبراير وفي أول ابريل وفي أول يونيو وفي أول أغسطس وفي أول أكتوبر وفي أول ديسمبر من كل سنة ، ويكون التثامه المئوية الأولى بمقتضى أمر يصدر متا، وإذا دعت الحال اجتماعه في غير هذه المواعيد فيصير انعقاده بأمر يصدر متا ونقض جلساته متى فرغ من نظر المسائل المعروضة عليه .

ويكون انحلال مجلس شورى القوانين بأمر يصدر متا وفي هذه الحالة تنتخب مجالس المديرية الأعضاء المنسوبة المستجدين في الثلاثة شهور التالية لتاريخ انعقاد المجلس المذكور أن يبدئ آراءه ورضاه في كل فصل من فصول الميزانية ، وتبلغ هذه الآراء والرضاء الى ناظر المالية الذى يجب عليه في حالة رفض اقتراحات المجلس أن يبين الأسباب الداعية لذلك ، ولا يجوز أن تكون هذه الأسباب موضوعا لناقشة .

المادة الثانية

تمثل المادة الرابعة والعشرون من القانون النظامى المذكور كما يأتى :
في جميع الأحوال تكون الميزانية نافذة المعمول بمقتضى قانون يصدر متا بناء على عرض مجلس النظار قبل افتتاح السنة المالية المختصة بها الميزانية بسبعة أيام على الأقل .

المادة الثالثة

على رؤوس مجلس النظار تنفيذ هذا القانون .

صدر بالقاهرة في ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣١ (٤ يونيو سنة ١٩١٣) .^(٢)

بالتأية عن الحضرة الخديوية

محمد سعيد

بأمر الحضرة الخديوية

رؤوس مجلس النظار

محمد سعيد

(٢) الواقع المصرية في ٩ يونيو سنة ١٩١٣ صفحة ١٩٢٣

(١) عدلت الثلاث فقرات الأول من هذه المادة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٠٩ كما يأتى : =

الانحلال، ويكون انتخابهم طبقا لما هو منصوص في المادة الثانية والثلاثين
أما الأعضاء الدائمون فيبقون في وظائفهم في المجلس المستجد طبقا للمادة الحادية
والثلاثين .

المادة السابعة والعشرون

لتنظار الحضور في جلسات مجلس شورى القوانين والاشتراك في مداولاته
ويكون لهم فيها رأى شورى ولم أيضا في بعض المسائل أن يستصحبوا كبار
الموظفين في نظاراتهم أو أن يستعينوهم عنهم فيها .

بحسب خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من القانون النظامى الصادر في أول مايرسة ١٨٨٣
وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار، وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هـوأت

المادة الأولى

مدت الثلاث فقرات الأولى من المادة ٢٦ من القانون النظامى كما يأتى :
يلتزم مجلس شورى القوانين في اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر من كل سنة، ويكون دور انعقاده
لنابة آخر شهر ماير من السنة التالية .
وفضلا عن ذلك يجوز انعقاده بأمر يصدر منا كلما دعت الظروف لاجتماعه .
وعلى كل حال فإن أحوال الانقضاء العادية أو الغير العادية لايجوز اقتضاؤها الا بعد أن يكون المجلس
قد أرسل رأيه للحكومة عن جميع المسائل المعروضة عليه .

المادة الثانية

على رئيس مجلس النظار تنفيذ هذا القانون .
(*)
صدر بالاسكندرية في ١٧ جمادى الثانية سنة ١٣٢٧ (٥ يولييه سنة ١٩٠٩)
بالنابة عن الحضرة الخديوية
بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار
بطرس غالى

المادة الثامنة والعشرون

على النظر أن يقدموا لمجلس شورى القوانين كافة الايضاحات التي يطلبها منهم متى كان ذلك غير خارج عن حدوده .

المادة التاسعة والعشرون^(١)

لا يجوز لأحد الحضور في جلسات مجلس شورى القوانين ماعدا النظر والذين يستصحبونهم أو يستتيونهم عنهم .

(١) أقيمت المادتان التاسعة والعشرون والثامنة والثلاثون بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٩ واستبدلتا بغيرهما كما يأتي :

نص خديو مصر

بعد الاطلاع على المادتين التاسعة والعشرين والثامنة والثلاثين من القانون النظامي الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣

و بعد الاطلاع على الرغبة التي أبدتها الجمعية العمومية في جلستها المنعقدة في ٦ فبراير سنة ١٩٠٩ وبناء على ما عرضه طينا مجلس النظار ، و بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هــو آت

المادة الأولى

أقيمت المادتان التاسعة والعشرون والثامنة والثلاثون من القانون النظامي السابق الذكر واستبدلتا بالمادتين الآتيتين :

(المادة التاسعة والعشرون) - " تكون جلسات مجلس شورى القوانين طرية حسب الشروط التي يحددها المجلس في لائحة داخلية يسنها لذلك " .

" ويستمر قبول النظر والذين يستصحبونهم أو ينوبون عنهم في حضور الجلسات كما في السابق " .
(المادة الثامنة والثلاثون) - " تكون جلسات الجمعية العمومية طرية حسب الشروط التي تقرها الجمعية في لائحة داخلية تسنها لذلك " .

المادة الثانية

على رئيس مجلس النظار تنفيذ هذا القانون .

صدر برأى عاجدين في ١٠ صفر سنة ١٣٢٧ (٣ مارس سنة ١٩٠٩)

مباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار
بطرس غالى

(*) الوثائق المصرية المصدرة رقم ٢٣ سنة ١٩٠٩

الباب الخامس

في تشكيل مجلس شورى القوانين

المادة الثلاثون

يؤلف مجلس شورى القوانين من ثلاثين عضواً بما فيهم الرئيس والوكيلان .
وتكون أعضاء هذا المجلس على تعيين أعضاء دائمين وأعضاء مندوبين ، فالدائمون
يكونون أربعة عشر ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين واثنا عشر عضواً والمندوبون
سنة عشر ومنهم أحد الوكيلين .

المادة الحادية والثلاثون

تعيين رئيس مجلس شورى القوانين يكون بأمر يصدر منا أما تعيين الوكيلين
والأعضاء الدائمين فيكون بأمر منا بناء على عرض مجلس النظار وتربط رواتب
لرئيس والوكيلين وللأعضاء الدائمين ولا يجوز عزلهم من وظائفهم إلا بأمر يصدر منا
بناء على عرض مجلس النظار وبمقتضى قرار يصدر بذلك من مجلس شورى القوانين
برأى ثلثي أعضائه بأقل .

وإذا دعى واحد أو أكثر من الأعضاء الدائمين إلى منصب النظار فيعين البديل
من النظار المنفصلين وقتها .

المادة الثانية والثلاثون

تكون مدة توظيف الأعضاء المندوبين ست سنوات وتجوز إعادة انتخابهم على
الدوام وتعطى لهم مصاريف انتقال .

وتخصص الستة عشر عضواً المندوبين يكون على الوجه الآتى :

واحد عن القاهرة وواحد عن مدن اسكندرية ودمياط ورشيد والسويس
وبور سعيد والاسماعيلية والعريش وواحد عن كل مديرية من الأربع عشرة مديرية
يفتخه مجلس المديرية نفسها .

ويكون انتخاب الاعضاء المنسدين بالكيفية والشروط المقررة في قانون الانتخاب الصادر في هذا اليوم ومن ينفصل منهم عن عضوية مجلس المديرية عند تجديد الانتخاب بالفرقة في منتهى الثلاث سنوات ينفصل أيضا عن مجلس شورى القوانين ويتخب مجلس المديرية أحد أعضائه بدلا عنه .
وأحد وكلى مجلس شورى القوانين المعينين بأمر منا يكون من الاعضاء المنسدين .

المادة الثالثة والثلاثون

يعين رئيس مجلس شورى القوانين العمال اللازمين لتأدية الأشغال .

الباب السادس

في الجمعية العمومية

المادة الرابعة والثلاثون

لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على متعلقات أو عقارات أو هوائى
مخصصة في القطر المصرى إلا بعد مباحثة الجمعية العمومية في ذلك وإقرارها عليه .^(١)

المادة الخامسة والثلاثون

تستشار الجمعية العمومية عما يأتى :

(أولاً) عن كل سلفة عمومية .

(ثانياً) عن إنشاء أو إبطال أى ترعة وأى خط من خطوط السكة الحديد
مازاً أيهما في جملة مديريات .

(ثالثاً) عن فرز عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها .

وعلى الحكومة أن تحظر الجمعية العمومية بالأسباب التى دعتها لعدم التعويل
على ما أبدته جملة من الآراء ولكن لا يترتب على تبليغ هذه الأسباب لها جواز
المناقشة فيها .

(١) يرجع للتأويل التالى لهذه المادة الواردة صوره بصفة (٢٨٨) .

المادة السادسة والثلاثون

للجمعية العمومية أن تبتدى رأيا في المسائل والمشروعات التي تتبعها إليها الحكومة للبحث فيها ولها أيضا أن تبتدى أراءها ورغباتها من بادئ نفسها في سائر المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الادارية أو المالية وعلى الحكومة ان لا تمول على هذه الآراء أو الرغبات أن تخاطر الجمعية العمومية بالأسباب التي دعتها لعدم التمويل عليها انما لا يترتب على الاخطار بهذه الأسباب جواز المناقشة فيها.

المادة السابعة والثلاثون

كل قرار تصدره الجمعية العمومية ويكون خارجا عن الحدود المقررة في أمرنا هذا يكون باطلا وغير معمول به .

المادة الثامنة والثلاثون^(١)

لا يجوز لأحد الحضور في جلسات الجمعية العمومية ما لم يكن من أعضائها .

المادة التاسعة والثلاثون

تعقد الجمعية العمومية مرة بالأقل كل سنتين بأمر يصدر منا ولنا فضاها وتعيين ميعاد انعقادها التالي ولنا أيضا حلها .

وفي حالة انحلالها يكون اجراء الانتخابات الجديدة في مسافة ستة أشهر .

الباب السابع

في تشكيل الجمعية العمومية

المادة الأربعون

تشكل الجمعية العمومية :

(أولا) من النظار .

(ثانيا) من رئيس ووكيل وأعضاء مجلس شورى القوانين .

(ثالثا) من الأعيان المندوبين .

(١) الفيت-المادة الثامنة والثلاثون بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٩ المتعدد بصيغة (٢٧٩) واسندت بغيرها .

المادة الحادية والأربعون

يكون عدد الأعيان المنسوبين ستة وأربعين على الوجه الآتى .

عدد	عدد
٣ من مديرية البحيرة .	٤ من المحروسة .
٢ » » القليوبية .	٢ » » اسكندرية .
٢ » » البحيرة .	١ » » دمياط .
٢ » » بنى سويف .	١ » » رشيد .
٢ » » الفيوم .	١ » » السويس و بور سعيد .
٢ » » المنيا .	١ » » البريش والاسماعيلية .
٣ » » أسوط منهم واحد	٤ » » مديرية الغربية منهم واحد
ليندر أسوط .	ليندر طنطا .
٢ » » جرجا .	٣ » » المنوفية .
٢ » » اسنا .	٣ » » الدقهلية منهم واحد
٢ » » قنا .	ليندر المنصورة .
	٣ » » الشرقية .

المادة الثانية والأربعون

مدة توظيف الأعيان المنسوبين هي ست سنوات وتجوز إعادة انتخابهم على الدوام وتعملى لهم مصاريف انتقال .

ويكون انتخابهم بالكيفية والشروط المقررة فى قانون الانتخاب الصادر فى هذا اليوم .

ولا يجوز انتخاب أحد لأن يكون من الأعيان المنسوبين ما لم يكن بالناس من العمر ثلاثين سنة كاملة فأكثر عارضا القراءة والكتابة مؤديا منذ خمس سنوات بالأقل فى المدينة أو المديرية النائب عنها ويركو أو مالا مقروا على حقار أو أطيان

قدرة ألفا قرش سنويا مندرجا اسمه منذ خمس سنوات بالأقل في دفتر الانتخاب^(١) .

المادة الثالثة والأربعون

رئيس مجلس شورى القوانين هو نفسه رئيس الجمعية العمومية .

المادة الرابعة والأربعون

محاضر جلسات الجمعية العمومية يصير محررها تحت ملاحظة رئيس هذه الجمعية بمعرفة كتاب مجلس شورى القوانين .

المادة الخامسة والأربعون

على الأعيان المندوبين أن يحلفوا في أول جلسة تمقد وقبل مباشرتهم وظائفهم بيمين المصادقة لنا والطاعة لقوانين القطر .

الباب الثامن

في مجلس شورى الحكومة

المادة السادسة والأربعون

يتبين كيفية تشكيل مجلس شورى الحكومة ووظائفه في أمر يصد، منأفيا بعد .

الباب التاسع

أحكام وقائية

المادة السابعة والأربعون

تتفد أحكام المواد الثامنة عشرة والرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين من أمرنا هذا من أول مرة يجتمع فيها مجلس شورى القوانين .

(١) راجع الأمر العالي الصادر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٣ (٢٧ ذو القعدة سنة ١٣٠٠ المتشر بسنة (٢٨٧) .

الباب العاشر أحكام عمومية

المادة الثامنة والأربعون^(١)

لا يجوز لمجالس المديرية ولا لمجلس شورى القوانين ولا للجمعية العمومية أن تتداول في أمر إلا إذا كان حاضراً في كل مجلس منها ثلثا أعضائه بالأقل غير محسوب من ضمنهم الأعضاء الغائبون بأجازة قانونية وتصدر القرارات بأغلبية الآراء فيما عدا الأحوال المقررة فيها وجوب اتحاد آراء ثلثي الأعضاء، وإذا تساوت الآراء فرأى الرئيس صريح ولا يجوز لأحد من الأعضاء أن يستنيب عنه غيره في إبداء رأيه .

المادة التاسعة والأربعون^(٢)

إذا خلا محل أحد الأعضاء في أحد مجالس المديرية أو في مجلس شورى القوانين أو في الجمعية العمومية يشرع في انتخاب بديل له في خلال شهر واحد لا أكثر ولا تستمر مدة توظيف العضو الجديد إلا لحين تجديد الانتخابات العمومية .

المادة الخمسون^(٣)

مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية يحظر كل منهما لائحته الداخلية وأما لائحة مجالس المديرية الداخلية فتقرر بأمر يصدر من فيها بعد .

المادة الحادية والخمسون

لا يسرى قانون أو أمر من (ديكرو) مالم يوقع عليه رئيس مجلس النظر والناظر الذي يختص بنظارته ذلك القانون أو الأمر .

(١) حذف ذكر مجالس المديرية من هذه المادة بموجب المادة الخامسة من القانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩٠٩

(٢) حذلت بموجب القانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩٠٩ كما يأتي (إذا خلا محل أحد الأعضاء في أحد مجالس المديرية أو في مجلس شورى القوانين أو في الجمعية العمومية يشرع في انتخاب بديل له في خلال شهر واحد ولا تستمر مدة توظيف العضو الجديد بالنسبة لمجالس المديرية إلا إلى حين انتهاء مدة سقته وبالنسبة لمجلس الشورى والجمعية العمومية لحين تجديد الانتخابات العمومية) .

(٣) أُلغيت الفقرة الثانية من هذه المادة بموجب المادة الخامسة من القانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩٠٩

المادة الثانية والخمسون

كل خلاف يحدث في تأويل معنى أحد أحكام أمرنا هذا، يناط فصله فصلا قطعيا بلجنة مخصوصة تؤلف من ناظرين من نظار الدواوين يكون أحدهما ناظر الحقانية وله الرئاسة، ومن اثنين من أعضائه مجلس شورى القوانين، ومن ثلاثة من أعضاء محكمة استئناف القاهرة .

المادة الثالثة والخمسون

كل ما كان مخالفا لأمرنا هذا من أحكام القوانين والأوامر واللوائح والمادات يكون لاغيا وضرر معمول به .

المادة الرابعة والخمسون

على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ، كل منهم فيما يخصه ، و يصير نشره بالكيفية المعتادة وتعليقه في المدن وفي بنادر و بلاد الوجهين القبلى والبحرى .
مدر يسرى هاجين في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (أزل ماير سنة ١٨٨٣) .

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية
شريف

ناظر الداخلية
اسماعيل أيوب

ناظر المالية
ناظر الحرية والبحرية
ناظر الأشغال العمومية
حيدر
صهر لطفى
على مبارك

ناظر الحقانية
ناظر المعارف العمومية
ناظر الأوقاف
تفكرى
خيسرى
محمد زكى

صورة أمر عال^(١)

صادر لرئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ هـ
(٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٣ م) بعدم مريان الشرط المقرر في المادة ٢٤
من القانون النظمي على من ينتخبون للجمعية العمومية عن مدن
رشيد ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية والغريش

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية والأربعين من القانون النظمي المصري الصادر
بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (أول مايو سنة ١٨٨٣) .
وبناء على ما رفته إلينا ناظر الداخلية، وموافقة رأي مجلس النظار، وبعد
أخذ رأي مجلس شورى الحكومة .

أمرنا بما هوآت

المادة الأولى

الشرط المقرر في المادة الثانية والأربعين من القانون النظمي الصادر بتاريخ
٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (أول مايو سنة ١٨٨٣) بعدم جواز انتخاب أحد
للجمعية العمومية إلا إذا كان مؤدياً منذ خمس سنوات بالأقل مالا قدره ألفا قرش
سنوياً، لا يبرى على من ينتخبون للجمعية العمومية عن مدن رشيد ودمياط
وبور سعيد والسويس والاسماعيلية والغريش .

المادة الثانية

على ناظر داخلينا تنفيذ أمرنا هذا ما
صدر بمرأى طالبين في ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٣ (٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٠٠) .

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية

شريف

ناظر الداخلية

خسيري

تأويل المادة (٣٤) من القانون النظامي من رئاسة مجلس النظار

قد عقدت في يوم الخميس ١٥ أكتوبر سنة ١٨٨٥ جلسة اللجنة التي شكلت بمقتضى المادة ٥٢ من القانون النظامي لتأويل المادة (٣٤) من القانون المذكور، وحضر في تلك الجلسة كل من صاحب الدولة ناظر الحفانية بصفة رئيس، وصاحب السعادة عبد الرحمن رشدى باشا ناظر الأشغال العمومية، وسعادة سليمان باشا أباطه أحد أعضاء مجلس شورى القوانين، وحضرة عبد الرحيم بك حمادى من أعضاء ذلك المجلس أيضا، وحضرات بلنج بك، وباسيل بك تادرس، وإبراهيم بك زكى من أعضاء محكمة الاستئناف الأهلية بمصر، وحضر أيضا سعادة كميل باشا، فكلفه دولة الرئيس بأن يعرض على اللجنة المسألة التي شكلت من أجلها فقال :

إن إدارة الصحة العمومية حضرت مشروع تعريف للرسوم الصحية، وأرسل ذلك المشروع لمجلس شورى القوانين لإبداء رأيه فيه، فأعيد منه لما رآه من لزوم تقديمه للجمعية العمومية بسبب اشتغاله على أحداث بعض رسوم وزيادة في البعض الآخر، مع أن هذه الرسوم شبيهة من هذه الهيئة بالرسوم القضائية بالمحاكم الأهلية التي لم يمتنع المجلس مع ذلك عن النظر في تعريفها وإبداء رأيه فيها، وفضلا عما ذكر فقد تقرر قبل الآن من اللجنة التي شكلت للفصل في الاختلاف الذي وقع بين المجلس وبين الحكومة بشأن عوائد الدخان، أن الأول يخص بالنظر فيها دون الجمعية العمومية وهي شبيهة أيضا بالرسوم الصحية المحترضا للمشروع .

فقال سعادة سليمان باشا أباطه من جهة رسوم المحاكم، فقد أبدى المجلس الأسباب التي بعثته على النظر فيها بطريق الاستثناء، ومن جهة عوائد الدخان فأولت في الواقع بسببها المادة (٣٤) من القانون النظامي بما يفيد اختصاص المجلس بالنظر فيها، ولكن هذا التأويل كان قاصرا عليها بحيث لا يتناول غيرها .



عسکری باشا
رئیس مجلس شورای نمایندگان جمهوری اسلامی

فقال سعادة عبد الرحمن رشدي باشا ان التأويل السابق كان بالفعل قاصراً على ما يتعلق بموائد الدخان، ولكن بمراعاته يسهل علينا حل المسألة التي نحن بصدد حلها فان اللجنة السابقة قرأها على اعتبار نص القانون النظامي باللغة العربية ونصه باللغة الفرنسية، وبذلك توصل الى معرفة حقيقة المراد .

دولة الرئيس قال انه لا شك في لزوم مراعاة هذه القاعدات في تقريرات، وبدونها لا يتيسر الوصول الى استنباط المعنى المراد من ألفاظ القانون .

فقال سعادة سليمان باشا أبانته حيث أن اللجنة الأولى قررت وجوب مراعاة النصين، فلا بد من الاجراء على هذا الوجه اما بدلا عن تشكيل لجنة للتأويل في كل حالة يحصل فيها اختلاف بين هيئة الحكومة وبين مجلس شورى القوانين، يرى لزوم حل المسألة بصورة قطعية تنطبق على جميع الأحوال التي تدخل تحت حكم المادة (٣٤)، ولذلك طلب سعادته أن يترجم النص الفرنسي بنهاية الدقة لتأمل فيه اللجنة وتقتر ما تراه .

وقد وافقه على هذا الرأي باقي حضرات الأعضاء، وبناء على ذلك تقرّر تمخير ترجمة صحيفة المادة (٣٤) من النص الفرنسي وعرضها على اللجنة في جلسة تعقد فيها بعد .

(الإمضاء) نواب

من رئاسة مجلس النظار

عقدت في يوم الأربعاء ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٥ جلسة اللجنة التي شكلت بمقتضى المادة ٥٢ من القانون النظامى لتأويل المادة ٣٤ من القانون المذكور، وحضر في تلك الجلسة كل من صاحب الدولة ناظر الحفانية بصغة رئيس، وصاحي السعادة عبد الرحمن رشدى باشا ناظر الأشغال العمومية، وسليمان باشا أباطه من أعضاء مجلس شورى القوانين، وحضرة عبد الرحيم بك حمادى من أعضاء ذلك المجلس أيضا، وحضرات بليغ بك، وباسيل بك تادرس، وإبراهيم بك زكى من أعضاء محكمة الاستئناف الأهلية بمصر. وحضر أيضا سعادة كميل باشا. وتلى محضر الجلسة السابقة وصلى عليه.

وبناء على ما تقرّر في تلك الجلسة تلى تمريب نص المادة ٣٤ من القانون النظامى باللغة الفرنسية وهو كالآتى :

كل أموال أو رسوم جديدة سواء كانت على أشخاص معينين أو على عقارات أو أعيان معينة بالذات لا يجوز تهرىرها في القطر المصرى إلا بعد مباحة الجمعية العمومية فيها وإقرارها عليها .

فقال حضرة بليغ بك أنه موافق على صحة هذه الترجمة فيما يتعلق بالمقاررات والأشخاص فان وصفها بجمعية يخرج العوائد الغير مقررة، وأما فيما يتعلق بالأعيان فيرى أن وصفها بذلك ربما لا يخرج العوائد المذكورة .

فأجاب سعادة كميل باشا بأنه لا محل للبس ولا الإيهام فانه لم يكتف بأن يقال الأعيان معينة، بل اشترط أن تكون معينة بالذات، فاكفى بذلك حضرة بليغ بك وقال حل المراد الاكتفاء بمحل المسألة من حيث تعيين خصائص الجمعية العمومية وخصائص مجلس شورى القوانين بطريقة عامة باعتبار الترجمة التي تليت الآن أم المقصود التفصيل أيضا في الخلاف الذى وقع بشأن مشروع الرسوم الصحية وترتب عليه تشكيل هذه اللجنة .

فأجاب دولة الرئيس أنه من الضروري حل المسألة بصورة عامة والفصل في مسألة العوائد الصحية بطريق الاستئجاز حيث إنها كانت الداعى لتشكيل هذه اللجنة .

فقال حضرة بلغيك انه لا ينسئ لنا الحكم بأن النظر في كافة الرسوم التي اشتمل عليها ذلك المشروع من خصائص مجلس شورى القوانين، اذ يحتمل أن يكون بعضها من خصائص الجمعية العمومية بالتطبيق للترجمة التي عملت الآن للسادة ٣٤

فقال دولة الرئيس انه اذا وجد من ضمن تلك الرسوم ما هو مقتر على حين معينة بالذات أو شخص معين بالذات فيحذف بالضرورة من المشروع ولا يربط إلا بعد عرضه فيما بعد على الجمعية العمومية واقرارها عليه .

ثم قال سعادة كليل باشا أنه لزيادة الايضاح والبيان، يحسن أن نذكر في محضر الجلسة أن المراد من العوائد على الأعيان المعنية بالذات ما يجوز عنه جداول قبل حلول السنة و يعلم مقداره، فوافقت اللجنة على ذكر ذلك في المحضر، ثم تداولت وقررت باجماع الآراء الموافقة على اعتبار الترجمة التي تليت وكتبت آنفا والرجوع اليها في العمل في كل الأحوال، وعلى ذلك يكون النظر في الرسوم الصحية من خصائص مجلس شورى القوانين وان وجد من ضمنها ما هو داخل في حدود الجمعية العمومية بمقتضى تلك الترجمة فيحذف من المشروع لعرضه فيما بعد على الجمعية المذكورة .

(نوبار) (عبد الرحمن رشدى) (سليمان أباطله) (باسلى تادرس)

(بلغيخ) (ابراهيم زكى) (عبد الرحيم حمادى)

قانون^(١) نمرة ٢٢

الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ بتعديل القانون النظامي فيما يتعلق باختصاص مجالس المديرية وكيفية تشكيلها وإجراءاتها

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون النظامي الصادر بتاريخ أول مايو سنة ١٨٨٣ وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية، وموافقة رأى مجلس النظار، وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

المادة الأولى

ألغى البابان الثاني والثالث من القانون النظامي واستعوض عنهما بالباين الثاني والثالث الآتيين :

الباب الثاني

في اختصاص مجالس المديرية

المادة ٢ - (١) لمجلس المديرية أن يقرر رسوما مؤقتة في المديرية لصرفها في منافع عمومية ومنها التعليم .
وللمجلس أن يستعمل تلك الرسوم بأجلها للتعليم ، وقراره في وضع الرسوم وفي تخصيصها يكون قطعيا ، ويصدر به الأمر العالي ما دام لا يتجاوز الخمسة في المائة من مجموع الضرائب في المديرية .

(١) الوثائق المصرية الممدومة ١٠٤ في ١٨ مجلد سنة ١٩٠٩

فانما قرر أكثر من ذلك لا يكون قراره قطعياً فيما زاد عن الخمسة في المائة إلا بعد تصديق الحكومة على الزيادة وصدر الأمر العالي .

ويجب في تحصيل وحفظ وصرف تلك الرسوم القواعد المتبعة في الأموال الأميرية، وله أن يراقب استعمال مالم يباشر هو صرفه من تلك الرسوم طبقاً لنصوص هذا القانون أو أى قانون آخر .

(ب) لا يجوز بدون ترخيص خصوصى من ناظر الداخلية أن يصرف مبلغ من الأموال التى للجلس صرفها مباشرة إلا إذا كان داخلاً في الميزانية السنوية التى يقرها المجلس بموافقة الناظر المشار إليه لمدة اثني عشر شهراً ابتداء من أول يناير من كل سنة .

(ج) لنظارة المالية أن تفتش وتراجع حسابات مجالس المديرية .

(د) للجلس أن يطلب بواسطة الرئيس من المصالح الأميرية بالمديرية كل ما يحتاج إليه من البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال التى من اختصاص المجلس النظر فيها .

المادة ٣ - فيما عدا الاختصاصات المقررة للجلس بنص صريح في هذا القانون أو في أى قانون آخر، يجوز للدير ولكل ناظر أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيه فيها .

والجلس أن يمدى من نفسه للدير ولكل ناظر بواسطته، وكذلك للجلس النظر ورغبات فيما يتعلق بمحاجات المديرية العمومية وعلى الأخص في شؤون الزراعة والرى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم . ومع ذلك :

(١) يخرج من اختصاص مجلس المديرية جميع المسائل التى تختص بها المجالس المحلية أو المجالس المحلية المختلطة الموجودة في المديرية .

(ب) ولا يجوز للجلس أن يبحث في تعيين موظفى الحكومة أو نقلهم ولا في تأديبهم أو رقتهم .

المادة ٤ - (أولاً) رأى المجلس مقدماً لازم في المشروعات الآتية :

- (١) تغيير حدود المديرية .
 - (٢) إنشاء أو إلغاء مجلس على في دائرة اختصاص المديرية .
 - (٣) إنشاء المدارس والمستشفيات الأميرية أو نقلها أو إبطالها وكذلك الجبانات العمومية .
 - (٤) مشترى أو بيع أو إبدال أو إنشاء أو ترميم المباني والأماكن الأميرية في المديرية أو تغيير استعمالها .
 - (٥) سريان قانون على بندر أو قرية في المديرية أو إبطال ذلك .
 - (٦) إصدار قرار ببيان كيفية سريان قانون على بندر أو قرية في المديرية .
 - (٧) تغيير دوائر الاختصاص الإدارية والقضائية في المديرية .
 - (٨) تغيير حدود النبادر أو القرى أو إنشاء قرى جديدة أو إلغاء قرى موجودة في المديرية .
 - (٩) إنشاء سلك حديد زراعية في المديرية وتعيين اتجاهاتها .
 - (١٠) إعطاء الامتيازات لشركات أو لأفراد بالمديرية .
- (ثانياً) يجب الحصول على موافقة المجلس على المشروعات الآتية قبل تنفيذها :
- (أ) إصدار المدير لائحة محلية تسمى على المديرية كلها أو على قسم منها أو على بنادر أو قرى فيها أو تعديل أو إلغاء لأئحة خاصة بالمديرية .
 - (ب) سريان قرار أو لائحة على بندر أو قرية أو إبطال ذلك .
 - (ج) إصدار قرار ببيان كيفية سريان قرار أو لأئحة على بندر أو قرية في المديرية ولا يسرى حكم الفقرات ١، ب، ج من هذه المادة على القرارات واللوائح الوقفية التي تصدر أو التي يؤمر بمسرياتها في حالة وباء أو في غيرها من الأحوال المستعجلة .

وعلى المدير أن يخبر المجلس بالأسباب التي دعت لذلك في أول انعقاده .
ولا يسرى حكم هذه التفقرات أيضا على المسائل التي تكون من اختصاص
مجلس محلي أو مجلس محلي مختلط في المديرية، وكذلك الاجراءات المأمور بها في قانون
صادر بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

المادة ٥ - تعرض جداول نظارة الأشغال العمومية السنوية المتعلقة
بالمديرية في المسائل الآتية على مجلس المديرية لأخذ رأيه فيها :

(أ) انشاء الترع والمصارف العمومية .

(ب) تطهير الترع والمصارف العمومية .

فانما بدأ نظارة الأشغال العمومية ما يدعوها للتعديل فيما رآه المجلس وجب
عليها أن تأخذ رأى مجلس المديرية في هذا التعديل .

(ج) مناوبات الري مدة انخفاض النيل .

ومع ذلك فان عرض جداول المناوبات على المجلس لا يخل بما لنظارة الأشغال
العمومية ومأمورياتها من حق تعديل المناوبات في الأحوال المستعجلة بدون أخذ
رأى المجلس مقدما فيها وفي حالة التعديل المذكور يجب اخبار المجلس بالأسباب
التي دعت الى ذلك في أول انعقاده .

المادة ٦ - لإيقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون مولد أو سوق في أى جهة
من جهات المديرية لم تجر العادة بإقامته فيها الا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة
رأى مجلس المديرية .

ويبطل المدير بالطرق الادارية كل مولد أو سوق يقام مخالفا لحكم هذه المادة
ومع ذلك :

(أ) لا يسرى حكم هذه المادة على الأسواق التي تقام بناء على امتياز منح قبل
العمل بهذا القانون .

(ب) ولا يجوز بمقتضاها اعطاء رخصة على ما يخالف شروط امتياز منح قبل ذلك التاريخ .

(ج) والرخصة الممنوحة طبقا لحكمها لا تمنى من وجوب مراعاة اللوائح الصحية وغيرها المتعلقة بالموالد والأسواق .

المادة ٧ - (١) يقتصر مجلس المديرية بمصادقة نظارة الداخلية حدد الخفراء اللازمين لكل بندر أو قرية في المديرية ما عدا البنادر والقرى التي بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة وكذلك يبين بيان درجاتهم .

(ب) يقتصر المجلس كذلك مرتبات الخفراء بمراعاة معدل الأجور الجارية في أنحاء المديرية .

(ج) وإذا لم يقرر المجلس قبل أول يناير من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفراء بندر أو قرية أو في مرتباتهم يبقى ذلك كما كان في السنة الماضية .
ومع ذلك يجوز لناظر الداخلية بعد أخذ رأى المجلس أن يزيد عدد خفراء أى بندر أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تقتضى ذلك .

(د) تبين في كل سنة لجنة من المجلس للفصل فصولا نهائيا في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر على المنازل في البنادر أو القرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة .

المادة ٨ - (أولا) يختص مجلس المديرية في مسائل العزب بما يأتى :

(١) لا تنشأ عزبة في المديرية إلا بعد الترخيص بذلك من المديرية بموافقة رأى المجلس، ويراعى المجلس مساحة الأقطان التي يمتلكها طالب الرخصة في الجهة المراد إنشاء العزبة فيها وعدد أشخاص المشتغلين بزراعتها والمسافة بين هذه الأقطان وبين قرية أو مكان آخر يتيسر فيه السكنى وامكان اتخاذ الوسائل الكافية لحراسة العزبة بنير مصاريف باهظة .

ويجب أن يرفق بطلب الترخيص بإنشاء عزبة رسم الموقع المراد إنشاؤها فيمورسم مبانيتها وكافة البيانات اللازمة ليتمكن المجلس من إصدار قراره طبقاً لأحكام هذه المادة .

(ب) للمجلس في جميع الأحوال أن يقرر هدم عزبة ولو كان مرخصاً بها إذا صارت ملجأً للنوى السيئة السيئة أو مأوى للأشقياء .

(ج) للمجلس أن يقرر هدم كل عزبة أنشئت بدون رخصة قبل العمل بهذا القانون أو يسهل إذا قصرت حراستها أو انقضت تلك الحراسة مصاريف باهظة وذلك نظراً لعدد سكانها وحالة ميسرتهم . ومع ذلك :

(١) لا يصدر قرار بالتطبيق للفقيرين ب وج من هذه المادة إلا بعد تكليف مالك العزبة بإبداء أقواله للمجلس أو للجنة يشكلها المجلس وبشرط التصديق على ذلك من مجلس النظار .

(٢) لا يجوز الترخيص بإنشاء عزبة تكون واقعة على مسافة مائة متر بالأقل من جسر النيل أو من جسر ترعة عمومية أو مصرف عمومي أو من جبانة أو على مسافة ٣٠٠ متر بالأقل من بركة موجودة بالجهة البحرية من المكان المراد إنشاء العزبة فيه أو ٣٠٠ متر من بركة واقعة في جهة أخرى .

(٣) يجوز استئناف رفض طلب الرخصة الى ناظر الداخلية .

(ثانياً) إذا أنشئت عزبة أو شرع في إنشائها بدون ترخيص من المدير أو من ناظر الداخلية في حالة الاستئناف جاز لجهة الإدارة أن تباشر هدمها قبل إتمام بنائها أو في أثناء ستة شهور من إتمامه .

ويجوز للمدير المدم بالطرق الإدارية وتحصيل مصاريف ذلك من مالك العزبة أو مالك الأرض التي كانت العزبة تنشأ فيها طبقاً لنصوص الأمر السالئ الرقم

٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

المادة ٩ - للجلس زيادة عن ترقية التعليم الأولى ومنه تعلم الزراعة والصناعات اليدوية ترقية التعليم بكافة أنواعه ودرجاته في المديرية على الطريقة المهيئة يحد :

(أ) له أن يقرر إنشاء أو امتلاك مدارس في المديرية واتخاذ ما يلزم لإدارتها وله كل السلطة التي تجب لذلك .

(ب) له أن يدير مدارس غير التي أنشئت أو صار امتلاكها على وجه ما تقدم بشرط أن يكون تخصيص بنائها مكفولا على الدوام للتعليم وأن يشتمل عقد تحويلها إلى المجلس على الشروط التي تضمن له إدارتها الفعلية .

(ج) للجلس طلبا لتوحيد سير العمل في جميع أنحاء المديرية أن يضع لوائح وبرامج لسير المدارس على اختلاف درجاتها غير المدارس التي أنشئت أو صار امتلاكها وغير التي تدار طبقا للفقرة السابقة وأن يمنح عنوان (مدرسة معترف بها) التي تدير على مقتضى تلك اللوائح ويقبل صاحبها أو من يتولى شؤونها ما هو لازم من الشروط لهذه المدارس .

(د) له أن يضم إليه أربعة على الأكثر من لسم عناية خصوصية بأمور التعليم في المديرية يحضرون في جلساته حال انعقاده للنظر والفصل في مسائل التعليم ويكون رأيهم شوريا ويكونون حتما أعضاء في لجنة التعليم إذا كان تمت لجنة . ومدة وجود أولئك المختارين في المجلس ستان الا إذا جدد اختيارهم .

(هـ) له أن يشكل من أعضائه أو من يعنون بأمر التعليم في المديرية لجانا يناط بكل واحدة منها إدارة مدرسة أو أكثر ويحدد اختصاص هذه اللجان .

(و) له أن يقبل المال أو العقار الذي يوجب يستعمل هو أو غلته في شؤون التعليم في المديرية بوجه عام أو في جهة معينة منها .

كذلك له أن يقبل الاكتابات التي يخصصها المكتتبون لعمل من الأعمال التي اختص بها المجلس في شؤون التعليم ويجب في هذه الحالة استعمال الاموال المكتتب بها فيما خصصت له .

(ز) على المجلس أن يخصص للتعليم الأولي ومنه تعليم الزراعة والصناعات اليدوية سبعين في المائة من مجموع الرسوم التي تخصص للتعليم ، والثلاثون في المائة الباقية تصرف على التعليم الابتدائي وما فوقه .

(ح) على المجلس أن يراعى على قدر الامكان في استعمال السلطة الممنوحة له بمقتضى هذه المادة كل لائحة عمومية يصدرها قانون أو قرار من ناظر المعارف العمومية .

المادة ١٠ - يجب على المجلس أن يتم بحثه وأن يبدى رأيه في المسائل الواجب عرضها عليه بمقتضى نصوص هذا القانون أو القوانين الأخرى في مدة لا تتعدى من وقت عرضها عليه ، فإن أبى ابداء رأيه أو لم يبد رأيا مطلقا في تلك المدة جاز لمجلس النظار أن يأمر بإجراء العمل بدون انتظار للرأى المذكور .

الباب الثالث

في تشكيل مجالس المديريات وفي اجراءاتها

المادة ١١ - تشكل مجالس المديريات كما يأتى :

يكون في كل مجلس نائبان عن كل مركز من مراكز المديرية ينتخبهما مندوبو الانتخاب عن بلاد ذلك المركز ، ويجب أن يكون النائبان مقيمين في دائرة المركز . ويراعى في تطبيق هذه المادة ما يأتى :

- (١) كل بندر مديرية ذى نظام ادارى خاص يعتبر جزءا من المركز الواقع فيه .
- (٢) كل مركز لا يزيد عدد سكانه على عشرين ألفا ، وكل قسم ادارى غير مركز يلحق بأحد المراكز الأخرى بقرار يصدر من ناظر الداخلية بموافقة مجلس النظار . ويكون المدير رئيس المجلس المديرية ، فإن غاب أو منعه عن العمل مانع نائب عنه وكيل المديرية . وتعتبر مجالس المديريات المشكلة كما تقدم أشخاصا معنوية ، ويكون المدير نائباً عن المجلس بهذه الصفة في استعمال ماله من السلطة وفي أداء ما عليه من الواجبات مما يدخل في دائرة اختصاصه .

المادة ١٢ - لا يجوز انتخاب أحد لمجلس المديرية ما لم يكن حائزاً للشروط الآتية :

- (١) أن يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة .
 - (٢) أن يكون عارفاً بالقراءة والكتابة .
 - (٣) أن يكون يدفع مئة سنتين إلى المديرية مال أطيان بالمركز قدره خمسة وعشرون^(١) جنيهاً مصرياً على الأقل في السنة فيما إذا كان حائزاً لشهادة الدراسة العالية والا فيكون مقدار ذلك المبلغ خمسين جنيهاً مصرياً على الأقل .
- (١) عدلت الفقرة الثالثة من المادة الثانية عشرة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩١١ الآتي نصه :

قانون رقم ٢^(٥)

مختص بشروط انتخاب نواب مركزى أسوان والدور لمجلس مديرية أسوان

نحضره خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية عشرة من القانون النظامى المعدل بالقانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩٠٩ وبتأويل ما عرضه طياً ناظر الداخلية ، وموافقة رأى مجلس النظار ، وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هــوات

المادة الأولى

تجوز مال الأطيان المقرر دفعها بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة الثانية عشرة من القانون النظامى من يجتنب عضواً بمجلس المديرية تخفف من إلى خمسة جنيهات في السنة بالنسبة لتأجيل مركز أسوان .
وبنى تأجيل مركز الدور من الشرط المقرر في الفقرة المذكورة أعفاً .

المادة الثانية

على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون م

صدر برأى المنزه في ١١ محرم سنة ١٣٢٩ (١٢ يناير سنة ١٩١١)

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار و ناظر الداخلية

محمد سعيد

(٥) الواقع المحررة العدد رقم ١٦ بتاريخ سنة ١٩١١ مقيمة ١١٧

(٤) أن يكون اسمه مدرجا في دفتر انتخاب المديرية منذ خمس سنين .
 (٥) ألا يكون موظفا في الحكومة أو ضابطا في الجيش العامل ولا يعتبر العمد
 والشايع هنا من موظفي الحكومة .

(٦) ألا يكون عضوا في مجلس مديرية أخرى .

المادة ١٣ - ينتخب الناخبون عن المراكز في مجالس المديرية لمدة ست
 سنوات، ويخرج أحد نائبي كل مركز بالدور كل ثلاث سنين، ويستمر الأعضاء
 الخارجون في وظائفهم بالمجلس الى أن يتبين بدلم ويجوز إعادة انتخابهم .

المادة ١٤ - يحلف العضو الجديد في مجلس المديرية أمام المدير قبل
 مباشرة العمل بيمين الاخلاص للجناب السلطوي والخضوع لقوانين البلاد .

المادة ١٥ - يقرر مجلس المديرية فصل كل عضو تخلف عن الحضور مدى
 ثلاثة ادوار متتامة من ادوار الاجتماع بدون مذر مقبول لدى المجلس، ودور الاجتماع
 هو الجلسة أو الجلسات المتتابة التي يعقدها المجلس بناء على دعوة اجتماع واحدة .

المادة ١٦ - تجتمع مجالس المديرية في المواعيد التي تقتض في لائحة
 الاجراءات الداخلية، فاذا لم تكن لوائح فهي تجتمع كلما دعاها المدير وللدعوة
 المجلس لاجتماع فوق السادة في أى وقت كان، وعليه دعوته اذا طلب ذلك كتابة
 ثلث الأعضاء على الأقل، ولا يجوز لأحد غير الأعضاء أن يحضر جلسات المجلس
 أو لحانه الا بدعوة منه أو من المدير لقائمة المسائل الحاصل البحث فيها، لكن لكل
 ناظر تميم مندوب أو أكثر يحضر جلسات مجلس المديرية أو لحانه عند النظر
 في أمر يتعلق بأحدى المصالح التابعة لنظارته، ولؤلاء المندوبين حق الاشتراك
 في المناقولات ولا يكون لهم رأى معدود .

ويعتبر المدير أو وكيله بالنيابة عنه عضوا في جميع لجان مجالس المديرية، ويرأس
 كل جلسة يحضرها .

لا تكون جلسات المجلس قانونية الا اذا حضرها أكثر من نصف أعضائه
 وتصدر القرارات بالأغلبية، وانذا تساوت الآراء بالأرجحية للجانين الذي فيه الرئيس .

لناظر الداخلية أن يصدر بموافقة مجلس النظار لوائح إجراءات عمومية لسير مجالس المديرية .

ولكل مجلس مديرية أن يضع لائحة لإجراءاته الداخلية لتطبيق اللوائح العامة ويجب التصديق على تلك اللائحة من ناظر الداخلية .

المادة ١٧ — يجوز حل مجلس المديرية في كل وقت بأمر عال يقين فيه أسباب ذلك، ويحل محل مجلس المديرية في ثلاثة أشهر من تاريخ الحل.

المادة الثانية

عُلت المادة ٤٩ من القانون النظامي كما يأتي :

إذا خلا محل أحد الأعضاء في أحد مجالس المديرية أو في مجلس شورى القوانين أو في الجمعية العمومية بشرع في اقتصاب بدله في خلال شهر واحد ولا تستمر مدة توظيف المصنوع الجديد بالنسبة لمجالس المديرية إلا إلى حين انتهاء مدة سلفه، وبالنسبة لمجلس الشورى والجمعية العمومية لحين تجديد الانتخابات العمومية.

أحكام وقتية

المادة الثالثة

استثناء من نص المادة ١٣ من الباب الثالث تكون مدة نائبي المراكز في مجالس المديرية الذين ينتخبون أول مرة طبقاً لنصوص هذا القانون أربع سنين .
ويحصل الاقتراع لتعيين الأعضاء الذين يخرجون في أول دور من أدوار التجديد في آخر السنة الأولى .

المادة الرابعة

يبقى الأعضاء الموجودون الآن بمجالس المديرية في وظائفهم لحين انتهاء مدتهم، وكذلك الأعضاء المندوبون منهم لمجلس شورى القوانين .
ويعتبر كل عضو من أعضاء مجالس المديرية نائباً عن المركز الذي هو منه ولو زاد بهم من اثنين في أحد المراكز .

ومع ذلك فإذا بقى عند التجديد الأول عضوان اثنان فقط عن أحد المراكز
وجب سقوط أحدهما بالقرعة لأجل انتخاب بديل، إلا إذا كان عضواً في مجلس
شورى القوانين، قى هذه الحالة يسقط العضو الآخر.

أحكام عمومية

المادة الخامسة

يخضع كل مجالس المديرية من المادة ٤٨ من القانون النظامى، وتلقى الفقرة
الثانية من المادة ٥٠ من القانون المذكور، ويلقى الأمر السالى الرقم ٧ فبراير
سنة ١٨٨٧ المختص بمجالس المديرية.

ويلقى الأوامر العالمان الصادران فى ١٦ فبراير سنة ١٨٨٨ و ٢٩ يوليو
سنة ١٨٩٩ المختصان بالمزب.

المادة السادسة

ينفذ هذا القانون من أول يناير سنة ١٩١٠ ويجوز إصدار اللوائح اللازمة
لتنفيذه قبل ابتداء العمل به.

المادة السابعة

على نظار حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه.

صدر برأى رأس التين فى ٢٨ شبان سنة ١٣٢٢ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩)

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الحقانية ناظر المعارف العمومية رئيس مجلس النظار و ناظر الخارجية

حسين رشدى سعد زغلول بطرس غالى

ناظر المالية ناظر الأشغال العمومية ناظر الداخلية

أحمد حشمت والحربية والبحرية محمد صيد

اسماعيل سرى

الوقائع المصرية العدد ١٠٤ فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٠٩

قانون نمرة ٧

بتحويل أعضاء مجلس شورى القوانين حق توجيه الأسئلة الى النظار

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا مجلس النظار .

أمرنا بما هو آت

المادة الأولى

يجوز لأعضاء مجلس شورى القوانين أن يوجهوا الى النظار أسئلة فيما يختص بالمسائل الادارية ذات المصلحة العامة مع مراعاة الشروط الآتية :
(أولا) أن يقدموا السكرتيرة مجلس شورى القوانين قبل توجيه السؤال بخمسة أيام على الأقل اختصارا كتابيا مشتملا على نص السؤال بتمامه .
(ثانيا) لرئيس مجلس شورى القوانين أن يرفض أو أن يطلب تعديل أى سؤال يرى أنه يمتنع على مطاعن شخصية أو أن من شأنه إثارة الأحقاد والضغائن بين العناصر المكثرة للأمة وكذا كل سؤال له مساس بالعلاقات أو بالاتفاقات الدولية .

المادة الثانية

يجيب النظار على الأسئلة التي توجه اليه بهذه الكيفية . ومع ذلك فإن لم الحظ في عدم الاجابة على أى سؤال كان اذا رأوا أن المصلحة العامة تقتضى ذلك .

المادة الثالثة

لا تجوز المناقشة مطلقا في أجوبة النظار .

المادة الرابعة

تدرج الأسئلة والأجوبة في محاضر مجلس شورى القوانين .

المادة الخامسة

على رئيس مجلس النظار تنفيذ هذا القانون .

صدر برأى القبة ٩ جمادى الأولى سنة ١٣٣٠ (٢٦ أبريل سنة ١٩١٢)

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد



اسماعيل محمد باشا
وزير خارجة شريعة الامم المتحدة

قانون الانتخاب

الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (أول مايو سنة ١٨٨٣)

أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على القانون النظامى المصرى الصادر فى هذا اليوم (أول مايو سنة ١٨٨٣)

أمرنا بما هو آت

الباب الأول

فيمن لم حق الانتخاب ، وفق انتخاب المتولين للانتخاب

المادة الأولى

لكل مصرى من رعية الحكومة المحلية بالغ من العمر عشرين سنة كاملة حق الانتخاب بشرط ألا يكون فى حالى من الأحوال المانعة من حق الانتخاب المينة فى المادة السادسة ، أما رجال العسكرية الذين تحت السلاح فليس لهم حق الانتخاب .

المادة الثانية

على كل منتخب (يكسر الخاء) أن يعطى رأيه بنفسه فى دائرة الانتخاب الكائن فيها موطنه السياسى ، والموطن السياسى لكل منتخب (يكسر الخاء) هو محل توطنه الذى يجرى فيه مباشرة حقوقه المدنية ، ويجوز له نقل موطنه السياسى لدائرة انتخاب أخرى بشرط أن يعلن بذلك كلا من مدير الجهة الموجود بها موطنه السياسى الحالى ومدير الجهة التى يرشبه نقله اليها .

المادة الثالثة

المتخبون (بكسر الخاء) المعينون في وظائف ميرية لم أن يسطوا أراهم
في دائرة انتخاب الجهة الموظفين فيها .

المادة الرابعة

لا يجوز لأحد من المنتخبين (بكسر الخاء) أن سطرأه في الانتخاب أكثر من مرة .

المادة الخامسة

في خمسة عشر يوما التالية لتاريخ صدور أمرنا هذا ، يمرر دفتر الانتخاب
على نسختين بمعرفة مشايخ كل بندر أو بلد من بنادر وبلاد الوجه البحرى والوجه
القبلى ، ويكون تحريره على ترتيب حروف الهجاء .

أما في كل تمن من أمان القاهرة ، وكل قسم من أقسام ثغر الاسكندرية ، وكل
مدينة من مدن رشيد ودمياط ، وبورسعيد ، والسويس ، والاسماعيلية ، والعريش ،
فيكون تحرير دفتر الانتخاب بمعرفة لجنة تؤلف في القاهرة والاسكندرية من مأمور
التمن أو مأمور القسم بصغة رئيس ، ومن شيخ التمن أو شيخ القسم ، ومن مشايخ
الحوارى وتؤلف في كل مدينة من المدن الأخرى من مندوب يعينه المحافظ ويكون
رئيسا للجنة ، ومن أربعة من أعيان المدينة ذوى الأملأك يختارهم المحافظ أيضا .
ويشتمل دفتر الانتخاب على جميع المنتخبين (بكسر الخاء) المتوطنين أو الساكنين
في وقت تحريره ضمن دائرة الانتخاب المحور عنها ذلك الدقر .

^(١) المادة السادسة

لا تدرج أسماء الآتى بيانهم في دفاتر الانتخاب :

(أولا) المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفى أو بحرمانهم
من حقوقهم السياسية أو بالأقامة في جهة معينة والمحكوم عليهم أيضا لارتكاب سرقة
أو احتيال أو خيانة أو انتهاك حرمة الآداب .

(١) المادة السادسة المذكورة تسألت ضمن الأمر المال الصادر في ١١ يونيو سنة ١٩٠٠

(١٣ صفر سنة ١٣١٨) الواردة صورته بصفحة (٣١٩) .

(ثانياً) المطرودون من وظائفهم الميرية بمقتضى أحكام قضائية لتقصيرهم في أداء واجبات وظائفهم أو لاختلاسهم مال الميرى أو لقبولهم الرشوة أو لتعديهم على أحد المصريين لمتعه من استيفاء حقوقه السياسية .

(ثالثاً) المحكوم عليهم بالافلاس والمهجور عليهم .

المادة السابعة

يعلق دفتر الانتخاب في كل بندرو في كل بلد وفي مركز المديرية .

أما في مدينتي القاهرة والاسكندرية فيعلق دفتر الانتخاب في مكتب كل من أو قسم وفي ديوان الضبطية، ويعلق في مدن رشيد ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية والعريش في ديوان المحافظة .

ويكون تعليق الدفتر المذكور في كل سنة من أول يناير الى غايته .

المادة الثامنة

إذا تراءى لأى مصرى أنه أهمل درج اسمه في دفتر الانتخاب فله أن يطلب درجه، كما أنه لكل منتخب (بكر الخاء) مدرج اسمه في دفتر الانتخاب أن يطلب درج اسم كل مصرى لم يدرج اسمه غداً أو رفع اسم كل شخص درج اسمه بدون حق .

وتقدم هذه الطلبات في كل سنة من أول فبراير لغاية ١٥ منه في المديريات الى مدير الجهة، وفي مدينتي القاهرة والاسكندرية الى مأمور الضبطية، وفي باقي المدن الميمنة في المادة الخامسة الى المحافظ .

ويحصل في كل مديرية دفتر لقيود الطلبات المذكورة حسب تواريخ ورودها ويعطى بها وصولات لأربابها .

وكل منتخب (بكر الخاء) صارت المعارضة في درج اسمه بدفتر الانتخاب يصير اعلانه بذلك بمعرفة اللجنة المتزعه عنها في المادة الآتية بدون مصاريف، وله أن يبدى ملحوظاته في ذلك .

المادة التاسعة

تعال الطلبات المذكورة على لجنة تؤولف في المديرية من المدير بصيغة رئيس ومن عضوين من مجلس المديرية يتخيان بالقرعة السرية، وفي مدينتي القاهرة والاسكندرية من مأمور الضبطية بصيغة رئيس، ومن اثنين من أعضاء المحكة الابتدائية في كل منهما، وفي المدن المبينة في المادة الخامسة من المحافظ بصيغة رئيس، ومن اثنين من أعيان المدينة ذوى الأملك يختاران من ضمن المنتخبين (بكسر انشاء) المندرجة أسماءهم في دفتر الانتخاب .

وتحكم كل لجنة في الطلبات التي تعرض عليها من ١٥ فبراير الى ١٥ مارس من كل سنة، والقرارات التي تصدرها اللجان المذكورة بأغلبية الآراء تعلن لأربابها كتابة في محلات اقامتهم بدون مصاريف بمعرفة جهات الادارة في الثلاثة أيام التالية لصدورها .

وإذا لم تحكم احدى اللجان في أحد الطلبات المحالة عليها أو أبت ذلك فيعتبر هذا رفضا للطلب المذكور .

ويسوز لأرباب الطلبات أن يستأنفوا قرارات اللجان أمام محكة الاستئناف المقيمين في دائرة اختصاصها في الثمانية أيام التالية لتاريخ اعلانهم بها .

أما في حالة عدم صدور قرار من احدى اللجان أو اباتها الحكم في الطلب فيضاف على هذا الميعاد ثلاثة أيام، ويسرى من تاريخ ١٥ مارس، ويسرى مفعول قرارات اللجان حين ما تصدر محكة الاستئناف حكمها بدون مصاريف بعد سماع أقوال النائب العمومي عن الحضرة الخديوية .

المادة العاشرة

يبحث بصورة من دقاتر الانتخاب مخنوم عليها من الذين حردوها سواء كانوا مشايخ أو لجانا وبالمحضر المثبت استيفاء اجراءات النشر في اليوم نفسه الى مدير الجهة عن المديرية أو الى مأمور الضبطية عن مدينتي القاهرة والاسكندرية

أو إلى المحافظ عن باقي المدن الميينة في المادة الخامسة للتوقيع عليهما منهم ، وتكون تلك الدفاتر مستندبة ، ولا يجوز إجراء تعديل فيها إلا في وقت تعديلها السنوي المنوّه عنه في المواد السالفة ، وعلى المدير أو مأمور الضبطية أو المحافظ تصحيح تلك الدفاتر طبقا لقرارات اللجنة أو لأحكام محكمة الاستئناف والتوقيع على تلك التصحيحات بصورة أخرى من تلك الدفاتر تحفظ بطرف المشايخ أو اللجان بمسد أن يصححوها حسب التصحيحات التي يعلم بها المدير أو مأمور الضبطية أو المحافظ .

المادة الحادية عشرة

عند تعديل الدفاتر في كل سنة يضاف عليها بمعرفة المشايخ أو اللجان أسماء المصريين الذين يتحقق لهم أنهم حازوا الصفات المطلوبة قانونا ، ويحذف منها أولا أسماء من توفوا ، ثانيا أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة .

المادة الثانية عشرة

لا يجوز لأحد الاشتراك في الانتخاب ما لم يكن اسمه مندرجا في دفتر الانتخاب

المادة الثالثة عشرة

ينتخب (بفتح الحاء) من كل ثمن من أثمان القاهرة ، ومن كل قسم من أقسام الاسكندرية ، ومن كل مدينة من المدن الميينة في المادة الخامسة ، ومن كل بندر أو بلد من بنادر وبلاد الوجه البحري والوجه القبلي مندوب للانتخاب ، ووظائفه هي المقررة في المواد الآتية :

المادة الرابعة عشرة

يكون انتخاب المندوبين في اليوم والساعة والمحل المعينة في أمر اجتماع المنتخبين (بالكسر) بدون التفات لعدد الآراء التي أعطيت ، ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية ، وينشط أمر ملاحظة الانتخاب بلجنة تؤلف من خمسة منتخبين (بالكسر) ذوي معرفة بالقراءة والكتابة يختارهم المنتخبون (بالكسر) الحاضرون وأعضاء هذه اللجنة ينتخبون أحدهم رئيسا لهم .

وتشتمل شروط الانتخابات وكيفية إجرائها بمنشور يصدر من ناظر الداخلية كل مرة يصير الشروع في الانتخابات أما ينبغي في ذلك اتباع ما نص في الباب الآتي .
ويجوز دائماً لناظر الداخلية أن يعين في اللجنة المذكورة نائباً عنه يكون له رأى معهود، ويتخذ الناظر المشار اليه الاحتياطات اللازمة للملاحظة حرية إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب .

المادة الخامسة عشرة

على المديرين ومأموري الضبطيات والمحافظين أن يتحذروا صحة إجراء انتخاب المندوبين في دوائريهم ، وإذا تراءى لهم لزوم إعادة الانتخاب فليعلم أن يأمرؤا بذلك حالاً مع ذكر الأسباب التي انبثقت منها التواء الانتخاب الأول .

المادة السادسة عشرة

عند صدور الأمر أو المنشور المتخصص عنه في المادة الآتية ، يجب على المديرين ومأموري الضبطيات والمحافظين أن يعطوا إلى كل واحد من المندوبين للانتخاب تذكرة اعتماد موصفاً فيها اسم ومحل إقامة كل منهم ، وذكرة محل ويوم وساعة انتخاب أعضاء مجالس المديريات ، وبمقتضى هذه التذكرة التي تقوم مقام استدعائه للحضور يحق له الدخول إلى المحل الذي سيتم فيه انتخاب أعضاء مجالس المديريات .

الباب الثاني

في انتخاب أعضاء مجالس المديريات

المادة السابعة عشرة

يكون انتخاب أعضاء مجالس المديريات بمعرفة المنتخبين (بالكمر) المندوبين وهؤلاء يدعون لهذا الغرض إلى مراكز المديريات قبل الانتخاب بخمسة أيام بالأقل .
ويكون اجتماعهم لإجراء الانتخابات السنوية بمقتضى أمر منا ، وللاقتضات التكبيلية بمقتضى منشور يصدر من ناظر الداخلية ، ويؤدي أعضاء مجالس المديريات وظائهم بلا مقابل .

المادة الثامنة عشرة

لا يجوز للتصخين (بالكسر) المنوبين الاشتغال بأموه خلاف انتخاب أعضاء مجالس المديریات وهم ممنوعون من كل مناقشة ومداولة ولا يجوز لخلافهم الحضور في جمعية الانتخاب ولا لهم الحضور فيها حاملين السلاح .

المادة التاسعة عشرة

تتأط إدارة الانتخاب في كل مديرية بـلجنة انتخاب تؤلف بمحضور المدير من خمسة أعضاء ثلاثة منهم يتخبون من ضمن المنوبين وبعرفتهم ويكونون من العارفين القراءة والكتابة ومن واحد من أعضاء المحكة الابتدائية الكائنة بتلك المديرية في دائرة اختصاصها ومن مندوب نائب عن ناظر الداخلية .
ويتخذ الناظر المشار إليه الاحتياطات اللازمة للملاحظات حرية إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب .

المادة العشرون

يبدأ بتأليف لجنة الانتخاب حسب المنصوص بالمادة السابقة في اليوم والساعة والمحل المينة للانتخاب مهما كان عدد المنوبين الحاضرين .
وتختار اللجنة لها رئيساً وكتائباً من ضمن أعضائها وعلى الكاتب تحرير المحاضر وتلاوتها في آخر الجلسة .

المادة الحادية والعشرون

على رئيس اللجنة أن يذكر المنوبين المجتمعين مانص في المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من القانون النظامي عما يخص بالصفات اللازمة لحواز الانتخاب وبين لهم كيفية عملية الانتخاب ويؤكد عليهم بإعطاء رأيهم بالذمة غير قاصدين سوى المنفعة العمومية .

المادة الثانية والعشرون

المحافظة على نظام الجمعية منوطه برئيس لجنة الانتخاب، فان لم يراع ما نص في المادة الثامنة عشرة من أمرنا هذا بكل دقة، فعلى الرئيس أن يلبه بحفظ النظام

فان لم يصغ اليه فله أن يقض الجلسة ويؤجلها الى ساعة أخرى ، وله أيضا أن لم يبق في مكانه انقاذ القناون أن يستمد قوة عسكرية من المدير الذي يحق له دواما ملاحظة جمعيات الانتخاب والتداخل لحفظ الأمن العمومي متى لزم الحال .

المادة الثالثة والعشرون

على الرئيس ان يثبت ساعة افتتاح الانتخاب وساعة انفضاضه كل مرة يشرع في عملية الانتخاب .

المادة الرابعة والعشرون

ينبغي أن يكون حاضرا حال الانتخاب ثلاثة من أعضاء اللجنة على الأقل ، وبحسب الكاتب من هؤلاء الثلاثة وحضور الثلاثة معا واجب حال الانتخاب فان لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكمل من المتخفين (بالكسر) الحاضرين وان غاب الرئيس فعلى من يعينه من الأعضاء أن يقوم مقامه وان غاب الكاتب مؤقتا ، فالرئيس يبين مكانه أحد الأعضاء أو المتخفين (بالكسر) .

المادة الخامسة والعشرون

تكون أحكام اللجنة قطعية في كافة المشاكل التي تحدث حال الانتخاب مع عدم الإخلال بما نص بالمادة الرابعة والأربعين من أمرنا هذا وعليها أن تبين مستندات الحكم وتكون مذكراتها سرية ، ولكن رئيسها يتلو القرار علانية .

المادة السادسة والعشرون

قرارات اللجنة تكون بأغلبية الآراء فإذا تساوت فرأى الرئيس مخرج ويشار الى ذلك بالمحضر .

المادة السابعة والعشرون

يشتمل عضو اللجنة على جميع الطلبات والقرارات ومع ذلك فان خلا عن ذكرهما فلا يعتبر ذلك سببا لا بطلان الانتخاب .

المادة الثامنة والعشرون

يكون أخذ الآراء سرا من الساعة واحدة بعد طلوع الشمس الى قبل الغروب
بساعة .

المادة التاسعة والعشرون

يتدئ أعضاء اللجنة باعطاء آرائهم ثم ينادى أحدهم كلا من المندوبين باسمه
حسب المندرج في دفتر المديرية العمومي ويعطى كل مندوب رأيه عند الماداة باسمه
وتعاد متاعاة أسماء المندوبين الذين لم يعطوا آرائهم في أول دفعة ومن لم يعط رأيه
من المندوبين لافي الدفعة الاولى ولا في الثانية، فلا يمنع من اعطائه الى آخر الوقت
المعين لأخذ الآراء .

المادة الثلاثون

على كل مندوب ينادى باسمه أن يقدم للجنة تذكرة الاعتقاد التي بيده ويكون
له آراء بمقدار عدد أعضاء مجلس المديرية المزمع انتخابهم وله أن يحصر آرائهم في شخص
واحد أو أن يخصصها على جملة أشخاص وأن أضاع تذكرته فلا يمنع من إعطاء رأيه
إذا عرفته اللجنة .

المادة الحادية والثلاثون

المندوبون الذين يجهلون الكتابة يعطون آراءهم شفاهاً بحيث يقيد الكاتب
آراءهم في دفتر قرين اسم كل منهم بملاحظة أحد أعضاء اللجنة الذي يختاره المندوب
ولذلك كور أن يعطى رأيه بحيث لا يسمعه غير الكاتب والمضو الذي يختاره .

المادة الثانية والثلاثون

الآراء المتعلقة على شرط باطلية وتداول اللجنة قطعياً في الحال في صحة أو إبطال
الانتخابات مع عدم الاخلال بما نص بالمادة الرابعة والأربعين من أمرنا هذا .

المادة الثالثة والثلاثون

لا يمكن الانتخاب إلا يوماً واحداً إنما إذا طرأت أحوال استثنائية منعت من
الشروع فيه واستمراره أو نهوه فيمكن تأجيله الى اليوم التالي ويعلن المنتخبون
(بالسكر) بذلك بالطريقة التي تقرها اللجنة .

المادة الرابعة والثلاثون

متى تم أخذ آراء المندوبين الحاضرين يعلن الرئيس انتهاء عملية الانتخاب ويوقع أعضاء اللجنة والمدير على دفتر الانتخاب ثم يؤخذ في تحقيق عدد الذين أعطوا آراءهم ويعلن رئيس الجلسة ذلك حالا للجمعية ثم تفرز الآراء ويصمّل بذلك محضر بمضيه أعضاء اللجنة والمدير .

المادة الخامسة والثلاثون

يكون تعيين الأعضاء بأغلبية الآراء أغلبية نسبية وإذا تساوت الآراء بين شخصين فريس اللجنة يقرع بينهما .

المادة السادسة والثلاثون

يعلن رئيس اللجنة أسماء الأعضاء الذين وقع عليهم الانتخاب ثم يمضى جميع أعضاء اللجنة قبل انفضاض الجلسة على محضر الانتخاب ويرسل هذا المحضر مباشرة مع كافة أوراق الانتخابات الى ناظر الداخلية في خلال ثمانية أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ نسخة منه مصدقا عليها من أعضاء اللجنة بمطابقتها للأصل بطرف مديرالجهة .

المادة السابعة والثلاثون

يرسل ناظر الداخلية بدون تأخير الى كل من الأعضاء المنتخبين (بالفتح) شهادة بانتخابه .

الباب الثالث

في انتخاب الاعضاء المندوبين لمجلس شورى القوانين

المادة الثامنة والثلاثون^(١)

ينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن أثمان القاهرة العضو المندوب عن هذه المدينة لمجلس شورى القوانين .

(١) تراجع المادة الثالثة من ديكرتر ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٧ صفحة ٣٢٦

ويُنتخب المنتخبون (بالكسر) المنديون من مدينة اسكندرية العضو المنسوب للجلس المذكور عنها وعن الست مدن الأثر المينة في المادة الخامسة^(١) . ويكون إجراء الانتخاب في ديوان ضبطية القاهرة عن هذه المدينة وفي ديوان ضبطية الاسكندرية عنها وعن باقي المدن . ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية .

المادة التاسعة والثلاثون

ينتخب كل مجلس من مجالس المديرية الأربعة عشرة بالقرعة السرية واحدا من أعضائه ليكون عضوا مندوبا في مجلس شورى القوانين . ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية .

الباب الرابع

في انتخاب الأعيان المنديين للجمعية العمومية

المادة الأربعون

ينتخب المنتخبون (بالكسر) المنديون عن أثمان القاهرة والمنتخبون (بالكسر) المنديون عن أقسام الاسكندرية والمنتخبون (بالكسر) المنديون عن باقي المدن المينة في المادة الخامسة عدد الأعيان المقر في القانون النظامي لكل منها ليكونوا مندوبين عنها في الجمعية العمومية ويكون إجراء الانتخاب عن مديتي القاهرة والاسكندرية في ديوان ضبطية كل منهما وعن مديتي دماط ورشيد في ديوان محافظة كل منهما وعن السويس وبور سعيد في ديوان محافظة السويس وعن العريش والاسماعيلية في ديوان محافظة الاسماعيلية . ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية .

(١) النص الفرنسي يقتضي بأن يشترك في هذا الانتخاب مندوبو المدن الأخرى مع مندوبي الاسكندرية ويؤيد ذلك الأمر العالي الذي يصدر في كل مرة بإجماع هؤلاء المنديين .

المادة الحادية والأربعون

ينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن الأربع عشرة مديرية الخمسة والثلاثين عضوا مندوبا للجمعية العمومية مع مراعاة العدد المقرر في القانون النظامي لكل مديرية .
ويحصل الانتخاب بالكيفية والشروط المقررة في هذا القانون لانتخاب أعضاء مجالس المديریات .
ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية .

الباب الخامس

أحكام وقفية

المادة الثانية والأربعون

أحكام المواد السابعة والثامنة والتاسعة من أمرنا هذا تعمل في الانتخاب الاقل كما يأتي :
(أولا) يعلق دفتر الانتخاب في كل بلد وفي مراكز المديریات مدة خمسة عشر يوما التالية للخمسة عشر يوما المحددة في المادة الخامسة لتحرير دفتر الانتخاب .
(ثانيا) يجوز تقديم الطلبات في الثمانية أيام التالية للخمسة عشر يوما المحددة لتعليق دفتر الانتخاب .
(ثالثا) يحكم في هذه الطلبات في الثمانية أيام التالية للثمانية أيام المحددة لتقديمها .

(رابعا) اللجنة المنوّه عنها في المادة التاسعة تؤلف في الانتخاب الأول من المندوبين المنتخبين (بالفتح) ومن مأمور الضبطية أو المحافظ أو مدير الجهة

بصفة رئيس ومن اثنين من أعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة جهة الانتخاب في دائرة اختصاصها .

(خامسا) الميعاد المضاف عليه ثلاثة أيام المنصوص عنه في المادة التاسعة للاستئناف في حالة عدم صدور قرار من إحدى الجلسان أو إياها الحكم في الطلب يتبدئ من اليوم التالي للثانية أيام المحدة لنظر الطلبات والحكم فيها .

المادة الثالثة والأربعون

المدة المقررة في المادتين الرابعة عشرة والثانية والأربعين من القانون النظامي لدرج الأسماء في دفاتر الانتخاب لا تراعى في الانتخابين العموميين الأولين المختصين بأعضاء مجالس المديريات ولا في انتخاباتهم التكميلية ولا تراعى أيضا في الانتخاب العمومي الأول المختص بالأعيان المندوبين ولا في انتخاباتهم التكميلية .

الباب السادس

أحكام عمومية

المادة الرابعة والأربعون^(١)

كل ملحق في صحة الانتخابات يقسّم في الثمانية أيام لرئيس المجلس المختص به والرئيس بمد أن يعلم به أعضاء المجلس يرسله في الثمانية أيام التالية الى رئيس إحدى المحاكم الآتى ذكرها .

فالمطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب أحد أعضاء مجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية تحال على محكمة استئناف القاهرة لتحكم فيها حكما باتا بدون مصاريف بمد سماع أقوال النائب العمومي عن الحضرة الخديوية .

(١) علقت المادة الرابعة والأربعون المذكورة ضمن الأمر العالي الصادر في ١١ برنيه سنة ١٩٠٠

(١٣) مفرسة ١٣١٨ (الواردة صورة بصفة ٣١٩) .

والمطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب أحد أعضاء مجالس المديرية تمحال على المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها مجلس المديرية ليحكم فيها حكما باتا بدون مصاريف بعد سماع أقوال النائب العمومي عن الحضرة الخديوية .

المادة الخامسة والأربعون

كل ما كان مخالفا لأمرنا هذا من أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات يكون لاشيا وغير معمول به .

المادة السادسة والأربعون

على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ هذا القانون و يصير نشره بالكيفية المعتادة وتعليقه في جميع مدن وبنادر وبلاد القطر المصري .

صدر بمرأى ما بين في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (أول مايو سنة ١٨٨٣)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

شريف

ناظر الداخلية

اسماعيل أيوب

أمر عال

بتعديل المادتين السادسة والرابعة والأربعين من قانون الانتخاب

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون النظامى وعلى قانون الانتخاب الصادرين في أول مايو

سنة ١٨٨٣

وحيث إنه يقتضى استيفاء النصوص الواردة في هذين القانونين من الأعضاء الذين يصبحون غير أهل لوجودهم في الجمعية العمومية وفي مجلس شورى القوانين وفي مجالس المديريات .

فبناء على ما عرضه طينا ناظر الداخلية ، وموافقة رأى مجلس النظام ، وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هوأت :

المادة الأولى

مدلت المادة السادسة من قانون الانتخاب كما يأتى :

لا تدرج أسماء الآتى بيانهم في دفاتر الانتخاب :

(أولا) المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفى أو بحرمانهم من حقوقهم الوطنية أو بالإقامة في جهة معينة والمحكوم عليهم بسبب السرقة أو النصب أو الخيانة أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة .

(ثانيا) المزولون من وظائفهم الأميرية بمقتضى أحكام قضائية لاختلاسهم الأموال الأميرية أو لاستخدامهم سلطاتهم لقضاء مصالحهم الخصوصية أضرارا بالمنفعة العمومية أو لقبولهم الرشوة أو لتدليسهم على الغير لمنعه من ممارسة حقوقه السياسية .

(ثالث) المحكوم بأشهار أفلاسهم والمحجوز عليهم .

المادة الثانية

مدلت المادة الرابعة والأربعون من قانون الانتخاب السالف ذكره كما يأتي :
كل طعن في صحة الانتخاب يجب تقديمه من نظارة الداخلية أو من صاحب الشأن في ظرف ثمانية أيام إلى رئيس مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية إن كان العضو متخبا لأحدهما وإلى المدير إن كان العضو متخبا لمجلس المديرية فإذا لم يظهر عدم الأهلية إلا بعد مضي الميعاد المذكور فلا يتدنى الميعاد إلا من تاريخ العلم بذلك وعلى الرئيس أو المدير بحسب الأحوال أن يرسله في الثمانية أيام التالية إلى رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية الأتى بينهما وعليه أيضا أن يخبر الهيئة بذلك عند التثامها .

فالطعن في صحة انتخاب أحد الأعضاء لمجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية يحال على محكمة استئناف القاهرة لتحكم فيه بعد سماع أقوال النيابة العمومية حكما قطعيا بنهر مصادريف .

وأما الطعن في صحة انتخاب أحد الأعضاء لمجالس المديرية فيحال على المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها مجلس المديرية لتحكم فيه بعد سماع أقوال النيابة العمومية حكما قطعيا بنهر مصادريف .

وإذا طرأ على أحد الأعضاء إنشاء نيابته ما يوجب عدم أهليته فيسقط من العضوية بقوة القانون ويأمر ناظر الداخلية بعد اطلاعه على الحكم النهائي الصادر على العضو المذكور بإجراء انتخاب جديد للحل التالى على حسب المدون في المادة التاسعة والأربعين من القانون النظامى .

المادة الثالثة

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا .

مدرب القاهرة في ١٣ صفر سنة ١٣١٨ (١١ يونيو سنة ١٩٠٠)

بالنيابة عن الحضرة الخلد يوية

وبناء على أمرها العالي الرقيم

أول يونيو سنة ١٩٠٠

مصطفى فهمى

رئيس مجلس النظر

وناظر الداخلية

مصطفى فهمى



عبدالحیمن قادری

رئیس مدرسہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

أمر عال

بشأن من يعتبرون من المصريين عند إجراء العمل بقانون الانتخاب
(الجلسة المصرية)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون النظامي، وعلى قانون الانتخاب الصادر في ٢٤ جمادى
الثانية سنة ١٣٠٠ (أول مايو سنة ١٨٨٣) .
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ، وموافقة رأى مجلس النظار ،
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

عند إجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ يعتبر حتماً
من المصريين الأشخاص الآتي بيانهم وهم :
(أولاً) المتوطنون في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ م (١٢٦٤ هـ)
وكانوا محافظين على محل إقامتهم فيه .

(ثانياً) رعايا الدولة العلية المولودون في القطر المصري من أبوين مقيمين
فيه متى حافظ الرعايا المذكورون على محل إقامتهم فيه .

(ثالثاً) رعايا الدولة العلية المولودون والمقيمون في القطر المصري الذين يقبلون
المعاملة بموجب قانون القرعة العسكرية المصري سواء بأدائهم الخدمة العسكرية
أو بدفع البدية .

(رابعاً) الأطفال المولودون في القطر المصري من أبوين مجهولين .
ويستثنى من الأحكام المذكورة الذين يكونون من رعايا الدول الأجنبية
أو تحت حمايتها .

المادة الثانية

يجوز للرايا العثمانيين المتوطنين في القطر المصري منذ أكثر من خمس عشرة سنة أن يصيروا مصريين وينالوا الحقوق الممنوحة في قانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ اذا كانوا قد أعلنوا هذه الرغبة الى المحافظة أو المديرية الكائن فيها محل إقامتهم .

وتقرر شروط هذا الاعلان في قرار وزاري يصدر من ناظرى الداخلية والحفانية .

المادة الثالثة

يجب على كل من يريد أن يصير مصريا طبقا للمادة الثانية أن يقوم بكل ما تفرضه القوانين المصرية المختصة بالفرقة العسكرية .

ومع ذلك فالذين يزيد سنهم عن ١٩ سنة تستبدل خدمتهم العسكرية بدفع رسم قدره عشرون جنيها مصريا ولو يكونون قد قاموا بما يفرضه قانون العسكرية الثمانى .

المادة الرابعة

على نظار الداخلية والحفانية والحربية تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بالاسكندرية في ٢ ربيع أول سنة ١٣١٨ (٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠)

بالنيابة عن الحضرة الخديوية

وبناء على أمرها العالي الرقم أول يونيو سنة ١٩٠٠

مصطفى فهمى

ناظرى الحربية بالنيابة عن ناظرى الحفانية رئيس مجلس النظار وناظرى الداخلية
محمد المباني بطرس خالى مصطفى فهمى

قرار وزارى بشأن الجنسية المصرية

ناظرا الداخلية والحقانية :

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ٢ ربيع أول سنة ١٣١٨ (٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠) قررنا ما يأتى .

المادة الأولى

الاعلان المنصوص عنه فى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ٢ ربيع أول سنة ١٣١٨ (٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠) يجرى على ورقة تمغة ويسلم الى المديرية أو المحافظة التى فيها محل اقامة صاحب الاعلان ويكون مرفقا بالأوراق والمستندات الآتى بيانها التى يجب على صاحب الاعلان استخراجها على نفقته .

المادة الثانية

يجب على صاحب الاعلان أن يقدم الأوراق الآتية :

- (أولا) شهادة الولادة أو مستندا موثوقا به يقوم مقامها دالا على بلوغه من الرشد المقرر فى المادة الثامنة من الأمر العالى الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦
- (ثانيا) شهادة تثبت تابعيته العثمانية .
- (ثالثا) كافة المستندات المثبتة توطنه فى القطر المصرى مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة على التوالى بدون انقطاع غير عادى .
- (رابعا) شهادة من جهات الادارة المصرية تثبت حاله تجاه قانون القرعة العسكرية متى كان عمره أكثر من سبع عشرة سنة .

أما في الحالة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الأمر
العالي فيجب على صاحب الاعلان أن يدفع أيضا مبلغ البديلة الذي يعاد إليه
إذا رفض طلب قيد اسمه .

المادة الثالثة

يعطى وصل بالاعلانات و بالأوراق والمستندات المرفقة بها .

المادة الرابعة

لا يعطى الوصل في حد ذاته حقا في الانتخاب، وإنما يكون نوال هذا الحق
بمسد قيد اسم الشخص بصفة قانونية في دفاتر الانتخاب طبقا للشروط والمواعيد
والأوقات المحددة في القانون الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣

صدر بالاسكندرية في ٣ ربيع أول سنة ١٣١٨ (٣٠ يونيو سنة ١٩٠٠)

بالنيابة عن ناظر الحفانية ناظر الداخلية
بطرس قالى مصطفى فهمى

أحكام خصوصية لانتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية عن المدن

أمر عال

بانتخاب عضو مجلس شورى القوانين عن المدن

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية والثلاثين من القانون النظامى، وعلى المادة الثامنة والثلاثين من قانون الانتخاب الصادرين فى ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (أول مايو سنة ١٨٨٣) .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية، وموافقة رأى مجلس النظار .

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

الاثنا عشر المنتدبون عن مدينة القاهرة للانتخاب مدعوون للاجتماع بدويان المحافظة فى يوم الأربعاء أول يناير سنة ١٩٠٨ (الموافق ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٥) بعد شروق الشمس بثلاث ساعات للانتخاب العضو الذى ينوب عن هذه المدينة فى مجلس شورى القوانين .

المادة الثانية

الثمانية المنتدبون عن مدينة الاسكندرية، والستة المنتدبون عن مدن بورسعيد والاسماعيلية والسويس ودمياط ورشيد والعريش للانتخاب مدعوون للاجتماع بدويان محافظة الاسكندرية فى يوم السبت ٤ يناير سنة ١٩٠٨ (الموافق أول الحجة سنة ١٣٢٥) بعد شروق الشمس بثلاث ساعات للانتخاب العضو الذى ينوب عن هذه المدن السبع فى مجلس شورى القوانين .

المادة الثالثة

يكون إجراء الانتخابات بالكيفية والشروط المقررة لانتخاب أعضاء مجالس المديرية في الباب الثاني من قانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ مع مراعاة التعديلات الآتية :

(أولا) اللجنة التي بناط بها إدارة الانتخاب تؤلف من ثلاثة أعضاء ، اثنان منهم من أعضاء المحكمة الابتدائية التي تكون المدينة المزمع إجراء الانتخابات فيها داخلية في دائرة اختصاصها ، والثالث مندوب يمينه ناظر الداخلية وله الرئاسة .
(ثانيا) لمحافظي مصر والإسكندرية أو مندوبيهما عين الاختصاصات المقررة للمديرين في الباب الثاني من قانون الانتخاب .

المادة الرابعة

الشروط الواجب توفرها فيمن يتخبون لمجلس شورى القوانين هي عين الشروط المقررة في الساتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من القانون النظامي في شأن من يتخبون لمجالس المديرية مع مراعاة التعديل الآتي .
الخمسـة آلاف قرش قيمة المال الواجب تأديته سنويا لخزينة الحكومة يجوز أن يكون من مال أطيان أو عوائد أملاك .

المادة الخامسة

صل ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

مدر برارى عابدين في ١١ ذى القعدة سنة ١٣٢٥ (١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٧)

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
مصطفى فهمى

ناظر الحفانية
ابراهيم فؤاد

أمر عال

بانقلاب الأعيان المندوبين للجمعية العمومية عن المدن

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الحادية والأربعين من القانون النظامى وعلى المادة الأربعين من قانون الانتخاب الصادرين في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ الموافق أول مايو سنة ١٨٨٣

وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٣ الممثل لشروط الأهلية للانتخاب في الجمعية العمومية بمدن رشيد ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية والعريش .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية، وموافقة رأى مجلس النظار

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

الاثنا عشر المتدبون من مدينة القاهرة، والثمانية المتدبون من مدينة الاسكندرية، وكذلك الستة المتدبون من مدن بور سعيد والسويس والاسماعيلية والعريش ودمياط ورشيد مدعوون للاجتماع في الأيام والأماكن المعينة في المادة الآتية بعد شروق الشمس بثلاث ساعات لانتخاب الأعيان المندوبين للجمعية العمومية مع مراعاة العدد المقرر لكل مدينة من هذه المدن في المادة الحادية والأربعين من القانون النظامى .

المادة الثانية

يكون اجراء الانتخابات عن مدينتي القاهرة ودمياط بديوان محافظة كل منهما في يوم الأربعاء أول يناير سنة ١٩٠٨ (٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٥)

وعن مدينتي بور سعيد والسويس بديوان محافظة السويس في يوم الخميس
٢ يناير سنة ١٩٠٨ (٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٢٥)
وعن مدينة الإسكندرية بديوان محافظتها في يوم السبت ٤ يناير سنة ١٩٠٨
(غرة ذى الحجة سنة ١٣٢٥)
وعن مدينة رشيد بديوان مركزها في يوم الأحد ٥ يناير سنة ١٩٠٨
(٢ ذى الحجة سنة ١٣٢٥)
وعن مدينتي الاسماعيلية والعريش بديوان محافظة الاسماعيلية في يوم الاثنين
٦ يناير سنة ١٩٠٨ (٣ ذى الحجة سنة ١٣٢٥)

المادة الثالثة

يكون اجراء الانتخابات بالكيفية والشروط المقررة لانتخاب أعضاء مجالس
المديريات في الباب الثاني من قانون الانتخاب مع مراعاة التعديلات الآتية :
(أولا) اللجنة التي يناط بها ادارة الانتخاب تؤلف من ثلاثة أعضاء ، اثنان
منهم قضاة من المحكمة الابتدائية الأهلية التي تكون المدينة المزمع اجراء الانتخابات
فيها داخلية في دائرة اختصاصها ، والثالث مندوب يعينه ناظر الداخلية وله الرئاسة .
(ثانيا) الاختصاصات المقررة للدبر بمقتضى الباب الثاني من قانون
الانتخاب تعطى لمحافظة المدينة الجارية فيها الانتخابات أو من ينوب عنه ، وأما عن
مدينة رشيد فيعطى للأمور المركز أو من ينوب عنه .

المادة الرابعة

على ناظرى الداخلية والمحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .
صدر بمصرى ما بين في ١١ ذى القعدة سنة ١٣٢٥ (١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٧) .

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
مصطفى فهمي
ناظر المحفانية
ابراهيم فؤاد

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

لَاِحَةُ عَنِيةِ الْجَلْسَاتِ

المصدق عليها من هيئة المجلس بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء

٢٠ أبريل سنة ١٩٠٩

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٠٩
وبناء على ما جاء بالفقرة الثانية من المادة الأولى منه أن اللجنة تكون طبقاً
للشروط التي يحددها المجلس في لائحة داخلية يسنها لذلك .

قررت هيئة مجلس شورى القوانين ما يأتى :

المادة الأولى

يسوغ لنير الأشخاص المنصوص عنهم في المادة ٢٧ من القانون النظامى
الدخول في قاعة جلسات المجلس بموجب تذكار .

تعين محلات مخصوصة لمن يقدم هذه التذاكر .

المادة الثانية

تعطى التذاكر المذكورة من السكرتارية بأمر الرئيس بناء على طلب يقدم باسمه
يبين فيه اسم ولقب وعنوان وصناعة الطالب .

وتكون هذه التذاكر إما دائمة أو جلسة واحدة ويبين فيها مكان الجلوس .

المادة الثالثة

لكل عضو من أعضاء المجلس تذكرة داعة باسمه تتيح الدخول لشخص واحد
ليعطيا العضو لمن يريد تحت مسؤوليته .

ولكل جريمة يومية معترف بها من الحكومة تصدر بالقطر المصرى تذكرة
واحدة داعة باسمها تتيح دخول مندوب واحد عنها تحت مسؤولية صاحبها .

المادة الرابعة

يجب على من يرخص لهم بالدخول أن يجلسوا في الأماكن المعينة في تذاكرهم ملازمين السكوت التام ولا يبدأوا علامات الاستياء أو الاستحسان وأن يراعوا الملاحظات التي يبليها المكلفون بحفظ النظام .

المادة الخامسة

للهيئة أن تقرر عند الاقتضاء عقد جلسة خصوصية لا يحضرها أحد غير المنصوص عنهم في المادة ٢٧ من القانون النظامي للنظر في موضوع معين .
محاضر الجلسات الخصوصية تثلل للتصديق عليها في الجلسة ذاتها أو في الجلسة التالية لها عمومية كانت أو خصوصية بحسب ما تقرر له الهيئة .

المادة السادسة

على سكرتارية المجلس أن تدون مذكرة بأعمال كل جلسة تأخذها الصحف قبل ظهر اليوم التالي إن تعذر إعطاؤها إليها في اليوم نفسه .
فإذا وجد اختلاف بين ما نشرته بعض الصحف وبين ما جاء في المذكرة وجب على الصحف التي لم يطابق ما نشرته أن تنشر المذكرة بتمامها في المحل الذي نشرت فيه الخبر المخالف، فإن تعذر نشرها به وجب عليها التنبيه في ذات المحل عن الموضوع الذي أدرجت فيه المذكرة .

المادة السابعة

لرئيس أن يأمر كل من خالف في أثناء انعقاد الجلسة نصا من نصوص هذه اللائحة بالانصراف الى الخارج، فإن لم ينصرف، فللرئيس أن يأمر بإخراجه بواسطة المكلفين بحفظ النظام ولو احتاج لاستعمال القوة النظامية .
يأمر الرئيس بناء على قرار الهيئة بحسب تذكرة الدخول من أية جريدة تخرج عن حد الاعتدال في انتقادها قرارات الهيئة أو آراء الأعضاء أو تعمدت تغيير الحقائق في نقل ما يجري في المجلس .
وكل جريدة تعطلت عن الصدور أو خالفت نصا من نصوص هذه اللائحة سحبت تذكرتها .

المادة الثامنة

تسرى أحكام هذه اللائحة بمجرد نشرها بالجريدة الرسمية .

(١) ملحق الوقائع المصرية رقم ٥٥ في ٢٤ مارس سنة ١٩٠٩

اللائحة الداخلية لمجلس شورى القوانين الأولى

المصدق عليها بمجلسه ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٣

الفصل الأول

في عقد الجلسات

البند الأول

عند حلول مياد الجلسة، يقدم للرياسة أحد كتاب السر كل يوم بيان أسماء من حضر من حضرات الأعضاء .

البند الثاني

مضى علم الرئيس أن عدد حضرات الأعضاء الذين حضروا كاف لمقد الجلسة فيمقددها مفتتحاً لها بقوله (عقدت الجلسة) ثم يدير المذكرات وأقيا أحكام النظام .

البند الثالث

في ابتداء الجلسة يقرأ أحد كتاب السر محضر الجلسة الماضية وتتخذ الآراء على كونه هو الذى حصل، ثم يوقع عليه الرئيس، وبعد ذلك يمضيه ذلك الكاتب .

البند الرابع

قبل ابتداء المذاكرة في شئ، يجبر الرئيس الهيئة بما قدم إليه وما ورد عليه من الأوراق المراد تبليغها إليها .

البند الخامس

لا يتكلم أحد في الجلسة الا باستئذان من جانب الرياسة او اذن مبتدأ من الرئيس ما عدا كلمات الاستحسان أو الموافقة أو الاستفهام، ويلزم أن تكون المخاطبة موجهة الى الرئيس في ابتداء الرأى .

البند السادس

التكلم يكون بالترتيب بحيث يقدم الطالب الأول فالأول، فإن وقع طلبان أو أكثر في وقت واحد، يقرع بين الطالبين .

البند السابع

قطع الكلام على من يتكلم ممنوع .

البند الثامن

يجب على كل متكلم في الجلسة ألا يخرج عن موضوع المذاكرة ومؤيداته ، فإن خرج عنه كان مستوجبا للاختار من جانب الرئاسة .

البند التاسع

من أخطر مرتين في أشاء جلسة واحدة ، ثم استقر على الكلام الخارج عن موضوع المذاكرة، يطلب الرئيس من الهيئة منعه عن التكلم في ذلك اليوم في ذات الموضوع، ومتى تقرر ذلك بأغلبية الآراء فقد .

البند العاشر

لا يسوغ الاعتراض على الاخطار الصادر من الرئاسة، ولكن يجوز لمن وقع عليه أن ينفي عن نفسه ما استوجب عليه الاخطار بعد انتهاء المذاكرة، وللرئيس أن يأذن له قبل ذلك .

البند الحادي عشر

قبل ختام كل جلسة يتقرر في الهيئة يوم افتتاح الجلسة التالية وساعتها، ثم يعلن الرئيس انتهاء بقوله (ختمت الجلسة) ويكون العمل على ما يتقرر إذا لم تطرأ أشغال مهمة تستوجب اجتماع الهيئة .

الفصل الثانى

فى المناكرات

البند الثانى عشر

تطبع يومية للمناكرات يبين فيها وقت الجلسة ومواضيع المناكرة بالترتيب وتوزع على حضرات الأعضاء قبل انعقاد الجلسة بيوم واحد على الأقل، وذلك فى غير المواد المنظورة .

البند الثالث عشر

إذا طلب الاستقلال من مذاكرة الى أخرى أو كان فى موضوع المناكرة مبحث يشتمل على مسألتين وطلب تفريقهما وتقديم احدهما على الأخرى ، تؤخذ الآراء على ذلك ويقع ما تقرره الأظلية .

البند الرابع عشر

بعد انتهاء المناكرة فى المواضيع المندرجة باليومية يسوغ لكل واحد من الأعضاء أن يدعو المجلس الى طلب تقديم مشروعات قوانين أو أوامر متعلقة بالإدارة العمومية ، فان اجتمعت الأكثرية على القبول يطلب تقديم ذلك .

البند الخامس عشر

يلتزم الرئيس انتهاء المناكرة فى الموضوع المبحوث فيه ، ولكنه يراجع الهيئة قبل ذلك ، فان وجد من يروم التكلم على ضد انتهاء المناكرة يأذن له .

الفصل الثالث في كيفية أخذ الآراء

البند السادس عشر

تصدر قرارات المجلس في المسواد التي تنظر فيه بالأكثرية المطلقة ما عدا المنصوص عليه بالمادة الحادية والثلاثين من القانون النظامي، ويكون أخذ الآراء على حالتين . الأولى (النداء بالاسم) : والثانية (كتابة الرأي في ورقة) ووضعها في الصندوق المخصص لذلك حسبما تقتضيه الحالة .

الباب السابع عشر

أخذ الآراء بالنداء بالاسم يكون بطريقة أن ينادى الرئيس الأعضاء واحدا بعد واحد ، ويثبت رأى كل منهم الى جانب اسمه ، وأخذ الآراء بوضع الأوراق في الصندوق، يكون بكتابة كل واحد رأيه في ورقة غير ممضأة ، ثم يلقى هذه الورقة في الصندوق الذي يدور به أحد خدمة المجلس ، ويتم جمع الأوراق ، يقدم الصندوق الى مقام الرئاسة ، ويفتحه كاتب الجلسة على امرأى من الرئيس ، وبعد الأوراق بين يديه ويضبط أنواعها كلها على حدته ، وبعد ذلك يخبر الرئيس الهيئة بنتيجة أخذ الآراء .

الفصل الرابع في وظائف اللجان

البند الثامن عشر

يصح أن يحول على لجنة واحدة في آن واحد مشروعات على شرط أن يكون بين المشروعين نسبة أو اتصال .

البند التاسع عشر

يجتمع أعضاء كل لجنة عقب انتخابهم ويختارون من أنفسهم رئيساً، ويعين رئيس المجلس كاتباً لها، وكل اجتماع تعقده اللجنة تكتب في محضره أسماء أعضائها الحاضرين .

البند العشرون

إذا تعينت لجنة لرؤية مشروع ما، وراّت فيه بعض ملاحظات، فعليها أن تقدّم تقريرها إلى مقام الرئاسة مبينة فيه آرائها ورغباتها في ذلك المشروع، وبتلاوة ذلك بالهيئة، فإن راّت لزوم توزيعه فيطبع ويوزع على الأعضاء قبل الشروع في المذاكرة العمومية بيوم واحد على الأقل .

الفصل الخامس

في المشروعات

البند الحادى والعشرون

كل مشروع قانون أو أمر يرد إلى المجلس من جانب الحكومة وكذلك ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة العمومية والحساب المنصوص عنها بالمادة الثانية والعشرين والخامسة والعشرين من القانون النظامى المصرى يخبر الرئيس به الهيئة، فإن تقررت فيها تلاوته تلى، وإلا حول إلى اللجنة التى تشكل له .

البند الثانى والعشرون

متى ورد مشروع وتقرر لزوم توزيع نسخ منه على الأعضاء لتصفحه، يأمر الرئيس بطبعه وتوزيعه .

البند الثالث والعشرون

إذا بدأ لواحد أو جماعة من الأعضاء رأى في مشروع محوّل على لجنة، فصل من بدا له ذلك أن يكتب للرئيس بتفصيلات ما رآه، والرئيس يحول ذلك على اللجنة فإن لم تنظر إليه كان لبدى رأى الحق في أن يقدم رآيه الهيئة عند تلاوة المشروع فيها.

البند الرابع والعشرون

للذين يرون رأيا في المشروع المحول ، حق الحضور في اللجنة وبيان ما يريدون ايضاحه ، ولكن ليس لهم في اللجنة رأى محدود .

البند الخامس والعشرون

إذا رأى بعض الأعضاء ملاحظات في المشروع أو أحد بنوده في أثناء كل مذاكرة فيه بالهيئة ، تؤخذ الآراء عن تلك الملاحظات ، ومتى قبلت بينت الهيئة آراءها ورغباتها فيه .

البند السادس والعشرون

متى تقرر في الهيئة رد طلب قانون أو رد تعديل قانون من بعض الأعضاء ، فلا يجوز لمن طلب ذلك من الأعضاء أن يبد طلبه في هذا الانعقاد ، ولكن يجوز له فيما بعد .

الفصل السادس

في الغياب عن المجلس

البند السابع والعشرون

من رام من الأعضاء أن يتغيب عن المجلس لأمر لازم ، فعليه أن يطلب الإذن من الهيئة بواسطة الرئيس ، ولكن إذا عرض أمر مهم ، فلترئيس أن يأذن لتلك المصروف يبلغ الهيئة ذلك .

البند الثامن والعشرون

إذا غاب أحد الأعضاء بغير إذن ثلاثة أيام متوالية ، ولم يعلن الرئيس بالأسباب الحاملة له على التأخير استوجب الاخطار على ذلك ، وإن تجاوز المستأذن خمسة أيام عن المدة المينة في استئذانه بغير أن يحضر المجلس بضرورة تأخير ، عد تأخير غيابه بغير إذن ، وكان مستوجبا للاخطار أيضا .

الفصل السابع في الرئاسة والتوكيل والكتابة

البند التاسع والمثرون

الرئيس هو الذي يقدد الجلسات ويختصها ويدير حركة المذاكرات، وله دون
سواه حق الاذن في الكلام والأمر بأخذ الآراء، وهو حافظ النظام والانتظام، وله
أيضا وحده حق الاخطار والملاحظة الأولى على قلم كتابة السر وتحرير المحاضر .

البند الثلاثون

من وظائف الرئيس اجراء أمر الضبط والربط في ادارة المجلس ، فالأمور
المختصون بذلك وخدمة المجلس تابعون له وأسا .

البند الحادى والثلاثون

للكل الذى يتولى الرئاسة عند غيبة الرئيس نفس الحقوق التى للرئيس وعليه
الواجبات التى على الرئيس .

البند الثانى والثلاثون

لرئيس حال وجوده أن يحيل ملاحظة تحرير محاضر الجلسات على الوكيل
أو أحدهما .

البند الثالث والثلاثون

على كاتب السر الأول وكاتب السر الثانى ادارة الأعمال الكتابية، وهما مسئولان
عن تحرير المحاضر وتسجيل القرارات .

البند الرابع والثلاثون

كل محضر أو قرار يرسل من المجلس بتوقيع الرئيس أو أحد وكليه، ينبغي أن
تكون عليه علامة كاتب السر الأول أو الثانى، فان غابا كان للرئيس أن يختار لذلك
واحدا من كاتب المجلس .

البند الخامس والثلاثون

كاتب السر الأول هو الأمين على ختم المجلس والأوراق المنقطة به .

البند السادس والثلاثون

سائر كتاب المجلس تابعون بإدارتهم لكتاب السر الأول ، وإن غاب فكتاب السر الثاني ، وكتاب السر تابعون بإدارتهما للرئيس ، وبمجموع الصكبة تحت ملاحظة الرئاسة .

البند السابع والثلاثون

يكون للجلس مبلان : أحدهما تثبت فيه محاضر الجلسات ، والثاني يثبت فيه ملخص المشروعات التي ترد الى المجلس من جهات الحكومة بحسب تواريخ ورودها ، وتبين فيه الجهة التي ورد منها (واللهية تقديم مشروع على آخره) تقررت أهميته (ودقتر للفهرست يقيده فيه بيان المشروعات وتقارير الطلبات التي تجرى المذاكرة فيها ، ويؤشر فيه على ما تقرر منها ليعلم ماتم من ذلك .

البند الثامن والثلاثون

للمجلس حق تعديل هذا النظام بحسب مقتضيات الأحوال .



اللائحة الداخلية لمجلس شورى القوانين

الثانية المعتلة

المصدق عليها بجلسته ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٤

الفصل الأول

في عقد الجلسات

البند الأول

عند حلول ميعاد كل جلسة يقدم للرياسة كاتب السر أو من يقوم مقامه بيان أسماء من حضر من الأعضاء، ومن اعتذر، ومن غاب بلا عذر .

البند الثاني

متى وجد العدد الكافي لعقد الجلسة أخذ كل واحد من الأعضاء مجلسه، بحيث يكون الأعضاء الدائمون على يمين الرئيس والمندوبون على يساره، ثم يعلن الرئيس افتتاح الجلسة ويدير أعمالها محافظا على نظامها .

البند الثالث

في ابتداء الجلسة يقرأ كاتب السر أو من يقوم مقامه محضر الجلسة الماضية وتأخذ الآراء على كونه هو الذي حصل، ثم يوقع عليه الرئيس وبعد ذلك يعضيه ذلك الكاتب .

البند الرابع

قبل ابتداء المذاكرة في شيء يغير الرئيس الهيئة بما قدم إليه وما ورد عليه من الأوراق المراد تبليغها بها .

البند الخامس

لا يتكلم أحد في الجلسة إلا بالاستئذان من جانب الرئاسة أو اذن مبتدئ من الرئيس ماعدا كلمات الاستحسان أو الموافقة أو الاستغناء ، ويلزم أن تكون المخاطبة موجهة الى الرئيس في ابداء الرأي أو المناقشة فيه .

البند السادس

التكلم يكون بالترتيب بحيث يقدم الطالب الأول فالأول ، فان وقع طلبان أو أكثر في وقت واحد يقرع بين الطالبين .

البند السابع

قطع الكلام على من يتكلم ممنوع .

البند الثامن

يجب على كل متكلم في الجلسة ألا يخرج عن موضوع المذاكرة ومؤيداته . فان خرج عنه كان مستوجبا للاخطار من جانب الرئاسة .

البند التاسع

من أخطر مرتين في أثناء جلسة واحدة ثم استمر على الكلام الخارج عن موضوع المذاكرة ، يطلب الرئيس من الهيئة منعه عن التكلم في ذلك اليوم في ذاك الموضوع وبقى تقدر ذلك بأغلبية الآراء نهذا .

وليس للرئيس أن يمنع أحدا من التكلم الا اذا كان كلامه خارجا عن المواضيع المنصوص عنها في البندين الثامن والرابع عشر ، فان حصل خلاف بين المصو والرئيس وجب على الرئيس أن يأخذ رأى الهيئة في ذلك وما تنجزه الأغلبية يتبع .

البند العاشر

لا يسوغ الاعتراض على الاخطار الصادر من الرئاسة ، ولكن يجوز لمن وقع عليه أن ينفي عن نفسه ما استوجب عليه الاخطار بعد انتهاء المذاكرة ، وللرئيس أن يأذن له قبل ذلك .

البند الحادى عشر

قبل ختام كل جلسة يتقرر فى الهيئة يوم افتتاح الجلسة التالية وساعتها، ثم يعلن الرئيس انتهاءها، ويكون العمل على ما يتقرر إذا لم تطرأ أشغال مهمة تستوجب تقديم اجتماع الهيئة، وللهيئة أن تفوض للرئيس تحديد الجلسة الآتية عند ورود أشغال .

الفصل الثانى

فى المذاكرات

البند الثانى عشر

تطبع يومية للمذاكرات يتبين فيها وقت الجلسة ومواضيع المذاكرة بالترتيب وتوزع على حضرات الأعضاء قبل انعقاد الجلسة بيوم واحد على الأقل، وذلك فى غير المواد المنظورة .

البند الثالث عشر

إذا طلب الانتقال من مذاكرة إلى أخرى أو كان فى موضوع المذاكرة مبحث يشتمل على مسألتين وطلب تقريبهما وتقديم إحداها على الأخرى، تؤخذ الآراء على ذلك، ويقع ما تقضه الأظنية .

البند الرابع عشر

بعد انتهاء المذاكرة فى المواضيع المدرجة باليومية يسوغ لكل واحد من الأعضاء أن يقدم المجلس إلى طلب تقديم مشروعات قوانين أو أوامر متعلقة بالإدارة العمومية، فإن اجتمعت الأكثرية على القبول يطلب تقديم ذلك .

البند الخامس عشر

يعلن الرئيس انتهاء المذاكرة فى الموضوع المبحث فيه، ولكنه يراجع الهيئة قبل ذلك، فإن وجد من يروم التكلم على ضد انتهاء المذاكرة يأذن له .

فإذا أقرت الهيئة على انتهاء المذاكرة وبدأ لأحد الأعضاء في أثناء أخذ الآراء أو بعد انتهائه أن يعرض رأياً أو دليلاً جديداً في الموضوع الذي انتهت المذاكرة فيه أو أخذت الآراء عليه لا يمنع من ذلك، وللهيئة أن تنظر فيما يديه إذا وافقت الأغلبية على ذلك، وكل هذا ما لم يكن شرع في المذاكرة في موضوع آخر أو أعلن ختام الجلسة .

الفصل الثالث

في كيفية أخذ الآراء

البند السادس عشر

تصدر قرارات المجلس في المواد التي تنظر فيه بالأكثرية المطلقة ما عدا المنصوص عليه بالمادة الحادية والثلاثين من القانون النظامي، ويكون أخذ الآراء على حالتين الأولى (النداء بالاسم) والثانية (كتابة الرأي في ورقة ووضعها في الصندوق المنصوص لذلك حسباً تقتضيه الحالة) .

البند السابع عشر

أخذ الآراء بالنداء بالاسم يكون بطريقة أن ينادى الرئيس الأعضاء واحداً بعد واحد، ويثبت رأى كل منهم إلى جانب اسمه، وأخذ الآراء بوضع الورق في الصندوق يكون بكتابة كل واحد رأيه في ورقة غير ممضأة، ثم يلقى هذه الورقة في الصندوق الذي يدور به أحد خدمة المجلس . ومتى تم جمع الأوراق يقدم الصندوق إلى مقام الرئاسة ويفتحه كاتب الجلسة على مرأى من الرئيس وبعد الأوراق بين يديه ويضبط أنواعها كلا على حدة . وبعد ذلك يخبر الرئيس الهيئة بنتيجة أخذ الآراء .

الفصل الرابع في وظائف اللجان

البند الثامن عشر
يصح أن يحول على لجنة واحدة مشروعان أو أكثر .

البند التاسع عشر
يجتمع أعضاء كل لجنة عقب انتخابهم ويختارون من أنفسهم رئيساً، ومعين رئيس
المجلس كاتباً لها . وكل اجتماع تصقده اللجنة تكتب في محضره أسماء أعضائها الحاضرين

البند العشرون
إذا تميعت لجنة لرؤية مشروع ما، فعليها أن تقدم تقريرها الى مقام الرئاسة
مبيناً فيه آرائها ورغباتها في ذلك المشروع، وبلاوة ذلك بالهيئة، فإن رأت لزوم توزيعه
فيطبع ويوزع على الأعضاء قبل الشروع في المذاكرة العمومية بيوم واحد على الأقل .

الفصل الخامس في المشروعات

البند الحادى والعشرون
كل مشروع قانون أو أمر يرد الى المجلس من جانب الحكومة وكذلك ميزانية
ايرادات ومصروفات الحكومة العمومية والحساب المنصوص عنها بالمادة الثانية
والعشرين والخامسة والعشرين من القانون النظمى المصرى، يخبر الرئيس به الهيئة
فإن تقررت فيها تلاوته تلى وإلا تحول الى اللجنة التى تشكل له .

البند الثانى والعشرون
متى ورد مشروع وتقرر لزوم توزيع نسخه منه على الأعضاء لتصفحه أو رأى
الرئيس لزوم ذلك فبأمر بطبعه وتوزيعه .

البند الثالث والعشرون

إذا بدأ لواحد أو لجامعة من الأعضاء رأى في مشروع محوّل على لجنة ، فعلى من بدأ له ذلك أن يكتب للرئيس بتفصيلات ما رآه ، والرئيس يحوّل ذلك على اللجنة ، فإن لم تنظر إليه كان لبدء رأى الحق في أن يقدم رأيه للهيئة عند تلاوة المشروع فيها .

البند الرابع والعشرون

للذين يرون رأيا في المشروع المحوّل ، حق الحضور في اللجنة وبيان ما يريدون أيضا ، ولكن ليس لهم في اللجنة رأى معدود .

البند الخامس والعشرون

إذا رأى بعض الأعضاء ملاحظات في المشروع أو أحد بنوده في أثناء كل مذاكرة فيه بالهيئة ، تؤخذ الآراء عن تلك الملاحظات ، ومتى قبلت بيئت الهيئة آراءها ورغباتها فيه .

وإذا بدت ملاحظة لبعض الأعضاء في مشروع أو أحد موادّه بعد انتهاء المذاكرة وقبل إرسال المشروع الى الحكومة ، فله أن يعرض طلب المذاكرة في ملاحظته على الهيئة ، والهيئة أن تهقر السودة الى ذلك .

ومع هذا فالهيئة أن تهقر تلاوة المشروع من أوّله الى آخره مرة ثانية وثالثة في جلسة أو جلسات مختلفة إذا رأت ذلك .

البند السادس والعشرون

متى تهقر في الهيئة ردّ طلب قانون أو تعديل قانون من بعض الأعضاء فلا يجوز لمن طلب من الأعضاء أن يعيد طلبه في هذا الاقتاد ولكن يجوز له فيها بعد .

الفصل السادس

في الغياب عن المجلس

البند السابع والعشرون

من رام من الأعضاء أن يتغيب عن المجلس لأمر لازم فعليه أن يطلب الإذن من الهيئة بواسطة الرئيس . ولكن اذا عرض أمر مهم ، فللرئيس أن يأذن لذلك العضو ثم يبلغ الهيئة ذلك .

ولا يجوز لأحد من الأعضاء أن ينصرف من المجلس حال انعقاد الجلسة إلا بإذن من الرئيس .

البند الثامن والعشرون

اذا غاب أحد الأعضاء عن بعض الجلسات ولم يكن أشعر الرئيس بصدوره قبل موعد الاجتماع أو لم تقبل الهيئة صدوره وتكرر منه ذلك ثلاث مرات في السنة ، استحق أن يحضره الرئيس في المرة الرابعة ، فان عاد لذلك مرة خامسة يحظر ثانياً وفي السادسة تقزّر الهيئة بإبلاغه أسفها من عدم وعيته للاخطارات السابقة .

وتعتبر السنة لكل عضو من تاريخ أول مرة تحسب عليه غياباً .

وكل من تأخر عن الميعاد المحدد للاجتماع أكثر من نصف ساعة ولم يكن أخبر بصدوره على الوجه المتقدم ، حسب ذلك غياباً تنطبق عليه الأحكام السابقة .

الفصل السابع

في الرئاسة والتوكيل والكتابة

البند التاسع والعشرون

الرئيس هو الذي يعقد الجلسات ويختصها ويدير حركة المناكرات . وله دون سواه حق الإذن في الكلام والأمر بأخذ الآراء وهو حافظ النظام ، وله أيضاً وحده حق الاخطار والملاحظة الأولى على قلم كتابة السر وتحرير المحاضر .

البند الثلاثون

من وظائف الرئيس إجراء أمر الضبط والربط في إدارة المجلس فلأُمُورون المختصون بذلك وخدمة المجلس تابعون له رأساً .

البند الحادى والثلاثون

للوكيل الذى يتولى الرئاسة عند غيبة الرئيس نفس الحقوق التى للرئيس وعليه الواجبات التى على الرئيس .

البند الثانى والثلاثون

لرئيس حال وجوده أن يحيل ملاحظة تحرير محاضر الجلسات على الوكيلين أو أحدهما .

البند الثالث والثلاثون

على كاتب السر أو من يقوم مقامه إدارة الأعمال الكتابية وهو مسئول عن تحرير المحاضر وتسجيل القرارات .

البند الرابع والثلاثون

كل محضر أو قرار يرسل من المجلس بتوقيع الرئيس أو أحد وكليه، يبنى أن تكون عليه علامة كاتب السر أو من يقوم مقامه .

البند الخامس والثلاثون

كاتب السر هو الأمين على ختم المجلس والأوراق المتعلقة به .

البند السادس والثلاثون

سائر كتاب المجلس تابعون بإدارتهم لكاتب السر، وإن غاب فلن يقوم مقامه وجميع وظائف الكتابة وغيرها تحت ملاحظة الرئاسة .

البند السابع والثلاثون

يكون للجلس ثلاثة مجلات : أحدها تنهت فيه محاضر جلساته ، والثاني تنهت فيه محاضر المجان التي تشكل من الهيئة ، والثالث ينهت فيه ما يرد على المجلس من المشروعات من جهات الحكومة بحسب تواريخ ورودها ، وقرارات الهيئة عن كل منها والكيفية التي صدر عليها ، والأسباب التي ترد عن ذلك من جهة الحكومة ، وفهرست لسهولة الكشف ، ثم دفتر لقياد أسماء الأعضاء من وارد البيان المنصوص عنه بالبند الأول .

البند الثامن والثلاثون

للمجلس حق تعديل هذا النظام بحسب مقتضيات الأحوال .

تقررت هذه اللائحة بمجلسة المجلس المنعقدة في يوم السبت ٤ ذي الحجة سنة ١٣٣١ (٢٠ فبراير سنة ١٩٠٤) .

و بمجلسته المنعقدة في يوم الأحد ٣١ فبراير المذكور ، تقر العمل بها ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٠٤

اللائحة الداخلية لمجلس شورى القوانين

الثالثة المعدلة

المصدق عليها بمجلس ٣ فبراير سنة ١٩١٠

الفصل الأول

في عقد الجلسات ونظامها

المادة الأولى

تمنى حل ميعاد الجلسة ، وكان عدد الأعضاء الحاضرين كافياً لمعدها ، يدعوهم الرئيس الى اخذ محلاتهم بحسب أفدية كل منهم ، فيجلس الدائمون على يمينه والمندوبون على يساره .

ثم يفتح الرئيس الجلسة ويدير المناقشات ويحافظ على النظام ويعلن انتهاء الجلسة أو امتدادها لميعاد يحدده بعد أخذ رأى المجلس .

المادة الثانية

للمجلس قبل انتهاء كل جلسة أن يحدد موعد الجلسة التالية أو يفوض ذلك للرئيس .

وعلى الرئيس أن ينظر الأعضاء الغائبين بميعاد الجلسة المقبلة .
وله أن يقرب ميعاد الجلسة التى حدده المجلس اذا طرأ ما يستوجب ذلك .

المادة الثالثة

الرئيس أن يحدد يوم وساعة انعقاد الجلسة ويدعو الأعضاء اليها اذا لم يكن المجلس قد حددها من قبل .

وترسل دعوة الحضور قبل ميعاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل، ما عدا الحالة المتوخة عنها في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية .

ويرفق بالدعوة جدول بيان الأعمال المقتضى نظرها اذا لم يكن سبق بيانها .

المادة الرابعة

في ابتداء الجلسة تنقل خلاصة محضر الجلسة الماضية المنصوص عنه بالمادة (٥٣) من هذه اللائحة للتصديق عليها .

وتشتمل هذه الخلاصة على اسم من عقدت الجلسة تحت رئاسته وعدد من حضرها من الأعضاء وأسماء من اعتذر منهم ومن غاب بغير مذر، مع بيان نصوص جميع القرارات التي أصدرها المجلس في تلك الجلسة .

المادة الخامسة

عقب التصديق على خلاصة محضر الجلسة الماضية، يخبر الرئيس المجلس بما ورد له من المكاتبات ثم يأمر بتلاوتها .

وللمجلس أن يقزر طبعها وتوزعها كلها أو بعضها .

المادة السادسة

لا يتكلم أحد في الجلسة إلا بإذن من الرئاسة ويعطى الاذن بالترتيب الأول فالأول، ويكون المتكلم واقفا ويوجه خطابه دائما للرئيس — وهذا ما عدا كلمات الموافقة أو الاستحسان .

المادة السابعة

(١) يجب على كل متكلم في الجلسة ألا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث وألا يتكلم في الشخصيات وألا يتذاكر أو يبدى رغبته فيها هو ممنوع بحكم المادة (٢٣) من القانون النظامي .

(٢) قطع الكلام على المتكلم ممنوع قطعيا .

المادة الثامنة

لرئيس أن ينبه كل من خالف نصا من نصوص المادتين السابقتين الى المحافظة على النظام .

المادة التاسعة

لايسوغ الاعتراض على التنبيه الصادر من الرئاسة بالمحافظة على النظام . ولكن يجوز لمن وجه اليه أن ينفي عن نفسه ما استوجب عليه التنبيه بعد انتهاء المناقشة في الموضوع الذي نبه لأجله .

المادة العاشرة

من نبه الى المحافظة على النظام ثلاث مرات في جلسة واحدة ثم استمر على ما أوجب تنبيهه ، فلرئيس أن يطلب من المجلس منعه عن التكلم في ذلك اليوم في الموضوع الذي نبه لأجله .

ويصدر قرار المجلس في ذلك بما يراه بطون مناقشة في سبب المنع بعد سماع أقوال العضو ، مالم يكن قد نفي عن نفسه ما استوجب عليه التنبيه طبقا للمادة السابقة . فإذا لم يرضع العضو لهذا القرار ، فللمجلس أن يقرر اخراجه من القاعة الى أن تنتهى جلسة ذلك اليوم .

المادة الحادية عشرة

ليس للرئيس أن يمنع أحدا من التكلم لغير سبب قانوني ، فان حصل خلاف بين العضو والرئيس ، وجب على الرئيس أن يأخذ رأى المجلس في ذلك .

المادة الثانية عشرة

لرئيس أن يلفت الأعضاء الى المحافظة على النظام بدق الجرس ، فان لم يسد النظام ، قام الرئيس واقفا ، ثم يخبر الأعضاء بأنه سيوقف الجلسة فاذا استمروا على مخالفة النظام ، يقرر الرئيس إيقاف الجلسة مدة ثم يعيدها .
فاذا عاد الأعضاء الى مخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة الى موعد آخر .

المادة الثالثة عشرة

لا يجوز لأحد من الأعضاء أن ينصرف من المجلس حال انعقاد الجلسة إلا بإذن من الرئيس .

الفصل الثاني

في المناقشات - وطلب المشروعات - والایضاحات

المادة الرابعة عشرة

بعد تلاوة المكتبات المنصوص عنها في المادة الخامسة يأمر الرئيس بتلاوة جدول الأعمال، وله أن يقدّم عند المناقشة بعض المشروعات عن البعض الآخر بسبب أهميتها بعد أخذ رأى المجلس في ذلك .

وإذا اشتمل بحث على جملة مسائل مختلفة ، فالمجلس أن يقرر تفريقها أو تقديم بعضها على البعض الآخر .

المادة الخامسة عشرة

تكون المناقشة في المشروعات أو الاقتراحات المائدة من اللجان « المنصوص عنها في المادة (٣٧) » من هذه الأئمة على حسب الترتيب الآتي :

يبدأ بتلاوة تقرير اللجنة ثم يتلى المشروع أو الاقتراح مادة فمادة أو فقرة ففقرة أصلاً وتعدّلاً .

ويتولى رئيس اللجنة أو من تنتدبه ابتداء الأسباب المؤيدة للرأي، ثم تحصل المناقشة في ذلك وتؤخذ الآراء .

المادة السادسة عشرة

يجوز في أثناء المناقشة أن يتكلم العضو في مسألة واحدة معروضة على المجلس أكثر من مرة بإبداء أدلة جديدة .

المادة السابعة عشرة

إذا رأى أحد الأعضاء غير ما رآه اللجنة في نصوص المشروعات أو الاقتراحات فضليه أن يدون نص التعديل الذي يراه ويتلى على المجلس « عند المناقشة فيما رآه اللجنة » ثم يذكر الأسباب المؤيدة لرأيه، فينظر المجلس في ذلك ويقرر ما يراه .

المادة الثامنة عشرة

على الرئيس قبل أخذ الآراء عن أى موضوع أن يسأل الأعضاء عما إذا كان لدى أحدهم رأى لم يسده أو دليل جديد لم يقدمه وبعد الانتهاء من ذلك يأمر بأخذ الآراء .

ولا تجوز المناقشة ولا إبداء رأى جديد أثناء أخذ الآراء مطلقا .

المادة التاسعة عشرة

العودة للمناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه، لا تكون إلا بقرار من المجلس وعلى من يريد العودة للمناقشة بعد انقضاء الجلسة وقبل إبلاغ الموضوع للحكومة أن يقدم طلبا بذلك للرئيس مينا به الأسباب، فيعرضه الرئيس على المجلس ليقرر فيه ما يراه .

المادة العشرون

كل طلب خاص بتقديم مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالإدارة العمومية، كنص المادة ١٩ من القانون النظامى، يجب أن يقدم للرئيس كتابة مع بيان الأسباب التى دعت اليه، فيأمر الرئيس بطبعه وتوزيعه على الأعضاء ويدرجه في جدول أعمال الجلسة التالية لتوزيعه، وفيما يقرر المجلس ما يراه بشأنه .

المادة الحادية والعشرون

يسوغ لكل عضو أن يوجه أسئلة للتظار فيما يخص بالمسائل الادارية ذات المصلحة العامة .

ويراعى في ذلك مؤقتا الشروط الآتية :

(أولا) أن يحمر مرديد السؤال الى سكرتير المجلس قبل توجيهه بخمسة أيام اخطارا يتضمن نص السؤال بتمامه .



محمد قنصوسی ایشا
دیر عباس شادی انعامین و محمد ابروین

(ثانياً) لرئيس المجلس أن يرفض أو يطلب تعديل أى سؤال يرى فيه مساساً بالشخصيات أو باعثاً على التنافر بين العناصر المكونة لمجموع الأمة أو مخمساً بالعلاقات والاتفاقات الدولية .

(ثالثاً) يجيب الوزراء على الأسئلة التى توجه إليهم متى كانت مستوفاة للشروط المذكورة ولم مع ذلك ألا يجيبوا عنها إذا اقتضت المصلحة العامة عدم الاجابة .

(رابعاً) لا يصح أن يكون جواب الوزير على سؤال العضو موضوعاً للنقاش .

(خامساً) تدرج الأسئلة والأجوبة فى محاضر المجلس .

وهذه الشروط لا تسرى على الايضاحات المنصوص عنها فى المادة ٢٨ من القانون النظامى .

الفصل الثالث

فى أخذ الآراء

المادة الثانية والعشرون

تؤخذ الآراء على كل اقتراح أو تعديل على حده وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين . أما إذا لم توجد الأغلبية المطلقة فيعاد الاقتراع على الموضوع بعينه فى الجلسة التالية وفى هذه الحالة تكفى الأغلبية النسبية .

وإذا تساوى عدد الآراء يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

وكل ذلك يكون فى غير القرار المنصوص عنه فى المادة ٣١ من القانون النظامى .

المادة الثالثة والعشرون

أخذ الآراء يكون علناً بإحدى الطرق الثلاث المنصوص عنها فى المادة الآتية إلا إذا قرر المجلس جعله سراً أو نصت هذه اللائحة على ذلك .

إذا اشتملت المادة أو الفقرة من مبحث على عدة أحكام، يؤخذ الرأى فى كل منها على حدة .

المادة الرابعة والعشرون

(١) أخذ الآراء علنا له ثلاث طرق :

- (١) رفع اليد : — العضو الموافق يرفع يده وغير الموافق لا يرفعها .
- (٢) النداء بالاسم : — ينادى السكرتير أو من يقوم مقامه أسماء الأعضاء .
بحسب ترتيب جلوسهم مبتدئا بالأحدث عهدا من المنسوين ثم
بالدائمين كذلك ويثبت رأى كل عضو أمام اسمه . وتتل الأسماء
والآراء عقب أخذها للتحقق منها .
- (٣) الأوراق الملونة : — يكون أمام كل عضو أوراق مكتوب عليها اسمه
بيضاء وعليها كلمة موافق وزرقاء وعليها غير موافق وعند أخذ الآراء
يلقى العضو إحدى الورقتين فى صندوق يدور به أحد خدمة المجلس .
- (ب) أخذ الآراء سرا يكون بكتابة كل عضو رأيه فى ورقة غير ممضأة يلقي بها
فى الصندوق .
- (ج) متى تم جمع الأوراق يقدم الصندوق للرئيس ليفتح على مرأى منه .
- (د) على السكرتير العام أو من يقوم مقامه احصاء الآراء موزعة على أنواعها تحت
مراقبة الرئيس الذى يعلن النتيجة للمجلس .

الفصل الرابع

فى علانية الجلسات

المادة الخامسة والعشرون

يسوغ لوزير المنصوص عنهم فى المادة ٢٧ من القانون النظامى الدخول فى قاعة
جلسات المجلس بموجب تذكرة .
تعين عدلات مخصوصة لمن يطلع هذه التذكرة .

المادة السادسة والعشرون

تمتعلى التذاكر المذكورة بواسطة السكرتير العام بناء على طلب يقدم باسمه يذكر فيه اسم ولقب وعنوان الطالب .

توزع هذه التذاكر بحسب ترتيب طلبها الأول فالأول، وسين فيها مكان الجلوس .

المادة السابعة والعشرون

لكل عضو من أعضاء المجلس تذكرة دائمة باسمه تتيح الدخول لشخص واحد يعطيا العضو لمن يريد تحت مسؤوليته .

ولكل جريدة يومية معترف بها من الحكومة تصدر بالقطر المصرى تذكرة واحدة دائمة باسمها تتيح دخول مندوب واحد عنها تحت مسؤولية صاحبها . ويراعى في توزيع هذه التذاكر عدد المحلات المخصصة للصحف وتفضيل الأقدم منها .

المادة الثامنة والعشرون

يجب على من يرخص لهم بالدخول أن يحملوا في الأماكن المعنية في تذاكرهم ملازمين السكوت التام، وألا يبدوا علامات الاستياء أو الاستحسان، وأن يراعوا الملاحظات التى يبدونها لهم المكلفون بحفظ النظام .

المادة التاسعة والعشرون

للهيئة أن تقرر عند الانقضاء عقد جلسة خصوصية لا يحضرها أحد غير المنصوص عنهم في المادة ٢٧ من القانون النظامى للنظر في موضوع معين .

المادة الثلاثون

على سكرتارية المجلس تدوين مذكرة لكل جلسة باللغتين العربية والفرنسية تشمل على القرارات التى أصدرها المجلس في تلك الجلسة يمضيا السكرتير العام وتأخذها الصحف قبل ظهر اليوم التالى للجلسة .

فاذا وجد اختلاف بين ما نشرته الصحف وبين ما جاء في المذكرة، وجب على الصحف التى لم يطابق ما نشرته لما جاء بالمذكرة أن تنشر « بناء على طلب

السكيتير العام» المذكورة بتمامها في المحل الذي نشرت فيه الخبر المخالف، فإن تعذر نشرها به وجب عليها التنبيه في ذات المحل عن الموضوع الذي أدرجت فيه المذكرة .

المادة الحادية والثلاثون

للمرئيس أن يأمر كل من خالف من أرباب التذاكر في إنشاء انعقاد الجلسة نصاً من النصوص المتقدمة بالانصراف الى الخارج، فإن لم ينصرف، فللمرئيس أن يأمر بانصرافه بواسطة المكلفين بحفظ النظام، ولو احتاج لاستعمال القوة النظامية .

للمرئيس أن يأمر باخلاء القاعة من حامل التذاكر اذا حصل منهم تشويش على أعمال الجلسة .

يأمر الرئيس ببناء على قرار المجلس بسحب تذكرة الدخول من أية جريدة خرجت عن حد الاعتدال في انتقادها قرارات المجلس أو آراء الأعضاء أو تعمدت تنيير الحقائق في قتل ما يجري في المجلس .

وكل جريدة تعطلت عن الصدور أو خالفت نصاً من نصوص هذه اللائحة صحت تذكرتها .

الفصل الخامس

في الغياب — والتأخر — والاجازات

المادة الثانية والثلاثون

على كل عضو طرأ عليه عذر منه عن حضور إحدى جلسات المجلس أن يكتب للرئيس بذلك مع ايضاح الاسباب .

يأمر الرئيس بتلاوة كتب الاعتذار عن حضور جلسات المجلس في أول جلسة تالية لورودها .

المادة الثالثة والثلاثون

من لم يحضر جلسات المجلس بدون اذن ولا اعتذار مقبول ثلاث مرات في دور انعقاد واحد ينهيه الرئيس الى عدم التأخر، فان عاد لذلك مرة رابعة عرض الرئيس أمره على المجلس ليقور إبلاغه أسفه لعدم مراعاته التنبيه السابق . وتنشر صورة ذلك القرار منفصلة في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة والثلاثون

من تأخر عن الميعاد المحدد لاجتماع جلسة المجلس أكثر من نصف ساعة ولم يكن أخبر بمذره وتكرر منه ذلك، يعد تأخره ثلاث مرات في دور انعقاد واحد كغياب بدون اذن عن جلسة واحدة يدخل تحت حكم المادة السابقة و يبلغ له ذلك .

المادة الخامسة والثلاثون

من رام من الأعضاء الحصول على إجازة أثناء دور الانعقاد يكتب بذلك للرئيس موضحاً الأسباب ومدة الإجازة .

يعرض الرئيس طلب الإجازة على المجلس، و يبلغ العضو قراره في يوم صدوره وللرئيس أن يصرح بالإجازة اذا رأى أن أسبابها تستدعى سرعة الإجابة و يبلغ المجلس ذلك في الجلسة التالية .

المادة السادسة والثلاثون

على العضو الذي يسافر خارج القطر في غير مواعيد دور الانعقاد أن ينحظر الرئيس عند سفره وعند عودته .

الفصل السادس

في الجبان

المادة السابعة والثلاثون

عند افتتاح دور الانعقاد العادي من كل سنة يشكل المجلس من أعضائه بالاقتراع السري أربع لججان تحول عليها المشروعات والاقتراحات طوال مدة ذلك الدور .

المادة الثامنة والثلاثون

لا يزيد عدد أعضاء كل لجنة عن سبعة ، ولا ينقص عن خمسة ، ويسمى المجلس بالاقتراع السري لكل لجنة من تلك اللجان رئيسا ونائبا للرئيس من أعضائها .

المادة التاسعة والثلاثون

يكون اختصاص هذه اللجان الأربعة كالآتي :

- (١) لجنة لدرس المشروعات المالية وكل ما يتعلق بها .
- (٢) » » » المتعلقة بنظارة الداخلية والأمور الزراعية .
- (٣) » » » بنظارتى المعارف العمومية والحفانية .
- (٤) » » » الأشتغال العمومية والحربية .

المادة الأربعون

عقب عرض ملخص كل مشروع على المجلس طبقا لنص المادة ٥٧ من هذه اللائحة يجوز للمجلس قبل أى مناقشة فى موضوعه أن يحيله على اللجنة المختصة به طبقا لما هو مبين بالمادة السابقة .

وكذلك الاقتراحات متى تفقر قبولها مبدئيا جاز للمجلس أن يحيلها على اللجنة التى يدخل الاقتراح فى اختصاصها .

وكل مشروع أو اقتراح لا يدخل في اختصاص احدى هذه اللجان يجوز للجلس أن يقرر حالته على واحدة منها .

المادة الحادية والأربعون

تعقد جلسات اللجان في غير المواعيد المحددة لانتقاد المجلس ، وتكون جلساتها قانونية متى حضرها أكثر من نصف أعضائها .

المادة الثانية والأربعون

يجتمع أعضاء كل لجنة بدعوة من رئيسها بعد مضي ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ حالة أى مشروع أو اقتراح عليها .

ثم يوالون جلساتهم الى أن تنتهى أعمالهم ويقدمونها لرئيس المجلس .

المادة الثالثة والأربعون

إذا خالفت احدى اللجان نص المادة السابقة ألفتها رئيس المجلس الى ذلك دفتين ، ثم يعرض الأمر على المجلس ليققر ما يراه .

المادة الرابعة والأربعون

يعين السكرتير العام كاتباً لكل لجنة .

المادة الخامسة والأربعون

يجرى لكل جلسة من جلسات اللجان محضر يبين فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغيابين وخلاصة المناقشات ونصوص الآراء والقرارات ثم يعرضه رئيس اللجنة والكاتب .

المادة السادسة والأربعون

لجان أن تطلب من رئيس المجلس حضور مندوب من قبل الحكومة يقدم لها الايضاحات الخاصة بالمشروعات المحوّلة عليها .

وعلى رئيس المجلس أن يجاوب بذلك الناظر المختص ويبلغ اللجنة ما أجاب به .

المادة السابعة والأربعون

كل عضو بدا له رأى أو تعديل في مشروع أو اقتراح محوّل على لجنة لم يكن من أعضائها يبحث به لرئيسها لعرضه عليها، فإذا لم تمّوّل عليه اللجنة في تعديلاتها كان لصاحب ذلك الرأى أن يديه للجلس عند النظر فيها قترته اللجنة .

ولكل عضو بحث رأى أو تعديل لاحدى اللجان أن يحضر في جلساتها ليبين لها عرضه بدون أن يكون له رأى معدود .

المادة الثامنة والأربعون

على رئيس كل لجنة أن يفسّم لرئيس المجلس جميع التعديلات والملاحظات التى رأتها اللجنة في كل مشروع أو اقتراح أحيل عليها ويشفع ذلك بتقرير يبين فيه كل ما تقرّر اللجنة عرضه على المجلس .

المادة التاسعة والأربعون

يرضى السكرتير العام على رئيس المجلس تقارير وتعديلات اللجان بمجزّد ورودها فيأمر بطبعمها وتوزيعها على الأعضاء في أقرب وقت ودرجتها في جدول أعمال الجلسة التالية لتوزيعها .

المادة الخمسون

على كل عضو طرأ عليه عذر منعه عن حضور جلسات اللجنة أن يكتب بذلك لرئيسها مع إيضاح الأسباب . وعلى رئيس اللجنة أن يأمر بتلاوة كتب الاعتذار في جلسة اللجنة التالية لورودها اليه لأخذ رأيا فيها .

المادة الحادية والخمسون

عضو اللجنة الذى يتأخر عن حضور جلساتها (عند نظر مشروع أو اقتراح واحد) مرتين بدون عذر مقبول ينهه رئيس المجلس الى عدم التأخر بناء على طلب رئيس اللجنة، فان غاب بعد ذلك يعرض الأمر على المجلس ليقتر ما يراه .

الفصل السابع

في الرئاسة - والوكالة - والكتابة

المادة الثانية والخمسون

إذا غاب الرئيس نائب عنه في جميع اختصاصاته وواجباته الوكيل الدائم، فإن غاب هذا أيضا نائب عن الرئيس في ذلك الوكيل المتدب، فإن غاب الثلاثة نائب عن الرئيس أقدم الأعضاء الدائمين الحاضرين .

المادة الثالثة والخمسون

يدقّن الموظفون المكلفون بأعمال الجلسات تحت مراقبة السكرتير العام محضرا لكل جلسة شاملا لأسماء من حضرها ومن اعتذر عنها، ولكل ما دار فيها من المناقشات والاقتراحات والقرارات ونحو ذلك .

إذا خلت في الجلسة مذكرات أو مشروعات مطوّلة ولم يؤخذ الرأى عنها في تلك الجلسة لا تكتب في صلب المحضر بل يكتبي بمجلها ملحقا له .

المادة الرابعة والخمسون

يطبع محضر كل جلسة ويوزع على الأعضاء في ظرف أسبوع من تاريخ الجلسة ومن رأى فيه اختلافا عما حصل في الجلسة يمرضه على المجلس في الجلسة التالية لتوزيع المحضر .

المادة الخامسة والخمسون

بعد استيفاء احكام المادة السابقة يبيض المحضر نهائيا ويوقع عليه من رئيس الجلسة ومن السكرتير العام ثم يرسل للبريدة الرسمية للنشر في ملحق لها بأقرب ما يمكن .
ترجم محاضر الجلسات الى اللغة الفرنسية وتشر في ملحق للبريدة الرسمية الا فرنجية في أقرب وقت .

المادة السادسة والخمسون

عند انتهاء جلسات كل دور اعتيادي تجمع محاضرها مطبوعة في مجلد واحد وتوزع بأمر الرئيس .

محاضر جلسات الدور النير الاعتيادي تضم الى مجموعة محاضر الدور الاعتيادي التالي له .

المادة السابعة والخمسون

كل مشروع يرسل للجلس يعرض على الرئيس فأمر بطبعه وتوزع به على الأعضاء ودرجه في جدول الأعمال مع تحرير ملخص عنه يعرض في أول جلسة تعقد بعد توزيعه .

المادة الثامنة والخمسون

السكرتير العام أو من يقوم مقامه مسئول عن تحرير المحاضر ، وعليه أمضاؤها مع الرئيس وملاحظة مواعيدها ، وهو الذى يعرض الأوراق على الرئيس ويراقب الأعمال الكتابية وتسجيل القرارات واعداد صور التعديلات والاقتراحات وكل ما يرسل للحكومة ، وعليه توزيع تذاكر حضور الجلسات العلانية بحسب ترتيب طلبها وهو الأمين على ختم المجلس وجميع أوراقه .

المادة التاسعة والخمسون

موظفو المجلس والخدمة الخارجون عن هيئة العمال تابعون في ادارتهم للسكرتير العام الذى عليه أن يعرض كل ما يتعلق بهم على رئيس المجلس .

المادة الستون

يكون للجلس عدا دفاتر الحسابات والقيودات والدفاتر الآتية .

(١) دفتر تفيد المشروعات والاقتراحات بحسب ترتيب ورودها مع بيان آراء اللجان فيها وقرارات المجلس عنها والصورة التى أصدرتها الحكومة عليها والأسباب التى ترد من الحكومة بخصوصها .

(٢) دقة احصائي لحصر أعمال المجلس في كل دور مرتبة بحسب تواريخ ورودها .

(٣) دقة لحصر أعمال اللجان مرتبة بحسب تواريخ تحويلها مع بيان تواريخ الجلسات ومن حضرها من الأعضاء ونحو ذلك .

(٤) دقة لبيان تواريخ غياب وتأخر الأعضاء والتنتبهات التي أرسلت الى كل منهم .

(٥) دقة لتقيد تذاكر الحضور بالجلسات العلانية بحسب ترتيب اعطائها .

(٦) دقة لتقيد الأسئلة التي توجه للنظار وما يتم فيها .

وعدا ذلك من الدفاتر التي يقتضها نظام العمل .

المادة الحادية والستون

تلقى اللائحة الداخلية للمجلس الصادرة في ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٤

وتلقى لائحة علانية للجلسات الصادرة في ٢٠ ابريل سنة ١٩٠٩

المادة الثانية والستون

يعمل بهذه اللائحة بمجرد نشرها بالجريدة الرسمية .

+

قر مجلس شورى القوانين هذه اللائحة نهائيا في جلسة الخميس ٣ فبراير

سنة ١٩١٠



الجمعية العمومية

لائحة عمل الجلسات

المصدق عليها من هيئة الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة
في يوم الأربعاء ٩ فبراير سنة ١٩١٠

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٠٩
وبناء على ما جاء بالفقرة الرابعة من المادة الأولى من الأمر العالي المشار اليه
من أن اللجنة تكون طبقاً للشروط التي تقررها الجمعية في لائحة داخلية تسنها لذلك .

قررت هيئة الجمعية العمومية ما يأتي :

المادة الأولى

يسوغ الدخول في قاعة جلسات الجمعية العمومية بموجب تذكرة تعطى بواسطة
السكرير العام بناء على طلب يقدم باسمه يذكر فيه اسم ولقب وعنوان الطالب .
وتوزع هذه التذاكر بحسب ترتيب طلبها الأول فالأول وبين فيها
مكان الجلوس .

المادة الثانية

لكل عضو من أعضاء الجمعية أن يطلب تذكرة جلسة واحدة من السكرير العام
يعطيها لمن يريد تحت مسؤوليته ، وأن يكون طلبها قبل ميعاد الجلسة بأربع
وعشرين ساعة .

ولكل جريدة يومية معترف بها من الحكومة تصدر بالقطر المصرى تذكرة واحدة دائمة باسمها تتيح دخول مندوب واحد عنها تحت مسئولية صاحبها ، وراعى في توزيع هذه التذاكر عدد المحلات المخصصة للصحف وتفضيل الأقدم منها .

المادة الثالثة

يجب على من يرخص لهم بالدخول أن يجلسوا في الأماكن المينة في تذكرة ملازمين السكوت التام والأيديوا علامات الاستياء أو الاستعصان ، وأن يراعوا الملاحظات التي يبينها لهم المكلفون بحفظ النظام .

المادة الرابعة

للهيئة أن تقرر عند الانتضاء عقد جلسة خصوصية لا يحضرها أحد للنظر في موضوع معين .

ومحاضر الجلسات الخصوصية تنلى للتصديق عليها في الجلسة ذاتها أو في الجلسة التالية لها عمومية كانت أو خصوصية بحسب ما تقررر الهيئة .

المادة الخامسة

على سكرتارية الجمعية تدوين مذكرة لكل جلسة باللغتين العربية والفرنسية تستعمل على القرارات التي أصدرتها الجمعية في تلك الجلسة يمضيها السكرتير العام وتأخذها الصحف قبل ظهر اليوم التالي للجلسة .

فاذا وجد اختلاف بين ما نشرته بعض الصحف وبين ما جاء في المذكرة وجب على الصحف التي لم يطابق ما نشرته ما جاء بالمذكرة أن تنشر بناء على طلب السكرتير العام المذكرة بتمامها في المحل الذي نشرت فيه الخبر المخالف .

فان تعذر نشرها به وجب عليها التنبيه في ذات المحل عن الموضوع الذي أدرجت فيه المذكرة .

المادة السادسة

لرئيس أن يأمر كل من خالف من أرباب التذاكر في أثناء انعقاد الجلسة نصا من النصوص المتقدمة بالانصراف الى الخارج ، فان لم ينصرف فالرئيس أن يأمر بإخراجه بواسطة المكلفين بحفظ النظام ولو احتاج لاستعمال القوة النظامية .
ولرئيس كذلك أن يأمر بإخلاء القاعة من حامل التذاكر اذا حصل منهم تشويش على أعمال الجلسة .

المادة السابعة

يأمر الرئيس بناء على قرار الهيئة بسحب تذكرة الدخول من أية جريدة أهانت هيئة الجمعية بكتابات أو تممدت تغيير الحقائق في قتل ما يجري في الجلسة .
وكل جريدة تعطلت عن الصدور أو خالفت نصا من نصوص هذه اللائحة محبت تذكرتها .

المادة الثامنة

يعمل بأحكام هذه اللائحة من الجلسة القادمة ، وعلى السكرتير العام نشرها بالوقائع الرسمية .

اللائحة الداخلية للجمعية العمومية الأولى

المصدق عليها في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٧

الفصل الأول

في عقد الجلسات

المادة الأولى

عند حلول ميعاد الجلسة يقدم للرئاسة أحد كتاب السكرتير يوم بيان أسماء من حضر من الأعضاء، ومتى علم الرئيس أن عدد الأعضاء الذين حضروا كاف لعقد الجلسة فيعقدها مفتحا لها بقوله (عقدت الجلسة) ثم يدير المذاكرات وأقيا أحكام النظام .

المادة الثانية

في ابتداء الجلسة يقرأ أحد كتاب السكرتير محضر الجلسة الماضية، وتؤخذ الآراء على كونه هو الذي حصل، ثم يوقع عليه الرئيس، وبعد ذلك يمضيه ذلك الكتاب.

المادة الثالثة

قبل ابتداء المذاكرة في شيء ينبر الرئيس الهيئة بما قدم وما ورد عليه من الأوراق المراد تبليغها إليها .

المادة الرابعة

لا يتكلم أحد في الجلسة إلا باستئذان من جانب الرئاسة أو اذن مبتدأ من الرئيس ما عدا كلمات الاستحسان أو الموافقة أو الاستفهام، ويلزم أن تكون الخطابية موجهة الى الرئيس في ابتداء الرأي .

المادة الخامسة

التكلم يكون بالترتيب بحيث يقدم الطالب الأول فالأول، فان وقع طلبان أو أكثر في آن واحد يقرع بين الطالبين .

المادة السادسة

يجب على كل متكلم في الجلسة ألا يخرج عن موضوع المذاكرة ومؤيدائه
فإن نخرج عنه كان مستوجبا للاخطار من جانب الرئاسة .

المادة السابعة

قطع الكلام على من يتكلم ممنوع .

المادة الثامنة

من أخطر مرتين في أثناء جلسة واحدة ثم استمر على الكلام الخارج عن موضوع
المذاكرة يطلب الرئيس من الهيئة منعه عن التكلم في ذلك اليوم في ذلك الموضوع
ومتى تقرر ذلك بأغلبية الآراء نفذ .

المادة التاسعة

لا يسوغ الاعتراض على الاخطار الصادر من الرئاسة ، ولكن يؤذن لمن وقع
عليه أن يبرئ منه نفسه بعد انتهاء المذاكرة، وللرئيس أن يأذن له قبل ذلك .

المادة العاشرة

قبل ختام كل جلسة يتقرر في الهيئة يوم افتتاح الجلسة التالية وساعتها إن كان
هناك أشغال، ثم يعلن الرئيس انتهاءها بقوله (ختمت الجلسة)

الفصل الثاني

في المذكرات

المادة الحادية عشرة

تطبع مذكرة يبين فيها وقت الجلسة ومواضيع المذاكرة بالترتيب، وتوزع على
حضرات الأعضاء قبل انعقاد الجلسة بيوم واحد على الأقل، وذلك في غير المواد
المنظورة أو المهمة .

المادة الثانية عشرة

إذا طلب الانتقال من مذكرة إلى أخرى أو تقديم المذكرة في موضوع على المذكرة في غيره أو كان في موضوع المذكرة مبحث يشمل على مسألتين وطلب تفريقهما وتقديم إحداهما على الأخرى ينظر أولاً إلى أكثرية الآراء في الطلب فإن اجتمعت عليه نفذ، ولكن إذا كان أحد الأعضاء يتكلم في الموضوع فلا يجوز إيراد مثل ذلك الطلب من غيره ما لم يتم كلامه .

المادة الثالثة عشرة

بعد انتهاء المذكرة في المواضيع المندرجة بالمذكرة يحق لكل واحد من الأعضاء أن يتكلم في سائر المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الادارية أو المالية

المادة الرابعة عشرة

كل رأى أو طلب يتقدم من أحد الأعضاء في الشؤون المنيه عليها في المادة قبله يتأجل التكلم فيه للجلسة التالية، ويكون الاجراء فيه فيها بحسب ما تهره الأغلبية

المادة الخامسة عشرة

يعلن الرئيس انتهاء المذكرة في الموضوع المبحوث فيه، ولكنه يراجع الهيئة قبل ذلك فإن وجد من يروم التكلم على ضد انتهاء المذكرة يأذن له .

الفصل الثالث

في كيفية أخذ الآراء

المادة السادسة عشرة

تصدر قرارات الجمعية في المواد التي تنظر فيها بالأكثرية المطلقة .

المادة السابعة عشرة

يكون أخذ الآراء على حالتين، الأولى (النداء بالاسم) . والثانية (كتابة الرأى في ورقة ووضعها في الصندوق) .

المادة الثامنة عشرة

أخذ الآراء بالاسم يكون بتلاوة أسماء الأعضاء واحدا بعد واحد وإثبات رأى كل منهم الى جانب اسمه .

المادة التاسعة عشرة

أخذ الآراء بالكتابة ووضع أوراقها بالصندوق يكون بأن يكتب كل واحد رأيه بورقة غير ممضاة ولا ناطقة باسمه ، ثم يلقى هذه الورقة في الصندوق الذى يدور به أحد خدمة الجمعية، ومتى تم جمع الأوراق يقدّم الصندوق الى مقام الرئاسة ويفتحه كاتب الجلسة على مرأى من الرئيس ، وبعد الأوراق بين يديه ، ويضبط أنواعها كلا على حدة ، وبعد ذلك يخبر الرئيس الهيئة بنتيجة أخذ الآراء .

الفصل الرابع

في وظائف الجبان

المادة العشرون

يجوز أن يحوّل على لجنة واحدة في آن واحد مشروعان على شرط أن يكون بين المشروعين نسبة أو اتصال .

المادة الحادية والعشرون

يجتمع أعضاء كل لجنة عقب انتخابهم ويختارون من أنفسهم رئيسا ، ويعين رئيس الجمعية كاتبا لها ، وكل اجتماع تعقده اللجنة تكتب في محضره عدد أعضائها الحاضرين .

المادة الثانية والعشرون

تقدم اللجنة تقريرها الى مقام الرئاسة فيخبر الرئيس الهيئة بوروده اليه ، وبتلاوة ذلك بالهيئة ، فلت رأت لزوم توزيعه فيطبع ويوزع على الأعضاء قبل الشروع في المذاكرة العمومية بيوم واحد على الأقل .

المادة الثالثة والعشرون

إذا تحول نظر أمر ما على لجنة، وترادى لها لزوم استحضار من يلزم من رجال الحكومة مستودعين أو متقاعدين أو مستخدميهم أو غيرهم للحصول منهم على استعلامات واستفهامات يقتضيها المقام، فلرئيس اللجنة مكتابة الرياسة بما هو لازم من هذا القليل وعلى رئيس الجمعية أن يحرر لهم، حتى بحضورهم بصير الاستفهام منهم عما يلزم ولا يكون لهم رأى محدود.

المادة الرابعة والعشرون

النظام المرعى في الجلسات العمومية يكون مرعيا في الجان.

الفصل الخامس

في الحضور للجمعية وفي الغياب عنها

المادة الخامسة والعشرون

لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتأخر بغير مذر عن الحضور للجمعية في الوقت الذي يتحدد للحضور فيه.

المادة السادسة والعشرون

من رام من الأعضاء أن يتتبع عن الجمعية لأمر لازم، فعليه أن يطلب الإذن من الهيئة بواسطة الرئيس، ولكن إذا عرض أمر مهم، فلرئيس أن يأذن له ثم يبلغ الهيئة ذلك.

المادة السابعة والعشرون

إذا غاب أحد الأعضاء بغير إذن ثلاثة أيام متوالية ولم يعلن الرئيس بالأسباب الحاملة له على التأخير استوجب الاخطار على ذلك، وإن تجاوز المستأذن خمسة أيام عن المدة المعينة في استئذانه بغير أن ينظر الهيئة بضرورة تأخيره عد تأخيره غيابه بغير إذن وكان مستوجبا للاخطار أيضا.

الفصل السادس

في المشروعات

المادة الثامنة والعشرون

كل مشروع يرد من الحكومة بخبر الرئيس به الهيئة، فإن تقرّر تلاوته فيها تلى
والإحْوَال على لجنة تشكّل له .

المادة التاسعة والعشرون

متى ورد مشروع وتقرّر لزوم توزيع نسخ منه على الأعضاء لتصفحه فيأمر
الرئيس بطبعه وتوزيعه .

المادة الثلاثون

إذا بدأ لواحد أو لأكثر من الأعضاء رأى في مشروع يحوّل على لجنة، فعمل من بدا له
ذلك أن يكتب للرئيس تقريراً بتفصيلات مآراه، والرئيس يحوّل ذلك على اللجنة، فإن
لم تنظر إليه كان لمبدئ الرأي الحق في أن يقدم رأيه للهيئة عند تلاوة المشروع فيها .

المادة الحادية والثلاثون

للذين يرون رأياً في المشروع المحوّل على لجنة حق الحضور في اللجنة وبيان
ما يريدون إيضاحه بدون رأى معدود .

المادة الثانية والثلاثون

إذا رأى بعض الأعضاء ملاحظات في المشروع أو أحد بنوده في إنشاء كل
مذكرة فيه بالهيئة، تؤخذ الآراء عن تلك الملاحظات، ومتى قبلت بينت الهيئة
آراءها ورغباتها فيه .

المادة الثالثة والثلاثون

متى قررت الهيئة طلب مشروع أو تعديل مشروع، فللرئيس أن يختار الحكومة
عما تقرّر ويكلفها بإعطاء الرد بالقبول أو مدمه في ميعاد عشرة أيام، وإن تجاوز هذا
الميعاد ولم يأت الرد منها فللمعضو الطالب لذلك أن يعيد طلبه عقب المدخل المذكورة .

المادة الرابعة والثلاثون

إذا صدر أمر في مدة فترة انعقاد الجمعية يكون مشتملا على ماهو محوّل نظره لها ولم يكن عرض عليها، فلمجلس شورى القوانين اقامة المجة على الحكومة بقرار يصدر منه و يكتب به لمجلس النظار وينشر في الجرائد الرسمية .

الفصل السابع

في الرئاسة والكتابة

المادة الخامسة والثلاثون

الرئيس هو الذى يعقد الجلسات ويختصها ويدير حركة المذاكرات، وله دون سواه حق الاذنب في الكلام والأمر بأخذ الآراء، وهو حافظ النظام والانتظام وله أيضا وحدد حق الاخطار والملاحظة الأولى على قلم كتاب السر وتحرير المحاضر .

المادة السادسة والثلاثون

من وظائف الرئيس اجراء أمر الضبط والربط في ادارة الجمعية، فالمأمورون المختصون بذلك وخدمة الجمعية تابعون له رأسا .

المادة السابعة والثلاثون

عند غيبة الرئيس يتدب من يتممه من أعضاء الهيئة لتولى الرئاسة .

المادة الثامنة والثلاثون

لمن يتولى الرئاسة عند غيبة الرئيس نفس الحقوق التى للرئيس في عقد الجلسات وختامها وإدارة مذاكراتها وعليه الواجبات التى على الرئيس .

المادة التاسعة والثلاثون

على كتاب السر الأول وكتاب السر الثانى ادارة الأعمال الكتابية ، وهما مسئولان عن تحرير المحاضر وتسجيل القرارات .

المادة الأربعون

كل محضر أو قرار يرسل من الجمعية بتوقيع الرئيس يذنب أن تكون عليه علامة كاتب السر الأول أو الثاني، فإن غابا كان للرئيس أن يختار لذلك واحدا من كتاب الجمعية .

المادة الحادية والأربعون

كاتب السر الأول هو الأمين على ختم الجمعية والأوراق المتعلقة بها، وإن غاب يكون الأمين هو كاتب السر الثاني .

المادة الثانية والأربعون

سائر كتاب الجمعية وقلم ترجمتها تابعون بإدارتهم لكاتب السر الأول، وإن غاب فلكتاب السر الثاني، وكاتب السر تابعان بإدارتهما للرئيس، وبمجموع الكتبة والمترجمين تحت ملاحظة الرئاسة .

المادة الثالثة والأربعون

يكون للجمعية دفتر تثبت فيه محاضر الجلسات ودفتر لحصر المشروعات الواردة وما يقرر فيها والصور التي تصدر عليها والأسباب التي ترد من جانب الحكومة عنها ودفتر لقرارات اللجان، وآثر لمحاضر جلساتها وهذا خلاف دفاقر القيود .

المادة الرابعة والأربعون

للجمعية العمومية حق تعديل هذه اللائحة بحسب مقتضيات الأحوال .



اللائحة الداخلية للجمعية العمومية

الثانية المعلقة

المصدق عليها بجلسة ٧ أبريل سنة ١٩١٠

الفصل الأول

في عقد الجلسات ونظامها

المادة الأولى

مضى حل ميعاد الجلسة وكان عدد الأعضاء الحاضرين كافيا لعقدتها يدعوهم الرئيس الى أخذ علاجهم .

ثم يفتح الرئيس الجلسة ويدير المناقشات ويحافظ على النظام ويعلن انتهاء الجلسة أو امتدادها ليعاد يجتده بعد أخذ رأى الجمعية .

المادة الثانية

في ابتداء الجلسة يقرأ محضر الجلسة الماضية وتؤخذ الاراء على صحته ثم يوقع عليه الرئيس والسكترير العام .

المادة الثالثة

عقب التصديق على محضر الجلسة الماضية يغير الرئيس الجمعية بما ورد له من المكاتبات الرسمية وما تقدمه اليه اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣٦) من المكاتبات الغير الرسمية ثم يأمر بتلاوتها .

والجمعية أن تقرر طبعها وتوزيمها كلها أو بعضها .

المادة الرابعة

لا يتكلم أحد في الجلسة إلا باذن من الرئاسة، ويعطى الاذن بالترتيب الأول فالأول، ويكون المتكلم واقفا ويوجه خطابه دائما للرئيس . وهذا ما عدا كلمات الموافقة أو الاستحسان أو الاستفهام .

المادة الخامسة

- (١) يجب على كل متكلم في الجلسة ألا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث ولا عما يؤيد رأيه فيه ، وألا يتكلم في الشخصيات .
- (٢) قطع الكلام على المتكلم ممنوع كلية .

المادة السادسة

للرئيس أن ينبه كل من خالف نصا من نصوص المادتين السابقتين الى المحافظة على النظام .

المادة السابعة

لا يسوغ الاعتراض على التنبيه الصادر من الرئاسة بالمحافظة على النظام، ولكن يجوز لمن وجه إليه أن ينفي عن نفسه ما استوجب عليه التنبيه بعد انتهاء المناقشة في الموضوع الذي نبه لأجله .

المادة الثامنة

من نبه الى المحافظة على النظام ثلاث مرات في جلسة واحدة ثم استمر على ما أوجب تنبيهه، فللرئيس أن يطلب من الجمعية منعه عن التكلم في ذلك اليوم في الموضوع الذي نبه لأجله .

ويصدر قرار الجمعية في ذلك بما تراه بدون مناقشة في سبب المنع بعد سماع أقوال العضو ما لم يكن قد قى عن نفسه ما استوجب عليه التنبيه طبقا للأادة السابقة. فإذا لم يخضع العضو لهذا القرار فالجمعية أن تقرر إخراجيه من القاعة الى أن تنتهى جلسة ذلك اليوم .

المادة التاسعة

ليس للرئيس أن يمنع أحدا من التكلم لتدبر سبب قانوني، فان حصل خلاف بين العضو والرئيس وجب على الرئيس أن يأخذ رأى الجمعية في ذلك .

المادة العاشرة

الرئيس أن يلفت الأعضاء الى المحافظة على النظام بدق الجرس ، فاذا لم يسد النظام قام الرئيس واقفا ثم يخبر الأعضاء بأنه سيوقف الجلسة، فاذا استمروا على مخالفة النظام يقرر الرئيس إيقاف الجلسة مدة ثم يعيدها .

فاذا عاد الأعضاء الى مخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة الى موعد آخر .

المادة الحادية عشرة

لا يجوز لأحد من الأعضاء أن ينصرف من الجمعية حال انعقاد الجلسة إلا بأذن من الرئيس .

المادة الثانية عشرة

قبل انتهاء كل جلسة تحدد الجمعية موعد الجلسة التالية أو تنفّض ذلك للرئيس .

وعلى الرئيس أن يحضر الأعضاء الغائبين بميعاد الجلسة المقبلة .

إذا طرأ عمل جديد يحدّد له الرئيس جلسة غير التي حدّتها الجمعية لنظر هذا العمل الطارئ .

المادة الثالثة عشرة

ترسل دعوة الحضور الى أول جلسة من انعقاد الجمعية العمومية قبل ميعاد الجلسة بثمانية أيام على الأقل .

وترسل الدعوة الى هيئة الجلسات قبل ميعادها بأربعة أيام على الأقل إلا في الحالة المنتهة عنها في الفقرة الأخيرة من المادة السابقة .

ويرفق بدعوة الحضور جدول بيان الأعمال المقتضى نظرها .

الفصل الثاني في المناقشات وابداء الرغبات (الاقتراحات)

المادة الرابعة عشرة

بعد تلاوة المكاتبات المنصوص عنها في المادة الثالثة بأمر الرئيس بتلاوة جدول الأعمال ، وله أن يهتّم عند المناقشة ببعض المشروعات على البعض الآخر بسبب أهميتها بعد أخذ رأى الجمعية في ذلك .
وإذا اشتمل مبحث على جملة مسائل مختلفة ، فالجمعية أن تقرر تفريقها أو تقديم بعضها على البعض الآخر .

المادة الخامسة عشرة

يجوز لكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية أن يبدى رأيه ورغبته كتابة أو شفها في سائر المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الادارية أو المالية طبقا لنص المادة ٣٦ من القانون النظامى .

المادة السادسة عشرة

الآراء والرغبات الكتابية تسلم للسكترارية قبل الجلسة أو في أثناءها ، مكتوب كل منها على حدة في ورقة يبين في أولها خلاصة الرغبة مشفوعة بالأسباب المؤيدة لها .

وعلى الرئيس أن يخبر الجمعية بخلاصة تلك الاقتراحات في نفس الجلسة التي قدمت فيها .

المادة السابعة عشرة

الآراء والرغبات الكتابية أو الشفهية المتعلقة بموضوع واحد تضم الى بعضها ثم تقرر الجمعية مناقشتها في نفس الجلسة التي قدمت فيها أو في جلسة أخرى .

المادة الثامنة عشرة

بعد نظر هذه الآراء والرغبات تقرر الجمعية قبولها أو رفضها ، وعند قبولها تقرر ابلاغها للحكومة أو إحالتها على مجلس شورى القوانين ليعيد النظر فيها و يقرر ما يراه يحوها .

المادة التاسعة عشرة

على الرئيس قبل أخذ الآراء عن أى موضوع أن يسأل الأعضاء عما اذا كان لدى أحدهم رأى لم يبد أو دليل جديد لم يقدمه ، و بعد الانتهاء من ذلك يأخذ الآراء . ولا تجوز المناقشة ولا ابداء رأى جديد أثناء أخذ الآراء مطلقا .

المادة العشرون

المودة للمناقشة فى موضوع أخلت الآراء عنه لا تكون الا بقرار من الجمعية . وعلى من يريد المودة للمناقشة قبل أو بعد انقضاء الجلسة وقبل ابلاغ الموضوع للحكومة أن يهتّم طلبا بذلك للرئيس مبينا به الأسباب فيعرضه الرئيس على الجمعية لتقرر فيه ما تراه .

الفصل الثالث

فى أخذ الآراء

المادة الحادية والعشرون

عند نظر المشروعات تؤخذ الآراء على كل رأى أو تعديل على حدة . وكذلك اذا اشتملت المادة أو الفقرة من مبحث على عدة احكام أخذ الرأى على كل منها على حدة .

أما الاقتراحات « الآراء والرغبات » المنضمة الى بعضها لتعلقها بموضوع واحد فيؤخذ الرأى عليها مرة واحدة ما لم يتقرر غير ذلك .

المادة الثانية والعشرون

تصدر قرارات الجمعية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، أما إذا لم توجد الأغلبية المطلقة فيماد الاقتراع على الموضوع بعينه في الجلسة التالية، وفي هذه الحالة تكفى الأغلبية النسبية .

إذا تساوى عدد الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

المادة الثالثة والعشرون

أخذ الآراء يكون علنا إلا إذا قررت الجمعية جملته سرا .

المادة الرابعة والعشرون

(١) أخذ الآراء علنا يكون بالطريقة الآتية :

يتنادى على أسماء الأعضاء بحسب ترتيب جلوسهم ويكتب رأى كل واحد منهم أمام اسمه، ثم تلى الأسماء والآراء عقب أخذها للتحقق منها .

(ب) أخذ الآراء سرا يكون بكتابة كل عضو رأيه فى ورقة غير ممضاة يلقى بها فى صندوق يدور به أحد خدمة الجمعية، وحتى تم جمع الأوراق يقدم الصندوق للرئيس ليفتح على مرأى منه .

(ج) السكرتير العام يحصى الآراء موزعة على أنواعها تحت مراقبة الرئيس الذى يعلن النتيجة للجمعية .

الفصل الرابع

فى علانية الجلسات

المادة الخامسة والعشرون

يسوغ الدخول فى قاعة جلسات الجمعية العمومية بموجب تذكرة تعطى بواسطة السكرتير العام بناء على طلب يقدم باسمه يذكر فيه اسم ولقب وعنوان الطالب .

وتوزع هذه التذاكر بحسب ترتيب طلبها الأول فالأول ، وبين فيها مكان الجلوس .

المادة السادسة والعشرون

لكل عضو من أعضاء الجمعية تذكرة داعة باسمه تبيح الدخول لشخص واحد يعطيا العضو لمن يريد تحت مسئوليته مدة انعقاد الجمعية .

ولكل جريدة يومية معترف بها من الحكومة تصدر بالفطر المصرى تذكرة واحدة داعة باسمها تبيح دخول منسوب واحد عنها تحت مسئولية صاحبها .
ويراعى في توزيع هذه التذاكر عدد المحلات المخصصة للمصحف وتفضيل الأقدم منها .

المادة السابعة والعشرون

يجب على من يرخص لهم بالدخول أن يجلسوا فى الأماكن المعبئة فى تذاكرهم ملازمين السكوت التام ، وألا يبدو علامات الاستياء أو الاستحسان ، وأن يراعوا الملاحظات التى يبدونها لهم المكلفون بحفظ النظام .

المادة الثامنة والعشرون

للجمعية أن تقرر عند الاقتضاء عقد جلسة خصوصية لا يحضرها أحد للنظر فى موضوع معين .

ومحاضر الجلسات الخصوصية تنل للتصديق عليها فى الجلسة ذاتها أو فى الجلسة التالية لها عمومية كانت أو خصوصية بحسب ما تقرر به الجمعية .

المادة التاسعة والعشرون

على سكرتارية الجمعية تدوين مذكرة لكل جلسة باللغتين العربية والفرنسية تشمل على القرارات التى أصدرتها الجمعية فى تلك الجلسة بمضيها السكوت العام وتأخذها المصحف قبل ظهر اليوم التالى للجلسة .

فإذا وجد اختلاف بين ما نشرته بعض الصحف وبين ما جاء في المذكرة وجب على الصحف التي لم يطابق ما نشرته لها جاء بالمذكرة أن تنشر بناء على طلب السكرتير العام المذكرة بتمامها في المحل الذي نشرت فيه الخبر المخالف .
فإن تمسخر نشرها به وجب عليها التنبيه في ذات المحل عن الموضوع الذي أدرجت فيه المذكرة .

المادة الثلاثون

لرئيس أن يأمر كل من خالف من أرباب التذاكر في أثناء انعقاد الجلسة نصا من النصوص المتقدمة ، بالانصراف الى الخارج ، فإن لم ينصرف فللرئيس أن يأمر بإجراجه بواسطة المكلفين بحفظ النظام ولو احتاج لاستعمال القوة النظامية .
وللرئيس كذلك أن يأمر بإخلاء القاعة من حامل التذاكر إذا حصل منهم تشويش على أعمال الجلسة .

المادة الحادية والثلاثون

يأمر الرئيس بناء على قرار الجمعية بسحب تذكرة الدخول من أية جريدة أهانت هيئة الجمعية بكتابات أو تمعدت تغيير الحقائق في نقل ما يجرى في الجلسة .
وكل جريدة تعطلت عن الصدور أو خالفت نصا من نصوص هذه اللائحة سحبت تذاكرها .

الفصل الخامس

في النيابة — والتأخر — والاجازات

المادة الثانية والثلاثون

على كل عضو طرأ عليه عذر منعه عن حضور احدى جلسات الجمعية أن يكتب للرئيس بذلك مع ايضاح الأسباب .
يأمر الرئيس بتلاوة كتب الاعتذار عن حضور الجلسات في أول جلسة تالية لورودها .

المادة الثالثة والثلاثون

من لم يحضر جلسات الجمعية بدون اذن ولا اعتذار مقبول ثلاث مرات في دور انعقاد واحد ينهيه الرئيس الى عدم التاخر، فان عاد لذلك مرة رابعة عرض الرئيس أمره على الهيئة لثقرر ابلاغه أسفها لعدم مراعاة للتنبيه السابق .
وتنشر صورة ذلك القرار متفصلة في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة والثلاثون

من تأخر عن الميعاد المحدد لاجتماع جلسة الجمعية أكثر من نصف ساعة ولم يكن أخبر بعذره وتكرر منه ذلك بعد تأخره ثلاث مرات في دور انعقاد واحد كغيباب بدون اذن عن جلسة واحدة يدخل تحت حكم المادة السابعة ويلغ له ذلك .

المادة الخامسة والثلاثون

من رام من الأعضاء الحصول على اجازة أثناء دور الانعقاد يكتب بذلك للرئيس موضحا الأسباب ومدة الاجازة .
يعرض الرئيس طلب الاجازة على الجمعية ويلغ العضو قرارها في يوم صمدوره .
والرئيس أن يصرح بالاجازة اذا رأى أن أسبابها تستدعى سرعة الاجابة ويلغ الجمعية ذلك في الجلسة التالية .

الفصل السادس

في الجانب

المادة السادسة والثلاثون

في أول جلسة للجمعية تشكل لجنة تحوّل عليها جميع المكاتبات الغير رسمية الواردة للرئاسة للنظر فيها بحسب ما تراه .

المادة السابعة والتلاثون

لجمعية أن تشكل لجنة أو لجانا من أعضائها تحيل عليها فحص المشروعات أو الآراء والرغبات المعروضة عليها .

تتخبط اللجنة رئيسا لها ونائبا للرئيس من أعضائها ، و يمين السكرتير العام الموظفين اللازمين لكل لجنة .

المادة الثامنة والتلاثون

تتعد جلسات اللجان في غير المواعيد المحددة لانتقاد جلسات الجمعية وتكون جلساتها قانونية متى حضرها أكثر من نصف أعضائها .

المادة التاسعة والتلاثون

يستمع أعضاء كل لجنة بدعوة من رئيسها بعد مضي ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ احوالة أى مشروع أو اقتراح عليها ثم يوالون جلساتهم الى أن تنتهى أعمالهم.

المادة الأربعون

إذا خالفت احدى اللجان نص المادة السابقة ألفتها رئيس الجمعية الى ذلك دفتين ثم يعرض الأمر على الجمعية لتقرر ما تراه .

المادة الحادية والأربعون

يمرر لكل جلسة من جلسات اللجان محضر يبين فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين وخلاصة المناقشات ونصوص الآراء والقرارات ثم يعضيه رئيس اللجنة والكتاب .

المادة الثانية والأربعون

للجان أن تطلب من رئيس الجمعية حضور مندوب من قبل الحكومة يقدم لها الإيضاحات الخاصة بالمشروعات المحولة عليها .

وعلى رئيس الجمعية أن يجاب بذلك رئاسة مجلس النظار ويبلغ اللجنة ما أجابته به.

المادة الثالثة والأربعون

كل عضو بدله رأى أو تعديل في مشروع أو اقتراح محوّل على لجنة لم يكن من أعضائها، فضليه أن يبعث به لرئيسها لعرضه عليها، فإذا لم تعول عليه اللجنة في تعديلاتها، كان لصاحب ذلك رأى أن يديه في الجمعية عند النظر فيما قرره اللجنة .

ولكل عضو بحث برأى أو تعديل لاحدى اللجان أن يحضر في جلساتها ليعين لها عرضه بدون أن يكون له رأى محدود .

المادة الرابعة والأربعون

على رئيس كل لجنة أن يقدم لرئيس الجمعية جميع التعديلات والملاحظات التي رأتها اللجنة في كل مشروع أو اقتراح أحيل عليها، ويشفع ذلك بتقرير يبين فيه كل ما تقرّر اللجنة عرضه على الجمعية .

المادة الخامسة والأربعون

يعرض السكرتير العام على رئيس الجمعية تقارير اللجان يجوز ورودها فأمر بطبعها وتوزع بها على الأعضاء في أقرب وقت ودرجتها في جدول أعمال الجلسة التالية .

المادة السادسة والأربعون

على كل عضو طرأ عليه منعه عن حضور جلسات اللجنة أن يكتب بذلك لرئيسها مع إيضاح الأسباب . وعلى رئيس اللجنة أن يأمر بتلاوة كتب الاعتذار في جلسة اللجنة التالية لورودها إليه لأخذ رأيها فيها .

المادة السابعة والأربعون

عضو اللجنة الذى يتأخر عن حضور جلساتها (عند نظر مشروع أو اقتراح واحد) مرتين بدون منعه مقبول يئبه رئيس الجمعية الى عدم التأخر بناء على طلب رئيس اللجنة، فان غاب بعد ذلك يرض الأمر على الجمعية لتقرر ما تراه .

الفصل السابع

في الرئاسة والكتابة

المادة الثامنة والأربعون

إذا غاب الرئيس نائب عنه في الرئاسة وفي جميع اختصاصاته أقدم وكيل مجلس شورى القوانين .

المادة التاسعة والأربعون

كل مشروع يرد للجمعية بأمر الرئيس بطبعه وتوزيعه على الأعضاء ودرجه في جدول الأعمال .

المادة الخمسون

يُدوّن الموظفون المكلفون بأعمال الجلسات تحت مراقبة السكرتير العام محضرا لكل جلسة شاملا لأسماء من حضرها ، ومن اعتذر عنها ، ولكل ما دار فيها من المناقشات والاقتراحات والقرارات ونحو ذلك .

إذا تليت في الجلسة مذكرات أو مشروعات مطبوعة ولم يؤخذ الرأى عنها في تلك الجلسة لا تكتب في صلب المحضر بل يكتب بجملتها ملحقا له .

المادة الحادية والخمسون

بعد تلاوة محضر كل جلسة والتصديق عليه بمضيه الرئيس والسكرتير العام ثم يرسل منه نسخة للبريدة الرسمية لنشرها في ملحق لها بأقرب ما يمكن .
ترجم محاضر الجلسات الى اللغة الفرنسية وتشر في ملحق للبريدة الرسمية الافرنجية في أقرب وقت .

المادة الثانية والستون

عند انتهاء جلسات كل انعقاد يجمع محاضرها مطبوعة في مجلد واحد وتوزع على أعضاء الجمعية .
والرئيس توزعها على ضريحهم إذا رأى لزوما لذلك .

المادة الثالثة والخمسون

موظفو الجمعية والخدمة الخارجون عن هيئة المال تابعون في ادارتهم للسكيتير العام الذي عليه أن يمرض كل ما يتعلق بهم على رئيس الجمعية .

المادة الرابعة والخمسون

السكيتير العام مسئول عن تحرير المحاضر وعليه امضاؤها مع الرئيس وملاحظة نشرها وترجمتها، وهو الذي يمرض الأوراق على الرئيس ويراقب الأعمال الكتابية وتسجيل القرارات وأعداد صور التعديلات والاقتراحات وكل ما يرسل للحكومة وعليه توزيع تذكار حضور الجلسات بحسب ترتيب طلبها وهو الأمين على ختم الجمعية وجميع أوراقها .

المادة الخامسة والخمسون

إذا غاب السكيتير العام نائب عنه في جميع اختصاصاته السكيتير الثاني، فإذا غاب معاً نائب عن السكيتير العام أكبر موظفي السكرتارية .

المادة السادسة والخمسون

يكون للجمعية الدفاتر الآتية :

(١) دفتر لتقيد المشروعات والاقتراحات منضمة الى بعضها بحسب أنواعها مع بيان ما قرره الجمعية فيها وما أجابت به الحكومة عنها .

(٢) دفتر لبيان تواريخ غياب وتأخر الأعضاء والتنهيات التي أرسلت الى كل منهم .

(٣) دفتر لتقيد تذكار الحضور بالجلسات العلانية بحسب ترتيب إعطائها، وعلا ذلك من الدفاتر التي يقتضيها نظام العمل .

تقرر بجلاسة الجمعية المنتقذة في يوم الخميس ٧ أبريل سنة ١٩١٠ العمل بهذه اللائحة من الجلسة الآتية

محمد بن عبد العزيز

عبد العزيز بن عبد الله

(انتهت مدة حكمه في سنة ١٩١٤)

من سنة ١٣٣١ هـ إلى سنة ١٣٣٢ هـ

(١٩١٣م) - (١٩١٤م)

(مدة الحياة النيابية)

ملاحظة : ظلت الحياة النيابية باقية من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٧ أيام حكم المفقور له السلطان حسين — ومن سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٢٣ أيام حكم المفقور له السلطان فؤاد — أسكنه الله فسيح جناته، ولكنها أوقفت مؤقتاً بسبب الحرب العالمية إلى أن حلت في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ بسعود الدستور الجديد .



سمول افروز و جگر علمی بک الکن

الجمعية التشريعية

القانون النظامي

رقم ٢٩ الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣

نحن خديو مصر

لما كانت رغبتنا هي منح بلادنا نظام حكومة يكون موافقا للأفكار النيرة وكافلا لحسن الادارة، ولصيانة الحرية الشخصية، وضامنا لاتساع نطاق التقدم وال عمران، وملأنا لهذه البلاد بنوع خاص .

ولما كانت هذه الغاية لا يتسنى نيلها إلا بتماضد جميع الطبقات تماضدا مبليا على الولاء، وبامتزاج جميع المرافق امتزاجا يؤدي الى ترقية نظام الحكومة بطريقة تجمع بين السكينة والترقى بحيث لا يكون هذا النظام عبارة عن مجرد تقليد ومحاكاة للاماليب الغربية ، بل يكون داعيا الى تمهيد السبل لرفاهة الأمة المصرية وإسعادها .

ولما كانت بفتنا حينئذ هي تعديل القانون النظامي تعديلا يكون من ورائه تحسين الأسلوب التشريعي وذلك باستبدال القوانين النظامية الحالية بقوانين ترمي الى ضم مجلس شورى القوانين مع الجمعية العمومية في هيئة واحدة، والى تقرير طريقة للاقتخاب تكون أوسع نطاقا وأكثر انطباقا على الحكمة، والى ازدياد عدد الممثلين الذين يسهل بهم بالمشاركة في أعمال السلطة التشريعية، والى تخويل الهيئة الجديدة الاختصاصات الممنوحة الآن لكل من مجلس شورى القوانين والجمعية

العمومية ، وإلى ترتيب طريقة يجري عليها العمل في الاستشارة ، وفي اقتراح وضع القوانين لكي تزداد استفادة الحكومة من ذى قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بإدارة الشؤون الداخلية في القطر المصرى .

فقد أمرنا بما هوأت :

الباب الأول

المادة الأولى

أنشئت جمعية تشريعية ، وأنشئ مجلس مديرية في كل مديرية .

الباب الثانى

في تأليف الجمعية التشريعية

المادة الثانية

تؤلف الجمعية التشريعية من أعضاء قانونيين وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين .
والنظار أعضاء قانونيون .

وعدد الأعضاء المنتخبين ستة وستون عضواً ينتخب أحدهم ويكلاً بمعرفة الجمعية ويكون انتخاب هؤلاء الأعضاء بالكيفية وبالشروط المقررة في قانون الانتخاب .

وعدد الأعضاء المعينين سبعة عشر عضواً : أحدهم رئيس ، والثانى وكيل ، والخمسة عشر الآخرون يعينون على نحو يكفل النيابة عن الأقليات والمصالح التى لم تتل نصيباً من الانتخاب .

وتمطى مكانة لأعضاء المنتخبين والأعضاء المعينين .

ويصدر أمر عال بناء على طلب مجلس النظار بتأليف الجمعية التشريعية بعد الانتخاب .

المادة الثالثة

الأعضاء المنتخبون موزعون على الوجه الآتي :

القاهرة... ٤ (أربعة)	اليوم... ٣ (ثلاثة)
الاسكندرية... ٣ (ثلاثة)	المنيا... ٤ (أربعة)
الغربية... ٧ (سبعة)	أسيوط... ٥ (خمسة)
المنوفية... ٥ (خمسة)	جرجا... ٤ (أربعة)
الدقهلية... ٥ (خمسة)	قنا... ٤ (أربعة)
البحيرة... ٥ (خمسة)	أسوان... ١ (واحد)
الشرقية... ٥ (خمسة)	بورسعيد والاسماعيلية... ١ (واحد)
القليوبية... ٣ (ثلاثة)	السويس... ١ (واحد)
البحيرة... ٣ (ثلاثة)	دمياط... ١ (واحد)
بنى سويف... ٢ (اثنان)	

ويختار الخمسة عشر عضوا المينون من قبل الحكومة بحيث يكون لجميع الطبقات من الأهالي حد أدنى لعدد من ينوب عنها وذلك على الوجه الآتي :

أباط... ٤ (أربعة)	المهندسون... ١ (واحد)
العرب البدو... ٣ (ثلاثة)	رجال القرية العامة والدينية ٢ (اثنان)
التجار... ٢ (اثنان)	المجالس البلدية... ١ (واحد)
الأطباء... ٢ (اثنان)	

المادة الرابعة

مدة عضوية الأعضاء المنتخبين والمعينين في الجمعية التشريعية ست سنين .
وتجديد انتخاب ثلث كل من الفريقين في كل سنتين .

المادة الخامسة

يجب على أعضاء الجمعية التشريعية أن يحلفوا في أول جلسة يعقدونها وقبل مباشرة أعمال وظائفهم بيمين الصداقة لنا والطاعة لقوانين القطر .

المادة السادسة

لا يجوز في غير أحوال السقوط المنصوص عنها في قانون الانتخاب عزل عضو من أعضاء الجمعية التشريعية إلا بأمر عال يصدر بناء على عرض مجلس النواب قرار يصدر من الجمعية بأغلبية ثلاثة أرباع الآراء

المادة السابعة

إذا خلا محل أحد الأعضاء في الجمعية التشريعية يختار بدله في ثلاثة أشهر على الأكثر بطريق الانتخاب أو التعيين على حسب الأحوال . ولا تدوم عضوية العضو الجديد إلا لنهاية مدة العضو الذي حل هو محله .

المادة الثامنة

يجوز حل الجمعية التشريعية في أى وقت بأمر من بناء على عرض مجلس النواب . ومتى حلت وجب إجراء الانتخابات والتعيينات الجديدة في ثلاثة أشهر . ويكون تعيين الأعضاء الذين يفصلون من الجمعية عند تجديد الثلث من أعضائها أول مرة وثاني مرة بطريق القرعة . ويحصل التجديد المذكور دائماً في شهر يناير التالى لانقضاء مدة السنتين المقررة في المادة الرابعة .

الباب الثالث

في حقوق الجمعية التشريعية واختصاصها

المادة التاسعة

لا يجوز إصدار أى قانون مالم يتقدم ابتداء للجمعية التشريعية لأخذ رأيها فيه . ويصدر قانونا كل تعين يتعلق بأمور مصر الداخلية وله مساس بتنظيم سلطات الحكومة أو يقرر بطريقة عامة أمراً متعلقاً بحقوق سكانها المدنية أو السياسية ، وكذا كل أمر عال يشتمل على لائحة إدارة عمومية . وما عدا ذلك من التعيينات يصدر به أمر من بموافقة مجلس نوابنا .

المادة العاشرة

لا يجوز إصدار أى قانون أو أمر عال إلا اذا كان موقفا عليه من رئيس مجلس
النظار ومن النظار المختصين به .

المادة الحادية عشرة

للمجعية التشريعية فى مسائل التقنين حق تحضير مشروعات القوانين ما عدا
ما يتعلق من ذلك بالقوانين النظامية .

فاذا عرض واحد من الأعضاء أو أكثر على الجمعية مشروع قانون تقررو
فى جلستها العينية قبول النظر فيه أو رفضه .

وفى حالة القبول يحول المشروع على لجنة تبحث فيه ثم تعرضه على الجمعية
لتنظر فيه وهى مجتمعة بهيئة لجنة عامة . فان أقرته تبعت به الى مجلس النظار .

فاذا وافق مجلس النظار على المشروع قدمته الى الجمعية كما هو أو مع ما يين
له من التمديل لتنظر فيه بالطريق العادى . واذا لم يقبله يرسل الى الجمعية بياانا
بالأسباب التى بنى عليها قراره . ولا يجوز المناقشة فى هذه الأسباب .

ولا يجوز فى أى حال من الأحوال أن تنظر الجمعية التشريعية المشروع
فى جلسة علنية إلا اذا سبق إقراره من مجلس النظار .

المادة الثانية عشرة

للمجعية التشريعية أن تقبل أى مشروع قانون يقم لها من الحكومة كما هو
أو أن تعمله أو أن ترفضه .

المادة الثالثة عشرة

اذا لم توافق الحكومة على رأى الجمعية تعيد اليها المشروع مع ايضاح الأسباب
الداعية لذلك .

وللمجعية البحث فى ايضاحات الحكومة . فلان لم ترأياها ينتقد مؤتمر من
مجلس النظار ومن الجمعية التشريعية وهى منعقدة بهيئة لجنة عامة .

المادة الرابعة عشرة

إذا لم يؤد بحث المؤتمر الى الاتفاق يؤجل مشروع القانون المعروض مدة خمسة عشر يوما . وبعد انقضاءها يقدم المشروع ثانية الى الجمعية بصورته الأولى أو مع ما تكون الحكومة قد أدخلته عليه من التعديل ، بشرط عدم الخروج عن الأساس الذي بنى عليه أو الذى لوحظ في التعديلات السابق ادخالها فيه .

المادة الخامسة عشرة

إذا استمر الخلف بعد التأجيل المنصوص عنه في المادة الرابعة عشرة بين الجمعية والحكومة ، جاز لهذه أن تحمل الجمعية أو أن تصدر القانون على الصورة التي قدّمته بها أخيرا أو مع التعديلات التي تكون قد قبلتها . وعلى الحكومة أن تبلغ الجمعية الأسباب التي حملتها على عدم التصويل على رأيها .

المادة السادسة عشرة

إذا حلت الجمعية التشريعية لاستمرار الخلف بين الحكومة وبينها كما هو مبين في المادة الخامسة عشرة يقدم عند الاقتضاء مشروع القانون الذي كان سببا في ذلك انطلق للجمعية الجديدة في دور انعقادها الأول . ويجب نظره بالأولوية على غيره من المشروعات الأخرى ما عدا مشروع الميزانية . ويعتبر المشروع المقدم على هذا النحو مشروعا جديدا ينظر فيه بالطرق المعتادة .

المادة السابعة عشرة

لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على متقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في القطر المصرى إلا بعد مباحثة الجمعية التشريعية في ذلك واقرارها عليه .

المادة الثامنة عشرة

تستشار الجمعية التشريعية فيما يأتى :

(أولا) في كل سلفة عمومية .

(ثانيا) في كل مشروع عام متعلق بمجلة مديريات وخصا بإنشاء أو ابطال

ترعة أو مصرف أو خط من خطوط السكك الحديدية .

(ثالثاً) فى فرض عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها .
وعلى الحكومة اذا لم تقوّل على رأى الجمعية أن تخطرها بالأسباب التى دعت
الى ذلك .

المادة التاسعة عشرة

تبدى الجمعية التشريعية رأياً أو رغبتها سواء كان ذلك بناء على طلب الحكومة
بالنسبة للسائل والمشروعات المعروضة عليها أو من تلقاء نفسها .

والذى يجوز للجمعية أن تبدى فيه من تلقاء نفسها رأياً أو رغبة مما هو راجع
الى أمور مصر الداخلية، هى المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الادارية
أو المالية .

وعلى الحكومة اذا لم تقوّل على هذه الآراء والرغبات أن تخطر الجمعية بالأسباب
التى دعت الى ذلك .

المادة العشرون

لا يجوز للجمعية التشريعية أن تقرّ قراراً أو أن تبحث أو أن تبدى ملحوظة
أو رغبات فى مخصصات الخسرة الخسريّة ويركو الاستثناءة والدين العمومى .
وبالجملة فى الواجبات والالتزامات الناتجة من قانون التصفية أو الانقابات الدولية .
وكذا المسائل المتعلقة بالدول الأجنبية وعلاقات مصر بهذه الدول .

ويخرج أيضاً من اختصاص الجمعية المسائل المتعلقة بتعيين أحد موظفى الحكومة
أو أحد مأموريها أو بترقيته أو نقله أو عقوبته أو رفته . وكذا كل عمل آخر تجرّيه
الحكومة بالنسبة لفرد من موظفيها أو من مأموريها .

المادة الحادية والعشرون

كل قرار تصدره الجمعية التشريعية ويكون خارجاً عن الحدود المقررة فى هذا
القانون يكون باطلاً وغير معمول به .

المادة الثانية والعشرون

ترسل ميزانية إيرادات ومصرفات الحكومة العمومية الى الجمعية التشريعية قبل انتهاء السنة المالية بأربعين يوما على الأقل .
وللجمعية أن تبدى آراءها وملحوظاتها أو رغباتها في كل قسم من أقسام الميزانية ماعدا الأقسام المتعلقة بالمسائل المنصوص عنها في المادة العشرين .
وترسل تلك الآراء والملاحظات أو الرغبات الى ناظر المالية وعليه في حالة رفضها أن يبين أسباب ذلك .
وللجمعية التشريعية أن تبحث في هذه الأسباب وأن تبدى بعد ذلك ملحوظات جديدة .

المادة الثالثة والعشرون

تعتمد الميزانية في جميع الأحوال بمقتضى أمر عال يصدر بناء على عرض مجلس نظارا قبل نهاية السنة المالية بخمسة أيام على الأقل .
وعلى نظارة المالية أن تبحث الى الجمعية التشريعية في الشهر التالى لنشر الميزانية ابضاها بالأسباب التى تكون قد دمتها لعدم التمويل على الملحوظات الجديدة التى أبدتها الجمعية .

المادة الرابعة والعشرون

يرسل في كل سنة حساب عموم الادارة المالية عن السنة الماضية الى أفلت حساباتها الى الجمعية التشريعية لابتداء رأياها أو ملحوظاتها أو رغباتها فيه .
ويكون ارساله قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة شهور على الأقل .

المادة الخامسة والعشرون

يجوز لكل مصرى أن يقدم لنا عرضة .
فالعرض الذى تبحث الى رئيس الجمعية التشريعية تنظر فيها الجمعية وتحكم برفضها أو قبولها .

وما يقبل بحال على ناظر الديوان المختص به لاجراء ما يلزم عنه وإخطار الجمعية بما يتم فيه .

المادة السادسة والعشرون

كل عريضة تختص بحقوق أو منافع شخصية ترفض متى كانت من خصائص الحاكم أو لم يسبق تقديمها لجهة الإدارة المختصة بها .

المادة السابعة والعشرون

يجوز لأعضاء الجمعية التشريعية أن يوجهوا الى النظار أسئلة فى المسائل الادارية ذات المصلحة العامة بمراعاة الشروط الآتية :
(أولا) أن يحزر مرصد السؤال الى سكرتير الجمعية قبل توجيهه بنسبة أيام على الأقل إخطارا يتضمن نص السؤال بتمامه .

ومع ذلك يجوز بموافقة رئيس الجمعية التشريعية والناظر فى الشأن أن يمرر الاخطار قبل توجيه السؤال بأربع وعشرين ساعة وذلك فى حالة الاستعجال .

(ثانيا) لرئيس الجمعية التشريعية ومعه الوكيلان أن يرفض أى سؤال أو أن يطلب تعديله اذا رأى فيه أفاظا غير لائقة أو مطاعن شخصية أو ما يكون باعنا على التنافرين العناصر المكونة لمجموع الأمة . وكذا كل سؤال له تماس بالعلاقات والائتافات الدولية .

المادة الثامنة والعشرون

يجب النظار أو النائبون عنهم على الأسئلة التى توجه اليهم بالكيفية المتقنم بيانها . ولم أن لا يجهلوا حل سؤال يرون من المصلحة العامة عدم الاجابة عنه .

المادة التاسعة والعشرون

لا تكون اجابات النظار أو توابهم محلا للنقاشه ولكن يجوز لأعضاء الجمعية بموافقة الرئيس أن يوجهوا أسئلة تكميلية لا يكون الفرض منها إلا استيضاح النقط التى نشأت عن اجابات النظار .

الباب الرابع

في سير أعمال الجمعية التشريعية

المادة الثلاثون

تتئم الجمعية التشريعية كل سنة في أول يوم من شهر نوفمبر ويمتد دور انعقادها الى آخر شهر مايو من السنة التالية .

ويجوز دعوتها للاجتماع بأمر متكامل دعت الأحوال الى ذلك .

وعلى كل حال لا ينفض دور الانعقاد العادى أو الاستثنائى إلا اذا بعثت الجمعية التشريعية الى الحكومة رأيا في جميع المسائل التى عرضت عليها .

المادة الحادية والثلاثون

للنظار فى بعض المسائل أن يستصحبوا كبار الموظفين فى دواوينهم أو أن يستنيوهم معهم فى ذلك .

المادة الثانية والثلاثون

تكون جلسات الجمعية التشريعية علنية بالكيفية التى تُقرر فى لائحة داخلية تصدرها الجمعية .

أما للمؤتمرات مع مجلس النظار والاجتماعات التى تمقدها الجمعية هيئة لجنة عامة فغير علنية .

المادة الثالثة والثلاثون

لا تصح مداولات الجمعية التشريعية إلا اذا حضر الجلسة ثلثا الأعضاء على الأقل بقطع النظر عن يكون نائبيا باجازة مقرر .

وتصدر القرارات بالأغلبية ماعدا الأحوال المنصوص على وجوب توفر ثلاثة أرباع الآراء فيها .

وإذا تساوت الأصوات رجح رأى الفريق الذى منه الرئيس .
والإنابة فى ابداء رأى غير جائزة . ويكون ابداءه جهرا إلا اذا قررت الجمعية
أن يكون بالاقتراع السرى مراعاة للصحة العامة .

المادة الرابعة والثلاثون

يعين رئيس الجمعية التشريعية الهال اللازمين لتأدية أعمالها .

الباب الخامس

فى اختصاص مجالس المديرات

المادة الخامسة والثلاثون

(١) لمجلس المديرية أن يقرر رسوما مؤقتة فى المديرية لصرفها فى منافع
عمومية ومنها التعليم .

وللمجلس أن يستعمل تلك الرسوم بأكلها للتعليم .

وقراره فى وضع الرسوم وفى تخصيصها يكون قطعا ويصدر به الأمر العالى
مادام لا يتجاوز الخمسة فى المائة من مجموع الضرائب فى المديرية ، فاذا قرر أكثر
من ذلك لا يكون قراره قطعا فيما زاد عن الخمسة فى المائة إلا بعد تصديق الحكومة
على الزيادة ومصدور الأمر العالى ويتبع فى تحصيل وحفظ وصرف تلك الرسوم
القواعد المتبعة فى الأموال الأميرية .

وله أن يراقب استعمال مالم يباشر هو صرفه من تلك الرسوم طبقا لنصوص هذا
القانون أو أى قانون آخر .

(ب) لا يجوز بلون ترخيص خصوصى من ناظر الداخلية أن يصرف مبلغ
من الأموال التى للمجلس صرفها مباشرة إلا اذا كان داخلا فى الميزانية السنوية
التي يقررها المجلس بموافقة الناظر المشار اليه لمدة اثنى عشر شهرا ابتداء من
أول يناير من كل سنة .

- (ج) لنظارة المالية أن تفتش وتراجع حسابات مجالس المديرات .
 (د) للجلس أن يطلب بواسطة الرئيس من المصالح الأميرية بالمديرية كل ما يحتاج إليه من البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال التي من اختصاص المجلس النظر فيها .

المادة السادسة والثلاثون

فيما عدا الاختصاصات المقررة للجلس بنص صريح في هذا القانون أو في أى قانون آخر، يجوز للدبر ولكل ناظر أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيه فيها .

والجلس أن يبدى من نفسه للدبر ولكل ناظر بواسطة، وكذلك المجلس النظار رغبات فيما يتعلق بمحاجات المديرية العمومية، وعلى الأخص في شؤون الزراعة والرى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم .

ومع ذلك :

- (١) يخرج من اختصاص مجلس المديرية جميع المسائل التي تختص بها المجالس المحلية أو المجالس المحلية المخططة الموجودة في المديرية .
 (ب) ولا يجوز للجلس أن يبحث في تعيين موظفى الحكومة أو قتلهم ولا في تأديبهم أو رقتهم .

المادة السابعة والثلاثون

أولاً - رأى المجلس مقدماً لازم في الشروط الآتية :

- (١) تغيير حدود المديرية .
 (٢) انشاء أو إلغاء مجلس محلى في دائرة اختصاص المديرية .
 (٣) انشاء المدارس والمستشفيات الأميرية أو قتلها أو إبطالها، وكذلك الجبايات العمومية
 (٤) مشترى أو بيع أو إبدال أو انشاء أو ترميم المباني والأماكن الأميرية في المديرية أو تغيير استعمالها .

- (٥) صريان قانون على بندر أو قرية فى المديرية أو إبطال ذلك .
- (٦) إصدار قرار ببيان كيفية صريان قانون على بندر أو قرية فى المديرية .
- (٧) تغيير دوائر الاختصاص الادارية والقضائية فى المديرية .
- (٨) تغيير حدود البنادر أو القسرى أو إنشاء قرى جديدة أو إلغاء قرى موجودة فى المديرية .

- (٩) إنشاء سلك حديد زراعية فى المديرية وتعيين اتجاهاتها .
- (١٠) إعطاء الامتيازات لشركات أو لأفراد بالمديرية .

ثانياً - وموافقة المجلس مقدّما واجبة فى المشروعات الآتية قبل تنفيذها :

- (أ) إصدار المدير لائحة عملى تسمى على المديرية كلها أو على قسم منها أو على بنادر أو قرى فيها أو تعديل أو إلغاء لائحة خاصة بالمديرية .
- (ب) صريان قرار أو لائحة على بندر أو قرية أو إبطال ذلك .
- (ج) إصدار قرار ببيان كيفية صريان قرار أو لائحة على بندر أو قرية فى المديرية .

ولا يسرى حكم الفقرات (١) و (ب) و (ج) من هذه المادة على القرارات واللوائح الوقتية التى تصدر أو التى يؤمر بمراتبها فى حالة وباء أو فى غيرها من الأحوال المستعجلة . وعلى المدير فى هذه الحالة أن يخبر المجلس بالأسباب التى دعت لذلك فى أوّل انقضاء له .

ولا يسرى حكم هذه الفقرات أيضا على المسائل التى تكون من اختصاص مجلس على أو مجلس على مخطط فى المديرية ، وكذلك الاجراءات المأمور بها فى قانون صادر بعد أخذ رأى الجمعية التشريعية .

المادة الثامنة والثلاثون

تعرض جداول نظارة الأشغال العمومية السنوية المتعلقة بالمديرية فى المسائل الآتية على مجلس المديرية لأخذ رأيه فيها :

- (أ) إنشاء الترع والمصارف العمومية .
- (ب) تطهير الترع والمصارف العمومية ، فإذا بدا لنظارة الأشغال العمومية ما يدعوها للتعديل فيها رآه مجلس المديرية وجب عليها أن تأخذ رأيه في هذا التعديل .
- (ج) مناقشات الري مدة انخفاض النيل . ومع ذلك فإن عرض جداول المناوبات على المجلس لا يمثل بما لنظارة الأشغال العمومية وأمورها من حق تعديل المناوبات في الأحوال المستحيلة بدون أخذ رأي المجلس مقدماً فيها . وفي حالة التعديل المذكور يجب إخبار المجلس بالأسباب التي دعت إلى ذلك في أول انعقاد له .

المادة التاسعة والثلاثون

- لا يقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون مولد أو سوق في أى جهة من جهات المديرية لم تجر العادة بإقامته فيها إلا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة رأى مجلس المديرية .
- ويظل المدير بالطرق الإدارية كل مولد أو سوق يقام بخلاف الحكم هذه المادة .
- ومسح ذلك :
- (أ) لا يسرى حكم هذه المادة على الأسواق التي تقام بناء على امتياز منح قبل العمل بهذا القانون .
- (ب) ولا يجوز بمقتضاها إعطاء رخصة على ما يخالف شروط امتياز منح قبل ذلك التاريخ .
- (ج) والرخصة المطاة طبقاً لحكمها لا تعفى من وجوب مراعاة اللوائح الصعبة وغيرها المتعلقة بالموالد والأسواق .

المادة الأربعون

- (أ) يقرر مجلس المديرية بمصادقة نظارة الداخلية عدد الحفراء اللازمين لكل بندر أو قرية في المديرية ما عدا البنادر والقرى التي بها مجالس عملية أو مجالس عملية مختلطة ، وكذلك يعين بيان درجاتهم .

(ب) يقرر المجلس كذلك مرتبات الخلفاء بمراعاة معتدل الأجور الجارية فى أنحاء المديرية .

(ج) وإذا لم يقرر المجلس قبل أول يناير من كل سنة إجراء تغيير فى عدد خلفاء بندر أو قرية أو فى مرتباتهم يبقى ذلك كما كان فى السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لناظر الداخلية بعد أخذ رأى المجلس أن يزيد عدد خلفاء أى بندر أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تقتضى ذلك .

(د) وتعين فى كل سنة لجنة من المجلس للفصل نهائياً فى الشكاوى من توزيع رسوم الخلفاء على المنازل فى البنادر أو القرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة .

المادة الحادية والأربعون

أولاً - يختص مجلس المديرية فى مسائل العزب بما يأتى :

(١) لا تنشأ عزبة فى المديرية إلا بعد الترخيص بذلك من المديرية بموافقة رأى المجلس .

ويراعى المجلس مساحة الأقطان التى يمتلكها طالب الرخصة فى الجهة المراد إنشاء العزبة فيها ، وعدد الأشخاص المشتغلين بزراعتها ، والمسافة بين هذه الأقطان وبين قرية أو مكان آخر يتيسر فيه السكنى وإمكان اتخاذ الوسائل الكافية لحراسة العزبة بغير مصاريف باهظة .

ويجب أن يرفق بطلب الترخيص بإنشاء عزبة رسم الموقع المراد إنشاءها فيه ورسم مبانيها وكافة البيانات اللازمة ليتمكن المجلس من إصدار قراره طبقاً لأحكام هذه المادة .

(ب) للجلس فى جميع الأحوال أن يقرر هدم عزبة ولو كان مرصفاً بها إذا صارت ملجأً لتوى السيرة السيئة أو مأوى للأشقياء .

(ج) للجلس أن يقرر هدم كل عزبة أنشئت بدون رخصة قبل العمل بهذا القانون أو يهده إذا تمسرت حراستها أو اقتضت تلك الحراسة مصاريف باهظة وذلك نظرا لعدد سكانها وحالة معيشتهم .
ومع ذلك :

(١) لا يصدر قرار بالتطبيق للفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة إلا بعد تكليف مالك العزبة بإبداء أقواله للجلس أو للجنة يشكلها المجلس وبشرط التصديق على ذلك من مجلس النظار .
(ب) لا يجوز الترخيص بإنشاء عزبة تكون واقعة على مسافة مائة متر بالأقل من جسر النيل أو من جسر ترعة عمومية أو مصرف عمومي أو من جبانة أو على مسافة ٣٠٠ متر بالأقل من بركة موجودة بالجهة البحرية من المكان المراد إنشاء العزبة فيه أو ٢٠٠ متر من بركة واقعة في جهة أخرى .
(ج) يجوز استئناف رفض طلب الرخصة الى ناظر الداخلية .

ثانياً - إذا أنشئت عزبة أو شرع في أنشائها بدون ترخيص من المدير أو من ناظر الداخلية في حالة الاستئناف جاز للجهة الإدارية أن تباشر هدمها قبل إتمام بنائها أو في أثناء سنة شهور من إتمامه .
ويجوز للمدير المهتم بالطرق الإدارية وتحصيل مصاريف ذلك من مالك العزبة أو مالك الأرض التي كانت العزبة تنشأ فيها طبقاً لنصوص الأمر المالي رقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

المادة الثانية والأربعون

لجلس زيادة عن ترقية التعليم الأتلى، ومنه التعليم الزراعي، وتعليم الصناعات اليدوية، ترقية التعليم بكافة أنواعه ودرجاته في المديرية على الطريقة المبنية بعد :

(ا) له أن يقرر إنشاء أو امتلاك مدارس فى المديرية والتخاذ ما يلزم لادارتها، وله كل السلطة التى يجب لذلك .

(ب) له أن يدير مدارس غير التى أنشئت أو صار امتلاكها على وجه ما تقدم بشرط أن يكون تخصيص بنائها مكفولا على الدوام للتعليم، وأن يشتمل عقد تمويلها إلى المجلس على الشروط التى تتضمن له ادارتها الفعلية .

(ج) للمجلس طلبا لتوحيد سير العمل فى جميع أنحاء المديرية أن يضع لوائح وبروجرامات لسير المدارس على اختلاف درجاتها غير المدارس التى أنشئت أو صار امتلاكها، وغير التى تدار طبقا للفقرة السابقة، وأن يمنع عنوان « مدرسة معترف بها » لى تسير على مقتضى تلك اللوائح وقبل صاحبها أو من يتولى شؤونها ما هو لازم من الشروط لهذه المدارس .

(د) له أن يضم إليه أربعة على الأكثر من لم عناية خصوصية بأمور التعليم فى المديرية يحضرون فى جلساته حال انعقاده للنظر والفصل فى مسائل التعليم ويكون رأيهم شوريا ويكونون حتما أعضاء فى لجنة التعليم اذا كان ثمت لجنة .

ومدة وجود أولئك المختارين فى المجلس ستان إلا اذا جدد اختيارهم .

(هـ) له أن يشكل من أعضائه أو ممن يعنون بأمور التعليم فى المديرية لجائنا يناط بكل واحدة منها ادارة مدرسة أو أكثر ويحدد اختصاص هذه اللجان .

(و) له أن يقبل المال أو المقار الذى يوهب ليستعمل هو أو غلته فى شؤون التعليم فى المديرية بوجه عام أو فى جهة معينة منها .

كذلك له أن يقبل الاكتابات التى يخصصها المكتوبون لعمل من الأعمال التى اخص بها المجلس فى شؤون التعليم ، ويجب فى هذه الحالة استعمال الأموال للمكتب بها فيما خصصت له .

(ز) على المجلس أن يخصص للتعليم الأولي، ومنه التعليم الزراعي وتعليم الصناعات اليدوية، سبعين في المائة من مجموع الرسوم التي تخصص للتعليم، والثلاثون في المائة الباقية تصرف على التعليم الابتدائي وما فوقه .
وعلى المجلس أن يراعى على قدر الامكان في استعمال السلطة الممنوحة له بمقتضى هذه المادة كل لأنحة عمومية يصدرها قانون أو قرار من ناظر المعارف العمومية .

المادة الثالثة والأربعون

يجب على المجلس أن يتم بمجه وأن يبدى رأيه في المسائل الواجب عرضها عليه بمقتضى نصوص هذا القانون أو القوانين الأخرى في مدة لا تفتت من وقت عرضها عليه .
فإذا أبى ابداء رأيه أو لم يبد رأيا مطلقا في تلك المدة جاز لمجلس النظار أن يأمر بإجراء العمل بدون انتظار الرأى المذكور .

الباب السادس

في تشكيل مجالس المديرية وفي اجراءاتها

المادة الرابعة والأربعون

تشكل مجالس المديرية كما يأتى :
يكون في كل مجلس نائبان عن كل مركز من مراكز المديرية يتنحبا مندوبو الانتخاب عن بلاد ذلك المركز . ويجب أن يكون النائبان مقيمين في دائرة المركز . ويراعى في تطبيق هذه المادة ما يأتى :
(١) كل بتدر مديرية ذى نظام ادارى خاص يستبرجزا من المركز الواقع فيه .
(٢) كل مركز لا يزيد عدد سكانه على عشرين ألفا، وكل قسم ادارى غير مركز يلحق بأحد المراكز الأخرى بقرار يصدر من ناظر الداخلية بموافقة مجلس النظار .
ويكون المدير رئيسا لمجلس المديرية . فان قاب أو منعه عن العمل مانع نائب عنه وكيل المديرية .

وتعتبر مجالس المديريات المشكلة كما تقدم انتخابها ممنوعة . ويكون المدير نائباً عن المجالس بهذه الصفة فى استعمال ما له من السلطة وفى أداء ما عليه من الواجبات مما يدخل فى دائرة اختصاصه .

المادة الخامسة والأربعون

يتخـبـ الناخبون عن المراكز فى مجالس المديريات لمدة أربع سنين . ويخرج أحد نائبى كل مركز بالدور كل سنين . ويستمر الأعضاء الخارجون فى وظائفهم بالمجلس الى أن يتعين بهم . ويجوز إعادة انتخابهم .

المادة السادسة والأربعون

إذا خلا محل أحد الأعضاء فى أحد مجالس المديريات يشرع فى انتخاب بـله فى خلال ثلاثة شهور على الأكثر . ولا تستمر مدة توظيف المـضـو الجديد الا الى حين انتهاء مدة سلفه .

المادة السابعة والأربعون

يحلف المـضـو الجديد فى مجلس المديرية أمام المدير قبل مباشرة العمل بمـين الاخلاص للجناب الحـديوى والخضوع لقوانين البلاد .

المادة الثامنة والأربعون

يقرر مجلس المديرية فصل كل عضو تخلف من الحضور مدى ثلاثة أدوار متتابة من أدوار الاجتماع بدون عذر مقبول لدى المجلس . ودور الاجتماع هو الجلسة أو الجلسات المتتابة التى يعقدها المجلس بناء على دعوة اجتماع واحدة .

ولا يجوز فى غير أحوال السقوط المنصوص عليها فى قانون الانتخاب عزل أحد أعضاء مجالس المديريات إلا بأمر عال يصدر بناء على عرض مجلس النظـار لإثـر قرار يصدر من مجلس المديرية بأغلبية ثلاثة أرباع الآراء .

المادة التاسعة والأربعون

تجتمع مجالس المديريات في المواعيد التي تنقرر في لائحة الاجراءات الداخلية .
فاذا لم تكن لوائح فهي تجتمع كلما دعاها المدير .

وللمدير دعوة المجلس لاجتماع فوق العادة في أى وقت كان . وعليه دعوته اذا
طلب ذلك بكتابة ثلث الأعضاء على الأقل .

ولا يجوز لأحد غير الأعضاء أن يحضر جلسات المجلس أو لجانه إلا بدعوة منه
أو من المدير لفائدة المسائل الحاصلة للبحث فيها .

لكل لكل ناظر تعيين مندوب أو أكثر يحضر جلسات مجلس المديرية أو لجانه
عند النظر في أمر يتعلق بأحدى المصالح التابعة لنظارته . ولغولاء المندوبين حق
الاشتراك في المداولات ولا يكون لهم رأى معدود .

ويعتبر المدير أو وكيله بالنيابة عنه عضواً في جميع لجان مجلس المديرية ورأس
كل جلسة يحضرها .

لا تكون جلسات المجلس قانونية إلا اذا حضرها أكثر من نصف أعضائه .
وتصدر القرارات بالأغلبية واذا تساوت الآراء فالأرجحية للفرق الذى منه
الرئيس .

لناظر الداخلية أن يصدر بموافقة مجلس النظار لوائح إجراءات عمومية لسير
مجالس المديريات .

ولكل مجلس مديرية أن يضع لائحة لإجراءاته الداخلية بالتطبيق للوائح العامة .
ويجب التصديق على تلك اللائحة من ناظر الداخلية .

المادة الخمسون

يجوز حل مجلس المديرية في كل وقت بأمر عال تبين فيه أسباب ذلك . وحينئذ
يجب إجراء الانتخابات الجديدة في ثلاثة أشهر من تاريخ الحل .

الباب السابع

فى التفسير

المادة الحادية والخمسون

كل خلاف يحدث فى تأويل معنى أحد أحكام هذا القانون يناط فصله فصلا نهائيا بلجنة مخصوصة تؤلف من ناظرين يكون أحدهما ناظر الحفانية وله الرئاسة، والثانى يسميه مجلس النظراء، ومن اثنين من أعضاء الجمعية التشريعية يختارهما هى ومن رئيس محكمة الاستئناف الأهلية ووكيلها وأقدم مستشاريها .

الباب الثامن

أحكام عامة وأحكام وقفية

المادة الثانية والخمسون

يكون تجديد الثلث الأول من أعضاء الجمعية التشريعية فى شهر يناير سنة ١٩١٦
وتجديد الثلث الثانى فى شهر يناير سنة ١٩١٨ وتجديد الثلث الثالث فى شهر يناير
سنة ١٩٢٠

ويعين بطريق القرعة من يخرج فى الثلث الأول ومن يخرج فى الثلث
الثانى .

المادة الثالثة والخمسون

أعضاء مجالس المديرية الحاليون يقرون فى وظائفهم لحين انتهاء مدة
عضويتهم لكن لتمهيل تجديد النصف كل سنتين طبقا للمادة الخامسة والأربعين
تنقضى فى آخر سنة ١٩١٥ عضوية الأعضاء الذين كانت مدتهم لا تنقضى بحسب
النظام المعمول به إلا فى آخر سنة ١٩١٦

المادة الرابعة والخمسون

ألغى القانون النظامى الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ والتعديلات التى أدخلت عليه بالأمر العالى الرقم ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٣ وبالقوانين نمرة ٣ ونمرة ١٨ ونمرة ٢٢ سنة ١٩٠٩، وألغى القانون نمرة ٢ سنة ١٩١١ والقانون نمرة ٧ سنة ١٩١٢، وكذلك ما يخالف هذا القانون من نصوص القوانين والأوامر العالية والإرادات السنية واللوائح .

المادة الخامسة والخمسون

حل نظام حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه، ويعمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية، ويجب أيضا عرضه فى جميع المدن والقرى بالقطر المصرى ما

مردف ٢٦ رجب سنة ١٣٣١ (أول يولي سنة ١٩١٣)

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

محمد سعيد

ناظر الحفائىة بالنيابة

يوسف وهبه

ناظر الاشغال العمومية والبحرية والبحرية بالنيابة

أحمد حشمت

ناظر المعارف العمومية

أحمد حشمت

ناظر الخارجية

يوسف وهبه

ناظر المالية

أحمد حلى

قانون الانتخاب

رقم ٣٠ الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣

نحن خديو مصر

بناء على القانون النفاذ الصادر في هذا اليوم .

أمرنا بما هو آت

الباب الأول

فيمن لهم حق الانتخاب

الفصل الأول — في الناخبين

المادة الأولى

لكل مصري من رعية الحكومة المحلية بالغ من العمر عشرين سنة كاملة
حق الانتخاب بشرط ألا يكون في حال من الأحوال المانعة من حق الانتخاب
المبينة في المادة الخامسة .

أما رجال العسكرية الذين تحت السلاح فليس لهم حق الانتخاب .

المادة الثانية

على كل ناخب أن يعطى رأيه بنفسه في دائرة الانتخاب الكائن فيها موطنه .
وموطن كل شخص هو في الجهة التي يقيم فيها دائماً أو التي بها محل إدارة أعماله
الأصل . ويجب عليه أن يبين في أى المواطنين يريد استعمال حقوقه الانتخابية .
ويجب على الناخب اذا غير موطنه أن يعلن بذلك كتابة مدير أو محافظ الجهة
الكائن بها موطنه قبل التغير ومدير أو محافظ الجهة التي يريد نقل موطنه اليها .

المادة الثالثة

لا يجوز للناخب أن يستعمل حق الانتخاب أكثر من مرة في الانتخاب الواحد.

المادة الرابعة

يكون بكل مدينة أو قرية تابعة للديرية جدول انتخاب يمرر بمعرفة لجنة مؤلفة من العملة بصفة رئيس، ومن المافون ومن أحد الأعيان يعينه مأمور المركز .
و يمرر الجدول من نسختين على ترتيب حروف الهجاء .

أما في كل قسم من أقسام القاهرة والاسكندرية وبور سعيد فتؤلف لجنة تحرير جدول الانتخاب من مأمور القسم بصفة رئيس، ومن اثنين من الأعيان يعينهما المحافظ . وتؤلف اللجنة في المحافظات الأخرى من مندوب يشده المحافظ بصفة رئيس، ومن اثنين من الأعيان يعينهما المحافظ .

ويشتمل جدول الانتخاب على أسماء جميع الناخبين المتوطنين وقت تحريره في الجهة المحرر عنها ذلك الجدول .

المادة الخامسة

ليس للأشخاص الآتى بيانهم حق الانتخاب وهم :

(أولا) المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالإقامة في جهة معينة
وكذا المحكوم عليهم لسرقة أو نصب أو خيانة أو تزوير أو انتهاك حرمة الآداب
أو رشوة .

(ثانيا) المذولون من وظائفهم الأميرية بمقتضى أحكام قضائية لاختلاسهم
الأموال الأميرية ، أو لاستخدامهم ساطتهم لقضاء مصالحهم الخصوصية إضرارا
بالمنفعة العمومية أو لقبولهم الرشوة أو لتعديدهم على الغير لمنعه من استعمال حقوقه الأهلية .

(ثالثا) المحامون الذين شطبت أسمائهم من جدول المحاماة بناء على حكم
تأديب لسبب من الأسباب الميينة في الوجه الأول من هذه المادة .

(رأبنا) الذين أشهر فلاسهم والمحجور عليهم .

المادة السادسة

يعرض جدول الانتخاب فى كل مدينة وكل قرية بالأماكن التى تستعين بقرار من المدير أو المحافظ .

ويكون العرض كل سنة من أول يناير إلى غايته .

المادة السابعة

إذا ترامى لأى مصرى أنه أهمل إدراج اسمه فى جدول الانتخاب بغير حق فله أن يطلب إدراجه . كما أن لكل ناخب مدرج اسمه فى جدول الانتخاب أن يطلب إدراج اسم أى شخص أهمل بغير حق أو رفع اسم أى شخص أدرج اسمه كذلك . ويكون تقديم هذه الطلبات لغاية ١٥ فبراير من كل سنة .

وتقدم فى المديرىات للمدير، وفى المحافظات للمحافظ .

ويجمل فى كل مديرية أو محافظة دفتر لتقيد الطلبات المذكورة بحسب تواريخ ورودها . ويعطى وصل لكل ذى طلب .

وكل ناخب حصلت المعارضة فى إدراج اسمه يعلن بذلك من دون رسوم من قبل اللجنة الآتى ذكرها فى المادة التالية، وله أن يبدى ملحوظاته فى ذلك .

المادة الثامنة

تتحكم فى الطلبات المذكورة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ بصفة رئيس ومن قاض يمينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن رئيس النيابة أو وكيله . ويكون الحكم فيها من ١٥ فبراير إلى ١٥ مارس من كل سنة وبغير رسوم .

وإذا غاب المدير أو المحافظ تكون الرئاسة لمن يكون قائما بأعماله .

وتعلن القرارات التى تصدرها هذه اللجان لدوى الشأن فيها كتابة فى مواطنهم

ويدون رسوم بمعرفة جهات الإدارة فى الثلاثة الأيام التالية لصلورها .

وإذا لم يصدر قرار اللجنة فى طلب من الطلبات المقدمة إليها اعتبر ذلك رفضا لهذا الطلب .

المادة التاسعة

يجوز لأرباب الطلبات أن يستأنفوا قرارات اللجان أمام المحكمة الابتدائية المتوطنين في دائرتها في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ إعلانها إليهم وفي حالة عدم صدور قرار في الطلب أو عدم إعلان قرار يكون قد صدر يزداد على الميعاد ثلاثة أيام ويتدنى من ١٥ مارس، وعلى كل حال يسرى مفعول القرارات الصادرة من اللجان حتى يصدر حكم المحكمة .

ويجوز الحكم بفرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش على من يرفض استئنافه .

المادة العاشرة

يبحث إلى المدير أو المحافظ بأحدى نسختي جدول الانتخاب موقعا عليها من أعضاء اللجنة التي حرره ومرفقة بالمحضر المثبت استيفاء إجراءات النشر وذلك في اليوم نفسه . ويوقع المدير أو المحافظ على هذه النسخة . ولا يجوز إجراء تبديل فيها أثناء السنة إلا ما تعلق بتغيير الموطن أو بالتصحيح طبقا لقرارات اللجنة أو حكم المحكمة . ويجب التوقيع على التعديل من المدير أو المحافظ . أما نسخة الجدول الثانية فتبقى عند رئيس اللجنة وعليه تصحيحها طبقا للتعديلات التي تبلغ إليه من المدير أو المحافظ .

المادة الحادية عشرة

على اللجان أن تراجع في شهر ديسمبر من كل سنة جداول الانتخاب لتضاف إليها أسماء المصريين الذين أصبحوا حائزين للصفات المنصوص عليها قانونا ويحذف منها : (أولا) أسماء الذين توفوا .

(ثانيا) أسماء الذين فقدوا الصفات المطلوبة .

ويجوز الطعن في الجدول الذي حصلت مراجعته بنفس الطريقة التي يطعن بها على الجدول الأصلي .

المادة الثانية عشرة

لا يجوز لأحد الاشتراك في الانتخاب مالم يكن اسمه مقيدا في جدول الانتخاب .



أحمد مظلوم باشا
رئيس الجمعية التشريعية . رئيس مجلس النواب

الفصل الثانى فى الناخبين المندوبين

المادة الثالثة عشرة

كل خمسين ناخبا فى كل قسم من أقسام القاهرة والاسكندرية وبور سعيد وفى كل محافظة أخرى وفى كل مدينة وكل قرية فى المديريات ينتخبون ناخبا مندوبا واحدا . فإذا زادت كسور العدد عن خمسة وعشرين ناخبا ينتخب عنهم مندوب آخر . ومدة نيابة الناخبين المندوبين ست سنوات .

إذا انتهت نيابة أحد الناخبين المندوبين لوفاته أو استقالته أو لتغير موطنه وجب إجراء انتخاب مندوب آخر كلما اقتضى الحال انتخاب عضو بدل آخر للجمعية التشريعية أو لمجلس المديرية فى دائرة الناخب المندوب المذكور .

وإذا اقتضى الحال انتخاب عضو بدل آخر للجمعية التشريعية أو لمجلس المديرية فى إحدى دوائر الانتخاب وجب إجراء انتخاب جديد لتأيسد نيابة أحد المندوبين أو استبداله بشيخه إذا طلب ذلك أغلبية الناخبين الذين ينوب عنهم . ويقدم الطلب كتابة الى المدير أو المحافظ قبل الميعاد المحدد لإجراء انتخاب عضو الجمعية أو المجلس بشهر على الأقل .

المادة الرابعة عشرة

يشترط فيمن ينتخب ناخبا مندوبا ما يأتى :
(أولا) أن يكون اسمه مدرجا فى جدول الانتخاب .
(ثانيا) أن يكون عمره ثلاثين سنة كاملة .

المادة الخامسة عشرة

على اللجنة المنصوص عنها فى المادة الرابعة أن تحرر كشفا بإسماء الأشخاص الحائزين للصفات المطلوبة فيمن يكون ناخبا مندوبا . وتجرى على هذه الكشوف جميع القواعد وطرق الطعن الحائزة بالنسبة لجدول الانتخاب .

المادة السادسة عشرة

يكون انتخاب المندوبين في الساعة واليوم والمحل المعنية في الأمر العالي الصادر
باجتماع الناخبين بدون التفات لعدد الآراء التي أعطيت . ويكون الانتخاب بأغلبية
الآراء النسبية .

وتتناط ادارة الانتخاب في كل قرية أو مدينة أو قسم بلجنة مؤلفة من مندوب
يعينه المدير أو المحافظ بصفة رئيس ، ومن أربعة ناخبين عارفين القراءة والكتابة
يختارهم الناخبون الحاضرون .

وتعين طريقة الانتخاب كل مرة وشروط اجراءاته بمنشور يصدر من ناظر
الداخلية مع الاستئناس بما نص عنه في الباب الآتي .

وعلى المدير أو المحافظ أن يتخذ الاجراءات اللازمة لأجل المحافظة على حرية
إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب .

المادة السابعة عشرة

على المديرين والمحافظين أن يتزواصحوا إجراء انتخاب المندوبين في دوائهم ، وأن
يفصلوا في كل طلب يقدم اليهم بشأن ذلك ، ويجب تقديم هذه الطلبات في ثلاثة
أيام من تاريخ انتهاء عملية الانتخاب .

ومع ذلك اذا تراءى لهم إلغاء الانتخاب أو اذا تقدم اليهم من أحد الناخبين
طعن فيه فعليهم تقديم ذلك الى ناظر الداخلية ليفصل فيه بقرار لا يقبل الطعن .
فاذا كان القرار بإلغاء الانتخاب يذكر فيه الأسباب التي بناء عليها وبأمر بإجراء
انتخاب جديد في الحال .

المادة الثامنة عشرة

يعطى المدبرون والمحافظون لمن انتخبوا بصفة مندوبين نذاكر اعتداد يذكر
في كل منها اسم صاحبها ومحل توطئه .

الباب الثانى فى انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية

المادة التاسعة عشرة

ينتخب مندوبو كل دائرة من دوائر الانتخاب عضوا واحدا للجمعية التشريعية .
ودوائر الانتخاب تعين فى جدول يقرره ناظر الداخلية بتصديق مجلس النظار طبقا
للتوزيع المبين فى المادة الثالثة من القانون النظامى .
ويجوز تقسيم دائرة الانتخاب الواحدة الى دوائر فرعية بقرار يصدر من ناظر
الداخلية مراعاة لعملية الانتخاب .

المادة العشرون

يشترط فيمن ينتخب عضوا فى الجمعية التشريعية :
(أولا) أن يكون عمره خمسا وثلاثين سنة كاملة .
(ثانيا) أن يكون حارفا للقراءة والكتابة .
(ثالثا) أن يكون قد دفع منذ سنتين مال أطيان سنوى قدره خمسون جنيها
أو عوائد مبان قدرها عشرون جنيها فى السنة أو خمسة وثلاثون جنيها مال أطيان
وعوائد مبان معا سواء كان الملك واقعا فى دائرة توطنه أو فى جهة أخرى من
جهات القطر .
ومع ذلك ينقص المال السنوى الى الخمسين (٥٠ ٪) بالنسبة لمن كانت حائرا
لشهادة من مدرسة عالية .
(رابعا) يكون اسمه مدرجا منذ ثلاث سنين بجدول الانتخاب فى المديرية
أو المحافظة التى ينتخب فيها .
ولا يجوز الجمع بين وظيفة عمومية وبين وظيفة العضوية فى الجمعية التشريعية .
وكل موظف صار انتخابه يستبر متعلقا عن وظيفته اذا لم يصرح فى الثانية الأيام التالية

ليوم انتخابه بأنه غير قابل عضوية الجمعية التشريعية وحينئذ يعطى حقه في المعاش أو المكافأة على حسب الأحوال .

ومنى انتهت مدة العضوية أعيد العضو الذى انتخب كما ذكر الى وظيفته بناء على طلبه أو الى وظيفة تعادله عند أول خلوه يكون .

وكذلك لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس المديرية وبين عضوية الجمعية التشريعية . وكل عضو فى مجلس مديرية انتخب عضوا فى الجمعية التشريعية يعتبر متغليا عن عضوية المجلس اذا لم يصرح فى الثانية الأيام التالية ليوم الانتخاب بأنه غير قابل عضوية الجمعية التشريعية ، وكل عضو فى الجمعية التشريعية انتخب لعضوية مجلس المديرية يعتبر متغليا عن عضوية الجمعية اذا لم يصرح فى الثانية الأيام التالية ليوم الانتخاب بأنه غير قابل عضوية مجلس المديرية .

المادة الحادية والعشرون

يجزى فى كل مديرية وكل محافظة كشف بأسماء جميع الأشخاص الجائز انتخابهم أعضاء فى الجمعية التشريعية .

المادة الثانية والعشرون

يكون تحرير هذا الكشف من لجنة مؤلفة من وكيل المديرية أو وكيل المحافظة بصفة رئيس ، ومن اثنين من الأعيان يعينهما ناظر الداخلية بصفة عضوين . فإذا لم يكن وكيل المديرية أو وكيل المحافظة حاضرا يعين ناظر الداخلية الموظف الذى يتولى الرئاسة .

المادة الثالثة والعشرون

يعرض كشف الانتخاب مدى ثمانية أيام ابتداء من يوم أول أبريل . ولكل من أهمل إدراج اسمه بغير حق أن يطلب إدراجه ولكل ناخب مدرج اسمه فى جدول الانتخاب أن يطلب رفع كل اسم أدرج فيه بغير حق .

وتسرى على هذه الطلبات أحكام المواد ٧ و ٨ و ٩ مع ملاحظة التعديلات الآتية :

(أولا) ينقضى مهلة تقديم الطلبات يوم ١٥ أبريل .

(ثانيا) تفصل اللجنة في هذه الطلبات لغاية يوم ٣٠ أبريل .

(ثالثا) استئناف قرارات اللجان يكون أمام محكمة الاستئناف وتبتدئ مدة الأحد عشر يوما المنصوص عنها في المادة التاسعة من يوم أول مايو .

المادة الرابعة والعشرون

يعان المدير أو المحافظ كل من أدرج اسمه بكشف الجائر انتظامهم بذلك . فان أراد رفض النيابة التي قد يدعى إليها وجب عليه أن ينظر المدير أو المحافظ بذلك في ثمانية أيام من تاريخ اعلانه مع بيان ان كان رفضه فاصرا على الانتخاب المشروع فيه أو شاملا كل انتخاب يمرى فيها بعد .

ويكتب بهامش كشف الجائر انتظامهم مضمون الاخطار أمام اسم صاحبه .

المادة الخامسة والعشرون

يراجع الكشف كل سنة بالكيفية المنصوص عنها في المادتين العاشرة والحادية عشرة .

المادة السادسة والعشرون

يحدد ميعاد الانتخابات العمومية بأمر عال ويحدد ميعاد الانتخابات التكميلية بقرار من ناظر الداخلية .

وفي كلتا الحالتين يعلن المديرون والمحافظون الناخبين المندوبين قبل اجراء الانتخاب بثمانية أيام على الأقل بالحضور في الميدان المحدد لاجراء الانتخاب في مركز دائرة انتظامهم العامة أو الفرعية .

ولا يحضر الاجتماع غير الناخبين المندوبين ، ولا يجوز لهؤلاء أن يحضروا وهم حاملون سلاحا .

المادة السابعة والعشرون

يشاور الناخب المنتخب المحسن ناخباً الذين ينوب عنهم في كل مدينة أو قرية أو قسم للوقوف على ميل الأغلبية نحو المرشح الذي ينتخب عضواً في الجمعية التشريعية. ولأجل ذلك تعطى المديرية أو المحافظة لكل مندوب قبل الانتخاب بمائة أيام على الأقل قائمة بأسماء الجائز انتخابهم من المديرية أو المحافظة .

المادة الثامنة والعشرون

تناط إدارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية بلجنة تؤلف بحضور مندوب من قبل ناظر الداخلية .

وأعضاء هذه اللجنة خمسة : ثلاثة يختارهم الناخبون الحاضرون وقاض أو عضو نيابة يسميه ناظر الحفانية ومندوب من قبل ناظر الداخلية تكون له الرئاسة . ويتخذ رئيس اللجنة الوسائل اللازمة لحضرة إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب .

المادة التاسعة والعشرون

تبتدى عملية الانتخاب في اليوم والساعة والمكان المعينة لإجرائه مهما كان عدد الناخبين الحاضرين بتأليف اللجنة طبقاً لنص المادة السابقة . وتعين اللجنة أحد أعضائها بصفة كاتب سر يكون عليه تحرير محضر الأعمال ويتلوه في آخر الجلسة على اللجنة .

المادة الثلاثون

ضبط وربط جمعية الانتخاب منوطان برئيس اللجنة ، وله في ذلك طلب القوة العسكرية عند الضرورة بواسطة المدير أو المحافظ ولهذين في جميع الأحوال مراقبة اجتماعات الانتخاب والتدخل عند الحاجة لحفظ النظام العام .

المادة الحادية والثلاثون

يجب أن يكون حاضراً من أعضاء اللجنة ثلاثة على الأقل مدة عملية الانتخاب . ويعتبر كاتب السر أحد الثلاثة .

وإذا لم تعد اللجنة مؤلفة من ثلاثة أثناء الاجراءات، فعلى الرئيس إكمال العدد اللازم من الناخبين الحاضرين . وإذا غاب الرئيس قام مقامه العضو الذى يعينه مكانه .

وكذلك يمين الرئيس العضو أو الناخب الذى يقوم مقام كاتب السر إذا غاب مؤقلاً .

المادة الثانية والثلاثون

تدوم عملية الانتخاب من بعد شروق الشمس بساعة الى غروبها ويكون الانتخاب بالاقتراع السرى .

المادة الثالثة والثلاثون

أول من يبدى رأيه أعضاء لجنة الانتخاب .

المادة الرابعة والثلاثون

على كل ناخب مندوب أن يقدم للجنة تذكرة اعتياده عند ابداء رأيه .
ومن أضاع تذكرته جاز قبول الانتخاب منه بعد تحقق اللجنة من شخصيته .

المادة الخامسة والثلاثون

المندوبون الذين يجهلون الكتابة يدون آراهم شفاهاً بحيث يسمعهم أعضاء اللجنة وحدهم .
وفى هذه الحالة يكتب رأى كل ناخب فى ورقة موقع عليها من الرئيس .

المادة السادسة والثلاثون

الآراء المطلقة على شرط باطله ، وكذا الآراء التى تعطى لشخص لم يكن اسمه مدرجاً فى كشف الجائز انتخابهم .

المادة السابعة والثلاثون

يعلن الرئيس اختتام عملية الانتخاب متى حانت ساعة الإفضال ثم يؤخذ فى فرز الآراء التى أعطيت .

وإذا كانت دائرة الانتخاب مقسمة الى دوائر فرعية وجب انظم على صناديق أوراق الانتخاب لفوزها مما في الأربع والعشرين ساعة التالية ليوم الانتخاب بمعرفة احدى لجان تلك الدوائر مع ابدال عضو منتخب أو عضوين متخين من أعضاء هذه اللجنة بعضو واحد منتخب من كل لجنة من اللجان الأخرى بحيث أن عدد أعضاء لجنة الفرز المتخين لا ينقص عن ثلاثة .

ويكون تعيين لجنة الفرز وابدال الأعضاء المتخين بمعرفة المدير والمحافظة .

المادة الثامنة والثلاثون

تفصل اللجنة في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب ، وفي صحة اعطاء كل ناخب رأيه أو بطلانه ، وذلك مع عدم الاخلال بالأحكام الواردة في الباب الرابع وتكون مداولة اللجنة سرية .

وتصدر القرارات بالأغلبية ، فإذا تساوت الآراء رجع الفريق الذي منه الرئيس وذكر ذلك في المحضر . ويجب أن تذكر أسباب القرارات وأن تنلى علناً من الرئيس .

المادة التاسعة والثلاثون

يجب ذكر كل طلب وكل قرار في المحضر .

ومع ذلك فإن عدم اشتغال المحضر على شيء مما وقع أو تقرر في عملية الانتخاب لا يترتب عليه إلغاء إجراءات الانتخاب .

المادة الأربعون

ينتخب أعضاء الجمعية التشريعية بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التي أعطيت .

فإذا لم يحصل أحد المرشحين في المرة الأولى على الأغلبية المطلقة ، يعاد الانتخاب في ظرف ثمانية أيام بين الذين قالوا العدد الأكثر من الأصوات .

وفي المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات التي أعطيت

فإذا حصل اثنان فأكثر من المرشحين في المرة الثانية للانتخاب على أصوات متساوية في العدد كانت الأغلبية لمن تعينه القرعة . ويكون عمل القرعة بمعرفة الرئيس .

المادة الحادية والأربعون

يمن رئيس اللجنة اسم العضو المنتخب .

ويعضى جميع أعضاء اللجنة فى الجلسة محضر الانتخاب . ويرسل مباشرة مع أوراق الانتخاب كلها الى ناظر الداخلية فى ثمانية أيام من تاريخ الجلسة .
وتحفظ نسخة منه مصدقا عليها من أعضاء اللجنة بمطابقتها للأصل بطرف المدير أو المحافظ .

المادة الثانية والأربعون

يرسل ناظر الداخلية بدون تأخير الى كل من الأعضاء الذين وقع الانتخاب عليهم شهادة بانتخابه . ولا يؤخذ من إعطاء هذه الشهادة حصول التنازل عن حق الطعن فى صحة الانتخاب .

الباب الثالث

فى انتخاب أعضاء مجالس المديرية

المادة الثالثة والأربعون

يشترط فىمن ينتخب عضوا فى مجلس المديرية ما يأتى :

(أولا) أن يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة .

(ثانيا) أن يكون عارفا بالقراءة والكتابة .

(ثالثا) أن يكون قد دفع منذ سنتين مال أحيان بالمركز قدره خمسة وثلاثون جنها سنويا ، ومع ذلك ينقص المال السنوى الى الخمسين ($\frac{5}{10}$) بالنسبة لمن كان حائزا شهادة من مدرسة عالية ، وإلى خمسة جنيهات بالنسبة لكل من النائين الاثنين عن مركز أمسوان . ويعفى النائبان عن مركز الدز من شرط المال المقرر فى هذه الفقرة .

(رابعاً) أن يكون متوطناً بدائرة المركز الذى ينوب عنه .

(خامساً) أن يكون اسمه مدرجاً بم جدول الانتخاب فى المديرية منذ ثلاث سنين .

(سادساً) أن لا يكون موظفاً فى الحكومة أو ضابطاً فى الجيش العامل . ولا يعتبر العمد والمشايخ هنا من موظفى الحكومة .

(سابعاً) أن لا يكون عضواً فى مجلس مديرية أخرى .

المادة الرابعة والأربعون

يحرر كشف عن كل مركز بأسماء جميع الذين يجوز انتخابهم أعضاء لمجالس المديريات وذلك طبقاً لما هو مذكور بالمواد ٢١ الى ٢٥ إلا أن الظن فى قرارات اللجان يقسم الى المحكمة الكلية التى يكون المركز فى دائرتها .

وتعطى المديرية أو المحافظة قاعة بأسماء الفائز انتخابهم الى كل ناخب مندوب عن المركز قبل الانتخاب بثمانية أيام على الأقل .

المادة الخامسة والأربعون

يدعى الناخبون المندوبون فى مقر المركز لانتخاب أعضاء مجالس المديريات . وتسرى على انتخابهم أحكام المواد ٢٦ الى ٤٢ السابقة .

حينما تدعو الحال لانتخاب عضوين فى آن واحد لمجلس المديرية من مركز واحد ، فالمرشح الذى لا يحصل فى المرة الأولى من الانتخاب على الأغلبية المطلقة للأراء المعطاة يجرى عليه الانتخاب مرة ثانية بالتطبيق للمادة ٤

الباب الرابع

فى ابطال انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية وأعضاء
مجالس المديرىات وفى سقوط العضوية

المادة السادسة والأربعون

إذا ارتكب عضو الجمعية التشريعية أو عضو مجلس المديرية إحدى الجرائم المنصوص عنها فى المادة ٤٨ أو اشترك فى ارتكابها يحكم بإبطال انتخابه . وكذلك يحكم بإبطال انتخابه إذا كان ارتكاب إحدى تلك الجرائم أو الاشتراك فى ارتكابها وقع من كلفه العضو المذكور بالعمل لمصلحته فى الانتخاب تكليفا عاما أو خاصا .

المادة السابعة والأربعون

يجوز إبطال الانتخاب أيضا :

(أولا) إذا وقع عدد كبير من هذه الجرائم فى منفعة المنتخب دون أن يكون له أو لمندوبه الانتخابى يد فيها بصقة فاعل أصلى أو شريك .
(ثانيا) إذا كان تأليف لجنة الانتخاب غير قانونى أو خولفت النصوص المتعلقة بسير اللجنة أو بعملية الانتخاب التى حصلت أمامها .

المادة الثامنة والأربعون

كل من رشى ناخبا أو هلّده أو تعلّى عليه لجملة على إعطاء صوته أو صدم إعطائه لأحد المرشحين ، وكل من أعطى صوته تحت اسم غير اسمه ، يعاقب بالحبس البسيط أو مع الشغل مدة لا تتجاوز سنة أو برامة لا تتجاوز مائة جنيه إلا إذا كان الفعل معاقبا عليه بأشدّ من ذلك بمقتضى نص من نصوص قانون العقوبات .

ويعدّ راشيا فى حكم هذه المادة من أعطى أحد الناخبين أو وعده بإعطائه نقودا أو شيئا آخر ذا قيمة أو طعانا أو مرة أو مزية أخرى أو أول له وذلك ليحمله على إعطاء صوته أو الامتناع عن إعطائه لأحد المرشحين .

المادة التاسعة والأربعون

لا يجوز طلب إبطال الانتخاب لا لناظر الداخلية أو لأحد الناخبين في المديرية أو المحافظة التي حصل الانتخاب المطعون عليه فيها . ويجب أن يذكر في الطلب الأسباب التي بنى عليها وأن يقدم بالكفاية الى رئيس الجمعية التشريعية إن كان الطلب متعلقا بانتخاب أحد أعضائها أو الى المدير إن كان متعلقا بانتخاب أحد أعضاء مجلس المديرية . وذلك في ثمانية أيام من تاريخ اعلان الانتخاب .

المادة الخمسون

يرسل الرئيس أو المدير في الثمانية الأيام التالية طلب إبطال الانتخاب الى النائب العمومي وصل هذا الأخير أن يقدمه الى محكمة الاستئناف إن كان متعلقا بإبطال انتخاب أحد أعضاء الجمعية التشريعية أو الى المحكمة الكلية الكائن بدائرتها مجلس المديرية إن كان الطلب متعلقا بإبطال انتخاب أحد أعضاء المجلس .

المادة الحادية والخمسون

تتحكم المحكمة نهائيا وبغير رسوم في الطلب المقدم اليها وذلك بعد اعلان المنتخب وسماع أقوال النيابة العمومية .

فإن كان الطلب مبني على وقوع جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٤٨ تقيم النيابة أيضا عند الاقتضاء الدعوى العمومية أمام المحكمة حينها ضد كل شخص له يد في الجريمة وتحكم المحكمة حيال ذلك في الدموين حكما واحدا .

المادة الثانية والستون

إذا وجد أحد أعضاء الجمعية التشريعية أو أحد أعضاء مجلس المديرية في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا القانون، سواء عرضت له أثناء نيابته أو أنها لم تعلم إلا بعد انتخابه، تسقط عضويته بقوة القانون .

وكذلك تسقط عضوية كل عضو يحذف اسمه عند المراجعة السنوية من كشف الجائز انتظامهم لتقدماته إحدى الصفات اللازمة لتلك .

المادة الثالثة والخمسون

يأمر ناظر الداخلية بإجراء انتخاب عضو بديل الذى سقط وذلك بعد اطلاعه على الحكم أو القرار النهائى أو على كشف الجائز انتظامهم .

الباب الخامس

أحكام عامة وأحكام وقفية

المادة الرابعة والخمسون

تمثل نصوص المواد ٦ الى ٩ والمادة ١٥ والمادة ٢٣ من هذا القانون بالنسبة للانتخابات العمومية للمرة الأولى على الوجه الآتى :

(١) تحوز جداول وكشوف الانتخاب المنصوص ضها فى المادتين ٤ و ١٥ فى الخمسة عشر يوما التالية لصدور هذا القانون ، وتبقى معروضة طبقا للمادة الخامسة مدى الأيام الخمسة عشر التالية .

(٢) ويجوز تقديم الطعن فى الأيام الثمانية التالية للأيام الخمسة عشر المقررة لعرض الجداول والكشوف .

(٣) ويحكم فى الطعن فى ثمانية أيام تلتو الأيام الثمانية المقررة لتقديمه .

(٤) والمبادء المزيدي فيه ثلاثة أيام بنص المادة التاسعة المقرر للطعن فى حالة عدم صدور قرار من اللجنة أو عدم إعلان قرار صادر ، يتلئى من اليوم التالى لاقضاء الأيام الثمانية المقررة لاصدار القرار .

(٥) يحرر كشف الجائز انتظامهم فى ثمانية أيام تلتو المبادء المقرر فى الوجه الثالث المتقدم ، ويبقى هذا الكشف معروضا مدى الأيام الخمسة التالية ، وتقدم الطعون فى خمسة أيام أخرى تالية لتلك ويحكم فيها ابتدائيا فى ثمانية أيام بعد ذلك .

المادة الخامسة والخمسون

عند تحرير الكشوف الأولى للأشخاص الذين يجوز انتخابهم للجمعية التشريعية بمقتضى المادة ٢٠ أو لمجالس المديرية بمقتضى المادة ٤٣ تعتبر مدة إدراج الأسماء في الدفاتر القديمة وذلك في مدة الثلاث السنين التالية لعرض جداول الانتخاب الأولى .

المادة السادسة والخمسون

يلغى قانون الانتخاب الصادر بتاريخ أول مايو سنة ١٨٨٣ المعلن بالأمر العالي الرقم ١١ يونه سنة ١٩٠٠ ، وكذا كل ما خالف هذا القانون من نصوص القوانين والأوامر المالية والإرادات السنية واللوائح .

المادة السابعة والخمسون

على ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من يوم نشره في الجريدة الرسمية ويجب عرضه في جميع المدن والقرى بالقطر المصرى .

صدر في ٢٦ رجب سنة ١٣٣١ (أول يولي سنة ١٩١٣)

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

محمد سعيد

ناظر الحفانية بالنيابة

يوسف وهبه

اللائحة الداخلية للجمعية التشريعية

المصدق عليها بجملة ١٥ مارس سنة ١٩١٤

في نظام الجلسات

المادة الأولى

يفتح الرئيس الجلسة ويدير المناقشات، ويحافظ على النظام ويراقب مراعاة
نصوص اللائحة الداخلية .

المادة الثانية

على السكرتير العام مراقبة تحرير المحضر .
عند افتتاح الجلسة يتلى محضر الجلسة السابقة وبعد اقراره يوقع عليه من رئيس
الجلسة ومن السكرتير العام .

المادة الثالثة

عقب التصديق على المحضر وقبل البدء في الأعمال يحضر الرئيس الجمعية بما ورد
عليها من المكاتبات وتقارير الجلبان .

المادة الرابعة

المكاتبات الواردة للجمعية تكون باسم الرئيس .
تقرر الجمعية طبع تلك المكاتبات، وتوزعها اذا تراهى لما لزوم ذلك .

المادة الخامسة

- لا يتكلم أحد في الجلسة إلا باذن من الرئاسة، ويعطى الاذن بالترتيب، الأول
فالأول، ويكون المتكلم واقفا .

المادة السادسة

يؤذن بالكلام لكل عضو يطلبه في موضوع يتعلق بشخصه أو يريد له
النظر للمحافظة على اللائحة، وعلى كل حال لا يسوغ لهذا العضو أن يطلب الكلام
إلا بعد أن يتم الخلط بمقاله .

المادة السابعة

يجب على المتكلم أن لا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث ولا عما يؤيد رأيه فيه . فإذا حاد عن شيء من ذلك لفت الرئيس نظره .

المادة الثامنة

إذا لفت الرئيس المتكلم الى ملام الخروج عن الموضوع أثناء كلامه ثلاث مرات ثم استمر على ما أوجب لفته، فللرئيس أن يأخذ رأى الجمعية في منعه عن الكلام . ويصدر القرار في ذلك بدون مناقشة . ويؤخذ الرأى عنه برفع اليد . فان تقرر بمنعه عن الكلام ولم يتمتع ، فللرئيس أن يتخذ الوسائل اللازمة لتنفيذ القرار ولو أدى ذلك الى إخراج العضو من قاعة الجلسة الى أن تنتهى المناقشة في الموضوع الذى لفت لأجله ، ويكون ذلك قاصرا على جلسة اليوم .

المادة التاسعة

لا يسوغ مطلقا مقاطعة المتكلم ولا انخوض في الشخصيات ولا المظاهرات بشيء يخل بالنظام .

المادة العاشرة

للرئيس أن ينه كل من خالف نصا من نصوص المادتين الخامسة والتاسعة الى المحافظة على النظام .

المادة الحادية عشرة

لا يسوغ الاعتراض على التنبيه الصادر من الرئاسة بالمحافظة على النظام، ولكن يجوز لمن وجه اليه أن ينفي عن نفسه ما استوجب عليه التنبيه بعد انتهاء المناقشة في الموضوع الذى نبه لأجله . فإذا لم يمتثل الرئيس عن التنبيه أثبتته السكرتير في مذكرة خاصة .

المادة الثانية عشرة

من نبه الى المحافظة على النظام ثلاث مرات في جلسة واحدة ثم استمر على ما أوجب تنبيهه ، فللرئيس أن يطلب من الجمعية منعه عن التكلم في ذلك اليوم في الموضوع الذى نبه لأجله .

و يصدر قرار الجمعية فى ذلك بما تراه بدون مناقشة فى سبب المنع بعد سماع أقوال العضو ، فان تقرر بمنعه عن الكلام ولم يمنع ، فللرئيس أن يتخذ الوسائل اللازمة لتنفيذ القرار ولو أدى ذلك الى إخراج العضو من قاعة الجلسة الى أن تنتهى المناقشة فى الموضوع الذى نبه لأجله .

وللجمعية أن تقرر إرجاعه من القاعة الى أن تنتهى كل جلسة ذلك اليوم .

المادة الثالثة عشرة

ليس للرئيس أن يمنع أحدا من التكلم لغير سبب قانونى فان وقع خلاف بين العضو والرئيس ، وجب على الرئيس أن يأخذ رأى الجمعية فى ذلك .

المادة الرابعة عشرة

إذا تراءى للرئيس أن مشروعا أو رأيا خارج عن اختصاص الجمعية نبه على مقدمه بعدم التكلم فيه . فان لم يمثل فورا وجب على الجمعية الفصل فيما إذا كانت المسألة من اختصاصها أو خارجة عنه . ويكون البحث والفصل فى الاختصاص من عدمه فى جلسة سرية أو علنية حسبما يراه الرئيس . فان كانت الجلسة سرية تمقد بعد الانتهاء من جدول أعمال جلسة اليوم .

المادة الخامسة عشرة

إذا اختل النظام ولم يتمكن الرئيس من اعادته أعلن عزمه على إيقاف الجلسة . فان لم يعد النظام يوقف الرئيس الجلسة مدة وينصرف الأعضاء من القاعة . ثم تعاد الجلسة ، فاذا عاد الأعضاء الى مخالفة النظام يقرر الرئيس إيقاف الجلسة وتأجيلها الى اليوم التالى .

المادة السادسة عشرة

لا يجوز لأحد من الأعضاء أن ينصرف نهائيا من الجمعية حال انعقاد الجلسة إلا بإذن من الرئيس .

المادة السابعة عشرة

قبل أن يعلن الرئيس انتهاء الجلسة تحدد الجمعية يوم وساعة انعقاد الجلسة المقبلة والأعمال التي تنتظر فيها .

- يعلن جدول الأعمال في مقر الجمعية بعد تقريره بالكيفية المتقدمة .
- يحضر الرئيس الأعضاء الفائزين بمعاد الجلسة الآتية وبيان أعمالها .

في مناقشات المشروعات والاقتراحات

المادة الثامنة عشرة

بعد عرض المكاتبات على الجمعية طبقا للسادة الثالثة يأمر الرئيس بتلاوة جدول الأعمال . وللجمعية أن تقدم عند المناقشة بعض المشروعات عن البعض الآخر بحسب أهميتها .

إذا اشتمل مبحث على جملة مسائل مختلفة، فالجمعية أن تقرز تقريرها أو تقديم بعضها عن البعض الآخر .

المادة التاسعة عشرة

يبدأ عند المناقشة بتلاوة تقرير اللجنة، ثم يتلى المشروع أو الاقتراح مادة مادة أو فقرة فقرة أصلا وتعديلا، وللعضو المقرز أن يقدم إيضاحات إذا اقتضى الحال ذلك .

المادة العشرون

تبحث الجمعية أولا في موضوع المشروع إجمالا وتأخذ الآراء بعد ذلك عما إذا كان يجب مناقشة مواده على وجه التفصيل، فإذا تقرر وجوب المناقشة التفصيلية تبدأ هذه المناقشة في المواد، وتأخذ الآراء عن كل مادة أولا على نص المادة حسب تعديل اللجنة، فإن لم يقبل نمل نص المادة الأصلية .

المادة الحادية والعشرون

التعديلات التي يقترحها عضو أو جملة أعضاء في أثناء المناقشة يجب تدوينها كتابة بمعرفه مقدّمها أو بمعرفه السكرتارية وتقدمها للرئيس فيأمر بتلاوتها .

المادة الثانية والعشرون

يشرح صاحب التعديل أسبابه .

تحوّل التعديلات على اللجنة المختصة اذا طلب ذلك أحد النظار أو رئيس اللجنة أو العضو المقتر أو العضو صاحب المشروع ، وفى هذه الحالة تؤجل الجمعية نظر المشروع حتى تنتهى اللجنة من عملها فى الأجل الذى تضر به لها الجمعية .

المادة الثالثة والعشرون

لصاحب التعديل الحق فى حضور جلسات اللجنة المختصة بنظره اذا طلب ذلك .

المادة الرابعة والعشرون

يؤخذ الرأى عن التعديلات قبل التصوُّص الأصاية .

المادة الخامسة والعشرون

على الرئيس قبل النطق باقفال باب المناقشة أن يستشير الجمعية فى ذلك ، فاذا أريد التكلم ضد اقفالها فلا يسمع بالكلام إلا لثلاثة أعضاء على الأكثر . ثم يؤخذ رأى الجمعية برفع اليد فى انتهاء المناقشة أو الاستمرار فيها . فاذا تقرر انتهاءها تؤخذ الآراء على أصل الموضوع والا استمرت المناقشة .

ولا يجوز المناقشة ولا ابداء رأى جديد أثناء أخذ الآراء .

المادة السادسة والعشرون

العودة للمناقشة فى موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من الجمعية .

وعلى من يريد العودة للمناقشة أن يقدم طلباً كتابياً بذلك للرئيس فى الجلسة التى حصلت فيها المناقشة الأولى مبيناً به الأسباب ، فيعرضه الرئيس على الجمعية لتقرر فيه ما تراه فى نفس الجلسة بعد الانتهاء من جدول الأعمال .

في أخذ الآراء

المادة السابعة والعشرون

تصدر قرارات الجمعية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين إلا فيما نص منه في المادة السادسة من القانون النظامي . فان لم تتكون هذه الأغلبية أعيد أخذ الآراء واكتفى في هذه الحالة بالأغلبية للنسبية .

إذا تساوى عدد الأعضاء ترجح الفريق الذى فيه الرئيس .

المادة الثامنة والعشرون

إذا تبين عند أخذ الآراء أن العدد المنصوص عنه في المادة ٣٣ من القانون النظامي لم يتكامل ، تؤخذ الآراء في الجلسة التالية ويدرج ذلك في جدول الأعمال .

المادة التاسعة والعشرون

الامتناع عن إعطاء الرأى ممنوع قطعيا إلا لأسباب خاصة يبينها العضو .

المادة الثلاثون

أخذ الآراء يكون علنا أو سرا .

المادة الحادية والثلاثون

أخذ الآراء علنا يكون برفع اليد أو بالنداء بالاسم .

المادة الثانية والثلاثون

أخذ الآراء برفع اليد يكون بمراقبة الرئيس والوكيلين والسكترير العام وبماد في حالة الشك .

إذا وجد شك للمرة الأولى في نتيجة أخذ الآراء برفع اليد وجب إعادة أخذها بصورة عكسية . فإذا وجد الشك للمرة الثانية وجب أخذ الآراء بالنداء بالاسم . ويجب أيضا في أى موضوع الاقتراع بالنداء بالاسم إذا طلب هذه الطريقة عشرون عضوا على الأقل .

المادة الثالثة والتلاثون

أخذ الآراء سرا يكون بالكيفية الآتية :

يكتب كل عضو رأيه في ورقة غير موقع عليها يلقى بها عند نداء اسمه في الصندوق الموضوع أمام الرئيس .

متى تم جمع الأوراق يحصر السكرتير العام الأصوات بمراقبة الرئيس والوكيلين .

المادة الرابعة والتلاثون

يعان الرئيس نتيجة أخذ الآراء .

المادة الخامسة والتلاثون

انتخاب الأشخاص يكون دائماً بالاقتراع السري .

في المشروعات المقدمة من الحكومة

المادة السادسة والتلاثون

يخبر الرئيس الجمعية في أول جلسة بالمشروعات الواردة من الحكومة لتعال على اللجنة المختصة الا اذا قُضت الاستعجال في نظرها .

في الاقتراحات المقدمة من أعضاء الجمعية

بمشروعات أو آراء أو رغبات

المادة السابعة والتلاثون

كل اقتراح بمشروع قانون محضر بمعرفة أحد أعضاء الجمعية يجب أن يكون موضوعاً في مواد ومرفقاً بمذكرة إيضاحية ، ويقدم للرئيس لينظر به الجمعية في أقل جلسة وليحال على لجنة الاقتراحات إلا اذا قُضت الجمعية الاستعجال في نظره .

المادة الثامنة والتلاثون

على هذه اللجنة أن تقدم في ظرف خمسة عشر يوماً عن كل مشروع قانون أحيل عليها تقريراً مختصراً بقبول النظر فيه أو رفضه . فإذا قُضت الجمعية قبول النظر فيه أحالته على اللجنة التي تختارها .

المادة التاسعة والثلاثون

بعد انتهاء اللجنة التي حوّل مشروع القانون عليها من نظره تنعقد الجمعية بهيئة لجنة عامة للمناقشة فيه طبقاً للمادة ١١ من القانون النظامي .

المادة الأربعون

كل اقتراح برأى أو رغبة يجب أن يتقدم للرئيس بالكتابة لعرضه على الجمعية وهي تمليه على لجنة الاقتراحات للنظر في موضوعه وتقديم تقرير عنه إلا إذا قررت الجمعية الاستعجال في نظره .

المادة الحادية والأربعون

لكل عضو قدم مشروعا أو رأيا أو رغبة أن يسترده حتى ولو أثناء المناقشة فيه .

المادة الثانية والأربعون

مشروعات القوانين التي ترفضها الجمعية بعد أن قررت قبول النظر فيها والآراء والرغبات التي رفضتها، لا يصح إعادة عرضها عليها قبل مضي ستة أشهر . أما مشروعات القوانين التي قررت الجمعية عدم قبول النظر فيها، فلا يصح إعادة عرضها عليها قبل مضي ستة .

في الاستعجال في النظر

المادة الثالثة والأربعون

للحكومة عند تقديمها مشروعا ولمن يقدم اقتراحا حق طلب الاستعجال في نظره .

المادة الرابعة والأربعون

تتطلب الجمعية في طلب الاستعجال .

إذا تقرر الاستعجال وكان الموضوع مشروعا مقدما من الحكومة أو اقتراحا برأى أو رغبة لأحد الأعضاء ينظر فيه فورا .

أما اذا كان مشروع قانون محضر من أحد الأعضاء تحصل المناقشة في الحال في قبول نظره . فالذا تقرّر قبول نظره أحواله الجمعية على اللجنة التي تختارها . للجمعية في هذه الحالة اذا قررت الاستعجال أن تكلف اللجنة التي حوّل المشروع عليها بنظره قبل أى مشروع آخر .

في الأسئلة

المادة الخامسة والأربعون

على السكرتير العام عند استلامه إخطارا عن سؤال موجه من أحد الأعضاء الى أحد النظار طبقا للمادة ٢٧ من القانون النظامى، أن يعرضه فوراً على الرئيس ويتبع فيه أحكام المادة المذكورة .

المادة السادسة والأربعون

تدرج الأسئلة والأجوبة في محضر الجلسة .

في علنية الجلسات

المادة السابعة والأربعون

لا يسوغ لغير المنصوص عنهم في المادة ٣١ من القانون النظامى الدخول لأى سبب كان في قاعة الجلسات .

المادة الثامنة والأربعون

تعين محلات مخصوصة لحامل التذاكر .

تعطى هذه التذاكر بواسطة السكرتير العام تحت إشراف الرئيس ووكيل الجمعية بحسب ترتيب طلبها ويبين فيها مكان الجلوس .

المادة التاسعة والأربعون

لكل عضو من أعضاء الجمعية تذكرة دأمة باسمه تبيح الدخول لشخص واحد يعطيها العضو لمن يريد تحت مسئوليته .

ولكل جريدة يومية معترف بها من الحكومة تصدر بالقطر المصرى تذكرة واحدة داعة باسمها تباع دخول مندوب واحد عنها تحت مسئولية صاحبها .
ويراعى فى توزيع هذه التذاكر عدد المحلات المخصصة للصحف وتفضيل الأقدم منها .

المادة الخمسون

يجب على من يرخص لهم بالدخول أن يلازموا السكن التام مدة انعقاد الجلسات وأن لا يبدوا علامات الاستياء أو الاستحسان وأن يراعوا الملاحظات التى يبدونها لهم المكلفون بحفظ النظام .

المادة الحادية والخمسون

إذا حصل تشويش من أحد حاملى التذاكر يطلب منه الخروج، فإن لم يمثل للرئيس أن يأمر بإخراجه بواسطة المكلفين بحفظ النظام، ويسلمه للجهة المختصة إذا اقتضى الحال .
لرئيس أن يأمر بإخلاء المحلات المخصصة لحاملى التذاكر إذا وقع منهم ما يشوش أعمال الجلسة .

المادة الثانية والخمسون

يسحب الرئيس تذكرة الدخول من كل جريدة تفتلت نهائيا عن الصدور .
لجمعية أن تقر سحب تذكرة الدخول من كل جريدة خالف مندوبها نصا من نصوص هذه اللائحة . وذلك بعد علم مدير الجريدة واستقرار المخالفة .

المادة الثالثة والخمسون

لجمعية أن تقرر عقد جلسة سرية للنظر فى موضوع معين إذا اقتضت الآداب العامة ذلك .

فى انتخاب الوكيل

المادة الرابعة والخمسون

تنتخب الجمعية بالأغلبية المطلقة فى أول جلسة تمقدها ويلا لها من بين الأعضاء المتخبين وذلك كلما خلا مركز الوكيل المنتخب . فان لم ينل أحد من الأعضاء الأغلبية المطلقة أعيد الانتخاب وتكنى فيه الأغلبية النسبية .

فى اللجان

المادة الخامسة والخمسون

تمين الجمعية عقب كل انتخاب عام أو تكبيل حصل طبقا لمادة الرابعة من القانون النظامى ثمانى لجان دائمة، ويجوز لها أيضا تمين لجان مخصوصة بحسب مقتضى الحال .

ويكون تشكيل واختصاصات هذه اللجان الدائمة كالآتى :

- (١) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بنظامية الداخلية، وعدد أعضائها ١٥ عضوا .
- (٢) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بنظامية المالية، وعدد أعضائها ١٥ عضوا .
- (٣) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بنظامية الحفانية والمعارف العمومية، وعدد أعضائها ١٥ عضوا .
- (٤) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بنظامية الأشغال العمومية والزراعة، وعدد أعضائها ١٥ عضوا .
- (٥) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بنظامية الأوقاف العمومية، وعدد أعضائها ١٥ عضوا .
- (٦) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بنظامية الحرية، وعدد أعضائها ٩ أعضاء .

- (٧) لجنة الاقتراحات لفحص ما يقدمه الأعضاء من الاقتراحات ، سواء كانت مشروعات أو آراء أو رغبات ، وعدد أعضائها ١٥ عضوا .
- (٨) لجنة للمرائض والأجازات ، وعدد أعضائها ٧ أعضاء يرأسها رئيس الجمعية ويكون من أعضائها الوكيلان .

المادة السادسة والخمسون

انتخاب أعضاء اللجان يكون بطريقة "الاقتراع بالقائمة" لكل لجنة ، وبالأغلبية المطلقة في أول مرة ، وبالأغلبية النسبية في المرة الثانية .

المادة السابعة والخمسون

يدعو رئيس الجمعية اللجان لتعين كل منها بالطريقة المبينة في المادة الرابعة والخمسين رئيسا لها .

تعين كل لجنة في كل مشروع عضوا مقتررا يبين نتيجة أعمالها للجمعية .

ويكلا الجمعية يكون كل منهما رئيسا للجنة التي هو عضو فيها .

المادة الثامنة والخمسون

لا يجوز لأحد من أعضاء الجمعية أن يكون عضوا في أكثر من ثلاث لجان في آن واحد .

المادة التاسعة والخمسون

جلسات اللجان تكون سرية ويصع انعقادها متى حضر أكثر من نصف أعضائها .

للجان أن تشكل من بين أعضائها لجانا فرعية مؤقتة لدرس بعض مسائل خاصة .

يقوم بأعمال السكرتارية اللجنة موظف يسميه السكرتير العام .

المادة الستون

على كل لجنة أن تقدم في مدة لا تتجاوز شهرين تقريرا للجمعية عن كل مشروع أو اقتراح يحال عليها وإلا كان لواضع المشروع أو الاقتراح أن يطلب من الجمعية مباشرة إدراجه في جدول أعمالها .

المادة الحادية والستون

يمر لكل جلسة من جلسات اللجان محضر تدون فيه أسماء الأعضاء الحاضرين
والغائبين وملخص المناقشات ونص القرارات ويوقع عليه من رئيس اللجنة وسكرتيرها .

المادة الثانية والستون

يقدم تقرير اللجنة الى رئيس الجمعية وهو يخبرها به فى أول جلسة .
تقرر اللجنة ونص المشروع أو الاقتراح ونص التعديل يطبع ويوزع على أعضاء
الجمعية قبل الجلسة المذكورة بأربع وعشرين ساعة .

المادة الثالثة والستون

للجان ولأى عضو من أعضاء الجمعية أن يطلب بواسطة رئيس الجمعية من أية
مصلحة أميرية معلومات أو إيضاحات تختص بالمشروعات المعروضة عليها .
وللجان أن تطلب استدعاء الناظر ذى الشأن أو مقدم الاقتراح . ولكل منهما
الحق فى حضور جلساتها من تلقاء نفسه .
للناظر أن يستصحب معه أو ينيب عنه أحد كبار موظفى نظارته .

المادة الرابعة والستون

يبحث الرئيس للجان كل الأوراق المتعلقة بالموضوعات المعروضة عليها .
لأعضاء الجمعية أن يطلعوا على الأوراق المقتمة للجان بدون نقلها أو تعطيل
أعمال اللجنة .
أوراق اللجان ومحاضرها تحفظ بدفترخانه الجمعية من ثم النظر فى المشروعات
الخاصة بها .

المادة الخامسة والستون

لكل عضو حق الحضور فى جلسات اللجان التى ليس هو من أعضائها لسماع
مناقشتها بشرط أن لا يتدخل فى المناقشة ولا يبدى ملاحظة ما .
وكل عضو بدا له رأى أو تعديل فى مشروع أو اقتراح يحول على لجنة لم يكن
من أعضائها يبحث به كتابة لرئيسها لعرضه عليها . وله أن يحضر فى جلسة تعينها
له اللجنة ليبين لها عرضه بدون أن يكون له رأى مبدود .

في الاجازات

المادة السادسة والستون

ليس لأى عضو أن يتغيب في دور انعقاد الجمعية إلا بأذن من لجنة الاجازات .
انما للرئيس أن يصرح بالاجازة في أحوال استثنائية لغاية ثمانية أيام
ويحيط اللجنة بذلك .

المادة السابعة والستون

تحول طلبات الاجازات على اللجنة فوراً لتقرر فيها ما تراه و يبلغ قرارها لطلاب
الاجازة في يوم ص بدوره .

المادة الثامنة والستون

تخاط الجمعية مسبقاً بالاجازات المصرح بها .

المادة التاسعة والستون

متى تغيب العضو بدون إذن أو لم يحضر بعد مضي المدة المصرح له بها يعتبر
متنازلاً عن حقه في المكافأة مدة الغياب ويذكر أمام اسمه في مضبطة الجلسة أنه
غائب بغير إذن .

المادة السبعون

يعتبر غائباً بغير إذن :

(١) كل عضو لم يحضر في الجلسات أو تأخر عن ميعاد انعقادها أكثر من نصف
ساعة أو تغيب بدون إذن أثناء أخذ الآراء وتكرر منه ذلك في مدة ثلاث
جلسات متوالية .

(ب) كل عضو لم يشترك في أعمال اللجان أثناء ثلاث جلسات متوالية .

عل السكرتير العام ملاحظة الغياب وإثباته .

تقدم المعارضة في مسائل الاجازات والغياب لجنة الاجازات للفصل فيها .

فى العرائض

المادة الحادية والسبعون

المرائض الواردة للرئيس تقيد فى جدول عمومى بحسب تاريخ ورودها وتذكر فيه نمرة النتائج لكل عريضة وامم وسكن مقدمها وملخص موضوعها .

المادة الثانية والسبعون

يحول الرئيس المرائض المقيمة فى الجدول العمومى على لجنة المرائض .

المادة الثالثة والسبعون

تفحص اللجنة المرائض وتبشها لرئيس الجمعية مبينة ما يجب ارساله منها الى أحد النظار . وما هو متعلق بمشروع أو اقتراح محال على لجنة ويجب ارساله اليها . وما يبنى رفضه منها .

المادة الرابعة والسبعون

يعرض الرئيس رأى اللجنة على الجمعية للفصل فيه .

المادة الخامسة والسبعون

يغير النظار الجمعية بما تم فى المرائض التى يمتتها اليهم .
وتشير اللجان فى تقاريرها الى المرائض التى أرسلت اليها .

فى محاضر الأعمال ومضابطها

المادة السادسة والسبعون

تضع السكرتارية لكل جلسة محضرا يستعمل على أسماء من حضرها ومن غاب عنها، وعلى جميع القرارات والاجراءات التى تحصل فيها ماعدا بيان الخطب والمناقشات.

المادة السابعة والسبعون

تحرر السكرتارية تحت إشراف الرئيس والوكيلين مضبطة لجميع أعمال كل جلسة تحتوى على تفصيل ما تلى من المذكرات والمشروعات والاقتراحات، وما حصل من المناقشات والآراء وما صدر من القرارات لنشره فى ملحق للبريدة الرسمية بالعربية فى آخر اليوم الثالث من تاريخ الجلسة، وبالفرنسية فى أقرب وقت .

أسماء الأعضاء في كل اقتراع على البدء بالاسم تكتب في آخر المضبطة مع بيان رأى كل واحد منهم . وكذلك يدرج به أسماء الأعضاء الغائين .

المادة الثامنة والسبعون

يجب تحضير المضبطة وعرضها بمركز الجمعية ابتداء من الساعة الحادية عشرة قبل ظهر اليوم التالي للجلسة . وتبقى معروضة تحت اطلاع الأعضاء ثمانيا وأربعين ساعة ابتداء من الساعة المذكورة .

المادة التاسعة والسبعون

لكل عضو تكلم في الجلسة أن يطلب من السكرتير العام تصحيح أقواله في المضبطة، ويحصل التصحيح متى وافق عليه الرئيس أو أحد الوكيلين .
فإن لم تحصل الموافقة وجب أن يدون في ذيل المضبطة ما يشير الى هذا الطلب .
ولكل عضو كان حاضرا في الجلسة الحق في أن يطلب من الجمعية في أول جلسة بعد نشر المضبطة أن تقرر تصحيح ما يراه في المضبطة مخالفا لما وقع في الجلسة . ومتى صدر قرار الجمعية بقبول التصحيح ينشر ذلك ضمن مضبطة الجلسة التي صدر فيها القرار .

المادة الفانون

عند انتهاء جلسات كل دور اعتيادي تطبع مضابطها ومحاضرها وتوزع مجموعاتها على الأعضاء، وعلى من يرى الرئيس إرسالها إليهم .
مضابط ومحاضر جلسات الدور الغير الاعتيادي تضم الى مجموعات الدور الاعتيادي التالي له .

في الأعمال الادارية والكتابية

المادة الحادية والفانون

لرئيس الادارة العامة لجميع الأعمال بمساعدة الوكيلين .

المادة الثانية والثمانون

السكرتير العام مسئول عن جميع الأعمال الكتابية وهو الأمين على ختم الجمعية وجميع أوراقها .

المادة الثالثة والثمانون

يكون للجمعية عدداً دفاتر الحسابات والفيودات الدفاتر الآتية :

- (١) دفتر لتقيد المشروعات الواردة من الحكومة بحسب ترتيب ورودها مع بيان كل ما أدخل عليها من التعديلات، والصورة التى صدرت بها، والأسباب التى أبدتها الحكومة عنها .
 - (٢) دفتر لتقيد المشروعات المقدمة من الأعضاء وما يتم فيها .
 - (٣) * « الآراء والرغبات المقدمة من الأعضاء وما يتم فيها .
 - (٤) « لحصر أعمال اللجان .
 - (٥) « للأستئلة وما يتم فيها .
 - (٦) « للعرائض وما يتم فيها .
 - (٧) « لمواقيت حضور الأعضاء .
 - (٨) « للاجازات والغياب .
 - (٩) « لتقيد طلبات تذكّر الزائرين .
- ومع ذلك من الدفاتر التى يقتضها نظام العمل .

فى طلب تعديل اللائحة

المادة الرابعة والثمانون

لا يجوز البحث فى تعديل هذه اللائحة إلا بناء على اقتراح كتابى موقع عليه من ٢٥ عضواً على الأقل .

مادة اضافية

المادة الخامسة والثلثون

إذا تغيب الرئيس يقوم مقامه الوكيل المعين من قبل الحكومة بما له من الحقوق وما عليه من الواجبات ، فإذا حدث عذر لهذا الوكيل يقوم مقامه الوكيل المعين بطريق الانتخاب ، وإذا غاب الاثنان تكون الرئاسة لأكبر الأعضاء سناً .

أمر عال

بتأجيل ابتداء الدور المقبل لانعقاد الجمعية التشريعية^(١)

صادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون النظامي الصادر في سنة ١٩١٣

ونظرا للظروف الحالية التي من شأنها أن توقف وضع منهاج نظامي للاصلاحات التشريعية ، فضلا عن أن تلك الظروف قد تضطر السلطة التنفيذية في كل حين الى اتخاذ تدابير استثنائية ومستعجلة .

أمرنا بما هوأت :

مادة ١ - يؤجل ابتداء دور انعقاد الجمعية التشريعية المقبل الى أول يناير سنة ١٩١٥
 مادة ٢ - كل أمر عال لا يكون بطبيعته ذا صفة وقتية محضة ويكون قد صدر دون عرضه على الجمعية التشريعية في حين أنه كان من الواجب عرضه عليها بمقتضى أحكام القانون النظامي يبطل مفعوله حتما بعد اجتماع الجمعية التشريعية بمجلسه عشر يوما إلا إذا حصل في خلال هذه المدة عرضه على تلك الجمعية معتمدا أو غير معتمدا .
 مادة ٣ - على نظام حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه .

صدر بالقاهرة في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) .

النيابة عن الحضرة الخديوية

حسين رشدي

بأمر الحضرة الخديوية

فاطر الأشغال العمومية والحربية رئيس مجلس النظر ونظر الداخلية

حسين رشدي

اسماعيل سرى

فاطر المعارف العمومية	فاطر المالية	فاطر الأوقاف
أحمد حامى	يوسف وهبه	عبدل يكن
فاطر الخارجية	فاطر الحفائفة	فاطر الزراعة
عبدل يكن	ثروت	اسماعيل صديق

(١) الوقائع المصرية في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٣٠١

^(١) مرسوم بتأجيل ابتداء الدور المقبل لانعقاد الجمعية التشريعية
(صادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤)

نحو سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون النظمى الصادر فى سنة ١٩١٣ ؛
وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ بتأجيل
الدور المقبل لانعقاد الجمعية التشريعية ؛
ونظرا لأن الحالة تدعو الى تأجيل دور انعقاد الجمعية المذكورة مرة أخرى
للسبب عينها ؛
رسمنا بما هوآت :

مادة ١ - يؤجل الى ١٥ فبراير سنة ١٩١٥ دور انعقاد الجمعية التشريعية
المقبل الذى كان محدد لابتدائه يوم أول يناير سنة ١٩١٥ بموجب الأمر العالى
المشار اليه الصادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤

مادة ٢ - حل وزراء حكومتنا تنفيذ هذا المرسوم كل فيما يخصه .

صدر بمرأى ما بين فى ١٣ صفر سنة ١٣٣٣ (٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

حسين وشدى

اسماعيل سرى

وزير المعارف العمومية وزير المالية وزير الزراعة

عبدى يكن

يوسف وهبه

وزير الأوقاف

وزير الأوقاف

ثروت

اسماعيل صدق

(١) الوقائع المصرية فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٤ (ملحق «صفحة ٤») -

ملاحظة : ألغيت هذا المرسوم مع بقية المراسم التى تليه لوثائق الجمعية التشريعية الصادرة فى عهد
المنفرد لها السلطان حسين والملاك فؤاد الأول لأنها متمة لوثائق تاريخ الجمعية المذكورة . [الخلف]

^(١) مرسوم بتأجيل ابتداء الدور المقبل لانعقاد الجمعية التشريعية
(صادر في ٩ فبراير سنة ١٩١٥)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون النظامي الصادر في سنة ١٩١٣ ؛
وبعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ وعلى المرسوم
الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ بتأجيل الدور المقبل لانعقاد الجمعية التشريعية ؛
ونظراً لأن الحالة تدعو الى تأجيل دور انعقاد الجمعية المذكورة مرة أخرى
لأسباب عينا ؛

رسمنا بما هوآت :

مادة ١ - يؤجل الى ١٥ أبريل سنة ١٩١٥ دور انعقاد الجمعية التشريعية
المقبل الذي كان قد تمخّذ لابتدائه يوم ١٥ فبراير سنة ١٩١٥ بموجب المرسوم
المشار اليه الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤
مادة ٢ - على وزراء حكومتنا تنفيذ مرسومنا هذا كل فيما يخصه .
صدر بمرأى طابئين في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٣٣ (٩ فبراير سنة ١٩١٥)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

حسين رشدي

اسماعيل مرى

وزير الزراعة

وزير المالية

وزير المعارف العمومية

أحمد حلمي

يوسف وهبه

عدلي يكن

وزير الحفائفة

وزير الأوقاف

ثروت

اسماعيل صديق

(١) الوقائع المصرية في ١٣ فبراير سنة ١٩١٥ صفحة ٤٤٦

(١)
مرسوم بتأجيل اجتماع الجمعية التشريعية
(صادر فى ١١ أبريل سنة ١٩١٥)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون النفاذ الصادر فى سنة ١٩١٣ ؛
وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ؛
وعلى المرسومين الصادرين فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ و ٩ فبراير سنة ١٩١٥ بتأجيل
دور انعقاد الجمعية التشريعية ؛
وبما أن الأسباب التى دعت الى هذه التأجيلات لا تزال باقية ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يؤجل الى أول نوفمبر سنة ١٩١٥ اجتماع الجمعية التشريعية التى
كان محمدا له يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩١٥ بموجب مرسومنا المشار اليه الصادر
فى ٩ فبراير الماضى .

مادة ٢ - على وزراء حكومتنا تنفيذ مرسومنا هذا كل فيما يخصه .
صدر برأى مائتين فى ٢٦ جادى الأول سنة ١٣٣٣ (١١ أبريل سنة ١٩١٥)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
اسماعيل مرى حسين رشدى

وزير المعارف العمومية وزير المالية وزير الزراعة
على يكنى يوسف وهبه أحمد حلى

وزير الأوقاف وزير الحفائسة
اسماعيل صدقى ثروت

(١) الوقائع المصرية فى ١٢ أبريل سنة ١٩١٥ صفحة ١١٣٥

مرسوم بتأجيل اجتماع الجمعية التشريعية^(١)
وبايقاف العمل بأحكام القانون النظامى القاضية بالتجديد
الجزئى فيها وفى مجالس المديريات
(صادر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون النظامى الصادر فى سنة ١٩١٣ ؛
 وبعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ؛
 وعلى المراسم الصادرة فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ و ٩ فبراير سنة ١٩١٥ و ١١ أبريل
 سنة ١٩١٥ بتأجيل دور انعقاد الجمعية التشريعية ؛
 وبما أن الأسباب التى دعت الى هذه التأجيلات المتوالية لا تزال باقية
 وهى تدعو الى تأجيل جديد لمدة أخرى ليس من الميسور تحديد مقدارها منذ الآن ؛
 وبما أنه مع عدم انعقاد الجمعية التشريعية لا يقضى إجراء عملية التفرعة اللازمة
 لتعيين الأعضاء الذين تنقضى مدة نيابتهم ؛
 وبما أنه ليس من المناسب فى الظروف الحاضرة إجراء الانتخابات اللازمة
 لتجديد أعضاء مجالس المديريات تجديدا جزئيا طبقا لما نص عليه القانون
 النظامى أيضا ؛

رسمنا بما هوآت :

مادة ١ - اجتماع الجمعية التشريعية الذى كان محذاه يوم أول نوفمبر
 سنة ١٩١٥ يؤجل الى ميعاد آخر يكون تعيينه بمقتضى مرسوم يصدر فيها بعد .

(١) الواقع المصرية فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٥ صفحة ٢٨٩٣

مادة ٢ — يوقف العمل بأحكام القانون النظامى القاضية بتجديد الأعضاء
تجديدا جزئيا فى كل من الجمعية التشريعية ومجالس المديرات .

مادة ٣ — على وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا كل منهم فيما يخصه .

صدر بمرأى رأس البين فى ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٣٣ (٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

استاميل مرسى حسين رشدى

وزير المعارف العمومية وزير المالية وزير الزراعة

على يكن يوسف وهبه أحمد حلمى

وزير الأوقاف وزير الحفانية

ابراهيم فتحى ثروت

(١١)
قانون رقم ١٠ في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٣
بالغاء جميع ما يتعلق بالجمعية التشريعية من أحكام القانون النظامي
رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٣ رمضان سنة ١٣٤١ (١٩ أبريل سنة ١٩٢٣) بوضع نظام دستوري للدولة المصرية ؛
وبما أن النظام الدستوري الجديد قد قضى بإنشاء برلمان فأصبح من الواجب
الناء الأحكام النظامية الحالية فيما يتعلق بالجمعية التشريعية التي أنشئت بموجب
القانون النظامي نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ ؛

رسمنا بما هو آت :

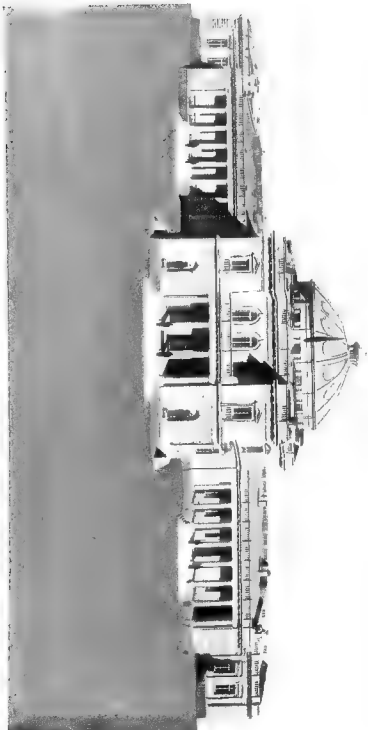
مادة ١ - يلغى من القانون النظامي نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ جميع ما يتعلق
بالجمعية التشريعية من الأحكام .
مادة ٢ - على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بمرأى يائدين في ١٣ رمضان سنة ١٣٤١ (٢٩ أبريل سنة ١٩٢٣)

فؤاد

بامر حضرة صاحب الجلالة	وزير الخارجية
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية	أحمد حشمت
يحيى ابراهيم	وزير الحفانية
وزير المالىة	أحمد ذو الفقار
أحمد زيور	وزير البحرية والبحرية
وزير المعارف العمومية	محمود عزمى
محمد توفيق رفعت	وزير الزراعة
وزير الأشغال العمومية	فوزى المطيعى
حافظ حسن	

(١) الوقائع المصرية في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ صفحة ١ من العدد ٤٥



البرلمان المصري

محمد بن المنصور

المسرة فؤاد الله

من سنة ١٣٤١هـ إلى سنة ١٣٥٥هـ

(١٩٢٣م) - (١٩٣٦م)

(مئة الحياة النائية)

ملاحظة : ظلت الحياة النائية قائمة من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٣٦ إبان حكم المنصور
الملك فؤاد الأول رحمه الله رحمة واسعة ، واستمرت من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٣٧ إبان تولي هيئة
أوصياء الرش تصريف أمور الدولة ، ومن سنة ١٩٣٧ حتى الآن إبان حكم حضرة صاحب الجلالة
الملك فاروق أدام الله ملكه . وإلى ابتداء إلى الله العلي العظيم أن يليل في عمر جلالة وأمن يله يروح
من دنه ، وأن يجعل مهده على الدوام عهد رضاء وعلماً بنة وغير وبركة ربوية واستقراراً للحياة النائية التي
ستظل دأمة إلى ما شاء الله بفضل رعاية جلالة وتأييده للهستور وأحكامه .

[المؤلف]



الشفيرد الميس فؤاد الدولة

(١)
الأمر الكريم رقم ١٨ لسنة ١٩٢٢
الخاص باستقلال البلاد

الى شعبنا الكريم :

لقد منّ الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا ، وإنا لنبتل الى المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجل الحمد على ذلك . وننن على ملاء العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال وتتخذ لنفسها لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية .

وها نحن نشهد الله ونشهد أمتنا في هذه الساعة العظمى أننا لن نألو جهدا في السعى بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم نخير بلادنا المحبوبة والعمل على إسماعاد شعبنا الكريم .

وإنا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد لمصر ذكرى ماضيها المجيد .

صدر بمرأى طابئين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ (١٥ مارس سنة ١٩٢٢)

فؤاد

(١) الوثائق المصرية العدد ٢٦ في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢

أمر كرم رقم ١٩ في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢^(١)

الصادر الى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا
رئيس مجلس الوزراء باستقلال البلاد

عن يري عبد الخالق ثروت باشا :

في هذا اليوم السعيد الذي تم فيه الاعتراف باستقلال البلاد نشعر بأعظم
الاغباط وأكبر الارتياح لتوجيه الخطاب الى أمتنا العزيزة .

وقد أصدرنا أمرنا هذا لنوكلكم لتحيطوا هيئة الحكومة علما بهذا الخطاب
المرسلة صورته مع أمرنا ولتعمموا نشره في جميع أنحاء القطر وتبلغوه بصفة رسمية
لمن يلزم تبليغه اليه .

صدر بمرأى طابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ (١٥ مارس سنة ١٩٢٢)

فؤاد

(١) الوثائق المصرية العدد ٢٦ في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢

الأمر الصادر^{١١}

من حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا
رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لوضع مشروعى الدستور
وقانون الانتخاب

صلى مجلس الوزراء فى ٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (٣ أبريل سنة ١٩٢٢)
على المذكرة الآتية :

أشار الأمر الكريم الصادر إلى بتأليف هذه الوزارة الى رغبة حضرة صاحب
الجلالة الملك فى تحقيق التعاون بين الأمة والحكومة بواسطة نظام دستورى وعهد الى
الوزارة بإعداد مشروع ذلك النظام . وقد كان جواب الوزارة على هذا الأمر الكريم
أنها ستأخذ فى الحال فى إعداد مشروع دستور طبقاً لمبادئ القانون العام الحديث
وأن هذا الدستور سيقرب مبدأ المسؤولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق
الاشراف على العمل السياسى المقبل .

وبما أن الوزارة ترى أن تستعين فى القيام بهذه المهمة الخطيرة بأراء هيئة يكون
أعضاؤها من ذوى الخبرة والصفة النيابية .

لذلك : أتشرف بأن أرفع هذه المذكرة الى مجلس الوزراء راجياً الموافقة على
تأليف لجنة تتولى وضع مشروع دستور وقانون انتخاب ويكون أعضاؤها حضرات
أصحاب الدولة والمعالى والسعادة والمزة الآتية أسمائهم :

(١) الواقع المعربة المدرقم ٣٥ فى ٦ أبريل سنة ١٩٢٣

١٧ - عبد اللطيف المكيانى بك .	١ - حسين رشدى باشا (رئيس) .
١٨ - محمد على بك .	٢ - أحمد حشمت باشا .
١٩ - زكريا تامق بك .	٣ - يوسف مابا باشا .
٢٠ - ابراهيم الحلماوى بك .	٤ - أحمد طلعت باشا .
٢١ - عبد العزيز فهمى بك .	٥ - محمد توفيق رفعت باشا .
٢٢ - محمود أبو النصر بك .	٦ - عبد الفتاح يحيى باشا .
٢٣ - الشيخ محمد خيرت راضى بك .	٧ - سماعة السيد عبد الحميد البكرى .
٢٤ - حسن عبد الرازق باشا .	٨ - فضيلة الشيخ محمد نجيت .
٢٥ - عبد القادر الجمال باشا .	٩ - نياقة الانباريونس .
٢٦ - صالح الملووم باشا .	١٠ - قلبنى فهمى باشا .
٢٧ - الياس عوض بك .	١١ - اسماعيل أباطه باشا .
٢٨ - على ماهر بك .	١٢ - محمود أبو حسين باشا .
٢٩ - توفيق دوس بك .	١٣ - منصور يوسف باشا .
٣٠ - عبد الحميد مصطفى بك .	١٤ - يوسف أصبلان قطاوى باشا .
٣١ - حافظ حسن باشا .	١٥ - ابراهيم أبو رحاب باشا .
٣٢ - عبد الحميد بدوى بك .	١٦ - على المتزلاوى بك .

القاهرة في ٥ شبان سنة ١٣٤٠ (٣ أبريل سنة ١٩٢٢)

رئيس مجلس الوزراء

ثروت

جستارهای تازه در تاریخ



① سید محمد باقر ② احمد علی خان ③ احمد علی خان ④ سید محمد باقر ⑤ سید محمد باقر ⑥ سید محمد باقر ⑦ سید محمد باقر ⑧ سید محمد باقر ⑨ سید محمد باقر ⑩ سید محمد باقر ⑪ سید محمد باقر ⑫ سید محمد باقر ⑬ سید محمد باقر ⑭ سید محمد باقر ⑮ سید محمد باقر ⑯ سید محمد باقر ⑰ سید محمد باقر ⑱ سید محمد باقر ⑲ سید محمد باقر ⑳ سید محمد باقر ㉑ سید محمد باقر ㉒ سید محمد باقر ㉓ سید محمد باقر ㉔ سید محمد باقر ㉕ سید محمد باقر ㉖ سید محمد باقر ㉗ سید محمد باقر ㉘ سید محمد باقر ㉙ سید محمد باقر ㉚ سید محمد باقر ㉛ سید محمد باقر ㉜ سید محمد باقر ㉝ سید محمد باقر ㉞ سید محمد باقر ㉟ سید محمد باقر ㊱ سید محمد باقر ㊲ سید محمد باقر ㊳ سید محمد باقر ㊴ سید محمد باقر ㊵ سید محمد باقر ㊶ سید محمد باقر ㊷ سید محمد باقر ㊸ سید محمد باقر ㊹ سید محمد باقر ㊺ سید محمد باقر ㊻ سید محمد باقر ㊼ سید محمد باقر ㊽ سید محمد باقر ㊾ سید محمد باقر ㊿ سید محمد باقر

بلاغ رسمي من رئاسة مجلس الوزراء

في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ عن تقديم مشروع الدستور للحكومة

في نحو الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت وفد إلى دار الحكومة ببولكلي حضرات أعضاء لجنة الدستور، تلتفهم حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء، وقدم إلى دولته حضرة صاحب المعالي أحمد حشمت باشا نائب رئيس اللجنة، مشروع الدستور موقفاً عليه من دولة رئيسها وعضالي نائب الرئيس وحضرات أعضائها وتقريرا عن هذا المشروع .

وقد خطب حضرة صاحب المعالي أحمد حشمت باشا فشكر الحكومة جليل رايها في حضرات أعضاء اللجنة وأبان عن المجهود العظيم الذي بذلوه في تحقيق رغبة حكومة جلالة الملك من وضع دستور قائم على أحدث المبادئ وواف بمحاجة الأمة وكافل بتحقيق سعادتها، وذلك رغم ما أقيم في سيلهم من المصاعب وما أحبط بعملهم من التشويش . وقوه بفضل دولة رشدي باشا رئيس اللجنة وبآثاره الحليّة في الدستور الذي اشترك في وضعه من أقوله إلى آخره، وبما بذله من الجهد الكبير الذي لم تكن محنته لتحتمله لولا قوة إيمانه الوطني .

ثم خطب حضرة صاحب العزة إبراهيم الهلباوي بك مشيراً إلى ما قصد إليه أعضاء لجنة الدستور من توقيعهم جميعاً على المشروع وحضورهم كذلك لتقديمه من التبدل على حرصهم على المشروع ورجائهم من الحكومة أن تأخذ به وتحقق بذلك آماني البلاد .

كذلك خطب حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد نجيب وحضرة صاحب العزة عبد العزيز بك فهمي بما يناسب المقام .

فاجابهم حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بما يأتي ملخصه :

خطاب ثروت باشا

يا حضرة الرئيس، ويا حضرات الأعضاء :

أهتّم اليكم بمظيم الشكر على تفضلكم بالجيء إلينا لتقديم مشروع الدستور ولو أنني علمت من قبل برغبتكم في الحضور لما جشمتكم هذه المشقة وللهبت بنفسي اليكم لأتشرف باستلامه من رجال الدستور .
نعم إنكم رجال الدستور ، واليكم يرجع الفضل في وضع أساس حياتنا البرلمانية المستقلة .

لقد دفعتم بهذا المشروع الذي وضعتوه تلك المزاغ الباطلة التي وجهت إلى الحكومة واليكم حين عهدت اليكم بهذه المهمة السامية . فقد زعموا أن الحكومة اختارت طائفة من الرجعيين لكي تضع دستوراً عمسوخاً مشوهاً توحى به إليهم لا يفي بحاجة الأمة ولا يحقق لها أملاً .

جاء عملكم هذا أقوى هادم لتلك المفتريات ، فانكم لم تألوا جهداً في الأخذ بأحدث النظم الدستورية لوضع القواعد الأساسية لمشروعكم . وهو لعمري جدير بأن يرضى حتى المتطرفين لو أنصفوكم .

وضعتم أيها السادة هذا المشروع الذي تشرفنا اليوم باستلامه ، وهادىكم في وضعه وحى ضمائركم ورائدكم مصلحة البلاد . ولقد كنت أقرب عن كذب ما تبذلونه من الجهد وإن لم يكن لي صلة بعملكم أو أثر فيه ، وكنت أعتبط بما تبذرونه من الفيرة والحرص على مصلحة الوطن .

وانني لوائق من أن مولانا حضرة صاحب الجلالة الملك بما أضطوت عليه نفسه الشريفة وما جيل عليه من حب الخير لبلاده والرغبة في إسعادها ، سيتقبل عملكم بالارتياح ويشمله بمتانيه العالية ويحقق للأمة آمالها في أن يكون لها دستور يوفر لها الخير والسعادة .

الاسكندرية في أول ربيع الأول سنة ١٣٤١ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

تقرير مرفوع من لجنة الدستور في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ الى الحكومة المصرية عن الدستور المصرى

تمهيد

ندبت اللجنة لمعاونة الحكومة في اعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث يقتر فيه مبدأ المسؤولية الوزارية ، ليكون بذلك الهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبل .

وضى عن البيان أن النظام الدستورى نظام مستحدث لا يتجاوز عهده في أظب البلاد قرنا ونصفا أطلتته على الناس سلطة الأمة منذ بدأت تستشر الأمم والجماعات معنى الوجود وتنشئ طعم الحكم ، وأنه على العموم في تطوّر مستمر يتبع حركة الحياة العامة وتحول الحاجات والنظم الاجتماعية ، ولا تزال تجد فيه أحكام ومستحدث له صور . وله في كل أمة حياة خاصة متصلة بتاريخها وتقاليدها وعاداتها ومزاج أهلها . غير أنه له مع ذلك صورة عامة ترتكز على الطبيعة الانسانية ، وعلى صورة المدنية الحالية في اتجاهاتها الأساسية ، وعلى التجارب التي مرت بها الانسانية في طرائق حكمها المختلفة . وهو من هذه الناحية ، ومهما يكن من العيوب التي يرى بها ، غير نظام أنرج للناس وأصلحه لاسما دهم والقيام على مصالحهم وتأدية مراقبهم ، لذلك جاز فيه التفاض والتقليد ، بعد أن يمرر من الملاحظات الخاصة بالبلاد التي يؤخذ عنها ويكمل بالملاحظات الخاصة بالبلاد التي يؤخذ لها .

وقد خلقت الحياة الدستورية في مختلف البلاد نظام الأحزاب السياسية وأنشأت فيها جوا من الفكر خاصا وبعثت في كل منها رأيا عاما واضح الميول . وتلازمت هذه الصور المختلفة هي والدستور يقوى بها ويتطور في ظلها حتى ما يظن به غنى عنها أو إمكان الانفصال منها ، وهي مع ذلك لم تصد أن تكون من أسباب الكمال فيه

ودواعي القوة له، وقد نشأ بدونها . وكذلك يجوز أن ينشأ وهو بعد كفيل بأن يحدث لنفسه كل ما قد يحتاج له إذا كان من ورائه أمة حريصة عليه .

وإنه وإن لم تكن تقاليدنا في هذا الباب مما يحكى التقاليد الأوروبية وكانت حياتنا العامة لا تقاس في كثير من وجوهها بما بلغت الحياة العامة في أوروبا، إلا أنه من الممكن أن ترصد الحياة الدستورية في أوروبا في تطورها الطويل وتجدها المستمرة لضبط فيها النقط التي تصلح أساساً تبني عليه . وهذا ما فعلته اللجنة، فإنها استعرضت الدساتير قديماً وحديثاً وهي تقع على مدى أكثر من قرن ونصف كما سبق القول — إذا استثنينا منها الدستور الإنجليزي — واتخذت موقفاً تحرت فيه بقدر المستطاع أن تحكم التوازن بين السلطات المختلفة وأن تثبت التقاليد الدستورية التي دل العمل على صلاحها وأن تجعل لتقاليدنا وعاداتنا وحالة الحياة العامة عندنا الحظ الوفور من تكيف القواعد المأخوذة عن الدساتير الأجنبية . وهي تعتقد أنها هيأت للحياة السياسية في البلاد ثوباً لا هو بالواسع الفضفاض فتضطرب فيه ولا هو بالضيق فتضجر منه . وطريق التنقيح بعد ذلك حاضر يؤاقي الأمة كلما أحست الحاجة إلى تغيير الدستور من تطوراتها .

وقد رأت اللجنة لضبط عملها وإجرائه على خير الطرق وأبسلها عن الارتباك أن تؤلف بادئ الأمر لجنة فرعية لوضع المبادئ العامة لاي معنى فيها بصيغة أو تحرير وإنما يعني بمحد الحدد الكبرى لهذا المجهود السياسي الخطير . فلما فرغت من ذلك قدمت ما انتهى إليه رأياً مع تقرير عنه إلى اللجنة العامة للنظر فيه . وقد أرادت أن تعرض عملها للنقد العام فنشرت تلك المبادئ والتقرير . واجتمعت اللجنة العامة فحسمت ذلك العمل ودفعت به إلى لجنة لتحريره ، ثم راجعته محرراً بقدر ما تنبأ لها من العناية . والمشروع مقدم مع هذا التقرير .

وإذا كان إصدار ذلك المشروع اقتضى زهاء ستة أشهر مع توفر أعضاء اللجنة على الاشتغال فيه عامة الأسبوع إلا مدة شهر ونصف قررت اللجنة تعطيل العمل فيها

للاستراحة، فذلك لأن اللجنة رأت أن تكون المناقشة في أحكامه على أوسع ما يكون حتى لقد كانت المسألة الواحدة يؤخذ فيها الرأي مرة وثانية وثالثة . وليس الزمن الذي قضته اللجنة ليقاس بما يقضى عادة في تحضير الدساتير، فقد تقضى فيه السنة والستان . ثم إن اللجنة مع ذلك لم تقتصر على إعداد مشروع الدستور بل أعدت مشروع قانون انتخاب بعد أن ضمنت الدستور نفسه قواعد الكلية .

وهذا التقرير الذي ترفعه اللجنة اليوم لم يقصد به أن يكون شرحاً لأحكام الدستور وإنما أريد به أن يلم للمأما بكليات الدستور وروحه والمترع الذي صدرت عنه اللجنة فيما شرعت من تلك الأحكام .

ولست اللجنة في حاجة الى الاشارة الى أن المسؤولية الوزارية التي طلب اليها أن تبني الدستور على أساسها روعيت كل المراعاة فوفرت كل المظاهر اللازمة لها ورتب لها كل ما يتناسب من الأحكام ويجعلها مناط الحكم وضابط الدستور .

مذكرة تفسيرية لمواد مشروع الدستور المصري

الباب الأول

في الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

مصر دولة سيدة حرة مستقلة ملكها لا يميز ولا يتزل عن شيء منه وحكومتها ملكية وراثية نيابية (مادة ١) .

تجمع هذه المادة معاني ثلاثة : (الأول) وصف الدولة من حيث مركزها الدولي . و (الثاني) تأكيد وحدتها وبقائها . و (الثالث) نظام الحكم فيها .

ولم يتناول هذه المعاني الثلاثة إلا الدستور الترويضى وهو مع ذلك قد أغفل النص على السيادة استغناء بذكر آثارها من حرية واستقلال وغيرها .

واجترأت بعض الدساتير بالإشارة إلى نظام الحكم وحده كالـ دستور البرتغال والدانمركى .

وإذا كانت جمهرة الدساتير لم تتعرض لذكر المعنى الأول، فلأن موضوع الدستور هو بيان علاقات السلطات العامة بعضها ببعض وعلاقتها بالأفراد. أما ذلك المعنى فيعبر على هذا الجوهر ويتصل بالقانون الدولى، إذ كان يقرر قيام الدولة وحدة بين الدول، لها ما لساؤها من الشخصية والحقوق. غير أنه لما كان الدستور المصرى معاصراً لكسب البلاد سيادتها واستقلالها وتقرير وجودها دولة قائمة بذاتها تملك أمرها ولا سيادة لأحد عليها، رأت اللجنة ألا يخلو من صريح النص على هذه الصفة الدولية الجديدة أخذنا بمثال الدستور الترويضى .

أما المعنى الثانى فيقع فى كثير من الدساتير . ولكنه لما كانت نتيجة لازمة للسيادة رأت اللجنة أن تسميه بالمعنى الأول وتصدر به هذا الدستور .

ثم رأت أن تجمع إلى المعنيين أساس نظام الحكم وأبعثته فى كلمات ثلاث ليس كل ما فى الدستور إلا تفصيلاً لها .

الباب الثاني

في حقوق المصريين واجباتهم

نفرد أكثر الدساتير بأيا لحقوق الأفراد واجباتهم لا على الطريقة التي جرى عليها دستور فرنسا في سنة ١٧٩١ من إعلان حقوق الإنسان — تلك الطريقة التي أريد بها إشعار الناس العزة والكرامة وتبصيرهم بحقوقهم بعد إذ أنكرتها وعفت عليها حكومات الاستبداد السابقة — بل قصدا إلى أن يكون وضعها قانونيا له حكم الدستور وعلوه على القوانين العادية ، وقد أصبح ذلك سنة متبعة . وعلى أى حال فموضوع هذا الباب أساس للدنية الحديثة تمكن حتى انقطع من دونه الجدل واضطراب الآراء وأصبح تقريره بين قواعد الدستور حتما لزاما على الشارحين . وإذا كان الدستور الفرنسي الأخير لسنة ١٨٧٥ لم يأت بمثل ذلك الباب أو كان الدستور الإنجليزي خلوا منه ، فإن ذلك يرجع فيهما إلى أسباب عملية أو تاريخية لا يستلنا تفصيها وليس لها أثر عندنا .

وقد كان المصريون يتمتعون بهذه الحقوق تدعمها النظم السياسية التي كانت جارية في مصر . وتنظم معظمها القوانين المصرية . غير أن تلك الحقوق لم تكن مجموعة في باب ظاهر منشور بين الناس . لذلك رأت اللجنة أن تضع ذلك الباب درجا على مسنن الدساتير الأخرى وتحقيقا للنقض الذي يلتمس منه ويكون قيда للشارع المصري لا يتبعه فيما يستل من الأحكام .

وقد جمع هذا الباب نوعين من الحقوق : الأول المساواة . والثاني الحريات المختلفة . وقرن إلى ذلك بعض ما يرتبط بهما من الأحكام . أما المساواة (مادة ٣) فهي ملاك الحياة الاجتماعية الحديثة ، ومن الحق أن تكون أهم مطالب الدستور . والمقصود بها ألا يفرق القانون بين المصريين ، برغم اختلافهم في الميرة والكفاءات فلا يحرم أحدا ولا طائفة من الناس شيئا من الحقوق المدنية والسياسية . ولا يقلل أحدا من الواجبات والتكاليف العامة أو يضعه في أى الأمرين موضعا

خاصا . بل يعتبر الجميع في ذلك بمثابة سواء . وقد كانت المساواة في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية جارية في مصر من قبل اذ انقطعت فيها أسباب التفريق والتمييز من عهد بعيد .

وأما الحريات فقد فصلها هذا الباب وهي الحرية الشخصية، وحرمة المنزل، وحرمة الملك، وحرية الاعتقاد وحرية الرأي، وهي الحريات الأساسية .

ويرتبط بالحرية الشخصية التي هي حرية الغدو والرواح ما وضعت المادتان الخامسة والسادسة من مدم جواز القبض على انسان أو حبسه إلا وفق أحكام القانون، ومن وجوب تحديد الجرائم والعقوبات بالقانون وعدم المقاب إلا على الأعمال اللاحقة لصدور القانون . وحرية السر في المكتبات والمخطبات التلفزيونية والتليفونية نوع من حرية الملك .

وحرية اقامة الشعائر لحرية الاعتقاد، وقد روى فيها تهاليد البلاد وهي تقاليد حرة من قديم الزمان .

ويتصل بحرية الرأي حرية الأفراد في استعمال اللغات الخاصة التي هي أداة نقل الآراء والأفكار، كما يتصل بها حريات النشر والتعبية الأخرى وهي حريات التعليم والصحافة والاجتماع والجمعيات، وتختلف هذه الحريات الأربع عن سابقتها في أن أثرها ليس قاصرا على الفرد، فإن بعضها يرمى إلى تأثير الفرد في غيره كالتعليم والصحافة، والبعض الآخر يرمى إلى إحداث قوة جمعية قد لا تكون قليلة الأثر في الأعمال العامة كالاجتماع والجمعيات . لذلك كان جانب التنظيم في هذه الحريات أمرا مباحا لأنها ليست من الحريات الطبيعية للإنسان . ولما كانت تؤدي إلى الفوضى واضطراب الأمن والنظام وتفتت السلطة إذا هي قامت على وجهها المطلق، وكانت عندنا تكاد لا تستند إلى نظام ثابت، فقد قورها الدستور مع الإشارة إلى شأن القوانين المنظمة لها .

فالتعليم حر، وهو وإن كان كذلك الآن في مصر غير أنه يجب أن تتولى القوانين تنظيم شؤونته من حيث اشتراط الكفاءات الأخلاقية والمالية في القائمين به، ومن

حيث اشتراط مقتضيات النظام والصحة في أماكنه، وضر ذلك من وجوه الموافقة التي يتأكد معها الانتفاع به، كما يجب أن تكون القوانين لا الأوامر الإدارية— كما هي الحال الآن— هي التي تنظم التعليم العام، أي التعليم الذي تقوم به الحكومة في معاملها ومدارسها .

وقد يقع في النفس أنه إذا كان التعليم حراً وجب أن يكون التعلم حراً كذلك، بل قد تكون حرية التعلم فرطاً من الحرية الشخصية . غير أن المصلحة العامة وضرر بقاء الجهل والخير الذي يرجي في حسن أداء الأعمال العامة من تميم التعليم تقضي بالحد من الحرية الشخصية في هذا السبيل، ويجعل التعليم الأول إلزامياً، كما تقضي بتسهيل وسائله وجعله مجانيًا حتى لا يهبط نشر التعليم أحداً ولا يكون لأحد عذر في الانصراف عنه .

وأما الصحافة فليست من حيث ما يكتب فيها بأكثر من صورة من صور إبداء الرأي . وحرية إبداء الرأي مكفولة بالمادة (١٤) غير أنها صورة خاصة لدوريتها وانتشارها، وقد بلغت في أوروبا بحكم المدنية الحديثة ومسهولة النقل شأواً بعيداً . وهي في بلادنا أكبر خطراً وأبلغ أثراً نظراً لعدم انتشار التعليم وقيامها مقام المعلم والمهدي المرشد في الشؤون العامة .

وقد كان مما ينظم أمور الصحافة عندنا قانون المطبوعات، وفيه إثبات حق الإدارة في إنذار الجرائد وتعطيلها ووقفها، وإذا لم تكن من حيث ما يكتب فيها إلا صورة خاصة من إبداء الرأي كما تقدم، رأت اللجنة التسوية بينها وبين صورة الأخرى في الحكم، فلا يكون حسابها على ما يقع منها إلا بطريق القضاء وعلى حسب ما يضعه القانون من الحدود، ولذلك حظرت إنذارها أو وقفها أو إلغائها من أجل ما ينشر فيها، بالطرق الإدارية، كما حظرت الرقابة عليها وأن لم تكن الرقابة معروفة في قوانيننا المصرية من قبل . وأما حرية الصحافة من حيث إصدارها فقد تركت اللجنة الأمر في هذا للقانون، يقرر ما يرى فيه المصلحة العامة وهو المقصود بعبارة « الصحافة حرة في حدود القانون » (مادة ١٥) .

بقيت حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات . وقد أطلق الدستور الحق في الاجتماعات الخاصة وترك تنظيم الاجتماعات العامة للقانون . كذلك عهد إلى القانون بتنظيم الحق في تكوين الجمعيات بعد أن قرر قيامه . ولا تكاد تزيد الدساتير الأوروبية في هاتين الحزيتين أو في سابقتهما على ما فعله مشروع الدستور المصري ، بل قلما يوجد في الدساتير ما يجعل التعليم الأولي إلزاميا مجانيا .

يكل هذه الحقوق والحريات حق مخاطبة السلطات العامة . وقد جاء في الدستور حماية لتلك الحقوق ، إذ هو يمكن الأفراد والطوائف من لفت النظر إلى ما يقع عليها من الاعتداء كما يمكنها من الإفضاء برأيها في الشؤون العامة ، فهو نوع ما اشراك لالاهالي في توجيه أمور البلاد .

وهذا الحق قديم في التشريع المصري ، فقد قرره القانون النظامي سنة ١٩١٣ وقانون سنة ١٨٨٣ من قبله . غير أن مشروع الدستور رتبته على الصورة التي أخذت بها الدساتير .

وما يتصل بمعنى الحريات في هذا الباب حظر بعض العقوبات . وذلك أن العقوبات توضع بقدر ما تقتضيه الضرورة أو المصلحة ، فما تجاوزها يصبح قسوة لا مبرر لها وأنها كالجزية بغير مستوغ . وباسم الجزية ألغيت من القوانين الجنائية مطلقا عقوبتا الموت المبدئي والمصادرة العامة للأموال اللتان كانتا فاشيتين في القرن الثامن عشر . غير أن الموت المبدئي غف آثاره ولم يفكر أحد في العود إليه منذ ألقى ، لذلك لم يكن عمل لذكه . واكتفى بذكر المصادرة العامة للأموال ، لأن قانون العقوبات لا يزال يقرر المصادرة كعقوبة ، وإن كانت لا ترد إلا على أشياء خاصة كعمل الجريمة أو كالألات التي استعملت في ارتكابها . كذلك حظر مشروع الدستور عقوبة الإعدام .

على أن كثيرا من الأمم الأوروبية تقدر النفي كعقوبة في قوانينها ، ولا ترى غضاضة في إبعاد الوطني الذي يخل بحقوق وطنه أو مواطنيه . ولكن لما كانت

عقوبة التي قد ألغيت في قانوننا الحالي، وكانت مصر لا تملك مستعمرات تبعد المصريين إليها، رأت اللجنة أن تستبقى النظام الحاضر وتستبعد هذه العقوبة .
وظاهر مما تقدم أن هذا الباب يقرر الحقوق الشخصية تكريماً لفعلة الدساتير .
وتقررها على هذه الصورة قيد للشارع، على أنه قد أبيع له تنظيمها في حدود حريات الغير والمصلحة العامة دون أن ينقصها أو ينقص منها، وإلا كان ذلك خروجاً على قواعد الدستور .

وما يتصل بهذه الحقوق ما جرى البحث فيه في اللجنة في مسألتي حماية الأقليات والأجانب .

أما الأقليات فليس لمرقنا المصري بها عهد ، وليس بيننا طوائف أقلية مما تختلف عليه السنة الأورو بين ويمثل للذهن قيام البغضاء والشحناء بين أهل البلاد الواحد . على أن تقرير المساواة كفائدة تسلسل على الحقوق والواجبات كافة، وعلى القبول في الوظائف العامة ، وعلى حريات الرأي والاعتقاد وإقامة الشعائر واستعمال اللغات في جميع الشؤون — كل أولئك فيه أقصى ما يطلب من الحماية والتأمين .

وأما الأجانب فالدستور وإن كان خاصاً بالمصريين، إلا أنه مما لا ريب فيه أن لهم التمتع بالحريات الأساسية الواردة فيه طوعاً لقواعد القانون العام الحديث .
على أن المشروع قد قرر ما للأجانب من الحقوق فأوجب لها الرعاية والاحترام كما هو صريح المادة (١٤٣) .

الجنسية

عقد هذا الباب لحقوق المصريين وواجباتهم فكان حفاً أن يعرف من هو المصري الذي يتمتع بهذه الحقوق وتفرض عليه تلك الواجبات، وكذلك تفعل بعض الدساتير فنعرف الداخل في جنسية أهلها، ولكن الثالب أن يترك تعريف الجنسية وبيان أحكامها من كسب وفقد وتقرير إلى قانون خاص . وفي مصر في هذا الصدد

نظم مختلفة، فلا انتخاب جنسية، وللخدمة العسكرية أخرى، وللوظائف نالتة، وكل هذه الجنسيات تستند الى الجنسية العثمانية وان كان لها محتوى خاص . ومصر اليوم أحوج ما تكون الى قانون خاص يصرف جنسيتها المستقلة عما سواها . وينسق نظامها ويوحد أحكامها . غير أن قانون الجنسية قد عيس من بعض الوجوه نظام الامتيازات لبعض الطوائف المتوطنة في مصر، لذلك رأت اللجنة الاكتفاء بالاحالة الى القانون الذي يوضع في هذا الصدد تاركة للحكومة الرأى في البت في وضعه أو الاجترار بالأحكام القائمة مؤقتا .

الباب الثالث

في السلطات العامة

في هذا الباب بيان للسلطات العامة التي تقوم بأمر الحكم في البلاد وهي ثلاث :

السلطة التشريعية ويتولاها الملك بالاشتراك مع البرلمان (مادة ٢٤) .

السلطة التنفيذية ويتولاها الملك (مادة ٢٧) .

السلطة القضائية وتتولاها المحاكم (مادة ٢٨) .

وقد رأت اللجنة أن تنص صراحة على أن السلطات مصدرها الأمة (مادة ٢٣).

وأنه وإن كان هذا المعنى قد روعى في تصوير أحكام الدستور والتفريع عليها بحيث لا يمكن ردها الى غيره، إلا أن للنص الصريح، فضلا في هذا الصدد فهو يجعل على تلك الأحكام واضحة ومناط الحكم فيها مما لا يرد عليه الشك أو يقبل الجدل بحيث اذا جشئ له لم يوضع له حكم، سهل توجيه الرأى فيه وتقرر الحكم له على أساس حاضر جلى والسالة وجهة خاصة في بلادنا بلجنة الدستور فيها . على أن اللجنة غير مبتدعة فقد احتذت في التصريح بهذا النص مثال بلجيكا ورومانيا واليونان في دساتيرها تفضيلا لما على دساتير البلاد الأخرى التي أغفلت النص اعتمادا على أن هذا المعنى من البديهيات .

وظاهر مما تقدم ومن الأحكام التفصيلية الواردة في هذا الدستور أن اللجنة راعت فاعلة انفصال السلطات انفصالا يسمح بالتعاون بينها وبمراقبة بعضها بعضا. على أن انفصال السلطات كان معهودا من قبل في مصر ولكنه كان ظاهرا في السلطين القضائية والتنفيذية فقط .

ويقوم إلى جانب السلطات العامة سلطات مجالس المديرية والمجالس البلدية وهي سلطات محلية صرفة .

والمنهج الذى سارت عليه اللجنة فيما تقدم مع ملاءمته حال البلاد يوافق القواعد المتخذة في الدساتير الحديثة لنظام السلطات . وقد فصلت أحكام تلك السلطات على الوجه الآتى :

الفصل الأول — الملك والوزراء

الفرع الأول — الملك

مادة ٢٩ — الملك يلعب مصر والسودان . وهذا القالب يتفق مع الواقع من أن السودان جزء من المملكة المصرية .

مادة ٣٠ — عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على وتكون وراثية العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) . ولازم هذا النص أن يأخذ هذا الأمر حكم الدستور ويصبح جزءا منه . بل لقد جعل من التصوص الذى لا تنقضى ولا تمس .

مادة ٣١ — الملك هو رئيس الدولة الأمل وذاته مصبوة لا تمس . وهذا من التصوص الواردة فى جميع دساتير الممالك . وأثره رفع الملك عن تناول القوانين العادية من جهة وصونه عن أن يكون مسئولا عن شيء مما يحدث من الأعمال الحكومية من جهة أخرى .

مادة ٣٢ — الملك يصتق على القوانين ويصدرها .

مادة ٣٣ — إذا لم ير الملك التصديق على قانون رده الى البرلمان في مدى شهر مشفوعا بأسباب عدم التصديق لاعادة النظر فيه . فاذا لم يرد القانون في هذا الميعاد مد ذلك تصديقا من الملك عليه وصدر .

مادة ٣٤ — إذا رد القانون في الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين أصدره الملك . فان كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه . فاذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر الى إقرار ذلك القانون بالأغلبية العادية للأعضاء الحاضرين صدر .

هذه المواد الثلاث متعلقة بحق الملك في التصديق على القوانين وإصدارها . وقد استندى النظر في حق التصديق عناية خاصة وبمحا طويلا في اللجنة ، فكان الأمر دائرا بين أن يحتل الملك مسؤولية التصديق وقد لا يكون يريد بها وبين أن يرجع الى رأى الأمة بمجلس النواب ، في حين أن عملية الحل وإعادة الانتخاب عملية خطيرة في حياة البلاد وذات أثر مباشر في كل السلطات . وفي كلا الأمرين حرج . فذلك انتهى رأى اللجنة الى أنه اذا اتفقت أغلبية ثلثي الأعضاء على اصدار القانون في المرة الثانية ، كان ذلك قرينة قيمة على أن الأمة ترضى القانون وكان مغنيا عن الحل وهو في الوقت نفسه يرفع عن الملك — حين لا يكون يريد احتمال مسؤولية القانون — الحرج الذى سبق الكلام عنه . فاذا لم تتوفر تلك الأغلبية وجب أن لا ينفذ القانون لقوات دلائها .

على أنه اذا عرض القانون مرة ثالثة وأقره المجلسان كان في تكرار الموافقة ثلاث مرات — مع أن أعضاء المجلس لا يسوا ناصحهم أو مع أنهم أعضاء مجلس جديد — قرينة كالفقرينة السابقة وكان من هذا على أى حال غنى عن حل المجلس ورفع للحرج عن الملك .

وقد استمارت اللجنة بعض هذه الطريقة وهو اشتراط أغلبية الثلثين من قانون الولايات المتحدة ، غير أنها احتاجت لأن تعالج عندنا صورة ما اذا كانت تلك الأغلبية

الخاصة لم تتوفر - نقول عندنا لأنه قد يكون في انتخاب الرئيس في الولايات المتحدة لأجل معين، وفي إعادة انتخاب الهيئة النيابية كل سنتين علاج لتلك الصورة عندهم - وقد طالتنا اللجنة على الوجه الذي سبق بيانه .

وفي هذا العلاج كما تقدم فناد من تنافر السلطات، وتحقيق لزومة التقاليد البرلمانية ، والتماس الوسيلة الى التقليل من الانجاء الى الحلول الشديدة كحل مجلس النواب أو الافراط في إسقاط الوزارات . وهو مع عدم مساسه بهذين الحقيقتين يجعل الكلمة الأخيرة لمثل الأمة في القوانين التي تطبق عليها .

مادة ٣٦ - لملك حق حل مجلس النواب .

حق الملك في حل مجلس النواب هو أحد سبل الموازنة بين السلطين التشريعية والتنفيذية . وهو حق أقرته دساتير الأمم ذات النظام البرلماني كافة لأنه الحق الضابط لهذا النظام وفيه كل التأيد لسلطة الأمة . قد ينقطع لطول العهد أو لتغير الحوادث ما بين الأمة وبين النواب فتقوم الحاجة الى الرجوع الى رأي الأمة في أمر معين . كما قد تقع مشادة بين الهيئة النيابية والهيئة التنفيذية تمرق لاداء المصالح العامة وقد يقع خلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ في أمر هام ولا تفلح وسائل التوفيق بينهما . وقد تنقسم الأحزاب في المجلس الى فئات متعددة يتمدد معها قيام الأغلبية المتجانسة التابسة التي لا يستغنى عنها لانتظام العمل . فهذه وغيرها مما لا يسهل تحديده، أسباب تدعو الى حل المجلس والرجوع الى الأمة نفسها لاختار من النواب من ترى أنهم موضع ثقته وأنهم أهل لظهور رأيها الملائم لمصلحتها وبهم يتم انتظام الأعمال .

على أن ما في الحل من الشدة والخطورة مستدرك بحكم المادة (٨٢) التي توجب الاسراع التام في انتخاب المجلس الجديد وامتقاده اذ نص فيها على أن (الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتام الانتخاب) ، فوق ذلك فإن ما لملك من الحق في تأجيل انعقاد البرلمان

(مادة ٣٧) مفيد من بعض الوجوه في اتقاء حل المجلس اذ يقتضى للتواب في أثناء فترة التأجيل أن يرجعوا الى ناخبهم ويستلهموا رأيهم .
 مادة ٤٤ — الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .
 هذا النص أساسى وهو مرتبط على ارتفاع مسئولية الحكم عن الملك .
 وما دامت الوزارة هى التى تباشر أمور الحكم فعلا وهى وحدها المسئولة عنها وجب أن تكون مستقلة فى عملها .
 على أن ذلك لا يمنع الملك من حضور جلسات مجلس الوزراء فقد يبدى من جليل النصيح والإرشاد ما يفيد الوزارة فائدة كبرى .
 مادة ٤٥ — الملك يمين وزراءه ويقبلهم .
 وهذا أمر قضى به إسناد السلطة التنفيذية للوك وتولية إياها بواسطة وزرائه .
 والعرف الجارى أن الملك يختار رئيس الوزراء وهو يرض أسماء الوزراء الذين يعاونونه فى عمله على الملك ليقترها ويصدر أمره بالعين . وبهذا يصبح أمر الوزير معقودا بقيام الوزارة لارتباط الوزراء جميعا ومسئوليتهم متضامنين . فإذا عرض ما يدعو الى إقالة أحدهم وجب بمقتضى التضامن أن يكون ذلك بواسطة رئيس الوزراء .
 أما باقى أحكام هذا الباب فظاهرة لا تحتاج الى تعليل ولا الى تفصيل .

الفرع الثانى — الوزراء

نص المشروع على أن لا يل الوزارة إلا مصرى (مادة ٤٤) .
 وهذا يخرج على حكم المادة (٣) القاضى بأن لا يعهد بالوظائف العامة لغير المصريين . وفى التنصيص إشارة الى أن الاستثناء الممكن وروده على ذلك الحكم عند الضرورة لا يجوز أن يتناول الوزراء لأهمية مناصبهم .
 وقد حيل بين أفراد البيت المسالك وبين الوزارة (مادة ٥٥) لأن تولى الحكم يقتضى تحمل مسئولية لا تتفق مع مركزهم وصلتهم بالعرض .

ولما كانت الوزارة هي الهيئة التي يتولى الملك سلطته الدستورية بواسطتها كان طبيعياً أن يكون مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة جميعاً (مادة ٥٣) وأن تكون الصلة بين الملك والوزراء رأساً وبالذات (مادة ٥٦)، فذلك أدعى لانجاز الأعمال على أكمل حال .

ولما كان الحكم يقتضى مسؤولية وكان الملك غير مسئول لأنه لا يتولاه بالذات وجب أن يكون الوزراء الذين يتولونه بالفعل مسئولين عن السياسة العامة للدولة وهم متضامنون في المسئولية لأنهم جميعاً شركاء في توجيه هذه السياسة . كما أن كلا منهم مسئول عن حسن سير الأعمال في وزارته (مادة ٥٨) .

وإذا كانت مسؤولية الوزارة لدى الهيئة النيابية هي حجر الزاوية في نظام الحكم البرلماني وكانت مصر حديثة العهد بهذا النظام رأت اللجنة أنه لا تكفى بما اكتفت به بعض الدساتير من مجرد النص على تلك المسئولية وترك آثارها تحددها التقاليد البرلمانية .

وأول قاعدة قررها المشروع في هذا الباب أخذاً بالمعرف البرلماني في تلك المختلفة أن الوزارة مسئولة لدى مجلس النواب دون مجلس الشيوخ وذلك لأن مجلس النواب هو الذي يحل إذا أريد الوقوف على رأى الأمة في مسألة من المسائل . ويترب على مسؤولية الوزارة لدى مجلس النواب وجوب أن تكون حاضرة لثقلته لتستطيع أداء مهمتها والبقاء في مراكزها ووجوب تقديم استقالتها إذا هي فقدت تلك الثقة (مادة ٩٢) .

وقد رأت اللجنة انتهاء للباغئات أن المناقشة في استجواب لا تجري إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، وذلك لأن تلك المناقشة قد تحتم في بعض الأحوال بالاقتراع على الثقة بالوزارة . حل أن اللجنة استغنت من ذلك حالة الاستعجال والحالة التي يوافق فيها الوزير على الاستجواب قبل الميعاد . ومثل هذا الاحتياط مأخوذ به في أكثر الأمم البرلمانية .

كذلك يترتب على مسئولية الوزارة دون الملك أن (توقعات الملك في شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون) وأن (أوامر الملك شفوية كانت أو كتابية لا تخلى الوزراء وغيرهم من عمال الدولة بحال) (مادة ٥٧ - ٥٩) .

وقد قررت الدساتير البرلمانية هاتين القاعدتين .

على أن المسئولية الوزارية قد تتعدى المسئولية السياسية البسيطة حين تبلغ تصرفات الوزراء عن إهمال أو قصد حدّ الجنائية على البلاد، ولما كان أمر اتهام الوزراء ومحاكمتهم على ما يقع منهم من ذلك ذا صبغة سياسية فقد وجب أن لا يخضع للقضاء العادى، وأن تشكل هيئة خاصة لمحاكمتهم .

وقد لوحظ في تشكيل تلك الهيئة أن لا تكون كلها من رجال السياسة كأعضاء المجالس انتهاء لطلبه التزامات الحزبية وتوفيراً للكفاءة الخاصة بصناعة القضاء . ولا أن تكون كلها مؤلفة من قضاة لحاجة التقدير في المسائل السياسية الى مزاولة خاصة لا تتصل عادة بأعمال القضاء .

وقد نص في المشروع على أن أعضاء المجلس المخصوص من القضاء يؤخذون من بين أعضاء المحكمة الأهلية العليا . وذلك لتصدق هذه العبارة على أعضاء محكمة النقض والابرار اذا وجدت في المستقبل، وهى الآن مصروفة بالطبع الى محكمة الاستئناف الأهلية . والمطلوب على أى حال أن الذين يشتركون في القضاء في أمر من يتم من الوزراء يكونون بقدر الامكان قضاة أعلى محكمة في البلاد .

وقد خص مجلس النواب وحده بحق الاتهام . وهذا تفريع على اختصاصه بمسئولية الوزراء لديه . واشترط في ذلك الاتهام أغلبية خاصة لخطورة الأمر وعظم نتائجه . كما اشترطت لهذه العلة نفسها أغلبية خاصة في الحكم على الوزراء .

واذ لم يكن قانون العقوبات قد أحاط بكل الأحوال التي يجب أن يؤاخذ فيها الوزراء جنائياً، فقد أشير في المشروع الى اصدار قانون خاص يلم بتلك الأحوال (مواد ٦٣ - ٦٦) .

الفصل الثاني - البرلمان

يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب . وتكون الهيئة النيابية من مجلسين هو التكوين الذي سارت عليه الدساتير القديمة والحديثة إلا القليل جدا منها . ذلك أن التجربة دلت على أن نظام المجلس الواحد له مضار كثيرة في العمل ، فإن السلطة التشريعية بطبيعة نيابة القائمين بها عن الأمة ميالة إلى الاعتداء على السلطات الأخرى . فإذا كانت محصورة في مجلس واحد استبدت بتلك السلطات استبدادا سيئ الأثر . أما تداولها في مجلسين فيكفل زوال هذا المحذور وعدم اضطراب العلاقات بين هيئات الحكومة .

هذا إلى أن في ازدواج المجلسين وسيلة للغايرة بينهما في طريقة التكوين تسمح بأن يمثل في أحدهما ما لا يتيسر تمثيله في الآخر من الكفاءات والمصالح الخاصة ، وفي ذلك تقوم للاتجاهات العامة .

ومهما يكن في تداول القوانين التي يختلف المجلسان عليها من إضاعة بعض الوقت فإن خلافهما في الرأي دليل على عدم القطع بصلاح هذه القوانين . والقوانين غير المقطوع بصلاحها كثيرا ما تضر إذ قد تكون رجعية فتتفكك التقدم ، وقد تكون ذاهبة إلى الطرفة فتحدث رجة اجتماعية ضارة بالحياة العامة . فالوقت الذي يضيع في تمحيصها ورتدها لمقتضيات التطور وحلود الحكمة لا يعتبر ذاهبا هباء .

الفرع الأول - مجلس الشيوخ

مجلس اللوردات (المقابل لمجلس الشيوخ) بدأ في إنجلترا أقدم الممالك عهدا بالنظم الدستورية ، نظاما تاريخيا لاوضعا معلولا لعله . وكان ذلك أثر من نظام حكم الاشراف فأعضاؤه جميعا قانونيون ، فلما وضعت الدساتير في البلاد الملكية واستعير نظام ازدواج الهيئة التشريعية لليلة التي سبق ذكرها ، لم يكن سبيل لبناء تكوين مجلس الشيوخ فيها على مثل ما بنى عليه في إنجلترا تماما وإن لم تكن خالية من آثار حكم الاشراف . لذلك جعلت تلك الدساتير إلى جانب الأعضاء القانونيين أعضاء معينين

وذلك حكم الدستور الياباني والامباني وكان مأخوذاً به في دستورى النمسا والمجر . على أن نظام التعيين اعتبر وحده أساس تكوين مجلس الشيوخ في الدستور الايطالى . ولم يكن بد في بعض هذه الدساتير من الأخذ بنظام الانتخاب اجابة لدواعى التطور . لذلك كان الدستور الاسباني والبرتغالى والبلجيكى مزيجاً من أعضاء قانونيين وآخرين معينين وغيرهم منتخبين . على أن التطور نحو الأخذ بمبدأ الانتخاب ظهر كاملاً من زمن طويل في بعض الدساتير كبلجيكا وهولندا ورومانيا والسويد والنرويج ، اذ جميع أعضاء مجلس الشيوخ منتخبون . أما الدساتير الحديثة كافة فلا تفضل بالانتخاب طريقة أخرى . والدساتير التي تجعل مجلس الشيوخ منتخباً كله تترأى أن تكون شروط عضويته وطريقة انتخابه مخالفة لشروط عضوية مجلس النواب وطريقة انتخابه بحيث لا يكون كل من المجلسين صورة للآخر بل يكون مكمل له .

وقد رأت اللجنة الجمع في تأليف مجلس الشيوخ بين التعيين والانتخاب ، على أن يكون الأعضاء جميعاً من سن خاصة وطوائف معينة (مواد ٧١ الى ٧٣) . وإنما حداً باللجنة الى اقرار التعيين لمجلس الشيوخ أن ذلك يتلاءم مع ما تقتضيه حال البلاد من ضرورة اكمال ما قد يبقى بعد الانتخاب من نقص في تمثيل الكفاءات الفنية وغيرها مما لا يضمنه الانتخاب تماماً .

على أن تعيين الأعضاء نظام غير جديد في التشريع المصرى فقد كان متبعاً في الجمعية التشريعية وفي مجلس شورى القوانين ، وهو لذاته ليس بدعة اذ هو معمول به في كثير من الممالك الدستورية .

وقد راعت اللجنة أن لا يبلغ التعيين حداً تضيق معه فائدة مبدأ الانتخاب فبينما عدد الثلاثين المعيين ثابت لا يتغير اذ عدد المنتخبين يكون دائماً ثلث عدد النواب ويزيد تبعاً لزيادة السكان . بهذه المثابة يبقى الجزء المنتخب في مجلس الشيوخ ظاهراً متفاوتاً ويجعل للمجلس مكانة الهيئات المنتخبة .

واذ كان مجلس الشيوخ جامعا لأعضاء معينين وآخرين منتخبين فقد تقرر أن يرشح المجلس ثلاثة من أعضائه لرياسته ترض أمثالهم على الملك ليعين أحدهم .



احمد زیور باشا
نیر مجسٹریٹ

الفرع الثاني — مجلس النواب

جرت الدساتير كلها على أن يكون أعضاء مجلس النواب جميعا منتخبين بالاقتراع العام . لكنها اختلفت في تعيين نسبة عدد الأعضاء لمجموع السكان . فالنسبة في إنجلترا وفرنسا، واحد لكل سبعين ألفا، وفي بلجيكا واحد لكل أربعين ألفا، وفي سويسرا واحد لكل عشرين ألفا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية واحد لنحو مائتين وثلاثين ألفا .

وقد عتبت اللجنة باتخاذ نسبة تكون على قدر يظهر معه ما في الأمة من النزات المختلفة ويمكن به ذوو الكفاءة من الوقوف الى جانب ذوى الجاه والمسال مع عدم التناهي في الكثرة تناهيا قد يعطل العمل ويوقى سيرة في وقت تحتاج البلاد فيه الى الحزم وتجنب دواعى الارتباك . عتبت بذلك فرأت أن تقرير نائب لكل ستين ألفا كاف لتحقيق التمثيل ومانع من الارتباك لأنه يخرج نيفا ومائى نائب . وهو تقدير على ملامته نظروفتنا الخاصة معتدل اذا قيس بسدد أعضاء مجالس النواب في الأمم الأخرى .

وتكتفى الدساتير الأوروبية بسن الخامسة والعشرين ليكون انتخاب الشخص جائزا . وذلك لأن طول ممارسة الأوروبيين لأمر السياسة وتواصل الأحزاب السياسية ذات البرامج المحدودة في نظامهم الاجتماعى من شأنهما أن يجعل الخامسة والعشرين كافية عندهم ، لكن هذه الاعتبارات غير حاصلة في مصر فيلزم أن يكون نوابها من سن أعلى وقد قدرت اللجنة الثلاثين سنًا لم فقررتها (مادة ٧٨) ولم تشأ أن تأخذ بسن الخامسة والثلاثين التي كانت مشترطة لعضوية الجمعية التشريعية لأنها تحرم العضوية طبقية كمية في مقدورها أن تؤذى للبلاد خدمات جليلة .

أما شرط التصاب المالى الذى كان يقضى به قانون الجمعية التشريعية لجواز العضوية ، فلم تر اللجنة محلا له لأن دافعى الضرائب والمؤاين ممثلون تمثيلا كافيا في مجلس الشيوخ وهم بطبيعة مركزهم وما لهم من التفوذ والجاه لا بد أن يمثلوا التمثيل الكافى في مجلس النواب . ثم أن الضرائب المفترزة في مصر هى الضرائب العقارية وقدرها

لا يتجاوز في الوقت الحاضر سدس إيرادات الميزانية المصرية . وليس يجوز حصر حق النيابة في دافى سدس الإيراد وعدم الاعتماد بمصالح من يشتركون معهم في دفع خمسة الأسداس الأخرى . أضف الى ذلك أن الاحتياط الذى ورد بالمادة (٣٦) من أن اقتراح الضرائب لا يكون لغير الحكومة قد تضاعفت معه ضرورة وضع مثل هذا الشرط .

على أن الضرائب ليست وحدها واجب الوطنى ، بل هناك تكاليف وطنية أخرى يقوم بها فى الغالب غير ذوى الأموال فيجب فتح الطريق أمامهم حتى اذا اتفقوا اتسنى لهم تدبير مصالحهم من طريق التشريع .
على أن اللجنة بحثت فيما اذا كان من الممكن وضع أساس مائى آخر بجانب الضريبة كقيمة ايراد الشخص أو مبلغ الايجار الذى يدفعه الساكن أو غير ذلك من الأساسات تسوية بين دافى الضرائب العقارية وغيرهم فوجدت فى هذا السبيل صعوبات أكيدة رأت معها ومع الأسباب المتقدمة العلول نهائيا عن اشتراط النصاب المائى .

الفرع الثالث — أحكام عامة للمجلسين

نص المشروع فى هذا الفرع على أحوال عدم الجمع بين الوظيفة البرلمانية وغيرها وعلى انعقاد البرلمان وكيفية سيره فى العمل وعلى ما للأعضاء من الحقوق وعليهم من الواجبات .

وقد نص على أحوال عدم الجمع فى المادتين (٨٥ و ٨٦) فتقرر عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، كما تقرر عدم جواز الجمع بين عضوية هذين المجلسين وبين عضوية مجلس المديرية ولا بينها وبين العمودية أو أى منصب أو وظيفة حكومية علما المناصب السياسية .

أما عدم جواز الجمع بين عضوية المجلسين فبدى لآن كلا منهما يكمل الآخر ويراجع عمله فاذا مع للشخص الواحد أن يكون عضوا فى كليهما فانت تلك الميزة فيما يتعلق به .

وعضوية مجلس المديرية تتناقى مع عضوية البرلمان لما يستلزمه القيام بمهام أحدهما من إعمال الواجب في الأخرى كما أن في حكم المادة (١٢٠) من إشراف البرلمان على أعمال مجالس المديريات والتصديق على قراراتها في بعض الأحوال صورة تتحقق معها العلة التي تقدم ذكرها في عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب . وقد كان هذا المنع قائما في قانون الجمعية التشريعية .

وحكمة منع الجمع بين عضوية البرلمان والمناصب والوظائف الحكومية تحقيق مبدأ فصل السلطات . فان وجود أفراد من الهيئة التنفيذية ضمن أعضاء الهيئة التشريعية يضعف ما لهذه من حق المراقبة على تلك ويناق ما تقتضيه الوظائف الحكومية من الواجبات .

واذ كانت العمدية وظيفية عمومية — وإن لم يكن لها مرتب — فقد جرى عليها الحكم المتقدم .

لكن هذا المنع لا يشمل المناصب السياسية كالوزارة ووكالة الوزارة البرلمانية مثلا فان اجتماع عضوية المجلس رأى المنصبين من مقتضيات النظام البرلماني . والوزير لا يجري عليه حكم الموظفين العاديين بل هو يملك في عمله بسبب مسؤوليته تمام الحرية ولا يتقلد منصبه إلا بقدر قيام الثقة به .

ويلحق المثلون السياسيون عادة في هذا الباب بحكم الوزراء .

ويكون انعقاد البرلمان في دوره العادي كل سنة نحو ستة أشهر ونصف تجدد من يوم معين وينقطع باقى السنة (مادة ٨٩) .

وقد قرر المشروع ذلك أسوة ببعض الدساتير وبما كان مقررا في نظام الجمعية التشريعية . وفي عدم الأخذ بطريقة الانعقاد الدائم تحقيق لنوعى النظام في العمل وتجنب تعطيل الأعمال الحكومية . وظاهر أنه لا حاجة الى أية دعوة لابتداء عقد الجلسات .

أما طريقة سير المجالس في أعمالها وما يرتبط بها من حق المجلس في السؤال والاستجواب وإجراء التحقيق فذلك ظاهر من المواد بما لا حاجة معه الى ايضاح، وهو لا يختلف في جوهره عما هو متبع في الدساتير كافة .

وقد أحيط العضو منذ اختباره بطريق الانتخاب أو التعيين وفي أثناء قيامه بعمله بكل ما توفر الدساتير عادة لأعضاء الهيئات النيابية من الضمانات التي تكفل لهم حرية الرأي وتكف عنهم أسباب التأثير . واشترط لفصل العضو أغلبية خاصة كما كان يشترطها قانون الجمعية التشريعية .

الفصل الثالث — السلطة القضائية

تفصل بعض الدساتير الكلام عن السلطة القضائية باعتبارها فرعا من السلطة التنفيذية ، لكن المتبع على كل حال أن تنص الدساتير على القواعد الكلية في شأنها وهذا ما فعله المشروع ، غير أن حالة القضاء عندنا وتعدد هيئاته جعلت اللجنة تتحاط بالآ تأخذ من تلك القواعد إلا بقدر الضرورة وقد تركت التفاصيل يقررها القانون .

ومما تعرضت له اللجنة في صدد القواعد الكلية لهذه السلطة مسألة عدم قابلية القضاة للعزل أو النقل وهي حق للقضاة فيه ضمانة للقضاء وقد قرر مطلقا في دساتير مختلفة ، ولكنه في مصر لم يقرر بعد إلا بالنسبة لقضاة محكمة الاستئناف . أما غيرهم من القضاة فلم يلحظ بالنسبة لهم تطبيق ذلك المبدأ ، ويصعب لذلك اقراره دفعة واحدة . ثم إن تفاوت الجهات في مصر تفاوتاً يينا يجعل عدم قابلية النقل محفوفا بشئ من الصعوبات ويوجب له أحكاما خاصة ، لذلك ترك للقانون تفصيل حدود هذا المبدأ والكيفية التي يجري عليها العمل فيه .

الفصل الرابع - مجالس المديرات ومجالس البلدية

طريقة الحكم في الأقاليم درجات في الأنظمة الدستورية من حيث قوة التركيز في الحكومة العامة أو ضعفها . والتطور الإداري الحديث يرى إلى تقوية الإدارة المحلية في غير إضعاف السلطات العامة . وليست هذه التقوية في الحقيقة إلا تطبيقا خاصا للبادئ النيابية التي تقوم السلطات العامة على أساسها . وقد بلغت الإدارة المحلية عندنا درجة محدودة من النظام والثبات والأخذ بالأماليب النيابية . ولكن التطور فيها لم يبلغ بعد مداه ، فلا يزال ينقصها بعض القوة كما أنها لم تعمم في كل الجهات . لذلك رأيت اللجنة أولا أن تنبئ للنظم المحلية أصلا في الدستور ليضمن لها البقاء والنمو وهي في ذلك لم تخرج عما فعله كثير من الدساتير ، ثم رأيت بعد ذلك أن ترسم الحدود العامة التي يقع فيها ما ترجوه لها من التطور فوضعت قاعدة الشخصية المعنوية (مادة ١١٩) . ولم تنسبها إلى المجالس وإنما جعلتها للجهات والأقسام الإدارية نفسها تأكيدا لثباتها ودوامها وعممتها فيها جميعا . على أنها جعلت استملاك الحقوق التي تنتزع عن تلك الشخصية معلقا على وجود مجالس لتلك الجهات والأقسام .

ومن الحدود التي رسمتها جعل قاعدة الانتخاب أساسا لتشكيل تلك المجالس ، حتى لا يكون التعيين غالبا فيها فيفقد صورته المعنوية وقوتها الحقيقية (مادة ١٢٠) . على أنها أجازته حتى لا يفوت المجالس الانتفاع بالكفاحات الفنية والإدارية . وقد بينت في هذا الباب اختصاصات المجالس وأريد بها أن تشمل كل الأعمال التي تهم أهالي الجهات في جهاتهم . وترك للقوانين تحديد مدى ذلك الاختصاص . وقد أصبح من الواجب تلقاء تلك الحقوق الواسعة أن يحتاط للحالة التي تخرج المجالس فيها عن الحدود المرسومة لها أو تباشر أعمالا ترى فيها منفعة خاصة ويكون منها إضرار بالمصلحة العامة . لذلك أثبتت اللجنة للسلطين التشريعية والتنفيذية منع ماتهم به المجالس من ذلك ولم يحصل وإبطال ما وقع منه فعلا .

الباب الرابع في المالية

تفرد الدساتير المالية بأيا خاصا لها من الأهمية . وذلك أن الضرائب على اختلاف أنواعها هي أساس إيراد الخزنة . والميزانية هي ضابط الحركة الحكومية وأساس تحقيق المصالح العامة . كذلك فإن ما يتعلق بمالية الدولة يمس حقوق جميع أهل البلاد وواجباتهم مباشرة وبالذات . وقد كان في مختلف الدول والمصور المحرك الأول لامتناع الشعوب أو لرفضها . لذلك خص هذا الموضوع بالذكر بأن اشترط ألا يكون إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون (مادة ١٢٢) ، وإن كان هذا لا يكون بطبيعته إلا بقانون .

ولما كان القانون يجوز أن تقترحه الحكومة أو أحد المجلسين ، وكانت التجارب قد دلت على أن تولى المجالس لاقتراح الضرائب أدى في بعض الأحوال إلى وقوع المذلة فيها ، ترك للحكومة وحدها اقتراح ذلك ، وهي بعد مسئولة عن إدارة الأموال العامة فلا يخفى منها الإفراط أو التضييق (مادة ٢٦) .

أما ما عدا الضرائب من الأموال كالرسوم التي تؤخذ في مقابل خدمات وغيرها فانه وإن كان لا يشترط في كل منها قانون على حدته ، إلا أنه قد أوجب ألا يقع بسببها تكليف إلا في حدود القانون (مادة ١٢١) .

كذلك مع أن المساواة من الحقوق العامة وأت اللجنة أن ينحصر بالذكر ما يتعلق بالاعفاء من الضرائب ، فأوجبت ألا يفرج هذا الاعفاء عن الأحوال المينة في القوانين (مادة ١٢٣) .

ومما اقتضته حماية أموال الدولة ورويتها العامة من وجوه التصرف المختلفة وحماية أموال الأفراد ومصالحهم المالية ، ما نصت عليه المادتان (١٢٤ و ١٢٥) . وأكثر ما فيها جرى ذكره في قوانين مصر النظامية السابقة أو كان العمل جاريا به

وليس فيها ما يحتاج الى اشارة خاصة غير مسألة القروض، فانها التزام خطير الاثر على الدولة، ويجب النظر في ضرورته وصلاحيته ثم في وجوه سدادها، اذ كثيرا ما يقتضى وفاة الديون فرض ضرائب جديدة . فكل ذلك اشتترطت موافقة البرلمان .

الميزانية :

يتصل بهذا الموضوع أمر الميزانية، وهي كما تقدم ضابط الحركة الحكومية وأساس تحقيق المصالح العامة في البلاد . فالتعليم والصحة والأمن والقضاء والجيش وكل ما في البلاد من مرافق مادية وغير مادية قوامه الميزانية - كذلك ليست الميزانية كغيرها من القوانين التي يصح اقرارها أو ابطالها والتي يمكن أن ترد من مجلس مجلس في أدوار انعقادها المختلفة . بل يجب أن يفصل في أمرها قبل حلول السنة التي وضعت لها حتى يكون الإجراء في التنفيذ كل سنة على مقتضى ميزانيتها . لذلك توضع لها في الدساتير أحكام خاصة بطريقة نظرها واقرارها .

فالميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصرفاتها يجب تقديمها الى البرلمان قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لفحصها واعتقادها . والسنة المالية بينها القانون (مادة ١٢٦) .

وحكمة ذلك أن درس الهيئتين للميزانية ومناقشتها إياها تباطأ والخلاف بينهما على بعضها أو كلها وفض هذا الخلاف على مقتضى القواعد والتقاليد الدستورية وتقريرها صيغة الميزانية النهائية وتصديق الملك عليها، كل ذلك يقتضى وقتا غير قليل .

وتكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولا (مادة ١٢٧) . وذلك وفقا للتقاليد البرلمانية . فاذا رأى رايه فيها أرسل بها مجلس الشيوخ لمناقشتها . وأولية مجلس النواب في نظر الميزانية لا تمنع مجلس الشيوخ من إعادة ما قد يسقطه مجلس النواب من أقلامها أو من إسقاط ما أثبتته . فاذا اختلفا على شيء

من أمر الميزانية ولم يمكن التوفيق بينهما جرى العمل فيها اختلف فيه على ما كان مقررا في ميزانية العام الماضي (مادة ١٣٠ ققرة أولى) وذلك تطبيقا للبدأ العام من أن ما لا يتفق عليه المجلسان يهمل ، والرجوع الى ما كان جاريا في الماضي ورجوع الى ما كان المجلسان متفقين على وجوده .

غير أن تغير نظام الحكم في البلاد وعدم وجود ميزانية أقرها برلمان من قبل وما ينتظر حصوله من التعديل في نظام البلاد الاقتصادي والمالي في السنين الأولى من فناء الدستور بسبب ما يرجى تقريره فيها من زيادة نشر التعليم وإكمال العناية بالصحة العامة وتنظيم سياسة مصر الخارجية وتلافي أوجه النقص التي تقتضي الحال تلانيها ، كل ذلك اقتضى النص على ما يتبع عند الخلاف بين المجلسين على شأن من شؤون الميزانية في المجلس السنين الأولى (ققرة ثانية من المادة ١٣٠) .

وبالغلة في الحرس على تسجيل صدور الميزانية وعدم اعتراض العطلة البرلمانية لما قرر ألا يفض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقريرها (مادة ١٢٨) .
على أنه إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ختام السنة المالية سواء لعدم انتهاء لحصنها في المجلسين أو لحصول خلاف بينهما فيها أو لأى سبب آخر، فيعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة لكي لا تنقطع مصالح البلاد ومواطنيها (مادة ١٣١) .

الباب الخامس

القوة المسلحة

ليس في هذا الباب تقرير لأحكام خاصة، وكل ما فيه أنه وكل للقوانين ترتيب شؤون يجب اشتراك البرلمان في تقريرها، اسواء من حيث إن هذا الترتيب هو تنظيم للتكاليف العامة أو من جهة أنه تقدير وتقرير لا يلزم لسلامة الدولة وحماية الأمن العام فيها .

الباب السادس أحكام عامة

الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية (مادة ١٣٨) .

تقابل الجملة الأولى من هذا النص ماورد في دساتير ايطاليا واسبانيا والاندلس وتركيا والسويد والنرويج ورومانيا واليونان وغيرها خاصة بدين الدولة . وقد وضع هذا النص اثباتا لضرورة من ضرورات النظام العام المسلم بها ، وموافقة لما صدر به الأمر الكريم الخاص بنظام توارث العرش من اشتراط الاسلام في الملك ، واقرارا لما هو واقع بالفعل من تعطيل دور الحكومة في الأعياد الاسلامية ، ومن قيام وزارة الأوقاف — وهي إحدى وزارات الدولة — على المساجد والمنشآت الخيرية الاسلامية ، وغير ذلك مما يقطع النص الدستوري كل مناقشة فيه . على أن هذا النص لا يخلق حالة جديدة ، بل كل العادات والقواعد المرعية في أمور الشعائر الدينية والتعليم الديني والمحاكم والأنظمة المالية وما يتصل بذلك يبقى كما هو و يتطور في الطريق الذي كان يتطور فيه من قبل . وفي الباب الثاني الذي قرر المساواة في الحقوق العامة بين أفراد المصريين دون تمييز بينهم بسبب الدين ، والذي قرر حرية استعمال اللغات ما يكفل ألا يقع بأحد أى حيف بسبب هذه القاعدة .

وباق أحكام هذا الباب ظاهر لا يحتاج لشيء من الايضاح . وإنما نخص بالبيان ما يتعلق بتنقيح الدستور :

جعلت أحكام المواد ١ و ٣ و ٢٣ و ٣٠ و ٤٤ و ٥٨ و ٦٢ و ١٤٣ وأحكام الباب الثاني الخاصة بالحريات العامة مما لا يرد عليه التنقيح ، فهي باقية أبدا (مادة ١٤٦) لأن تلك المواد والأحكام هي أساس الدستور وقوامه .

أما نظام التنقيح نفسه فقد اختلفت فيه الدساتير والغالب أنه يمر بدورين : أما الدور الأول فدور تمهيدى تعرض فيه فكرة التنقيح وموضوعه سواء أكانت من عند المجلسين أم اقتراحا من السلطة التنفيذية ، فإذا رأى المجلسان ضرورة له قررا ذلك . وليس هذا هو التنقيح نفسه . إنما الخطوة الأمر . وجب أن تطرح تلك الفكرة مرة أولى ، فإذا استقر عليها الرأي وبأغلبية خاصة جاز الانتقال الى الدور الثانى والبحث فى موضوع التنقيح وصيغته ، وإلا سقطت الفكرة وجنحت البلاد رأيا خطيرا لم يحس نوابها احساسا مكينا بضرورته . والدساتير تتخذ فى الدور الثانى أحد طريقين : فاما أن يكون تحقيق المطلوب على يد جمعية تنتخب خصيصا له وتكون جمعية واحدة لا ازدواج فيها ولا انقسام . وإما أن يمهّد بذلك للمجلسين نفسيهما مع اشتراط أغلبية خاصة وهذا هو الغالب . وقد يقع أن يشترط بعض دساتير هذا الصنف حل المجلسين اللذين قررا ضرورة التعديل وانتخاب مجلسين آخرين ، يكون أول أعمالها النظر فى وضع التنقيح الذى رأى المجلسان المنحلان ضرورته . وقد يعاب على هذه الطريقة الثانية أن تداول التنقيح بين المجلسين يجعله بطيئا جدا ، كما أن تقرير حل المجلسين اللذين يقرران ضرورة التنقيح لانتخاب مجلسين يبريانه فعلا ، كثيرا ما يصرف الأفكار عن النظر فى وجوه التنقيح ، لذلك رأت اللجنة من باب التيسير أن تأخذ بالطريقة التالية فى الدساتير من جعل المجلسين اللذين يقرران ضرورة التنقيح هما اللذان يبريانه فعلا ، وأن تتبع القاعدة التى وضعها الدستور الفرنسى ، وهى أن يجتمع المجلسان بعد صدور قراريهما بضرورة التنقيح فى مؤتمر ليقررا التنقيح نفسه .

الباب السابع أحكام وقية

عقد هذا الباب للنص على أحكام خاصة ببعض التواعد التي ورد ذكرها في الدستور . لحكم المادة (١٤٩) يقوم فيما يختص بحلالة الملك الحالي والبيت المالك في عهد جلالة مقام القانون الذي نص على إصداره في المادة (٥٢) . والمادة (١٥٠) تضع الطريقة العملية التي يتحقق بها تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ في كل خمس سنين مع استيفاء كل منهم مدة نيابته أى عشر سنين . أما المادة (١٥١) فهي فقرتان لكل منهما موضوع خاص . فالأولى تتعلق بـ مختلف الأحكام التي يجرى عليها العمل الآن في تنظيم الشؤون المصرية . والثانية تتعلق بالقوانين التي صدرت منذ وقت جلسات الجمعية التشريعية . وكلاهما يحتاج الى قليل من البيان .

١ - نظم الدستور السلطات المختلفة وعلى الخصوص السلطة التشريعية ، وحدد اختصاصها . فلن يشرع بعد صدوره حكم إلا وفق قواعده . ولكن البلاد فيها تشريع قائم تولت إصداره هيئات غير التي رتبها الدستور ، ونظرا لاختلاط السلطين التشريعية والتنفيذية ، كانت الأحكام العامة توضع طورا في صورة قانون وطورا في صورة مرسوم أو لائحة أو قرار أو غير ذلك من الصور التي هي أدخل في أعمال السلطة التنفيذية منها في أعمال السلطة التشريعية . ومهما يكن من اختلاف هذه الصور فإن الدستور الذي غير نظام التشريع وأوجب اشتراك الأمة فيه اشتراكا حقيقيا يجب أن يبين الحكم في هذا التشريع القديم .

وبسبب أن السلطة التشريعية التي أنشأها الدستور تملك التعرض بالمحور والائبات والتعديل لما تناوله ذلك التشريع القديم . ولكنه من الطبيعي أيضا أنه حتى تتمتع السلطة التشريعية لمثل ذلك يجب أن تبقى الأحكام القديمة على حالها فان في سقوطها مدماة للقوضى والاضطراب . لهذا وضعت الفقرة الأولى لتثبت

فأذا تلك الأحكام مؤقتا. وروى في صيغتها أنه اذا اكنى بالاشارة الى أن القوانين — وحدها — تظل نافذة، قصر هذا عن حكاية الحال . فان من الأحكام المنظمة للشؤون المصرية والتي هي بمثابة تشريع ما لم يوصف بأنه قانون كالمراسيم واللوائح والقرارات . ويضئى ان لم يشر إليها الى جانب القوانين أن يقال بسقوطها عند صدور الدستور . لذلك أضيف الى القوانين تلك الصور المختلفة التي كانت تشريع بها الأحكام العامة في مصر انقضاء لذلك المحذور، ولكن لما كان يمتنع من جهة أخرى أن يكون في الاشارة في الدستور الى تلك الصور ما يجعل لها قوة لم تكن لها بحسب النظام الذي وضعت في عهده وجب الاحتياط بالنص على ما يمنع هذا المحذور، حتى لا يصبح الباطل منها بحسب النظام القديم صحيحا في عهد النظام الجديد.

٢ — لما وقفت جلسات الجمعية التشريعية قرر الأمر العالي الذى صدر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ بوقفها ، أن القوانين التى كان يبنى أن تعرض عليها بمقتضى القانون النظامى يجب عرضها عليها فى مدى خمسة عشر يوما من يوم اجتماعها وإلا بطل العمل بها . وذلك اثباتا لحق تلك الجمعية فى الاشتراك فى نظر تلك القوانين وابداء رأيها فيها .

وسيترب حتما على صدور الدستور إلغاء الجمعية التشريعية . والأصل أن كل ما رتب من الأحكام على بقائها يسقط بذلك الإلغاء . إلا أن اللجنة رأت أنه وان كان المجلس يملك من نفسه النظر فى تلك القوانين ، وله فى ذلك سلطة لم تكن للجمعية التشريعية يبنى الاحتفاظ بالواجب الذى فرضه ذلك الأمر العالي على الحكومة من ابداء تلك القوانين لدى الهيئة النيابية الجديدة. وفى عن البيان أنه اذا حصل ذلك الايداع فى الميعاد ظلت القوانين المذكورة قائمة حتى يرى البرلمان فيها رأيه .

السكرتير العام رئيس اللجنة نائب الرئيس

أحمد أمين حسين رشدى أحمد حشمت

تم وضع هذا المشروع فى يوم الجمعة الموافق ٢٩ صفر سنة ١٣٤١ (٢٠ أكتوبر

سنة ١٩٢٢) .

توقيعات حضرات أعضاء اللجنة

الاسم	الوظيفة	التوقيع
حسين رشدى باشا ...	رئيس الوزراء سابقا ...	رئيس اللجنة
أحمد حشمت باشا ...	وزير سابق ...	بالتأييد
يوسف سابا باشا ...	»	عضو
أحمد طلعت باشا ...	»	»
توفيق رفعت باشا ...	»	»
السيد عبد الحميد البكرى ...	شيخ مشايخ الطرق الصوفية ...	»
الشيخ محمد نجيت ...	مفتى الديار المصرية سابقا ...	»
الأبناء إغانس ...	مطران كبرى الاسكندرية ...	» (لم يوقع)
قلنى فهمى باشا ...	رئيس مصلحة سابقا وعضو بالجمعية التشريعية	»
اسماعيل أباطه باشا ...	عضو بالجمعية التشريعية ...	» (لم يوقع)
منصور يوسف باشا ...	»	»
ابراهيم أبو رحاب باشا ...	»	»
يوسف أصلان قضاوى باشا ...	»	»
على المتزلاوى بك ...	»	»
عبد اللطيف الحكاوى بك ...	»	»
محمد على بك ...	»	»
زكريا تامق بك ...	»	»
ابراهيم الملباوى بك ...	نقيب المحامين الأهلين سابقا ...	»
عبد النزى فهمى بك ...	عضو بالجمعية التشريعية ونقيب المحامين سابقا	»
محمود أبو النصر بك ...	نقيب المحامين الأهلين سابقا ...	»
الشيخ محمد خيرت راضى ...	»	» (لم يوقع)

(تابع) توقعات حضرات أعضاء اللجنة

الاسم	الوظيفة	التوقيع
حسن عيد الزازق باشا...	محافظ الاسكندرية ...	عضو ...
عبد القادر الجمال باشا ...	مريخار العاصمة... ..	» (لم يوقع)
صالح الملوم باشا ...	عمدة قبيلة الفوائد ...	» ...
الياس عوض بك ...	محام ...	» ...
على ماهر بك ...	وكيل محكمة أسسوط الأهلية سابقا ...	» ...
توفيق دوس بك ...	محام وعضو مجلس مديرية أسسوط ...	» ...
عبد الحميد مصطفي بك...	وكيل وزارة المالية... ..	» (لم يوقع)
حافظ حسن باشا ...	محافظ العاصمة ...	» ...
عبد الحميد بك بدوي ...	مستشار ملكي والسكرتير العام لمجلس الوزراء	» ...

مشروع الدستور المصري

الباب الأول الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

مادة ١ — مصدر دولة سيادة حرة مستقلة . ملكها لا يجزأ ولا يتزل عن شيء .
منه . وحكومتها ملكية وراثية نيابية .

الباب الثاني في حقوق المصريين وواجباتهم

مادة ٢ — الجنسية المصرية يمتددها القانون .
مادة ٣ — المصريون لدى القانون سواء . لكل منهم ما نفعه من الحقوق المدنية والسياسية . وعليه ما على غيره من الواجبات والتكاليف العامة . لا تميز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين . واليهم وحدهم بالمهد بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية . ولا يولى غيرهم هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يعينها القانون .

مادة ٤ — الحرية الشخصية مكفولة .
مادة ٥ — لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون .

مادة ٦ — لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون . ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون .

- مادة ٧ — لا يجوز إبعاد مصري من الديار المصرية .
وكذلك لا يجوز أن يحظر على مصري الإقامة في جهة ما . ولا أن يلزم الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون .
- مادة ٨ — لتأزل حرمة . فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .
- مادة ٩ — للكيفية حرمة فلا يتزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تمويضه عنه تمويضا عادلا .
- مادة ١٠ — عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة .
- مادة ١١ — لا يجوز افشاء أسرار الخطابات والتلغرافات التي تودع مكاتب البريد والتلغراف ولا أسرار المواصلات التليفونية إلا في حالة التحقيقات الجنائية .
- مادة ١٢ — حرية الاعتقاد مطلقة .
- مادة ١٣ — تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للتقاليد المرعية في الديار المصرية . على أن لا يخل ذلك بالآداب ولا ينافي النظام العام .
- مادة ١٤ — حرية الرأي مكفولة . ولكل إنسان الاعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بشيء ذلك في حدود القانون .
- مادة ١٥ — الصحافة حرة في حدود القانون . والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها أو غاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك .
- مادة ١٦ — لا يسوغ تعقيد حرية مصري في استعماله أية لغة أراد في المعاملات الخاصة أو التجارية أو في الأمور الدينية أو في الصحف والمطبوعات إلا كان نوعها أو في الاجتماعات العامة .
- مادة ١٧ — التعليم حرما لم يخل بالآداب أو النظام العام .
- مادة ١٨ — تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون .



محمد توفیق نسیم باشا
رئیس مجلس شورای

مادة ١٩ — التعليم الأولي الزامي للصيرين من بنين وبنات . وهو مجاني في المكاتب العامة .

مادة ٢٠ — للصيرين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا . وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم الى اشعاره . ولكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فانها خاضعة لأحكام القانون .

مادة ٢١ — للصيرين حق تكوين الجمعيات . وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون .

مادة ٢٢ — لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشؤون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية .

الباب الثالث

السلطات العامة

مادة ٢٣ — جميع السلطات مصدرها الأمة . واستعملها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور .

مادة ٢٤ — السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع البرلمان .

مادة ٢٥ — لا يصدر قانون إلا اذا قرره البرلمان وصلى عليه الملك .

مادة ٢٦ — لكل من ركضى السلطة التشريعية حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصا بإنشاء الضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك .

مادة ٢٧ — السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور .

مادة ٢٨ — السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها . وأحكامها تصدر وفق القانون وتنفذ باسم الملك .

الفصل الأول — الملك والوزراء

الفرع الأول — الملك

- مادة ٢٩ — الملك يقب بملك مصر والسودان .
- مادة ٣٠ — عرش المملكة المصرية ورأى في أسرة محمد علي . وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمر العسكري الصادر في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) .
- مادة ٣١ — الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس .
- مادة ٣٢ — الملك يصتق على القوانين ويصدرها .
- مادة ٣٣ — إذا لم يبر الملك التصديق على قانون رده إلى البرلمان في مدى شهر مشفوعاً بأسباب عدم التصديق لاعادة النظر فيه .
- فاذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقاً من الملك عليه وصدر .
- مادة ٣٤ — اذا رد القانون في الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين أصدره الملك . فان كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه . فاذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر إلى اقرار ذلك القانون بالأغلبية العادية للأعضاء الحاضرين صدر .
- مادة ٣٥ — الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها .
- مادة ٣٦ — للملك حق حل مجلس النواب .
- مادة ٣٧ — للملك تأجيل انعقاد البرلمان . على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر . ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .
- مادة ٣٨ — للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية . وهو يدعو أيضاً متى طلبت ذلك أغلبية أي المجلسين .

مادة ٣٩ — إذا حدث فيا بين أدوار الانقياد من الأمور ما يوجب الاسراع الى اتخاذ احتياطات للحفاظ على الأمن العام أو لدفع خطر يهدد الدولة وكانت الحال لا تحتمل التأخير الى أن يدعى البرلمان الى الاجتماع بصفة غير عادية، فلهذا أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب عرض هذه المراسيم على البرلمان في أول اجتماع له بحيث اذا لم يقرها المجلسان معا سقطت .

مادة ٤٠ — يفتح الملك دور الانقياد العادي للبرلمان بخطاب في المجلسين مجتمعين يستعرض فيه أحوال البلاد . وهذا الخطاب يرد عليه كل من المجلسين .
مادة ٤١ — الملك يرب المصالح العامة ويولى ويمزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين ويمنح ألقاب الشرف والترتب والنياشين . وله حق سك العملة وحق العفو وتخفيض العقوبة وحق اعلان الأحكام العرفية كل ذلك على الوجه المبين بالقوانين .

على أن اعلان الأحكام العرفية يجب عرضه فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاؤها . فاذا وقع ذلك الاعلان في غير دور الانقياد وجبت دعوة البرلمان ليجتمع في مدى الثلاثة الأيام التالية للاعلان، ويكون الاجتماع صحيحاً أيا كان عدد الحاضرين .

مادة ٤٢ — الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية . وهو الذي يعلن الحرب ويقعد الصلح ويرم المعاهدات ويلفها البرلمان، متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها . مشفوعة بما يناسب من البيان .

على أن اعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نقص في حقوق سيادتها أو تحميل نزائتها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا اذا وافق عليها البرلمان .

ولا يجوز في أى حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية .

مادة ٤٣ — لا يجوز للملك أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضا البرلمان . ولا تصح مداولة أى المجلسين في ذلك إلا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل ولا يصح قراره إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

مادة ٤٤ — الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .

مادة ٤٥ — الملك يعين وزرائه ويقيلهم .

مادة ٤٦ — يخلف الملك اليمن الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين :
« أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

وهذه اليمن يؤدونها كل ملك قبل أن يباشر أمور الحكم .

مادة ٤٧ — لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمن المنصوص عليها في المادة السابقة مضافا إليها « وأنت تكون غاصبين للملك » .

مادة ٤٨ — إثر وفاة الملك يجتمع البرلمان بلا دعوة في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة . فإذا كان مجلس النواب متعلا وكان الميعاد المعين في أمر الحسل للاجتماع يتجاوز اليوم السائر، فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه .

مادة ٤٩ — اذا لم يكن من يخلف الملك على العرش فللملك أن يعين خلفا له مع موافقة البرلمان مجتمعما في هيئة مؤتمر . ويشترط لصحة قراره في ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين . فإذا لم يتم التعيين على هذا الوجه جرى الأمر من بعده على حكم المادة الآتية :

مادة ٥٠ — في حالة خلو العرش يجتمع البرلمان فورا في هيئة مؤتمر ولو بلا دعوة لاختيار الملك ويقع هذا الاختيار في مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما .

ويشترط لصحته حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين . فإذا لم يتسن الاختيار في الميعاد المتقدم ففى الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين فى الاختيار أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين . وفى هذه الحالة يكون الاختيار صحيحا بالأغلبية النسبية . وإذا كان مجلس النواب منعلا وقت خلو العرش فإنه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يحلّقه .

مادة ٥١ — من وقت وفاة الملك الى أن يؤدى خلفه أو أوصياء العرش الجيمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته .

مادة ٥٢ — عند تولية الملك تسين مخصصاته ومخصصات البيت المالكة بقانون . ويدين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك .

القصر الثانى — الوزراء

- مادة ٥٣ — مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة .
- مادة ٥٤ — لا يلى الوزارة إلا مصرى .
- مادة ٥٥ — لا يلى الوزارة أحد من الأسرة المالكة .
- مادة ٥٦ — تكون الصلة بين الملك والوزراء رأسا وبالقات .
- مادة ٥٧ — توقيعات الملك فى شؤون الدولة يجب لتضاها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون .
- مادة ٥٨ — الوزراء مسؤولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة، وكل منهم مسؤول عن أعمال وزارته .
- مادة ٥٩ — أوامر الملك شفوية أو كتابية لا تحلى الوزراء وغيرهم من عمال الدولة من المسؤولية بحال .

مادة ٦٠ — للوزراء أن يحضروا أى المجلسين ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام . ولا يكون لهم رأى معدود فى المداولات إلا اذا كانوا أعضاء . ولم أن

يستعينوا بمن يرون من كبار موظفي دواوينهم أو أن يستنيوهم عنهم . ولكل مجلس أن يجمع على الوزراء حضور جلساته .

مادة ٦١ — لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر أطيان الحكومة بنير المزاد العام ، ولا أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة شركة لها مع الحكومة عقود أو تكون الحكومة ضامنة لقوائدها أو أرباحها أو شركة تستولى على اعانات من الخزانة الأميرية إلا إذا كانت هذه الاعانات واجبة الأداء بمقتضى قانون عام .

مادة ٦٢ — إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . فإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة .

مادة ٦٣ — لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين . وتكون محاكمة الوزراء أمام مجلس الأحكام المخصوص وبمسعين مجلس النواب أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس .

مادة ٦٤ — يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيسا ، ومن ستة عشر عضوا : ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يمينون بالقرعة ، وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية . وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها ثم من قضائها بترتيب الأقدمية كذلك .

مادة ٦٥ — يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات في الجرائم المنصوص عليها فيه . وتبين في قانون خاص أحوال مسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات .

مادة ٦٦ — تصدر الأحكام النهائية من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثني عشر صوتا .

مادة ٦٧ — إلى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير في محاكمة الوزراء .

مادة ٦٨ — الوزير الذى يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل الى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص فى أمره . ولا يمنع استغفازه استمرار اجراءات التحقيق والمحاكمة .

مادة ٦٩ — لا يحوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب .

الفصل الثانى — البرلمان

مادة ٧٠ — يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ — ومجلس النواب .

الفرع الأول — مجلس الشيوخ

مادة ٧١ — يؤلف مجلس الشيوخ من ثلاثين عضواً بينهم الملك ومن أعضاء يتخون بالاقتراع العام كل مقتضى أحكام قانون الانتخاب باعتبار واحد لكل مائة وثمانين ألفاً من أهالى كل مديرية أو محافظة . وكل مديرية أو محافظة تبقى فيها زيادة تبلغ تسعين ألفاً تزداد عضواً . والمديريات والم محافظات التى لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً يكون لكل منها عضو .

والقانون ينظم كيفية تمثيل المحافظات التى ينقص عدد أهاليها عن تسعين ألفاً . وله أن يعتبر عواصم المديريات التى يبلغ عدد أهاليها تسعين ألفاً فأكثر وحدة انتخابية مستقلة وأن يضع فى هذه الحالة ما يناسب من الأحكام .

مادة ٧٢ — يشترط فى عضو مجلس الشيوخ أن يكون بالنا من السن أربعين سنة على الأقل .

مادة ٧٣ — يشترط فى عضو مجلس الشيوخ متخياً أو معيناً أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

(أولاً) الوزراء — الممثلين السياسيين — رؤساء مجلس النواب — وكلاء الوزارات — رؤساء محكمة الاستئناف ومستشاريها — النواب العموميين — قباء

المحامين — رؤساء المصالح العامة — المديرين والمحافظين من الدرجة الأولى —
صواء في ذلك الحاليون والسابقون .

(ثانياً) الأسماء — كبار العلماء والرؤساء الروحيين — الضباط المتقاعدين
من رتبة لواء فصاعداً — النواب الذين قضوا مدتين في النيابة — الملاك الذين
يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصرياً في العام — وجوه المالين
والتجار ورجال الصناعة وأصحاب المهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوي عن
ألف وخمسمائة جنيه .

وتحدد الضريبة والدخل السنوي فيما يخص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب .
ويجوز التعديل في حكم هذه المادة بقانون .

مادة ٧٤ — مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشرين سنين .
ويجوز اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات .
ويجوز إعادة اختيار من انتهت مدته من الأعضاء .

مادة ٧٥ — يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه لرياسة المجلس تعرض
أسماءهم على الملك ليعين أحدهم . ويتخب المجلس وكيلين . ويكون تعيين الرئيس
والوكيلين لمدة سنتين . ويجوز إعادة انتخابهم .

مادة ٧٦ — إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ .

الفصل الثاني — مجلس النواب

مادة ٧٧ — يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على
مقتضى أحكام قانون الانتخاب وباعتبار نائب واحد لكل ستين ألفاً من أهالي كل
مديرية أو محافظة . وكل مديرية أو محافظة تبقى فيها زيادة تبلغ ثلاثين ألفاً تزداد
نائباً . والمحافظات التي لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً يكون لكل منها نائب .

- والقانون ينظم كيفية تمثيل المحافظات التي ينقص عدد أهااليها عن ثلاثين ألفا .
وله أن يعتبر عواصم المديرية التي يبلغ عدد أهااليها ثلاثين ألفا فأكثر وحدة انتخابية مستقلة . وأن يضع في هذه الحالة ما يناسب من الأحكام .
- مادة ٧٨ — يشترط في النائب أن يكون بالغا من السن ثلاثين سنة على الأقل .
- مادة ٧٩ — مدة عضوية النائب خمس سنوات .
- مادة ٨٠ — ينتخب مجلس النواب رئيسا ووكيلين سنويا في أول كل دور انقضاء عاды . ورئيس المجلس ووكلاء يجوز إعادة انتخابهم .
- مادة ٨١ — اذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر بل يكون قراره فيه نافذا .
- مادة ٨٢ — الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين . وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في المشرة الأيام التالية لتنام الانتخاب .

الفرع الثالث — أحكام عامة للمجلسين .

- مادة ٨٣ — مركز البرلمان مدينة القاهرة وسكانه فيها يمينه القانون واجتماعه في غير هذا المكان باطل .
- مادة ٨٤ — عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ولا يجوز لناخيه ولا للسلطة التي تعينه توكيله بأمر على سبيل الالتزام .
- مادة ٨٥ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب .
- مادة ٨٦ — لا يجوز الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية مجلس المديرية ولا بينها وبين العمدية أو أى منصب أو وظيفة حكومية عند المناصب السياسية .
- مادة ٨٧ — قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللك الدستور مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤثروا أعمالهم بالذمة والصدق .

- وتكون تأدية اليمين في كل مجلس ملأ بقاعة جلساته .
- مادة ٨٨ — يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلث الأعضاء الحاضرين .
- ويجوز بمقتضى قانون أن يهتد بهذا الاختصاص الى سلطة أخرى .
- مادة ٨٩ — يمسد البرلمان بحكم القانون جلساته العادية في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر من كل سنة ، ويمتد دور انعقاد الى آخر شهر مايو من السنة التالية .
- مادة ٩٠ — عند دعوة البرلمان الى الاجتماع بصفة غيرعادية تمسدد مدة انعقاده في أمر الدعوة .
- مادة ٩١ — أدوار الانعقاد واحدة للجلسين ، فاذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي والأعمال باطلة .
- مادة ٩٢ — جلسات المجلسين طنية . على أن كلا منهما ينعقد بهيئة مرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ، ثم يقرر ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا .
- مادة ٩٣ — لاتصح مداولات أى المجلسين إلا اذا حضر الجلسة أكثر من نصف أعضائه .
- مادة ٩٤ — في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تكون القرارات بالأغلبية المطلقة لأراء الأعضاء الحاضرين ، وعند تساوى الآراء يكون الأمر المنظور فيه مرفوضا .
- مادة ٩٥ — كل مشروع قانون تصدته الحكومة ، يجب قبل طرحه للناقشة المعنية أن يحال الى لجنة لتحصيه وتهديم تقرير عنه .
- مادة ٩٦ — كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته الى لجنة لتحصيه وابداء الرأى في جواز نظر المجلس فيه ، فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة .

مادة ٩٧ — لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه
مادة ٩٨ — وللجلسين حق التعديل والتجزئة فى المواد وفيما يمرض من التعديلات .
مادة ٩٩ — كل مشروع قانون يقترحه أحد المجلسين يعمت به رئيسه الى
رئيس المجلس الآخر .

مادة ١٠٠ — كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز
تقديمه ثانية فى دور الاستعداد نفسه .

مادة ١٠١ — لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه الى الوزراء أسئلة
أو استجوابات وذلك على الوجه الذى يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس . ولا تجرى
المنافشة فى استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه . وذلك
فى غير حالة الاستعجال أو موافقة الوزير .

مادة ١٠٢ — لكل مجلس حق إجراء التحقيق .
مادة ١٠٣ — لا يجوز مؤاخذه أعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء
فى المجلسين .

مادة ١٠٤ — لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو
من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بأذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا
حالة التلبس بالجناية .

مادة ١٠٥ — لا يمنع أعضاء البرلمان رتباً ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم
ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية
البرلمان . كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية .

مادة ١٠٦ — لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من
المجلس التابع هو له . ويشترط فى غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة
بهذا الدستور وقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع جميع الأعضاء .

مادة ١٠٧ — اذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير
ذلك من الأسباب يختار بديله بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال

وفلك في مدى شهرين من يوم اشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل . ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا الى نهاية مدة سلفه .

مادة ١٠٧ — مجلس النواب الذي تنهى مدة نيابته يستمر في وظيفته حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه . وكذلك نصف أعضاء مجلس الشيوخ الذين تنهى مدة نيابتهم .

مادة ١٠٨ — لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه . ولكل مجلس أن يحيل الى الوزراء ما يقدم اليه من المرائض . وطهيم إجابة المجلس الى ما يطالبه من الإيضاح عما تضمنته تلك المرائض .

مادة ١٠٩ — كل مجلس له وحده المحافظة على النظام في داخله . ويقوم بها الرئيس . ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على أبوابه أو فيا حوله إلا بطلب رئيسه .

مادة ١١٠ — يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية .

مادة ١١١ — يضع شكل مجلس لأعضائه الداخلية مينا فيما طريقة السير في تأدية أعماله .

الفصل الثالث — السلطة القضائية

مادة ١١٢ — المحاكم مستقلة لا سلطان على رجالها في قضائهم لغير القانون . وليس لأية سلطة في الحكومة التداخل في القضايا .

مادة ١١٣ — ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون .

مادة ١١٤ — تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التي يقرها القانون .

مادة ١١٥ — عدم جواز عزل القضاة أو قتلهم ضمن حدوده وكيفية بالقانون .

مادة ١١٦ — جلسات المحاكم علنية إلا اذا اقتضت المحافظة على الآداب أو النظام العام جعلها سرية .

مادة ١١٧ — كل منهم يميناً يجب أن يكون له من يدافع عنه .

مادة ١١٨ — يوضع قانون خاص شامل لترتيب الحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون القضاء فيها .

الفصل الرابع — مجالس المديريات والمجالس البلدية

مادة ١١٩ — تقوم مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها الى جانب السلطات العامة . وتنظر هذه المجالس في الشؤون الخاصة بالمديريات والمدن والقرى المعتركة كل منها شخصا معنويا قائما بذاته يمثل مجلسه .

مادة ١٢٠ — ترتيب هذه المجالس واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة المختلفة تبين بالقوانين . ويراعى في هذه القوانين المبادئ الآتية :

(أولا) اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب مع جواز تعيين أعضاء غير منتخبين »

(ثانيا) اختصاص هذه المجالس بالنظر في كل ما يهم أهل جبتها وخصوصا في مسائل التعليم والأمن والرى والزراعة والتجارة والصناعة وطرق المواصلات والصحة العمومية وأنشاء البنوك الزراعية وغيرها من النظم المالية والاقتصادية . وكل هذا مع عدم الإخلال بما يجب من اعتماد أعمالها في الأحوال المبينة بالقوانين وعلى الوجه المقررها .

(ثالثا) اختصاص هذه المجالس بتقرير ضرائب أو تكاليف على جهاتها خاصة أو باقتراح ذلك أو الموافقة عليه في حدود القانون .

(رابعا) نشر ميزانياتها وحساباتها .

(خامسا) طنية جلساتها في الحدود المقررة بالقانون .

(سادسا) تداخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصاتها وإضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك .

الباب الرابع في المالية

مادة ١٢١ — لا يجوز تكليف الأهالي تأدية شيء من الأموال إلا في حدود القانون .

مادة ١٢٢ — لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون .

مادة ١٢٣ — لا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون .

مادة ١٢٤ — لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة ولا مكافأة ولا إمانة ولا مرتب أيا كان نوعه إلا في حدود القانون .

مادة ١٢٥ — لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تمهيد موجب لاتفاق مبالغ من الخزانة غير واردة بالميزانية إلا بموافقة البرلمان .

وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو عمل تجارى أو صناعى في مصلحة الجمهور . وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بعد اعتماد البرلمان وإلى زمن محدود .

يشترط اعتماد البرلمان مقدما في إنشاء وإبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الرى التى تهتم أكثر من مديرية . وكذلك في كل تصرف مجانى في أملاك الدولة .

مادة ١٢٦ — الميزانية الشاملة ليرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لفحصها واعتمادها . والسنة المالية يعينها القانون .

مادة ١٢٧ — تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولا .

مادة ١٢٨ — لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية .

- مادة ١٢٩ — اعتبارات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي لا يجوز تعديلها بما يمس تمهيدات مصر في هذا الشأن . وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذا لتعهد دولي .
- مادة ١٣٠ — إذا استحكم الخلاف بين المجلسين على بعض مسائل الميزانية اتبع في العام الجديد ما كان مقررا في شأنها في الميزانية القديمة . غير أن الخلاف في الخمس السنين الأولى يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بمجلسة مؤتمرة والأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .
- مادة ١٣١ — إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ختام السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة .
- مادة ١٣٢ — كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان .
- مادة ١٣٣ — الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام المنقضى يقدم إلى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد عادي لطلب اعتياده .
- مادة ١٣٤ — ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامي السنوي تجري عليها الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامي .

الباب الخامس

القوة المسلحة

- مادة ١٣٥ — قوات الجيش تقرر بقانون .
- مادة ١٣٦ — يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الفروض .
- مادة ١٣٧ — يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات .

الباب السادس أحكام عامة

- مادة ١٣٨ — الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية .
- مادة ١٣٩ — مدينة القاهرة قاعدة المملكة المصرية .
- مادة ١٤٠ — قسطنطينople اللاجئين السياسيين محظور .
- مادة ١٤١ — الصفو الشامل لا يكون إلا بقانون .
- مادة ١٤٢ — كلما اجتمع المجلسان هيئة واحدة فالرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ .
- مادة ١٤٣ — لا يحل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ولا يس مایكون للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى الاتفاقات والمعاهدات الدولية .
- مادة ١٤٤ — لا يجوز لأية علة تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتيا في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين بالقانون . وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان .
- مادة ١٤٥ — تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان مع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص .
- مادة ١٤٦ — الملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل بعض أحكامه أو حذفها أو إضافة أحكام أخرى إليها ، على أن أحكام المواد ١ و ٣ و ٢٣ و ٣٠ و ٤٤ و ٥٨ و ٦٢ و ١٤٣ لا تنقض ولا تمس . وكذلك الحال في أحكام الباب الثانى الخاصة بقرارات أنواع الحرية .
- مادة ١٤٧ — في تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وتحديد موضوعه . فإذا أصدر المجلسان قرارهما اجتماعا هيئة مؤتمرا للنظر في هذا التنقيح .



سیر شدی باشا
نیر عباسی شیخ

ويستقر لصحة قرارات المؤتمر الصادرة بالتفجج توفر الأغلوية المطلقة لأعضائه جميعا .

مادة ١٤٨ - لا يجوز أحداث أى تفجج فى الدستور مدة قيام وصاية العرش .

الباب السابع أحكام وقية

مادة ١٤٩ - مخصصات جلالة الملك الحالى ١٥٠٠٠٠ جنيه مصرى .
ومخصصات البيت المال ١١١٥١٢ جنيه مصرى .
ويجوز زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان .

مادة ١٥٠ - يخرج نصف أعضاء مجلس الشيوخ المعينين ونصف أعضائه المنتخبين فى نهاية الخمس سنين الأولى ويكون تعيين من يخرجون بطريق القرعة .
مادة ١٥١ - كل ما قرره القوانين والمراسم والأوامر واللوائح والقرارات المعمول بها الآن من الأحكام يبقى نافذا مؤقتا ما لم يتناقض مع هذا الدستور .
ولا يترتب على هذا النص أن يلحق تلك الأحكام من الصحة أو القوة ما لم يكن لها من قبل قانونا .

على أن القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على البرلمان فى دور انعقاده الأول ليقرر فيها ما يراه . فان لم تعرض عليه فى هذا الدور بطلت حتما .

خطاب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء^(١)

بعرض الدستور على أعتاب جلالة الملك في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣

مولاي صاحب الجلالة :

ان ما فطرت عليه من حب الخير لبلادكم وإسعاد أمتكم جعل نهوض شعبكم الذي تمهّدتموه على الدوام بالتشجيع والتأييد من أكبر أمانيتكم . فبال ذلك في عهدكم السعيد حفظا وافرا من التقدم والارتقاء . وقد أردتم حفظكم الله أن تتوجوا أعمالكم الجليلة بأثر عظيم يسجله لكم التاريخ ويبقى ذكره خالدا على مر العصور والأجيال ، فأصدرتم لحكومتهكم أمرا كريما في أول مارس سنة ١٩٢٢ بأعداد مشروع لوضع نظام دستوري يحقق التعاون بين الأمة والحكومة في إدارة شؤون البلاد فصعدت بالأمر وتمهّدت بوضع مشروع مطابق لمبادئ القانون العام الحديث ومقرر لمبدأ المسؤولية الوزارية . ورأت أن تستعين في القيام بهذه المهمة الخطيرة بأراء هيئة يكون أعضاؤها من ذوى الخبرة والصفة النيابية . فشكلت لجنة منهم عهدت اليها في وضع مشروع للدستور لتحقيق به المبادئ المذكورة على الوجه المتقدم . وقد قامت تلك اللجنة بما عهد اليها بعزيمة صادقة ومهمة كبرى تستحق عليهما الشكر والثناء . ورفعت مشروعا الى الحكومة .

ولما كان نظام التشريع المعمول به في البلاد يقضى بعرض مثل هذا المشروع على اللجنة الاستشارية التشريعية قدّمتها الحكومة الى تلك اللجنة لفحصه . فعنت أكبر عناية بدرسه وتمحيصه وأدخلت عليه تعديلات خاصة بالشكل القانوني . واقترحت بعض نصوص لتقرير حقوقات وضمها وكان من المتعين أن يشملها الدستور .

وقبل أن تتمكن الوزارة التي قدّم اليها المشروع من اتمام درسه استقالت وخلفتها وزارة أخرى لم تتمكن بعد درسه من رفعه لاعتبات مولاي .

(١) الوثائق المصرية العدد ٤٢ في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٣

ولما شرفتموني بجلالكم بأن عهدتم إليّ في تأليف الوزارة الحالية كان من أهم ما أصبحت به وزملائي درس هذا المشروع وما أدخل عليه من التعديلات في الأدوار التي صر بها . وجعلنا نصب أعيننا أن يكون الدستور محققا لرغبات الأمة وأمانها الحقة . ومطابقا لأحدث الأنظمة الدستورية . وأن نراعى في أحكامه تقاليد البلاد وعاداتها القومية .

وقد اتبينا من درسه وحفصه . بفناء محمد الله محققا للفرض الذي توحيته وقد وضع النصاب الخاصان بالسودان بالصورة التي وردت بالدستور بناء على ما أبداه نخامة المندوب السامي من التأكيد التام بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ليس من قصدها مطلقا أن تتنازع في حقوق مصر في السودان ولا في حقوقها في مياه النيل .

وإني وزملائي لتنتبض بأن قدر لنا انتمام هذا العمل الجليل على أيدينا . فأتشرف برفع المشروع لعتبات مولاي حتى اذا صادف قبولا حسنا تفضل بتوجيه بأمره الكريم .

وإنا نتمنى إلى الله جلّت قدرته أن يحفظكم ذخرا للبلاد . وأن يجعل الجزيات في ظلكم مصونة . والحقوق في جواركم مقدسة . وأن يجعل عهد هذا الدستور عهدا سعيدا حافلا بالخير والبركات . وأن يوفق الأمة في حياتها الدستورية الجديدة إلى سلوك سبيل الحكمة والرشاد .

وإني بجلالكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين .

القاهرة في ٣ رمضان سنة ١٣٤١ (١٩ أبريل سنة ١٩٢٣) يحيى إبراهيم

الدَّيْسُوتُ الْمَصْرِيُّ

عزیزی بھی براہیم باسا

الطَّلَاةُ عَلَى سُرْعَةِ الْمَسْتَدْرِجِ غَضِبْتُمْ تَحْزِينَهُ وَفَضَعْتُمُوهُ إِلَيْنَا وَإِنَّا لَنَاسْأَلُكُمْ لَكُمْ وَلِرَبِّكُمْ مَا يَنْتَظِمُونَ إِلَهُهُ
فِي وَضْعِهِ وَمَا أَنْتُمْ بِفِيهِ مِنْ مَصَالِحِ الْأُمَّةِ وَفَانَا تَرَاهَا

وَمَا أَزِيحُهَا عَنْ مَوْجِ الْفُجْرِ فَقَدْ أَقْبَسْنَا أَدْنَا أَعْيُنَ رَاجِعِينَ أَنْ يَكُونَ فَاتِحَةً خَيْرَ تَقْدِيمِ الزُّمَةِ
وَأَنْ تَقَامَ بِهَا وَعَنَّا نَا وَأَمَّا هَذَا وَعَظْمُهُ

وقد جعل الأمران من أمهات حفظ أعلامنا وناظرين إلى دولتنا لحفظ رايته مجلس الوزراء

والله المصنوع على ما فيه الخير والهدى

مدرسہ اسلامیہ عابدین ۲۱ - ۲۲

قسم ۴۲ ۱۹۵۴

Reli ¹⁹⁵⁸ ~~1957~~ ¹⁹⁵⁸ ~~1957~~

(٤٦)

نقل

- سنة كانت أوصية: ودور لأم جانب هذه الوثيقة أن تكون في أموال المستأجرة بعضها القانون.
- مادة ٤ - الحرية الشخصية مكفولة.
- مادة ٥ - يجوز لأية مصلحة أو لآدم ولا يصح أن يكون الحكم القانون.
- مادة ٦ - لا يجوز أن يقر في أي قانون. ولا عقاب إلا على أن لا يقر في مصدر القانون في أي قانون.
- مادة ٧ - يجوز أن يقر في أي قانون. ولا عقاب إلا على أن لا يقر في مصدر القانون في أي قانون.
- و يجوز أن يقر في أي قانون. ولا عقاب إلا على أن لا يقر في مصدر القانون في أي قانون.
- القانون.
- مادة ٨ - لا يجوز أن يقر في أي قانون. ولا عقاب إلا على أن لا يقر في مصدر القانون في أي قانون.
- مادة ٩ - لا يجوز أن يقر في أي قانون. ولا عقاب إلا على أن لا يقر في مصدر القانون في أي قانون.
- مادة ١٠ - لا يجوز أن يقر في أي قانون. ولا عقاب إلا على أن لا يقر في مصدر القانون في أي قانون.
- مادة ١١ - لا يجوز أن يقر في أي قانون. ولا عقاب إلا على أن لا يقر في مصدر القانون في أي قانون.
- مادة ١٢ - لا يجوز أن يقر في أي قانون. ولا عقاب إلا على أن لا يقر في مصدر القانون في أي قانون.
- مادة ١٣ - لا يجوز أن يقر في أي قانون. ولا عقاب إلا على أن لا يقر في مصدر القانون في أي قانون.
- مادة ١٤ - لا يجوز أن يقر في أي قانون. ولا عقاب إلا على أن لا يقر في مصدر القانون في أي قانون.
- مادة ١٥ - لا يجوز أن يقر في أي قانون. ولا عقاب إلا على أن لا يقر في مصدر القانون في أي قانون.
- مادة ١٦ - لا يجوز أن يقر في أي قانون. ولا عقاب إلا على أن لا يقر في مصدر القانون في أي قانون.
- مادة ١٧ - لا يجوز أن يقر في أي قانون. ولا عقاب إلا على أن لا يقر في مصدر القانون في أي قانون.
- مادة ١٨ - لا يجوز أن يقر في أي قانون. ولا عقاب إلا على أن لا يقر في مصدر القانون في أي قانون.
- مادة ١٩ - لا يجوز أن يقر في أي قانون. ولا عقاب إلا على أن لا يقر في مصدر القانون في أي قانون.
- مادة ٢٠ - لا يجوز أن يقر في أي قانون. ولا عقاب إلا على أن لا يقر في مصدر القانون في أي قانون.



(२)

celi

- الباب الثالث

الفصل الأول

أحكام عامة:

- ## الفصل الثاني

المملكه والوزراء



(٤١)

تفعل

الفصل الأول - للتلك

- مادة ٢٤ - عرس الملكة لعمرة وراثي في أسرة محمد علي
وتكون دائرة العرس ودون نظام القصر بالمؤتمريين الصادر لـ ١٥ شباط ١٨٦٤ (١٢ رجب ١٢٨٤).
- مادة ٢٥ - الملك هو رئيس الدولة وعلى دوائره صفة رئيس .
- مادة ٢٦ - الملك يصدر على القوانين ويصدرها .
- مادة ٢٧ - الزام الملك التصديق على شريع قانونه أو إقراره ليرسله رده إليه في مدينته لإعادة النظر فيه
فإن لم يرده القانون في هذه المدة عد ذلك تصديقاً من الملك عليه ويصدر .
- مادة ٢٨ - إذا ورد مشروع القانون في الجلسات لتقسيم أو إقراره ليرسله ثانية بموافقة ثلث الأعضاء الذين يتألف منهم كل من
المجلس صاير حكم القانون أو رفضه . فإن كانت الأغلبية ثلثين أو ثلثين وتسعين في دور
الانعقاد نفسه . فإذا أعاد البرلمان في دور انعقاده التالي إقرار ذلك المشروع بأغلبية الثلثين أو بالأغلبية صاير
حكم القانون ويصدره .
- مادة ٢٩ - الملك يرفع الدعوى الدستورية ضد القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل أو الإلغاء من تنفيذها .
- مادة ٣٠ - الملك يصدر على مجلس الوزراء .
- مادة ٣١ - الملك يأمر بامتناع البرلمان . على أنه يجوز أن يرد التأميل على صياحه أو أن يقرر في دور انعقاد
الجلسة بصدور توقف المجلس .
- مادة ٣٢ - الملك عند الضرورة أو بحضرته أو بالاجتماعات غير العادية وهو يدعو أيضاً في طلب ذلك بمرحلة تنفيذ
الأغلبية المطلقة لأعضاء أو المجلس . ويصدر الملك نفسه أو يجمع غير العادى .
- مادة ٣٣ - إذا صدر في باب أو دور انعقاد البرلمان ما يجيب لاسراع إلى اتخاذ تدابير لتقريب التأميل فللملك أن يصدر
في شأنه تدبيراً يكون لإقرار القانون بشرط أن يكون مخالفاً للشروط . ويجب دعوة البرلمان في اجتماع
غداً في خمسة عشر يوماً على الأقل في الاجتماع له . فإذا لم يندرسه ولم يقرها المجلس زال ما كان لها من
قوة القانون .
- مادة ٣٤ - الملك يفتح دور انعقاد البرلمان في خطبة العرس في المجلس بمقتضى تصريحه في الأحوال البدوية .
ويقسم كل من المجلس كتاباً يفرض عليه .
- مادة ٣٥ - الملك يتشرف ويمنح الرتبة المدنية والعسكرية والناشئة والأكاديمية الشرفية . وله
هو ملك العملة نقداً للقانون . كما أن له حق العفو وتخفيف العقوبة .



(a)

[illegible]

الحاضرین

[illegible][illegible][illegible]

(٦)

فعل

يعود للمجلس الخلف.

- مادة ٥٥ - من وقت دفاة الملك إلى أن يؤد خلفه أو أوصيا العرش، يمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الهند وتتموها باسم الأمة المصرية وقت سؤيته .
- مادة ٥٦ - عند تولي الملك يمين مخصصة، ويخضع لها ليمينه الملك بغاوت ذلك له حكمه . ويعين القانون مرتبات أوصيا العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك .

الفصل الثالث - الوزراء

- مادة ٥٧ - مجلس الهند هو الرئيس على مصالح الدولة .
- مادة ٥٨ - لا يولي الوزارة فرد صري .
- مادة ٥٩ - لا يولي الوزارة أكثر من الأسرة المأثرة .
- مادة ٦٠ - قضات الملك في شؤون الدولة يجب لغاها أن يبق على رتب مجلس الهند والوزراء المختصون .
- مادة ٦١ - الهند مسؤولون شخصائين للمجلس التوجيهي لسياسة الدولة وكل منهم مسؤول عن أعماله الذاتية .
- مادة ٦٢ - لأمر الملك شفيرة أو كتابه يوقع على الهند من المسؤولية بحال .
- مادة ٦٣ - للهند أن يوصي في المجلس ويجب أن يسمعوا كل ما يطلبوا الكلام . ولا يكون لهم أو مصاد في الدائرة إذا كانوا الأعضاء . ولهم أن يستقروا ممن يحد من كبره يوقع دولتهم أو أن يستقروا منهم . ولكل مجلس أن يجمع على الهند ومنه مجلسه .
- مادة ٦٤ - يجوز للوزير أن يستقروا من مسؤوليته ولو كان ذلك بالمر لا العام كما يجوز أن يبق أن يحد من العضوية مجلسه دائرة أو سرية . ولا أن يستقروا لشدة كادفيا في عمل جماعا دولي .
- مادة ٦٥ - إن أقر مجلس التوجيهي لغة بالوزراء يجب على الاستقيل . فإذا كان الغرض خاصا بأمر الوزير . ويجب على عزل الوزارة .
- مادة ٦٦ - مجلس الوزراء يوصيه من نظام الهند في واقع منهم من الجرائم في تارة ولا تقوم ولا يصدر قرار النظام أو بأغلبية ثلثي الأعضاء .
- مجلس الهند كالمجلس يوصيه من نظام الهند في واقع منهم من تلك الجرائم . ويعين مجلس الوزراء من أعضاء من يولي تأييد النظام باسم ذلك المجلس .
- مادة ٦٧ - لأمر المجلس يوصيه من يولي الحكم أو أهلية العليا سببا . ومن سنة عرضوا ثمانية منهم من أعضاء المجلس الشيخ ويعين بالبقية . ثمانية من أعضاء ذلك الحكم المصريين ترتيبا لأهمية . وعند الضرورة لكل عضو من أعضاء الحكم أن يولي من تم خصا من ترتيب الأهمية ذلك .



(٧)

نقل

- مادة ٦٨ - يلزم مجلس الدولة بالخصوص قانون العقوبات في الجرائم المخصوصة على ما فيه
وتبين في قانون خاص أصول سلطة الوزير التي لم يتناولها قانون العقوبات .
- مادة ٦٩ - تصدر الأحكام العقابية من مجلس الدولة بالخصوص بأغلبية اثنين عشر صوتاً .
- مادة ٧٠ - إلى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الدولة بالخصوص بصفة طريقه السير في محاكمة الوزير .
- مادة ٧١ - الوزير المختص بمجلس النواب يرتفع عنه العمل إلى غاية مجلس الدولة بالخصوص في أمره . ويؤرخ استغفاره
منه قاعة الاعتراف في أول جلسة .
- مادة ٧٢ - ويجوز للمعزى الوزير المختص من مجلس الدولة بالخصوص أن يبرأه مجلس النواب .

الفصل الثالث

المبرلمان

مادة ٧٣ - يتكون المبرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

الفصل الأول - مجلس الشيوخ

- مادة ٧٤ - يرأس مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء بعين الملك عليهم ويتجانب عنه الأقراس الباقون
بالإضافة إلى العلماء على مقتضى أحكام قانون انتخاب .
- مادة ٧٥ - كل مبررة أو محاذرة يبلغ عددها لبرلماناً وتماثيل لفاً أو أكثر تتجانب عنه من كل مائة ومائتين لفاً أو أكثر
من هذا العدد ولا يقل عن تسعين لفاً . وكل مبررة أو محاذرة يبلغ عددها لبرلماناً وتماثيل لفاً ولكن
لا يقل عن تسعين لفاً تتجانب عنه . وكل محاذرة لا يقل عددها لبرلماناً عن تسعين لفاً تتجانب عنه ما لم
يجوز قانون انتخاب محاذرة . أحد أو مبررة .
- مادة ٧٦ - تقبل دوائر انتخابية كل مبررة أو محاذرة لبرلماناً انتخابية من مجلس الشيوخ . وذلك كل خمس مبررة أو محاذرة
لبرلماناً انتخابية .
- تحدد الدوائر الانتخابية بقانون على قدر إمكان مساواة الدوائر في الميزان والمحاذرات التي لبرلماناً انتخابية
أكثر من عضو مجلس الشيوخ . على أن يجوز أن يمتد قانون عولم المبررات التي يبلغ عددها لبرلماناً وتماثيل
ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين لفاً دائرة انتخابية مستقلة . وفي هذه الحالة تقبل مبررات لا تزيد على مائة
مبررة مستقلة فيما يتعلق بتجديد الأعضاء التي لبرلماناً انتخابية . وتجوز الدوائر الانتخابية .
- مادة ٧٧ - يشترط في عضو مجلس الشيوخ نياحة على السن المحددة في قانون الانتخاب أن يكون بالغاً على سن أربعين سنة
على الأقل بحسب التقويم الهجري .



(٨) **تعليل**

مادة ٧٨ - يشترط في عضو مجلس الشيوخ استحقاقاً أو موقفاً أن يكون من أعضائها الطبقات الآتية :

أولاً - الوزراء - المعلمين السياسيين - رؤساء مجالس النواب - وكلاء المحاكمات - رؤساء
مستشاري المحاكم الاستئناف أو أي محكمة أخرى من درجاتها أو أعلى منها - القضاة العامين
- نقباء المحامين - رؤساء المحاكم من درجة مدبر عام فصاعداً - رؤساء ذلك المايورنات
والسابقون

ثانياً - كبار العلماء ورؤساء المدرسين - كبار الأطباء المتفانين من رتبة لواء فصاعداً - النواب
الذين قضوا سنتين في النيابة - الملاك الذين يؤدون وظيفة لأقل من مائة وخمسين جزءاً مالياً
في العام - من دخل دولته السنوية ألف وستمائة جزءاً من المشغلين بالأعمال المالية أو
النيابية أو الصناعية أو بالمرحلة . وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التي لا تزيد
أولاً من ثلاثاً على عدم جمعها مع غيرها

وقد أضيفت في الأصل السنوية فيما يخص مدبرية أسوان بقانون الانتخاب .

مادة ٧٩ - مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشرة سنين

ويجب اختيار نصف الشيوخ المصريين ونصف النخبين كل خمس سنوات

ومن انتهت مدة من أعضائه يجوز له إعادة انتخابه أو تعيينه .

مادة ٨٠ - يترأس مجلس الشيوخ بصفة الملك ويختار مجلس النواب . ويكون تعيين الرئيس والوكلاء لمدة سنتين . ويجوز
إعادة انتخابهم .

مادة ٨١ - إذا توفي مجلس النواب توقف مجلس الشيوخ .

الفصل الثاني - مجلس النواب

مادة ٨٢ - يرأس مجلس النواب أحد أعضائه يختار بالقرعة العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب .

مادة ٨٣ - كل مدبر أو محافظ يبلغ عددها البراسية ألفاً فأكثر تختار ثانياً واحد لكل سنتين ألفاً أو أكثر من هذا
الرقم ويختار من رؤسها ألفاً . كل مدبر أو محافظ يبلغ عددها البراسية ألفاً ويقل على رؤسها
ألفاً تختار ثانياً . وكل محافظ يبلغ عددها البراسية ألفاً يكون له نائب واحد يبلغ ما لا يزيد
الانتخاب محافظاً آخر أو مدبراً .

مادة ٨٤ - تعتبر مدة انتخابية كل مدبر أو محافظ له من انتخاب نائب . وذلك كل خمس سنين مدبراً أو محافظاً له
المدى

وقد ورد في المذكرة بقانونه لكل بقدر الامكان مساواة الدوائر في البريات والمحافظة التي لها اربعة نواب



(٩١) فلهذا

- أقر من نائب . وللقانون مع ذلك أن يعتبر عوامهم الميراث التي لا يبلغ عدد أهلها ستمائة ألفاً ودون
بقولهم عدلين ألفاً دائرة انتخابية مستقلة
وفلهذا لما كانت تعتبر جزءاً من السيرة الوطنية كأنها سيرة مستقلة فيما يخص تقدير عدد الأعضاء الجائز
انتخابهم وتحديد عدد الدوائر الانتخابية
مادة ٨٥ - يشترط في النائب زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب أن يكون بالغاً من السن مؤتمن سنة على
الأول مجلساً انتخابياً لمدة .
مادة ٨٦ - مدة عضوية النائب خمس سنوات .
مادة ٨٧ - ينتخب مجلس النواب رئيساً ويكون سنه في أول كل دورة انعقاد عاذا . وليس المجلس ودون بعده يجوز
انعقاد انتخابهم .
مادة ٨٨ - إذا حصل مجلس النواب في أحد دورتيه من المجلس الجديد من قبل ذلك الرئيس .
مادة ٨٩ - إذا صار جميع مجلس النواب يجب أن يستقلى في دعوة المندوبين ودور الانتخابية حيث في معاد الانتخابية
وفي تحديد معاد انعقاد مجلس النواب في الفترة الانتخابية التي لم يتم الانتخاب .

المرج الثاني - الحكم على المجلس

- مادة ٩٠ - مركز البرلمان مدينة القاهرة . على أن يجوز عند الضرورة جعل مركزه في جهة أخرى بقانون . ولم يمتد في غير
الكان للبعين (غير مشروع) باطل بحكم القانون .
مادة ٩١ - عضو البرلمان يجب أن يكون من الأهل والوطنية ودون ذلك التي تعتبر تركه بأمر على سبيل الترتيب .
مادة ٩٢ - يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب . وفيما عدا ذلك فمعد قانون الانتخاب أهمال عدم
الجمع بينهما .
مادة ٩٣ - يجوز تعيين أكثر من خمسة أعضاء بمجلس الشيوخ . ويجوز انتخابهم بالمجلس .
مادة ٩٤ - قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشيوخ ولا يزال لهم مقصورون أن يكونوا أعضاء في البرلمان وذلك من غير أن لا يترتب
وتقريباً إلى عدد . وأن يؤخذ أعمالهم بالاعتدال والعدالة
وتكون تأدية البعدين في كل مجلس على أن يقع على عاتقهم .
مادة ٩٥ - يجوز عزل مجلس الفصل في صحة نيابة الأعضاء ودون اعتبار الباطل . أو تغير أعضائه على الكسرات .
ويجوز تأديتهم للقانون من الأعضاض على السلطة .
مادة ٩٦ - يرأس الملك البرلمان سنوياً بالصفة العادية في أول جلسة من جلسات البرلمان . وإذا لم يصر إلى ذلك
جميع بحكم القانون في اليوم المحدد . وسيدوم مدة انعقاد العادة مدة سنة من سنوياً على ذلك . ويعلم ذلك



٢١١
نقله

حكومية وذلك في مع عضوية البرلمان كاستشاري القرب والسياسة العسكرية .

مادة ١١٢ - يجوز فصل أحد أعضاء البرلمان أو إقراره من مجلس الشيوخ .

ويشترط في غير أعمالهم الطبع والجمال والقدرة على العمل بهذا الدستور . ولما قرره من انتخاب أن يصدر القرار بأخلاقية هؤلاء الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس .

مادة ١١٣ - إذا صدر من أعضاء البرلمان بالحققة أو الاستقالة أو غير ذلك من أسباب يختارها برلمان القسوس أو من انتخاب على حسب الأصول . وذلك في مدة سنتين من يوم إنشاء البرلمان المذكور . ولا يجوز أن يترشح من جديد في الانتخابات التالية .

مادة ١١٤ - يجوز انتخاب أعضاء المجلس من قبل أو من قبل المستعدين أو من قبل أعضاء منتهية . وفي حالة عدم إمكان إجراء انتخابات في الموعد المحدد . فان مدة نيابة المجلس لا تزيد من مدة نيابة المجلس .

مادة ١١٥ - يجب تجديد نصف المجلس الشيوخ مرة واحدة في السنة . وكان يجب تجديد نصف المجلس الشيوخ في مدة سنتين من يوم إنشاء المجلس على أن لا يتجاوز مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم . فان تم تجديد نصف المجلس المذكور . انتهت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد .

مادة ١١٦ - لا يرفع أحد من أعضاء البرلمان من منصبه . وكذا المجلس أو من قبله . ولا يقدم البرهان له . ولا يرفع أحد من أعضاء المجلس من منصبه . ولا يرفع أحد من أعضاء المجلس من منصبه . ولا يرفع أحد من أعضاء المجلس من منصبه .

مادة ١١٧ - يجوز فصل أحد أعضاء البرلمان أو إقراره من مجلس الشيوخ .

ويشترط في غير أعمالهم الطبع والجمال والقدرة على العمل بهذا الدستور . ولما قرره من انتخاب أن يصدر القرار بأخلاقية هؤلاء الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس .

مادة ١١٨ - إذا صدر من أعضاء البرلمان بالحققة أو الاستقالة أو غير ذلك من أسباب يختارها برلمان القسوس أو من انتخاب على حسب الأصول . وذلك في مدة سنتين من يوم إنشاء البرلمان المذكور . ولا يجوز أن يترشح من جديد في الانتخابات التالية .

مادة ١١٩ - يجب تجديد نصف المجلس الشيوخ مرة واحدة في السنة . وكان يجب تجديد نصف المجلس الشيوخ في مدة سنتين من يوم إنشاء المجلس على أن لا يتجاوز مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم . فان تم تجديد نصف المجلس المذكور . انتهت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد .

الفصل الرابع - المحكمة الدستورية

مادة ١٢٠ - فيما عدا الأعمال التي يختص بها المجلس المذكور . فانها تختص بها المحكمة الدستورية . وهي المحكمة .

مادة ١٢١ - كما يصح للمجلس من جهة أخرى أن يكون له السلطة التشريعية .

مادة ١٢٢ - لا يرفع أحد من أعضاء البرلمان من منصبه . وكذا المجلس أو من قبله . ولا يقدم البرهان له . ولا يرفع أحد من أعضاء المجلس من منصبه . ولا يرفع أحد من أعضاء المجلس من منصبه .

مادة ١٢٣ - يجوز فصل أحد أعضاء البرلمان أو إقراره من مجلس الشيوخ .

ويشترط في غير أعمالهم الطبع والجمال والقدرة على العمل بهذا الدستور . ولما قرره من انتخاب أن يصدر القرار بأخلاقية هؤلاء الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس .



الفصل الرابع

سنة ١٥٩ - القضاء يستقلون لدراسة عليهم في قضائهم لغير القانون، ليس لأية سلطة في الحكومة العمل في القضاء.

سنة ١٦٥ - ترتيب درجات القضاء وتعيين اختصاصها بكونها قانون.

سنة ١٦٦ - تعيين القضاة بكونها للبيئة في الدستور التي يعرفها القانون.

سنة ١٦٧ - عهد بمرز القضاة لأفعالهم تعيين حدوده وكيفية القانون.

سنة ١٦٨ - بكون تعيين رجال النيابة بغيره في الحكم في ذلك وفقاً للدور التي يعرفها القانون.

سنة ١٦٩ - مجلس الشيوخ على أن لا أمانة محكمة بجمهورية مرحلة اللطام العام للمحافظة على الأدب.

سنة ١٧٠ - كونه بجزء بجزء بجزء بكونه ليس بغيره.

سنة ١٧١ - بوضع قانون خاص سائل لتربية الحكم العسكرية وبيان اختصاصها في الدستور بموجب بوضعها في توليف القضاء.

بجالتن الحبريات والمجالتن الجلية

وتتمثلها المجالس البلدية والمجالس المحلية المختلفة
ويعين القانون عدد واختصاصها .

ثانياً - اختصاص هذه الجلسات بطلب ما يهتم أهل المدينة أو أوطانهم ولا يمتنع عدم الاستعداد بما يجب من اعتماد أعمالها في الأعمال البنية في العزوتين على الوجه المقرر

أيضاً - عليه الجلوس في الحشد المقررة بالقانون



١٩١٦م
تقويم

مادة ١٤٦ - الخصال التي مدونة الحالية عن العمل الشخصي يقدم إلى البرلمان في سائر كل دور انعقاد واحد على الأقل.
مادة ١٤٥ - ميزانية إيرادات وزارة المواصلات ومعدلاتها وكذلك حسابات الخصال السنوية تجري عليها الأحكام الخاصة بالميزانية بخلافه وحسابات الخصال.

الباب الخامس
القرء المسكحة

مادة ١٤٦ - قرأت الجبرية بقدر بقانون .
مادة ١٤٧ - يبين القانون طريقة تجنيد نظام الجبرية وما لرجال الجبرية ودرجاتهم من الواجبات .
مادة ١٤٨ - يبين القانون نظام هيئات الجبرية وما لرجال من درجاتها من الواجبات .

الباب السادس
أحكام عامة

مادة ١٤٩ - الإسلام دين الدولة باللغة العربية لغتها الرسمية .
مادة ١٥٠ - نسيئة القاهرة قاعدة للملكة المصرية .
مادة ١٥١ - تسليم المجرمين السياسي يتطور وهناك مع عدم الاستعداد بالانقذات الدولية التي يقصدها المحافظة على النظام الداخلي .
مادة ١٥٢ - المصروفات لا يكون قد بقانون .
مادة ١٥٣ - ينظم القانون الملكية التي يباشرها الملك سلطنة طبقا لبارادق المقررة بهذا الدستور فيما يخص بالماله الشخصية وتعيين الرؤساء المنتخبين وبالنقد الذي تديرها وزارة المواصلات وعلى المصروف بالماله الخاصة بالانديان المصروف بآفاق الجبرية وإذا لم يوضع أحكاما شرعية فتسري بأثر هذه السلطة طبقا للمقررة والامارات المعمول بها الآن
ينظم المقررة التي يباشرها الملك بخلافه بتعيين المالك كافر بها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٤
الحاكم يوضع نظام المصلحة المالك
مادة ١٥٤ - دخل الجبرية هذا الدستور يسمو بمصر لعدل النسيئة وروميكون أن عيسى باكون في الجبرية المقررة في مصر بخلاف النسيئة والمالاهة الدولية والامارات المصلحة
مادة ١٥٥ - لا يجوز نسيئة المال على الجبرية أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتا في زمن الحرب أو أثناء



قيام الحكم المصرفي وعلى الوجه المبين في القانون .

سنة ١٥٦٦ - الملك وليام الخامس من فرنسا في مخرج هذا الدستور. بعد بلوغه من العمر اثنى عشر سنة اتمم الملك وأخيه أنذاك الملك
أخيه ومع ذلك فان ذلك الملك المخلص دخل الحكومة السياسية التي لم تكن له في إنجلترا ومثله ليهود ومجرا والفرنسية
والهولندية التي يكلفها هذا الدستور ولا يمكن لفرنسا من تحقيقها.

سنة ١٥٧٠ - وقد تم فتح المستعمر بعد رحيل الجلبنداء فأنشئ الحظيرة فوضعوا فيها أفراسهم ثم دبحوا رؤسها
فأذا صدر الملائكة على الأفراس الجلبنداء فأنشئ الحظيرة فوضعوا فيها أفراسهم ثم دبحوا رؤسها
للتفحيم . وقد وضع الملائكة في كل الحظيرة أفراسهم ثم دبحوا رؤسها فأنشئ الحظيرة فوضعوا فيها
أفراسهم ثم دبحوا رؤسها .

ماذا ٨٤٠ لا يجوز إهداء شيء يتقبح في الشرع، فها من يحضرون من هذا الملكية من قيام ومائة المرمية.

مادة ١٥٩- نجرنا أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقاً بما له من الحقوق في السودان .

أحكام قتامة وأحكام زينة

مادة ١٦٠ - يعين المقلب المذكور لذلك مصرعيه أن يقر المندوبون المفضون نظام الحكم الذاتي للسودان.

١٦١ - خمسة عشر مجلة الملاط المأهول ١٥٠٠٠ (مائة وخمسون الف جنيه مصري) وقبعة عازن البليت
الملاط المأهول ١١٢ ١١٢ (مائة وأربعة وأربعون ألفاً وخمسة عشر جنيه مصرى) زينة الملاط المأهول بمكة وقبعة
زائدة لقم الفضة عازن بقرابين البرطمان.

سنة ١٦٦ - يكون نصيب من خرج من أعضاء المجلس الشيخ في نهاية القرن الحزبان الأول والميل إلى الغزو ومنه بناءً على
الشعر والفتاوى الثمين الأول نفسه في ٣١ أكتوبر ١٩٥٥ .

مايو ١٩٤٠ - يعمل بمكتب الاستورمين تاريخ انقضاء البرطان .

ص ١٦٦ - نفع لداره مؤثرات الدولة في التوسيع الخاص بها من تاريخ نشرها في الدستور إلى حين انقضاء الجلاء
 القواعد الواردة في المذكرة المذكورة. ومع ذلك بحسب لعماد عدم مخالفتها لبعض من أحكامها كما يلي:

الأساسية المفصلة بهذا الدستور.

١٦٥ - فرض على البرلمان عن انعقاده ميزانية ١٩٢٢ - ١٩٢٦ الحالية ودرج القانون الذي يصد.

بموازاة السنة المستعملة الألف من السنة الباقية منها من يوم فشره .



تصريح^(١)

لحضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس مجلس الوزراء

في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ بشأن إصدار الدستور

إن من أعظم السرور لدى أن توفقت الى عرض مشروع الدستور في شكله
النهائي على عتبات مولاي صاحب الجلالة الملك لاستصدار الأمر الكريم به .

وعما يزيد غيظتي وهتائي أن الدستور بالصورة التي صدر بها قد حقق الأمان
القومية ، وأصبح لكل انسان أن يرى أن المخاوف التي كانت تظهر من آن لآتحرلم
تكن قائمة على أى أساس .

وما يجب ملاحظته أنه لم يدخل أى تعديل على المبدأ الأساسى المقرر لسلطة
الأمة . وأنه فضلا عن تقرير هذا المبدأ صراحة في الدستور فإن كافة أحكامه قد
روعى في وضعها هذا المبدأ بكل دقة .

كما تلاحظ أن النص النهائي يشتمل على عدة أحكام فأت لجنة الثلاثين وضعها
في مشروعها . وقد أتت هذه الأحكام متممة للدستور دون أن تمس في شيء
ما بالمبدأ الأساسى لسلطة الأمة .

ولا يهوتنى أن أذكر أنه أثناء دراستى لمشروع الدستور كنت أشرف على
الدوام بمرض نتيجة مداواتى مع زملائى على مولاي صاحب الجلالة . فكنت
ألاق دائما من لدنه كل عطف وتأييد . وكان حفظه الله يقابل ما أرفعه اليه بروح
تدل على ما فطر عليه من الميول الحرة الدستورية .

(١) الوقائع المصرية العدد ٤٢ في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٣

وقد كانت الملاحظات التي يفضل علّ جلالة بها «تشبعة بما نشأ عليه من حب أمته . وكان دائما شديد الرغبة في تحقيق الأمان القومي كي تتمتع البلاد بدستور يليق بالمرتلة الرفيعة التي يرجوها جلالة لأمنه من صميم فؤاده لتنبؤا مكانها بين الأمم الحرة المتعدية .

فلم يبق على الأمة المصرية إلا أن تثبت بالطريق الذي تسلكه في تطبيق هذا الدستور أنها تقدر حقيقة تلك المسؤولية العظمى التي أقيت على عاتقها .

وإلى أهل يقين بأن المصريين ، الذين أدهشوا العالم طرا بنهضتهم ومجهودهم الوطني العظيم ، سيبرونه أيضا بسرعة نجاحهم التام في الحياة الدستورية وفي تعلقهم المتين ومحبتهم الصادقة لأول ملك دستوري .

القاهرة في ٣ رمضان سنة ١٣٤١ (١٩ أبريل سنة ١٩٢٣)

يحيى إبراهيم



عبدلی یکن باش
رئیس مجلس شورای

المذكرة التفسيرية

الى وضعها حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية أحمد ذو الفقار باشا
عن الدستور المصرى فى سنة ١٩٢٣

هذا نص المذكرة التفسيرية التى وضعتها وزارة الحقانية لشرح الحال الجديدة التى يحفظها الدستور. ولذا ذكر أسباب التعديل الذى أدخل على مشروع لجنة الثلاثين: إذا أريد فهم مرعى التغيير الذى سيطرأ فلا مندوحة عن أن نورد بالإيجاز ما يختلف به نظام الحكم الجديد عن النظام السابق، ومن وجهة النظر هذه يجب أن تكون المقارنة بحكم المنطق بالمدة التى تهدمت الحرب العظمى، لأن البلاد منذ سنة ١٩١٤ كانت خاضعة لنظام حكم استثنائى .

فى أول يوليه سنة ١٩١٣ سنّ قانون نظامى جديد حل محل القانون النظامى الذى سنّ فى أول مايو سنة ١٨٨٣، ويؤخذ من ديباجة قانون سنة ١٩١٣ أن الغرض الأكبر من التعديل الذى أدخل على القانون النظامى وقانون الانتخاب لسنة ١٨٨٣ هو إدغام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى مجلس واحد هو الجمعية التشريعية. وقد كان من أكبر البواعث على تسويق هذا الإدغام أن تنحية المحبات النيابية فى سنة ١٨٨٣ لا تطابق نظام المجلسين الشائع فى معظم البلدان الأجنبية . فالجمعية العمومية لم تكن تجتمع إلا نادراً. بل كان اجتماعها مرة كل سنتين عادة. ولم يكن لها من السلطة التشريعية النافذة سوى حق الاقتراع على الأموال المقررة عقارية كانت أو شخصية خلافاً لمجلس شورى القوانين . فمع أن وظيفة كانت استشارية فقط فإنه كان فى الحقيقة يشترك اشتراكاً عظيم القدر فى سن القوانين . وبأحكام قانون ١٨٨٣ كان مجلس شورى القوانين يؤلف من ٣٠ عضواً: منهم ١٤ نائبون (بينهم الرئيس ونائب الرئيس) يمينون بأمر عال، و١٦ عضواً منتخبين . منهم ١٤ ينتخبون فى الدرجة الثالثة بواسطة مجالس المديرية (بحساب عضو مندوب

من كل مجلس مديرية) وعضوان ينتخبان بالدرجة الثانية بواسطة مندوبى المدن والمحافظات. أما الجمعية العمومية فكانت بأحكام ذلك القانون عينه مؤلفة علاوة على الوزراء من أعضاء شورى القوانين، ومن ٤٠ وجيهاً ينتخبهم ناخبون متشدبون بالدرجة الثانية .

أما الجمعية التشريعية التى أنشئت سنة ١٩١٣ فؤلفة من الوزراء وهم أعضاء فيها بحكم مناصبهم، ومن ٦٦ عضواً ينتخبهم ناخبون مندوبون بالدرجة الثانية، ومن ١٧ عضواً معيناً .

فالقانون النظامى الذى سن سنة ١٩١٣ كان تقدماً محسوساً بالنسبة الى القانون السابق له من جملة وجوه :

(١) زيادة نسبة الأعضاء المنتخبين الى الأعضاء المعيّنين ووجود ٦٠ عضواً منتخباً كفى للبلاد تمثيلاً يجعل لكل ٢٠٠ ألف نسمة ممثلاً .

(٢) تحسن نظام الانتخاب تمسكاً عظيماً، بمعنى أن الانتخاب صار فى جميع الأحوال بدرجةيتين. وأن عدد الناخبين المندوبين زاد زيادة عظيمة. فقد صار لكل ٥٠ ناخباً ابتدائياً ناخب مندوب، أما قبل ذلك فانه لم يكن لكل مدينة أو قرية أو قسم سوى ناخب مندوب واحد مهما بلغ عدد السكان .

(٣) كفى تمثيل الأقليات والمصالح أنه يتعين على الحكومة أن تختار الأعضاء المعيّنين من بعض طبقات الأهالى إذا لم تكن الانتخابات قد منحت هذه الطبقات تمثيلاً وافياً .

(٤) وأخيراً حل الانتخاب بالأكثرية المطلقة فى الأصوات محل الانتخاب بالأكثرية النسبية .

أما من جهة اختصاص الجمعية التشريعية فقد زيدت زيادة يسيرة بتفويضها الحق فى اقتراح بعض المواد التشريعية والتوسع فى مناقشة الحكومة فى مشروعات القوانين . والأوامر العالية التى تعرض عليها . ولكن إذ استثنينا مسألة الأموال الجديدة المقررة المقارية أو الشخصية ، فان الحكومة ظلت حرة فى أن تعمل أو

لاتعمل برأى الجمعية . ومع أن الوزراء معنودون مسئولين من الوجهة السياسية عن أعمال ولى الأمر بحكم امضاءهم معه لم يكونوا خاضعين لمسئولية برلمانية أمام الجمعية التشريعية التى ظلت مصطبغة بصيغة مجلس استشارى تشريعى .

ودارت رحى الحرب بعد عقد الفصل الأول من فصول جلسات الجمعية التشريعية بضعة أشهر فلم تجتمع من ذلك الحين ، لأن عقدها أجل الى هذا اليوم ولأن الأعمال التى تعمل لتجديد انتخاب أعضائها وقفت . ومن الجهة الأخرى بسط الحكم العرفى البريطانى فى البلاد كلها من شهر نوفمبر سنة ١٩١٤ ولم يلبح حتى الآن غنشا عن ذلك أن إدارة البلاد فى خلال هذه المدة الاستثنائية تمت إما بمراسم أصدرها ولى الأمر فى مجالس الوزراء ، أو بقرارات مجلس الوزراء ، أو بأوامر ومشورات من السلطة العسكرية ولكن من غير معاونة الهيئات النيابية .

أما الدستور الجديد فنص بتمام الصراحة على إنشاء حكم نيابى حقيقى فى البلاد . والسلطة التشريعية ستكون فى يد الملك ومجلس الشيوخ ومجلس النواب معا ، فلا يجوز نشر قرار تشريعى له صيغة القانون إلا إذا سبق البرلمان فأجازه ، وكانت السلطة التنفيذية حتى الآن سواء كان بحكم القانون النظامى لسنة ١٨٨٣ أو قانون سنة ١٩١٣ تستطيع دائما أن لاتعيا برأى مجلس شورى القوانين أو الجمعية التشريعية . ولم تكن موافقة الجمعية العمومية أو الجمعية التشريعية مشترطة إلا فى اجازة الأموال المقررة العقارية أو الشخصية .

ولكن هنالك ما هو أعظم من هذا ، وهو أن الملك لا يكون بعد الآن على قدم المساواة مع المجلسين التشريعيين ، لأنه لم يستغف له بحق نقض قراراتهما ولو على سبيل التوفيق البسيط ، بل يتعين عليه أن يوافق على القوانين التى يميزها البرلمان وكل السلطة المتفرقة به الملك هى أن يطلب اقتراعا ثانيا فى البرلمان . فكل مشروع قانون يقترح عليه مرة ثانية فى فصل الجلسات الواحد بأكثرية ثلثى أعضاء كل من المجلسين ولو كان قد اقترح على جوازه بأكثرية مطلقة فى فصل سابق ، يجب أن يمتن وينفذ .

وقد جعل حق البرلمان في اقتراح مشروعات القوانين مطلقا إلا في مسألة فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية، ولم يكن هذا الحق معترفا به لمجلس شورى القوانين بقانون سنة ١٨٨٣، وكل ما كان يستطيعه هو أن يطلب من الحكومة تقديم المشروعات، ولكن الحكومة كانت حرة في تلبية هذا الطلب أو عدم تلبيةه. أما قانون سنة ١٩١٣ فقد أكسب الجمعية التشريعية شيئا من هذا الحق، ولكنه ظل عرضة لسيطرة الحكومة، فكانت تستطيع أن تعارض في مناقشة كل مشروع يصدر من أعضاء الجمعية التشريعية.

فازاه هذه السلطات المتسعة التناقل في المواد التشريعية أصبح من الصواب الرجوع إلى نظام المجلسين. فالمجلس الأعلى يكون عنصرا معدلا بطبيعة تأليفه، ولكن إذا كان للجلسين عين السلطة من جهة الاقتراح على القوانين إلا في مسألة الميزانية التي يجب أن يناقش فيها ويجاز باقتراح مجلس النواب، فإن لمجلس النواب مع ذلك كفة راجحة بسبب المبادئ التي وضعها الدستور في ما يختص بمسئولية الوزراء. أي أن الوزراء مسئولون سياسيا أمام مجلس النواب وحده وليس أمام مجلس الشيوخ. ومن الجهة الأخرى فإن من اختصاص مجلس النواب القرار على اتهام الوزراء أمام المحكمة الخاصة التي تنشأ لمحاكمة الوزراء على الذنوب التي يرتكبونها في أداء مهامهم وزد على ذلك أن الوزير الذي تحكم عليه المحكمة الخصوصية لا يمكن أن يعفى عنه إلا بموافقة مجلس النواب.

ويحسن بنا أن نتوسع في فحص مسألة مسئولية الوزارة لأهميتها. فانه بموجب نظام الحكم المعمول به الآن يتولى الملك الحكم مع مجلس وزرائه وبواسطة هذا المجلس (أنظر ذكر شو الخديوي اسماعيل بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨) ولكن مع وجود هذا المجلس حفظ ولى الأمر في يده جميع السلطات التي لم يندب لها سواه ندبا صريحا، ومن ذلك أنه حفظ لنفسه بالأمر الكريم الصادر في سنة ١٨٧٨ حق الموافقة على قرارات مجلس الوزراء، فالملك كان يتخذ نصيبا في استعمال السلطة التنفيذية رأسا لا بالواسطة فقط.

أما الدستور الجديد فيص على نظام يختلف كل الاختلاف عن ذلك ، فكل عمل يعله الملك وتكون له علاقة بشؤون الدولة يجب لتنفيذه أن يوقع عليه رئيس الوزراء والوزراء ذوو الاختصاص ، فالملك يستعمل ملطاته بواسطة وزرائه ، والوزراء مسئولون سياسيا عن جميع أعمال الملك ، و بموجب التفسير الوارد في غير هذا المكان عن أمور مشابهة تكون كل أعمال الملك حتى انخبط السياسة التي يلقيا داخله في مسئولية الوزراء . وإنما يستغنى من هذا المبدأ العام ، وهو أن كل قرار من الملك يجب أن يمضيه أحد الوزراء .

ان مسئولية الوزراء السياسية تكون أمام مجلس النواب . فهذا المجلس هو الذى يمرض على الحكومة السياسة التي يجب اتباعها ، والوزارة التي لاتنال ثقة هذا المجلس يجب أن تستقيل .

ومن الطبعي أن لاتكون المسئولية السياسية للوزارة عادة أمام مجلس الشيوخ بحيثته لأن جانباً من أعضائه يعينهم الملك . فمجلس النواب هو الذى يعتبر أنه يمثل رأى البلاد أوفى تمثيل . فشيتته هي التي يجب أن تملو من وجهة نظر السياسة العامة للحكومة ، ولكن لا يغيب عن البال أنه من وجهة النظر التشريعية يكون لمجلس الشيوخ نفس السلطة التي لمجلس النواب بحيث أنه من الوجهة النظرية تستطيع الأكثرية في مجلس الشيوخ نظريا أن توقف سير كل تدبير تشريعي حتى ولو أجازته أكثرية مجلس النواب . أما عمليا فإن مجلس الشيوخ يقتصر على تعديل المشروعات التي تعرض عليه ، فإذا اشتد الخلاف على مسألة تشريعية استطاع الملك أن يستأنف الأمر الى رأى الأمة بمجلس النواب ، فإذا جاءت الانتخابات العامة على أثر حل المجلس مؤيدة للرأى العام الذى أعرب عنه المجلس السابق ، فالمفهوم أن مجلس الشيوخ يخضع للرأى الذى تراه البلاد كلها وتصر به بصراحة .

والآن . بعد ما أجبنا القواعد الكبرى الجديدة التي أنشأها الدستور يتيسر لنا أن نتولى لخص بعض من أهم النقاط .

فالمادة الأولى وهي الوحيدة في الباب الأول تُضمن القاعدة الأساسية التي تنتج عن إلغاء السيادة التركية وإلغاء الحماية البريطانية وهي أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة وتعين في الوقت عينه شكل حكومتها وتقول إنها حكومة ملكية متوارثة ذات أنظمة تمثيلية .

والباب الثاني يحتوي طائفة من النصوص الوضعية التي توجد في معظم الدساتير الحديثة .

أما الضمانات الشخصية المكفولة بهذه النصوص فمعظمها مكفول بالحق المقرر الحاسل . فحسبنا أن ننوه بالمبادئ الجديدة التي تنشأ عن إدخال النصوص الدستورية .

فالمادة الثالثة بعد ما نصت على قانون تساوى المصريين أمام القانون قضت بأن لا يقع شيء من التمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، سواء أكان ذلك في التمتع بالحقوق المدنية والدينية أو في ما يخص بالأعباء والواجبات العمومية، وينتزع على هذا المبدأ إلغاء جميع الامتيازات الخصوصية، سواء أكانت في مسألة الضرائب أو الشؤون السياسية أو فيما يتعلق بواجب الخدمة العسكرية .

وقضت المادة الثالثة أيضا بأن لا يقبل في المناصب العمومية سوى المصريين وأن لا يقلد الأجانب في المستقبل مناصب إلا في حالات استثنائية يمينها القانون . وهذا قانون جديد فقد كان تعيين الأجانب جائزا في جميع مناصب الحكومة ماعدا بعضا منها اختص بالمصريين أو المصريين المسلمين مراعاة لتقاليد أو بسبب صفة تلك المناصب الدينية . ولم يكن استخدام الأجانب مقيدا إلا بقانون خاص فيجب والحالة هذه أن تبين بنصوص صريحة الوظائف التي يمكن أن يتقلدها الأجانب في المستقبل علاوة على الوظائف التي حفظت من الآن للأجانب باتفاقات أو بالقوانين المصرية .

وقد ضمنت حرية الصحافة بالمادة ١٥ من الدستور ، وهذه الحرية لا تقيد فيما بعد مبدئيا إلا بنصوص قانون العقوبات فلا يمكن إقامة الرقابة المنعية عليها

ويمنع إنذار الصحف أو تعطيلها أو إلغائها بواسطة الإدارة . فكل نظام قانون المطبوعات الذى سنّ فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ يجب أن يجعل مطابعا للبائى الجديدة .

ولكن يبقى هنالك استثناء واحد لانذار الصحف أو تعطيلها أو إلغائها بالطرق الادارية ، فان بعضا من الحزبية الدستورية لا يمكن تطبيقه على حملات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية تكوّن الدعوة البلشفية الموجود الآن ، فانه يضطر جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للبائى المقررة بالدستور لأجل ضمان حرية أهل البلاد المسالمين والموالين للقانون . فلكى يمكن إنشاء تشريع لمكافحة أمثال هذه الدعوة الضارة نص فى المادة ١٥ على أن إنذار الصحف وتعطيلها وإلغائها بالطرق الإدارية قد يجوز فى حالة ما عفى الضرورة بالإلتجاء اليه لحماية النظام الاجتماعى . وأضيف تحفظ مماثل لهذا الى نص المادة ٢٠ التى تكفل للصحفيين حتى الاجتماع بسكينة ومن دون سلاح ، والمادة ١٥١ التى تحظر التلى لجرأته سياسية .

أما ما يختص بالتعليم فقد وضع الدستور مبدأ التعليم الألى الاجبارى وبمجانته التعليم فى المكاتب العمومية ، وترك لقانون خاص تنظيم التفاصيل فى تطبيق هذا المبدأ وتعيين الاعتبارات اللازمة له .

وبالاب الثالث أطول الأبواب وأهمها ، وهو يبحث فى تنظيم السلطات ، وقد علقنا عليه تعليقات عمومية فى صدر هذه المذكرة .

فالمادة ٣٣ وهى أول مواد هذا الباب تعلن أن جميع السلطات تصدر من الأمة ، وذلك اعتراف بسيادة الأمة ومبدأ من أهم المبادئ الجديدة فى نظام الحكم الجديد . فقد كانت جميع السلطات حتى الآن مجمعة فى يد ولى الأمر الذى شاء أن يشرك شعبه معه فى حكم البلاد بواسطة أنظمة نيابية ولكنه مع ذلك حفظ لنفسه السيادة التامة .

فولى الأمر هو الذى أصدر القوانين النظامية المتوالية المعمول بها فى البلاد وقد كانت له سلطة تعديلها أو إلغائها بحسب مشيئته ، ولكن متى صدر الدستور

الجديد فإن الحالة تتغير تغيراً تاماً، إذ إصدار هذا الدستور والاعتراف به بدأ كونه الأمة هي مصدر جميع السلطات يعلن سحب الدستور بعد منحه أمراً غير مستطاع . أما التعديلات التي تدخل على الدستور فيجب أن تقرر بموجب نظام مشترك فيه فروع السلطة التشريعية الثلاثة .

فنحن نشاهد الآن إذا من جانب ولى الأمر تنازلاً عن حقوق السيادة التي كانت له شخصياً، وقد وضعت لأول مرة في تاريخ البلاد الصيغة الديمقراطية لشكل الحكومة الجديدة . وبهذا الاعتبار يصح أن يقال أن المبدأ القاضي بأن الأمة هي مصدر جميع السلطات لا يتناقض أصل الحكومات الملكية المطلقة الإسلامية، لأن هذه الملكيات كانت بالإجمال تعتمد في مصدرها على قبول صريح أو ضمني من الشعب الذي يمثل أعيانه ووجوهه .

أما نظام وراثته العرش فلا يقرر بالدستور نفسه، ولكن الدستور بإشارته إلى مرسوم ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ يكسب هذا النظام صبغة دستورية حقيقية، وقد نص صراحة على أن النصوص الخاصة بنظام توارث العرش لا يمكن أن تكون عرضة لاقتراح إعادة النظر فيها . وغنى عن البيان أن من المصلحة العمومية أن يكفل لهذه النصوص أعظم ثبات مستطاع . فالملك الذي جرد نفسه مختاراً من الجانب الأكبر من سلطاته يجب على الأقل أن يكون موثقاً أن قوانين إرث العرش لا تكون من المواضيع التي يناقش فيها البرلمان، ويجب أن يظل العرش فوق المناقشات السياسية .

إن الملك الذي كان قبلاً يملك في يده السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لم يحتفظ في المواد التشريعية إلا بسلطة نظامية . وهي أن يصدر القوانين اللازمة لضمان تنفيذ القوانين ولكن من غير أن تكون له سلطة تعديلها أو تعطيلها أو الاستثناء عن تنفيذها . وقد كانت هذه السلطة النظامية من اختصاص الوزراء المكلفين بإقفاذ القوانين . ولكن هنالك حالة يميز فيها الملك أن يصدر مراسيم من غير موافقة

البرلمان السابقة عليها ونحت مسئولية الوزراء السياسية الذين يعضون المراسم معه . وذلك في التداير المججلة التي لا يمكن معها انتظار عقد البرلمان . ولكن هذه المراسم يجب أن تعرض على البرلمان في أول جلساته . وبني عرضت كذلك فلأنا رفضها أحد المجلسين سقطت . أما فائدة هذه المراسم فعظيمة جدا لأنه لا يستغنى عن اتخاذ تدابير إضافية مججلة إذ قد يقضى كل إبطاء إلى أوخم المواقب .

ولا خطر من الاعتراف للأك بهذه السلطة التشريعية غير العادية ، لأن سيطرة البرلمان عليها مضمونة في جميع الأحوال .

وهناك سلطة غير عادية احتفظ بها الملك تحت مسئولية الوزارة طبعاً . وهي إعلان الحكم العرفي الذي يمر في ذبوله إيقاف بعض الضمانات الدستورية ، ولكن يجب أن يوافق البرلمان على إعلان الحكم العرفي . ثم أن إعلان هذا الحكم يجب أن يكون بقانون يبين النصوص الدستورية التي قد توقف . إن الحكم العرفي ضرورة في حالات الخطر الاستثنائية لسلامة الدولة من الداخل أو الخارج . ويفضل تنظيم الحكم العرفي بقانون على أن تضطر السلطة التنفيذية إلى إعلانه مع عدم وجود نص تشريعي ما على كفيته .

سنة ١٩٢٣

وزير الحفانية

أحمد ذو الفقار

المرسوم الصادر في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٤^(١)
بتقرير الشكل الذي تقدم به مشروعات قوانين الحكومة الى البرلمان
وشكل التصديق على القوانين واصدارها

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ٢٥ و ٣٤ من الدستور .
وبعد الاطلاع على المادة ٥ من المرسوم الصادر في ٢ جمادى الأولى
سنة ١٣٤٢ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣) بشأن شعار الدولة وخاتمها .
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .
رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يكون تهديم مشروعات قوانين الحكومة الى البرلمان ابتداء من
اليوم بالشكل الآتى :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير ... وموافقة رأى مجلس الوزراء .
رسمنا بما هو آت :
مشروع القانون الآتى نصه يعلق باسمنا الى البرلمان :

نص المشروع

صدر ... فى ... فى ...

مادة ٢ - يكون التصديق على القوانين واصدارها ابتداء من اليوم
بالشكل الآتى :

(١) الوقائع المصرية في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٤ صفحة ٢ من العدد ٣٩



یحییٰ ابراہیم باشا
دیرکدرلشی

نحن فؤاد الأول ملك مصر

فتر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صمّمنا عليه
وأصدرناه :

نص القانون

نأمر بأن يعمم هذا القانون بختام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة .

صدر في

مادة ٣ — على رئيس مجلس الوزراء ووزير الحفائية تنفيذ هذا المرسوم كل
منهما فيما يخصه .

صدر برأى حابدين في ٢٠ رمضان سنة ١٣٤٢ (٢٤ أبريل سنة ١٩٢٤)

فؤاد

بامر حفرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

وزير الحفائية

محمد سعيد

^(١)
قانون رقم ١ الصادر في ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤
بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها ستماية
جنيه مصرى ، ويستثنى من ذلك الوزراء .

مادة ٢ - يتناول كل من رئيسى المجلسين مكافأة سنوية مساوية لمرتب وزير
يضم منها المكافأة المنصوص عليها في المادة السابقة ، وما يكون قد استحقه
من معاش .

مادة ٣ - تستحق هذه المكافأة لكل عضو من يوم حلف اليمين وتصرف
على أقساط متساوية في آخر كل شهر .

مادة ٤ - لا يجوز توقيع المحرز على هذه المكافأة إلا بمحكم نهائى أو مند
واجب التنفيذ .

مادة ٥ - يعطى لكل عضو من أعضاء البرلمان جواز السفر مجاناً في الدرجة
الأولى من النقطة التي يختارها في دائرته الانتخابية الى القاهرة على جميع خطوط
سكة حديد الدولة المصرية الموصلة لمائتين ألهتين ويعطى نائب الدت عدا ذلك
جواز بالسفر بالدرجة الأولى على البواخر النيلية الموصلة لمركز دائرته .

وان كان المضموعينا وغير مقيم بالقاهرة يعطى له الجواز السابق ذكره من محل
اقامته الى القاهرة .

مادة ٦ — على وزيرى مالية ومواصلات حكومتنا تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية . وتسرى أحكامه على الماضى بالنسبة للاديين الأولى والثانية .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بحاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدربرائى المنزه فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ (٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المواصلات وزير المالية رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس توفيق نسيم سعد زغلول

ملاحظة — عرض على الجمعية التشريعية لمكة الاستئناف المخططة القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان، تطبيقاً لسنة الثانية عشرة من القانون المدق المخطط وذلك للعمل بالمادة الرابعة من هذا القانون أمام المحاكم المخططة . وقد صدقت الجمعية التشريعية على القانون المذكور بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٢٤

مذكرة

فى ٣ مايو سنة ١٩٢٥ قرر مجلس الوزراء تخفيض المكافأة البرلمانية الى ٣٦٠ جنيه ، ولما عرض هذا القرار على مجلس النواب، قرر بجلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٢٦ ما يأتى : (أن القرار الصادر بإقصاص مكافآت حضرات النواب لا يؤثر مطلقاً على القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الخاص بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان) .

قانون رقم ١٦ في ٣١ مايو سنة ١٩٢٧
بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤
الخاصة بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه : —

مادة أولى — تعدل المادة الأولى من القانون نمرة ١ لسنة ١٩٢٤ بالكيفية
الآتية :

يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها ٤٨٠ جنهما مصريا
ويستثنى من ذلك الوزراء .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة .

صدور برأى القبة في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٤٥ (٣١ مايو سنة ١٩٢٧)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

ثروت

وزير المالية

محمد محمود

مجموعة المراسيم

التي صدرت بتأجيل انعقاد البرلمان المصري لمدة شهر،
والمراسيم الخاصة بمجل مجلس النواب ومجلس الشيوخ،
والكتب والمذكرات المرفوعة الى حضرة صاحب الجلالة
المغفور له الملك "فؤاد الأول" من حضرات أصحاب الدولة
رؤساء الوزارات السابقين عن هذه المراسيم والتي كان
لها أثر ظاهر في تطور نظام الحكم النيابي عن المدة
من ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ الى ١٢ يولييه سنة ١٩٣٠

ملاحظة : رأينا إتماماً لقائمة البحث أن تلقى بالسنور المصري الصادر في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣
كافة المراسيم التي صدرت بتأجيل انعقاد البرلمان المصري لمدة شهر، وحل مجلس النواب ومجلس الشيوخ،
وتأجيله لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، والكتب والمذكرات التي رخصها أصحاب الدولة رؤساء الحكومة
الى حضرة صاحب الجلالة المغفور له الملك "فؤاد الأول" عن هذه المراسيم، وكذلك كتب الاستقالات
والبرامج المرفوعة منهم والتي بينت على حوادث كان لها أكبر الأثر في تطور نظام الحكم النيابي في مصر
عن المدة من ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ الى ١٢ يولييه سنة ١٩٣٠

أما المراسيم الخاصة بدعوة البرلمان الى أعمال انعقاده العادية وغير العادية ورفضها فتجدها كلها
موضحة في الجزء السادس بالصفحة ١٠٧ و ١٢٠ و ١٤٠ و ١٥٩ و ١٧٤ و ١٩١ و ٢٠٩
[المؤلف]

كتاب الاستقالة^(١)

المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة صاحب الدولة

يحيى ابراهيم باشا بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٤

مولاي صاحب الجلالة :

أوليتموني جلالتكم تفتكم الغالية باسناد رياسة مجلس وزرائكم في وقت كانت فيه البلاد تجتاز أزمة لا تزال ذكراها حاضرة في الأذهان، فصدعت بالأمر قياما بواجبي نحو الوطن، مستعينا باقة عز وجل، ومعتمدا على تعضيد جلالتكم، ووقت بتأليف الوزارة على الوجه الذي حاز القبول . وقد آتت الوزارة في عهدها مهمة الدستور وقانون الانتخاب اللذين كانت تنوق اليهما الأمة في عصركم السعيد، ومهدت السبيل لتنفيذهما برفع الأحكام العرفية عقب اصدار قانون التضمينات الذي روعيت فيه مصلحة البلاد . وتلا ذلك تحقيق جملة أمانى أعادت الى البلاد حريتها الشخصية، فسادت بذلك الطمأنينة والسكينة ، واتخذت لدوام هذه الحالة الوسائل المشروعة التي تلجا اليها الحكومات التمدنية، وتوصلا الى تحقيق مبدأ احلال المصرى محل الأجنبي طالبت الوزارة مشكلة خروج الموظفين الأجانب من وظائف الحكومة بكيفية تضمن عدم الاخلال بسير العمل و بالحالة الاقتصادية والمالية في البلاد . وذلك باصدار قانون النمو يضات الذى خفف كثيرا من وطأة الطريقة التي رسمت لتعويض الموظفين الذين يعملون خدمة الحكومة، ودفع مضار خروجهم دفعة واحدة بما كان يترتب عليه وقوف حركة الأعمال في مختلف الإدارات . ولما تمهد السبيل لانفاذ الدستور جرت الحكومة في اجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام، فأحاطت الانتخابات في جميع أدوارها بالضمانات الكافلة لتحقيق حرية الآراء الى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب . ويسعد الوزارة أن تكون عملية الانتخاب قد انتهت

(١) الوثائق المصرية في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ صفحة ١ من العدد ٩ (فراغى دى) .

مقرونة بمظاهر الارتياح والرضا العام . وقد كان في عزم الوزارة أن تم عملها في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بوسائل الحياء والضمانات التي اتبعت في انتخاب أعضاء مجلس النواب، غير أن فريقاً من الأعضاء المنتخبين لهذا المجلس أظهروا نزوعاً إلى الرغبة في تغيير الوزارة قبل تمام عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ، ولو أن هذه الرغبة ليس من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوزارة، إلا أني رأيت أنا وزملائي عملاً بمبدأ الحياء الذي لزمناه إلى الآن أن نرفع إلى جلاتكم هذه الاستقالة .

وإني لجلالتكم على الدوام العبد الخاضع والخادم الأمين .

السامرة في ١١ جمادى الثانية ١٣٤٢ (١٧ يناير سنة ١٩٢٤)

يحيى إبراهيم

كتاب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشاً^(١)

المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤
بشأن السياسة التي مستسير عليها وزارته

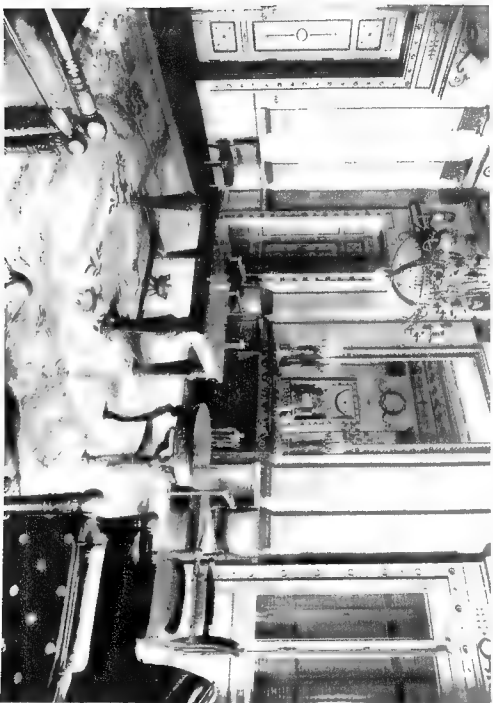
مولاي صاحب الجلالة :

إن الرعاية السامية التي قابلت بها جلاتكم ثقة الأمة وتوايها بشخصي الضعيف توجب على ، والبلاد داخلة في نظام نيابي يقضى باحترام ارادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وتكليفها، ألا اتجنى عن مسئولية الحكم التي طالمًا تهيئتها في ظروف أخرى وأن أشكل الوزارة التي شامت جلاتكم تكلفني بتشكيلها من غير أن يستعقب قبولي لتحمل أعبائها اعترافاً بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصري الذي لا أزال مشرفاً برياسته .

(١) الوثائق المصرية في ٢٩ يناير سنة ١٩٢٤ صفحة ١ من العدد ١٠ (غير احتيادي) .

أن الانتخابات لأعضاء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء إجماع الأمة على تمسكها بمبادئ الوفد التي ترى إلى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال الحقيقي لمصر والسودان، مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسياً، وفورها من كثير من التهمات والقوانين التي صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية، ونقصت من حقوق البلاد وحدت من حرية أفرادها، وشكواها من سوء التصرفات المالية والإدارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم وال عمران، فكان حقا على الوزارة التي هي وليدة تلك الانتخابات وعهدا مسئولاً منها أن توجه عنايتها إلى هذه المسائل الأهم فالهم منها وتخصر أكبرهما في البحث عن أحكم الطرق وأقربها إلى تحقيق وغيات الأمة فيها وإزالة أسباب الشكوى منها وتلافى ما هناك من الأضرار مع تحديد المسؤوليات عنها وتعيين المسئولين فيها، وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب إلا بمساعدة البرلمان . ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاهتمام بأعداد ما يلزم لانعقاده في القريب العاجل، وتحضير ما يحتاج الأمر إليه من المواد والمعلومات لتفكيكه من القيام بمهمته خطيرة الشأن .

ولقد لبثت الأمة زماناً طويلاً وهي تنتظر إلى الحكومة نظر الطير للصائد، لا الجيش للقائد، وترى فيها خصماً قديراً يدبر الكيد لها، لا وكيلاً أميناً يسعى لنجيتها، وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيراً سيئاً في إدارة البلاد، وفاق كثيراً من تقدمها، فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة في الحكومة، وعلى اقتناع الكافة بأنها ليست إلا قسماً من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدير شؤونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام . ولذلك يلزمها أن تعمل ما في وسعها لتفليل أسباب التنازع بين الأفراد وبين العائلات، وإحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم، كما يلزمها أن تبث الروح الدستورية في جميع المصالح، وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع



موزه دارالملک

لأحكامه، وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها أو الاخلال بما تقتضيه .

هذا هو بروجرام وزارتى وضعت طبقا لما أراه وتريده الأمة، شاعرا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهبات الهينات، خصوصا مع ضعف قوى واعتلال صحى ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمانا طويلا . ولكنى أعتد فى نجاحه على عناية الله وعطف جلالته وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهالى البلاد ونزلائها .

القاهرة فى ٢٢ جادى الثانى سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

مسعد زغلول

كتابا الاستقالة^(١)

المرفوعان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة صاحب
الدولة مسعد زغلول باشا فى ٢٣ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤

الكتاب الأول

مولائى :

أتشرف بأن أرفع لجلالتكم أنى لم أقبل مسئولية الوزارة إلا لخدمة البلاد تنفيذاً لمقامتكم السامية ولكن الظروف الحالية تجعلنى عاجزا عن القيام بهذه المهمة الخطيرة، ولهذا أرجو من مكارم جلالته أن تفضلوا بقبول استفتائى مع زملائى من الوزارة، وإنى وإياهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم، أدام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة، وأدامكم مؤيدين بالنز والإقبال وموضع إجلال وإجلال .

شاكر نعمتكم

٢٢ فوالب سنة ١٩٢٤

مسعد زغلول

(١) الوثائق المصرية فى ٢٤ فوالب سنة ١٩٢٤ صفحة ١ من العدد ١٠٣ (غير اعتيادى) .

الكتاب الثاني^(١)

مولاي :

تشرفت من يومين بأن عرضت لجلالتكم شفها عزمي وعزم زملائي على الاستقالة وشرحت الأسباب التي حملتنا عليها . وفي الساعة السادسة من مساء أمس قدمت عريضة الاستفتاء وألححت في قبولها . وطوعا للأمر الكريم انتظرت إلى اليوم . وعقب التشرف بهذه المقابلة فوراً ، وردني خطاب من نخامة اللورد ألنبي ينبئي فيه بأنه أعطى أوامر لحكومة السودان :

أولاً — بأن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضبة في الجيش المصري مع التنييرات المعنية التي ترتب على ذلك .

ثانياً — أنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى ما لا نهاية .

وزاد بأنه سيلجأ الحكومة في الوقت المناسب العمل الذي ستخذه حكومته لحماية مصالح الأجانب في مصر ، وبأنه يطلب دفع مبلغ الخمسمائة ألف جنيه قبل ظهر اليوم ، فأرسلت الحكومة إلى نخامته تحويلاً على البنك الأهلي بهذا المبلغ مصحوباً بكتاب يشتمل على الاحتجاج ضد هذه التصرفات .

ثم تشرفت بمقابلة جلالتكم وكررت الالتماس بقبول الاستفتاء ، وعقب خروجي من حضرتكم الشريفة تلقيت خطاباً من جنابه بأن أول عمل اتخذته حكومته ، هو أن أمرت قوة عسكرية بريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية .

إزاء هذه الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها ، لا يسعني إلا الإلحاح على جلالتكم لتتفضلوا بالامراع في قبول الاستفتاء ، لأن هذا فيما أرى قد يكون خير وسيلة لوقاية البلاد من الشرور المتوالية .

ولا زلت الداعي على الدوام بالتوفيق لجلالتكم والثبات لثمتكم .

سعد زغلول

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

(١) لا بأس أن أرفق هذه المصداق مع بقية الوثائق التي نشرتها عن هذا الموضوع ، وقد قلته عن صراحة احتفظت بها منذ سنة ١٩٢٤ [المؤلف]

مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر^(١)

صادر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بدعوة البرلمان الى عقد جلساته العادية ؛

وبعد الاطلاع على المادة ٣٩ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء، وموافقة رأى هذا المجلس ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يؤجل انعقاد البرلمان مدة شهر .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا، ويجعل به ابتداء من اليوم .

صدر بمرأى يائدين في ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٣٤٣ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زكي

(١) الوثائق المصرية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ صفحة ٢ من العدد ٤١ (غير اعتيادي) .

ملاحظة : بعد صدور هذا المرسوم فقد حضرات أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عدة اجتماعات في القبة من ٢ الى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، وفيها ثبته جبهة عراض الى المفضولة الملك "فؤاد الأول" بطلب عقد البرلمان قبل ختام مدة التأجيل ، لمعالجة الحالة الحرجة التي وصلت اليها البلاد من جراء اغتيال المأسوف عليه السير لي سناك باشا سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام . وقد تبوأه بين ديران جلالة الملك ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الشيوخ والنواب ، عدة كتب ومذكرات غاية في الأهمية أثبتتها في الجزء الثالث .

[المؤلف]

كتاب حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا^(١)

المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك

في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بطلب حل مجلس النواب

حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم

مولاي :

لما قبلت مسئولية الحكم تلبية لدعوة جلالتكم كان أول أعمال أن عرضت على تصديقكم السامي المرسوم الذي صدر في ٢٥ نوفمبر الماضي بتأجيل دور الانقضاء العادي للبرلمان مدة شهر .

وان هذا التأجيل الذي كان اقراره مطابقا تمام المطابقة لنص المادة ٣٩ من الدستور قد دعت اليه مقتضيات الحالة السياسية .

وأذكر في هذا الشأن أن الوزارة الحالية قد ألقت في الوقت الذي نفذت فيه الحكومة البريطانية بالقوة جانباً من الشروط التي فرضت على الوزارة السابقة بعد الاعتداء المفقوت الذي وقع على حياة السيرلي مستاك باشا ، واحتلت بجمارك الاسكندرية كققدمة لما هو أشد من ذلك خطورة من اجراءات القهر .

عندئذ قدمت الوزارة السابقة استقالتها معترفة بأن الظروف قد جعلتها عاجزة عن القيام بمهمتها ، وأنها رأت أن استقالتها كانت خير وسيلة لوقاية البلاد من شر مصائب أخرى (ينظر كتاب الاستقالة المؤرخان ٣٣ و ٢٤ نوفمبر) .

ولما قبلت في تلك الساعة العصيبة أعباء الحكم الشاقة بدافع الولاء لذاتكم الكريمة وحبا في وطني العزيز ، كان أول ما عانيت به أن أستوثق من أن الحكومة البريطانية لم ترم بعملها الى هدم استقلال البلاد .

ولما اطمانت من هذه الجهة شرعت ، والثقة بتحدوني ، في القيام بمهمة صعبة ، هي مهمة اعادة صفو العلاقات مع تلك الحكومة من غير مساس بالدستور ولا إضرار بالأمان القومي .

(١) الوثائق المصرية في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ صفحة ١ من العدد ١١٤

(٢) راجع صفحة ٥٥٣ و ٥٥٤ من هذا الجزء .

إلا أنه كان من المستحيل مع الأسف اشتراك المجلسين الحاليين في القيام بهذه المهمة .

فإن هذين المجلسين ، وقد ساد عليهما تماما الحزب الذي تمثله الوزارة السابقة ، كانا على تضامن وثيق معها في سياستها العامة ، تلك السياسة التي أثارت تصرف الحكومة البريطانية على أثر الحادث المشغوم الذي أودى بحياة السيرل ستاك باشا ، كما يستفاد من تصريحات تلك الحكومة وما اعترفت به الوزارة السابقة ضمنا .

ولو استمرت المناقشات البرلمانية في هذه الظروف لما نتج عنها سوى تضييع الخطوط وزيادة الحالة السيامية سوا وسد السبل المؤدية الى حل الاشكال .

فكان اذن من واجبي وواجب زملائي الوزراء ، الذين وقع الاختيار عليهم بصرف النظر عن جميع الاعتبارات الحزبية ، أن تحمل وحدنا أمام جلالتيكم وأمام البلاد المسؤولية السياسية الخطيرة الناشئة عن الحالة .

لذلك كان تأجيل دور انعقاد البرلمان يبدو كضرورة محتمة .

ومع ذلك صكنا لانزال نرجو أن نستطيع التقدم الى المجلسين للحصول على موافقتهما وقتهما .

فقد كانت المحادثات مع الحكومة البريطانية تتقدم تقدما حسنا لأننا مع بقائنا في حدود سلطتنا تماما ، أمكننا أن نحصل على تخفيف بين في الشروط التي فرضت على مصر وعلى الأخص صيانة مبادئ الدستور . وقد أخلت الجمارك وأعيد صفو العلاقات مع الحكومة البريطانية ، وما زلنا دائرين على السعي في سبيل استعادة حقوق الدولة أو تخفيف ما رتب عليها من التكاليف تخفيفا بينا ، مما كان نتيجة للسياسة البعيدة عن الحكمة التي اثبتت في العهد الأخير .

وإن الصيغة السياسية المستقلة التي لوزارتنا وصدق نيائنا والنتيجة الحسنة التي أدت اليها أعمالنا الأولى والاحساس بشدة الأخطار التي تعرضت لها البلاد والشعور الذي خالج البلاد بأجمعها ولا يزال يحالجهما بالحاجة الى الخروج من عهد

محزن مملوء بالاضطرابات العقيمة وأعمال العنف والمنازعات الداخلية بين أفراد الأمة — كل هذا كان يجب عقلا أن يحدث انقلابا في آراء الأغلبية البرلمانية .

غير أن ذلك لم يحدث .

إن أغلبية أعضاء البرلمان قد انصاقوا بها وقعوا فيه من الأغلاط فأرادوا أن يعربوا عن رأيهم مقدما في سياسة الحكومة غير مكترئين بما يقضى به واجبههم السياسى وما يحتمه المصل من عدم جواز الحكم على الوزارة قبل سماع دفاعها وتمحيصه في مناقشات قانونية .

وقد رفعت هذه الأغلبية الى جلاتكم بواسطة رئيس مجلس النواب ووكيل مجلس الشيوخ مددا من العرائض وجهت فيها الى هذه الوزارة وأعمالها بلهجة عنيفة لوما مطلقا في عبارته كما أنه غير قائم على أساس ، فضلا عن ظهورها بمظهر عداء غير صادر عن روية مما لا يمكن تبريره أو الدفاع عنه .

وبهذا قد أحدثت أغلبية مجلس النواب ، بطرق غير دستورية ، حالة خلاف بين هذه الوزارة والبرلمان ، فلم تمكن الوزارة من أن تأخذ على مسؤوليتها دعوة البرلمان الى الانقضاء .

وهذا الخلاف لا يمكن فضه إلا باستقالة الوزارة أو بجل مجلس النواب ، وإنى بما أنا عليه من الحرية والاستقلال عن كل شهوة أو طمع سياسى وكل رابطة حزبية لم أكن لأتردد لحظة في تقديم استقالتي لو كان في استطاعتي أن أجارى رغبتي الشخصية وأن أرجو من وراء هذا العمل نفعا للبلاد .

ولكن لا دخل في الأمر لشخصى . فان الأغلبية البرلمانية متشبثة بالاستمرار على نفس الخطة السياسية التى جعلت القضية القومية في خطر من جراء علاقتنا ببريطانيا العظمى واستخدمت الادارة الداخلية في البلاد لمصلحة حزب من الأحزاب فاستفاد الأمة في هذه الخطة السياسية قد أصبح ضرورة محزنة .

مسولاي :

إن الأمانى القومية ليست وفقا على حزب من الأحزاب بل هى متأصلة في نفس جلاتكم الشريفة وفي نفوسنا ونفوس المصريين جميعا .

ان الحرص التام على الدستور هو واجب مقدس علينا وعلى كل محب لخير بلاده ، فان ذلك الدستور الذى جادت عواطف جلائكم الأيوية بتمحه للبلاد هو خير حصن لحريتنا وولقيتنا المدنى .

على أنه يجب أن تقرر البلاد من هم الذين يؤمنون على الأمانى القومية وصيانة الدستور وانماء حرياتها ورقينا ، ذلك الملك المشاع الذى لا يقبل التجزئة .

ولنا ملء الثقة أن الدوائر الانتخابية ستشعر شعورا تاما بأن مستقبل الأمة يتوقف على اختيارها لممثلها فى الوقت الحاضر .

ان الدرس القاسى المستفاد من الحوادث الأخيرة واختلال نظام الإدارة التى ضعفتها اختلافات السياسة ، وما طرأ اليوم على أعظم المسائل الحيوية التى نهم نظام حياتنا القومية ورقينا الفكرى والمعنوى من تعطيل حلها بسبب هذا الصراع بين الأحزاب ، كل ذلك لما ينبى أن يهدى الناهين الى السبيل الجديد الواجب سلوكه فى مصلحة البلاد .

واننا نرجو ونتمنى أن تدرك الطبقات الراقية من الأمة أن استقلالنا لا يمكن تشييده فى يوم ، بل هو يتم بما يبذل من الجهود على مدى سنين عديدة ويقوم على أسس رقيتنا المدنى ، ذلك الرقى الذى هو وحده يكسبنا تدريجيا ما نحتاج اليه الأمم المتقدمة من القوة والثقة ، وان طبقات المشتغلين بالزراعة ، وهم الذين يعرفون من تجاربهم الخاصة ما يلزم من تمهيد طويل وجهد شاق وجدد وتضحية ليؤتى البذر ثمرة يدركون ما بين عملهم فى زراعتهم وبين الصائل للخدمة العامة من الشبه والتماثل فيعملون جميعا على اقتطاب ممثلين ذوى خبرة وأخلاص يصح أن يؤتمنوا على مستقبل هذه الأمة ليتعهدوه بالحكمة والتبصر .

وانى بهذا الشئور أشترف بأن أعرض باسم مجلس الوزراء على أعتاب جلائكم المرسوم الملحق بهذا الذى يقضى بحل مجلس النواب ودعوة المجلس الجديد الى الاجتماع . ولا زلت لملوئى البعد الاخلاص المطيع والخدام المخلص الأمين .

رئيس مجلس الوزراء

القاهرة فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤

أحمد زيور

(١)
 المرسوم الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤
 بحل مجلس النواب ودعوة المجلس الجديد الى الاجتماع
 في ٦ مارس سنة ١٩٢٥

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ٣٨ و ٨٩ من الدستور
 وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء، وموافقة رأى هذا المجلس؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يحل مجلس النواب .

مادة ٢ - المتدربون مدعوون لاجراء الانتخابات الجديدة لأعضاء مجلس
 النواب في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٥

مادة ٣ - مجلس النواب الجديد مدعو الى الاجتماع في ٦ مارس سنة ١٩٢٥^(٢)

مادة ٤ - على وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا ويعمل به ابتداء
 من اليوم .

صدر برأى مابدين في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٤٣ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زيور

وزير الداخلية

اسماعيل صدقي

(١) الوثائق المصرية في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ صفحة ٢ من العدد ١١٤ غير اعتيادي .

(٢) تنبر هذا المبدأ الى ٢٣ مارس ١٩٢٥ (راجع المرسوم الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٢٥
 صفحة ٥٦١) .



الاستاذ محمود بيوتى
رئيس مجلس الشيوخ

(١١) المرسوم الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٢٥

بدعوة مجلس النواب الجديد للاجتماع في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥
بدلا من ٦ مارس سنة ١٩٢٥

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ٢ و ٣ من المرسوم الصادر بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بحل مجلس النواب ودعوة المجلس الجديد الى الاجتماع ، وهما اللتان حددتا يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٥ لانتخاب أعضاء مجلس النواب ويوم ٦ مارس سنة ١٩٢٥ لدعوة مجلس النواب الجديد الى الاجتماع .

وبعد الاطلاع على المادة ٢ من المرسوم الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بشأن تطبيق قانون الانتخاب ، وهي التي حددت يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٢٥ لانتخاب جديد للتدوين .

وبما أنه قد دعت الحال ، تنفيذا لمذنين المرسومين ، الى اعادة تحضير الكشوف الثلاثية بصيغة عامة شاملة لأن الكشوف الثلاثية القديمة التي أعلنت لأجل الانتخابات السابقة لم تعد صالحة للاستعمال لما شوهد في تحضيرها من العيوب ولما طرأ عليها بسبب تنقل الأشخاص عقب تحضير تلك الكشوف .

ونظرا لأنه بالرغم من كل الجهود التي بذلت تبين أن عملية تحضير هذه الكشوف وعرضها لا يتيسر انجازها قبل ٢٠ يناير المحدد لانتخاب المتدوين .

ونظرا لأن هذه الظروف تمد قوة القاهرة بحمل تأجيل هذه الانتخابات أمرا لا مناص منه ويتبع ذلك تأجيل ميعاد انتخاب أعضاء مجلس النواب وكذلك ميعاد دعوة مجلس النواب الجديد الى الاجتماع ، على أنه مع ذلك يتعين قصر مدة هذا التأجيل على أقل مدة لازمة .

(١) الوثائق المصرية في ١٨ يناير سنة ١٩٢٥ صفحة ١ من العدد ٧ (غير احتياذى) .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأى مجلس الوزراء .
رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — التواريخ المحددة لانتخاب المندوبين وانتخاب أعضاء مجلس النواب
ودعوة مجلس النواب الجديد الى الاجتماع في المادتين ٢ و ٣ من المرسومين سالفى
الذكر تملل كما يأتى :

يجرى الانتخاب الجديد للمندوبين فى ٤ فبراير سنة ١٩٢٥
والمندوبون مدهون لاجراء الانتخابات الجديدة لأعضاء مجلس النواب
فى ١٢ مارس سنة ١٩٢٥

ومجلس النواب الجديد مدعو الى الاجتماع فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥
مادة ٢ — على وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا .
ويعرض هذا المرسوم على البرلمان فى أول اجتماع له .

صدر برأى طابعتين فى ٢٣ جمادى الثانية سنة ١٣٤٣ (١٨ يناير سنة ١٩٢٥)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زبور

وزير الداخلية

استماعيل صديق

كتاب الاستقالة^(١)

المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة صاحب الدولة
أحمد زيور باشا في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥

حضرة صاحب الجلالة مليكا المعظم

مولاي :

لما شرقي مولاي باصدار أمره لي بتشكيل وزارتي الأولى، رأيت وجوب
استفتاء الأمة في شأن السياسة التي جرت على البلد تلك النكبات والكوارث
والتي أقر زعيمها بمعجزه عن القيام بمهمته وأن استقالته خير وسيلة لوقاية البلاد
من شر مصائب أخرى . فعرضت على مولاي حل مجلس النواب وأمر جلالتهم
بذلك . وقد حصلت الانتخابات الجديدة وعلى أثرها قدمت استقائتي فأمرتموني
جلالتكم بتشكيل وزارة برلانية فشكلتها من زملائي الذين تولوا معي أعباء الحكم .
ومجدد انعقاد المجلس الجديد وقبل بحث برنامج الوزارة الذي تضمنته خطاب العرش
ظهرت في المجلس روح مدائية تدل على الاصرار على تلك السياسة التي كانت سببا
لتلك النكبات التي لما تته البلاد من معالجتها . وقد بدت تلك الروح جليلة في أن
المجلس اختار لرياسته زعيم تلك السياسة والمسئول الأول عنها .

وبما أن هذا التصرف من نتيجته أن يحصل مهمتنا في القيام بواجبنا نحو
بلادنا مستحيلة وليس في وسعنا أن نأخذ على عاتقنا ماقد يحزنه من الاضرار العظيمة
بسلامة البلاد وقضيتها، لهذا أتشرف برفع استقائتي واستقالة زملائي راجيا من
مولاي التكرم بقبولها .

وما زلت لمولاي العبد الخاضع المطيع والخدام المخلص الأمين .

للتأمر في ٢٨ شبان سنة ١٣٤٣ (٢٣ مارس سنة ١٩٢٥) أحمد زيور

(١) الوقائع المصرية في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٥ صفحة ١ من العدد ٣٤ (غير احيادي) .

كتاب حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا^(١)

رئيس مجلس الوزراء

الى حضرة صاحب الجلالة الملك بطلب حل مجلس النواب

صادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

مولاي :

إن ثقة جلاتكم النالية التي شرفتموني وزملائي بها برفض قبول استفتائنا لما يوجب علينا التقاضي في أداء واجبتنا المقدس نحو جلاتكم ونحو البلاد . على أننا كما تشرفت بالعرض لمولاي في كتاب استفتائنا، لا يمكننا العمل مع مجلس النواب الجديد الذي أظهر لأول وهلة ما يدل على إصراره على تلك السياسة التي جرت على البلاد نكبات ومصائب لم يحجم زعيمها عن أن يقر بها في كتاب استفتائه، ومع أن الظروف التي قضت بتلك الاستقالة وبجل مجلس النواب تكاد لا تزال باقية كما هي .

وحيث إن هذا يدل على أن حضرات النواب الذين ظهروا بهذا المظهر لم يتدبروا مصلحة البلد في الوقت العصيب الذي تمر فيه . ولا نشك مطلقا في أن التاخيرين ما قصدوا أن يودوا بالبلاد الى مثل ما تودى اليه هذه الروح التي آثرت الشخصيات على المصلحة العامة .

لهذا وأمام رغبة جلاتكم السامية في المحافظة على سلامة البلاد وعلى قضيتها، وتشريفكم لي ولحضرات زملائي بالبقاء في الحكم الوصول الى هذه الناية، لا أرى مندوحة من أن نعرض على جلاتكم حل مجلس النواب .

وإني ما زلت لمولاي العهد الخاضع المطيع والنادم المخلص الأمين .

القاهرة في ٢٨ شبان سنة ١٣٤٣ (٢٣ مارس سنة ١٩٢٥) - أحمد زيور

(١) الوثائق المصرية في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٥ صفحة ١ من العدد ٣٤ (تبر احتياجي) .

(١١)
المرسوم الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥
بمحل مجلس النواب ودعوة المجلس الجديد الى الاجتماع

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المسامتين ٣٨ و ٨٩ من الدستور ؛
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى هذا المجلس ؛
رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يحل مجلس النواب .

مادة ٢ - المندوبون مدعوون لاجراء الانتخابات الجديدة لأعضاء مجلس
النواب في ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥

مادة ٣ - مجلس النواب الجديد مدعو الى الاجتماع في أول يونيه سنة ١٩٢٥

مادة ٤ - على وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا ، ويعمل به ابتداء من اليوم .

صدر بمرأى يافعين في ٢٨ شبان سنة ١٣٤٣ (٢٣ مارس سنة ١٩٢٥)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زوير

وزير الداخلية

اسماعيل صدقي

(١) الوثائق المصرية في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٥ صفحة ٢ من العدد ٣٤ (غير اعتيادي) .

ملاحظة : بعد صدور هذا المرسوم ، صدر مرسوم آخر في ٢٦ مارس سنة ١٩٢٥ يرفق اجراءات
الانتخابات الى أن يتم تحضير قانون جديد للانتخاب ، وقد تم وضع هذا القانون خلا ومدر في ٨ ديسمبر
سنة ١٩٢٥ ، فاضطر دولة زوير باننا أمام ائتلاف الأحزاب التي حصل في سنة ١٩٢٦ الى استصدار
مرسوم في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٦ لاجراء الانتخابات المقبلة على مقتضى قانون الانتخاب رقم ١١
لسنة ١٩٢٣ المقلب بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ودعوة مجلس النواب الجديد الى الاجتماع في ١٠ يونيه
سنة ١٩٢٦ ، واستمر هذا المجلس موقفاً عند جلسته الى أن صدر مرسوم في ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ يحل
مجلس الشيوخ ومجلس النواب معاً ، ووقف تطبيق المسامتين ٨٩ و ١٥٥ من الدستور ، وتأجيل انتخاب
أعضاء المجلسين ، وتعيين الأعضاء المقيمين في مجلس الشيوخ مدة ثلاث سنين .

(راجع تفصيل كل هذه الوثائق التاريخية بالجزء الثالث) .

[المؤلف]

(١)
مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر
صادر في ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بدعوة البرلمان
الى عقد جلساته العادية ؛

وبعد الاطلاع على المادة ٣٩ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء، وموافقة رأى هذا المجلس ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يؤجل انعقاد البرلمان لمدة شهر .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا، ويعمل به ابتداء
من اليوم .

صدر بمرأى يابدين في ١٠ محرم سنة ١٣٤٧ (٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

(١) الوقائع المصرية في ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ صفحة ١ من العدد ٥٧ (غير اعتيادي) .

^(١) أمر ملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨

بمحل مجلسي التواب والشيخ وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور

صادر في ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة

المصرية ؛

وعلى كتاب الوزارة المرفوع إلينا بتاريخ ١٨ يولييه سنة ١٩٢٨ ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — يحل مجلسا التواب والشيخ . ويوقف تطبيق المادتين

٨٩ و ١٥٥ من الدستور .

وبناء على ذلك يؤجل انتخاب أعضاء المجلسين وتعيين الأعضاء المعينين
في مجلس الشيخ مدة ثلاث سنين من تاريخ أمرنا هذا . وعند انقضاء هذا الأجل
يماد النظر في الحالة لتقرير إجراء الانتخاب وتعيين المذكورين أو تأجيلهما
زمنا آخر .

أما السلطة التشريعية في فترة السنين الثلاث المذكورة أو في أي فترة أخرى
تؤجل إليها الانتخابات فستولاهما طبقا لحكم المادة ٤٨ من الدستور وذلك بمراسم
تكون لها قوة القانون .

مادة ٢ — حتى يصدر أمر آخر يوقف تطبيق المادة ١٥٧ والجزء الأخير

من المادة ١٥ من الدستور .

(١) الوثائق المصرية في ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ صفحة ١ من العدد ٦٤ (غير اعتيادي) .

مادة ٣ — على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه .

صدر بمرأى رأس النين في ٢ مغرة ١٣٤٧ (١٩ يولييه ١٩٢٨)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الداخلية

محمد محمود

وزير المواصلات وزير الأوقاف وزير الحربية والبحرية

عبد الحميد سليمان

جعفرولى

وزير المالية

وزير الزراعة (بالنيابة)

علي ماهر

أبراهيم فهمى

وزير المعارف العمومية وزير الخارجية (بالنيابة) وزير الأشغال العمومية

أحمد لطفى السيد

علي ماهر

أبراهيم فهمى

مذكرة إيضاحية^(١)

بمحل مجلسى التواب والشيوخ، وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور
مرفوعة الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة صاحب الدولة
محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء فى ١٨ يولييه سنة ١٩٢٨

مولاي :

تفضلتم جلالتم فآخذتم فى سنة ١٩٢٦ بيد الائتلاف واعتمدتموه منها ملائما
لحاجة البلاد بمنهجها مضار التحزب والانقسام ويرضى أطباعها فى حكومة ثابتة وطيدة .
وقد كان من الواجب لتجاح ذلك النظام أن تتعاون العناصر المؤلفة له تعاوناً
كلياً ، وأن تصرف جهدها الى تحقيق وجوه الاصلاح المختلفة وأن تجرى الأعمال
فى جهات الحكومة جميعاً على سنن العدل والمساواة .

ولم يشك أحد حين قام الائتلاف فى أنب الداخلين فيه طاب به قومهم
وخلصت له نياتهم . وإذ كان المصريون فى الواقع متفقين فى المقاصد والوسائل
ولم يكن بينهم خلاف يرتكز على تشعب الآراء أو تباعد ما بين وجهات النظر، فقد
كان المقدّر أن الانقسام الذى كان شخصياً فى أصله ونشأته صائر حتماً الى الزوال
فيعود المصريون كما بدأوا متحدين .

على أن فترة قليلة هيات لها المصادفة المحزنة فى هذا العهد الأخير مكان الزمامة
من حزب الأكثرية مازالت ، فى حرصها على الاستئثار بالأمر ، تنقض أسباب
التعاون وتستقرىل فى حزبية شديدة الخطر على المصالح العامة ، مدعية أن الانقسام
جاء من اضدادها بالتمسك بحقوق البلاد جاهدة فى نشر ذلك الوهم عاملة على توسيع
نطاق الانقسام واستدامة أسبابه .

(١) الوقائع المصرية فى ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ صفحة ١ من العدد ٦٤ (غراحيادى) .

وبما يؤسف له أشد الأسف أن آثار الانقسام نقلت الى دوائر الحكومة، وكان لها شأن غير ضئيل في أعمال الموظفين وأحوالهم . ولا يخفى ما يترتب على ذلك من إفساد نظام الأعمال وتعمير مصالح الجمهور للمسف والعبث ، ومن نشر الفلق والاضطراب بين الموظفين .

هكذا انتقلت هذه الآثار الى أفراد الأمة فاضطربت بها العلاقات والروابط بينهم ، بل انقلبوا بعضهم حربا على البعض وتزعزعت أسباب التراحم والتضامن في الأمر .

ثم انتهى الأمر الى أن أصبحت الحياة النيابية نفسها أداة لطفيان تلك الففة واستبدادها مستتينة بأكثرية اضطرت الى مآلاتها أو مداراتها بين رجل مخدوع فيها وآخر يخشى شرها وثالث يطمع في خيرها . ولذلك عجزت تلك الحياة النيابية عن تحقيق أخص ما يرجى فيها من انفاذ الاصلاحات المختلفة في المرافق العامة للبلاد .

فلقاء هذه الحالة أبت حكمة جلاتكم إلا أن تعالج الأمر بالوسائل الحاسمة إنفاذا للبلاد مما يتهدها من خصومة دائمة ونظام حكم عاجز مضطرب ، فأقمت الوزارة السابقة وعهدتم بالحكم الى هذه الوزارة .

ولقد أطالت الوزارة النظر في الشؤون الحاضرة تنتمس وجوه العلاج لها فلم تجد لذلك سبيلا إلا أن تعمل على تخليص البلاد من تلك المؤثرات المصطنعة كما تعود الأحوال الى سيرتها الطبيعية . ولن تعود الأحوال الى تلك السيرة إلا اذا علم الناس حقائق الأمور، وانكشفت لهم أسباب التفرير، واستبانوا كيف كان الانقسام مصطنعا لمصلحة تلك الففة القليلة، وكما جرى على البلاد من مضار وشوائب . كذلك لن تصل الأمور الى قرار إلا اذا خلص الأفراد مما كان يرهقهم من ضروب الاعتداء والتشهير بالباطل ، فأمثوا أن يبذلوا آرامهم في غير حرج، وإلا اذا اعتقد الجميع أن المرافق العامة ومصالح الدولة يجري الأمر فيها بالحق والعدل .

ولكن المؤثرات المصطنعة التي أنضت بالبلاد الى الحالة التي نحن منها لا يمكن أن تنقطع أسبابها في الوقت القصير . على أن الوزارة ترجو أن تكون ثلاث سنين كافية في هذا السيل .

كذلك لا تنقطع أسبابها مع بقاء العوامل التي سهلت قيامها وكفلت لها القوة والانتشار .

ولما كان البرلمان في حاله الحاضرة لا يمين على الوصول الى الحالة الطبيعية التي تنوق اليها البلاد، وجب ألا يكون من ناحية أخرى عقبة في سبيل الأخذ بالأسباب الموصلة لها .

لذلك لا ترى الوزارة بدا من حل المجلسين وتأجيل الانتخابات الى الوقت الذي يرى فيه أن تتجلى ارادة الأمة على وجهها الصحيح .

كذلك ترى الوزارة أن ينظر في قانون الانتخاب وما يتصل به من أحكام الدستور لتعديل ما قد يكون في تعديله اصلاح الحالة التي مسبق وصفها . على أن النظام النيابي والمسئولية الوزارية لن يمهما التعديل بحال من الأحوال .

وما كانت الوزارة لتقدم على حل المجلسين وتأجيل الانتخابات طواحية واختيارا ولكن يلجئنا الى ذلك الجلاء ضرورة الخلاص من الحالة الحاضرة، والحاجة الى نظام ثابت مرضى، بعيد للبلاد وحدتها، ويهيئ لها سبيل معالجة قضية استقلالها على وجه يحقق كامل أمانها . والوزارة شديدة الايمان بأنها تصدر في ذلك عن حاجات الأمة الحقيقية وإجماع أهل الرأي فيها .

وقد اصترمت الوزارة أن تأخذ ضمنها في ادارة الشؤون العامة في فترة تعطيل الحياة النيابية، باجراء العدل، و بتحقيق المساواة في ضير تحيز أو حزبية، وبتأييد الحريات في حدود القوانين، و بتنفيذ الاصلاح في المرافق العامة، الذي طال على

البلاد أمد انتظاره . وترجو أن توفق الى ما قصدت له في ظل عطف جلالكم
وبفضل تأييد الأمة .

فاذا حازت الاعتبارات المتقدمة قبولا من جلالكم تفضلتم باصدار أمركم
الكريم بحمل مجلسي التواب والشيوخ، وإيقاف المواد ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧ والجزء
الأخير من المادة ١٥ من الدستور .

وان الوزارة وهي ترفع الى سدةكم العلية آيات إخلاصها لتبتهل بالدعاء بأن
يحفظ للبلاد ذات جلالكم الكريمة مؤيدة بتوفيق الله .

١٨ يولييه سنة ١٩٢٨

أحمد محمد خشبه عبد الحميد سليمان جعفر ولي محمد محمود
أحمد لطفي السيد ابراهيم فهمي علي ماهر

الكتاب المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك^(١)
من حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء
فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بطلب إعادة الحياة الدستورية

مسولاي :

منذ تفضلت جلاتكم باصدار المرسوم بتأليف الوزارة لم تزل عاملة على تحقيق ما أخذته على نفسها من إعادة الحياة الدستورية وفقا لارادتكم السامية، ولقد دأبت فى إصدار السنة لإجراء الانتخابات لمجلس النواب، فبدأت بتحديد دوائر الانتخاب الجديدة طبقا لنتائج الإحصاء الأخير، ثم نثت بتقسيم هذه الدوائر الى دوائر فرعية، والآن وقد فرغت الوزارة من هذا العمل تستطيع أن تستأذن جلاتكم فى الشروع فى الاجراءات المرسومة لتلك الانتخابات، ونتم فى نهاية السنة الحاضرة، ويمكن عقد البرلمان فى صدر السنة المقبلة للقيام بمهمته الجليلة .

فاذا وافق ذلك جلاتكم تفضلتكم باصدار أمركم الكريم مؤذنا بانفاذ احكام الدستور وبالبدء باجراء الانتخابات ، داعيا للاجتماع مجلسي البرلمان - مجلس النواب الذى تديره الانتخابات ، ومجلس الشيوخ مشكلا كما كان وقت صدور الأمر الملكي بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨

والوزارة تبتهل الى الله بالدماء أن يحفظ للبلاد فى ذات جلاتكم ملائها الأكبر وذخرها الأجل .

يركلى فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩

عبد الرحيم صبرى	أحمد مدحت يكن	عدلى يكن
حسين واصف	مصطفى ماهر	حسين درويش
حافظ حسن	أحمد على	واصف سميكه

محمد أنطالون

(١) الوثائق المصرية فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩ صفحة ١ من العدد ٩٧ (غير احتياذى) .

أمر ملكي رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩^(١)

بالعمل بالمواد ١٥ و ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧ من الدستور
وانتخاب أعضاء مجلس النواب ودعوة البرلمان الى الاجتماع
صادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري
للدولة المصرية ؛

وعلى أمرنا رقم ٤٦ الصادر في ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ ؛

وعلى كتاب الوزارة المرفوع الينا بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ؛

أمرنا بما هوأت :

مادة ١ — يعمل بالمواد ١٥ و ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧ من الدستور .

مادة ٢ — يحدد بمرسوم تاريخ دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب
ويدعى الى الاجتماع في ١١ يناير سنة ١٩٣٠ مجلس النواب الذي ينتجه هذا
الانتخاب ، ومجلس الشيوخ الذي كان قائما في تاريخ إصدار أمرنا رقم ٤٦
لسنة ١٩٢٨ المتقدم ذكره .

(١) الوثائق المصرية في ٢ نوفمبر ١٩٢٩ صفحة ١ من العدد ٩٧ (غير احيادي) .

مادة ٣ - على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه .

صدر بمرأى المنزه في ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٤٨ (٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩)

فشود

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

على يكن

وزير الداخلية

على يكن

وزير الخارجية

أحمد ملحت يكن

وزير المواصلات

عبد الرحيم صبرى

وزير الحفائية

حسين دويش

وزير المالية

مصطفى ماهر

وزير الأشغال العمومية

حسين واصف

وزير الزراعة

واصف سميكه

وزير الأوقاف

أحمد على

وزير المعارف

حافظ حسن

وزير الحربية والبحرية

محمد أفلاطون

الكتاب المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك^(١)

من حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء
في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٠ بشأن فض دور الانعقاد العادى الأول
للفصل التشريعى الرابع

مولاى :

أتشرف بأن أنهى الى جلالته أن دور انعقاد البرلمان العادى بلغ أجله المرسوم
في الدستور . فقد جرت سابقة سنة ١٩٢٩ في تأويل المادة ٩٩ من الدستور بأن
دور الانعقاد العادى مهما يكن بدؤه يعتبر منتهيا . ويجوز للسلطة التنفيذية فضسه
اذا كانت قد مضت ستة أشهر منذ السبت الثالث من نوفمبر . على أنه طبقا لحكم
المادة ١٤٠ من الدستور يشترط لجواز فض الدور أن يكون البرلمان قد فرغ من
تقرير ميزانية الدولة . و بمقتضى ذلك يجوز فض دور انعقاد البرلمان في هذا العام
منذ ١٦ مايو اذا فرغ من تقرير ميزانية الدولة قبل هذا التاريخ أو منذ اليوم الذى
يتم فيه اقتراع مجلسى البرلمان على تلك الميزانية .

والعبرة في تحديد أجل دور الانعقاد بالفراغ من تقرير ميزانية الدولة ، فعدم
الاقتراع على ميزانية المعاهد الدفينة وهى الميزانية الباقية دون اقتراع ليس من شأنه
أن يطيل هذا الأجل . فان حكم الدستور لم يوضع لمثل تلك الميزانية . ولا يمكن
من جانب آخر أن ينصرف معنى المادة الثانية من قانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٢٧ —
التي أوجرت على ميزانية المعاهد أحكام الدستور الخاصة بميزانية الدولة — الى إيجاب
تطبيق حكم المادة ١٤٠ بالنسبة لميزانية المعاهد ، فليس حكم المادة ١٤٠ حكما
خاصا بالميزانية ، وإنما هو حكم من أحكام دور الانعقاد ، ومثل هذه الأحكام
بطبيعتها دستورية لا تعرض لها القوانين العادية — وقانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٢٧

(١) الوقائع المصرية في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٠ صفحة ١ من العدد ١٧ (غير احتيادى) .



محمد محمود خلیل بک
رئیس مہاراشی

في هذا الشأن قانون عادي — بالتعديل سواء بالحذف أو بالاضافة . وكل ما يتطلبه هذا القانون اذا فُض دور انعقاد البرلمان قبل تقرير ميزانية المعاهد هو أن تكون ميزانية المعاهد التي يعمل بها هي ميزانية العام السابق .

وتشعر حكومة جلالتكم ، اضطلاعاً بالمسئوليات الخطيرة التي أخذتها على نفسها بأنها بحاجة شديدة للتفرغ الى الأعمال الكبرى التي لا تزال تنتظر التصريف . وقد استبعدت من جلالتكم لهذا الغرض مرسومًا بتأجيل البرلمان شهرًا ولكنها تؤثر اليوم ، وحتى قبل انتهاء الشهر المذكور أن يكون حفظها من هذا التفرغ أوفى وأكمل وذلك بفض دور الانعقاد .

فاذا وافقتم جلالتكم على ما تقدمت بفضلكم بالتصديق على المرسوم المرفق بهذا الخطاب . ولا زالت لجلالتكم الخادم المخلص الأمين .

بولس في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٠ اسماعيل صدق

مرسوم بفض دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الرابع

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ٩٦ و ١٤٠ من الدستور ؛ وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى ذلك المجلس ؛ وصفا بما هو آت :

- مادة ١ — بفض دور الانعقاد الأول لفصل التشريعي الرابع .
مادة ٢ — على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ويصل به من وقت نشره بالجريدة الرسمية .
صدر بمرأى المؤتمر في ١٦ صفر سنة ١٣٤٩ (١٢ يولييه سنة ١٩٣٠)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق

مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر^(١)

صادر في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بدعوة البرلمان الى عقد جلساته العادية ؛

وبعد الاطلاع على المادة ٣٩ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء، وموافقة رأى هذا المجلس ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يؤجل انعقاد البرلمان لمدة شهر .

مادة ٢ — على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا، ويعمل به ابتداء من اليوم .

مدر برائى القبة في ٢٤ محرم سنة ١٣٤٩ (٢١ يونيو سنة ١٩٣٠)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

(١) الوقائع المصرية في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ العدد ٥٩ (غير اعتيادي) .

ملاحظة : قبل انتهاء مدة التبرال لمدة ثمانية ايام صدر مرسوم في ١٢ يوليى سنة ١٩٣٠ بفض دور الانعقاد الاوّل لفصل التشريعى الرابع ثم صدر الامر الملكى رقم ٧٠ في ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ بوضع نظام دستورى جديد للبرلة المصرية .

[المستوف]

قانون الانتخاب

كتاب حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا

رئيس لجنة الدستور فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢

الى دولة رئيس مجلس الوزراء بشأن مشروع قانون

الانتخاب الذى أتمت اللجنة وضعه

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء :

قدّمنا لدولتكم من قبل مشروع الدستور الذى وضعته اللجنة، والآن نتشرف
بإبلاغ دولتكم أن اللجنة فرغت من وضع مشروع قانون للانتخاب ، تحوت فيه جهد
الاستطاعة أن يكون ملائماً لحالة البلاد . وها هو تقدّمه ، راجين أن يحل لدى حكومة
جلالة الملك محل القبول .

ولأن معظم ما فى هذا المشروع مأخوذ عن قانون الانتخاب المعمول به (نمرة ٣٠
سنة ١٩١٣) لم نجد اللجنة محلاً لوضع تقرير عنه موضع لعل بعض أحكامه كما فعلت
فى خصوص مشروع الدستور ، وغاية ما فى الأمر أن اللجنة ترى لفت نظر دولتكم
الى أن المادة الأولى من القانون نمرة ٣٠ سنة ١٩١٣ تشترط فى المصرى الذى
له حق الانتخاب أن يكون من رعية الحكومة المحلية . وهذا القيد محترز به من
إمكان اشتراك المصريين الذين تحت حماية دول أجنبية فى الأخذ بهذا الحق السياسى .
ولكن المادة الأولى من المشروع قد حذفت منها هذا الشرط ، لا لأن اللجنة لا ترى
استمرار الأخذ بموجبه . بل لأنها ترى أن من غير المقبول التعبير عن المصرى بأنه من

رعية الحكومة المحلية . وقد كانت تفكر أن تضع بين الأحكام الوقتية حكما يمنع المصريين الذين تحت الحماية الأجنبية من الاشتراك في الانتخاب . ولكنها وجدت أن الأولى ترك تحقيق هذا الغرض للحكومة نفسها بأن تنص عليه في قانون الجنسية المصرية أن وضعت في الوقت الحاضر قانونا لها ، أو بأن تضع له حكما خاصا بين الأحكام الوقتية في قانون الانتخاب يشار فيه الى العمل بقانون ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ الذي يعزف المصريين فيما يتعلق بحق الانتخاب مستثليا منهم من كانوا تحت حماية أجنبية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢

السكتر العام	نائب الرئيس	رئيس اللجنة
أحمد أمين	أحمد حشمت	حسين رشدي

مذكرة

لم تضع اللجنة العامة للدستور تقريرا عن مشروع قانون الانتخاب موضعا للملح بعض أحكامه كما فعلت في مشروع الدستور .

وإتماما لفائدة البحث رأينا إثبات المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الانتخاب التي وضعتها اللجنة الفرعية بالمبادئ العامة التي يجب الأخذ بها عند مراجعة مواد مشروع قانون الانتخاب في اللجنة العامة .

(راجع صفحة ٥٩٩) .

[المؤلف]

مشروع قانون الانتخاب

الذى وضعتها لجنة الدستور وأرسلته للحكومة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢

الباب الأول

فيمن لهم حق الانتخاب

الفصل الأول — فى الناخبين

مادة ١ — لكل مصرى بالغ من السن عشرين سنة كاملة حق الانتخاب .
أما رجال العسكرية الذين هم تحت السلاح فليس لهم هذا الحق . ولا يدخل
فى هذا المنع الضباط المستودعون ولا الجنود الذين فى الاجازة الحرة .
مادة ٢ — على كل ناخب أن يعطى رأيه بنفسه فى دائرة الانتخاب التى بها
موطنه .

وموطن كل شخص هو الجهة التى يقم فيها دائماً أو التى بها محل إدارة أعماله
الأصل . ويجب عليه أن يعين فى أى الموطنين يريد استعمال حقوقه الانتخابية .
ويجب على الناخب إذا غير موطنه أن يعلن ذلك كتابة للدير أو المحافظ بالجهة
التى بها موطنه قبل التغير . والدير أو المحافظ بالجهة التى يريد نقل موطنه إليها
ليحذف اسمه من جدول الجهة الأولى ويقيم فى جدول الجهة الثانية .

مادة ٣ — لا يجوز للناخب أن يستعمل حق الانتخاب أكثر من مرة
فى الانتخاب الواحد .

مادة ٤ — يكون بكل مدينة أو قرية تابعة للديرية جدول انتخاب تحضره لجنة
مؤلفة من العملة أو من يقوم مقامه رئيساً . ومن المأذون ومن واحد من الأعيان
يفيته مأمور المركز . وإن لم يكن مأذون يعين المأمور بمله عينا يعرف القراءة والكتابة .

أما في كل قسم من أقسام القاهرة والاسكندرية وبور سعيد فتؤلف لجنة تحرير جدول الانتخاب من مأمور القسم أو من يتوب عنه رئيسا . ومن اثنين من الأعيان يمينهما المحافظ . وتؤلف اللجنة في المحافظات الأخرى من مندوب من قبل المحافظ رئيسا ، ومن اثنين من الأعيان يمينهما المحافظ .

ويشتمل جدول الانتخاب على اسم كل ناخب متوطن وقت تحريره في الجهة المحرر لها ذلك الجدول وعلى لقبه وسنه .

ويحرم الجدول نسختين على ترتيب حروف الهجاء .

مادة ٥ - يحرم حق الانتخاب :

(أولا) المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالإقامة في جهة معينة ، والمحكوم عليهم لسرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شهادة زور أو هنك عرض أو إفساد أخلاق أو رشوة أو سم موأش ، وكذا المحكوم عليهم في الجرائم التي ترتكب للتخلص من الخدمة العسكرية .

(ثانيا) الموزلون من الوظائف العامة بمقتضى أحكام قضائية ، لاختلاصهم الأموال العامة ، أو لاستخدامهم سلطتهم لقضاء مصالحهم أو مصالح غيرهم الخاصة بإضرار بالمنفعة العامة ، أو لقبولهم الرشوة ، أو لتعديهم على الغير لمصلحة من استمال حقوقه الأهلية .

(ثالثا) المحامون والمتبرأه الذين شطبوا أسمائهم من الجدول بناء على حكم تأديبي لسبب من الأسباب المبينة في الوجه الأول من هذه المادة .

(رابعا) الذين أشهر إفلاسهم والمحجور عليهم .

مادة ٦ - رد الشرف والاعتبار يزيل الحرمان من حق الانتخاب .

مادة ٧ - يمرض جدول الانتخاب في كل مدينة وكل قرية بالأماكن التي تشيع بقرار من المدير أو المحافظ . ويكون العرض كل سنة من أول يناير الى غايته .

مادة ٨ — لكل مصرى أهمل إدراج اسمه فى جدول الانتخاب بغير حق أن يطلب ادراجه . كما أن لكل ناخب مدرج اسمه فى الجدول أن يطلب إدراج اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من أدرج كذلك .

وتقدم هذه الطلبات للدير أو المحافظ لغاية ١٥ فبراير من كل سنة . وتحدد بحسب تواريخ ورودها فى دفتر خاص . وتغطى إيصالات لتقديمها .

وكل ناخب عورض فى إدراج اسمه يعلن بلا رسوم من قبل اللجنة الآتى ذكرها فى المادة التالية ليبدى ملاحظاته فى ذلك .

مادة ٩ — تحكم فى الطلبات المذكورة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيساً ومن قاض يمينه رئيس المحكمة الابتدائية، ومن رئيس النيابة أو وكيله . ويكون الحكم فيها من مدة ١٥ فبراير إلى ١٥ مارس من كل سنة وبغير رسوم .

وإذا غاب المدير أو المحافظ تكون الرئاسة للقيام بأعماله .

وتعلن جهات الادارة قرارات هذه اللجان لنوى الشان فيها كتابة فى مواطنهم بلا رسوم فى الثلاثة الأيام التالية لصدورها .

وإذا لم يصدر قرار اللجنة فى طلب اعتبر ذلك رفضاً له .

مادة ١٠ — لذوى الشان أن يستأنفوا قرارات اللجان أمام المحكمة الابتدائية الذين هم متوطنون فى دائرتها فى ميعاد ثمانية أيام من تاريخ إعلانها اليهم . وفى حالة عدم صدور قرار فى طلب أو عدم إعلان قرار يكون قد صدر يزد على الميعاد ثلاثة أيام ويشدئ من ١٥ مارس . وعلى كل حال يعمل بقرارات اللجان حتى يصدر حكم المحكمة .

ويجوز الحكم بفرامة لا يتجاوز خمسمائة قرش على من يرفض استئنافه .

مادة ١١ — يبعث الى المدير أو المحافظ بإحدى نسختي جدول الانتخاب موقفا عليها من أعضاء اللجنة التى حررت ومرققة بالمحضر المثبت للمرض وذلك فى اليوم نفسه .

ويوقع المدير أو المحافظ على هذه النسخة . ولا يجوز تعديلها أثناء السنة إلا فيما يتعلق بتغيير الموطن أو بالتصحيح طبقا لقرارات اللجنة أو حكم المحكمة . ويجب أن يوقع المدير أو المحافظ على التعديل .

أما نسخة الجدول الثانية فتبقى عند رئيس اللجنة وعليه تصحيحها طبقا للتعديلات التي يلغها اليه المدير أو المحافظ .

مادة ١٢ - على الجان أن تراجع في شهر ديسمبر من كل سنة جداول الانتخاب لتضيف اليها أسماء الذين أصبحوا حازرين للصفات المنصوص عليها قانونا ولتخلف منها :

(أولا) أسماء المتوفين .

(ثانيا) أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة ومن ظهر أنهم فاقدوها من قبل . وتجري أحكام المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ على الجدول بعد مراجعته .

مادة ١٣ - لا يجوز لأحد الاشتراك في الانتخاب ما لم يكن اسمه مقيدا في الجدول .

الفصل الثاني - في المندوبين

مادة ١٤ - كل ثلاثين ناخبا في كل قسم من أقسام القاهرة والاسكندرية وبورسعيد، وفي كل محافظة أخرى ، وفي كل مدينة وكل قرية في المديريات ينتخبون مندوبا واحدا من بينهم . فإذا بقي خمسة عشر فأكثر انتخبوا مندوبا وإلا اشترك الباقون في الانتخاب مع آخر قسم ثلاثيني .

ويراعى في تقسيم الناخبين الى أقسام ثلاثينية التجاور في السكن في المسدن وحصص المشايخ في القرى .

مادة ١٥ - يشترط في المندوب أن تكون سنه نحسا وعشرين سنة على الأقل .

مادة ١٦ — يكون انتخاب المندوبين في المحل واليوم والساعة المعينة في المرسوم الصادر باجتماع الناخبين بدون التفات لعدد الآراء التي أعطيت . ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء النسبية .

وتتناط ادارة الانتخاب في كل قرية أو مدينة أو قسم بلجنة مؤلفة من مندوب يعينه المدير أو المحافظ رئيسا . ومن أربعة من الناخبين يعرفون القراءة والكتابة يختارهم الناخبون الحاضرون .

وتعين طريقة الانتخاب واجراءاته بمشور يصدره وزير الداخلية مع الاستئناس بما نص عليه في الباب الآتي .

وعلى المدير أو المحافظ أن يتخذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على حرية اعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب .

مادة ١٧ — على المديرين والمحافظين أن يحضروا محصة انتخاب المندوبين في دوائرهم . فاذا بدا لهم في مدى ثلاثة الأيام التالية لعملية الانتخاب وجوب الناء انتخاب ، أو اذا قُسم اليهم في المدة المذكورة من أحد الناخبين طعن في انتخاب . فعليه تقديم ذلك فوراً الى اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة لتفصل فيه في مدى ثمانية أيام بقرار لا يقبل الطعن . فان كان القرار بالناء الانتخاب تذكر فيه الأسباب التي بنى عليها ويأمر وزير الداخلية باختيار جديد في الحال .

مادة ١٨ — يعطى المديرون والمحافظون لمن اتفقوا مندوبين تذاكر اعتماد يذكر في كل منها اسم صاحبها ومحل توطنه وبيان القسم الثلاثيني الذي ينوب هو عنه .

مادة ١٩ — مدة نيابة المندوبين خمس سنوات .
واذا انتهت نيابة أحد المندوبين بوفاة أو استقالته أو لتغير موطنه أو لفقدانه حق الانتخاب وجب انتخاب مندوب آخر .

وإذا اقتضت الحال انتخاباً عاماً أو تكميلياً وجب عمل انتخاب جديد لا بدال أحد المندوبين بغيره أو استبقائه إذا طلب ذلك أغلبية ناخبيه . ويقتسم الطلب كتابة إلى المدير أو المحافظ في خمسة أيام من نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليه في المادة التاسعة والمشرين .

الفصل الثالث — في المندوبين عن المندوبين

مادة ٢٠ — كل خمسة مندوبين في قرية أو مدينة أو قسم في مدينة يتخبون من بينهم أو من بين من يمثلونهم من الناخبين مندوباً لانتخاب عضو مجلس الشيوخ . فإذا بقي ثلاثة فأكثر اقتبوا مندوباً وإلا اشترك العدد الباقي مع آخر قسم . ويراعى في تقسيم المندوبين إلى أقسام تمثيلية التجاور في السكن في المدن وحصص المشايخ في القرى .

مادة ٢١ — يشترط في مندوب المندوبين أن تكون سنة ثلاثين سنة على الأقل .
مادة ٢٢ — تجري أحكام المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ على انتخاب مندوب المندوبين .

الباب الثاني

في انتخاب أعضاء مجلس النواب

مادة ٢٣ — أعضاء مجلس النواب يتخبون في كل مديرية أو محافظة باعتبار واحد لكل ستين ألفاً من الأهالي . وإذا بقي ثلاثون ألفاً فأكثر زيد عضو .

الجهات التابعة لمصلحة أقسام الحدود تعتبر في الانتخاب جزءاً من المديريات أو المحافظات التي كانت تابعة لها قبل إنشاء المصلحة المذكورة . والسلام وملحقاتها تتبع في ذلك مديرية البحيرة . والعريش وشبه جزيرة سيناء وسواحل البحر الأحمر تتبع محافظة السويس .

مادة ٢٤ — تكون المحافظات وعواصم المديريات التي عدد أهلها ثلاثون ألفاً فأكثر وحدة انتخابية مستقلة .

وتقسم فيما عدا ذلك كل مديرية أو محافظة الى دوائر انتخابية بقدر عدد ما ينصها من الأعضاء . ويراعى في هذا التقسيم أن تكون هذه الدوائر متساوية في العدد بقدر الامكان . ودوائر الانتخاب تعين في جدول يقدر بقانون .

ويحوز تقسيم دائرة الانتخاب الواحدة الى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية تمهيدا لعملية الانتخاب .

مادة ٢٥ — ينتخب مندوبو كل دائرة من دوائر الانتخاب عضوا واحدا لمجلس النواب .

مادة ٢٦ — يشترط في عضو مجلس النواب :

(أولا) أن تكون سنة ثلاثين سنة على الأقل .

(ثانيا) أن يحسن القراءة والكتابة .

(ثالثا) أن يكون اسمه مدرجا بحول الانتخاب في المديرية أو المحافظة التي ينتخب فيها .

(رابعا) ألا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين في الاجازة الحرة .

(خامسا) أن يرشحه ثلاثون على الأقل من مندوبي دائرة انتخابه .

مادة ٢٧ — لا يجوز ترشيح أحد إلا في المديرية أو المحافظة التي يكون اسمه مقيدا في أحد جداولها الانتخابية . ولا يجوز الترشيح في أكثر من دائرتين .

مادة ٢٨ — لا يجوز للوظف في دائرة اختصاصه الترشيح ولا الترشيح . ويستثنى من ذلك الممد والموظفون الذين لم يحكم وظائهم إشراف عام على جهات القطر .

مادة ٢٩ — يحسد مياد الانتخابات العامة بمرسوم ، والتكليفية بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٣٠ — يشاور المندوب ناخيه للوقوف على ميل الأغلبية نحو من يراد ترشيحه أو انتخابه لمضوية مجلس النواب .

مادة ٣١ — لا يجوز لمنسوب أن يرشح أكثر من واحد وإلا فالترشيح الأسبق هو الصحيح .

مادة ٣٢ — يجب التصديق على توقيعات المرشحين بدون رسوم من كاتب احدى المحاكم أو من مأذون الجهة .

مادة ٣٣ — تهدم أوراق الترشيح للدورية أو المحافظة في مدى اثني عشر يوما من يوم نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليهما في المادة التاسعة والعشرين وإلا كانت باطلة .

وتفقد أوراق الترشيح بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص ويعطى عنها ايضالات .

مادة ٣٤ — تنظر اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة في صحة إجراءات الترشيح واستكمال المرشحين شروط الأهلية مما عدا القراءة والكتابة . وتحرر كشفا شاملا لأسمائهم وأسماء المندوبين الذين رشحهم وجهات اقامتهم وتاريخ تهديم أوراق الترشيح ويستخرج منه لكل دائرة على حدة كشف مبين لما يخصها . ويكون تحرير الكشف العام والكشوف الخاصة في مدى ثمانية أيام من يوم انتهاء الميعاد المحدد لتقديم أوراق الترشيح .

مادة ٣٥ — اذا ظهر أن أحدا رشح في أكثر من دائرتين خير المرشح في أى اثنتين منها يريد بقاء ترشيحه، فإن لم يبد رأيه في خمسة الأيام التالية لميعاد تحرير الكشف اعتبر مرشحا في الدائرتين اللتين قيد ترشيحه عنهما أولا .

مادة ٣٦ — يعرض بمركز المديرية أو المحافظة الكشف الشامل لكل المرشحين فيها، وذلك مدة خمسة أيام تبتدئ من اليوم التالى لانتهاؤ المدة المقررة في المادة الرابعة والثلاثين .

وعرض أيضا المدة المذكورة في مركز كل دائرة انتخابية كشف المرشحين فيها .

ولكل من أهمل ادراج اسمه في الكشف ولكل من رشوه أن يطلب ادراجہ .
ولكل ناخب أن يطلب فيما يتعلق بمرشحي دائرته حذف كل اسم أدرج في كشف
المرشحين بشير حق . ويقسم الطلب الى المدير أو المحافظ في مدى ثمانية أيام من
تاريخ أول يوم عرض فيه الكشف .

مادة ٣٧ — تفصل اللجنة في الطلبات المبينة في المادة السابقة في مدى خمسة
أيام بعد الاطلاع على الأوراق .

مادة ٣٨ — لكل مرشح أن يتنازل عن الترشح بإعلان على يد محضر يرسل
الى المديرية أو المحافظة قبل ميعاد الانتخاب لمجلس النواب بخمسة أيام فيدّون ذلك
أمام اسمه في كشف المرشحين ويعلن يوم الانتخاب .

مادة ٣٩ — يعلن المدير أو المحافظ المندوبين قبل اجراء الانتخاب بثمانية أيام
على الأقل بالحضور في الميعاد المحدد لاجراء الانتخاب في مركز دائرة انتخابهم العامة
أو الفرعية .

ويرفق بورقة الدعوة كشف بأسماء مرشحي الدائرة .

مادة ٤٠ — تناط ادارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية بلجنة تؤلف
بمحضر مندوب من قبل وزير الداخلية .

وأعضاء هذه اللجنة خمسة : ثلاثة يختارهم المندوبون الحاضرون من غير
المرشحين ، وقاض أو عضو نيابة يعينه وزير الحفائية . ومندوب من قبل
وزير الداخلية تكون له الرئاسة .

ويتخذ رئيس اللجنة الوسائل اللازمة لحثية إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب .

مادة ٤١ — تجدد عملية الانتخاب في المكان واليوم والساعة المعينة لاجرائه
بتأليف اللجنة طبقاً لنص المادة السابقة أيا كان عدد المندوبين الحاضرين .

وتعين اللجنة أحد أعضائها كاتباً سرّ يقوم بتحرير محضر الأعمال وتلاوته في آخر
الجلسة على اللجنة .

مادة ٤٢ — ضبط النظام في جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله في ذلك طلب القوة العسكرية عند الضرورة بواسطة المدير أو المحافظ . وللمندين في جميع الأحوال مراقبة اجتماعات الانتخاب والتدخل عند الحاجة لحفظ النظام العام .

مادة ٤٣ — لا يحضر جمعية الانتخاب غير المنوبين ولا يحوز حضورهم حاملين سلاحا .

مادة ٤٤ — يجب أن يكون حاضرا من أعضاء اللجنة إنشاء عملية الانتخاب ثلاثة على الأقل منهم كاتب السر .

وإذا نقص العدد عن ثلاثة أثناء الاجراءات فعل الرئيس إكمالهم من المنوبين الحاضرين .

وإذا غاب الرئيس قام مقامه العضو الذي عينه .

وكذلك يعين الرئيس العضو أو المنسوب الذي يقوم مقام كاتب السر إذا غاب مؤقتا .

مادة ٤٥ — تدوم عملية الانتخاب من بعد شروق الشمس بساعة الى غروبها . ويكون الانتخاب بالاقتراع السري .

مادة ٤٦ — أول من يبدى رأيه أعضاء لجنة الانتخاب .

مادة ٤٧ — على كل مندوب أن يقدم اللجنة تذكرة اعتياده عند ابتداء رأيه . ومن أضاع تذكرته قبلت اللجنة رأيه بعد تحققها من شخصيته .

مادة ٤٨ — يكتب المنسوب مرا اسم من يتخيه داخل قاعة الانتخاب على ورقة تقدم له من اللجنة، والمنسوبون الذين يجهلون الكتابة يدون أراهم شفاها بحيث يسميهم أعضاء اللجنة وحدهم .

وفي هذه الحالة يكتب كاتب السر رأى كل مندوب في ورقة يوقع عليها الرئيس .

وللندوب أن يختار عضوا من اللجنة يسر إليه برأيه فيكتبه له في ورقة يوقع عليها الرئيس .

مادة ٤٩ — جميع الآراء المعلقة على شرط تعتبر باطلة، ومثلها الآراء التي تعطى لشخص لم يكن اسمه مدرجا في كشف المرشحين ، والتي تعطى لأكثر من شخص في ورقة واحدة ، والتي تعطى على ورقة لم تحتمل من اللجنة أو على ورقة ممضاة من المندوب أو عليها إشارة تدل على شخصيته .

مادة ٥٠ — يعلن الرئيس ختام عملية الانتخاب متى حانت الساعة . ثم يؤخذ في فرز الآراء التي أعطيت .

وإذا كانت دائرة الانتخاب مقسمة الى دوائر فرعية وجب الختم على صناديق أوراق الانتخاب لفرزها مما في الأربع والعشرين ساعة التالية ليوم الانتخاب بواسطة إحدى بلان تلك الدوائر مع إبدال واحد أو اثنين من أعضاء هذه اللجنة المنتخبين بمندوبين عن اللجان الأخرى لكل منها واحد يختار من بين أعضائها مع مراعاة أن عدد أعضاء لجنة الفرز المنتخبين لا يتقص عن ثلاثة .

وتعين لجنة الفرز وإبدال الأعضاء المنتخبين يقوم بهما المدير أو المحافظ .

مادة ٥١ — تفصل اللجنة في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة إعطاء كل مندوب رأيه أو بطلانه، وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في الباب الرابع .

وتكون مداولة اللجنة سرية .

وتصدر القرارات بالأغلبية، فإذا تساوت الآراء رجح رأى الفريق الذي منه الرئيس وذكر ذلك في المحضر . ويجب أن تذكر فيه أسباب القرارات وأن يتلوها الرئيس علنا .

مادة ٥٢ — يجب تدوين كل طلب وكل قرار في المحضر .

ومع ذلك فإن عدم احتمال المحضر على شيء مما وقع أو تقرر في عملية الانتخاب لا يترتب عليه إلغاء إجراءات الانتخاب .

مادة ٥٣ — ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التي أعطيت . فإذا لم يحصل أحد المرشحين في المرة الأولى على الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب في مدى خمسة أيام بين المرشحين الذين نالوا العدد الأكثر من الأصوات .

وفي المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات التي أعطيت . فإذا حصل اثنان فأكثر من المرشحين في المرة الثانية للانتخاب على أصوات متساوية اقترعت اللجنة بينهم وكانت الأولوية لمن تعينه القرعة .

مادة ٥٤ — يعلن رئيس اللجنة اسم العضو المنتخب .

ويحضر جميع أعضاء اللجنة في الجلسة محضر الانتخاب ، ويرسل مع أوراق الانتخاب كلها إلى وزير الداخلية مباشرة في ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة . وتحفظ بالمديرية أو المحافظة نسخة منه مصدق من أعضاء اللجنة على مطابقتها للأصل .

مادة ٥٥ — يرسل وزير الداخلية بدون تأخير إلى كل من الأعضاء الذين انتخبوا شهادة انتخابه .

مادة ٥٦ — إذا كان انتقال المندوب من محل إقامته إلى مكان الانتخاب بطريق سكة حديد الحكومة فيرخص له في السفر بالدرجة الثالثة ذهاباً وإياباً بلا مقابل .

مادة ٥٧ — كل نشرة لقروخ الانتخاب يجب أن تشمل على اسم الطابع والناشر .



سعد زنگنه باشا
رئیس مجلس شورای اسلامی

الباب الثالث

في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ

مادة ٥٨ — أعضاء مجلس الشيوخ ينتخبون في كل مديرية أو محافظة باعتبار واحد لكل مائة وثمانين ألفاً من الأهالي، وإذا بقى بعد ذلك تسعون ألفاً فأكثر زيد عضو.

مادة ٥٩ — تكون المحافظات وعواصم المديريات التي يبلغ عدد أهلها تسعين ألفاً فأكثر وحدة انتخابية مستقلة .
وتلحق الآن في الانتخاب محافظة دسايط بمديرية الدقهلية، ومحافظة السويس بمحافظة القنال .

مادة ٦٠ — ينتخب مندوبو المندوبين في كل دائرة من دوائر الانتخاب أعضاء واحداً لمجلس الشيوخ .

ودوائر الانتخاب تبين طبقاً لأحكام المادة الرابعة والعشرين .

مادة ٦١ — لا ينتخب عضواً في مجلس الشيوخ إلا من اجتمعت فيه الشروط الآتية :

أولاً — أن تكون سنه أربعين سنة على الأقل .

ثانياً — أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

(١) الوزراء . الممثلين السياسيين . رؤساء مجلس النواب . وكلاء

الوزارات . رؤساء محكمة الاستئناف ومستشاريها . النواب

العموميين . قضاة المحامين . رؤساء المصالح العامة . المديرين

والمحافظين من الدرجة الأولى، سواء في ذلك الحاليون والسابقون .

(٢) الأمراء . كبار العلماء والرؤساء الروحيين . الضباط المتقاعدين

من رتبة لواء فصاعداً . النواب الذين قضوا مدين في النيابة .

الملوك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنياً مصرياً

في العام . وجوه المالين والتجار ورجال الصناعة وأصحاب المهن
الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وثمانمائة جنيه، وتنقص
الضريبة والدخل السنوى إلى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن مديرية
أسوان .

ثالثا — أن يكون اسمه مدرجا بم جدول الانتخاب في المديرية أو المحافظة التي
ينتخب فيها .

رابعا — أن يترشحه عشرون على الأقل من مندوبى المندوبين في دائرة انتخابه .
مادة ٦٢ — تجرى أحكام الباب الثانى على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ
إلا ما كان منها مخالفا لما نص عليه في هذا الباب .

الباب الرابع

في الفصل في صحة انتخاب أعضاء المجلسين — وفي عدم الجمع
وفي سقوط العضوية

مادة ٦٣ — الفصل في صحة نيابة الأعضاء في كل مجلس من اختصاص
المجلس نفسه .

ولكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب الذى حصل فى دائرته بكتاب يقدمه
إلى رئيس المجلس مشتمل على الأسباب التى يبنى عليها الطلب .

مادة ٦٤ — إذا انتخب عضو أحد المجلسين فى دائرتين وجب عليه بعد الفصل
فى صحة انتخابه أن يختار الدائرة التى يريد أن يكون نائبا عنها .

مادة ٦٥ — كل عضو فى أحد المجلسين انتخب عضوا فى المجلس الآخر يعتبر
متخليا عن عضويته الأولى إذا لم يصرح فى ثمانية الأيام التالية ليوم الفصل فى صحة
انتخابه بأنه غير قابل لعضوية الهيئة التى انتخب لها أخيرا، ويمن ذلك رئيس المجلس
الذى خلا محل العضو فيه . ويكون العمل كذلك إذا انتخب عضو أحد المجلسين
عضوا بمجلس مديرية .

مادة ٦٦ — كل موظف انتخب عضوا بأحد المجلسين يعتبر متخليا عن وظيفته إذا لم يصرح في ثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة انتخابه بأنه غير قابل تلك العضوية، ويحتد يعطى حقه في المعاش أو المكافأة على حسب الأحوال .

مادة ٦٧ — إذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا القانون سواء مرضت له أنساء نيايته أو أنها لم تعلم إلا بعد انتخابه تسقط عضويته .

وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشترطة في العضو . ويكون السقوط في الأحوال السابقة بقرار من المجلس .

مادة ٦٨ — الاستقالة من عضوية أحد المجلسين تقدم إلى رئيسه وتعتبر نهائية من وقت تقرير المجلس قبولها .

مادة ٦٩ — يأمر وزير الداخلية بانتخاب عضو بدل من خلا محله وذلك بناء على تبليغ المجلس .

الباب الخامس في جرائم الانتخاب

مادة ٧٠ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(أولا) من توصل إلى قيد اسمه أو اسم غيره بجدول الانتخاب بأن اتخذ لذلك اسما مزورا أو أعطى بيانات غير صحيحة ، أو أخفى وجها من أوجه الحرمان المنصوص عليها في المادة الخامسة .

(ثانيا) من توصل إلى قيد اسمه في أكثر من جدول انتخاب واحد .

(ثالثا) من أعطى صوته في الانتخاب وهو محروم منه سواء كان هذا الحرمان سابقا على قيد الاسم أو حادثا بعده .

(رابعا) من أعطى صوته بدل آخر بالتحال شخصيته .

(خامساً) من استعمل حقه في الترشيح أو الانتخاب من أى درجة كانت أكثر من مرة في انتخاب واحد، ومن استعمل حقه في غير الجهة التي له حق الانتخاب فيها .

(سادساً) كل موظف رشح نفسه أو رشح غيره في دائرة اختصاص وظيفته وهو ممنوع من ذلك بمقتضى هذا القانون .

(سابعاً) من نشر أو أذاع بين الناخبين أقوالاً ماسة عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب .

(ثامناً) من حصل على أصوات له أو لغيره أو حمل الناخبين على الامتناع عن الانتخاب بطرق احتيالية أو بثت أخباراً أو إشاعات كاذبة .

(تاسعاً) من طبع أو نشر أوراقاً وزعت لترويج الانتخاب ولم يكن عليها اسم الطابع أو الناشر .

(عاشراً) من دخل قاعة الانتخاب حاملاً سلاحاً .

مادة ٧١ — يعاقب بالحبس :

(أولاً) من اشترك في تجمهر أو صياح أو مظاهرات من شأنها التشويش على عملية الانتخاب أو تعطيل استعمال حق الانتخاب أو التأثير على الحرية فيه .

(ثانياً) من دخل أو حاول الدخول بالقوة في الأماكن المخصصة لعملية الانتخاب لمنع أو لمنع انتخاب بعض المرشحين أو تعطيله . فإن كان حاملاً سلاحاً أو وقع منه اعتداء على صندوق الانتخاب فتكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين .

مادة ٧٢ — يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين كل من خطف الصندوق المحتوى على أوراق الانتخاب أو ألقاه .

مادة ٧٣ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

(أولاً) كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حق التصويت أو لإكراهه على التصويت على وجه خاص .

(ثانياً) كل من أعطى آتراً أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كي يحمل أو يحمل غيره على التصويت على وجه خاص أو على الامتناع عن التصويت .
(ثالثاً) كل من قبل أو اتفق على أن يقبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره .

وتجرى أحكام هذه المادة على الجرائم التي تقع من هذا القبيل في الترشيح .
مادة ٧٤ - يعاقب بالحبس كل من اختلس أو أخفى أو أهدم أو أفسد ورقة انتخاب أو وضع في الصندوق ورقة مكتوبة بغير حق أو غير نتيجة انتخاب بأية وسيلة أخرى، وذلك بقصد تغيير الحقيقة في نتيجة انتخاب أو بقصد إيجاد ما يستوجب اقتراحاً جديداً .

ويعاقب بتلك العقوبة كل من أدخل بجزية الانتخاب أو بنظام إجراءاته مستعملاً في ذلك القوة أو التهديد .

مادة ٧٥ - يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين كل من كان مكلفاً باستلام أوراق الانتخاب أو فرزها فسرقت منها أو أضاف إليها أو غير فيها أو قرأ اسماً غير المكتوب .

مادة ٧٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً كل عضو من أعضاء لجنة الانتخاب أفشى سر إعطاء الصوت .

مادة ٧٧ - إذا كان الفعل المعاقب عليه بمقتضى أحكام هذا الباب معاقباً عليه في قانون العقوبات بمقوبة أشد فيحكم بهذه العقوبة الأخيرة .

مادة ٧٨ - كل موظف عمومي حكم عليه بالجريمة الانتخابية يحكم عليه أيضاً بالعزل من وظيفته .

مادة ٧٩ - كل من حكم عليه بالجريمة الانتخابية يحجب اسمه من جدول الانتخاب مدة ست سنوات .

مادة ٨٠ - تسقط الدعوى العمومية والدعوى المدنية في جرائم الانتخاب المذكورة بمضي ثلاثة شهور من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو من تاريخ آتري عمل متعلق بالتحقيق .

الباب السادس

أحكام عامة — وأحكام وقتية

مادة ٨١ — تملأ نصوص المواد ٤ و ٧ الى ١٠ والمادة ١٢ من هذا القانون بالنسبة للاقتضات العمومية للمرة الأولى على الوجه الآتى :

(١) تصحيح جداول الانتخاب الموجودة الآن على مقتضى أحكام هذا القانون وتحذف جداول للجهات التي لا جداول فيها وذلك كله في خمسة عشر يوما التالية لصدور القانون وتبقى معروضة طبقا للسادة السابقة مدة خمسة عشر يوما التالية .

(٢) والطلبات المشار إليها في المادة الثامنة يكون تقديمها في الأيام الثمانية التالية لمعاد عرض الجداول .

(٣) وتحكم اللجان في تلك الطلبات في الأيام الثمانية التالية لمعاد تقديمها .

(٤) والميعاد المزد فيه ثلاثة أيام بنص المادة العاشرة المقرر للاستئناف في حالة عدم صدور قرار من اللجنة أو عدم إعلان قرار صادر يتبدى من اليوم التالى لانقضاء الميعاد المعين لاصدار القرارات .

مادة ٨٢ — الى أن يصدر القانون المشار إليه في المادة الرابعة والعشرين تنولى تعيين دوائر الانتخاب بلمنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيسا، ومن رئيس النيابة أو النائب ومن باشمهندس الزى بالمديرية عضوين . وفى محافظات مصر والاسكندرية والقنال يندب وزير الأشغال العمومية مهندس تنظم بدل باشمهندس الزى ويصدر وزير الداخلية قرارا بإعلان هذه الدوائر .

مادة ٨٣ — يلغى قانون الانتخاب نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣ إلا ما كان منه خاصا بمجالس المديرية .

مادة ٨٤ — حل وزراء الداخلية والحفانية والمالية والمواصلات والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ، ويعمل به من يوم نشره في الجريدة الرسمية . ويجب عرضه في جميع المدن والقرى بالقطر المصرى .

مذكرة إيضاحية

لمشروع قانون الانتخاب وضعتها اللجنة الفرعية في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢
وقدمتها إلى اللجنة العامة المكلفة بوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب

رأت اللجنة أن تتخذ قانون الانتخاب الحالي وهو الصادر بمرقة ٣٠ لسنة ١٩١٣
أساساً لوضع المشروع مع تنقيح ما ترى لزوم تنقيحه من نصوصه ووضع نصوص
جديدة للأحوال التي أدخلت على نظام الانتخابات الحالية بحسب المبادئ التي
قررتها لجنة الدستور .

وقد أشرنا في هذه المذكرة إلى مواد المشروع وما يقابل بعضها من مواد قانون
سنة ١٩١٣ وما أدخل عليها من التعديل ، وكذا المواد التي رى حذفها من ذلك
القانون وأسباب الحذف .

وبينا أيضاً المواد التي وضعت في المشروع بغير أن يكون لها مقابل في القانون
المذكور وأسباب وضعها .

كما أثبتنا التفسيرات والتوضيحات التي رى لزوم وضعها لبعض مواد المشروع
على اختلاف مصادرها ، وكذا الاقتراحات التي رأت اللجنة ضرورتها تعديلها لبعض
المبادئ التي قررت في مشروع الدستور وبغير ذلك .

الباب الأول

فيمن لهم حق الانتخاب

الفصل الأول - في الناخبين

المادة الأولى

تقابل المادة الأولى . وقد أدخلت اللجنة عليها تعديلين :

(الأول) اشتراط عدم الاخلال بالواجب طبقاً لقانون الخدمة العسكرية لمن
تكون له حق الانتخاب .

(الثنائي) استثناء الضباط المستودعين والجنود الموجودين في الاجازة الحرة. من رجال العسكرية المحرومين بمقتضى القانون الحالى من حق الانتخاب . لأن اشتراكهم فى الانتخاب وهم بعيدون مؤقتا عن خدمة الجيش لا يحل بنظامه . ووافقت اللجنة على بقاء حكم القانون الحالى بالنسبة لحرمانهم حق النيابة . وترى اللجنة أن لا يتناول الحرمان من حق الانتخاب رجال البوليس ولا خفر السواحل لأنهم ليسوا من رجال العسكرية بل هم موظفون إداريون . ولا يتناول ضباط الجيش المحالين على الماش ولا رجال الرديف .

المادة الثانية

تقابل المادة الثانية . وقد أضيف فى آخرها العبارة الآتية :
 "يُحذف اسمه من جدول الجهة المنقول منها وي قيد فى جدول الجهة المنقول اليها".
 وبهذا وافقت اللجنة على حكم القانون الحالى بالنسبة لتحسين الموطن وبالنسبة لعدم جواز استعمال حق الانتخاب إلا فى موطن واحد . ولتسهيل ذلك رأت اللجنة ضرورة النص على أن لا يقيد الاسم فى أكثر من جدول واحد .

المادة الثالثة

تقابل المادة الثالثة بنير تعديل .

المادة الرابعة

تقابل المادة الرابعة . وقد أضافت اللجنة فى الفقرة الأولى منها عبارة (من المدة) (أو من يقوم مقامه) . وفى الفقرة الثالثة بعد عبارة (أمور القمم) (أو من ينوب عنه) حتى لا يعطل عمل اللجنة لنياب رئيسها .
 وأضافت اللجنة فى آخر الفقرة الأولى "وإن لم يوجد مأذون يعين المأمور بدله عينا يحسن القراءة والكتابة" حتى أنه فى حالة عدم وجود مأذون فى القرية لعدم الحاجة اليه أولاً لأن أعماله محالة على مأذون قرية أخرى أو غير ذلك . يكون للمأمور أن يعين بدلا عن المأذون من يقوم بالأعمال الكتابية التى تنطاط عادة بالمأذون .

وقد رأت اللجنة أن الفقرة الثانية من المادة الأصلية تنقل إلى آخر المادة فتصير فقرة رابعة ليكون حكمها شاملا جداول المحافظات كما هو الواقع .
ورأت أيضا أن يذكر في جدول الانتخاب بجانب اسم كل ناخب (مسه)
لضرورة معرفته عند انتخاب المندوبين ومندوبيهم تفاديا من تحريك كشف خاصة
بالأشخاص من الحائزين للصفات المطلوبة فيمن يكون مندوبا .

المادة الخامسة

تقابل المادة الخامسة . وقد أضافت اللجنة إلى الجرائم المنصوص عليها
في الفقرة الأولى الجرائم الآتية :

شهادة الزور . وهتك العرض . وإفساد الأخلاق . والربا الفاحش . وقبح
عمل اللعب القمار . وسم المواشى . وقطع أو إتلاف أو اقتلاع المزروعات . وغش
المبيعات . وتهريب المواد المخدرة أو الاتجار بها .

وأضافت إلى الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الثانية جرائم استخدام الموظف
سلطته لفضاء مصالح الغير الخصوصية إضرارا بالمنفعة العامة . وشراء ملك قهرا عن
مالكه ، أو استيلائه عليه بغير حق لنفسه أو لغيره أو استخدامه أشخاصا معجرة .

وذلك لأن كل هذه الجرائم لا تنقل ضررا عن الجرائم المنصوص عليها في القانون
الحالى فربى حرمان مرتكبها أسوة بمرتكبي تلك الجرائم .

ومدلت اللجنة في الفقرة الثانية جبارى (الوظائف الأميرية والأموال الأميرية)

ب (الوظائف العامة والأموال العامة) .

لتسرى الأحكام الخاصة بها على موظفى وأموال وزارة الأوقاف ومجالس
المديريات والمجالس البلدية والمحلية وغيرها .

أما الفقرة الثالثة الخاصة بالمحامين الذين شطبت أسمائهم من جدول المحاماة
فمدلتها اللجنة بأن أضافت إليها الموظفين المعزولين بأحكام تأديبية والخبراء المشطوبة
أسمائهم للمساواة بين الجميع .

وقد لاحظت اللجنة أن جعل الحرمان من حق الانتخاب أبديا كما يقضى به القانون الحالي مخالف لمبادئ التشريع الحديث التي لا تجعل أثر الجريمة أبديا . لذلك رأيت عملا بالمبادئ الحديثة أن يفتح باب رد الشرف والاعتبار لترغب المحكوم عليهم في تحسين سيرتهم رجاء أن يستردوا حقوقهم الوطنية .

وبما أن تقرير رد الشرف والاعتبار من المسائل التشريعية التي تتعلق بقانون تحقيق الحثايات ، قرى اللجنة ضرورة سن قانون يحدد الطرق والقواعد التي بموجبها يحكم القضاء برد الشرف والاعتبار .

وملى ذلك أضافت اللجنة في آخر المادة فقرة جديدة تقضى بزوال الحرمان من حق الانتخاب إذا حكم برد الشرف والاعتبار .

المواد السادسة والسابعة والثامنة

تقابل نظائرها في القانون الحالي مع تعديل لفظي في المادتين الأخيرتين منها .

المادة التاسعة

تقابل المادة التاسعة . وقد أبدلت اللجنة في أولها عبارة (لأرباب الطلبات) ب (لدوى الشأن) حتى يكون لكل من لحقه ضرر من القرار حق استئنافه ولو لم يكن هو صاحب الطلب .

المادة العاشرة

تقابل المادة العاشرة . وقد أبدلت اللجنة منها عبارة (استيفاء اجراءات النشر) بكلمتي (لإجراء العرض) ليطابق اللفظ المعنى . وللتوفيق بين عبارة هذه المادة والمادة السادسة التي تقضى بعرض جدول الانتخاب .

المادة الحادية عشرة

تقابل المادة الحادية عشرة . وقد أضافت اللجنة في آخر العبارة (ثانيا) الجملة الآتية (أو التين ظهر أنهم فاقدها من قبل) لأن النص الحالي أثار عند العمل شكافيا إذا كانت بلان المراجعة السنوية تملك حذف اسم سبق قيده في جدول

الاقتخاب وظهر عند المراجعة أنه لم يكن حائرا من قبل للصفات اللازمة للقيّد ،
فما لهذا الشك أضافت اللجنة العبارة سالفة الذكر .

المادة الثانية عشرة

تقابل المادة الثانية عشرة . وقد أقيمت على أصلها .

الفصل الثاني - في الناخبين المنتخبين

المادة الثالثة عشرة

تقابل الفقرة الأولى من المادة الثالثة عشرة .

وقد رأيت اللجنة تعديلها على الوجه الآتي :

(أولا) إن عدد الناخبين الذين يتخبون مندوبا عنهم ينقص من خمسين
إلى عشرين لزيادة عدد المندوبين فيكون الاقتخاب أقرب للاقتخاب المباشر . ولأن
النائب في مجلس النواب يمثل ٦٠ ألفا من السكان وقد كان عضو الجمعية التشريعية
ينوب عن نحو ٢٠ ألف ، فلو بقيت الأقسام تمثيلية لكان عدد المندوبين قليلا
لدرجة يسهل معها التأثير على حرية الاقتخاب .

(ثانيا) أن يتخبط المندوب من بين العشرين ناخبا الذين يمثلهم حتى لا يتخبط
شخص واحد في عدة أقسام عشرية ، فيترتب على ذلك إعادة الاقتخاب في سائر
الأقسام بعد القسم الذي يخصص للمندوب .

(ثالثا) إذا كانت كمور العدد عشرة فأكثر يتخبون عنهم مندوبا ناخبا
ولا اشترك الناخبون المذكورون في الاقتخاب مع آخر قسم عشري ، وبذلك لا يحرم
ناخب ما من الاشتراك في اقتخاب المندوبين .

(رابعا) يراعى في تقسيم الناخبين إلى أقسام عشرية التجاور في السكن
في المدن ، حصص المشايخ في القرى حسبما جرى عليه العمل في الانتخابات الماضية
وهذه الطريقة يسهل تعارف الناخبين بعضهم ببعض في كل قسم عشري .

المادة الرابعة عشرة

تقابل المادة الرابعة عشرة . وقد عدلت اللجنة فيها من المندوب من ثلاثين إلى خمس وعشرين سنة .

ملاحظة

المادة الخامسة عشرة من القانون الحالي (التي تقضى بتحرير كشف بأسماء الأشخاص الحائزين للصفات المطلوبة فيمن يكون ناخبا منسوبا) رؤى حذفها لعدم لزوم ذلك الكشف :

(أولا) لأن الشرط الوحيد للمندوب (عدا شرط القيد في جدول الانتخاب) هو أن يكون سنه ٢٥ سنة ، وهذا تسهل معرفته من نفس الجدول الذي تبين للجنة من الاطلاع عليه أن فيه خاتمة للسن ، ومع ذلك فلا جيل ضمان استقرار قيده فيه قد أضافت اللجنة الى نص المادة الرابعة وجوب إدراج السن في الجدول .

(ثانيا) لأن النص في القانون الحالي على تحرير الكشف المذكور كان بسبب أن انتخاب المندوب جائز من عموم ناخبي الجهة ، أما في المشروع الجديد فقد قرر أن يكون انتخابه من بين العشرين ناخبا الذين ينتخبونه ، وهؤلاء يعرف بعضهم بعضا وفضلا عن ذلك فإن وزارة الداخلية عند مباشرتها إجراءات تنفيذ القانون ستجعل سن الناخبين من ضمن ما تشتمل عليه كشوف التقسيم العشري .

المادة الخامسة عشرة

تقابل المادة السادسة عشرة مع تعديل لفظي .

المادة السادسة عشرة

تقابل المادة السابعة عشرة . وقد رأت اللجنة تعديلها على الوجه الآتي :

(أولا) تحديد ثلاثة أيام من تاريخ الانتخاب لتحتوى المديرين والمحافظين صحة إجراء انتخاب المندوبين بعد أن كان هذا التحتوى في القانون الحالي غير مفيد بزمن معين .

(ثانياً) حذف العبارة التي تخول المديرين والمحافظين الفصل في الطلبات التي تقدم اليهم بشأن هذا الانتخاب : لأنه مع كون باقى نص المادة بمنعهم من التصرف بأجرهم فى حالة ما يترأى لهم الفناء الانتخاب أو اذا تقدم اليهم من أحد الناخبين طعن فيه . فان حقهم فى الفصل فيما عدا ذلك ينحصر فى الطلبات التي تقدم الى المدير من غير الناخبين وهو لا يرى بناء عليها الفناء الانتخاب ، وهذا فى الحقيقة حق ضئيل ووجوده نادر فلا يستحق النص عليه فى القانون .

(ثالثاً) تحويل سلطة الفصل فى طلبات الفناء الانتخاب وفى الطعن من أحد الناخبين الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثامنة بدلا من وزير الداخلية وتحديد ميعاد لهذا الفصل بعد أن كان فى القانون الحالى بلا ميعاد .

المادة السابعة عشرة

تقابل المادة الثامنة عشرة . وقد رأيت اللجنة أن يضاف فى آخرها أن تذكرة اعتماد المندوب يبين فيها القسم العشري الذى ينوب عنه . حتى يسهل معرفة ذلك القسم وتمييز أصحاب الأسماء المتشابهة من المندوبين ، وحتى لا يتيسر لمندوب أن يتقدم للانتخاب أكثر من مرة . وقد تبين أن طريقة بيان القسم فى التذكرة قررتها وزارة الداخلية فى تعليماتها الخاصة بالانتخابات الماضية .

المادة الثامنة عشرة

تقابل الفقرة الثانية وما بعدها من المادة الثالثة عشرة . وقد أدخلت عليها اللجنة التعديلات الآتية :

١ — تعديل مدة نيابة المندوبين من ست سنوات الى خمس مثل مدة أعضاء مجلس النواب .

٢ — زيد على أحوال انتهاء النيابة حالة فقدان حق الانتخاب لأنها كانت ناقصة من القانون الحالى .

٣ — جعل انتخاب بدل المندوب الذى تنتهى نيابته واجبا بدون تعليق على حالة لزوم انتخاب العضو ، وذلك لكى عند الشروع فى انتخاب العضو تكون محال

جميع المندوبين مشغولة ولا يضيع زمن في عمل انتخابات العمال الخالية والفصل في الطعون التي تقدم بشأن هذه الانتخابات .

٤ - إطلاق حق التأخير في طلب إجراء انتخاب لتأييد نيابة المندوب أو استبداله بنيره ، بأن يشمل الانتخاب العام ولا يقتصر على الانتخاب التكميلي (انتخاب عضو بدل آخر) .

٥ - توسيع الميعاد الذي يعمل فيه الانتخاب المشار اليه في الفقرة السابقة . اذ رأى أن المدة المحددة في القانون الحالي لتقديم الطلب (وهي شهر قبل انتخاب العضو) لا تكفي لانتخاب المندوب والفصل في الطعن المحتمل تقديمه بشأنه .

الفصل الثالث - في المندوبين عن المنسولين

المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١

هذه المواد الثلاث جديدة . وهي تكون فصلا لانتخاب مندوبى المنسولين لم يكن له نظير في قانون سنة ١٩١٣

الباب الثانى

في انتخاب أعضاء مجلس النواب

المادة الثانية والعشرون

هذه المادة جديدة وقد تضمنت الفقرة الأولى منها حكم القرار الثانى عشر من قرارات لجنة الدستور العامة ، والفقرة الثانية جعلت الكسور التى تبلغ ثلاثين ألفا أكثر دائرة خاصة ، مقابل أن الكسور التى أقل من الثلاثين ألفا تضم الى أقرب دائرة ، وبهذا تكون نسبة التمثيل التى قررتها لجنة الدستور باقية لم تتأثر بهذا الوضع تقريبا .

والفقرة الثالثة تجعل جميع المناطق التابعة الآن لمصلحة أقسام الحدود تابعة للديريات أو المحافظات التي كانت تابعة لها قبل إنشاء تلك المصلحة، وأضافت اللجنة الجهات التي لم تكن تابعة للديريات والمحافظات حتى لا يفوت سكانها حقهم في الانتخاب .

المادة الثالثة والعشرون

هذه المادة جديدة . وقد راعت اللجنة في وضعها أهمية المحافظات وعواصم المديرات . وإن سكانها لم في الغالب مصالح وشؤون خاصة تختلف عن مثلها في القسرى .

المادة الرابعة والعشرون

تقابل المادة ١٩ مع تعديل في طريقة وضع الدوائر، راعت فيه اللجنة ألا يكون تعيين دوائر الانتخاب بقرار من وزير الداخلية حكم القانون الحالى، بل جعلت تعيينها بقانون أسوة بالبلاد الدستورية الأخرى .

والى أن يصدر القانون يكون تعيينها بواسطة لجنة رئيسها المدير أو المحافظ وأعضاؤها موظفون ممن لم المام خاص بمحدود المديرية ومواقع بلادها وتقسيمها .

المادة الخامسة والعشرون

تقابل المادة ٢٠ — وقد عُلّلت شروط العضوية بأن يكون من النائب ثلاثين سنة . وأن يحسن القراءة والكتابة . وحذف شرط دفع مال أو عوايد معينة . وكل ذلك عملاً بقرارات اللجنة العامة وحذفت اللجنة أيضاً اشتراط مضي ثلاث سنوات على قيد الاسم في جدول الانتخاب اكتفاء بمجرد تدوين الاسم فيه، تخفيفاً للقيود . وأضيف لشروط العضوية :

(١) شرط الترشيح عملاً بقرار اللجنة العامة . وقيد عدد المرشحين بخمسين مندوباً على الأقل ليكون الترشيح جدياً وحتى لا يرشح للانتخاب من لا يرجى انتخابه فتوزع الأصوات بلا فائدة، خصوصاً أن الجائز انتظامهم بعد النفاء النصاب أصبح عددهم كبيراً جداً .

(٢) ألا يكون العضو من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين في الاجازة الحسرة لأرت هؤلاء لهم حق الانتخاب بموجب المادة الأولى، وقد لاحظت اللجنة في منهم من العضوية انهم تحت السلاح وهم دائما تحت الطلب وهذا لا يتفق مع وظيفة النيابة .

وقررت اللجنة أن تقترح على اللجنة العامة عدم جواز الجمع بين العضوية في البرلمان ووظائف التدريس في المدارس العليا في الوقت الحاضر، لأن المدرسين الأكفاء في تلك المعاهد قليلون الآن وزمن العمل في المجلس هو نفسه في المدارس وقد يضيع وقت أولئك الأساتذة عن القيام بالواجبين معا ولأن المدرسين في أوروبا المعطى لهم حق الجمع بين وظيفتي العضوية والتدريس هم غالبا غير قابلين للعزل . وحذفت اللجنة الفقرة الخاصة بإعادة العضو الذي كان موطفا قبل العضوية الى وظيفته بعدها لأن جواز اعادةه لا ضرورة للنص عليه .

ملاحظة

المواد الخمس من ٢١ الى ٢٥ من قانون سنة ١٩١٣ حذفت من قواعد الانتخاب لمجلس النواب، حيث هي تختص بتقرير كشف بأسماء جميع الأشخاص الجائز انتخابهم أعضاء في الجمعية التشريعية وعرضها والفصل في الطلبات التي تقدم بشأنها ومراجعة الكشف وتعديلها سنويا . وأسباب هذا الحذف هي :

(أولا) ان الانتخابات الجديدة ستكون بالترشيح من قبل المندوبين لكل شخص يعرفونه جيدا ويضعون قوائم فيه .

(ثانيا) ان أهم شروط الترشيح في القانون الحالي (وهي المختصة بأموال الأبطال وعوايد المباني ومدة القيد في جدول الانتخاب) قد ألغيت في النظام الجديد وهذه الشروط في الحقيقة كانت في الماضي مجهولة عند المندوبين، وكانوا لذلك يحتاجون الى معرفة جميع الأشخاص المتوافرة فيهم الشروط بالمدرية أو المحافظة فكان من الضروري تحرير كشف هؤلاء الأشخاص بعد التحقق من ذلك بالطرق



مصطفى الخامس باشا
وزير مجلس النواب

الرسمية التي لا يسهل على المندوبين الوصول إليها . أما الانتخاب بالترشيح كما ذكر فلا يحتاج لتحرير كشوف بالأشخاص الجائز انتخابهم .

(ثالثا) انه بعد إلغاء تلك القيود أصبح عدد الجائز انتخابهم لمجلس النواب كثيرا جدا وهو معظم الأشخاص المقيدون في جداول الانتخاب من سن ٣٠ فما فوق فكتابة كشوف بأسمائهم ومراجعتها وتعديلها سنويا هو عمل جسيم ، ومن المصلحة عدم تحميل جهات الإدارة الاشتغال بلا فائدة .

المواد من ٢٩ الى ٣٩

هذه المواد جديدة وهي تختص بالترشيح للانتخاب وقد راعت اللجنة في وضعها ما يأتي :

المادة ٢٩ — ضمنها اللجنة أحكام المبدأين الخامس عشر والسادس عشر من قرارات لجنة الدستور .

المادة ٣٧ — ضمنها اللجنة حكم قرار لجنة الدستور نمرة ٦٥ وترى اللجنة أن اختصاص الموظف يشمل حدود المصلحة التي هو تابع لها : فالقاضى بمحكمة طنطا مثلا لا يرشح في مديرية الغربية والمنوفية ، والمامور ومهندس الري وكل موظف في مديرية أو محافظة ليس له حق الترشيح فيها . وإن كان مركز المهندس في تفتيش الري حرم حق الترشيح في دائرة اختصاص التفتيش كله . أما الوزير أو النائب العمومي أو مستشار الاستئناف أو الموظف بوزارة مثلا فيجوز انتخابه في جميع بلاد القطر .

المادة ٣٨ — رأت اللجنة وجوب التصديق رسميا على امضاءات المرشحين أمام كاتب المحكمة الأهلية أو مأذون القرية بدون رسوم ضمنا لصحة التوقيعات ويجب أن يكون للأذون سجل خاص يسجل فيه التصديقات .

المادة ٣٩ — رأت اللجنة لإثبات المسؤولية عما تتضمنه المطبوعات التي تنشر لترويج الانتخاب أن تشمل كل نشرة على اسم الطابع والناشر تمهيدا لتطبيق العقوبة التي سينص عليها بشأنهما في باب جرائم الانتخاب .

المادة الثلاثون

تقابل الفقرة الأولى من المادة ٣٦ مع تعديل لمغنى . وقد لقت نظر اللجنة إلى أن مدة الشهرين المحددة في مشروع الدستور لا تكفى لإجراء الانتخابات التكميلية التي تلزم في الثلاثة الشهور الأولى من كل سنة (من يناير إلى مارس) لأن الأشخاص المقيدين حديثا في جدول الانتخاب عند المراجعة السنوية في آخر شهر ديسمبر يكونون قابليين للظن في قيد أسمائهم والحكم في الطعون لفاية ١٥ مارس من لجنة المديرية أو المحافظة ، فضلا عن جواز استئناف قراراتها بعد ذلك أمام المحكمة وإنه لأجل أن يستترك هؤلاء في الانتخاب التكميل يجب تقسيمهم (بعد تعديل الجداول من مقتضى قرارات اللجنة أو حكم المحكمة) إلى أقسام عشرية وانتخاب ناخبين مندوبين عنهم ، وكل هذه الإجراءات تستدعى وقتا يتجاوز الشهرين المحددين . فرأت اللجنة الاكتفاء بأن يكون الانتخاب التكميل في هذه الحالة بواسطة المندوبين الموجودين فقط وقت خلوع محل العضو المراد انتخاب بدله وذلك بدون التفات لاسماء الناخبين التي تكون قيدت في الجداول أثناء المراجعة السنوية .

وترى اللجنة أيضا أنه عند تعيين مواعيد الانتخابات العامة أو التكميلية المنصوص عليها في المادة ٣٠ يجب أن يلاحظ أن المدة تكون كافية لعملية الترشيح والظن فيه ودعوة المندوبين ، وأن يراعى أيضا أن يكون صدور المرسوم أو القرار بعد اعتماد المندوبين أن لم يكونوا موجودين من قبل .

ملاحظة

عند نظر المشروع في اللجنة السامة يطلب رأيها فيما يكون عند حل البرلمان بالنسبة للمندوبين : هل يتقون في وظائفهم أو يسقطون منها بأمر الحل . ويلاحظ في هذه الحالة الأخيرة أن مدة الشهرين لا تكفى لانتخاب مندوبين جدد ولإجراءات الترشيح لانتخاب الأعضاء مع ما يتبع كل ذلك من الطعون والحكم فيها .

المادة الحادية والثلاثون

تقابل الفقرة الأولى من المادة ٢٧ مع تعديل فيها يتفق مع النظام الجديد .

المواد من ٣٢ الى ٣٧

هذه ست مواد جديدة وضعت لأحكام الترشيع وكيفية تقديم أوراقه وتحرير أوراقه وتحرير كشف المرشحين والظعن فيه والفصل في الظعن وقد وضع في آخر المادة ٣٧ نص (بأن التنازل عن الظعن لا يمنع من السير في الدعوى خلافا لما جرت عليه محكمة الاستئناف) وروى في ذلك منع الطاعين . أن يتخذوا الظعن سبيلا لمساومة المرشحين وتحقيقا لمبدأ أن الظعن في الانتخاب من النظام العام .

المادة الثامنة والثلاثون

هذه المادة جديدة . وقد أرادت اللجنة يجعل التنازل بإعلان على يد محضر (لا شفها ولا بخطاب) ألا يكون التنازل محل نزاع ولا يستعمل نكائية بالمرشح من منافسيه في الانتخاب أو من غيرهم .

ولملاحظ أن يكون التنازل قبل مياد الانتخاب لمجلس النواب بنسبة أيام تتمكن المديرية أو المحافظة من أن تدون هذا التنازل أمام اسم المتنازل في كشف المرشحين ليعلن الكشف في قاعة الانتخاب جميعا وقت الانتخاب .

المادة التاسعة والثلاثون

الفقرة الأولى منها تقابل الفقرة الثانية من المادة ٣٦ وسبب تجزئة المادة (٣٦) المذكورة الى مادتين (٣٠ و ٣٩) هو ضرورة الفصل في النظام الجديد بين الأمر الذي يصدر بتحديد مياد الانتخاب وبين دعوة المندوبين للحضور لإجراء الانتخاب . وهذا الفصل بادخال إجراءات الترشيع الجديدة بين المعلنين . تلك الإجراءات التي يجب الشروع فيها بمجرد نشر أمر التحديد وقد وضع لها ثمان مواد من ٣١ الى ٣٨ والفقرة الثانية (من المادة ٣٩) تقابل الفقرة الثانية من المادة ٣٧ مع تعديل فيها اقتضاه الوضع الجديد .

المادة الأربعون

مادة جديدة وضعت لتسهيل ذهاب المنوبين الى مقر الانتخاب من محال اقامتهم البعيدة وضمان استعمالهم حقوقهم في الانتخاب ، لأنه اذا لم تتم الحكومة بتفسيرهم على سككها الحديدية بدون تحميلهم دفع الأجرة فستكون النتيجة أحد أمرين : إما أنهم يتأخرون عن الحضور واستعمال حقوقهم أو يدفع لهم المرشحون أجور السكة الحديدية وهذا فيه تأثير على المنوبين ، فاتفق لكلا الأمرين رأيت اللجنة وضع هذه المادة اسوة بالجاري في بلجيكا .

المادة الحادية والأربعون

تقابل المادة ٢٨ وقد أدخلت عليها اللجنة (عدا التعديل اللفظي) تعديلا جوهريا باشتراط أن المنوبين الذين يختارون لعضوية لجنة ادارة الانتخاب لا يكونون من المرشحين متعا لتأثر المنوبين الأيمن بوجود المرشحين بين أعضاء اللجنة وقت الانتخاب .

المواد من ٤٢ الى ٤٨

تقابل المادتين ٢٩ و ٣٠ والفقرة الثالثة من المادة ٢٦ والمواد ٣١ الى ٣٤ مع تعديل لفظي في بعضها .

المادة التاسعة والأربعون

تقابل المادة ٣٥ وقد أدخلت عليها اللجنة التعديلات الآتية :

(١) أضيف في أول المادة عبارة تختص بكيفية اعطاء الرأى من المنوب الذى يعرف الكتابة وذلك نخلو المادة الأصلية من نص على هذه الحالة ولأن الحكم الذى أضافته اللجنة كان معمولاً به بناء على تعليمات وزارة الداخلية في اجراءات الانتخابات الماضية .

(٢) في آخر المادة أضيفت كلمة (السكرتير) بعد كلمة (يكتب) .

(٣) تعديل لفظي في آخر المادة .

المادة الخمسون

تقابل المادة ٣٦ مع تعديل فيها يذكر أحكام البطلان الخاصة بسبب في ورقة الانتخاب .

المواد من ٥١ الى ٥٣

تقابل المواد من ٣٧ الى ٣٩ مع تعديل لفظي في بعضها :

المادة الرابعة والخمسون

تقابل المادة ٤٠ مع تعديل لفظي في أولها وقد رأت اللجنة ادخال التعديلات الآتية فيها :

الأول - يختص بمعاد اعادة الانتخاب في حالة عدم الحصول على الأغلبية المطلقة بفعل هذا الميعاد خمسة أيام بدلا من ثمانية، حيث رأى أن الأيام الخمسة كافية، خصوصا لعدم لزوم اعادة اعلان المندوبين من جديد بالحضور في الميعاد الثاني وذلك اكثفاء بكون أوراق الدعوة يذكر فيها الميعادان، كما قررت وزارة الداخلية في تعليماتها عن الانتخابات الماضية .

التعديل الثاني في عمل الفقرة المنصوص عليها في آخر المادة، فقد رأى أن يكون ذلك بمعرفة لجنة الانتخاب لا بمعرفة الرئيس وحده، أى أن يكون للجنة كلها حق الاشراف بل الاشتراك في عمل الفقرة .

تفسيران يختصان بهذه المادة

(١) نظرا لاختلاف أحكام المحاكم في تفسير النص الخاص بمن يباد الانتخاب بينهم عند عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة قررت اللجنة التفسير الآتي لأحكام هذه المادة :

” اذا لم يحصل أحد المرشحين في المرة الأولى على الأغلبية المطلقة يباد الانتخاب بين المرشحين اللذين تالا أكثر الأصوات على تساو أو عدم تساو بينهما .

فإذا حاز أكثر من اثنين أكثر الأصوات على تساو بينهم فانهم يشتركون جميعا عند إعادة الانتخاب .

وإذا حاز مرشح أصواتا تزيد عن الباقيين وتلاه أكثر من واحد متساوين في عدد الأصوات فإن هؤلاء يشتركون معه عند إعادة الانتخاب .“

وقررت اللجنة أن الأصوات التي تعطى لغير من انحصر فيهم الانتخاب في المرة الثانية تعتبر لاغية .

٢ - طلب من اللجنة ابداء رأيا في صفة الانتخاب الذي يعمل بهد أن يحكم بإبطال انتخاب اشترك فيه أشخاص في المرة الثانية غير من حازوا الأكثرية الواجب إعادة الانتخاب بينهم : هل عند إجراء الانتخاب الثاني بعد الحكم بعمل انتخاب جديد على دفتين للحصول على أغلبية مطلقة في الدفعة الأولى أو على أغلبية نسبية في الدفعة الثانية ، أو يعمل الانتخاب بصيغة إعادة باعتباركون انتخاب الدفعة الأولى يقي مفعوله ويكمل بإعادة الانتخاب في يوم واحد للحصول على أغلبية نسبية (وذلك لأن قوميته الحكومة رأى الرأى الثانى وجرى عليه العمل في انتخابات الجمعية التشريعية) .

واللجنة رأت الرأى الأول أى أن الانتخاب يعمل من جديد على دفتين حيث أن انتخاب الدفتين هو في الحقيقة عملية واحدة للحصول على انتخاب عضو فإذا لم تتم هذه العملية طبق القانون فأبطال الانتخاب يشمل كل أجزاء العملية ويجب أعادتها من أولها .

المادة الخامسة والخمسون

تقابل المادة ٤١ مع تعديل لفظي فيها وجعل المدة المحددة لارسال الأوراق الى وزير الداخلية ثلاثة أيام بدلا من ثمانية لأنها كافية .

المادة السادسة والخمسون

تقابل المادة ٤٢ مع تعديل لفظي فيها وقد حذفت منها العبارة الأخيرة وهي (ولا يؤخذ من اعطاء هذه الشهادة حصول التنازل عن حق الطعن في صحة الانتخاب) لأن حق الطعن لن يكون لوزير الداخلية كما سيورد في الباب الرابع .

المادة السابعة والخمسون

مادة جديدة قضت بها ضرورة اجازة الترشيع في دائرتين وعدم ترك احدى الدائرتين خالية مدة طويلة تبعا لارادة العضو المنتخب في الدائرتين .

ملاحظة

تركت اللجنة الباب الثالث من قانون الانتخاب الحالى الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية لأنه لايدخل في اختصاصها وهو يستعمل على المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦

الباب الثالث

في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ

جميع مواد هذا الباب جديدة وقد روعى في وضعها ما يأتى :

المواد ٥٨ و ٥٩ و ٦٠

وضعت هذه المواد لنفس الأسباب التى وضعت لأجلها المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من باب انتخاب أعضاء مجلس النواب على أن يراعى في تكوين دوائر مجلس الشيوخ أن تكون الدائرة من ثلاث دوائر من دوائر انتخاب أعضاء مجلس النواب بالمديرية أو المحافظة . فاذا بقى بعد هذا التقسيم دائرة واحدة منها تضم الى أقرب دائرة لها من دوائر المديرية أو المحافظة واذا بقيت دائرتان من دوائر مجلس النواب مجموع عددهما ألا يبلغ التسعين ألفا يضم الى أقرب دائرة من مجلس الشيوخ . أما اذا بلغ عددهما تسعين ألفا فأكثر فتعتبر دائرة واحدة ينتخب عضو عنها .

المادة ٦١

تفسير للضريبة المقررة ضمن الشرط الثانى من شروط هذه المادة — ترى اللجنة أن الضريبة تشمل الضرائب الأصلية والأموال الإضافية المخصصة لمجالس

المديريات والمجالس البلدية والمحلية ومجالس القرى ورأت أن كل مستحق في وقف يعتبر في منزلة المالك لتعيينه في ذلك الوقف فيخرج من هذا الناطق غير المستحق .
وقبلاً يختص بأقاص الضريبة والدخل السنوى بالنسبة لمن ينتخب عن مديرية أسوان، قد راعت اللجنة أن حالة أهالى هذه المديرية ليست من اليسر كحالة أهالى باقى المديريات ، فقررت فى هذا الحكم قياساً على نص الفقرة الثالثة من المادة ٤٣ من قانون الانتخاب الحالى المختص باقتخاب أعضاء مجلس هذه المديرية .

المادة ٦٢

تشمل هذه المادة باقى أحكام المادة ٢٥ من باب اقتخاب أعضاء مجلس النواب .

وقررت اللجنة أن تقترح على اللجنة العامة عدم جواز الجمع بين العضوية فى البرلمان ووظائف التدريس بالمدراس العالية وذلك للأسباب المدونة بشأن المادة ٢٥

المادة ٦٣

جعل حق الفصل فى الطعن فى هذه المادة من اختصاص محكمة الاستئناف لا المحكمة الابتدائية كما هو الحال بالنسبة لمجلس النواب ، لأن الطعن فى الشيوخ يتناول مسائل دقيقة قد ينشأ عنها اختلاف فى الأحكام فتقديراً من ذلك أعطى هذا الحق لميئة واحدة وهذا فضلاً عن أن عدد هذه الطعون سيكون قليلاً فلا حاجة لتوزيعه على محاكم القطر .

المادة ٦٤

وضعت هذه المادة لتجرى على اقتخاب أعضاء مجلس الشيوخ الأحكام المنصوص عليها فى باب اقتخاب أعضاء مجلس النواب الخاصة بالترشيح والطعن فيه والانتخاب .

الباب الرابع

في إبطال انتخاب أعضاء المجلسين وفي سقوط العضوية

المادة ٦٥

تقابل المادة ٤٦ مع تعديل بسيط اقتضاه الفرق بين وضع قانون سنة ١٩١٣ والمشروع الجديد .

المادة ٦٦

تقابل المادة ٤٧ مع تعديل لفظي في أولها وإضافة عبارة في آخرها لتقيد إبطال الانتخاب بحالة حدوث أثر في نتيجته فقط وذلك اتباعا لما قضت به محكمة الاستئناف في أحكامها الأخيرة الخاصة بانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية .

المادة ٦٧

تقابل المادة ٤٩ مع تعديل مقتضاه أولا --- يكون لوزير الداخلية حق الطعن في الانتخاب اكتفاء بالناخبين ، وقصر حق الناخبين في الطعن على من هم في الدائرة المطعون على انتخابها . لأنهم هم أصحاب الشأن في ذلك دون غيرهم ، فلا يباح لناخب أن يطعن في عضو لم يشترك في انتخابه وقد حاز ثقة الناخبين في دائرته الانتخابية . وقد أفضت الملة التي يجوز فيها الطعن في الانتخاب من ثمانية أيام الى سنة لأنها رؤيت كافية . ولأن المنتخب في دائرتين مفروض عليه اختيار احدهما في ظرف ثمانية أيام فيمكنه أن يعلم قبل انتهاء مياد الاختيار بيومين ان كان طعن عليه أم لا .

المادة ٦٨

تقابل المادة ٥٠ والفقرة الأولى من المادة ٥١ مع تعديل فيها خلاصته جعل الحكم بإبطال الانتخاب من اختصاص البرلمان حتى ولو لم يطعن في الانتخاب وله أن يقرر بطلان إجراءات سبق الحكم قضائيا بصحتها عند الطعن في كشوف الترشيح

لأن البرلمان هو صاحب السلطة التشريعية في البلاد وليس لأية هيئة أن تقيد حقه في ذلك ولم يكن الفرض من إعطاء اختصاص لحيثات قضائية أو إدارية أن تفصل في الطعن في كشوف الترشيح وفي الإجراءات الا تسهيلات لعملية الانتخاب على أن تكون أحكامها في النهاية خاضعة لمراقبة البرلمان .

المادة ٦٩

تقابل الفقرة الثانية من المادة ٥١ مع تعديل اقتضاه نقل سلطة الحكم بإبطال الانتخاب من المحكمة الى البرلمان والفرض من إحالة الأوراق على وزير الداخلية أن يأمر النيابة العمومية برفع الدعوى إن رأى وجها لذلك .

المادة ٧٠

تقابل المادة ٥٢ مع التعديل الآتي (عدا التعديل اللفظي) كان نص القانون الحالي يقضى بسقوط العضوية بقوة القانون . وكان وزير الداخلية هو المهيمن على تنفيذ القانون فعدل النص بأن اعطى هذا الحق للجلس فاصبح هو صاحب الرأي في ذلك .

المادة ٧١

هذه مادة جديدة وضعت تفاديا مما وقع في الماضي حيث استقال أحد أعضاء الجمعية التشريعية وادعى بعد بضعة شهور أن له الحق في سحب استقالته في أى وقت شاء لأنه لا يوجد في القانون النظامى الحالي حكم لحالة الاستقالة .

المادة ٧٢

تقابل المادة ٥٣ مع إبدال العبارة الأخيرة منها (التضمنة الاطلاع على الحكم أو القرار النهائي الخ) بالاطلاع على قرار المجلس تبعا لما سبق تقريره .

الباب الخامس في جرائم الانتخاب

المواد من ٧٣ الى ٧٩

قد اشتملت هذه المواد السبع على صفة جرائم انتخابية مأخوذ بعضها من المادة ٤٨ من قانون سنة ١٩١٣ وبعضها الآخر (وهو الأكثر) من نصوص القانون الفرنسى والقانون الانجليزى وقانون سويسرا .

أما العقوبات المقررة في تلك المواد فقد راعت اللجنة في تقديرها ما هو مقرر في القوانين المذكورة مع التعديل الذى رآته متناسبا في بعض الأحوال .

وترى اللجنة أن الجريمة المقررة في الفقرة الثامنة من المادة ٧٣ يقصد بها حماية المرشحين في حياتهم الخصوصية حماية كاملة وهذا لا يمنع فقد أعمالهم العامة باعتبار انهم رجال عموميون طبقا لأحكام القانون العام .

المواد من ٨٠ الى ٨٢

هذه المواد الثلاث لا مقابل لها في قانون سنة ١٩١٣ وقد رأت اللجنة ضرورة وضع الأحكام المشتملة عليها وبعضها مأخوذ من القانون الفرنساوى .

المادة ٨٣

راعت اللجنة في وضع هذه المادة " المتضمنة تحديد مدة قليلة لسقوط الحق في الدعوى بنوعها " أن الحملات الانتخابية وما ينشأ عنها من البغضاء بين الناس وما تثيره من الحقد في النفوس . يجب حفظا للنظام العام تقصيرا أجل تأخيرها وأن لا تترك للقواعد العامة المختصة بمدة سقوط الدعوى الجنائية في الجرائم العادية والدعوى المدنية التى تنشأ عنها .

الباب السادس أحكام عامة وأحكام وقعية

المادة ٨٤

تقابل المادة ٥٤ مع التعديلات الآتية :

(١) أضيف في أول المادة الى المواد المقتضى تعديلها المادة الرابعة الخاصة بتحرير الجداول والمادة ١١ الخاصة بمراجعتها وتعديلها، لأن اللجنة رأت اختصاراً للعمل عدم تحرير جداول جديدة اكتماء باستعمال الجداول الموجودة من قبل مع تصحيحها طبقاً للقانون الجديد .

(٢) حذف كذلك من المواد المقتضى تعديلها . المادة ١٥ الخاصة بكشف الأشخاص الحائزين للصفات المطلوبة فيمن يكون مندوباً والمادة ٢٣ الخاصة بكشف الجائز انتخابهم للمضوية . وذلك لأن الكشفين أبطلاً في المشروع الجديد .

(٣) حذفت الفقرة الخامسة من تلك المادة ٥٤ لأن حكمها متعلق بكشف الجائز انتخابهم للمضوية .

ملاحظة

المادة ٥٥ من قانون سنة ١٩١٣ حذفت تبعاً لحذف المدة المقررة للقيّد بمجدول الانتخاب في شروط العضوية للجلسين .

المادة ٨٥

تقابل المادة ٥٦ مع إضافة الاستثناء الأخير فيها لضرورة بقاء انتخابات مجالس المديرات على ما هي عليه في قانون سنة ١٩١٣ حتى تمثل الطرق الخاصة بها بقانون آخر .

المادة ٨٦

تقابل المادة ٥٧ مع إضافة الثلاثة الوزراء الآخرين نظراً للنصوص الجديدة التي وردت في المشروع مخصصة بتفسير المندوبين على سكة حديد الحكومة بلامقابل . وانتداب بعض رجال وزارة الأشغال في لجنة تعيين دوائر الانتخاب لمجلس النواب والشيوخ .

تمحيراً في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢

قانون الانتخاب

رقم ١١ الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية ؛

وبعد الاطلاع على قانون الانتخاب رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول

فيمن لهم حق الانتخاب

الفصل الأول — في التأخيرين

مادة ١ — لكل مصرى من المذكور بالغ من السن إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب .

مادة ٢ — على كل ناخب أن يتولى حقوقه الانتخابية بنفسه في دائرة الانتخاب التي بها موطنه .

وموطن الانتخاب لكل شخص هو الجهة التي يقيم فيها دائماً أو التي بها مركز أعماله أو مصالحه . ويجب عليه أن يبين للموطن الذي يريد استعمال حقوقه الانتخابية فيه . ويجب على الناخب إذا غير موطنه أن يعلن التغير كتابة للدير أو المحافظ بالجهة التي يريد نقل موطنه إليها وذلك لإجراء التعديل في الجدول المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة .

(١) الوثائق المصرية عدد ٤٦ لسنة ١٩٢٣

فإذا لم يعلن تغيير الموطن قبل دعوة الناخبين استعمل الناخب حقوقه الانتخابية في الدائرة التي كان اسمه مقيدا بها أولا .

مادة ٣ — لا يجوز للناخب أن يعطى رأيه أكثر من مرة في الانتخاب الواحد .

مادة ٤ — يحرم حق الانتخاب أبدا :

(١) المحكوم عليهم بعقوبة من عقوبات الجنايات .

(٢) المحكوم عليهم في جناية بعقوبة من عقوبات الجنايات .

(٣) المحكوم عليهم في سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو تفالس بالتدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو إغراء شهود أو هتك عرض أو إفساد أخلاق الشباب أو تشريد أو في جريمة ارتكبت للتخلص من الخدمة العسكرية ، وكذلك المحكوم عليهم لشروع متصوص عليه لاحدى الجرائم المذكورة .

الأحكام الصادرة بعقوبة من جهات الحكم غير العادية لا يترتب عليها سقوط الحق في الانتخاب إلا إذا كانت صادرة في جنابة من الجنايات المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في جريمة من الجرائم الأخرى المذكورة بالفقرة الثالثة وطبقا للعقوبات المقررة لها بالقانون المذكور ، وعلى أية حال لا يقرر سقوط الحق في الانتخاب إلا بعد موافقة وزير الداخلية .

مادة ٥ — يوقف استعمال الحقوق الانتخابية بالنسبة للأشخاص الآتى ذكرهم :

(١) المحجور عليهم ، مدّة الجبر ، والمصابون بأمراض عقلية المحجوزون ، مدّة مجزهم .

(٢) الذين أشهر إفلاسهم ، مدّة خمس سنوات من تاريخ إشهار إفلاسهم .

(٣) المحكوم عليهم بمرامة تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس لمدة لا تزيد على

شهر في جريمة من الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في المواد ٧٦ و ٧٧ و ٧٩ و ٨١ و

٨٣ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ من هذا القانون أو في الشروع في جريمة من تلك الجرائم ،

مدّة خمس سنوات من تاريخ الحكم التهاى .

(٤) المحكوم عليهم بقوطة أشد في إحدى الجرائم الانتخابية المذكورة أو في الشروع فيها ، مدة عشر سنوات من تاريخ الحكم النهائي .

مادة ٦ — حق الانتخاب للضباط وصف الضباط والجنود في الجيش أو في البحرية الذين ليسوا في الاستبداد أو في إجازة حرة موقوف ما داموا تحت السلاح .

ويجوز حكم هذه القامدة على الضباط وصف الضباط والجنود في البوليس أو في مصلحة خضر السواحل أو في أية هيئة ذات نظام عسكري .

مادة ٧ — يكون بكل مدينة أو قرية تابعة للديرة جدول انتخاب دائم تحرره لجنة مؤلفة من العملة أو من يقوم مقامه رئيسا ومن الماذون ومن واحد من الأعيان يعينه مأمور المركز فان لم يكن ماذون يعين المأمور بدله عينا يعرف القراءة والكتابة .

أما في كل قسم من أقسام القاهرة والاسكندرية وبورسعيد فتؤلف لجنة تحرير جدول الانتخاب من مأمور القسم أو من يتوب عنه رئيسا ومن اثنين من الأعيان يعينهما المحافظ . وتؤلف اللجنة في المحافظات الأخرى من مندوب من قبل المحافظ رئيسا ومن اثنين من الأعيان يعينهما المحافظ .

مادة ٨ — يشتمل جدول الانتخاب على اسم كل ناخب توافرت فيه في أول ديسمبر الصفات المطلوبة لتولي الحقوق الانتخابية وعلى لقبه وصناعته وسنه ومحل سكنه .

ويجوز الجدول من مستخين على ترتيب حروف الهجاء في المدينة أو القرية أو في الحى أو الحصنة من المدينة أو القرية أو القسم .

مادة ٩ — لجنة أن تطلب ممن قيد اسمه في الجدول أو ممن يراد قيد اسمه فيه أن يثبت سنه أو جنسيته أو أى شرط آخر من الشروط اللازمة لتولي الحقوق الانتخابية .

مادة ١٠ — يمرض جدول الانتخاب في كل مدينة أو قرية أو قسم بالأماكن التي تتعين بقرار من المدير أو المحافظ .

ويكون المرض كل سنة من أول يناير إلى اليوم الخامس عشر من ذلك الشهر .

مادة ١١ — يبعث إلى المدير أو المحافظ بأحدى نسختي جدول الانتخاب موقعا عليها من أعضاء اللجنة التي حررت ومرفقة بالمحضر المثبت للمرض وذلك في اليوم نفسه .

ويوقع المدير أو المحافظ على هذه النسخة . ولا يجوز تعديلها أثناء السنة إلا فيما يتعلق بتغيير الموطن أو بالتصحيح طبقا لقرارات اللجنة التي سبقت ذكرها بعد أو حكم المحكمة . ويجب أن يوقع المدير أو المحافظ على التعديل .

أما نسخة الجدول الثانية فيبقى عند رئيس اللجنة وعليه تصحيحها على حسب التعديلات التي يبلغها إليه المدير أو المحافظ عملا بالفقرة السابقة .

مادة ١٢ — لكل مصري أهمل إدراج اسمه في جدول الانتخاب بنير حق أن يطلب إدراجه . كما أن لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن يطلب إدراج اسم من أهمل بنير حق أو حذف اسم من أدرج كذلك .

ويكون تقديم هذه الطلبات لغاية اليوم الحادى والثلاثين من شهر يناير من كل سنة . وتقدم كتابة للدبر في المديرات والمحافظ في المحافظات وتفيد بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص . وتعطى إيصالات لمقدميها .

وكل ناخب عورض في إدراج اسمه يعلته المدير أو المحافظ بذلك بلا رسوم ليقيم ملاحظاته كتابة إلى اللجنة الآتى ذكرها في المادة التالية .

ويودع كشف الطلبات بالمديرية أو المحافظة من اليوم السادس من شهر فبراير إلى الخامس عشر من ذلك الشهر ولكل ناخب مدرج الاسم أن يطلع عليه .



الاستاذ ويصا واصف
رئيس مجلس النواب

مادة ١٣ — تحكم في الطلبات المذكورة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيساً ومن قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن واحد من الأعيان يعينه وزير الداخلية ويكون الحكم فيها من الخامس عشر من فبراير إلى الخامس عشر من مارس من كل سنة وبغير رسوم .

وإذا غاب المدير أو المحافظ تكون الرئاسة لل قائم بأعماله .

وتعرض قرارات اللجنة من الخامس عشر إلى الحادى والثلاثين من مارس في مقر المديرية أو المحافظة، وإذا لم يصدر قرار اللجنة في طلب من الطلبات المقدمة إلى المدير أو المحافظ في الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة أو لم يعرض قرارها اعتبر ذلك رفضاً لهذا الطلب .

مادة ١٤ — لكل ذى شأن كما لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن يستأنف قرارات اللجان إلى المحكمة الابتدائية الواقع في دائرة اختصاصها مقر اللجنة التي أصدرت القرار وذلك من أول أبريل إلى العاشر منه، وكذلك الحكم إذا لم يعرض قرار اللجنة في أحد الطلبات .

ويرفع الاستئناف بعريضة ترفق بها صورة القرار والأوراق التي يستند إليها المستأنف .

ويوقع رئيس المحكمة في ذيل العريضة بتاريخ الجلسة و يعلن إلى ذوى الشأن صورة تلك العريضة والأمس الصادر بتحديد الجلسة خمسة أيام قبلها .

ويقضى في هذه الطلبات على وجه السرعة وبعد سماع أقوال النيابة العمومية، ويكون قرار المحكمة نهائياً وبلا رسوم .

ويجوز الحكم بفرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش على من يرفض استئنافه .

مادة ١٥ — تحظر المحكمة المدير أو المحافظ بما أصدرته من القرارات نافذا لقرارات اللجان في الخمسة الأيام التالية للقرار وحتى هذا الإخطار يكون لقرارات اللجان كل ما يترتب عليها من الآثار .

مادة ١٦ - يجوز لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن يدخل خصما أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة عشرة أو أمام المحكمة في أى نزاع بشأن إدراج اسم أو حذفه ولو لم يكن طرفا في القرار الصادر من اللجنة.

مادة ١٧ - على اللجان أن تراجع في شهر ديسمبر من كل سنة جداول الانتخاب وتصنيف إليها :

(أولا) أسماء الذين أصبحوا حائزين للصفات التي يشترطها القانون لتولي الحقوق الانتخابية .

(ثانيا) أسماء من أهملوا بغير حق في المراجعات السابقة .

وتحذف منها :

(أولا) أسماء المتوفين .

(ثانيا) أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة أو من كانت أسمائهم أدرجت بغير حق . وتجري أحكام المسود العاشرة وما يليها الى المادة السادسة عشرة على الجداول مراجعا .

مادة ١٨ - لكل من أدرج اسمه في جدول الانتخاب الحق في الاشتراك في الانتخاب ولا يجوز لأحد الاشتراك فيه ما لم يكن اسمه مقيدا في الجدول .

الفصل الثاني - في المندوبين

مادة ١٩ - كل ثلاثين ناخبا في كل قسم من أقسام القاهرة والإسكندرية وبورسعيد وفي كل محافظة أخرى وفي كل مدينة وكل قرية في المديرية ينتخبون مندوبا واحدا من بينهم . فإذا بقى خمسة عشر فأكثر انتخبوا مندوبا وإلا اشترك الباقون في الانتخاب مع آخر قسم ثلاثينى .

ويراعى في تقسيم الناخبين الى أقسام ثلاثينية التجاور في السكن في المدن وحصص المشايخ في القرى .

مادة ٢٠ — يشترط في المنسوب أن تكون سنه خمساً وعشرين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

مادة ٢١ — يكون انتخاب المنسوبين في المحل واليوم والساعة المعينة في المرسوم الصادر بدعوة الناخبين مهما يكن عدد الحاضرين لاعطاء آرائهم . ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء النسبية .

وتنأط إدارة الانتخاب في كل قرية أو مدينة أو قسم بلجنة مؤلفة من مندوب يعينه المدير أو المحافظ رئيساً ومن أربعة من الناخبين يعرفون القراءة والكتابة يختارهم الناخبون الحاضرون .

وتتعين طريقة الانتخاب وإجراءاته بمشور يصدره وزير الداخلية مستأفا فيه بما نص عليه في الباب الآتي .

وعلى المدير أو المحافظ أن يتخذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على حرية إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب .

مادة ٢٢ — على المديرين والمحافظين أن يتصرفوا بحصة انتخاب المنسوبين في دوائرهم ، فإذا بدا لهم في مدى ثلاثة الأيام التالية لعملية الانتخاب وجوب الفناء انتخاب ، أو إذا قدم اليهم في المدة المذكورة من أحد الناخبين طعن في انتخاب فعليهم تقديم ذلك فوراً الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة عشرة لنفصل فيه في مدى ثمانية أيام بقرار لا يقبل الطعن . فان كان القرار بالفناء الانتخاب تذكر فيه الأسباب التي بنى عليها وأمر وزير الداخلية بانتخاب جديد في الحال .

مادة ٢٣ — يعطى المديرين والمحافظون لمن انتخبوا مندوبين تذكار اعتاد يذكر في كل منها اسم صاحبها ومحل توطئه وبيان القسم الثلاثيني الذي ينوب هو عنه .

مادة ٢٤ — مدة نيابة المندوبين خمس سنوات .

وإذا انتهت نيابة أحد المندوبين لوفاة أو استقالته أو لتغير موطنه أو لفقدانه حق الانتخاب وجب انتخاب مندوب آخر، وتنتهى نيابة هذا المندوب في الميعاد الذى كانت تنتهى فيه نيابة من حل هو محله .

وإذا اقتضت الحال انتخاباً عاماً أو تكميلاً وجب عمل انتخاب جديد لا بدال أحد المندوبين بغيره أو استيفائه إذا طلب ذلك أغلبية قسم ناخبيه .

ويقدم الطلب كتابة الى المدير أو المحافظ في خمسة أيام من نشر المرسوم أو القوار المنصوص عليه في المادة الثانية والثلاثين .

الفصل الثالث — في المندوبين عن المندوبين

مادة ٢٥ — كل خمسة مندوبين في قرية أو مدينة أو قسم في مدينة يتخبون من بينهم أو من بين من يمثلونهم من النخبين مندوباً لا انتخاب بغير مجلس الشيوخ . فإذا بقى ثلاثة فأكثر انتخبوا مندوباً وإلا اشترك العدد الباقي مع آخر قسم .

ويراعى في تقسيم المندوبين الى أقسام خمسية التجاور في السكن في المدن وخصص المشايخ في القرى .

مادة ٢٦ — يشترط في مندوب المندوبين أن تكون منه ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

مادة ٢٧ — تجرى أحكام المواد الحادية والعشرين وما يلحقها الى المادة الرابعة والعشرين على انتخاب مندوب المندوبين .

الباب الثاني

في انتخاب أعضاء مجلس النواب

مادة ٢٨ — تنتخب كل مديرية أو محافظة عدد أهاليها ستون ألفاً أو أكثر عضواً لمجلس النواب عن كل ستين ألفاً أو بقية لا تنقص عن ثلاثين ألفاً، وتنتخب كل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً ولا ينقص عن ثلاثين ألفاً عضواً لمجلس النواب .

وتنتخب المحافظات التي لا يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفاً عضواً لمجلس النواب إلا إذا أضافها القانون إلى محافظة أخرى أو إلى مديرية .

مادة ٢٩ — تكون المديرية أو المحافظة التي تنتخب عضواً واحداً لمجلس النواب دائرة انتخاب، وكذلك جزء المديرية أو المحافظة الذي ينتخب عضواً واحداً لذلك المجلس .

وتعين دوائر الانتخاب في المديريات أو المحافظات التي يحق لها أن تنتخب أكثر من عضو لمجلس النواب بقانون . ويجوز أن يعتبر القانون عاصمة المديرية التي لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً ولا ينقص عن ثلاثين ألفاً دائرة انتخاب مستقلة . وفي هذه الحالة يعتبر باقى أجزاء المديرية مديرية قائمة بذاتها سواء من وجهة عدد أعضاء مجلس النواب الذي يحق لها أو من وجهة تحديد دوائر الانتخاب .

ويجوز سميلاً لعملية الانتخاب تقسيم دائرة الانتخاب الواحد إلى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية .

ويراعى في تحديد دوائر الانتخاب أو دوائرها الفرعية عدد السكان وعدد الناخبين وحدود الأقسام الإدارية أو القرى وطرق المواصلات مع مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية، وضرب ذلك من الشروط التي يتحقق معها خير تنظيم لعملية الانتخاب .

مادة ٣٠ - ينتخب مندوبو كل دائرة من دوائر الانتخاب عضوا واحدا لمجلس النواب .

مادة ٣١ - يشترط في عضو مجلس النواب :
(أولا) أن تكون سنه ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل .
(ثانيا) أن يكون اسمه مدرجا بجدول الانتخاب في المديرية أو المحافظة التي ينتخب فيها .

(ثالثا) ألا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين في الاجازة الحرة .

(رابعا) أن يرشح ثلاثون على الأقل من مندوبي دائرة انتخابه .
وأمرء الأسرة المالكة ونبلاؤها لا يتخبون نوابا وانما يجوز تعيينهم أعضاء بمجلس الشيوخ .

مادة ٣٢ - يحدد مياد الانتخابات العامة بمرسوم والتكليف بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٣٣ - لا يجوز ترشيح أحد في أكثر من دائرتي انتخاب ولا في مديرتين أو محافظتين أو مديرية ومحافظة .

مادة ٣٤ - لا يجوز أن يرشح الموظف في دائرة عمله الخاصة، كما لا يجوز أن يرشح أحدا ، ويستثنى من ذلك العمدة .

مادة ٣٥ - لا يجوز لمنسوب أن يرشح أكثر من واحد وإلا فالترشيح الأسبق هو الصحيح .

مادة ٣٦ - يقدم الترشيح كتابة للمديرية أو المحافظة في مدى اثني عشر يوما من يوم نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليهما في المادة الثانية والثلاثين والا كان باطلا .

مادة ٣٧ - يجب أن يصتق على توقعات المندوبين المرشحين ويقوم بالتصديق كاتب المحاكم أو مأذون الجهة بدون رسوم .

وتقيد الترشيحات بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص ويعطى عنها إيصالات .

مادة ٣٨ — تنظر اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة عشرة في صحة الترشيح وفي شروط أهلية المرشحين . وتحمر كشفًا شاملًا لأسمائهم وأسماء المندوبين الذين رشحهم وجهات إقامتهم وتاريخ قيد الترشيحات ويحرر أيضًا لكل دائرة على حدة كشفًا كذلك مبين لما يخصها .

ويكون تحرير الكشف العام والكشوف الخاصة في مدى ثمانية أيام من يوم انتهاء الميعاد المحدد لتقديم الترشيحات .

مادة ٣٩ — يعرض بمركز المديرية أو المحافظة الكشف الشامل لكل المرشحين فيها وذلك مدة خمسة أيام تبديء من اليوم التالي لانتهاؤ المدة المقررة في المادة السابقة . ويعرض أيضًا في المدة المذكورة في مقر كل دائرة انتخابية كشف المرشحين فيها . ولكل من أهمل إدراج اسمه في الكشف أن يطلب إدراجه . ولكل من رشح شخصًا أهمل إدراج اسمه أن يطلب إدراجه كذلك .

ولكل ناخب أن يطلب فيما يتعلق بمرشحي دائرته حذف كل اسم أدرج في كشف المرشحين بغير حق .

ويقدم الطلب إلى المدير أو المحافظ في مدى ثمانية أيام من تاريخ أول يوم عرض فيه الكشف .

مادة ٤٠ — إذا ظهر أن أحدًا رشح في أكثر من دائرتين خير المرشح في أي اثنتين منها يريد بقاء ترشيحه فإن لم يسد رأيه في الخمسة الأيام التالية لعرض الكشف اعتبر مرشحًا في الدائرتين اللتين قيد ترشيحه ضمنًا أولاً .

مادة ٤١ — تفصل اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة عشرة بعد الاطلاع على الأوراق وفي مدى خمسة أيام في الطلبات الميئة في المادة التاسعة والثلاثين . فإذا لم يتقدم في دائرة انتخاب أكثر من ترشيح شخص واحد ترشيحًا صحيحًا أعلنت اللجنة انتخاب المرشح عند انقضاء الميعاد المتقدم ذكره وبلا حاجة لتولي إجراءات الانتخاب بالنسبة إليه .

مادة ٤٢ — لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح بإعلان على يد محضر يرسل إلى المديرية أو المحافظة قبل ميّعاد الانتخاب لمجلس النواب بخمسة أيام فيدوّن ذلك أمام اسمه في كشف المرشحين ويعلن يوم الانتخاب بعرضه على باب مقرّ دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية .

مادة ٤٣ — يعلن المدير أو المحافظ المندوبين قبل إجراء الانتخاب بخمسة أيام على الأقل بالحضور في الميعاد المحدّد لإجراء الانتخاب في مقرّ دائرة انتخابهم أو مقرّ دائرتهم الفرعية .

ويرفق بورقة الدعوة كشف بأسماء مرشحي الدائرة مطبوع على صورة ورقة الانتخاب .

مادة ٤٤ — تطبع أوراق الانتخاب على نفقة الحكومة بالصورة التي توضع بقرار من وزير الداخلية .

ويكون كذلك توزيع تلك الأوراق بين لجان الانتخاب المختلفة بقرار يصدره وزير الداخلية .

مادة ٤٥ — تناط إدارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية بلجنة تؤلّف من قاض أو عضو نيابة يمينه وزير الحفّاقية وتكون له الرئاسة ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن ثلاثة مندوبين ليسوا مرشحين .

مادة ٤٦ — يختار القاضي أو عضو النيابة ومندوب الداخلية المشار إليهما في المادة السابقة متفقين قبل يوم الانتخاب ثلاثة مندوبين غير مرشحين من كشف مندوبي الدائرة العامة أو الفرعية ليكونوا اللجنة المؤقّتة التي تقوم يوم الانتخاب بالإجراءات اللازمة لتأليف لجنة الانتخاب النهائية .

وتحصل هذه الإجراءات في ذلك اليوم ويجوز أن يجتمع في قاعة الانتخاب خمسة عشر مندوباً على الأقل . وينتخب المجتمعون المندوبين الثلاثة الذين يكونون أعضاء لجنة الانتخاب النهائية بالأغلبية النسبية للأراء .

وتنق في ذلك القواعد المقررة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ من هذا القانون غير أنه لا يجوز أن يكتب المنتخب أو أن يستكتب إلا اسمين من ثلاثة من عدد الأعضاء الذين يراد انتخابهم .

وإذا غاب واحد أو أكثر من المندوبين الذين وقع عليهم الاختيار ليكونوا أعضاء اللجنة المؤقتة أكملها الرئيس من الحاضرين بقدر من غاب من الأعضاء .

فإذا تعذر بعد مضي ساعة من الزمن المحدد للبداية في عملية الانتخاب تأليف لجنة الانتخاب النهائية بسبب عدم حضور خمسة عشر مندوباً في قاعة الانتخاب أصبحت اللجنة المؤقتة نهائية . وتختار اللجنة مؤقتة كانت أو نهائية من بينها كاتب سر يقوم بتحرير محاضر عملية الانتخاب التي قامت بها اللجنة وتلونها عليها في آخر الجلسة .

مادة ٤٧ — حفظ النظام في جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله في ذلك طلب رجال البوليس أو القوة العسكرية عند الضرورة، وللدير أو المحافظ في جميع الأحوال مراقبة اجتماعات الانتخاب والتدخل عند الحاجة لأقرار النظام العام . على أنه لا يجوز أن يدخل البوليس أو القوة العسكرية قاعة الانتخاب إلا بناء على طلب رئيس اللجنة .

مادة ٤٨ — لا يحضر جمعية الانتخاب غير المندوبين ولا يجوز حضورهم حاملين سلاحاً من أى نوع .

مادة ٤٩ — يجب أن يكون حاضراً من أعضاء اللجنة أثناء عملية الانتخاب ثلاثة على الأقل منهم كاتب السر .

وإذا قصص العدد عن ثلاثة أثناء الإجراءات فعلى الرئيس أكمله من المندوبين الحاضرين . وإذا غاب الرئيس قام مقامه العضو الذى يعينه .

وكذلك يمين الرئيس العضو أو المنسوب الذى يقوم مقام كاتب السرا إذا غاب مؤقتاً .

مادة ٥٠ — تلوم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحا الى الساعة الرابعة مساء ويكون الانتخاب بالاقتراع السرى .

مادة ٥١ — أول من يبدى رأيه المندوبون من أعضاء لجنة الانتخاب .
واذا قسمت دائرة انتخاب الى دوائر فرعية وكان القاضى أو عضو النيابة ومندوب وزير الداخلية مندوبين فى تلك الدائرة فيبدان رأيهما فى الدائرة الفرعية التى اختبرا ليكون أحدهما رئيسا للجنة ، والآخر عضوا فيها ولو كانا تابعين لدائرة فرعية أخرى .

مادة ٥٢ — على كل مندوب أن يقدم للجنة تذكرة اعتاده عند إبداء رأيه .
ومن أضيع تذكرته قبلت اللجنة رأيه بعد تحققها من شخصه .

مادة ٥٣ — يتلقى كل مندوب من يد الرئيس ورقة انتخاب مفتوحة وضع فى ظهرها ختم لجنة الانتخاب وتاريخ الانتخاب ويتلقى المندوب جانباً من النواحي المخصصة لإبداء الراى فى قاعة الانتخاب نفسها ، وبعد أن يثبت رأيه على الورقة يمسدها مطوية الى الرئيس وهو يضعها فى الصندوق الخاص بأوراق الانتخاب ، وفى الوقت عينه يضع كاتب السر فى كشف المندوبين اشارة أمام اسم المندوب الذى أبدى رأيه .

والمندوبون الذين لا يستطيعون أن يثبتوا بأنفسهم آراءهم على أوراق الانتخاب يبدونها شفاهاً بحيث يسمعون أعضاء اللجنة وحمدهم .

وفى هذه الحالة يثبت كاتب السر رأى كل مندوب فى ورقة يوقع عليها الرئيس .
ويجوز أيضا لهؤلاء المندوبين أن يختاروا عضوا من اللجنة يسرون اليه بأرائهم على مسمع من الرئيس فيثبتها العضو فى ورقة ويوقع عليها الرئيس المذكور .

مادة ٥٤ — جميع الآراء المعلقة على شرط تعتبر باطله ، وكذلك الآراء التى تعطى لشخص لم يكن اسمه مدرجا فى كشف المرشحين والتى تعطى لأكثر من شخص

في ورقة واحدة والتي تثبت على ورقة غير التي سلمت من اللجنة أو على ورقة أمضاها المندوب الذي أبدى رأيه أو على ورقة فيها أى علامة أو إشارة قد تدل عليه .

مادة ٥٥ — يعلن الرئيس ختام عملية الانتخاب متى حانت الساعة المقررة لذلك .
ثم يؤخذ في فرز الآراء التي أعطيت .

وإذا كانت دائرة الانتخاب مقسمة الى دوائر فرعية وجب الختم على صناديق أوراق الانتخاب لفرزها معا في الأربع والعشرين ساعة التالية ليوم الانتخاب بواسطة احدى بلجان تلك الدوائر مع ابدال واحد أو اثنين من أعضاء هذه اللجنة المنتخبين بواحد أو اثنين من أعضاء بلجان الدوائر الفرعية المنتخبين بحسب ما اذا كان هناك دائرتان فرعيتان أو أكثر .

وتعين لجنة الفرز وابدال الأعضاء المنتخبين يقوم بهما المدير أو المحافظ .

مادة ٥٦ — تفصل اللجنة في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة إعطاء كل مندوب رأيه أو بطلانه ، وذلك مع عدم الاخلال بالأحكام الواردة في الباب الرابع .

وتكون مداولة اللجنة سرية . ويجوز للرئيس عند الاقتضاء أن يأمر بإخلاء القاعة أثناء المداولة .

وتصدر القرارات بالأغلبية ، فإذا تساوت الآراء رجح رأى الفريق الذي منه الرئيس وذكر ذلك في المحضر . ويجب أن تذكر فيه أسباب القرارات . أن يتلوا الرئيس ملنا .

مادة ٥٧ — يجب تدوين كل طلب وكل قرار في المحضر .

ومع ذلك فإن عدم اشتغال المحضر على شيء مما وقع أو تقرر في عملية الانتخاب لا يترتب عليه إلغاء إجراءات الانتخابات .

مادة ٥٨ — ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التي أعطيت .

فاذا لم يحصل أحد المرشحين في المرة الأولى على الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب في مدى خمسة أيام بين المرشحين اللذين نالا العدد الأكثر من الأصوات ، فاذا تساوى معهما أو مع أحدهما واحد أو أكثر من المرشحين الآخرين اشترك معهما في المرة الثانية .

وفي المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات التي أعطيت . فاذا حصل اثنان فأكثر من المرشحين على أصوات متساوية أقررت اللجنة بينهم وكانت الأولوية لمن تعينه القرعة .

مادة ٥٩ — يعلن رئيس اللجنة اسم العضو المنتخب .
ويمضي جميع أعضاء اللجنة في الجلسة نسختين من محضر الانتخاب ترسل أحدهما مع أوراق الانتخاب كلها الى وزير الداخلية مباشرة في ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ الثانية بالمديرية أو المحافظة .

مادة ٦٠ — يرسل وزير الداخلية بدون تأخير الى كل من الأعضاء الذين انتخبوا شهادة بانتخابه .

مادة ٦١ — اذا كان انتقال المنسوب من محل اقامته الى مكان الانتخاب بطريق مسكة حديد الحكومة فيعطى عند تقديم تذكرة اعتياده تذكرتين بلا مقابل للسفر بالدرجة الثالثة ذهابا وإيابا .

مادة ٦٢ — كل نشر أو وسيلة من وسائل العلنية المنصوص عليها في المادة ١٥٠ من قانون العقوبات الأهل ترى الى ترويج الانتخاب يجب أن تشمل على اسم الطابع والناشر .

ويمرر حكم هذه القاعدة منذ نشر تاريخ الانتخاب في الجريدة الرسمية حتى نهاية عملية الانتخاب .

الباب الثالث في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ

مادة ٦٣ - تختب كل مديرية أو محافظة عدد أهاليها مائة وثمانون ألفاً أو أكثر عضواً لمجلس الشيوخ عن كل مائة وثمانين ألفاً أو بقية لا تنقص عن تسعين ألفاً .
وتختب كل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً ولا ينقص عن تسعين ألفاً عضواً لمجلس الشيوخ، وتختب المحافظات التي لا يبلغ عدد أهاليها تسعين ألفاً عضواً لمجلس الشيوخ إلا إذا أضافها القانون إلى محافظة أخرى أو إلى مديرية .
مادة ٦٤ - تكون المديرية أو المحافظة التي تختب عضواً واحداً لمجلس الشيوخ دائرة انتخاب، وكذلك جزء المديرية أو المحافظة الذي يختب عضواً واحداً لذلك المجلس .

وتعين دوائر الانتخاب في المديريات أو المحافظات التي يحق لها أن تختب أكثر من عضو لمجلس الشيوخ بقانون . ويجوز أن يعتبر القانون عاصمة المديرية التي لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً، ولا ينقص عن تسعين ألفاً دائرة انتخاب مستقلة .
وفي هذه الحالة يعتبر باقي أجزاء المديرية مديرية قائمة بذاتها سواء من وجهة عدد أعضاء مجلس الشيوخ الذي يحق لها أو من وجهة تحديد دوائر الانتخاب .

ويجوز تسهلاً لعملية الانتخاب تقسيم دائرة الانتخاب الواحدة إلى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية .

ويراعى في تحديد دوائر الانتخاب أو دوائرها الفرعية عدد السكان وعدد الناخبين وحدود الأقسام الإدارية أو القرى وطرق المواصلات مع مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية وغير ذلك من الشروط التي يتحقق معها خيراً تنظيم لعملية الانتخاب .

مادة ٦٥ - ينتخب مندوبو المندوبين في كل دائرة من دوائر الانتخاب عضواً واحداً لمجلس الشيوخ .

مادة ٦٦ — يشترط في عضو مجلس الشيوخ :

(أولاً) أن تكون سنه أربعين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

(ثانياً) أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

١ — الوزراء، الممثلين السياسيين، رؤساء مجلس النواب، وكلاء الوزارات، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها، النواب العموميين ، نواب المحامين، موظفى الحكومة ممن هم فى درجة مدير عام، أو درجة أعلى من ذلك — سواء فى كل ذلك الحاليون أو السابقون .

٢ — أمراء الأسرة المالكة ونبلائها بطريق التعيين لا الانتخاب ، كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً ، أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة، الملوك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصرياً فى العام ، المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه مصرى . وهذا كله مع مراعاة أحكام عدم الجمع المنصوص عليها فى الدستور وفى هذا القانون .

وتنقص الضريبة والدخل السنوى الى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن مديرية أسوان . وكذلك يشترط فى العضو المنتخب :

(١) أن يكون اسمه مدرجا بمجدول الانتخاب فى المديرية أو المحافظة التى ينتخب فيها .

(ب) أن يرشحه عشرون على الأقل من مندوبى المنوبين فى دائرة انتخابه .

مادة ٦٧ — تجرى أحكام الباب الثانى على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ إلا ما كان منها مخالفاً لما نص عليه فى هذا الباب .

الباب الرابع

في الفصل في صحة نيابة أعضاء المجلسين وفي عدم الجمع
وفي سقوط العضوية

مادة ٦٨ — كل مجلس يختص وحده بالفصل في صحة نيابة أعضائه وهو المرجع الأعلى في ذلك .

ولكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب الذي حصل في دائرته بمرضية يقدمها الى رئيس المجلس تستل على الأسباب التي يبنى عليها الطلب . ويكون توقيع الطالب مصدقا عليه .

و يجب تقديم الطلب في خمسة عشر يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر .

ويجوز كذلك لكل مرشح حصل على أصوات في الانتخاب أن ينازع بالطريقة عينها في صحة انتخاب العضو الذي أعلن انتخابه .

ولكل من المجلسين سلطة سماع الطالب وإعلان الشهود اذا رأى محلا لذلك، وتجري في حق هؤلاء الشهود أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجمع .

وفصل المجلس في الطلبات والمنازعات فيعلن صحة عملية الانتخاب وامم المنتخب الذي يرى أن انتخابه جرى صحيحا أو يقضى ببطلان الانتخاب ويقرر خلو المحل .

مادة ٦٩ — اذا انتخب عضو أحد المجلسين في دائرتين وجب عليه بعد الفصل في صحة انتخابه بجمانية أيام أن يقتر في المجلس أى الدائرتين يريد أن يكون نائبا عنها . فإذا لم يفعل تولى المجلس بطريق القرعة تعيين الدائرة التي يكون عليها انتخاب عضو جديد .

مادة ٧٠ — كل عضو في أحد المجلسين انتخب عضوا في المجلس الآخر، وكل من انتخب في انتخابات واحدة عضوا في كلا المجلسين يجب عليه أن يصرح في ثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة انتخابه في أي المجلسين يريد الجلوس . فإذا لم يفعل اعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ .

وعمل رئيس المجلس الذي وقع الاختيار عليه أو الذي اعتبر أنه وقع الاختيار عليه أن يختار رئيس المجلس الآخر وهو يمثل خلو المحل .

مادة ٧١ — لا يجمع بين تولي الوظائف العامة وعضوية أي المجلسين . والمقصود في هذا الحكم بالمتولين للوظائف العامة هم :

١ — كل الموظفين والمستخدمين الذين تصرف مرتباتهم من ميزانية الحكومة ويدخل فيها الميزانيات الخاصة .

٢ — كل موظفي وزارة الأوقاف ومستخدميهما .

٣ — العمسد .

ويستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع .

مادة ٧٢ — كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير إليهم في المادة السابقة انتخب أو عين عضوا بأحد المجلسين يعتبر متغيبا عن وظيفته إذا لم يتناول في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته عن تلك العضوية ، وفي حالة القبول يعلى حقه في المباش أو المكافأة على حسب الأحوال .

وكل عضو في أحد المجلسين قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار إليها في المادة المذكورة يعتبر أنه تنازل عن عضويته ويعلن مجلسه خلو المحل الذي كان يشغله .

مادة ٧٣ — إذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين الزاجعة والخامسة من هذا القانون ، سواء عرضت له إنشاء نيابته أو أنها لم تعلم إلا بعد انتخابه تسقط عضويته .



الدكتور محمد توفيق رفعت باشا
وزير مجلس النواب

وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشترطة في العضو .

ويكون السقوط في الأحوال السالفة بقرار من المجلس .

مادة ٧٤ - الاستقالة من عضوية أحد المجلسين تقدم الى رئيسه وتعتبر نهائية من وقت تقرير المجلس قبولها .

مادة ٧٥ - عند خلو محل في أحد المجلسين يأمر وزير الداخلية بناء على تبليغ رئيس ذلك المجلس باقتخاب عضو بديل من خلا محله .

الباب الخامس في جرائم الانتخاب

مادة ٧٦ - يعاقب بالمجلس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو باحدى هاتين العقوبتين :

(أولاً) كل من تعمد إدراج اسم في جداول الانتخاب أو حذفه منها على خلاف أحكام هذا القانون أو تعمد إهمال إدراج اسم أو حذفه كذلك .
(ثانياً) كل من توصل الى إدراج اسمه أو اسم غيره دون أن تتوفر فيه أو في ذلك الغير الشروط المطلوبة لاستعمال حق الانتخاب وهو يعلم ذلك ، وكذلك من توصل على الوجه المتقدم الى حذف اسم آخر .

مادة ٧٧ - يعاقب بتلك العقوبات نفسها :

(أولاً) كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حق التصويت أو لأكراهه على التصويت على وجه خاص .
(ثانياً) كل من أعطى آخر أو عرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كي يجعله على التصويت على وجه خاص أو على الامتناع عن التصويت .
(ثالثاً) كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره .

(رابعاً) كل من حاول بطرق احتيالية الحصول من الناخبين على صوت له أو لغيره أو حملهم على الامتناع عن التصويت .
وتجرى أحكام هذه المادة على الجرائم التي تقع من هذا القبيل في الترشيع .

مادة ٧٨ — يعاقب بفساد لا يتجاوز خمسين جنيناً مصرياً من طبع أو نشر أوراقاً لترويج الانتخاب مخالفاً لأحكام المادة ٦٢ من هذا القانون . وهذا مع عدم الإخلال بوجوب مصادرة تلك الأوراق .

مادة ٧٩ — كل من نشر أو أذاع بين الناخبين أقوالاً كاذبة عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب ، وكل من أذاع بذلك القصد أخباراً كاذبة يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بفساد لا يتجاوز خمسين جنيناً مصرياً .

مادة ٨٠ — يعاقب بفساد لا يتجاوز عشرة جنينيات مصرية :
(أولاً) من دخل في المكان المخصص لاجتماع الناخبين حاملاً سلاحاً من أى نوع .

(ثانياً) من دخل القاعة المخصصة للانتخابات بلا حق ولم يخرج عند أمر الرئيس له بذلك .

مادة ٨١ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة ، وبفساد لا يتجاوز مائة جنين مصرية ، أو بأحدى هاتين العقوبتين :

(أولاً) كل من أبدى رأيه في انتخاب وهو يعلم أن اسمه أدرج في الجدول بغير حق .

(ثانياً) كل من تعمد إبداء رأيه باسم غيره .

(ثالثاً) كل من استعمل حقه في الانتخاب أكثر من مرة في انتخاب واحد .

مادة ٨٢ — يعاقب بفساد لا يتجاوز عشرين جنيناً مصرياً من استعمل حقه في الترشيع أكثر من مرة في انتخاب واحد .

مادة ٨٣ — يعاقب بالحبس أو بفرامة لا تتجاوز مائتي جنيه مصرى كل من اختلس أو أخفى أو أعدم أو أفسد جلول انتخاب أو ورقة انتخاب أو أى ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو ضير نتيجة انتخاب بأية وسيلة أخرى وذلك بقصد تغيير الحقيقة في نتيجة الانتخاب أو بقصد إيجاد ما يستوجب اقتراعا جديدا .

مادة ٨٤ — يعاقب بالمقوبات المبينة في المادة السابقة كل من أدخل بحزبية الانتخاب أو بنظام إجراءاته باستعمال القوة أو التهديد أو بالاشتراك في تجمع أو صياح أو مظاهرات .

مادة ٨٥ — يعاقب بالمقوبات عينها من خطف الصندوق الممتلئ على أوراق الانتخاب أو ألقاه .

مادة ٨٦ — كل من أفشى سرا عطاء ناخب رأيه بدون رضاه يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنينا مصريا .

مادة ٨٧ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وبفرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين من أحدث لناخب ضررا غير مشروع بسبب إبداء رأيه أو امتناعه عن التصويت .

مادة ٨٨ — كل موظف عمومي حكم عليه في جريمة من جرائم الانتخاب ارتكبها أثناء تأدية وظيفته يحوز الحكم عليه بالعزل .

مادة ٨٩ — يعاقب على الشروع في جرائم الانتخاب بالعقوبة المنصوص عليها للجريمة السامة .

مادة ٩٠ — تسقط الدعوى العمومية والمدنية في جرائم الانتخاب المنصوص عليها في هذا الباب عدا ما نص عليه في المواد ٧٦ و ٨٦ و ٨٧ بمضى ثلاثة شهور من يوم اعلان نتيجة الانتخاب أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق .

مادة ٩١ — يكون لرئيس لجنة الانتخاب السلطة المخولة للامورى الضبطية القضائية فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب في قاعة الانتخاب أو يشرع فيها في ذلك المكان .

الباب السادس

أحكام عامة وأخرى وقتية

مادة ٩٢ — الجهات التابعة لمصلحة أقسام الحدود يجوز فيما يتعلق بالانتخابات إلحاقها بالمديريات أو المحافظات التي يبينها وزير الداخلية بقرار .

مادة ٩٣ — للعمل بهذا القانون وإلى أن يصدر قانون بشأن الجنسية المصرية يستمر مصريا كل من ورد ذكره في المادتين الأولى والثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ بشأن من يعتبرون من المصريين .

مادة ٩٤ — جداول الانتخاب المحررة على حسب قواعد قانون الانتخاب رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ تكمل وتصحح بالنسبة للانتخابات العمومية للمرة الأولى على مقتضى أحكام هذا القانون ، وكذلك تحرر جداول للجهات التي ليس لها جداول .

ويجوز بالنسبة لهذه الانتخابات وللمرة الأولى تعديل المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون لاعداد جداول الانتخاب وللترشيح وللطلبات وعلى العموم كل ميعاد نص عليه فيه وذلك بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٩٥ — إلى أن يصدر القانون المشار إليه في المادتين ٢٩ و ٦٤ تعين دوائر الانتخاب لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيسا ومن رئيس النيابة أو النائب ومن باشمهندس الزى المختص بالمديرية وفي محافظات القاهرة والاسكندرية والقنال يندب وزيرا الداخلية والأشغال العمومية مهندس تنظيم بدل باشمهندس الزى ولوزير الداخلية أن يضم لهذه اللجان من يختاره من الأعضاء .

ويصدر وزير الداخلية قرارا بتحديد دوائر الانتخاب المذكورة بعد تصديق مجلس الوزراء .

مادة ٩٦ — لو وزير الداخلية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٩٧ — يلغى قانون الانتخاب رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ إلا ما كان من أحكامه خاصا بمجالس المديرية .

مادة ٩٨ — على وزراء الداخلية والمالية والمواصلات والخفانية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من يوم نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بمرأى طابخين في ١٤ رمضان سنة ١٣٤١ (٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

يحيى إبراهيم

وزير المواصلات

أحمد زبور

وزير المالية

عبد

وزير الخفانية

أحمد ذو الفقار

(١)
قانون رقم ٤ الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٤
 معدّل لبعض نصوص قانون الانتخاب رقم ١١ الصادر
 في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه
 وأصدرناه :

المادة الأولى

تُلغى الفقرة الرابعة من المادة الخامسة وتُلغى المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و المواد ٣٥ و ٣٧ و ٣٨ و الفقرة الرابعة والأخيرة من
 المادة ٧٧ والمواد ٨٢ و ٨٧ و ٩٤ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣
 وتُستبدل في النصوص الأخرى من هذا القانون بعبارة (مندوب ومندوب
 المنلوين . ومنلوين . ومنلوين المنلوين) كلمة « ناخب وناخبين » .

المادة الثانية

تعدّل نصوص المواد المبينة بعد من القانون المذكور كما يأتي :
 مادة ١ — لكل مصرى من المذكور حق انتخاب أعضاء مجلس النواب متى
 بلغ احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة ، وأعضاء مجلس الشيوخ متى بلغ خمسا
 وعشرين سنة ميلادية كاملة .

مادة ٢ — تعدّل الفقرة الثانية منها كالاتي :

” وموطن الانتخاب لكل شخص هو الجهة التي يقيم فيها دائما ، أو التي له بها
 مصلحة أو فيها مقر عائلته ، ويجب عليه أن يعين الموطن الذي يريد استعمال حقوقه
 الانتخابية فيه “ .

مادة ٤ — تعدّل الفقرة الأخيرة منها كالآتي :

” الأحكام الصادرة بمقوبة من جهات الحكم غير العادية لا يترتب عليها سقوط الحق في الانتخاب “ .

مادة ٥ — تعدّل الفقرتان (٢) و (٣) كالآتي :

(٢) الذين أشهر إفلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ إشهار إفلاسهم إلا إذا رد إليهم اعتبارهم قبل ذلك .

(٣) المحكوم عليهم بالحبس في جريمة من الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في المواد ٧٦ و ٧٧ و ٨١ و ٨٣ و ٨٥ و ٨٦ من هذا القانون أو في الشروع في جريمة من تلك الجرائم مدة خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائي .

وتلغى الفقرة ٤

مادة ٦ — تعدّل الفقرة الثانية كالآتي :

” ويحرى حكم هذه القاعدة على الضباط وصف الضباط والجنود في البوليس أو في مصلحة خفر السواحل أو أى شخص في أية هيئة ذات نظام عسكري “ .

مادة ٧ — يكون بكل مدينة أو قرية تابعة للدرية جدول انتخاب دائم تحرره لجنة مؤلفة من العمدة أو من يقوم مقامه رئيساً ومن المأذون ومن واحد من الأعيان (يعرف القراءة والكتابة) يعينه مأمور المركز ، فإن لم يكن مأذون يعين المأمور بدله عينا يعرف القراءة والكتابة .

أما في كل قسم من أقسام القاهرة والاسكندرية وبور سعيد فتؤلف لجنة تحرير جدول الانتخاب من مأمور القسم أو من ينوب عنه رئيساً ومن اثنين من الأعيان (يعرفان القراءة والكتابة) يعينهما المحافظ .

وتؤلف اللجنة في المحافظات الأخرى من مندوب من قبل المحافظ رئيساً ومن اثنين من الأعيان يعرفان القراءة والكتابة يعينهما المحافظ .

مادة ١٢ — تعطل الفقرة الأولى كالآتي :

”لكل مصري أهمل إدراج اسمه في جدول الانتخاب بفيرحق أو حصل خطأ في البيانات الخاصة بقيده أن يطلب إدراج اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد كما أن لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن يطلب إدراج اسم من أهمل بفيرحق أو حذف اسم من أدرج من غيرحق كذلك، وله أيضا أن يطلب تصحيح البيانات الخاصة بالقيد“ .

وتعطل الفقرة الثالثة كالآتي :

”وعلى المدير أو المحافظ في جميع الأحوال أن يعلن كل من قدم طلبا من الطلبات السابقة، وكذلك كل من قدم بشأنه طلب منها بلا رسوم ليقدم ملاحظاته كتابة أو شفويا بنفسه أو بوكيل عنه أمام اللجنة الآتي ذكرها في المادة التالية“ .

مادة ١٣ — حلت الفقرة الأولى منها كالآتي :

”تتخكم في الطلبات المذكورة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيسا ومن قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن عضو نيابة يعينه النائب العمومي ويكون الحكم فيها من الخامس عشر من فبراير إلى الخامس عشر من مارس من كل مسنة وبغير رسوم“ .

مادة ٣٣ — يعطى رئيس اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة لكل من قيد اسمه في جدول الانتخاب وأصبح قيده فيه نهائيا شهادة بذلك يذكر فيها اسمه ومحل توطنه ورقم وتاريخ قيده بالجدول والسّن المقدرة له في تاريخ القيد وتتم الشهادة بختم المركز أو القسم .

مادة ٣١ — يستبدل بالفقرة الثانية من هذه المادة النص الآتي :

(ثانيا) ”أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب وأن يكون محسنا للقراءة والكتابة“ .

ويستبدل بالفقرة الرابعة النص الآتي :

(رابعة) " أن يرشح نفسه للانتخاب وأن يودع خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ مائة وخمسين جنيها مصريا مخصص للأعمال الخيرية المحلية بالدائرة الانتخابية انا عدل عن الترشيح أو انا لم يحز في الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل .

وينقص هذا المبلغ الى النصف بالنسبة لمن يرشح نفسه من أهالي مركز الدر أو الجهات التابعة الآن لمصلحة اقسام الحدود " .

مادة ٣٣ - لا يجوز أن يرشح أحد نفسه في أكثر من دائرة انتخاب .

مادة ٣٤ - لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه في دائرة عمله الخاصة . ويستثنى من ذلك العمد والمشايع .

مادة ٣٦ - يقدم الترشيح كتابة للدورية أو المحافظة مصحوبا بإعمال ابداع المبلغ المنصوص عليه في المادة (٣١) ، وذلك في مدى عشرة أيام من يوم نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليهما في المادة (٣٢) ، وإلا كان باطلا .

وتقيد الترشيحات بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص ويعطى عنها ايصالات .

مادة ٣٩ - يعرض كشف المرشحين في كل دائرة انتخابية بمعرفة المدير أو المحافظ في مقر دائرة الانتخاب وجميع الدوائر الفرعية في الثلاثة الأيام التالية لانتهاؤ المدة المبينة في المادة (٣٦) .

ويبقى هذا الكشف معروضا مدة خمسة أيام ولكل من أهمل ادراج اسمه في الكشف أن يطلب ادراجه من المدير أو المحافظ في خمسة الأيام المذكورة .

مادة ٤٠ - اذا ظهر أن أحدا رشح نفسه في أكثر من دائرتين خیر في أي اثنتين منها يريد بقاء ترشيحه فان لم يبد رايه في خمسة الايام التالية لعرض الكشف اعتبر مرشحا في الدائرتين اللتين قيد ترشيحه منهما أولا .

مادة ٤١ - إذا لم يتقدم في دائرة انتخاب أكثر من ترشيح شخص واحد ترشيحا صحيحا أعلن وزير الداخلية انتخاب المرشح عند انقضاء الميعاد المتقدم ذكره وبلا حاجة لتولى إجراءات الانتخاب بالنسبة إليه .

مادة ٤٣ - يعلن المرسوم أو القرار الصادر بدعوة الناخبين للانتخاب بتعليق صورته في كل قرية أو مدينة أو قسم من مدينة وفي الأماكن التي يمينها المدير أو المحافظ بقرار ويكتب في ذيل كل صورة أسماء المرشحين للانتخاب في الدائرة .

مادة ٤٥ - تناط إدارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية بلجنة تؤلف من قاض أو عضو نيابة أو أحد موظفي الحكومة يمينه وزير الحفانية وتكون له الرئاسة ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن ثلاثة ناخبين ليسوا مرشحين .
مادة ٤٦ - يختار رئيس اللجنة ومندوب الداخلية المشار إليهما في المادة السابقة متفقين قبل يوم الانتخاب ، من كشف ناخبي الدائرة ، ثلاثة ناخبين عالمين بالقراءة والكتابة غير مرشحين ليكونوا اللجنة المؤقتة التي تقوم يوم الانتخاب بالإجراءات اللازمة لتأليف لجنة الانتخاب النهائية .

وإذا غاب واحد أو أكثر من الناخبين الذين وقع عليهم الاختيار ليكونوا أعضاء اللجنة المؤقتة أكملها الرئيس من الناخبين الحاضرين .

تؤلف اللجنة النهائية من القاضي أو عضو النيابة أو موظف الحكومة ومن مندوب الداخلية المشار إليهما ومن ثلاثة من الناخبين ينتخبون بالكيفية الآتية :
لكل مرشح أن يمين خمسة من الناخبين يبلغ أسمائهم كتابة إلى رئيس لجنة الانتخاب الوقفية في اليوم السابق على يوم الانتخاب وينتخب هؤلاء الناخبون المصينون من قبل المرشحين من بينهم ثلاثة .

ويحصل الانتخاب في قاعة الانتخاب وفي اليوم المحدد له بواسطة الناخبين المصينين الحاضرين وبالأطية النسبية وتنتسج في ذلك القواعد المقررة في المواد ٥١ و٥٢ و٥٣ من هذا القانون . فإذا تساوت الأصوات حصل الاقتراع بين المتساوين ومن عينته القرعة كان عضواً باللجنة . وإذا تمذر بعد مضي ساعة من الزمن المحدد

للبده في عملية الانتخاب تأليف اللجنة النهائية للانتخاب، سواء لعدم تعيين الناخبين من قبل المرشحين بالطريقة القانونية أو لعدم حضورهم فصبح اللجنة الوقتية نهائية. وتختار اللجنة وقتية كانت أو نهائية من بينها كاتب مرقوم بتحرير محاضر عملية الانتخاب التي قامت بها اللجنة وتلاوتها عليها في آخر الجلسة .

مادة ٤٨ — لا يحضر جمعية الانتخاب غير الناخبين والمرشحين ، ولا يجوز حضورهم حاملين سلاحا . وللمرشحين دائما حق الدخول في قاعة الانتخاب .

مادة ٥٠ — تضاف اليها الفقرة الآتية :

” ومع ذلك فإذا وجد في جمعية الانتخاب الى الساعة الخامسة مساء ناخبون لم يبدوا رأيهم تحرر اللجنة كشفا بأسمائهم وتستمر عملية الانتخاب الى ما بعد ابداء آرائهم “ .

مادة ٥١ — تستبدل بعبارة «القاضي أو عضو النيابة» عبارة «رئيس اللجنة» في الفقرة الثانية .

مادة ٥٢ — على كل ناخب أن يقدم اللجنة عند ابداء رأيه شهادة قيد اسمه بمجدول الانتخاب . ومن أضاع شهادته قبلت اللجنة رأيه بعد تحققها من شخصه .

مادة ٥٥ — يعلن الرئيس ختام عملية الانتخاب متى حانت الساعة المقررة لذلك إلا في الحالة المنصوص عليها في المادة (٥٠) .

ثم يؤخذ في فرز الآراء التي أعطيت .

ويجب انلتم على صناديق أوراق الانتخاب بالدوائر الفرعية لفرزها معا في الثلاثة الأيام التالية ليوم الانتخاب على الأكثر بواسطة لجنة الفرز التي تتكون من رئيس لجنة الانتخاب في مركز الدائرة الأصلية رئيسا وعضو من كل لجنة فرعية يختاره أعضاؤها .

مادة ٥٨ — تضاف في الفقرة الثالثة بعد كلمة «الأصوات» كلمة «الصحيحة» .

مادة ٦١ — إذا كان انتقال الناخب من محل إقامته الى مكان الانتخاب بطريق سكة حديد الحكومة فيعطى عند تقديم شهادة قيد اسمه بمجدول الانتخاب تذكريتين بلا مقابل للسفر بالدرجة الثالثة ذهابا وإيابا .

مادة ٦٢ — تحذف كلمة « الطابع » الوارد بعد كلمة « اسم » .

مادة ٦٦ — يشترط في عضو مجلس الشيوخ :

(أولا) أن تكون سنه أربعين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

(ثانيا) أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

١ — الوزراء . الممثلين السياسيين . رؤساء مجلس النواب . وكلاء الوزارات .

رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها . النواب العموميين . قباء المحامين . موظفى الحكومة ممن هم فى درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك — سواء فى كل ذلك الحاليون أو السابقون .

٢ — أمراء الأسرة المالكة ونبلاتها بطريق التعيين لا الانتخاب . كبار العلماء والرؤساء الروحيين . الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا . أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة . الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيا فى العام . المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه مصرى — وهذا كله مع مراعاة أحكام عدم الجمع المنصوص عليها فى الدستور وفى هذا القانون .

وتنقص الضريبة والدخل السنوى الى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن

مديرية أسوان .

٣ — أن يكون محسنا للقراءة والكتابة .

ويشترط أيضا فى من ينتخب عضوا فى مجلس الشيوخ :

(أ) أن يكون اسمه مقيدا فى جدول من جداول الانتخاب .

(ب) أن يترشح نفسه ويودع خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشح

مبلغ ١٥٠ جنيا مصريا يخصص للأعمال الخيرية المحلية اذا عدل عن

الترشح أو اذا لم يميز عشر الأصوات على الأقل .

مادة ٦٨ — تضاف الفقرة الآتية بعد الفقرة الخامسة من المادة :
 ” ولكل من المجلسين أن يعهد بهذه السلطة للجنة التي ينتخبها لفحص نيابة الأعضاء “ .

وتبقى الفقرة السادسة التي صارت السابعة على حالها .

مادة ٧١ — لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الاموال العمومية ويدخل في ذلك كل موظف ومستخدئ بمجالس المديرات والمجالس البلدية وكل موظف وزارة والأوقاف ومستندمها وكذلك العمدة .

ويستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع .

وكذلك لا يجمع الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية ولجان الشياخات .

مادة ٧٢ — كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير اليهم في المادة السابقة وكل عضو بمجالس المديرات أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان الشياخات انتخاب أو عين عضوا بأحد المجلسين يعتبر متغيبا عن وظيفته أو عن عضويته بتلك المجالس أو اللجان اذا لم يتنازل في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته عن تلك العضوية . ويعطى الموظف أو المستخدم في حالة القبول حقه في المعاش أو المكافأة على حسب الأحوال .

وكل عضو في أحد المجلسين قبل وظيفته من الوظائف العامة المشار اليها في المادة المذكورة أو قبل العضوية في أحد مجالس المديرات أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان الشياخات يعتبر أنه تنازل عن عضويته بعد مرور الثمانية الأيام التالية لتاريخ تعيينه في الوظيفة أو صيرورة انتخابه في تلك المجالس أو اللجان نهائيا .
 ويعلى مجلسه خلو المثل الذي كان يشغله .

مادة ٩٠ — تحذف من المادة عبارة «و٨٧» .

المادة الثالثة

يبدأ العمل بهذا القانون في الانتخابات المقبلة سواء كانت عامة أو جزئية أو تكميلية بمجرد ما يتم تحضير جداول الانتخاب الجديدة وفاقا لأحكام هذا القانون، ولوزير الداخلية أن يقصر أو يعدل بقرار المواعيد المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ لتحضير جداول الانتخاب .

المادة الرابعة

على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بالشروط المبينة في المادة السابقة ، ولوزير الداخلية إصدار ما يراه من القرارات والمنشورات لتنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بمرأى المتز في ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٤٢ (٢٩ برله سنة ١٩٢٤)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية (النيابة) وزير الحفانية رئيس مجلس الوزراء (النيابة)

محمد سعيد

محمد سعيد

توفيق فسيم

(١)
 المرسوم الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤
 بشأن تطبيق قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣
 ورقم ٤ لسنة ١٩٢٤

نحن فراد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في هذا اليوم بحل مجلس النواب وتحديد تاريخ الانتخابات العامة الجديدة ؛

وبعد الاطلاع على قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ورقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ؛
 ونظرا لأن المادة الثالثة من قانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ تنص على أن العمل يبدأ بالقانون المذكور في الانتخابات المقبلة ، سواء كانت عامة أو جزئية أو تكميلية بمجرد ما يتم تحضير جداول الانتخاب الجديدة وفقا لأحكام القانون المذكور ؛
 ونظرا لأن جداول الانتخاب الجديدة المشار إليها لم تحضر بالطريقة القانونية ، طبقا للأحكام المتقدم ذكرها ، وأن تقسيم دوائر الانتخاب الذي يستوجبه نظام الانتخاب الجديد لم يتم إلا بعضه ؛

ولما كان يترتب على ذلك أنه لا يمكن إجراء الانتخابات العامة المشار إليها إلا وفقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ مع تطبيق بعض أحكام من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ لعللاقة لما بتحضير جداول الانتخاب الجديدة ؛

وبما أنه من جهة أخرى لا يمكن أن يكون استفتاء الأمة ، وهو موضوع الانتخابات العامة المشار إليها ، صحيحا تاما ، إلا بتجديد انتخاب المندوبين ؛
 وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى هذا المجلس ؛

(١) الوثائق المصرية في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ صفحة ٣ من العدد ١١٤ (غير اعتيادي) .

ومعنا بما هوات :

مادة ١ — تجرى الانتخابات العامة التي حثت تاريخها في المرسوم الصادر بتاريخ هذا اليوم طبقاً لأحكام قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ مع مراعاة التعديلات المنصوص عليها في المواد التالية .

مادة ٢ — يجرى انتخاب جديد للتدوين في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٥

مادة ٣ — يطبق من الأحكام الواردة في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ما كان معتمداً أو ملغياً لنصوص المواد ٣١ (الفقرة الرابعة) و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣

مادة ٤ — على وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا .

ويعرض هذا المرسوم على البرلمان في أول اجتماع له :

مدير برامى عابدين في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٤٣ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زكي

وزير الداخلية

اسماعيل صدقي



الدكتور أحمد مهران
وزير التعليم العالي

(١)
المرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٢٥
بشأن نشرات ترويج الانتخاب

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وبعد الاطلاع على المادتين ٦٢ و ٧٨ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ؛
ونظرا لأن نشرات ترويج الانتخاب يجب نشرها تحت مسؤولية محررها ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٦٢ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣
النص الآتى :

”كل نشرة أو وسيلة أخرى من وسائل العلنية المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون المقويات الأهل ترى الى ترويج الانتخاب ، يجب أن تشمل على اسم محررها واسم الطابع والناشر . ويجرى حكم هذه القاعدة منذ نشر تاريخ الانتخاب في الجريدة الرسمية حتى نهاية عملية الانتخاب “ .

”وإذا ظهرت النشرات أو وسائل العلنية المشار إليها تحت اسم بلان أو هيئات أيا كانت تمثل أحزابا أو جمعيات أو غير ذلك من الجماعات ، فيجب أن تشمل على أسماء أعضاء تلك الهيئات أو الهيئات فضلا عن اسم الطابع والناشر “ .
”وتطبق أحكام هذه المادة أيضا في حالة النشر في الصحف أو غيرها من الرسائل الدورية “ .

(١) التوقيع المصرية في ٦ يناير سنة ١٩٢٥ صفحة ١ من العدد ٣ (غير اعتيادي) .

مادة ٢ — يستبدل بنص المادة ٧٨ من القانون المشار اليه النص الآتي :

”يعاقب على ما يقع من المخالفات لأى حكم من أحكام المادة ٦٢ من هذا القانون بغرامة من عشرين الى مائة جنيه مصرى وهذا مع عدم الاخلال بوجوب ضبط النشرات أو غيرها من وسائل العلنية ومصادرتها“ .

”ويعاقب بنفس هذه العقوبة كل من اتهم زورا في تلك النشرات أو غيرها من وسائل العلنية صفة ممثل لحزب أو جمعية أو لجنة أو غير ذلك من الجماعات“ .

مادة ٣ — على وزيرى الداخلية والخفائية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام .

ويعرض هذا القانون على البرلمان في أول اجتماع له ما

صدر برأى ما بين في ١١ جادى الثانية سنة ١٣٤٣ (٦ يناير سنة ١٩٢٥)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الخفائية	وزير الداخلية	رئيس مجلس الوزراء
أحمد موسى	اسماعيل صدق	أحمد زيور

المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء^(١)

من وزير الداخلية في ٥ يناير سنة ١٩٢٥
بشأن نشرات ترويج الانتخاب

تجيز المادة ٦٢ من قانون الانتخاب المعمول به نشر النشرات التي تروى الى
ترويج الانتخاب تحت مسؤولية الطابع والناشر دون غيرها .

ويلوح لي أن هذا النص لا يكفي لحماية حسن النية من جمهور المنتخبين (بكر الخيام) حماية تامة ، وعلى الأخص بالنظر لحالة البلاد في الوقت الحاضر . وأرى أنه من العدل والصواب أن يكون النشر أولا تحت مسؤولية محرر النشرة مباشرة . وأرى أيضا في هذا الصدد وجوب حماية المنتخبين (بكر الخيام) من مناورة انتقابية أخذت تشيع في هذه الأيام ، وهي طبع نشرات ترويج الانتخاب تحت اسم وهمي لحزب أو جمعية أو لجنة أو غير ذلك من الجماعات الانتخابية انفاء لكل مسؤولية شخصية وتضليلا للتحسين من حيث أهمية النشرة وقيمتها . ويجب أيضا بوجه عام أن يماق كل من تجرأ - دون اللجوء الى الحيلة المشار اليها - على أن يتحمل نفسه زورا حق التكلم باسم حزب أو جمعية أو لجنة أو غيرها من الجماعات الانتخابية .

تلك هي الأغراض التي استوجبت وضع مشروع المرسوم الذي أتشرف بعرضه على مجلس الوزراء . ولما كانت أحكام هذا المشروع عامة تجرى على جميع الترشيحات التي تناضل في سبيل النجاح في الانتخاب ، فانها تؤدى الى جعل هذا النضال قائما على النزاهة والاخلاص بقدر الامكان ، كما تجعل نتيجة استفتاء الأمة أكمل وأوفى .

وزير الداخلية

اسماعيل صديق

القاهرة في ٥ يناير سنة ١٩٢٥

(١) الوقائع المصرية في ٦ يناير سنة ١٩٢٥ صفحة ١ من العدد ٣ (نير اعتباري) .

(١١)
 المرسوم بقانون الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٥
 بتعديل المادة ٤٦ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣
 المعدلة بقانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤٦ من قانون الانتخاب نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدلة
 بقانون الانتخاب نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤ ؛
 ونظرا لداعي السرعة في إدخال بعض تعديلات على نصوص المادة المشار إليها
 حتى تكون لجان الانتخاب التي تدير عملها في الانتخابات المقبلة مؤلفة بطريقة
 منظمة ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تُلغى نصوص الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة ٤٦ من قانون
 الانتخاب نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدلة بقانون الانتخاب نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤ ويستبدل
 بها نصوص المادتين الآتيتين :

المادة ٤٦ مكررة — تؤلف لجنة الانتخاب النهائية من القاضى أو عضو النيابة
 أو موظف الحكومة الذى تكون له الرئاسة، ومن مندوب الداخلية، ومن ثلاثة من
 المندوبين يختارون طبقا للنصوص الآتية :

لكل مرشح أن يبين خمسة من المندوبين يبلغ أسمائهم كتابة الى رئيس لجنة
 الانتخاب المؤقتة في اليوم السابق على يوم الانتخاب .

(١) الوثائق المصرية في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ صفحة ١ من العدد ٢٤٤ (غير الاعتيادى)

وفي يوم الانتخاب يجتمع الجلسة الانتخابية تنادي اللجنة المؤقتة المندوبين الذين عينهم المرشحون وتختار من بينهم الأعضاء الثلاثة المنتخبين لتأليف اللجنة النهائية طبقاً للقواعد الآتية :

(أولاً) اذا لم يوجد في قاعة الانتخاب إلا المندوبون المعينون من أحد المرشحين تختار اللجنة المؤقتة بطريق القرعة أعضاء اللجنة النهائية الثلاثة من بين من حضر منهم .
واذا لم يحضر إلا ثلاثة من المندوبين المعينين ، فهؤلاء يكونون أعضاء اللجنة بحكم القانون .

وإذا حضر أقل من ثلاثة من المندوبين تختار اللجنة المؤقتة الأعضاء الباقين من بين المندوبين الحاضرين ويدخل في عددهم أعضاء اللجنة المؤقتة .

(ثانياً) اذا وجد في قاعة الانتخاب المندوبون المعينون من مرشحين اثنين تختار اللجنة المؤقتة من بين من حضر من هؤلاء المندوبين أعضاء اللجنة النهائية الثلاثة وذلك بأن يؤخذ بطريق القرعة اثنان من كل فريق من المندوبين الذين عينهم المرشحان ثم يؤخذ بعد ذلك بطريق القرعة ثلاثة من الأربعة الذين عينتهم القرعة .

(ثالثاً) اذا وجد في قاعة الانتخاب مندوبون عينهم أكثر من مرشحين اثنين تختار اللجنة المؤقتة الأعضاء الثلاثة للجنة النهائية إلا اذا اقتضى الحال مراعاة أحكام الفقرتين الرابعة والخامسة الآتيتين ، وذلك بأن يؤخذ بطريق القرعة واحد من كل فريق من المندوبين الذين عينهم كل مرشح . ثم يؤخذ بعد ذلك بطريق القرعة ثلاثة من بين الأسماء التي عيقتها القرعة اذا زادت تلك الأسماء على ثلاثة .

(رابعاً) اذا كان التعيين من عدة مرشحين من حزب واحد ومن مرشح أو أكثر من حزب آخر اعتبر المندوبون المعينون من مرشحي الحزب الواحد كأنهم معينون من قبل مرشح واحد ويسدون حيلتذ فريقاً واحداً من حيث الاختيار بالقرعة المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة السابق ذكرهما .

(خامسا) تسرى القاعدة السابقة في حالة التعيين الذي يجريه عدة مرشحين لا يتمون لحزب .

مادة ٤٦ "٣" — اذا لم تم الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة لسبب من الأسباب في مدة ساعة واحدة من الساعة المحددة للبدء في عملية الانتخاب تصبح اللجنة المؤقتة نهائية .

وتختار اللجنة وقتية كانت أو نهائية من بينها كاتب سر يقوم بتحرير محاضر عملية الانتخاب التي قامت بها اللجنة وتلاوتها عليها في آخر الجلسة .

مادة ٢ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويعرض هذا القانون على البرلمان في أول اجتماع له .

صدر برأى مائتين في ٩ شبان ١٣٤٣ (٤ مارس ١٩٢٥)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زور

وزير الداخلية

اسماعيل صدق

^(١)
المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٢٥
بإيقاف عمليات الانتخاب

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛
وعلى المرسوم الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ بحل مجلس النواب ودعوة
المجلس الجديد الى الاجتماع ؛
وعلى قانونى الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ورقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ؛
ولما رأى من ضرورة الاسراع فى تعديل نظام الانتخاب على وجه يتفق معه
تمثيل البلاد بصورة أصح وأنبس ومن أن ذلك يقتضى إيقاف اجراءات الانتخاب
الى أن يتم تحضير قانون جديد للانتخاب يوضع فى أقرب وقت ممكن ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

- مادة ١ — يوقف تقديم الترشيحات وجميع عمليات الانتخاب الأخرى .
مادة ٢ — على وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا . ويعمل به من تلويح
نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر برأى مابين فى أول رمضان سنة ١٣٤٣ (٢٦ مارس سنة ١٩٢٥)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زور

وزير الداخلية

اسماعيل صدق

(١) اللوائح المصرية فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٥ صفحة ١ من العدد ٣٥ (غير إعتادى) .

قانون الانتخاب

الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥^(١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور؛

وعلى قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤؛

وعلى القوانين الصادرة في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ٥ يناير سنة ١٩٢٥

و ٤ مارس سنة ١٩٢٥؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول

فيمن لهم حق الانتخاب

الفصل الأول — في الناخبين

مادة ١ — لكل مصري من الذكور بالغ من العمر ثلاثين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب .

وكذلك لكل مصري من الذكور بلغ من العمر خمسا وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب متى توافر فيه أحد الشروط الآتية :

(١) أن يكون مالكا لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية لجانب الحكومة لا تقل عن جنيه مصري سنويا أو لعقارات مبلية قيمة ايجارها السنوى لا تقل عن اثني عشر جنيها مصريا ؛

(١) الراتب المصري في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ صفحة ١ من المجلد ١١٨ (غير احتيادي) .

ويعتبر الشركاء في ملك على الشيوع والمستحقون في وقف حائزين للشروط المتقدمة متى كانت حصصهم الشائعة أو نصيبهم في ربح الوقف يبادل مبلغ جنيته على الأقل سنويا في الضريبة المربوطة على الأملاك أو مبلغ اثني عشر جنيها سنويا من قيمة أيجارها ؛

(ب) أن يشغل بصفته صاحب حق انتفاع أو مستحقا في وقف أو بطريق الاستعجار، لعائلته أو لحرقه أو لمهنته، منزلا للسكنى أو قسما من منزل أو محلا آخر قيمة أيجاره السنوى لا تقل عن اثني عشر جنيها مصريا ؛

(ج) أن يكون مستأجرا لمدة ستة على الأقل أرضا زراعية مربوطة عليها ضريبة عقارية لا تقل عن جنيهين سنويا ؛

(د) أن يكون حائزا لشهادة دراسة ثانوية (البكالوريا) أو لشهادة تاملها .
ولتطبيق هذه المادة تكون قيمة الأيجار هي القيمة المحددة في التقديرات التي تعمل لربط العوائد على الأملاك المبينة . أما في الجهات التي لم تربط عوائد على مبانيها فقيمة الأيجار تحقدها اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة .
وتخفف الضريبة أو قيمة الأيجار الى النصف للناخبين في مديرية أسوان وإلى الربع للناخبين في الجهات التابعة لمصلحة الحدود .

مادة ٢ - على كل ناخب أن يتولى حقوقه الانتخابية بنفسه في دائرة الانتخاب التي بها موطنه .

وموطن الانتخاب لكل شخص هو الجهة التي يقيم فيها دائما . ومع ذلك فإنه يجوز له أن يستعمل حقوقه الانتخابية في المكان الذي به مركز أعماله أو مصالحه أو في المكان الذي به مقر عائلته ولو لم يكن مقيا فيه بنفسه ، بشرط أن يكون قد حصل على قيد اسمه في جدول الانتخاب في إحدى تلك الجهات وحذفه من جدول انتخاب الجهة التي كان يتولى حقوقه الانتخابية فيها من قبل .

ويجب على كل حال استهلاك حق الاختيار هذا قبل انتهاء المدة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة .

ويجب على الناخب إذا غير موطنه أن يعلن التنوير كتابة لمدير الجهة التي بها موطنه الحالي أو محافظها، وكذلك لمدير الجهة التي يريد نقل موطنه إليها أو محافظها .
فإذا لم يعلن تغيير الموطن قبل نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليهما في المادة العشرين استعمل الناخب حقوقه الانتخابية في الدائرة التي كان اسمه مقيدا بها أولا .

مادة ٣ — لا يجوز للناخب أن يعطى رأيه أكثر من مرة في الانتخاب الواحد .
مادة ٤ — يحرم حق الانتخاب أبدا المحكوم عليهم بسبب فعل يمتد القانون جنائية مهما تكن العقوبة المحكوم بها .
يحرم كذلك حق الانتخاب للثة الميئة بعد :

(١) المحكوم عليهم في سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو تقالس بالتدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو إغراء شهود أو هتك عرض أو إفساد أخلاق الشباب أو تشرد أو في جريمة ارتكبت للتخلص من الخدمة العسكرية . وكذلك المحكوم عليهم لشروع منصوب عليه لاحدى الجرائم المذكورة ، وذلك لمدة عشر سنوات من تاريخ الحكم النهائي ؛

(ب) المحكوم عليهم في جريمة من الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في المواد ٧٨ و ٧٩ و ٨١ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ من هذا القانون أو في الشروع في جريمة من تلك الجرائم ، وذلك لمدة ست سنوات من تاريخ الحكم النهائي .
والأحكام الصادرة بعقوبة من جهات الحكم غير العادية لا يترتب عليها سقوط الحق في الانتخاب .

مادة ٥ — يوقف استعمال الحقوق الانتخابية للدد الميئة بعد بالنسبة للأشخاص الآتى ذكرهم :

(أولا) المحجور عليهم مدة الحجر ، والمصابون بأمراض عقلية المحجوزون مدة مجبرهم .

(ثانياً) الذين أشهر اغلظهم مدة خمس سنوات من تاريخ اشهار اغلظهم
إلا اذا ردة اعتبارهم قبل ذلك .

مادة ٦ - يوقف كذلك استهال الحقوق الانتخابية بالنسبة للضباط وصف
الضباط والجنود فى الجيش أو فى البحرية الذين ليسوا فى الاستبداع أو فى إجازة
حة ماداموا تحت السلاح . وكذا الضباط وصف الضباط والجنود فى البوليس
أو فى مصلحة خفر السواحل أو فى أية هيئة ذات نظام عسكرى .

مادة ٧ - يكون بكل مدينة أو قرية تابعة للديرة جدول انتخاب دائم تحرره
لجنة مؤلفة من الصدة أو من مندوب يعينه المدير رئيساً . ومن المأذون ومن واحد
من الأعيان يعرف القراءة والكتابة يعينه مأمور المركز . فان لم يكن مأذون يعين
المأمور بدلاً منه حيث يعرف القراءة والكتابة .

أما فى كل قسم من أقسام القاهرة والاسكندرية وبور سعيد، وفى مقرباى
المحافظات فتؤلف لجنة تحرير جدول الانتخاب من مندوب يعينه المحافظ رئيساً،
ومن اثنين من الأعيان يعرفان القراءة والكتابة يعينهما المحافظ أيضاً ؛

ويحوز لوزير الداخلية أن يقسم بقرار يصدره المدن والقرى الى أجزاء أو حصص
وأقسام المحافظات الى أجزاء لأجل تحضير جداول الانتخاب .

مادة ٨ - يشتمل جدول الانتخاب على اسم كل ناخب توافرت فيه فى أول
ديسمبر الصفات المطلوبة لتولى الحقوق الانتخابية وحل لقبه وصناعته وسنه
وحل سكنه ؛

ويحرر الجدول من نسختين على ترتيب حروف الهجاء، إما للدينة أو القسم
أو القرية، وإما للجهة من المدينة أو القرية أو للجزء من القسم .

مادة ٩ - للجنة أن تطلب ممن قيد اسمه فى الجدول أو ممن يراد قيد اسمه فيه
أن يثبت سنه أو جنسيته أو أى شرط آخر من الشروط اللازمة لتسوى الحقوق
الانتخابية .

مادة ١٠ - على اللجان أن تراجع في شهر ديسمبر من كل سنة جداول الانتخاب وتضيف إليها :

(أولاً) أسماء الذين أصبحوا حائزين للصفات التي يشترطها القانون لتولي الحقوق الانتخابية .

(ثانياً) أسماء من أهدلوا بغير حق في المراجعات السابقة .

وتحذف منها :

(أولاً) أسماء المتوفين .

(ثانياً) أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة أو من كانت أسمائهم أدرجت بغير حق أو من غيراً موطنهم .

مادة ١١ - يمرض جدول الانتخاب في كل مدينة أو قرية أو قسم بالأماكن التي تسعين بقرار من المدير أو المحافظ .

ويكون العرض كل سنة من أول يناير إلى اليوم الخامس عشر منه .

مادة ١٢ - يبعث إلى المدير أو المحافظ بأحدى نسختي جدول الانتخاب موقعا عليها من أعضاء اللجنة التي حررت المحضر المثبت للعرض وذلك في اليوم نفسه .

ويوقع المدير أو المحافظ على هذه النسخة . ولا يجوز تعديلها أثناء السنة إلا فيما يتعلق بتغيير الموطن أو التصحيح طبقاً لقرار اللجنة المشار إليها في المادة ١٤

أو طبقاً لحكم المحكمة . ويجب أن يوقع المدير أو المحافظ على التعديل .

أما نسخة الجدول الثانية فتبقى في المدن والقرى بالمديريات عند رئيس اللجنة وفي محافظات القاهرة والاسكندرية وبورسعيد عند مأمور القسم . وفي المحافظات الأخرى عند موظف يعينه المحافظ . وعليهم تصحيحها على حسب التعديلات

التي يبلها لهم المدير أو المحافظ عملاً بأحكام الفقرة السابقة .

مادة ١٣ - لكل مصرى أهمل إدراج اسمه في جدول الانتخاب بغير حق أن يطلب إدراجه، كما أن لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن يطلب إدراج اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من أدرج كذلك . وله

أيضا أن يطلب تصحيح أى خطأ وقع فى البيانات الخاصة بأدراج اسمه أو بأدراج اسم أى ناخب آخر .

ويكون تقديم هذه الطلبات لغاية اليوم الحادى والثلاثين من شهر يناير من كل سنة . وتسلم كتابة المدير فى المديرية والمحافظة فى المحافظات وتمديد بحسب تواريخ ورودها فى دفتر خاص . وتعطى إيصالات لمقدميها .

كل ناخب عروض فى إدراج اسمه بملته المدير أو المحافظ بذلك بلا رسوم ليقدم ملاحظاته كتابة الى اللجنة الآتى ذكرها فى المادة التالية .

ويودع كشف الطلبات بالمديرية أو المحافظة من اليوم السادس من شهر فبراير الى الخامس عشر منه ، ولكل ناخب مدرج الاسم أن يطلع عليه .

مادة ١٤ — تحكم فى الطلبات المذكورة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيسا ، ومن قاض يمينه رئيس المحكمة الابتدائية ، ومن واحد من الأعيان يعرف القراءة والكتابة يمينه وزير الداخلية . ويكون الحكم فيها من الخامس عشر من فبراير الى الخامس عشر من مارس من كل سنة وبغير رسوم .

وإذا غاب المدير أو المحافظ تكون الرئاسة للقائم بأعماله .

وتعرض قرارات اللجنة من اليوم الخامس عشر الى الحادى والثلاثين من مارس فى مقر المديرية أو المحافظة وإذا لم يصدر قرار اللجنة فى طلب من الطلبات المقدمة الى المدير أو المحافظ فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة السابقة أو لم يعرض قرارها اعتبر ذلك رفضا لهذا الطلب .

مادة ١٥ — لكل ذى شأن كما لكل ناخب مدرج اسمه فى أحد جداول دائرة الانتخاب أن يستأنف قرارات اللجان الى المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرة اختصاصها مقر اللجنة التى أصدرت القرار ، وذلك من أول أبريل الى العاشر منه .

ويكون الحال كذلك اذا لم يعرض قرار اللجنة الصادر بشأن أحد الطلبات .

ويرفع الاستئناف بمرسنة ترفق بها صورة القرار والأوراق التى يستند اليها المستأنف .

- ويوقع رئيس المحكمة في ذيل العريضة بتاريخ الجلسة ويعلن الى ذوى الشأن صورة تلك العريضة والأمر الصادر بتحديد الجلسة خمسة أيام قبلها .
- ويقضى في هذه الطلبات على وجه السرعة وبعد سماع أقوال النيابة العمومية .
- ويكون قرار المحكمة نهائيا وبلا رسوم .
- ويجوز الحكم بمرأمة لا تتجاوز خمسمائة قرش على من يرفض استئنافه .
- مادة ١٦ - تخطر المحكمة المدير أو المحافظ بما أصدرته من القرارات ناقضا لقرارات اللجان في الخمسة الأيام التالية للقرار .
- والى أن يبلغ هذا يكون لقرارات اللجان كل ما يترتب عليها من الآثار .
- مادة ١٧ - يجوز لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن يدخل خصما أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة أو أمام المحكمة في أى نزاع بشأن ادراج اسم ما أو حذفه ولو لم يدخل خصما أمام اللجنة .
- مادة ١٨ - لكل من أدرج اسمه في جدول الانتخاب حق الاشتراك في الانتخاب، ولا يجوز لأحد الاشتراك فيه ما لم يكن اسمه مقيدا في الجدول .

الفصل الثاني - في المندوبين

- مادة ١٩ - كل عشرين ناخبا في كل قسم أو جزء من قسم من أقسام القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وفى كل محافظة أخرى أو جزء منها وفى كل مدينة أو قرية في المديرية ينتخبون مندوبا واحدا من بينهم .
- فإذا بقى عشرة فأكثر فلهم أن ينتخبوا مندوبا، وإذا بقى أقل من عشرة اشتركوا في الانتخاب مع آخر قسم عشرينى .
- ويراعى في تقسيم الناخبين الى أقسام عشرينية حصص المشايخ في القرى والمدن المقسمة الى حصص، ويراعى التجاور في السكن في المدن الأخرى .

مادة ٢٠ - يكون انتخاب المنوبين في المحل واليوم والساعة المعينة في المرسوم أو القرار الصادرين بدعوة الناخبين سواء أكانت الدعوة لانتخاب عام أو تكلي .
ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء النسبية مهما يكن عدد الحاضرين لاعطاء آرائهم .
وتتأط إدارة الانتخاب في كل قرية أو مدينة أو قسم بلجة أو عدة بلجان تتألف كل منها من مندوب يعينه المدير أو المحافظ رئيساً ، ومن أربعة ناخبين يعرفون القراءة والكتابة يختارون من كشف الدائرة الانتخابية وتنتخبهم اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من هذا القانون .

وتجتمع هذه اللجنة قبل الميعاد المعين للانتخابات بأسبوع لاختيار هؤلاء الأربعة الناخبين وتعرض أعمالهم عل الفور .

وتعين طريقة الانتخاب وإجراءاته بمشور يصدره وزير الداخلية مستأناً فيه بما نص عليه في الباب الآتي .

وعلى المدير أو المحافظ أن يتقضى الإجراءات اللازمة للمحافظة على حرية إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب .

مادة ٢١ - على المديرين والمحافظين أن يتحصروا صحة انتخاب المنوبين في دوائرهم ، فإذا بدا لهم في مدى الخمسة الأيام التالية لعملية الانتخاب وجوب إلغاء انتخاب أو إذا قدم إليهم في المدة المذكورة أحد الناخبين طعناً في انتخاب ، فعليه تقديم ذلك فوراً إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة لتفصل في مدى ستة أيام بقرار لا يقبل الطعن ، فإذا كان القرار بإلغاء الانتخاب ذكرت فيه الأسباب التي بنى عليها وأمر وزير الداخلية بانتخاب جديد في الحال .

مادة ٢٢ - يعطى المديرين والمحافظون لمن انتخبوا مندوبين تذكاراً احتفاء يذكر في كل منها اسم صاحبه ومحل توطنه وبينان القيم العشرية الذي ينوب عنه .

مادة ٢٣ - مدة نيابة المنوبين خمس سنوات .

إذا انتهت نيابة أحد المنوبين لوفاته أو استقالته أو لتغير موطنه أو لفقدانه حق الانتخاب وجب انتخاب مندوب آخر .

و إذا اقتضت الحال انتخاباً تكميلياً وجب كذلك عمل انتخاب جديد لايبدال أحد المندوبين بغيره أو استبقائه اذا طلب ذلك أغلبية قسم ناخبيه . ويقدم الطلب كتابة الى المدير أو المحافظ في خمسة أيام من نشر القرار المنصوص عليه في المادة الحادية والثلاثين .

وفي الأحوال المبينة بالفقرتين السابقتين تنتهى مدة نيابة المندوب في الميعاد الذى كانت تنتهى فيه نيابة من حل هو محله .

وفي حالة حل مجلس النواب تنتهى مدة نيابة المندوبين بحكم القانون .

الفصل الثالث — في المندوبين الناخبين للشيخ

مادة ٢٤ — كل خمسة مندوبين في قرية أو مدينة أو قسم أو جزء من قسم في مدينة يتخبون من بينهم أو من بين من يمثلونهم من الناخبين مندوباً لاقتخاب عضو مجلس الشيخ .

فاذا بقى ثلاثة أو أكثر فلهم أن يتخبوا مندوباً ، أما اذا كانوا أقل من ثلاثة اشتركوا في الانتخاب مع آخر قسم محلى .

وتراعى في تقسيم المندوبين الى أقسام خمسة حصص المشايخ في القرى والمدن المقسمة الى حصص ، ويراعى التجاور في السكن في المدن الأخرى .

مادة ٢٥ — يشترط في المندوب الناخب للشيخ أن تكون سنه ثلاثين سنة ميلادية كاملة .

مادة ٢٦ — تجرى أحكام المواد العشرين وما يليها الى المادة الثالثة والعشرين على انتخاب المندوبين الناخبين للشيخ .



الکونور محمد علی الدین برکات پاشا
دیر مجلس النواب

الباب الثاني في انتخاب أعضاء مجلس النواب

مادة ٢٧ — تنتخب كل مديرية أو محافظة عدد أهاليها ستون ألفا أو أكثر عضوا لمجلس النواب عن كل ستين ألفا أو بقية لا تنقص عن ثلاثين ألفا، وتنتخب كل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا ولا ينقص عن ثلاثين ألفا عضوا لمجلس النواب .

وتنتخب المحافظات التي لا يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفا عضوا لمجلس النواب إلا إذا أضافها القانون الى محافظة أخرى أو الى مديرية .

مادة ٢٨ — تكون المديرية أو المحافظة التي تنتخب عضوا واحدا لمجلس النواب دائرة انتخاب . وكذلك جزء المديرية أو المحافظة الذي ينتخب عضوا واحدا لذلك المجلس .

وتنص في قانون دائرة الانتخاب في المديرية أو المحافظات التي يحق لها أن تنتخب أكثر من عضو لمجلس النواب، ويجوز أن يعتبر القانون عاصمة المديرية التي لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا ولا ينقص عن ثلاثين ألفا دائرة انتخاب مستقلة . وفي هذه الحالة يعتبر باقي أجزاء المديرية كمديرية قائمة بذاتها، سواء من جهة عدد أعضاء مجلس النواب الذي يحق لها أو من جهة تحديد دوائر الانتخاب .

ويجوز تسهيلات لعملية الانتخاب تقسيم دائرة الانتخاب الواحدة الى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية .

ويراعى في تحديد دوائر الانتخاب أو دوائرها الفرعية عدد السكان وعدد التاخين وحدود الأقسام الادارية أو القرى وطرق المواصلات مع مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية ، وغير ذلك من الشروط التي يتحقق معها خير تنظيم لعملية الانتخاب .

مادة ٢٩ — ينتخب مندوبو كل دائرة من دوائر الانتخاب عضو واحدًا
لمجلس النواب .

مادة ٣٠ — يشترط في عضو مجلس النواب :

(أولاً) أن تكون سنه ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

(ثانياً) أن يعرف القراءة والكتابة .

(ثالثاً) أن يكون اسمه مدرجا بمجدول الانتخاب في المديرية أو المحافظة التي
ينتخب فيها .

(رابعاً) ألا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين في الاجازة
الحسوة .

(خامساً) أن يرشح نفسه للانتخاب وأن يودع خزانة المديرية أو المحافظة وقت
الترشيح مبلغ مائة وخمسين جنيهاً مصرياً ويخصص هذا المبلغ للأعمال الخيرية المحلية
في المديرية أو المحافظة التابعة لها الدائرة الانتخابية إذا عدل عن الترشيح أو إذا
لم يحز في الانتخاب عشر ما أعطى من الأصوات الصحيحة على الأقل . ويخضع
هذا المبلغ الى النصف لمن يرشح نفسه من أهالي مديرية أسوان ، وإلى الربع لمن
يرشح نفسه من الجهات التابعة لمصلحة الحدود .

وأصراء الأمرة المسالكة ونبلاؤها لا ينتخبون نواباً .

مادة ٣١ — يحدد ميعاد الانتخابات العامة بمرسوم والتكليفية بقرار من وزير
الداخلية .

مادة ٣٢ — لا يجوز ترشيح أحد في أكثر من دائرتي انتخاب ولا في مديرتين
أو محافظتين أو مديرية ومحافظة .

مادة ٣٣ — لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه في دائرة عمله الخاصة . ويستثنى
من ذلك العمدة والمشايخ في القرى .

مادة ٣٤ - يقدم الترشح كتابة الى المديرية أو المحافظة في مدى عشرة أيام من يوم نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليهما في المادة الحادية والثلاثين مصحوبا بإيصال إيداع المبلغ المنصوص عليه في المادة الثلاثين وإلا كان باطلا .
ويجب أن يرفق بالترشيح أيضا اقرار من المرشح يبين فيه الحزب التابع له أو الذي ينشئ اليه في ترشيحه أو يبين فيه أنه مستقل .

وتقيد الترشيحات بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص ويعطى عنها إيصالات .
مادة ٣٥ - يحرم المدير أو المحافظ كشف المرشحين لكل دائرة انتخابية في الثلاثة الأيام التالية لانتهاء المدة المقررة في المادة السابقة .

وعرض هذا الكشف في مقر دائرة الانتخاب وفي جميع الدوائر الفرعية في مدة الخمسة الأيام التالية للثلاثة الأيام السابق ذكرها .

ولكل مرشح أهمل إدراج اسمه في الكشف أن يطلب إدراجه .

ولكل ناخب أن يطلب حذف كل اسم أدرج بغير حق في كشف مرشحي دائرته .

وتقدم هذه الطلبات الى المدير أو المحافظ في مدى ثمانية أيام من تاريخ أول يوم عرض فيه الكشف . ويرسل المدير أو المحافظ تلك الطلبات الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة ويخطر بذلك في الوقت نفسه المرشح صاحب الشأن .

وتفصل اللجنة بصفة نهائية في هذه الطلبات في خمسة أيام من تاريخ لإرسالها .

مادة ٣٦ - اذا ظهر أن أحدا وضع في أكثر من دائرتين خير المرشح في أي اثنتين منها يريد بقاء ترشيحه ، فإن لم يبد رأيه في الثلاثة الأيام التالية لعرض الكشف اعتبر مرشحا في الدائرتين اللتين قيد ترشيحه عنهما أولا .

مادة ٣٧ - اذا لم يتقدم في دائرة انتخاب أكثر من ترشيح شخص واحد ترشيحا صحيحا أعلن وزير الداخلية انتخاب المرشح عند انقضاء الميعاد المحدد للطلبات

المتقدم ذكرها وبلا حاجة لتولى إجراءات الانتخاب بالنسبة اليه وذلك دون اخلال
بأحكام المادة التاسعة والثلاثين .

مادة ٣٨ - لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح باعلان على يد محضر يرسل
الى المديرية أو المحافظة قبل ميعاد الانتخاب لمجلس النواب بخمسة أيام فيدقن ذلك
أمام اسمه في كشف المرشحين ويعلن فوراً بعرضه على باب مقر دائرة الانتخاب
أو الدائرة الفرعية .

مادة ٣٩ - اذا تقدم في دائرة انتخابية مرشحان فأكثر وكان الترشيح صحيحا
ولم يبق في الدائرة غير مرشح واحد لتنازل بعض المرشحين أو وفاتهم يفتح ميعاد
الترشيح بحكم القانون من تاريخ التنازل أو الوفاة اذا حصل قبل ميعاد الانتخاب
لمجلس النواب بخمسة أيام . ويمتد ميعاد جديد للانتخاب بقرار من وزير الداخلية.
مادة ٤٠ - يعلن المدير أو المحافظ المنتدبين قبل اجراء الانتخاب بثمانية أيام
على الأقل للحضور في الميعاد المحدد لاجراء الانتخاب في مقر دائرة انتخابهم أو مقر
دائرتها الفرعية .

ويرفق بورقة الدعوة كشف بأسماء مرشحي الدائرة مطبوع على صورة ورقة
الانتخاب .

مادة ٤١ - تطبع أوراق الانتخاب على نفقة الحكومة بالصورة التي توضع
بقرار من وزير الداخلية .

ويكون كذلك توزيع تلك الأوراق بين بلان الانتخاب المختلفة بقرار يصدره
وزير الداخلية .

مادة ٤٢ - تناط ادارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية بلجنة تؤلف
من قاض أو عضو نيابة أو موظف في الحكومة يعينه وزير الداخلية وتكون له
الرياسة ، ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ، ومن مندوبين أو ثلاثة مندوبين
ليسوا مرشحين .

مادة ٤٣ - يختار رئيس لجنة الانتخاب ومنسوب الداخلية المشار اليهما في المادة السابقة متفقين قبل يوم الانتخاب ثلاثة مندوبين يعرفون القراءة والكتابة غير مرشحين، من كشف مندوبى الدائرة العامة أو الفرعية اذا كانت الدائرة مقسمة الى دوائر فرعية ليكونوا معهما اللجنة المؤقتة التى تقوم يوم الانتخاب بالاجراءات اللازمة لتأليف لجنة الانتخاب النهائية المنصوص عليها في المادة السابقة .

واذا غاب يوم الانتخاب واحد أو أكثر من المندوبين الذين وقع عليهم الاختيار ليكونوا اللجنة الوقتية، أكملها الرئيس من الحاضرين بقدر من غاب من الأعضاء .
مادة ٤٤ - يكون اختيار المندوبين الذين تتألف منهم اللجنة النهائية بالكيفية الآتية :

لكل مرشح أن يعين مندوبا يمثله في اللجنة المذكورة . ويجب عليه لهذا الغرض أن يبلغ اسمه كتابة الى رئيس اللجنة الوقتية في اليوم السابق ليوم الانتخاب .
فاذا وجد أكثر من مرشحين اثنين وكانوا تابعين لأحزاب مختلفة أو تقدموا بصيغة متممين الى أحزاب مختلفة وجب أن يتفق مرشحو الحزب الواحد على تعيين مندوب واحد يمثلهم جميعا . فاذا لم يتفقوا يقرع فيما بين المندوبين الذين يعينهم مرشحو الحزب الواحد لاختيار المندوب الذى يمثلهم جميعا . ولتطبيق هذه الفقرة يعتبر المرشحون المستقلون أنهم تابعون لحزب واحد .

وفى جميع الأحوال اذا زاد عدد المندوبين المعيّنين أو المختارين طبقا لقواعد هذه المادة على ثلاثة، يختار من بينهم بالاقتراع ثلاثة مندوبين فقط ليكونوا أعضاء في اللجنة النهائية .

وتجرى اللجنة الوقتية عملية الاقتراع المنصوص عليها فيما تقدم يوم الانتخاب .
مادة ٤٥ - اذا لم يعين المرشحون مندوبين عنهم في اليوم السابق للانتخاب تصبح اللجنة الوقتية نهائية وتولى عملية الانتخاب .

وكذلك تصبح اللجنة الوقتية نهائية اذا لم يكن أحد من المندوبين الذين عينهم المرشحون حاضرا في قاعة الانتخاب بعد الميعاد المحدد للبدء في عملية الانتخاب بساعة .

وإذا تعذر تكوين اللجنة النهائية أما لأن قسماً واحداً من المرشحين عين ممثله بالطريقة القانونية أو لأن قسماً فقط من المثلثين المعيّنين حضر في قاعة الانتخاب بعد الميعاد المحدد للبدء في عملية الانتخاب بساعة أو لأى سبب آخر شكل الرئيس اللجنة النهائية من المثلثين الذين عينوا أو الذين حضروا وأكملها بأعضاء من اللجنة الوقتية يختارهم بنفسه .

وتختار اللجنة وقتية كانت أو نهائية من بين أعضائها كاتب سر يقوم بتحرير محاضر عملية الانتخاب التي قامت بها اللجنة وتلاوتها عليها في آخر الجلسة .

مادة ٤٦ — حفظ النظام في قاعة الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله في ذلك طلب رجال البوليس أو القوة العسكرية عند الضرورة . وللدبر أو المحافظ أو من يتوب عنهما في جميع الأحوال مراقبة اجتماعات الانتخاب والتدخل عند الحاجة لإقرار النظام العام ، على أنه لا يجوز أن يدخل البوليس أو القوة العسكرية قاعة الانتخاب إلا بناء على طلب رئيس اللجنة .

مادة ٤٧ — لا يدخل قاعة الانتخاب سوى المندوبين ولا يجوز حضورهم جمعية الانتخاب حاملين سلاحاً من أى نوع كان .

مادة ٤٨ — يجب أن يكون حاضراً من أعضاء اللجنة أثناء عملية الانتخاب ثلاثة على الأقل منهم كاتب السر .

وإذا نقص العدد عن ثلاثة أثناء الإجراءات ، فعلى الرئيس إكمالها من المندوبين الحاضرين .

وإذا غاب الرئيس قام مقامه العضو الذى يمينه .

وكذلك يمين الرئيس العضو أو المندوب الذى يقوم مقام كاتب السرا إذا غاب مؤقتاً .

مادة ٤٩ — تدوم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحاً الى الساعة الخامسة مساءً .

فاذا وجد مع ذلك في محل الانتخاب مندوبون لم يبدو رأيهم حتى انتهاء الساعة الخامسة مساء حررت اللجنة كشفا بأسمائهم واستقرت عملية الانتخاب الى ما بعد ابداء آرائهم .

مادة ٥٠ — يكون الانتخاب بالاقتراع السرى .

وأول من يبدى رأيه المندوبون من أعضاء لجنة الانتخاب .

واذا قسمت دائرة انتخاب الى دوائر فرعية وكان رئيس اللجنة ومندوب وزير الداخلية مندوبين في تلك الدائرة أبديا رأيهما في الدائرة الفرعية التي اختيرا لها ولو كانا تابعين للدائرة فرعية أخرى .

مادة ٥١ — على كل مندوب أن يقدم لجنة تذكرة اعتياده عند ابداء رأيه .

ومن أضاع تذكرته قبلت اللجنة رأيه بعد تحققها من شخصه .

مادة ٥٢ — يتلقى كل مندوب من يد الرئيس ورقة انتخاب مفتوحة وضع في ظهرها ختم لجنة الانتخاب وتاريخ الانتخاب، ويتلقى المندوب جانبا من النواحي المخصصة لابداء الراى في قاعة الانتخاب نفسها ، وبعد أن يثبت رأيه على الورقة يسلمها مطوية الى الرئيس وهو يضمها في الصندوق الخاص بأوراق الانتخاب، وفي الوقت عينه يضع كاتب السر في كشف المندوبين اشارة أمام اسم المندوب الذى أبدى رأيه .

وللمندوبين الذين لا يستطيعون أن يشهروا أكرامهم بأنفسهم على أوراق الانتخاب أن يملأوها شفوياً بحيث يسميهم أعضاء اللجنة وحدهم .

وفي هذه الحالة يثبت كاتب السر رأى كل مندوب في ورقة يوقع عليها الرئيس . ويجوز أيضا لهؤلاء المندوبين أن يختاروا عضوا من اللجنة يسرون اليه بأرائهم على مسمع من الرئيس فيثبتها المصو في ورقة يوقع عليها الرئيس .

مادة ٥٣ — جميع الاراء المتعلقة كل شرط تعتبر باطله وكذلك الاراء التي تعطى لشخص لم يكن اسمه مدرجا في كشف المرشحين والتي تعطى لأكثر من شخص

في ورقة واحدة والتي تثبت على ورقة غير التي سلمت من اللجنة أو على ورقة أمضاها
المندوب الذى أبدى رأيه أو على ورقة فيها أية علامة أو إشارة تدل عليه .

مادة ٥٤ — يعلن الرئيس ختام عملية الانتخاب متى حانت الساعة المقررة لذلك
إلا في الحالة المنصوص عليها في المادة التاسعة والأربعين .

ثم يؤخذ في فرز الآراء التي أعطيت .

وإذا كانت دائرة الانتخاب مقسمة الى دوائر فرعية وجب الختم على صناديق
أوراق الانتخاب لفرزها مما في الثمانى والأربعين الساعة التالية ليوم الانتخاب بواسطة
إحدى بلان الفرز مؤلفة من رئيس لجنة الانتخاب لمقر الدائرة العامة رئيساً ومن
عضو من كل لجنة فرعية ينتخبه أعضاؤها .

مادة ٥٥ — تفصل اللجنة في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة
اعطاء كل مندوب رأيه أو بطلانه ، وذلك مع عدم الاخلال بالأحكام الواردة
في الباب الرابع .

وتكون مداولة اللجنة سرية . ويجوز للرئيس عند الاقتضاء أن يأمر باخلاء
القاعة أثناء المداولة .

وتصدر القرارات بالأغلبية . فإذا تساوت الآراء رجح رأى الفريق الذى منه
الرئيس وذكر ذلك في المحضر . ويجب أن تذكر فيه أسباب القرارات وأن يتلوها
الرئيس علناً .

مادة ٥٦ — يجب تدوين كل طلب وكل قرار في المحضر .

ومع ذلك فان عدم اشتغال المحضر على شيء مما وقع أو تقرر في عملية
الانتخاب لا يترتب عليه الناء إجراءات الانتخاب .

مادة ٥٧ — ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات
التي قررت اللجنة صحتها .

فإذا لم يحصل أحد المرشحين في المرة الأولى على الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب
في مدى خمسة أيام بين المرشحين اللذين نالا العدد الأكثر من الأصوات . فإذا

تساوى معهما أو مع أحدهما واحد أو أكثر من المرشحين الآخرين اشترك معهما في المرة الثانية .

وفي هذه المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات التي قررت اللجنة صحتها .

فإذا حصل اثنان فأكثر من المرشحين على أصوات متساوية اقترعت اللجنة بينهم وكانت الأولوية لمن تعينه القرعة .

مادة ٥٨ — يعلن رئيس اللجنة اسم العضو المنتخب .

ويعضى جميع أعضاء اللجنة في الجلسة تسعينين من محضر الانتخاب ترسل احدهما مع أوراق الانتخاب كلها الى وزير الداخلية مباشرة في ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ الثانية بالمديرية أو المحافظة .

مادة ٥٩ — يرسل وزير الداخلية بدون تأخير الى كل من الأعضاء الذين اتفقوا شهادة بانتخابه .

مادة ٦٠ — اذا كان انتقل المنتخب من محل اقامته الى مكان الانتخاب بطريق سكة حديد الحكومة فيعطى عند تقديمه تذكرة اعتاده تذكيرين بلا مقابل للسفر بالدرجة الثالثة ذهابا وإيابا .

مادة ٦١ — ابتداء من يوم نشر المرسوم أو القرار الصادر بدعوة الناخبين في الجريدة الرسمية وإلى نهاية عملية الانتخاب، فكل نشر أو وسيلة من وسائل العلنية المنصوص عليها في المادة ١٥٠ من قانون المقوبات الأهل ترى الى ترويج الانتخاب يجب أن تشمل على اسم محررها واسم الطابع والنشر .

وإذا ظهرت النشرات أو وسائل العلنية المشار إليها تحت اسم لجان أو هيئات أيا كانت تمثل أحزابا أو جمعيات أو غير ذلك من الجماعات فيجب أن تشمل على أسماء أعضاء تلك اللجان أو الهيئات فضلا عن اسم الطابع والنشر .

وتطبق أحكام هذه المادة أيضا في حالة النشر في الصحف أو غيرها من الرسائل الدورية .

الباب الثالث

في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ

مادة ٦٢ — تنتخب كل مديرية أو محافظة عدد أهاليها مائة وثمانون ألفاً أو أكثر عضواً لمجلس الشيوخ عن كل مائة وثمانين ألفاً أو بقية لا تنقص عن تسعين ألفاً . وتنتخب كل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً ولا ينقص عن تسعين ألفاً عضواً لمجلس الشيوخ . وتنتخب المحافظات التي لا يبلغ عدد أهاليها تسعين ألفاً عضواً لمجلس الشيوخ إلا إذا أضافها القانون إلى محافظة أخرى أو إلى مديرية .

مادة ٦٣ — تكون المديرية أو المحافظة التي تنتخب عضواً واحداً لمجلس الشيوخ دائرة انتخاب . وكذلك جزء المديرية أو المحافظة الذي ينتخب عضواً واحداً لذلك المجلس .

وتعين دوائر الانتخاب في المديريات أو المحافظات التي يحق لها أن تنتخب أكثر من عضو لمجلس الشيوخ بقانون . ويجوز أن يعتبر القانون عاصمة المديرية التي لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً ولا ينقص عن تسعين ألفاً دائرة انتخاب مستقلة . وفي هذه الحالة يعتبر باقي أجزاء المديرية مديرية قاعة بذاتها ، سواء من وجهة عدد أعضاء مجلس الشيوخ الذي يحق لها أو من وجهة تحديد دوائر الانتخاب .

ويجوز تسهلاً لعملية الانتخاب تقسم دائرة الانتخاب الواحدة إلى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية .

وراعى في تحديد دوائر الانتخاب أو دوائرها الفرعية عدد السكان وعدد الناخبين ، وحدود الأقسام الإدارية أو القرى وطرق المواصلات مع مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية ، وغير ذلك من الشروط التي يتحقق معها خير تنظيم لعملية الانتخاب .

مادة ٦٤ - ينتخب المندوبون الناخبون الشيوخ في كل دائرة من دوائر الانتخاب عضوا واحدا لمجلس الشيوخ .

مادة ٦٥ - يشترط في عضو مجلس الشيوخ :
(أولا) أن تكون سنه أربعين سنة ميلادية كاملة على الأقل .
(ثانيا) أن يعرف القراءة والكتابة .

(ثالثا) أن يكون من إحدى الطبقات المنصوص عليها في المادة ٧٨ من الدستور . وتنقص الضريبة والدخل السنوي المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة المذكورة الى الثلث لمن ينتخب عن مديرية أسوان .

مادة ٦٦ - وكذلك يشترط في العضو المنتخب :
(أولا) أن يكون اسمه مدرجا في أحد جداول الانتخاب .

(ثانيا) أن يرشح نفسه للانتخاب وأن يودع نزاهة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ مائة وخمسين جنيها ، ويخصص هذا المبلغ للأعمال الخيرية في المديرية أو المحافظة التابعة لها دائرة الانتخاب إذا عدل عن الترشيح بعد الميلاد المنصوص عليه في المادة ٣٥ أو إذا لم يحصل على عشر الأصوات الصحيحة على الأقل .

وينقص هذا المبلغ الى النصف لمرشح مديرية أسوان وإلى الربع لأهل الجهات التابعة لمصلحة الحدود .

مادة ٦٧ - تجري أحكام الباب الثاني على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ إلا ما كان منها مخالفا لما نص عليه في هذا الباب .

الباب الرابع

في الفصل في محبة نيابة أعضاء المجلسين وفي عدم الجمع وفي سقوط العضوية

مادة ٦٨ — كل مجلس يختص وحده بالفصل في محبة نيابة أعضائه ، وهو المرجع الأعلى في ذلك .

مادة ٦٩ — لكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب الذي حصل في دائرته بعريضة يقدمها الى رئيس المجلس تستعمل على الأسباب التي يبنى عليها الطلب .
ويكون توقيع الطالب مصدقا عليه .
ويجب تقديم الطلب في خمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر .

ويجوز كذلك لكل مرشح حصل على أصوات في الانتخاب أن ينازع بالطريقة حينها في محبة انتخاب العضو الذي أعلن انتخابه .
مادة ٧٠ — لكل من المجلسين سلطة سماع الطالب وإعلان الشهود اذا رأى محلا لذلك . وتجسرى في حق هؤلاء الشهود أحكام قانون العقوبات وتحقيق الحمايات الخاصة بمواد الجنتح .

وفصل المجلس في الطلبات والمنازعات . فيعلن محبة عملية الانتخاب واسم المنتخب الذي يرى أن انتخابه جرى صحيحا أو يقضى بإبطال الانتخاب ويقرر خلو المحل .

مادة ٧١ — اذا انتخب عضو أحد المجلسين في دائرتين وجب عليه بعد الفصل في محبة انتخابه بمائة أيام أن يقرر في المجلس أى الدائرتين يريد أن يكون نائبا عنها .
فاذا لم يفعل في الميعاد المذكور تولى المجلس بطريق القرعة تعيين الدائرة التي يكون عليها انتخاب عضو جديد .

مادة ٧٢ — كل عضو في أحد المجلسين انتخب عضوا في المجلس الآخر يعتبر مستقila من المجلس الموجود فيه من يوم الفصل في محبة انتخابه .

وكل من انتخب في انتخابات واحدة عضوا في كلا المجلسين يجب عليه أن يصرح في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة انتخابه في أى المجلسين يريد الجلوس ، فإذا لم يصرح في الميعاد المذكور اعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ .
وعلى رئيس المجلس الذى وقع الاختيار عليه أو الذى اعتبر أنه وقع الاختيار عليه أن يخطر رئيس المجلس الآخر وهو يمثل خلوا المجل .

وإذا عين أحد النواب في أثناء دور انعقاد البرلمان عضوا في مجلس الشيوخ اضطر متخليا عن عضويته في مجلس النواب ، إلا إذا أعلن كتابة لرئيس مجلس الشيوخ في الثمانية الأيام التالية لنشر مرسوم التعيين رفضه بعدم قبوله التعيين في المجلس المذكور .

مادة ٧٣ — لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وبين تولى الوظائف العامة بأنواعها .

والمقصود بالوظائف العامة الوظائف التى يتناول أصحابها رواتبهم من الأموال العامة ، ويدخل ضمنهم جميع الموظفين والمستخدمين التابعين لمجالس المديرات والمجالس البلدية ووزارة الأوقاف وكذلك العمدة ومشايخ البلاد ، ويستثنى من هذا الحكم وظائف الوزراء .

وكذلك لا يجمع بين العضوية في أحد المجلسين والعضوية في مجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية ولجان الشياخات .

مادة ٧٤ — كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير إليهم في المادة السابقة ، وكذلك كل عضو في مجالس المديرات أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان الشياخات انتخب أو عين عضوا بأحد المجلسين ، يعتبر متخليا عن وظيفته أو عن عضويته في هذه المجالس أو اللجان إذا لم يتنازل في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته عن عضويته في أحد المجلسين المذكورين . وفى حالة القبول يعطى الموظف أو المستخدم حقه في المعاش أو المكافأة على حسب الأحوال .

وكل عضو في أحد المجالس قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار إليها في المادة المذكورة أو قبل العضوية في أحد مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو بلجان الشياخات يعتبر متخليا عن عضويته في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ من تاريخ تعيينه في إحدى تلك الوظائف أو من التاريخ الذي يصبح فيه انتخابه في أحد تلك المجالس أو اللجان نهائيا . و يعلن المجلس حينئذ خلو المنحل الذي كان يشغله .

مادة ٧٥ — اذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون سواء عرضت له أثناء نيابته أو أنها لم تعلم إلا بعد انتخابه تسقط عضويته .

وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشترطة في العضو .

ويكون السقوط في الأحوال السالفة بقرار من المجلس .

مادة ٧٦ — الاستقالة من عضوية أحد المجالس تقدم الى رئيسه وتعتبر نهائية من وقت تقرير المجلس قبولها .

مادة ٧٧ — عند خلو محل في أحد المجالس لعضو منتخب يأمر وزير الداخلية بناء على تبليغ رئيس ذلك المجلس بانتخاب عضو بديل من خلا محله .

الباب الخامس

في جرائم الانتخاب

مادة ٧٨ — يعاقب المجلس لمدة لا تزيد على سنة ، وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين :

(أولا) كل من تعمد ادراج اسم في جداول الانتخاب أو حذفه منها على خلاف أحكام هذا القانون أو تعمد إهمال ادراج اسم أو حذفه كذلك .

(ثانياً) كل من توصل الى ادراج اسمه أو اسم غيره دون أن تتوافر فيه أوفى ذلك الغير الشروط المطلوبة لاستعمال حق الانتخاب وهو يعلم ذلك ، وكذلك من توصل الى الوجه المتقدم الى حذف اسم آخر .

مادة ٧٩ - يعاقب بتلك العقوبات نفسها :

(أولاً) كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حق التصويت أو لكرامه على التصويت على وجه خاص .

(ثانياً) كل من أعطى آخر أو عرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كي يجعله على التصويت على وجه خاص أو على الامتناع عن التصويت .

(ثالثاً) كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره .

(رابعاً) كل من حاول بطرق احتيالية الحصول من الناخبين على صوت له أو لغيره أو يجعلهم على الامتناع عن التصويت .

مادة ٨٠ - كل مخالفة لحكم من أحكام المادة الحادية والستين من هذا القانون يعاقب عليها بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى . وهذا مع عدم الإخلال بوجوب ضبط النشرات أو غيرها من وسائل العلنية ومصادرتها .

ويعاقب بنفس هذه العقوبة كل من انتحل بإطلا في تلك النشرات أو غيرها من وسائل العلنية صفة ممثل لحزب أو جمعية أو لجنة أو غير ذلك من الجماعات .

مادة ٨١ - كل من نشر أو أذاع بين الناخبين أقوالاً كاذبة عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب ، وكل من أذاع بذلك القصد أخباراً كاذبة يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً .

مادة ٨٢ - يعاقب بفرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية :

(أولاً) من دخل في المكان المخصص لاجتماع الناخبين حاملاً سلاحاً من أى نوع .

(ثانياً) من دخل القاعة المخصصة للانتخاب بلا حق ولم يخرج عند أمر الرئيس له بذلك .

مادة ٨٣ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين :

(أولاً) كل من أبدى رأيه في انتخاب وهو يعلم أن اسمه أدرج في الجدول بغير حق .

(ثانياً) كل من تعمد إبداء رأيه باسم غيره .

(ثالثاً) كل من استعمل حقه في الانتخاب أكثر من مرة في انتخاب واحد .

مادة ٨٤ — يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه مصري كل من من اختلس أو أخفى أو أهدم أو أفسد جدول انتخاب أو ورقة انتخاب أو أية ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو غير نتيجة انتخاب بأية وسيلة وذلك بقصد تشويه الحقيقة في نتيجة الانتخاب أو بقصد إيجاد ما يستوجب اقتراحاً جديداً .

مادة ٨٥ — يعاقب بالعقوبات المبينة في المادة السابقة كل من أدخل بحرية الانتخاب أو بنظام إجراماته باستعمال القوة أو التهديد أو بالاشتراك في تجهيز أو صياح أو مظاهرات .

مادة ٨٦ — يعاقب بالعقوبات عينها من خطف الصندوق المحتوى على أوراق الانتخاب أو تلفه .

مادة ٨٧ — كل من أفشى سرا عطاء ناخب لأية بدون رضا يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصرياً .

مادة ٨٨ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين من أحدث لناخب ضرراً غير مشروع بسبب إبداء رأيه أو امتناعه عن التصويت .

مادة ٨٩ — كل موظف عمومي حكم عليه في جريمة من جرائم الانتخاب ارتكبها أثناء تأدية وظيفته يجوز إلزامه بالحكم عليه بالعزل .

مادة ٩٠ - يعاقب على الشروع في جرائم الانتخاب بالعقوبة المنصوص عليها للجريمة العامة .

مادة ٩١ - تسقط الدعوى العمومية والمدنية في جرائم الانتخاب المنصوص عليها في هذا الباب عدا ما نص عليه في المواد ٧٨ و ٨٧ و ٨٨ بمضى ثلاثة شهور من يوم اعلان نتيجة الانتخاب أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق .

مادة ٩٢ - يكون لرئيس لجنة الانتخاب السلطة المخولة للأمور الضبطية القضائية فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب في قاعة الانتخاب أو يشرع فيها في ذلك المكان .

الباب السادس

أحكام عامة وأخرى وقبية

مادة ٩٣ - الجهات التابعة لمصلحة الحدود يجوز فيما يتعلق بالانتخابات الخافها بالمديريات أو المحافظات التي يمينها وزير الداخلية بقرار .

مادة ٩٤ - للعمل بهذا القانون وإلى أن يصدر قانون بشأن الجنسية المصرية يستمر مصر بأكمل من ورد ذكره في المادتين الأولى والثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ بشأن من يعتبرون من المصريين .

مادة ٩٥ - جداول الانتخاب المستورة على حسب قواعد قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ الملحق بالقوانين الصادرة في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ٦ يناير و ٤ مارس سنة ١٩٢٥ تصحح وتمثل طبقاً لأحكام هذا القانون .

وبالنسبة للانتخابات الأولى التي تحصل تطبيقاً لهذا القانون يجوز تعديل المواعيد المنصوص عليها فيه لاعداد جداول الانتخاب ولترشيح والطلبات وعلى العموم كل ميعاد نص عليه فيه وذلك بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٩٦ — الى أن يصدر القانون المشار اليه في المادتين ٢٨ و ٦٣ تعين دوائر الانتخاب بلجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيساً ومن رئيس النيابة أو النائب ومن باشمهندس الري المختص بالمديرية . وفي محافظات القاهرة والاسكندرية والقنال يندب وزير الداخلية والأشغال العمومية مهندس تنظيم بدل باشمهندس الري . ولوزير الداخلية أن يضم لهذه اللجان من يختاره من الأعضاء .

ويصدر وزير الداخلية قراراً بتحديد دوائر الانتخاب المذكورة بعد تصديق مجلس الوزراء .

مادة ٩٧ — لوزير الداخلية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٩٨ — يلغى كل ما كان مخالفاً لهذا القانون من نصوص القوانين والمراسيم السابقة لصدوره إلا ما كان خاصاً بمجالس المديرية من أحكام قانون الانتخاب رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣

مادة ٩٩ — على وزراء الداخلية والمالية والحقانية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من يوم نشره في الجريدة الرسمية .
وبعرض هذا القانون على البرلمان في أول اجتماع له .

صدر بمرأى يابدين في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٤٤ (٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زور

وزير الداخلية

أحمد زور

وزير المالية

وزير الحقانية

وزير المواصلات

يحيى ابراهيم

أحمد ذو الفقار

محمد حلمى عيسى

^(١)
المرسوم بقانون الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٦
باجراء الانتخابات المقبلة على مقتضى قانون الانتخاب
رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون الانتخاب الجديد الصادر في ٨ ديسمبر
سنة ١٩٢٥
وعلى قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤
وبعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، وموافقة رأى
المجلس المذكور

رسمنا بما هو آت :

- مادة ١ - تجرى الانتخابات المقبلة لمجلس النواب طبقاً لأحكام قانون
الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤
مادة ٢ - يجوز لوزير الداخلية أن يحدّد بقرار مواعيد غير المنصوص عليها
في القانون المشار اليه لاعداد جداول الانتخاب ومراجعتها .
وله أيضاً أن يقصر بقرار المواعيد المنصوص عليها في نفس ذلك القانون .
مادة ٣ - على وزراء الداخلية والمالية والخزانة والمواصلات تنفيذ هذا
المرسوم بقانون كل منهم فيما يخصه ويكمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
مدبرى عايدى في ٩ شبان سنة ١٣٤٤ (٢٢ فبراير سنة ١٩٢٦)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء
أحمد زبور

وزير الداخلية
أحمد زبور

وزير الخزانة
أحمد ذو الفقار

وزير المواصلات
محمد حليم عيسى

(١) الوقائع المصرية في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٦ حقة ١ من العدد ١٦ (فراحيدي) .

قانون رقم ١٠ الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦^(١)
بتعديل المادة ٥٠ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣
المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - تلغى المادة ٥٠ من قانون الانتخاب رقم ١١ سنة ١٩٢٣ المعدل
بالقانون رقم ٤ سنة ١٩٢٤ ، ويستبدل بها النص الآتي :

تدوم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحا الى الساعة الخامسة مساء .
ومع ذلك فاذا وجد في جمعية الانتخاب الى الساعة الخامسة مساء ناخبون لم يبدوا
آراءهم تحرر اللجنة كشفا بأسمائهم وتستمر عملية الانتخاب الى ما بعد إبداء آرائهم .
« ويكون الانتخاب بالاقتراع السري » .

مادة ٢ - حل وزيري الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما
يخصه ويجرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة .

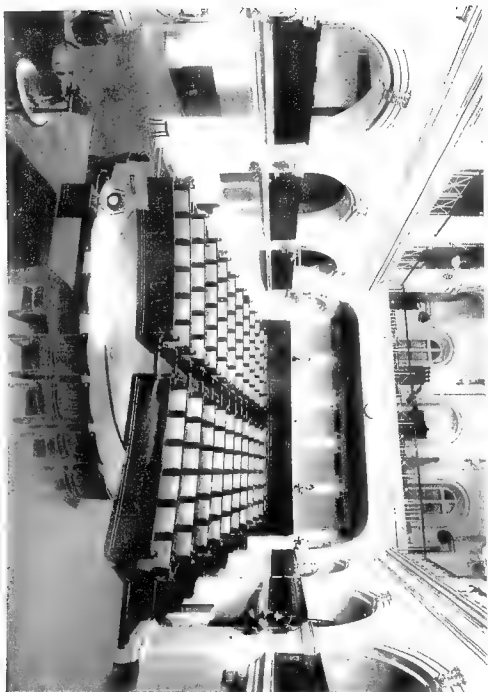
صدر برأى المنزه في ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحفانية وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء
أحمد زكي أبو السعود عدلى يكن عدلى يكن

(١) الوثائق المصرية في ٣٠ ديسمبر ١٩٢٦ صفحة ١ من العدد ٩٣



فانچو کلاں کجس لائبریری

مَجْلِسُ الشُّيُوخِ الْأَمْحِجَةِ الدَّخْلِيَّةِ

الصادرة في سنة ١٩٢٤ والتعديلات التي أدخلت عليها

المكتب الموقت

١ - عند افتتاح دور الانعقاد العادي، إذا لم يكن للجلس رئيس ولا وكيلاؤناب كلاهما، تولى الرئاسة أكبر الأعضاء سنا . ويؤدي وظيفة السكرتيرين أربعة هم أصغر الأعضاء الحاضرين سنا من غير المطعون على انتخابهم، ويتكون من هؤلاء ومن الرئيس المكتب الموقت .

(١ نواب)

الفصل في صحة نيابة الأعضاء

٢ - مجالس الطعون إلى لجنة الطعون المنصوص عليها في المادة ٥٢ ، ويتخب المجلس أعضاءها من غير الأعضاء المطعون فيهم . ولهذا اللجنة أن تشكل من بين أعضائها بلانا فرعية لتحضير الأعمال وبمجامع أقوال الشهود طبقا لأحكام قانون الانتخاب .

(٦ و ٧ و ٨ نواب)

(١) عدلت بمجلة ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨

(أصل المادة ٢ قبل تعديلها)

تعال الطعون على لجنة مكونة من خمسة عشر عضواً يتخبهم المجلس بالاتراع السرى من غير الأعضاء المطعون فيهم ، ولهذا اللجنة أن تشكل من بين أعضائها بلانا فرعية لتحضير الأعمال وأسماع أقوال الشهود طبقا لأحكام قانون الانتخاب .

٣ - إذا كانت الطعون مبنية على مستندات وجب ضم هذه المستندات إلى العرائض، وإذا كانت مبنية على وقائع مستتجة من تحقيقات إدارية أو قضائية، وجب على اللجنة أن ترجع إلى هذه التحقيقات لتستخلص منها ما تراه مؤيداً أو نافياً للعلن .

٤ - تقوم اللجنة بفحص الطعون ، وتقدم عن كل طعن تقريراً إلى المجلس ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ الإحالة ، وتعين من بين أعضائها مقرراً يكلف بمرض نتيحة عمل اللجنة على المجلس . (١٠ نواب)

٥ - يفصل المجلس في الطعون بعد إطلاعه على التقارير وسماع إيضاحات المقرر ، وبعد سماع أقوال العضو المطعون فيه إذا طلب ذلك . ويبدى المجلس رأيه في كل طعن ، فيقرض صحة الانتخاب أو يقضى بطلانه . ويعلن الرئيس أسماء الأعضاء الذين يقرض المجلس صحة انتخابهم .

وإذا كان تقرير اللجنة يتضمن إلغاء انتخاب عضو ، أو طلب أحد الأعضاء إلغاء انتخاب عضو قوتت اللجنة رفض الطعن المقدم ضده ، وجب تأجيل النظر في ذلك إلى جلسة أخرى غير التي تلى فيها التقرير ، أو تقدم فيها طلب إلغاء الانتخاب ، إذا طلب العضو المطعون فيه التأجيل ، أو كان غائباً . (١١ نواب)

٦ - للأعضاء المطعون في انتخابهم الاشتراك في فحص الطعون ، ولكن لا يجوز لأحدهم أن يبدى رأيه في صحة انتخابه ، ولا في المبدأ الذي بنى عليه الطعن في انتخابه . (٨ و ١٢ نواب)

٧ - يرفع الرئيس إلى المجلس الأحوال التي يترتب عليها سقوط عضوية أحد الأعضاء طبقاً لأحكام قانون الانتخاب ليصدر قراره فيها .

وكذلك يرفع إليه الاستقالة التي تقدم من أحد الأعضاء ليقرض المجلس قبولها . وعند خلو محل يبلغ الرئيس وزير الداخلية ليأمر بانتخاب عضو بدل من خلا محله ، أو يتخذ الإجراءات لتعيين آخر إن كان من الأعضاء الميعنين .

مكتب إدارة المجلس

- ٨ - بعد تشكيل المكتب الموقت يشرع المجلس في انتخاب وكيلين وأربعة سكرتيرين ومراقبين اثنين ، ومن هؤلاء الرئيس يتكون مكتب إدارة المجلس .
(٢ نواب)
- ٩ - ينتخب هؤلاء الأعضاء بعمليات متتابعة ، الأولى للوكيلين والثانية للسكرتيرين والثالثة للمراقبين . ويجرى الاقتراع بالقاعة .
(٣ نواب)
- ١٠ - يحصل الانتخاب بالأغلبية المطلقة ، فإن لم ينلها أحد من الأعضاء أعيد الانتخاب ، وتكفى فيه الأغلبية النسبية ، وإذا تساوت الأصوات اقترح بينهما .
(١٠٠ نواب)
- ١١ - تنتهى مدة عضوية السكرتيرين والمراقبين بانتهاء دور الانقضاء ، ويجوز تجديد انتخابهم .
(١٧ نواب)
- ١٢ - متى تم تشكيل المكتب يحيط الرئيس به الملك ويجلس النواب على .
(٥ نواب)
- ١٣ - يختص الرئيس بالمحافظة على نظام الجلسات ويراقب مراعاة نصوص اللائحـة الداخلية ، ويأذن بالكلام ويوجه الأسئلة ، ويعلن نتيجة الاقتراع ، وينطق بالقرارات التى يصدرها المجلس ، ويتكلم باسم المجلس وطبقا لرغبته .
وليس للرئيس أن يشارك في المناقشة الا اذا كان الفرض ايضاح السؤال ولفـت النظر اليه . اما اذا أراد المناقشة في موضوع ، فيجب عليه أن يتأد كرسية ، فلا يعود اليه الا بعد أن تنتهى المناقشة .
(١٤ نواب)

(١) عدلت بجملة ٢٣ مابعد ١٩٢٦

(٢) اصل المادة ٨ قبل تعديلها) :

بعد الفصل في صحة نيابة الأعضاء يشرع المجلس في انتخاب وكيلين وأربعة سكرتيرين واثنين مراقبين .
ومن هؤلاء الرئيس يتكون مكتب إدارة المجلس .

١٤ - يختص السكرتيرون بالإشراف على تحرير المضابط^(١)، ونداء الأسماء، وقيد أسماء الأعضاء الذين يطلبون التكلم حسب ترتيب طلباتهم، وإثبات التنبيهات بالمحافظة على النظام، وتلاوة الاقتراحات والتعديلات، وأخذ مذكرات عن الاقتراح والقرارات . وهم مكلفون على العموم بما يدخل في اختصاص مكتب الإدارة . وللسكرتيرين أن يشتركوا في المناقشات بشرط أن يأخذوا مجالسهم بجانب الأعضاء . (١٥ نواب)

١٥ - يقوم مقام الرئيس الوكيل الذي نال أكثر الأصوات عدداً، فإذا تغيب هذا يقوم مقامه الوكيل الآخر، وإذا غاب كلاهما كانت الرئاسة لأكثر الأعضاء الحاضرين سناً . (١٨ نواب)
وإذا تغيب أحد السكرتيرين، فللرئيس أن يدعو أصغر الأعضاء الحاضرين سناً ليحل محله . (١٨ نواب)

١٦ - لا يجوز الجمع بين الوزارة وبين إحدى وظائف مكتب إدارة المجلس، ولا يجوز انتخاب أحد أعضاء المكتب عضواً في لجنة الحسابات . (١٩ نواب)

نظام الجلسات

١٧ - يفتح الرئيس الجلسة، وبعد موافقة المجلس يعلن انتهاءها .
وبين في آخر كل جلسة، بعد موافقة المجلس، موعد انعقاد الجلسة المقبلة .
ويعلن بيان الأعمال التي تعرض على المجلس . ويجب أن يعلق هذا البيان بقاعة الجلسة، ويذكر في تذكير الدعوة للناشرين . (٥٣ نواب)
١٨ - في الساعة المحددة لافتتاح الجلسة يجوز للرئيس أن يأمر بنداء الأسماء، فإذا تبين أن عدد الأعضاء الحاضرين لا يكفي لانعقاد المجلس يناد النداء بعد ربع ساعة، ثم يعلن افتتاح الجلسة أو تأجيل انعقادها لعدم تكامل الأعضاء . (٣٢ نواب)

(١) أمثلها المحاضر .

ويقيد أسماء الأعضاء الذين تخلفوا عن الحضور مع التنويه عن تخلف منير إذن أو بون إخطار . (٢٢ قواب)

وإذا تبين أثناء انعقاد الجلسة أن عدد الأعضاء الحاضرين ليس كافيا لصحة المداولة ، يعلن الرئيس انتهاء الجلسة ، ويحدد موعد الجلسة المقبلة بمد قيد أسماء الأعضاء الحاضرين في مضبطة^(١) الجلسة . (٨٨ قواب)

١٩ — تحوز لكل جلسة مضبطة تشتمل على جميع إجراءات الجلسة، وما دار فيها من مناقشات ، وما صدر بها من قرارات .

ويجب تحرير المضبطة وتوزيعها على الأعضاء قبل الجلسة التالية، ولكل عضو تكلم في الجلسة أن يطلب الى المجلس لإجراء ما يراه من التصحيح ، بشرط ابتداء ذلك في الجلسة التالية لتوزيعها، ومتى صدر قرار المجلس بقبول التصحيح ينشر ذلك ضمن مضبطة الجلسة التي صدر فيها القرار .

وتنشر المضبطة بما يتقرر من التصحيح بعد التصديق عليها في ملحق للجريدة الرسمية في آخر اليوم الثالث من تاريخ الجلسة . (٢٣ و ١٥٧ و ١٥٨ قواب)

(١) أصلها محضر .

(٢) عدلت بجلسته ٨ يولييه سنة ١٩٣٦

(أصل المادة ١٩ قبل تعديلها) .

يحوز لكل جلسة مضبطة تشتمل على جميع إجراءات الجلسة وما دار فيها وحضر يتضمن ملخص ما ذكره .
وتنشر المضبطة السابقة عند افتتاح الجلسة ، ولكل عضو الحق في الاعتراض على صحة المحضر بعد التلاوة مباشرة ، فإذا اعترض أحد الأعضاء ولم يفتح باب مناقشات السكرتير مرض الرئيس الأمر على المجلس .
وإذا تقرر المجلس قبول الاعتراض وجب على المكتب أثناء الجلسة أو في الجلسة التالية على الأكثر تعديل صحة المحضر طبقا لقرار المجلس .

وإذا انتهت الجلسة بدون أن يقدم اعتراض على صحة التقرير يصدر محضرا عليه من المجلس .
أما المضبطة فتلغ وتوزع على الأعضاء في مدة لا تزيد على ثمان وأربعين ساعة من تاريخ الجلسة الخاصة بها ، ولكل عضو حق الاعتراض على ما جاء فيها بالجلسة التالية لتوزيعها أو التي عليها ، الأكثر ،
ويشع بمحور ذلك أحكام هذه المادة فيما كان مختصا بمحضر الجلسة . فإذا انتهت اللقمة ولم يقدم عليها اعتراض اعتبرت مصدقا عليها من المجلس .

- ٢٠ - يضع رئيس الجلسة ومن حضرها من السكرتيرين توقعاتهم على مضابط الجلسات، علنية كانت أو سرية، بعد التصديق عليها من المجلس مباشرة .
وتحفظ المضابط بعد التوقيع عليها من الرئيس والسكرتيرين . (٢٣ نواب)
- ٢١ - إذا رغب عشرة من الأعضاء في استجواب حقهم في طلب استقاد الجلسة بهيئة سرية عملاً بنص المادة ٩٨ من الدستور، وجب عليهم تقديم طلبهم مكتوباً للرئيس وموقعاً عليه منهم، ثم تهديد أسمائهم في محضر الجلسة . (٤٥ نواب)
- ٢٢ - للجلس أن يقرر عدم تحرير مضبطة جلساته السرية . (٤٧ نواب)
- ٢٣ - يحيط الرئيس المجلس علماً بما يرد إليه من الرسائل والخطابات وغيرها من المكتبات، إلا ما كان منها بغير توقيع . (٢٥ نواب)
- ٢٤ - لا يجوز لأحد من الأعضاء أن يتكلم في الجلسة، إلا بعد أن يقيد اسمه أو يطلب الكلام، وإذن له الرئيس بالكلام في كلتا الحالتين . (٢٧ نواب)
- ٢٥ - يعطى الإذن بالكلام حسب الترتيب في القيد أو في الطلب، ولا يجوز مخالفة هذا الترتيب إلا لأجل تداول الكلام في موضوع الاقتراح المطروح للبحث، ومع ذلك فلصاحب الاقتراح وللقرر أن تسمع أقوالها متى طلبا . (٢٨ نواب)
- ويجب أن يكون المتكلم واقفاً، ولا يجوز له أن يوجه كلامه لغير الرئيس أو هيئة المجلس . (٣٠، ٣١ نواب)
- ٢٦ - يؤذن بالكلام لكل عضو يطلبه للرد على مسألة شخصية، أو بقصد لفت النظر إلى المحافظة على أحكام اللائحة . ومع ذلك فليس لهذا العضو أن يطلب الكلام إلا بعد أن يتم الخطيب كلامه .
- ٢٧ - يجب على المتكلم ألا يخرج عن الموضوع، ولا عما يؤيد رأيه فيه، ولا يكرر ما قاله فيه . فإذا حاد عن شيء من ذلك لفت الرئيس نظره . (٣٨ نواب)

(١) عدلت بمجلة ٨ بريله سنة ١٩٢٦

(أصل المادة ٢٠ قبل تعديلها) :

يضع رئيس الجلسة ومن حضرها من السكرتيرين توقعاتهم على محاضر الجلسات علنية كانت أو سرية بعد التصديق عليها من المجلس مباشرة ثم تهديد في سجل يوقع عليه الرئيس والسكرتيرين أيضا .

- ٢٨ - لا يجوز مقاطعة أى عضو فى أثناء كلامه ، إلا إذا كان الغرض من ذلك لفت نظره إلى مراعاة أحكام اللائحة ، ولا يستعمل هذا الحق ضد الرئيس . (٣٣ قواب)
- ٢٩ - لا يجوز إستاد سوء النية أو الخوض فى الشخصيات أو المظاهرة بشئ . يخل بالنظام . (٣٣ قواب)
- ٣٠ - إذا خرج المتكلم عن الموضوع كان الرئيس وحده أن يلفت نظره إلى ذلك . فإذا لفت الرئيس المتكلم إلى عدم الخروج عن الموضوع أثناء كلامه مرتين ثم استمر على ما أوجب لفته ، فلرئيس أن يستشير المجلس فيما إذا كان يسمح له بالاستمرار فى الكلام . ويصدر القرار فى ذلك بدون مناقشة ، ويؤخذ الرأى عنه بالقيام والجلوس . (٣٦ و ٣٨ قواب)
- ٣١ - إذا أخل أحد الأعضاء بنظام الجلسة ناداه الرئيس باسمه ونهيه إلى ذلك ، فإذا امتنع يأخذ الرئيس رأى المجلس ، فإذا أقر التنبيه أثبت فى مضبطة الجلسة . (٣٦ قواب)
- ٣٢ - إذا اختل النظام ولم يتمكن الرئيس من إعادته أعلن حزمه على إيقاف الجلسة ، فإن لم يعد النظام يوقف الرئيس الجلسة مدة ساعة من الزمن وينصرف الأعضاء من القاعة ، وبعد انقضاء الساعة يتعقد المجلس من تلقاء نفسه ، ويمكن إعادة الجلسة قبل ذلك إذا رأى الرئيس أن السكون عاد إلى نصابه . (٤١ و ٤٤ قواب)
- ٣٣ - لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم مرتين فى موضوع واحد إلا إذا أجاز المجلس ذلك ، ويستثنى من هذا الحكم صاحب الاقتراح ومقرر اللجنة . (٣٥ قواب)
- ٣٤ - يجوز دأماً طلب الإذن بالتكلم فى الأحوال الآتية :
- (أولاً) إبداء الدفع بعدم المناقشة . (ثانياً) طلب التأجيل . (ثالثاً) إقامة الدليل على أن موضوعاً آخر يجب الفصل فيه قبل الموضوع المطروح للبحث . (رابعاً) لفت النظر إلى مراعاة أحكام اللائحة . (خامساً) تصحيح واقعة مدعى بها . (سادساً) الرد على مسألة شخصية . (٢٩ قواب)

- ولكل هذه الطلبات أولوية على الموضوع الأصلي يترتب عليها إيقاف المناقشة في الموضوع حتى يتم الاقتراع عليها . (٢٩ ثواب)
- ٣٥ - إذا لم يطلب أحد من الأعضاء الإذن بالتكلم ، يعلن الرئيس إقفال باب المناقشة وإذا طلب خمسة من الأعضاء إقفال باب المناقشة ، يأخذ الرئيس رأى المجلس في ذلك ، ويموز لكل عضو أن يتكلم لتأييد هذا الطلب أو للاعتراض عليه . (٥١ ثواب)
- ٣٦ - المودة للمناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه ، لا يكون إلا بقرار من المجلس ، بناء على طلب كتابي يقدم للرئيس ، وينظر فيه بالجلسة التي تلي تقديمه ، فإن قدم أثناء جلسة نظر في آخر أعمالها . (٥٢ ثواب)
- ٣٧ - إذا تراءى للرئيس أن مشروعا أو رغبة ليس من اختصاص المجلس ، نبه على مقسّمه بعدم التكلم فيه ، فإن لم يقبل وجب على المجلس الفصل في الاختصاص وعدمه ، ويكون البحث في ذلك سرا أو علنا ، فإن كانت الجلسة سرية تمقد بعد الانتهاء من جدول الأعمال . (٣٤ ثواب)

أخذ الآراء

- ٣٨ - يكون الاقتراع على القوانين في مجموعها بالنداء بالاسم وبصوت عال . وفيما عدا ذلك تعطى الآراء بالقيام والجلوس ، ما لم يطلب خمسة من الأعضاء أخذ الآراء بالنداء بالاسم . (٩٠ ثواب)
- ٣٩ - يحصل النداء بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ، ويبدأ باسم العضو الذي يمين بطريق القرعة .
- ٤٠ - إذا وجد شك في نتيجة أخذ الآراء بالقيام والجلوس ، يعاد أخذها بصورة عكسية ، فإذا وجد الشك للمرة الثانية ، تؤخذ الآراء بالنداء بالاسم . (٩١ ثواب)
- ٤١ - يجب على كل عضو إبداء رأيه في كل موضوع يعرض للاقتراع ، ولا يجوز الامتناع عن إعطاء الرأى إلا لأسباب يجب إبدائها . (٩٣ ثواب)

- ٤٢ — يبرر العضو عن رأيه بكلمة "نعم" أو "لا" . (٩٢ قواب)
 ٤٣ — انتخاب الأشخاص يكون دائماً بالاقتراع السرى . (٩٨ قواب)
 ٤٤ — يتولى الرئيس والسكترتيون إحصاء الأصوات وتقرير
 نتيجتها . (١٥ قواب)
 ٤٥ — يعلن الرئيس نتيجة أخذ الآراء .

الأمثلة والاستجابات

- ٤٦ — على العضو الذى يريد أن يوجه سؤالاً إلى الوزراء أن يقدم نصه مكتوباً
 إلى الرئيس ، ويجب أن يكون النص مقصوداً على الوقائع التى تجعلها مفهوماً ، وعلى
 الرئيس أن يأسر بنشره بالجريدة الرسمية وإدراجه ييجدول أعمال اليوم الذى تحصل
 فيه الإجابة . (١٠١ و ١٠٨ قواب)
 ٤٧ — يجيب الوزير عن السؤال فى الجلسة المعنية ، إلا اذا قررت الهيئة
 الاستجبال ووافقها الوزير . (١٠٣ قواب)
 ٤٨ — للعضو الذى وضع السؤال ، أن يستوضح الوزير بعد الاجابة
 مرة واحدة . (١٠٥ قواب)
 ٤٩ — على العضو الذى يريد أن يستجوب واحداً أو أكثر من الوزراء ، أن
 يقدم الى الرئيس بياناً مكتوباً بموضوع هذا الاستجواب ، فياسر الرئيس بتلاوة هذا
 البيان فى الجلسة ، ويحدد المجلس موعد المناقشة فى موضوع الاستجواب بعد ثمانية
 أيام على الأقل ، إلا اذا رأى المجلس الاستجبال ووافقته الوزير . (١٠٩ قواب)
 ٥٠ — لا يجوز تحديد موعد المناقشة فى الاستجابات المتعلقة بالأمور
 الداخلية لمدة تتجاوز الشهر . (١١٠ قواب)
 ٥١ — يبدأ المستجوب بشرح الموضوع ، ثم يجيب عضو الحكومة ، ويشترك
 الأعضاء فى المناقشة ، بشرط ألا يزيد مددهم على أربعة ، إلا اذا قررت الهيئة
 خلاف ذلك . (١١١ قواب)

المجلس

٥٢ - عند افتتاح كل دور من أدوار الانقضاء العادية، وبعد تشكيل المكتب النهائي، ينتخب المجلس لجائزاً للأمور الآتية :

(١) لجنة الرد على خطاب العرش .	(١١) لجنة للدفاع الوطنى
(٢) » للأئمة الداخلية والطمون .	والسودان .
(٣) » للسالية والجمارك .	(١٢) » للصحة .
(٤) » للأمور الداخلية .	(١٣) » للأوقاف والمعاهد الدينية .
(٥) » للشؤون الخارجية .	(١٤) » لفحص الاقتراحات
(٦) » للمدل .	والعرائض .
(٧) » للمصارف .	(١٥) » للعمال والشؤون الاجتماعية .
(٨) » للأشغال .	(١٦) » للتجارة والصناعة .
(٩) » للزراعة .	(١٧) » للمسابات .
(١٠) » للواصلات .	(١٨) » للشؤون الدستورية .
(٥٤ قواب)	

(١) عدلت بجلية ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ .

(أصل المادة ٥٢ قبل تعديلها) :

عند افتتاح كل دور من أدوار الانقضاء العادية وبعد تشكيل المكتب النهائي ينتخب المجلس لجائزاً دائمة للأمور الآتية :

(١) لجنة للأمور الداخلية .	(٧) لجنة للزراعة .
(٢) » الشؤون الخارجية .	(٨) » للواصلات .
(٣) » السالية والتجارة والصناعة والجمارك .	(٩) » بحرية والبحرية والطريران والسودان .
(٤) » لمخافنة .	(١٠) » للصحة .
(٥) » للمصارف .	(١١) » للأوقاف والمعاهد الدينية .
(٦) » للأشغال .	(١٢) » لفحص الاقتراحات والعرائض .

- ٥٣ - تكون كل لجنة من هذه اللجان من اثني عشر عضوا ما عدا لجنة المالية والجمارك واللائحة الداخلية والطعون ، فيكون عدد أعضاء كل منهما خمسة عشر عضوا . أما لجنة الحسابات فتكون من سبعة أعضاء .
- ٥٤ - ينتخب المجلس أعضاء هذه اللجان بطريق الاقتراع بالاعانة ، وتكفي فيها الأغلبية السلبية . (٥٥ ثواب)
- ٥٥ - لا يجوز انتخاب عضو لأكثر من ثلاث لجان في وقت واحد . (٥٥ ثواب)
- ٥٦ - يجوز للمجلس أن يمين لجانا أخرى لأغراض يمينها .
- ٥٧ - تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيسا وسكرتيرا يقوم بأعمال سكرتيرية اللجنة بمعاونة أحد موظفي المجلس . وإذا غاب الرئيس أو السكرتير، تنتخب اللجنة من يقوم مقامه بصفة مؤقتة . (٥٧ ثواب)
- ٥٨ - لوكل المجلس حق رئاسة اللجنة التي هو عضو فيها . (٥٧ ثواب)
- ٥٩ - إذا غيب أحد أعضاء اللجان بدون مذكر خمس جلسات متوالية، أطن الرئيس المجلس بمحل المركز لانتخب غيره، حسب الطريقة التي سبق بيانها .
- ٦٠ - جلسات اللجان سرية ، ولا يصح انعقاد اللجنة إلا إذا حضر خمسة من أعضائها . وإذا تساوت الأصوات ف يرجح الرأي الذي يجانبه الرئيس . (٥٨ ثواب)
- ٦١ - يجوز لكل جلسة من جلسات اللجان محضر تدون فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونص القرارات ، ويوقع عليه الرئيس والسكرتير . (٥٩ ثواب)

(١) ملئت بجلسة ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨

(أصل المادة ٥٣ قبل تعديلها) :

تكون كل لجنة من هذه اللجان من تسعة أعضاء .

(٢) ملئت بجلسة ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨

(أصل المادة ٦٠ قبل تعديلها) :

جلسات اللجان سرية ولا يصح انعقاد اللجنة إلا إذا حضر أكثر من نصف أعضائها .

(٣) قرر المجلس بجلسة ١٩ يوليو سنة ١٩٣٨ أن تنقذ لجنة الحسابات بجلعة أعضاء .

- ٦٢ - كل لجنة أن تهتم في مدة لا تتجاوز شهرين تقريراً للجلسة عن كل مشروع أو اقتراح يحال عليها، وإلا كان لوضع المشروع أو الاقتراح أن يطلب من المجلس مباشرة إدراجه في جدول أعماله . (٦١ قواب)
- ويجب أن يشمل التقرير آراء الأكثرية والأقلية، وأن ينص على اقتراح اللجنة وأن يبين أسبابه . (٦٢ قواب)
- ٦٣ - تنتخب كل لجنة في كل مشروع أو اقتراح عضواً مقرراً بين نتيجة أعمالها للجلسة . (٦٠ قواب)
- ٦٤ - إذا وافقت اللجنة على مشروع قانون، وكان يحتاج في تنفيذه إلى اعتمادات مالية، أحالته إلى لجنة المالية لابتداء رأيها بشأن ذلك، وعلى لجنة المالية أن تهتم تقريرها في ظرف عشرة أيام .
- ٦٥ - يقدم تقرير اللجنة إلى رئيس المجلس ليخبر به المجلس في أول جلسة . (٦٢ قواب)
- ٦٦ - يطبع تقرير اللجنة ونص المشروع أو الاقتراح ونص التعديل، ويوزع على أعضاء المجلس قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل . (٦٣ قواب)
- ٦٧ - يبعث الرئيس إلى اللجان جميع الأوراق المتعلقة بالموضوعات المروضة عليها . (٦٧ قواب)
- ٦٨ - للجان ولأى عضو من أعضاء المجلس أن يطلب بواسطة الرئيس من أية مصلحة من مصالح الحكومة معلومات أو إيضاحات تختص بالمشروعات المروضة عليها . (٦٦ قواب)
- ٦٩ - للجان أن تطلب استدعاء الوزير ذي الشأن أو مقدم الاقتراح، ولكل منهما الحق في حضور جلساتها، إذا طلب ذلك من اللجنة . وللوزير أن يستصحب معه أو يتهب عنه أحد كبار موظفي وزارته . (٦٥ قواب)



البعض الى المستر عوني

- ٧٠ - لأعضاء المجلس أن يطلعوا على الأوراق المقدمة الى اللجان بدون قفلها،
ولم اذا شاموا أن يتقلوا صورا من الأوراق التي يريدون الحصول عليها، بحيث
لا يقترب على ذلك في الحالتين تعطيل أعمال اللجنة . (٦٧ نواب)
- ٧١ - لكل عضو حق الحضور في جلسات اللجان التي ليس هو من أعضائها
لسماع مناقشتها، بشرط ألا يتدخل في المناقشة ولا يبدى ملاحظة ما . (٦٨ نواب)
- ولكل عضو بدلا له رأى أو تعديل في مشروع أو اقتراح محوّل على لجنة لم يكن
من أعضائها، أن يبحث به كتابة الى رئيس تلك اللجنة لعرضه عليها . وله أن يحضر
في جلسة تمييزها له اللجنة، ليعين غرضه بدون أن يكون له رأى محدود .
- ٧٢ - تحفظ أوراق المجلس ومحاضرها بدفتر خاتمة المجلس متى تم النظر
في المشروعات الخاصة بها .

تقديم المشروعات

- ٧٣ - تعرض المشروعات التي ترد من الحكومة الى المجلس في أول جلسة
ليقرّر إحالتها على اللجان المختصة، ويجوز للمجلس أن يقرّر تلاوة المشروع قبل إحالته
على اللجنة . (٧٠ نواب)
- ٧٤ - تطبع المشروعات والمذكرات الايضاحية الخاصة بها وتوزع
على الأعضاء . (٧١ نواب)
- ٧٥ - كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون حضره أحد الأعضاء يقدم
الى الرئيس كتابة ليعرضه على المجلس في أول جلسة، ويحال على لجنة الاقتراحات .
(٧٢ نواب)
- ٧٦ - كل اقتراح بمشروع قانون لأحد الأعضاء يجب أن يكون موقعا عليه
منه ومصوغا في مواد ومرافقة له مذكرة ايضاحية . (٧٣ نواب)
- ولا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة أعضاء على اقتراح بمشروع
قانون . (٧٤ نواب)

٧٧ - يحال المشروع إلى لجنة الاقتراحات عقب تقديمه لا بداء رأيها في جواز نظر المجلس فيه، وعلى اللجنة تقديم تقرير بهذا الرأي في ظرف خمسة عشر يوما .

(٧٥ قواب)

٧٨ - يقرّر المجلس بعد سماع تقرير اللجنة المشار إليها باستبعاد المشروع أو بإحالة إلى اللجنة المختصة ، وفي هذه الحالة يطبع المشروع مع المذكرة الايضاحية ويوزع على الأعضاء .

(٧١ قواب)

٧٩ - يشرع المجلس عقب تقديم تقرير اللجنة في مناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ وبمجل الاقتراح ، فإذا قرر قبوله شرع ثانياً في مناقشة مواده تفصيلاً حسب ترتيبها ، ثم يتلى مرة ثالثة في جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجموعه .

(٨٠ قواب)

٨٠ - التعديلات التي تقدم للرئيس قبل جلسة المناقشة تطبع وتوزع على الأعضاء .

(٨٢ قواب)

٨١ - إذا أراد أحد الأعضاء أثناء المناقشة أن يقترح تعديلاً للنص الأصل أو يقترح إدخال تعديل على تعديل اللجنة أو إضافة مواد جديدة أو تجزئة المواد أو التعديلات ، وجب عليه أن يقدم اقتراحه إلى الرئيس مكتوباً لتلاوته في الجلسة ، ثم يشرح صاحب الاقتراح أسبابه ، وإذا قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على اللجنة أو طلب ذلك صاحب المشروع أو رئيس اللجنة أو مقترعها ، تؤجل المناقشة في المشروع حتى تنتهي اللجنة في الأجل الذي يبين لها . (٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ١١٦ قواب)

٨٢ - يبدأ بأخذ الآراء على الاقتراح بالتعديل أو الإضافة أو التجزئة ، فإن لم يقبل تؤخذ الآراء على النص الأصل .

(٩٥ قواب)

٨٣ - لصاحب الاقتراح الحق في حضور جلسات اللجنة وقت نظره ، إذا طلب ذلك ، بشرط أن ينسحب وقت الاقتراح على قبوله .

(٦٨ قواب)

- ٨٤ - لكل عضو قلم مشروعاً أو رغبة أن يسترده حتى ولو اثناء المناقشة فيه، إلا إذا طلب واحد أو أكثر من الأعضاء استمرار النظر في هذا المشروع. (٧٦ نواب)
- وكل رغبة رفضها المجلس لا يعاد عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر. (٧٧ نواب)
- ٨٥ - يجوز لمن يقدم اقتراحاً أو مشروع قانون ولغيره من الأعضاء أن يطلب الاستعجال في نظره مع بيان الأسباب التي تبرر هذا الطلب. (١١٤ نواب)
- ٨٦ - ينظر المجلس في طلب الاستعجال، فإذا أقره كلف اللجنة المختصة بنظر المشروع المستعجل قبيل أى مشروع آخر، وله أن يشكل لجنة خاصة لفحصه. (١١٤ نواب)
- ٨٧ - يعلن الرئيس قرار المجلس بالصيغة الآتية : "المجلس يقرر" أو "المجلس يرفض".

العرائض

- ٨٨ - تقيد العرائض الملقمة للمجلس في جدول عام بأرقام متسلسلة حسب تواريخ ورودها، مع بيان اسم وسكن مقدم العريضة وملخص موضوعها. (١١٧ نواب)
- ٨٩ - يحيل الرئيس العرائض بعد قيدها في الجدول إلى لجنة العرائض، وما كان منها متعلقاً بمشروع أو اقتراح محال على لجنة يرسل إلى تلك اللجنة مباشرة. (١١٨ نواب)
- ٩٠ - لكل عضو الحق في الاطلاع على أية عريضة، بأن يطلب ذلك من رئيس لجنة العرائض. (١١٩ نواب)
- ٩١ - تفحص اللجنة العرائض، وتعيدها إلى رئيس المجلس مينة ما يجب إرساله إلى أحد الوزراء، أو ما يجب تحويله إلى لجنة مختصة، أو إلى أية جهة أخرى وما ينبغي رفضه. (١٢٠ نواب)
- ٩٢ - يمرض الرئيس رأى اللجنة على المجلس للفصل فيه. (١٢١ نواب)

- ٩٣ - يقدم الوزراء إلى المجلس الايضاحات الخاصة بما تتضمنه المرائض في مدة لا تتجاوز شهرا واحدا ، إلا إذا قرر المجلس أجلا أقصر من ذلك . وتشير الجبان في تقاريرها إلى المرائض المحالة عليها . (١٣٢ قواب)
- ٩٤ - يرسل الرئيس إلى مقدم المريضة التي لم يرفضها المجلس بيانا بما تم في أمرها . (١٣٤ قواب)
- ٩٥ - لا يلتفت إلى المرائض الخالية من الامضاء ومن عنوان مقدمها . (١٣٥ قواب)

في الانتخابات

- ٩٦ - تكون الانتخابات دائما سرية ، وتحصل إما فردية أو بالقائمة . (٩٨ قواب)
- ٩٧ - تجرى الانتخابات بالكيفية الآتية :
- يكتب كل عضو اسم الشخص أو أسماء الأشخاص الذين ينتخبهم في ورقة بيضاء بغير توقيع ، ويضعها عند نداء اسمه في الصندوق المخصص لذلك .
- ومنى تم وضع الأوراق يحصر السكرتير العضو الأصوات بمراقبة الرئيس والوصيلين . (٩٩ قواب)
- ٩٨ - في حالة الانتخابات الفردية ، إذا لم تسفر عملية الانتخاب عن أغلبية مطلقة لأحد الأعضاء ، يعاد الانتخاب بين المضمون الذين نالا أكثر الأصوات . وإذا تساوى مع أحدهما أو كليهما واحد أو أكثر من الأعضاء الآخرين ، اشتركوا معهما في المرة الثانية ، ويكتفى في هذه المرة بالأغلبية النسبية . وإذا نال اثنان فأكثر من الأعضاء أصواتا متساوية تكون الأولوية لمن تعينه القرعة . (١٠٠ قواب)
- ٩٩ - في حالة الانتخابات بالقائمة تتبع نفس الطريقة المبينة بالمادة السابقة .

الإجازات

- ١٠٠ - لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتقرب من إحدى الجلسات بغير أن ينظر الرئيس بذلك، ولا يجوز للعضو أن يتقرب أكثر من ثلاث جلسات متوالية بدون إجازة من الرئيس . (١٣٦ قواب)
- ١٠١ - يقدم طلب الإجازة للجلس، وللرئيس في حالة الاستسجال أن يصرح بالإجازة لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوما .
- ١٠٢ - إذا تقرب العضو بدون إجازة أو لم يضر به مضي المدة المصرح له بها، يعتبر متنازلا عن حقه في المكافأة مدة التناوب . (١٣١ قواب)

المحافظة على نظام المجلس

- ١٠٣ - المحافظة على نظام المجلس من اختصاصه وحده، ويقوم بها الرئيس باسم المجلس، وهو الذي يصدر الأوامر إلى قوة الحراس التي تعين لخدمة المجلس . (١٣٤ قواب)
- ١٠٤ - لا يسوغ لأحد الدخول لأى سبب كان في الأمكنة المخصصة للأعضاء وقت اجتماع المجلس، مدا موظفيه والمستخدمين المكلفين بتأدية خدمة فيه . (١٣٥ قواب)
- ١٠٥ - يجب على من يرخس لهم بالدخول في المكان المدة للجمهور، أن يلازموا السكون التام مدة انعقاد الجلسات، وأن يظلوا جالسين ولا يبدأوا علامات استحسان أو استهجان، وأن يراعوا الملاحظات التي يديرها لهم المكلفون بحفظ النظام . (١٣٦ قواب)
- ١٠٦ - كل من يقع منه تشويش من هؤلاء الأشخاص، يكلف بالخروج من قاعة الجلسة، فإن لم يمثل للرئيس أن يأمر بإخراجه وتسليمه للجهة المختصة إذا اقتضى الحال . (١٣٧ قواب)
- ١٠٧ - تطيع المادتان السابقتان وتلصقان على كل باب من أبواب المكان المخصص للجمهور . (١٣٨ قواب)

في حركة النقود ولجنة الحسابات

- ١٠٨ - يحضر المراقبان ميزانية المجلس . (١٦ و ١٤٥ تواب)
- ١٠٩ - تختص لجنة الحسابات بفحص حسابات المجلس وتحديد ميزانيته . (١٤٥ و ١٤٧ تواب)
- ١١٠ - يرض تقرير اللجنة على المجلس بعد طبعه وتوزيعه على الأعضاء . (١٤٧ تواب)
- ١١١ - يقوم المراقبان مباشرة الشؤون المتعلقة بمهمات المجلس واحتفالاته ومصاريفه، ولما حق الإشراف على جميع موظفي المجلس ومستخدميه .
- ١١٢ - يوقع على أذونات الصرف من رئيس المجلس وأحد المراقبين .

سكرتيرية المجلس

- ١١٣ - يمين المجلس سكرتيراً عاماً وسكرتيراً عاماً مساعداً .
- ١١٤ - يقوم السكرتير العام والسكرتير العام المساعد، تحت إشراف السكرتيرين المنتخبين، بمباشرة تحرير المحاضر والمضابط والسجلات، ومباشرة إنجاز المطبوعات وتصحيحها وإرسال تذكرة الدعوة وصور الأوراق ومراقبة المحفوظات والمكتبة .
- ١١٥ - يحضر السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد جلسات المجلس العلنية، ولا يحضر جلساته السرية إلا إذا أقر المجلس خلاف ذلك .
- ١١٦ - على السكرتير العام والسكرتير العام المساعد مراقبة العمال الملحقين بأقلام السكرتيرية والمكتب .

(١) طالت بجلسته ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨

(٢) أصل المادة ١٠٩ قبل تعديلها .

يختب المجلس في أول كل دور من أدوار الافتقاد لجنة حسابات مكونة من ستة أعضاء برئاسة رئيس المجلس أو أحد الزميتين تفحص حسابات المجلس وتحديد ميزانيته .

١١٧ - تعيين وترقية وعزل موظفي السكريرية والمكتبة من اختصاص المكتب .

١١٨ - يضع المكتب لائحة للإدارة الداخلية لتقرير القواعد الواجب اتباعها في تعيين الموظفين والخدمة وتحديد مراتبهم وترقيتهم وتاديبهم وعزلهم وتقاعدهم وإقالتهم من الخدمة، وفي نظام الصرف والجرد والإدارة وفي وضع الدفاتر اللازمة وتقرير نظام المحاضر والمضابط ونحو ذلك، وتمتد هذه اللائحة بعد التصديق عليها من المجلس . (١٦٠ نواب)

الصلة بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ

١١٩ - إذا تقدم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد، وكانت المناقشة فيه قد بدأت في مجلس النواب، فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج في جدول أعمال مجلس الشيوخ، إلا بعد صدور قرار نهائي بشأنه من مجلس النواب . (١٣٩ نواب)

١٢٠ - كل اقتراح أو مشروع قانون يقتره مجلس الشيوخ، يعث به رئيسه الى رئيس مجلس النواب، وفي الوقت عينه يحظر بذلك الوزير المختص . (١٤٠ نواب)

١٢١ - مشروعات القوانين أو الاقتراحات التي يقترها مجلس النواب ويبحثها الى رئيس مجلس الشيوخ، يتبع في نظرها أمام هذا المجلس نفس الإجراءات التي تتبع في شأن مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة .

وإذا كان مجلس النواب قد قرر نظرها بطريق الاستعجال وجب أن يؤخذ رأي مجلس الشيوخ في أمر استعجالها . (١٤١ نواب)

١٢٢ - إذا وافق مجلس الشيوخ بلا تعديل على مشروع قانون أو اقتراح سبق لمجلس النواب تقريره، فليس مجلس الشيوخ يرفع هذا المشروع أو الاقتراح إلى حضرة صاحب الجلالة الملك بواسطة الوزير المختص . (١٤٣ نواب)

١٢٣ - إذا أدخل مجلس النواب تعديلا على مشروع قانون أو اقتراح قرره مجلس الشيوخ فهذا المجلس أن يقرر بناء على اقتراح أحد أعضائه، تكليف اللجنة المختصة أو تأليف لجنة يختارها بالاجتماع مع لجنة من مجلس النواب للاتفاق على نصوص تقبلها المجتئان ، فإذا اتفقت اللجنتان على نص تماد المناقشة في المجلس على النص الجديد . (١٤٣ نواب)

١٢٤ - إذا رفض مجلس الشيوخ اقتراح ندب لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من قبل مجلس النواب، أو لم تنفق المجتئان أو أصر مجلس الشيوخ على قراره الأول أو رفض مجلس النواب المشروع أو الاقتراح الذي قرره مجلس الشيوخ، فلا يجوز إعادة النظر فيه قبل مضي شهر على الأقل . (١٤٤ نواب)

أحكام عامة

١٢٥ - لرئيس المجلس الإدارة العامة لجميع الأعمال الإدارية والكتابية بمساعدة أعضاء المكتب . (١٥٩ نواب)

١٢٦ - يتخيب المجلس عند الحاجة من بين أعضائه وفدا يمثله . (١٥٠ نواب)

١٢٧ - يحشد المجلس عدد أعضاء الوفد وتكون رئاسته للرئيس أولا، أو لأحد الوكيلين، وهو الذي يتكلم باسم المجلس . (١٥٠ نواب)

١٢٨ - لكل عضو من أعضاء المجلس أن يستقيل، وتقدم الاستقالة إلى رئيس المجلس، وتقر المجلس قبولها، يخطر العضو المستقيل وزير الداخلية بذلك . (١٥٢ نواب)

- ١٢٩ - تعمل شارات خاصة يحملها أعضاء المجلس في الاحتفالات العامة، وفي كل ظرف تدعو الحال فيه لإظهار صفتهم . (١٥٣ ثواب)
- ١٣٠ - لا يجوز البحث في تعديل اللائحة الداخلية للمجلس، إلا بناء على اقتراح كتابي موقع عليه من عشرة أعضاء على الأقل .

(١) قرر مكتب مجلس الشيوخ في ٢ يونيو سنة ١٩٢٧ ما يأتي :

بعد الاطلاع على المادة ١٢٩ من اللائحة الداخلية التي تنس على عمل شارات خاصة يحملها أعضاء المجلس ،

قرر المكتب ما هو آت :

المادة الأولى

يتخذ كل عضو من أعضاء المجلس في الحفلات الرسمية وفي الولادات المنية المجلس وفي كل مناسبة تدعى إظهار صفته شارة مكوّنة من شعار ورمزية ووشاح .

فالشعار يمثل بمرورة الصدر : وهو كوكب من القضة المصقولة يمشى الشكل له اثنان وثلاثون شعاعا وفوقه نجم يمشى رفته من المياه البيضاء مرقوم عليها اسم المجلس وحاشيته من المياه الخضراء اللائحة مرقوم عليها عبارة "الجمهورية المصرية" و "جميع السلطات مصدرها الأمة" . وفي ظهر الشعار وشبك من القضة يمثل به في العروة .

وأما الرمزية فثبت على الوشاح : وهي كوكب من القضة المصقولة مستدير الشكل له ستة أشعة لكل منها خمسة أسنة وفوقه نجم رفته من المياه البيضاء مرقوم عليها اسم المجلس وحاشيته من المياه الخضراء اللائحة مرقوم عليها عبارة "الجمهورية المصرية" و "جميع السلطات مصدرها الأمة" . وفي ظهر الرمزية حلقة متحركة تجلس في المشبك الموضوح تحت عقدة الوشاح .

أما الوشاح : فهو طريدة من الحرير الأخضر المتأرجح بطول العلم المصري ، عرضها ١٠٠ ملليمتر ، وطولها فيما عدا العقدة ١٥٠ سم ، وعليها حلل وثلاث نجوم مطروقة بالحبر الأبيض ، ويشتع به من الجبين إلى اليسار ، وليس تحت بدلة المسيرة عند الاندلاء بها .

المادة الثانية

يدفع كل عضو من الشارة وتصبح ملكا ، ولا يجوز له حملها الا أثناء مدة العضوية .

المادة الثالثة

يعرض هذا القرار على المجلس للتصديق عليه .

(وقد وافق مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٢ يونيو سنة ١٩٢٧ على هذا القرار)

فهرس بمضمون مواد اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ حسب ترتيبها

المادة	الموضوع	الصفحة	المادة	الموضوع	الصفحة
٦٩٨	٢٠ ... التوقيع على المحاضر وتسجيلها ...	٦٩٣	١	المكتب الموقت	٦٩٣
٦٩٨	٢١ ... شرط طلب جعل الجلسة سرية ...	٦٩٣	٢	انتخاب لجنة العلون وأعمالها	٦٩٣
٦٩٨	٢٢ ... حرية المجلس في عدم تحريك عرض لها	٦٩٤	٣	مستندات العلون والتحقق من الإدارية والقضائية الخاصة بها	٦٩٤
٦٩٨	٢٣	٦٩٤	٤	تقارير لجنة العلون وعرضها على المجلس	٦٩٤
٦٩٨	٢٤	٦٩٤	٥	طريقة فصل المجلس في تقارير لجنة العلون	٦٩٤
٦٩٨	٢٥ ... ترتيب المتكلمين وطريقة تقسيم في الكلام	٦٩٤	٦	حق المطعون فيه في خصص الطعن	٦٩٤
٦٩٨	٢٦ ... موضوعات الأولوية في الكلام	٦٩٤	٧	عرض الرئيس المحالات التي تسقط العضوية ورفع استقالة الأعضاء وتبليغها لوزير الداخلية	٦٩٤
٦٩٨	٢٧ ... ما يشترط على الحكم في الجلسة	٦٩٥	٨	انتخاب مكتب إدارة المجلس	٦٩٥
٦٩٩	٢٨ ... حرية المتكلم وقت نظره ...	٦٩٥	٩	ترتيب انتخاب أعضاء المكتب	٦٩٥
٦٩٩	٢٩ ... ما يجب تركه أثناء الكلام	٦٩٥	١٠	طريقة انتخاب المكتب	٦٩٥
٦٩٩	٣٠ ... ما يفعله الرئيس حين خروج المتكلم من الموضوع ...	٦٩٥	١١	مدة عضوية السكرتير البرلماني والمرافق	٦٩٥
٦٩٩	٣١ ... ما يفعله الرئيس مع من يتخل بالنظام	٦٩٥	١٢	تبلغ انتخاب المكتب للملك والمجلس	٦٩٥
٦٩٩	٣٢ ... ما يفعله الرئيس إذا احتل نظام الجلسة ...	٦٩٥	١٣	الزواب ...	٦٩٥
٦٩٩	٣٣ ... حق النقض في مرات الكلام ...	٦٩٥	١٤	انتخاب الرئيس في البلديات	٦٩٥
٦٩٩	٣٤ ... موضوع الكلام ...	٦٩٦	١٥	انتخاب السكرتير في أعمال الجلسات	٦٩٦
٧٠٠	٣٥ ... متى يقفل باب المناقشة ...	٦٩٦	١٦	انتخاب الوكيل وأكبر الأعضاء منا وأصغرهم	٦٩٦
٧٠٠	٣٦ ... متى تعاد المناقشة فيما أخذ الرأي عليه	٦٩٦	١٧	ما يحظر على أعضاء المكتب	٦٩٦
٧٠٠	٣٧ ... طريقة الفصل فيما يترأس أنه ليس من اختصاص المجلس	٦٩٦	١٨	البلدية المتقبلة وجدول الأعمال فيها	٦٩٦
٧٠٠	٣٨ ... طريقة أخذ الآراء في القوانين	٦٩٦	١٩	التفويض لبلدية وشرط افتتاحها ...	٦٩٦
٧٠٠	٣٩ ... وفيها ...	٦٩٦	٢٠	شرط صحة المداولة وقيد أسماء الحاضرين	٦٩٦
٧٠٠	٤٠ ... كيف يبدأ بالمداولة على الأسماء	٦٩٦	٢١	مضبطة الجلسة وعرضها ...	٦٩٦
٧٠٠	٤١ ... طريقة لإزالة الشك في نتيجة الآراء	٦٩٦	٢٢	تلاوة المحضر والاعتراض عليه ...	٦٩٦
٧٠٠	٤٢ ... إبداء الرأي واجب وحصر السبب في حالة الاعتراض	٦٩٦	٢٣	توزيع المظبطة والتصديق عليها ...	٦٩٦

(٢٤) فهرس مواد اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ حسب ترتيبها

المادة	الموضوع	الصفحة	المادة	الموضوع	الصفحة
٧٠٤	٦٤ مالبة	٧٠١	٤٢ علامة الموافقة والمخالفة ...	٧٠١	٤٣ متى يكون الاقتراع سرىا
٧٠٤	٦٥ طريقة تبليغ للقرار للجلس	٧٠١	٤٤ من يمسى الأصوات	٧٠١	٤٥ الرئيس يعلن نتيجة الآراء
٧٠٤	٦٦ فيه على التقرير قبل الجلسة	٧٠١	٤٦ ما يقع في توجيه السؤال وفي مرضه	٧٠١	٤٧ متى تكون الإجابة عن السؤال
٧٠٤	٦٧ الجبان إليها	٧٠١	٤٨ متى السائل في الاستيضاح	٧٠١	٤٩ ما يقع في توجيه الاستجواب وفي مرضه
٧٠٤	٦٨ عليها من المالح	٧٠١	٤٩ وقت المناقشة فيه	٧٠١	٥٠ أقصى إبداء المناقشة في استجوابات
٧٠٤	٦٩ حق الجبان في استدعاء الوزراء	٧٠١	٥٠ الشؤون الداخلية	٧٠١	٥١ ترتيب المناقشة في الاستجواب ومن
٧٠٥	٧٠ أوراق الجبان	٧٠١	٥١ يصبح اشتراك فيها	٧٠٢	٥٢ لجان المجلس
٧٠٥	٧١ حق الأعضاء عامة في حضور جلسات	٧٠٢	٥٢ عدد أعضاء كل لجنة	٧٠٢	٥٣ طريقة انتخابها
٧٠٥	٧٢ الجبان	٧٠٢	٥٣ الجبان التي يشترك فيها العضو الواحد	٧٠٢	٥٤ إجازة تعيين لجان أخرى
٧٠٥	٧٣ وحدهم في إبداء الآراء لها وإن لم	٧٠٢	٥٤ انتخاب رئيس اللجنة ومكاتبها	٧٠٢	٥٥ متى الوكيل في رئاسة اللجنة التي هو
٧٠٥	٧٤ مكان حفظ أوراق الجبان	٧٠٢	٥٥ فيها	٧٠٢	٥٦ متى يعلن الرئيس خلو مركزه النائب
٧٠٥	٧٥ المشروعات	٧٠٢	٥٦ عن جلسات اللجنة	٧٠٢	٥٧ سرية جلسات الجبان متى يصبح
٧٠٥	٧٦ متى تعرض مشروعات الحكومة على	٧٠٢	٥٧ انعقادها	٧٠٢	٥٨ ما يقع في عاخر الجبان
٧٠٥	٧٧ المجلس	٧٠٢	٥٨ الزمن الذي يقدم فيه تقرير اللجنة	٧٠٢	٥٩ ما يشتمل التقرير عليه
٧٠٥	٧٨ طريقة إطلاع الأعضاء على	٧٠٢	٥٩ معززة اللجنة ووظيفته	٧٠٢	٦٠
٧٠٥	٧٩ المشروعات	٧٠٢	٦٠	٧٠٢	٦١
٧٠٥	٨٠ طريقة تقديم الأعضاء مشروعاتهم	٧٠٢	٦١	٧٠٢	٦٢
٧٠٥	٨١ واقتراحاتهم	٧٠٢	٦٢	٧٠٢	٦٣
٧٠٥	٨٢ ما يقع في صوغ المشروع وشرحه	٧٠٢	٦٣	٧٠٢	٦٤
٧٠٥	٨٣ أصحاب الحق في تقديم المشروع	٧٠٢	٦٤	٧٠٢	٦٥

(تابع) فهرس مواد اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ حسب ترتيبها

المادة	الصفحة	الموضوع	المادة	الصفحة	الموضوع
٧٠٧	٩١	عمل اللجنة في المرائض	٧٠٦	٧٧	وظيفة لجنة الاقتراحات في نظر
٧٠٧	٩٢	عرض رأى اللجنة على المجلس			المشرعات
		ما يجب على الزاوة بهند تحصيل			من يبال المشروع الى اللجنة المختصة
٧٠٨	٩٣	المرائض اليوم	٧٠٦	٧٨	بموضوعه
٧٠٨	٩٤	الرد على مقدم الرقعة	٧٠٦	٧٩	درجات المناقشة بالمجلس في المشروع
٧٠٨	٩٥	المرائض التي تهمل			ما يتبع في المقترحات المقدمة قبل
		في الانتخابات	٧٠٦	٨٠	الجنة لتعديل المشروع
٧٠٨	٩٦	صفة الانتخابات وطريقتها	٧٠٦	٨١	ما يتبع في مقترحات تعديل المشروع
٧٠٨	٩٧	كيفية إجراء الانتخابات			المقدمة أثناء المناقشة فيه
٧٠٨	٩٨	من تماد الانتخابات الفردية	٧٠٦	٨٢	طريقة أخذ الآراء في المشروع المقترح
٧٠٨	٩٩	من تماد الانتخابات بالقائمة			تصديده
		الإجازات	٧٠٦	٨٣	لصاحب الاقتراح لتعديل حضور جلسات
		التعيب بدون إخطار والتعيب بدون			الجنة
٧٠٩	١٠٠	إجازة	٧٠٧	٨٤	لصاحب المشروع أو الرقعة أن يترده
٧٠٩	١٠١	مضى حق الرئيس في منح الإجازة			إلا إذا خالفه حضور أكثر
٧٠٩	١٠٢	من يترد العضو متنازلاً عن المكافأة	٧٠٧	٨٥	من يمد النظر فيما رفضه المجلس من
		الغيباب			الرفقات
		الحفاظ على نظام المجلس	٧٠٧	٨٦	لصاحب الاقتراح رغبه الحق في طلب
		حق المجلس ووجبه في المحافظة على	٧٠٧	٨٧	استعمال النظر
٧٠٩	١٠٣	نظامه			ما يتبع حين إقرار استعمال النظر
		تحريم القول في أمكنة الأعضاء على	٧٠٧	٨٨	في المشروع
٧٠٩	١٠٤	غير موطنه			نص قرار المجلس في حالي القبول
٧٠٩	١٠٥	آداب النظارة أثناء انعقاد الجلسات	٧٠٧	٨٩	والرفض
٧٠٩	١٠٦	جزاء النظارة المخالفين للآداب			السرايض
٧٠٩	١٠٧	إعلان الجراء لهم	٧٠٧	٩٠	ما يتبع في تسجيل المرائض
					ما يتبع في إحالتها بعد تسجيلها
					حق العضو في الاطلاع على المرائض

(٢٣) فهرس مواد اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ حسب ترتيبها

المادة	الصفحة	الموضوع	المادة	الصفحة	الموضوع
٧١١	١٢٠	ما يفرضه المجلس من المقررات يرسله للوثاب	٧١٠	١٠٨	في حركة النقود ولجنة الحسابات
٧١١	١٢١	ما يتبع في المقررات التي أقرها النواب... ..	٧١٠	١٠٩	اختصاص المرافقين في الميزانية ...
٧١٢	١٢٢	ما يتبع في المقررات التي أقرها الوثاب ثم الشيوخ	٧١٠	١١٠	اختصاص لجنة الحسابات واختصاصها...
٧١٢	١٢٣	ما يتبع في المقررات التي أقرها الوثاب فيها للشيوخ، وأخفت لجتها على نص واحد	٧١٠	١١١	مرض تقريرها على المجلس
٧١٢	١٢٤	مقيد النظر في مشروع معين فيه اختلاف بين الوثاب والشيوخ	٧١٠	١١٢	اختصاص المرافقين في إدارة المجلس اختصاصها في التوقيع على الأدوات مع الرئيس
٧١٢	١٢٥	أحكام عامة	٧١٠	١١٣	سكرتيرية المجلس
٧١٢	١٢٦	اختصاص الرئيس في الإدارة	٧١٠	١١٤	السكرتير العام ومساعدته
٧١٢	١٢٧	الوفد المثل المجلس	٧١٠	١١٥	وظيفة السكرتير العام ومساعدته
٧١٢	١٢٨	عدد أعضائه ورئيسه	٧١٠	١١٥	وظيفة في الإدارة
٧١٢	١٢٩	لن تتقدم استقالة العضو وإن قبولها	٧١٠	١١٦	وظيفة في الجلسة
٧١٢	١٣٠	شارات الأعضاء	٧١٠	١١٦	مراييه للوظائف
٧١٢	١٣٠	مقيد يميز تعديل اللائحة	٧١١	١١٧	اختصاص المكتب بالتمثيل والفرز
			٧١١	١١٨	والترقية
					لائحة التبعين والترقية والفرز الخ
					الصلة بين مجلس النواب
					ومجلس الشيوخ
					لا ينظر المشروع المرفوع على الوثاب
					ولما يصدرها فيه قرارا

تبينه وثاء - مرة أن فلن في هذا المقام، أن سكرتيرية مجلس الشيوخ قد قامت بمجهود قيم وضمت بمجموعة حوت لكل المناقشات البرلمانية (منذ سنة ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٣٩) التي توضح مواد اللائحة المجلس الداخلية أو تفسر غايتها، لتكون تليقا على موادها، بغايات وافية بالقرص المقصود، حتى سهلت على الباحثين والدارسين طرق البحث والاستدلال - وقد عرفت على أن تقدم عما قريب مسودتها تليقا على مواد المستور من مضايقات المجلس فربما له وقصيرا، مما تضحى عليه جزيل الشكر والتناء .

(المؤلف)

مَجْلِسُ النَّوَابِ

اللائحة الداخلية

الصادرة في سنة ١٩٢٤ والتعديلات التي أدخلت عليها

الباب الأول

في مكتب السن، والمكتب النهائي، وتحقيق صحة نيابة الأعضاء

١ - عند افتتاح الجلسة الأولى لكل دور انعقاد عاды مجلس النواب، يشغل كرسي الرئاسة أكبر أعضائه الحاضرين سنا - ويجلس في مقاعد السكرتيرين الأربعة أصغر هؤلاء الحاضرين سنا . (١ شيوخ)

٢ - يشرع المجلس في أول جلسة عقب تشكيل الهيئة السابقة في انتخاب رئيس ووكيلين وأربعة سكرتيرين وثلاثة مرافقين من الأعضاء . ومن هؤلاء جميعا يتكون مكتب المجلس النهائي . (٨ شيوخ)

٣ - يجري الانتخاب في الجلسة العلنية وبالتناوب للرئيس فالوكيلين . ويكون بالأغلبية المطلقة .

ويكون انتخاب السكرتيرين والمرافقين بالأغلبية النسبية .

وانتخاب الوكيلين والسكرتيرين والمرافقين يكون بالتأمة مع مراعاة ما جاء بالمادة (١٠٠) . (٩ شيوخ)

ستادہ اعلیٰ



٤ - يتولى السكرتيرون بمراقبة رئيس السّجّ جمع الأصوات وفرزها . ويعلن الرئيس نتيجة الانتخاب .

٥ - متى تم تشكيل مكتب المجلس التّنهائي يحيط الرئيس به الملك ومجلس الشيوخ علما .
(١٢ شيوخ)

٦ - في حالة تجديد المجلس بالانتخابات العامة ، يشرع فوراً بعد تشكيل مكتب المجلس التّنهائي ، في انتخاب لجنة من خمسة عشر عضواً ، تحال عليها محاضر عمليات الانتخاب ، وما يتعلق بها من الأوراق ، لتحقيق صحة نيابة الأعضاء وفحص الطعون .

وفي غير حالة التجديد تناط هذه المهمة بلجنة ينشكها المجلس بالعدد الذي يراه .
(٢ شيوخ)

٧ - يكون انتخاب أعضاء هذه اللجنة بالأغلبية النسبية وبطريق الاقتراع بالقائمة . فبرأه لا يسوغ للمضو الواحد أن يكتب في القائمة أسماء أكثر من ثلث العدد المطلوب لتشكيل اللجنة .
(٢ شيوخ)

٨ - لهذه اللجنة حق سماع من ترى لزوم سماعه وإجراء كل ما تراه موصلاً لكشف الحقيقة .

ولكل عضو من أعضاء المجلس ، الحق في أن يحضر جلسة اللجنة عند نظرها في صحة انتخابه لإبداء دفاعه ، بشرط أن ينسحب عند أخذ الآراء ولو كانت عضواً بها .
(٢ و ٦ شيوخ)

٩ - لا يجوز للعامين من أعضاء المجلس أن يقبلوا توكيلاً من الطاعنين على انتخاب أحد الأعضاء ، أو من أحد المطعونين في انتخابهم في أى عمل من أعمال هذا الطعن سواء أكان يعمل خارج المجلس أم داخله .

١٠ - ترفع اللجنة تقاريرها لرئاسة المجلس في ميعاد لا يتجاوز السبعة الأيام من تاريخ إحالة المحاضر عليها . فإذا مضى هذا الميعاد جاز للمجلس أن يفسح فيه بالقدر الذي يراه كافياً لإتمام العمل المتأخر ، أو أن يعيّل هذا العمل على لجنة أخرى

يشكلها لهذا الغرض بطريق الانتخاب أيضا بالمدد الذي يراه وبالشروط والقيود المهيئة آنفا . (٤ شيوخ)

١١ - على المجلس تأجيل النظر والمناقشة في كل انتخاب يتضمن تقرر اللجنة طلب إلغاءه إلى الجلسة التالية للجلسة التي تلى فيها ذلك التقرير، إذا طلب ذلك العضو المعلوم في انتخابه . (٥ شيوخ)

١٢ - لكل عضو أن يحضر جلسة المجلس عند نظره في صحة نيابته وله أن يشترك في مناقشاته، وأن يقدم أقواله ، بشرط ألا يبدى رأيه عند أخذ الأصوات . ولكل عضو حق ابداء رأيه في صحة نيابة غيره ولو لم يكن قد قرر المجلس صحة نيابته . (٦ شيوخ)

١٣ - يفصل المجلس في صحة النيابة ويعلن الرئيس أسماء من تخررت صحة نيابته من الأعضاء ، ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات . ١٤ - يتولى الرئيس المحافظة على نظام المجلس وأمنه ولقت النظر لمراعاة اللائحة والإذن بالكلام وتوجيه الأسئلة وإعلان ما يصدره المجلس من القرارات والأمر بنحو أقوال كل عضو لم يؤذن له بالكلام من عضو الجلسة . وهو الذي يمثل المجلس ويتكلم باسمه وطبقا لإرادته ويدير المناقشات في المجلس فيحدد موضوعها ويرد الكلام إليه . فإذا أراد أن يشترك في المناقشة تخلى عن كرمى الرئاسة ولا يعود إليه حتى تنتهى . وبالجملة يقوم بغير ذلك من الأعمال التي هي من اختصاصه بمقتضى هذه اللائحة . (١٣ شيوخ)

١٥ - يقوم السكرتيرون الثابون بمحضر الجلسات السرية ، ويراقبون تخريرها من محاضر الجلسات ، ويتولون امضاءها ، وقراءة ما يطلب منهم قراءته من المحاضر وغيرها من الأوراق ، ويقينون أسماء من يطلب الإذن بالكلام ، ويقومون بجمع الأصوات وفرزها بمراقبة الرئيس والوكيلين ، ورصد آراء الأعضاء وكل تنبيه صادر بالمحافظة على النظام وبغير ذلك مما يدخل في اختصاصهم بمقتضى هذه اللائحة . (١٤ و ١٥ شيوخ)

١٦ - يقوم المراقبون بتخصير ميزانية المجلس، ويتولون الإذن بالصرف وفقاً للمادة (١٤٩) من هذه اللائحة، ويتمهدون أثناء انعقاد الجلسة ملازمة عمال المجلس لأماكن المخصصة لهم، ويشرفون على دقة تنفيذ أوامر الرئيس المتعلقة بحفظ النظام، ويؤدون غير ذلك من الأعمال التي تكون من اختصاصهم بمقتضى هذه اللائحة .
(١٠٨ الشيوخ)

١٧ - يبقى أعضاء المكتب في مناصبهم مدة دور الانعقاد المادى الذى تم فيه انتخابهم، ويحتفظون بها فيما يليه من أدوار الانعقاد غير العادية ولا تغل عنهم إلا بافتتاح الدور المادى الجديد .
(١١ شيوخ)

١٨ - إذا تغيب الرئيس يقوم مقامه أحد الوكيلين بالتناوب ، فلذا غاب الاثنان كانت الرئاسة لأكبر الأعضاء الحاضرين منا .

وعند تغيب أحد السكرتيرين النائبين ، للرئيس أن يدعو أصغر الأعضاء الحاضرين منا ليحل محله .
(١٥ شيوخ)

١٩ - لا يجوز الجمع بين الوزارة وبين إحدى وظائف مكتب المجلس بجميع أنواعها، ولا يسوغ انتخاب أحد أعضاء المكتب عضواً في لجنة الحاسبة .
(١٦ شيوخ)

الباب الثانى

نظام الجلسات

٢٠ - يفتتح الرئيس الجلسة ويعلن انتهاءها بعد موافقة المجلس .

٢١ - مسألة :

”يجتمع المجلس في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس من كل أسبوع ويبدأ الاجتماع في الساعة الخامسة بعد الظهر إلا إذا قرر المجلس غير ذلك“ .
(١١)

(١) قرار المجلس في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٦
(أصل المادة ٢١ قبل تعديلها) يجمع المجلس في أيام السبت والأحد والاثنين والثلاثاء من كل أسبوع ويبدأ الاجتماع في الساعة الخامسة بعد الظهر إلا إذا قرر المجلس غير ذلك .

٢٢ - توضع تحت تصرف الأعضاء قبل موعد افتتاح الجلسة بنصف ساعة دفاتر حضور يوقعون عليها متى حضروا، ومتى حل موعد الافتتاح يطلع الرئيس على الدفاتر، فإذا تبين أن العدد القانوني لم يتكامل، فله أن يؤخر فتح الجلسة نصف ساعة، فإذا لم يتكامل العدد حينئذ، يؤجل الرئيس عقد الجلسة الى أول يوم يصبح فيه اجتماع المجلس .

٢٣ - معقولة :

” إذا تكامل العدد القانوني يفتح الرئيس الجلسة، وتبلى في ابتدائها أسماء المعتذرين من الأعضاء، وطالبي الإجازات وكذلك الغائبين من الجلسة الماضية بدون إذن، ثم يستفهم الرئيس عما إذا كان هناك اعتراض على مضبطة الجلسة كالبلين في المادة (١٥٨) وبعد اعتمادها من المجلس يوقع عليها رئيس الجلسة وسكرتيرها النائب^(١) .

٢٤ - حذفت^(٢) .

٢٥ - قبل البدء في الأعمال يغير الرئيس المجلس بما ورد عليه من المكتبات وتقارير اللجان ويقر ذلك من الأوراق .

٢٦ - يقيد السكرتيرون النائبون طلبات الاذن بالكلام بترتيب طلبها، غير أنه في حالة طلب الاذن بالكلام على مشروع قانون لا يجوز قيد أى طلب من هذا القبيل قبل ابداع التقرير الخاص بذلك المشروع، وكذلك يكون الحال في كل رغبة يعمل فيها تقرير .

(١) قرار المجلس في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦

(أصل المادة ٢٣ قبل تعديلها) .

إذا تكامل العدد القانوني يفتح الرئيس الجلسة وتبلى في ابتدائها أسماء الغائبين من الأعضاء، ويحضر جلسة السابقة وبعد اعتمادها من المجلس يوقع عليه رئيس الجلسة وسكرتيرها النائب .

(٢) قرار المجلس في ٩ يونيو سنة ١٩٢٨

(أصل المادة ٢٤ التي حذفت) .

إذا أبدى أحد الأعضاء اعتراضاً على ما دُون بمحضر الجلسة ولم يفتح بإيضاحات السكرتير النائب عرض الأمر على المجلس .

ويجوز للمكتب صيغة المحضر عند قبول الاعتراض بما يتفق مع قرار المجلس في نفس الجلسة أو التي تليها .

٢٧ - لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم إلا إذا قلد طلبه أو استأذن الرئيس وهو في مكانه وأذن له . وليس للرئيس أن يمنع أحدا من التكلم لغير سبب قانوني وعند الخلاف على ذلك يؤخذ رأى المجلس . (٢٤ شيوخ)

٢٨ - يعطى الاذن بترتيب الأسبقية في الطلب الأول فالأول ، وهكذا ولا يعدل عن هذا النظام إلا إذا كان الفرض الكلام لتأييد الاقتراحات المطروحة للبحث أو تعديلها أو المعارضة فيها ، فعندئذ يعطى الاذن بالتداول لأول من طلبه من مؤيدي الاقتراح ، فأول طالب من مقترحي تعديله ، ثم لأول المعارضين فيه ويتكرر ذلك بصرف النظر عن ترتيب الطلبات .

وعلى كل حال فالوزراء والمقررون غير مقيدين بهذا الترتيب فان لم يأمأ الحق في أن تسمع أقوالهم أثناء المناقشة كلها طلبوا ذلك . (٢٥ شيوخ)

٢٩ - يؤذن دائماً في الكلام في الأحوال الآتية :

(١) إبداء الدفع بعدم المناقشة .

(٢) طلب التأجيل .

(٣) إرجاء النظر في الموضوع المطروح للبحث الى ما بعد التفصيل في موضوع آخر يجب البت فيه أولاً .

(٤) الرد على قول يتعلق بشخص طالب الكلام .

(٥) لفت النظر الى مراعاة أحكام اللائحة .

ولكل هذه الطلبات أولوية على الموضوع الأصلي يترتب عليها إيقاف المناقشة في الموضوع حتى يتم الاقتراح عليها . ولا يسوغ مع ذلك أن يطلب الاذن بالكلام في هذه الأحوال إلا بعد أن يتم الخطيب مقالته . (٣٤ شيوخ)

٣٠ - لا يجوز توجيه الكلام الا للرئيس أو المجلس . (٣٥ شيوخ)

٣١ - يتكلم الأعضاء وقوفاً من مكائهم أو من المنبر . ولا تجوز التلاوة إلا في التقارير ونصوص الاقتراحات والتعديلات وكل ما يستأنس به من الأوراق ويشلى من المنبر . (٣٥ شيوخ)

٣٢ — لكل عضو الحق دائماً في أن يتكلم عقب التكلم عن الحكومة .

٣٣ — معسلة :

” لا يسوغ مطلقاً مقاطعة التكلم، ولا انخوض في الشخصيات، ولا إسناد أمور شائنة بسوء القصد، ولا ارتكاب أى أمر من شأنه أن يخل بالنظام“ .

(٢٨ و ٢٩ شيوخ)

٣٤ — إذا تراءى للرئيس أن مشروطاً أو رغبة لم يكن من اختصاص المجلس نظره، نبه على مقدمه بعدم التكلم فيه، فإن لم يتمتع عن الكلام، فصل المجلس في وجوب امتناعه أو عدمه .

(٣٧ شيوخ)

٣٥ — لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم أكثر من ثلاث مرات في مسألة واحدة .

(٣٣ شيوخ)

٣٦ — معسلة :

” كل متكلم لم يحافظ على نظام الكلام المبين آنفاً وكل عضو ارتكب إحدى المخالفات المنصوص عليها في المادة (٣٣) يتأديبه الرئيس باسمه وينبهه الى المحافظة على النظام .

والرئيس — إذا اقتضى الحال — أن يمنع من الكلام لمرض الأمر على المجلس ليفصل في شأن حرمانه من الكلام مدة الجلسة .

وفصل المجلس بعد سماع أقوال العضو، فإذا أن يسمح له بالاستمرار في الكلام، أو يوقع أحد الجزاءات التالية بناء على اقتراح الرئيس :

(أولاً) منعه من الكلام بقية الجلسة .

(ثانياً) إخراج من الجلسة وحرمانه من الاشتراك في بقية أعمالها .

(ثالثاً) حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس مدة لا تزيد عن شهر .

(١) قرار المجلس في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٨

(أسفل المادة ٣٣ قبل تعديلها) لا يسوغ مطلقاً مقاطعة التكلم ولا انخوض في الشخصيات ولا إسناد أمور شائنة بسوء القصد ولا المظاهرة فيء يخل بالنظام .

فإذا عاد العضو الذى توقع عليه الجزاء الأخير الى الإخلال بالنظام فى نفس الدورة، فللمجلس عند الانقضاء بناء على اقتراح الرئيس أن يقرر حرمانه من الاشتراك فى أعمال المجلس لمدة لا تزيد على شهرين .

ويترتب على قرار الحرمان من الاشتراك فى أعمال المجلس، قطع نصف المكافأة عن تلك المدة، وإعلان ملخص قرار المجلس فى الدائرة الانتخابية التى يمثلها العضو^(١) .

٣٧ - معقبة :

” يصدر قرار المجلس بعد سماع أقوال العضو فى نفس الجلسة التى وقعت فيها المخالفة أو فى جلسة مقبلة .

والرئيس أن يتخذ من الوسائل ما يكفل تنفيذ القرار“ .

٣٨ - يجب على المتكلم ألا يكرر أقوال غيره من الأعضاء، ولا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث ، ولا عما يؤيد رأيه فيه، فإذا حاد عن شيء من ذلك لفت الرئيس نظره .

فإذا لفت الرئيس المتكلم الى شيء مما تقدم مرتين فى جلسة واحدة، ثم استمر على ما أوجب لفته فللرئيس أن يأخذ رأى المجلس فى منعه بقية الجلسة من الكلام فى الموضوع الذى لفته لأجله ، ويصدر القرار فى ذلك بدون مناقشة .

(٣٧ شيوخ)

(١) قرار المجلس فى ١٠ يونيو سنة ١٩٣٨

(أصل المادة ٣٦ قبل تعديلها) .

كل متكلم لم يحافظ على نظام الكلام المين أمّا وكل عضو ارتكب إحدى المخالفات المنصوص عليها فى المادة الثانية والثلاثين يتأدى الرئيس بإسحه وبنيه الى المحافظة على النظام .

(٢) قرار المجلس فى ١٠ يونيو سنة ١٩٣٨

(أصل المادة ٣٧ قبل تعديلها) .

من تبّه الى ذلك مرتين فى جلسة واحدة وعاد الى الإخلال بالنظام فى نفس الجلسة ينبه عليه الرئيس مرة ثالثة . ويجوز فى هذه الحالة لمن وجه إليه التنبيه أن يثنى عن نفسه ما استوجبه ، وذلك بعد انتهاء المناقشة فى الموضوع الذى نبه فيه فأذا لم يبدل الرئيس عن التنبيه المذكور يستشير المجلس فإن رأى ان التنبيه فى محله اكتفى بالنصح على ذلك فى محضر الجلسة ويصدر القرار فى ذلك بدون مناقشة .

٣٩ — معدلة :

”يجوز للجلس بناء على طلب الرئيس أن يقرر استرجاع كل عضو تقرر منعه من الكلام ولم يتمتع من قاعة الجلسات، ويرتب على هذا القرار الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس في بقية الجلسة التي تطلق به فيها“^(١).

٤٠ — حذف^(٢).

٤١ — اذا لم يمثل العضو للدعوة التي يوجهها اليه الرئيس للخروج من المجلس توقف الجلسة أو ترفع، وفي هذه الحالة تمتد الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس من تلقاء نفسه الى الجلسات الثلاث التالية للجلسة التي صدر فيها القرار المذكور .
وللرئيس أن يتخذ من الوسائل ما يكفي لتنفيذ قرار المجلس . (٣٢ شيوخ)

٤٢ — معدلة :

”العضو الذي حرم من الاشتراك في الأعمال بمقتضى المادة السابقة أن يطلب إيقاف حكمها ابتداء من اليوم التالى ليوم حرمانه ، بأن يقرر كتابة « بأنه يأسف على عدم احترام قرار المجلس » وللمجلس أن يقرر ما يراه^(٣) .

(١) قرار المجلس في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٨

(أصل المادة ٣٩ قبل تعديلها) .

يجوز للجلس بناء على طلب الرئيس أن يقرر استرجاع كل عضو تقرر منعه من الكلام ولم يتمتع من قاعة الجلسات أو كل عضو يعود الى عدم مراعاة النظام بسبب التنبيه عليه بذلك ثلاث مرات في جلسة واحدة ويصد سماح أقواله ويؤذن القرار بحضور الجلسة .

(٢) قرار المجلس في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٨

(أصل المادة ٤٠ التي حذفت)

يرتب على هذا القرار الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس في بقية الجلسة التي تطلق به فيها .

(٣) قرار المجلس في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٨

(أصل المادة ٤٢ التي حذفت)

العضو الذي حرم من الاشتراك في الأعمال بمقتضى المادة السابقة أن يوقف حكمها ابتداء من اليوم التالى ليوم حرمانه بأن يقرر كتابة « بأنه يأسف على عدم احترام قرار المجلس » وينتد الرئيس هذا القرار على المجلس .

- ٤٣ - لا يسرى حكم المادة السابقة على المصو الذي يتقرر إخراجها وفقاً
للمادة (٤١) للمرة الثالثة في دور انعقاد واحد، وفي هذه الحالة يمتد زمان الحرمان من
الاشتراك في أعمال المجلس إلى الجلسات الثمانية التالية للجلسة التي صدر فيها القرار الأخير.
- ٤٤ - إذا اختل النظام ولم يتمكن الرئيس من إعادته، أعلن عزيمه على إيقاف
الجلسة، فإن لم يعد النظام يوقفها مدة لا تزيد على نصف ساعة، فإذا استمر الاختلال
بالنظام بعد إعادة الجلسة أجعلها الرئيس إلى اليوم التالي الذي يصبح فيه عقد
الجلسات . (٣٢ شيوخ)
- ٤٥ - جلسات المجلس علنية على أنه يتخذ ببيئة سرية بناء على طلب الحكومة
أو عشرة من أعضائه على الأقل، ويقدم الطلب كتابة للرياسة ثم يقرر المجلس بعد
إخراج من تصرح لهم بالدخول ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه
تجرى في جلسة علنية أم لا . ويصدر هذا القرار بعد مناقشة يشترك فيها على الأكثر
اثنان من مؤيدي السرية واثنان من المعارضين فيها .
- وتتدرج أسماء الموقعين على الطلب بمحضر الجلسة . (٢١ شيوخ)
- ٤٦ - ليس لأحد من موظفي المجلس حضور الجلسات السرية إلا إذا قرر
المجلس غير ذلك .
- ٤٧ - يجوز للمجلس أن يقرر عدم تحرير محاضر لجلساته السرية ويجوز له -
إن عمل لها محاضر - أن يمنع غير الأعضاء من الاطلاع عليها . (٢٢ شيوخ)
- ٤٨ - يقوم بتحرير محاضر الجلسات السرية أحد السكرتيرين الاثنين وتحرر
هذه المحاضر وتتل في نفس الجلسة .
- ٤٩ - متى زال السبب الذي ترتب عليه عقد المجلس ببيئة سرية يستشير
الرئيس في العودة إلى الانعقاد علانية .
- ٥٠ - لا يجوز لأحد من الأعضاء أن ينصرف نهائياً من المجلس حال انعقاد
الجلسة إلا بأذن من الرئيس .

٥١ — إذا طلب أحد الأعضاء إقفال باب المناقشة وأيده في ذلك عشرون عضواً على الأقل يستشير الرئيس المجلس .

فإذا عارض أحد في الطلب يسمح الرئيس بالكلام لواحد من الأعضاء المعارضين، ثم لواحد من مؤيدي إقفال باب المناقشة، وبعد ذلك يؤخذ رأى المجلس في انتهاء المناقشة أو الاستمرار فيها، فإذا تقرر إنهاؤها تؤخذ الآراء على أصل الموضوع وإلا استمرت المناقشة . (٣٥ شيوخ)

٥٢ — العودة للمناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس، وعلى من يريد العودة للمناقشة أن يقدم طلباً كتابياً بذلك للرئاسة في الجلسة التي حصلت فيها المناقشة الأولى مبيّناً به الأسباب، فيعرضه الرئيس على المجلس ليقرر فيه ما يراه في نفس الجلسة بعد الانتهاء من جدول الأعمال . (٣٦ شيوخ)

٥٣ — قبل انتهاء كل جلسة يعلن الرئيس يوم انعقاد الجلسة المقبلة والأعمال التي تنظر فيها .

يعلن جدول الأعمال على اللوحة المعلقة لهذا الغرض بمقر المجلس وبالجمهورية الرسمية، ويخطر الرئيس الأعضاء العائنين بميعاد الجلسة الآتية وبيان أعمالها . (١٧ شيوخ)

الباب الثالث

الفصل الأول — في الجانب

٥٤ — مسألة :

” في مبدأ انعقاد كل دور عادي يتقدم المجلس الى ست عشرة لجنة أصلية بالطريقة الآتية :

يتقدم من أعضاء المجلس عند الشروع في تشكيل كل لجنة وبالتوالي من يأنس في نفسه ميلاً للاشتغال بها فإذا زاد عدد المتقدمين عن العدد المحدد بالألحمة يتنخب المجلس من بينهم العدد اللازم وإذا قصص يتنخب الباقي .

(١) قرار المجلس في ٢٥ مارس ١٩٣٦

وهذه الجئات هي :

- (١) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالشؤون الداخلية (وعدد أعضائها ٢١)^(١) .
- (٢) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالمالية (وعدد أعضائها ٢١) .
- (٣) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالعدل (وعدد أعضائها ١٩)^(٢) .
- (٤) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالمعارف (وعدد أعضائها ١٩)^(٣) .
- (٥) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالأشغال (وعدد أعضائها ١٩)^(٣) .
- (٦) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالدفاع الوطني والسودان (وعدد أعضائها ١٩)^(٣) .
- (٧) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالخارجية (وعدد أعضائها ١٩)^(٣) .
- (٨) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالمواصلات (وعدد أعضائها ١٩)^(٣) .
- (٩) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالأوقاف والمعاهد الدينية (وعدد أعضائها ١٩)^(٣) .
- (١٠) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالزراعة والتعاون (وعدد أعضائها ٢١)^(٣) .

(١) قرار المجلس في ١٥ يناير سنة ١٩٣٠

(٢) قرار المجلس في جلسة ١٨ أبريل سنة ١٩٣٨

(٣) قرار المجلس في ١٥ يناير سنة ١٩٣٠

(١١) لجنة لدراس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالصحة (وعدد أعضائها ١٩)^(١).

(١٢) لجنة لدراس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالتجارة والصناعة (وعدد أعضائها ١٩)^(٢).

(١) و(٢) قرار المجلس في ٢٥ مارس ١٩٣٦ وفي ١٨ أبريل سنة ١٩٣٨
(أصل المادة ٥٤ قبل تعديلها) .

في مبدأ انعقاد كل دور عادي يتضم المجلس إلى ست عشرة لجنة أصلية بالطريقة الآتية :
يتقدم من أعضاء المجلس عند الشروع في تشكيل كل لجنة والتمثال من يأمن في نفسه ميلا للاستئثار
بها ، فإذا زاد عدد المتقدمين عن العدد المحدد باللائحة ينتخب المجلس من بينهم العدد اللازم ، وإذا نقص
ينتخب الباقي .

وهذه اللجان هي :

- (١) لجنة لدراس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالشؤون الداخلية وعدد أعضائها ٢١
 - (٢) لجنة لدراس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالمالية والتجارة والصناعة وعدد أعضائها ٢١
 - (٣) لجنة لدراس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالحقانية وعدد أعضائها ٢١
 - (٤) لجنة لدراس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالمعارف وعدد أعضائها ٢١
 - (٥) لجنة لدراس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالأطفال وعدد أعضائها ٢١
 - (٦) لجنة لدراس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالبحرية والبحرية والطيران وعدد أعضائها ٢١
 - (٧) لجنة لدراس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالتجارة وعدد أعضائها ٢١
 - (٨) لجنة لدراس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالحوارات وعدد أعضائها ٢١
 - (٩) لجنة لدراس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالأوقاف والمجاهد الدينية وعدد أعضائها ٢١
 - (١٠) لجنة لدراس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالزراعة وعدد أعضائها ٢١
 - (١١) لجنة للشؤون الصحية وعدد أعضائها ١٥
 - (١٢) لجنة للشؤون والشؤون الاجتماعية وعدد أعضائها ١٥
 - (١٣) لجنة للسودان وعدد أعضائها ١٥
 - (١٤) لجنة للمرافض » » ١٥
 - (١٥) لجنة للاقتراحات » » ١٥
 - (١٦) لجنة للحاسبية » » ٧
- ويجوز للمجلس أن يبين لجانا مخصصة بحسب مقتضى الحال .

- (١٣) لجنة للعمال والشؤون الاجتماعية (وعدد أعضائها (١٩) ^(١) .
- (١٤) لجنة للاقتراحات والمراضى (» » (١٩) ^(١) .
- (١٥) لجنة للشؤون الدستورية (» » (٩) .
- (١٦) لجنة للعامة (» » (٧) .

ويجوز للجلس أن يبين لجاناً مخصوصة بحسب مقتضى الحال . (٥٢ شيوخ)
 ٥٥ - انتصاب أعضاء اللجان يكون عند الحاجة بطريق الانتخاب القائمة لكل لجنة . وتكفي فيها الأغلبية النسبية ، وتنتهى مدة هذه اللجان بافتتاح الدور الجديد ، ولا يجوز لأحد من أعضاء المجلس أن يكون عضواً في أكثر من لجنة واحدة ما لم تقض الضرورة بانضمامه الى لجنتين . (٥٤ و ٥٥ شيوخ)

٥٦ - معللة :

”لجان أن تشكل من بين أعضائها لجاناً فرعية مؤقتة لدرس بعض مسائل خاصة ، غير أن اللجنة المالية مكلفة في بدء عملها بانتخاب لجنة فرعية يكون عدد أعضائها خمسة عشر ويختص بدرس الميزانية والحساب الختصمى للإدارة المالية وتقديم أعمالها لها“ .

٥٧ - تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً وسكرتيراً فانما تفيب أحدهما أو كلاهما تنتخب اللجنة غيره أو غيرهما بصفة مؤقتة ، ويقوم بأعمال سكرتيرية اللجنة السكرتير المنتخب منها بمعاونة واحد أو أكثر من موظفى المجلس .
 يكون كل من وكل المجلس رئيساً للجنة التى هو عضو فيها . (٥٧ و ٥٨ شيوخ)

(١) قرار المجلس في جلسة ١٨ أبريل سنة ١٩٣٨

(٢) قرار المجلس في ٢ مايو سنة ١٩٣٨

(٣) أصل المادة ٥٦ قبل تعديلها .

لجان أن تشكل من بين أعضائها لجاناً فرعية مؤقتة لدرس بعض مسائل خاصة غير أن اللجنة المالية مكلفة في بدء عملها بانتخاب لجنة فرعية يكون عدد أعضائها خمسة ويختص بدرس الميزانية والحساب الختصمى للإدارة المالية وتقديم أعمالها لها .

٥٨ - مسئلة :

”جلسات اللجان تكون سرية ولا تصبح قراراتها صحيحة إلا بحضور ثلث أعضائها ماعدا لجنى الداخلية والزراعة والتعاون فتكون قرارات كل منهما صحيحة اذا حضرها خمسة أعضاء“ . (٦٠ شيوخ)

٥٩ - يمرر لكل جلسة من جلسات اللجان محضر تدون فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونص القرارات ويوقع عليه من رئيس اللجنة وسكرتيرها . (٦١ شيوخ)

٦٠ - تنتخب كل لجنة في كل مشروع أو اقتراح عضوا مقروا يبين نتيجة أعمالها للجلس . (٦٣ شيوخ)

٦١ - على كل لجنة أن ترفع الى مكتب المجلس تقريرا عن كل مشروع أو اقتراح يحال عليها في مدة لا تتجاوز شهرا الا اذا قرر المجلس غير ذلك فاذا مضى الميعاد المحدد من غير أن يقدم التقرير كان لواضع المشروع أو الاقتراح أن يطلب من المجلس إحالته على لجنة أخرى .

وللمجلس عند ذلك أن يمدّ الأجل بالقدر الذى يراه كافيا لإنجاز العمل أو أن يحيل المشروع أو الاقتراح على لجنة أخرى يختارها . (٦٢ شيوخ)

٦٢ - يقتسم تقرير اللجنة الى مكتب المجلس ، والمكتب يخبر المجلس به في أول جلسة ويكون هذا التقرير شاملا للأراء المختلفة وملخص الأسباب التى بنيت عليها ، وناسا على رأى الأغلبية الذى اعتمدته اللجنة ، ومشيئا الى التعديلات التى تكون قد تقدمت اليها من أعضاء المجلس الذين لم يكونوا من أعضائها . (٦٢ و ٦٥ شيوخ)

(١) قرارالمجلس فى ١٥ يناير ١٩٣٠

(أصل المادة ٥٨ قبل تعديلها)

جلسات اللجان تكون سرية ولا تصبح قراراتها صحيحة الا بحضور أكثر من نصف أعضائها .

- ٦٣ - تقرير اللجنة ونص المشروع أو الاقتراح يطبع ويوزع على أعضاء المجلس قبل الجلسة المذكورة بثان وأربعين ساعة على الأقل . (٦٦ شيوخ)
- ٦٤ - كل عضو بدأ له رأى أو تعديل فى مشروع أو اقتراح محوّل على لجنة لم يكن من أعضائها يبعث به كتابة للرياسة لأحائه عليها .
- ٦٥ - للجان أن تطلب استدعاء الوزير ذى الشأن أو مقدم الاقتراح ولكل منهما الحق فى حضور جلساتها والاشتراك فى المناقشة بدون أن يكون له رأى محدود متى طلب ذلك من اللجنة ، وللوزير أن يستصحب معه أو ينيب عنه أحد كبار موظفى وزارته . (٦٩ شيوخ)
- ٦٦ - للجان ولأى عضومن أعضاء المجلس أن يطلب بواسطة مكتب المجلس من أية مصلحة أميرية أوراقا أو معلومات أو إيضاحات تخص بالمشروعات المعروضة عليها . (٦٨ شيوخ)
- ٦٧ - يبعث مكتب المجلس للجان جميع الأوراق المتعلقة بالموضوعات المعروضة عليها ، ولأعضاء المجلس أن يطلبوا على الأوراق المقدمة للجان بدون نقلها ، ولهم إذا شاموا أن ينقلوا صوراً من الأوراق التى يريدون الحصول عليها بحيث لا يترتب على ذلك فى الحالتين تعطيل أعمال اللجنة . (٦٧ و ٧٠ شيوخ)
- ٦٨ - لكل عضو حق الحضور فى جلسات اللجان التى لم يكن من أعضائها بشرط ألا يتدخل فى المناقشة ولا يبدى ملاحظة ما . (٧١ و ٨٣ شيوخ)
- ٦٩ - تسرى القواعد المقررة فى المواد (٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٨) مع عدم الاختلال بما تقرر بالمادة الثامنة من هذه اللائحة على لجنة الطعون وتحقيق صحة نيابة أعضاء المجلس فضلاً عما تقرر من الأحكام بشأنها فى المادة السادسة .

الفصل الثاني

مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة

- ٧٠ - ينبر الرئيس المجلس في أول جلسة بالمشروعات الواردة من الحكومة لتحال على اللجنة المختصة .
(٧٣ شيوخ) ويجوز للمجلس أن يقرر ثلاثة المشروع قبل إحالته عليها .
- ٧١ - تطبع هذه المشروعات والمذكرات الإيضاحية الخاصة بها وتوزع على الأعضاء .
(٧٤ و ٧٨ شيوخ)

الفصل الثالث

في الاقتراحات المقدمة من أعضاء المجلس بمشروعات قوانين أو رغبات

- ٧٢ - كل اقتراح برغبة أو مشروع قانون حضره أحد أعضاء المجلس يقدم لمكتب المجلس بالكتابة وينبر الرئيس المجلس به في أول جلسة ليحال على لجنة الاقتراحات .
(٧٥ شيوخ)
- ٧٣ - كل اقتراح بمشروع قانون لأحد أعضاء المجلس يجب أن يكون موقعا عليه منه ومصوفا في مواد ومراقبا بمذكرة إيضاحية .
(٧٦ شيوخ)
- ٧٤ - لا يجوز أن يقع أكثر من عشرة تواب على أى اقتراح بمشروع قانون .
(٧٦ شيوخ)
- ٧٥ - على لجنة الاقتراحات أن تقدم في ظرف خمسة عشر يوما عن كل مشروع قانون أحيل عليها تقريرا مختصرا يجوز النظر فيه أو رفضه . ولها أيضا أن تقترح استعجال النظر فيه . فإذا قرر المجلس جواز النظر فيه أحاله على اللجنة المختصة ، وإن وافق على استعجال النظر أحاله على اللجنة التي يختارها .
(٧٧ شيوخ)

- ٧٦ - لكل عضو قلم مشروع أو رغبة أن يسترده ولو كان ذلك أثناء المناقشة فيه إلا إذا طلب واحد أو أكثر من الأعضاء استمرار النظر فيه . (٨٤ شيوخ)
- ٧٧ - الرغبات التي يرفضها المجلس لا تصلح إعادة عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر . (٨٤ شيوخ)

الفصل الرابع

في مناقشة مشروعات واقتراحات القوانين

- ٧٨ - تبدأ المناقشة بتلاوة تقرير اللجنة ثم يتلى المشروع مادة فمادة أصلاً وتعديلاً والعضو المقرر أن يقدم إيضاحات إذا اقتضى الحال ذلك .
- ٧٩ - لا يصح قرار المجلس في مشروعات واقتراحات القوانين التي تتكون من مادتين فأكثر إلا بعد المداولة فيها مداولتين مفصلتين .
- ٨٠ - المداولة الأولى تجري بحيث ومناقشة موضوع المشروعات والاقتراحات إجمالاً، ثم يؤخذ الرأي في الانتقال إلى مناقشة موادها على وجه التفصيل، فإذا تقرر ذلك شرع المجلس في الحال في مناقشة المشروعات والاقتراحات مادة فمادة أصلاً وتعديلاً، ثم يؤخذ الرأي في إجراء المداولة الثانية، فإذا تقرر تحدد لها جلسة بجماعة لا يقل عن ثلاثة أيام وإلا فيعيد ذلك رفضاً للمشروع أو الاقتراح . (٧٩ شيوخ)
- ٨١ - تقتصر المداولة الثانية على تلاوة نصوص المشروع والاقتراحات وما يتعلق بها من التعديلات وأخذ الرأي عليها مادة فمادة ثم على المجموع .
- ٨٢ - يجب تقديم كل تعديل بالكتابة إلى رئاسة المجلس .
- ٨٣ - ما يقدم من التعديلات في الجلسة أثناء المداولة الأولى يحال حتماً على اللجنة التي فحصت المشروع أو الاقتراح كلما طلب ذلك مقررها . (٨١ شيوخ)

٨٤ — يحيل الرئيس كل تعديل يقدّم له قبل الجلسة المحددة للدعوة الأولى أو الثانية على اللجنة المختصة .

أما التعديلات التي قدمت أثناء المداولة الثانية فللمجلس بعد سماع ابصاحات مقدمها وأقوال مقرر اللجنة عنها أن يحيلها على اللجنة أو أن يرفض النظر فيها . (٨١ شيوخ)

٨٥ — كلما رأى المجلس إحالة التعديل على اللجنة يؤجل نظر المشروع والاقتراح حتى تنتهي اللجنة من عملها في الأجل الذي يضربه لها . (٨١ شيوخ)

٨٦ — في حالة ما إذا كان المشروع أو الاقتراح عبارة عن مادة واحدة يكتفى بقراءته والمناقشة وأخذ الرأي فيه مرة واحدة .

٨٧ — عند ما يرد للمجلس مشروع قانون بطلب التصديق على معاهدة بين الحكومة ودولة أجنبية غير مسموح بإدخال تعديل على نصوصها ، فله أن يقبل المعاهدة أو يرفض التصديق عليها أو يؤجل النظر فيها . وفي هذه الحالة الأخيرة يلتزم المجلس بنظر الحكومة الى النصوص التي كانت سبب امتناعه عن الموافقة على المعاهدة .

الفصل الخامس

أخذ الآراء

٨٨ — لا يجوز للمجلس أن يقرر قراراً الا اذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه ويجب عند أخذ الرأي التحقق من تكامل العدد المطلوب لصحة اعطاء الرأي .

٨٩ — يقرأ النص الذي ستؤخذ عنه الآراء قبل الشروع في أخذها مباشرة .

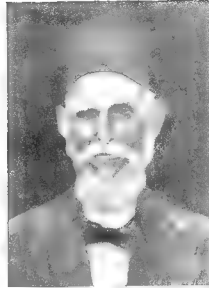
٩٠ — اعطاء الآراء يكون دائماً علناً ويحصل بالتصويت شفويًا أو بطريقة

القيام والجلوس أو بالمناداة على الأعضاء بانضمامهم وبصوت عال . (٣٨ شيوخ)

وكلاء مجلس شورى القوانين



احمد عبد الغفار بك
(الوكيل للتدوين)
١٨٨٤



محمود سليمان باشا
(الوكيل للتدوين)
١٩٠٢



اسماعيل محمد باشا
(الوكيل الدائم)
١٨٩٦



علي شريف باشا
(الوكيل الدائم)
١٨٨٣

٩١ - عند الشك في نتيجة أخذ الآراء للمرة الأولى بطريقة القيام والجلوس يعاد أخذ الرأى بطريقة عكسية . فإذا وجد شك في المرة الثانية .

وجب حتما أخذ الآراء بالمناداة بالاسم ويجب أيضا المناذاة بالاسم في الأحوال الآتية :

(١) في الاقتراع على مسألة الثقة .

(ب) في الاقتراع على مشروعات القوانين في مجملتها ومجموعها .

(ج) إذا طلب ذلك عشرة أعضاء على الأقل .

(د) عند الشك في نتيجة أخذ الآراء بالتصويت شفويا . (٤٠ شيوخ)

٩٢ - يعطى الرأى مجردا من الأسباب ولا تجوز المناقشة ولا إبداء رأى جديد أثناء أخذ الآراء وعقب الانتهاء من أخذ الأصوات يعلن الرئيس النتيجة . (٤٢ شيوخ)

٩٣ - لا يسوغ الامتناع عن اعطاء الرأى الا لأسباب خاصة يبديها العضو بعد الفراغ من جمع الأصوات وقبل اعلان النتيجة . (٤١ شيوخ)

٩٤ - لكل عضو أعطى رأيا عاتفا لقرار الأغلبية الحق في أن يعطى رأيه بالكتابة لسكرتير الجلسة النائب مشفوعا بالأسباب التى يستند عليها لتدوينه بالمحضر .

٩٥ - يؤخذ الرأى في التعديلات قبل أخذه في النصوص الأصلية .

(٨٢ شيوخ)

٩٦ - إذا رفض النص المقدم من اللجنة التى قامت بفحص المشروع أو الاقتراح ينظر في النص المقدم من الحكومة أو صاحب الاقتراح وتؤخذ عنه الآراء .

٩٧ - تحصل التجزئة حتما في المواد المتشعبة كلما طلب ذلك .

الفصل السادس

في الانتخابات

٩٨ - تكون الانتخابات دائماً سرية وتحصل إما فردية وإما بالقائمة .
(٤٣ و ٩٦ شيوخ)

٩٩ - تكون الانتخابات بالكيفية الآتية :

يعلن كل عضو اسم الشخص أو الأشخاص الذين يعطيهم صوته في ورقة خالية من التوقيع ، ويلقى بها عند نداء اسمه في صندوق موضوع أمام الرئيس .

وبنى تم جمع الأوراق بحصر السكرتير النائب الأصوات بمراقبة الرئيس والوكيلين .
(٩٧ شيوخ)

١٠٠ - إذا لم يحز أحد الأعضاء الأغلبية المطلقة في الأحوال التي يتعم فيها الحصول على هذه الأغلبية يعاد الانتخاب بين العضوين اللذين نالا أكثر الأصوات ملداً .

فإذا تساوى مع أحدهما أو كليهما واحد أو أكثر من الأعضاء الآخرين أشركوا معهما في المرة الثانية .

ويكتفى في هذه الحالة بالأغلبية النسبية ، فإذا نال اثنان فأكثر من الأعضاء أصواتاً متساوية تكون الأولوية لمن تصيه القرعة .
(١٠ و ٩٨ شيوخ)

الباب الرابع

الأسئلة والاستجابات

- ١٠١ - على العضو الذى يريد توجيه سؤال الى أحد الوزراء^(١) أن يكتبه بإيجاز ويقوم عليه ويسلمه الى رئيس المجلس والوزير المختص قبل الجلسة التى يريد توجيه السؤال فيها بأربع وعشرين ساعة على الأقل .
- وعلى الرئيس أن يدرج السؤال بجدول أعمال تلك الجلسة . (٤٦ شيوخ)
- ١٠٢ - لا يجوز أن يمضى السؤال أكثر من عضو واحد .
- ١٠٣ - على الوزير أن يجيب عن السؤال فى الجلسة المعنية ، وله أن يؤخر الاجابة لمدة ثمانية أيام الا اذا رأى المجلس اطالتها أو تقصيرها . (٤٧ شيوخ)
- ١٠٤ - يجيب الوزير عن السؤال فى الجلسة المعنية الا اذا طلب السائل أن ترسل اليه الاجابة، ففي هذه الحالة يرسلها الوزير الى رئيس المجلس ليبحثها اليه .
- ١٠٥ - للعضو الذى وضع السؤال أن يستوضح دون غيره الوزير أو يريد عليه بإيجاز مرة واحدة . (٤٨ شيوخ)
- ١٠٦ - يخصص نصف الساعة الأولى للأسئلة والأجوبة . فإذا بقي بعد ذلك شيء منها يدرج بجدول أعمال الجلسة التالية .
- ١٠٧ - لا تنطبق القواعد السابقة على الأسئلة التى يوجهها الأعضاء للوزراء عند المناقشة فى الميزانية، فان لم أن يوجهوها فى الجلسة فى أى وقت شاموا .
- ١٠٨ - تنشر الأسئلة والأجوبة عنها تباعا فى الجريدة الرسمية . (٤٦ شيوخ)

(١) أصل المادة ١٠١ قبل وضعها بالصيغة الحالية أعلاه :

«على العضو الذى يريد توجيه سؤال الى الوزارة أن يكتبه بإيجاز ويقوم عليه ويقدمه الى رئيس المجلس والوزير أو الوزراء المختصين قبل الجلسة التى يريد توجيه السؤال فيها بأربع وعشرين ساعة على الأقل . وعلى الرئيس أن يدرج السؤال بجدول أعمال تلك الجلسة » .

- ١٠٩ — على المستجوب أن يرسل استجوابه مكتوباً للرئيس ، وبعد تلاوته في الجلسة وسماع أقوال الوزير عن أنسب الأوقات للنقشة في موضوعه يحدد المجلس موعدها بعد ثمانية أيام على الأقل إلا إذا رأى الاستعجال ووافق الوزير . (٤٩ شيوخ)
- ١١٠ — لا يجوز تأجيل المناقشة في الاستجوابات المتعلقة بالأمور الداخلية لأكثر من شهر .
- ١١١ — يشرح المستجوب موضوع استجوابه ، وبعد اجابة الوزير يجوز للأعضاء الاشتراك في المناقشة ، فإذا لم يفتح المستجوب بيانات الوزير يبين للجلس أسباب عدم اقتناعه ، وله وتغييره من الأعضاء عند ذلك أن يطرحوا مسألة الثقة . (٥١ شيوخ)
- ويحق للوزير أو الوزراء دائماً أن يطلبوا تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الاقتراع على عدم الثقة بهم .
- ١١٢ — للاستجوابات الأسبوعية على سائر المواد المدرجة في جدول الأعمال ما عدا الأسئلة .
- ١١٣ — يجوز لكل من قدم طلباً بالاستجواب أن يسترده فلا ينظر فيه المجلس إلا إذا طلب ذلك واحد أو أكثر من بقية الأعضاء .

الباب الخامس

الاستعجال في النظر

- ١١٤ — عند تقديم أى اقتراح أو مشروع قانون يجوز لمقدمه أو لأى واحد من الأعضاء طلب الاستعجال في نظره على أن يشفع هذا الطلب ببيان الأسباب المبررة له .
- فإذا قرر المجلس الاستعجال وكان الموضوع مشروع قانون يحيله على اللجنة المختصة أو التي يختارها ويكلفها بالنظر فيه قبل سواء من عملها . أما إذا كان اقتراحاً برغبة فالجلس أن ينظر فيه فوراً أو يحيله بالكيفية السابقة (٨٥ و ٨٦ شيوخ)

١١٥ - اقتراحات ومشروعات القوانين التي يتقرر الاستعجال في نظرها تحصل المداولة فيها بمناقشة الاقتراح أو المشروع بجملة، ثم يؤخذ رأى المجلس فيها اذا كان يرى وجوب المناقشة في المشروع أو الاقتراح مادة مادة .
اذا رفض المجلس المناقشة مادة مادة فان الاقتراح أو المشروع يكون مرفوضاً .

أما اذا قبلها فان المناقشة فيها تحصل فوراً ونقاول كل مادة على حدها كما نقاول التعديلات التي يرى ادخالها عليها ، ثم يؤخذ الرأى بعد ذلك على التعديلات ، فالمواد مادة مادة ، فعل المشروع بجملة .

١١٦ - التعديلات أو الإضافات التي يراد إدخالها في المشروع المطروح للمداولة يجب أن تسفع بيان موجز بأسبابها ، ويجب حتماً أن تحال على اللجنة المختصة لدرستها إذا طلب ذلك العضو المقرز ، فان لم يطلب إحالتها نظر المجلس فيها أو إحالها على اللجنة المختصة . (٨١ شيوخ)

الباب السادس

في العرائض

١١٧ - العرائض المقدمة للمجلس تقيد في جدول عام بأرقام متسلسلة حسب تاريخ ورودها مع بيان اسم وعنوان مقدم العريضة وملخص موضوعها . (٨٨ شيوخ)

١١٨ - يميل الرئيس العرائض المقدمة في الجدول على لجنة العرائض . (٨٩ شيوخ)

١١٩ - لكل عضو الحق في الاطلاع على أية عريضة متى طلب ذلك من رئيس لجنة العرائض . (٩٠ شيوخ)

- ١٢٠ - تفحص اللجنة العرائض وتعيدها لرئيس المجلس مبنية :
 (١) ما يجب إرساله منها إلى أحد الوزراء .
 (٢) وما يكون منها متعلقا بمشروع أو اقتراح محال على لجنة قنرى وجوب إرساله إليها .
 (٣) وما ينبغي رفضه منها . (٩١ شيوخ)
 ١٢١ - يرض الرئيس رأى اللجنة على المجلس للفصل فيه . (٩٢ شيوخ)
 ١٢٢ - يخبر الوزراء المجلس بما تم فى العرائض التى بعثها اليهم كتابا طلب منهم ذلك فى مئة لا تتجاوز الشهرين إلا إذا قرر المجلس أجلا أقصر . (٩٣ شيوخ)
 ١٢٣ - على البان أن تشرف فى تقاريرها الى العرائض المحالة عليها .
 ١٢٤ - يرسل رئيس المجلس الى مقلّم العريضة بياناً بما تم فى أمرها . (٩٤ شيوخ)
 ١٢٥ - لا يلتفت الى العرائض النفل من الامضاء والنجالية من عنوان مقدمها . (٩٥ شيوخ)

الباب السابع

فى الإجازات

- ١٢٦ - ليس لأى عضو أن يتغيب إلا بإذن من مكتب المجلس .
 (١٠٠ شيوخ)
 ١٢٧ - على المكتب أن يصدر قراره فى طلب الإجازة فوراً وأن يلفسه الى الطالب فى يوم صدره .
 ١٢٨ - على المكتب أن يحيط المجلس علماً بقراراته فى هذا الشأن .
 ١٢٩ - لكل عضو رفض طلبه أن يرجع الى المجلس ليقتر ما يراه فى ذلك .

١٣٠ - لا يجوز طلب الإجازة لمدة غير معينة .

١٣١ - متى تقيب العضو عن حضور الجلسات بدون إذن أو لم يحضر بعد مضي المدة المصرح له بها يعتبر متأزلاً عن حقه في المكافأة مدة الغياب . (١٠٢ شيوخ)
١٣٢ - كل عضو تأخر من ميعاد انعقاد الجلسات أكثر من نصف ساعة ، أو تقيب بدون إذن في أثناء أخذ الآراء ، أو لم يشترك في أعمال اللجان المنتخب فيها وتكرر منه ذلك في خمس جلسات متوالية يعلن عن غيابه بمقر دائرة انتخابه .

١٣٣ - يقوم المراقبون بملاحظة الغياب والإحاطة به ، ولكل عضو الحق في أن يبين لمكتب المجلس أسباب غيابه ، فان قرر المكتب أن الأسباب التي أبدت لا تبرر الغياب ، ينشر في الجريدة الرسمية أن العضو غاب بغير إذن .

الباب الثامن

المحافظة على السلام والنظام في المجلس

١٣٤ - المحافظة على السلام داخل المجلس وحوله وعلى النظام فيه من اختصاصه وحده ويقوم بها الرئيس باسم المجلس بمساعدة المراقبين .
والرئيس أن يمتد القنوات التي يراها كافية لهذا الغرض وتكون تحت إمرته . (١٠٣ شيوخ)

١٣٥ - لا يسوغ لأحد الدخول لأي سبب كان في الأمكنة المخصصة للأعضاء وقت اجتماع المجلس عدا موظفيه والمستخدمين المكلفين بتأدية خدمة فيه . (١٠٤ شيوخ)

١٣٦ - يجب على من يرخص لهم بالدخول في المكان الممد لذلك أن يلازموا السكون التام مدة انعقاد الجلسات ، وأن يظلوا جالسين ، وألا يظهرُوا علامات (١٠٥ شيوخ)

استحسن أو استهجن، وأن يراعوا الملاحظات التي يسديها لهم المكلفون بحفظ النظام . (١٠٥ شيوخ)

١٣٧ - كل من يقع منه تشويش من هؤلاء الأشخاص يكلف بالخروج، فان لم يمثل فالرئيس أن يأمر بإخراجه وتسليمه للجهة المختصة إذا اقتضى الحال . (١٠٦ شيوخ)

١٣٨ - تطيع المادتان (١٣٦ و ١٣٧) وتلصقان على كل باب من أبواب المكان المخصص للجمهور . (١٠٧ شيوخ)

الباب التاسع

في تحديد الصلة بين مجلس النواب وبين مجلس الشيوخ

١٣٩ - إذا تقدم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد، وكانت المناقشة فيه قد بدأت في مجلس الشيوخ فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدورج في جدول أعمال مجلس النواب إلا بعد صدور قرار نهائي بشأنه من مجلس الشيوخ . (١١٩ شيوخ)

١٤٠ - كل مشروع قانون يقرره مجلس النواب يبعث به رئيسه إلى رئيس مجلس الشيوخ وفي الوقت عينه يحظر الوزير المختص . (١٢٠ شيوخ)

١٤١ - مشروعات القوانين التي يقررها مجلس الشيوخ ويبعث بها إلى رئيس مجلس النواب يتبع في نظرها أمام هذا المجلس نفس الإجراءات التي تتبع في شأن مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة .

وإذا كان مجلس الشيوخ قد قرر نظرها بطريق الاستعجال وجب أن يؤخذ رأي مجلس النواب في مسألة استعجالها . (١٢١ شيوخ)

- ١٤٢ — إذا وافق مجلس النواب بلا تعديل على مشروع قانون مقدم من الحكومة أو من أحد الأعضاء سبق لمجلس الشيوخ تقريره فريث مجلس النواب يرفع هذا المشروع الى حضرة صاحب الجلالة الملك بامطة الوزير المختص . (١٢٢ شيوخ)
- ١٤٣ — إذا أدخل مجلس الشيوخ تعديلا في مشروع قانون قتره مجلس النواب ، فلهذا المجلس الأخير أن يقتر بناء على اقتراح أحد أعضائه ندب لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من مجلس الشيوخ للاتفاق على نصوص تقبلها المجلسان .
- ولمجلس النواب في هذه الحالة أن يندب لهذه المهمة نفس اللجنة التي سبق لها لخص المشروع أو أن يمين لهذا الغرض لجنة جديدة .
- فاذا اتفقت المجلسان على نص ، فاللجنة المنذوبة من قبل مجلس النواب ترفع له تقريراً عن ذلك وتحصل المناقشة في المجلس على النص الجديد . (١٢٣ شيوخ)
- ١٤٤ — إذا رفض مجلس النواب اقتراح ندب لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من قبل مجلس الشيوخ ، أو لم تتفق المجلسان ، أو أصر مجلس النواب على قراره الأول ، أو رفض مجلس الشيوخ المشروع الذي كان قد قرره مجلس النواب ، فلا يجوز للمجلس نظره من جديد قبل مضي شهر على الأقل من يوم عدم اتفاق المجلسين ، أو صدور قراره في هذا الشأن ، أو تبليغ قرار مجلس الشيوخ القاضي بالرفض اليه .

الباب العاشر

الميزانية والمحاسبة

- ١٤٥ — يقوم المراقبون بمحضير ميزانية المجلس وتولى لجنة المحاسبة درستها وفحص أرقامها وكتابة بيان بنتيجة أعمالها ترفعه للمجلس . (١٠٨ و ١٠٩ شيوخ)
- ١٤٦ — يتولى الصرف المراقب الذي يندبه مكتب المجلس لذلك وتبين لائحة الإدارة الداخلية الأوضاع والشروط التي يجب استيفائها لامكان الصرف بموجبها .

- ١٤٧ - يقدم المراقبون في آخر كل سنة مالية حسابها الختامى إلى لجنة المحاسبة لفحصه ومراجحته ورفع تقرير للجلس عنه . (١٠٩ و ١١٠ شيوخ)
- ١٤٨ - إذا لم تف المبالغ التي تهررت في الميزانية لسد الثغرات وجب على المراقبين أن يقدموا للجنة المحاسبة بياناً بالمبالغ المطلوبة لترفع تقريراً عنها للجلس لينظر فيها .
- ١٤٩ - تخصص لجنة المحاسبة مجرد أمانات المجلس ومتعلقاته وغير ذلك من الأعمال التي تكون من اختصاصها بمقتضى لائحة الإدارة الداخلية .

الباب الحادى عشر

أحكام متنوعة

- ١٥٠ - ينتخب المجلس عند الحاجة من بين أعضائه وفداً يمثلونه ويحدد المجلس عدد أعضائه .
- ويجب أن يكون الرئيس أو أحد الوكيلين ضمن الوفد .
- وتكون الرئاسة دائماً للرئيس أو للوكيل الذى يحمل محله وهو الذى يتكلم باسم المجلس .
- وإذا دعت الحاجة لتمثيل المجلس فى الفترة الواقعة بين دورى انعقاد قام بذلك مكتب المجلس . (١٣٦ و ١٣٧ شيوخ)
- ١٥١ - توضع مشروع الكتاب المتضمن لجواب المجلس على خطبة العرش لجنة تشكل من سبعة أعضاء ينتخبهم المجلس لمرضه عليه ويجب إثبات الصيغة التى يقرها فى محضر الجلسة .
- ١٥٢ - كل عضو يريد الاستقالة يقدمها الى رئيس المجلس ، وهو يحظر وزير الداخلية بقبولها . (١٣٨ شيوخ)

١٥٣ — تشمل شارات خاصة يحملها أعضاء المجلس . (١٢٩ شيوخ)

١٥٤ — يقسم الأعضاء اليقين في أول اجتماع المجلس يحضرونه بعد انقضاءهم ولو لم يكن قد فصل في محبة نياتهم .
— حذفت .^(١٢)

١٥٦ — تحرر بإشراف السكرتيرين التائبين مضبطة لجميع أعمال كل جلسة تتعوى على تفصيل ما تلى من المذكرات والمشروعات والاقتراحات وما حصل من

(١) وافق مجلس النواب بجلسته المتقدمة في ٦ يونيو سنة ١٩٢٧ على قرار المكتب الآتي :
بصد الاطلاع على المادة ١٥٣ من اللائحة الداخلية التي تنص على عمل شارات خاصة يحملها أعضاء المجلس ، تقرر المكتب ما يأتي :

المادة الأولى

ينقل كل عضو من أعضاء المجلس في الحفلات الرسمية وفي الوفادات المنية المجلس ، وفي كل مناسبة تشدق بإظهار صفته شارة مكنونة من شعار رومية وروشاح .

فالشعار يعلق بحبرة الصدر : وهو كوكب من القنطرة المحفوظة بيشوى الشكل له اثنان وثلاثون شعاعا وفوقه نجم بيشوى رفته من المنياء البيضاء مرقوم عليها اسم المجلس وحاشيته من المنياء الخضراء الالامية مرقوم عليها عبارتا " الدولة المصرية " و " جميع السلطات مصدرها الأمة " وفي ظهر الشعار منكب من القنطرة يعلق به في العروة .

وأما الرصبة فتثبت على الروشاح : وهي كوكب من القنطرة المحفوظة مستدير الشكل له ثمانية وأربعون شعاعا وفوقه نجم رفته من المنياء البيضاء مرقوم عليها اسم المجلس ، وحاشيته من المنياء الخضراء الالامية مرقوم عليها عبارتا " الدولة المصرية " و " جميع السلطات مصدرها الأمة " وفي ظهر الرصبة حلقة منبركة تلبس في المنكب الموضوع تحت عقدة الروشاح .

وأما الروشاح فيثبت به من اليقين الى اليسار : وهو طريقة من الحرير الأعرض المتاجز على كل من جانبيه حاشية حمراء مرشها ١٥ ملينترا ، وعرض الروشاح ١٠٠ ملينترا ، وطوله ثمانية أقدام القعدة ١٥٥ متر ، وعليه دلال وثلاث نجوم مطرزة بالحرير الأبيض ويلبس تحت بدلة السيرة عند الارتداء بها .

المادة الثانية

ينقل كل عضو من الشارة وتصيح ملكا له ، على أنه لا يميز له حلها إلا أثناء مدة العضوية ما

(٢) قرار المجلس في ٩ يونيو سنة ١٩٢٨

(أصل المادة ١٥٥ قبل حذفها) .

يوضع لكل جلسة محضر يشتمل على أسماء من غاب عنها من الأعضاء ، وعلى جميع القرارات التي تصدر فيها ، وعلى غير ذلك مما أوجبته هذه اللائحة آياتها فيها .

المناقشات والآراء وما صدر من القرارات لنشره في ملحق للريدة الرسمية بالعربية في آخر اليوم الثالث من تاريخ الجلسة وبالفرنسية في أقرب وقت .
أسماء الأعضاء في كل اقتراع بالنداء بالاسم تكتب في آخر المضبطة مع بيان رأى كل واحد منهم وكذلك يدرج به أسماء الأعضاء الغائبين .

١٥٧ - مستقلة :

” يجب تحرير المضبطة وإرسالها للأعضاء بحيث تصل إليهم قبل الجلسة التالية “ .^(١)

١٥٨ - مستقلة :

” لكل عضو تكلم في الجلسة أن يطلب من السكرتيرين التائين تصحيح أقواله في المضبطة، ويحصل التصحيح متى وافق عليه مكتب المجلس، فإن لم تحصل الموافقة وجب أن يدون في ذيل المضبطة ما يشير إلى هذا الطلب، وله أيضا ولكل عضو كان حاضرا في الجلسة الحق في أن يطلب من المجلس اجراء ما يراه من التصحيح بشرط ابداء ذلك لغاية أول الجلسة الثانية بعد ارسال المضبطة إليه، ومتى صدر قرار المجلس بقبول التصحيح ينشر ذلك ضمن مضبطة الجلسة التي صدر فيها القرار “ .^(٢)

(١) قرار المجلس في ٩ يريه سنة ١٩٢٨

(أصل المادة ١٥٧ قبل تعديلها) .

يجب تحضير المضبطة ووضعها تحت تصرف الأعضاء بقر المجلس ابتداء من الساعة الحادية عشرة قبل ظهر اليوم التالي للجلسة، وتبين كذلك ما ياربين ساعة ابتداء من الساعة المذكورة .

(٢) قرار المجلس في ٩ يريه سنة ١٩٢٨

(أصل المادة ١٥٨ قبل تعديلها) .

لكل عضو تكلم في الجلسة أن يطلب من السكرتيرين التائين تصحيح أقواله في المضبطة، ويحصل التصحيح متى وافق عليه مكتب المجلس، فإن لم تحصل الموافقة وجب أن يدون في ذيل المضبطة ما يشير إلى هذا الطلب . ولكل عضو كان حاضرا في الجلسة الحق في أن يطلب من المجلس في أول جلسة بعد نشر المضبطة أن يقرر تصحيح ما يراه في المضبطة مما لا يقع في الجلسة، ومتى صدر قرار المجلس بقبول التصحيح ينشر ذلك ضمن مضبطة الجلسة التي صدر فيها القرار .

١٥٩ - لرئيس المجلس الادارة العامة لجميع الأعمال الادارية والكتابية بمساعدة بقية أعضاء مكتب المجلس . (١٢٥ شيوخ)

١٦٠ - يضع مكتب المجلس لائحة للادارة الداخلية لتقرر القواعد الواجب اتباعها في تعيين الموظفين والخدمة وتحديد مرتباتهم وترقيتهم وتأديبهم وعزلهم وتقاعدهم وأقالمتهم من الخدمة ونحو ذلك ، وفي نظام تحرير المحاضر والمضابط ، وفي نظام الصرف والجرد وغير ذلك من الأعمال الداخلية الأخرى اللازمة لضمان انتظام العمل وحسن سيره ، وبعد وضعها تعرض على المجلس للنظر فيها وتقرير قواعدها للسير على مقتضاها . (١١٨ شيوخ)

١٦١ - يكون للمجلس ، هذا دفاتر الحسابات والقيودات ، الدفاتر الآتية :

- (١) دفتر قيد المشروعات الواردة من الحكومة وما يتم فيها .
- (٢) » » المشروعات المقدمة من الأعضاء وما يتم فيها .
- (٣) » » الرغبات المقدمة من الأعضاء وما يتم فيها .
- (٤) » » لحصر أعمال الجبان .
- (٥) » » للأُسئلة والاستجابات وما يتم فيها .
- (٦) » » للمرائض وما يتم فيها .
- (٧) » » لمواقيت حضور الأعضاء .
- (٨) » » للإجازات والغياب .
- (٩) » » لتفيد طلبات تذكار الزائرين .

وهذا ذلك من الدفاتر التي قد يقتضها نظام العمل وتبينها اللائحة المشار اليها في المادة السابقة .

فهرس بمضمون مواد اللائحة الداخلية لمجلس النواب الصادرة سنة ١٩٢٤ حسب ترتيبها

المادة	الصفحة	الموضوع	المادة	الصفحة	الموضوع
٧٢٢	٢٦	طلب الاذن بالكلام			الباب الأول
٧٢٣	٢٧	عدم جواز الكلام إلا بأذن			في مكتب السن، والمكتب التأسيسي،
٧٢٣	٢٨	ترتيب المتكلمين			وتحقيق صحة نيابة الأعضاء
٧٢٣	٢٩	المساكن ذات الأولوية	٧١٨	١	مكتب السن
٧٢٣	٣٠	توبيخه الكلام	٧١٨	٢	انتخاب المكتب التأسيسي
٧٢٣	٣١	الارتجال والخلابة	٧١٩	٣	الاضطرار بتشكيل المكتب
٧٢٤	٣٢	الكلم عقب الحكومة	٧١٩	٤	انتخاب لجنة العلون
٧٢٤	٣٣	حدود الكلام والحافطة على النظام	٧١٩	٥	نظر العلون في اللجنة
٧٢٤	٣٥	جرائم الاخلال بالنظام أو الخروج	٧١٩	٦	عدم جواز تفويض الأعضاء في أعمال
٧٢٤	٣٦	عن عدم الكلام	٧١٩	٧	العلون
٧٢٥	٣٨	عدم جواز التكرار والخروج عن الموضوع	٧١٩	٨	موعد تقديم تقارير اللجنة
٧٢٦	٣٩	الانتراج من الجلسة والسرمان من	٧٢٠	٩	نظر العلون في المجلس
٧٢٦	٤٠	من الاشتراك في أعمال المجلس	٧٢٠	١٠	اختصاصات الرئيس
٧٢٧	٤١	رفع الجلسات عند اضطراب النظام	٧٢٠	١١	اختصاصات السكرتيرين
٧٢٧	٤٢	جلسات السرية	٧٢٠	١٢	اختصاصات المراقبين
٧٢٧	٤٣	محاضر الجلسات السرية	٧٢١	١٣	مدة قيام المكتب
٧٢٧	٤٤	عودة الجلسة علنية	٧٢١	١٤	خلف الرئيس والسكرتيرين في غيابهم
٧٢٧	٤٥	عدم جواز الانصراف من الجلسة	٧٢١	١٥	عدم جواز الجمع بين وظائف المكتب
٧٢٧	٤٦	إلا بأذن	٧٢١	١٦	دوين الوزارة أو عضوية لجنة
٧٢٨	٤٧	انقضاء المناقشة	٧٢١	١٧	الحاسبة
٧٢٨	٤٨	العودة للمناقشة في مسافة أخذ فيها الرأي			الباب الثاني
٧٢٨	٤٩	اعلان جدول أعمال الجلسة المقبلة			نظام الجلسات
		الباب الثالث			أيام الإجماع
		الفصل الأول — في الجان	٧٢١	٢١	افتتاح الجلسة
٧٢٨	٥٠	الجان المستديرة	٧٢٢	٢٢	تدوير الأسماء والتصديق على المنشقة
٧٢٩	٥١	انتخاب أعضاء الجان	٧٢٢	٢٣	إشارة الرئيس الى المكتبات والتقارير
٧٢٩	٥٢	الجان الفرعية ولجنة الميزانية	٧٢٢	٢٤	الواردة

(تابع) فهرس مضمون مواد اللائحة الداخلية لمجلس النواب الصادرة سنة ١٩٢٤ حسب ترتيبها

الصفحة	المادة	الموضوع	الصفحة	المادة	الموضوع
		عدم جواز التوقيع على المشروعات من أكثر من عشرة ٧٤	٧٣١	٥٧	انتخاب رؤساء وسكرتيرى الجبان ...
٧٣٤	٧٤	...	٧٣٢	٥٨	سرية جلسات الجبان ونصابها ...
٧٣٤	٧٥	موعد تقديم تقرير لجنة الاقتراحات ...	٧٣٢	٥٩	محاضر الجبان
٧٣٥	٧٦	استرداد الاقتراحات	٧٣٢	٦٠	مقرر الجبان
٧٣٥	٧٧	إعادة عرض الرغبات المرفوعة ...	٧٣٢	٦١	موعد تقديم التقارير
		الفصل الرابع	٧٣٢	٦٢	مضمون التقارير
		في مناقشة مشروعات واقتراحات القوانين	٧٣٣	٦٣	طبع التقارير وتوزيها
		٧٨	٧٣٣	٦٤	إبداء الأعضاء آرائهم في المشروعات
٧٣٥	٧٨	تلاوة تقرير اللجنة والمشروع			المحاللة على الجبان
٧٣٥	٧٩	عدد مرات المدافلة	٧٣٣	٦٥	استدعاء اللجنة الوزير أو مقدم الاقتراح
٧٣٥	٨٠	المدافلة الأولى	٧٣٣	٦٧	حق الجبان والأعضاء في طلب أوراق
٧٣٥	٨١	» الثانية	٦٧		أو معلومات من المصالح الأمية
٧٣٥	٨٢	التصديلات	٧٣٣	٦٨	حق الأعضاء في حضور جلسات
٧٣٥	٨٣	التصديلات المقدمة أثناء المدافلة الأولى	٧٣٣	٦٩	الجاناب
		التصديلات المقدمة في غير الجلسة وأثناء المدافلة الثانية			إجراءات لجنة الطعون
٧٣٦	٨٤	تأجيل المشروع عند إحالة التعديل			الفصل الثاني
٧٣٦	٨٥	حل اللجنة			مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة
٧٣٦	٨٦	المدافلة الوحيدة في المشروعات ذات	٧٣٤	٧٠	إحالة المشروعات على الجبان المختصة ...
٧٣٦	٨٧	المادة الواحدة	٧٣٤	٧١	طبع المشروعات وتوزيها
		مناقشة المعاهدات			الفصل الثالث
		الفصل الخامس			في الاقتراحات المقدمة من أعضاء
		أخذ الآراء			المجلس بمشروعات قوانين أو رغبات
٧٣٦	٨٨	النصاب البعدي	٧٣٤	٧٢	إحالة الاقتراحات على الجبان المختصة ...
٧٣٦	٨٩	قراءة النص قبل التصويت	٧٣٤	٧٣	سيرة اقتراحات القوانين
٧٣٦	٩٠	طرق التصويت			
٧٣٧	٩١	التصويت بالتأييم والجلوس والمداولة ...			

(تابع) فهرس بمضمون مواد اللائحة الداخلية لمجلس النواب الصادرة سنة ١٩٢٤ حسب ترتيبها

الصفحة	المادة	الموضوع	الصفحة	المادة	الموضوع
	٩٢	٧٢٧	٩٢	٧٢٧	تجريد الرأي من الأسباب ...
	٩٣	٧٢٧	٩٣	٧٢٧	الامتناع عن التصويت ...
	٩٤	٧٢٧	٩٤	٧٢٧	اثبات رأى الأقلية ...
٧٤٠	١١٤	...	٧٢٧	٩٤	ترتيب التصويت على التصديلات
٧٤١	١١٥	...	٧٢٧	٩٦	والصوت الأصلية ...
		...	٧٢٧	٩٧	التجزئة ...
٧٤١	١١٦	...			الفصل السادس
		...			في الانتخابات
		...			سرية الانتخابات ...
٧٤١	١١٧	...	٧٢٨	٩٨	كيفية الانتخابات ...
٧٤١	١١٨	...	٧٢٨	٩٩	الأغلبية المطلقة والنسبية في الانتخابات
٧٤١	١١٩	...	٧٢٨	١٠٠	...
٧٤٢	١٢٠	...			الفصل السابع
٧٤٢	١٢١	...			الأسئلة والاستجابات
٧٤٢	١٢٢	...			موعد تقديم الأسئلة ...
٧٤٢	١٢٣	...	٧٣٩	١٠١	اعضاء السؤال من ضو واحد ...
٧٤٢	١٢٤	...	٧٣٩	١٠٢	موعد الاجابة عن السؤال ...
٧٤٢	١٢٥	...	٧٣٩	١٠٣	الاجابات التصورية ...
		...	٧٣٩	١٠٤	استيفاء الوزير ...
		...	٧٣٩	١٠٥	وقت الاجابة على الأسئلة ...
		...	٧٣٩	١٠٦	أسئلة الميزانية ...
٧٤٢	١٢٦	...	٧٣٩	١٠٧	نشر الأسئلة والاجوبة ...
٧٤٢	١٢٧	...	٧٣٩	١٠٨	تخصيد موعد الاستجواب ...
٧٤٢	١٢٨	...	٧٤٠	١٠٩	موعد الرد على استجوابات الشؤن
٧٤٢	١٢٩	...			الداخلية ...
٧٤٣	١٣٠	...	٧٤٠	١١٠	شرح الاستجواب ومناقشة رد الوزير
٧٤٣	١٣١	...	٧٤٠	١١١	أسئلة الاستجوابات ...
٧٤٣	١٣٢	...	٧٤٠	١١٢	استرداد الاستجوابات ...
٧٤٣	١٣٣	...	٧٤٠	١١٣	...

وكلاء الجمعية التشريعية - ومجلس شورى القوانين



سعد زغلول باشا
وكيل الجمعية التشريعية (المنتف)
١٩١٤



عدي يكن باشا
وكيل الجمعية التشريعية (اللين)
١٩١٤



عبد الحميد صادق باشا
وكيل مجلس شورى القوانين (الدائم)
١٨٩٩



سعيد ذوالفقار باشا
وكيل الجمعية التشريعية (اللين)
١٩١٤

(٤٦) فهرس بضمون مواد اللائحة الداخلية لمجلس النواب الصادرة سنة ١٩٣٤ حسب ترتيبها

المادة	الصفحة	الموضوع	المادة	الصفحة	الموضوع
		الباب الثامن			الباب العاشر
		الحفاظة على السلام والنظام في المجلس			الحيادية والحاسبة
		الحفاظة على السلام داخل المجلس			تحضير ميزانية المجلس ... ١٤٥ ... ٧٤٥
		رحوله من اختصاص رئيسه ... ١٣٤ ... ٧٤٣			الاذن بالصرف ... ١٤٦ ... ٧٤٥
		حرة الأماكن المخصصة للأعضاء ... ١٣٥ ... ٧٤٣			الحساب الختامي للمجلس ... ١٤٧ ... ٧٤٦
		واجبات مشاهدي الجلسات ... ١٣٦ ... ٧٤٣			الاجتماعات الإضافية ... ١٤٨ ... ٧٤٦
		إتراج المظنين بالنظام ... ١٣٧ ... ٧٤٤			اختصاص لجنة الحاسبة ... ١٤٩ ... ٧٤٦
		نشر المبادئ الساقطة ... ١٣٨ ... ٧٤٤			
		الباب التاسع			الباب الحادى عشر
		في تحديد الصلة بين مجلس النواب			أحكام متفرقة
		وبين مجلس الشيوخ			الوفود المندبة للمجلس ... ١٥٠ ... ٧٤٦
		عدم جواز المناقشة بالمجلسين في مشروع			لجنة الرد على خطبة العرش ... ١٥١ ... ٧٤٦
		واحد في وقت واحد ... ١٣٩ ... ٧٤٤			استقالة الأعضاء ... ١٥٢ ... ٧٤٦
		أرسال التشريعات المندبة الى مجلس			شارات الأعضاء ... ١٥٣ ... ٧٤٧
		الشيخ ... ١٤٠ ... ٧٤٤			حلف العيّن ... ١٥٤ ... ٧٤٧
		اجراءات نظر التشريعات الواردة من			مناظرات الجلسات ... ١٥٦ ... ٧٤٧
		مجلس الشيوخ ... ١٤١ ... ٧٤٤			موعد تحرير المناظرات ... ١٥٧ ... ٧٤٨
		رفع التشريعات المتقدمة من المجلسين			تصحيح المناظرات ... ١٥٨ ... ٧٤٨
		الى الملك ... ١٤٢ ... ٧٤٥			إشراف الرئيس والمكتب على
		تدبيل بلتين من المجلسين لتوفيق ... ١٤٣ ... ٧٤٥			السكرتيرية ... ١٥٩ ... ٧٤٩
		موعد إعادة النظر في التشريعات			لائحة الادارة الداخلية ... ١٦٠ ... ٧٤٩
		المتخلف عليها بين المجلسين ... ١٤٤ ... ٧٤٥			دوائر السكرتيرية ... ١٦١ ... ٧٤٩

الدستور

الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠

الكاتب^(١) والبيان المرفوعان الى حضرة صاحب الجلالة الملك من وزارة
حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠
بالتعديلات التي يراد إدخالها على الدستور وقانون الانتخاب

الكتاب

مولاي :

منذ شكلت هذه الوزارة لم تزل تلتمس العلاج لما أصاب البلاد من غواشي
الاضطراب مجلبة النظر في النظم الأساسية للدولة، متحرية ما ينبغي توفيره من
الأسباب لاستقرارها كبا تطمئن البلاد ونصرف الى العناية بما يهمها من الشؤون .
وقد هذاها البحث إلى أن خير علاج للحالة الحاضرة هو تعديل الدستور
وقانون الانتخاب الحاليين على الوجه المبين في المشروعين اللذين نقشف الوزارة
برفعهما إلى سدةكم الكريمة مشفوعين ببيان لأسباب تلك التعديلات ومراعيها .
ولم يكن أحب إلى الوزارة من أن تسلك إلى غرضها طريق التفتيح الذي
رسمه الدستور، إذ هي قوية اليقين بأن مجلسين — لا يكون رائدهما إلا ما للبلاد
من المصلحة الكبرى في أن تكون الحياة النيابية فيها صالحة الأساس مرضية الأثر —
لا يترددان في قبول التفتيح للأسباب الحاسمة التي تقدمها الوزارة في صراحة وإيمان،
ولكنها لا تستطيع أن تؤمل ذلك من المجلسين الحاليين .

(١) الوثائق المصرية في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠ صفحة ٢١ من العدد ٩٨ (غير احتيادي)

وما بالوزارة أن ترى أعضاء المجلسين جملة أو فرادى بأنهم يعتمدون العمل لغير مصلحة البلاد ولكنها تنذب الظروف التي غشت على جؤ الحياة النيابية في مصر، ولما تكدر قنطرها إلى الوجود، فلو أنها عن قصدتها ولم تبق من وجوه الحرية إلا حرية عارية استقلال الآراء .

لذلك لم يكن يمكن أن تعقد آمال بتفتيح يمرض في مثل هذا الجؤ ويمتحن بهذه الروح .

فلم يبق إذن إلا أن يهي الماضي بما له وما عليه وأن يصدر دستور جديد تستفتح به صفحة جديدة في تاريخ مصر ترجوها الوزارة مجيدة . وإذا كانت الضرورات تلجئ الوزارة إلى انتاج هذا السبيل فالتاريخ المأم للحياة النيابية حافل بمثل هذه الظاهرة، ظاهرة إبدال دستور بدستور . على أن لما تعرضه الوزارة على جلاتكم من الإبدال طابعا خاصا هو أنه يقع في جؤ من السكينة الشاملة وأنه قد تملقت به الآمال العامة في استقرار الأمر وصلاح الحال . وإذا كان مشروع الدستور قد عنى بعلاج الحالة التي استفاضت منها الشكوى فقد عنى قبل ذلك بالاحتفاظ بأصول الدستور الذي صدر في سنة ١٩٢٣

وتعلم الوزارة يامولاي أن أنظمة الحكم مجزؤ حساب وتقدير، وقد أطالت النظر فيما عرضت له من شأن هذا التنقيح وهي شديدة الثقة بأنها لم تخطئ الحساب ولم تجتزؤ في التقدير . على أن التنقيح مهما أحسن وضعه وأحكم تنسيقه لا يكون قوى الأثر نافذ الفعل إذا كان من المستطاع أن يعزؤ بدوره إلى التنقيح . فلكي تؤتي التجربة الجديدة ثمارها يجب أن تكون ثابتة مستقرة وأن يؤمن استقرارها . لذلك ترى الوزارة — أسوة بما تفعله طائفة من الدساتير — أن يحرم تعديل الدستور الجديدي قبل عشر سنين من العمل به .

وتطمع الوزارة بما تعلمه من مهر جلاتكم على مصالح هذه الأمة وحرصكم على توفير أسباب التقدم والرفاهية لها وما شهد به القريب والبعيد من ثاقب نظركم

ومالى حكمتكم أن يحسوز المشرومان والبيان قبولاً من جلاتكم . فإننا حازت هذه الوثائق الثلاث رضاء جلاتكم تفضلتم بإصدار أمركم الكريم بنشر الدستور الجديد والتصديق على قانون الانتخاب .

وإن الوزارة وهى ترفع إلى مدنتكم العلية آيات إخلاصها لتبتل إلى الله بالدعاء بأن يعمل هذا العمل محمود النتيجة مبارك الأثر على البلاد وأن يفي به عليها ظلال الأمن والرفاهية وأن يحفظ للبلاد ذات جلاتكم الكريمة مؤيدة بتوفيق الله ما

٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٠

اسماعيل صدق	عبد توفيق رفعت	على ماهر
ابراهيم فهمى كريم	عبد الفتاح يحيى	توفيق دوس
مراد سيد أحمد	حافظ حسن	عبد حلى عيسى

البيان

الخاص بالتعديلات التي يراد إدخالها على الدستور وقانون الانتخاب

وضع الدستور المصري بين سنتي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ مقطع الصلة بالماضي فإنه على وجه العموم وفيما عدا ما احتفظ به من الانتخاب بدرجتين ليس بينه وبين نظام الجمعية التشريعية أو ماسبقه من نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سلباً أو نسباً .

وضع على مثال الدستور البلجيكي مستعيراً هنا وهناك من غيره من الدساتير الحديثة أحكاماً مختلفة فكان من ذلك كله مجموعة يصح بحق أن تعتبر صورة موية لما بلغته الديمقراطية في أوروبا في العصر الحاضر .

وعلم المطلع على تاريخ الدساتير الأوروبية أن هذه الصورة الأخيرة لم يبلغها طرفة واحدة أى بلد من البلاد التي نشأ وترعرع فيها النظام النيابي وأن الدساتير وضعت في كل بلد وفق أحوالها المعاصرة لها وأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية بعد أن تبلغ مداها يكون لها أثرها في تعديل تلك الدساتير تديلاً يجرى تارة بطريق قلب الدستور وتغييره وطوراً بالطرق التي رسمها الدستور نفسه .

ومن يستقرئ أخبار وضع الدساتير لن يفوته ملاحظة أن كثيراً من واضعي الدساتير الحديثة يعمدون إلى الانتفاع بخبرة الغير في الأمور الدستورية دون مراعاة ما بين بلد وبلد من الفوارق في الخلق والطباع والنظم الاجتماعية ويطنون خطأ أن آخر الأوضاع خيرها إطلافاً كما أن أحدث المخترعات أكملها أو أن ما نجح في بلد لابد نجاحه في غيره من البلاد ويرون أن النقل عن الغير أقل كلفة وأهون نصيباً إذ كان البحث والاستقراء فيما يناسب ويلائم حال كل بلد أمراً صعب المسلك طويل الشقة .

كذلك لن يفوت المستقري لما جرى على الساعات من التعديل والتغيير ملاحظة أن كثيرا من ذلك التعديل والتغيير يرجع إلى قلق الأوضاع والأحكام المنقولة بمكانها الجديد وإلى تفاعل أو رد فعل بين تلك الأوضاع والأحكام وبين البيئة التي هلت إليها لم يكن يتوقع أو لم يكن قد جعل له حساب كاف .

وليس من يشك في أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة في مصر خصوصا من حيث التعليم ونوع الثروة العامة وتوزيعها لا تشبه في كثير أحوال البلاد التي نقل عنها الدستور المصري . أو من يجهل أن الدستور وضع في وقت بلغ فيه الخلاف بين المشتغلين بالمسائل العامة والمشايخين لهم حد الفتنة .

كان من الواجب إذن لإحكام ملازمة الدستور أن يفاير بين دساتير البلاد التي عاجلت النظام النيابي دمهرا طويلا وبين ما يوضع لنا بقدر ما يقتضيه اختلاف الشبه بين أحوالنا وأحوالها . كما كان من الواجب أن يجعل الدستور بحيث لا تعلق به آثار الفتنة التي ولد في جوفها .

ليس يعني بل يعني التاريخ وحده أن نعرف ما إذا كانت هذه الغاية الأخيرة مما كان يستطيع أن يحققها الذين عهد إليهم مهمة وضع الدستور أو أنها كانت على أي حال بعيدة المرام عليهم إذ ذاك بحيث لم تكن مندوحة عن الاعتماد على الزمن وحده لإصلاح الفاسد وتقويم المموج .

إنما الذي يعني أن نقضه منذ الآن في يقين العقائد ووضوح البدييات هو أن الدستور لم يحقق ما عقد به من الآمال من أنه خير ما تمتعت وتنتج به البلاد من صور الحكم وأكفلها بإقرار النظام والسلام وتوجيه الأمور العامة إلى خير الغايات على يد الصالحين لذلك القادرين عليه .

والذي يعني أيضا هو أن نحقق أسباب ذلك وأن نبين آخر الأمر وجوه الطب لما تسكو من البلاد .

لا خلاف في أن قوام الدستور عدا الجزء المتعلق بالحقوق العامة أمران :
أولها طريقة تشكيل البرلمان (مجلسا أو مجلسين) وتمثيل الأمة فيه بخلاف طوائفها
ومصالحها ، وثانيهما علاقة ما بين السلطين التنفيذية والتشريعية .

أما ما يتعلق بالأمر الأول فقد نظم الدستور البرلمان على أن يكون مؤلفا من
مجلسين : أحدهما وهو مجلس النواب منتخب على أساس الاقتراع العام وعلى قاعدة
أن يمثل كل ستين ألفا من الأهالي بنائب . والثاني وهو مجلس الشيوخ - محسا
أعضائه بينهم الملك وثلاثة أحماهم ينتخبون على أساس الاقتراع العام وعلى قاعدة
أن يمثل كل مائة ومائتين ألفا بشيخ . ولم يوضع بالدستور نص خاص بصفة الانتخاب
أ يكون مباشرا أو غير مباشر . غير أن لجنة الدستور التي وضعت مشروع الدستور
ومشروع قانون الانتخاب معا أسست عملها على أن يكون الانتخاب لمجلس النواب
ذادرجتين وما شئت لحظة في أن سيظل ذلك من بنية النظام الثابتي الناشئ .
وقد تسرب اعتقادها إلى تحرير الدستور فوضعت المادة ٨٩ فشرطت عند حل
مجلس النواب أن يدعى المنذوبون لإجراء انتخابات جديدة وهو تعبير اصطليح عليه
لتعريف ناخبي الدرجة الثانية .

ويرتبط بما تقدم أن الدستور جعل كل مجلس مختصا بالفصل في صحة نيابة
أعضائه . على أنه أباح أن يمهّد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى .
وأما ما يتعلق بالأمر الثاني فقد جعل الوزراء مسؤولين بالتضامن لدى مجلس
النواب عن السياسة العامة للدولة ومنفردين كل منهم عن أعمال وزارته . كما جعل
للكل حق حل مجلس النواب . ونظمت بالمادتين ٣٥ و٣٦ طريقة حل الخلاف
على القوانين التي يختلف في أمرها البرلمان والملك . وبالمادة ٤١ طريقة التشريع
في فترات ما بين أدوار الانقباد .

فلنتنظر ما آل إليه أمر الدستور في هذين الشائين في السنوات السبع الماضية :
جرت الانتخابات الأولى في ظل الخلاف الذي سبقته الإشارة إليه وفي ظروف
سياسية خاصة واستعملت في سبيل النجاح فيها طرق لم تألفها البلاد من قبل ودمايات

بيدة عن أن تكون مقبولة في شرعة الانتخابات وأنخرج كثير من أحكام قانون الانتخاب عن غرضه وعن وضعه الأصل كما جرى في أحكام تركية المرشحين واستغل تاريخ النهضة لمصلحة فريق أحسن ذلك النوع من الاستغلال بفئات نتيجة الانتخابات سواء في مجلس الشيوخ أو النواب موافقة شذوات ذلك الفريق في الظفر باللبة . وقد تم الظفر بحيث لم يترك مكانا لمعارضة قيمة وفات الظافرين أنهم خالفوا بذلك مصالحهم الحقيقية كما خالفوا لب النظام البرلماني وجوهه . وأسست من ذلك اليوم في مصر أوتوقراطية جديدة في صورة برلمانية .

وأرادت تلك الأوتوقراطية طبعاً أن تستدعي لنفسها سلطاناً أوتيته بفضل تلك الطوائى المعارضة . فكان أول ما اتجه إليه نظرها تحويل الانتخاب ذى الدرجتين إلى انتخاب مباشر ، موهمة أن الانتخاب المباشر هو خير نظام أنخرج للناس .

وفي الحق أنه لا يمكن أن يوصف نظام من أنظمة الحكم بأنه خير الأنظمة . فليس في طبيعة أى نظام أن يكون صالحاً لكل زمان ومكان ما دامت الأمم بل الأمة الواحدة على توالى العصور هي على ما نعرف من الاختلاف طباعاً وعادات وأسباب حياة ، حتى لقد قال بحق أحد الحكماء "جرت سنة الاجتماع وطباع الشعوب بأن الأنظمة مهما تبلغ من الكمال ليست في الواقع إلا حساباً وتقديراً مرهأ ونتيجة تفضيل أخف الضررين" .

والانتخاب المباشر وإن شاع العمل به ليس في نظر مجذبه أنفسهم أكثر من صورة من صور الحكم أفضى إليها تطوّر الأحوال الاجتماعية في أوروبا وجعل منها ضرورة حاضرة من ضرورات النظام التابى فيها ، ومع ذلك فأهل الرأى في أمره على خلاف . وكثير ممن كتبوا في أزمة الأنظمة البرلمانية يؤثرون عليه نظام الانتخاب ذى الدرجتين ويقولون إنه "كالمشع يطبك ماء أشد نقاء وصفاء جون أن يثير يذووعه" .

والملم بتاريخ الأنظمة النيابية لا يفوته إدراك ارتباط الانتخاب العام المباشر بالتطور الصناعى وانتشار التعليم . فقد كان أبداً شمار أوساط المهمل والمطمع الثابت لأحزابهم الناشئة . وما زالوا طوال السنين العديدة يلحون فى المطالبة به والدفاع عنه . وكلما اشتد مساعد الصناعة واحشدت الجماعات الكبيرة متراسمة فى جوار المراكز الصناعية شعرت تلك الجماعات بمكانتها وأيقنت أن سبيلها إلى إظهار قوتها وإنجاح مقاصدها هو أن يزيد ممثلوها فى المجالس النيابية . وكان الطريق لذلك طبعاً نشر الدعوة إلى الانتخاب العام المباشر مطلقاً فى بعض البلاد من نظام الدرجتين ومطلقاً فى الأخرى من قيد النصاب المالى يشترط فى النائب . نجحت تلك الدعوة فى عصور مختلفة بحسب سرعة التطور الصناعى وانتشار التعليم فى البلاد المختلفة و بطئهما . ولكنها ما لبثت حتى خلقت مشاً كل جديدة لا يزالون يطبون لها بمختلف الطرق المقعدة كالتمثيل النسبى وتمثيل المصالح وحتى استفاضت الشكوى من أزمة الأنظمة البرلمانية تنهم تارة بالعمق والزثرة وطورا بالطغيان على السلطة التنفيذية . وتتهم دائماً بالمحطاط مستوى أعضاء المجالس النيابية بسبب تحول السياسة إلى صناعة يندس فيها من كانت بضاعتهم من الأخلاق والكفاءة مزجاة . ومن لا ينتفون بها إلا طريقاً للجرى وراء المنافع ، إلى تهم كثيرة أخرى لا يجهلها المطلع على ما كتب أخيراً فى هذا الصدد وهو كثير ، أو على التحقيقات التى قام بها المؤتمر البرلمانى الدولى للوقوف على أسباب أزمة الأنظمة البرلمانية كما لا يجهلها المشاهد للتغيرات التى تمت فى كثير من البلاد نورة بتلك الأنظمة وخروجاً عليها .

هذا شأن الانتخاب المباشر فى أوربا نظراً وعملاً . ففيم كان التمهيل يتعمله إلى مصر والتنبؤ به فضلاً الله وتقديسه حتى ما يذله شئ ؟

لم يكن التفكير فى تغيير نظام الانتخاب رغبة فى مداركة تطور حدث فى البلاد جعل ما كان صالحاً فى زمن غير صالح لزمن آخر . فقد وقع هذا التغير فى أول دور انعقاد لأول فصل تشريعى بمد إصدار الدستور دون أن يقع بين ١٩٢٣ و ١٩٢٤

من الأحداث والتطورات ما يسوغ أى تغيير . وفى حين لا تغير قوانين الانتخاب عادة إلا قبل انتهاء الفصل التشريعى والقرب من موعد إجراء الانتخابات الجديدة . وتم هذا التغيير بغير مناقشة جدية وبطريق التشريع العادى بالرغم من أنه وقد جعل الانتخاب ذوا الدرجتين من بنية الدستور كان لا يجوز على أى حال تغيير النظام القديم بغير طريقة تعديل الدستور .

أدكان التفكير فى التغيير إذن نتيجة الاعتقاد بأن الانتخاب المباشر غير الأنظمة وأصلحها للبلاد ٤ لم يكن يعرف حتى سنة ١٩٢٤ غير نظام الانتخاب بدرجتين ولم يتها لمصر حتى ذلك التاريخ شئ من الأسباب التى جعلت الانتخاب المباشر فى أوروبا ضرورية من ضروريات تطور النظام النيابى . فمصر ليست بلادا صناعية والأمية التى ظلت البلاد تشكو انتشارها طوال الستين والثى كانت تقم بها المجرة على وجوب استقلالها بشؤونها — إن كانت ثمة حاجة الى حجة فى هذا السبيل — كانت لا تزال تنشر ظلالها الثقيلة على الناس ولم يتصاعد خارج البرلمان صوت واحد من فرد أو جماعة بالمطالبة بالانتخاب المباشر . إذن لم يكن الانتخاب المباشر يقصد به الى سد حاجة عامة أو الى حسن ملائمة للأحوال القائمة .

كان التغيير إذن حاجة فى نفوس القائمين بالأمر . ظنوا بالانتخاب المباشر أن يكون سبيل النجاح وأمان المستقبل . فهو لا يكلف أكثر من الاعتماد على اسم الوفد الذى كان تأليفه قرين نهضة البلاد للطالبة بالاستقلال ، وعلى ذكرى جهوده فى الدفاع عن قضية البلاد . ومن كان اعتاده على مثل ذلك وكان يحبه الى الجماهير لم يحش أن يحاسب على ما آل اليه أمر الوفد أو أن يطالب بما يبرر أقواله من الأعمال .

لم يطل حكم تلك الأوتوقراطية حتى حلت بالبلاد كارثة انسلت هى على أثرها من الحكم وظلت دهرها قابعة صامتة . قضت الظروف بجل مجلس النواب وإجراء الانتخاب على درجتين . ومع أن النتيجة التى أتت بها الانتخابات كان — بالرغم من عودة أعوان الأوتوقراطية الى طرائقهم الأولى — مؤذنة بتقلص دولتها فان

خوف الخاضعين ورجاء الطامعين جملا يشذران بالانتكاس . وقد دلت البوادر الأولى على حصول الانتكاس فعلا فخل المجلس للمرة الثانية .

على أنه في صدر سنة ١٩٢٦ ولظروف سياسية خاصة طبق نظام الانتخاب المباشر ولكنه لم يطبق بحالة طبيعية فان الائتلاف بين الأحزاب حال دون أن يكون الانتخاب معممة تستعمل فيها وسائل النضال المخفية . وتواضعت الأحزاب على توزيع كراسى النيابة بينها على الوجه الذي شاءته ظروف ذلك الوقت . وبالرغم من أن فريق الأوتوقراطية كانت له غالبية كراسى مجلس النواب والوزارة فان توجيه السياسة العامة ألقى إلى غيرهم .

ثم دال الحكم بعد ذلك إلى زعماء ذلك الفريق فلم يلبثوا فيه طويلا حتى تبين أن ليس لبقائهم فيه من سبيل .

رؤى في هذه المرة أن تكون محاولة جديدة لإقرار الأمور على سنة مستقيمة فخل المجلسان وأوقف الدستور . كما رؤى أن تعطى هذه المحاولة ما تقتضيه من زمن مهما يطل . غير أن ظروفًا سياسية قضت بعد وصول مفاوضات صيف سنة ١٩٢٩ إلى ما وصلت اليه من مشروع معاهدة — بإقتصار الأمور وإعادة البرلمان فوراً . لم يكن ثمة نظام لإجراء الانتخابات غير نظام الانتخاب المباشر . وشاعت الظروف الداخلية أن يستعمل فريق الأوتوقراطية بدخول الانتخابات . وأثمر الانتخاب برلمانا لا حول له ولا قوة كل همّه أن يكون مطعما وكل همته أن يصوغ الثقة عقودا يقلد بها جيد وزارة تتحكم فيه أفرادا ومجموعا .

وحرصت الوزارة على استبقاء أسباب الحكم تارة بطريق التعسف وأخذ الناس بالشدة كما جرى في انتخابات مجلس الشيوخ وطورا بطريق المضاربات السياسية ولكنها ظفرت الحكم بعد أن ثبت فشلها .

لأننا مسرفين إذا أكدنا أن فريق الأوتوقراطية جرب مرات ثلاثا في الحكم فكان فيها كلها عاجزا وأوشك في كل مرة أن يلحق بالبلاد وبجسن سمعتها ضررا يلحقها . ذلك أنه لم يسلك في الحكم السبيل المستقيم فقد شغل باستدامة أسباب

النفوذ والسلطان لنفسه وبتوفير وجوه المنافع لأنصاره والثأر من خصومه عما يقتضيه الحكم من توفر على النظر في حاجات البلاد وضروب الإصلاح وتضحية للعاجل في سبيل إسماع البلاد ورفقها .

وهل في الحق أننا نعيش في نظام نيابي وجوهر ذلك النظام علنية تضارب في ظلها الآراء فتتمحصر وتتقالب أساليب الحكم فتتهذب ونحن أولاء قد انقلب الحكم عندنا أمرارا كهنوتية حتى في أسس المسائل بجان البلاد ومستقبلها .

عز على حضرة صاحب الجلالة الملك وهو من شهد التاريخ لأمرته الكريمة بعملها الموفق في إنقاذ البلاد من الفوضى ومن عرفت له البلاد مأثره السكرية في نشر العلم ومطامحه السامية في إصلاء ذكر مصر ورفع منزلتها بين الدول — عز على جلالتها أن يرى البلاد يضع العجز مصالحها وتقطع الحزبية أوصالها وأن يتركها واقفة حيث هي ومشاكل الحكم فيها شتى لاتزال تتظلم من يتولاها بمقدرة وحزم وزاهة في حين تتسابق الأمم الى معالجة مشاكلها وتنفذ في طرائق حلها . ففهد الى هذه الوزارة أن تتشمس وجوه العلاج لما تشكو منه البلاد وأن تنصح بما تراه خليقا بالأخذ بيدها كفيلا بأن تجتاز المرحلة الأولى من حياتها المستقلة على خير وجه وأحسن حال .

وليس من وشك بعد الذي تهتم في أن داء البلاد الدوى ومرضاها الويل هو طغيان فئة قليلة اتخذت من الرعب الذي تنشره بين الناصحين والنواب جميعا سببا بمدودا للحكم والتحكم، فإن هي أفصيت عن الحكم حاولت استنارة عطف الجماهير بدعوى اضطهادها لدفاعها تارة عن استقلال البلاد ثم عن الدستور تارة أخرى . فهي بين تمررها واستغنائها تلوى البلاد أبدا عن سبيل الخير وتشفلها عن أن تنصرف الى حل مشاكلها وترقية شؤونها .

فإذا يوجد في الدستور مما يبين على استفعال هذا الداء وماذا الذي خلا منه مما يبين على مكالفتها ليتمكن تعديله أو إضافته دون المساس بأصوله الثابتة .

فيه — أولاً — أن عدد أعضاء مجلس النواب أكثر مما تقتضيه ضرورات الحكم الصالح وحالة البلاد الحاضرة . وقد جعل التمثيل بنسبة نائب إلى ستين ألفاً من الأهالي فكان عدد النواب ٢١٤ قبل سنة ١٩٢٧ ، فلما ظهرت نتيجة الإحصاء الذى جرى فى ذلك العام أصبح ذلك العدد ٢٣٥ ، ولن يزال ذلك العدد يزداد بتلك النسبة على أطراد كل عشر سنوات . وقد كان عدد أعضاء مجلس شورى القوانين ٣٠ وعدد أعضاء الجمعية التشريعية ٨٣ فما شك أحد من الأخيرة قلة أو ضآلة . والمعروف فى علوم الاجتماع والمشاهد فى المجالس الكبيرة العدد أنه كلما ازداد العدد كانت المناقشات أقل جدوى واستقلال الرأى ونضوجه أضعف سبباً . وقد حددت لجنة الدستور هذا العدد احتذاءً لمثل بعض الدول الأوروبية . على أن الاستغثار من عدد النواب فى تلك الدول يلحظ فيه رقى التربية السياسية فيها وتمتد المصالح واختلافها لى تجدد الآراء المتباينة والمصالح المختلفة أبداً ممثلاً ينطق بلسانها .

وقد ألقى فريق الأوتوقراطية فى هذا العدد الكبير أداءً مستحجة لاستهواء الأنصار أو إرضائهم وطريقاً مبدلاً لاستدامة نفوذه وسلطانه بما نشأ بينه وبين هؤلاء الأنصار من الاتفاق والتوافق — هم يؤيدونه بالاستسلام له فى المجلس وهو يميزهم على ذلك تمضيدها ومنافع أخرى تجعلهم أكثر حرصاً على الاحتفاظ به وتقائماً فى الدفاع عنه ، بل لم يكفه هذا العدد الكبير فزاد من عدد أعضاء مجالس المديريات زيادة لا تقضى بها ضرورة ولا بمرها مصلحة جعلت من أعضاء هذه المجالس ضغنى عدد أعضاء مجلس النواب .

وليس من شك فى أنه مع غلبة الشبه فى نواحي الحياة المصرية وقلة وجوه الاختلاف ودرجة التربية السياسية يكفى عدد أقل من ذلك العدد بكثير لقضاء كل حاجات التمثيل فى مجلس النواب . بل إن هذا العدد الأقل الذى سيتخبط من دوائر أوسع يكون بطبيعة الحال أرفع مستوى وأكثر جدارة من متوسط النواب الحاليين .

والأمثل في هذا الشأن أن يكون العدد ثابتا بحيث لا تعرض له الزيادة كلما زاد عدد الأهالي بحسب ما يثبت إحصاء كل عشر سنين . إذ زيادة عدد الأعضاء على وجه الاضطراب فيها ما فيها من أسباب الارتباك في العمل وليست مع ذلك ضرورة لا بد منها إذا روعي بقدر الإمكان في توزيع عدد الأعضاء على دوائر الانتخاب تساويها في عدد السكان . وبما أن ازدياد عدد السكان يحصل على وجه العموم بنسبة واحدة في كل دائرة فالمثل يظل بذلك عادلا لاطراد التساوي فيه . على أن المؤلف أيضا في أغلب البلاد الدستورية أن للتواب عددا ثابتا يوزع على أقسامها الإدارية لا يتغير بتغير عدد السكان ، بل لقد يصر عن بعضها تفاوت ظاهر بين الدوائر المختلفة من حيث ذلك العدد. وهذا التفاوت الذي كثيرا ما يكون نتيجة العمران اللازم عن رقي الصناعة واتساع نطاقها هو وحده الذي يدعو بين فترات طويلة لإعادة النظر في التوزيع .

وترى الوزارة أن عدد أعضاء مجلس النواب الذي قضى به الاعتبارات المتقدم ذكرها يجب ألا يزيد على ١٥٠ وأن يتولى الدستور توزيع هذا العدد على المديرات والمحافظات تاركا تحديد الدوائر الانتخابية إلى قانون .

يتصل بهذا الأمر البحث في طريقة انتخاب هؤلاء النواب . وقد تقدم القول فيما استحدث في قانون الانتخاب الذي وضعت لجنة الدستور من التغيير الذي جعل به الانتخاب ذو الدرجتين انتخابا مباشرا . وفي الأسباب التي لا يشك في أنها دعت إلى ذلك التغيير .

وليس بالذي يمتد به في هذا الشأن ما يرثه ذوو المصلحة في الانتخاب المباشر من الدعوى بأنه حق طبيعي . فأهل الرأي على أن الانتخاب وظيفة لاحقة يتمتع به الكافة على السواء وأنه لذلك يجب أن تكون لدى الناخب الكفاءة اللازمة لما يناط به من حسن الاختيار .

(١) دساتير إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وألمانيا الخ ... وقوانينها الانتخابية .

وما يحتاج إلى دليل على أن هيئة الناخبين في مصر تموزها أسباب القرية السياسية التي تمكن الناخب من الحكم في قضايا السياسة ومشاكل الحكم ليؤثر من يراه أدنى إلى قلبه وفهمه .

لا نزع أن طبقات الناخبين في أوروبا جميعا بلغت من التربية السياسية ما يؤهلها حق التأهيل لاستعمال ما منحه من الحقوق، ولكن ما بلغت من ذلك يجعلنا على أي حال نرى أنه لا تزال أمامنا مرحلة لا بد من قطعها قبل أن نطمح في محاسنهم في هذا الشأن .

وليس من يجهل أن مصر بلد زراعية وفيها عدا الجماع التي تسكن المحافظات وعواصم المديريات والمراكز والتي لاتبلغ ربع عدد السكان فان أساس الحياة العامة والخلية الأولى في عمليات الانتخاب هي القرية ومنظم القرى يتراوح سكانها بين حوالي الألف وأربعة الآلاف ، وعلى القرية وطبايع سكانها يبنى الحكم ويمر القياس .

ولو أن أهل القرية سئلوا أن يختاروا جماعة من بينهم يتقنون بنمتهم لكانوا خيلين بأن يحسنوا الاختيار لأن ما يقتضيه ذلك من معرفة الخلق أو المقدرة موفور الأسباب في هذا المجتمع الضيق . لكنهم لو سئلوا أن يتجاوزوا أفق القرية لاختار رجل يتحدث عنهم وعن أمثالهم ممن يكون مجموعهم دائرة انتخابية (أو نحو مائة ألف نفس) لأعوزتهم المعرفة المباشرة بلا شك فلم يبق إلا أن يتملوا على العلم بشيء مما يتجادل فيه المرشحون وعلى الإسلام بطرف من ماضي أحوالهم ومن مبادئها ونزاهتها .

فهل يستطيع ذلك متوسط الناخبين في مصر ؟

مثل هذا يكون مستطاعا لو أنه يتصل بأسباب حياة الناخب اليومية . أو لو أنه شيء يرتجل ولا حاجة فيه إلى إصداق وتربية . وإذا لم يكن كذلك لم يكن عمل الناخب فيه إلا نتيجة تقليد واستدراج أو تفضيل واستهواء كما جرى في الانتخابات

الأولى أو ضغطوا كراه كما جرى في انتخابات الشيوخ الأخيرة . وليس شئ من هذا بالذى يؤمن أن يبنى عليه نظام الحكم في البلاد .

على أنه إذا لم يكن من حسن التصرف أن يترك للناخب اختيار النائب مباشرة فإن جعل الانتخاب درجتين خلق بأن قربنا من أسباب التمييز السليم بين المرشحين . فإن الانتخاب الأول من شأنه أن ينتج أفضل أهل القرية وأكثرهم غشيانا للدين ومعرفة بالرجال وبالتالي أقربهم إلى العلم بالشئون العامة خصوصا إذا اشترطت فيمن يقع عليه الانتخاب ضوابط وشروط مخصوصة كتنصاف مالى يدل على استقلال أو مساهمة جديدة في شؤون الحياة أو كشرط تعلم .

ولاشك في أن الاختيار يكون أشد تصفية كلما كان أكثر تدرجا ولكن الحاجة إلى الوقوف عند حد الرغبة في نشر أسباب التربية السياسية وتيسير العلم بالشؤون العامة على الجماهير والأخذ بالتقاليد التي اقترنت بتأسيس النظم النيابية ولازمها زما طويلا كل أولئك يدعو إلى الاجتهاد بدرجتين مع مراعاة تعميم الدرجة الأولى وتخصيص الدرجة الثانية بالضوابط التي تقدم ذكرها .

وربما اعتبرت هذه الشروط في عمومها أقصى مما كانت لجنة الدستور تتطلبه ولكن تجارب السبع السنين الماضية أقامت الدليل على أن لجنة الدستور كانت مسرفة في حسن الظن والتفاؤل . كذلك دلت التجارب على وجوب النص في الدستور بصورة صريحة لا لبس فيها ولا إبهام على الأصول الكلية لنظام الانتخاب أى على نظام الدرجتين وعلى أن تكون الانتخابات الأولى على أساس الاقتراع العام وأن يشترط في ناخبي الدرجة الثانية شرط نصاب مالى أو تعليم حتى لا يثبت بتلك الأصول في سبيل الأهواء والشهوات الخاصة .

وترى الوزارة أن مسألة ازدواج المجلس النيابي أمر مفروغ منه وأنه يجب أن يظل مبدأ كليا من مبادئ الدستور المصري وهو لحدائنه عهد النظام النيابي في مصر ألزم عندنا مننه عند غيرنا ممن رجعت لديهم قدمه وثبتت أصوله . كذلك ترى

ومكلا مجلس الشيوخ



احمد زكى ابو السعود باشا

١٩٢٤



محمد على الجزار بك

١٩٢٤



محمد شفيق باشا

١٩٣٠



الاستاذ محمد بسيموني

١٩٢٦

للأسباب التي تقدم ذكرها في صدد الكلام عن عدد أعضاء مجلس النواب أن يكون مجلس الشيوخ مؤلفاً من عدد ثابت لا يتجاوز المائة .

وقد كان ولا يزال أخص ما يعاب على الأنظمة النيابية أنها جعلت السياسة صناعة يحترفها ويحذقها عدد غير قليل من الرجال الذين ليسوا من الطراز الأول . وإذا كان ذلك مما لا يستطيع تجنبه الحاجة إلى أمثالهم في تكوين صفوف الأحزاب فإنه مما يقوم الأداة السياسية للبلاد أن يكون إلى جانب هؤلاء أشخاص يستطيعون بمكائهم الاجتماعية أو بسابق خدماتها أن يكونوا مستقلين عن الأحزاب كل الاستقلال أو بعضه كما يستطيعون بما اجتمع لهم من علم أو تجربة في الصناعات والأعمال التي زاولوها أن يدخلوا في الحياة السياسية آراء ناضجة ومشاعر وتزعات خلت من النعرة الحزبية .

ولكن كثيراً من هؤلاء يابون أن يوطنوا أنفسهم على خوض معامع الانتخاب إثاراً للراحة أو خشية ما لا مناص منه فيها من المنازعات والمفاضلات وتكوين الكرامات . لذلك تفتح لهم في كثير من البلاد أبواب مجلس الشيوخ . وسواء أكان الدخول فيه بطريق التعيين أم بطريق الانتخاب فإنه لإبعاد مزاحمة طوائف محترفي السياسة الذين تقدم ذكرهم يشترط فيمن يدخله شروط خاصة من الوظائف أو الأعمال أو الصناعات أو الثروة .

تراعى هذه الاعتبارات عادة في تكوين مجلس الشيوخ على اختلاف في طريقة التشكيل — تعييناً أو انتخاباً — بحسب أحوال كل بلد . فمن البلاد ، ومن أرقاها ، من يعمل المجلس معيناً^(١) كله ومنها من يعمل لكل من التعيين والانتخاب نصيباً يتفاوت كثرة وقلة . كما أن منها من يعمل المجلس منتخباً كله . وبين هذا وذاك من يعمل محلاً للوراثة أو للمضوية بحكم القانون .

(١) إيطاليا واليابان .

وقد نظم مجلس الشيوخ في مصر على هذه القاعدة بفعل معينا بعضه متخبا بعضه الآخر وحصر التعيين أو الانتخاب في طبقات معينة . غير أن الانتخاب أوتر بالعدد الأكبر فقد جعل له ثلاثة أحماس الأعضاء وترك لتعيين الملك خمسة .

والواقع في أمر الاعتبار التي بنى عليها تشكيل مجلس الشيوخ وأريد بسببها المخايرة بينه وبين تشكيل مجلس النواب أن نصيب مصر منها أكثر من نصيب غيرها من البلاد . فان التزاع المستحضر الذي اقترن بالانتخابات منذ شرعت سببها الجديدة وما طفق يستتبعه من تعريض الكرامات للهوان ومن إلحاق صنوف الأدنى بمن تحدته نفسه بالتقدم للانتخابات جعل كثيرا يحجم عن دخولها . ومثل هذا الإجماع طبيعي خصوصا بسبب حداثة العهد بالنظام النيابي . وهو يسوق أن يكون مجلس الشيوخ عندنا معينا كله . غير أن الوزارة تكنفى بزيادة نسبة المعينين بأن يكونوا هم ثلاثة أحماس الأعضاء ولن يترتب طبعاً على هذه الزيادة غرض من قوة مجلس الشيوخ أو زنته أو نقص من معنى التمثيل المنطوى هو عليه .

ولا يسع الوزارة وهي تقترح زيادة عدد الأعضاء المعينين إلا أن تعرض لأمر التعيين كيف يكون .

ذهب بعضهم الى أن القاعدة التي وضعها المادة ٤٨ من أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه تنطبق على تعيين الشيوخ . ويكون الحكم بناء على ذلك أن الملك يعين الشيوخ بناء على طلب الوزارة القائمة ولا يسع إلا من شاعت هي تعيينه .

غير أن هذا التأويل من شأنه أن يجعل التعيين في مجلس الشيوخ أمراً حزبياً ويصبح مجلس الشيوخ وقد اختارته الحكومة القائمة من بين أنصارها أداة عاطلة ولن تزال كذلك حتى تتغير الحكومة . ولا شك في أن تأويل النظام البرلماني على مثل هذا الوجه تجاوز لحد المقبول فان تعيين الشيوخ إذا كان من التوقعات في شؤون الدولة فانه في ذاته عمل يتعلق بمقائق عضو أساسي في جسم الهيئة التي تتولى شؤون

الغولة ويرتبط بحياة الأحزاب قاطبة وبحياة السياسة العامة وله بهذه المثابة أهمية خاصة وامتياز واضح على سائر التوقيعات . ولا يتصور أن يكون شخص الملك — مستقلا عن وزرائه — بعيدا عن المساهمة فيه سواء في الاقتراح أو فيما يتخذ من القرارات بل إن هذا الخلق والتأليف لا يمكن أن يكون إلا ثمرة اشتراك الملك والوزارة . وكما أنه حيث يدخل في تشكيل مجلس الشيوخ أعضاء وراثيون أو أعضاء بحكم القانون كما هو الحال في بعض الدساتير يكون لهؤلاء الأعضاء حق الجلوس ولو لم ترغب فيهم الوزارة ، كذلك تأليف مجلس الشيوخ كله أو بعضه بطريق التعيين يجب أن يكون بحيث يجعل مكانا للمنازين من غير أنصار الوزارة ممن يراهم الملك ، في نظراته المجردة عن الهوى وفي تمثيله لمبادئ الحكم القائمة الثابتة ، لاثنتين للنيابة عن الأمة ، مما يترتب عليه أن تكون الكلمة الأخيرة في هذا التعيين للملك .

ومن مزايها ما تقدم أنه يجعل الوزارة على أن لا ترشح من أنصارها إلا من تستطيع أن تتحجج له بالامتياز واللياقة الكاملة للنيابة عن الأمة . وفي اشتراط توقيع الوزارة على أسماء المعيّنين جميعا ضمانا لأن يتم هذا الاشتراك بين الملك والوزارة في مهام مفيد متج .

بهذه الطريقة من الخلق والتأليف — وبها وحدها — يمكن أن يستوى مجلس الشيوخ خلقا سويا ويمكنه أن يؤدي مهمته على أحسن الوجوه ، بما تحققه من أحكام التوازن بين أجزاء الهيئة التشريعية وتجويد التمثيل لمختلف الطبقات ، مما هو متفق مع روح النظام البرلماني .

وإذا كان في العمل على هذه الطريقة تفويت لبعض النفوذ عاجل على أية حكومة قائمة فانها لا شك مصيبة به مزايها آجلة يوم تكون هي بدورها في صف المعارضة .

أما الأعضاء المنتخبون فترى الوزارة أن تسلك في أمرهم ما سلكته في انتخاب أعضاء مجلس النواب . فانتخابهم ذو درجتين وصل يد طوائف الناصحين الذين يختارون النواب أنفسهم ، ويكتفي في المنارة بين الانتخابين بالقيود الحاجبة بصفات

من يتخبون لمجلس الشيوخ وباتساع الدائرة التي ينتخب عنها الشيخ بالقياس إلى دائرة النائب فالتبغ حوالى أربعة أضعاف الأخيرة .

وثمة شأن لا يتصل مباشرة بتشكيل أى المجلسين ولكن له أثرهما في ذلك التشكيل . ذلك هو حق كل مجلس في الفصل في صحة نيابة أعضائه . وهذا المبدأ شائع في كثير من الدساتير . ولكن دساتير أخرى ومن الطراز الأول بعضها قديم والبعض الآخر حديث^(١) تجعل ذلك الفصل من عمل المحاكم العامة أو من عمل حاكم خاصة . كذلك كان الحال في الجمعية التشريعية وما سبقها من المجالس . وقد كانت لجنة الدستور شديدة التردد والحذر في الأخذ بهذا المبدأ ولكنها رأيت آخر الأمر أن يعطى حظه من التجربة فإذا ثبت بالخبرة أنه لا يوافق هذه البلاد مدل عنه إلى غيره بقانون عادي دون حاجة إلى تعديل في الدستور . لذلك قررت أنه يجوز أن يهد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى (تقصده بذلك المحاكم) .

وقد جاء تنفيذ هذا المبدأ بما يؤس تمام اليأس من الفائدة في بقائه . فقد جعل الاختصاص أداة حزبية في المجلسين يقبل الطعن أو يرفض للسبب الواحد بحسب ما إذا كان المطعون فيه خصما أو نصيرا . كما جعل تجارة المصلحة بعض الأعضاء يستعملون نفوذهم لحمل المجلس على رفض الطعن أو يتولون الدفاع عن المطعون فيه . وقيل أن يصل الأمر إلى دور الطعون كان فريق الأتوقراطية يلوح بهذا الاختصاص ليحمل المخالفين على التزول على إرادته يأسا من الاستفادة من النجاح في الانتخابات بل وليحمل من نجاح من مخالفته على الانضمام إليه خشية أن تهدر آماله وتضيع جهوده بقبول الطعن في انتخابه . والحق أن تلك الظاهرة من الحياة النيابية في مصر دلت على أن ذلك الفريق أبعد ما يكون عن الأخذ بما يجب لتلك الحياة من طابع وأخلاق ومبادئ وتقاليد .

لم يبق إذن إلا الأخذ بأسباب الحذر التي اتخذتها لجنة الدستور من العودة بهذا الاختصاص إلى المحاكم على أن لا يكون ذلك بقانون يجوز أن يفسخ بقانون آخر

(١) انجلترا وكندا والولايات المتحدة والبرتغال والمجر وتشيكوسلوفاكيا الخ

بل يجعله قاعدة من صلب الدستور لا يس الا على الوجه الذى تمس به احكام الدستور . ويستدعى ذلك أن يحال الى المحاكم أيضا كل ما يتعلق بسقوط الأعضاء حتى لا يكون بقاء العضو أو سقوطه بالرغم من توفر شروط السقوط أو مع عدم توفرها وهما بالأغراض الحزبية .

الآن وقد بينت الوزارة رأيا في تشكيل البرلمان ووجوه تكوينه يبقى أن يعرف على أى أساس يجب أن تكون علاقته بالسلطة التنفيذية .

رسم الدستور الحالي حدود هذه العلاقة وهي الحدود الماثورة فيما يسمى بوجه خاص بالنظام البرلماني . وتلخص في أن الوزراء مسئولون بالتضامن عن السياسة العامة للدولة ومنفردين كل منهم عن أعمال وزارته (٦١) . وأنه اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . فاذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة (٦٥) . وفي أن لللك حل مجلس النواب (٣٨) . حقوق لكل من الميئين يراد بها احكام المصادلة والتوازن بينهما حتى لا يطغى أحدهما على الآخر . على أن مرد الأمر في النهاية إلى الأمة يحتكم إليها إذا شجر الخلاف بينهما .

ليس النظام البرلماني الصورة الوحيدة لحماية الدستورية النيابية فتمة صور أخرى ترى إلى الناية نفسها من توازن السلطات ولكن النظام البرلماني أكثر الصور شيوعا وأسهلها تفعلا وملائمة للاحوال المختلفة وأبسطها تطبيقا . وقد اعتمدته الدستور المصري طريقا لتحديد العلاقة بين السلطين ولا ترى الوزارة وجها لتحويل عنه أو الى المساس به بما يغير مكانه . فان الوزارة مهما يكن شعورها بالعبوب الفاشية في النظام النيابي مما لا يستطيع تجنبه واعتقادها بأنه سيمضى زمن ليس بالقصير قبل أن يقر قرار ذلك النظام بمصر ويمتريج بالطباع امتراجا يجعله ثابت الأساس وطييد الأركان — مهما يكن من ذلك كله — تؤمن أشد الايمان بأنه خير ما يلائم أحوال مصر من الأنظمة المعروفة في الظروف الحاضرة .

وبناء على ذلك ترى الوزارة أنه يجب أن يظل هذا النظام قائما بركنيه : المسئولية الوزارية وحل مجلس النواب . أما المسئولية الوزارية فأخص مظاهرها حالة الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة وهي الحالة التي تجب فيها استقالتها وفيها عداها يكون بقاء الوزارة أو خروجها مرهونا بالمناسبات وتقديرها هي للحوادث . وأما حل مجلس النواب فهو كما قرره الدستور حق مطلق للأك يستعمله تارة بناء على طلب الوزارة مسواه قدم ذلك الطلب على اثراقراع بعدم الثقة أو كان لاشان له بذلك الظرف الخاص، وطورا إذا بدا للأك أن مجلس النواب والوزارة المشتقة منه لم يعودا يحكيان الإرادة العامة في البلاد .

على أن الدستور الحالي ترك أمر الغالبية التي تقرر عدم الثقة بالوزارة إلى القاعدة العامة فأصبح من الممكن بالتطبيق السادتين ٩٩ و ١٠٠ أن يكفى لاسقاط الوزارة — نظريا على الأقل — ربع عدد الأعضاء زائدا واحدا . ذلك أنه بحسب المادة ٩٩ يكفى لصحة الاجتماع حضور أغلبية الأعضاء وأنه بحسب المادة ١٠٠ تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للماضرين . على أنه لما كان الملحوظ في أمر الاقتراع بالثقة أنه ينذر أن يتخلف أحد عن الجلسات التي يجري فيها ذلك الاقتراع كان المفهوم أن إسقاط الوزارة إنما يكون بالأغلبية المطلقة لجميع أعضاء المجلس . ولا شك في أن مثل هذا الأمر المهم أمر الثقة بالوزارة يحسن أن يكون حكمه مطردا وألا يكون من الممكن إسقاط الوزارة مرة من المرات بربع عدد الأعضاء في حين أن المقدور لما يقع في أغلب الأحوال أنها لا تسقط إلا بالأغلبية المطلقة لجميع الأعضاء . ثم إن من القضايا المسلمة أنه تراعى في التشريع غالبية الأحوال واشترائط الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء في الاقتراع بعدم الثقة لا يبدو— وإن ظهر أنه حكم خاص — أن يكون تطبيقا للحكم العام الذي وضعته السادتان المتقدم ذكرهما في الحالة الخاصة التي هي حالة الاقتراع بعدم الثقة ما دام ينذر فيها تخلف الأعضاء .

على أن الملاحظ من جهة أخرى أن عدم ثبات الوزارات كان ولا يزال من الأدواء الدورية للنظام النيابي وقد جاهد أهل الرأي في علاجها عنت الدساتير الحديثة بذلك . ومن أهل الرأي من يشترط أن لا يكون الوزير عضواً بالمجالس النيابية ليحول دون طمع الطامعين العابثين بأمر الثقة . ومنهم من يشترط ألا يجوز إعادة انتخاب أعضاء المجالس النيابية لمنع بذلك أن تصبح السياسة حرفة أو صناعة وليكن من مطامع محترفيها . أما الدساتير الحديثة فقد انتهجت في علاج هذه الحالة طريقة تحديد الأغلبية بالنسبة إلى عدد أعضاء المجلس ومنها ما يجعلها أغلبية ممتازة — ثلاثة أخماس عدد الأعضاء^(١) . ومنها ما يكتفى بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء — أي نصف الأعضاء زائداً واحداً^(٢) .

وترى الوزارة الأخذ بالطريقة الأخيرة خصوصاً وأنها تتفق في نتائجها مع ما يمكن أن يجرى عملياً في غالبية الأحوال في مصر حتى مع تطبيق المسادين

٩٩ و ١٠٠

وقد أراد المستور أن يحوط الاقتراع بعدم الثقة ببعض الاجراءات المقيدة فأباح للوزراء أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة في الاقتراع على عدم الثقة بهم لمدة ثمانية أيام (مادة ١٠١) .

وترى الوزارة من المفيد أن تقتبس من بعض الدساتير الحديثة قيوداً إجرائية أخرى يراد بها منع الاسراف في هذا النوع من الاقتراع الذي لا يجهل أحد خطره في الشؤون العامة .

ونتلخص هذه القيود في وجوب أن يطلب الاقتراع بعدم الثقة عدد مخصوص من الأعضاء مقدماً بالكتابة وأن يمضي زمن ولو قصيراً بين انتهاء المناقشة في موضوع الاقتراع وبين الاقتراع نفسه، وذلك لكي يكون الاضطراب الذي تحدثه مثل تلك

(١) هكذا في ليتوانيا .

(٢) هكذا في روسيا وباراغوايا وسان ماركو واليونان الخ ...

(٣) روسيا وباراغوايا واليونان وتشيكوسلوفاكيا .

المتناقشة عادة قد هدأ واستقر. وهذه القيود تشترط مراعاتها جميعا سواء ذكر العضو صراحة أنه يريد طلب الاقتراح على عدم الثقة أو اكتفى بأن يطلب من المجلس قرارا ينطوى ضمنا على معنى عدم الثقة. ولو لا هذه الحيلة لجاز التخلص من أحكام تلك القيود بتجنب ألفاظ مخصوصة واستعمال أخرى تؤدي من قرب أو من بعد إلى معنى عدم الثقة .

ولا ترى الوزارة مبررا للإشارة إلى أن قانونا ميصدر بتحديد أحوال المسؤولية الجنائية فإن تطور الأنظمة البرلمانية أحل المسؤولية السياسية محل المسؤولية الجنائية ولم يعد لهذه ذكر أو تطبيق في هذا العصر . وآية ذلك أن البلاد التي أشارت إليها كمثل ما أشار الدستور المصري لم تضع على العموم مشروعات القوانين الخاصة بها . وإذا قدر بالرغم مما تقدم أن هيئة تشريعية رأيت أن تنص على جرائم خاصة بالوزراء فينبغي ألا تكون العقوبة غير سياسية والالتماعى الحرمان من الحقوق الوطنية حرمانا مؤقتا أو نهائيا . وذلك للامتناع بين العقوبة والحرمان الذى هو بطبيعته عمل سياسى . والمقصود هنا بالحقوق الوطنية حق الانتخاب وتولى الوظائف العامة والتحلل والترتب والنياشين .

ومما بين المجلسين من الفروق في الاختصاصات أن مجلس الشيوخ له اقتراح القوانين الخاصة بإنشاء الضرائب أو زيادتها ، غير أن هذا القيد الخاص بمجلس الشيوخ يجده في دساتير أخرى قيدا منسجبا على المجلسين معا . والمأثور عن الحياة الدستورية في أوروبا أن تداخل المجالس النيابية في اقتراح القوانين المالية ضرائب أو اعتمادات، إن زيادة أو نقصا، لم يكن محمودا عاقبة، بل قد نشأت عنه مساوئ اضطرت كثيرا من اللوائح الداخلية إلى إحاطة حق أعضاء المجالس بقيود شديدة سواء فيما يتعلق بحق الاقتراح أو بحق التعديل^(١) . والعمل مع ذلك في إنجلترا نفسها — أم الدساتير — على أن اقتراح القوانين المالية للأك . لذلك كله ونظرا لدة

(١) ينظر على وجه الخصوص تعديل لائحة مجلس نواب فرنسا في سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٢١

المسائل المالية عندنا وإرباطها إلى حين باعتبارات دولة مثل الدين العمومي ولما جرى عندنا في الفترة للتبائية القصيرة من العبث بطلب الاعتادات ترى الوزارة أن تطلق القيد فتجعله شاملا لكل القوانين المالية لا إنشاء الضرائب أو زيادتها فقط وأن يسوى بين المجلسين في الحكم فلا يكون لأيهما اقتراح شيء من ذلك . والرأي آخر الأمر لهما فيما تقترحه السلطة التنفيذية . وهي من جانبها لا يسمها أن تتوانى عن اقتراح أى قانون تفضى به الضرورة أو يبرره المصلحة .

ويتصل بتحديد ما بين السلطين من العلاقات ما تراه الوزارة من وجوب تغيير حكم المادتين ٣٥ و ٣٦ فقد أملأها تيار الديمقراطية الجارف بعد الحرب ومثال دستور الولايات المتحدة الذى بنى على مبادئ ليس بينها وبين النظام البرلمانى نسب . وهذا الحكم قائم على المبالغة في تقييد حقوق السلطة التنفيذية بما لا فائدة فيه ولا مصلحة منه . ففترة الشهر قصيرة ، وتفسير مدم رد القانون بأنه تصديق إصراف في الاستنتاج وبناء القرائن ، والأولى أن يكون الحكم العكس ، وجواز عودة البرلمان إلى مناقشة القانون المرادود في دور الاعتقاد نفسه فهويت لكنير من حكمة الاعتراف للسلطة التنفيذية بحق الرد . وترى الوزارة لذلك تعديل المادتين بما يتفق مع هذه الاعتبارات مستوحاة بالنظام المتبع في جمهورية فنلندا .

والمفهوم طبعاً أن مدة الشهرين المنصوص عليها في المادة ٣٥ تبدأ من إبلاغ المشروع للحك .

كذلك يتصل بعلاقة ما بين السلطين ما قرره المادة ٤١ من الدستور من الاجازة للسلطة التنفيذية بأن تصدر في حالات الضرورة مراسيم يكون لها حكم القانون على أن تعرض على البرلمان . وترى الوزارة أنه مما يؤخذ على هذا الحكم أنه اشترط دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى لعرض تلك المراسيم عليه . فان هذا القيد في الواقع غل شديد يضيع في الغالب كل مزية للمحق الذى قرر للسلطة التنفيذية . وهما يلتفت النظر أن الدساتير التى قررت مثل ذلك الحق لم تلحقه بهذا

التقيد ادراكا لما بينهما من التناظر^(١). وما بالوزارة أن تأخذ على هذا الحكم ما تأخذ لأنها تريد أن تخلص من رقابة البرلمان فإن مرّة الأمر في نهايته الى البرلمان، واستعمال مثل ذلك الحق منوط بثقة الوزارة بأن البرلمان سوف يميز عملها ويشكرها بمبادرتها وحسن تقديرها للضرورات . ولكن اشتراط دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادي — وقد يقع ذلك في وقت غير مناسب — لا يخلو من الحرج الشديد وقد يجعل الوزارة شعورها بهذا الحرج على ألا تصدر المرسوم وان تكن تقضى به الضرورة . لذلك كله ترى الوزارة الاكتفاء بوجود عرض المراسم على البرلمان في أول شهر من اجتماعه التالي .

وأخيراً فإن فترة الحل تشبه فترة ما بين أدوار الانقضاء من حيث عدم قيام البرلمان . وفي كليهما قد تقع الضرورة الملجئة للتشريع . فلا وجه للمخالفة بينهما في الحكم ويجب أن تستطيع السلطة التنفيذية في الواحدة ما تستطيعه في الأخرى . وقد جرت بعض الدساتير التي تمنع السلطة التنفيذية بحق التشريع في فترة ما بين أدوار الانقضاء على التسوية بين الفترتين في الحكم^(٢) . وأهل الرأي على أنه وقد سلم للسلطة التنفيذية بحق الحل يجب أن تمكن من استعجاله بالأن تكون مسلوقة في غضونه حتى سد الدرائع ومداركة الضرورات . لذلك ترى الوزارة أن يكون حكم المادة ٤١ شاملاً للحالتين .

والمادة ٤١ خاصة بكل ما هو تشريع . والاعتبارات الإضافية تفتح بقوانين فليس ما يحول دون دخولها في عموم حكم المادة (٤١) . غير أن الاعتبارات ليست في الواقع قوانين إلا من الوجهة الشكلية . لذلك ونظراً لأهميتها ولأن بعض الدساتير المتقدم ذكرها تخصصها بالذكر عند الكلام عن حق السلطة التنفيذية فيما بين أدوار الانقضاء أو في فترة الحل ترى الوزارة أن تخرجها من عموم المادة ٤١

(١) بروسيا وساكس وبلناريا والهانزك واليونان وليتوانيا ليتوانيا وبرلونيا الخ .

(٢) ليتوانيا وبرلونيا الخ .

(٣) بروسيا وساكس وبلناريا الخ .

ليكون لها حكم خاص بها في الباب الخاص بالمالية . على أن ذلك التخصيص لا تزد به المغاية بين التشريع والتدابير المالية في الحكم ، فاللق واحد في الحالين ووجوب العرض على البرلمان مشترك بينهما وفي كليهما لا يكون رفض البرلمان للرسم أو الاعتماد نافذ الحكم الا بالنسبة للمستقبل .

ومما يدخل في هذا الباب أن الدستور جعل دور الانقضاء يتدنى في يوم السبت الثالث من نوفمبر على الأكثر و يدوم مدة ستة شهور على الأقل وترك لللك يجرؤ استيفاء هذا الشرط أن يعلن فض الدور . ومن خبر أحوال الادارة المصرية وعرف موقع فترة الاجازات من السنة لاشك يدرك أن العمل على هذا الوجه من شأنه أن يعطل الحكومة في غير فائدة للبرلمان . ففي منتصف نوفمبر لا تكون الحكومة قد فرغت من اعداد الأعمال التي تريد عرضها على البرلمان لأول انعقاده وعلى الخصوص من تحضير الميزانية . ومن شأن واجب الوزراء في حضور جلسات البرلمان أن يحول دون تفزعهم لذلك الاعداد والتحضير . لذلك ترى الوزارة أن يكون بدء دور الانقضاء العادي هو السبت الثالث من ديسمبر .

كذلك ترى الوزارة أن دور انعقاد يدوم ستة أشهر يروى على حاجة البلاد وأعمالها خصوصا اذا قورن بطول أدوار الانقضاء في البلاد الأخرى ^(١) . لهذا ترى أن دورا يدوم خمسة أشهر فيه الكفاية كل الكفاية . وهو اذا بدئ في السبت الثالث من شهر ديسمبر ينتهى في النصف الأخير من شهر مايو . وهذا الميعاد الأخير يوافق حاجة الأعضاء الى الفراغ الى شؤونهم كما يوافق حاجة رجال الحكومة الى التفريغ لتنفيذ الميزانية .

ويتضمن الدستور حكما يقضى بالا يفض دور الانقضاء قبل الفراغ من تقرير الميزانية (مادة ١٤٠) بعد أن قضى بوجوب تقديم الميزانية قبل بدء السنة المالية

(١) هو في فرنسا ورومانيا وبلغاريا خمسة أشهر . وفي البرتغال والسويد أربعة أشهر . وفي ليتوانيا واليابان والبرتغال ثلاثة أشهر . وهو أديسون يوبا في بلجيكا وشرن في هولندا .

بثلاثة أشهر (منذ سنة ١٩٣٧ اعتبر شهر مايو مبدأ السنة المالية) والذي لحظه الدستور هو أن ثلاثة أشهر تكفي لتقرير الميزانية . وهي في الواقع كذلك . وقد احتاط الدستور للحالة التي لا يكون صدر فيها القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية فدل في المادة ١٤٣ على الطريق الذي يتبع وهو العمل بالميزانية القديمة مع إمكان العمل بما أقره المجلسان من أبواب الميزانية . فبعد هذا كله لا ترى حاجة لما قضت به المادة ١٤٠ إذا رأت السلطة التنفيذية فض دور الانعقاد بعد أن يكون قد استوفى أجله كاملا . وهي إذا فضت دور الانعقاد قبل تقرير الميزانية فائما تفعل ذلك على مسؤوليتها . وليس من المصلحة في شيء أن يبين الدستور على اطلاع النظر في الميزانية حتى بعد بدء السنة المالية بل ان بعض الدساتير — ونذكر على وجه الخصوص دستور بولونيا — توجب إيجابا أن يفرغ من نظر الميزانية وأن تقرر قبل مجاد معين . فان لم تقرر حتى ذلك الميعاد أصدرت الحكومة قانون الميزانية بحسب المشروع الذي وضعته هي . ولا ترى الوزارة أن تصل إلى مثل ذلك الحد من جواز تخطي ارادة نواب الأمة . وتكتفي في هذا الشأن بحذف المادة ١٤٠ ، فاذا فض دور الانعقاد بعد نهايته ولم تكن الميزانية قد قررت لزم الحكومة نتيجة عملها من أنها لا تستطيع أن تزيد على الميزانية القديمة .

ولم يكن يسمع الوزارة وهي ترى وجوب تنقيح الدستور في أمور كلية ألا تجد محلا لتنقيحه في أمور ثانوية تينها فيما يلي :

تقدم القول ، عند الكلام عن المسؤولية الوزارية ، فيما تحدده المصادقات عند تفاوت عدد الحاضرين من الأثر السيئ في تكوين الأغلبية في تلك الصورة مع أهميتها الظاهرة وبين وجه اشتراط نصاب أغلبية ثابت . وفي الدستور أمثلة الأغليات الخاصة في المواد ٤٧ و ٥٣ و ٥٤ و ٦٦ و ١٥٧ وهي أغليات متنايزة النسبة كان الدستور أخذ في غالبها مثال الدستور البلجيكي . وبما أن الدساتير الحديثة تنسب الأغليات الخاصة عادة إلى مجموع عدد الأعضاء فقد رأى متابعة خطتها مع استبقاء نصاب الأغلبية القديم . والواقع انه لا تستلزم أغلبية خاصة

الا عند ما يكون الموضوع من الاهمية بحيث لا تكفى فيه الأغلبية العادية . ومن قلة التكرار بحيث يتوقع أنه سيستعى من الأعضاء اهتماما خاصا وعدم تخلف . فمن الوفاء انذ لعللة هذه الأغلبية الخاصة وحكمها ، العمل على تحقيق تلك الأغلبية فى أصل صورها أى صورة اجتماع الأعضاء كلهم . وذلك باشتراط نسبتها اطرادا الى هذا المجموع . وقد يكون من أوضح الصور على التاكر بين الغاية والوسيلة فى النظام الحاضر صورة تنقيح الدستور (مادة ١٥٧) فانه " لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه . فاذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتنقيح . ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء ، ومع أنه لا شك فى أن المقصود أن تكون الأغلبية الثانية أكبر من الأولى فقد يمكن فى الواقع أن تكون أقل اذا لم يحضر الا ثلثا الأعضاء ولم يوافق على التنقيح الا ثلثا الحاضرين . وبذلك يتم التنقيح بأغلبية أربعة ألساع الأصوات .

ومن هذه الأمور أن لجنة الدستور تناقشت طويلا فيما اذا كان يجب أو لا يجب النص على حق أعضاء البرلمان فى طلب دور انعقاد غير عادى واستشهد فى هذا الشأن بالدستور الفرنسى . فلما جاء دور التحرير لم يشترط فى هذا الطلب الا الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين مع أن الدستور الفرنسى يشترط الأغلبية المطلقة لأعضاء كل من المجلسين . ولا تقيىن من المناقشة التى دارت فى هذا الصدد علة هذا الاختلاف مما قد يدل على أنه حصل سهوا . والواقع أنه لا وجه له . ولذلك يجب أن يصبح الحكم المصرى (مادة ٤٠) ليشبه الحكم الفرنسى كما يحسن أن يشار الى قيام الضرورة بالنسبة لطلب الأعضاء أيضا لا ليمهل على السلطة التنفيذية أن ترفض الاجتماع غير العادى بحجة عدم الضرورة اذا طلبته الأغلبية المطلقة لكل من المجلسين ولكن ليستشعر كل عضو يوقع على الطلب أنه ليس حقا مطلقا بل هو مشروط بالضرورة المسامة .

كذلك يرى أن ما اشترطته المادة ٨٩ من أن الأمر الصادر بمحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة الخ ... ليس له وجه راجح القائلة . فإن الغاية من هذا الحكم هو تأكيد ضرورة اتصال الحياة النيابية . ولما كانت الضرورات تقدر بقدرها ، فلا شك في أنه يكفي في تأكيد هذا الاتصال بإيجاب أن تجرى الانتخابات في مدة يحدّد أقصاها بحيث لا تكون فترة طويلة — ولكن ثلاثة أشهر مثلا بدلا من شهرين — دون أن يشترط أن يشتمل الأمر الصادر بالحل على دعوة المندوبين . فقد يرى مرة أن يكون العمل على هذه الطريقة في حين يرى في مرات أخرى التبرص زما قبل الحكم على الوقت الذي يجب أن تجرى فيه الانتخابات . وما دامت الانتخابات جارية حتّى على أى حال في مدة عرف أقصاها فالدستور معصون والحياة النيابية متصلة . وعلى هذا الحكم في كثير من الدساتير ^(١) .

ويرى تعديل حكم المادة ٩١ الخاصة بالتوكيل على سبيل الإلزام لتحريمه إطلافا وأيا كان مصدره دون تخصيص بالتأخيرين أو بالسلطة المعنية . فان تكليف الأعضاء مثلا بالتصويت على وجه خاص يرسم لهم في شأن قرارات أعدت في مجامع سرية وحرمت عليها المناقشة فيها ، فضلا عن أنه يحيل البرلمان صغرية ، هو أدخل في باب التوكيل على سبيل الإلزام من التوصيات التي قد يفرضها الناخبون أو السلطة المعنية .

وما يرى تعديله أخذاً عن بعض الدساتير ^(٢) المادة ١٠٩ لاجازة مؤاخذه عضو البرلمان عند القسوف في المجلسين في الحياة العائلية أو في الحياة الشخصية أو عند الغيب في ذات الملك أو في أعضاء الأسرة المالكة والمادة ١١٠ لانسراج المخالفات من حكم الاستئذان .

(١) بلاريا وبروسيا والنمسا والدانمرك وإيطاليا وليتوانيا وتشيكوسلوفاكيا الخ .

(٢) ليتوانيا وليتوانيا وفرنسا .

كذلك رؤى الإشارة بصورة واضحة إلى تحريم التدخل في أعمال السلطة التنفيذية على أعضاء البرلمان . ومثل هذا التحريم نتيجة لازمة لفصل السلطات وكل ما يملكه أعضاء البرلمان هو الرقابة على أعمال تلك السلطة بطريق السؤال أو الاستجواب .

والإشارة الواضحة إلى النهى عن التداخل تكون عادة من الترييد . ولكن ما جرى من المساوئ في هذا الشأن يجعلها ضرورة للفت العضو إلى حدوده وتمكين المجلس التابع له العضو من حسابه على مخالفة النهى بل ومن فصله إذا وقع منه ما يستدعى ذلك . وتأهيك دليلا على ضرورة هذه الإشارة وعلى معيار الأمانة في أداء النيابة عند البرلمان الحالى أن المرسوم بقانون الذى سنّ عقوبة على التجار أعضاء المجالس بنفوذهم اعتبره فريق الأوتوقراطية قانونا حزبيا وقرر لذلك إبطاله .

ومن المسائل التى تكثر الإشارة إليها عند الكلام عن أزمة الأنظمة البرلمانية تماثل صياغة القوانين البرلمانية سواء ما كان منها من وضع الأعضاء وما كان من وضع الحكومة بسبب ما يدخل عليها من التعديلات المرجحة من الأعضاء . ويقترح عادة لعلاج هذا العبء إنشاء لجنة فنية تقوم إلى جانب البرلمان على أحكام وضع القوانين . وقد أخذت بعض الدساتير الحديثة^(١) بهذا المبدأ ورؤى إدخاله كذلك فى الدستور المصرى لشديد الحاجة إليه وترك أمر تنفيذه لقانون يوضع مفعلا لتشكيل اللجنة وطريقة اتصالها بأعمال المجالس النيابية . على أنه يجب أن يحتاط بتحديد ميعاد لعمل اللجنة حتى لا يكون تأخيرها فى إنجاز عملها سبيلا إلى تعطيل إرادات المجالس فى شؤون القوانين .

وفى الدستور أحكام إجرائية كالمواد ١٠١ و ١٠٦ و ١١٦ وبعض ١٠٧ و ١١٧ ليست فى منزلة سائر أحكام الدستور فى الأهمية وهى متعلقة ببيان طريقة سير المجلسين فى تأدية أعمالها ، متصلة بأحكام أخرى توجد عادة فى اللائحة الداخلية . وقد جرى الدستور أخذنا بما هو متبع فى دساتير أخرى على أن يترك لكل مجلس وضع

(١) رومانيا وليتوانيا .

لائحته . وآلت هذه الطريقة في مصر إلى محاولة اتخاذ اللائحة كعض أحكام الدستور أداة للساوئ التي تدفع وجه الحياة النيابية . فاذا أريد أن تستقيم الأمور وجب أن يحال بين المجلسين وبين الحرية في أن يضعوا ما يشاءون باللائحة ولها ما لها من الخطر . وليس من طريق إلى ذلك إلا أن يتبع ما أخذت به بعض البلاد الدستورية^(١) من جعل اللائحة قانوناً وتطبيقه على المجلسين على السواء، ويمكن إذن نقل الأحكام الإجرائية التي مبيت الإشارة إليها إلى ذلك القانون . بهذا يكون للسلطة التنفيذية من الشأن في أمور اللائحة ما لها من الشأن في أمور القوانين الأخرى . فلا يرى مآزاه الآن من الاستهتار في وضع ميزانية المجلس وزادتها في غير ضرورة أو مصلحة ، ومن البت في شؤون التوظيف الجارية في المجلسين عبثاً أصبحت القاعدة معه الاستثناء مما أخل بكل توازن في الوظائف العامة . ويتناول قانون المجلسين هذا شؤون أخرى تنظم حق الاقتراح والتعديل وتشكيل اللجان وتاديب الأعضاء ومكافأاتهم . وبالنسبة للسألة الأخيرة يرى أن يظل مبدأ استحقاق المكافأة ثابتاً بالدستور ويترك لذلك القانون تحديد مقدارها . على أنه يحسن أن يوجب الدستور، أسوة بغيره وانتهاء لما حدث عندنا، أنه إذا عدل مقدار المكافأة لا تتنفع الهيئة التي عدلته بالمقدار الجديد وإنما يسرى هذا المقدار على الهيئة التي تليها .

ولوحظ أنه وقع خطأ في ترجمة لفظة في عبارة من المادة ١٣٧ كانت اللجنة التشريعية عدلتها عن الأصل الذي وضعته لجنة الدستور ويحسن تصحيح الترجمة انهاء لما أثاره النص العربي من المشاكل .

وترى الوزارة أن ينص في الدستور على حقوق الملك في تعيين الرؤساء الدينيين المسلمين فقد كان المعمول به لغاية سنة ١٩٣٧ أن تعيين شيخ الجامع الأزهر وشيوخ المذاهب الأربع بالأزهر وشيخ مشايخ الطرق الصوفية وقيب الأشراف وشيخ السادة الوقائية ومن على شاكلتهم من شيوخ المماعد كان منوطاً بالملك إلا أن

(١) اليابان وفنلندا .

(٢) اسسوتيا .

وكلاء مجلس الشيوخ



احمد طلعت باشا

١٩٣١



حسن صبرى بك

١٩٣١



نخلة جورجى المطبى باشا

١٩٣٢



محمود ابو النصر بك

١٩٣٢

القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٢٧ نص على أن يكون استعمال السلطة التي لملك فيما يختص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية بواسطة رئيس مجلس الوزراء .

على أنه — ومن الجائز أن يكون رئيس مجلس الوزراء غير مسلم — لا يتصور أن يكون ذلك الرئيس هو الذى يختص باختيار شيخ الجامع الأزهر أو الرؤساء الدينيين المسلمين خصوصاً والاسلام دين الدولة الرسمى .

لذلك وجب الرجوع إلى ما كان متبعاً أصلاً قبل ذلك القانون من أن يكون تعيين هؤلاء منوطاً بالملك وحده .

وبما تجب الإشارة إليه أن ما عدا تعيين هؤلاء الرؤساء — وعلى الأخص ميزانية المعاهد وإدارتها — باقى كما هو تحت رقابة الحكومة والبرلمان .

كذلك ينص على حقوق الملك بصفته الرئيس الأعلى للدولة فى تعيين الرؤساء الدينيين الآخرين على أن يكون ذلك وفقاً للتقاليد والعادات المرجعية لدى هذه الطوائف .

هذه هى التعديلات الثانوية التى ترى الوزارة انتهاز فرصة التعديلات الأساسية لادخالها على الدستور .

وينبى مما تقدم أن باب الحقوق العامة لا يرى أن يتناوله التعديل . والواقع أنه قلما تعرض حاجة إلى تعديل هذا الباب إذ كان يكتفى بتقرير الحقوق من حيث مبدؤها ويميل فى كيفية استعمالها إلى قوانين ، وهى هى القوانين التى يمكن أن يفترض عليها بأنها تصرف فى التوسيع والتضييق وعلاجها على أى حال مرهون بإرادة الهيئة التشريعية ولا تعنى الباحث فى الدستور .

على أن الوزارة ترى أن حكم المادة ١٥ — بالتأويل الذى أولته به وهو تأويل صحيح لا غبار عليه — قاصر غير كاف فى الظروف الحاضرة . والواقع أن طائفة من الصحف المصرية هى التى تبوء ببقية استقرار اللجنة التى امتحنت البلاد بها فى وحدتها وهى المسئولة عن كثير من فساد الآداب العامة ومن تسمح العقول وحشد الأذهان بمختلف الأوهام والمفترقات .

نعم قد كفل ويكفل قانون العقوبات لهذا النوع أسباب الزجرا حد من جرائم ورتب من عقوبات، غير أن منتهك الأحكام الخاصة بجرائم الصحف يختلف عن منتهك أحكام القانون الأخرى في أن فعلته أوسع أثرا وأنفذ فعلا وأوسع دائرة وأعمى علاجاً . ومن جهة أخرى ليست أداة المعدل في شأن من الشؤون أبعد عن تحقيق أغراض الدفاع الاجتماعي تحقيقاً كاملاً منها في شأن الصحافة .

وإذا كانت الوزارة لا ترى أن يكون العمل بعد نفاذ الدستور على أن للإدارة حق تعطيل الصحف أو إلغائها بلا تعقيب على تصرفها، فلن يسمعها من جانب آخر أن تترك الأمر في الخطوات الأولى للحياة النيابية لمحض المحاكمات القضائية فعدم كفايتها لاحتياج إلى بيان أو تدليل .

وهي ترى أن تأخذ في هذا الشأن بحل وسط أساسه أن ثمة شؤوناً يجب ألا تترك الصحافة تمسك بها . فالدستور الحديد وهو ثمرة رغبة صادقة في إسماع البلاد وبحس طوليل دقيق في سبيل تحقيق تلك الرغبة يجب أن يكون وأن يظل محترماً مطاعاً . والآداب العامة والسكينة والسلام العام أحوج ما كانا وما يكونان إلى الصون والوقاية . وليس من شك في أن مالم للصحافة من السرعة والتكرار وقوة الانتشار لا يفي على إلا السهولة والسرعة في إصدار قرار بالتعطيل لمدة تكفي في إزالة أثر الاعتداء وفي الردع عن معاودته .

ولكن يؤمن أن يقع هذا التعطيل على خير وجه بعيداً عن شبهة التحيز أو التعسف ورؤى أن يحتكم إلى القضاء في أمره للحصول على إذن به بحيث إذا لم يأذن القاضي بالتعطيل لم يكن للإدارة — مهما يكن تقديرها لما تنشر في تلك الجرائد — أن تبشر ذلك التعطيل^(١) . ويكاد الحجة من حرية الصحافة على هذه الصورة لا يخرج عن أن يكون طريقة من طرق المنع والوقاية وهو على أي حال لا ينافي بوجه من الوجوه أحكام المادة ١٥

(١) برغوملاخيا .

ولا تقصد الوزارة مع ذلك إلى أكثر من حماية النور الذى يكون فيه الدستور غضا فنيا فليس ما يمنع الهيئة التشريعية في أى وقت بعد ذلك من أن تدل عن هذا النظام بقانون عادى ولو لم تكن قد انقضت المشرعين التى حظر الدستور أن يحس قبلها بالتعديل .

ويقتضى الانتقال من النظام الحاضر إلى النظام الجديد عدة أحكام فيجب طبعا أن يعرف تاريخ نفاذ الدستور الجديد، وهو كسابقة لا يمكن على العموم تنفيذه إلا حين يشكل البرلمان ويجتمع، وإن تبنين طريقة التشريع في فترة ما بين النظامين، وهى في هذه المرة عين الطريقة التى اتبعت بعد إصدار الدستور الأول، كما يجب إعادة تقريرقاء الأحكام السابقة على الدستور الأول معمولا بها، ولا حاجة للإشارة إلى أن ماصدر في ظل دستور سنة ١٩٢٣ يبقى معمولا به فإنه بلا شك كذلك مادام هذا الدستور لا يلغى إلا من يوم إصدار الدستور الجديد، وإن تكن ثمة حاجة إلى إعلان أن أحكام المراسيم التى أجازها قانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ لا تلغى ولا تعدل إلا بقانون وإلى إعلان مثل ذلك عن المراسيم التى صدرت في ظل الأمر الملكى نمرة ٤٦ لسنة ١٩٢٨ والتي يجب أن تظل معمولا بها قاعة الآثار بلا انقطاع في الماضى إذ كان البرلمان السابق قد هم تطبيقا لذلك الدستور بإبطال بعضها وكان على وشك إتمام ذلك .

وترى الوزارة قياسا على حكم المادة ١٦٨ من الدستور أن تعرض ماصدر ويصدر من القوانين منذ تولت الحكم حتى اجتماع البرلمان .

إلى هنا ينتهى الكلام فيما تعرضه الوزارة من وجوه التعديل في دستور سنة ١٩٢٣ وبين حكامها أو أسبابها أو الغاية منها . وترى أن تتقل بعد ذلك إلى الكلام عن قانون الانتخاب . وقد تقدم القول في معرض الكلام عن الدستور فيما تراه الوزارة من تغيير أسسه فلم يبق إلا أن تجهل البيان فيما تراه من التعديل في أحكامه التفصيلية الأخرى .

ومن المعلوم أنه قد مرّ بالبلاد من عهد إصدار الدستور ثلاثة قوانين انتخاب: الأول قانون نمره ١١ لسنة ١٩٢٣، والثاني قانون نمره ٤ لسنة ١٩٢٤، والثالث مرسوم بقانون صدر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وأدرجه الإلغاء بقانون نمره ٢ لسنة ١٩٢٦ وقانون ١٩٢٣ و مرسوم ١٩٢٥ وإن اختلفا في كثير من التفاصيل ينظمان الانتخاب ذا الدرجتين . أما قانون ١٩٢٤ فينظم الانتخاب المباشر . ولا حاجة إلى القول، وقد اعتمد نظام الدرجتين، بأن قانون ١٩٢٣ و مرسوم ١٩٢٥ هما اللذان يصح أن يتخذ أساسا . وثانيهما أضبط صياغة وأوفى أحكاما وقد وضع على هدى تجارب انتخابات ١٩٢٣ و ١٩٢٥ .

وترى الوزارة أن تحفظ مبدأ الاقتراع العام إذ هي تجد فيه السبيل لترسية طبقات الناخبين تربية سياسية صالحة . نعم إن مهمة الناخب الأول هي أن ينتخب مندوبا لا أن ينتخب النائب فإن ذلك شأن المندوب ولكن مباشرة الانتخابات ستدعوه على مدى الزمن إلى أن يعرف ما يعرفه المندوب نفسه . على أن استعمال حق الانتخاب يجب أن يبدأ مع تمام السنة الخامسة والعشرين ، أسوة بما هو متبع في كثير من البلاد، وتفرقا بين سن الرشد المدني وسن الرشد السياسي، إذ كان الأخير يقتضى ممارسة أطول للرجال ولأسباب الحياة .

وقد عرف الموطن السياسي في قوانين الانتخاب المختلفة بأنه الجهة التي يقيم فيها الناخب دائما . وسبيل الحكم على دوام الإقامة هو في العادة القرائن، وخير القرائن في هذا الشأن طول مدة الإقامة الماضية . وعلى ذلك يكاد ينمقد إجماع قوانين الانتخاب وإن اختلفت في طول المدة .

وترى الوزارة لذلك تعريف الموطن بأنه الجهة التي يقيم فيها الناخب منذ سنة على الأقل . على أن يجوز له أن يطلب اختيار موطن آخر في المواعيد السنوية لتعديل جداول الانتخاب .

وللاستيثاق من أن المندوبين يكونون على العموم من طبقات أدنى إلى صحة الحكم على صفات المرشحين، رؤى ألا يكتفى في شأنهم بأنهم مختارو مدد معين من

الناخبين - وبالتالي أفضلهم - بل أن يشترط فيهم شروط تدور على أن مكاتهم في الحياة من حيث أسباب المعاش أو التعليم في ذاتها تسوق من حسن النظم في صدق حكمهم وصائب اختيارهم .

وحتى يكون للناخبين فسحة في اختيار المندوبين رؤى أن يكون الجائز انتخابهم كمندوبين، عشر مجموع الناخبين على الأقل فإذا كان الذين اجتمعت لهم الشروط المطلوبة لا يبلغون ذلك العدد - وهم على العموم يربون عليه - يجب أن يزدادوا حتى يبلغوا النسبة المشار إليها . وقد جعل لم جدول خاص يعرض كما يعرض الجدول العام للتعديل كل عام وذلك لكي تكون مراقبة توفر الشروط المطلوبة في المندوبين أسهل وأيسر ويمكن إحصاء الزيادة التي سبق الكلام عنها .

ونظرا لاتساع دوائر الانتخاب على اثر انقاص عدد أعضاء مجلس النواب وحرصا على استصفاء المندوبين رؤى أن يكون لكل خمسين ناخبا مندوب واحد يختارونه من بينهم ممن توفرت فيهم الشروط ويجب لذلك أن يراعى في تقسيم الناخبين إلى أقسام خمسينية أن يكون في كل قسم العدد المناسب من الجائز انتخابهم كمندوبين . ولم ير محل لاستقرار الأخذ بما أخذ به قانون سنة ١٩٢٣ ومرسوم سنة ١٩٢٥ من جواز الطعن في انتخاب المندوبين لأن هذه الطعون فضلا عن ندرتها وتعقدها لعملية الانتخاب وإطالتها لما بلا ضرورة أو فائدة قد لا تحق عند حد فيعلن فيمن ينتخبون بعد الطعون الأولى وهكذا . ثم إن صحة انتخابات المندوبين أو بطلانها لاحتمال لأن يتم بها إلا بقدر ما يؤثر في صحة انتخاب النائب بعد ذلك . فإذا أثرت فيه دخلت في وجوه الطعن في صحة نيابة الأعضاء التي رؤى أن ينص الدستور على إحالتها إلى المحاكم .

كذلك لم ير أن يكون للمدوب مدة نيابة لأكثر من عملية الانتخابات العامة أو التكميلية التي انتخب المندوب من أجلها إلا في صورة خاصة سيأتي ذكرها بعد . وكان قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٣ قد ورث عن النظام الذي كان متبعا منذ سنة ١٩١٣ أن المندوب تظل نيابته قائمة مدة خمس سنوات، ولما كانت هذه

المدة مساوية لمدة نيابة عضو مجلس النواب، فالمفهوم أنه على وجه العموم لا ينتخب مندوبون جدد إلا للانتخابات العامة التي تجرى على أثر نهاية مدة المجلس أو تجرى لتجديد نصف مجلس الشيوخ . ومن آثار هذا النظام أن كل انتخاب يقع في مدى الخمس سنين - سواء أكان انتخاباً عاماً جاء نتيجة حل مجلس النواب أم انتخاباً جزئياً بسبب خلو مكان عضو - يتولاه عين المندوبين الذين باشروا أول انتخاب في هذه المدة . ومن أكبر ما يشفع لهذا النظام أن عملية انتخاب المندوبين طويلة بسبب أن الطعن فيهم جائز وأنها تستعج تقييداً في عملية انتخاب النواب يكون من المستحب بقدر الإمكان تجنبه ، وكان سبيل هذا التجنب أن جعلت نيابة المندوبين قائمة لزم مساول الزمن المقرر لنيابة النواب ، فاستغنى بذلك عن انتخاب مندوبين جدد لما يمكن أن يمرض أثناء ذلك الزمن من الحاجة لانتخاب نواب . ولا شك في أن تبسيط عملية الانتخاب بحذف جواز الطعن في المندوبين يذهب بالعلّة التي وضع من أجلها ذلك النظام .

ومن جانب آخر قد لوحظ أن النظام المذكور يحدث انقطاعاً بين انتخاب النواب وتيارات الرأي العام المختلفة إذ في حالة الحل يتولى الانتخاب مندوبون سبق لهم أن انتخبوا المجلس الذي صدر الأمر بحله وقد يؤيدون انتخابه بسبب ما قامت بينهم وبين أعضائه من الروابط أو الصلات فتضيع الحكمة التي فتر لها الحل من استفتاء الرأي العام في الشؤون الجديدة التي عرضت منذ الانتخاب الأول ، لذلك أوجب مرسوم ١٩٢٥ أنه في حالة حل مجلس النواب ينتخب مندوبون جدد . فلم يبق إذن لاستمرار نيابة المندوبين من قائمة إلا في الانتخابات الجزئية . والانتخابات الجزئية هي أيضاً ينبغي أن تكون معيار الرأي العام في الآونة التي تجرى فيها فيجب أن تكون لها بهذه المثابة حكم حالة الحل . لهذه الاعتبارات المختلفة ترى الوزارة أن مهمة المندوب يجب ألا يكون مناهلها زمناً معيناً بل عملية انتخاب واحدة بما تستتبعه من اقتراع ثان عند عدم توفر الأغلبية المطلوبة في الاقتراع الأول أو من اقتراع لاحق إذا قبل الطعن وأجريت انتخابات جديدة .

عل أنه رؤى من المستحسن أن يوضع حكم وقى للانتخابات الأولى يقضى بأن يكون المندوبون الذين ينتخبون التواب هم الذين يتولون انتخاب الشيوخ بل أن يعمم هذا الحكم كلما جرت انتخابات لأى المجلسين ثم لا يعمها الآخر وكان لا يفصل بين معاديهما أزيد من ستة أشهر .

وترى الوزارة أن تسترط فى العضو عدا شرط السن المعروف وإحسان القراءة والكتابة شروطا أخرى ليس من بينها على أى حال أى شرط مالى خاص . وما يستحق الإشارة إليه من هذه الشروط شرط القيد ستين فى جدول انتخاب المديرية أو المحافظة التى يتقدم فيها المرشح . وقد كان القيد فى الجدول شرطا مطلوبا فى قانون ١٩٢٣ ومرسوم ١٩٢٥ غير أنه كان بلا مدة معينة فرؤى تحقيقا لحكمة اشتراطه وللدلالة على جدية اتصال المرشح بموطن الإقامة الذى اتخذهُ أو بموطنه المختار أن تسترط للقيد مدة لها تلك الدلالة . ووضع حكم وقى يبيح أن يحتسب فى الانتخابات للبرلمان الجديد ما كان للرشح من قيد فى الجداول القديمة .

ومنها أن المرشح لا يجوز أن يكون مباشرا لصناعة حرة فى مكان غير القاهرة فإن هذه الصناعات تقوم بطبيعتها على الثقة الشخصية بصاحبها وتقتضى حضورا دائما وواجبات مستمرة فى المكان الذى تتخذ فيه . فإذا انتخب صاحب هذه الصناعة نائبا أو شيئا أصبح موزعا بين واجب حضور أعمال المجلس المختلفة فى أى وقت من النهار أو الليل وبين واجب الحضور فى مكان صناعته فى أى وقت كذلك . وبين الواجبين تعارض لا سبيل لتجنبه . ولا شك فى أن محاولة التوفيق بينهما تستدعى حتما توضيحية أحدهما وسوء القيام به . وليس الذى يضحي عادة إلا عمل النيابة ، والتجارب الماضية ناطقة بذلك ، فقد كان يجلس التواب وحده ما يقرب من ستين عاميا وعشرة أطباء وكان زهاء ثلثهم يقيم بنير القاهرة ويحتاج فى الجمع بين العملين إلى التنقل المستمر بين المكاتب . وكانت الجبان (بل المجلس نفسه) لا تستطيع القيام بأعمالها بسبب تخلف أعضائها المستمر فإذا حضروا جعل يساورهم القلق كلما دنت ساعة قيام القطار وهم بين أن يجعلوا انتهاء الجلسة عند ما تقرب الساعة أو ينسلوا إلى القطار .

ومنها ألا يكون للمرشح من رجال القضاء أو النيابة . فإن ما يقتضيه الترشيح غالبا من الانتماء لحزب معين من شأنه أن يحل بواجب الثقة في طائفة من الموظفين عهد إليهم بقدر ذى خطر من التصرف في حريات الأفراد ومصالحهم الأدبية والمادية واعتمد على حيادهم المطلق وبعدهم عن أسباب التشجيع والتعزيب . ولقد استراب بحق في القاضى الذى ينصح فى الانتخاب بعد أن تقدم باسم حزب أو تحت لواء حزب بأنه كان فى ماضى أعماله متأثرا بالحزبية التى أعلنها وقت الانتخاب كما يخشى أنه إذا لم ينصح وعاد إلى عمله كان لتلك الحزبية سبيل على أعماله المستقبلية .

وقد رأى تبسيطا لعملية الانتخاب أن تكون لعملية الانتخاب بقسميها (انتخاب المندوبين وانتخاب النائب) مدة واحدة وأن تكون قصيرة (شهر) وأن تتداخل فى سياقها ، فى غير ارتباطك أو تنافر ، إجراءات العمليتين . ففى الوقت الذى يجرى فيه الاستعداد لعملية انتخاب المندوبين يكون باب الترشيح لعضوية المجلس مفتوحا . وقد رأى أن تظل مدة الترشيح فبدلا من أن تكون عشرة أيام تبدئ من اليوم التالى لإعلان مرسوم الانتخاب أو قراره يظل الترشيح ممكنا من ذلك اليوم الى ما قبل الانتخاب بشرة أيام وأن يعمل لإعلان أسماء المرشحين وعرضها فى مختلف الجهات أربعة أيام وبقى مدة الشهر يترك للمندوبين للتدبر فى أمر النائب الذى ينتخب .

ومن المساوئ التى شوهدت فى أمور الانتخابات حرص بعض المرشحين على الحصول بمختلف الطرق على تنازل منافسيهم وتجارة آخرين بالترشيح والتنازل وما يترتب على هذه التنازلات من افساد معنى الانتخاب وتفويت حق التمثيل على الناخبين وعلى الأحزاب . وقد رأى أن تعالج هذه الحالة بأن كل تنازل يقع فى الأربعة عشر يوما السابقة على مياد الانتخاب يترتب عليه فتح مياد لانتخاب جديد ويموز فى هذا المياد تقديم ترشيحات جديدة فإذا حصل التنازل قبل ذلك كان فى الأربعة الأيام الباقية من مياد الترشيح ما يسمح بدخول مرشحين جدد . بذلك تفوت على من يجرى وراء مثل هذا التنازل الفوائد التى يتوقصها منه . وقد سويت حالة الوفاة بمقالة التنازل من هذه الوجهة حرصا على تحقيق أكل معانى التمثيل .

وقد كان محظورا دائما الترشيح في أكثر من دائرتين أو في مديريتين أو محافظتين أو في مديرية ومحافظة وكان يترك للمرشح الاختيار ولكن رؤى عملا على اقتصاد الوقت واتقاء للعبث — أن تعتبر الترشيحات كلها باطلة . كما رؤى — لحسن تشكيل اللجنة النهائية لعملية انتخاب النائب ورغبة في إزالة كثير من أسباب الشكوى في الانتخابات الماضية — أن يكون من الواجب على المرشح أن يبين حاله من حيث استقلاله عن الأحزاب أو انتمائه الى أحدها، كذلك رؤى أن توضع أحكام تفصيلية لتشكيل اللجنة المذكورة على الوجه الذى يحقق معنى العدالة بين المرشحين وتضمن معه سلامة الانتخاب وحسن سيرها .

وقد دلت التجارب على أنه ليس من المصلحة أن يستغنى عن إجراءات الانتخاب حيث لا يكون في الدائرة غير مرشح واحد . وإذا كان لا يتوقع فضال انتخابي في هذه الظروف فيجب على الأقل أن يتبين بصورة واضحة أن المرشح يليق تأييدا حقيقيا، فإذا ظهر بعد التجربة انفراده بالترشيح فسواء أكانت دلالة ذلك هي امتياز له على كل منافس آخر أم كانت هي عدم اهتمام أو تفريط من جانب المنافسين أو الناخبين لم يكن بد في هذه الحالة من الاستغناء عن عملية الانتخاب والنداء به نائبا .

ونظرا لأن الطعون تقل نظرها الى المحاكم ولأن ذلك يقتضى أن تكون لديها قواعد تفصيلية تهتدى بها في أحكامها رؤى أن تبين الأحوال التي يعطى فيها الانتخاب وأن يبين منها ما تستطيع المحكمة علاجه بدون إعادة عملية الانتخاب . وأن يعهد بذلك جميعه الى أعلى المحاكم (محكمة الاستئناف منعقدة ببيتة محكمة نقض وإبرام) وأن تشرك النيابة العمومية في الدعوى . وأن تتخذ اللجنة قِبَلِ الطاعن والمطعون فيه معا لكي لا تتأثر الدعوى بما يمكن أن يقع من جانبها من المداورات . وقد عينت الوزارة بالنظر في تحديد الجرائم الانتخابية فنقصت أدوار الانتخاب المختلفة لتبين ما يمكن أن يقع في كل دور منها من المخالفات التي ترى الى الإخلال بصديق عملية الانتخاب أو مصلحتها أو بحريته أو سلامته من وجوه الضغط والاكراه

أو أسباب التفرير والرشوة أو ما الى ذلك . وهي ترى أن يكون هذا الباب من قانون الانتخاب أكثر تفصيلا من أمثاله في القوانين السابقة . وقد استمدت معظم أحكامه من قوانين الانتخاب الأجنبية المختلفة . ومن المسائل التي ترى الوزارة العناية بالنص عليها — زيادة عما ورد في مرسوم ١٩٢٥ ، وهو أوفى القوانين الثلاثة من هذه الناحية — الحصول على التنازل عن الترشيح أو على تأييد أحزاب أو جمعيات أو جماعات لترشيح مرشح في مقابل مال أو وعد بمال الخ ، واستعمال الأخبار الكاذبة في آخر ساعات الانتخاب حين لا يكون سبيل لتعرف الحق وتمحيص الاشاعة ، والاحتماد والتظاهر والاعتداء في جماعات أو بالقوة وغير ذلك من الوسائل المختلفة التي ترى الى التأثير في الناخبين أو الانتخابات ، كل أولئك لحماية الانتخابات وتكون على قدر الامكان أصدق حكاية لارادات الناخبين والمندوبين .

وقد رأى أن يوكل نظر الجرائم الانتخابية لحاكم الجنايات اللهم الا اذا كانت مرتبطة بظمن فيعهد بالنظر في الظمن وفي الجريمة معا الى محكمة الاستئناف منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام .

ولا ترى الوزارة بعد ذلك أن تجعل تحديد الدوائر عملا مؤقتا بل ترى أن يصدر به قانون يظل كغيره عملا نهائيا الى حين ترى الهيئة التشريعية أن تعدله . هذه هي وجوه التعديل التي ترى الوزارة ادخالها على الدستور وعلى قانون الانتخاب . وهي ترجو أن يكون من قواعدهما الأصلية ومن هذه التعديلات مجموعة من الأحكام جديدة بأن تقيم النظام النيابي على أساس صالح وأن توفر له المرونة اللازمة للملابسة الأحوال المختلفة والنمو والتطور في رفق ولين . كما ترجو أن هذه الصورة الجديدة للنظام النيابي تجعله أحمدا أثرا في شؤون البلاد وأطيب ثمرة مما كان حتى الآن .

امام عيل صدق	عبد توفيق رفعت	على ماهر
ابراهيم فهمى كريم	عبد الفتاح يحيى	توفيق دوس
مراد سيد أحمد	حافظ حسن	عبد حليم عيسى

الدستور المصري

(الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠)

نحمده فؤاد الأول ملك مصر

بعد الموضع المأرنا رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ :

وجاء أنه أغرض غيائنا وأعظم ما نجه إليه غرضيننا توزير الرفاهية شعبنا في نظام ديموم ،
واعتبار اجتماع السبيل للافنية ، ولما هو ما نوجهه غرضه الترفهية ببناء نظم الأساسية ودية أعمال اليهود
وجاءها نها ؛

وبعد الموضع المأرنا رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ في تاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٩

أمرنا بما هوآت :

مادة ١ - يظل العمل بالدستور القائم ويستعمل به الدستور الملحق بهذا الأمر .

وجعل المبدأ الحاليات .

مادة ٢ - مع مراعاة ما قبله من المادتين ١٨ و ٦٠ كما هو مخصص للمادة الثانية يعمل الدستور الجديد من تاريخ
انقضاء البرلانات .

مادة ٣ - من تاريخ منازلة الدستور إلى حين انقضاء البرلانات تنزل تحت سلطة التشريعية والسلطات التنفيذية التي
بها البرلانات بمقتضى الدستور . وبما شرها وفقاً لموجبات المادتين ١٨ و ٦٠ من الدستور لرئيس مجلس
أن يرأى عدم مخالفة مبادئه من المبادئ الأساسية المقررة بالدستور .

مادة ٤ - في الفترة المتساوية إليها في المادة السابقة يجوز مع ذلك مخالفة على النظام العام أو الأمن أو الأخلاق
أي جريئة أو شريرة دورية أو لظواهرها بغير سرور أو بغيره بعد تناوبه وبقرار من مجلس الوزراء .
مادة ٥ - في الفترة المتساوية التي هي مدة سنة ١٩٢٩ من تاريخ منازلة هذا المجمع البرلانات على الجمعية في دور الانقضاء أو في أول
البرلانات . فاحتمل نصير ، ويظل العمل بها في المستقبل .

ووجهه جرح أن تنسخ القوانين المعمدة أو أن تعدل أو يغيره فروع .



نقله

الباب الأول - الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

مادة ١ - مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة ملكها لا يحزأ ولا ينزله عنه يتجاسمه وحكومتها ملكية ورثية وسكها ياني .

الباب الثاني - في حقوق المصريين وواجباتهم

مادة ٢ - الجنسية المصرية بمقتضاها القانون .

مادة ٣ - المصريون لدى القانون سوا . وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا يميز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين . وهم بحكمهم بحرية الوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ولا يولى الأجناب هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يعضها القانون .

مادة ٤ - الحرية الشخصية مكفولة .

مادة ٥ - لا يجوز القيد على أي إنسان ولا وجبه القانون أحكام القانون .

مادة ٦ - لا حرية ولا عقرية إلا على قانون . ولا عقاب إلا على الأفعال المصاحبة لعدم إلتزام القانون المدني على غيرها .

مادة ٧ - لا يجوز إبعاد مريضه إلى الخارج .

ولا يجوز أن يعطى على مريضه الإقامة في حرة ما دلاً أن يلزم الإقامة في مكان معينة إلا في الأحوال المبينة في القانون .

مادة ٨ - لتنازل حرة . فلا يجوز دفعها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

مادة ٩ - للملكية حرة . فلا يزعزعها مطلقاً إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه . بشرط تعويضه عن تعويضاً عادلاً .

مادة ١٠ - عقوبة المصادرة العامة لا تؤخذ إلا بحكم محكمة .

مادة ١١ - لا يجوز إنشاء أسرار المطالبات والمطغرات والموصولات المبلغية إلا في الأحوال المبينة في القانون .

مادة ١٢ - حرية الاعتقاد مطلقة .

مادة ١٣ - تعمي الدولة حرية القيام بشعار الأديان والعقائد طبقاً للآراء المتبعة في الديار المصرية على أن يدخل ذلك النظام العام ولا ينافي الآداب .

نقله



تعلية

- مادة ١٤ - حرية الرأي والمعتقد . ولكل إنسان الاعتراف بحرية فكره بالقول أو الكتابة أو بالتحريك أو بغير ذلك في حدود القانون .
- مادة ١٥ - الصحافة حرة في حدود القانون . والرقابة على الصحف محرمة . وإنشاء الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي .
- مادة ١٦ - لا يسوغ تقييد حرية الأمة في استعمالها للغة أو في العمل أو التجارة أو في الأمور الدينية أو في الصحف والمطبعات إلا كان ضرورة المصلحة الاجتماعية العامة .
- مادة ١٧ - التعليم حر ما لم يخالف النظام العام أو آداب الآداب .
- مادة ١٨ - تنظيم أسس التعليم العام يكون القانون .
- مادة ١٩ - التعليم الأولي إلزامي للحرية منه شبهة وبنات . وهو مجاني في الكتابة العامة .
- مادة ٢٠ - لا يبرهن بغير اجتماع في حدود دسكية غير مالم يبرهن سماعاً . وليس لأحد منه مجال البوليس أن يجرى بهما لهم ولا يجرى بهما لهم إلا بمقتضى . لكنه هذا الحكم يجرى على الاجتماعات العامة فأنظر خاضعة لأحكام القانون . كما أنه لا يقيده لومع أو تقييد لوقاية النظام الاجتماعي .
- مادة ٢١ - لا يبرهن بغير توكيد الجمعيات . وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون .
- مادة ٢٢ - لأفراد الحرية أن يطالبوا السلطات العامة فيما يبرهنهم من الشؤون وذلك بكتابة ترفع عليها باسمهم . أما تلك السلطات باسم الجميع فلا تكون إلا للسلطات النظامية والأشخاص المعنية .

الباب الثالث - السلطات

الفصل الأول - أحكام عامة

- مادة ٢٣ - جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبني بهذا الدستور .
- مادة ٢٤ - السلطة التشريعية تولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب .
- مادة ٢٥ - لا يصح قانون إلا إذا أقره البرلمان وصدر عليه الملك .
- مادة ٢٦ - تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري بأمرها من جانب الملك ويستفاد هذه الأوامر منه مباشرة في المجرى الرسمية .
- وتنفيذ في كل جهة منه مجرى القطر المصري من وقت العمل بأمرها .
- ويعتبر مصدر تلك القوانين معلوماً في جميع القطر المصري بعد نشرها في الجريدة الرسمية . ويجوز قصرها المبدأ أو منه بغير مجرى في تلك القوانين .



نقله

مادة ٢٧ - ويجوز أحكام القوانين الأعلى ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يرتب عليها أثر فيما وقع قبله والمجلس يحل على خلاف ذلك بغير خاص .

مادة ٢٨ - للملك مجلس الشيوخ والنواب من تشريع القوانين . على أن تشريع القوانين المالية خاص بالملك .

مادة ٢٩ - السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذه الدستور .

مادة ٣٠ - السلطة القضائية يتولاها المحاكم على امتداد أنوعها ودرجاتها .

مادة ٣١ - تصدر أحكام المحاكم المختصة وتنفذ وفق القانون باسم الملك .

الفصل الثاني - الملك والوزراء

الفرع الأول - الملك

مادة ٣٢ - حرس الملك العلية ورث في أسرة محمد علي .

وتكون ورثة العرش ورثة النظام القديم الأمر رقم الصادر ١٥ شعبان سنة ١٢٤١ هـ .

مادة ٣٣ - الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته محصنة لا تقس .

مادة ٣٤ - الملك يصدر على القوانين ويصدرها .

مادة ٣٥ - أوامر الملك الصادرة على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدة شهرية لإعادة النظر فيه .

فإذا لم ير والقانون في هذه المدة عد ذلك رفضاً للتصديق .

ولا يجوز أن يعيد البرلمان في دور الانعقاد نفسه النظر في مشروع رفضه التصديق عليه .

مادة ٣٦ - إذا أقر البرلمان ذلك المشروع في دور انعقاد آخره فعلى التشريع نفسه بموافقة كل الأعضاء الذين يتألف منهم كل من مجلسيه صالحة حكم القانون وأصدر .

كذلك إذا أعاد البرلمان بعد انتخابهم في الأقرار ذلك المشروع بأغلبية الأربعة ألسنة صالحة حكم القانون وأصدر .

مادة ٣٧ - الملك يضع القوانين اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إبقاء من تنفيذها .

مادة ٣٨ - للملك من مجلس النواب . على أن لا يجوز محله أكثر من مرة لسبب واحد .

إذا حق المجلس وجب أن تجرى الانتخابات في ميعاد لإجتماعه ثلاثة أشهر



ثلاثة

- سنة ١٨٦١ الخلف وأن يعي المجلس الجديد الاجتماع في سبيل لإيجاد أربعة أشهر
سنة ذلك التاريخ . وسبيل الانتخابات بحمد بالأمر الصادر بالحق لأبواب
مادة ٢٩ - الملك تأجيل انعقاد البرلمان . على أن لا يجوز أن يزير التأجيل على سبيل
ولا أن تكرري دور الانعقاد الواحد بعد مرئفة المجلس .
مادة ٣٠ - الملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية .
وهو يعرض على طلب ذلك عند الضرورة أيضا بعريضة مرفوعة عليه باسمه لأغلبية المطلقة
بعضها الذين تألف منهم كل مرة للمجلس .
وبعلمه الملك فرض الاجتماع غير العادي .
مادة ٣١ - إذا تمت في جارية الدور الانعقاد أو في فترة حق مجلس النواب ما يجب اتخاذها
عاجلة فله الملك أن يصدر في شأنه مرسوم يكون لإقرار القانون بشرط أن تكون
مخالفة للدستور . ويجب أن تعرضه على المراسم على البرلمان في سبيل لإيجاد الشهر
سنة اجتماع التالي .
فإذا لم تعرضه على البرلمان في ذلك السبيل لم يقرها أحد المجلسية انتهى فكان لا قبل به
قوة القانون .
ويجب أن يشر في البرية الرسمية أمرهم بمرصة المراسم أو عدم إقرارها .
مادة ٣٢ - الملك يفتح دور الانعقاد العادي للبرلمان بخطبة العرس في المجلسية بجمعية
فيها أموال البلاد . ويقسم كل مرة للمجلسية كتابا يفتح جوابا عليها .
مادة ٣٣ - الملك يتولى وضع الرتبة المدنية والعسكرية والنباشية والقبائل الشرف الأخرى . وله
سلك العزل تنقيح القانون . كما أن له العفو وتغصن العقوبة .
مادة ٣٤ - الملك يربط المصالح العامة ويؤجل ويعزل الموظفين على الوجه المبني بالقانون .
مادة ٣٥ - الملك يعلمه الأحكام العرفية . ويجب أن يعرضه بعد ذلك الأحكام العرفية ثورا على
البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاؤها . فإذا وقع ذلك لا عملون في غير دور
الانعقاد ويجب دفع البرلمان بمجموع على وجه السرعة .
مادة ٣٦ - الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذي يؤجل ويعزل الضباط بعلمه
الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى حكمت مصلحة الدولة
وأمنها مشغورة بما يتناسبه البيان .



تملك

- على أن يمدون الحرب بالاجهزة ويجوز جرد موافقة البرلمان . كما أن معاهدات
الصوم والحوالف والتجارات والمودعة بجميع المعاهدات التي تبرتها عليها لتقبل في أراضي
الدولة أو تنقص في حقوق سيادتها أو تخيل فرضاً شتياً من النفقات أو أساس
بحقوق العربية العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان .
- ولا يجوز في أي حال أن تكون الشروط السرية في معاهدات ما منافاة للشروط العلنية .
- مادة ١٧ - لا يجوز للملك أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة آخر دون أن يوافق على ذلك البرلمان
بأغلبية ثلثي أعضائه ، بخلافه المجلسين .
- مادة ١٨ - الملك يتولى سلطة بواسطة وزرائه .
- مادة ١٩ - الملك يعينه ويزاره ويقيلهم . ويعينه المشيئة السياسية ويقيلهم بناء على اقتراح
عليه وزير الخارجية .
- مادة ٢٠ - قبل أن يباشر الملك سلطة الدستورية بحلف اليمين الالائية أمام هيئة "المجلسية الحقيقية :
"أعاهد بالله العظيم أن أحترم الدستور وقوانينه وألزمة المصريين وأحافظ على استقلال
الوطن وسلامة أراضي ."
- مادة ٢١ - لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يوردوا إلى المجلسية بحقه اليمين الدستورية عليها
في المادة السابقة مضاداً إليها : "أن تكون مخلصاً للملك ."
- مادة ٢٢ - إثر وفاة الملك يجمع المجلسان بحكم القانون في مدة عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة .
فإذا كان مجلس النواب متخوفاً يكمه المجلس الكبير فتردى بعده الاجتماع أو كان قد
ردى إلى سعاد تجاوز اليوم العاشر فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجمع المجلس
الذي خلفه .
- مادة ٢٣ - إذا لم يكمه من خلف الملك على العرش فللملك أن يعينه خلفاً له مع موافقة المجلسين
مجتمعة في هيئة مؤتمر بأغلبية ثلثي أعضائه المجلسية .
- مادة ٢٤ - في حال غزو العرش لغيره وهو من خلف الملك أو لعدم تعيينه خلف له وفقاً لأحكام
المادة السابقة يجمع المجلسان بحكم القانون فوراً في هيئة مؤتمر لأعضاء الملك . ويضع
هذا الاجتماع في مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما بأغلبية ثلثي أعضائه المجلسية .
- فإذا لم يتسن الاجتماع في الميعاد المتقدم ففي اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين في
الاختيار . وفي هذه الحال يكون للاختيار صحياً بالأغلبية النسبية . وإذا كان المجلس

لا





التراب منحوراً وقت غلق العرسه فانه يعود للعمل متى تمتع المجلس الذي خلفه .
 مادة ٥٥ - مه وقت دفاة الملك الى ان يردى خلفه او اوصيا العرسه العميه تكون سلطات الملك
 الدستورية لمجلس الوزراء ، بخلافها باسم الأئمة المعصية وقت مسئولية .
 مادة ٥٦ - عنه نولية الملك تعبئة بمحسنة ونقصات البيت المال بقانون وذلك كله حكمه .
 وبعبارة القانون مرتبات اوصيا العرسه على ان تؤخذ منه مخصصات الملك .
 الفرع الثاني - الوزراء

مادة ٥٧ - مجلس الوزراء هو الجمعية على مصالح الدولة .
 مادة ٥٨ - لا يلى الوزارة الا مصرى .
 مادة ٥٩ - لا يلى الوزارة اعدسة الأسرة المالكة .
 مادة ٦٠ - توقيعات الملك فى شؤون الدولة يجب انفاذها ان يوقع عليه رئيس مجلس الوزراء
 والوزراء المختصون .

مادة ٦١ - الوزراء مسئولون متضامنيه لدى مجلس النواب بحسب السياسة العامة للدولة وكل منهم
 مسئولية أعمال وزارة .

مادة ٦٢ - أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تلى للوزراء من مسئولية مجال .
 مادة ٦٣ - للوزراء ان يجوزوا أى مجلسيه ويجب ان يسمعوا الكلام طابرا الكلام . ولا يكون لهم ان
 يصدر فى المداولة الا اذا كانوا اعضاء . ولهم ان يستعينوا بمعينين من كبار
 موظفى وزارتهم او ان يستعينوا بهم . ولا يلى مجلس ان يحتم على الوزراء اجتهاد .
 مادة ٦٤ - لا يجوز للوزير ان يشترق أو يستأجر شيئا من اموال الدولة ولو كان ذلك المزاد
 العام كما لا يجوز له ان يقبل ائتمار وزارة العنصرية بمجلس ارفع اية شركة ولا يشترط
 اشتراكا فعليا فى عمل تجارى او مالى .

مادة ٦٥ - اذا فر مجلس النواب بالاعلبية المطلقة لأعضاء عدم الثقة بالوزراء وجب عليه
 ان يستقيل . فاذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة .

مادة ٦٦ - لا كان النظر فى طلب الاقتراح بعدم الثقة مصرحيا كان أو ضميا يجب ان يرفع عليه
 ثلاثون نائبا على الأقل وأن يبتع فيه الشؤون التى يسخر فيها المناقشة ما اذا اتمها .
 ولا يجوز ان يطرح هذا الطلب للمناقشة الا بعد ثمانية ايام على الأقل من يوم تقديمه .
 ولا ان تؤخذ الاراء عنه الا بعد يوميه على الأقل من تمام المناقشة فيه . ويجب على أى



تكملة

- حال أن يصدر بناءً على قرار في معاد لا يتجاوز أربعة عشر يوماً بعد يوم تقديم
ويجوز تفسير المواعيد المتضمن ذكرها بناءً على طلب الوزير المختصة بجمعها
يجوز الاقتراح على سائر الشفء بطريقه المباشرة على الأعضاء باسمائهم .
- مائة ٦٧ - مجلس النواب وعضوه من الزعماء الوزراء فيما يقع منهم من البراءة في تادية وظائفهم ولا
يصدر قرار الاستعانة إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء .
- ومجلس الأحكام المخصوص وعضوه من محاكم الوزراء عما يقع منهم من تلك البراءة .
وبعضة مجلس النواب من أعضاءه من يتولى تادية الأعمال أمام ذلك المجلس .
- مائة ٦٨ - يرفع المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً وعضو ستة عشر
ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة ثمانية من قضاء تلك المحكمة
المصرية بترتيب الأقدمية . وعند الانتهاء يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها
ثم من قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك .
- مائة ٦٩ - يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات والقوانين الخاصة بمجرم الم الوزراء .
على أن لا يجوز أن تقضى هذه القوانين بعقوبة غير الحرمان من الحقوق الوطنية غير أننا نؤقتنا
أولاً وثانياً .
- مائة ٧٠ - تصدر الأحكام بالعقوبة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية ثلثي عشريناً .
- مائة ٧١ - إلى حيد حدود قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص نفسه طريقة السير في
محاكمة الوزراء .
- مائة ٧٢ - الوزير الذي تنهيه مجلس النواب بوقفه العمل أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص في أمره
ولا يمنع استئنافه من تادية العمل عليه أولاً استمرار في محاكمته .
- مائة ٧٣ - لا يجوز الدعوة للوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب .
- الفصل الثالث - البرلمان
- مائة ٧٤ - يتكون البرلمان من مجلسيه : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .
- الفرع الأول - مجلس الشيوخ
- مائة ٧٥ - يرفع مجلس الشيوخ من مائة عضو يعينه الملك سبعة منهم ويختار الأربعة من الآخرين
طبقاً لأحكام المادة ٨١ وقانون الانتخاب .
- والجدول (٩) الملحق بهذا الدستور وهو من منضمه بياناً لتوزيع العدد المقر



تكملة

انتخابية الأعضاء فيه للمدريات والمحاكمات . أما المدراء الانتخابية فمحدروها .
مادة ٧٦ - يشترط في جهة انتخاب أو يعينه عضواً لمجلس الشيوخ عدداً لا يقل عن ثلث

الانتخاب :

أولاً - أن يكون بالغاً صامداً ليس أياً يعينه مستمراً مدوية على الأقل .

ثانياً - أن يكون من أحد الطبقات الآتية :

(أ) الوزراء ، المستشار السياسي ، وكلاء الولايات ، رؤساء

وستانس كرك : الاستئناف أو أية محكمة أخرى مدية دجته أو أعلى منها .

النواب العموميين ، موظفي الحكومة الذين يكون منهم ١٥٠٠ جنيه

على الأقل - سراً في ذلك الحال من السابغون .

(ب) هيئة كبار العلماء والرؤساء الرومانيين ، رؤساء مجلس النواب .

النواب الذين اشتركوا في خمسة فصول شريعية وقضوا في النيابة عشر

سنتين على الأقل ، كبار الضباط المتقاعسين مدية ثلث لواء فصاعداً ،

فقهاء المحاماة الحالبية والسابقية ، مدية ديفل دخلهم السنوي عنه

ألف خمسة مائة جنيه مستغلبه بالأعمال المالية أو التجارة أو المهنة

أو المهنة ، مدية برفع ضرائب سنوية لا يقل مقدارها عن ١٥٠٠ جنيه .

وفي المدريات والمحاكمات التي لا يبلغ فيها وانقر هذا المقدار نسبة دجته

ال عشرة الأربعة لأهالي مدية برفع أعلى مقدار مدية الضريبة إلى أن يبلغوا

النسبة للكل . وذلك كله مع مراعاة ما قرره الدستور أو قانون

الانتخاب أو أحكام عدم الطبع بين النيابة والوظائف أو عدم القابلية

لانتخاب .

مادة ٧٧ - مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشرين سنة .

وتجديد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات . وهذه الترتيبات

مدة مد الأعضاء يجوز إعادة انتخاب أو تعيينه .

مادة ٧٨ - ليس لمجلس الشيوخ بعينه الملك مكرراً تعيينه لمدة سنتين يجوز إعادة تعيينه .

مادة ٧٩ - إذا عمل مجلس النواب توقف لمساكن مجلس الشيوخ .



نقله

الفرع الثاني - مجلس النواب

مادة ٨٠ - يؤلف مجلس النواب من مائة ومخمسة وعشرون عضواً ويوزع هذه العددية المديرة وفقاً لمبدأ
بحسب الجسد (أب) المهيمن في الدستور وهو جز منه .
ويختار أعضاء مجلس النواب طبقاً لأحكام المادة التالية وقانون الانتخاب . وتحدد
السلطة الانتخابية بقانونه .

مادة ٨١ - يكون الانتخاب من مرحلتين . فانتخاب المرحلة الأولى يجري على أساس الانتخاب العام .
أما المرحلة الثانية فيجب أن يترشح في الثانية شرطه صائب إلى . ويحدد قانون الانتخابية
هذا الشرط ويجوز أن يعفى عنه الانتخابية التي يترشح فيها حالة كفاية خاصة .

مادة ٨٢ - يشترط في النائب أن لا يقلر بقانون الانتخاب أن يكون بالغاً سنة تسع سنين
سنة ميلاده على الأقل .

مادة ٨٣ - مع عضوية النائب خمس سنوات .

مادة ٨٤ - ينتخب مجلس النواب رئيساً في أول كل دورة انعقاد عادية . ويجوز إعادة انتخابه .

الفرع الثالث - أحكام عامة للمجلس

مادة ٨٥ - مركز البرلمان مدينة القاهرة . على أنه يجوز عند الضرورة جعل مركزه في جهة أخرى بقانون .
ويجوز له في غير تلك المدينة غير مشروع وباطل بحكم القانون .

مادة ٨٦ - عضو البرلمان يوصف بالأمر كله . ولا يجوز أن يكون الأمر على سبيل الإلزام .

مادة ٨٧ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب وما عدا ذلك من أعمالهم المجمع
بحدوده قانون الانتخاب .

مادة ٨٨ - يجوز تقييد أمر الأسرة المألفة وبينها من أعضاء مجلس الشيوخ ولا يجوز انتخابهم
بأحد المجلسين .

مادة ٨٩ - قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك
طبيعة الدستور ولقوانينه بالحد وأن يؤدوا أعمالهم بالزهد والصدق .

وتكون تأدية العجبة في كل مجلس علناً بقاعة مجلسه .

مادة ٩٠ - تقسم كل من الأسماء منعتين من تحتها بقاعة البرلمان . أو كذا القصة ولا يرام ، وإذا
أنشئت ، في الطلبات الخاصة ببعض نواب النواب والشيوخ أو بغيره من غيرهم .

ويحدد قانون الانتخاب طريقة السير في هذا الشأن .



تكملة

- مادة ٩١ - يعر الملك البرلمان سؤياً إلى عقد مجلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر ربيع
فإن لم يبع إلى ذلك يجمع بحكم القانون في اليوم المنعقد .
ويقدم بدله انعقاده للعائد متى تمت شهرته على الأقل . ويعلم الملك بصدقه انعقاده .
- مادة ٩٢ - إذا لم ينعقد المجلس للمجلسية فإذا اجتمع أممها أو كلهما في غير الزمان القانوني
فلا يصح اجتماع غير مشرعيه والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون .
- مادة ٩٣ - مجلسات المجلسية علمية على أن كل من سها انعقد به سرية بناء على طلب الحكومة أو على طلب
رئيسة أو خمسة من الأعضاء . ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمراً تجوز
في جلسة علمية أم لا .
- مادة ٩٤ - يجوز للمجلسية أن يقرر قراراً إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه .
- مادة ٩٥ - في غير الأحوال التي يشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوي
الأصوات يكون للأمر الذي حصلت له الصوت بأكثر من نصفها .
- مادة ٩٦ - تصدر مشروعات القوانين وعلمها كان سراً خاصاً بالأعضاء والمالية . على لجنة سهر مجال
القانون قبل أن يقر على سريتها . وذلك لربط أعضاء القانون في التصويت بها وبها
التشريع القائم . وتقرر طريقة تشكيل اللجنة ونظام سهرها بقانون يصدره أيضاً أعدس
أعضاء البرلمان يصمون عليها .
- مادة ٩٧ - فإذا لم تدر اللجنة رابطاً إلى المعاد الذي يحدده القانون المشار إليه جاز للمجلسية أن يعضوا في
اتهم مناقشة المشروعات واقرها .
- مادة ٩٨ - يجوز للأعضاء من أعضاء البرلمان أن يترفعوا في الأعمال التي تكون سهر شؤونها المطلقة
التنفيذ .
- مادة ٩٩ - على أن كل عضو من أعضاء البرلمان أن يترفع في الأعمال التي تكون سهر شؤونها المطلقة
التنفيذ .
- مادة ١٠٠ - القانون المشار إليه في المادة ١٠٠ .
- مادة ١٠١ - لكل مجلس من مجالس التحقيق ليستدر في سائل معينة وأغلبية في حدود لخصاصه .
- مادة ١٠٢ - يجوز مؤاخضة أعضاء البرلمان بما يردون سهر الأفكار والآراء في المجلسية . على أن يجوز
محاکمتهم سهر ما يقع سهر في المجلسية سهر الغد في الحياة العالمية أو الخاصة لألف
شخص كان أو سهره في ذات الملك أو في أعضاء الأسرة المالكة .



نقله

- مادة ١٠٠ - لا يجوز أن يتردد في انعقاد اجتماعات جمعية أعضاء البرلمان ولا في انعقاد جلسة في أمر الجنابات والجمع إلا بأذن المجلس التابع له. وذلك فيما عدا حالة التلبس بالحرية .
- مادة ١٠١ - لا يجوز لأعضاء البرلمان سباً ولا تشهيراً أثناء مدة عضويتهم . ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين تقلدوا مناصب حكومية لا تخالف مع عضوية البرلمان كما استثنى الرتب والسنن العسكرية .
- مادة ١٠٢ - فيما عدا أحوال إبطال الانتخاب وعدم طبع السقوط التي ينظمها قانون الانتخاب إجراءات ضمن الأعضاء فيها، لا يجوز فصل أي أحد من أعضاء البرلمان إلا بتقرير صادر من المجلس التابع له ولرأى أغلبية ثلثي أعضائه .
- مادة ١٠٣ - إذا حصل على أحد أعضاء البرلمان بالحرية أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب فاختار برل برطريه النقيب أو الانتخاب على حسب الأصول وذلك في مدة شهرين من يوم تسلم البرلمان الحكومة بخلافه . ولا يرد من نيابة القضاء والعدالة في أي من هذه الحالات .
- مادة ١٠٤ - تجدد الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال السنة برأى السابقة لا تسلم نيابة وفي حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فإن من نيابة المجلس القديم تمتد إلى ميعاد الانتخابات التالية .
- مادة ١٠٥ - يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء كان التجديد برطريه الانتخاب أو برطريه النقيب في خلال السنة برأى السابقة على تاريخ انتهاء نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم . فإن لم يشتر التجديد في الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى ميعاد انتخاب الأعضاء الجدد أو تعيينهم .
- مادة ١٠٦ - لا يجوز لقررة محكمة الدخول في أي جلسة ولا الاستمرار على مقربة من أبواب الدخول رئيس .
- مادة ١٠٧ - يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكاناً سنوياً محددتها بالقانون المشار إليه في المادة الآتية . فإذا قررت زيادة هذا العدد في فصل شرعي فلا ينفذ الزيادة إلا في الفصل التالي .
- مادة ١٠٨ - القواعد الخاصة بالنظام الداخلي للمجلس وطرقة السير في تأدي أعمالها متبعة بقانون . وكل من المجلس لم يضع لائحة تنظيمها ذلك القانون .



نقل

الفرع الرابع - أحكام خاصة بالانعقاد البرلمان برتبة مؤتمر

مادة ١٠٩ - فيما عدا الأحوال التي يجمع فيها المجلسان بحكم القانون فإنها يجتمعان برتبة مؤتمر بناء على دعوة الملك .

مادة ١١٠ - كلما اجتمع المجلسان برتبة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ .

مادة ١١١ - لا تعد قرارات المؤتمر صحيحة إلا إذا توفرت الأغلبية المطلقة منه أعضاء كل من المجلسين اللذين تألفت منها المؤتمر . ويرعى المؤتمر في الاقتراح على هذه القرارات أحكام المادة ٩٥ .

مادة ١١٢ - اجتماع المجلس برتبة مؤتمر في جدول أعماله انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية .

الفصل الرابع - السلطة القضائية

مادة ١١٣ - القضاء مستقل ولا سلطان عليه من في قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضاء .

مادة ١١٤ - ترتيب درجات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون .

مادة ١١٥ - تعيين القضاء يكون بالكيفية والشروط التي يقرها القانون .

مادة ١١٦ - عدم جواز عزل القضاء أو نقلهم بتعيينهم من قبلهم .

مادة ١١٧ - يكون تعيينهم رجال النيابة العمومية في المحاكم وعزلهم وفقاً للشروط التي يقرها القانون .

مادة ١١٨ - جلسات المحاكم العلنية إلا إذا أمرت المحكمة بعملها سرية مرعاة للنظام العام أو المحافظة على الآداب .

مادة ١١٩ - كل منهم يجب أن يحجب أن يكون له من رافع عنه .

مادة ١٢٠ - يوضع قانون خاص سائل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توافرها فيها فيكون القضاء فيها .

الفصل الخامس - مجالس الميريات والمجالس البلدية

مادة ١٢١ - تعتبر الميريات والمدن والقرى فيما يخص مباشرة حقوقها أشخاصاً معنوية وفقاً للقانون العام بالشروط التي يقرها القانون .

وتتمثلوا بمجالس الميريات والمجالس البلدية المختلطة .

وبعية القانون عموم اختصاصها .





مادة ١٢٤ - ترتيب مجالس الميريات والمجالس البلدية على الترتيب الآتية وأعضاءها وعددها
بموجبات الحكومة تبينها القوانين . ويرعى في هذه القوانين المبادئ الآتية :
(أولاً) اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب الذي في الحالات الاستثنائية التي يجمع
فيها القانون تعيينه بمعد أعضاء غير متغيرة .
(ثانياً) اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل الميرية أو البلدية أو القرية وهذا مع عدم
الاضطرار بما يجب منه اعتماد أعمالها في الأعمال البلدية في القوانين . وعلى الوجه
المقتضيها .

(ثالثاً) تشريعها بآراء وصاياتها .

(رابعاً) علمية الجلسات في الحدود المقررة بالقانون .

(خامساً) تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية في فتح تجارز هذه المجالس حدود اختصاصها أو
اضرارها بالصالح العام وابطال ما يقع منه ذلك .

الباب الرابع - في المالية

مادة ١٢٥ - لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تصديقها أو إلغاؤها أو بقاؤها . ولا يجوز تكليف الأهالي
بتأدية شيء من الرسوم أو الرسوم التي يحددها القانون .

مادة ١٢٦ - لا يجوز إعفاء أحد من أو الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون .

مادة ١٢٧ - لا يجوز تقرير معاملة على فرائض الخواص أو تعويضه أو إعانة أو كفاية إلا في حدود القانون .

مادة ١٢٨ - لا يجوز عقد ذمة مع مجرى ولا تعهد قد يرتب عليه انفاق مبالغ منه الخواص في سنة أو
سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان .

وكل التزام موقوف استغلال مورد منه موارد الشدة الطبيعية في البلاد أو مصلحة
مصلحة الجمهور العامة وكل انتهاك لا يجوز تحريمه إلا بمقتضى القانون ولا يشرع به .

يشترط اعتماد البرلمان مقبلاً في إنشاء أو ابطال الخواص الخيرية والطرود العامة
والشع وخصايف ووسائل أعمال الخواص التي هم أكثر من مديرة وكذلك في كل تصرف
مما في أموال الدولة .

مادة ١٢٩ - الميرانية السامة لا يراد أن تكون دولة ومصدرها يجب تقريرها إلى البرلمان قبل إنشاء الدولة
المالية بتأدية شهود على الأقل في الخصم واعتقادها . ولأنه المالية يعينها القانون .
وتقرر الميرانية بأباً جلياً .



فصل

- مادة ١٢٨ - تكون ساقطة الميزانية وتقررها في مجلس النواب أولاً .
- مادة ١٢٩ - اعتمادات الميزانية المختصة لسداد أقساط الدين العمومي لا يجوز تعديلها بما يمس نفقات مصر في هذا الشأن . وكذلك الحال في كل مصرف ورد الميزانية تخفيضاً لقرض دولي .
- مادة ١٣٠ - إذا لم يصدر القانون الميزانية قبل انتهاء السنة المالية يعين الميزانية القديمة حتى يصدر القانون الميزانية الجديدة .
- ومع ذلك إذا أقر المجلس بمصداق الميزانية أمكن العمل بمقتضاها .
- مادة ١٣١ - كل مصرف غير ورد الميزانية أو زاد على التقديرات الواردة بها يجب أن يكون البرلمان . ويجب استئذائه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر منه أو بالميزانية .
- مادة ١٣٢ - يجوز فيما به أدور أو انعقاد في فترة عمل مجلس النواب تقرير المصروف ونقل المصارف إليها في المادة السابقة موقفاً برأسهم إذا كان ذلك لا يضر في مستجد . ويجب أن تعرضه لفتح الراسيم على البرلمان في ميعاد لا يجاوز الشهر من اجتماعه التالي .
- مادة ١٣٣ - الحساب الختامي ودوائج المالية عمة العام المنقضى يقدم إلى البرلمان في مبدأ العمل ودور انعقاد عائد الطلب اعتماداً .
- مادة ١٣٤ - ميزانية الإيرادات ودراسة الأوقاف ومصرفاتها وكذلك حسابها الختامي السنوي تجرى عليها الأحكام المنقذة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامي .
- الباب الخامس - الفقرة المسحقة**
- مادة ١٣٥ - قوات الجبسة تقرير قانون .
- مادة ١٣٦ - يبيّن القانون طريقة التجهيز ونظام الجبسة وما لها الرمة المقنونة وأعلى لهم الروايب .
- مادة ١٣٧ - يبيّن القانون نظام هيئات البوليس وما لها الرمة للاحتصاصات .
- الباب السادس - أحكام عامة**
- مادة ١٣٨ - الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية .
- مادة ١٣٩ - سيرة القاهرة قاعة المملكة المصرية .
- مادة ١٤٠ - تسليم الدولة السياسية وظهور وهما مع عدم الاضلال بالاتفاقات الدولية الخاصة بها المحاطة على النظام الاجتماعي .
- مادة ١٤١ - العفر السائل لا يكون الأبقانون .



نقله

مادة ١٤٥ - بإسراء الملك سلطة فيما يخص المعاهد الرسمية وبالأوقاف التي تبررها إدارة الأوقاف وعلى العموم المسائل الخاصة بالأوقاف المسموح بها في البدء وطبقاً للقانون، وإلا لم توضع أحكام شرعية فقطراً للعادات المعمول بها الآن .
على أن يكون تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينية مسلمين وغير مسلمين منوطاً بالملك وحده .

ينحى المحقرون التي بإسراء الملك نفسه وصفة رئيس الأسرة المالكة كما تبرها القانون رقم ١٩٤٥ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة .

مادة ١٤٦ - لا يحل تجنيس هذه الدستور شعراء مصر للسلطان الأجنبية ولا يمكنه أن يمس ما يكون له من شأنه من الحقوق في ممتلكات القرائين والمعاهدات الدولية والعدالتات الشرعية .

مادة ١٤٧ - لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذه الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في حالة الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبني في القانون .

وعلى أن حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاد الشروط المقررة بهذا الدستور .

مادة ١٤٨ - للملك ولكل من المجلس اقتراح تنقيح هذه الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكام أو إضافة أحكام أخرى ومع ذلك فإن الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابي البرلمان ونظام وزارة العرسه وبمبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور لا يمكنه اقتراح تنقيحها .

مادة ١٤٩ - لا يمكن تنقيح الدستور بصفة كل من المجلس بالأغلبية المطلقة لأعضاءه جميعاً قراراً بغيره وبغيره وبغيره وبغيره .

فإذا أوصى الملك على هذه القرار بغير المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارها بشأن المسائل التي يحلها بالتصديق بأغلبية ثلثي أعضاء كل من المجلسين .

مادة ١٥٠ - لا يجوز إصدار أي تنقيح في الدستور خاص بحقوق دستورية الملكية من غير قيام مجلس العرسه .
مادة ١٥١ - تجزئ أحكام هذه الدستور على المملكة المصرية بحدود أن يحل ذلك مطلقاً بما لمصر من الحقوق في السودان .

للملك



تتعلق

الباب السابع - أحكام ختامية وأحكام وقتية

مادة ١٤٩ - بعيدة القبول لا يكون ذلك مصر بمبدأ بقدر المتدرجون الغرض من نظام الحكم
النزول في السردان .

مادة ١٥٠ - مخصصات جواز الملك المال هي ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى ومخصصات البيت المال هي
٥١٢, ١١١ جنيه مصرى وتبقى كما هي لشهركم وتجوز زيادة هذه المخصصات بقرار
مجلس البرلمان .

مادة ١٥١ - يكون نصيبه من مخرج مخصصات مجلس الشيوخ في نهاية المجلس السنوية الأولى بطريق العزبة
ويقتصر على الأعضاء العقبية بالاسم .

أما ما يتعلق بالأعضاء المنتخبين فيقسم الميراثات والمخلفات إلى قسمين متساويين
مما بين عدد الأعضاء ويقتصر بغير القسمين .

ومدة نيابة هؤلاء الشيوخ ونياية النواب المنتخبين للمجلس التشريعي الأولى تسهر
١١١٢ كتره .

مادة ١٥٢ - إذا استحل المذون بيه المجلس على تقرير بابيه أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر
مجلسه بجمع برونه مؤتمرا بالأغلبية المطلقة .
ويصل بذلك إلى أن يصدر قانون بمقتضاها .

مادة ١٥٣ - يجوز أن تعطى الميزانية السنوية من شهر إلى ثمانية بقرارات محكمة الاستئناف
بناء على طلب النيابة العمومية إذا انتهكت حرمات الميزانية كإفراط أو إذا استرسلت
بالأضمار الكاذبة أو كالتأنيث الشريف أو غير ذلك من وجوه التخرص والافتراء -
في حمله من شأنها أن تعرض النظام النيابي بالسياسة لخطر الهزيمة أو الاعتقار أو
أن تهدد السلم العام .

وتنظر طلبات التعطيل في جلسة غير علنية وعلى وجه الاستعجال . ولا يحل قرار المحلة
بما فيه تقييد على ما نشره المحاكم الجنائية .

وتقتضي المحاكم المختصة بهذه المحاكم فيكون أن تكون مقيدة بقرار المحلة في
أمر التعطيل .

ويجوز أن تسنح الأحكام المتعلقة بقانون نفقة السلطة التنفيذية .



نقل

مادة ١٥٤ - فيما يتعلق بالانتخابات لمحلي الجرائد التابعة لمصلحة الحدود والميريات والمخانات على الوجه المبني في المرسوم (١) و (ب) المحقق به من الدستور ويستمر ذلك إلى أن يقره مجلس الوزراء . فإذا استقر فصلها قبل القانون لجزء التصديق عليه لا يترتب في توزيع الأعضاء بالميريات والمخانات .

ويجوز أن تطرح الأحكام عينها على المخانات القتالية والسويس وديار .
مادة ١٥٥ - تعتبر أحكام القانون رقم ٨١٩٤٤ الخاص بصفحة أملاك الميريات السابعة عباس علي باشا رئيس المجلس الأعلى كإنها أصبحت دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها .

مادة ١٥٦ - ويجوز اقتراح تنقيح هذا الدستور في العشر السنوات التي تلي العمل به .

نقل

بأمره من مصلح الجليل

رئيس مجلس الوزراء

١٣٣٥

دور القضاء

١٣٣٥

دور القضاء

١٣٣٥

دور القضاء

١٣٣٥

دور القضاء

١٣٣٥

دور القضاء

١٣٣٥

دور القضاء

١٣٣٥

دور القضاء

١٣٣٥

دور القضاء

١٣٣٥

دور القضاء

١٣٣٥

دور القضاء

١٣٣٥

دور القضاء

١٣٣٥

دور القضاء

١٣٣٥

دور القضاء

١٣٣٥

دور القضاء

١٣٣٥



نظمت

جدول (١)

عدد توزيع أبعده شجيرة البريات والمحافظات والجزائر التابعة لمصر الحدود

المدينة والمحافظات	عدد شجيرة	جوانب الحدود الملحقة
محافظة القاهرة	٢	
محافظة الإسكندرية	١	قوسا وطروج والساوم
محافظة القناة والسويس	١	سيناء وقسم البحر الأحمر
مديرية القليوبية	٢	
مديرية الشرقية	٢	
مديرية الدقهلية ومحافظة دسبيل	٢	
مديرية المنوفية	٧	
مديرية الغربية	٥	
مديرية البحيرة	٧	قسم والمانسرة والقسم الشرقى (إدارة الموانئ البحرية)
مديرية الجيزة	٢	
مديرية بني سويف	١	
مديرية الفيوم	٢	
مديرية المنيا	٢	الواحات البحرية
مديرية أسيوط	٢	الصحراء الغربية
مديرية جرجا	٢	
مديرية قنا	٢	
مديرية أسوان	١	
المجموع	٤٠	

علام



فصل

جدول (ب)

عمدة توزيع مائة وخمسة مائة الريات والمخلفات والريات التابعة لمصلحة الحدود

مخلفات	مخلفات	مخلفات
مخلفات	مخلفات	مخلفات
مخلفات القاهرة	١٠	مخلفات القاهرة
مخلفات الاسكندرية	٥	مخلفات الاسكندرية
مخلفات القناة السويس	٢	مخلفات القناة السويس
مديرية القليوبية	٦	مديرية القليوبية
مديرية الشرقية	١١	مديرية الشرقية
مديرية الدقهلية ومخلفات دسبل	١٢	مديرية الدقهلية ومخلفات دسبل
مديرية المنوفية	١٤	مديرية المنوفية
مديرية الغربية	١٩	مديرية الغربية
مديرية البحيرة	١١	مديرية البحيرة
مديرية الجيزة	٧	مديرية الجيزة
مديرية بني سويف	٥	مديرية بني سويف
مديرية الفيوم	٦	مديرية الفيوم
مديرية المنيا	٩	مديرية المنيا
مديرية أسيوط	١٢	مديرية أسيوط
مديرية مرسى	١٠	مديرية مرسى
مديرية قنا	١٠	مديرية قنا
مديرية اسوان	٢	مديرية اسوان
المجموع	١٥٠	المجموع



قانون الانتخاب

رقم ٣٨ الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠^(١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالنظام الدستوري، وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول

فيمن لمسحق الانتخاب

الفصل الأول - في الناخبين

مادة ١ - لكل مصري من الذكور بالغ من العمر نحسا وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب .

مادة ٢ - على كل ناخب أن يتولى حقوقه الانتخابية بنفسه في الدائرة الانتخابية التي بها موطنه .

وموطن الانتخاب لكل شخص هو الجهة التي يقيم فيها منذ سنة على الأقل ومع ذلك فانه يجوز له أن يستعمل حقوقه الانتخابية في الجهة التي بها مركز أعماله أو مصالحه أو في الجهة التي بها مقر أسرته ولو لم يكن مقيا فيها بنفسه بشرط أن يكون ، قبل انتهاء المدة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة ، قد طلب قيد اسمه في جدول الانتخاب في إحدى تلك الجهات بالطريقة المبينة

(١) الوثائق المصرية في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠ صفحة ١٠ من العدد ٩٨ (غير اعتيادي) .

وكلاء مجلس الشيوخ



احمد ذوالفقار باشا

١٩٣٢



محمد محمود خليل بك

١٩٣٦



السيد سليمان السيد باشا

١٩٣٧



حسن نبيه المصرى بك

١٩٣٧

بالمادة المذكورة، فإذا تم هذا التقيّد حذف اسمه من جدول الانتخاب الذي كان مقيدا فيه من قبل^(١).

مادة ٣ - لا يجوز للتأخّذ أن يعطى رأيه أكثر من مرة في الانتخاب الواحد.

مادة ٤ - يحرم حق الانتخاب أبداً المحكوم عليهم بسبب فعل يعدّه القانون جناية مهما تكن العقوبة المحكوم بها.

يحرم كذلك حق الانتخاب للدد الميئنة بد :

(١) المحكوم عليهم في سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو خالس بالتدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو اغراء شهود أو هتك عرض أو افساد لأخلاق الشباب أو تشرد أو في جريمة ارتكبت للتخلص من الخدمة العسكرية، وكذلك المحكوم عليهم لشروع منصوب عليه لاحدى الجرائم المذكورة، وذلك لمدة خمس عشرة سنة من تاريخ الحكم النهائي،

(ب) المحكوم عليهم في جريمة من الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في المواد ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨ و ٨٠ و ٨٢ و ٨٣ فقرة أولى و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ من هذا القانون أو في الشروع في جريمة من تلك الجرائم، وذلك لمدة ست سنوات من تاريخ الحكم النهائي^(٢).

(١) أولت هذه الفقرة (بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣١)، كالنص الآتي :
" لا ينصرف موطن الانتخاب المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون المتقدم ذكره إلا إلى مدينة أو قرية .

فإذا كان موطن انتخابي أكثر من جدول بسبب تقسم المدينة أو القرية إلى أقسام أو أجزاء أقسام أو إلى أجزء أو حصص فينبى أن يتولى التأخّذ حقوقه الانتخابية في القسم الذى يكون اسمه مقيدا فيه . وفي حالة تغيير محل الإقامة أو مركز الأعمال أو المصالح من قسم إلى آخر يجب أن يطلب تبدل الاسم في جدول الانتخاب المحل الجديد قبل انتهاء المدة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة من القانون المتقدم ذكره ووفقا لشرط الميئنة به " .

(٢) أضيفت إلى هذه المادة فقرة قبل الفقرة الأخيرة (بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣١) نصها كالآتي :

" (ج) المحكوم عليهم في إحدى الجنح المنصوص عليها في قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء العقوبة " .

والأحكام الصادرة بعقوبة من جهات الحكم غير العادية لا يترتب عليها سقوط الحق في الانتخاب .

مادة ٥ - يوقف استعمال الحقوق الانتخابية للعدد المبينة بعد بالنسبة للأشخاص الآتي ذكرهم :

(أولاً) المحجور عليهم مدة الحجر ، والمصابون بأمراض عقلية المحجوزون مدة مجزهم .
(ثانياً) الذين أشهر إفلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ إشهار إفلاسهم إلا إذا رد إليهم اعتبارهم قبل ذلك .

مادة ٦ - يوقف كذلك استعمال الحقوق الانتخابية بالنسبة للضباط وصف الضباط والجنود في الجبلش والبحرية وسلاح الطيران الذين ليسوا في الاستعداد أو في إجازة حرة ما داموا تحت السلاح . وكذا الضباط وصف الضباط والجنود في البوليس ومصلحة خفر السواحل وكل شخص داخل في أية هيئة ذات نظام عسكري .
مادة ٧ - يكون بكل مدينة أو قرية تابعة للديرة جدول انتخاب دائم تحرره لجنة مؤلفة من العمدة أو من مندوب يعينه المدير رئيساً ، ومن المأذون ومن واحد من الأعيان يعرف القراءة والكتابة يعينه مأمور المركز . فإن لم يكن مأذون يعين المأمور بدلاً منه عينا يعرف القراءة والكتابة .

أما في كل قسم من أقسام القاهرة والاسكندرية وبور سعيد وفي مقرباقي المحافظات فتؤلف لجنة تحرير جدول الانتخاب من مندوب يعينه المحافظ رئيساً ، ومن اثنين من الأعيان يعرفان القراءة والكتابة يعينهما المحافظ أيضاً .
ويجوز لوزير الداخلية أن يقسم بقرار يصدره المدن والقرى إلى أجزاء أو حصص ، وأقسام المحافظات إلى أجزاء لأجل تحضير جداول الانتخاب .

مادة ٨ - يشتمل جدول الانتخاب على اسم كل ناخب توافرت فيه في أول ديسمبر الصفات المطلوبة لتولي الحقوق الانتخابية وعلى لقبه وصناعته وسننه ومحل سكنه .

ويحذف الجدول من نسختين على ترتيب حروف الهجاء إما للدينة أو القمم
أو القرية وإما للجزء أو للخصبة من المدينة أو القرية أو للجزء من القمم .

مادة ٩ — لجنة أن تطلب ممن قيد اسمه في الجدول أو ممن يراد قيد اسمه فيه
أن يثبت سنه أو جنسيته أو أى شرط آخر من الشروط اللازمة لتولى الحقوق
الاقتضائية .

مادة ١٠ — على اللجان أن تراجع في شهر ديسمبر من كل سنة جداول الانتخاب
وتضيف إليها .

(أولا) أسماء الذين أصبحوا حائزين للصفقات التي يشترطها القانون لتولى
الحقوق الاقتضائية .

(ثانيا) أسماء من أهملوا بغير حق في المراجعات السابقة .

وتحذف منها :

(أولا) أسماء المتوفين .

(ثانيا) أسماء من فقدوا الصفقات المطلوبة منذ آخر مراجعة أو من كانت
أسمائهم أدرجت بغير حق .

مادة ١١ — يمرض جدول الانتخاب في كل مدينة أو قرية أو قسم بالأماكن
التي تتعين بقوار من المدير أو المحافظ .

ويكون العرض كل سنة من أول يناير إلى اليوم الخامس عشر منه . ويجوز
اللجنة محضرا لإثباته .

مادة ١٢ — يعمد المدير أو المحافظ بأحدى نسختي جدول الانتخاب موقعا
عليها من أعضاء اللجنة ومصحوبة بمحضر إثبات العرض وذلك في اليوم نفسه .

ويوقع المدير أو المحافظ على هذه النسخة . ولا يجوز تعديلها أثناء السنة إلا فيما
يتعلق بالتصحيح الذي يحصل طبقا لقرار اللجنة المشار إليها في المادة ١٤ أو لحكم
المحكمة أو بالتصحيح الذي يطلب اثر وفاة أو حكم نهائى بثبوت مستنداتها الرسمية .
ويجب أن يوقع المدير أو المحافظ على التمديل .

أما نسخة الجدول الثانية فتبقى في المدن والقرى بالمديريات عند رئيس اللجنة وفي محافظات القاهرة والاسكندرية وبور سعيد عند مأمور القسم، وفي المحافظات الأخرى عند موظف يعينه المحافظ . وعليهم تصحيحها على حسب التعديلات المدخلة عليها عملاً بأحكام الفقرة السابقة والتي يسلنها اليهم المدير أو المحافظ .

مادة ١٣ — لكل مصرى أهمل إدراج اسمه في جدول الانتخاب بغير حق أن يطلب إدراجه، كما أن لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن يطلب إدراج اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من أدرج كذلك . وله أيضاً أن يطلب تصحيح أى خطأ وقع في البيانات الخاصة بإدراج اسمه أو بإدراج اسم أى ناخب آخر.

ويكون تقديم هذه الطلبات لغاية اليوم الحادى والثلاثين من شهر يناير من كل سنة . وتقدم كتابة المدير في المديريات والمحافظ في المحافظات، وتفيد بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص . وتعطى إيصالات لمقدميها .

كل ناخب عورض في إدراج اسمه يملئه المدير أو المحافظ بذلك بلا رسوم لتقديم ملاحظاته كتابة الى اللجنة الآتى ذكرها في المادة التالية .

ويودع كشف الطلبات بالمديرية أو المحافظة من اليوم السادس من شهر فبراير الى الخامس عشر منه، ولكل ناخب مدرج الاسم أن يطلع عليه .

مادة ١٤ — تحكم في الطلبات المذكورة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيساً ومن قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن واحد من الأعيان يعرف القراءة والكتابة يعينه وزير الداخلية . ويكون الحكم فيها من السادس عشر من فبراير الى الخامس عشر من مارس من كل سنة وبغير رسوم .

وإذا غاب المدير أو المحافظ تكون الرئاسة للقائم بأعماله .

وتعرض قرارات اللجنة من اليوم السادس عشر الى الحادى والثلاثين من مارس في مقر المديرية أو المحافظة، وإذا لم يصدر قرار اللجنة في طلب من الطلبات المقدمة

الى المدير أو المحافظ في المحاد المنصوص عليه في المادة السابقة أو لم يمرض قرارها
اعتبر ذلك رفضا لهذا الطلب .

مادة ١٥ — لكل ذى شأن ولكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة
الاقتخاب أن يستأنف قرارات اللجان الى المحكمة الابتدائية الواقع في دائرة اختصاصها
مقر اللجنة التي أصدرت القرار ، وذلك من أول أبريل الى العاشر منه .

ويكون الحال كذلك اذا لم يمرض قرار اللجنة الصادر بشأن أحد الطلبات .
ويرفع الاستئناف بمرضية مصحوبة بصورة الأوراق التي يستند اليها المستأنف .
ويوقع رئيس المحكمة في ذيل العريضة بتاريخ الجلسة . وتعلن صورة تلك
العريضة والأمر الموقع عليها الى ذوى الشأن قبل الجلسة المحددة بخمسة أيام .
ويقضى في هذه الطلبات على وجه السرعة وبمسمع أقوال النيابة العمومية .
ويكون قرار المحكمة نهائيا وبلا رسوم .

ويحوز الحكم بقرامة لا يتجاوز خمسمائة قرش على من يرفض استئنافه .

مادة ١٦ — تخطر المحكمة المدير أو المحافظ بما أصدرته من القرارات ناقضا
لقرارات اللجان في الخمسة الأيام التالية لقضائها .

والى أن يبلغ هذا الاخطار يكون لقرارات اللجان كل ما يترتب عليها من الآثار .

مادة ١٧ — يجوز لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الاقتخاب
أن يدخل خصما أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة في أى نزاع بشأن
ادراج اسم ما أو حذفه وأن يدخل خصما فيه أمام المحكمة ولو لم يدخل أمام اللجنة .

مادة ١٨ — لكل من أدرج اسمه في جدول الاقتخاب حق الاشتراك
في الاقتخاب ، ولا يجوز لأحد الاشتراك فيه ما لم يكن اسمه مقيدا في الجدول .

الفصل الثاني - في المندوبين

مادة ١٩ - يقسم الناخبون المقيدون في كل جدول انتخاب إلى أقسام يتألف كل منها من خمسين ناخبا، وكل قسم ينتخب مندوبا من بين أعضائه .

فإذا بقي خمسة وعشرون ناكثرا كان لم أن ينتخبوا مندوبا .

وإذا بقي أقل من خمسة وعشرين اشتركوا في الانتخاب مع آخر قسم خمسيني .

مادة ٢٠ - يجب أن يتوفر فمين ينتخب مندوبا ، هذا الشروط المطلوبة في الناخب، أحد الشروط الآتية :

(١) أن يكون مالكا لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية بلاناب الحكومة لا تقل عن جنيه مصرى سنويا أو لعقارات مبنية قيمة إيجارها السنوى لا تقل عن اثني عشر جنيتها مصرى ؛

و يعتبر الشركاء في ملك على الشيوخ والمستحقون في وقف حائزين للشروط المتقدمة متى كانت حصصهم الشائعة أو نصيبهم في ريع الوقف يبادل مبلغ جنيه على الأقل سنويا في الضريبة المربوطة على الأملاك أو مبلغ اثني عشر جنيتها سنويا من قيمة إيجارها ؛

(ب) أن يشغل بصفته صاحب حق انتفاع أو مستحقا في وقف أو بطريق الامتياز، لعائلته أو لحرفته أو لمهنته ، منزلا للسكنى أو قسما من منزل أو عملا آخر قيمة إيجاره السنوى لا تقل عن اثني عشر جنيتها مصرى ؛

(ج) أن يكون مستأجرا لمدة سنة على الأقل أرضا زراعية مربوطا عليها ضريبة عقارية لا تقل عن جنيتين سنويا ؛

(د) أن يكون حائرا لشهادة دراسة ابتدائية أو لشهادة تماثلها .

فإذا لم يبلغ الناخبون المقيدة أسمائهم في جدول انتخاب والذين توفرت فيهم الشروط السابقة عشرة في المائة بالنسبة إلى مجموع الواردين بذلك الجدول فإن

الناخبين الذين تكون حالتهم أدنى إلى تلك الشروط يصبحون ، بقدر ما يقتضيه بلوغ النسبة المذكورة ، من الجائز انتخابهم مندوبين .^(١)

مادة ٢١ - تطبيق المادة السابقة تكون قيمة الإيجار هي القيمة المحددة في التقديرات التي تعمل لربط العوائد على الأملاك المبنية . أما في الجهات التي لم تربط عوائد على مبانيها قيمة الإيجار فتقدرها اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٢٢ - يقيد الناخبون الجائز انتخابهم مندوبين في جدول انتخاب مستقل تحرره اللجنة المشار إليها في المادة السابقة وذلك فضلا عن قيد أسمائهم في جدول الانتخاب المنصوص عليه في تلك المادة .

وتطبق على ذلك الجدول الخاص الأحكام المنصوص عليها في المواد ٨-١٧

مادة ٢٣ - يكون انتخاب المندوبين في المحل واليوم والساعة المعينة في المرسوم أو القرار المشار إليه في المادة ٢٨ ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء النسبية مهما يكن عدد من حضروا لإعطاء آرائهم .

وتنأط إدارة الانتخاب في كل قرية أو مدينة أو قسم أو حصة أو جزء بلجنة أو لجنة بلان يتألف كل منها من مندوب يعينه المدير أو المحافظ رئيسا ومن أربعة ناخبين يعرفون القراءة والكتابة يختارون من جدول الانتخاب وتنخبهم اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من هذا القانون .

وتجتمع هذه اللجنة قبل الميعاد المعين للانتخابات بأسبوع لاختيار هؤلاء الأربعة الناخبين وتعرض أسمائهم على القوم .

(١) أضيفت إلى هذه المادة فقرة أخيرة (يقتضى المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣١) ، نصها كالآتي :

“إذا لم يبلغ في جدول انتخاب مجموع عدد الناخبين المشار إليهم في الفقرة السابقة ٦٪ / جاز انتخاب أى ناخبين بغيره ” .

وتعين طريقة الانتخاب وإجراءاته بنشور يصدره وزير الداخلية مستأنا فيه بما نص عليه في الباب الآتي :

وعلى المدير أو المحافظ أن يتخذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على حرية إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب .

مادة ٢٤ — يعطى المديرون والمحافظون لمن انتخبوا مندوبين تذكرة اعتماد يذكر في كل منها اسم صاحبها ومحل توطنه وبيان القسم المحسنى الذى ينوب عنه .

الباب الثانى

فى انتخاب أعضاء مجلس النواب

مادة ٢٥ — ينتخب مندوبو كل دائرة من دوائر الانتخاب عضوا واحدا لمجلس النواب .

مادة ٢٦ — يشترط فيمن ينتخب عضوا بمجلس النواب :
(أولا) أن يحسن القراءة والكتابة .

(ثانيا) أن يكون اسمه مدرجا منذ ستين على الأقل بمجدول الانتخاب فى المديرية أو المحافظة التى ينتخب فيها .

(ثالثا) ألا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين فى الإجازة الحرة .

(رابعا) أن يرشح نفسه للانتخاب وأن يودع خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ ٥٠ جنيها مصريا، ويخصص هذا المبلغ للأعمال الخيرية المحلية فى المديرية أو المحافظة التابعة لها الدائرة الانتخابية إذا عدل أصلا عن الترشيح أو إذا لم يحضر فى الانتخاب عشرين ما أعطى من الأصوات الصحيحة على الأقل .

مادة ٢٧ — لا يجوز لآى ذكرهم أن يرشحوا أنفسهم أو أن ينتخبوا نوابا :

(١) القضاة وأعضاء النيابة إلا إذا استقالوا مقدما من وظائفهم بالكتابة .

(٢) الذين يزاولون إحدى المهن الحرة فى بلد غير القاهرة .

مادة ٢٨ — يحدد ميعاد الانتخابات العامة لأعضاء مجلس النواب بمرسوم، والتكليف بقرار من وزير الداخلية . ويجب أن يكون نشر المرسوم أو القرار سابقاً للميعاد المذكور بشهر على الأقل .

ويحدد المرسوم أو القرار كذلك مواعيد انتخاب المنتخبين .

مادة ٢٩ — لا يجوز ترشيح أحد في أكثر من دائرتي انتخاب ولا في مديرتين أو محافظتين أو مديرية ومحافظة، وإلا كانت كل الترشيحات باطلة .

مادة ٣٠ — لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه في دائرة عمله الخاصة، ويستثنى من ذلك العمد والمشايخ .

مادة ٣١ — يجب أن يقدم الترشيح كتابة إلى المديرية أو المحافظة في الفترة التالية ليوم نشر المرسوم أو القرار المشار إليهما في المادة ٢٨ إلى ما قبل ميعاد الانتخابات المحدد بذلك المرسوم أو القرار بعشرة أيام، وأن يكون مصحوباً بإبصال إيداع المبلغ المنصوص عليه في المادة السادسة والعشرين، وإقرار من المرشح بيمين فيه الحزب التابع له أو الذي ينتمى إليه في ترشيحه أو يمين فيه أنه مستقل، وإلا كان الترشيح باطلاً .

وتقيد الترشيحات بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص وتعلّق عنها إيصالات .

مادة ٣٢ — إذا توفي أو تنازل أحد المرشحين في دائرة انتخابية في الأربعة عشر يوماً السابقة على الميعاد المحدد للانتخابات يحدد ميعاد جديد للانتخاب بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٣٣ — يحضر المدير أو المحافظ كشف المرشحين لكل دائرة انتخابية ويعرض هذا الكشف قبل ميعاد الانتخابات بستة أيام في مقر دائرة الانتخاب وفي كل المدن والقرى والأقسام والأجزاء والحصص التي تتألف منها الدائرة والتي يكون لها جدول انتخاب .

ويحصل العرض في الأماكن التي يعينها المدير أو المحافظ بقرار منه .

وبين في الكشف المبرور ميعاد الانتخابات .

مادة ٣٤ — تطبع أوراق الانتخاب على نفقة الحكومة بالصورة التي توضع بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٣٥ — تناط إدارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية بالجنة تؤلف من قاض أو عضو نيابة أو موظف في الحكومة يعينه وزير الحفانية وتكون له الرئاسة ، ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ، ومن ثلاثة إلى خمسة مندوبين ليسوا مرشحين وذلك بحسب عدد المرشحين .

مادة ٣٦ — يختار رئيس لجنة الانتخاب ومندوب الداخلية المشار إليهما في المادة السابقة متفقين ، قبل يوم الانتخاب ، من كشف مندوبى الدائرة العامة أو الفرعية إذا كانت الدائرة مقسمة إلى دوائر فرعية ، ثلاثة مندوبين يعرفون القراءة والكتابة غير مرشحين ، ليكونوا معهما اللجنة الموقفة التي تقوم يوم الانتخاب بالإجراءات اللازمة لتأليف لجنة الانتخاب النهائية المنصوص عليها في المادة السابقة .

وإذا غاب يوم الانتخاب واحد أو أكثر من المندوبين الذين وقع عليهم الاختيار ليكونوا اللجنة الوقفية أكلها الرئيس من الحاضرين بقدر من غاب .

مادة ٣٧ — يكون اختيار المندوبين الذين تتألف منهم اللجنة النهائية بالكيفية الآتية :

لكل مرشح أن يعين مندوباً يمثله في اللجنة المذكورة . ويجب عليه لهذا الغرض

أن يبلغ اسمه كتابة إلى رئيس اللجنة الوقفية في اليوم السابق ليوم الانتخاب .

فلذا وجد أكثر من مرشحين اثنين وكانوا تابعين لأحزاب مختلفة أو تقدموا بصفة متممين إلى أحزاب مختلفة وجب أن يتفق مرشحو كل حزب على تعيين مندوب واحد يمثلهم جميعاً . فلذا لم يتفقوا بقتراح فيما بين المندوبين المعيينين من قبلهم لاختيار المندوب الذى يمثلهم جميعاً . ولتطبيق هذه الفقرة يستبر المرشحون المستقلون أنهم تابعون لحزب واحد .

وفي جميع الأحوال إذا زاد عدد المندوبين المعيّنين أو المختارين طبقاً لقواعد هذه المادة على خمسة ينتار من بينهم بالاقتراع خمسة مندوبين فقط ليكونوا أعضاء في اللجنة النهائية .

وتجرى اللجنة الوقتية عملية الاقتراع المنصوص عليها فيما تقدم يوم الانتخاب .
مادة ٣٨ — إذا لم يمين المرشحون مندوبين عنهم في اليوم السابق للانتخاب تصبح اللجنة الوقتية نهائية وتولى عملية الانتخاب .

وكذلك تصبح اللجنة الوقتية نهائية إذا لم يكن أحد من المندوبين الذين عندهم المرشحون حاضراً في قاعة الانتخاب بعد الميعاد المحدد للبدء في عملية الانتخاب بساعة .
وإذا تعذر تكوين اللجنة النهائية إما لأن المرشحين أقل من ثلاثة، أو لأن البعض فقط من المرشحين عين ممثليه بالطريقة القانونية، أو لأن البعض فقط من الممثلين المعيّنين كان حاضراً في قاعة الانتخاب عند انتهاء ساعة من الميعاد المحدد للبدء في عملية الانتخاب أو لأى سبب آخر فالت الرئيس يشكل اللجنة النهائية من الممثلين المعيّنين الذين حضروا، ويكملها بأعضاء من اللجنة الوقتية يختارهم بنفسه وذلك مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة من المادة السابقة .

وتختار اللجنة وقتية كانت أو نهائية من بين أعضائها كاتب سري يقوم بتحرير محاضر عملية الانتخاب التي قامت بها اللجنة وتبلاوتها عليها في آخر الجلسة .

مادة ٣٩ — حفظ النظام في قاعة الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله في ذلك طلب رجال البوليس أو القوة العسكرية عند الضرورة . وللدبير أو المحافظ أو من ينوب عنهما في جميع الأحوال مراقبة اجتماعات الانتخاب والتدخل عند الحاجة لإقرار النظام العام، على أنه لا يجوز أن يدخل البوليس أو القوة العسكرية قاعة الانتخاب إلا بناء على طلب رئيس اللجنة .

مادة ٤٠ — لا يدخل قاعة الانتخاب سوى المندوبين ولا يجوز حضورهم بحمية الانتخاب. حاملين سلاحاً من أى نوع كان .

مادة ٤١ — يجب أن يكون حاضرا من أعضاء اللجنة أثناء عملية الانتخاب ثلاثة على الأقل منهم كاتب السر .
وإذا نقص العدد عن ثلاثة أثناء الإجراءات فعل الرئيس إكمالها من المندوبين الحاضرين .

وإذا غاب الرئيس قام مقامه العضو الذى يعينه هو .
وكذلك يعين الرئيس العضو أو المندوب الذى يقوم مقام كاتب السر إذا غاب مؤقتا .

مادة ٤٢ — تلوم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الخامسة مساء .

فإذا وجد مع ذلك فى محل الانتخاب مندوبون لم يبدأوا رأيهم حتى انتهاء الساعة الخامسة مساء حررت اللجنة كشفا بأسمائهم واستمرت عملية الانتخاب إلى ما بعد إبداء آرائهم .

مادة ٤٣ — يكون الانتخاب بالاقتراع السرى .
وأول من يبدى رأيه المندوبون من أعضاء لجنة الانتخاب .
وإذا قسمت دائرة انتخاب إلى دوائر فرعية وكان رئيس اللجنة ومندوب وزير الداخلية مندوبين فى تلك الدائرة أبدأيا رأيهما فى الدائرة الفرعية التى اختيرا لها ولو كانا تابعين لدائرة فرعية أخرى .

مادة ٤٤ — على كل مندوب أن يقدم لجنة تذكرة اعتياده عند إبداء رأيه .
ومن أضعاف تذكرته قبلت اللجنة رأيه بعد تحققها من شخصه .

مادة ٤٥ — يبدى كل مندوب رأيه فى ورقة انتخاب أو شفويا .
فى الحالة الأولى يتلقى المندوب من يد الرئيس ورقة انتخاب مفتوحة وضع فيها ختم لجنة الانتخابات وتاريخ الانتخاب ، ويتحى المندوب جانبها من النواحي المخصصة لإبداء رأى فى قاعة الانتخاب فتمسها وبعد أن ثبت رأيه على الورقة يمسها مطوية إلى الرئيس وهو يضعها فى الصندوق الخاص بأوراق الانتخاب

وفي الوقت عينه يضع كاتب السر في كشف المندوبين إشارة أمام اسم المندوب الذي أبدى رأيه .

وفي الحالة الثانية يجب أن يبدى المندوب رأيه بحيث يسمعه أعضاء اللجنة وحدهم ويثبت كاتب السر رأى المندوب في ورقة يوقع عليها للرئيس . ويجوز أيضا للمندوب أن يختار عضوا من اللجنة يسر إليه برأيه على مسمع من الرئيس فيلبيتها العضو في ورقة يوقع عليها الرئيس .

مادة ٤٦ — جميع الآراء المطقة على شرط تعتبر باطلة ، وكذلك الآراء التي تعطى لشخص لم يكن اسمه مدرجا في كشف المرشحين والتي تعطى لأكثر من شخص في ورقة واحدة والتي تثبت على ورقة غير التي سلمت من اللجنة أو على ورقة أمضاها المندوب الذي أبدى رأيه أو على ورقة فيها أية علامة أو إشارة تدل عليه .

مادة ٤٧ — يعلن الرئيس ختام عملية الانتخاب متى حانت الساعة المقررة لذلك إلا في الحالة المنصوص عليها في المادة الثانية والأربعين . ثم يؤخذ في فرز الآراء التي أعطيت .

وإذا كانت دائرة الانتخاب مقسمة إلى دوائر فرعية وجب الختم على صناديق أوراق الانتخاب لفرزها معا في الأربع والعشرين ساعة التالية ليوم الانتخاب بمعرفة لجنة انتخاب مقر المائة العامة منضبا إليها عضو عن كل لجنة فرعية ينتخبه أعضاؤها . مادة ٤٨ — تفصل اللجنة في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة إعطاء كل مندوب رأيه أو بطلانه ، وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في الباب الرابع .

وتكون مداولة اللجنة سرية . ويجوز للرئيس عند الاقتضاء أن يأمر بإخلاء القاعة أثناء المداولة .

وتصدر القرارات بالأغلبية . فإذا تساوت الآراء رجع رأى الفريق الذي منه الرئيس وذكر ذلك في المحضر . ويجب أن تذكر فيه أسباب القرارات وأن يتلوها الرئيس علنا .

مادة ٤٩ — يجب تدوين كل طلب وكل قرار في المحضر .
ومع ذلك فإن عدم اشتغال المحضر على شيء مما وقع أو تقرّر في عملية الانتخاب لا يترتب عليه إلغاء إجراءات الانتخاب .

مادة ٥٠ — ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التي قوتت اللجنة صحتها .

فإذا لم يحصل أحد المرشحين في المرة الأولى على الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب في مدى خمسة أيام بين المرشحين الذين نالا العدد الأكثر من الأصوات . فإذا تساوى معهما أو مع أحدهما واحد أو أكثر من المرشحين الآخرين اشترك معهما في المرة الثانية . وفي هذه المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات التي قوتت اللجنة صحتها .

فإذا حصل اثنان فأكثر من المرشحين على أصوات متساوية اقترعت اللجنة بينهم وكانت الأولوية لمن تعينه القرعة .

مادة ٥١ — يعلن رئيس اللجنة اسم العضو المنتخب .
ويمضي جميع أعضاء اللجنة في الجلسة تسختين من محضر الانتخاب ترسل أحدهما مع أوراق الانتخاب كلها الى وزير الداخلية مباشرة في ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة ، وتحفظ الثانية بالمديرية أو المحافظة .

مادة ٥٢ — إذا لم يتقدّم في دائرة انتخاب أكثر من مرشح ، أو إذا هُزم مرشحان فأكثر ولم يبق في الدائرة إلا مرشح واحد لتنازل الآخرين أو وفاتهم قبل المواعيد المشار إليها في المادة ٣٢ ، وحصل هذا المرشح في الانتخاب على ربع أصوات الناخبين في الدائرة أعلن اسمه عضواً منتخبا عنها .

فإذا لم يحصل على ذلك العدد حدّد ميعاد جديد لانتخاب العضو بقرار من وزير الداخلية ويجوز أن تقدّم ترشيحات جديدة بالشروط المبينة في المادة ٣١ والمواد التالية .
فإذا ظل المرشح الأول وحيداً أعلن وزير الداخلية اسمه عضواً منتخبا عند انقضاء الميعاد المحدّد لتقديم الترشيحات وبلا حاجة لمباشرة إجراءات الانتخاب .

مادة ٥٣ - يرسل وزير الداخلية بدون تأخير الى كل من الأعضاء الذين اتفقوا شهادة بانتخابه .

مادة ٥٤ - اذا كان انتقال المندوب من محل اقامته الى مكان الانتخاب بطريق سكة حديد الحكومة فيعطى عند تقديمه تذكرة اعتياده تذكرتين بلا مقابل للسفر بالدرجة الثالثة ذهابا وايابا .

مادة ٥٥ - ابتداء من يوم نشر المرسوم أو القرار المشار اليه في المادة ٢٨ في الجريدة الرسمية والى نهاية عملية الانتخاب فكل نشر أو وسيلة من وسائل العلنية المنصوص عليها في المادتين ١٤٨ و ١٥٠ من قانون المقويات الأهل ترى الى ترويج الانتخاب يجب أن تشتمل على اسم عجزها واسم الطابع والناشر .
واذا ظهرت النشرات أو وسائل العلنية المشار اليها تحت اسم بلان أو هيئات ايا كانت تمثل أحزابا أو جمعيات أو غير ذلك من الجماعات فيجب أن تشتمل على أسماء أعضاء تلك اللجان أو الهيئات فضلا عن اسم الطابع والناشر .
وتطبق أحكام هذه المادة أيضا في حالة النشر في الصحف أو غيرها من الرسائل الدورية .

الباب الثالث

في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ

مادة ٥٦ - يشترط فيمن ينتخب عضوا في مجلس الشيوخ الشروط المنصوص عليها في المادتين ٢٦ و ٢٧ على أنه يجب أن يكون المبلغ المودع للتشريع مائة جنيه .
وينقص هذا المبلغ الى النصف لمنحى مديرية أسوان .

مادة ٥٧ - ينتخب المندوبون في كل دائرة من دوائر الانتخاب لمجلس الشيوخ عضوا واحدا .

وتجرى أحكام الباب الثاني على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ الا ما كان منها مخالفا لما نص عليه في هذا الباب .

الباب الرابع

في الفصل في صحة نيابة أعضاء المجلس وفي عدم الجمع
وفي سقوط العضوية

مادة ٥٨ — لكل مندوب أن يطلب إبطال الانتخاب الذي حصل في دائرته
بمريضة يقدمها الى رئيس المجلس تشتمل على الأسباب التي يلبي عليها الطلب .
ويكون توقيع الطالب مصدقا عليه .

ويجب تقديم الطلب في الخمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب
على الأكثر .

ويجوز كذلك لكل مرشح حصل على أصوات في الانتخاب أن ينازع بالطريقة
عينا في صحة انتخاب العضو الذي أعلن انتخابه .

مادة ٥٩ — يبلغ الرئيس الطلب في الثانية الأيام التالية الى النائب العمومي
وبعد تحقيقه ، اذا كان ثمة ما يقتضى ذلك ، يرفعه النائب الى محكمة الاستئناف
منعقدة هيئة محكمة نقض وإبرام .

وتقتضى المحكمة في هذه الطلبات على وجه الاستعجال بعد تكليف الشخص
المنتخب بالحضور تكليفا رسميا وسماع أقوال النيابة العمومية . ويكون قرار المحكمة
نهائيا وبلا رسوم .

ويجوز للحكم على من يرفض طلبه بمرأمة لا تتجاوز عشرين جنينا كما يجوز الحكم
عليه بتعويضات لمصلحة الشخص المنتخب اذا تبينت المحكمة أن الطالب كيدى .

مادة ٦٠ — يبطل الانتخاب لمضوية مجلس النواب أو الشيوخ :

(أولا) اذا كان الشخص المنتخب ممن لا يجوز انتخابهم .

(ثانيا) اذا كان هو أو مندوبه في شؤون الانتخاب قد ارتكب بصفته فاعلا

أو شريكا جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الباب الخامس .

وڪلاء مجلس النواب



احمد محمد خشيہ بك

۱۹۳۴



حمد الباسل باشا

۱۹۳۴



الاستاذ علي الشمسي

۱۹۲۵



الاستاذ ويسا واصف

۱۹۲۵

(ثالثاً) إذا لحق انتقابات الدرجة الأولى أو الثانية عيب سواء أكان هذا العيب ناتجاً من عدم مراعاة الأحكام الخاصة بعمليات الانتخاب أم من قرارات خاطئة أصدرتها بلجان الانتخاب أم من آراء أبديت على وجه من الوجوه الميينة في المادة ٨٠

(رابعاً) إذا ارتكب جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في الباب الخامس ولم يكن الشخص المنتخب أو مندوبه الانتخابي فاعلاً أصلياً أو شريكاً في ارتكابها .

على أنه لا يجوز إبطال الانتخاب في الحالتين الأخيرتين إلا إذا كان لل مخالفات المذكورة أثر في نتيجة الانتخاب أو فيما يتعلق بضرورة إعادة الاقتراع .
مادة ٦٩ - إذا أطل الانتخاب عن دائرة من دوائر الانتخاب أجرى انتخاب جديد لتلك الدائرة .

على أنه إذا كان من الممكن تصحيح المخالفات بإضافة أصوات أو بيان وجه الحقيقة في نتيجة الانتخاب تولت المحكمة هذا العمل وأعلنت انتخاب من ترى أن انتخابه هو الصحيح .

مادة ٦٢ - تبلغ المحكمة في جميع الأحوال قرارها إلى المجلس وفي حالات إبطال الانتخاب غير التي نص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة يعلن المجلس خلوه .
مادة ٦٣ - تطبق المحكمة في دطوى بطلان الانتخاب القواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية ما لم ينص على خلاف ذلك .

مادة ٦٤ - إذا كان الطلب المشار إليه في المادة ٥٨ مبنيًا على وقوع جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الباب الخامس تهيم النيابة أيضاً عند الاقتضاء الدعوى العمومية أمام المحكمة عينها ضد كل شخص له يد في الجريمة وتحكم المحكمة حينئذ في الدعويين حكماً واحداً .

وفي هذه الحالة تكون إجراءات الجلسة على الوجه المبين في الفقرة الثانية من المادة ٩٢

مادة ٦٥ - إذا تنازل الطالب عن طلب بطلان الانتخاب فتحكم المحكمة فيه من تلقاء نفسها .

مادة ٦٦ - يجوز للعضو المطعون في انتخابه أن يحضر جلسات المجلس إلى أن تصدر المحكمة قرارها في الطعن انخلاص به ، غير أنه لا يجوز له أن يقبض المكافأة البرلمانية .

مادة ٦٧ - إذا انتخب عضو أحد المجلسين في دائرتين وجب عليه في ظرف الثانية الأيام التالية لليوم الذي يصير فيه انتخابه نهائيا أن يقرر في المجلس أية الدائرتين يريد أن يكون نائباً عنها .

فإذا لم يفعل في الميعاد المذكور تولى المجلس بطريق القرعة تعيين الدائرة التي يكون عليها انتخاب عضو جديد .

مادة ٦٨ - كل عضو في أحد المجلسين انتخب عضواً في المجلس الآخر يعتبر مستقلاً من المجلس الموجود فيه من اليوم الذي يصير فيه انتخابه نهائياً .

وكل من انتخب في انتخابات واحدة عضواً في كلا المجلسين يجب عليه أن يصرح في الثانية الأيام التالية لليوم الذي يصير فيه انتخابه نهائياً في أي المجلس يريد الجلوس . فإذا لم يصرح في الميعاد المذكور اعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ . وعلى رئيس المجلس الذي وقع الاختيار عليه أو الذي اعتبر أنه وقع الاختيار عليه أن يحضر رئيس المجلس الآخر وهو يعلن خلو المحل .

وإذا عين أحد النواب في أثناء دور انعقاد البرلمان عضواً في مجلس الشيوخ اعتبر متغلباً عن عضويته في مجلس النواب إلا إذا أعلن كتابة لرئيس مجلس الشيوخ في الثانية الأيام التالية لنشر مرسوم التعيين رغبته بسدم قبوله التعيين في المجلس المذكور .

مادة ٦٩ - مع مراعاة القواعد الخاصة بسدم القابلية للانتخاب والمنصوص عليها في هذا القانون لا يجمع بين عضوية أي المجلسين وبين تولى الوظائف العامة بأنواعها عدا وظائف الوزراء .

وكذلك لا يصح الجمع بين العضوية في أحد المجالسين والعضوية في مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية وبلان الشياخات .

مادة ٧٠ - يقصد بالوظائف العامة الوظائف التي يتناول أصحابها رواتبهم من الأموال العامة ويدخل ضمنهم جميع الموظفين والمستخدمين التابعين لمجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ووزارة الأوقاف والتابعين للعاهد الدينية، وذلك ما عدا هيئة كبار العلماء والعمد والمشايخ .

مادة ٧١ - كل موظف أو مستخدم طام بمن أشير إليهم في المادة السابقة وكذلك كل عضو في مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو بلان الشياخات انتخب أو عين عضواً بأحد المجالسين يعتبر متخلياً عن وظيفته أو عن عضويته في هذه المجالس أو اللجان إذا لم يتنازل في الثمانية الأيام التالية لليوم الذي يصير فيه انتخابه نهائياً عن عضويته في أحد المجالسين المذكورين وفي حالة قبول هذه العضوية بطل الموظف أو المستخدم حقه في المعاش أو المكافأة حل حسب الأحوال .

وكل عضو في أحد المجالسين قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار إليها في المادة المذكورة أو قبل العضوية في أحد مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو بلان الشياخات يعتبر متخلياً عن عضويته في مجلس التواب أو مجلس الشيوخ من تاريخ تعيينه في إحدى تلك الوظائف أو من التاريخ الذي يصير فيه انتخابه في أحد تلك المجالس أو اللجان نهائياً . ويعلن المجلس حينئذ خلوه المحل الذي كان يشغله .

مادة ٧٢ - إذا وجد عضو من أعضاء المجالسين في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون ، سواء أعرضت له أثناء نيابته أم كانت لم تلم إلا بعد انتخابه، تسقط عضويته . وكذلك تسقط عضوية :

(١) من فقد الصفات المشترطة في العضو .

(٢) من تحققت فيه حالة من الحالات المانعة من قابلية الانتخاب مما نص عليه في هذا القانون .

(٢) من خالف صراحة أو ضمنيا الإقرار المشار اليه في المادة ٣١ وذلك منذ اليوم الذي يحصل فيه الإقرار المذكور إلى نهاية الشهر التالي لليوم الذي يصير فيه انتخابه نهائيا .

مادة ٧٣ — يقدم طلب سقوط العضو الى رئيس المجلس .
وتجرى على هذه الطلبات أحكام المواد ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٥

الباب الخامس في جرائم الانتخاب

مادة ٧٤ — يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين :

(أولا) كل من تعمد إدراج اسم في جداول الانتخاب أو حذفه منها على خلاف أحكام هذا القانون أو تعمد إهمال إدراج اسم أو حذفه كذلك .
(ثانيا) كل من توصل الى إدراج اسمه أو اسم غيره دون أن تتوافر فيه أو في ذلك الغير الشروط المطلوبة لاستعمال حق الانتخاب وهو يعلم ذلك . وكذلك من توصل على الوجه المتقدم إلى حذف اسم آخر .

(ثالثا) كل من استعمل حقودا أو مستندات أو أوراقا أخرى مزورة أو صورية من أجل الحصول على قيد اسمه في الجدول الخاص المنصوص عليه في المادة ٣٢

مادة ٧٥ — يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :
(أولا) كل من أعطى أو منح ناخبا أو مندوبا عطية أو هبة من نقود أو أوراق أو عروض أو فوائد أخرى أو عرض عليه شيئا من ذلك أو وعده به

سواء أ كان ذلك بالذات أم كان بواسطة الغير، وسواء أ كان للتأخير أو للتأخير عليه في رأيه .
وكذلك كل من فصل بنفسه أو بواسطة غيره شيئاً من ذلك بالنسبة لمرشح لجلسه
على المدلول عن ترشيح نفسه .

(ثانياً) كل من قبل أو طلب شيئاً من تلك العطايا أو الهبات أو الفوائد
لنفسه أو لغيره .

(ثالثاً) كل من استعمل مع ناخب أو مندوب القوة أو التهديد أو أهانة
إهانة ينطوى فيها التهديد أو أخافه باسم الدين أو أخافه من فقد خدمة أو من
تعريض نفسه أو أسرته أو ماله إلى أذى أو ضرر وذلك لجلسه على الامتناع عن
التصويت أو للتأثير عليه في رأيه . وكذلك كل من فعل شيئاً من ذلك مع مرشح
لجلسه على عدم تقديم ترشيحه أو على المدلول عن ترشيح نفسه .

(رابعاً) كل من حاول بطرق احتيالية أو بغير ذلك من الطرق غير المشروعة
أن يمنع ناخباً أو مندوباً من استعمال حقوقه الانتخابية أو أن يمسك ذلك أو أن يؤثر
عليه في رأيه أو أن يجعله على الامتناع عن التصويت .

ولا يجوز أن تكون العقوبة على من يرتكب الجرائم المتقدم ذكرها باسم حزب
أو جمعية أو لجنة أو أى جماعة أخرى أقل من نصف العقوبة المنصوص عليها
في هذه المادة .

مادة ٧٦ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة
جنيه كل من أعطى أو منح حزباً أو جمعية أو لجنة أو غير ذلك من الجماعات عطية
أو هبة أو أى فائدة أخرى أو عرض عليها شيئاً من ذلك أو وعد بها وذلك للحصول
على تأييد الحزب أو الجمعية أو اللجنة أو الجماعة في الانتخابات .

مادة ٧٧ - كل مخالفة لحكم من أحكام المادة الخامسة والخمسين من هذا
القانون يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيهاً .

وبماقب هذه العقوبة نفسها كل من اتحل باطلا في تلك النشرات أو غيرها من وسائل العلنية صفة ممثل لحزب أو جمعية أو لجنة أو غير ذلك من الجماعات .
وبماقب بها أيضا كل من وزع أو عرض في الأماكن التي تجرى فيها الانتخابات أو فيها حولها خطابات أو مطبوعات أو صوراً هزلية مهينة سواء أكان عليها اسم أم لم يكن .

مادة ٧٨ - كل من نشر أو أذاع بين الناخبين أو المنسويين أقوالاً كاذبة عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب وكل من أذاع بذلك القصد أخباراً كاذبة بماقب بالجلس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

فإذا أذيعت تلك الأقوال أو الأخبار في وقت لا يستطيع فيه الناخبون أو المنديوون أن يتبينوا الحقيقة ضوعفت العقوبة .

مادة ٧٩ - بماقب بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تتجاوز عشرة جنيهات :
(أولاً) من دخل في المكان المخصص لاجتماع الناخبين حاملاً سلاحاً من أى نوع .

(ثانياً) من دخل القاعة المخصصة للانتخابات بلا حق ولم يخرج عند أمر الرئيس له بذلك .

مادة ٨٠ - بماقب بالجلس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(أولاً) كل من أبدى رأيه في انتخاب وهو يعلم أن اسمه أدرج في الجدول غير حق أو أنه قد قد الصفات المطلوبة لاستعمال حق الانتخاب أو أن حقه موقوف .

(ثانياً) كل من تعمد إبداء رأيه باسم غيره .

(ثالثاً) كل من استعمل حقه في الانتخاب أكثر من مرة في انتخاب بعينه .

مادة ٨١ — يعاقب بالعقوبات المقررة لكل من أهان لجنة الانتخاب أو أحد أعضائها أثناء عملية الانتخاب .

مادة ٨٢ — يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية بقصد تغيير الحقيقة في نتيجة الانتخاب أو بقصد إيجاد ما يستوجب إعادة الانتخاب :

(أولا) أن يسمح لشخص ليس مقيدا بجدول الانتخاب أو بالجدول الخاص بأن يبدى رأيه أو أن يسمح بذلك لشخص يعلم أنه ليس صاحب الاسم الذى يبدى الراى به أو يعلم أنه سبق له ابتداء رأيه .

(ثانيا) ألا يسمح لناخب مقيد اسمه بجدول الانتخاب أو بالجدول الخاص بأن يبدى رأيه .

(ثالثا) أن يختلس أو يغيى أو يصد أو يزد أو يبدل أو يفسد أو يزور أو يغير جدول انتخاب أو ورقة انتخاب أو أى ورقة أخرى تتعلق بالانتخاب .

(رابعا) أن يكون وهو مكلف من ناخب أو مندوب بكتابة رأيه قد أثبت اسما غير الاسم الذى ذكر له .

(خامسا) أن يثبت أو أن يحسب الأصوات الممنوعة للرشحين المختلفين على غير الحقيقة .

(سادسا) أن يقرأ أسماء غير الأسماء المكتوبة .

(سابعا) أن يغير الحقيقة في نتيجة الانتخاب بأى طريقة أخرى .

مادة ٨٣ — يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استأجر أو جمع أو أوقف أشخاصا ولو غير مسلحين على وجه

يخيف به الناخبين أو المندوبين أو يخل بالنظام وكذلك كل من ينظم مظاهرة
عداوية ضد مرشح في الانتخابات .

وبما يقب من شارك في هذه الجماعات بالحس لمدة لا تقل عن سبعة أيام
ولا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين ولا تتجاوز عشرين
أو بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨٤ — يعاقب بالحس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة
لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من
منع ناخباً أو مندوباً واحداً أو أكثر من استعمال حقوقه الانتخابية بطريق التجمهر
أو الصياح أو المظاهرات أو باستعمال القوة أو التهديد .

مادة ٨٥ — يعاقب بالعقوبات نفسها الاقحام على لجنة الانتخاب بالقوة
بقصد تعطيل عملية الانتخاب، ويعاقب بها أيضاً استعمال الناخبين أو المندوبين
للقوة أو التهديد نحو اللجنة بمثل ذلك القصد .

فإذا كان الجاني حاملاً سلاحاً كانت العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن شهرين
ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تتجاوز مائتي جنيه
أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وبما يقب كل من نظم جماعة لارتكاب هذه الجرائم بهذه العقوبة مضاعفة .

مادة ٨٦ — كل من أغرى بواسطة إحدى الطرق الميينة في المادتين
١٤٨ و ١٥٠ من قانون العقوبات بارتكاب عمل من الأعمال المنصوص عليها
في المادتين ٨٤ و ٨٥ يعاقب عقاب الشريك فيه .

فإذا لم يترتب على الاعراء أية نتيجة كانت عقوبة المنرى الحبس لمدة لا تقل
عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات
ولا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨٧ — يساقب من خطف الصندوق الملقى على أوراق الانتخاب أو احتجازه أو ألقفه بالجلس لمدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على سنتين وبفرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على مائتي جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨٨ — كل من أفضى سرا إعطاء ناخب لرأيه بدون رضاه يعاقب بالجلس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر ، وبفرامة لا تقل عن خمسة جنجيات ولا تتجاوز خمسين جنجيا أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨٩ — يعاقب بالجلس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة وبفرامة لا تقل عن عشرة جنجيات ولا تتجاوز مائة جنجيه أو بإحدى هاتين العقوبتين من أحدث لناخب ضررا غير جائز بسبب إبداء رأيه أو امتناعه عن التصويت .

مادة ٩٠ — يأمر القاضي علانية على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة بمصادرة الرسائل والمطبوعات والنقود وغير ذلك من الأشياء مما يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة .

مادة ٩١ — يساقب على الشروع في جرائم الانتخاب بالعقوبة المنصوص عليها للجريمة التامة .

مادة ٩٢ — مع مراعاة حكم المادة ٦٤ تحكم محاكم الجنائيات في الجرائم المنصوص عليها في المواد المتقدمة ويكون حكمها نهائيا .

وتقدم الدعوى الى المحكمة بالطرق المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنائيات وتنتج في الجلسة الاجراءات المقررة في ذلك القانون لحاكم أول درجة في مواد الجتمع .

مادة ٩٣ — أسقط الدعوى العمومية والمدنية في جرائم الانتخاب المنصوص عليها في هذا الباب عدا ما نص عليه في المادتين ٧٤ و٨٩ بمعنى ثلاثة شهور من يوم إعلات نتيجة الانتخاب أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتصديق . على أنه

فما يتعلق بالجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٨ تحسب ثلاثة الشهور من يوم وقوعها أو من تاريخ آخر عمل متعلق بتحقيقها .

مادة ٩٤ - لا تبأشر أية إجراءات جنائية بمقتضى المادتين ٧٥ و ٧٦ ضد مرشح قبل إعلان نتيجة الانتخاب .

مادة ٩٥ - يكون لرئيس لجنة الانتخاب السلطة المخولة للأمور الضبطية القضائية فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب في قاعة الانتخاب أو يشرع فيها في ذلك المكان .

الباب السادس

أحكام عامة وأخرى ونهية

مادة ٩٩ - جداول الانتخاب المحررة على حسب قواعد قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ الممثل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ تصصح وتمثل طبقاً لأحكام هذا القانون، وتمتد طبقاً لأحكامه أيضاً جداول خاصة للمنازعات الانتخابية كندوين .

مادة ٩٧ - لتطبيق أحكام المادتين ٢٦ و ٥٦ فيما يتعلق بشرط إدراج الاسم مدة سنتين تعتبر مدة إدراج الأسماء في جداول الانتخاب القديمة .^(١)

مادة ٩٨ - بالنسبة للانتخابات الأولى التي تحصل تطبيقاً لهذا القانون يجوز تعديل المواعيد المنصوص عليها فيه لاعتماد جداول الانتخاب وللترشيح والطلبات وعلى العموم كل ميحد نص عليه فيه وذلك بقرار من وزير الداخلية .

(١) أدلت هذه المادة (يمتنى المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣١) كالنص الآتي :

” يقصد بشرط إدراج الاسم في جداول الانتخاب القديمة المشار إليه في المادة ٩٧ من قانون الانتخاب المقدم ذكره إدراج الاسم في أحد تلك الجداول ولو لم يكن جدولاً أو أحد جداول موطن الانتخاب الخالي للترشيح “ .

مادة ٩٩ - في الانتخابات المشار إليها في المادة السابقة يكون المندوبون الذين يتعضون أعضاء مجلس النواب هم أنفسهم الذين يتولون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ .

وكذلك يكون الحال كلما جرت انتخابات عامة لأى المجلسين ثم لأيهما الآخر وكان لا يفصل بين ميعادهما أزيد من ستة أشهر .

مادة ١٠٠ - يجوز تسيلا لعملية الانتخاب تقسيم دائرة الانتخاب الواحدة إلى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية .

ويراعى في تحديد هذه الدوائر الفرعية عدد السكان وعدد الناخبين وحلود الأقسام الإدارية أو الترسى وغير ذلك من الشروط التى يتحقق منها خير تنظيم لعملية الانتخاب .

مادة ١٠١ - لوزير الداخلية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٠٢ - يلغى كل ما كان مخالفا لهذا القانون من نصوص القوانين والمراسيم السابقة لصدوره .

مادة ١٠٣ - على وزراء الداخلية والمالية والحفانية والمواصلات والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون، كل فيما يخصه ويعمل به من يوم نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بمرأى المنزه فى ٣٠ جمادى الأولى سنة ١٣٤٩ (٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير الحفانية

على ماهى

وزير الداخلية

اسماعيل صدق

وزير المواصلات

توفيق دوسى

وزير المالية

اسماعيل صدق

وزير المعارف العمومية

مراد سيد احمد

^(١) المرسوم بقانون رقم ٥٠ الصادر في ٨ أبريل سنة ١٩٣١
بتعديل بعض أحكام قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠

نحرن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمر تاريخ ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛
وعلى قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ؛
وعلى المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام الانتخاب بالمحدرات
واستعمال ؛
وبناء على ما عرضه طينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - تضاف الى المادة الرابعة من قانون الانتخاب للتقدم ذكره فقرة
قبل الفقرة الأخيرة يكون نصها كالآتي :
(ج) المحكوم عليهم في إحدى الجناح المنصوص عليها في قانون المخدرات
رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة .
مادة ٢ - تضاف الى المادة ٢٠ من قانون الانتخاب فقرة أخيرة يكون
نصها كالآتي :

” فإذا لم يبلغ في جدول انتخاب مجموع عدد الناخبين المشار اليهم في الفقرة
السابقة ١ في المائة جاز انتخاب أى ناخب مندوبا “ .
مادة ٣ - تلغى الفقرة الرابعة من المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨
مادة ٤ - على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر برأى القبة في ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٤٩ (٨ أبريل سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحفانية وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء
على ما هو اسماعيل صدق اسماعيل صدق

(١) الوثائق المصرية في ٤ أبريل سنة ١٩٣١ صفحة ١ من العدد ٣٦

مذكرة إيضاحية

بشأن المرسوم بقانون الخاص بتعديل بعض أحكام قانون
الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠

بعد صدور قانون الانتخاب الجديد رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ قامت شعبة عند
إحدى المديريات حول تطبيق نص الفقرة الأخيرة من المادة (٤٠) من القانون
رقم ٣١ لسنة ١٩٢٨ الصادر بوضع نظام للاجبار بالمخدرات واستعمالها، تلك الفقرة
القاضية بأن يحرم المحكوم عليه بناء على هذا القانون من استعمال حقوقه السياسية
والانتخابية لمدة خمس سنوات، تبدأ من انتهاء مدة العقوبة .

ووجه هذه الشبهة أن قانون الانتخاب المشار إليه لم يرد به نص على الحالة
المينة بالفقرة المذكورة .

وقد كان رأى وزارة الداخلية وسعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة في ذلك
أن المادة الرابعة من قانون الانتخاب التي بينت أحوال الحرمان من حق الانتخاب
دائماً كان أو وقتياً . لا يستفاد منها المحصر، أى أنه لا يؤخذ من هذه المادة أنه
لا يحرم غير من ذكرها . وعلى ذلك لا يكون ثمة ما يمنع أن ينص على أحوال
حرمان أخرى في غير قانون الانتخاب، كما أن المادة (١٠٢) التي تلغى كل ما كان
غائلاً للقانون الجديد، لا يمكن أن تصرف إلى أنها إلغاء لحكم المادة (٤٠)
من قانون المخدرات، فإن هذه المادة الأخيرة لا تعتبر مخالفة لحكم المادة (٤)
المتقمة ذكرها، ما دامت هذه لا تنقيد المحصر .

هذا التأويل هو التأويل الصحيح لأحكام قانون الانتخاب وقانون رقم ٣١
لسنة ١٩٢٨ الصادر بوضع نظام للاجبار بالمخدرات واستعمالها . غير أن للسالة
جانبا أثر يستدعى الاهتمام، ذلك أن تنفيذ أحكام قانون الانتخاب الخاصة بتحرير

جداول الانتخاب قد أكدته وضمت المادة (٧٤) من ذلك القانون وهي التي تخفض بالمقابل على كل من تعدد إدراج اسم في جداول الانتخاب أو حذفه منها على خلاف أحكامه أو تعدد إهمال إدراج اسم أو حذفه كذلك. ويتطابق هذه المادة في موضوع المحكوم عليهم في جرائم المخدرات لا يكون حذف أسمائهم أو إهمال إدراجها وإثما تحت طائلة المادة (٧٤) وفقا للتأويل المتقدم ذكره . على أنه نظرا لضيعة المادة المذكورة لا يكون تعدد إدراج أسمائهم أو تعدد إهمال حذفها أمرا معاقبا عليه . وبناء عليه تكون الحماية المستمدة من المادة (٧٤) فيما يتعلق بحذف أسماء هذا الصنف من المحكوم عليهم من جداول الانتخاب حماية ناقصة . بل لقد تعتبر منعقدة اذا استشعر أعضاء اللجان بعض المخرج وخشوا ألا تساطر المحاكم الجنائية التأويل المتقدم ذكره فعملوا على إدراج أسماء المحكوم عليهم .

ولذلك رأينا من المستحسن إضافة جرائم المخدرات الى المادة الرابعة بمرسوم بقانون معتل لقانون الانتخاب ، وليس في هذا التعديل ابتداع لحكم جديد ، وانما أريد به دفع شبهة وتأييد حكم قائم وتأكيد الحماية المستمدة من المادة (٧٤) فيما يتعلق بوجوب حذف أسماء هذا الصنف من المحكوم عليهم من جداول الانتخاب .

وقد لوحظ من جانب آخر أنه يمسر في بعض الجهات الا يوجد أصلا ناخبون تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٠) بكهات الحدود ، كما أنه في جهات أخرى لا يوجد العدد أو النسبة المطلوبة . وقد رؤى أنه في هذه الحالة ، ونظرا لأن الانتخاب بنى على نظام الدرجتين وأن انتخاب النواب لا يتولا الا المندوبون يكون من الضروري أن يطلق للناخبين حرية انتخاب المندوبين من بينهم دون مراعاة أى شرط فيهم .

على أنه لما كان إطلاق حرية الناخبين في اختيار المندوبين ، إهدارا للشروط المطلوبة في المندوبين والتي ينط بها صحة اختيارهم ، وبني عليها تقدير سلامة حكمهم ، وكانت الضرورات تقتلر بقدرها ، فيجب أن يقصر إطلاق حرية الناخبين

على الحالات التي لا يكون فيها أحد توفرت فيه الشروط أو يكون عدد من توفرت فيهم قليلا جدا ويجب لذلك تعيين حدّ القلة .

وقد فرض قانون الانتخاب أن حرية الاختيار تكون كاملة إذا كان الناخبون يعدون من بينهم ١٠ في المائة وبمارة أخرى خمسة في القسم الخمسين يلقون الانتخاب مندوبين . ففي الأحوال التي يتعذر فيها توفير هذه الحصة تامة يجب أن يكفى بنسبة أقل من ذلك وترى الوزارة أن تكون ٦٪ أي ثلاثة في القسم الخمسين .

فإذا وجد هذا العدد وجب أن يخصص الانتخاب فيه . وإذا لم يوجد أطلق الناخبون من كل قيد وجاز لهم أن ينتخبوا أى واحد من الخمسين مندوبا .

وعنى عن البيان أنه يلحق في حساب ٦٪ المذكورة فضلا عن الناخبين الذين تتوفر فيهم الشروط المشار إليها في المادة (٢٠) الناخبون الذين تكون أحوالهم أدنى الى الشروط المذكورة .

وعلى ذلك تُنشر وزارة الداخلية بأن ترفع مع هذه المذكرة الايضاحية مشروع المرسوم المشار اليه . لكن بعد موافقة مجلس الوزراء عليه يعرض للحضرة صاحب الجلالة الملك للتفضل باصداره .

ومرفق من صورة المذكرة عدد ٢٠ ومثل ذلك العدد من مشروع الرسوم .

بحريا في ٢٨ غوال سنة ١٣٤٩ (١٨ مارس سنة ١٩٣١)

اسماعيل حديق

المرسوم بقانون رقم ١ هـ الصادر في ٨ أبريل سنة ١٩٣١^(١)
بتأويل بعض أحكام قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛

وعلى قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ؛

وبناء على ما عرضه طيناً وزير الداخلية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — لا ينصرف موطن الانتخاب المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون المتقدم ذكره إلا إلى مدينة أو قرية .

فإذا كان بموطن انتخابي أكثر من جدول بسبب تقسيم المدينة أو القرية إلى أقسام أو أجزاء أقسام أو إلى أجزاء أو حصص ، فيلزم أن يتولى الناخب حقوقه الانتخابية في القسم الذي يكون اسمه مقيداً فيه .

وفي حالة تغيير محل الإقامة أو مركز الأعمال أو المصالح من قسم إلى آخر يجب أن يطلب قيد الاسم في جدول انتخاب المحل الجديد قبل انتهاء المدة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة من القانون المتقدم ذكره ووفقاً للشروط المبينة به .

مادة ٢ — يقصد بشرط إدراج الاسم في جداول الانتخاب القديمة المشار إليه في المادة ٩٧ من قانون الانتخاب المتقدم ذكره إدراج الاسم في أحد تلك الجداول ولو لم يكن جدول أو أحد جداول موطن الانتخاب الحالي للرشح .

مادة ٣ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون .

مديرى القبة في ٢٠ فى القعدة سنة ١٣٤٩ (٨ أبريل سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير الحفائفة

على ماهرى

اسماعيل صدقي

(١) الواقع المصرية في ١٤ أبريل سنة ١٩٣١ صفحة ٣ من العدد ٣٦

وكلاء مجلس النواب



حسين هلال بك

١٩٢٧



مصطفى النحاس باشا

١٩٢٦



الاستاذ عبد الخالق عطيه

١٩٣٠



احمد رمزي بك

١٩٢٨

مذكرة إيضاحية

بشأن المرسوم بقانون الخاص بتأويل بعض أحكام قانون الانتخاب

رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠

١ - يشترط قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ أن يتولى الناخب حقوقه الانتخابية في الدائرة التي بها موطنه ويعرف الموطن بأنه الجهة التي يقيم فيها منذ سنة على الأقل (مادة ٢) .

على أن استعمال الناخب لحقوقه الانتخابية مشروط بفيد اسمه في جدول انتخاب (مادة ١٨) . وقد جعل لكل مدينة أو قرية تابعة للدرية ولكل قسم من أقسام القاهرة والاسكندرية وبورسعيد ولكل من المحافظات الأخرى جدول انتخاب، وأجيز لوزير الداخلية أن يقسم بقرار يصدره المدن والقرى الى أجزاء أو حصص وأقسام المحافظات الى أجزاء لأجل تحضير جداول الانتخاب (مادة ٧) . وفي هذه الحالة يكون لكل جزء أو حصص من المدينة أو القرية ولكل جزء من قسم المحافظة جدول انتخاب مستقل .

وجداول الانتخاب هو الضابط لتوفر صفات الناخب تقوم على تحريره ومراجعتها السنوية لجنة قائمة بذاتها ويمرر التصحيح والتعديل في كل جدول على حدة . حتى اذا أصبح الجدول نهائيا صار أساس كل عمليات الانتخاب . وليست قاعدة تقسيم الناخبين الى أقسام نسبية إلا جدول الانتخاب . فان لكل جدول أقسامه النسبية لا تختلط بأقسام غيره من الجداول في المدينة أو القرية أو قسم المحافظة اذا كانت هذه الوحدات مقسمة الى أجزاء أو حصص .

من أجل ذلك خشي أن يختلط موطن الانتخاب المشار اليه في المادة الثانية بالوحدة الجغرافية التي لها جدول انتخاب (أى الجزء أو الحصص من المدينة أو القرية

أو قسم المحافظة أو جزء ذلك القسم (المشار إليها في المادة السابعة ، وأن يصبح موطن الانتخاب حل وجه الزوم واحدا من هذه الوحدات .

ولو قد سمح تأويل موطن الانتخاب على هذا الوجه لكان شرط الإقامة سنة مطلوبا في جزء المدينة أو القرية أو قسم المحافظة أو جزء ذلك القسم الذى قيد اسم الناخب في جدول انتخابه لا في عموم المدينة أو القرية أو المحافظة . و يترتب على ذلك أنه اذا تحول الناخب من جزء المدينة أو القرية أو المحافظة الى جزء آخر منها — ومثل هذا التحول والانتقال فى السكنى كثير الشروع فى المدن الكبرى — لوجب أن يستوفى سنة فى مقره الجديد قبل أن يستطيع اثبات اسمه فى جدول الانتخاب الخاص به . ولا يخفى ما فى ذلك من الحرج فضلا عما فيه من منافاة الحكمة التى من أجلها اشترطت مدة الإقامة فهى انما اشترطت لاثبات صلة الناخب بالجهة التى يستعمل فيها حقوقه الانتخابية ولا شك فى أن مفهوم الجهة فى هذا الصدد هو الوحدة العمرانية المستفادة من معنى المدينة أو القرية مهما اتسعت لا الوحدة الادارية المصطنعة لتسهيل عمليات الفيد والمراجعة وغير ذلك من جزء مدينة أو حصّة قرية أو قسم أو محافظة .

وعلى ذلك فان طول مدة الإقامة يجب أن يعتبر فيها المدينة كلها ويمحوز اذن للقيم فى مصر أو الاسكندرية الذى نقل سكناه منذ أقل من سنة الى قسم غير الذى كان اسمه مقيدا بجدول انتخابه أن يستعمل حقوقه الانتخابية فى مقر سكناه الجديد ولو لم يتم له فيه سنة احصاءا لمدة اقامته فى اقسام أخرى من المدينة بما يكفى مجموعه لتسام السنة .

غير أنه نظرا لوجوب ضبط عملية الانتخاب ومراعاة حكم المادة ١٨ من قانون الانتخاب وهى من قواعد الكلية لا يجوز للناخب أن يستعمل حقوقه الانتخابية إلا فى الجهة المقيد اسمه بجدول انتخابها ، فلو عرض له تغيير محل اقامته فى المدينة التى يسكنها لوجب أن يستمر فى استعمال حقه الانتخابى فى جهة اقامته الأولى حتى ينقل اسمه الى جدول انتخاب جهة اقامته الجديدة ، ولتنظيم العمل فى نقل الأسماء

لا يجوز قتل الامم إلا في مواعيد التعديل السنوية ، فإذا حل هذا الميعاد استطاع قتل الامم دون أن يحاسب على احتفاء السنة في مقر سكناه الجديد وفقا للاعتبارات التي سبق تفصيلها .

والحكم كذلك فيما يتعلق بالترفيين الآخرين لموطن الانتخاب من أنه مركز أعمال الناخب ومصالحه أو أنه الجهة التي بها مقر أسرته ولم يكن مقيما فيها بنفسه . هذا هو التأويل المستقيم الواجب للسادة ٢ من قانون الانتخاب ، وقد رؤى لضبط العمل وقطع أسباب النزاع إثباته بنص تشريعي لا يعمل محلا للشك أو الخلاف .

٢ — يشترط قانون الانتخاب في المرشح لمضوية مجلس النواب أن يكون اسمه مدرجا منذ سنتين بأحد جداول انتخاب المحافظة أو المديرية التي ينتخب فيها وذلك للدلالة على جدية اتصاله بموطن الإقامة الذي اتخذ أو بموطنه المختار (مادة ٢٩) . و رغبة في التيسير على المرشحين وضع حكم وقفي يبيح أن تحتسب في الانتخابات للبرلمان الجديد مدة ادراج اسم المرشح في الجداول القديمة .

غير أنه قد لوحظ أن كثيرا ممن قد يريدون ترشيح أنفسهم لا يستطيعون الانتفاع بهذا التيسير بالرغم من أن أسماهم مدرجة في جداول الانتخاب القديمة إذا أول هذا الشرط على أن القيد سنتين يجب أن يتخصص بالقيد في أحد جداول المديرية أو المحافظة التي يريد الترشيح فيها وذلك بسبب اختلاف السادة ٢ من قانون الانتخاب الجديد عن مثيلتها في القانون القديم وعدم وجود مثل الشرط المتقدم ذكره في ذلك القانون ، فقد كان يمكن أن يكون الشخص مقيدا في أكثر من جدول انتخاب أى في جداول جهة اقامته ومركز أعماله ومقر أسرته أو في بعضها ، والقانون الجديد قد أحكم الوضع في هذا الشأن فحرص على أن لا يكون أكثر من قيد واحد ، وأن يلزم الناخب باختيار أحد المواطنين الآخرين إذا أثار ألا يكون منسوبا الى جهة اقامته ، بل قد كان المرشح يستطيع أن يكون مقيدا في مديرية وإن يرشح في أية مديرية أخرى ولو لم يكن مقيدا بها .

ولكى يكون هذا التيسير شاملا ويتساوى الجميع في الانتفاع به يجب مراعاة الانتقال من نظام الرخص والتسهيلات غير الملازمة الذى كان سائدا في ظل القانون القديم الى النظام المحكم الذى أتى به القانون الجديد وذلك باتخاذ تأويل لحكم المادة ٩٧ يطلقه من التخصيص المشار اليه بحيث يصبح كل قيد قديم مقيدا ولو كان في غير المديرية أو المحافظة التى اعتمدها المرشح موطنه له بالتطبيق لقانون الانتخاب الجديد فينتفع من كان اسمه مقيدا بمجدول انتخاب جهة اقامته بمدة هذا القيد ولو أنه قد أثر أن يكون موطنه بالنسبة للانتخابات المقبلة مركز أعماله أو مقر أسرته والعكس . ويبرر هذا التأويل أنه في جميع هذه الأحوال يكون الاتصال الذى لحظه الشارع في حكم المادة ٢٦ متحققا فعلا . وهو لا يرمى على أى حال لأكثر من التيسير في مسألة المدة فهو لا يشمل القاعدة التى فرضتها المادة ٢٦ من وجوب قصر الترشيح على المديرية أو المحافظة التى يكون المرشح مقيدا بالتطبيق للقانون الجديد في أحد جداول انتخابها .

وقد روى أيضا إثبات هذا التأويل بنص تشريعى لا يعمل محلا للشك أو خلاف .

بناء على ما تقدم تمشرف وزارة الداخلية بأن تعرض مشروع مرسوم بقانون يلين ثبت التأويلين المتقدم ذكرهما ، حتى اذا وافق عليه مجلس الوزراء رفع الى حضرة صاحب الجلالة الملك للتفضل بالتصديق عليه .

نحريرا في ٢٩ شوال سنة ١٣٤٩ (١٩ مارس ١٩٣١)

اسماعيل صدقي

النِّظامُ الدَّاخِلِيُّ لِلبرلمان

(١) مرسوم بقانون رقم ٨٨ صادر في ١٦ يونيه سنة ١٩٣١
خاص بالنظام الداخلي للبرلمان

نحس فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛

وعلى المادة ١٠٨ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء، وموافقة رأى ذلك المجلس ؛

رسمنا بما هو آت :

الفصل الأول

في مكتبي المجلسين

مادة ١ — يكون لكل مجلس مكتب مؤلف من رئيس ومكتبين وأربعة
سكرتيرين ومراقبين اثنين. وفيما هذا رئيس مجلس الشيوخ الذي يمينه الملك لستين
يتولى كل مجلس انتخاب مكتبه .

مادة ٢ — عند افتتاح الجلسة الأولى لكل دور انعقاد عادي لمجلس النواب
يشغل كرسي الرئاسة أكبر أعضائه سناً . وكذلك الشأن في مجلس الشيوخ عند
غياب الرئيس أو قيام مانع من حضوره . ويساعد الرئيس المذكور في أعمال

(١) الوقائع المصرية في ١٦ يريضة ١٩٣١ صفحة ٢ من العدد ٦٣ (نبراحيى) .

السكريدية أربعة أعضاء يكونون أصغر الأعضاء سناً . ومن هؤلاء جميعاً يتألف المكتب الموقت .

مادة ٣ — يباشر كل مجلس انتخاب المكتب التام في الجلسة التي تتحدد بعد الافتتاح .

مادة ٤ — فيما عدا انتخاب رئيس مجلس النواب يقسم كل من المجلسين بانتخاب الوكيلين والسكريدين والمراقبين على التعاقب طبقاً لأحكام الفصل العاشر وبالقائمة . ويكون انتخاب الرئيس والوكيلين بالأغلبية المطلقة وانتخاب الآخرين بالأغلبية النسبية .

مادة ٥ — يناط بالسكريدين، بمراقبة الرئيس أو رئيس السن، جمع الأصوات وفرزها، وبقي تمت الانتخابات أعلن الرئيس نتيجتها وأبلغها إلى الملك والمجلس الآخر.

مادة ٦ — ينتخب أعضاء المكتب التام لمدة دور الانعقاد ويظلون في أعمالهم مدى أدوار الانعقاد غير العادية وحتى افتتاح دور الانعقاد العادي التالي.

مادة ٧ — إذا غاب الرئيس قام مقامه أحد الوكيلين بالتناوب، فإذا غاب الاثنان كانت الرئاسة لأكثر الأعضاء الحاضرين سناً .

وإذا غاب أحد السكريدين دعا الرئيس أصغر الأعضاء الحاضرين ليحل محله.

مادة ٨ — لا يجوز الجمع بين الوزارة وبين أى وظائف المكتب .

الفصل الثاني

في اختصاصات المكتب

مادة ٩ — يتولى الرئيس المحافظة على نظام المجلس وأمنه . والأخذ بمراعاة هذا القانون واللائحة . وهو الذى يمثل المجلس ويتكلم باسمه وطبقاً لرغبته .

يدير المناقشات . ويأذن بالكلام . ويضع الأسئلة . ويعلن نتائج الاقتراع . وله الكلام فى أى وقت اذا رأى فى ذلك فائدة لنظام المناقشة أو لإيضاحها . وهو الذى يحدد موضوع البحث ويرد إليه من خرج عنه من المتكلمين . ويؤيه إلى المحافظة

على النظام . ويراقب أعمال السكرتيرين والمرافقين . وبوجه عام يشرف على حسن سير أعمال المجلس .

مادة ١٠ — يناط بالسكرتيرين تحرير محاضر الجلسات المبررة . والإشراف على تحرير محاضر الجلسات الأخرى . وقراءة الاقتراحات والتعديلات والأوراق الأخرى . وقيد أسماء الأعضاء الذين يطلبون الإذن بالكلام . ومناداة الأسماء وإثبات التنبيهات إلى المحافظة على النظام وجمع الأصوات وفرز أوراق الاقتراع ورصد نتائج القرعة . وتحقيق نصوص مشروعات القوانين وبوجه عام المشاركة بحسب ما يأمر به الرئيس فيما هو من شؤون المكتب .

ولم أن يشتركوا في المناقشات بشرط أن يأخذوا بحالهم إلى جانب الأعضاء .
مادة ١١ — يناط بالمرافقين تحضير ميزانية المجلس ومراقبة حساباته وأماكنه وأثاثه . ويقومون على المراسم وعلى أعمال الضبط ويتمهون تنفيذ ما يصدره الرئيس من الأوامر للمحافظة على النظام . ويتولون أمر الدعوات للاجتماع وتوزيع المطبوعات ويشرفون على الأماكن المخصصة للجمهور ويصدرون تذكرة الدخول .

الفصل الثالث

في نظام الجلسات

مادة ١٢ — يمتد كل مجلس عدد جلساته في الأسبوع وساعة افتتاحها .
مادة ١٣ — يفتح الرئيس الجلسة وبموافقة المجلس يقفها أو يرفعها . ويمتد جدول الأعمال ويختار الأعضاء والحكومة به .
ويعلن الجدول على اللوحة المعلقة لهذا الغرض بمقر المجلس ويثبت في الكتب المرسلة للقائمين لدعوتهم إلى الاجتماع .
مادة ١٤ — يجب أن يكون لمشروعات الحكومة الأسبقية على غيرها من المشروعات والاقتراحات في جميع جلسات الأسبوع عدا جلسة يمتددها المجلس .

مادة ١٥ — توضع تحت تصرف الأعضاء قبل موعد افتتاح الجلسة بنصف ساعة دفاتر حضور يوقعون عليها متى حضروا . ومتى حل موعد الافتتاح يطلع الرئيس على الدفاتر، فإذا تبين أن العدد القانوني لم يتكامل فله أن يؤخر فتح الجلسة نصف ساعة ، فإذا لم يتكامل العدد حينئذ أجل الرئيس عقد الجلسة الى أول يوم يصح فيه اجتماع المجلس . وإذا تكامل العدد القانوني افتتح الرئيس الجلسة .

مادة ١٦ — يودع محضر الجلسة السابقة المكتب قبل موعد افتتاح الجلسة بساعة .

ولكل عضو من الأعضاء عند افتتاح الجلسة الحق في الاعتراض على صيغته . فإذا قام اعتراض تولى السكرتير إبداء الإيضاحات اللازمة، وإذا استمر الاعتراض بالرغم من تلك الإيضاحات عرض الأمر على المجلس .

مادة ١٧ — إذا قرر المجلس قبول الاعتراض عهد الى المكتب بأن يقدم في الجلسة ذاتها أو في الجلسة التالية على الأكثر صيغة جديدة مطابقة لما قرره المجلس . وإذا لم يترضى على هذه الصيغة الجديدة اعتبر المحضر مصدقا عليه .

مادة ١٨ — قبل البدء في جدول الأعمال يغير الرئيس المجلس بما ورد اليه من المكاتبات وغير ذلك من الأوراق .

مادة ١٩ — لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم إلا إذا استأذن الرئيس وأذن له . وليس للرئيس أن يمنع أحدا من الكلام لغير سبب قانوني . وعند الخلاف يرجع الرئيس الى رأى المجلس .

مادة ٢٠ — يقيد السكرتيرون أسماء من يستأذن من الأعضاء في الكلام بحسب ترتيب طلبهم . فإذا كان طلب الاذن خاصا بمشروع أو اقتراح أرسل الى لجنة فلا يجوز قبول قيد الأسماء إلا بعد إيداع التقرير .

مادة ٢١ — يأذن الرئيس في الكلام بحسب ترتيب التقيد والطلبات ولا يدخل عن هذا النظام إلا للداولة بين المتكلمين في المشروع أو الاقتراح ليكون الكلام أولا لمن يؤيده فالن يطلب تمثيله فالن يترضى عليه وهكذا .

مادة ٢٢ — لا يتقيد الوزراء ومندوبو الحكومة والمقررون بالترتيب المشار إليه في المادة السابقة، ويكون لهم الكلام كلما طلبوه .

مادة ٢٣ — يجوز دائماً طلب الكلام :

(١) لإبداء الدفع بعدم المناقشة .

(٢) لطلب تأجيل المناقشة .

(٣) لطلب إرجاء النظر في الموضوع المطروح للبحث الى ما بعد الفصل

في موضوع آخر يجب البت فيه أولاً .

(٤) للمناقشة في وضع السؤال .

(٥) للفت النظر الى مراعاة أحكام هذا القانون أو اللائحة .

(٦) لتصحيح الرواية بشأن واقعة .

(٧) للرد على قول يتعلق بشخص طالب الكلام .

مادة ٢٤ — يكون لكل الطلبات المتقدم ذكرها الأولوية على الموضوع الأصلي فتوقف المناقشة فيه دون أن يقطع على الخطيب مقالته .

مادة ٢٥ — يتكلم الأعضاء وقوفاً في أمكتهم ويتكلم المقرون من المنبر . ولا يجوز التلاوة إلا في التقارير ونصوص الاقتراحات والتعديلات وفيما يستأنس به من الأوراق .

مادة ٢٦ — لا يجوز لغير صاحب المشروع أو الاقتراح أو الأشخاص المذكورين في المادة ٢٢ أن يتكلم أكثر من ثلاث مرات في المسألة الواحدة إلا اذا أذن المجلس بذلك .

مادة ٢٧ — لا يسوغ مطلقاً مقاطعة المتكلم إلا أن يكون ذلك لفت نظره الى مراعاة أحكام هذا القانون أو اللائحة، وللرئيس وحده هذا الحق .

مادة ٢٨ — اذا بدأ الرئيس أن اقتراحاً أو مشروع قرار ليس من اختصاص المجلس نهى صاحبه عن الكلام فيه، فانما لم يمثل بت المجلس في مسألة الاختصاص .

مادة ٢٩ - إذا لوحظ على أحد الأعضاء الإعادة والتكرار فيما أبداه هو أو غيره من الأقوال أو الخروج عن الموضوع المطروح للبحث، فللرئيس أن يفت نظره إلى ذلك، فإذا عاد المتكلم في ذلك الموضوع بينه بعد لفت نظره مرتين إلى ما أخذ عليه من التكرار أو الخروج، منعه الرئيس من الكلام في ذلك الموضوع بقية الجلسة، فإذا اعترض المتكلم على منعه رجع الرئيس إلى رأى المجلس ويصدر القرار في ذلك بدون مناقشة.

مادة ٣٠ - إذا أخل المتكلم بالنظام بخاتمة حكم من الأحكام المتقدمة أو بآية طريقة أخرى أو أبدى أقوالاً غير لائقة أو عرض في مسوئية بأحد زملائه أو أعضاء الحكومة أو الهيئات النظامية أو وجهه إلى أحد أولئك إهانة أو عبارة مثيرة أو تهديداً أو خرج بأى وجه من الوجوه عن مقتضيات اللياقة ناداه الرئيس باسمه منها إياه إلى المحافظة على النظام، فإذا اعترض رجع الرئيس إلى رأى المجلس.

مادة ٣١ - يجوز للمجلس بناء على طلب الرئيس أن يقرر إخراج عضو من المجلس إذا كان ذلك العضو قد استمر في الإخلال بالنظام أو في ارتكاب عمل من الأعمال المشار إليها في المادة السابقة بالرغم من تنبيهه إلى المحافظة على النظام ثلاث مرات في جلسة واحدة أو كانت قد وقعت منه مخالفة للنظام خطيرة، ويصدر القرار في ذلك بدون مناقشة وبعد سماع دفاع العضو.

مادة ٣٢ - يترتب على قرار إخراج العضو حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس حتى نهاية الجلسة التي صدر فيها القرار.

مادة ٣٣ - إذا لم يمثل العضو إلى الدعوة التي يوجهها إليه الرئيس للخروج من المجلس توقف الجلسة أو ترفع، وفي هذه الحالة يمتد الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس من تلقاء نفسه إلى الجلسات الثلاث التالية للجلسة التي صدر فيها القرار المذكور، وللرئيس أن يتخذ من التدابير ما يراه لازماً لتنفيذ قرار المجلس.

على أنه يسوغ للعضو أن يقف أثر القرار ابتداء من اليوم التالى ليوم إصداره بأن يقرر كتابة "بأنه يأسف على عدم احترام قرار المجلس"، ويتلو الرئيس هذا القرار على المجلس.

مادة ٣٤ — إذا اضطرب النظام ولم يتمكن الرئيس من اقراره أعلن عزيمه على وقف الجلسة . فان لم يستقر النظام وقفها مدة لا تزيد على ساعة . فان استمر اضطراب النظام بعد إعادة الجلسة أجلها الرئيس الى أول يوم يصح فيه عقد الجلسة .

مادة ٣٥ — اذا لم يبق أحد يطلب الكلام في موضوع مروض للبحث أعلن الرئيس إقفال باب المناقشة .

وإذا طلب أحد من الأعضاء إقفال باب المناقشة وأيده في ذلك عشرة أعضاء على الأقل رجع الرئيس الى رأى المجلس . فانما بدأ اعتراض على الإقفال أذن الرئيس بالكلام لواحد من المؤيدين ثم لواحد من المعارضين ، وبعد ذلك يؤخذ رأى المجلس في إنهاء المناقشة أو الاستمرار فيها .

الفصل الرابع

في الجلسات السرية

مادة ٣٦ — جلسات المجلسين طنية . على أن كلا من المجلسين يتعقد ببيئة سرية بناء على طلب رئيسه أو على طلب الحكومة أو عشرة من أعضائه على الأقل . وفي الحالة الأخيرة يقدم الطلب كتابة للكتب . ويقرر المجلس بعد إخراج من رخص لهم بالدخول ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح امامه تجري في جلسة علنية أولا . ويصدر هذا القرار بعد مناقشة يشترك فيها على الأكثر اثنان من مؤيدي السرية واثنان من المعارضين فيها .

مادة ٣٧ — ليس لأحد من موظفي المجلس حضور الجلسات السرية إلا اذا قرر المجلس غير ذلك .

مادة ٣٨ — يجوز للمجلس أن يقرر عدم تحرير محاضر لجلساته السرية . فلذا تقر عمل محاضر تولى تحريرها أحد سكرتيري المجلس وتليت وصفت عليها في نفس الجلسة .

الفصل الخامس

في الجبان

مادة ٣٩ - في مبدأ كل دور من أدوار الانعقاد العادية ، وبعد تشكيل
المكتبين النهائيين للجلسين يعين كل منهما الجبان الدائمة اللازمة لفحص وتمحيض
الأعمال . ويحدد عدد أعضاء هذه الجبان واختصاصاتها . ويجب على أى حال أن
يتنخب كل من المجلسين لجنة لالاية ولجنة للاقتراحات والمرافض ولجنة للحاسبة .
ويجوز لكل من المجلسين أن يعين ، بحسب مقتضيات الحاجة ، لجانا خاصة
لأغراض معينة .

ويجب أن يراعى في تشكيل الجبان المختلفة أن تكون ممثلة ، على قدر الامكان ،
للا حزاب والجماعات التى يتألف منها المجلس . ويحدد اللائحة الداخلية كيفية ذلك
التمثيل .

مادة ٤٠ - انتخاب أعضاء الجبان يكون بطريق الانتخاب بالقائمة لكل لجنة
وبالأغلبية النسبية . وتنتهى مدة الجبان الداعة بافتتاح دور الانعقاد العادى التالى .
ولا يجوز أن يكون أحد أعضاء المجلسين عضواً فى أكثر من لجتين داعتين .

مادة ٤١ - تنخب كل لجنة من بين أعضائها رئيسا وسكرتيراً يماونه واحد
أو أكثر من موظفى المجلسين . ولوكيل كل من المجلسين حق رئاسة الجبان التى
يكونان فيها .

واذا غاب الرئيس أو السكرتير تنخب اللجنة من يقوم مقامه بصفة مؤقتة .
مادة ٤٢ - اذا غاب أحد أعضاء الجبان بدون عذر مقبول ثلاث جلسات
متوالية أو غاب عشر جلسات غير متوالية ولو بغير أبلغ رئيس اللجنة ذلك الى المجلس
ليباشر انتخاب عضو آخر يحل محله .

مادة ٤٣ - جلسات الجبان سرية . ولا يجوز أن يحضرها ، فيما عدا الحالات
المنصوص عليها فى المواد ٤٦ و ٥٠ و ٥٢ من ليس من المجلس . وما لم تقرر اللجنة

خلاف ذلك يكون لكل عضو من أعضاء المجلس حق الحضور في جلسات اللجان دون أن يشترك في المناقشة أو أن يبدى أية ملاحظة .

مادة ٤٤ — لا تكون قرارات اللجان صحيحة إلا إذا حضر أكثر من نصف أعضائها ما لم يقرر المجلس غير ذلك بقرار خاص .

مادة ٤٥ — يحضر لكل جلسة من جلسات اللجان محضر يقر في أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونصوص القرارات ، ووقع عليه من رئيس اللجنة وسكرتيرها .

مادة ٤٦ — يجب على اللجان عند بحث مشروعات القوانين والتعديلات المرتبطة بها أن تستشير اللجنة المذكورة في المادة ٩٦ من الدستور فيما يتعلق بضبط صياغتها القانونية والتوفيق بينها وبين التشريع القائم .

وحق يصدر القانون المشار إليه في المادة المتقدم ذكرها الخاص بطريقة تشكيل تلك اللجنة ونظام سيرها ، تشكل اللجنة من اللجنة الاستشارية التشريعية المنظمة بالأمر العالي الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ متضا إليها عضوان من مجلس النواب وعضوان من مجلس الشيوخ بينهم المجلسان .

والى أن يقرر خلاف ذلك ، تحدد المواعيد المشار إليها في المادة ٩٦ من الدستور في كل حالة على حدها بواسطة المجلس أو اللجنة المنوط بها وضع تقرير عن المشروع أو التعديل .

مادة ٤٧ — تضع كل لجنة تقريرا عن كل مشروع أو اقتراح أحيل عليها ويأشرك ذلك رئيس اللجنة أو مقرر ينتخب لهذا الغرض ويناط به بيان أعمال اللجنة أمام المجلس .

ويجب أن يذكر التقرير رأى الأغلبية ويختلف الاقتراحات المغايرة له وملخص الأسباب التي بنيت عليها . ويقدم التقرير الى رئيس المجلس . ويخبر الرئيس المجلس بوروده في أول جلسة .

مادة ٤٨ — تقرير اللجنة مع نص المشروع أو الاقتراح يطبع ويوزع على أعضاء المجلس قبل الجلسة المحددة للنقشة فيه بخمسة وأربعين ساعة على الأقل .

مادة ٤٩ — يجب أن يقدم التقرير عن المشروع أو الاقتراح الى رئيس المجلس في الميعاد الذي يحدده المجلس ، وعلى أى حال في ميعاد لا يتجاوز الشهرين من تاريخ إحالته على اللجنة .

فإذا انتهى الميعاد ولم يكن التقرير قد قدم ، جاز لكل عضو أن يطلب من المجلس التداول في وضع المشروع أو الاقتراح في جدول الأعمال . ويجوز أن يمنح المجلس أجلا جديدا ببناء على طلب رئيس اللجنة أو مقررها مشفوعا بالأسباب المؤيدة له .

مادة ٥٠ — لكل عضو بدا له أن يقترح تعديلا في مشروع أو اقتراح أحيل على لجنة لم يكن هو من أعضائها أن يبعث به كتابة للرئاسة وهي تحيله على اللجنة : ويجوز للعضو المذكور أن يحضر الجلسة التي تحتدها اللجنة ليبدى ما يطلب إليه من الإيضاحات دون أن يكون له رأى معدود في المداولة .

مادة ٥١ — للجان أن تطلب من الوزراء بواسطة رئيس المجلس ما تشاء من المعلومات أو البيانات بشأن المشروعات المحالة عليها .

مادة ٥٢ — للجان كذلك أن تطلب استدعاء الوزير ذي الشأن أو صاحب المشروع أو الاقتراح . ولكل منهما الحق في حضور جلساتها متى طلب ذلك من اللجنة . وللوزراء استصحب معه أو ينيب عنه أحد كبار موظفي وزارته .

مادة ٥٣ — لأعضاء المجلس أن يطلعوا على الأوراق والملفات المقدمة للجان دون نقلها وبشرط ألا يترتب على ذلك تعطيل أعمال اللجنة .

الفصل السادس

في الاجراءات الخاصة بمشروعات القوانين

مادة ٥٤ - كل مشروع قانون يجب ، قبل المناقشة فيه ، أن يحال على إحدى بلجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه .

مادة ٥٥ - تعرض المشروعات المقدمة من الحكومة أو المرسلة من المجلس الآخر على المجلس ليقرر في أول جلسة إحالتها على اللجان المختصة أو على لجنة خاصة . ويجوز للمجلس أن يقرر تلاوة المشروع قبل إحالته على اللجنة .

مادة ٥٦ - تطبع المشروعات والمذكرات الإيضاحية المرفقة بها وتوزع على الأعضاء .

مادة ٥٧ - كل اقتراح بقانون أعدته أحد أعضاء المجلس يجب أن يقدم كتابة وأن يكون موقعا عليه من صاحبه مصوغا في مواد ومرفقا بمذكرة إيضاحية . ولا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة أعضاء على أى اقتراح بقانون .

مادة ٥٨ - كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب أن يحال في أول جلسة يعرض فيها على لجنة الاقتراحات لفحصه وإبداء الرأى في جواز نظر المجلس فيه . ويجب أن تقدم لجنة الاقتراحات تقريرها في ظرف خمسة عشر يوما .

فاذا رأى المجلس نظر المشروع اتبع في شأنه حكم المادتين ٥٥ و ٥٦

مادة ٥٩ - لكل عضو قدم اقتراحا أو مشروعا أن يسترده ولو كان ذلك أثناء المناقشة فيه إلا اذا طلب أحد الأعضاء أن يمضى فيه وأبده في ذلك عشرة أعضاء ، ففي هذه الحالة يستمر النظر فيه .

مادة ٦٠ - المشروعات المقدمة من الأعضاء والتي لم ير المجلس جواز النظر فيها أو التي رفضها لا يجوز إعادة تقديمها في دور الانعقاد نفسه .

مادة ٦١ — للحكومة في أى وقت شاعت أن تسترد مشروعات القوانين المقدمة منها، ولا يجوز للأعضاء أن يعضوا فيها أو أن يعرضوها من جديد ولو معجلة أثناء دور الاعتقاد نفسه .

مادة ٦٢ — بعد إيداع تقرير اللجنة وتوزيعه يحدد المجلس يوم المناقشة فيه . ولا يجوز في غير حالات الاستعجال أن يقترح نهائيا على مشروع قانون إلا بعد المداولة فيه مرتين يفصل ما بينهما مدة لا تقل عن ثمانية أيام كما يفصل ما بين المداولة الثانية والاقتراع النهائي مدة لا تقل كذلك عن ثمانية أيام .

مادة ٦٣ — تفتتح المداولة الأولى بمناقشة عامة في مبادئ مشروع القانون . ومضى انتهت هذه المناقشة يستشير الرئيس المجلس فيما إذا كان يرغب الانتقال الى المناقشة في المواد .

فإذا رأى عدم الانتقال الى مناقشة المواد أعلن الرئيس أن المشروع لم يصلح عليه . وإذا رأى العكس استمرت المناقشة فيه مادة فادة أصلا وتعديلا .

و يقرر المجلس بعد ذلك ما إذا كان يرى الانتقال الى المداولة الثانية .

مادة ٦٤ — لكل عضو أن يقترح إنشاء المداولة الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات (زيادة أو تعديلا أو حذفاً) ويجب أن توضع هذه التعديلات بالكتابة وأن يوقع عليها صاحبها وأن تهتم الى الرئيس .

فإذا كان التصديق بعد أن يشرحه واضحه لا يؤيد من عشرة من الأعضاء فلا تجرى فيه مناقشة ولا يعرض للاقتراع .

أما التعديلات المؤيدة على الوجه المتقدم فتجرى فيها المناقشة في الحال ثم يحال بعد ذلك على اللجنة التي عهد اليها بوضع التقرير عن المشروع (إلا إذا وافق المقترح على المداولة فيه فوراً وأيده في ذلك عضوان من أعضاء اللجنة) .

مادة ٦٥ — إذا أدخل على مشروع أي كان مصدر اقتراحه تعديلات غيرته عن أصله أحاله المجلس بعد المداولة الثانية وقبل الاقتراع النهائي عليه على اللجنة التي

وكلاء مجلس النواب



محمد علام باشا

١٩٣١



عبد السلام فهمي محمد جمعه بك

١٩٣٠



محمود زكي بك

١٩٣٢



علي المزلأوي بك

١٩٣١

كان قد عهد إليها بفحصه وذلك لاعادة النظر في صياغته القانونية وللتوفيق بين أجزائه المختلفة و بينه وبين التشريع القائم .

مادة ٦٦ — يجب قبل الاقتراع التهاى على قانون أن يتل من جديد ولا يجوز أن يبنى على هذه التلاوة مناقشات جديدة. على أن لكل عضو أن يبدى اعتبارات عامة يؤيد بها قبول المشروع أو رفضه .

مادة ٦٧ — إذا كان المشروع أو الاقتراح مؤلفا من مائة واحدة .
اكتفى على العموم بتلاوته والمناقشة بأخذ الرأى فيه مرة واحدة وذلك مع عدم الاختلال بأحكام المادة ٦٤

مادة ٦٨ — إذا عرض على المجلس مشروع قانون للتصديق على معاهدة بين الحكومة ودولة أجنبية فليس له أن يدخل تعديلا على نصوصها ولم يكن له إلا أن يقبل المعاهدة أو أن يرفض التصديق عليها أو أن يؤجل النظر فيها .
وفي الحالتين الأخيرتين يلتفت المجلس بنظر الحكومة الى النصوص التى أدت الى التأجيل أو الرفض .

مادة ٦٩ — لا تسرى الأحكام الخاصة بوجوب المداولة مرتين على قانون الميزانية وقوانين فتح الاعتمادات وقوانين الموافقة على الحسابات والقوانين المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٦ من الدستور . ويكفى للاقتراع على هذه القوانين مداولة واحدة .

مادة ٧٠ — لا يجوز أن يقدم على سبيل التعديل لقانون الميزانية اقتراحات بشأن مسائل خارجة عن تقدير أو تحديد الإيرادات أو المصروفات .

مادة ٧١ — لا يجوز أن تقدم اقتراحات ترمى الى زيادة المصروفات أو تخفيض الإيرادات بعد عشرة الأيام التالية لتوزيع التقرير الملخص بالباب الذى ترد عليه الزيادة أو النقص .

ولا يجوز أن تقترح زيادة المصروف أو تخفيض الإيراد على سبيل الطلب المحرد بل يجب أن يصحب الاقتراح بوسائل تحقيقه .

مادة ٧٢ — مع مراعاة أحكام المادة ٢٨ من الدستور لا يجوز أن تقدم على سبيل التعديل لقانون الميزانية أو لقوانين فتح الاعتمادات اقتراحات ترمي إلى إلغاء أو تعديل مصروف مقرر في الميزانية تنفيذا لقانون قائم أو إلى إنشاء مصالح أو وظائف أو معاشات أو إلى التوسع فيها على وجه يخرجها عن الحدود المرسومة في القوانين واللوائح .

ويحظر كذلك إنشاء المناقشة في تلك القوانين القرارات والاجراءات التي ترمي بالذات أو بالواسطة إلى الأغراض المتقدم ذكرها .

الفصل السابع

في تقرير استعمال النظر

مادة ٧٣ — يجوز للوزير عند تقديم مشروع قانون، وللعضو الذي قدم اقتراحا رأى المجلس جواز نظره، أن يطلب تقرير استعمال النظر .

ويجوز أن يطلب هذا التقرير كتابة عشرة من الأعضاء .

مادة ٧٤ — إذا قرر المجلس استعمال النظر حدد المواعيد التي تباشر فيها اللجنة فحص المشروع أو الاقتراح . ويجوز أيضا للمجلس أن يختصر مواعيد الاجراءات وأوضاعها .

الفصل الثامن

في أخذ الآراء

مادة ٧٥ — لا يجوز للمجلس أن يقرر قرارا إلا اذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه ويجب عند أخذ الرأي الاستيثاق من تكامل العدد المطلوب لصحة الاقتراح .

مادة ٧٦ — بعد انتهاء المناقشة يعلن الرئيس عند الزوم الترتيب الذي يستلزم أن يضع الأسئلة على مقتضاه لأخذ الرأي . ولكل عضو أن يبدي اقتراحاته بشأن

صحة وضع الأسئلة أو ترتيبها أو بشأن تجزئة مسألة الى مسائل غير أنه لا يجوز أخذ
الرأى فى هذه الاقتراحات إلا اذا أيدها عشرة أعضاء .

مادة ٧٧ — يقرأ النص الذى ستؤخذ عنه الآراء قبل الشروع فى أخذها مباشرة .

مادة ٧٨ — فى الاقتراع يجب أن يسبق الاقتراح الأصيل فى أخذ الرأى اقتراح
التأجيل أولاً . ثم اقتراحات التعديل مع مراعاة أن يكون أسبقها فى أخذ الرأى
أبعدها عن النص الأصيل .

مادة ٧٩ — إذا رفض النص المقترح من جانب اللجنة طرح لأخذ الرأى
النص المقدم من الحكومة أو من صاحب الاقتراح .

مادة ٨٠ — يجب التجزئة فى المسائل المتشعبة كلما طلبت .

مادة ٨١ — لا تجوز العودة للنقشة فى موضوع أخذت الآراء عنه الا بقرار
من المجلس على أثر طلب كتابى يقدم الى الرئيس وينظر فيه بالجلسة التى تلى تقديمه
فان قدم أثناء جلسة نظر بعد استنفاد جدول أعمالها .

مادة ٨٢ — يكون الاقتراع علنيا إما بصوت عال وإما بطريقة القيام والجلوس
وإما بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم .

مادة ٨٣ — عند الشك فى نتيجة أخذ الرأى بطريقة القيام والجلوس يعاد أخذ
الرأى بصورة عكسية . فإذا استمر الشك وجب أخذ الرأى بطريقة المناداة بالاسم .
ويجب كذلك أخذ الرأى بالمناداة بالاسم :

(١) فى الاقتراع على الثقة .

(٢) فى الاقتراع التهاى على مشروعات القوانين .

(٣) اذا طلب ذلك عشرة أعضاء على الأقل .

مادة ٨٤ — لا يجوز أن يهرب الأعضاء عن رأيهم إلا بكلمة "نعم" أو "لا"
دون بيان الأسباب .

- ولا يجوز المناقشة أو ابتداء رأى جديد أثناء أخذ الرأى .
 ومتى تم أخذ الرأى أعلن الرئيس النتيجة .
 مادة ٨٥ — لا يجوز أن يتمتع العضو من إعطاء الرأى إلا لأسباب معينة يبينها
 بعد الفراغ من عملية الاقتراع وقبل إعلان النتيجة .
 مادة ٨٦ — لكل عضو أبدي رأيا مخالفا للرأى الأغلبية الحق في أن يبين كناية
 الأسباب التى يستند إليها وأن يطلب اثباتها في المحضر .

الفصل التاسع في العلاقات بين المجلسين

- مادة ٨٧ — اذا قدم لكل من مجلسي الشيوخ والتواب اقتراح أو مشروع قانون
 من موضوع واحد وكان أحد المجلسين قد بدأ المناقشة فيه ، فلا يدرج في جدول
 أعمال المجلس الآخر إلا بعد أن يكون المجلس الأول قد اتخذ في شأنه قرارا نهائيا .
 مادة ٨٨ — كل مشروع قانون قرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه الى رئيس
 المجلس الآخر ويخطر بذلك الوزير المختص .
 وكلما قرر مجلس التواب بابا من أبواب الميزانية بعث به الى مجلس الشيوخ
 للمناقشة فيه .
 مادة ٨٩ — اذا وافق أحد المجلسين بلا تعديل على اقتراح أو مشروع قانون
 كان قد قرره المجلس الآخر رفع رئيس ذلك المجلس المشروع أو الاقتراح الى الملك
 بواسطة الوزير المختص .
 مادة ٩٠ — اذا أدخل أحد المجلسين تعديلا في اقتراح أو مشروع قانون قرره
 المجلس الآخر فهذا المجلس الآخر أن يقرر، بناء على اقتراح أحد أعضائه ، ندم لجنة
 من قبله للتفاوض مع لجنة من المجلس الذى أدخل التعديل للاتفاق على نصوص
 تعميلها بالبحثان . فاذا اتفقت اللجان تباد المناقشة على النص الجديد ولا تقبل
 اقتراحات التعديل .

مادة ٩١ - إذا لم يقبل أحد المجلسين اقتراح المفاوضة ، فلا يجوز أن يدرج المشروع من جديد في جدول الأعمال قبل مضي شهرين ، على أنه يجوز أدراجه قبل الميعاد المذكور بناء على اقتراح الحكومة .

وكذلك الحكم إذا لم تنقُ المجتان أو إذا ظل المجلس الذي قرر المشروع أولاً مصمماً على قراره الأول .

مادة ٩٢ - إذا رفض أحد المجلسين اقتراحاً أو مشروع قانون قرره المجلس الآخر ، فلا يجوز إعادة النظر فيه قبل مضي ثلاثة أشهر ، على أنه يجوز إعادة النظر فيه قبل الميعاد المذكور بناء على اقتراح الحكومة .

الفصل العاشر

في الانتخابات

مادة ٩٣ - تكون الانتخابات دائماً سرية سواء جرت فردية أم بالقائمة .

مادة ٩٤ - تجرى الانتخابات بالكيفية الآتية :

يكتب كل عضو اسم الشخص أو أسماء الأشخاص الذين يريد انتخابهم في ورقة بغير توقيع ويضعها عند نماء اسمه في الصندوق المخصص لذلك .

ومتى تم وضع الأوراق يحصر السكرتير الأوراق بمراقبة الرئيس والوكيلين .

مادة ٩٥ - إذا كانت الأغلبية المطلقة مشتركة في انتخاب فردى ولم يميزها أحد يعاد الانتخاب بين الاثنين الذين نالا العدد الأكثر من الأصوات ، فإذا تساوى معهما أو مع أحدهما واحد أو أكثر من الأعضاء الآخرين اشترك معهما في المرة الثانية .

وفي هذه المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية .

فإذا حصل اثنان فأكثر من الأعضاء على أصوات متساوية اقترح بينهم وكانت الأولوية لمن تعينه القرعة .

وتطبق الأحكام المتقدمة في حالة الانتخاب بالقائمة .

الفصل الحادى عشر في الأسئلة والاستجوابات

مادة ٩٦ — على العضو الذى يريد أن يوجه سؤالاً الى أحد الوزراء أن يصوغه في عبارة واضحة موجزة وأن يقدمه مكتوباً الى الرئيس وهو يدرجه في جدول أعمال الجلسة المختصة للاجابة .

مادة ٩٧ — السؤال عبارة عن مجرد الاستعلام عما اذا كانت واقعة معينة صحيحة أو عما اذا كان خبر معين وصل الى علم الحكومة أو كان صحيحاً أو عما اذا كانت الحكومة تنوى أن تضع بين يدى المجلس أوراقاً معينة أو كانت قد اتخذت أو ستخذ قراراً في أمور معينة .

مادة ٩٨ — يأمر الرئيس في بدء الجلسة بتلاوة الأسئلة المقيدة بجدول أعمالها على حسب ترتيبها ويجب الوزير مباشرة إلا اذا أعلن أنه لا يستطيع الاجابة أو أنه يريد تأجيلها وفي الحالة الأخيرة يعين اليوم الذى سيجيب فيه .

وإذا لم يكن صاحب السؤال حاضراً عند مجيء دوره اعتبر أنه استرجع سؤاله .

مادة ٩٩ — للمعضو الذى وضع السؤال أن يستوضح الوزير مرة واحدة فيما أجاب به .

مادة ١٠٠ — اذا انقضت نصف ساعة منذ افتتاح الجلسة ولم تزل أسئلة باقية بلا اجابة أجراها الرئيس للجلسة التالية .

مادة ١٠١ — اذا طلب السائل اجابة مكتوبة يرسل الوزير اجابته لرئيس المجلس وهو يبلغها لصاحب الشأن .

مادة ١٠٢ — على العضو الذى يريد أن يستجوب واحداً أو أكثر من الوزراء أن يقدم بذلك طلباً كتابياً الى الرئيس يبين فيه موضوع الاستجواب . ويجب أن يؤيد الطلب عشرة أعضاء على الأقل . ويأمر الرئيس بتلاوته في الجلسة ويحدد

المجلس موعد المناقشة فيه بعد خمسة أيام على الأقل الا اذا رأى المجلس الاستعجال ووافقه الوزير .

مادة ١٠٣ — الاستجواب عبارة عن مطالبة الحكومة ببيان اسباب تصرفها أو غاية دون أن ينطوى الطلب على رغبة التدخل في الأعمال التي تكون من شؤون السلطة التنفيذية .

مادة ١٠٤ — تخصص جلسة في الأسبوع لشرح الاستجابات بحسب ترتيب تقديمها وتكون للاستجابات في هذه الجلسة الأولوية على غيرها من المسائل الواردة في جدول الأعمال هذا الأسئلة .

مادة ١٠٥ — يجوز بموافقة المجلس أن تجمع الاستجابات الخاصة بوقائع أو موضوعات متماثلة أو وثيقة الاتصال بعضها ببعض وأن تشرح معا دون اعتبار بترتيب تقديمها .

مادة ١٠٦ — اذا لم يكن صاحب الاستجواب حاضرا عند مجيء دوره اعتبر أنه استرجع استجوابه .

مادة ١٠٧ — يشرح المستجوب موضوع استجوابه ثم يجيب الوزير ويشارك الأعضاء في المناقشة ، بشرط ألا يزيد عددهم على خمسة إلا اذا قرر المجلس خلاف ذلك .

مادة ١٠٨ — يقرر المستجوب بعد بيان الوزير والمناقشة أسباب اقتناعه أو عدم اقتناعه . ويكون لطلب الانتقال الى جدول الأعمال "اذا قدم" الأولوية في جميع الأحوال .

ويشترط في تقديم طلب القرار المسبب أن يكون مكتوبا وأن يودع مكتب الرئيس وهو يقرأه على المجلس .

فان كان الطلب يرمى صراحة أو ضمنا الى إثارة مسألة الثقة وجب أن تتوفر الشروط المنصوص عليها في المادة ٦٦ من الدستور ويكون الإجراء طبقا لأحكام تلك المادة .

الفصل الثاني عشر في المرائض

مادة ١٠٩ - تحيد المرائض المختصة للجلس في جدول عام بأرقام متسلسلة حسب تواريخ ورودها مع بيان اسم ومحل سكنى مقدم العريضة ومخلص موضوعها .

مادة ١١٠ - يحيل الرئيس المرائض المقيدة في الجدول على لجنة الاقتراحات والمرائض ، ويدفعها تردها تلك اللجنة الى رئيس المجلس مقسمة الى خمسة أقسام على الوجه الآتي :

- (١) المرائض الغفل من التوقيع أو المخالفة لحكم المادة ٢٢ من الدستور .
- (٢) المرائض المخالفة لمبادئ الدستور الأساسية أو المتضمنة أسبابا أو إهانات أو عبارات غير لائقة .
- (٣) المرائض الخاصة بموضوعات خارجة عن اختصاص البرلمان ، كطلبات الاستخدام أو الإعانة .
- (٤) المرائض التي تتضمن شكاوى أو ظلمات بشأن مسائل تتعلق بمصلحة خاصة أو عامة ، ولا تكون من اختصاص المحاكم والتي ينسب فيها الى الإدارة أنها رفضت القيام بتلك المسائل أو قصرت فيها أو أنها تصرف فيها على وجه مخالف للقوانين واللوائح .

(٥) المرائض التي تتضمن بيانات أو اقتراحات مفيدة ، ويجوز أن تكون محلا لعمل من أعمال الاقتراح البرلماني أو لتقدير أو تصرف من السلطة التنفيذية .

مادة ١١١ - لا يلتفت للمرائض التي تقع في الأقسام الثلاثة الأولى وترسل عرائض القسم الرابع الى الوزارة المختصة اذا رأت أنها تستحق النظر وترسل عرائض القسم الخامس الى اللجنة المختصة خصوصا حين تكون متعلقة بمشروع أو اقتراح سبقت إحالته عليها أو الى الوزارة المختصة .

مادة ١١٢ — يعرض الرئيس على المجلس رأى اللجنة للفصل فيه .

مادة ١١٣ — يقدم الوزراء إلى المجلس الايضاحات الخاصة بالمراض التي أرسلت اليهم في ميداد لا يتجاوز شهرا إلا اذا قرر المجلس خلاف ذلك ، وتشير اللجان في تقاريرها إلى المراض التي أرسلت اليها .

مادة ١١٤ — يرسل الرئيس إلى مقدم المريضة التي لم يرفضها المجلس بيانا بما تم في أمرها .

الفصل الثالث عشر

في ضبط نظام المجلس

مادة ١١٥ — ضبط نظام كل مجلس من اختصاصه وحده ويقوم به الرئيس باسم المجلس .

مادة ١١٦ — مع مراعاة حكم المادة ٦٣ من الدستور لايسوغ لأحد الدخول لأي سبب كان في الأمكنة المخصصة للأعضاء وقت اجتماع المجلس عدا موظفيه والمستخدمين المكلفين بتأدية خدمة فيه .

مادة ١١٧ — تحتد الثلاثة الداخلية لكل مجلس شروط القبول في المكان المئد للجمهور بحسب ما اذا كان طلب الدخول صادرا من أعضاء المجلس أو من الوزراء لموظفي وزاراتهم أو مقما من الأفراد لمكتب المجلس .

مادة ١١٨ — يقوم المراقبان على توزيع تذكار الدخول توزيعا عادلا وبلا تميز خصوصا فيما يتعلق بمثل الصحافة .

مادة ١١٩ — يجب على من يرخص لهم بالدخول في المكان المئد للجمهور أن يلازموا السكوت التام وأن يظلوا جالسين وألا يظهروا علامات استحسان أو استهجان وأن يراعوا الملاحظات التي يديها لهم المكلفون حفظ النظام .

مادة ١٢٠ - كل من يقع منه تهوئش من هؤلاء الأشخاص يكلف الخروج من قاعة الجلسة ، فإن لم يمثل ، فلرئيس أن يأمر بإخراجه وتسليمه للجهة المختصة إذا اقتضى الحال .

مادة ١٢١ - يضع بوليس القاهرة تحت تصرف رئيس المجلس العدد اللازم من رجال البوليس وضباطه للمحافظة على النظام . ويقوم هؤلاء الرجال والضباط بتنفيذ أوامر الرئيس دون أن تقطع تبعيتهم لرؤسائهم .

الفصل الرابع عشر في الميزانية والمحاسبة

مادة ١٢٢ - يناط بالمراقبين تحضير ميزانية المجلس بمراقبة الرئيس والوكيلين . وتؤول لجنة المحاسبة فحصها وتقديم تقرير عنها إلى المجلس .

مادة ١٢٣ - يوقع على أوامر الصرف من رئيس المجلس ومن المراقب الذي ينديه المكتب لهذا الغرض .

مادة ١٢٤ - يقدم المراقبان في نهاية كل سنة مالية حسابها الختامى إلى لجنة المحاسبة لفحصه ومراجسته ورفع تقرير للمجلس عنه .

مادة ١٢٥ - تقع في حسابات المجلس القواعد والتعليقات التي تجري عليها حسابات الحكومة ، وتطبق على مخصصات المجلس وميزانيتهما القواعد المتبعة في إدارة الأموال العامة والقواعد الخاصة بالميزانية .

مادة ١٢٦ - إذا كانت لإخطار وزارة المالية أو مجلس الوزراء أو إفتها مشروطا بحسب القواعد المشار إليها في المادة السابقة لاجراء عمل أولصحته قام مقامهما لإخطار لجنة المحاسبة أو إفتها .

مادة ١٢٧ - في بدله كل دورا نقاديين رئيس المجلس بالاتفاق مع وزير المالية أحد موظفى وزارة المالية ليقوم فيما يتعلق بحسابات المجلس بالفتيش والمراجعة اللذين تقوم بهما وزارة المالية بالنسبة لمصالح الحكومة . ويرسل الموظف المذكور تقاريره إلى لجنة المحاسبة .

الفصل الخامس عشر في مكافأة الأعضاء

مادة ١٢٨ — يتناول كل عضو من أعضاء المجلسين عدا الوزراء مكافأة سنوية قدرها ٣٦٠ جنيا .

مادة ١٢٩ — يتناول كل من رئيسي المجلسين مكافأة سنوية مساوية لمرتب وزير . ولا يمكن الجمع بينها وبين المكافأة المقررة بالمادة السابقة أو بين ما يكون قد استحققه من معاش .

مادة ١٣٠ — تستحق المكافأة لكل عضو من يوم حلف اليمين وتصرف على أقساط متساوية في آخر كل شهر ، وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة ٦٦ من قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠

مادة ١٣١ — لا يجوز التنازل عن المكافأة أو انجمز عليها ^(١) .

مادة ١٣٢ — يعطى لكل عضو جواز للسفر مجانا في الدرجة الأولى على خطوط سكة حديد الدولة من النقطة التي يختارها في دائرته الانتخابية الى القاهرة ويعطى لنائب الدر هذا ذلك جواز للسفر في البواخر النيلية الموصلة لمركز دائرته .

فإذا كان العضو معينا وغير مقيم بالقاهرة يعطى له الجواز السابق ذكره من محل اقامته الى القاهرة .

(١) مجلة بمقتضى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٢ (رابع صفحة ٨٨٣) .

(أمل المادة ١٢١ نيل قد يلجأ) .

لا يجوز توقيع الجزع على المكافأة إلا بمقتضى حكم نهائي أو مست واجب التنفيذ .

الفصل السادس عشر

في الإجازات

مادة ١٣٣ — لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتغيب عن إحدى الجلسات بغير أن يحضر الرئيس بذلك . ولا يجوز للمضو أن يتغيب أكثر من جلسة إلا اذا حصل على إجازة من المجلس لأسباب وجية . وللرئيس في حالة الاستعجال أن يرخص بإجازة ويبلغ المجلس ما فعل .

مادة ١٣٤ — تحال طلبات الإجازة الى المكتب لفحصها وعند مرضها حل المجلس بشير الرئيس الى رأى المكتب في كل منها .

مادة ١٣٥ — تنقطع المكافأة عن كل عضو تغيب بدون إجازة أولم يحضر بعد مضي المدة المرخص له بها .

مادة ١٣٦ — يعتبر متغيبا بلا إجازة العضو الذي يتأخر عن مياد انعقاد الجلسة أكثر من نصف ساعة ، أو يتغيب بدون اذن إنشاء أخذ الآراء ، وذلك في خمس جلسات متوالية . ويعتبر كذلك متغيبا بلا إجازة العضو الذي يتغيب عن جلسات اللجنة التي هو عضو فيها حل الوجه المبين في المادة ٤٧

ويقوم المراقبان بملاحظة الغياب فإذا لم تكن لغياب العضو أسباب وجية تبرره نشر اسمه في الجريدة الرسمية وفي مقر دائرة انتخابه باعتباره غائبا بلا إجازة .

الفصل السابع عشر

أحكام عامة

مادة ١٣٧ — يحسد المجلس عدد أعضاء من يمثلهم من الوفود . ويمينون بطريق القرعة . على أنه يجب أن يكون من بينهم رئيس المجلس أو أحد وكليه وأن يكون هو المتكلم باسمه .

مادة ١٣٨ - تضع مشروع الرد على خطاب العرش لجنة تتألف من الرئيس ومن ستة أعضاء ينتخبهم المجلس بالأغلبية المطلقة ، على أنه يجوز للجلس أن يهده بذلك الى مكتبه .

ويعرض المشروع على المجلس للتصديق عليه .

مادة ١٣٩ - تقدم استقالة العضو الى رئيس المجلس وتعتبر نهائية من وقت تقرير المجلس قبولها وينحصر الرئيس وزير الداخلية بذلك ، وكذلك ينحصره بخلو كل محل آخر .

مادة ١٤٠ - تحال طلبات الاذن باتخاذ اجراءات جنائية نحو عضوين الأعضاء الى لجنة لفحصها وتقديم تقرير عنها .

ويجب أن تقدم اللجنة تقريرها في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما . فان لم تستطع ذلك في الميعاد المذكور لثأخروود الأوراق اللازمة أو لأي سبب آخر أبانت الأمر الى المجلس وهو يحتلد ميعاد إيداع التقرير .

مادة ١٤١ - يقدم الأعضاء اليمين في أول اجتماع للجلس يحضرونه بعد انتخابهم ولو كان انتخابهم مطعوناً فيه .

مادة ١٤٢ - يحظر تقديم اقتراحات باجراء أعمال معينة من شؤون السلطة التنفيذية سواء كانت على صورة رغبة أم توصية أم أمر لتلك السلطة .

مادة ١٤٣ - تحدد المبالغ المخصصة سنوياً لمرتبات الموظفين والمستخدمين الدائمين والمؤقتين بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ج . م لمجلس الشيوخ . وبمبلغ ٢٥,٠٠٠ ج . م لمجلس النواب^(١) .

مادة ١٤٤ - تسمى القواعد الخاصة بتعيين موظفي الحكومة ومستخدميها وترقيتهم وفصلهم وغير ذلك من شروط خدمتهم على موظفي المجلسين ومستخدميها .

(١) مجلة بمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٢ (رابع صفحة ٨٨٤) .

(أصل المادة ١٤٣ قبل تعديلها) ؛

يحدد الجدول المرافق لهذا القانون والذي هو جزء من عدد الموظفين والمستخدمين المخصصين لأعمال المجلسين والكادر الخاص بهم .

ويكون رئيس كل من المجلسين فيما يتعلق بموظفى مجلسه سلطة الوزير بالنسبة لموظفى وزارته . أما السلطات التى تخولها القوانين واللوائح لمجلس الوزراء فتولاها بالنسبة لهم اللجنة تتألف من المكتب ولجنة المحاسبة .

وتتخذ اللجنة المذكورة تشكيل مجالس التدابير لموظفى المجلس .

مادة ١٤٥ — لكل من المجلسين أن يضع لائحته تنفيذا لهذا القانون . وتبين اللائحة المذكورة الأحكام التفصيلية اللازمة فيما لم يمرض له هذا القانون .

ويشترط فى اقتراحات التعديل ، سواء لهذا القانون أم لللائحة أن يكون موقعا عليها من عشرة أعضاء على الأقل .

مادة ١٤٦ — يعمل بهذا القانون من تاريخ انعقاد البرلمان .

مديرى القبة فى ٢٩ المحرم سنة ١٣٥٠ (١٦ يونيو سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

جدد الجدول المصنفه والمرتبطين بالمستخدمين المخصصين لأعمال المجلسين والكادر الخاص بهم (المادة ١٤٣) :

عدد	مجلس الشيوخ	عدد	مجلس النواب
١	أول (ب) .	١	أول (ب) .
١	ثانية .	١	ثانية .
١	ثالثة .	١	ثالثة .
٤	رابعة .	٧	رابعة .
٩	خامسة .	٩	خامسة .
١٥	سادسة .	١٦	سادسة .
١١	سابعة .	١٨	سابعة .
١٤	ثامنة .	١٤	ثامنة .
٥٦		٦٧	

عدد من الهال يمتنون بمقود بحيث لا يتجاوز
الاعتداد المخصص لهم ١٥٠٠ جنيه (١) .

عدد من الهال يمتنون بمقود بحيث لا يتجاوز
الاعتداد المخصص لهم ٨٠٠ جنيه .

(١) - نظرا لأن العدد الموجود حالا يتجاوز اعتداه المبلغ المقرر فيقب الاعتداد الحال على أن تحذف كل وظيفة تحظر الى أن تصل المساهمات الى ١٥٠٠ جنيه .

فهرس مواد النظام الداخلى للبرلمان سنة ١٩٣١

المادة	الصفحة	الموضوع	المادة	الصفحة	الموضوع
٨٥٧	٢٣	الأحوال التي يجوز فيها دأنا طلب الكلام			الفصل الأول
٨٥٧	٢٤	إغاث المناقشة في الموضوع الأصل...			في مكتب المجلس
٨٥٧	٢٥	كيفية الكلام	٨٥٣	١	هيئة المكتب
٨٥٧	٢٦	عدد مرات الكلام في المسألة الواحدة	٨٥٣	٢	المكتب الموت
٨٥٧	٢٧	عدم مقاطعة المتكلم	٨٥٤	٣ و ٤	انتخاب المكتب الباقى
		لصر الكلام على ما هو من اختصاص	٨٥٤	٥	الاحطار بتشكيل المكتب
٨٥٧	٢٨	المجلس	٨٥٤	٦	مدة العضوية بالمكتب
٨٥٨	٢٩	تكرار الأقوال أو الخروج عن الموضوع	٨٥٤	٧	غياب الرئيس أو السكرتيرين
٨٥٨	٣٠	إخلال المتكلم بالنظام	٨٥٤	٨	عدم الجمع بين الوزارة وعضوية المكتب
٨٥٨	٣١ و ٣٢	انحراج العضو من المجلس			الفصل الثاني
٨٥٨	٣٣	عدم احتال العضو لأمر المشروع			في اختصاصات المكتب
٨٥٩	٣٤	اضطراب النظام بالجلسة	٨٥٤	٩	اختصاصات الرئيس
٨٥٩	٣٥	انقار باب المناقشة	٨٥٥	١٠	اختصاصات السكرتيرين
		الفصل الرابع	٨٥٥	١١	اختصاصات المراقبين
		في الجلسات البرية			الفصل الثالث
٨٥٩	٣٦ و ٣٧	سرية الجلسات			في نظام الجلسات
٨٥٩	٣٨	محاضر الجلسات البرية	٨٥٥	١٢	أوقات الاجتماع
		الفصل الخامس	٨٥٥	١٣	افتتاح الجلسة وإعلان جدول الأعمال
		في الجمان	٨٥٥	١٤	امسقية مشروعات الحكومة
		تشكيل الجمان ووجوب تمثيل	٨٥٦	١٥	التوقيع على دفاتر الحضور ويزد الاجتماع
٨٦٠	٣٩	الأحزاب فيها	٨٥٦	١٦	محضر الجلسة والاعتراض عليه
		كيفية انتخاب أعضاء الجمان وردة	٨٥٦	١٧	الصدوق على المحضر
٨٦٠	٤٠	قيامها	٨٥٦	١٨	المكاتبات
٨٦٠	٤١	رئيس الجلسة وسكرتيرها	٨٥٦	١٩	الاستئذان قبل الكلام
٨٦٠	٤٢	الغياب عن جلسات الجمان	٨٥٦	٢٠	قيد طلبات الكلام
٨٦٠	٤٣	سرية جلسات الجمان	٨٥٦	٢١	ترتيب الأولوية في الكلام
٨٦١	٤٤	الصاب للقانون لصحة قرارات الجمان	٨٥٧	٢٢	حق ممثل الحكومة والمقرر ين في الكلام

(تابع) فهرس مواد النظام الداخلي للبرلمان سنة ١٩٣١

المادة	الصفحة	الموضوع	المادة	الصفحة	الموضوع
٨٦٤	٦٣	المداولة الأولى التعديلات التي تقدم أثناء المداولة	٨٦١	٤٥	محاضر الجلسات وجوب استشارة اللجنة المنصوص
٨٦٤	٦٤	في المشروع اعادة المشروع الى اللجنة عند ادخال	٨٦١	٤٦	عليها في المادة ٩٦ من الدستور
٨٦٤	٦٥	تعديلات عليه	٨٦١	٤٧	تقارير اللجنة
٨٦٥	٦٦	الاقتراع النهائي	٨٦٢	٤٨	طبع التقارير وتوزيعها
٨٦٥	٦٧	المشروعات المكونة من مادة واحدة	٨٦٢	٤٩	موعد تقديم التقارير
٨٦٥	٦٨	التصديق على المعاهدات الاكتفاء بمداولة واحدة في الميزانية	٨٦٢	٥٠	البيان
٨٦٥	٦٩	وما في حكمها	٨٦٢	٥١	حق اللجان في طلب بيانات من الوزراء
٨٦٥	٧١ و ٧٠	الاقتراحات الخاصة بإجراء تعديل	٨٦٢	٥٢	حضور الوزراء أو تقديم المشروعات
٨٦٦	٧٢ ر	في الميزانية	٨٦٢	٥٣	والاقتراحات في اللجان حق الأعضاء في الاطلاع على الأوراق
		الفصل السابع	٨٦٢	٥٣	المقدمة للجان
		في تقرير استجبال النظر			الفصل السادس
٨٦٦	٧٣	طلب تقرير استجبال النظر			في الاجراءات الخاصة بمشروعات القوانين
٨٦٦	٧٤	اختصار مواد الاجراءات وأوضاعها	٨٦٣	٥٤	احالة مشروعات القوانين على اللجان
		الفصل الثامن	٨٦٣	٥٥	المشروعات المقدمة من الحكومة
		في أخذ الآراء	٨٦٣	٥٥	أو المرسلة من المجلس الآخر
٨٦٦	٧٥	النصاب القانوني لصحة الاقتراع	٨٦٣	٥٦	طبع المشروعات وتوزيعها
		ترتيب وضع الأسئلة التي سيؤخذ	٨٦٣	٥٧	الاقتراحات بقوانين وصياغتها
٨٦٦	٧٦	الرأى بمقتضاه	٨٦٣	٥٨	احالة الاقتراحات بقوانين على لجنة
٨٦٧	٧٧	قراءة النص قبل أخذ الرأى	٨٦٣	٥٨	الاقتراحات
		ترتيب الاقتراع بين الاقتراحات	٨٦٣	٥٩	استرداد الاقتراحات
٨٦٧	٧٩ و ٧٨	المختلفة بشأن المشروع المرحوس	٨٦٣	٦٠	الاقتراحات المرفوضة
٨٦٧	٨٠	العبارة في المسائل المتشعبة	٨٦٣	٦٠	استرداد الحكومة لمشروعات القوانين
		طلب إعادة المناقشة في موضوع أخذه	٨٦٤	٦١	المقدمة منها
٨٦٧	٨١	الرأى عليه	٨٦٤	٦٢	مجاد المناقشة في التقارير وعددمرات
					المداولة

(تابع) فهرس مواد النظام الداخلي للبرلمان سنة ١٩٣١

الصفحة	المادة	الموضوع	الصفحة	المادة	الموضوع
		الفصل الحادى عشر	٨٦٧	٨٢	طرق الاقتراع
		في الأسئلة والاستجابات	٨٦٧	٨٣	الاختراع باقياوم والجلوس والمساعدة
٨٧٠	٩٦	كيفية تقديم السؤال			بالاسم
٨٧٠	٩٧	تعريف السؤال	٨٦٧	٨٤	إبداء الرأي دون بيان الأسباب
		الإجابة من السؤال وموعدها وغايتها	٨٦٨	٨٥	وأعلان النتيجة
٨٧٠	٩٨	السائل			الامتناع عن اقتراع
٨٧٠	٩٩	استيضاح الوزير	٨٦٨	٨٦	حق الحائز في بيان الأسباب التي
٨٧٠	١٠٠	الوقت المحدد للإجابة عن الأسئلة			يستدل بها كخاتمة
٨٧٠	١٠١	الإجابة الكتابية			الفصل التاسع
		صكيفية تقديم الاستجواب وتحديد			في العلاقات بين المجلسين
٨٧٠	١٠٢	موعد المرافعة فيه			عدم جواز المخالفة في مشروع المجلسين
٨٧١	١٠٣	تعريف الاستجواب	٨٦٨	٨٧	في وقت واحد
٨٧١	١٠٤	تخصيص جلسة للاستجوابات	٨٦٨	٨٨	أرسال ما قرره أحد المجلسين إلى الآخر
٨٧١	١٠٥	الجمع بين الاستجوابات	٨٦٨	٨٩	رفض ما قرره المجلسان إلى الملك
٨٧١	١٠٦	غياب المستجوب			تدب بحسب مقتضى عند تعديل أحد
٨٧١	١٠٧	شرح الاستجواب والإجابة عنه	٨٦٨	٩٠	المجلسين لما قرره الآخر
٨٧١	١٠٨	طلب الانتقال إلى جدول الأعمال			رفض اقتراح المناقشة وموعد إعادة
		الفصل الثانى عشر	٨٦٩	٩١	للظرفين هو مختلف عليه
		في الفرائض	٨٦٩	٩٢	إعادة النظر فيما رفضه أحد المجلسين
					وقرره الآخر
٨٧٢	١٠٩	في الفرائض			الفصل العاشر
٨٧٢	١١٠	أحوال الفرائض على اللجنة وتقسيمها			في الانتخابات
٨٧٢	١١١	الحكم الخاص بكل قسم من الفرائض	٨٦٩	٩٣	مرة الانتخابات
٨٧٣	١١٢	عرض رأى اللجنة على المجلس	٨٦٩	٩٤	كيفية الانتخابات
٨٧٣	١١٣	إيضاحات الوزراء عن الفرائض			الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية
٨٧٣	١١٤	اختصار مقدم الرقعة بما تم فيها	٨٦٩	٩٥	والاقتراع

(تابع) فهرس مواد النظام الداخلي للبرلمان سنة ١٩٣١

المادة	الصفحة	الموضوع	المادة	الصفحة	الموضوع
٨٧٥	١٣٠	موعد استحقاق المكافأة وسرفها ...			
٨٧٥	١٣١	عدم جواز الجزاء على المكافأة ...			
٨٧٥	١٣٢	جوازات السفر			
		الفصل السادس عشر			
		في الإجازات	٨٧٣	١١٥	اعتصاص المجلس ببسبب نظامه ...
			٨٧٣	١١٦	حرمة الأماكن المخصصة للأعضاء ...
			٨٧٣	١١٧	طلبات حضور الجلسات ...
٨٧٦	١٣٣	غياب الأعضاء وطلب الإجازة ...			
٨٧٦	١٣٤	إحالة طلبات الإجازة على المكتب ...	٨٧٣	١١٨	الدخول
٨٧٦	١٣٥	اقتطاع المكافأة بسبب الغياب ...	٨٧٣	١١٩	وجوب مراعاة القوانين للنظام ...
٨٧٦	١٣٦	أحوال الغيب بدون إجازة وآثاره ...	٨٧٤	١٢٠	اتخاذ من قبل النظام ...
			٨٧٤	١٢١	برئيس المجلس وعرضه للرئيس ...
		الفصل السابع عشر			
		أحكام عامة			
٨٧٦	١٣٧	الوفود الممنولة للمجلس			
٨٧٧	١٣٨	الرد على خطاب العرش	٨٧٤	١٢٢	تخصيص ميزانية المجلس
٨٧٧	١٣٩	استقالة الأعضاء وخلو المجلد ...	٨٧٤	١٢٣	التوقيع على أوامر الصرف
		الاذن بأخذ الإجراءات الجنائية	٨٧٤	١٢٤	الحساب الخاص للمجلس
٨٧٧	١٤٠	نحو أحد الأعضاء			
٨٧٧	١٤١	حلف الميمين الدستورية	٨٧٤	١٢٥	الحكومة وميزانيتها على المجلس ...
٨٧٧	١٤٢	الافتراحات وبرقيات وعظمتها ...			
		تجديد مراتب موظفي ومستخدمين	٨٧٤	١٢٦	أمر مجلس الوزراء
٨٧٧	١٤٣	المجلسين	٨٧٤	١٢٧	مفتش الحسابات ومهمته
		سرايت القواعد الخاصة بموظفي			
		الحكومة على موظفي المجلسين			
		وسلطة الرئيس والمكتب وبلدة			
٨٧٧	١٤٤	الحاسبة بالنسبة لهم			
		اللائحة الداخلية وتبديل القانون	٨٧٥	١٢٨	مكافأة الأعضاء
٨٧٨	١٤٥	أو اللائحة	٨٧٥	١٢٩	مكافأة الرئيس

وكلاء مجلس النواب



السيد محمد عبد الهادي الجندى بك

١٩٣٧



علي حسين باشا

١٩٣٦



محمد توفيق خليل بك

١٩٣٨



كامل صديق بك

١٩٣٦

قانون رقم ٢٩ الصادر في ٣ يولييه سنة ١٩٣٢^(١)

بتقرير عدم جواز التنازل عن المكافأة البرلمانية أو المنجز عليها
بتعديل المادة ١٣١ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - تلغى المادة ١٣١ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ المماثلة للمادة
الرابعة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٤ ويستبدل بها الحكم الآتي :
" لا يجوز التنازل عن المكافأة أو المنجز عليها " .

مادة ٢ - يسرى الحكم السابق على التنازلات أو المنجزات التي تعلن إلى مجلس
الشيوخ أو مجلس النواب بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣ - يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يسهم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة .

صدر برأى القبة في ٢٩ صفر سنة ١٣٥١ (٣ يولييه سنة ١٩٣٢)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

(١) الواقع المصرية الصادرة في ٧ يولييه سنة ١٩٣٢ العدد ٨
ملاحظة - قد صدقت الجمعية التشريعية محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢
وفقا للمادة الثانية عشرة من القانون الذي المختلط على هذا القانون ، وأصبح معمولاً به في المحاكم المختلطة
من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٢

(١١) قانون رقم ٣٠ الصادر في ٣ يولييه سنة ١٩٣٢
بتعديل المادة ١٤٣ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١
الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٤٣ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١
النص الآتي :

مادة ١٤٣ — "تحدد المبالغ المخصصة سنويا لمرتبات الموظفين والمستخدمين
الدائمين والمؤقتين بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ج. م لمجلس الشيوخ، وبمبلغ ٢٥,٠٠٠ ج. م
لمجلس النواب ."

مادة ٢ — يعمل بهذا القانون ابتداء من سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ المالية.
أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية، وينفذ
كقانون من قوانين الدولة .

صدور برأى القبة في ٢٩ صفر سنة ١٣٥١ (٣ يولييه سنة ١٩٣٢) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل صدقي

كتاب الاستقالة^(١)

المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك

من حضرة صاحب الدولة عبدالفتاح يحيى باشا رئيس مجلس الوزراء

في ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤

مولاي :

منذ أكثر من عام شامت إرادة جلاتكم تشرفي بدعوى لتأليف الوزارة ،
فقت مع زملائي الوزراء بتصرف شؤون البلاد ، عاملين على ما فيه مصلحتها
وصون كرامتها ، رغم ما اعترضنا من صعاب داخلية وخارجية ، معتمدين على تأييد
جلاتكم وثقة ممثل الأمة .

على أنه في الشهر الأخير ، والمصريون جميعا يضرعون الى الله أن يتم لجلاتكم
أسباب الصحة ، أبلست رغبات الحكومة البريطانية لا يسمنى قبولها دون التفريط
في حقوق البلاد .

لذلك أتشرف الان . وقد تماثلت صحة جلاتكم للشفاء ، بأن أرفع استقالتى
الى مقامكم السامى ، داعيا الى الله أن يسبغ على جلاتكم ثوب العافية ، شاكرًا لذكركم
العلية ما حيوتونى من رعاية وعطف وتأيد .

ولا زلت بامولاي لجلاتكم الخادم الوفي الأمين ما

عبد الفتاح يحيى

الاسكندرية في ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤

(١) الوقائع المصرية في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ (العدد ٩٩) .

عودة الدستور المصري

الصادر بالأمر الملكي رقم ٤٢ في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣

أمر ملكي رقم ٦٧ الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤^(١)
بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛

وبما أن الحال يقتضي إلغاء النظام المقرر بالأمر المشار إليه ؛

وبما أنه من أهم أمانتنا أن نحيا البلاد حياة دستورية ترضاهما ؛

ونظرا لأنه ، حتى يستبدل بالنظام المذكور نظام آخر، ينبغي أن يحقق استمرار

قيام نظام الدولة على المبادئ الأساسية التي لم يزل معمولاً بها منذ إنشاء النظام
الدستوري في مصر ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — يبطل العمل بالنظام المقرر بالأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠
ويحل المجلسان الحاليان .

مادة ٢ — يظل شكل الدولة وسمياتها ومصدر السلطات وتوزيعها وحقوق
المصريين وواجباتهم كما هي منذ إدخال النظام الدستوري في مصر .

كما يظل قائما نظام وراثته العرش وحالة الخديو السابق كما قزرها الأمر الملكي
الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢

(١) الوثائق المصرية في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ العدد ١٠٥ غير احتياطي .

مادة ٣ — إلى أن ينفذ الأمر الملكي بوضع النظام الدستوري الذي يحل محل النظام المشار إليه في المادة الأولى، تتولى نحن الساطة التشريعية والسلطات الأخرى التي خص بها البرلمان حتى الآن كما تتولى السلطة التنفيذية . ونباشر هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس وزرائنا ووزرائنا، وعلى مسئوليتهم طبقاً لمبادئ الحزبية والمساواة التي كانت دائماً قوام النظام الدستوري في مصر .

مادة ٤ — تعرض المراسيم بقوانين التي تصدر طبقاً لأمرنا هذا على البرلمان الجديد في دور انعقاده الأول، فإن لم تعرض بطل العمل بها في المستقبل . ولا يجوز أن تنسخ المراسيم بقوانين المعروضة أو أن تعطل إلا بقانون .

مادة ٥ — يبقى نافذاً كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام، وكل ما سبّ أو اتخذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقاً للأصول والأوضاع التي كانت متبعة في حينها، وكل ما أنفذه الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع ما سبقت الإشارة إليه من مبادئ الحزبية والمساواة .

مادة ٦ — حل وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه ما

صدر بمرأى القبة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٥٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
محمد توفيق نسيم

وزير المالية
أحمد عبد الوهاب

وزير الحفانية

وزير الخارجية والزراعة

وزير الأوقاف

أمين أنيس

كامل ابراهيم

عبد العزيز محمد

وزير البحرية والبحرية وزير الأشغال العمومية والمواصلات وزير المعارف العمومية

أحمد نجيب الحلالي

عبد المجيد عمر

محمد توفيق عبد الله

الكتاب المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك^(١)

من حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نعيم باشا رئيس مجلس الوزراء
في ١٧ أبريل سنة ١٩٣٥ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية

مسولاي :

لقد ألقى القدر مقاليد الأمور الينا فقمنا بواجباتنا بصدق من نيائنا وأردنا
الكثير من النجاح بحزم في أعمالنا فضلا من الله وتوفيقا من لدنه .

وكل أمانينا الوصول بالبلد الى سبيل التوفيق بين مختلف النواحي وتوحيد
القوى تحقيقا لغرض ليس فيه هوى ، ولكن فائنا مشاركة بعض الجهات خلال ذلك
دون مجهودنا وتصلتنا الحوادث قبل أن تبلغ الغرض المقصود ، وقد وصلنا بموافقة
جلالتكم ورضاه منكم الى الغاء نظام سمع شكاية الناس منه ، وإلى إبطال ما ترتب عليه
من بعض قوانين وإجراءات شاذة حتى عاد الناس أنفسهم وللنفوس طمأنينتها وحرارتها ،
متوخين في ذلك الحكم على الوضع الدستوري عهدا علينا حقا الى أن يتم وضع دستور
تحيا به البلاد حياة طيبة ترضاها بكلمة تصدرونها بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ متقعا
طبقا لنص الدستور المذكور لو رأيتم تنقيح شيء فيه بما يكون فيه الصالح العام
وتستوجه مقتضيات الأحوال ، أو بوضع دستور تقوّه جمعية تأسيسية وطنية تمثل
البلاد تمثيلا صحيحا يختار أعضاؤها من مختلف الهيات والطبقات ، كما كنت رفعت
ذلك لجلالتكم وأنا منشرف برياسة ديوانكم العالي في سنة ١٩٢٢ وأبديته لما في مذكرة

(١) استكمال الوثائق والأوامر الكريمة التي أثبتناها في هذا السفر من عودة دستور سنة ١٩٢٣ ،
قد بفضل ديوان جلالة مولانا الملك العظيم بمد الاستئذان وسمح لنا بنشر صورة هذه الوثيقة السرية الهامة ،
وكذلك صورة الكتاب الملكي السري رقم ٣٥ الصادر من المفقورة " الملك فؤاد الأول " الى المرحوم
محمد توفيق نعيم باشا (الثبوتية صوره بصفحة ٨٩٠) بالرد على كتابه هذا . وقد أشار دوله ضنا الى هاتين
الوثيقتين في مذكرة التي رخصها الى جلالة الملك في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ من عودة النظام الدستوري
للدولة المصرية ، فنشرناها لأول مرة لأهميتهما من الوجهة التاريخية ولا ريب انهما يتطور نظام الحكم النيابي
الذي حدث في سني ١٩٣٤ و ١٩٣٥ ، وكانت نتيجة الغاء دستور سنة ١٩٣٠ ، وعودة دستور
سنة ١٩٢٣ والعمل به من تاريخ انعقاد البرلمان في ٤ مايو سنة ١٩٣٦ .

[الكتاب]

حينما كانت لجنة الثلاثين تضع وتعد الدستور الأول المذكور الذي انتقدته البلاد حينئذ من الانتقاد، بل وكما هو مستفاد من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي جعل أمر البرلمان يرجع الى جلالتكم وإلى الشعب المصرى هذا الشعب الذى ما كانت تمثله لجنة الثلاثين الحكومية .

والان قد مضى علينا فى الحكم زهاء خمسة أشهر ، أمكننا فى خلالها أن نبشر أيضا حل بعض المشاكل الدولية التى كنا فى انتظار اجابتها على حلها ، وأظهرها مشكلة الدين العام ومشكلة المحاكم المختلطة وفيهما كشكلة الديون العقارية الخاصة ، وقد وصلنا بفضل معونة الحكومة البريطانية وصدقتها الى تقريرنا أن يكون الدفع فى الدين العام بالورق لا بالذهب فى كل وقت ، ولئن كنا اضطررنا الى تأجيل ذلك لمدة ثلاث سنوات فكان ذلك نزولا على ما كانت الحكومة السابقة قد اقترحت على فرنسا ، وقد وصلنا أيضا الى تسوية الديون الخاصة العقارية مع بعض البنوك بتزليل فوائد ديونها وشيء من رأس مال بعضها لمصلحة المدينين بدون أن تخسر الحكومة أو تدفع شيئا ، أما مشكلة المحاكم المختلطة بشأن رئاسة الجلسات واستعمال اللغة العربية ، فاننا نستجمع ردود الدول ذات الشأن جميعا من أجل الأخذ فى حلها بما فيه مصلحة البلاد وقد أوشكت أن تحصل اليأس بقاء تلك الردود .

ومهما يكن لتلك المسائل من الأهمية ، فإن مجهود الحكومة لم يكن قاصرا عليها بل قد عرضت من البداية بعض المسائل الداخلية ذات الشأن مما لا تزال قائمة وحاولنا حلها بنفس الروح ، ولكن لما طال الأمد على حلها بالرغم من الجهود والمعالجات التى بذلت فى سبيل ذلك بسبب تدخل بعض العناصر غير المسئولة وثبتنا أن النجاح قد يعطى علينا أكثر مما أبطأ فيعطى عمل الحكومة ويخفى جزوا من الفائق وعدم الاطمئنان ، رأيت أن أبسط الأمر بجلالتكم بيانا وذكرا حتى يتسنى بفضل مساعدتكم وحسن رعايتكم التغلب على الصعوبات القائمة واستكمال النجاح كله والتوفيق الى ما فيه خير البلاد وسعادة العباد .

وإلى جلالتكم العبد المخلص الأمين

محمد توفيق نسيم

١٧ أبريل ١٩٢٥

الكتاب الملكي رقم ٣٥ الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥

الى حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الوزراء
بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية

عزيزي محمد توفيق نسيم باشا :

أحسبتم في كتابكم الذي قدّمتموه لنا يوم الخميس الماضي، ما لجزته الحكومة من الأعمال التي ينبغي منها جميعا ما يعود على البلاد بالخير والاسعاد، وأبتم أنكم آخذون في معالجة ما بقى من الأمور الملقة بنفس الروح التي واجهتم بها ما أحصيتموه لولا ما تتوجسون من عقبات قد تعوق النجاح في إتمام ما عاهدتمونا عليه من العمل لمصلحة الوطن . ولما كنا لا نبتغي شيئا أفضل من خدمة بلادنا العزيزة فانا كنا وما زلنا نشد أزركم في كل ما فيه الصالح لوطننا المقدس الذي يسمو في نظرنا على كل اعتبار ، فوجب عليكم أن تعتمدوا على تأييدنا لتحقيق المهمة العظمى التي اخترناكم لها، والتي فصلتموها في كتابكم ، وأنه لمن أعز أمانينا كما تعرفون أن نحيا البلاد حياة دستورية ترضاهما سواء باعادة دستور سنة ١٩٣٣ على أن يستلزم ممثلو الأمة طبقا لأحكام المواد ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ منه بما تدعو اليه مقتضيات الأحوال أو بوضع دستور تقرره جمعية تأسيسية وطنية على أننا نؤثر الرأي الأقل على الثاني ، اللهم إلا اذا ظهرت رغبة البلاد واضحة وتحققت المصلحة في الأخذ بالرأي الثاني .

وإنا لتوجه الى الله العلي العظيم أن يلهمنا التوفيق والسداد أنه نعم المولى ونعم النصير

فؤاد

في ١٧ محرم سنة ١٣٥٤ (٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥)

الكتاب المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك^(١)
من وزارة حضرة صاحب الدولة مجد توفيق نسيم باشا في ١٢ ديسمبر
سنة ١٩٣٥ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية

مولاي :

قد ظهر الحق ووضع الخفاء وجاء تصريح الحكومة البريطانية الأخير على
لسان وزير خارجيتها بأن ماسبقه من التصريح بشأن دستور مصر كان نصيحة
أبدت عن حسن نية وسلامة طوية، بناء على الاستشارة واستطلاع الرأي، ولكن
لسوء الحظ أمي فهمها فأدى ذلك الى فورة غضب صونا للحق واحتفاظا به، وهي
لا تلبث أن تهدأ وتستقيم الأمور تستقر في نصايها، وبمبيد أن تغير الحكومة
الانكليزية تعاليلها وسيرتها، خصوصاً مع دولة صديقة يربطها بها اشتراك المصالح
وتبادل حسن الفهم والمنفعة .

وأصبح من حق الملك والشعب أن يرجع اليهما في وضع الدستور بمقتضى
تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، الذي دعمه وأيده تصريح السير صمويل هور وزير
خارجية انكلترا، الذي قرأ في خطبته الأخيرة بتاريخ ٥ ديسمبر الجاري بالبرلمان
الانكليزي، أن أمر الدستور متروك لمصر، وأنه لم يقصد فيها قال، لا إملأ شيء،
ولا الالتزام بأمر .

ولقد أخذت الحكومة للامر عدته، بناء على ما أبدته أغلبية الأمة من الرغبة
في دستور سنة ١٩٢٣، فطلبت من جلالكم إعادة هذا الدستور في كتابها^(٢) الرقم
١٧ أبريل سنة ١٩٣٥، ووافقتم جلالكم في ردكم^(٣) الرقم ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥ على

(١) الرقاع المصرية في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥ (العدد ١١٢) .

(٢) رابع صفحة ٨٨٨ (٣) رابع صفحة ٨٩٠

ذلك، وبعد مباحثات طويلة بيننا وبين المندوب السامي، أوشكت أن تنتهي على أساس هذه العودة قبل أن يأتي تصريح السير صمويل هور الأخير بإيام، هذا التصريح الذي قرر هذا الحق لمصر مؤبدا ومدعما لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

فالحكومة المصرية تنزول من الآن عودة دستور سنة ١٩٢٣، ملتزمة من جلاتكم إصدار الأمر الملكي القاضي بذلك، وهي محمد الله الذي وقفها الى اعلان ذلك بعد المجهودات التي بذلتها في هذا السبيل، وكل من ساعدها على نياله .

وإنه لمن دواعي القبلة والسرور أن يتم في القريب العاجل الاتفاق المأمول بين بريطانيا العظمى ومصر، ذينك البلدين اللتين تجمعهما المصلحة المشتركة، وترتبطهما من زمن روابط الصفاء والمودة، تحقيقاً لمستقبل سعيد، يعود عليهما بالخير العميم والنفع العظيم .

وبذلك نكون قد قفنا بالواجب علينا، ووفينا بعهودنا للبلاد "إن العهد كان مسئولاً" وتكون أرضنا الحق والضمير، وكذلك وقفنا الى إرضاء كل الأمانى ورغبات البلاد، وسمح لنا أن نقول خاتمين :

"مات الدستور — فليحيى الدستور"

وإلى جلاتكم العبد الخاضع والمخلص الأمين

محمد توفيق نسيم

١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥

(١)
الأمر الملكي رقم ١١٨ الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥
بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية؛
وبما أن الأمر المذكور ين على أن من أعز أمانتنا أن تحيا البلاد حياة
دستورية ترضاهما ؛

وعلى وجوب استبدال نظام دستوري آخر بالنظام المقرر بأمرنا رقم ٧٠
لسنة ١٩٣٠ ؛

ولما كانت رغبة الأمة قد ظهرت جلية في إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وكما
ولا تزال تتوى أن نسلك بها السبيل التي تقضى الى طمأنينة وسعادتها ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — يكون النظام الدستوري للدولة المصرية هو النظام الذي كان
مقدرا بأمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣

مادة ٢ — يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان، وتظل أحكام
المواد ٣ و ٤ و ٥ من أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ مفعولا بها حتى ينفذ ذلك النظام.

مادة ٣ — على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه ما

صدر برأى القبة في ١٦ رمضان سنة ١٣٥٤ (١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥)

فسؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الخزانة	وزير المالية	رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
أمين أئیس	أحمد عبد الوهاب	محمد توفيق نسیم

وزير الأوقاف	وزير الخارجية والزراعة	وزير المعارف العمومية والتجارة والصناعة
عبد العزيز محمد	كامل إبراهيم	أحمد نجيب الخلالی

وزير الخارجية	وزير البحرية والبحرية	وزير الأشغال العمومية والمواصلات
عبد العزيز عزت	محمد توفيق عبد الله	عبد المجيد عمر

(١) الواقع المصرية في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥ العدد ١١٢

البيان الصادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥
 من حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نعيم باشا رئيس مجلس الوزراء
 الى الأمة المصرية بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية

الى الأمة الكريمة

يسرني أن أعلن للأمة المصرية الكريمة أن حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى
 نظرا الى الأمانة التي قد أجمعت عليها البلاد وإجابة الى متمسح حكومته قد تنزل
 حفظه الله فأمنى الأمر الملكي الخاص بإعادة دستور سنة ١٩٢٣
 وإلى أوجه الى الأمة المصرية بجمعاء أخلص التهاى بمناسبة هذا الحادث السعيد
 الذي هو خير مثوبة لها .

واننا بعد تقديم الشكر لله تعالى على تنويعه جهودنا الطويلة بالنجاح، وبعد
 إعرابنا عن شكرنا وإخلاصنا لجلالة الملك المعظم، نحى حمن النية والمبادرة اللتين
 أظهرتهما الحكومة البريطانية بسعيها لازالة سوء التفاهم الذى أحدثته في مصر مع
 الأسف تصريحات السير سمويل هور التي ألفاها عن غير قصد وبحسن نية في الجلد
 هول . فالتصريحات الودية التي ألفاها سعادته رسميا في مجلس العموم في ١٥ الجاري،
 قد وضعت الأمور في نصابها، إذ تبين منها أن الحكومة البريطانية لم يخطر ببالها
 قط وليس في نيتها أن تمحيد عن نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى صرحت
 بموجبه بأن المسألة الدستورية هي من شأن جلالة الملك ومن شأن الشعب المصرى
 وحدهما . وأن وزير الخارجية البريطانية بإبدائه رأيه في دستوري سنة ١٩٢٣
 وسنة ١٩٣٠ لم يقصد أن يجعل رأيه صفة الزامية أو أن يمل ارادته على مصر .

فبإزاء هذه التأكيدات الودية التي تعلق عليها أعظم الشأن فيما يختص بعلاقتنا
 الحاضرة والمقبلة مع بريطانيا العظمى والتي لن تفضى إلا الى توثيق العلاقات التي

تربط الشعبين لم يبق أمامنا إلا أن نتخذ الأهمية اللازمة للاسراع في إصدار دستور الأمة . وعليه توجهنا إلى مقام جلالة الملك المعظم لكي يتفضل فيصدر أمره الكريم بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ الذي كان قد نزل جلالتيه فأقره بأمره الملكي المؤرخ في ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥^(١)

أذن لقد قضى الأمر .

وإننا لجذ مقتبين بهذه النتيجة السعيدة ونرجو أن نتمكن . مصر بعد قليل من توقيع المعاهدة مع بريطانيا العظمى لوضع علاقتها معها على أساس ثابت دائم .

ولا يفوتنا أن نشكربوجه خاص سعادة السير مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني من أجل ما أظهره أثناء مفاوضاتنا الطويلة ، وعلى الأخص خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من تقدير صحيح للوقف ، حتى أوشكت أن تنتهى المفاوضات على أساس عودة دستور سنة ١٩٢٣ قبل تصريح السير صمويل هور بإيام .

وفى الختام نهنئ بالشعب المصرى كافة بذكائه وصغاره ، ولا سيما بالطلبة أن ينصرف كل إلى عمله ودروسه ويترك للحكومة مهمة تنفيذ الدستور وجميع أن يكون العهد الجديد الذى يبدأ اليوم عهد خير وسلام للبلاد .

توفيق نسيم

١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

(١) راجع صفحة ٨٩٠

كتاب الاستقالة

المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة صاحب الدولة
محمد توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الوزراء في ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦

مولاي :

لما دعينا لتولي الحكم توليناه على أساس إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ الذي
أجمعت الأمة على بنفضه وكرهيته ، وقررنا أن نسير في حكمة على القواعد
الدستورية المقررة إلى أن يكون البلاد دستور نحيًا به وترضاه بدون تحديد وقت
وبغير تخصيص دستور معين ، وقد ذكر ذلك في الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤
الذي تولينا الحكم بمقتضاه .

ولما لم يكن في البلاد وقتئذ دستور لأن دستور سنة ١٩٣٠ ألغيناه كما تقدم
وما ترتب عليه بموافقة جلالتيكم ورضائكم ودستور سنة ١٩٣٣ كان كذلك ألغته
وزارة سابقة من أربع أو خمس سنوات مضت بموافقة جلالتيكم ورضائكم أيضا
وصارت البلاد محكومة بغير دستور بل بالقواعد الدستورية الأصلية وسائرة في طريق
إصلاح أمورها وتنظيم أحوالها .

فلما تجلت رغبة أغلبية الأمة في دستور سنة ١٩٣٣ وكان أمر الحياة النيابية
وأمر الدستور يرجع فيهما إلى جلالتيكم والشعب المصري كتصريح ٢٨ فبراير
سنة ١٩٣٢ ، وذكر ضمنا في الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ أنه من أعز أمانيتكم
أن نحي البلاد حياة دستورية ترضاهها . صحت عزيمة الحكومة ورأت أن يحسن
تصكيها في إعادة الحياة النيابية على هذا الاعتبار . وقدمت لجلالتيكم طلبا بذلك ،
وقد وافقتم عليه ووصلنا إلى هذه الغاية بفضل رعايتكم وما بذلنا من الجهود .
ولما كنا قبلنا مهمة الحكم تحقيقا لأغراضكم السامية ولرغبات البلاد من تنظيم
الأحوال ورفع العنت عن الناس ، حتى عاد لهم أمنهم وللفنوس طمأنينتها ، وبلغنا

وگلاء مجلس النواب ومجلس شورى القوانين



الاستاذ ابراهيم دسوقى اباضه

١٩٣٩



محمد راغب عليه بك

١٩٣٨



الاستاذ محمد حسن

١٩٣٣



محمد شواربى پاشا
وكيل مجلس شورى القوانين

١٩٠٤

في هذا السبيل شوطا عظيما، وأعمتنا في الحكم ما يزيد على سنة كاملة، وفقنا الله فيها الى العمل في الظروف العصيبة مع مختلف الجهات والسلطات في هذه المدة في جو مشرب بالصفاء والصدق وأصدرنا بيانا يحل للناس ما جرى من عمل واتخذ من اجراء علم الله أنه صدر عن نية خالصة، ورغبة صادقة في الحق والعدل مما نتوجه به الى الله بالجد والتناء، ورافعين آيات الشكر والدعاء لجلالتكم على ما أوليتونا من عطف ورعاية حتى وصلنا الى الحلة الذي وصلنا اليه من إقرار الأمور في نصابها وإلى إعادة الحياة النيابية إلى البلاد، ولقد كان لسياسة الصراحة وحسن التفاهم الذي كان سائدا بيننا وبين السلطات البريطانية أطيب الأثر وأحسن النتيجة، وبجانب ذلك فهناك أعمال أخرى أفادت البلاد اقتصادية كانت أو غيرها مما أوصفناه في بياننا للناس، ويكفي أن نشرها الى مسألة الدين العام المنظورة الآن أمام القضاء المختلط لأهميتها وللساعدة التي ساعدتنا بشأنها الحكومة البريطانية وإلى مشكلة المحاكم المختلطة التي لا زلنا نستجمع ردود الدول لحلها بما فيه مصلحة البلاد وإلى مشكلة الديون العقارية الخاصة مع بعض البنوك بتزليل فوائدها وشرئ من رأس المال الخ . والآن وقد بدأت عملية الانتخاب تسير سيرها الطبيعي بعد أن قصرنا مواعيدها ليم في بضعة الأسابيع القادمة أمرها، ويتبوأ إذن ثواب البلاد ورجال الحكومة الدستورية مقامهم المحمود فيها .

ولقد صحت المزيمة على البدء في المفاوضات حالا للوصول الى معاهدة بين مصر وانجلترا، كما أشارت الحكومة البريطانية في ردها على طلب الجبهة .

ولما كنت صغيت الى الآن في خدمة وطني ومليكي ما صغيت من صغتي مدة سنة كاملة في عناء وعدم راحة مما لا أقوى معه على المتابعة في أداء واجبي كما ينبغي، فمن أجل ذلك كله أقدم بجلالتكم رافعا استقالي متمنسا التفضل بقبولها، أدام الله مجدكم، وستد بالتوفيق عجلكم، والله المستعان وهو نعم المولى نعم النصير

الخالد الأمين

محمد توفيق نسيم

٢٢ يناير سنة ١٩٣٦

قانون الانتخاب

رقم ١٤٨ الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥^(١)

نحن فراد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ ؛

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول

فيمن لهم حق الانتخاب

مادة ١ — لكل مصري من المذكور حق انتخاب أعضاء مجلس النواب متى بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة ، وأعضاء مجلس الشيوخ متى بلغ خمسا وعشرين سنة ميلادية كاملة .

مادة ٢ — على كل ناخب أن يتولى حقوقه الانتخابية بنفسه في دائرة الانتخاب التي بها موطنه .

وموطن الانتخاب لكل شخص هو الجهة التي يقيم فيها دائما ، أو التي له بها مصلحة أو فيها مقر طائفته . ويجب عليه أن يبين الموطن الذي يريد استعمال حقوقه الانتخابية فيه .

ويجب على الناخب إذا غير موطنه أن يعلن التغير كتابة للدرر أو المحافظ بالجهة التي يريد نقل موطنه إليها ، وذلك لأجراء التمدليل في الجدول المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة .

الوثائق المصرية في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ — العدد ١١٦

فاذا لم يعلن تغيير الموطن قبل دعوة الناخبين استعمل الناخب حقوقه الانتخابية في الدائرة التي كان اسمه مقيدا بها أولا .

مادة ٣ — لا يجوز للناخب أن يعطى رأيه أكثر من مرة في الانتخاب الواحد .

مادة ٤ — يحرم حق الانتخاب أبدا :

(١) المحكوم عليهم ببقوة من عقوبات الجنائيات ؛

(٢) المحكوم عليهم في جنائية ببقوة من عقوبات الجلب ؛

يحرم كذلك حق الانتخاب للند المينة بعد :

(١) المحكوم عليهم في سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو تقالس بالتدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو إغراء شهود أو هتك عرض أو إفساد أخلاق الشباب أو تشرد أو في جريمة ارتكبت للتخلص من الخدمة العسكرية ، وكذلك المحكوم عليهم لشروع منصوص عليه لإحدى الجرائم المذكورة .

وذلك لمدة خمس عشرة سنة من تاريخ الحكم النهائي .

(٢) المحكوم عليهم بالحبس في جريمة من الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في المواد ٦٥ و ٦٦ و ٧٠ و ٧١ و ٧٣ و ٧٤ من هذا القانون أو في الشروع في جريمة من تلك الجرائم ، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائي .

(٣) المحكوم عليهم في إحدى الجلب المنصوص عليها في قانون المخطرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة .

والأحكام الصادرة ببقوة من جهات الحكم غير المادية لا يترتب عليها سقوط الحق في الانتخاب .

مادة ٥ — يوقف استعمال الحقوق الانتخابية بالنسبة للأشخاص الآتي ذكرهم :

(١) المحجور عليهم مدة الحجر ، والمصابون بأمراض عقلية المحجورون

مدة مجزئهم .

(٢) الذين أشهر إنفلاسهم، مدة خمس سنوات من تاريخ إشهار إنفلاسهم إلا إذا رد إليهم اعتبارهم قبل ذلك .

مادة ٦ — حق الانتخاب للضباط وصف الضباط والجنود في الجيش أو البحرية الذين ليسوا في الاستبداد أو في إجازة حرة موقوف ما داموا تحت السلاح. ويمرر حكم هذه القاعدة على الضباط وصف الضباط والجنود في البوليس أو في مصلحة خفر السواحل أو أى شخص في أية هيئة ذات نظام عسكري .

مادة ٧ — يكون بكل مدينة أو قرية تابعة للدرية جدول انتخاب دائم تحرره لجنة مؤلفة من المدة أو من يقوم مقامه رئيسا ومن المأذون ومن واحد من الأعيان (يعرف القراءة والكتابة) يعينه مأمور المركز، فإن لم يكن مأذون يعين المأمور بدله عينا يعرف القراءة والكتابة .

أما في كل قسم من أقسام القاهرة والاسكندرية وبور سعيد، فتؤلف لجنة تحرير جدول الانتخاب من مأمور القسم أو من ينوب عنه رئيسا ، ومن اثنين من الأعيان (يعرفان القراءة والكتابة) يعينهما المحافظ . وتؤلف اللجنة في المحافظات الأخرى من مندوب من قبل المحافظ رئيسا ، ومن اثنين من الأعيان يعرفان القراءة والكتابة يعينهما المحافظ .

مادة ٨ — يشتمل جدول الانتخاب على اسم كل ناخب توافرت فيه في أول ديسمبر الصفات المطلوبة لتولى الحقوق الانتخابية وعلى لقبه وصناعته وسنه ومحل سكنه .

ويمرر الجدول من نسختين على ترتيب حروف الهجاء في المدينة أو القرية أو في الحى أو الحصنة من المدينة أو القرية أو القسم .

مادة ٩ — للجنة أن تطلب من قيد اسمه في الجدول أو ممن يراد قيد اسمه فيه أن يثبت سنه أو جليسته أو أى شرط آخر من الشروط اللازمة لتولى الحقوق الانتخابية .

مادة ١٠ - يمرض جدول الانتخاب في كل مدينة أو قرية أو قسم بالأماكن التي تتعين بقرار من المدير أو المحافظ .

ويكون المرض كل سنة من أول يناير إلى اليوم الخامس عشر من ذلك الشهر .
مادة ١١ - يبعث إلى المدير أو المحافظ بإحدى نسختي جدول الانتخاب موقعا عليها من أعضاء اللجنة التي حرته ومرفقة بالمحضر المثبت للمرض وذلك في اليوم نفسه .

ويوقع المدير أو المحافظ على هذه النسخة . ولا يجوز تعديلها أثناء السنة إلا فيما يتعلق بتغيير الموطن أو التصحيح ، طبقا لقرارات اللجنة التي سيأتي ذكرها بعد أو حكم المحكمة . ويجب أن يوقع المدير أو المحافظ على التعديل .
أما نسخة الجدول الثانية فتبقى عند رئيس اللجنة وعليه تصحيحها على حسب التعديلات التي يبلغها إليه المدير أو المحافظ عملا بالفقرة السابقة .

مادة ١٢ - لكل مصرى أهل إدراج اسمه في جدول الانتخاب ينير حق أو حصل خطأ في البيانات الخاصة بقبده أن يطلب إدراج اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة بالقبيد . كما أن لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن يطلب إدراج اسم من أهل ينير حق أو حذف اسم من أدرج من غير حق كذلك . وله أيضا أن يطلب تصحيح البيانات الخاصة بالقبيد .

و يكون تقديم هذه الطلبات لغاية اليوم الحادى والثلاثين من شهر يناير من كل سنة . وتقدم كتابة للدير في المديرية والمحافظة والمحافظات ، وتحدد بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص . وتعطى إيصالات لمقدميها .

وعلى المدير أو المحافظ في جميع الأحوال أن يعلن كل من قدم طلبا من الطلبات السابقة ، وكذلك كل من قدم بشأنه طلب منها بلا رسوم ليقدم ملاحظاته كتابة أو شفويا بنفسه أو بوكيل عنه أمام اللجنة التي ذكرها في المادة التالية .

ويودع كشف الطلبات بالمديرية أو المحافظة من اليوم السادس من شهر فبراير إلى الخامس عشر من ذلك الشهر ولكل ناخب مدرج الاسم أن يطلع عليه .

مادة ١٣ — تحكم في الطلبات المذكورة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيساً، ومن قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية، ومن عضو نيابة يعينه النائب العمومي، ويكون الحكم فيها من الخامس عشر من فبراير إلى الخامس عشر من مارس من كل سنة وبغير رسوم .

وإذا غاب المدير أو المحافظ تكون الرئاسة للقائم بأعماله .

وتعرض قرارات اللجنة من الخامس عشر إلى الحادي والثلاثين من مارس في مقر المديرية أو المحافظة، وإذا لم يصدر قرار اللجنة في طلب من الطلبات المقدمة إلى المدير أو المحافظ في الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة أو لم يمرض قرارها اعتبر ذلك رفضاً لهذا الطلب .

مادة ١٤ — لكل ذى شأن كما لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن يستأنف قرارات المحжан إلى المحكمة الابتدائية الواقع في دائرة اختصاصها مقر اللجنة التي أصدرت القرار وذلك من أول أبريل إلى العاشر منه، وكذلك الحكم إذا لم يمرض قرار اللجنة في أحد الطلبات .

ويرفع الاستئناف بعريضة ترفق بها صورة القرار والأوراق التي يستند إليها المستأنف .

ويوقع رئيس المحكمة في ذيل العريضة بتاريخ الجلسة ويعلن إلى ذوى الشأن صورة تلك العريضة والأمر الصادر بتحديد الجلسة خمسة أيام قبلها .

ويضئ في هذه الطلبات على وجه السرعة وبعد سماع أقوال النيابة العمومية . ويكون قرار المحكمة نهائياً وبلا رسوم .

ويجوز الحكم بنزاعاً لا يتجاوز خمسمائة قرش على من يرفض استئنافه .

مادة ١٥ — تخضع المحكمة المدير أو المحافظ بما أصدرته من القرارات ناقضاً لقرارات المحجان في الخمسة الأيام التالية للقرار، وحتى هذا الاخطار يكون لقرارات المحجان كل ما يترتب عليها من الآثار .

مادة ١٦ — يجوز لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن يدخل خصما أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة عشرة أو أمام المحكمة في أى نزاع بشأن إدراج اسم أو حذفه ولو لم يكن طرفا في القرار الصادر من اللجنة.

مادة ١٧ — على اللجان أن تراجع في شهر ديسمبر من كل سنة جداول الانتخاب وتضيف إليها :

(أولا) أسماء الذين أصبحوا حائزين للصفات التي يشترطها القانون لتول الحقوق الانتخابية .

(ثانيا) أسماء من أهلوا بغير حق في المراجعات السابقة .

وتحذف منها :

(أولا) أسماء المتوفين .

(ثانيا) أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة أو من كانت أسمائهم أدرجت بغير حق . وتجري أحكام المواد العاشرة وما يليها الى المادة السادسة عشرة على الجدول مرابعا .

مادة ١٨ — لكل من أدرج اسمه في جدول الانتخاب الحق في الاشتراك في الانتخاب، ولا يجوز لأحد الاشتراك فيه ما لم يكن اسمه مقيدا في الجدول .

مادة ١٩ — يعطى رئيس اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة لكل من قيد اسمه في جدول الانتخاب وأصبح قيده فيه نهائيا شهادة بذلك يذكر فيها اسمه ومحل توطنه ورقم وتاريخ قيده بالجدول والسّن المقتدرة له في تاريخ القيد وتتم الشهادة بختم المركز أو القسم .

الباب الثاني

في انتخاب أعضاء مجلس النواب

مادة ٢٠ — تنتخب كل مديرية أو محافظة عدد أهاليها ستون ألفا أو أكثر عضوا لمجلس النواب عن كل ستين ألفا أو بقية لا تنقص عن ثلاثين ألفا . وتنتخب كل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا، ولا ينقص عن ثلاثين ألفا عضوا لمجلس النواب .

وتنتخب المحافظات التي لا يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفا عضوا لمجلس النواب إلا إذا أضافها القانون إلى محافظة أخرى أو إلى مديرية .

مادة ٢١ — تكون المديرية أو المحافظة التي تنتخب عضوا واحدا لمجلس النواب دائرة انتخاب، وكذلك جزء المديرية أو المحافظة الذي ينتخب عضوا واحدا لذلك المجلس .

وتعين دوائر الانتخاب في المديريات أو المحافظات التي يحق لها أن تنتخب أكثر من عضو لمجلس النواب بقانون، ويجوز أن يقرر القانون عاصمة المديرية التي لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا، ولا ينقص عن ثلاثين ألفا دائرة انتخاب مستقلة . وفي هذه الحالة يعتبر باقى أجزاء المديرية مديرية قائمة بذاتها، سواء من وجهة عدد أعضاء مجلس النواب الذى يحق لها أو من وجهة تحديد دوائر الانتخاب .

ويجوز تسهيلات لعملية الانتخاب تقسم دائرة الانتخاب الواحدة الى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية .

ويراعى في تحديد دوائر الانتخاب أو دوائرها الفرعية عدد السكان وعدد الناخبين وحدود الأقسام الادارية أو القرى وطرق المواصلات مع مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية، وغير ذلك من الشروط التي يتحقق معها خير تنظيم لعملية الانتخاب .

مادة ٢٢ — ينتخب ناخبو كل دائرة من دوائر الانتخاب عضوا واحدا لمجلس النواب .

مادة ٢٣ — يشترط في عضو مجلس النواب :

(أولاً) أن تكون سنة ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

(ثانياً) أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب وأن يكون محسنا للقراءة والكتابة .

(ثالثاً) ألا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين في الإجازة الحسوة .

(رابعاً) أن يرشح نفسه للانتخاب وأن يودع خزنة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ مائة وخمسين جنيا مصريا تخصص للأعمال الخيرية المحلية بالدائرة الانتخابية إذا عدل عن الترشيح أو إذا لم يحز في الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل . وينقص هذا المبلغ إلى النصف بالنسبة لمن يرشح نفسه من أهالي مركز النزع أو الجهات التابعة الآن لمصلحة الحدود .
وأمره الأسرة المالكة ونبلاتها لا ينتخبون نوابا ، وإنما يجوز تعيينهم أعضاء بمجلس الشيوخ .

مادة ٢٤ — يحدد ميعاد الانتخابات العامة بمرسوم والتكليف بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٢٥ — لا يجوز أن يرشح أحد نفسه في أكثر من دائرتي انتخاب .

مادة ٢٦ — لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه في دائرة عمله الخاصة ويستثنى من ذلك العمدة والمشايخ .

مادة ٢٧ — يقدم الترشيح كتابة للمديرية أو المحافظة مصحوبا بإيصال ابتداء المبلغ المنصوص عليه في المادة (٢٣) وذلك في مدى عشرة أيام من يوم نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليهما في المادة (٢٤) وإلا كان باطلا .

وتقيد التشريعات بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص و يعطى عنها إيصالات.
مادة ٢٨ — يمرض مكشف المرشحين في كل دائرة انتخابية بمعرفة المدير
أو المحافظ في مقر دائرة الانتخاب وجميع النوائر الفرعية في الثلاثة الأيام التالية لانتها
المدة المينة في المادة (٢٧) .

ويبقى هذا الكشف معروضا مدة خمسة أيام ولكل من أهمل إدراج اسمه
في الكشف أن يطلب إدراجه من المدير أو المحافظ في خمسة الأيام المذكورة .
مادة ٢٩ — اذا ظهر أن أحدا رشح نفسه في أكثر من دائرتين خيّر في أى
اثنين منها يريد بقاء ترشيحه فان لم يبد رأيه في خمسة الأيام التالية لعرض الكشف
اعتبر مرشحا في الدائرتين اللتين قيد ترشيحه عنهما أولا .

مادة ٣٠ — اذا لم يتقدم في دائرة انتخاب أكثر من ترشيح شخص واحد
ترشحا صحيحا أعلن وزير الداخلية انتخاب المرشح عند انقضاء الميعاد المتقدم ذكره
وبلا حاجة لولى إجراءات الانتخاب بالنسبة اليه .

مادة ٣١ — لكل مرشح أن ينازل عن الترشيح بإعلان على يد محضر يرسل
الى المديرية أو المحافظة قبل ميعاد الانتخاب لمجلس النواب بمدة أيام فيدون ذلك
أمام اسمه في كشف المرشحين و يعلن يوم الانتخاب بمرضه على باب مقعد دائرة
الانتخاب أو الدائرة الفرعية .

مادة ٣٢ — يعلن المرسوم أو القرار الصادر بدعوة الناخبين للانتخاب بتعليق
صور منه في كل قرية أو مدينة أو قسم من مدينة وفي الأماكن التي يعينها المدير
أو المحافظ بقرار و يكتب في ذيل كل صورة أسماء المرشحين للانتخاب في الدائرة .

مادة ٣٣ — تطبع أوراق الانتخاب على نفقة الحكومة بالصورة التي توضع
بقرار من وزير الداخلية .

ويكون كذلك توزيع تلك الأوراق بين لجان الانتخاب المختلفة بقرار يصدره
وزير الداخلية .

مادة ٣٤ - تناط إدارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية بلجنة تؤلف من قاض أو عضو نيابة أو أحد موظفي الحكومة يمينه وزير الحفانية وتكون له الرئاسة ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن ثلاثة ناخبين ليسوا مرشحين .

مادة ٣٥ - يختار رئيس اللجنة ومندوب الداخلية المشار اليهما في المادة السابقة متفقين قبل يوم الانتخاب ، من كشف ناخبي الدائرة ، ثلاثة ناخبين عالمين بالقراءة والكتابة غير مرشحين ليكونوا اللجنة المؤقتة التي تقوم يوم الانتخاب بالاجراءات اللازمة لتأليف لجنة الانتخاب النهائية .

وإذا غاب واحد أو أكثر من الناخبين الذين وقع عليهم الاختيار ليكونوا أعضاء اللجنة المؤقتة أكملها الرئيس من الناخبين الحاضرين .

تؤلف اللجنة النهائية من القاضي أو عضو النيابة أو موظف الحكومة ومن مندوب الداخلية المشار اليهما ومن ثلاثة من الناخبين يتخون بالكيفية الآتية :

لكل مرشح أن يعين خمسة من الناخبين يبلغ أسمائهم كتابة الى رئيس لجنة الانتخاب الوقفية في اليوم السابق على يوم الانتخاب ويتخب هؤلاء الناخبون المعينون من قبل المرشحين من بينهم ثلاثة .

ويحصل الانتخاب في قاعة الانتخاب وفي اليوم المحدد له بواسطة الناخبين المعيّنين الحاضرين والأغلبية النسبية وتبع في ذلك القواعد المقررة في المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من هذا القانون . فإذا تساوت الأصوات حصل الاقتراع بين المتساوين ومن حيثته الفرعة كان عضواً باللجنة . وإذا تمتر بعد مضي ساعة من الزمن المحدد للبده في عملية الانتخاب تأليف اللجنة النهائية للانتخاب سواء لمدم تميّن الناخبين من قبل المرشحين بالطريقة القانونية أو لمدم حضورهم تصبح اللجنة الوقفية نهائية . وتختار اللجنة وقفية كانت أو نهائية من بينها كاتب سر يقوم بتحرير محاضر عملية الانتخاب التي قامت بها اللجنة وتلاوتها عليها في آخر الجلسة .

مادة ٣٦ — حفظ النظام في جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله في ذلك طلب رجال البوليس أو القوة العسكرية عند الضرورة وللديرا والمخافط في جميع الأحوال مراقبة اجتماعات الانتخاب والتدخل عند الحاجة لإقرار النظام العام .
على أنه لا يجوز أن يدخل البوليس أو القوة العسكرية قاعة الانتخاب إلا بناء على طلب رئيس اللجنة .

مادة ٣٧ — لا يحضر جمعية الانتخاب غير الناخبين والمرشحين ولا يجوز حضورهم حاملين سلاحا . وللمرشحين دائما حق الدخول في قاعة الانتخاب .
مادة ٣٨ — يجب أن يكون حاضرا من أعضاء اللجنة أثناء عملية الانتخاب ثلاثة على الأقل منهم كاتب السر .
وإذا نقص العدد عن ثلاثة أثناء الاجراءات فعلى الرئيس إكمالها من الناخبين الحاضرين .

وإذا غاب الرئيس قام مقامه العضو الذى يمينه .
وكذلك يمين الرئيس المعضو أو الناخب الذى يقوم مقام كاتب السر إذا غاب مؤقتا .

مادة ٣٩ — تدوم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحا الى الساعة الخامسة مساء .

ومع ذلك فإذا وجد في جمعية الانتخاب الى الساعة الخامسة مساء ناخبون لم يبدوا آراءهم تحدد اللجنة كشفا بأسمائهم وتستمر عملية الانتخاب الى ما بعد ابداء آرائهم .

ويكون الانتخاب بالاقتراع السرى .

مادة ٤٠ — أول من يبدى رأيه الناخبون من أعضاء لجنة الانتخاب . وإذا قسمت دائرة انتخاب إلى دوائر فرعية وكان رئيس اللجنة ومنسوبة وزير الداخلية ناخبين في تلك الدائرة فيبدان رأياها في الدائرة الفرعية التي اختيرا ليكون أحدهما رئيسا للجنة والآخر عضوا فيها ولو كانا تابعين لدائرة فرعية أخرى .

مادة ٤١ - على كل ناخب أن يقدم للجنة عند إبداء رأيه شهادة قيد اسمه
بجدول الانتخاب .

ومن أوضاع شهادته قبلت اللجنة رأيه بعد تحققها من شخصه .

مادة ٤٢ - يتلقى كل ناخب من يد الرئيس ورقة انتخاب مفتوحة وضع
في ظهرها ختم لجنة الانتخاب وتاريخ الانتخاب ويتعق الناخب جانباً من النواحي
المخصصة لإبداء الرأي في قاعة الانتخاب نفسها وبعد أن ثبت رأيه على الورقة
يعيدها مطوية إلى الرئيس وهو يضعها في الصندوق الخاص بأوراق الانتخاب
وفي الوقت عينه يضع كاتب السر في كشف الناخبين إشارة أمام اسم الناخب
الذي أبدى رأيه .

والناخبون الذين لا يستطيعون أن يثبتوا بأنفسهم آراءهم على أوراق الانتخاب
يلتفتوا شفاهاً بحيث يسمعون أعضاء اللجنة وحدهم .

وفي هذه الحالة يثبت كاتب السر رأى كل ناخب في ورقة يوقع عليها الرئيس .
ويجوز أيضاً لهؤلاء الناخبين أن يختاروا عضواً من اللجنة يسرون إليه بأرائهم
على مسمع من الرئيس فيثبتها العضو في ورقة ويوقع عليها الرئيس المذكور .

مادة ٤٣ - جميع الآراء المعلقة على شرط تمتع باطله وكذلك الآراء التي تعطى
لشخص لم يكن اسمه مدرجاً في كشف المرشحين والتي تعطى لأكثر من شخص
في ورقة واحدة والتي تثبت على ورقة غير التي سلمت من اللجنة أو على ورقة أمضاها
الناخب الذي أبدى رأيه أو على ورقة فيها أى علامة أو إشارة قد تدل عليه .

مادة ٤٤ - يعلن الرئيس ختام عملية الانتخاب متى حانت الساعة المقررة
لذلك إلا في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٩

ثم يؤخذ في فرز الآراء التي أعطيت .

ويجب الختم على صناديق أوراق الانتخاب بالدوائر الفرعية لفرزها معاً في الثلاثة
الأيام التالية ليوم الانتخاب على الأكثر بواسطة لجنة الفرز التي تشكلت من رئيس لجنة
الانتخاب في مركز الدائرة الأصلية رئيساً وعضو من كل لجنة فرعية يختاره أعضاؤها .

مادة ٤٥ — تفصل اللجنة في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة إعطاء كل ناخب رأيه أو بطلانه ، وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في الباب الرابع .

وتكون مداولة اللجنة سرية . ويجوز للرئيس عند الاقتضاء أن يأمر بإخلاء القاعة أثناء المداولة .

وتصدر القرارات بالأغلبية ، فإذا تساوت الآراء رجح رأى الفريق الذى منه الرئيس وذكر ذلك فى المحضر . ويجب أن تذكر فيه أسباب القرارات وأن يتلوها الرئيس علنا .

مادة ٤٦ — يجب تدوين كل طلب وكل قرار فى المحضر .
ومع ذلك فإن عدم اشتغال المحضر على شئ مما وقع أو تقرر فى عملية الانتخاب لا يترتب عليه إلغاء إجراءات الانتخاب ،

مادة ٤٧ — ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التى أعطيت .

فإذا لم يحصل أحد المرشحين فى المرة الأولى على الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب فى مدى خمسة أيام بين المرشحين الذين نالا العدد الأكثر من الأصوات . فإذا تساوى معهما أو مع أحدهما واحد أو أكثر من المرشحين الآخرين اشترك معهما فى المرة الثانية .

وفى المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت .

فإذا حصل اثنان فأكثر من المرشحين على أصوات متساوية اقترعت اللجنة بينهم وكانت الأولوية لمن تعينه القرعة .

مادة ٤٨ — يعلن رئيس اللجنة اسم العضو المنتخب .

ومضى جميع أعضاء اللجنة فى الجلسة تسعين من محضر الانتخاب ترسل إحداها مع أوراق الانتخاب كلها إلى وزير الداخلية مباشرة فى ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ الثانية بالمديرية أو المحافظة .

مادة ٤٩ — يرسل وزير الداخلية بدون تأخير إلى كل من الأعضاء الذين انتخبوا شهادة بانتخابه .

مادة ٥٠ — اذا كان انتقال الناخب من محل إقامته إلى مكان الانتخاب بطريق سكة حديد الحكومة فيعطى عند تقديم شهادة قيد اسمه بجدول الانتخاب تذكريين بلا مقابل للسفر بالدرجة الثالثة ذهاباً وإياباً .

مادة ٥١ — كل فترة أو وسيلة من وسائل العتنية المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون المقوبات الأهلى ترى الى توزيع الانتخاب يجب أن تشمل كل اسم الناشر .

ويجرى حكم هذه القامدة منذ نشر تاريخ الانتخاب في الجريدة الرسمية حتى نهاية عملية الانتخاب .

الباب الثالث

في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ

مادة ٥٢ — تنتخب كل مديرية أو محافظة عدد أهاليها مائة وثمانون ألفاً أو أكثر عضواً لمجلس الشيوخ عن كل مائة وثمانين ألفاً أو بقية لا تنقص من تسعين ألفاً . وتنتخب كل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً، ولا ينقص من تسعين ألفاً عضواً لمجلس الشيوخ، وتنتخب المحافظات التي لا يبلغ عدد أهاليها تسعين ألفاً عضواً لمجلس الشيوخ إلا اذا أضافها القانون الى محافظة أخرى أو الى مديرية .

مادة ٥٣ — تكون المديرية أو المحافظة التي تنتخب عضواً واحداً لمجلس الشيوخ دائرة انتخاب وكذا كل جزء المديرية أو المحافظة الذي ينتخب عضواً واحداً لذلك المجلس .

وتُعين دوائر الانتخاب في المديرية أو المحافظات التي يحق لها أن تنتخب أكثر من عضو لمجلس الشيوخ بقانون . ويجوز أن يعتبر القانون عاصمة المديرية التي لا يبلغ عدد أهلها مائة وثمانين ألفاً ، ولا ينقص عن تسعين ألفاً دائرة انتخاب مستقلة . وفي هذه الحالة يعتبر باق أجزاء المديرية مديرية قائمة بذاتها سواء من وجهة عدد أعضاء مجلس الشيوخ الذي يحق لها أو من وجهة تحديد دوائر الانتخاب . ويجوز ، تسهيلاً لعملية الانتخاب ، تقسيم دائرة الانتخاب الواحدة الى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية .

ويراعى في تحديد دوائر الانتخاب أو دوائرها الفرعية عدد السكان وعدد الناخبين وحدود الأقسام الإدارية أو القرى وطرق المواصلات مع مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية وغير ذلك من الشروط التي يتحقق معها خير تنظيم لعملية الانتخاب .

مادة ٥٤ — ينتخب الناخبون في كل دائرة من دوائر الانتخاب عضواً واحداً لمجلس الشيوخ .

مادة ٥٥ — يشترط في عضو مجلس الشيوخ :
 (أولاً) أن تكون سنه أربعين سنة ميلادية كاملة على الأقل .
 (ثانياً) أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

١ — الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، قضاة المحاكم ، موظفى الحكومة ممن هم في درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك — سواء في كل ذلك الحاليون أو السابقون .

٢ — أمراء الأسرة المالكة ونبلائها بطريق التعيين لا الانتخاب ، كبار العلماء والرؤساء الروجيين ، الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً ، أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل

عن مائة وخمسين جنبا في العام، المشتغلين بالأعمال السالية أو التجارية أو الصناعية أو المهنة الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه مصرى — وهذا كله مع مراعاة أحكام عدم الجمع المنصوص عليها في الدستور وفي هذا القانون. وتنقص الضريبة والدخل السنوى الى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن مديرية أسوان .

(ثالثا) أن يكون محسنا للقراءة والكتابة .

ويشترط أيضا فيمن ينتخب عضوا في مجلس الشيوخ :

(١) أن يكون اسمه مقيدا في جدول من جدول الانتخاب .

(ب) أن يرشح نفسه ويودع خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ ١٥٠ جنبا مصريا يخصص للأعمال الخيرية المحلية اذا عدل عن الترشيح أو اذا لم يحز عشر الأصوات على الأقل .

مادة ٥٦ — تجرى أحكام الباب الثانى على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ إلا ما كان منها مخالفا لما نص عليه في هذا الباب .

الباب الرابع

في الفصل في صحة نيابة أعضاء المجلس وفي عدم الجمع وفي سقوط العضوية

مادة ٥٧ — كل مجلس يختص وحده بالفصل في صحة نيابة أعضائه وهو المرجع الأعلى في ذلك .

ولكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب الذى حصل في دائرته بمريضة يقدمها الى رئيس المجلس تشمل على الأسباب التى يبنى عليها الطلب . ويكون توقيع الطالب مصدقا عليه .

ويجب تقديم الطلب في خمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر .

ويموز كذلك لكل مرشح حصل على أصوات في الانتخاب أن ينازع بالطريقة
عينا في صحة انتخاب العضو الذي أعلن انتخابه .

ولكل من المجلسين سلطة سماع الطالب وإعلان الشهود إذا رأى عملا لذلك
وتجيز في حق هؤلاء الشهود أحكام قانونى المقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة
بمواد الجنتح .

ولكل من المجلسين أن يجهد بهذه السلطة للجنة التى ينتخبها لفحص نيابة
الأعضاء .

وفصل المجلس في الطلبات والمنازعات فيعلن صحة عملية الانتخاب وأسم
المنتخب الذى يرى أن انتخابه جرى صحيحا، أو يقضى بطلان الانتخاب ويقرر
خلو المحل .

مادة ٥٨ -- إذا انتخب عضو أحد المجلسين في دائرتين وجب عليه بعد الفصل
في صحة انتخابه بثمانية أيام أن يقرر في المجلس أى الدائرتين يريد أن يكون نائبا عنها.
فإذا لم يفعل تولى المجلس بطريق القرعة تعيين الدائرة التى يكون عليها انتخاب عضو
جسدي .

مادة ٥٩ -- كل عضو في أحد المجلسين انتخب عضوا في المجلس الآخر وكل
من انتخب في انتخابات واحدة عضوا في كلا المجلسين يجب عليه أن يصرح في الثمانية
الأيام التالية ليوم الفصل في صحة انتخابه في أى المجلسين يريد الانلوس . فإذا لم يفعل
اعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ .

وعلى رئيس المجلس الذى وقع الاختيار عليه أو الذى اعتبر أنه وقع الاختيار
عليه أن يخطر رئيس المجلس الآخر وهو يعلن خلو المحل .

مادة ٦٠ -- لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها
والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبة من الأموال العمومية
ويدخل في ذلك كل موظفى ومستخدعى مجالس المديرات والمجالس البلدية
وكل موظفى وزارة الأوقاف ومستخدمىها وكذلك العمد .

ويستقضى الوزراء من حكم عدم الجمع .
وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديريات
والمجالس البلدية والمحلية وبلان الشياخات .

مادة ٦١ — كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير اليهم في المادة السابقة
وكل عضو بمجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو بلان الشياخات انتخب
أو عين عضواً بأحد المجلسين يعتبر متخلياً عن وظيفته أو عن عضويته بتلك المجالس
أو اللجان إذا لم يتنازل في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته عن تلك
العضوية . ويعطى الموظف أو المستخدم في حالة القبول حقه في الماش أو المكافأة
على حسب الأحوال .

وكل عضو في أحد المجلسين قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار إليها
في المادة المذكورة أو قبل العضوية في أحد مجالس المديريات أو المجالس البلدية
أو المحلية أو بلان الشياخات يعتبر أنه تنازل عن عضويته بعد مرور الثمانية الأيام
التالية لتاريخ تعيينه في الوظيفة أو صيرورة انتخابه في تلك المجالس أو اللجان نهائياً .
ويعلن مجلسه خلو المحل الذي كان يشغله .

مادة ٦٢ — إذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص
عليها في المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون سواء عرضت له أثناء نيابته
أو أنها لم تعلم إلا بعد انتخابه، تسقط عضويته .

وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشترطة في العضو .

ويكون السقوط في الأحوال السابقة بقرار من المجلس .

مادة ٦٣ — الاستقالة من عضوية أحد المجلسين تقدم إلى رئيسه وتعتبر نهائية
من وقت تقرير المجلس قبولها .

مادة ٦٤ — عند خلو محل في أحد المجلسين يأمر وزير الداخلية بناء على تبليغ
رئيس ذلك المجلس بانتخاب عضو بديل من خلا محله .

الباب الخامس في جرائم الانتخاب

مادة ٦٥ - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(أولاً) كل من تعمد ادراج اسم في جداول الانتخاب أو حذفه منها
على خلاف أحكام هذا القانون أو تعمد احوال ادراج اسم أو حذفه كذلك .

(ثانياً) كل من توصل الى ادراج اسمه أو اسم غيره دون أن يتوافر فيه
أوفى ذلك الفهر الشروط المطلوبة لاستعمال حق الانتخاب وهو يعلم ذلك ، وكذلك
من توصل على الوجه المتقدم الى حذف اسم آخر .

مادة ٦٦ - يعاقب بتلك العقوبات نفسها :

(أولاً) كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حق
التصويت أو لكرامه على التصويت على وجه خاص .

(ثانياً) كل من أعطى آثر أو عرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه
أو لغيره كي يحمله على التصويت على وجه خاص أو على الامتناع عن التصويت .

(ثالثاً) كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره .

مادة ٦٧ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصرياً من طبع أو نشر
أوراقاً لترويج الانتخاب مخالفاً لأحكام المادة (٥١) من هذا القانون . وهذا مع
عدم الاخلال بوجوب مصادرة تلك الأوراق .

مادة ٦٨ - كل من نشر أو أذاع بين الناخبين أقوالاً كاذبة عن سلوك أحد
المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب وكل من أذاع بذلك القصد
أخباراً كاذبة يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين
جنيهاً مصرياً .

- مادة ٦٩ - يعاقب بمرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية :
(أولاً) من دخل في المكان المخصص للاجئين حاملاً سلاحاً من
أى نوع .
(ثانياً) من دخل القاعة المخصصة للانتخابات بلا حق ولم يخرج عند أمر
الرئيس له بذلك .
- مادة ٧٠ - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة وبنرامة لا تتجاوز مائة
جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين :
(أولاً) كل من أبدى رأيه في انتخاب وهو يعلم أن اسمه أدرج في الجدول
بغير حق .
(ثانياً) كل من تعمد إبداء رأيه باسم غيره .
(ثالثاً) كل من استعمل حقه في الانتخاب أكثر من مرة في انتخاب واحد .
- مادة ٧١ - يعاقب بالحبس أو بمرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى كل من
اختلس أو أخفى أو أعدم أو أفسد جدول انتخاب أو ورقة انتخاب أو أى ورقة
أخرى تتعلق بعملية انتخاب أو غير نتيجة انتخاب بأية وسيلة أخرى ، وذلك بقصد
تغيير الحقيقة في نتيجة الانتخاب أو بقصد إيجاد ما يستوجب اقتراحاً جديداً .
- مادة ٧٢ - يعاقب بالمقوبات المبينة في المادة السابقة كل من أدخل بحرية
الانتخاب أو بنظام إجراماته باستمال القوة أو التهديد أو بالاشتراك في تمهيد أو صباح
أو مظاهرات .
- مادة ٧٣ - يعاقب بالمقوبات عينها من خطف المستدوق المحتوى على
أوراق الانتخاب أو ألقفه .
- مادة ٧٤ - كل من أفشى سر إعطاء ناخب لرايه بدون رضاه يعاقب بالحبس
لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بمرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً .
- مادة ٧٥ - كل موظف عمومي حكم عليه في جريمة من جرائم الانتخاب
ارتكبها أثناء تأديته وظيفته يحوز الحكم عليه بالعزل .

مادة ٧٦ — يعاقب على الشروع في جرائم الانتخاب بالمقوبة المنصوص عليها للجريمة النامة .

مادة ٧٧ — تسقط الدعوى العمومية والمدنية في جرائم الانتخاب المنصوص عليها في هذا الباب عدا مانص عليه في المادتين ٦٥ و ٧٤ بمعنى ثلاثة شهور من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق .

مادة ٧٨ — يكون لرئيس لجنة الانتخاب السلطة المخولة للأمور الضبطية القضائية فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب في قاعة الانتخاب أو يشترع فيها في ذلك المكان .

الباب السادس

أحكام مائة وأخرى وقتية

مادة ٧٩ — الجهات التابعة لمصلحة الحدود، يجوز فيما يتعلق بالانتخابات إلحاقها بالمديريات أو المحافظات التي يعينها وزير الداخلية بقرار .

مادة ٨٠ — جداول الانتخاب الحالية تمثل طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٨١ — بالنسبة للانتخابات الأولى التي تحصل تطبيقاً لهذا القانون يجوز تعديل المواعيد المنصوص عليها فيه لإعداد جداول الانتخاب وللترشيح والطلبات وعلى العموم كل ميعاد نص عليه فيه وذلك بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٨٢ — إلى أن يصدر القانون المشار إليه في المادتين ٢١ و ٥٣ تعين دوائر الانتخاب لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيساً ومن رئيس النيابة أو النائب ومن بائمه هندس الرى المختص بالمديرية وفي محافظات القاهرة والاسكندرية والقنال يندب وزير الداخلية والأشغال العمومية مهندس تنظيم بدل بائمه هندس الرى ولوزير الداخلية أن يضم لهذه اللجان من يختاره من الأعضاء .

ويصدر وزير الداخلية قرارا بتحديد دوائر الانتخاب المذكورة بعد تصديق مجلس الوزراء .

مادة ٨٣ — لو وزير الداخلية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٨٤ — يلغى كل ما كان مخالفا لهذا القانون من نصوص القوانين والمراسم السابقة لصدوره .

مادة ٨٥ — على وزراء الداخلية والمالية والحقانية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من يوم نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بإمرى القبة في ٢٣ رمضان سنة ١٣٥٤ (١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

محمد توفيق نسيم

وزير الحقانية

أمين أنيس

وزير المالية

أحمد عبد الوهاب

وزير المواصلات

عبد المجيد عمر

مذكرة

مدد ما صح من الوزارة على بحث قانون انتخاب سنة ١٩٢٣ المعلن بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ورقم ١٠ لسنة ١٩٢٦ تبين أن لا يكفى أن يذكر أن النصوص التي صدرت بها القوانين المتقدم ذكرها ستصبح معمولاً بها بعد إذ كانت قد نسخت، فان بعض تلك النصوص أصبحت لا تتفق مع حال التشريع الحاضر، وهو قد تجاوز النقطة التي وقفت عندها المادة ٩٣ بشأن الجنسية، فانها الآن منظمة بقانون هو المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩

والمادة ١٥٠ من قانون العقوبات التي تعجل اليها المادة ٦٢ لم تعد بعد القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ تشير الى طرق العلنية وقد حصر تعريفها في المادة ١٤٨ والمادة ٤ لم يعد من الممكن أن تظل على حالها بعد إضافة جنح المخدرات بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، وقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣١ إلى الجرائم التي يترتب عليها الحرمان من حق الانتخاب، ومن الضروري مراعاة التناسق بين الحرمان المترتب على الحكم في هذه الجنح وهو موقوف بخمس سنين والحرمان الذي يقرره قانون سنة ١٩٢٣ بأبدا المراتكي الجنح المشار اليها في المادة ٤ ، بأن يجعل الحرمان الأخير موقوتا بخمس عشرة سنة كما فعل قانون انتخاب سنة ١٩٣٠ ، لا سيما وقد أصبح لمن مضى عليه أكثر من هذه المدة حق مكتسب في الانتخاب ، وليس لحذف أسمائهم من الجداول وحرمانهم من جديد من استعمال حق الانتخاب وجه أو ضرورة .

ويقتضى هذا التناسق أن تنقل الإشارة الى أثر الجرائم الانتخابية في تعطيل حق الانتخاب بخمس سنين من المادة ٥ الى المادة ٤

لذلك رأت الوزارة من الأفضل أن تنشر نصوص القانون نشرًا جديدًا وفيما عدا التعديلات التي تقدم بيانها، فإن قانون الانتخاب المنشور هو بعينه قانون سنة ١٩٢٣ ، وهذا النشر الجديد يهيئ للقائمين بتنفيذ القانون أداة عمل حاضرة خلت من المواد التي ألغيت ومن الاشارات الى الأصل والتعديل وتناهت وانسجمت موادها ويبنى عن الرجوع الى المجاميع القديمة ٤

١٨ ديسمبر ١٩٣٥

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

محمد توفيق نسيم

(١-٢)
مرسوم بقانون رقم ٣٤ الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٣٦
بتعديل أحكام المادتين ٣٢ و ٤٤ من قانون الانتخاب
رقم ١٤٨ الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥

مجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ ؛
وعلا بالمادة ٥٥ من الدستور ؛

وبعد الاطلاع على قانون الانتخاب الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٤٨
في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ؛
وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ؛

رسم بما هوأت :

مادة ١ — استثناء من أحكام المادة ٣٢ من قانون الانتخاب يقوم نشر هذا
القانون مقام الاعلان المنصوص عليه في المادة المذكورة .

مادة ٢ — استثناء من أحكام المادة ٤٤ من قانون الانتخاب يجوز أن يجرى
فوز الأصوات في دوائر الانتخابات الفرعية حل بد لجان تلك الدوائر وتبلغ اللجان
المذكورة النتيجة إلى رئيس لجنة الانتخاب في مركز الدائرة الأصلية .

مادة ٣ — على وزيرى الداخلية والحفانية كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم
بقانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) هذا المرسوم بقانون صدر لحالة خاصة وهي تقصير مواجيد الانتخاب حتى يتمكن البرلمان
من الانقاد في مدة النشره الأيام التالية لوفاة المنفوره الملك فؤاد الأول، غير أنه بعد انقضاء البرلمان
في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ قدت الحكومة الى البرلمان هذا المرسوم ضمن المراسم التي قدتها طبقا لعادة
من الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستوري للبرلمان المصرية .
(٢) التوقيع المصرية في ٤ مايو سنة ١٩٣٦ العدد ٥٢ (غير اعدادى) .

يسمى هذا المرسوم بقانون بجرائم الدولة وينشر في الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة^(١).

صدر بدمشق في ١٣ صفر سنة ١٣٥٥ (٤ مارس سنة ١٩٣٦)

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية

ووزير الصحة (النيابة)
علي ماهر

وزير الحفانية والأوقاف
أحمد علي

وزير الأشغال العمومية وزير المعارف العمومية وزير المواصلاات والتجارة والصناعة
حافظ حسن محمد علي طوبه حسن صبرى

وزير الحربية والبحرية وزير الزراعة وزير المالية
علي صدق صادق وهبه أحمد عبد الوهاب

(١) الواقع المصرية في ٤ مارس سنة ١٩٣٦ — العدد ٥٢ غير احتياوى .

(١)
قانون رقم ٥٢ الصادر في ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦
بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٦٠ من قانون الانتخاب
رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية :

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:
مادة ١ - يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٦٠ من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ النص الآتي :
" ويستثنى الوزراء وكلاء الوزارات البرلمانية من حكم الجمع " .
مادة ٢ - على الوزراء وكلاء الوزارات فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
نأمر بأن يهضم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بمرأى ما بين في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٥ (١٥ يونيو سنة ١٩٣٦)

محمد حل

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

وزير الصحة العمومية

مصطفى النحاس

وزير الخارجية (بالنيابة)

مكرم عبيد

وزير الأشغال العمومية

عثمان محترم

وزير الأوقاف

محمد صفوت

وزير المالية

مكرم عبيد

وزير المواصلات

محمود فهمى النقراشى

وزير الزراعة

أحمد حمدى سيف النصر

وزير الحفانية

محمود ظالم

وزير البحرية والبحرية

على فهمى

وزير التجارة والصناعة

عبد السلام فهمى محمد جمعة

وزير المعارف العمومية

على زكى العرابى

(١)
قانون رقم ٥١ الصادر في ١٥ يونيه سنة ١٩٣٦
خاص بالمكافأة البرلمانية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية :

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها
٤٨٠ جنيها (أربعمائة وثمانون جنيها مصريا) ويستثنى من ذلك الوزراء ووكلاء
الوزارات البرلمانيون .

مادة ٢ — يتناول كل من رئيسي المجلسين مكافأة سنوية مساوية لمرتب وزير
ولا يمكن الجمع بينها وبين المكافأة المنصوص عليها في المادة السابقة أو بين ما يكون
قد استحققه من معاش .

مادة ٣ — تستحق المكافأة لكل عضو من يوم حلف اليمين وتصرف على
أقساط متساوية في آخر كل شهر .

مادة ٤ — لا يجوز التنازل عن المكافأة أو المجزئتها .

مادة ٥ — يعطى لكل عضو جواز للسفر مجانا في الدرجة الأولى على خطوط
سكة حديد الدولة من النقطة التي يختارها في دائرته الانتخابية إلى القاهرة و يعطى
لنائب المرء ذلك جواز للسفر في البواخر النيلية الموصلة لمركز دائرته .
فإذا كان العضو معينا وغير مقيم بالقاهرة يعطى له الجواز السابق ذكره من
عمل إقامته إلى القاهرة .

(١) صدر هذا القانون تخفيفا للمادة ١١٨ من الدستور . ونشر في الوقائع المصرية العدد ٧٤

صفحة ١ لسنة ١٩٣٦

مادة ٦ - على وزراء المالية والحقانية والمواصلات تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ناصر بأن يبعث هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بمرى ما بين في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٥ (الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦)

محمد علي

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المواصلات

محمود فهمى النقراشى

وزير المالية

مكرم صيد

وزير الحقانية

محمود ظالب

قانون رقم ٢٥ الصادر في ٦ مارس سنة ١٩٣٩^(١)
بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون الانتخاب
رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

نحس. فاروق الأول ملك مصر

قرّر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدّقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — تمّثل الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون الانتخاب الصادر
بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ كالآتي :

” ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة
التي أعطيت “.

مادة ٢ — على وزيرى الداخلية والعدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من
يوم نشره فى الجريدة الرسمية ؛

أمر بأن يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة ما

مدبرسراى مابدين فى ١٥ محرم سنة ١٣٥٨ (٦ مارس سنة ١٩٣٩)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية	وزير العدل	رئيس مجلس الوزراء
محمود فهمى النقراشى	أحمد محمد خشية	محمد محمود

(١) الرقاع المصرية فى ٩ مارس سنة ١٩٣٩ — العدد ٢٥

مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر^(١)

إبتداء من ٢ يناير سنة ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ بدعوة البرلمان الى عقد جلساته العادية ؛

وبعد الاطلاع على المادة ٣٩ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى هذا المجلس ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى — يؤجل انعقاد البرلمان مدة شهر .

المادة الثانية — على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ، ويعمل به ابتداء من اليوم .

صدر بمرأى يادى فى ٢٠ شوال سنة ١٣٥٦ (٢ يناير سنة ١٩٣٨)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

(١) الوثائق المصرية فى ٢ يناير سنة ١٩٣٨ — العدد الأول .

(١)
مرسوم بمحل مجلس النواب صادر في ٢ فبراير سنة ١٩٣٨
ودعوة المجلس الجديد الى الاجتماع في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ٣٨ و ٨٩ من الدستور؛
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء، وموافقة رأى هذا المجلس؛

رغمنا بما هوأت :

المادة الأولى — يحل مجلس النواب .

المادة الثانية — مجلس النواب الجديد مدعو الى الاجتماع في ١٢ أبريل
سنة ١٩٣٨

المادة الثالثة — على وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا ويعمل به ابتداء
من اليوم ما

مدير برامى طابدين في غرة ذى الحجة سنة ١٣٥٦ (٢ فبراير سنة ١٩٣٨)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الداخلية

محمد محمود

(١) في الوقائع المصرية في ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ (العدد ١٧) .



محمد خلیل صبیحی
(الزوال)

الأوامر الملكية والقوانين ذات الصبغة الدستورية

المنصوص عنها بالمواد ١٥٣ و ١٥٦ و ١٦٨

من الدستور المصري لسنة ١٩٢٣

منحة

- ١ - الأمر الكريم رقم ٢٥ الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية (المادة ١٥٦ من الدستور) ٩٣٠
- ٢ - قانون رقم ٢٥ الصادر في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٢ بوضع نظام الأسرة المالكة (المادة ١٥٣ من الدستور) ٩٣٥
- ٣ - قانون رقم ٢٨ الصادر في ١٧ يولييه سنة ١٩٢٢ بأقرار تصفية أملاك سمو الخديوي السابق عباس حلمي باشا، وتضييق ماله من الحقوق (المادة ١٦٨ من الدستور) ٩٤٢
- ٤ - المرسوم بقانون الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بتصفية أملاك سمو الخديوي السابق ٩٤٥

(١) أُلغيت بالدستور المصري الصادر في سنة ١٩٢٣ الأوامر الملكية والقوانين ذات الصبغة الدستورية التي أثيرتها في مواده رقم ١٥٣ و ١٥٦ و ١٦٨، والسابق ملغوا منذ سنة ١٩٢٢ لكن تفرغ على الباحثين والممارسين مناء البحث وقبيل لم طرق الاستدلال .

أمر كريم رقم ٢٥ الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢^(٢-١)
بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية

نحن ملك مصر

بما أن مصلحة البيت المال ومصلحة البلاد تقتضيان بوضع نظام لتوارث
عرش المملكة المصرية ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ - الملك وما يتصلق به من سلطات ومزايا ورائى في أسرة جدنا
الجليل محمد على .

مادة ٢ - تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه ثم إلى أكبر
أبناء ذلك الابن الأكبر وهكذا طبقة بعد طبقة .

وإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه الملك كانت الولاية إلى أكبر أبنائه
ولو كان للتوفى إخوة .

ويشترط في كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية .

فولاية الملك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق .

مادة ٣ - إذا لم يكن لمن له ولاية الملك عقب كانت الولاية إلى أكبر إخوته ،
فإذا لم يكن للتوفى عقب ولا إخوة كذلك فإلى أكبر أبناء أكبر إخوته ، فإن لم يكن
لأكبر إخوته ابن فإلى أكبر أبناء إخوته الآخرين بحسب ترتيب سن الإخوة .

(١) صدر هذا الأمر الملكى قبل صدور الدستور، وأشير إليه في المادة ٣٢ من الدستور، وأصبحت

عليه المادة ١٥٦ من الدستور .

(٢) الرقاع المصرية في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٢ العدد ٣٨ قهر احداى .

فان لم يكن له أبناء إخوة كذلك فالى أكبر أبناء أبناء أكبر إخوته، فان لم يكن لأكبر إخوته ابن ابن فالى أكبر أبناء أبناء إخوته الآخرين بحسب ترتيب من الاخوة، فان لم يوجد له على قيد الحياة أبناء إخوة كذلك كانت ولاية الملك إلى ذريتهم طبقه بعد طبقه على الترتيب وبالكيفية المعينين في هذه المادة .

فان لم يكن لمن له ولاية الملك عقب ولا إخوة ولا ذرية إخوة كذلك كانت الولاية إلى أعمامه وذريتهم على الترتيب وبالكيفية المعينين في هذه المادة طبقه بعد طبقه .

فان لم يكن له أعمام ولا ذرية أعمام كذلك كانت ولاية الملك إلى أعمام أبيه وذريتهم ثم إلى أعمام جده وإن علا وذريتهم، كل ذلك على الترتيب وبالكيفية المعينين في هذه المادة طبقه بعد طبقه .

الاخوة والأعمام المشار إليهم في الفقرات المتقدمة هم الأخوة والأعمام الأشقاء أو لأب، والذرية هي العقب الذكور من أبناء الذكور مهما كانت طبقتهم، ويشترط في كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية .

ويستثنى من أحكام هذه المادة الخديو السابق عباس حلمي باشا فلا تثبت له ولاية الملك، على أن هذا الاستثناء لا يمتدأه إلى أبنائه وذريته فتجرى في حقهم أحكام أمرنا هذا .

مادة ٤ — كل من آلت إليه ولاية الملك بحسب أحكام القواعد المنصوص عليها في أمرنا هذا يعتبر أصلا ويكون توارث العرش مستمرا في فرعه، ثم في إخوته وذريتهم، ثم في عمومته وذريتهم بحسب تلك القواعد عينها .

مادة ٥ — لاحق للنساء أيا كانت طبقتهن في ولاية الملك كما لاحق لغير المصبات فيها .

مادة ٦ — يشترط فيمن يتولى الملك أن يكون عاقلا مسلما من أبوين مسلمين .

مادة ٧ — إذا تزوج أمير مصر أذنب الملك أو إذن من كان له الحق في تولي سلطته يحرم هو وذريته من حقوقهم في العرش وتنقل ولاية الملك إلى من يليهم في الترتيب .

كذلك يحرم من العرش من صدر في حقه حكم بإخراجه من الأسرة المالكة لعدم الجدارة طبقا للأوضاع والشروط التي تعين في نظام تلك الأسرة وتنقل ولاية الملك إلى من يليه . وهذا مع عدم الإخلال بحقوق ذريته في العرش .

ويصدر الحرمان في الحالتين بعد موافقة البرلمان من الملك أو بمن تولى سلطته .

ويجوز للملك أو لمن تولى سلطته إقالة المحروم أو إقالة ذريته كلها أو بعضها من هذا الحرمان وبما ترتب عليه من الآثار، والإقالة من الحرمان ومن آثاره هي أن يعاد إلى المحروم ما يجوز أن يؤول إليه في المستقبل من الحقوق في وراثة العرش بعد وفاة الملك الجالس عليه .

ويشترط في هذه الإقالة موافقة البرلمان .

مادة ٨ — يبلغ الملك سن الرشد إذا اكتمل له من العمر ثمانى عشرة سنة هلالية .

مادة ٩ — يكون للملك القاصر هيئة وصاية للعرش تتولى سلطة الملك حتى يبلغ سن الرشد .

مادة ١٠ — تؤلف هيئة وصاية العرش من ثلاثة يختارهم الملك لولى العهد القاصر بوثيقة تحجز من أصلين : يودع أحدهما بديوان الملك، والآخر برئاسة مجلس الوزراء . وتحفظ الوثيقة في ظرف مختم ولا يفتح الظرف . وتعلن الوثيقة إلا بعد وفاته وأمام البرلمان .

ويجب فيمن يعين في هيئة الوصاية أن يكون مصرياً مسلماً وأن يختار من بين الطبقات الآتى ذكرها :

أمرء الأسرة المالكة وأصحابهم الأقرىون ؛
رؤساء مجلس الوزراء الحالى والسابقون ؛
رؤساء مجلس النواب الحالى والسابقون ؛
الوزراء أو من تولوا مناصب الوزراء ؛
رئيس وأعضاء مجلس الأعيان، وكلذا رؤساءه السابقون . وهذا إذا نص الدستور
على إنشاء مجلس أعيان .

على أن هذا الاختيار لا ينفذ إلا إذا وافق عليه البرلمان .

مادة ١١ — إذا لم يتوفر التمييز المنصوص عليه فى المادة السابقة فيعين
البرلمان هيئة وصاية للمرش .

مادة ١٢ — إذا تمذرا الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلى فعلى
مجلس الوزراء بعد التثبت من ذلك أن يدعو البرلمان فى الحال إلى الاجتماع، فإذا
ثبت قيام ذلك المرض بطريقة قاطعة فزى البرلمان انتهاء ولاية ملكه فننقل إلى
صاحب الحق فيما من بعده بحسب أحكام أمرنا هذا .

مادة ١٣ — على وزراء حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ، ويعمل به بمجرد نشره
فى الجريدة الرسمية ٤

صدر برامى مابدين فى ١٥ شبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢)

فؤاد

تبليغ الأمر الكريم^(١)

الخاص بنظام توارث عرش المملكة المصرية

الى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

رئيس مجلس الوزراء في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢

عزيزى عبد الخالق ثروت باشا :

بما أن مصلحة البيت المالک ومصلحة البلاد تقتضيان بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية منذ أصدرنا أمرنا بالأحكام التى يؤول الملك بمقتضاها لتكون قاعدة مرعية وسنة متبعة، وجعلنا هذا الأمر من أصليين : حفظ أحدهما بدوياننا، ونرسل الآخر لعلكم يحفظ برياسة مجلس الوزراء .

وإنا نسأل المولى عز وجل أن يعيننا على تحقيق آمالنا العظيمة فى مستقبل البلاد م

صدر برأى طابى فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢)

رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢

فؤاد

(١) الوثائق المصرية فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٢ العدد ٣٨ (غير اعتيادى) .

قانون رقم ٢٥ الصادر في ١٠ يونيه سنة ١٩٢٢
بوضع نظام الأسرة المالكة

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) بوضع نظام ثوارث عرش المملكة المصرية ؛
وبعد الاطلاع على الأمرين الكريمين الصادرين في ٢٧ محرم سنة ١٣١٩ (١٦ مايو سنة ١٩٠١) و ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٢٨ (٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٠) الخاصين بمصر نوع أعضاء الأسرة المالكة الذين يطلق عليهم لقب أمير أو أميرة ؛
وبعد الاطلاع على الأمرين الكريمين الصادرين في ٥ شوال سنة ١٣١١ (١٦ أبريل سنة ١٨٩٤) و ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٣٨ (٩ فبراير سنة ١٩٢٠) الخاصين بالجزء الخارج المجز عليه قانونا من مرتبات أعضاء البيت الملكي ؛
وبما أنه رُئى من الملائم وضع لائحة بنظام الأسرة المالكة أسماها ما لملك من حق الولاية على أسرته على ألا يخجل ذلك بمقتوى الملك وسلطته التي جرى بها العرف ومضى عليها العمل الى الآن ؛
وبما أنه رُئى من الملائم كذلك إنشاء مجلس لمعاونة الملك في تولى تلك السلطة ؛
وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - صاحب العرش رئيس الأسرة المالكة وله بهذه المنابة حق الولاية على أعضائها .

(١) صدر هذا القانون قبل صدور الدستور وأشير إليه في المادة ١٥٣

(٢) الوثائق المصرية في ١٢ يونيه سنة ١٩٢٢ ملحق العدد ٥٥

مادة ٢ — يطلق لقب الأمير أو الأميرة على الآتي بينهم :

(أولا) أولاد الملك وأولادهم فقط من الظهور وكل من له ولاية العهد؛

(ثانيا) أخوة الملك وأخواته ، الأشقاء أو الأب ؛

(ثالثا) أولاد ولاية مصر وخديويها وسلطانها وأولادهم فقط من الظهور؛

(رابعا) من ذكر اسمه في الكشف المرفق بهذا من غيرهم من ذرية محمد علي

من الظهور ؛

(خامسا) من عدا هؤلاء من ذرية محمد علي من يمنحهم الملك لقب الأمير

أو الأميرة ؛

(سادسا) زوجات الأمراء المتقدم بينهم وأراملهم حتى يتزوجن .

ويلقب أولاد الملك وكل ولي عهد بصاحب أو صاحبة السمو الملكي .

ويلقب أولاد المرحوم السلطان حسين بصاحب أو صاحبة السمو السلطاني .

أما غيرهم من الأمراء والأميرات فيلقبون بصاحب أو صاحبة السمو .

مادة ٣ — ينتقل لقب الأمير بالوراثة من صاحبه الى أكبر أبنائه ثم الى أكبر

أبناء ذلك الابن الأكبر وهكذا طبقه بعد طبقة .

وإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن ينتقل اليه اللقب كان انتقاله الى أكبر أبنائه

ولو كان لتوفى أخوة ، فإذا لم يكن للأمير ذرية انتقل اللقب الى أكبر إخوته ، ثم الى

أكبر أبنائه وهكذا على الترتيب السابق .

ولا يمنع حرمان أمير من لقبه من انتقال ذلك اللقب بطريق الارث وفق

القاعدة المتقدمة وذلك ما لم ينص في قرار الحرمان على خلاف ذلك .

مادة ٤ — يشترط في الأمراء والأميرات بأن يولدوا من زوجة شرعية وأن

يكونوا مسلمين كما يشترط أيضا في الأمراء أن يكونوا مصريين .

مادة ٥ — تجرى على أمراء الأسرة المالكة العلوية وأميراتها أحكام الشريعة

الاسلامية وقوانين الممثلة المصرية إلا ما استثنى في هذا القانون .

مادة ٦ — إذا أراد أمير أو أميرة أن يسعد عقد زواجه أو أراد من له الولاية على أمير أو أميرة أن تزوج موليه وجب عليه أن يحصل على إذن الملك بذلك .
 فإذا صدر له الإذن أتمه رئيس ديوان الملك في سجل خاص وأبلغه إياه كتابة .
 ويجوز أن يشترط في إذن الزواج الصادر للأميرة أو لوليها أن ينص في عقد زواجها بمصادقة زوجها على أن عصمتها بيدها أو بيد من يعين في الإذن .
 فإذا تزوج الأمير أو الأميرة أو زوج بنه إذن أو وقع الزواج على خلاف الإذن وكانت الزوجة أو الزوج غير حائز للقب الامارة ، فللملك أن يقرر بأمر ملكي حرمانه من لقب الامارة ، وللك أن يقرر حرمان ذرية الأمير من تلك الزوجية من ذلك اللقب أو أن يقصر الحرمان على تلك الذرية .
 كما أن له أن يقصر الأمر على حرمان الزوجة من أن تستمد لقب الامارة من زوجها .

وله فوق ذلك أن يحرم من اللقب الأمير الذي عقد الزواج لموليه القاصر .
 مادة ٧ — يستمر لللك حقه المطلق في توزيع المبلغ المعين في ميزانية الحكومة لأعضاء الأسرة المالكة وله تعديل المخصصات أو قطعها بصفة نهائية أو الى أجل .
 وهذه المخصصات لا يجرى فيها التوارث ولا يجوز المجز عليها أو التنازل عنها لغير نفقة ولا يجوز أن ينفذ المجز أو التنازل أو كلاهما مما في أكثر من ثلث المخصص .

مادة ٨ — يكون ببلاط الملك مجلس يؤلف على الوجه الآتي :
 (١) أمير من الأسرة المالكة من أقرب أقرباء الملك يعين بأمر ملكي ؛
 (٢) رئيس مجلس الأعيان ، فإن لم يوجد وحتى يوجد ، فأحد كبار الدولة .
 الحاملين لرتبة الرئاسة أو الامتياز ، يعين بأمر ملكي كذلك ؛
 (٣) وزير الحفانية ؛
 (٤) رئيس ديوان الملك ؛
 (٥) شيخ الجامع الأزهر ؛

- مادة ١٤ - يجوز للملك في جميع الأحوال إقالة من صدر أمر بحرمانه من لقب أمير أو أميرة وورد لقبه إليه .
- مادة ١٥ - يندى المجلس للملك رأيه في غير ما تقدم من المسائل التي تهم الأسرة المالكة إذا طلب منه ذلك .
- مادة ١٦ - قواعد الاجراءات والمرافعات في المسائل التي يختص بها المجلس تقدر بلائحة يضعها المجلس ويصدر بها أمر ملكي .
- مادة ١٧ - ترفع الأحكام والقرارات التي يصدرها المجلس الى الملك ليصدر أمره الى وزير الحفانية بتنفيذها .
- مادة ١٨ - يكون تبليغ مواليد ووفيات أعضاء الأسرة المالكة لرئيس ديوان الملك ومعه كاتم سر المجلس ، ويتولى كاتم السرايات في سجل خاص يعد لذلك في ديوان الملك . ويبلغ ديوان الملك هذه المواليد والوفيات الى مصلحة الصحة العمومية . أما أولاد الملك فتبلغ مواليدهم ووفياتهم الى رئاسة مجلس الوزراء وتفيد بسجل خاص يحفظ بها .
- ويناط التبليغ عن الولادة بأبي المولود، فان كان غائبا فبكل قريب فاطن بالمنزل الذي حدثت فيه الولادة . أما التبليغ عن الوفاة فيناط بالأقارب الفاطنين مع المتوفى . و يقرر المجلس الطريقة الواجب اتباعها في هذه التبليغات وفي تصحيحها .
- مادة ١٩ - يفسر من أحكام هذا القانون أعضاء الأسرة المالكة الذين صدرت أوامر خديوية أو سلطانية أو تصدر أوامر ملكية بحرمانهم من لقب أمير أو أميرة .

أحكام عامة وأخرى وقتية

- مادة ٢٠ - لانسرى أحكام المادة الحادية عشرة على القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية في الوقت الذي يندى فيه العمل بهذا القانون، إلا إذا صدر أمر ملكي بإحالة النظر فيها على المجلس وذلك قبل أن يصدر فيها حكم تمهيدى أو نهائى .

جميع القضايا التي من اختصاص المجالس الحسبية والمنظورة لديها وقت ابتداء العمل بهذا القانون ينقل النظر فيها بالحالة التي هي عليها إلى المجلس .

مادة ٢١ - مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأولى من المادة السابعة لا يسرى حكم الفقرة الثانية من المادة المذكورة على التنازل أو الهجز المعلن قبيل تاريخ بدء العمل بهذا القانون . على أنه لا يجوز أن يكون لهذا التنازل أو الهجز أى أثر على المخصصات أو علاواتها التي تمنح بعد التاريخ المذكور .

مادة ٢٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزراء الداخلية والمالية والحفانية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويمرر العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ما صدر برأى ما يدين في ١٤ شوال سنة ١٣٤٠ (١٠ يونيو سنة ١٩٢٢)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك

رئيس مجلس الوزراء
ثروت

وزير الداخلية
ثروت

وزير المالية
إسماعيل صدق

وزير الحفانية
مصطفى فتحي

ملاحظة - كشف أسماء من يطلق عليهم لقب أمير أرامنة من ذرية محمد علي المشار إليهم في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من هذا القانون بثبوت بصفحة ٥١ من مجموعة القوانين والمراسم المتعلقة بالشؤون العامة سنة ١٩٢٢ ، ودرج بالتراتب المصرية في ١٢ يونيو سنة ١٩٢٢ صفحة ٣ (ملحق للعدد ٥٥) .

قانون رقم ٢٨ الصادر في ١٧ يولييه سنة ١٩٢٢
بأقرار تصفية أملاك سمو الخديوي السابق عباس حلمي باشا
وتضييق ماله من الحقوق

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣) أبريل
سنة ١٩٢٢) بوضع نظام توارث عرش المملكة المصرية ؛
وبما أن الأحوال تقضي بأقرار ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية
في ظل الأحكام العرفية من تصفية أملاك عباس حلمي باشا المخلوع من الخديوية
المصرية ؛
وبما أنه يحسن من جانب آخر أن يضيق من الحقوق التي يجوز لعباس حلمي باشا
أن يباشرها في هذه البلاد في المستقبل ، محافظة على النظام الموضوع لتوارث العرش ؛
وبعد موافقة رأي مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - جميع التصرفات الخاصة بالأملاك التي صفت باعتبارها مملوكة
لخديوي السابق عباس حلمي باشا في الديار المصرية ويدخل فيها البيع والتحويل والنقل
وغير ذلك من إجراءات تصفية الأملاك المذكورة يقرها هذا القانون ويصدرها
صحيحة نافذة لازمة نهائية خلفه عباس حلمي باشا أو أى شخص آخر .
وعلى ذلك فلا تقبل ولن تقبل أمام أية هيئة قضائية في الديار المصرية أية
دعوى رفعت ولم يحكم فيها ، أو ترفع فيما بعد ، من عباس حلمي باشا ، أو من أى

(١) صدر هذا القانون قبل الدستور وأصبحت له صفة دستورية بمقتضى المادة ١٦٨

(٢) الوثائق المصرية في ١٩ يولييه سنة ١٩٢٢ العدد ٦٦ (تراثيادى) .

شخص آخر، ويكون الغرض منها بإلغاء أى تصرف أو إجراء من التصرفات أو الإجراءات المذكورة أو الرجوع فيه أو تعديله، ويجب على المحكمة حتماً وبمحكم القانون رفض مثل هذه الدعوى إذا كانت الحالة التى هى عليها .

مادة ٢ — يحرم على الخديو السابق عباس حلمى باشا أن يسيطر الأراضى المصرية ، فإذا فعل أعادته السلطة التنفيذية فوراً الى الحدود .

ولا يجوز له أن يشارك فيها بنفسه أو بواسطة غيره أى حق من الحقوق السياسية أو أن تكون له يد على مال ثابت أو متقول أو أن يمتلك مثل ذلك المال بعقد من عقود المعاوضة أو التبرع إلا أن يكون ذلك بطريق الإرث الشرعى، أو بمحكم حق مكتسب من قبل، كما لا يجوز أن يكون له استحقاق فى أى وقت ينشأ فيها منذ الآن أو أن يقبض فيها أى مبلغ أو أن يتولى فيها نظارة وقف أو وصاية أو قیامة أو وكالة أو أى عمل آخر من هذا القبيل ، أو أن يتقاضى فيها أمام أية هيئة قضائية بغیر واسطة الجهة المنصوص عليها فى المادة الرابعة .

مادة ٣ — يصادر بحائب الحكومة كل مال متقول أو ثابت وكل مبلغ أو اعتماد اكتسب خلافاً لحكم الفقرة الثانية من المادة السابقة .

أما ما عدا ذلك من الأموال المنقولة والثابتة والمبالغ والاعتادات التى تؤول الى عباس حلمى باشا فتضبطها بالطرق الإدارية الجهة المنصوص عليها فى المادة الآتية وتباع الأموال المنقولة أو الثابتة بالمزاد . ويضاف صافي المتحصل من إدارة وتصفية الأموال المذكورة والمبالغ والاعتادات سنوياً الى حساب عباس حلمى باشا أو أى شخص آخر تؤول اليه حقوقه، ويعلن عن قيمة هذا الصافي فى " الجريدة الرسمية " .

وكل مبلغ لا يطالب به المذكورون فى بحر ستة من تاريخ الاعلان المشار اليه يسقط الحق فيه ويؤول الى خزائنة الحكومة .

مادة ٤ — يمين مجلس الوزراء الجهة الحكومية التى يسهدها اليها بالقيام بالإجراءات المنصوص عليها فى المواد السابقة، ويناط بها بوجه عام أن تتولى وتدير

جميع ما لباس حلمى باشا وما عليه من الحقوق والمصالح، وأن تنوب عنه فيها نيابة صحيحة وذلك في حدود هذا القانون ووفق أحكامه .

مادة ٥ - حل وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويكون وزيراً الداخلية والمالية على الأخص مأمونين بأن يصدروا من القرارات ما يقتضيه ذلك التنفيذ من التدابير .

ويجرى العمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر برأى رأس العين في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٤٠ (١٧ يولية سنة ١٩٢٢)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية

ثروت

وزير الأوقاف	وزير البحرية والبحرية	وزير المالية
جعفر ولى	ابراهيم فتحى	اسماعيل صدق
وزير الحفائنة	وزير الزراعة	وزير المعارف العمومية
مصطفى فتحى	محمد شكرى	ماهر
وزير المواصلات	وزير الأشغال العمومية	
واصف سيمكه	حسين واصف	

المرسوم بقانون الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤^(٢٥١)
بتصفية أملاك سمو الخديوي السابق

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص باقرار تصفية أملاك الخديو السابق عباس حلمي باشا وبتضييق ماله من الحقوق ؛
ونظرا لأن المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ قضت بأن الخديو السابق عباس حلمي باشا لا يجوز له أن يتقاضى أمام أية هيئة قضائية بشئ واسطة الجهة المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون المشار اليه ؛ ولأنه قد قام شك في تأويل هذه المادة ، ومن الضروري المبادرة الى ازالة هذا الشك بنص تشريعي ؛
وبعد موافقة رأي مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — الحكم الوارد في المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ قاضيا بأن الخديو السابق عباس حلمي باشا لا يجوز له التقاضى أمام أية هيئة

(١) أصدر مجلس النواب بجلسه المنعقدة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ قرارا يهدم الموافقة على هذا المرسوم طبقا للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ باعتبار بعض المراسم بقوانين في حكم المصححة عالم يوافق عليها أحد المجلسين . وذلك لأن هذا المرسوم صدر تفسيراً لمادة من مواد الدستور غير الطريقة التي نصت عليها المادة ١٥٦ م ، فان السلطة التشريعية العادية لا تمكن اصدار قانون يحدى بتفسير نص من نصوص الدستور القابلة للتفسير (الجزء الأول صفحة ٥٣٥ و ٥٣٩ من مجموعة مضايقات دور الانتقاد الساذى الثاني للهيئة النيابية الثالثة) .

ملاحظة — دهمان صدر هذا القراران طبعاً قانون المرافعات في سنة ١٩٣١ مذبة هذا المرسوم على اختياره من القوانين الثالثة .

(٢) الوقائع المصرية في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ العدد ١١٧ (غير اعتيادي) .

قضائية بغير واسطة الجهة المنصوص عليها في المادة الرابعة منه يجب أن يؤخذ على أن الجهة الحكومية المشار إليها وسدحا صفة النيابة عن الخديو السابق في جميع حقوقه ومصالحه مالية كانت أو شخصية في كل دعوى وفي كل إجراء مهما كان نوعهما وأمام أية هيئة قضائية في البلاد ، وعلى أن الخديو السابق ليس له في أى حال من الأحوال أن يتقاضى باسمه شخصيا أو بواسطة دائرته أو بواسطة حارس أو مصرف أو مدير أو أى شخص آخر ، وسواء كان مدعيا أو مدعى عليه أو بأية صفة أخرى .
وبناء على ذلك :

(أولا) فكل دعوى رفعها الخديو السابق أو رفعت عليه وكل إجراء اتخذته أو اتخذته ضده ، سواء كان ذلك باسمه شخصيا أو كان باسم دائرته أو بواسطة أو باسم حارس أو مصرف أو مدير أو أى شخص آخر أو بواسطة أى واحد من هؤلاء يجب أن يقضى بعدم قبولها ويرفضها حتما ومن تلقاء المحكمة نفسها أيأ كانت الحالة التي عليها الدعوى من غير أن يترتب على ذلك إخلال بما للدوى الشأن من الحق في تجديد الدعوى أو الإجراء السابق ذكرهما ضد الجهة الحكومية المشار إليها أو بواسطة تلك الجهة .
(ثانيا) جميع الأوراق التي تعلن على يد محضرو أعمال الإجراءات مهما كان نوعها لمصلحة الخديو السابق أو ضده لا يسوغ قبولها أو إعلانها أو تنفيذها إلا إذا صدرت بناء على طلب الجهة المشار إليها أو ضدها .

مادة ٢ - على وزراء الداخلية والمالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويعرض هذا القانون على البرلمان في أول اجتماع له ٤

مدر برلى هابدين في ٣ جمادى الثانية سنة ١٣٤٣ (٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زور

وزير المالية

يوسف قطارى

وزير الداخلية

اسماعيل صدق

وزير الحفانية

أحمد موسى

مذكرة إيضاحية

عن المرسوم بقانون الخصاص بتصفية أملاك سمو الخديوى السابق

إن نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخصاص بأقرار تصفية أملاك الخديو السابق عباس حلى باشا، وبتضييق ماله من الحقوق لم يفسر على الدوام بالمعنى الذى قصده واضع القانون .

فانه وإن كانت المادة المشار إليها تقضى صراحة بأن الخديو السابق لا يجوز له التقاضى أمام أية هيئة قضائية بنير واسطة الجهة المنصوص عليها فى المادة الرابعة منه إلا أنه قد ذهب بعضهم إلى أن هذا التحريم لم يكن مطلقاً وأنه من اللازم التفريق بين المصالح الايجابية أو السلبية الناشئة عن الحقوق المعترف بها بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ وبين الحقوق المقول عنها إنها شخصية وإن الحرمان من هذا الحق يجب أن يكون محصوراً فى حدود النقص الذى رعى إليه القانون أى توصلاً لضمان النظام الذى وضع لتوارث العرش وإن اللجنة المشكلة تطبيقاً للمادة الرابعة من القانون اختصاصها بمحدد تحديدها بينا وأنه فيما عدا هذا الاختصاص، يجوز لخديو السابق أن يتقاضى أمام المحاكم سواء كان باسمه أو بواسطة دائرته أو أى شخص يتوب عنه .

ونظراً لما لهذا الموضوع من المساس الكلى باستتباب النظام العام ومصلحة العرش، فالحكومة ترى من الواجب عليها أن تتخذ المعنى الذى يجب فهمه من نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ بنص تشريعى، ولهذا السبب قد وضع مشروع القانون المرفق بهذا فى عهد الوزارة السابقة والفرص منه ضمان تفسير هذا النص تفسيراً يوافق قصد الشارع .

ولما كان من اللازم الإسراع فى إصدار هذا القانون التفسيري نظراً لوجود قضايا مطروحة الآن أمام المحاكم تفتح إصداره بمرسوم له قوة القانون، على أن

يعرض فيها بعد على البرلمان تطبيقاً للسادة ٤١ من الدستور، على أن الظروف التي وضع فيها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ تؤيد النص الصريح الوارد في المادة الثانية منه بمعنى أن الخديو السابق لا يجوز، له مطلقاً التفاوض لأى سبب كان وأمام أية هيئة قضائية كانت في القطر المصرى وأن الذى يمثل أمامها في جميع الأحوال هي الجهة الحكومية التي تعينت لهذا الغرض . فلهذه الجهة وحدها الصفة في أن تلتزم عنه في موضوع الدعوى أو أن تقدم دفوعاً فرعية بعدم الاختصاص أو غير ذلك من المسائل التي ترى تقديمها لمصلحة الدفاع عن الخديو السابق، كما أن لها أيضاً أن ترفع الدعاوى التي ترى لزوماً رفعها صيانة لمصالح الخديو السابق .

وبما أن مرسوم القانون المعروف الآن هو تفسيري فمن المفهوم أن يكون له حتماً تأثير على الدعاوى المطروحة الآن أمام المحاكم والتي لم ترفع طبقاً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢

وعليه فالدعاوى التي لم ترفع بشكل صحيح مهما كانت الحالة التي هي عليها يجب أن يتقرر عدم قبولها ورفضها حتماً ومن تلقاء نفس المحكمة وهذا من غير مساس بما لذوى الشأن من الحق في تجديد دعاويهم طبقاً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ حسب التفسير الموضح آنفاً بمعنى أنه يجب رفضها ضد أوبناء على طلب الجهة الحكومية المعنية خصيصاً لتمثل مصالح الخديو السابق أمام المحاكم بمصر ما

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زيور

بيان بالقوانين التي صدرت نفاذا لبعض مواد الدستور

- ١ - قانون رقم ١٤ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العامة .
(صدر هذا القانون تنفيذا لادة ٢٠ من الدستور)
- ٢ - قانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية .
(صدر هذا القانون تنفيذا لادتين ٤٥ و ١٥٥ من الدستور)
- ٣ - مرسوم بقانون رقم ١٩ الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية .
(صدر هذا القانون تنفيذا لادة ٣ من الدستور)
- ٤ - مرسوم بقانون رقم ٢٨ الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ بإضافة أحكام تكميلية الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية .
(ملحق القانون المين اعله رقم ١)
- ٥ - قانون رقم ٤٦ الصادر في ١٩ يونيه سنة ١٩٢٣ خاص بالتعليم الأولي .
(صدر هذا القانون تنفيذا لادة ١٩ من الدستور)
- ٦ - قانون رقم ١٤ الصادر في ١١ يونيه سنة ١٩٣٤ بوضع نظام لمجالس المديریات .
(صدر هذا القانون تنفيذا لادة ١٣٢ من الدستور)
- ٧ - قانون رقم ٤٠ الصادر في ١٨ يونيه سنة ١٩٣٤ بشأن تنظيم المدارس الحرة .
(صدر هذا القانون تنفيذا لادة ١٧ من الدستور)
- ٨ - مرسوم بقانون رقم ٢٠ الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات .
(صدر هذا القانون تنفيذا لادة ١٥ من الدستور)

تنبه - إتماما لقائمة البحث رأيت أن نلق هذا السفر بما بالقوانين التي صدرت قاذًا لبعض مواد الدستور لتيسر سبل الاستلال عليها عند الحاجة بغير عناء ، وبجسدها الباحث والممارس كلها منشورة بالوثائق المصرية بجميع القوانين والمراسم والأوامر المكتوبة التي تصدرها الحكومة المصرية كل ثلاثة اشهر - وهكذا يمكن الرجوع اليها في المجموعة القيمة التي طبعتها سكرتيرة مجلس الشيوخ التابعة للدستور المصري وقوانين والمراسم المنحلة به منذ سنة ١٩٢٢ حتى سنة ١٩٣٨

[المؤلف]

٩ - مرسوم بقانون رقم ٢١ الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ بشأن المحكوم عليهم في جرائم الصحافة .

(صدر هذا القانون قبل العمل بدستور سنة ١٩٢٣ الذي أمده سنة ١٩٣٥)

١٠ - مرسوم صادر في ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٦ باعتماد نظام جمعية الصحافة .

(تابع ما قبله)

١١ - مرسوم بقانون رقم ٤١ الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٣٦ بإعلان رشد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول فيما يختص بجميع التصرفات المدنية .

(صدر هذا القانون تنفيذا لأمر الملك رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ المشار إليه في المادة ٣٢ من الدستور)

١٢ - مرسوم بقانون رقم ٤٤ الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٣٦ بشروط توظيف الأجانب .

(صدر هذا القانون تنفيذا لأمر ٣ من الدستور)

١٣ - قانون رقم ٥٤ الصادر في ١٤ يولييه سنة ١٩٣٦ بمباشرة مجلس الوصاية الحقوق التي يختص بها الملك بصفته رئيسا للأسرة المالكة .

(صدر هذا القانون تنفيذا للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ المشار إليه في المادة ١٥٣ من

الدستور . وقد بطل العمل به بعد تولي جلالة الملك سلطة الدستورية في ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧)

١٤ - قانون رقم ٥٦ الصادر في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ بشأن تحديد مناصب جلالة الملك وتحديد وتوزيع مناصب البيت المال وتعيين مراتب الأوصياء .

(صدر هذا القانون تنفيذا لأمر ٥٦ من الدستور وقد ألغى بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٨ الآتي به)

١٥ - قانون رقم ٦٨ الصادر في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦ بانتخاب أعضاء مجالس المديرية .

(صدر هذا القانون تنفيذا لأمر ١٣٣ من الدستور)

١٦ - قانون رقم ٥٥ الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٨ بشأن تحديد مناصب حضرة صاحب الجلالة الملك ومناصب البيت المال .

(صدر هذا القانون تنفيذا لأمر ٥٦ من الدستور ملغى)

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٦ لأن فيه تناقضا لأحكام الدستور)

ملحق لتاريخ الحياة النيابية في مصر^(١) من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا

يشمل :

أولاً - صورة شمسية للكتاب الصادر من الجانب العالي الخديوي
اسماعيل باشا الى سعادته فاظر الداخلية في ١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٨٣ (٢٣ أكتوبر
سنة ١٨٦٦) باعتقاد لائحة مجلس شورى النواب .

ثانياً - صور شمسية للائحة تأسيس مجلس شورى النواب وانتخاب
أعضائه .

(١) بعد أن انتهينا من طبع هذا السفر أخطرتنا قسم المحفوظات التاريخية بديران جلالة مولانا الملك
المعظم بالعثور على أصول هذه الوثائق ضمن أوراق ساكن الجنان اسماعيل باشا ، قرأنا إتماماً لقائمة البحث
أن ثبتت صحتها وهي مطابقة تماماً للنسخة المطبوعة في صفحة ٨٣ من هذا الجزء . [المؤلف]

يكرم منه صلاحية التذامب الشخص المزمع حكم على اوائله وادلائكم بالعلم الؤدوسا وتنفقت بها عقوله لتفقيه الزاوه احدث غفلة فتمسكه
الزور نرنا ونالها الفؤا المزمع والخاص المزمع ائخذ على علمه من التزمه بئسوة والخاص المزمع عارضا بئسوة والزاوه والخاص المزمع

أما الأشخاص الذين يتخفون خوفهم بأنهم إذا لم يكونوا ضد الفئمة لم يكن لهم نصيب من الاعتراف والاعتراف بالهكاهم الذين قد وقعوا بها عقوبات فليدعوا إلى أن
أثبتت فساد العقيدة جميع أولئك الذين سبوا بها من الجانبين والآخرين وأنهم لم يكونوا ضد الأشخاص الذين اعتبرهم سبوا الهكاهم في سبيلهم

استخدمه في الخدمات البريدية واستخدمه في البعثات الخارجية عند الحاجة سواء كان في عهد الوصي أو بعده وكما إذا علمه سجنه المشهور
سواء كان في العهد السلجوقي أو بعده بغير اشتراط بل كان في عهد السلجوقيين أو بعده حسب الإمكان أو انقضت خدمته
أو عاد إليه فيكون في الصفحات ضمن النسخة العامة في الوصف الصحيح المذكور

ام انخاب الوعيا منه او قلم برنم انه بكونه بخد حسب التعداد قلنا بفتح الخاء واحد او اثنينه مد كل قسم به اقسام البريات بحسب كبر القسم وصرق وصرم انخاب ثلاثة مد صغر واخبره مد سكونه به وواحد مد دياط

فيمتد اسلاجه عليه شديداً فيؤذي به الجرح فيقع في المخبأ يستغيث بذلك جده واولاده فيضربون الجرح باليد والقدم والقبضه
فيمسحون بالاناء تلك الشئ عائلته والوصاف الحبيب الكرمه يقرؤون الشئ فيمخرونه باليد ويكتبون على الجرح من هرهم من ينفع به القسم
فيؤذنه من يضره ويغسله بمغذله والحمد لله العبد المسكين باليد

بعد عامين وضع الدوله العثمانيه تعاقب الجايده الغرب والواليين وانظرتم العداوي وقادهم الجديرين فقط اولاد اكثر الدنا ستمعة على تعاقبهم واحدا
عظم فيغير لها عده قسم وان ساسات اولاد في تعاقب اشبه اولادهم فيخرج منهم ملكهم الذي تعصب العزم بغير انما قسمهم دين
كلما يقيد بغيرهم من ساسات الجايده من البلاد دونه بانفسهم باستمرارية اهل في تعاقب على الضربه وانما التعاقب وانما هو مستعبد
دولته في غير بانفسهم الاكثر ارا وجه واحدا على الضربه

الهند فاسع

بغير تجديد انتخاب الادعاء في كل ثلاثة سنين حسب ما هو معلوم بالبلد السامع

الهند هاشتر

اعضا المجلس لا يزيدون عن خمسة وسبعين شخصا

الهند كاريكاشتر

لا يقدّم المجلس اذاعا غير مدعاه اكثر من اثنتي عشرة ادعاء له عند فزوي قديم وقد عذر به في المجلس قبل انعقادها فانه
في قدره بالمجلس فيها والادعاء لم يكثر بعد اعلاؤه عدم قبول عذره بغير انتخاب غيره بله من قسمه وجهه حسب الامر

الهند كاريكاشتر

لا يقدّم في المجلس احد الادعاء بغير موافقة المجلس بنفسه

الهند كاريكاشتر

بغير تحقيق حاله كان في احد اعضا المجلس عليه ان يات بمعرفة تومسيرة فانه وجد مستغنى عن شروطه المتبعة في كونه في الهند والى ان يفتح
والضيق بانه يتوجب عليه من قسمه وجهه

الهند كاريكاشتر

بعد ما يقرر تحقيق احوال الترشح المتبعة بالقدسيه ويوجد حازبه الادعاء المذكورة في الهند السابقة فيعطا قرارهم بالقدسيه ويبررون
من لا يرسل المجلس ومنه ايضا لا يعطى في يومه فيجلس في واحد منهم بيوردي يتخلصه كونه مستغنى في طوله لانه سنين في شديدي الخوف

الهند كاريكاشتر

حيث من المعلوم ان كل مجلس من المجالس الاخره لانه له حدود ونظاماته فيالجميع حدود ونظاماته هذا المجلس مستطوعه

الهند كاريكاشتر

ان غير المجلس سيكون في هذا العام من ١٠ هاتاه لغاية ١٥ فريز والى ان يستقيم الزمان فيغير انعقاد من ١٥ كيه لغاية ١٥ منبر

الهند كاريكاشتر

لولا عدم جمع المجلس او تأخير او تمديد مدته او تبديل اعضائه وانتخاب غيره في سنة معلومة حسب ما هو موضح في هذا الامر

الهند كاريكاشتر

لا يجوز قبوله فيكون من احد ما بالمجلس ذلك

الفهرست

الخاص بكتاب تاريخ الحياة النيابية في مصر

من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا

الجزء الخامس

وثائق

محمد بن الجناح محمد علي بك

١٨٢٤ - ١٨٣٧ م

(المجلس العالي)

سنة

- ترجمة الأمر الكريم الصادر من الجناح الخديوي في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٢٤
الى اليك الكتبخدا رئيس المجلس عن تأسيس المجلس العالي وطريقة
ادارة مناقضاته وحسن معاملة أعضائه ... ٣
- ترجمة الأمر الكريم الصادر في ٣ يناير سنة ١٨٢٥ من المفور له
عهد علي باشا الى أعضاء المجلس بالقائمة بمرض اللائحة الأساسية على
المجلس لقصصها واتخاذها دستوراً للعمل بها ... ٦
- ترجمة نص اللائحة ... ٧
- صور شمسية لبعض فقرات مختارة من الوقائع المصرية القديمة . لما أهميتها
في اثبات الأسماء العديدة التي كانت تنشرها الوقائع بدلا من اسم
(المجلس العالي) والتي اختلف بشأنها كثير من حضرات المؤرخين
فوصفوها في كتبهم على اعتبار أن كل اسم منها لمجلس خاص مع أن
الحقيقة وواقع الأمر أن تلك الأسماء جميعها ترجع لمجلس واحد هو
(المجلس العالي) الذي دام ثلاث عشرة سنة من سنة ١٨٢٤ حتى ١٨٣٧ ١١
- التعليقات السنية المشتملة على أصول آداب المجلس العالي الصادرة في سنة ١٨٣٠ ٢٤
- ترجمة الخطاب المرسل من المعزة السنية الى محمود أفندي ناظر المجلس
العالي في ١٠ يولييه سنة ١٨٣٣ بتصديق الجناح الخديوي على قانون
تزيينات المجلس العالي ... ٣٣

٣٤	قانون ترتيبات المجلس العالى الصادر فى ١٢ يوليه سنة ١٨٣٣
٣٧	لائحة ترتيب المجلس العالى الصادرة فى أول أغسطس سنة ١٨٣٤
٤٠	قانون السياسة العامة الصادر فى يوليه سنة ١٨٣٧

وثائق

محمد كمال الجوانى

١٨٦٦ - ١٨٧٩

(مجلس شورى النواب)

٧٩	الأمير الكريم الصادر من الجنب الخديوى فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ الى سعادة اسماعيل باشا راعب عن تأسيس مجلس شورى النواب وتعيينه رئيسا له
٨٠	الأمير الكريم الصادر من الجنب الخديوى فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ الى تفتيش عموم الأقاليم لنشر لائحة تأسيس مجلس شورى النواب الى أهالى الأقاليم ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لانتخاب الأعضاء
٨١	الأمير الكريم الصادر من الجنب الخديوى فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ الى ديوان الداخلية لتنفيذ اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب
٨٢	الأمير الكريم الصادر من الجنب الخديوى فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٦٦ الى سعادة اسماعيل راعب باشا رئيس مجلس شورى النواب المتدب ...
٨٣	لائحة تأسيس مجلس شورى النواب وانتخاب أعضائه الصادرة فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦

- حدود ونظامنامه مجلس شورى النواب الصادرة في ٢٢ أكتوبر
سنة ١٨٦٦ ٨٧
- المحضر الأهل المرفوع الى الحضرة الفخيمة الخديوية في ٢ أبريل سنة ١٨٧٩
من زعماء البلاد والنواب والأعيان ونواب الأمة وضباط الجيش
والموظفين والتجار عن مشروع تسوية إيرادات ومصروفات الحكومة
الخديوية وتسديد ديونها . ومنع مجلس شورى النواب الخيرية التامة
وجميع الحقوق في كافة الأمور المالية والداخلية كما هو حاصل
في بلاد أوروبا . وتنقيح لائحته الأساسية والنظامية — وتعديل
طريقة انتخاب النواب طبقا للأنظمة المتبعة في أوروبا ، وتقويض
مجلس النظر وتقويضها تماما في جميع إجراءاته ، وجعله مسئولاً أمام
مجلس النواب في كل تصرفاته المختصة بالأمور الداخلية والمالية ،
وتعيين مراقبين لإيرادات ومصروفات المالية ٩٩
- ترجمة الإرادة العلية الصادرة من الحضرة الفخيمة الخديوية الى دولتو
محمد شريف باشا في ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ بتشكيل هيئة النظارة
وتحقيق رغبات أهالي البلاد الواردة في المحضر الأهل بطلب إنشاء
مجلس النواب الجديد (المنشورة في الوقائع المصرية بالعدد ٨٠٦
في ١٣ أبريل سنة ١٨٧٩) ١٠٧
- الترجمة الصحيحة لهذه الإرادة العلية عن الأصل الفرنسي المسجل بالدفتر
رقم ١٠ دكرتات المحفوظ بقم المحفوظات التاريخية بالسراي
الملكية بصفحتي ٦٥ و ٦٦ ١٠٩
- مشروع اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب التي وضعتها نظارة
دولتو محمد شريف باشا في ١٥ مايو سنة ١٨٧٩ وقدمته الى المجلس
في ١٧ منه بناء على المحضر الأهل ١١١

- ١١٥ أول مشروع وضع لقانون الانتخاب أقرته نظارة دوللو محمد شريف باشا في ٢٩ مايو سنة ١٨٧٩ وأرسلته للجلس في أول يونيه سنة ١٨٧٩
- ١٢٧ كتاب رئيس مجلس شورى التواب رقم ٤٧ في ٨ يونيه سنة ١٨٧٩ الى ناظر الداخلية با بلاغه قرار المجلس الخاص بالتعديلات التي أدخلت على بنود مشروع اللامحة الأساسية التي وردت من الحكومة ...
- ١٢٨ مشروع اللامحة الأساسية الذي أقره مجلس شورى التواب في ٨ يونيه سنة ١٨٧٩، وأرسلته نظارة دوللو محمد شريف باشا الى الحضرة الفخيمة الخديوية في ٣٠ يولييه سنة ١٨٧٩ بطلب اصدار الأمر العالي باعتاده ...
- ١٣٧ كتاب رئيس مجلس شورى التواب رقم ٥٠ في ١٥ يونيه سنة ١٨٧٩ الى ناظر الداخلية با بلاغه قرار المجلس بالتعديلات التي أدخلت على بنود مشروع لامحة الانتخاب التي قدمتها الحكومة للجلس ...
- ١٣٩ مشروع قانون الانتخاب الذي أقره مجلس شورى التواب في ١٥ يونيه سنة ١٨٧٩ وأرسلته نظارة دوللو محمد شريف باشا الى الحضرة الفخيمة الخديوية في ٣٠ يولييه سنة ١٨٧٩ بطلب اصدار الأمر العالي باعتاده

وثائق

محمد رفيع الدين محمد رفيع الدين

١٨٧٩ - ١٨٩٢

(تابع مجلس شورى التواب)

- ١٥١ الأمر العالي الصادر الى دوللو محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار رقم ٣ في ٣ يولييه سنة ١٨٧٩ من سمو الخديوي محمد توفيق باشا بتولييه الحكم وتأييده شورى التواب وتوسيع قوانينها ...

صفحة

- كتاب دوللو محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار رقم ٦ في ٣٠ يولييه ١٨٧٩
الى سعادة مهرداد خديوي لمرض الالتهمة الأساسية لمجلس النواب
وقانون الانتخاب الذين عتلم مجلس شورى النواب على الحضرة
الفضيلة الخديوية لإصدار الأمر العالى بالتصديق عليهما ... ١٥٣
المضبطة الأخيرة جلسة مجلس شورى النواب في ٦ يولييه سنة ١٨٧٩ ٤
وكتاب ناظم الداخلية بالترخيص الى النواب بالتوجه الى بلادهم ... ١٥٤
الدكرى الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩ بفض دور الانقضاء الثالث
لمجلس شورى النواب بالهيئة الثالثة ١٥٤

(مجلس النواب المصرى)

١٨٨١ - ١٨٨٢

- صورة الاقتباس المرفوع من وجوه وأعيان وعهد البلاد الى الحضرة
الفضيلة الخديوية في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ بطلب تشكيل
مجلس النواب ١٥٧
تقرير مرفوع للحضرة الفضيلة الخديوية من دوللو محمد شريف باشا رئيس
مجلس النظار في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ بالتمسك بانتخاب النواب ... ١٥٩
أمر عال صادر في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ بالموافقة على انتخاب النواب
وتحديد موعد افتتاح مجلس النواب ١٦١
أمر عال صادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتعيين سعادته محمد سلطان باشا
رئيساً لمجلس النواب ١٦٢
مشروع اللائحة الأساسية لمجلس النواب المصرى الذى قدمته نظارة دوللو
محمد شريف باشا لمجلس النواب في ١٠ يناير سنة ١٨٨٢ ١٦٣

١٧٠	مشروع اللائحة الأساسية لمجلس النواب المصرى الذى وضعه القومسيون في ١٨ يناير سنة ١٨٨٢
١٧٦	مشروع اللائحة الأساسية لمجلس النواب المصرى الذى أعادت وضعه نظارة دوتلو محمد شريف باشا وقدمته الى المجلس في ٣١ يناير سنة ١٨٨٢
١٨٥	مشروع اللائحة الأساسية لمجلس النواب المصرى الذى وضعه القومسيون في يوم أول فبراير سنة ١٨٨٢
١٩٤	تقرير رفوع من دوتلو محمود سامى البارودى باشا رئيس مجلس النظار للحضرة القنخيمة الخديوية في ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ بخصوص ما عزم على اجرائه مع رفائه من الاصلاحات في القنطر المصرى والتمس من الجناب العالى التصديق عليه
١٩٧	خطاب الجناب الخديوى الى دوتلو محمود سامى البارودى باشا في ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ بالمواقفة على ما احتواه تقريره من المبادئ الهامة
١٩٨	اللائحة الأساسية التى وافق عليها مجلس النواب المصرى وصدر بها الأمر العالى في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢
٢٠٨	أمر حال صادر في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ خاص بمدة بقاء أعضاء مجلس النواب المجتمعين الآن في وظيفة النيابة لمدة أعوام اعتبارا من تاريخ انقاده الحالى
٢٠٩	أمر حال صادر في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ خاص بفض دور انعقاد مجلس النواب المصرى العادى الأول في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢
٢١١	النظام الداخلى لمجلس النواب المصرى الذى وافق عليه المجلس وصدر به الأمر العالى في ٢٣ مارس سنة ١٨٨٢

صفحة

- قانون الانتخاب لمجلس النواب المصرى الصادر به الأمر العالى فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ سنة ٢٣٠
- تقرير مقم من حضرة عطوفتو اسماعيل راغب باشا الى الحضرة الفخيمة الخديوية فى ١٨ يونيه سنة ١٨٨٢ بعرضه الأصول التى تعتبرها الهيئة المشكلة تحت رياسته أساسا لمجموع اجراءاتها سنة ٢٤٧
- ارادة سنية صادرة لحضرة عطوفتو اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس النظار فى ٢٠ يونيه ١٨٨٢ بالتصديق على الأصول التى تعتبرها الهيئة المشكلة أساسا لجميع اجراءاتها سنة ٢٥٠

(مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية)

١٨٨٣ - ١٩١٣

- ترجمة كتاب جناب اللورد دوفرين الى صاحب الدولة محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار فى ٢٩ أبريل سنة ١٨٨٣ بشأن التقرير الذى أعده لتنظيم الديار المصرية سنة ٢٥٢
- ترجمة كتاب صاحب الدولة محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار الى جناب اللورد دوفرين فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ردا على كتابه المؤرخ فى ٢٩ أبريل سنة ١٨٨٣ سنة ٢٥٧
- الجزء المستخرج من تقرير جناب اللورد دوفرين الذى أشار فيه بضرورة إنشاء مجالس المديرات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ... سنة ٢٦٠
- القانون النظامى المصرى الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ سنة ٢٧٠
- صورة أمر طال صادر لرياسة مجلس النظار فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٣ بعدم سريان الشرط المقرر فى المادة ٤٢ من القانون النظامى على من يتخبون للجمعية العمومية عن مدن رشيد ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية والبريش سنة ٢٨٧

صفحة	
٢٨٨	تأويل المادة (٣٤) من القانون النظامى صادر من رئاسة مجلس النظار...
٢٩٢	قانون رقم ٢٢ الصادر فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ بتعديل القانون النظامى فيما يتعلق باختصاص مجالس المديرية وكيفية تشكيلها واجراءاتها...
٣٠٠	قانون رقم ٢ مخصص بشروط انتخاب نواب مركزى أسوان والدر للمجلس مديرية أسوان... ..
٣٠٤	قانون رقم ٧ بتفويل أعضاء مجلس شورى القوانين حق توجيه الأسئلة الى النظار صادر فى ٢٦ أبريل سنة ١٩١٢
٣٠٥	قانون الانتخاب الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣
٣١٩	أمر حال صادر فى ١١ يونيه سنة ١٩٠٠ بتعديل المادتين السادسة والرابعة والأربعين من قانون الانتخاب
٣٢١	أمر حال صادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ بشأن من يعتبرون من المصريين عند إجراء العمل بقانون الانتخاب (الجنسية المصرية)
٣٢٣	قرار وزارى صادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٠ بشأن الجنسية المصرية
٣٢٥	أمر حال صادر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٧ بانتخاب عضو مجلس شورى القوانين عن المدين
٣٢٧	أمر حال صادر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٧ بانتخاب الأعيان المندوبين للجمعية العمومية عن المدين
٣٢٩	لائحة طنية المجلسات المصدق عليها من هيئة مجلس شورى القوانين بجلسته المنعقدة فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٩
٣٣١	اللائحة الداخلية لمجلس شورى القوانين (الأولى) المصدق عليها بجلسته ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٣
٣٣٩	اللائحة الداخلية لمجلس شورى القوانين (الثانية) المصدق عليها بجلسته ٢ فبراير سنة ١٩٠٤

صفحة	
مرسوم بتأجيل ابتداء الدور المقبل لانتقاد الجمعية التشريعية صادر في ٩ فبراير	
سنة ١٩١٥	٤٥٠
مرسوم بتأجيل اجتماع الجمعية التشريعية صادر في ١١ أبريل سنة ١٩١٥	٤٥١
مرسوم بتأجيل اجتماع الجمعية التشريعية وبإيقاف العمل بأحكام القانون	
النظامى القاضية بالتجديد الحزبى فيها وفى مجالس المديريات صادر	
فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥	٤٥٢
قانون رقم ١٠ فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٣ بالنسبة لجمعية ما يتعلق بالجمعية	
التشريعية من أحكام القانون النظامى رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣	٤٥٤

وئاسق

عبد القنوزة المرسى فؤاد الاول

١٩٢٣ - ١٩٣٦

(البرلمان المصرى)

الأمر الكرم رقم ١٨ الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ الخاص باستقلال	
البلاد	٤٥٧
الأمر الكرم رقم ١٩ الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ الصادر الى حضرة	
صاحب الدولة عبد الحالى ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء باستقلال	
البلاد	٤٥٨
الأمر الصادر فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ من حضرة صاحب الدولة عبد الحالى	
ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لوضع مشروع الدستور	
وقانون الانتخاب	٤٥٩

سنة

- بلاغ رسمي من رئاسة مجلس الوزراء في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ عن تقديم
 مشروع الدستور للحكومة ... ٤٦١
 تقرير مرفوع من لجنة الدستور في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ الى الحكومة
 المصرية عن الدستور المصري ... ٤٦٣
 مذكرة تفسيرية لمواد مشروع الدستور المصري وضعتها لجنة الدستور ... ٤٦٦
 مشروع الدستور المصري الذي وضعتها لجنة الدستور ... ٤٩٥

الدستور المصري الصادر في سنة ١٩٢٣

- أمر ملكي رقم ٤٣ في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ صادر الى حضرة صاحب
 الدولة يحيى ابراهيم باشا باعتناء صدور الدستور المصري للدولة ... ٥١٦
 أمر ملكي رقم ٤٢ الصادر في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري
 للدولة المصرية ... ٥١٧
 تصريح لحضرة صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا رئيس مجلس الوزراء
 في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ بشأن اصدار الدستور المصري ... ٥٣٣
 المذكرة التفسيرية التي وضعها حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية
 أحمد ذوالفقار باشا عن الدستور المصري في سنة ١٩٢٣ ... ٥٣٥
 المرسوم الصادر في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٤ بتقرير الشكل الذي تقدم به
 مشروعات قوانين الحكومة الى البرلمان وشكل التصديق على
 القوانين وإصدارها ... ٥٤٤
 قانون رقم ١ الصادر في ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان
 قانون رقم ١٦ الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ بتعديل المادة الأولى من
 القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الخاصة بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان ٥٤٨

المراسيم التي صدرت بتأجيل البرلمان لمدة شهر أو محل
مجلس النواب والشيوخ والكتب والمذكرات الخاصة بها

- مفحة
- كتاب الاستقالة المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة
صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا في ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ ٥٥٠
- كتاب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا الى حضرة صاحب الجلالة
الملك في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ بشأن السياسة التي ستمير عليها وزارته ٥٥١
- كتاب الاستقالة المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة
صاحب الدولة سعد زغلول باشا في ٢٣ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤...٥٥٢,٥٥٣
- للمرسوم الصادر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر... ٥٥٥
- كتاب حضرة صاحب الدولة أحمد زور باشا المرفوع الى حضرة صاحب
الجلالة الملك في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بطلب حل مجلس النواب ... ٥٥٦
- المرسوم الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بمحل مجلس النواب ودعوة
المجلس الجديد الى الاجتماع في ٦ مارس سنة ١٩٢٥ ٥٦٠
- المرسوم الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٢٥ بدعوة مجلس النواب الجديد
الى الاجتماع في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ بدلا من ٦ مارس سنة ١٩٢٥ ٥٦١
- كتاب الاستقالة المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة
صاحب الدولة أحمد زور باشا في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ ٥٦٣
- كتاب حضرة صاحب الدولة أحمد زور باشا رئيس مجلس الوزراء الى
حضرة صاحب الجلالة الملك في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ بطلب حل
مجلس النواب ٥٦٤
- المرسوم الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ بمحل مجلس النواب ودعوة
المجلس الجديد الى الاجتماع ٥٦٥

- صفحة
 ٥٦٦ المرسوم الصادر في ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر
 أمر ملكي رقم ٤٦ صادر في ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ بمحل مجلس الشيوخ
 والتواب وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور ٥٦٧
 مذكرة إيضاحية بمحل مجلس التواب والشيوخ، وإيقاف تطبيق بعض مواد
 الدستور مرفوعة الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة صاحب
 الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء في ١٨ يولية سنة ١٩٢٨ ٥٦٩
 الكتاب المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة صاحب
 الدولة صلي يكن باشا رئيس مجلس الوزراء في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩
 بطلب إعادة الحياة الدستورية ٥٧٣
 أمر ملكي رقم ٧٢ صادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بالعمل بالمواد ١٥
 و ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧ من الدستور وانتخاب أعضاء مجلس التواب ودعوة
 البرلمان الى الاجتماع ٥٧٤
 المرسوم الصادر في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠ بتأجيل البرلمان لمدة شهر
 والكتاب المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة
 صاحب الدولة اسماعيل صديق باشا بشأن فض دور الانعقاد العادي
 الأول للفصل التشريعي ٥٧٨ و ٥٧٦

قانون الانتخاب والوائح الداخلية

- كتاب حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس لجنة الدستور
 في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس
 الوزراء بشأن مشروع قانون الانتخاب الذي أتمت اللجنة وضعه ... ٥٧٩
 مشروع قانون الانتخاب الذي وضعته لجنة الدستور وأرسلته للحكومة
 في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ٥٨١
 مذكرة إيضاحية لمشروع قانون الانتخاب وضعتها اللجنة الفرعية في ٥ أكتوبر
 سنة ١٩٢٢ وقدمتها الى اللجنة العامة المكلفة بوضع مشروع الدستور
 وقانون الانتخاب ٥٩٩

٦٢١	قانون الانتخاب رقم ١١ الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ ...
٦٤٦	قانون رقم ٤ الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٤ معتل لبعض نصوص قانون الانتخاب رقم ١١ الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ ...
٦٥٥	المرسوم الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بشأن تطبيق قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ورقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ...
٦٥٧	المرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٢٥ بشأن نشرات ترويج الانتخاب ...
٦٥٩	المذكورة المرفوعة الى مجلس الوزراء من وزير الداخلية في ٥ يناير سنة ١٩٢٥ بشأن نشرات ترويج الانتخاب ...
٦٦٠	المرسوم بقانون الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ بتعديل المادة ٤٦ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بقانون الانتخاب رقم ١٠ لسنة ١٩٢٤ ...
٦٦٣	المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٢٥ بإيقاف عمليات الانتخاب ...
٦٦٤	قانون الانتخاب الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ...
٦٩١	المرسوم بقانون الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٦ بإجراء الانتخابات المقبلة على مقتضى قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ...
٦٩٢	قانون رقم ١٠ الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بتعديل المادة ٥٠ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ...
٦٩٣	اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ الصادرة في سنة ١٩٢٤ والتعديلات التي أدخلت عليها ...
٧١٨	اللائحة الداخلية لمجلس النواب الصادرة في سنة ١٩٢٤ والتعديلات التي أدخلت عليها ...

الدستور المصرى الصادر فى سنة ١٩٣٠

منحة

- الكتاب والبيان المرفوعان الى حضرة صاحب الجلالة الملك من وزارة حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠
- بالتعديلات التى يراد ادخالها على الدستور وقانون الانتخاب ... ٧٥٧ و ٧٥٤
- الدستور المصرى الصادر فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بالأمر الملكى رقم ٧٠ ٧٩٥
- قانون الانتخاب رقم ٣٨ الصادر فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ... ٨١٦
- المرسوم بقانون رقم ٥٠ الصادر فى ٨ أبريل سنة ١٩٣١ بتعديل بعض أحكام قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ... ٨٤٤
- المذكرة الايضاحية الخاصة بالمرسوم بقانون رقم ٥٠ الخاص بتعديل أحكام قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ... ٨٤٥
- المرسوم بقانون رقم ٥١ الصادر فى ٨ أبريل سنة ١٩٣١ بتأويل بعض أحكام قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ... ٨٤٨
- المذكرة الايضاحية الخاصة بالمرسوم بقانون رقم ٥١ الخاص بتأويل بعض أحكام قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ... ٨٤٩
- المرسوم بقانون رقم ٨٨ الصادر فى ١٦ يونيه سنة ١٩٣١ انلص بالنظام الداخلى للبرلمان ... ٨٥٣
- قانون رقم ٢٩ الصادر فى ٣ يوليه سنة ١٩٣٢ بتقرير عدم جواز التنازل عن المكافأة البرلمانية أو الحجز عليها بتعديل المادة ١٣١ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ انلص بالنظام الداخلى للبرلمان ... ٨٨٣
- قانون رقم ٣٠ الصادر فى ٣ يوليه سنة ١٩٣٢ بتعديل المادة ١٤٣ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ انلص بالنظام الداخلى للبرلمان ... ٨٨٤
- كتاب الاستقالة المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤ من حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا رئيس مجلس الوزراء ... ٨٨٥

عودة الدستور المصرى

الصادر فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣

صفحة	
	الأمر الملكى رقم ٦٧ الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ بشأن النظام
٨٨٦	الدستورى للدولة المصرية
	الكتاب السرى المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة
	صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الوزراء فى ١٧ أبريل
٨٨٨	سنة ١٩٣٥ بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية
	الكتاب الملكى السرى رقم ٣٥ فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥ الصادر من حضرة
	صاحب الجلالة الملك الى حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا
٨٩٠	رئيس مجلس الوزراء بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية
	الكتاب المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك من وزارة حضرة صاحب
	الدولة محمد توفيق نسيم باشا فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بشأن النظام
٨٩١	الدستورى للدولة المصرية
	الأمر الملكى رقم ١١٨ الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بشأن النظام
٨٩٣	الدستورى للدولة المصرية
	البيان الصادر فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥ الى الأمة المصرية من حضرة
	صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الوزراء بشأن
٨٩٤	النظام الدستورى للدولة المصرية
	كتاب الاستقالة المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك من
	حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الوزراء
٨٩٦	فى ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦

- قانون الانتخاب رقم ١٤٨ الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ... ٨٩٨
مرسوم بقانون رقم ٤٣ الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٣٦ بتعديل أحكام
المادتين ٤٤ و ٣٢ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ الصادر في ١٩ ديسمبر
سنة ١٩٣٥ ... ٩٢١
قانون رقم ٥٢ الصادر في ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ بتعديل الفقرة الثانية من
المادة ٩٠ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ ^(١) ... ٩٢٣
قانون رقم ٥١ الصادر في ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ خاص بالمكافأة البرلمانية ^(١)
قانون رقم ٢٥ الصادر في ٦ مارس سنة ١٩٣٩ بتعديل الفقرة الأولى من ^(٢)
المادة ٤٧ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ ... ٩٢٦
مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ابتداء من ٢ يناير سنة ١٩٣٨ ^(٣) ... ٩٢٧
مرسوم بحل مجلس النواب صادر في ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ ودعوة المجلس
الجديد الى الاجتماع في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ ^(٢) ... ٩٢٨

(١) صدر هذا القانون وقت تولي مجلس الوصاية ادارة شؤون البلاد .

(٢) صدر هذا المرسوم في عهد مولانا حضرة صاحب الجلالة الملك "فاويق الأول" .

الأوامر الملكية والقوانين ذات الصبغة الدستورية

- صفحة
- الأمر الكريم رقم ٢٥ الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام
لتوارث عرش المملكة المصرية (المادة ١٥٦ من الدستور) ... ٩٣٠
- قانون رقم ٢٥ الصادر فى ١٠ يونيه سنة ١٩٢٢ بوضع نظام الأسرة المالكة
(المادة ١٥٣ من الدستور) ... ٩٣٥
- قانون رقم ٢٨ الصادر فى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٢ بأقرار تصفية أملاك
الخدوي السابق عباس حلمى باشا ، وتضييق ماله من الحقوق
(المادة ١٦٨ من الدستور) ... ٩٤٢
- المرسوم بقانون الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بتصفية أملاك الخديوى
السابق عباس حلمى باشا ... ٩٤٥

كشف

- بيان القوانين التى صدرت نفاذا لبعض مواد الدستور المصرى ... ٩٤٩

ملحق للكتاب

- الأمر الكريم الصادر بخاتم الجناح الخديوى اسماعيل باشا الى ناظر الداخلية
فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٩٦ وبمه لأئحة تأسيس مجلس شورى النواب
وانتخاب أعضائه ... ٩٥١

بيان الصور الشمسية الملحقة بالجزء الخامس من تاريخ الحياة النيابية
في مصر من عهد ساكن الجثمان محمد علي باشا

رقم التابع	بيان الصور الشمسية	أمام صفحة
١	حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول... .. أول الكتب	٢٨٨
٢	حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول على الأربعة الملكية... .. حرف اذال	٢
٣	ساكن الجثمان محمد علي باشا... ..	٦
٤	اللائحة الأساسية للجلس العالي باللغة التركية... ..	١٦
٥	المغفور له ابراهيم باشا... رئيس المجلس العالي... ..	٣٦
٦	عبدى شكرى بك... .. ناظر المجلس العالي... ..	٣٨
٧	لائحة ترتيب المجلس العالي باللغة التركية... ..	٤٨
٨	مصطفى مختار بك... .. ناظر المجلس العالي... ..	٧٨
٩	ساكن الجثمان الخديوى إسماعيل باشا... ..	٨٢
١٠	إسماعيل واغب باشا... رئيس مجلس شورى النواب... ..	٩٦
١١	عبد الله عزت باشا... .. » ..	١١٠
١٢	قاسم رضى باشا... .. » ..	١٢٧
١٣	جعفر مظهر باشا... .. » ..	١٥٠
١٤	حسن راسم باشا... .. » ..	١٥٧
١٥	المغفور له الخديوى محمد توفيق باشا... ..	١٦٢
١٦	محمد سلطان باشا... .. رئيس مجلس النواب المصرى ، ومجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ...	٢٧٢
١٧	عل شريف باشا... .. رئيس مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية	٢٨٨
١٨	عمر لطفى باشا... .. » ..	

رقم التاريخ	بيان الصور الشمسية	أمام صفحة
١٩	استماعيل محمد باشا ... رئيس مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية	٣٠٤
٢٠	عبد الحميد صادق باشا ...	٣٢٠
٢١	الأمير حسين كامل باشا ...	٣٣٦
٢٢	محمود فهمي باشا ...	٣٥٢
٢٣	حضرة صاحب السمو الخديوى السابق عباس باشا على الثانى ...	٣٩٠
٢٤	أحمد مظلوم باشا ... رئيس الجمعية التشريعية ومجلس النواب	٤١٦
٢٥	البرلمان المصرى ...	٤٥٤
٢٦	المفتور له الملك فؤاد الأول ...	٤٥٦
٢٧	أعضاء لجنة الدستور سنة ١٩٢٢ ...	٤٦٠
٢٨	أحمد زيور باشا ... رئيس مجلس الشيوخ ...	٤٨٠
٢٩	محمد توفيق نسيم باشا ...	٤٩٦
٣٠	حسين رشدى باشا ...	٥١٢
٣١	صلى يكن باشا ...	٥٣٤
٣٢	يحيى ابراهيم باشا ...	٥٤٤
٣٣	غرفة حضرة صاحب الجلالة الملك فى البرلمان المصرى ...	٥٥٢
٣٤	الأستاذ محمود بسونى ... رئيس مجلس الشيوخ ...	٥٦٠
٣٥	محمد محمود خليل بك ...	٥٧٦
٣٦	سمد زغالول باشا ... رئيس مجلس النواب ...	٥٩٢
٣٧	مصطفى الححاس باشا ...	٦٠٨
٣٨	الإستاذ و صبا واصف ...	٦٢٤

(تابع) بيان الصور الشمسية الملحقة بالجزء الخامس

رقم التابع	بيان الصور الشمسية	أمام صفحة
٣٩	الدكتور محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب... ..	٦٤٠
٤٠	الدكتور أحمد ماهر باشا ... » »	٦٥٦
٤١	الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا » »	٦٧٢
٤٢	قاعة جلسات مجلس الشيوخ	٦٩٣
٤٣	البهو الفرعوني	٧٠٥
٤٤	قاعة جلسات مجلس النواب	٧١٨
٤٥	محمود سليمان بك (باشا) ... الوكيل المنتدوب لمجلس شورى القوانين	٧٣٦
٤٦	أحمد حيد الغفار بك ... » » » » »	٧٣٦
٤٧	علي شريف باشا ... » » » » »	٧٣٦
٤٨	اسماعيل محمد باشا... » » » » »	٧٣٦
٤٩	عبد الحميد صادق باشا... » » » » »	٧٥٢
٥٠	سعد زفول باشا ... » » » » »	٧٥٢
٥١	عبدل يكن باشا ... » » » » »	٧٥٢
٥٢	سعيد ذو الفقار باشا ... » » » » »	٧٥٢
٥٣	محمد علوى الجزار بك ... وكيل مجلس الشيوخ	٧٦٨
٥٤	أحمد زكى أبو السعود باشا ... » »	٧٦٨
٥٥	الأستاذ محمود بسيونى ... » »	٧٦٨
٥٦	محمد شفيق باشا ... » »	٧٦٨
٥٧	حسن صبرى بك (باشا) ... » »	٧٨٤
٥٨	أحمد طلعت باشا ... » »	٧٨٤

(تابع) بيان الصور الشمسية الملحقة بالجزء الخامس

رقم التابع	بيان الصور الشمسية	أمام صفحة
٥٩	محمود أبو النصر بك وكيل مجلس الشيوخ	٧٨٤
٦٠	نخله جورجى المطيى باشا... .. » .. » ..	٧٨٤
٦١	محمد محمود خليل بك » .. » ..	٨١٦
٦٢	أحمد ذوالفقار باشا » .. » ..	٨١٦
٦٣	حسن نبيه المصرى بك » .. » ..	٨١٦
٦٤	سليمان السيد سليمان باشا » .. » ..	٨١٦
٦٥	حمد الباسل باشا » .. » ..	٨٣٢
٦٦	أحمد محمد خشبه بك (باشا) » .. » ..	٨٣٢
٦٧	الأستاذ ويصا واصف » .. » ..	٨٣٢
٦٨	الأستاذ على الشمسى (باشا) » .. » ..	٨٣٢
٦٩	مصطفى النحاس باشا... .. » .. » ..	٨٤٨
٧٠	حسين هلال بك » .. » ..	٨٤٨
٧١	أحمد رمزى بك » .. » ..	٨٤٨
٧٢	الأستاذ عبد الخالق عطيه » .. » ..	٨٤٨
٧٣	عبد السلام فهمى جمعه بك (باشا) » .. » ..	٨٦٤
٧٤	محمد سلام باشا... .. » .. » ..	٨٦٤
٧٥	مل المتزلاوى بك... .. » .. » ..	٨٦٤
٧٦	محمود زكى بك » .. » ..	٨٦٤
٧٧	مل حسين باشا » .. » ..	٨٨٢
٧٨	كامل صدق بك » .. » ..	٨٨٢

(تابع) بيان الصور الشمسية الملحقة بالجزء الخامس

رقم التأجير	بيان الصور الشمسية	أمام الصفحة
٧٩	السيد محمد عبد الهادي الجندى بك وكيل مجلس النواب	٨٨٢
٨٠	محمد توفيق خليل بك » »	٨٨٢
٨١	محمد راضى عطيه بك » »	٨٩٦
٨٢	الأستاذ إبراهيم دسوقي أباطه » »	٨٩٦
٨٣	الأستاذ محمد حسن » »	٨٩٦
٨٤	محمد شوارب باشا الوكيل الدائم لمجلس شورى القوانين	٨٩٦
٨٥	محمد خليل صبحى المؤلف	٩٢٨

ملاحظة : بعد أن اتينا من طبع هذا الجزء قرر مجلس النواب بجلسته المتقدمة في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ تعديل المادة ٥٤ من لائحة الداخلية الختوية بصفحة ٧٢٨ كما يأتي :

(١) بأن تكون الفقرة ١٠ منها " لجنة لفرس المشروعات والامتحانات المتعلقة بالزراعة الخ " ، أى بجذف كلمة النصارى منها .

(٢) بأن تكون الفقرة ١٣ منها " لجنة العمال أو النقابات الاجتماعية والتمارين وعدد أعضائها ١٩ " أى بإضافة كلمة النصارى إليها .

[الخلف]

نرجو ملاحظة ذلك م



مَكْمُولُ طبع (الجزء الخامس) من "تاريخ الحياة النباتية في مصر من عهد ساكن الجحان
عهد علي باغا" مطبعة دار الكتب المصرية في يوم الثلاثاء ٢٤ شوال سنة ١٣٥٨
(٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩) م
محمد نديم
ملاحظ المطبعة بدار الكتب
المصرية

